شرح مُفَصَّلِ الزَمَخْشَرِىّ

للعَلّامه المحقِّق ابي البَقاء ابن يَعِيش

قال رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلم •
أحبُّ الأعمال الى الله حِفْظ اللسان

الجزء الأوّل

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٣	١ و ٣	وكلّمتُ	وكلّمتَ
١٥	٩	أوضع	أودع
١٩	١٤	لِيُسْهِلَ	لِيَسْهَلَ
٢٩	٩	العَلْمات	العَلامات
٣١	١	أَخَصُّ	أَخَصّ
٣١	١٩	وأَغْلِقُها	وأُغْلِقُها
٣٣	٢٢	أسماء فاعلين	أسما فاعلِيْن
٣٧	١٥	مَعاشٍ	ومَعاشٍ
٤٠	٧	غيرة	غيرها
٤١	٢	أُنى	انَى
٤٢	٢	اسماء	أسما
٤٣	١٢	سِوَى أُمّ الجُبَيْنِ ورأسِ فِيلِ	سُوَى أُمّ الجُبَيْنِ ورأْسُ فِيلِ
٤٦	٢٣	بالعَلَم	بالعِلْم
٤٨	٤	الوريّا	الثريّا
٤٩	١٨	مشتقّ صفة	مشتقّ صفةٌ
٥٠	١٥	اسما	اسماء
٥٢	٩	لحمراء	للحمراء
٥٤	٩	كانتا	كانا
٥٥	١	يُنكّر	تَنكّر
٥٥	٧	يُنكّرا	تَنكّرا
٧٠	١٩	عُلّم	عُلم
٧٢	٥	أبى أَسْوَدَ	أبى الأَسْوَد
٧٢	٢٤	تجميّان	المجميّان
٧٣	٢٣	والسَمَرِ	والسَمُرِ
٧٤	٢٢	ومَوْحَدَ	ومَوْحَدُ
٨٠	٢٣	وزنها	وزنه
٨١	٢٤	ما لا ينصرف	ما ينصرف
٨٢	٩	منعُ صرفِ	صرفُ
٨٤	٩	الجَرِير	جَرِير
٨٤	١١	حَصِيرَةٌ	حَضَرِيّةٌ
٨٧	٢٢	لمشارَكة	المُشارِكة
٨٨	٥	عن غيره.	من غيره
٨٨	٩	متعدّ	متعدّيا
٩٣	٤	الأَوّليّة	الأَوْلَويّة
٩٥	٤	فى الاوّل	فى الأَوْلى
٩٥	٩	الأَوّليّة	الأَوْلَويّة
٩٦	٨	الى جملة لا تعلّق لأحدهما	على جملة لا تعلّق لإحداهما
٩٧	١٠	أذهبتْ	ذهبتْ
٩٩	١٢	الخُشْن	الخَشِن
١٠٦	١٩	تحمّل	يتحمّل
١١٠	٢٣	بُلّغتُ وعُرّفتُ	بَلّغتَ وعَرّفتَ
١١٣	١٥ و ١٦	أُذِنَ	آذَنَ
١١٧	١٥	أُلَبَ	أُلُبّ
١٧٩	٣		تأمّلت

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ ولا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِى عِلْمًا

أَحْمَدُ اللّهَ الذى بدأ بالإحسان، وأحسنَ خَلْقَ الإنسان، واختصّه بنُطْقِ اللِسان، وفضيلة البَيان، وجعل له من العقل الصحيح، والكلامِ الفصيح، مُنْبِئا عن نفسه، ومُخْبِرا عمّا وَرَآءَ شَخْصه، وصلّى اللّهُ على محمّدٍ خاتمِ أَنْبِيَائه، ومُبلِّغِ أَنْبائه، وعلى آله وأَصحابه وأصفيائه، بعدُ فلمّا كان الكتابُ الموسومُ بالمُفَصَّل من تأليفِ الإمامِ العَلّامة أبى القسم محمودِ بن عمر الزَمَخْشَرِىّ رحمه اللّه جليلا قَدْرُه، نابِهًا ذِكْرُه، قد جمعتْ أصولَ هذا العلم فصولُه، وأُوجِزَ لفظُه، فتَيَسَّرَ على الطالب تحصيلُه، الّا أنّه مشتمِلٌ على ضروبٍ منها لفظٌ أَغْرَبَ عِبارتُه فأَشْكَلَ، ولفظٌ تتجاذبُه معانٍ فهو مُجْمَلٌ، ومنها ما هو بادٍ للأَفهام الّا أنّه خالٍ من الدليل مُهْمَلٌ، استخرتُ اللّهَ تعالى فى إملاء كتابٍ أَشْرَحُ فيه مُشْكِلَه، وأُوضِحُ مُجْمَلَه، وأُتْبِع كلَّ حُكْمٍ منه حُجَجَه وعِلَلَه، ولا أَدّعِى أنّه رحمه اللّه أَخَلَّ بذلك تقصيرا عمّا أُتيتُ به فى هذا الكتاب اذ من المعلوم أنّ مَن كان قادرا على بَلاغةِ الإيجاز كان قادرا على بلاغةِ الإطناب، قال الخَليل

ابن أحمدَ رحمه الله من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتّى يستوىَ فيه القوىّ والضعيف لفعلْنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزيّةٌ بعدَنا، وكنتُ ابتدأتُ بهذا الكتاب ثمّ عرض دون إتمامه عِدّةُ موانعَ منها اعتراضُ الشواغل ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل ومنها أنّ الزمان فسد حتّى علا باقلُه على درجة قُسٍّ وانحطّ قسُّه عن درجة باقلٍ، فلمّا شرّف اللهُ هذا العصرَ بدولةِ مولانا السلطانِ

٥ الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياثِ الدنيا والدينِ، ملكِ الاسلام والمسلمين، سلطانِ الأُمّة، ظهيرِ الخلافة، مُحْيِى العَدْلِ فى العالَمين، سيّدِ الملوك والسلاطين، أعزّ اللهُ أنصارَه، وأبقى على الزمان محاسنَ سيرته وأخبارَه، وسرتِ الركبانُ بأنّه خلّد الله مُلْكَه أحْيَى من هذا العِلْمِ رَميمَه وأعادَ ماءه جَماما ونَبْتَه جَميما، أمْلَيْتُه حاويًا لضروب من فوائدِ العربيّة، وأنفذتُه خِدْمةً خفّتْ الى مَقرّه الشريف وإن ثقُل برجائها ظَهْرُ المَطيّة، وبالله أستعينُ على ما نَوَيْتُه واعتقدتُه، وأستعيذُ من

١٠ الزَلَل فيما نحوتُه واعتمدتُه، إنّه وَلِىُّ ذلك والقادرُ عليه،

قال جارُ الله العلّامةُ ابو القسم محمودُ بن عمر الزمخشرىّ وزمخشرُ قريةٌ من قُرى خُوارِزْمَ وُلد بها فى رَجَبٍ من سنةِ سبعٍ وستّين وأربعِ مائة وتُوُفّى ليلةَ عَرَفَةَ سنةَ ثمانٍ وثلثين وخمسمائة وقيل له جارُ الله لكثرة مجاورته بمكّة حرسها الله، اللهَ أحمدُ على أن جعلنى من عُلماء العَرَبيّة قال الشارح الشيخ الامام العالم العلّامة جامعُ الفوائد مُوفّقُ الدين ابو البَقاء يَعيشُ بن علىّ بن يعيشَ النَحْوىّ رحمةُ الله عليه

١٥ أَللّهُ اسمٌ من اسماء الخالق سُبْحانَه خاصٌّ لا يَشْرَكُه فيه غيرُه ولا يُدْعَى به احدٌ سواه قَبَضَ اللهُ الألْسنَ عن ذلك، واختلف العلماء فيه هل هو اسمٌ موضوعٌ او مشتقٌّ فذهب سيبَوَيْه فى بعض أقواله الى أنّه اسمٌ مرتجَلٌ للعَلَميّة غيرُ مشتقّ فلا يجوز حذفُ الالف واللام منه كما يجوز نَزْعُهما من الرحمن الرحيم، وذهب آخرون الى انّه مشتقٌّ ولسيبويه فى اشتقاقه قولان احدهما أنّ أصله إلاهٌ على زنة فِعالٍ من قولهم أَلَهَ الرجلُ يَأْلَهُ الاهَةً اى عَبَدَ عِبادَةً قال رُؤْبَةُ

٢٠ * للّه دَرُّ الغانياتِ المُدَّهِ * سَبَّحْنَ واسترجَعْنَ من تَأَلُّهِ *

ومعنَى الالهِ المعبودُ وقولُ المُوَحِّد لا إلهَ الّا اللهُ اى لا معبودَ الّا الله وحذفوا منه الهمزة تخفيفا لكثرة وُروده واستعماله ثمّ أُدخلت الالف واللام للتعظيم ودَفْعِ الشياع الذى ذهبوا اليه من تَسْمِيَة أصنامهم وما يعبُدونه آلِهَةً فصار لفظُه أَللّه ثمّ لزمتِ الالفُ واللامُ كالعِوَض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحدِ حروفِ الاسم لا تُفارقانه ولذلك قد يقطَعون الهمزةَ فى النِداء والقَسَمِ نحوِ قولهم يا أَللّهُ اغْفِرْ لى وقولِهم أَفَأَللّه

لأفعلنّ، وقيل العوض الف فِعال، والقول الثانى من قولَىْ سيبويه أنّ أصله لاهٌ ومنه قولُ الراجز

*بحَلْفَةٍ من أَبِى رَباحِ * يَسْمَعُه لاهُهُ الكُبارُ*

اى الاهُهُ ثمّ أُدخلت الالف واللام عليه لِما ذكرناه وجرى مَجرَى العَلَمِ نحوِ الحَسَنِ والعبّاس ونحوِهما ممّا اصلُه الصفةُ ووزنُ لاهٍ فَعْلٌ واشتقاقُه من لاهَ يَليهُ اذا تَستّر كأنّه سبحانه يُسمّى بذلك لاستتاره

٥ واحتجابه عن إدراكِ الأبصار، وألف لاهٍ منقلبةٌ عن ياء يدلّ على ذلك قولُهم لَهْىَ أبوك ألا ترى كيف ظهرت الياء لمّا نُقلت الى موضع اللام، وتُفخَّم اللامُ تعظيما الّا أن يمنع مانعٌ من كسرةٍ او ياء قبلها نحوَ بِاللّهِ ورأيتُ عَبْدَيِ اللّهِ، وانتصابُ اسم اللّه هنا لوُقوع الحمد عليه وإنّما قُدّم على العامل فيه لضرب من العِناية والاهتمامِ بالمحمود سبحانه وتعالى والعربُ تُقدّم ما أهمّ شأنُه أعنى نحوَ قوله تع إيّاكَ نَعْبُدُ وَإيّاكَ نَسْتَعِينُ وأصلُ الكلام نعبدك ونستعينك فقُدّم المفعولُ لضرب من العناية بالمعبود سبحانه، ولو

١٠ أُتىَ به على اصله وقال احمدُ اللّهَ لَجاز الّا انّه يكون خبرا سائجا بلا تخصيص ولا دلالةَ على العناية بــه، والحَمْدُ نوعٌ من المَدْحِ وهو الثناء على الرجل لِما فيه من حَسَنٍ يقال حَمِدْتُ الرجلَ أَحْمَدُه حَمْدا ومَحْمِدَةً ومَحْمَدَةً وهو يقارب الشُكْرَ فى المعنى والفرقُ بينهما يظهر بضِدّيْهما فضدُّ الحمد الذمُّ وضدُّ الشكر الكُفْرانُ وذلك أنّ الشكر لا يكون الّا عن معروفٍ يقال حَمِدتُه على ما فيه وشكرتُه على ما منه وقد يوضَع احدُهما موضعَ الاخر لتقارُبِ معنيَيْهما وقيل الحمدُ أعمّ من الشكر فكلُّ شكرٍ حمدٌ وليس كلّ

١٥ حمدٍ شكرا، وقوله على أن جَعَلَنى من عُلَماء العَرَبيّة اى صيّرنى عالما من عُلمائها وجَعَلَ هذه تتعدّى الى مفعولَيْن ويكون الثانى هو الاوّلَ فى المعنى ومثلُه قوله تعالى إنّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إمَامًا، ولِجَعَلَ مواضعُ أُخَرُ تكون بمعنَى خَلَقَ وعَمِلَ فتتعدّى الى مفعولٍ واحدٍ نحوَ قوله تعالى وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَاتِ وَٱلنُّورَ وتكون بمعنَى التَسْمِيَة كقولك جعل حَسَنِى سَيّئا وكقوله تعالى وَجَعَلُوا ٱلْمَلَائِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ إنَاثًا وتكون من أفعالِ المُقارَبة بمعنَى طَفِقَ تقول من ذلك جعل يقول وأخذ يقول، والعُلَماء جمعُ عالِمٍ على حدّ شاعِرٍ

٢٠ وشُعَراء وعاقل وعقلاء ويجوز أن يكون جمعَ عَليمٍ ههنا لانّ عليما بمعنَى عالِم وهو أبلغُ فى الصفة وإنّما قلنا أنّه جمعُ عالِمٍ مع قلّة ما جاء من جمع فاعلٍ على فُعَلاء وذلك من قِبَلِ أنّ عالما وعليما لُغتان ويقول علماء مَن ليس من لغته عليمٌ فعُلم بذلك أنّه جمعُ عالِمٍ، والمراد بالعربيّة اللغةُ وإن كانت العربيّةُ أعمّ من اللغة لانّ اللغة تقع على كلّ مُفرَد من كلامِ العرب والعربيّةُ تقع على المفرد والمركّب، وقوله وجَبَلَنى على الغَضَب للعَرَب والعَصَبيّة جبلنى اى طبعنى يقال جبل اللّهُ الخَلْقَ على كذا اى

طبعهم وهو مأخوذ من الجِبِلّة وهى الطَبيعَة يقال ذلك للرجل يثْبت على أمرٍ ولا ينفصل عنه، والغضب خِلافُ الرِضَى يقال غضبتُ له اذا كان حَيًّا وغضبت به اذا كان مَيْتًا، والعصبيّة التعصُّب مأخوذ من قولهم عَصَبَ القومُ بفُلان اذا أحاطوا به وسُمّيتْ به العَصَبَةُ وهى قَرابةُ الرجل لأبيه وأصلُ ذلك كلّه العَصَبُ وهو أطْنابُ المَفاصل لانّ الأقارب يرتبط بعضُهم ببعض كرَبْط العَصَب المفاصلَ، وقوله وأَبَى لى أن أنفرد

٥ عن صَميمِ أنصارهم وأمتازَ وأنصوىَ الى لَفيف الشُعُوبيّة وأنحازَ قولهُ أبَى لى كَرِهَ لى يقال أبَى يأبَى بفتح العين فى الماضى والمضارع وهو فعلٌ نادرٌ ولم يأت منه الّا ما كان عينُه او لامُه حرفا حَلْقيًّا، يقال انْفَرَدَ بالأمر اذا قام فيه وحدَه من غير مشارِكٍ وانفرد عنه اذا تركه وفارَق الجماعةَ مأخوذ من الفَرْد وهو الوَتْر، والصَميم الخالص من كلّ شىء وصميمُ الحَرّ والبَرْد أشدُّه وأصلُ الصميم العَظْمُ الذى هو قِوامُ العظام، والأنصار الأعوان الواحدُ نَصيرٌ والنصير والناصر واحدٌ وفَعيلٌ يُجْمَع على أفْعالٍ كشريف وأشراف وامّا

١٠ فاعلٌ فبابُه أن يُجْمَع على فَعْلٍ كشارب وشَرْب وناجر ونَجْر، وأمتاز أفْتَعلَ من مِزْتُ الشىء أَميزه اذا فرزْته يقال امتاز القومُ اى تميّز بعضُهم عن بعض والمراد أنعزلَ وأُخْرِجَ من جُمْلتهم ومنه قوله تعالى وَٱمْتَازُوا ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ اى انعزلوا عن أهلِ الجنّة وكونوا فِرْقَةً على حِدَة، وأنصوى اى أدْخُل معهم وأنتسب اليهم، واللفيف ما اجتمع من الناس من قبائلَ شَتّى كانّه ههنا ضِدُّ صَميمهم، والشعوبيّة بضمّ الشين قومٌ يُصغّرون شأنَ العرب وهو منسوبٌ الى الشُعوب وهو جمعُ شَعْبٍ وهو ما تشعّب من

١٥ قبائلِ العرب والعَجَم ونظيرُه من النَسَب الى الجمع قولُهم أبْناوىٌّ فى النسب الى أبْناء فارسَ وقيل سُمّوا بذلك لتعلّقهم بظاهرِ قوله تعالى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ وقال ابن هُبَيْرَة فى المُحْكَم غلبت الشعوبيّة بلفظ الجمع على جِيلٍ من العجم حتّى قيل لمحتقِرِ أمرِ العرب شعوبىٌّ وإن لم يكن منهم وأضافوا الى الجمع لغَلَبته على الجيل الواحد كقولهم أنْصارىّ، وأنحاز اى أعتزل وقالوا للّذى ينحاز عن القوم ويعتزلهم حُوزِىٌّ، وقوله وعَصَمَنى من مَذْهَبهم الذى لم يُجْدِ عليهم الّا الرَشْقَ بألْسِنَةِ اللاعنين والمَشْقَ بأسنّة

٢٠ الطاعنين يقال عصمنى من كذا اى منعنى ودفع عنّى، والمَذْهَب المَأخَذُ وأصلُه مكانُ الذهاب كالمَطْلَع لموضع الطُلُوع ومثله المَدْخَل والمَخْرَج، الذى لم يجد عليهم اى لم نُعْطِهم يقال اجْدَى عليه اى أعطاه وأصلُه من الجَدا وهو المَطَرُ العامُّ، والرَشْقُ الاصابة بالمَكْروه يقال رشقهم باللام اذا نال منهم به وأصلُه من الرشق بالسَهْم، والألْسِنَة جمعُ لِسانٍ واللسانُ يذكّر ويؤنّث فمن ذكّره ذهب الى العُضو وجَمَعَه على ألْسِنَةٍ كحِمار وأَحْمِرَة ومَن أنّثه ذهب الى الجارحة وجمعه على ألْسُنٍ كذِراع وأذْرُع،

واللاعنون جمع لاعِنٍ جَمْعَ السَّلامة واللَّعْنُ الطَّرْدُ والبُعْدُ يقال للطريد لَعِينٌ ورجلٌ لُعْنَةٌ بسكون العين يلعنه الناسُ كثيرًا ولُعَنَةٌ بالتحريك يلعن الناسَ كثيرا، والمَشْقُ سُرْعَةُ الطَّعْنِ، والأَسِنَّةُ جمع سِنانٍ، والطاعنون جمع طاعِنٍ يقال طعن بالقول يَطْعُنُ طَعَنانا وطعن بالرُّمْحِ يَطْعُنُ بالضمّ طَعْنا ورجلٌ طَعّانٌ فى أَعْراضِ الناس وفى الحديث لا يكون المؤمن طَعّانا، والمراد أنّ هؤلاء الذين يُبْغِضون العربَ ٥ ولُغاتِهم لم يكتسبوا بهذا المذهبِ الّا السُّقوطَ من أَعْيُنِ الناس والمَذَمَّةَ وقد ألمّ بهذا المعنى الحَيْصَ بَيْصَ فى قوله

لا تَضَعْ من عَظِيمِ قَدْرٍ وإنْ كنتَ مُشارًا اليه بالتَّعْظِيمِ

*فالكَبِيرُ العظيمُ يَصْغُرُ قَدْرًا * بالتَّجَرِّى على الكبيرِ العظيمِ*

ولَعُ الخَمْرِ بالعُقُولِ رَمَى الخَمْرَ بتَنْجِيسِها وبالتَّحْرِيمِ

---

١٠ وقوله والى أفضل السابقين والمُصَلِّين أُوَجِّهُ أفضلَ صَلَواتِ المُصَلِّين محمّدٍ المحفوفِ من بنى عَدْنانَ بجَماجِمِها وأَرحائها النازِلِ من قُرَيْشٍ فى سُرَّةِ بَطْحائها السابِقُ من الخَيْلِ هو الذى يأتى فى الحَلْبَةِ أوّلًا والمُصَلِّى الذى يَتْلُوه سُمّى مُصَلِّيا لانّ رأسه يكون عند صَلَا السابق والصَّلَا مَغْرِزُ الذَّنَبِ وكَنَى بذلك عن الأوّلين والآخِرين من الثَّقَلَيْنِ، وقوله أفضلَ صلوات المصلّين اى دُعاءَ الداعين يريد صلواتِهم على محمّدٍ صلعم، ومُحَمَّدٌ اسمٌ عَرَبِىٌّ وهو مُفَعَّلٌ من الحَمْدِ والتكريرُ فيه للتكثير كما تقول كرّمته فهو ١٥ مكرَّمٌ وعظّمته فهو معظَّمٌ اذا فعلت ذلك مرّةً بعد مرّةٍ وهو منقول من الصفة على سبيلِ التَّفَاؤُلِ أنّه سَيَكْثُرُ حَمْدُه وكان كذلك صلعم، روى بعضُ نَقَلَةِ العِلْمِ فيما حكاه ابنُ دُرَيْدٍ أنّ النبىّ صلعم لمّا وُلِدَ أمر عبدُ المُطَّلِبِ بجَزُورٍ فنُحِرَتْ ودعا رجالَ قُرَيْشٍ وكانت سُنَّتُهم فى المَوْلود اذا وُلِدَ فى استقبالِ الليلِ كَفَؤُوا عليه قِدْرًا حتى يُصْبِحَ ففعلوا ذلك بالنبىّ صلعم فأصبحوا وقد انشقّت عنه القِدْرُ وهو شاخصٌ الى السماء فلمّا حضرت رجالُ قريش وطعموا قالوا لعبد المطّلب ما سمّيتَ ابنَك هذا قال سمّيتُه محمّدًا ٢٠ قالوا ما هذا من اسماء آبائك قال أردتُ أن يُحْمَدَ فى السَّمَوات والارضِ، يقال رجلٌ محمودٌ ومحمّدٌ قال الأَعْشَى

*اليك أَبَيْتَ اللَّعْنَ كان كَلالُها * الى الواحدِ القَرْمِ الجَوادِ المُحَمَّدِ*

فمحمودٌ لا يدلّ على الكثرة ومحمّدٌ يدلّ على ذلك والذى يدلّ على الفرق بينهما قولُ الشاعر

*فلستَ بمحمودٍ ولا بمحمَّدٍ * ولكنّما أنتَ الحَبَنْطَى الحُباتِرُ*

وقد سمّت العربُ فى الجاهليّة رجالا من أبنائهم بذلك منهم محمّدُ بن حُمْرانَ الجُعْفىّ الشاعر وكان فى
عَصْرِ امرء القَيْس وسمّاه شُوَيْعِرا ومحمّدُ بن خَوْلِيّ الهَمْدانىّ ومحمّدُ بن بِلال بن أُحَيْحَةَ وكان زوجَ سَلْمى
بنتِ عمرو جَدّةِ رسولِ الله صلعم أُمِّ جَدِّه ومحمّدُ بن سُفْيانَ بن مُجاشع بن دارِم ومحمّدُ بن مَسْلَمَةَ
الأنصاريُّ وأبو محمّد بن أَوْس بن زيد شَهِدَ بَدْرًا ، والمحفوف المحوط الذى قد أُطيفَ به يقال
٥ حُفَّ به اى أُطاف قال الله تع وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ اى جعلنا النخل مُطيفا بهما ، والأَحِفّةُ الجوانبُ
الواحدُ حِفافٌ مثلُ جِرابٍ وأَجْرِبَة ويقال حفّ به القومُ اى صاروا فى أَحِفّته اى جوانبه ومنه قوله تع
وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ، وعَدْنانُ جَدُّ النبىّ صلعم الأَعْلى انتسب اليه النبىّ صلعم
ثمّ قال كذب النّسّابون فيما بعد عدنان ، وهو صلواتُ الله عليه محمّدُ بن عبد الله بن عبد المطّلب
ابن هاشم بن عبد مَناف بن قُصَىّ بن كِلاب بن مُرّةَ بن كَعْب بن لُؤَىّ بن غالب بن فِهْر بن مالك
١٠ ابن النَّضْر بن كِنانَةَ بن خُزَيْمَةَ بن مُدْرِكَةَ ومدركةُ لقبٌ واسمُه عمرو بن اليَاس بن مُضَر بن نِزار بن
مَعَدّ بن عدنانَ من وَلَدِ إسمعيلَ بن إبرهيمَ الّا انّ الاسماء من عدنان الى اسمعيل لا يعلمها الّا الله ،
وجَماجِمُ العرب قبائلُها التى تجمع البُطُونَ فتَنْتَسِبُ اليها دونهم نحوُ كَلْبِ بنِ وَبَرَةَ اذا قلت كلبىّ
استغنيتَ أن تنسُب الى شىء من بطونه ، وأَرْحاء العرب القَبائلُ التى تستقلّ بنفسها وتستغنى عن
غيرها والأرحاء خمسةٌ ، وقوله النازل من قريشٍ فى سُرّة بَطْحائها قُرَيْشٌ من ولد النَّضْر ومن لم يكن
١٥ من ولد النضر فليس قُرَشيًّا وكان لقريش عِظَمٌ فى الجاهليّة وشَرَفٌ فى الاسلام بمحمّد صلعم ، والبَطْحاء
ما اتّسع من الارض وسُرّتُها وَسَطُها مأخوذٌ من سُرّة الانسان والمرادُ أنّه من صَميم قريش ووَسَطُ كلّ
شىء أعدلُه قال الله عزّ وجلّ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا قال العَرْجىّ

*كأنّى لم أَكُنْ فيكم وَسيطا * ولم تَكُ نِسْبَتِى فى آلِ عَمْرِو*

ومنه واسطةُ القلادة للجَوْهَر الذى يكون فى وسطها وهو أَجْوَدها ، ويقال قريشُ الأباطحِ وقريش
٢٠ البِطاح وهم الذين سكنوا بطحاء مكّةَ ويقال لغَيْرِهم قريشُ الضَّواحِى وقريشُ البطاح هم الأفاضل وهم بنو
عبد مَناف وبنو عبد الدار وبنو عبد العُزّى وبنو زُهْرَةَ وبنو تَيْم بن مُرّةَ وبنو سَهْم وجُمَح وبنو عَدِىّ
ابن كَعْب وبنو حِسْل بن عامر بن لُؤَىّ وبنو هِلال بن أُهَيْب بن ضَبّةَ بن الحرث بن فِهْر ويقال لهم
الأَبْطَحيّون ايضا قال البُحْتُرِىّ فى المُتَوَكِّل

*يا ابنَ الأَباطِحِ من أَرْضٍ أَباطِحُها * فى ذِرْوَةِ المَجْد أَعْلَى من رَوابيها*

فهؤلاء قريش الأباطح، وبطحاء الوادى مسيل فيه دُقاق الحصى، وأمّا قريش الضواحى فهم الذين لم تسعهم الأباطح فنزلوا ضواحى مكّة وهم مَعيص بن عامر بن لؤىّ وتَيْم بن غالب بن فِهْر ومُحارِب والحارث ابنا فِهْر، وقوله المبعوث الى الأسود والأحمر بالكتاب العربى المنوّر يريد المرسَل الى جميع الناس عَرَبيّهم وعجميّهم فالمرادُ بالأسود العربُ لانّ الغالبَ عليهم السُمْرةُ والسَوادُ والمرادُ بالأحمر العجمُ لانّ ٥ الغالب عليهم الشُقْرةُ والبَياض وقيل لعائشة رضى الله عنها الحُمَيْراء لبَياضها يقال أتانى كلُّ أسودَ منهم وأحمرَ ولا يقال أبيض ومعناه جميعُ عربيّهم وعجميّهم قال الشاعر

*جَمَعْتُم فأوْعَيْتم وجئتم بمَعْشَرٍ * توافَتْ بهم حُمْرانُ عَبْدٍ وسُودُها*

يريد بعبد عبدَ بن أبى بكر بن كلاب، وقوله بالكتاب العربى المنوّر المنوّر ذو النور اى هو ضياء يُهْتَدَى به، وقوله ولآله الطيّبين أدْعو اللهَ بالرضوان لهم وأدْعوه على أهل الشقاق لهم والعُدْوان آله صلعم ١٠ أهلُ بيته والالف فى آل منقلبة عن همزة هى بدلٌ من هاء أهل ولا يُستعمل الآل فى كلّ موضع يُستعمل فيه الأهل فلا يقال آلُ الاسكاف ولا آل الخيّاط ولا انصرفْ الى آلك كما يقال الى أهلك وانّما يختصّ الآل بالأشراف يقال القُرّاء آلُ الله واللّهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد قال الله تع وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمَانَهُ، وأدعو اللهَ بالرضوان لهم اللامُ متعلّقة بأدعو لا بالرضوان والمعنى أسألُ اللهَ لهم الرضوانَ عنهم وهى فى موضع نصب على انّه مفعولٌ له اى من أجْلهم، وقوله وأدعوه على أهل ١٥ الشقاق لهم والعُدْوان اى أدعو اللهَ لنُصْرتهم على مَن شاقّهم وعَدَا عليهم والشِقاقُ المُخالفةُ والعُدْوانُ الظُلْمُ الصَراح، وقوله ولعلّ الذين يغضّون من العربيّة ويضعون من مقدارها ويريدون أن يخفضوا ما رفع اللهُ من منارها يقال غضّ منه يَغُضّ اذا وضع منه ونقص من مقداره والوَضْعُ من الشىء الانتقاصُ منه والحطُّ من قَدْره من قولهم وضعتُ الشىء اذا حططتَه يقال وضعتُه أضَعُهُ وَضْعا وحكى القُرّاء مَوْضَعا ومَوْضُوعاء ومقدارها قَدْرُها يقال قَدَرٌ وقَدْرٌ بفتح الدال وسكونها وهو مَبْلَغُ الشىء والخَفْضُ ٢٠ ضدّ الرَفْع وهو الانحطاط واللهُ تع يخفض مَن يشاء ويرفع من يشاء، والمَنار الأعْلامُ تُوضَع على الطُرُق ليُهْتَدَى بها وذو المنار مَلِكٌ من مُلوك اليَمَن سُمّى بذلك لانّه أوّلُ مَن وضع المنارَ على الطرق ليهتدىَ بها الناس، وقوله حيث لم يجعل خِيَرةَ رُسُله وخَيْرَ كُتُبه فى عَجَمِ خَلْقه ولكنْ فى عَرَبه لا يبعُدون عن الشُعوبيّة منابَذةً للحقّ الأبْلَج ورَيْغًا عن سَواء المَنْهَج حَيْثُ ظرفُ مكان يتعلّق بقوله يضعون من مقدارها ويجوز أن يتعلّق بقوله يغضّون وتعلّقُه بالأقرب أوْلى يعنى حيث لم يَبْعَث النبىّ صلعم

فى العجم ولا نُزّل القرآنُ المجيدُ بلسانٍ غيرِ العرقِ، وقوله لا يبعدون عن الشُعوبيّة هو خبرُ لَعَلَّ، والبُعْدُ ضدُّ القُرْب يقال بَعُدَ بالضمّ يَبْعُدُ اذا تباعَد وبَعِدَ بالكسر اذا هَلَكَ فهو باعِدٌ وجَمْعُه بَعَدٌ مثلُ خادِمٍ وخَدَمٍ، وقوله مُنابَذَةً للحقّ الأبلجِ اى مُكاشَفةً ومُجاهَرةً يقال نابَذَهُ الحَرْبَ اى كاشَفه وانتصابُه على انّه مصدرٌ فى موضع الحال نحوَ قتلتُه صَبْرًا وأتيتُه رَكْضًا اى مُنابِذين للحقّ اى

٥ مجاهرين، والأبلجُ الأبيضُ المُشْرِقُ قال

حتّى بَدَتْ أعْلامُ صُبْحٍ أبْلَجا

ويقال الحقُّ أبْلَجُ اى واضِحٌ مُضىءٌ والباطلُ لَجْلَجٌ اى يَتَلَجْلَجُ فلا يُعْرَف، والزَيْغُ المَيْلُ يقال قومٌ زاغةٌ عن الشىء اى زائغون، وسَواءُ المَنْهَجِ وَسَطُه وسواءُ الدار وسطها قال الشاعر

*غَشَّيْتُهُ وَهْوَ فى جَأْواءَ باسِلَةٍ * عَضْبًا أصابَ سَواءَ الرأسِ فانْفَلَقا*

١٠ اى وَسَطَ الرأس، والمنهجُ الطريقُ البَيِّنُ، قال والذى يُقْضَى منه العَجَبُ حالُ هؤلاء فى قِلّةِ إنصافِهم وفَرْطِ جَوْرِهم واعتسافِهم يُقْضَى منه العَجَبُ اى يُوفَّى منه العجبُ حقَّه يقال وَفَيْتُ هذا الأمرَ حقَّه اذا تناهيتَ فيه وأدّيتَه وافيًا وهو من قَضَيْتُ الدَيْنَ قال كُثَيِّر

*قَضَى كلُّ ذى دَيْنٍ فوَفَّى غَرِيمَهُ * وعَزَّةُ مَطْلُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها*

ولا تكاد العربُ تستعمل هذه اللفظةَ الّا منفيّةً نحوَ ما قضيتُ العجبَ من هذا لانّهم يريدون المبالغة

١٥ فى تفخيم الامر وتعظيمه وأنّه لا يُمكن تَوْفِيَةُ العجب حقَّه لعظمه قال الشاعر

*أُنبِئتُ أنّ شَبِيبَ الوَبْرِ أوْعَدَنِى * وما قَضَيْتُ بهذا المُوعِدِى عَجَبَا*

هكذا ذكره الأصْمَعىُّ فى كتابه فيما يلحن فيه العامّةُ قال يقولون قضيتُ العجبَ من هذا والصواب ما كِدْتُ أقْضِى منه العجبَ ولا يبعُد جَوازُه اذا أُريد الإكثار من العجب تفخيمًا لسَبَبه، والانصاف خِلافُ الجَوْرِ والظُلْمِ، والفَرْطُ تجاوُزُ الحَدِّ، والجَوْرُ المَيْلُ عن القَصْدِ، والعَسْفُ الأخْذُ على غيرِ قصد

٢٠ يقال عسف واعتسف اذا مال عن طريقه، قال وذلك أنّهم لا يَجِدون عِلْمًا من العُلومِ الاسلاميّة فِقْهِها وكَلامِها وعِلْمَىْ تفسيرِها وأخبارِها الّا وافتقارُه الى العربيّة بَيِّنٌ لا يُدْفَع ومكشوفٌ لا يتقنّع المرادُ بالعلوم الاسلاميّة الفِقْهُ وأصولُ الدين والأخبارُ عن الرسول صلعم وعلومُ الكتاب العزيز وانّما اقتصر على الفقه والكلام لانّ الفقه يشتمل على علمِ الكتاب والسُنّة كأنّه احترز عن علوم الأوائل نحوِ الحِكْمة والفلسفة والهَنْدَسة فانّ اصولَ هذه العلوم يونانيّةٌ ثمّ نُقلت الى العربىّ فمعانى هذه العلوم لا تُعرَف على الحقيقة

إلّا بمعرفة ألفاظها والوُصْلةُ الى معرفة ألفاظها معرفةُ علم العربيّة، وقوله وذلك بيّنٌ لا يُدْفَع ومكشوفٌ لا يتقنّع اى الافتقارُ الى العربيّة ظاهرٌ لا يُمكن جَحودُه وبادٍ لا يَسَعُ سَتْرُه، قال ويَرَوْنَ الكلامَ فى مُعْظَم أبوابِ أُصولِ الفقه ومسائلِها مبنيًّا على علم الإعراب والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سيبَوَيْه والأَخْفَش والكِسائيّ والفرّاء وغيرِهم من النحويّين البصريّين والكوفيّين والاستظهارَ فى مآخِذ النُصوص بأقاويلهم

٥ والتشبُّثَ بأهْداب فَسْرِهم وتأويلهم الاستظهارُ الاستعانةُ وهو استفعالٌ من الظَهير وهو المُعين، والمآخِذُ جمع مأخِذ وهو اسمُ مكان كالمَقْتَل والمَخْرَج لمكان القَتْل والخُروج، والنصوص جمعُ نَصّ وهو الكتابُ والسُنّةُ وهو بمعنَى منصوص عليه وأصلُ النَصّ الرَفْعُ يقال نصّ الناقةَ يَنُصُّها اذا رفعها فى السَيْر ونصّ الحديثَ اذا رفعه وعزاه الى صاحبه ونصّ العَروسَ اذا أقْعدها على المِنَصّة وهو ما ينُصّ من كرْسيّ او دَكّة او غيرِ ذلك اى يُرْفَع، والتشبّث التعلّقُ يقال تَشبّثَ اذا تَعلّقَ به، والأهداب جمع هُدْب وهو

١٠ طَرَفُ الثوْب يقال تَعلّق بأهداب الأدب وأذْيالِه اذا كان له منه حَظٌّ، والفَسْرُ الكَشْفُ والتفسير تفعيلٌ منه والتأويلُ تفعيلٌ من آلَ يؤُول اذا رجع والفرقُ بين التفسير والتأويل أنّ التفسير الكَشْفُ عن المراد من اللفظ سواء كان ذلك ظاهرًا فى المراد او غيرَ ظاهر والتأويلُ انّما هو صرفُ اللفظ عن الظاهر الى غيره ممّا يحتمله اللفظُ فاذًا كلُّ تأويلٍ تفسيرٌ وليس كلّ تفسير تأويلًا، قال وبهذا اللسانِ مناقلتُهم فى العِلْم ومحاورتُهم وتدريسُهم ومناظرتُهم وبه تقطر فى القراطيس أقلامُهم وبه تسطر الصُكوكَ والسِجلّاتِ

١٥ حُكّامُهم المناقلةُ المحادثةُ يقال ناقَلْتُه الكلامَ اذا حدّثته وحَدّثَك، والمحاورةُ المجاوبةُ وهو مداولةُ الجواب ومراجعتُه، والتدريس مصدرُ درّس يُدرّس تدريسًا التضعيف فيه للتعدية كان قبلَ التضعيف يتعدّى الى مفعول واحد نحو درستُ القرآنَ والدَرْسَ ودرّسْتُه إيّاهما، والمناظرةُ المجادلة وهو مُفاعَلَةٌ من النظر لأنّ كلّ واحد ينظر فيما يُفْلِج به على صاحبه وقيل هو من النظير وهو المِثْل فمعنى المناظرة المماثلةُ فيما هم فيه، قوله وبه تقطر الهاء ترجع الى علم العربيّة والنحوِ وتقطر تَسيلُ.

٢٠ يقال قَطَرَ الماءُ وغيرُه يَقْطُر وقطَرْتُه أنا يكون متعدّيا وغيرَ متعدّ كرَجَعَ ورَجَعْتُه، والقراطيس جمعُ قِرْطاس وهو ما يُكْتَب فيه يقال قِرْطاسٌ وقُرْطاسٌ بكسر القاف وضمّها ويقال قَرْطَسٌ ايضا حكاها ابو زيد، وتسطر تَكْتُبُ وأصلُه الصَفُّ يقال بنى سَطْرًا وغرس سطرا وسُمّيت الكتابةُ تسطيرا لانّها تُجْعَل صُفوفًا قال الراجز * إنّى وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا * والصكوك جمعُ صَكّ وهو الكتاب، والسجلّات جمعُ سِجِلّ وهو الكتاب ايضا مأخوذٌ من السَجْل وهو الدَلْوُ المملوّةُ لأنّها تتضمّن أحكامًا، والحُكّامُ القُضاة، قال

فهم ملتبسون بالعربيّة أيّةً سلكوا غيرُ منفكّين منها أيْنَما وجّهوا كُلٌّ عليها حيثُ سيّروا ملتبسون بالعربيّة اى مخالطون وممازجون لها من قولهم تلبّستُ بالأمر والثوب اى خالطتُه ، وقوله أيّةً سلكوا اى أىّ طريقٍ وأىّ سبيلٍ لأنّ السبيل يُذكّر ويُؤنّث قال الله تع قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى ٱللَّهِ وأىّ قد تُؤنّث اذا أُضيفت الى مؤنّثٍ وتَرْكُ التأنيث أكْثَرُ فيها ، وقوله سَلَكوا اى مضوا ونفذوا يقال سَلَكتُ الشىء فى الشىء اذا أنفذتَه فيه وطَعَنَهُ سُلْكَى اذا واجَهَهُ بها ، وقوله غير منفكّين اى غير زائلين يقال انفكّ وزال وبرح بمعنى واحد ، وقوله أينما وجّهوا معناه توجّهوا يقال وَجَّهَ وتَوَجَّهَ بمعنى واحد ومثله نَكَّبَ وتَنَكَّبَ وبَيَّنَ وتَبَيَّنَ وفى المثل أَيْنَمَا أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْدًا ومنه صَوَّحَ النَبْتُ وتَصَوَّحَ وقَدَّمَ وتَقَدَّمَ ، وقوله كُلٌّ عليها حيثُ سيّروا الكَلّ العيال والثِقل قال الله تع وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ ، وسيّروا بمعنى ساروا والتضعيف للتكثير كقولهم مَوَّتَ الشاءُ وربَّضَ الغنمُ ألا ترى أنّ الفعل غيرُ متعدّ كما كان قبل التضعيف ، قال

١٠ ثمّ إنّهم فى تَضاعيف ذلك يجحدون فَضْلَها ويدفعون خَصْلَها ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها وينهَون عن تعلّمها وتعليمها ويمزّقون أديمَها ويمْضغون لحْمَها فهم فى ذلك على المثل السائر الشَعيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمّ ، التَضاعيفُ جمعُ تضعيفٍ وهو مصدرُ ضعّفتُه اذا زدتَه مثلَه او أَكْثَرَ يقال أَضْعَفْتُه إضعافًا وضاعفته مضاعفةً وضعّفتُه تضعيفا كلّه بمعنى واحد وانّما جُمع والمصادرُ لا تُثنّى ولا تُجْمع لأنّه أراد أنواعًا من التضعيف مختلفةً كما يقال العلومُ والأشغالُ ، ويجحدون اى يُنْكرون ولا يكون الجُحود إلّا مع علم

١٥ الجاحد قال الله تع وَجَحَدُوا بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ، والفضل الزيادة والخَيْر والمعنى أنّهم يُنكرون زيادةَ نَفْعِها وخيرِها ، ويدفعون خصلها الخَصْلُ الغَلَبُ فى النضال والسباق تقال تَخاصَلَ القومُ اذا تَراهَنوا فى الرَّمْى وأَحْرَزَ فلانٌ خَصْلَه اذا غلب ، وقوله ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها اى يُعْرِضون عن تَبْيِينِ من أمرها يقال ذهبت اليه اذا قصدته وذهبت عنه اذا أعرضت عنه ، والتوقير والتعظيم واحدٌ قال الله تع مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا اى عَظَمَةً وحَسُن عطف أحدهما على الآخر

٢٠ لاختلاف لفظَيْهما ومثله قوله تع فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا والوَهْنُ والضُعْفُ واحدٌ ومثله قول الشاعر

*ألا حَبَّذا هِنْدٌ وأرضٌ بها هِنْدُ * وهندٌ أتى من دُونها النَأْىُ والبُعْدُ *

والنَأْىُ والبُعْدُ واحدٌ ومثله * وأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا ومَيْنَا * والكَذِب والمَيْنُ واحدٌ ، وقوله وينهون عن تعلّمها وتعليمها التعلّم مصدرُ تَعَلَّمَ والتعليم مصدرُ عَلَّمَ والتكريرُ فيه للتعدية لأنّه بمعنى المَعْرِفة

وتَعَلَّمَ مُطاوِعُ عَلَّمَ يقال عَلَّمْتُه فتَعَلَّمَ، وقوله ويمزّقون أديمها التمزيقُ التخريقُ يقال مزقتُ الثوبَ أمزِقُه مَزْقًا
ومزّقته تمزيقًا اذا كثّر ذلك منه، والأَديمُ الجِلْدُ وجمعُه أَدَمٌ كأَفيقٍ وأَفَقٍ والأَفيقُ الجِلْدُ قبل دِباغته
وهذا النوعُ من الجمع اسمُ جِنْسٍ وليس بتكسيرٍ ألا ترى أنّك تُذكّره فتقول هو الأَدَمُ والأَفَقُ ولو كان
تكسيرا لكان مؤنّثا كما تقول هى الثيابُ والجِفانُ، والأَدَمَةُ باطنُ الجِلْد والبَشَرَةُ ظاهرُه يقال رجلٌ مُؤْدَمٌ
مُبْشَرٌ اى قد جَمَعَ بين لِينِ الأَديم وخُشُونَةِ البشرة، وقوله ويمضغون لحمها اى يأكلون لحمَها بالغيبَة
والعَيْبِ من قوله تع أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا والمَضْغُ إدارةُ الطعام فى الفم يقال مَضَغَ
يَمْضُغُ ويَمْضَغُ بالضمّ والفتح فالضمُّ على الأصل والفتحُ لمكان حرف الحَلْق إلّا أنّ الضمّ هو الأصلُ وأَجْوَدُ
ههنا لقُرْب الغين من الفم، والمَثَلُ السائرُ الشَعيرُ يُؤْكَلُ ويُذَمّ يُضْرَب هذا المثل لكلّ مَن ينتفع به
ويجازى بالقبيح وذلك أنّ الشعير يُؤْكَل فيُسمِّن ويُغْنِى عن جُوعٍ وهو مذمومٌ، وقوله ويدّعون الاستغناء
عنها وأنّهم ليسوا فى شِقٍّ منها يدّعون يزْعُمون وهو يفتعلون من الدَعْوَى ومنه قول امرئ القيس
* لَا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرّ * والشِقُّ الناحيةُ والجانب والمعنى أنّهم يتبرّؤون منها ويدّعون الاستغناء
عنها، قال فإنْ صَحّ ذلك فما بالُهم لا يُطلّقون اللغةَ رأسًا والاعرابَ ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسبابَ، فما
بالُهم فما حالُهم واصلُ الطلاق الإرسالُ والتخليةُ يقال ناقةٌ طالقٌ ونعجةٌ طالقٌ اذا كانت مُرسَلةً ترعى حيث
شاءت ويقال طلّقتُ المرأةَ تطليقا وطَلَقَتْ هى طَلاقًا ولا يقال طَلُقتْ بالضمّ، واللغةُ عبارةٌ عن العلم
بالكَلِم المفردة، والإعراب عبارةٌ عن اختلاف أواخرها لإبانة معانيها، وقوله لا يقطعون بينهما اى بين
اللغة والإعراب وبينهم اى بين هؤلاء القوم اى الشُعُوبيّة، والأسباب الوُصُلات واحدُها سَبَبٌ مثلُ قَلَمٍ
وأَقْلامٍ وأصلُ السبب الحَبْلُ الذى يُشَدُّ به الشىءُ ثمّ يجعل كلُّ ما جَرَّ شيئا سَبَبًا له، وقوله فيَطْمِسوا
من تفسير القرآن آثارَها وينْقُضوا من اصول الفقه غُبارَها يقال طَمَسَ الطريقُ امّحى ودرس وطمسته
يُستعمل متعدّيا وغيرَ متعدٍّ يَطْمِسُ ويَطْمُسُ بالكسر والضمّ والكسرُ فى المتعدّى والضمُّ فى اللازم هو
القياس الّا ان اللغات تداخلتْ، يريد أنّه لا بُدّ فى التفسير من استعمال العربيّة والاستضاءة بدلالة
ألفاظها اذ كان مُنْزَلًا باللسان العربىّ فلا بُدّ من معرفة ألفاظ العرب والاطّلاع على مواضعها اذ الالفاظ
أدلّةُ المعانى فكذلك اصولُ الفقه مرتبطةٌ بمعرفة العربيّة لأنّه يُبتنى على معرفة الكتاب والسُنّة ولا تُعرَف
معناها الّا بمعرفة العربيّة ولذلك كانت شرطا فى صحّة الاجتهاد، قال ولا يتكلّموا فى الاستثناء فانّه نحوٌ وفى
الفرق بين المعرَّف والمنكَّر فانّه نحوٌ وفى التعريفَين تعريفِ الجِنْس وتعريفِ العَهْد فانّهما نحوٌ وفى الحروف

كالواو والفاء وثمّ ولام المِلْك ومِن التبعيض ونظائرها يُشير بذلك الى شدّة فاقة الفقيه الى معرفة العربيّة ألا ترى أنّ الرجل اذا أقرّ فقال لفلانٍ عندى مائةٌ غيرُ درهمٍ برفع غيرٍ يكون مُقرًّا بالمائة كاملةً لأنّ غَيْرُ هنا صفةٌ للمائة وصفتُها لا تَنْقُص شيأً منها وكذلك لو قال له علىّ مائةٌ إلّا درهمٌ كان مقرًّا بالمائة كاملةً لأنّ الّا تكون وَصْفًا كغَيْرٍ قال اللّه تع لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ الّا ٱللّٰهُ لَفَسَدَتَا ولو قال له عندى مائةٌ
٥ غيرَ درهمٍ او إلّا درهمًا بالنصب لكان مقرًّا بتسعةٍ وتسعين درهمًا لأنّه استثناءٌ والاستثناء إخراجُ ما بعد حرف الاستثناء مِن أن يتناوله الأوّل وكذلك لو قال ما له علىّ مائةٌ إلّا درهمَيْن لم يلزمه شىءٌ كما لو قال ما له علىّ ثمانيةٌ وتسعون درهمًا ولو رفع فقال ما له عندى مائةٌ إلّا درهمان لكان مقرًّا بدرهمَيْن والمسائلُ فى ذلك كثيرةٌ، ومن ذلك لو قال إن دَخَلْتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ فانّه لا يقع الطلاقُ الّا بدخول تلك الدارِ المعيَّنةِ ولو قال إن دخلتِ دارًا فأنتِ طالقٌ وقع الطلاقُ بدخولِ أىّ دارٍ دخلتْها لأنّه عَلَّقَ
١٠ الطلاقَ بدخولِ دارٍ منكورةٍ ولشياعها تَعُمّ وفى الاوّل علّق الطلاقَ بدخولِ دارٍ معهودةٍ فلا يقع الطلاقُ الّا بدخولها، وأمّا الفرق بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعنى وأمّا اللفظ فشىءٌ واحدٌ وذلك أنّك اذا قلت الرجلُ وأردتَ العَهْدَ فانّه يخصّ واحدا بعينه ومعنى العهد أن تكون مع انسانٍ فى حديثٍ ثالثٍ غائبٍ ثمّ يُقْبِل الرجلُ فتقول وَافَى الرجلُ اى الذى كنّا فى حديثه وذِكْره قد وافى وإن أردتَ تعريفَ الجنس فانّه يدلّ على العُموم والكثرة ولا يكون مُخْبِرًا عن إحاطةٍ بجميع الجنس لأنّ
١٥ ذلك متعذّرٌ غيرُ مُمْكنٍ فاذا قلت العَسَلُ حُلْوٌ والخَلُّ حامضٌ فانّما معناه العسلُ الشائعُ فى الدنيا المعروفُ بالعقل دون حاسّة المشاهَدة حلوٌ وكذلك الخلّ والذى يدلّ على أنّ الألف واللام اذا أُريد بهما الجنس تعمّان قولُه تع إِنَّ ٱلْإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّالِحَاتِ فصحّةُ الاستثناء من الانسان تدلّ على ان المراد به الجماعة، ومن ذلك حروف العطف نحو الواو والفاء وثمّ فانّ الواو معناه الجمعُ المُطْلَقُ من غير ترتيب والفاء تدلّ على ان الثانى بعد الاوّل بلا مُهْلَةٍ وثمّ كذلك الّا انّ بينهما
٢٠ تراخيًا فعلى هذا اذا قال لزوجته أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ وكلّمتِ هذه تطلق بوقوع الفعلَيْن جميعا بدخول الدار والكلام لا تطلق باحدهما دون الآخر فإن دَخَلَتِ الدارَ ولم يُكلّمها ثم تطلق وإن كلّمها ولم تدخل الدارَ لم تطلق ولكن اذا جُمع بينهما طلقتْ ولا يبالى بأيّهما بدأ بالكلام امر بالدخول أىّ ذلك بَدَأَ به وَقَعَ الطلاقُ بعد أن يُجْمَعَ بينهما لأنّ المعطوف بالواو يجوز ان يقع آخِرُه قبل أوّلِه ألا ترى أنّك تقول رأيتُ زيدا وعمرا فيجوز ان يكون عمرو فى الرؤية قبل زيد قال اللّه تع

وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّاكِعِينَ وكذلك إن قال لعَبْدِه إن دخلتَ الدارَ وكلّمتَ زيدا فأنت حُرٌّ فانّه لا يَعْتِق الّا بوقوع الفعلَيْن جميعا كيف وقعا ولا فَرْقَ فيه بين وقوع الاوّل قبل الثانى والثانى قبل الاوّل فى اللفظ ولو قال إن دخلتَ فكلّمتَ عمرا لا يقع العِتْق الّا بالجمع بينهما مُرَتَّبًا الكلامُ بعد الدخول بلا مُهْلة ولو قال ذلك بثُمَّ لكان فى الترتيب مثلَ الفاء الّا انّه يكون بينهما تمادٍ وتراخٍ، ومن ذلك

٥ حروف الجرّ نحو مِنْ واللام فإنّ الرجل اذا حلف وقال واللّهِ لا آكُل من طعام زيد فانّه يحنث بأكْلِ اليسير منه ولو قال لا آكُل طعامَ زيد فانّه لا يحنث إلّا بأكْل الجميع وكذلك لو كان عنده عبدٌ فقال هو لَزَيْدٌ بفتح اللام والرفع لم يلزمه شىء ولو قال لِزيدٍ بكسر اللام والخفض لكان مُقِرًّا له به لأنّ اللام اذا فتحها كانت تأكيدا وكان مخبرا أنّ العبد اسمُه زيدٌ واذا كسر اللامَ كانت لامَ المِلْك الخافضة وكان مخبرا أنّه مِلْكُه، قال وفى الحذف والاضمار وفى ابواب الاختصار والتكرار وفى التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفى الفرق

١٠ بين إنْ وأنْ واذا ومَتَى وكُلّما وأشباهِها ممّا يطول ذكرُها فإنّ ذلك كلّه من النحو ومن ذلك مسائل الطّلاق اذا قال أنتِ طالقٌ طلقتْ منه وإن لم يَنْوِ ولو أتى بلفظ المصدر فقال أنت طَلاقٌ لم يقع الطلاق إلّا بنيّته لأنّه ليس بصريحٍ إنّما هو كنايةٌ عن إرادة إيقاع المصدر موقعَ اسم الفاعل على حدّ ماء غَوْرٍ اى غائرٍ ومنهم من يجعله صريحا يقع به الطلاقُ من غير نيّةٍ كاسم الفاعل لكثرة إيقاع المصدر موقعَ اسم الفاعل وكثرة استعماله فى الطلاق حتّى صار ظاهرا فيه قال الشاعر

١٥ * فإنْ تَرْفُقِى يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَنُ * وإنْ تَخْرُقِى يا هندُ فالخُرْقُ أَشْأَمُ *
* فأنْتِ الطَّلاقُ والطَّلاقُ عَزِيمَةٌ * ثلثا ومَن يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ *
* فبِينِى بها إنْ كنتِ غيرَ رَفِيقَةٍ * ومـا لامْرِءٍ بعدَ الثلاثة مُقْدَمُ *

فأوقع الطّلاقَ موقعَ طالِقٍ على ما ترى ويجوز أن يكون على حذف مضاف اى ذاتُ طلاقٍ كما يقال صَلَّى المَسْجِدُ والمراد اهلُ المسجد وٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ وهو كثيرٌ، واعلمْ ان هذه المصادر اذا أُجريت مجرى اسماء

٢٠ الفاعلين ووُضعت موضعَها فلك فيها وجهان أَجْوَدُهما أن تتركها على لفظٍ واحدٍ فى الواحد والاثنَيْن والجمع والمؤنّث فتقول أنتِ طلاقٌ وانتما طلاقٌ وأنتم طلاقٌ وأنتنّ طلاقٌ وهذا رجلٌ عَدْلٌ ورجالٌ عدلٌ ونسوةٌ عدلٌ والآخَرُ أن تثنّى وتجمع فتقول عَدْلان وعُدُولٌ وأنشد ابنُ الأعرابىّ

* طَمِعْتُ بلَيْلَى أن تَرِيعَ وإنّما * يُقَطِّعُ أعناقَ الرجالِ المَطامِعُ *
* وبايَعْتُ لَيْلَى فى خَلاءٍ ولم يكن * شُهُودٌ على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ *

مجمع عَدْلا ومَقْنَعًا كما ترى وقد رُوِى قوله والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ على ثلثة أوجهٍ الطلاقُ عزيمةٌ ثلثًا
برفع عزيمةٍ ونصب الثلاث والطلاقُ عزيمةٌ ثلثٌ برفعهما والطلاقُ عزيمةً ثلثٌ بنصب العزيمة ورفع الثلث،
فاذا نُصبت الثلاث فكأنّه قال أنتِ طالقٌ ثلثا ويكون قولهُ والطلاقُ عزيمةٌ مبتدأً وخبرا
فكأنّه قال والطلاقُ منّى جِدٌّ غيرُ لَغْوٍ، واذا رفعهما كانت الثلاثُ خبرا ثانيا اى الطلاقُ الذى
٥ يقع بمثله الطلاقُ هو الثلاثُ او يكون موضحًا للعزيمة على سبيل البدل وتقع واحدةً لا غيرُ، ويجوز ان
يكون المراد أنتِ طالقٌ ثلاثا ثمّ فسّر ذلك بقوله والطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ كأنّه قال والطلاقُ الذى ذكرتُه
ونويتُه عزيمةٌ ثلاثٌ فسّره بهذا الدليل هذا اذا نوى الثلاث ودليلٌ على ذلك قولهُ فبيني بها فهذا
دليلٌ على ارادة الثلاث والبَيْنُونَةِ، وأمّا اذا نصب عزيمةً مع رفع الثلاث فعلى إضمار فعلٍ كأنّه قال
والطلاقُ ثلثٌ أعزمُ عليك عزيمةً ويجوز ان يكون التقدير والطلاقُ اذا كان عزيمةً ثلاثٌ كما تقول عبدُ
١٠ اللّٰه راكبا أحسنُ منه ماشيا والمرادُ اذا كان ماشيا كما تقول هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا اى هذا اذا
كان بسرا أطيب منه اذا كان رطبا، وقوله ومن يخرق أعقُّ وأظلمُ قد حُذف الفاء الذى هو جوابُ
الشرط والمبتدأُ ايضا والمعنى فهو أعقُّ وأظلمُ وهو من ضرورات الشعر المستقبَحة، ومن ذلك الفرقُ
بين إنِ المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة وذلك أنّ المكسورة معناها الشرطُ والمفتوحةَ معناها العَرَضُ
والعِلّةُ ولو قال أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار لم يقع الطلاقُ حتّى تدخل الدارَ لأنّ معنى تعليقِ
١٥ الشيء على شرطٍ هو وقوفُ دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود ولو فتح أنْ لكانت طالقا فى
الحال لأنّ المعنى أنتِ طالقٌ لأنْ دخلتِ الدار اى من أَجْلِ أنْ دخلت الدار فصار دخولُ الدار علّةَ
طلاقها لا شرطا فى وقوع طلاقها كما كان فى المكسورة وكذلك لو شَدَّدَ أنْ يقع الطلاقُ فى الحال كانت
دَخَلَتِ الدار او لم تكن، ومن ذلك اذًا ومَتَى وكُلّمَا تُستعمل فى الشرط كما تُستعمل انْ الّا أنّ الفرق
بين هذه الأشياء وبين انْ أنّ انْ تُعلِّق فعلا بفعلٍ واذًا وكُلّمَا للزمان المعيَّن فاذا قال أنتِ طالقٌ إنْ
٢٠ دخلتِ الدار او قال أنتِ طالقٌ اذا دخلتِ الدار لم تطلق حتّى تدخل الدار أمّا إنْ فشرطٌ لا يقع
الطلاقُ الّا بوجودِ ما بعدها وأمّا اذًا فوَقْتٌ مستقبلٌ فيه معنى الشرط فكأنّه قال أنتِ طالقٌ اذا
جاء وقت كذا وكذا فهى تطلق وقتَ دخولِ الدار فقد استوتْ انْ واذًا فى هذا الموضع فى وقوع
الطلاق وتفترقان فى موضعٍ آخر فلو قال اذا لم أطلّقك او متى لم أطلّقكِ فأنت طالقٌ وَقَعَ الطلاقُ على
الفَوْر بمُضِيّ زمانٍ يمكن أن تُطلّق فيه ولم تُطلّق ولو قال إن لم أطلّقك فأنت طالقٌ كان كأنّه على

التراخى يمتدّ الى حين موت أحدهما وذلك لأنّ اذا ومَتى اسمان للزمان المستقبل ومعناهما أىّ وقتٍ ولهذا تقع جوابًا عن السؤال عن الوقت فاذا قيل متى ألقاك فيقال اذا شئتَ كما تقول يومَ الجُمُعة او يومَ السَبْتِ ونحوَهما وليست كذلك انْ ألا ترى أنّه لو قيل متى ألقاك لم يُقَلْ فى جوابه انْ شئتَ وانّما تُستعمل انْ فى الفعل ولهذا يُجاب بها عن سؤالٍ عن الفعل فاذا قيل هل تأتينى فيقال فى الجواب
٥ إن شئتَ، ومَتى حالُها كحالِ اذا فى أنّها للزمان، وليس فى هذه الكلم ما يقتضى التكرارَ الّا كُلّما وذلك أنّك اذا قلت كلّما دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ طلقتْ بكلّ دخولٍ الى أنْ ينتهى عددُ الطلاق لأنّ مّا من كُلّما مع ما بعده مصدرٌ فاذا قال كُلّما دخلتِ فمعناه كلّ دخولٍ يُوجَد منكِ فأنتِ به طالقٌ وكُلٌّ معناه الاحاطةُ والعُمومُ فلذلك يتناول كلَّ دخولٍ، وقوله وهلّا سقهوا رأىَ محمّد بن الحَسَن الشَيْبانىّ رح فيما أُودع كتابَ الأَيْمان وهوصاحب الامام أبى حَنيفةَ رضى الله عنهما وذلك أنّه ضمّن كتابَه المعروفَ
١٠ بالجامع الكبير فى كتاب الأَيْمان منه مسائلَ فِقْهٍ تُبتنى على أصولِ العربيّة لا تَصحّ الّا لمن له قَدَمٌ راسخٌ فى هذا العلم فمن مسائله الغامضة أنّه اذا قال أىُّ عَبيدى ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ فضَرَبَهُ الجميعُ عَتَقُوا ولو قال أىّ عبيدى ضربتَه فهو حُرٌّ فضَرَبَ الجميعَ لم يعتق الّا الاوّل منهم فكلامُ هذا الخَبْر مَسُوقٌ على كلام النحوىّ فى هذه المسئلة وذلك من قِبَلِ أنّ الفعل فى المسئلة الأُولى عامٌّ وفى المسئلة الثانية خاصٌّ وانّما قلنا ذلك لأنّ الفعل فى المسئلة الأُولى مسندٌ الى عامٍّ وهوضميرُ أىٍّ وأىٌّ كلمةُ عُمومٍ وفى المسئلة الثانية خاصٌّ لأنّ الفعل
١٥ فيه مسندٌ الى ضمير المخاطَب وهو خاصٌّ اذ الراجع الى أىٍّ ضميرُ المفعول والفعلُ يصير عامًّا بعُموم فاعله وذلك أنّ الفاعل كالجُزْء من الفعل وانّما كان كذلك لأنّ الفعل لا يستغنى عنه وقد يستغنى عن المفعول فكأنّه أحدُ أجزائه التى لا يستغنى عنها ويدلّ على ذلك أمورٌ الأوّل منها أنّه متى اتّصل بالفعل الماضى ضميرُ الفاعل سكن آخِرُه نحوَ ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا وذلك لئلّا يجتمع فى كلمةٍ أربعُ حركاتٍ لوازمَ لو قيل ضَرَبَتُ ولا يلزم ذلك فى المفعول لأنّه فَضْلةٌ فهو كالأَجْنَبىّ من الفعل، الثانى أنّك تقول قامت هندٌ وقعدتْ
٢٠ زَيْنَبُ فتُؤنّث الفعلَ لتأنيث فاعله والقياسُ أن لا يلحق الكلمةَ عَلَمُ التأنيث الّا لتأنيثها فى نفسها نحو قائمة وقاعدة وأمّا أن تلحق الكلمةَ العلامةُ والمرادُ تأنيثُ غيرها فلا فلولا أنّ الفعل والفاعل ككلمةٍ واحدة لَمَا جاز ذلك، الثالث أنّك تقول يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين فالنونُ فى هذه الافعال علامةُ الرفع وقد تخلّل بينه وبين المرفوع ضميرُ الفاعل وهو الالف والواوُ واليا فى يضربان ويضربون وتضربين فلو لم يكن الفاعلُ والفعلُ عندهم كشىء واحدٍ لَمَا جاز الفصل بين الفعل

واعرابه بكلمة أخرى ولا يجوز مثل ذلك في المفعول، ومن ذلك أنّهم قد قالوا كُنْتِيٌّ فنسبوا الى كُنْتُ قال الشاعر

* فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًّا وأصبحتُ عاجِنًا * وشرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ *

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لَمَا جازت النسبة اليه اذ الجُمَل لا يُنْسَب اليها وقد
٥ قالوا لا تُحَيْدِلْهُ بما لا ينفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتّحادهما فبَانَ بما ذكرناه أنّ الفعل والفاعل عندهم شيء واحدٌ فلذلك لمّا كان الفاعل في أيّ عبيدي ضربك عامّا صار الفعل عامّا ولمّا كان الفاعل في أيّ عبيدي ضربتَه خاصّا لأنّه كنايةٌ عن المخاطَب صار الفعل خاصّا، ولــولا خَوْضُ هذا الامام في لُجّة بَحْرِ هذا العلم النفيسِ ورُسوخُ قَدَمِه فيه لَمَا أَلَمَّ بفقه هذه المسئلة ونظائرها عمّـا أودعه كتابَـه فجـاحدُ فَضْلِ هذا العلم مكابِرٌ والمنكِبُ عنه خاسِرٌ، وقوله وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس
١٠ وحَلَقِ المناظرة ثمّ نظروا هل تركوا للعلم جَمالا وأُبَّهةً وهل أصبحت الخاصّةُ بالعامّة مشبَّهةً وهل انقلبوا هُزْأةً للساخرين وضُحْكةً للناظرين هذا التراطُنُ التكلُّم بكلام العجم قال الشاعر *أَصْوَاتُهُمْ كَتَراطُنِ الفُرْسِ* ومجالس التدريس أماكنُه وهو جمعُ مَجْلِسٍ لمكان الجلوس والتدريسُ مصدرُ دَرَّسَ يُدَرِّسُ تدريسًا والتضعيفُ فيه للتعدية تقول درست العلمَ دَرْسا ودرّسته تدريسا صار بالتضعيف يتعدّى الى مفعولَيْن وقيل سُمّي أَدْرِيسُ إدريسَ لكثرة دِراسته كتابَ اللّه تع وكان اسمُه أَخْنُوخَ، وحَلَـقُ
١٥ المناظرة الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها قيل لهم ذلك لتحلُّقهم واستدارتهم تشبيها بحَلقة الخاتم والدِرْع يقال حَلْقَةٌ بسكون اللام والجمعُ حَلَقٌ بفتح الحاء واللام وهو جمعٌ على غير قياس قال الأصمعيّ الجمعُ حِلَقٌ بكسر الحاء وفتح اللام كبَدْرَة وبِدَرٍ وقَصْعَة وقِصَعٍ وحكى يونسُ حَلَقَةٌ في الواحد بفتح الحاء واللام والجمعُ حَلَقٌ بالتحريك ايضا قال ثعلبٌ كلّهم يُجيزه على ضُعْفه قال أبو يوسف سمعتُ أبا عـمـرو الشَّيْبانيّ يقول ليس في الكلام حَلَقةٌ بالتحريك إلّا جمع حالِقٍ الذي يحلق الشَّعَرَ على حدّ كافر
٢٠ وكَفَرَة، المناظرة مُفاعَلَةٌ من النَظَر لأنّ كلّ واحد ينظر ويفكر فيما يُغْلَبُ به على صاحبه وقيل هو من النظير لأنّ كلّ واحد منهما نظيرُ صاحبه في النظر، والجَمالُ الحُسْنُ يقال قد جَمُلَ الرجلُ بالضمّ جَمالا وهو جَميلٌ وجُمّالٌ بالتشديد للمبالغة وامرأةٌ جَميلةٌ وجَمْلاء عن الكسائيّ وأنشد

*فَهْيَ جَمْلاء كَبَدْرٍ طالِعٍ * بَذَّتِ الخَلْقَ جَميعًا بالجَمالْ*

والأُبَّهَةُ الجَلالُ والخاصّةُ خِلافُ العامّة والهُزْأة بسكون الزاء الرجلُ يُهْزَأُ به والهُزَأَةُ بالتحريك الذي يكثر

استهزاء بالناس والهُزْأُ السُخْرِيّةُ يقال هَزَأَ به واسْتَهْزَأَ ومثله الضُحْكَةُ والضُحَكَةُ فالإسكان للمفعول والتحريك للفاعل، وقوله فإنّ الإعراب أَجْدَى من تَفارِيقِ العَصَا أَجْدَى أَنْفَعُ وهو أَفْعَلُ من الجَدَا وهو العَطِيّةُ وأصلُ الجدا المطرُ العامُّ وهو مَثَلٌ يُضْرَب لمن يكثر الانتفاعُ به لانّ العصا كلّما كُسرت حصل منها منافعُ وأصلُه أنّ غَنِيّةَ الكِلابيّةَ كان لها ولدٌ شاطرٌ كان يُلاعِبُ الصِبْيانَ فيَشُجّونه فتأخذ ٥ أَرْشَ الشِجاجِ حتّى استغنت من ذلك فقالت

*أَحْلِفُ بالمَرْوَةِ يوما والصَفَا * انّكَ أَجْدَى من تَفارِيقِ العَصَا*

سُئل أعرابيٌّ عن قولهم أَجْدَى من تفاريق العصا فقال انّ العصا تُقْطَع سواجيرَ للأُسارَى والكلاب ثمّ تُقْطَع السواجيرُ أوتادا ثمّ تقطع الأوتادُ أَشِظّةً فإن جعلوا رأسَ الشِظاظ كالفَلْكَة صار مهارا للبُخْتِيّ فإن فرق المهارُ صار منه تَوادٍ وهى خشباتٌ تُشَدُّ على خِلْفِ الناقة اذا صُرّتْ فإن كانت العصا قَناةً فكلُّ ١٠ شِقّةٍ منها جُلاعِقٌ وهو قَوْسُ البُنْدُقِ وإن فُرقت الشِقّةُ صارت سِهاما واذا فرقت السهام صارت حظاء والحِظاء جمع حَظْوَةٍ وهو السَهْمُ الصغير فان فُرقت الحظاء صارت مَغازِلَ فان فُرقت المغازل شَعَّبَ بها المُشَعِّبُ أقداحَه المصدوعةَ فكيف تَشَظَّتْ آلتْ الى نَفْعٍ فضرب فى الانتفاع بها المثلُ، وفى قوله أجدى من تفاريق العصا نَظَرٌ وذلك أنّ أَفْعَلَ مِن كذا لا يُستعمل الّا ممّا يستعمل منه ما أَفْعَلَهُ والتعجُّبُ لا يكون ممّا هو على أربعة أحرف والجَيِّدُ أن يقال أنفعُ من تفاريق العصا ويجوز ان يُحْمَل على رأيِ من يقول ١٥ ما أَعْطاهُ للدراهم وأَوْلاه للخَيْرِ، وقوله وآثارُه الحسنةُ عديدُ الحَصَا الآثارُ ما بقى من رسم الشىء وسُنَنُ رسول اللّه صلّعم آثارُه وواحدُ الآثار أَثَرٌ وإثْرٌ بفتح الهمزة والثاء وكسرِ الهمزة وسكون الثاء والمرادُ به منافعُ الإعراب، والعَدِيدُ والعَدَدُ واحدٌ يقال عددتُ الشىء اذا أَحْصَيْتَه يقال هو عديدُ الحصا والتراب مبالغةً فى الكثرة، قال ومَن لم يَتّقِ اللّهَ فى تنزيله فاجترأ على تَعاطِى تأويله وهو غيرُ مُعْرِبٍ التنزيلُ مصدرُ نَزَّلَ يُنَزِّلُ تَنْزِيلًا مثلُ كَلَّم يكلّم تكليما والمرادُ به ههنا المفعولُ معنى مُنَزَّلِه والمصدرُ يُستعمل بمعنى ٢٠ المفعول كثيرا نحو ضَرْبِ الأميرِ اى مضروبه وخَلْقُ اللّه اى مخلوقه، واجترأ أَقْدَمَ وهو افتعل من الجُرْأةِ، وتأويلُه تفسيرُ ما يَؤُول اليه، وهو غيرُ مُعْرِبٍ اى ليس بذى معرفةٍ بالإعراب يقال رجلٌ مُعْرِبٌ اى ذو حَظٍّ منه، وقوله رَكِبَ عَمْياءَ وخَبَطَ خَبْطَ عَشْواءَ هو مثلٌ يضرب لمن يُصيب مرّةً ويُخْطِئُ اخرى والمراد يركب عَمْياءَ اى ناقةً عمياء والخَبْطُ الضَرْبُ يقال خَبَطَ البعيرُ بِيَدَيْه الأرضَ خَبْطًا اذا ضَرَبَها ومنه قيل خَبْطُ عَشْواءَ وهى الناقةُ التى فى بَصَرِها ضعفٌ فهى تخبط اذا مشتْ لا تتوقّى شيأ قال

للخليل العَشْواء هى الناقة التى لا تبصر ما أمامَها فهى تخبط بيدَيْها كلّ شىء وقد يكون ذلك من حِدّتها فهى ترفع طَرْفَها ولا تتعمّد موقعَ يَدَيْها، قال وقال ما هو تقوّل وافتراء وهُراء وكلامُ الله منه بُراء والتقوُّل الباطلُ وهو مصدرُ تقوّلَ تقوُّلًا وهو بناء للدخول فى أمرٍ ليس منه كقولهم تقيَّسَ وتنزَّرَ اذا انتمى الى قَيْسٍ ونِزارٍ وليس منهم، والافتراء الاختلاقُ افتعالٌ من الفِرْيَة والخَلْقِ وهو الكذب،

٥ والهُراء المنطقُ الفاسدُ يقال منه أهْرَأَ الرجلُ فى منطقه وقيل الهُراء الكثيرُ قال ذو الرُمّة

*لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومَنْطِقٌ * رَخيمُ الحَواشى لا هُراءٌ ولا نَزْرُ*

والبُراء بمعنى البَرىء يقال بُراءٌ وبَرِىءٌ مثل طُوالٍ وطَويلٍ، قال وهو المِرْقاةُ المنصوبةُ الى عِلْمِ البيان المُطْلِع على نُكَتِ نَظْمِ القرآنِ المِرْقاةُ الدَرَجَةُ والبَيانُ الكَشْفُ عن الشىء والبيانُ الفصاحةُ المرادُ به ههنا علمُ الكلام المنثور نحوِ الجِناس والطِباق ونحوِهما، والمُطْلِعُ المُظْهِرُ قال أطْلَعْتُهُ على الأمر اذا أرَيْتَه إيّاه والمرادُ أنّه

١٠ وُصْلَةٌ الى فَهْم معانى كتاب الله عزّ وجلّ ومعرفةِ فوائدِه، وقوله الكافلِ بإبرازِ محاسنِه الكافلُ الكافى من كَفَلَ اليتيمَ اذا كفاه ومنه قوله تع وكَفَلَها زَكَرِيّآءُ اى عالها وكفاها المُؤُونَةَ وهو ههنا بمعنى التكفّل ولذلك عدّاه بالباء، والإبرازُ مصدرُ أبْرَزَهُ يُبْرِزُهُ اذا أظْهَرَهُ، والمَحاسنُ المآثِرُ وهو ضدُّ المَساوى الواحدُ حُسْنٌ جاء على غير بناء واحدِه كالمَذاكير كأنّ قياس واحدِه مَحْسَنٌ، وقوله المُوَكَّلِ بإثارةِ مَعادنِه المُوَكَّلُ اى المعتمَدُ من الوَكيل يقال وكَلْتُه بكذا أُوكِلُهُ والفاعلُ مُوَكِّلٌ والمفعولُ مُوَكَّلٌ، والإثارةُ الإظهارُ من أثَرْتُ الحديثَ اذا

١٥ نقلتَه عن غيرك والمراد أنّ النحوَ طريقٌ الى ظهورِ ما فى القرآن من حَسَنٍ وبَديعٍ، والمَعادنُ جمعُ مَعْدِنٍ بكسر الدال ومعدنُ كلِّ شىءٍ مَرْكَزُهُ والمراد أنّه المعتمَدُ فى بيانِ أصولِه، وقوله فالصادُّ عنه كالسادّ لطُرُقِ الخَيْرِ كَيْلا تُسْلَكَ الصادُّ المُعْرِضُ والمانعُ يقال صَدَّ عن الشىء صُدودًا اى أعْرَضَ والسادُّ فاعلٌ من سَدَدْتُ الشىءَ سَدًّا اذا منعتَ النُفوذَ فيه، والطُرُقُ جمعُ طَريقٍ والخَيْرُ ضدُّ الشَرّ، والسُلوكُ النُفوذُ والمعنى أنّ المانع من تعلُّمِ النحو كسادِّ طُرُقِ الخير ووجوهِ البِرّ أن يُنْفَذَ فيها، وقوله والمُريدُ

٢٠ بمَوارِدِه أن تُعافَ وتُتْرَكَ المُريدُ فاعلٌ من الإرادة وهى المَشيئةُ والمَوارِدُ الطُرُقُ قال الشاعر

*أميرُ المؤمنين على صِراطٍ * اذا اعْوَجَّ المَوارِدُ مستقيمِ*

اى المانع منه والمُعْرِض عنه كالمانع من طُرُقِ الخير والمُريدِ بطُرُقِه أن تُعافَ اى تُكْرَهَ وتُتْرَكَ، وقوله ولقد نَدَبَنى ما بالمسلمين من الأَرَبِ الى معرفةِ كلامِ العربِ ندبنى دَعانى يقال ندبتُه الى الحَرْبِ او غيرِه اذا دعوتَه اليه، والأَرَبُ والإرْبَةُ والمَأْرَبَةُ الحاجَةُ وخصّ المسلمين بذلك دون غيرِهم لأمْرَيْن احدُهما أنّ

الغالب على المسلمين التكلُّم بلسان العرب والنَّحْوُ قانونٌ يُتوصَّل به الى كلام العرب والأمرُ الثانى أنّه وَسيلةٌ الى معرفة الكتاب العزيز والسُّنّة اللذَيْن بهما عمادُ الاسلام، وقوله وما بى من الشَّفَقة والحَدَب على أشياعى من حَفَدة الأدب الشَّفَقةُ بمعنى الحَذَر يقال أَشْفَقْتُ عليه اذا خَشيتَ عليه وأَشْفَقْتُ منه اذا حَذِرْتَه والمصدر الإشْفاقُ والشَّفَقةُ الاسمُ، والحَدَبُ التعطُّف يقال حَدِبَ عليه وتحدَّبَ اذا تعطَّف، ٥ والأشْياعُ الأحْزابُ والأعْوانُ، والحَفَدةُ الخَدَمُ واحدُهم حافدٌ على حَدّ كافرٍ وكَفَرةٍ، وقوله لانْشاء كِتاب فى الإعراب مُحيطٍ بكافّة الأبْواب الإنشاء الاختراعُ يقال أَنْشأَ خُطْبَةً ورِسالةً وقصيدةً اذا اخترع ذلك، وقوله بكافّة الأبواب شاذٌّ من وجهَيْن أحدُهما أنّ كافّةً لا تُستعمل الّا حالاً وهاهنا قد خفضها بالباء على أنّه قد ورد منه شىءٌ فى الكلام عن جماعةٍ من المتأخّرين كالفارقىّ الخطيب والحَريرىّ وقد عيبَ عليهما ذلك والذين استعملوه لجئوا الى القياس والاستعمالُ ما ذكرناه، والوجه الثانى أنّه استعمله فى ١٠ غير الأناسىّ والكافّةُ الجماعة من الناس لُغةً، قال مُرتَّبٍ ترتيبًا يبلُغ بهم الأَمَدَ البعيدَ بأقْرب السَّعْي ويَملأ سِجالَهم بأهْوَن السَّقْي الأَمَدُ الغايَةُ والسِجالُ جمعُ سَجْلٍ وهو الدَلْو قال الخليل السَّجْلُ الدَلْوُ المَلأَى، وقوله فأنشأتُ هذا الكتابَ المُتَرْجَمَ بكتاب المُفَصَّل فى صَنْعة الإعراب مقسومًا أربعةَ أقْسامٍ القسمُ الأوّل فى الأسماء القسمُ الثانى فى الأفعال القسمُ الثالثُ فى الحروف القسمُ الرابعُ فى المشترَك قلتُ انّما قسمَه هذه القِسْمَة لِيَسْهُلَ على الطالب حِفْظُه وعلى الناظر فيه وِجْدانَ ما يرومه ويجرى ذلك مَجْرَى الأبواب ١٥ فى غيره، قوله وصنّفتُ كُلًّا من هذه الأقسام تصنيفا معناه ميّزتُ كلَّ صِنْف منها على حِدَة والصِنْفُ النوعُ من كلّ شىء، وفصّلتُ كلَّ صِنْف منها تفصيلا اى جعلتُه فُصولا، وقولُه حتّى رجع كلُّ شىء فى نِصابه نِصابُ كلّ شىء أصْلُه واستقرَّ فى مَرْكَزه اى فى موضعه ومركزُ الجُنْد موضعُهم كأنّه موضعُ رَكْزِهم الرماحَ، ولم أَدَّخِرْ فيما جمعتُ فيه من الفوائد المتكاثرة أَدَّخِر أَفْتَعِل من الذُخْر فأبْدَل من الذال دالا غيرَ معجمة وأدْغَمَ فيها التاءَ وذلك من قِبَل أنّ الدال حرفٌ مجهورٌ والتاء حرفٌ مهموسٌ فكرهوا ٢٠ تجاوُرَهما مع ما بينهما من التنافى وإبدالُ الذال دالا لأنّها تُوافقها فى الجَهْر وتُوافِق التاء فى المَخْرَج تقريبا لأحدهما من الآخر، والمعنى انّنى لم أُبْقِ شيئًا ممّا عندى من الفوائد الّا أَوْدعتُه ايّاه، ونظمتُ من الفَرائد المتناثرة نظمتُ اى جمعتُ من قولهم نظمتُ الخَرَزَ واللؤلؤَ فى خَيْطٍ والخيطُ النظامُ، والفرائدُ جمعُ فَريدَةٍ وهو الكِبار من الدُرّ، والمتناثرةُ المتبدّدةُ والمراد انّى جمعتُ فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرّقا فى غيره وعبّرتُ عنه بأحْسَنِ عِبارةٍ، وقوله مع الايجاز غير المُخِلّ الايجازُ

الإقلال يقال كلامٌ وَجْزٌ ووَجيزٌ ومُوجِزٌ ومُوجَزٌ اذا قلّ مع تمام المعنى وما أَحْسَنَ قولَ ابن الرُّوميّ يصف امرأةً تُطيب الحديث شعرٌ

*وحديثُها السِّحْرُ الحَلالُ لَوَ انّهُ * لم يَجْنِ قَتْلَ المُسْلِمِ المتحرِّزِ*
*إنْ طالَ لم يُمْلِلْ وإنْ هِيَ أَوْجَزَتْ * وَدَّ المُحَدَّثُ أنّها لم تُوجِزِ*
٥ *شَرَكُ العُقُولِ وفِتْنَةٌ ما مِثْلُها * للمُطْمَئِنِّ وعُقْلَةُ المُسْتَوْفِزِ*

المُخِلُّ المُهْمِلُ يقال أَخَلَّ بكذا اذا أَهْمَلَه وتركه كأنّه مأخوذٌ من الخَلَل وهو الفُرْجة بين الشيئَيْن ، والتلخيص غيرِ المُمِلِّ مُناصَحةً التلخيصُ الشرح والتبيين يقال لخّصتُ له المعنى اذا شرحتَه وبيّنتَه له ، والمَلَلُ السآمَةُ يقال مَلِلْتُ الشيءَ أَمَلُّه اذا سئِمْتَه والمعنى انّنى أوجزت العبارةَ من غير تركِ شيء من الفوائد وبيّنتُه بشرحى من غير إملالٍ بطول العبارة ، والمناصحة المفاعلة من النُّصْح وهو خلاف ١٠ الغشّ ، وقوله لمقتبسيه اى لمستفيديه يقال أَقْبَسْتُ الرجلَ عِلْمًا وقبستُه نارًا واقتبستُ منه علمًا ونارًا قال الكسائيّ أقبستُ الرجلَ علما ونارا سواءٌ وقبستُه فيهما ، وقوله أرجو اى آمُلُ تقول رَجَوْتُه أَرْجُوه رَجْوًا وارتجيْتُه أَرْتَجِيه ارتجاءً وتَرَجَّيْتُه أَتَرَجّاه تَرَجِّيًا ، وقوله أنْ اجتَنِيَ منه ثَمَرتَيْ دُعَاءٍ يُستجاب وثَناءٍ يُستطاب يقال جنيتُ الثمرةَ واجتنيتُها اقتطعتُها وثمرٌ جَنِيٌّ حين يُقْطَع ، والثَمَرَةُ واحدُ الثِمار والثَمَرُ جنسٌ وثمرةُ كلِّ شيءٍ ما يُنْتِجُه ، والدُعاء مصدرُ دَعَا يَدْعو والدَعْوَةُ المرّة الواحدة ، ١٥ والمستجاب المقبول والثَناء الكلام الجميل والمستطاب الطَيِّب ، وقوله والله عزّ سلطانه وَلِيُّ المَعُونة على كلِّ خيرٍ والتأييدِ والمَلِيُّ بالتوفيق فيه والتسديدِ قلت لمّا أضاف كُلًّا الى خيرٍ استغرق الجنس لانّ معنى الكلّ الإحاطةُ والعُمومُ فصار كما لو أدخل عليه الالفَ واللامَ كأنّه قال والله وَلِيُّ المعونة على الخير والتأييدِ فيستغرق الجميع فاعرفْ ذلك ،

فى معنى الكلمة والكلام

٢٠ فصــــل ١

قال صاحب الكتاب الكَلِمَةُ هى اللفظة الدالّة على معنًى مُفْرَدٍ بالوَضْع وهى جنسٌ تحته ثلثة انواع الاسمُ والفعلُ والحرفُ والكَلامُ هو المركَّبُ من كلمتَيْن أُسْنِدت إحداهما الى الأخرى وذلك لا يتأتّى إلّا فى اسمَيْن كقولك زيدٌ أخوك وبِشْرٌ صاحبُك او فى فعلٍ واسمٍ نحوِ قولك ضَرَبَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ وتُسمّى الجُمْلَةَ ،

قال الشارح وفّقه الله مُوَفَّقُ الدين ابو البَقاء يَعيشُ بنُ عليّ بن يَعيش النحوىّ اعلمْ أنّهم اذا أرادوا
الدلالة على حقيقة شىء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيّا حدّوه بحَدّ يُحصِّل لهم الغرضَ المطلوبَ وقد حدّ
صاحب الكتاب الكلمةَ بما ذكر وهذه طريقةُ الحُدود أن يُؤْتَى بالجنس القريب ثمّ يُقْرَن به جميع الفُصول
فالجنسُ يدلّ على جَوْهر المحدود دلالةً عامّةً والقريبُ منه أدلّ على حقيقة المحدود لأنّه يتضمّن ما فوقه
٥ من الذاتيّات العامّة والفصلُ يدلّ على جوهر المحدود دلالةً خاصّةً، فاللفظة جِنْسٌ للكلمة وذلك
أنّها تشتمل المُهْمَلَ والمستعمَلَ فالمهملُ ما يُمْكن ايتلافُه من الحروف ولم يَضَعْه الواضعُ بازاء معنًى نحو صص
وكق ونحوهما وهذا وما كان مثله لا يسمّى واحد منها كلمةً لأنّه ليس شيئًا من وَضْع الواضع ويسمّى
لفظةً لأنّه جماعةُ حروفٍ ملفوظٍ بها هكذا قال سيبويه فكلُّ كلمةٍ لفظةٌ وليس كلّ لفظة كلمةً، ولو
قال عِوَضَ اللفظة عَرَضٌ او صَوْتٌ لَصَحّ ذلك ولكنّ اللفظة أقْرَبُ لأنّه يتضمّنها، والأشياء الدالّة خمسةٌ
١٠ الخطّ والعَقْد والإشارة والنَّصْبة واللَّفظ وحَدّ باللفظة لأنّها جوهرُ الكلمة دون غيرها ممّا ذكرنا أنّه دالٌّ،
وقولُه الدالّةُ على معنًى فصلٌ فَصَلَه من المُهْمَل الذى لا يدلّ على معنى، وقولُه مُفْرَد فصلٌ ثانٍ فصله
من المركّب نحو الرجل والغلام ونحوهما ممّا هو معرَّفٌ بالالف واللام فانّه يدلّ على معنيَيْن التعريفِ
والمعرَّفِ وهو من جهة النُّطْق لفظةٌ واحدةٌ وكلمتان اذ كان مركّبا من الالف واللام الدالّة على التعريف
وهى كلمةٌ لأنّها حرفُ معنًى والمعرَّفُ كلمةٌ اخرى، واعتبارُ ذلك أن يدلّ مجموعُ اللفظ على معنًى ولا
١٥ يدلّ جُزْؤه على شىء من معناه ولا على غيره من حيثُ هو جُزْءٌ له وذلك نحو قولك زَيْدٌ فهذا اللفظ
يدلّ على المسمّى ولو أفردتَ حرفا من هذا اللفظ او حرفَيْن نحو الراء مَثَلًا لم يدلّ على معنًى البتّةَ
بخلافِ ما تقدّم من المركّب من نحو الغلام فانّك لو أفردت اللام لَدَلّتْ على التعريف اذ كانت أداةً له
كالكاف فى كَزَيْدٍ والباء فى بِزَيْدٍ، ومن ذلك ضَرَبَا وضَرَبُوا ونحوُهما فانّ كلّ واحد من ذلك لفظةٌ وهى فى الحُكْم
كلمتان الفعلُ كلمةٌ والألف والواو كلمةٌ لأنّها تُفيد المسنَد اليه فلو سمّيتَ بضَرَبا وضَرَبُوا كان كلمةً واحدةً
٢٠ لأنّك لو أفردتَ الالف والواو لم تدلّ على جُزْءٍ من المسمّى كما كانت قبل التسمية، وقوله بالوضع فصلٌ ثالثٌ
احترز به من أمور منها ما قد يدلّ بالطَّبْع وذلك أنّ من الالفاظ ما قد تكون دالّةً على معنى بالطبع
لا بالوضع وذلك كقول النائم أَخْ فانّه يُفْهَم منه استغراقُه فى النوم وكذلك قوله عند السُّعال أَحْ فانّه
يفهم منه أذاء الصدر فهذه ألفاظٌ لأنّها مركّبةٌ من حروفٍ ملفوظٍ بها ولا يقال لها كَلِمٌ لأنّ دلالتها لم
تكن بالتواضُع والاصطلاح، الأمر الثانى الانفصال عمّا قد يغلَط فيه العامّةُ وتُصحّفه وذلك أنّ اللفظة

اذا صُحّفت وفهم منها مُصحّفة معنًى ما فلا تسمّى كلمةً صناعيّةً لأنّ دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع، ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجُمَل نحو بَرَقَ نَحْرُهُ وتأبّطَ شرًّا فإنّ هذه الأشياء جُمَلٌ خَبَرِيّةٌ وبعد التسمية بها كَلِمٌ مفردةٌ لا يدلّ جزء اللفظ منها على جزء من المعنى فكانت مفردةً بالوضع فاعرفه، وفي الكلمة لغتان كَلِمَةٌ بوزن نَقِفَةٍ ولَبِنَةٍ وهي لغةُ اهل الحجاز وكِلْمَةٌ بوزن كِسْرَةٍ وسِدْرَةٍ وهي ٥ لغةُ بني تميم وتجمع الكلمة على الكلمات وهو بناء قِلّةٍ لأنّه جمع على منهاج التثنية والكثيرُ كَلِمٌ وهذا النوع من الجمع جنسٌ عندنا وليس بتكسير وقد تقدّم نحوُ ذلك، قال صاحب الكتاب وهي جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف قال الشارح الجنسُ عند النحويّين والفقهاء هو اللفظ العامّ وكلّ لفظ عَمّ شيئَيْن فصاعدًا فهو جنسٌ لِمَا تحته سواء اختلف نوعُه او لم يختلف وعند آخرين لا يكون جنسا حتّى يختلف بالنوع نحو الحَيْوان فإنّه جنسٌ للانسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعامّ جنسٌ ١٠ وما تحته نوعٌ وقد يكون جنسا لأنواعٍ ونوعا لجنسٍ كالحَيْوان فإنّه نوعٌ بالنسبة الى الجِسْم وجنسٌ بالنسبة الى الانسان والفرسِ واذ قد فُهم معنى الجنس فالكلمةُ اذًا جنسٌ والاسمُ والفعلُ والحرفُ أنواعٌ ولذلك يصدق إطلاقُ اسم الكلمة على كلّ واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول الاسمُ كلمةٌ والفعلُ كلمةٌ والحرفُ كلمةٌ كما يصدق اسمُ الحيوان على كلّ واحد من الانسان والفرس والطائر فاعرفه، قال صاحب الكتاب والكلام هو المركّب من كلمتَيْن أسندت احداهما الى الاخرى قال الشارح اعلم ان الكلام عند ١٥ النحويين عبارةٌ عن كلّ لفظ مستقلٍّ بنفسه مُفيدٍ لمعناه ويسمّى الجملةَ نحو زيدٌ أخوك وقام بكرٌ وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركّب من كلمتَيْن أسندت احداهما الى الاخرى فالمرادُ بالمركّب اللفظ المركّبُ فحذف الموصوف لظهور معناه، وقوله من كلمتَيْن فصلٌ احترز به عن ما يأتلف من الحروف نحو الاسماء المفردة نحو زيدٍ وعمرٍو ونحوهما وقوله أُسندت احداهما الى الاخرى فصلٌ ثانٍ احترز به عن مثلِ مَعْدِي كَرِبَ وحَضْرَمَوْتَ وذلك أنّ المركّب على ضربَيْن تركيبُ إفرادٍ وتركيبُ إسنادٍ فتركيبُ ٢٠ الافراد أن تأتي بكلمتَيْن فتركّبهما وتجعلهما كلمةً واحدةً بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ بعد أن كانتا بإزاء حقيقتَيْن وهو من قبيل النَّقْل ويكون في الأعلام نحو معدى كرب وحضرموت وقالِيقَلَا ولا تفيد هذه الكَلِمُ بعد التركيب حتى يُخْبَر عنها بكلمةٍ أخرى نحو معدي كرب مُقْبِلٌ وحضرموتُ طيّبةٌ وهو اسمُ بَلَدٍ باليَمَن، وتركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة تُنْسَب احداهما الى الاخرى فعرّفك بقوله أُسندت احداهما الى الاخرى أنّه لم يُرِدْ مُطْلَقَ التركيب بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة اذا كان

لاحداهما تعلّقٌ بالاخرى على السبيل الذى به يحسن موقعُ الخبر وتمامُ الفائدة، وانّما عبّر بالاسناد ولم يعبّر بلفظ الخبر وذلك من قِبَلِ أنّ الاسناد أعمّ من الخبر لأنّ الاسناد يشمل الخبرَ وغيرَه من الأمر والنّهْى والاستفهام فكلُّ خبر مسندٌ وليس كلُّ مسند خبرا وإن كان مَرْجِعُ الجميع الى الخبر من جهة المعنى ألا ترى أنّ معنى قولنا قُمْ أَطْلُبُ قيامَك وكذلك الاستفهامُ والنهىُ فاعرفه، قال صاحب
٥ الكتاب وهذا لا يتأتّى الّا فى اسمَيْن او فى فعل واسم ويسمّى الجملة قال الشارح قوله وهذا اشارةٌ الى التركيب الذى ينعقد به الكلام ويحصل منه الفائدة فانّ ذلك لا يحصل إلّا من اسمَيْن نحو زيدٌ أخوك واللّهُ إلهُنا لأنّ الاسم كما يكون مخبَرا عنه فقد يكون خبرا او من فعلٍ واسمٍ نحو قام زيدٌ وانطلق بكرٌ فيكون الفعل خبرا والاسم المخبَرَ عنه ولا يتأتّى ذلك من فعلَيْن لأنّ الفعل نفسه خبرٌ ولا يفيد حتّى تُسْنِده الى مُحَدَّثٍ عنه ولا يتأتّى من فعلٍ وحرفٍ ولا حرفٍ واسمٍ لأنّ الحرف جاء لمعنًى فى الاسم والفعل
١٠ فهو كالجُزْء منهما وجزء الشىء لا ينعقد مع غيره كلاما ولم يُفِد الحرفُ مع الاسم إلّا فى مَوْطِن واحد وهو النداء خاصّةً وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل ولذلك ساغت فيه الامالةُ، واعلم أنّهم قد اختلفوا فى الكلام فذهب قومٌ الى أنّه مصدرٌ وفعلُه كلّمَ جاء محذوفَ الزوائد ومثلُه سَلَّمَ سَلامًا وأَعْطى عَطاء قالوا والذى يدلّ على أنّه مصدرٌ أنّك تُعْمِله فتقول عجبتُ من كَلامِكَ زيدا فاعمالُك ايّاه فى زيد دليلٌ على أنّه مصدرٌ اذ لو كان اسمًا لم يجز اعمالُه وقد أُعْمِل قال الشاعر *وبَعْدَ عَطائك المائةَ الرِتاعا*
١٥ فأَعْمَل العَطاء فى المائة وقال الآخر

*ألا هَلْ الى ريّا سَبيلٌ وساعةٌ * تُكَلِّمُنى فيها من الدَّهْر خاليا*
*فأَشْفِىَ نفسى من تَباريحِ ما بها * فإنّ كَلامِيها شِفاءٌ لِمَا بِيَا*

وذهب الاكثرون الى أنّه اسمٌ للمصدر وذلك أنّ فِعْلَه الجارى عليه لا يخلو من أن يكون كلّمَ مضاعَفَ العينِ مثلَ سَلّمَ او تَكَلَّمَ فكَلَّمَ فعلٌ يأتى مصدرُه على التفعيل وتَكَلَّمَ مثلُ تَفَعَّلَ يأتى مصدرُه على التَفَعُّل
٢٠ فثبت أنّ الكلام اسمٌ للمصدر والمصدرُ الحقيقىُّ التكليمُ والتسليمُ قال اللّه تعالى وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا وقال صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا والكلامُ والسلامُ اسمٌ للمصدر ولا يمتنع أن يُفيد اسمُ الشىء ما يفيده مسمّاه قال اللّه تعالى وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْئًا، وقد يُطْلَق الكلام بإزاء المعنى القائم بالنفس قال الشاعر

*إنّ الكلامَ لَفِى الفُؤاد وإنّما * جُعل اللِسانُ عن الفُؤاد دَليلا*

فاذا كان اسمَ المعنى كان عبارةً عمّا يُتكلّم به من المعنى واذا كان مصدرا كان عبارةً عن فعلِ جارحةِ
اللسان وهو المحصِّلُ المعنى المتكلَّمَ به واذا كان اسما للمصدر كان عبارةً عن التكليم الذى هو عبارةٌ
عن فعلِ جارحةِ اللسان، وممّا يُسْأل عنه هنا الفرقُ بين الكلام والقول والكَلِم والجوابُ أنّ الكلام عبارةٌ
عن الجُمَل المفيدةِ وهو جنسٌ لها فكلٌّ واحدة من الجمل الفعليّةِ والاسميّةِ نوعٌ له يصدق اطلاقُه عليها
٥ كما أنّ الكلمة جنسٌ للمفردات فيصحّ أن يقال كلُّ زيدٌ قائمٌ كلامٌ ولا يقال كلُّ كلامٍ زيدٌ قائمٌ وكذلك
مع الجملة الفعليّة، وأمّا الكَلِمُ فجماعةُ كلمةٍ كلَبِنَةٍ ولَبِنٍ وثَفِنَةٍ وثَفِنٍ فهو يقع على ما كان جَمْعا مفيدا
كان او غيرَ مفيدٍ فاذا قلت قام زيدٌ او زيدٌ قائمٌ فهو كلامٌ لحصولِ الفائدة منه ولا يقال له كَلِمٌ لأنّه ليس
بجمعٍ اذ كان من جُزْئَيْن وأقلّ الجمع ثلثةٌ ولو قلت إنّ زيدا قائمٌ وما زيدٌ قائمٌ كان كلاما من جهة افادته
وتُسمّى كَلِما لأنّه جمعٌ، وأمّا القَوْلُ فهو أعمُّ منهما لأنّه عبارةٌ عن جميعِ ما ينطق به اللسانُ تمّ كان
١٠ او ناقصا والكلامُ والكَلِمُ أخصُّ منه، والذى قضى بذلك الاشتقاقُ مع السَّماع الا ترى أنّ اشتقاق
الكلام من الكَلْم وهو الجَرْحُ كأنّه لشدّة تأثيره ونفوذِه فى الأنفس كالجَرْح لأنّه إنْ كان حَسَنا أثّر سرورا فى
الأنفس وان كان قبيحا أثّر حُزْنا مع أنّه فى غالب الأمر يَنْزِع الى الشرّ ويدعو اليه قال الشاعر * وجَرْحُ
اللسانِ كجَرْحِ اليَدِ * وقال الآخر

* قوارِصُ تأتينى وتحتقِرونها * وقد يَمْلأُ القَطْرُ الاناءَ فيُفْعَمُ *

١٥ وغيرُ المفيد لا تأثيرَ له فى النفس، وأمّا القَوْلُ فهو من معنى الاسراع والخِفّة ولذلك قيل لكلّ ما مذل به
اللسانُ وأسرع اليه تامّا كان او ناقصا قَوْلٌ*

القسم الأوّل في الأسماء

فصـــل ٢

قال صاحب الكتاب الاسمُ ما دلّ على معنًى دلالةً مجرّدةً عن الاقتران وله خصائصُ منها جوازُ الإسناد
٥ اليه ودخولُ حرف التعريف والجرّ والتنوينُ والإضافةُ،

قال الشارح قد أكثر الناسُ في حدّ الاسم فأمّا سيبويه فإنّه لم يحدّه بحدٍّ ينفصل به من غيره بل ذكر منه مثلا اكتفى به عن الحدّ فقال الاسمُ رجلٌ وفرسٌ وكأنّه لمّا حدّ الفعلَ والحرفَ تميّز عنده الاسمُ، ونحا ابو العبّاس قريبا من ذلك فقال فأمّا الاسماء فما كان واقعا على معانٍ نحو رجل وفرس وزيد، وقد حدّه ابو بكر محمّد بن السَرِيّ فقال الاسمُ ما دلّ على معنًى مفردٍ كأنّه قصد الانفصال من الفعل اذ
١٠ كان الفعل يدلّ على شيئين الحَدَثِ والزمانِ، فان قيل اليوم والليلة قد دلّت على أزمنةٍ فما الفرق بينهما وبين الفعل قيل اليومُ مفردٌ للزمان ولم يُوضَعْ مع ذلك لمعنًى اخرَ والفعلُ ليس زمانا فقط، فان قيل فأينَ وكيفَ ومَنْ اسماءٌ دلّت على شيئين الاسميّةِ والاستفهامِ وهذا قادحٌ في الحدّ فالجوابُ أنّ هذا إنّما يكون كاسرا للحدّ إن لو كان الاسمُ على بابه من الاستعمال فأمّا وقد نُقل عن بابه واستُعمل مكانَ غيره على طريق النيابة فلا وذلك أنّ مَنْ يدلّ على معنى الاسميّة بمجرّدها واستفادةُ الاستفهام
١٥ إنّما هو من خارجٍ من تقدير همزة الاستفهام معها فكأنّك اذا قلت مَن عندك أصلُه أمَنْ عندك فهما في الحقيقة كلمتان الهمزةُ اذ كانت حرفَ معنًى ومَن الدالّةُ على المسمّى لكنّه لمّا كانت مَنْ لا تُستعمل الّا مع الاستفهام استغنى عن همزة الاستفهام للزومها إيّاها وصارت مَنْ نائبةً عنها ولذلك بُنيت فدلالتُها على الاسميّة دلالةٌ لفظيّةٌ ودلالتُها على الاستفهام من خارجٍ ولو وُجد اسمٌ مُعْرَبٌ نحو زيد وعمرو وهو يدلّ على ما دلّ عليه مَنْ من غير نيابةٍ لكان قادحا في الحدّ، وقد حدّه السيرافيّ بحدٍّ آخَرَ فقال الاسم
٢٠ كلُّ كلمةٍ دلّت على معنًى في نفسها من غير اقتران بزمان محصّل فقولُه كلمةٌ جنسٌ للاسم يشترك فيه الأضربُ الثلاثُ الاسم والفعل والحرف وقولُه تدلّ على معنًى في نفسها فصلٌ احترز به من الحرف لأنّ الحرف يدلّ على معنًى في غيره وقولُه من غير اقتران بزمان محصّل فصلٌ ثانٍ جُمع بها المصادر الى الاسماء ومُنع الافعال أن تدخل في حدّ الاسماء لأنّ الأحداث تدلّ على أزمنةٍ مُبْهَمَةٍ اذ لا يكون حَدَثٌ الّا في زمانٍ ودلالةُ الفعل على زمان معلوم إمّا ماضٍ وإمّا غيرِ ماضٍ، وقد اعترضوا على هذا الحدّ

بمَضْرِب الشُوّل وخُفُوق النَجْم وزعموا أنّ مضرب الشوّل يدلّ على الضِراب وزمنِه وذلك وقتٌ معلومٌ وكذلك خفوق النجم وقد أُجيب عنه بأنّ المضرب وَضْعٌ للزمان الذى يقع فيه الضرابُ دون الضراب فقولُنا مضرب الشوّل كقولنا مَشْتًى ومَصِيفٌ وقولُهم اتى مضربُ الشوّل وانقضى مضربُ الشوّل كقولهم اتى وقتُه وَذهب وقتُه والضرابُ إنّما فُهم من كونه مشتقًّا من لفظه والحدودُ يراعَى فيها الأَوْضاعُ لا ما يُفْهَم من
٥ طريق الاشتقاق او غيرِه ممّا هو من لوازمه ألا ترى أنّ ضاربًا يُفْهَم منه الضربُ لأنّه من لفظه والمفعولُ لأنّه يقتضيه ولم يُوضَع لواحدٍ منهما بل وُضع للفاعل لا غيرُ، وأمّا قول صاحب الكتاب فى حدّه
ما دلّ على معنى فى نفسه دلالةً مجرّدةً عن الاقتران فقوله ما دلّ ترجمةٌ عن الحقيقة التى يشترك فيها القُبُلُ الثلاثُ نحو كلمةٍ ولو صرّح بها لكان أَدَلَّ على الحقيقة لأنّه أقربُ الى المحدود اذ مَا عامٌّ يشمل كلّ دالٍّ من لفظٍ وغيره والكلمةُ لفظٌ والاسمُ المحدودُ من قبيل الالفاظ لكنّه وضع العامَّ موضعَ الخاصّ،
١٠ وقوله فى نفسه فصلٌ احترز به عن الحرف اذ الحرف يدلّ على معنًى فى غيره، وقوله دلالة مجرّدةً عن الاقتران فصلٌ ثانٍ احترز به عن الفعل لأنّ الفعل يدلّ على معنًى مقترنٍ بزمان وحصلُ هذا الحدّ راجع الى الاوّل وهو ما دلّ على معنى مفرد ويُرَدّ على هذا الحدّ المصادرُ وسائرُ الأحداثِ لأنّها تدلّ على معنًى وزمانٍ وذلك أنّ اكثر النحويين يضيف الى ذلك الزمانَ المحصَّلَ لأنّ زمن المصدر مبهمٌ وربّما اوردوا نَقْضًا مَقْدَمَ الحاجّ وخُفوقَ النَجْمِ والحقّ أنّه لا يحتاج الى التعرّض لقوله محصّل لأنّا نريد بالدلالة الدلالةَ
١٥ اللفظيّةَ والمصادرُ لا تدلّ على الزمن من جهة اللفظ وإنّما الزمان من لوازمها وضروراتِها وهذه الدلالة لا اعتدادَ بها فلا يلزم التحرّزُ عنها ألا ترى ان جميع الافعال لا بدّ من وقوعها فى مكان ولا يقال انّ الفعل دالٌّ على المكان كما يقال أنّه دالٌّ على الزمن، وأمّا خفوق النجم فالمراد وقت خفوق النجم فالزمنُ مستفادٌ من الوقت المحذوف لا من الخفوق نفسه على انّا نقول المضربُ والمَقْدَمُ زمنُ الضراب والقُدوم وإنّما يُبيّن بإضافته الى الحاجّ والشوّلِ وذلك الزمنُ معلومٌ بالعرف لا مفهومٌ من اللفظ الا ترى
٢٠ أنّك لو أخليته من الاضافة فقلت اتيتُ مَقْدَمًا لم يُفهَم من ذلك زمنٌ فعلمت انّ هذه الدلالة مجرّدةٌ عن الاقتران بنفسها، وأمّا اشتقاق الاسم فقد اختلف العلماء فيه فذهب البصريون الى أنّه مشتقٌّ من السُمُوّ وذهب الكوفيون الى انّه مشتقّ من السِمَة وهى العَلامة، والقول على المذهبين انّه لمّا كان علامةً على المسمّى يعلوه ويدلّ على ما تحته من المعنى كالتابع على الدرهم والدينار والوسمِ على الأموال، وذهب البصريون الى أنّه مشتقّ من السُمُوّ وهو العُلُوّ لا من السِمَة التى هى العلامة قال الزجّاج

جُعل الاسمُ تنويها للدلالة على المعنى لأنّ المعنى تحت الاسم وذهب الكوفيون الى أنّه مشتقٌّ من السِمَة التى هى العلامة وكلاهما حسنٌ من جهة المعنى الّا أنّ اللفظ يشهد مع البصريين ألا ترى أنّك تقول أَسْمَيْتُهُ اذا دعوتَه باسمه او جعلتَ له اسما والأصلُ أَسْمَوْتُهُ فقلبوا الواو ياء لوقوعها رابعةً على حدّ أَدْعَيْتُ وأَغْزَيْتُ ولو كان من السمة لقيل أَوْسَمْتُهُ لأنّ لام السُّمُوّ واوٌ تكون اخرا وفاء السمة واوٌ تكون ٥ أوّلا ومن ذلك قولهم فى تصغيره سُمَىٌّ وأصله سُمَيْوٌ فقلبوا الواو ياء وادُّغمت على حدّ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ولو كان من الوَسْم لقيل فيه وُسَيْمٌ فتقع الواوُ الأولى مضمومةً فإن شئت أقررتَها وإن شئت همزتَها على حدّ وُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ وفى عدم ذلك وأنّه لم يُقَل دليلٌ على ما قلناه، ومن ذلك قولهم فى تكسيره أسماء وأصله أسماوٌ فوقعت الواوُ طرفا وقبلها الفٌ زائدةٌ فقُلبت همزةً بعد أن قُلبت ألفا ولو كان من الوسم لقيل فيه أَوْسامٌ فلمّا لم يقل ذلك دلّ على صحّة مذهب البصريين وأنّه من السُّمُوّ فإن ادُّعى القلبُ فليس ١٠ ذلك بالسهل فلا يصار اليه وعنه مندوحةٌ، وفى الاسم لغاتٌ اِسْمٌ بكسر الهمزة وأُسْمٌ بضمّ الهمزة وسِمٌ بكسر السين من غير همزة وقالوا سُمٌ بضمّ السين قال الشاعر *باسمِ الذى فى كُلِّ سُورةٍ سُمُهْ* وقال الاخر

*وعامُنا أعجَبَنا مُقَدَّمُهْ * يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ*

يروى بضمّ السين وكسرها وقد ذُكر فيه لغة خامسة قالوا سُمًى بزنة هُدًى وعُلًى وأنشدوا *واللّهُ ١٥ أسْماكَ سُمًا مُبارَكا* ولا حجّةَ فى ذلك لاحتمالِ أن يكون على لغة من قال سُمٌ ونصبه لأنّه مفعولٌ ثانٍ فإن صحّت هذه اللغةُ من جهة اخرى فمجازُها أنّه تمّمَ الاسمَ ولم يحذف منه شيئا كما تمّم الآخَرُ فى غدًا فقال *إنّ مع اليوم أخاه غَدْوَا* قال صاحب الكتاب وله خصائصُ منها جواز الإسناد اليه ودخول

حرف التعريف عليه والجرّ والتنوين والاضافة قال الشارح ختم اللّهُ بالصالحات أعمالَه الخصائصُ جمع خَصيصةٍ وهى تأنيث الخصيص بمعنى الخاصّ ثمّ جُعلت اسما للشىء الذى يختصّ بالشىء ويُلازمه فيكون ٢٠ دليلا عليه وامارةً على وجوده كدلالة الحدّ الّا أنّ دلالة العلامة دلالةٌ خاصّةٌ ودلالة الحدّ دلالةٌ عامّةٌ وذلك أنّك اذا قلت الرجل دلّت الالفُ واللامُ على خصوصِ كَوْنِ هذه الكلمة اسما والحدُّ يدلّ على ضروب الاسماء كلّها والحدُّ يُشترط فيه الاطّرادُ والانعكاسُ نحو قولك كُلّ ما دلّ على معنًى مفردٍ فهو اسمٌ وما لم يدلّ على ذلك فليس باسم والعلامةُ يُشترط فيها الاطّرادُ دون الانعكاس نحو قولك كُلُّ ما دخل عليه الالفُ واللامُ فهو اسمٌ فهذا مطّردٌ فى كلّ ما تدخله هذه الأداةُ ولا ينعكس فيقالَ كلُّ ما لم

تدخله الالفُ واللامُ فليس باسم لأنّ المضمرات اسماءٌ ولا تدخلها الالف واللام وكذلك غالبُ الأعلام
والمبهماتِ وكثيرٌ من الاسماء نحو أَيْنَ وكَيْفَ ومَنْ لا تدخل الالف واللام شيئًا من ذلك وهي مع ذلك
اسماءٌ، ومن خَواصّ الاسم جواز الاسناد اليه فالاسنادُ وصفٌ دالٌّ على أنّ المسنَد اليه اسمٌ اذ كان
ذلك مختصًّا به لأنّ الفعل والحرف لا يكون منهما إسنادٌ وذلك لأنّ الفعل خبرٌ واذا اسندتَ الخبر الى
٥ مثله لم تُفِد المخاطَبَ شيئًا اذ الفائدة إنّما تحصل بإسناد الخبر الى مُخْبَرٍ عنه معروفٍ نحو قام زيدٌ وقعد
بكرٌ والفعلُ نكرةٌ لأنّه موضوعٌ للخبر وحقيقةُ الخبر أن يكون نكرةً لأنّه الجُزْءُ المستفادُ ولو كان الفعل
معرفةً لم يكن فيه للمخاطب فائدةٌ لأنّ حَدَّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطَبُ كما
تعرفه أنت ثمّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، ولا يصحّ أن يُسْنَد الى الحرف ايضًا شيءٌ لأنّ
الحرف لا معنًى له في نفسه فلم يُفِد الإسنادُ اليه ولا إسنادُه الى غيره فلذلك اختصّ الاسنادُ اليه بالاسم
١٠ وحدَه، ومن خواصّ الاسم دخول حرف التعريف وإنّما قال حرف التعريف ولم يقل الالف واللام على عدة
النحويين لوجهَيْن احدُهما أنّ الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزةُ دخلت توصّلًا الى النطق
بالساكن وعند الخليل أن التعريف بالالف واللام جميعا وهما حرفٌ واحدٌ مركّبٌ من حرفَيْن نحو قَدْ
وبَلْ فقال حرف التعريف ليشملَ المذهبَيْن، والوجه الثاني أنّه احترز به من اللغة الطائيّة لأنّ لغتهم
إبدالُ لام التعريف ميما نحو قوله عليه السلام ليس مِن آمْبِرّ آمْصِيامُ في آمْسَفَرِ فعبّرَ بحرف التعريف
١٥ ليعُمّ اللغةَ الطائيّةَ وغيرَها وإنّما كان التعريف مختصًّا بالاسم لأنّ الاسم يحدَّث عنه والمحدَّث عنه لا
يكون إلّا معرفةً والفعلُ خبرٌ وقد ذكرنا أنّ حقيقة الخبر أن يكون نكرةً ولا يصحّ ايضا تعريف الحرف
لأنّه لمّا كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجُزْءُ الشيء لا يوصَف بكونه معرفةً ولا نكرة
فلذلك كانت أداةُ التعريف مختصّةً بالاسم فأمّا ما رَواه ابو زيد من قول الشاعر

ويستخرج اليَرْبُوعَ من نافقائه * ومن جُحْرِهِ ذو الشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ

٢٠ فشاذٌّ في القياس والاستعمال والذي شجّعه على ذلك أنّه قد رأى الالف واللام بمعنى الّذي في الصفة
فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى، ومن خواصّ الاسم الجَرُّ وذلك أنّه لا يكون في الفعل ولا الحرف
أمّا الحروف فلأنّها مبنيّةٌ لا تدخلها الجرّ ولا شيءٌ من أنواع الاعراب ولا ينعقد منها كلامٌ مع غيرها فيحكم
على محلّها بإعراب ذلك الموضع وأمّا الفعل فمنه ما هو مُعْرَبٌ وهو المضارع الّا أنّه لا يدخله الجرّ وسنوضح
علّةَ امتناعه منه في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى، ومن خواصّ الاسم التنوين والمراد

بالتنوين هٰهنا تنوينُ التمكين نحو رجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍو ولا يكون ذلك الّا فى الاسماء فهو من خواصّها لأنّه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء فلذلك كان خصيصا بها ولم يُرِد مُطْلَق التنوين ألا ترى أنّ من جملة التنوين تنوين التَرَنُّم ولا تمتنع الأفعال منه نحو قوله *وقُولِى إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ* ونحو قوله *دايَنْتُ أَرْوَى والدُيُونُ تُقْضَنْ* فبيّن بذلك أنّه ليس المراد مُطْلَق ٥ التنوين، ومن خواصّ الاسم الاضافة والمراد بالاضافة هنا أن يكون الاسم مضافا لا مضافا اليه وذلك مختصّ بالاسماء اذ الغرضُ من الاضافة الحقيقيّة التعريفُ ولا معنى لتعريف الافعال ولا الحروف فامّا المضاف اليه فقد يكون فعلا نحو قوله تع هَٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ وقولِ الشاعر *على حِينِ عَاتَبْتِ المَشِيبَ على الصِبَا* فلذلك لم يكن من خواصّ الاسم فهذه الاشياء من غالب خصائص الاسماء فكلّ كلمة دخلها شىء من هذه العَلَمات فهى اسمٌ ولا ينعكس ذلك،

١٠

ومن اصناف الاسم اسمُ الجِنْس

فصـــل ٣

قال صاحب الكتاب وهو ما عُلِّق على شىء وعلى كلّ ما أَشْبَهَه وينقسم الى اسم عَيْنٍ واسمِ معنًى وكلاهما ينقسم الى اسمِ غيرِ صفةٍ واسمٍ هو صفةٌ فالاسمُ غيرُ الصفة نحو رَجُلٍ وفَرَسٍ وعِلْمٍ وجَهْلٍ والصفةُ نحو ١٥ راكِبٍ وجالِسٍ ومفهومٍ ومُضْمَرٍ،

قال الشارح اعلم أنّ اسم الجنس ما كان دالّا على حقيقةٍ موجودةٍ وذواتٍ كثيرةٍ وتحقيقُ ذلك أنّ الاسم المفرد اذا دلّ على اشياء كثيرة ودلّ مع ذلك على الامر الذى وقع به تَشابُهَ تلك الاشياء تشابُهها تامّا حتّى يكون ذلك الاسمُ اسما لذلك الامر الذى وقع به التشابُهُ فانّ ذلك الاسم يسمّى اسم الجنس وهو المتواطئ كالحَيَوان الواقع على الانسان والفرس والثور والأسد فالتشابُهُ بين هذه الاشياء وقع ٢٠ بالحَيٰوة الموجوده فى الجميع وكذلك اذا قلت إنسانٌ وقع على كلّ انسان باعتبار الآدَميّة وكذلك اذا قلت رَجُلٌ وقع على كلّ رجل باعتبار الرجليّة وهى الذُكوريّةُ والآدميّةُ وهذا معنى قوله ما عُلّق على شىء وعلى كلّ ما أشبهه فانْ دلّ الاسمُ المفردُ على اشياء كثيرة ولم يدلّ على الامر الذى تشابهتْ تلك الاشياء به فانّه يسمّى المشترَك مثل اسم العَيْن الواقع على العُضْو الذى يُبْصَر به وعلى يَنْبُوع الماء وعلى الذَهَب وعلى عين الرُكْبَة، واعلم ان الشمول تارةً يكون بالوجود نحو الانسان والفرس والثور

والاسد وتارةً يكون بالاستعداد والقوّة نحو الشمس والقمر فإنّهما وإن لم يكن لهما فى الوجود مشاركٌ فهما شاملان بالقوّة فإنّا لو قدّرنا خَلْقَ نيرانٍ تُماثِل الشمسَ والقمرَ لأُطْلِقَ عليها اسم الشمس والقمر باعتبار النور، قال وينقسم الى اسم عين واسم معنى قال الشارح المراد باسم العين ما كان شخصا يُدْرِكه البصرُ كرجلٍ وفرسٍ ونحوِها من المَرْئيّات والمعانى عبارةٌ عن المصادر كالعِلْم والقُدْرَة مصدرَىْ علم

٥ وقدر وذلك ممّا يُدْرَك بالعقل دون حاسّة البصر، وكلاهما ينقسم الى اسمٍ هو صفة وغيرِ صفة فالاسمُ غيرُ الصفة ما كان جنسا غيرَ مأخوذٍ من فعلٍ نحو رجل وفرس وعِلْم وجَهْل والصفةُ ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعليّة وأَحْمَر وأَصْفَر وما اشبههما من صفات الحِلْيَة وبَصْرِىّ ومَغْرِبِىّ ونحوِها من صفات النسبة كلُّ هذه صفاتٌ تعرفها بأنّها جاريةٌ على الموصوفين ومثالُ جَرَيانها قولك هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ وكذلك الباقى، فإن قيل اشترطتم

١٠ فى الصفة أن تكون مأخوذةً من فعل فما بالُك حكمت على بصرىّ ومغربىّ بأنّهما صفتان وليس من فعل قيل لمّا أصفتهما حَدَثَ فيهما معنى الفعل لأنّهما صارا فى معنى منسوبٍ او مَعْزُوٍّ، والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى وذلك أنّ الصفة تدلّ على ذاتٍ وصفةٍ نحو أَسْوَدَ مثلا فهذه الكلمةُ تدلّ على شيئَيْن احدُهما الذاتُ والاخرُ السَوادُ إلّا أنّ دلالتها على الذات دلالةُ تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنّه مشتقٌّ من لفظه فهو من خارجٍ وغيرُ الصفة لا يدلّ إلّا على شىء

١٥ واحدٍ وهو ذات المسمّى، ولمّا قسم الاعيان والمعانى الى صفاتٍ وغيرِ صفات مَثَّلَ بالأمرين فرجلٌ وفرسٌ من اسماء الاعيان غيرِ الصفات وعِلْمٌ وجَهْلٌ من اسماء المعانى وراكبٌ وجالسٌ من صفات الاعيان الا ترى أنّها تجرى صفاتٍ على اسماء الاعيان نحو قولك رجلٌ راكبٌ وغلامٌ جالسٌ ومفهومٌ ومُضْمَرٌ من صفات المعانى ألا تراك تقول هذا معنًى مفهومٌ وحديثٌ مضمرٌ اى غيرُ بادٍ للافهام والمراد أنّ المعانى توصف كما توصَف الاعيانُ فاعرفه،

٢٠

ومن اصناف الاسم العَلَمُ

فصـــل ۴

قال صاحب الكتاب وهو ما عُلّق على شىء بعينه غيرَ متناوِلٍ ما أشبهَه ولا يخلو من ان يكون اسمًا كزَيْد وجَعْفَرٍ او كُنْيَةً كأبى عمرٍو وأمّ كُلْثوم او لَقَبا كَبَطَّةَ وقُفَّةَ،

قال الشارح اعلم ان العَلَم هو الاسمُ الخاصُّ الذى لا أَخَصُّ منه ويركّب على المسمّى لتخليصه من الجنس بالاسميّة فيُفْرَق بينه وبين مسمّيات كثيرة بذلك الاسم ولا يتناول مماثلَه فى الحقيقة والصورة لأنّه تسميةُ شىء باسم ليس له فى الأصل أن يسمّى به على وجه التشبيه وذلك أنّه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنًى فى الاسم ولذلك قال أصحابنا أنّ الأعلام لا تفيد معنًى ألا ترى أنّها تقع على الشىء ٥ ومخالفِه وُقوعا واحدا نحو زيد فإنّه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض وعلى القصير كما قد يقع على الطويل وليست اسماء الأجناس كذلك لأنّها مفيدةٌ ألا ترى أنّ رجلا يفيد صيغةً مخصوصةً ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيدا وزيدٌ يصلح أن يكون عَلَما على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العَلَم ما يجوز تبديلُه وتغييرُه ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فإنّه يجوز أن تنقل اسمَ وَلَدك وعبدك من خالدٍ الى جعفرٍ ومن بكرٍ الى محمّدٍ ولا يلزم من ذلك تغييرُ اللغة وليس كذلك اسمُ الجنس فإنّك لو ١٠ سمّيت الرجل فرسا او الفرسَ جَملا كان ذلك تغييرا للغة وانّما أُتى بالاعلام للاختصار وتركِ التطويل بتعداد الصفات ألا ترى أنّه لولا العَلَمُ لاحتجتَ اذا أردت الإخبار عن واحدٍ من الرجال بعينه أن تُعدّد صفاته حتّى يعرفه المخاطَبُ فأغنى الاعلامُ عن ذلك اجمعَ ، والعَلَمُ مأخوذٌ من عَلَم الأمير او عَلَم الثوب كأنّه علامةٌ عليه يُعْرَف به ، وهو ينقسم الى ثلاثة أقسام اسم نحو زيد وعمرو وكُنْيَة كأبى عمرٍو وأُمّ كُلْثومٍ ولقبٍ كبَطّةَ وقُفّةَ والكنيةُ لم تكن علما فى الاصل وانّما كانت عادتهم أن يدعوا الانسانَ باسمه ١٥ واذا وُلد له ولدٌ دُعى باسم ولده توقيرا له وتفخيما لشأنه فيقال له أبو فلانٍ وأمّ فلانٍ ولذلك استقبحوا أن يكنى الانسانُ نفسَه وقد يكنون الوليد فيقولون ابو فلان على سبيل التفأّل بالسلامة وبُلوغِ سِنّ الإيلاد يقال منه كَنَوْت الرجل وكَنَيْته وهو من الكِناية وهى التَوْرِيَة ، والكنية من الأعلام وهى جاريةٌ مجرى الاسماء المضافة نحو عبد الله وعبد الواحد والذى يدلّ على أنّها أعلامٌ قولُ الشاعر

*ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوابا وأُغْلِقُها * حتّى أتيتُ أَبَا عمرِو بنَ عَمّارِ*

٢٠ فحذف التنوين من أبى عمرو لانّه لو لم يكن علما لَمَا حُذف بمنزلة حذفه من جعفرِ بنِ عمّارٍ ، وأمّا اللَقَبُ فهو النَبَزُ كقولهم قُفّةُ وبَطّةُ لقبَيْن فقفّةُ لقبٌ وبطّةُ لقبٌ والقفّةُ كاليَقْطينَة تُتّخذ من الخُوص يُشبَّه بها الكبيرُ يقال شيخٌ كالقفّة وقيل للشجر البالية ، وهذه الاقسام الثلثة كلّها ترجع الى معنى واحد وهو العَلَم ولذلك لا يجوز تغييرها وتبديلها فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وينقسم الى مُفْرَد ومركّب ومنقول ومرتَجَل فالمفردُ نحوُ زيدٍ وعمرٍو والمركّب إمّا

جُمْلَةٌ نحوُ بَرَقَ نَحْرُهُ وتَأَبَّطَ شَرًّا وذَرَّى حَبًّا وشابَ قَرْناها ويَزِيدُ فى مثل قوله

*نُبِّئْتُ أَخْوالِى بنى يَزِيدُ * ظُلْمًا علينا لهُمْ فَدِيدُ*

وامّا غيرُ جملةٍ اسمان جُعلا اسما واحدا نحوُ مَعْدِيكَرِبَ وبَعْلَبَكَّ وعَمْرَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ او مضافٌ ومضافٌ اليه كعَبْدِ مَناف وامْرِئِ القَيْس والكُنَى ·

٥ قال الشارح الاسم العَلَم يكون مفردا او مركّبا فالمفرد هو الأصل لأنّ التركيب بعد الإفراد وذلك نحو زيد وعمرو والمرادُ بالإفراد أنّه يدلّ على حقيقة واحدة قبل النقل وبعده والمركّبُ من الأعلام هو الذى يدلّ على حقيقة واحدة بعد النقل وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك · والمركّب على ثلاثة أضرب جملةٌ وهو كلّ كلام عمل بعضه فى بعض نحو ذرّى حَبًّا من قوله

*إنّ لها مُرَكَّبًا إِرْزَبًّا * كأنّه جَبْهَةُ ذَرَّى حَبًّا *

١٠ ومثلُه تَأَبَّطَ شَرًّا سمّى بذلك لانّه تأبّط حَيّةً فسمّى بذلك وهى جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ · ومن الجُمَل المسمّى بها شابَ قَرْناها قال الشاعر

*كَذَبْتُم وَبَيْتِ اللّهِ لا تَنْكِحونها * بنى شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلُبُ *

ومنه بَرَقَ نَحْرُهُ وهو اسم رجل وهو فعلٌ وفاعلٌ ومثلُه يَزِيدُ فى قوله

*نُبِّئْتُ أَخْوالى بنى يَزِيدُ * ظُلْمًا علينا لَهُمْ فَدِيدُ ·

١٥ وهو فعلٌ سمّى به وفيه ضميرُ فاعلٍ ولذلك حكاه مرفوعا ولو كانت التسميةُ بالفعل وحده لكان من قبيلِ ما لا ينصرف نحو تَغْلِبَ ويَشْكُرَ · والفديد الصوت يقال فَدَّ الرجلُ يَفِدُّ فَدِيدًا اذا صَوَّتَ ورجلٌ فَدّادٌ شديدُ الصوت · وبنى يزيدُ منصوبٌ على البدل من أخوالى · ولهم فديدٌ جملةٌ من مبتدإ وخبرٍ فى موضع المفعول الثالث · ولهم يتعلّق بمحذوفٍ وعلينا يتعلّق بلَهُم ولا يمتنع تقديمُه عليه وإن كان العامل معنًى كما قالوا كلَّ يومٍ لك ثَوْبٌ · ولا يعمل فيه فديدٌ لأنّه مصدرٌ كالتَّهْيِيف والتَّذْرِ فلا يتقدّم

٢٠ عليه ما كان من تمامه · وظُلْمًا مصدرٌ فى موضع الحال او مفعولٌ له والعاملُ فيه معنًى محذوف دلّ عليه لَهُم فَدِيدٌ والتقديرُ تملوا علينا او شدّوا علينا ظُلْمًا · ويجوز أن يكون ظلما نصبا على انّه مفعولٌ ثالث اى ذوى ظُلْمٍ ويكون لَهُم فَدِيدٌ فى موضع الحال كالتفسير لقوله ظُلْمًا · وفى نُسَخِ المفصّل بَزِيدُ بالياء وصوابُه تَزِيدُ بالتاء المعجمة بثنتَيْن من فوقها وهو تَزِيد بن حُلْوان ابو قبيلة معروفة اليه تنسب البُرود التَّزِيديّة قال عَلْقَمَةُ

* رَدَّ القِيانُ جِمالَ الحَيِّ فَٱحْتَمَلُوا * فكلّهم بالتَزِيدِيّاتِ مَعْكُومُ *

وإنّما سمّوا بالجُمَل ليُشبِّهوا حالَ المسمّى بها بحالٍ من بوصَف بالجملة وهذا يقتضى الحكاية لانّه يجرى مجرى المَثَل فحكوا الكلامَ كما كان فى أوّل حال؞ الثانى من المركّبات اسمان رُكّب احدهما مع الاخر حتّى صارا كالاسم الواحد نحو حَضْرَمَوْتَ وبَعْلَبَكَّ ومَعْدِيكَرِبَ وبُشبِّه بما فيه تاء التأنيث ولذلك لا ٥ ينصرف ومن هذا النوع سِيبَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ الّا أنّه مركّبٌ من اسمٍ وصوتٍ أعْجَمِيٍّ فانحطّ عن درجة إسمعيلَ وإبرهيمَ فبُنى على الكسر لذلك؞ الثالث من المركّبات المضاف وهو ضربان اسمٌ غيرُ كُنْيَةٍ نحو ذى النُون وعبد الله وامْرِئِ القَيْسِ وكنيةٌ نحو أبى زيدٍ وأبى جَعْفَرٍ وقد مضى الكلامُ عليه قَبْلُ؞

قال صاحب الكتاب والمنقول على ستّة انواعٍ منقولٌ عن اسمِ عينٍ كثَوْرٍ وأَسَدٍ ومنقول عن اسمِ معنى ١٠ كفَضْلٍ وإياسٍ ومنقولٌ عن صفة كحاتِمٍ ونائلةَ ومنقولٌ عن فعل إمّا ماضٍ كشَمَّرَ وكَعْسَبَ وإمّا مضارعٍ كتَغْلِبَ ويَشْكُرَ وإمّا أمْرٍ كإصْمِتَ فى قول الراعى

* أشْلَى سَلُوقِيّةً باتتْ وباتَ بها * بوَحْشِ إصْمِتَ فى أصْلابِها أَوَدُ *

وأَطْرِقا فى قول الهُذَلىّ

* على أطْرِقا بالِياتُ الخِيا * مِ إلّا الثُمامَ وإلّا العِصِى *

١٥ ومنقولٌ عن صوتٍ كبَبَّةَ وهو نَبَزُ عبد الله بن الحارث بن نَوْفَلٍ ومنقولٌ عن مركّبٍ وقد ذكرناه؞

قال الشارح اعلم أنّ الأعلام على ضربَيْن منقولٌ ومرتجَلٌ والغالبُ عليها النقل ومعنى النقل أن يكون الاسمُ بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ فتنقله الى حقيقةٍ اخرى خاصّةٍ وليس لها أن يتسمّى بها فى الأصل؞ وهو على ثلثة أضربٍ منقولٌ عن اسمٍ ومنقولٌ عن فعل ومنقولٌ عن صوت؞ فأمّا الأوّل وهو النقل عن الاسماء فضربان عَيْنٌ ومعنًى فالعينُ يكون اسما وصفةً فالمنقولُ عن الاسم غيرِ الصفة نحو رجلٍ سُمّى بأسَدٍ او ٢٠ ثَوْرٍ او حَجَرٍ فهى فى الاصل اسماء الأجناس لأنّها بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ وإنّما نقلتَها الى العلميّة فصارت لذلك تدلّ على مخصوصٍ بعد أن كانت تدلّ على شائعٍ؞ والمنقول عن الصفة نحو مالِكٍ وفاطِمةَ فهذان الاسمان وَصْفان فى الأصل لأنّهما أسماء فاعلين تقول هذا رجلٌ مالكٌ فهو فاعلٌ من المُلْك قال الله تع مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ وقال تعالى قُلِ ٱللَّهُمَّ مَالِكَ ٱلْمُلْكِ؞ وفاطمةُ فاعلةٌ من فطمتِ الأُمُّ وَلَدَها فهى فاطمةٌ وكذلك حاتِمٌ ونائِلةُ حاتمٌ فاعلٌ من حتمتُ الأمر اذا أحكمتَه او من الحَتْم وهو القضاء ونائلةُ فاعلةٌ من نُلْته نَوْلًا

ونَوَّلْتُه اى أَعْطَيْتُه فهذه فى الأَصل أَوصافٌ لأَنّها أَسماء فاعلين ثمّ نقلت فصارت أعلاما كما صار أَسَدٌ وثَوْرٌ كذلك، وما نُقل عن الصفة وفيه اللامُ المُعرِّفة فإنّها تقرّ فيه بعد النقل نحو الحارث والعَبّاس، وما نُقل منها مجرَّدا من الالف واللام لم يجز دخولُهما عليه بعد النقل نحو سَعِيدٍ ومُكْرِمٍ وحاتِمٍ ونائلةَ وما فيه الالفُ واللامُ بعد النقل فإشعارٌ فيه بتَبْقِيَة معنى الصفة ولذلك يجرى عليه أحكامُ الصفة كما
٥ قال الأعشى *أتانى وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ* فجمعه جمعَ الصفة كما تجمعه قبل النقل على حدّ أَحْمَرَ وحُمْرٍ، قال الخليل كأنّهم جعلوه الشىء بعينه يريد أنّهم لحظوا اتّصافه بمعنى ذلك الاسم، وأمّا ما نقل من الاسماء وهو معنًى نحو فَضْلٍ وإياس وزيد وعمرو فهذه كلّها معانٍ لأنّها مصادرُ فى الأَصل ففَضْلٌ مصدرُ فَضَلَ يَفْضُلُ فَضْلًا وإِيَاسٌ مصدرُ آسَه يَؤُوسُه ايَاسًا وأَوْسًا اذا أَعْطاه وزَيْدٌ مصدرُ زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وزِيادَةً فأمّا قوله

١٠ *وأَنْتُمْ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مِائَةٍ * فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُم طُرًّا فَكِيدُونِى*

فإنّه مصدرٌ وُصف به على حدّ قولك رَجُلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ، وأمّا الثانى وهو ما نقل عن الفعل فقد نُقل من ثلاثة أفعالٍ الماضى والمضارع والأمرِ فالماضى نحو شَمَّرَ اسمِ رجلٍ وهو منقولٌ من شَمَّرَ إزارَه اذا رفعه وشمّر فى الأمر اذا خَفَّ ومنه ناقةٌ شِمِّيرٌ اى سريعةٌ ومثلُه خَضَّمُ بن عمرو بن تميم قال الشاعر

*لولا الالَهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا * ولا ظَلِلْنا بالمَشاءِى قُيَّمَا*

١٥ اى بِلادَ خَضَّمَ يعنى بلاد بنى تميم، ومن المسمَّين بالماضى كَعْسَبُ وهو من الكعسبة وهو العَدْو السريع وهو رُباعىٌّ ومثلُه تَرْجَمَ من قولهم تَرْجَمَ عن الشىء، وأمّا دُئِلُ فقبيلةُ أبى الأَسود فإنّ سيبويه لم يذكره فى أَبنية الاسماء وذكر الأخفش أنّه قد جاء فى المعارف والمعارفُ غيرُ معوَّلٍ عليها فى الأبنية لانّه يجوز أَنْ يسمّى الرجل بما لا نظير له فى الكلام وذكر الأخفش أنّه اسمُ دُوَيْبَّةٍ تُشْبِه ابنَ عِرْسٍ وأنشد

*جاؤُا بجَيْشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ * ما كان إلّا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ*

٢٠ فعلى ذلك تحتمل قبيلةُ ابى الأَسود أن تكون من هذا فتكون كأَسَدٍ وثَوْرٍ، والآخر أن تكون منقولا من الفعل مثلِ شَمَّرَ وخَضَّمَ من قولك دَأَلَ يَدْأَلُ وهو مَشْىٌ فيه بَغْىٌ ونشاطٌ كأنّه قيل دُئِلَ فى هذا المكان كما يقال سِيرَ فيه وعُدِىَ فيه ثمّ سُمّى به مفردا، وأمّا المضارع فنحو يَشْكُرَ وتَغْلِبَ ويَزِيدَ وهو كثير، وامّا الأمر فنحو قولهم فى الفَلاة اِصْمِتْ واِصْمِتَةُ قال الشاعر

*أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وباتَ بها * بوَحْشِ اِصْمِتَ فى أَصْلابِها أَوَدُ*

قوله أَشلى اى دعا يقال أَشْلَى الكَلْبَ اذا دعاه وآسَدَهُ اذا أغراه بالصَّيْد والضمير فى اشلى يعود الى الصائد وسلوقيّةٌ منسوبةٌ الى سَلُوق وهى قريةٌ باليَمَـن يُنْسَب اليها السيوف والكِلاب والضميرُ فى باتت يعود الى سلوقيّة والضمير فى بات يعود الى الصائد، واصْمِتْ فلاةٌ بعينها كأنّه فى الأصل فعلُ أمرٍ من صَمَتَ يَصْمُتُ اذا سكت كأنّ إنسانا قال لصاحبه اِصْمِتْ يُسْكِتُه ليسمع حِسّا او يكون فى فَلاةٍ يُسْكِت المرءَ فيها صاحبَه
٥ خَوْفا فسُمّـى المكان بالفعل خاليا من الضمير ولذلك أعربه ولم يصرفه للتعريف والتأنيث والمسموعُ فى مضارع صَمَتَ يَصْمُتُ بالضمّ والكسرُ هنا إمّا أن يكون لغة او من تغيير الأسماء كما قُطعت الهمزة فى التسمية وذلك أنّ همزة الوصل انّما حَقُّها الدخولُ على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو اِنطلق اِنطلاقا واقتدر اِقتدارا فأمّا الاسماء التى ليست بجارية على أفعالها فألفُ الوصل غيـرُ داخلة عليها إنّما دخلت على أسماء قليلة نحو اِبْنٍ واِبْنَة واِثْنَيْن واِثْنَتَيْن واِمْرِءٍ واِمْرَأَة واِسْم واِسْتٍ وليس هذا
١٠ منها واذا نُقل الفعل الى الاسم لزمتْه أحكامُ الاسماء فقُطعت الألف لذلك، وربّما أنّثوا فقالوا اصْمِتَةُ إيذانا بغَلَبَة الاسميّة بعد التسمية وبحجّهم على ذلك تأنيثُ المسمّى وهو المَفازة، والأصلاب جمع صُلْب وهو الظَّهْر، والأَوَدُ الاعوجاج والمراد أنّها ذات هُبوطٍ وصُعودٍ وهى مُوحِشَةٌ، فأمّا أَطْرِقَا فى قول الهُذَلىّ

*على أَطْرِقَا باليِاتُ الخِيا * مِ إلّا الثُّمامَ وإلّا العِصِى*

فإنّ البيت لأبى ذُؤَيْب الهذلىّ من قصيدة أوّلها

١٥ *عرفتُ الديارَ كرَقْمِ الدُوِى * يُزَبِّرُها الكاتبُ الحِمْيَرِى*

وهذه القصيدة تُرْوَى مطلَقةً مرفوعةً وتروى مقيّدةً ساكنةً وهى من المتقارب فمَن أطلقها كانت من الضرب الأوّل ووزنُه فعولن عصىبو ومن قيّدها كانت من الضرب الثالث وهو المحذوف ووزنه فعلْ عِـصِـىْ، وأَطْرِقَا اسم بلدٍ قال الأصمعىّ سُمّى بقوله أَطْرِقْ اى أَسْكُتْ كأنّ ثلاثةً قال أحدهم لصاحبَيْه أَطْرِقَا اى أَسْكُتَا لنسمع فسُمّى المكان اطرقا، وموضعُ عَلَى أَطْرِقَا نصبٌ على الحال من الديار وكذلك باليِاتِ الخِيامِ
٢٠ نصبٌ على الحال ايضا والمراد عرفت الديار على اطرقا اى فى هذه الحال، وقوله إلّا الثُّمامَ وإلّا العصى يروى الثمام بالرفع والنصب فمَن نصب فلا إشكال فيه لأنّه استثناءٌ من موجَب ومَن رفع فبالابتداء والخبرُ محذوفٌ والتقدير إلّا الثمامُ وإلّا العصى لم تَبْلَ ومَن نصب الثمام ورفع العصىّ فإنّه حمله على المعنى وذلك أنّه لمّا قال بَلِيَتْ إلّا الثمامَ كان معناه بقى الثمامُ فعطف على هذا المعنى وتوهُّمِ اللفظ، ومثله قول الآخر . .

* وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ * من المال إلّا مُسْحَتًا او مُجَلَّفُ*

ألا ترى أنّه رفع او مجلّف على معنى بقى من المال مُسْحَتٌ، ونحوٌ منه قوله

* غداةَ أَحَلَّتْ لابن أَصْرَمَ طَعْنَةٌ * حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ*

وذلك أنّه رفع الخمر على توهّم رفع العبيطات لانّه اذا أحلّتها الطعنةُ فقد حَلّتْ هى، ومَن قيّد القافية

٥ جاز أن يكون العصى مرفوعا كالمطلقة على ما ذكرناه وجاز أن يكون منصوبا بالعطف على التمام إلّا أنّه أُسكن للوقف وما فيه الالف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور، وفى اطرقا ضميرٌ وهو الالف التى هى ضمير التثنية فان قيل فاذا سُمّى به وفيه ضميرٌ فانّه يكون جملةً فينبغى ان يُذكر مع الجُمَل المَحْكيّة فى المركّبات نحو تأبّطَ شرًّا وشابَ قَرْناها فالجواب أنّ اطرقا له جهتان جهةُ كَوْنِه أمرا وجهةُ كونه جملةً فأورده ههنا من حيث أنّه أمرٌ ولو اورده فى المركّبات من حيث هو جملةٌ لجاز، وقد روى

١٠ بعضهم عَلَا أُطْرُقًا بضمّ الراء كأنّه جعله جمعَ طريقٍ ويجعل عَلَا فعلا من العُلُوّ وفيه ضميرٌ كأنّه قال السبيلُ عَلَا أُطْرُقًا وعلى هذا يكون قد أنّث الطريق لأنّ فَعيلا وفِعالا إنّما يجمعان على أَفْعُلَ اذا كان مؤنّثا نحو عَناقٍ وأَعْنُقٍ وعُقابٍ وأَعْقُبٍ ويكون بالبيات الخيام صفةَ أَطْرُقٍ، وقيل أُطْرِقَ بالكسر جمع طريقٍ فى لغة هُذَيْل تقوّى هذه المقالةَ روايةُ من قال أُطْرُقًا بالضمّ ومجازُ ذلك أن يكون مقصورا من أَطْرِقاءَ كأنّه جمع فَعيلا على أَفْعِلاءَ كصَديق وأَصْدِقاءَ ثمّ حُذفت الألف الأُولى التى للمدّ فعادت الف

١٥ التأنيث الى اصلها وهو القصر وينبغى ان تُكتب الألف بالياء على حدّ كَتْبها فى حُبارَى وسُمانَى ولا شاهد فيه على هذَيْن الوجهَيْن، والثالث الصوت قد نُقل الصوت الى العَلَم كما نقل الاسم والفعل من ذلك تسميةُ عبد الله بن الحارث بَبَّةَ فهو صوتٌ كانت أُمُّه تُرقّصه به وهو صبىٌّ وذلك قولها

* لَأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ * جاريةً خِدَبَّهْ *

* مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ * تُجِبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ *

٣. فغلب عليه فسُمّى به،

قال صاحب الكتاب والمرتجل على ضربَيْن قياسىٌّ وشاذٌّ فالقياسىُّ نحو غَطَفانَ وعِمْرانَ وحَمْدانَ وفَقْعَسٍ وحَنْتَفٍ والشاذُّ نحو مَحْبَبٍ ومَوْهَبٍ ومَوْظَبٍ ومَكْوَزَةَ وحَيْوَةَ،

قال الشارح اعلم ان المرتجَل فى الأعلام ما ارتُجل للتسمية به اى اختُرع ولم يُنْقَل اليه من غيره من قولهم ارتجل القصيدةَ والخُطْبَةَ اذا أتى بها عن غير فِكْرةٍ وسابقةِ رَوِيّةٍ واشتقاقُه من الرِجْل كأنّ الشاعر

والخطيب أنشأها وهو على رِجْله فى حال الانشاء، وهو على ضربَيْن كما ذكر قياسىّ وشاذّ والمراد بالقياسىّ أن يكون القياس قابلا له غيرَ دافعه وذلك نحو حَمْدانَ وعِمْرانَ وغَطَفانَ وفَقْعَس وحَنْتَف فهذه الأسماء مرتجَلةٌ للعَلَميّة لأنّها لم تكن موضوعة بإزاء شىء من الأجناس ثمّ نُقلت منه الى العلميّة وإنّما بُنيت صِيغها من أوّل مرّة للعلميّة وكونُ القياس قابلا لها من حيث أنّ لها نظيرا فى كلامهم فحمدان فى ٥ العلم كسَعْدانٍ اسمِ نَبْتٍ وصَفْوانٍ للحَجَر الأمْلَس وعمران كسِرْحانٍ وهو الذئب وحِرْمانٍ وعِصْيانٍ مصدريْن وفقعس مثل سَلْهَبٍ وهو الطويل اسم رجل من بنى أَسَد وهو فَقْعَس بن طريف وحنتف اسم رجل ايضا وهما حنتفان حَنْتَفٌ وأخوه سَيْفٌ ابنا أَوْس بن جُرَىّ البَرْبُوعىّ وليس فيهما خروجٌ عن مقتضى القياس من إظهار تضعيف او تصحيح مُعْتَلّ نحو حَيْوَة ومَكْوَزَة، ومن المرتجل المعدول نحو عُمَرَ وزُفَرَ وزُحَلَ كلّه مرتجَلٌ لأنّه لا يُعْدَل إلّا فى حال التعريف، وأمّا الشاذّ فما كان بالضدّ ممّا ذكر ١٠ ممّا يدفعه القياسُ فمن ذلك مَحْبَبٌ اسمُ رجلٍ القياسُ فيه مَحَبٌّ بالإدغام نحو مَقَرّ ومَرَدّ لأنّه مَفْعَلٌ من المحبّة والميمُ زائدةٌ لقولك أحببت وحببت ولو كان أصلا لجاز أن يكون من قبيل مَهْدَد مُلْحَقا بجَعْفَر وإظهارُ التضعيف لذلك إلّا أنّه ليس فى كلام العرب تركيبُ م ح ب فلذلك كان من الشاذّ، ومن ذلك مَوْهَبٌ فى اسم رجل ومَوْظَبٌ فى اسم مكان وكلاهما شاذّ لأنّ ما فاؤه واوٌ لا يأتى منه مَفْعَلٌ بفتح العين إنّما هو مَفْعِلٌ بكسرها نحو مَوْضِع ومَوْقِع ومَوْرِد ومَوْجِل ومَوْعِد، ومن الشاذّ مَكْوَزَة ومَزْيَدٌ فقياسُهما ١٥ مَكازَة ومَزاد كمَفازَة مَعاشٍ تُقْلَب الواو والياء فيهما ألفا بعد نقل حركتهما الى ما قبلهما ومثله فى الشذوذ مَرْيَمُ ومَدْيَنُ لا فَرْقَ بين الأعجمىّ والعربىّ فى هذا الحكم، ومن الشاذّ حَيْوَة اسم رجل وأصلهُ حَيَّة مضاعفَ الياء لأنّه ليس فى الكلام حَيْوَة فقلبوا الياء واوا وهذا ضدّ مقتضى القياس لأنّ القياس يقتضى اذا اجتمعت الياء والواو وقد سبقت الأولى منهما بالسكون أن تُقْلَب الواو ياء على حدّ سَيِّد ومَيِّت وأمّا أن تجتمع اليآن فتُقْلَب الياء واوا فلا،

٢٠

فصل ٥

قال صاحب الكتاب واذا اجتمع للرجل اسمٌ غيرُ مضاف ولقبٌ أضيف اسمه الى لقبه فقيل هذا سَعيدُ كُرْزٍ وقَيْسُ قُفَّة وزيدُ بَطَّة واذا كان مضافا او كنيةً أُجرى اللقب على الاسم فقيل هذا عبدُ الله بطّة وهذا أبو زيد قُفَّة،

قال الشارح اعلم أنّك اذا لقّبتَ مفردا بمفرد وأضفته اليه نحو سعيدِ كُرْزٍ كان اسمُه سعيدا ولقبُه كرزا فلمّا جُمع بينهما أُضيف العَلَم الى اللقب وكذلك قَيْسُ قُفَّةَ وزيدُ بَطَّةَ، وانّما فعلوا ذلك لئلّا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أنّ اصل اسمائهم امّا مفردٌ كزيد وامّا مضافٌ كعبد اللّه وامرئ القيس وأبى بكرٍ وأُمّ جَعْفَرٍ وليس فى كلامهم اسمان مفردان لمسمًّى واحدٍ يُستعمل كلّ واحد منهما مفردا فلو
٥ جمعوا بين الاسم واللقب مفردَيْن لا على سبيل الاضافة لخرجوا عن منهاجِ استعمالهم ولم يكن له نظيرٌ فأضافوا العَلَم الى اللقب لِيجروا على عادتهم فى ذلك ويكون له نظيرٌ فى كلامهم نحو عبد اللّه وشِبْهِه فاذا أُضيف الاسم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسُلب ما فيه من تعريف العلميّة كما اذا أضفته الى غير اللقب نحو زيدكم فصار التعريفُ بالاضافة وجُعلت الألقاب معارفَ لأنّها قد جرت مجرى الأعلام وخرجت عن التعريف الذى كان لها بالالف واللام قبل التلقيب كما أنّا اذا قلنا الشمس كان معرفةً
١٠ بالالف واللام واذا قلنا عَبْدُ شَمْسٍ كان من قبيل الأعلام، فان قيل كيف جازت اضافة الاسم الى اللقب وهما كشىء واحد وهل هو الّا اضافة الشىء الى نفسه فالجواب ان العلم اذا أُضيف الى اللقب وابتزّوا ما فيه من تعريف العلميّة صار للمسمّى لا غيرُ والمسمّى يضاف الى الاسم نحو ذاتَ مَرّةٍ وذا صَباحٍ ونحو قوله * اَلَيْكُمْ ذَوِى آلِ النَّبِىِّ تَطَلَّعَتْ * والاضافة على هذا حقيقيّةٌ بمعنى لام المِلْك والاختصاص فقولك قيسُ قُفّةَ اى المختصّ بهذا اللقب او كان هذه اللفظةُ ملكتِ اللقبَ، فان كان
١٥ العلم مضافا أفردوا اللقب كقولهم عبدُ اللّه بَطّةُ لبصير بمنزلة أبى بكرٍ زيدٍ فيكون من قبيل عطف البيان فعبدُ اللّه كأبى بكرٍ وبَطّةُ كزيد فلم يخرج عن حدّ استعمالهم،

فصــل ٩

قال صاحب الكتاب وقد سمّوا ما يتّخذونه ويألفونه من خَيْلهم وابلهم وغنمهم وكلابهم وغيرِ ذلك بأعلام
٢٠ كلُّ واحد منها مختصٌّ بشخصٍ بعينه يعرفونه به كالأعلام فى الأناسىّ وذلك نحوُ أَعْوَجَ ولاحِقٍ وشَذْقَم وعُلَيّانَ وخُطّةَ وهَيْلَةَ وضُمْرانَ وكسابِ،
قال الشارح اعلم ان الأعلام وُضعت على الأشخاص ليتميّز بعضُها من بعض والاشخاص على ضربَين أدميّةٌ وغيرُ أدميّة فالأدميّةُ قد تقدّم شرحُها وغيرُ الأدميّة على ضربَين منه ما يُتّخذ ويولَف كالخيل والابل والغنم والكلاب فيحتاجون الى التمييز بين أفراد ذلك الجنس فوضعوا لها اعلاما لتمازَ كلُّ شخص

باسمٍ ينفرد به كالأناسىّ وذلك نحو أَعْوَجَ وهو فرسٌ مشهورٌ للعرب كان فى الجاهليّة سابقًا يُنْسَب اليه الخيل الأعوجيّة قال الشاعر

* نَجَوْتَ ولم تَمْنُنْ عليك طلاقةٌ * سِوَى جَيِّدِ التقريبِ مِن آلِ أَعْوَجَ *

ولاحقٌ وهو فَرَسٌ كان لمعاوية بن أبى سُفْيان رحمه الله مشهورٌ واسمُ فَحْلٍ كان لغنىّ ايضا ، وشَدْقَمٌ وهو
٥ فحلٌ من الابل كان للنُعْمان وعُلَيَّانُ جملٌ كان لكُلَيْب بن وائل قال *وَدُونَ عُلَيَّانَ خَرْطُ القَتادِ*
وخُطَّةٌ وهَيْلَةٌ وهما عَنْزا سَوْءٍ وقيـــل هَيْلَةُ شاةٌ كانت لقومٍ من العرب مَن أساء اليها درّتْ له بلَبَنها ومن أحسن اليها وعلّفها نطحتْه فكانت العرب تضرب بها المثل وفى المثل لَعَنَ اللهُ مِعْزَى خَيْرُها خُطَّةُ وقال الكُمَيْت يخاطب الأَبْرَشَ الكَلْبىّ

* فانّك والتحوّلَ عن مَعَدٍّ * كهَيْلَةَ قبلنا والحالبينا *

١٠ وضُمْرانُ وهو كَلْبٌ وكَسابِ وهى كَلْبَةٌ ،

فصـــل ٧

قال صاحب الكتاب وما لا يُتّخذ ولا يُؤْلَف فيَحْتاجُ الى التمييز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الارض وغيرِ ذلك فإنّ العَلَم فيه للجنس بأسره وليس بعضه أَوْلى به من بعضٍ فاذا قلت ابو بَراقِشَ
١٥ وابن دَأْيَةَ وأُسامةُ وثُعالةُ وابن قِتْرَةَ وبنت طَبَقٍ فكأنّك قلت الضربُ الذى من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ ، ومن هذه الأجناس ما له اسمُ جنسٍ واسمُ عَلَمٍ كالأَسَد وأُسامةَ والثَّعْلَب وثُعالةَ وما لا يعرَف له اسمٌ غيرُ العلم نحوُ ابن مِقْرَضٍ وحِمارِ قَبّانَ ، وقد صنعوا فى ذلك نحوَ صَنيعهم فى تسمية الأناسىّ فوضعوا للجنس اسما وكنيةً فقالوا للأسد أُسامةُ وأبو الحارث وللثعلب ثُعالةُ وأبو الحُصَيْن وللضَّبُع حَضاجِرُ وأمّ عامرٍ وللعقرب شَبْوةُ وأمّ عِرْيَطٍ ، ومنها ما له اسمٌ ولا كنيةَ له كقولهم قُثَمُ للضِّبْعان وما له كنيةٌ ولا اسمَ
٢٠ له كأبى بَراقِشَ وأبى صُبَيْرَةَ وأمّ رَباحٍ وأمّ عَجْلانَ ،

قال الشارح اعلم ان العَلَم فى هذا الفصل واقعٌ على الجنس بخلاف ما تقدّم من الاعلام فإنّه واقعٌ على الأشخاص كزيد وعمرو فالعلمُ فيه يختصّ شخصا بعينه لا يشاركه فيه غيرُه وعلم الجنس يختصّ كلَّ شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو أُسامةَ وثُعالةَ فإنّ هذَيْن الاسمَيْن يقعان على كلِّ ما يُخْبَر عنه من الأسد ومن الثعلب وإنّما كان العلم ههنا للجنس ولم يكن كالأناسىّ وذلك لانّ لكلّ واحد

من الأناسيّ حالا مع غيره من معامَلة او مبايَعة فاحتاج الى اسم يخصّه دون غيره ليُخْبَر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتّخذه الناسُ ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وابلهم وكلابهم وقد يجعلون لكلّ واحد منها لقبا يخصّه دون غيره نحو أَعْوَجَ ولاحِقٍ وذلك أنّه قد يختصّ بزيادة حُسْنٍ او فَضْلِ عَدْوٍ فاحتيج لذلك الى التمييز بين أفراده بالألقاب الخاصّة ليُخْبَر عن كلّ واحد بما فيه من المعنى او يُؤمَر له بزيادة
٥ نَظَرٍ وأمّا هذه السباع التى لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين أفرادها فاذا لحقها لقبٌ كان ذلك لكلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمعَ فاذا قلت أُسامةُ او ثُعالةُ او ابن قِتْرَةَ فكأنّك قلت هذا الضرب الذى رأيته او سمعت به من السباع او غيره وهى أعلامٌ معارفُ لا محالةَ يدلّ على أنّها معارفُ أنّ ما كان منها مضافا فتعريفُه بيّنٌ بترك صَرْفِ ما أُضيف اليه نحو ابن قترةَ وتمار قبّانَ وما كان منها مفردا فهو معرفة بامتناعه من الالف واللام اللتَيْن للتعريف ألا ترى أنّ ابن مَخاضٍ وابن لَبُونٍ وابن
١٠ ماء لمّا كنّ نكراتٍ دخلت فيما أُضيفت اليه الالفُ واللامُ لتعرف شيئًا من شىء كما تفعل فى الخيل والكلاب قال الشاعر

*وابْنُ اللَّبُونِ اذا ما لُزّ فى قَرَنٍ * لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيسِ*

وقال الاخر

*وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَتْ فُقَيْمًا * كفَضْلِ ابنِ المَخاضِ على الفَصِيلِ*

١٥ قال الاخر

*مُقدَّمةً قَزًّا كأنّ رِقابَها * رِقابُ بناتِ الماء أفزعَها الرَعْدُ*

وممّا يدلّ على تعريف هذه الأشياء أنّه يقع بعدها النكرة حالا كقولك هذا أسامةُ مُقبِلا ورأيت ثعالة مُوَلّيا ولو كانت نكراتٍ لم يقع الحال بعدها، واعلم ان هذه الأشياء معارفُ على ما ذكرنا الّا انّ تعريفها أمرٌ لفظىٌّ وهى من جهة المعنى نكراتٌ لشياعها فى كلّ واحد من الجنس وعدم اختصاصها
٢٠ شخصا بعينه دون غيره الّا أنّ الشياع لم يكن لأنّه بإزاء حقيقة شاملة بل لأجل أنّ هذا اللفظ موضوعٌ بإزاء كلّ شخص من هذا الجنس فمن ذلك أبو بَراقِش وهو طائرٌ ذو ألوانٍ من سَواد وبَياضٍ يتغيّر فى النهار ألوانا يُضْرَب به المثل فى التلوّن قال الشاعر

يغدوا عليك مُرَجِّلِيـ ـن كأنّهم لم يفعلوا
*كأبى بَراقِشَ كلَّ لَوْ * نٍ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ*

ومن ذلك قولهم ابن دَأْيَة للغُراب قيل له ذلك لأنّه يقع على دأية البَعير فينقرها والدأيةُ من البعير الموضعُ الذى يقع عليه خَشَبُ الرَحْلِ فيعقره، وقالوا ابن قِتْرَة لضرب من الحيّات أُلِي الصِغَر كأنّه سُمّى بذلك تشبيها بالسَهْم الذى لا حديدة فيه فيقال له قترةٌ والجمع قِتَرٌ كأنّه منقول منه، وقالوا بنت طَبَق لضرب من الحيّات وأصله الداهِيَة وقيل بنت طبق سُلَحْفاةٌ تزعم العرب أنّها تبيض تسعا ٥ وتسعين بيضةً وتبيض بيضةً تَنْقَفُ عن أَسْوَد، وقالوا ابن مِقْرَضٍ لدُوَيْبَّة دون الفار ولونُها الى الغُبْرَة وقيل هى الدَلَق واسمها بالفارسيّة دَلَه تقتل الحَمامَ، وقالوا حِمار قَبّانَ وهو دويبّةٌ مستطيلةٌ ذاتُ أَرْجُل والمسموع فيها تَرْكُ الصرف فعلى هذا يكون فَعْلانَ من قَبَّ فى الأرض اذا ذهب فيها وربّما صرفها بعضُهم فيجعلها فَعّالًا من قَبَنَ وهو مثلُ قَبَّ فيكون كحَسّان إن جُعل من الحُسْن كانت النون أصلا وانصرف وان جعلته من الحَسّ لم ينصرف قال الشاعر

١٠ *يا عَجَبًا لَقَدْ رأيتُ عَجَبَا * حِمارَ قَبّانٍ يَسُوقُ أَرْنَبَا*

فتقول فى الجماعة رأيت حُمُرَ قَبّانَ، وقالوا سامُّ أَبْرَص لضرب من العظاء فسامٌّ اسمُ فاعلٍ من السَمّ كأنّه ذو سَمٍّ وأَبْرَصُ أَفْعَلُ من البَرَص قيل له ذلك لبياض لونه، وقالوا ابن آوى وهى دابّةٌ قرينةٌ من الثعلب وتسمّى بالفارسيّة شَغال والجمعُ بنات آوى وآوى منه لا ينصرف لأنّه على زنة أَفْعَلَ معرفةً، وقالوا ابن عِرْسٍ لدابّة دون السِنَّوْرِ سَوْداء فى عنقها بياضٌ والجمع بنات عرس وحكى الأخفش بنو عرس ايضا وعرس ١٥ ههنا معرفةٌ يدلّ على ذلك وقوعُ النكرة بعدها حالا نحو قوله هذا ابنُ عرس مُقْبِلاً، وقالوا للضَبُع حَضاجِرُ وقَثامِ وجَعارِ وأُمّ عامرٍ فحضاجر جمع حِضَجْرٍ وهو العظيمُ البطنِ قال الشاعر

*حِضَجْرٌ كَأُمّ التَوْءَمَيْنِ تَوَكَّأَتْ * على مِرْفَقَيْها مستهِلّةُ عاشرِ*

أراد أنّه عظيمُ البطن كامرأة مُتْئِمٍ تَمّ لها تسعةُ أَشْهُرٍ ودخلت فى العاشر واتّكأتْ على مرفقَيْها فتَتَأَّ بطنُها وعظُم فكأنّ الضبع سُمّيت بذلك لعظم بطنها فجُعلت كأنّها ذات بطونٍ وغلب عليها فصار ٢٠ علماء وجَعارِ وقَثامِ معدولان كحَذامِ وقَطامِ وقالوا للذكر من الضباع قُثَمُ كعُمَرَ وزُفَرَ وقيل لها جَعارِ وقَثامِ لتلطّخها بجَعْرها والجَعْرُ نجْوُ كلّ ذات مِخْلَبٍ من السباع ويقال للأَمَة قَثامِ لنَتْنها كما يقال دَفارِ، وقالوا أمّ حُبَيْنٍ لطائرٍ أسودَ أبيضِ أصلِ الذَنَبِ من تحتٍ وربّما كان أحمر واسمُه الفَتّاح، وقد أجروا هذه الاشياء مجرى الأناسىّ فنها ما له اسمُ جنس ولقبٌ وكنيةٌ كالأسد والثعلب فأسدٌ وثعلبٌ من اسماء الأجناس كرجل وفرس وأُسامةُ وثُعالةُ علمان كطَلْحَة وحَمْزَة شبّهوهما بما سُمّى من المذكّرين

وفيه تاء التأنيث وأبو الحارث وأبو الحُصَيْن كأبى القاسم وأبى الحُسَيْن ومثله ضَبُعٌ وحَضاجِرُ وأمّ عامرٍ وكذلك عَقْرَبٌ وشَبْوَةُ وأمّ عِرْيَطٍ فضبعٌ وعقربٌ اسماء جنس وحضاجرُ وشبوةُ علمان قال الشاعر

*فلا غضبتَ لِبَيْتِ جا * رِكَ ان تُجَرِّئهُ حَضاجِرْ*

كما قالوا للمرأة نَثانِيرُ ومَصابِيحُ وشَبْوَةُ كَمِيَّةً وعَـزَّةً وأمّ عِرْيَطٍ وأمّ عامرٍ كنيتان كأمّ هانئٍ وأمّ سَلَمَةَ، ٥ ومنها ما له عَلَمٌ ولا كنية له كقولهم للضِبْعان قُثَمْ فقولهم قثم بمنزلة عُمَرَ وزُفَرَ ونحوهما من المعدول، ومن ذلك حِمارُ قَبّانَ وهو بمنزلة عبد الله وامرء القيس ونحوهما من الاسماء المضافة، ومنها ما له كنيةٌ ولا عَلَمَ له كقولهم أبو بَراقِش وأبو صُبَيْرَة وأمّ رَباحٍ للقِرْد فى لغة اهل اليَمَن وأمّ عَجْلانَ وهذه كلّها كُنًى ولا عَلَمَ لها وابنُ عِرْسٍ يجرى مجرى الكنية وهو معرفةٌ ألا ترى انّه لا يدخل عليه الألف واللام فلا يقال ابن العرس، ومن الكُنَى أمّ جُبَيْنٍ لدابّة قَدْرِ الكفّ وربّما جاء فى الشعر الفصيح أمّ الجُبَيْن ١٠ قال الشاعر

*ترى التَيْمِىَّ يزْحَفُ كالقَرَنْبَى * الى تَيْمِيَّةٍ كعَصَا المَلِيـلِ*

*يقول المُجْتَلُون عَرُوسَ تَيْمٍ * سِوَى أمّ الجُبَيْنِ ورأسِ فِيلِ*

فأمّ جُبَيْنٍ تجرى مجرى أمّ زيدٍ وأمّ الجبين تجرى مجرى أمّ الحارث وأمّ الهَيْثَم،

١٥ فصــل ٨

قال صاحب الكتاب وقد أجروا المعانىَ فى ذلك مُجْرَى الأعيان فسمّوا التسبيح بسُبْحانَ والمَنِيّةَ بشَعُوبَ وأمّ قَشْعَمٍ والغَدْرَ بكَيْسانَ وهو فى لغة بنى فَهْمٍ قال

*اذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانتْ كُهُولُهم * الى الغَدْرِ أدْنَى من شَبابِهِم المُرْدِ*

ومنه كنوا الضربة بالرِجْل على مؤخَّر الانسان بأمّ كَيْسانَ والمَبَرَّة ببَرَّةَ والفَجْرة بفَجارِ والكُلّيّة بزَوْبَرَ قال ٢٠ *عُدَّتْ علىّ بزَوْبَرَا* وقالوا فى الأوقات لقيته غُدْوَةَ وبُكْرَةَ وسَحَرَ وفَيْنَةَ، وقالوا فى الأعداد ستّةٌ ضِعْفُ ثلثةَ وأربعةٌ نصفُ ثمانيةَ،

قال الشارح اعلم أنّهم قد علّقوا الاعلام على المعانى ايضا كما علّقوها على الاعيان الّا ان تعليقها على المعانى أقلُّ وذلك لانّ الغرض منها التعريفُ والاعيانُ أقعدُ فى التعريف من المعانى وذلك لانّ العِيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك المعانى لانّها تثبت بالنظر والاستدلال وفرقٌ ما بين علم الضرورة

بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بيّنٌ، فمن ذلك قولهم سُبْحانَ هو عَلَمٌ عندنا واقعٌ على معنى التسبيح وهو مصدرٌ معناه البَراءة والتَّنْزيه وليس منه فعلٌ وانّما هو واقعٌ موقعَ التسبيح الذى هو المصدرُ فى الحقيقة جُعِل عَلَمًا على هذا المعنى فهو معرفةٌ لذلك ولا ينصرف للتعريف وزيادةِ الالف والنون قال الأَعْشَى

٥ *أقولُ لمّا جاءنى فَخْرُهُ * سُبْحانَ مِن عَلْقَمَةَ الفاخِرِ*

فلم ينوّنه لِما ذكرناه من أنّه لا ينصرف فإن أضفته فقلت سبحانَ اللّهِ فيصير معرفةً بالاضافة وابْتُزّ منه تعريفُ العلميّة كما قلنا فى الاضافة نحوَ زيدكم وعمركم فيكون معرفة بعد سَلْب العلميّة فأمّا قوله

*سُبْحانَهُ ثمّ سُبْحانًا نَعُوذُ به * وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِىُّ والجُمُدُ*

الجُمُد المكان المرتفع وفى تنوين سبحانَ هنا وجهان أحدُهما أن يكون ضرورةً كما يُصرَّف ما لا ينصرف ١٠ فى الشعر من نحو أَحْمَدَ وعُمَرَ والوجه الثانى أن يكون أراد النكرة، وأمّا قولهم للمَنِيّة شَعُوبُ فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث فإن جعلته اسما للموت انصرف لأنّه مذكّرٌ، قال اهل اللغة سُمّيت بذلك لأنّها تَشْعَب اى تفرق وقد أدخل عليها الالف واللام فقيل الشَّعُوبُ ويحتمل إدخالُ الالف واللام عليها أمرَيْن احدهما أن تكون زائدة على حدّ زيادتها فى قوله *باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسيرِها* ويحتمل وهو الأمثل أن يكون رُوعِىَ مذهب الوصفيّة فيها كأنّه صفةٌ فى الأصل ألا ترى أنّها على أَمْثِلة الصفات ١٥ نحو أَكُولٍ وضَرُوبٍ فإذًا اللام فيها بمنزلتها فى العبّاس والحارث ويؤيّد هذا ما قالوه فى اشتقاقها أنّها سُمّيت بذلك لأنّها تشعب اى تفرق ومن قال شَعُوبُ بلا لام غَلَّبَ جانب العلميّة وعرّاها فى اللفظ من مذهب الوصفيّة كما فعل من قال عَبّاسٌ وحَسَنٌ وإن لم يَعْرَ من ذلك فى المعنى، وقد كنوا عنها بأمّ قَشْعَمٍ على نحو صَنيعهم فى الاعيان وانّما كنوا عن المنيّة بأمّ قشعم لانّ الرجل اذا قُتل اجتمعت عليه القَشاعِمُ وهى النُّسور، ومن ذلك كَيْسانُ وهو عَلَم على الغَدْر معرفةٌ لإشارتك به الى المعنى المخصوص ٢٠ فهو لا ينصرف للتعريف وزيادة الالف والنون، وقد كنوا عن الضربة بالرِّجْل على مؤخّر الانسان بأمّ كَيْسانَ لانّ ذلك يدلّ على تَوْلِيَةٍ وغَدْرٍ مأخوذٌ من الكَيْس لانّ الغدر فى الحرب والنُّكوصَ انّما يكون من الأكياس لانّ الإقدام والشَّجاعة نوعُ تهوّرٍ، وأمّا البيت الذى أنشده وهو قوله

*اذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانتْ كُهولُهم * الى الغَدْرِ أَدْنَى من شَبابِهِمِ المُرْدِ*

أَوْرده ابن الأَعْرابىّ فى نوادره لضَمْرَةَ بن ضَمْرَةَ بن جابر ورواه ابن دُرَيْد للنَّمِر بن تَوْلَب فى بنى سَعْد

وهم أخواله وكانوا اغاروا على ابله فقال

*اذا كنتَ فى سَعْدٍ وأُمّك منْهُمْ * غَرِيبا فلا يَغْرُرْك خالُك من سَعْدِ*

اذا ما دعوا كيسانَ الخ وبعده

*فإنّ ابنَ أُخْتِ القَوْمِ مُصْغًى اناؤه * اذا لم يُزاحِمْ خالَهُ بأبٍ جَلْدِ*

٥ وقيل هى لغَسّانَ بن وَعْلَةَ فشاهدٌ على تسمية الغدر بكيسان يهجو قوما وَصَفَهم بانهماكِ الكبير والصغير فى الغدر فالعقلاء منهم وهم الكُهولُ أَسْرَعُ اليه من ذوى الجهل وهم المُرْدُ الشَّبابُ، ومن الأعلام على المعانى قولهم بَرَّةُ وفَجارِ أمّا برّة فعَلَمٌ على المَبَرّة وأنشد سيبويه

*إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا * فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ*

فبرّةُ اسمٌ للخَصْلة التى هى المَبَرّة وفَجارِ عَلَمٌ على الفَجْرَة والأصل أن يكون فجار معدولا عن فَجْرَة او ١٠ فاجرةَ علما كما أنّ حَذامِ وقَطامِ معدولان عن حاذمة وقاطمة عَلَمَيْن ويؤيّد ذلك أنّه قرنها بقوله بَرّة فكما أنّ برّة عَلَمٌ بلا رَيْب فكذلك ما عُدل عنه فجارِ ولو عُدل عن برّة هذه لكان القياس بَرارِ كفَجارِ، ومن ذلك زَوْبَرُ يقال أخذ الشيء بزَوْبَرِه اى كلّه قال الطِرمّاح

*وإن قال غاوٍ من تَنُوخَ قَصيدةً * بها جَرَبٌ عُدّتْ عَلَىّ بِزَوْبَرا*

والمعنى وإن قال غاو من تنوخ اى غيرُ رشيد قصيدةً بها جربٌ اى عَيْبٌ من هجاء ونحوه عُدّت على ١٥ بِزَوْبَرَ اى نُسبت الىّ بكمالها وجعل زوبر عَلَما على هذا المعنى فلذلك لم يصرفه، ومن الاسماء المعلّقة على المعانى غُدْوَةُ وبُكْرَةُ وسَحَرُ اذا أردت ذلك من يوم بعينه فهى معارفُ فغدوةُ وبكرةُ لا ينصرفان للتعريف والتأنيث كانّهما جُعلا عَلَما على هذا المعنى وهو من قبيل التعريف اللفظىّ ألا ترى أنّه لا فرق بين غدوة وغَداة فى المعنى وغداةٌ نكرةٌ وأمّا سَحَرُ فمعرفةٌ اذا أردت سحرَ يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الالف واللام فإن أردت التنكير صرفته قال الله تع اِلّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ، ٢٠ ومثله فَيْنَةُ وهو اسمٌ من اسماء الزمان بمعنى الحين وهو معرفةٌ عَلَمٌ فلذلك لا ينصرف تقول لقيتُه فَيْنَةَ بعدَ فينةَ اى الحينَ بعد الحين تريد النَّدْرَى وحكى أبو زيد الفينةَ بعد الفينة بالالف واللام وهذا يكون ممّا اعتقب عليه تعريفان احدها بالالف واللام والاخر بالوضع والعلميّة وليس كالحَسَن والعَبّاس لانّه ليس بصفة فى الأصل ومثله قولهم للشمس الالهةُ والالاهة فى اعتقاب تعريفَيْن عليه، ومن الاسماء المعلّقة على المعانى اسماء العدد وهى معرفةٌ لانّها عددٌ معروفُ القَدْرِ ألا ترى أنّ ستّةَ اثنُ من

خمسةٌ بواحد وكذلك ثمانيةٌ ضعفُ أربعةَ واذا كانت معروفةَ المقاديرِ كانت معرفةً أعلاما عــلى هذه المقاديرِ، وقد يدخلها اللام فيقال الثلثةُ نصفُ الستّة والسبعةُ تعجز عــن الثمانية واحدا فتكون ممّا اعتقب عليه تعريفان فاذا قلت عندى ستّةٌ كان المراد الجنسَ المعدود لا نــفــس الــعــدد لانّ العدد لا يكون عندك، واعلم ان هذه الاسماء مبنيّةٌ على السكون لانّها لم تقع موقعَ الاسماء ٥ فتكونَ فاعلةً او مفعولةً او مبتدأةً والاعرابُ فى أصله انّما هو للفرق بين اسمَيْن معنَى كلّ واحد منهما يخالف معنى الآخر فلمّا لم تكن هذه الاسماء عــلى الحدّ الذى يُستوجب به الاعرابُ سكنتْ وصارت بمنزلة صوتٍ تصوته نحو صَهْ ومَــهْ فإن أوقعتها موقعَ الاسماء أعربتها وذلك قولك ثمانيةُ ضعفُ أربعةَ وأربعةُ نصفُ ثمانيةَ فأعربتَ هذه الاسماء ولم تصرفها للتعريف والتأنيث،

فصــل ٩

١٠ قال صاحب الكتاب ومن الأعلام الأمْثلةُ التى يوزَن بها فى قولك فَعْلانُ الذى مؤنّثه فَعْلَى وأَفْعَلُ صفةً لا ينصرف ووزنُ طَلْحَةَ وإصْبَع فَعْلَةُ وإفْعَلُ،

قال الشارح اعلم ان هذه الأمثلة التى يوزَن بها الاسماء والافعال من الأعلام الخاصّة المعلّقة على المعانى لإشارتك بها الى معنًى معرفة ومنزلتُها منزلةُ اسم غيرِ صفة وإن مثّلت به الصفةَ فإن أوقعته موقعَ نكرة ١٥ كان اسما منكورا وإن أوقعته موقعَ معرفة كان اسما معرفةً ثمّ يُنْظَر فإن كان فيه فى حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرفَ مُنع صرفه وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف كان منصرفا مثال ذلك أنّا نقول كلُّ أَفْعَلٍ يكون صفةً لا ينصرف فتصرّف افعل هذا لانّ كلّا تُوجِب له التنكيرَ كقولك كلّ رجلٍ وهو اسمٌ ليس بصفة فليس فيه الّا علّةٌ واحدةٌ وهى وزن الفعل فانصرف لذلك وإن كان المُمثَّل به لا ينصرف لانّ الذى مثّلتَ به أَحْمَرَ وبابَه فيه علّتان وزنُ الفعل والصفةُ ولا يمنع أن ينصرف المثال ولا ينصرف المثَّل ٢٠ به لانّ كلّ واحد منهما له حكمُ نفسه فى الصــرف وتقول أَفْعَلُ اذا كان اسما نكرةً فانّه ينصرف فلا ينصرف أَفْعَلُ هذا لانّه فى موضع معرفة وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان المثَّل منصرفا نحو أَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ لانّهما اسمان نكرتان فليس فيهما علّةٌ سوى وزن الفعــل فإنّا اذا قلنا فَعْلانُ الذى مؤنّثه فَعْلَى وأَفْعَلُ صفةً لا ينصرف فإنّ المثال فى هتَيْن المسئلتين والممثَّــل به لا ينصرفان جميعا الّا انّ المانع للصرف فى المثال غيرُ المانع فى الممثَّل وذلك أنّ المثال الذى هو فعلانُ لا ينصرف للتعريف وزيادة

الالف والنون وكذلك قولك أَفْعَلُ صفةً فالمثالُ الذى هو أَفْعَلُ هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل والممثَّلُ به نحو سَكْرانَ لا ينصرف للصفة وزيادة الالف والنون وكذلك أَحْمَرُ لا ينصرف للوزن والصفة فكلُّ واحد من المثال والممثَّل به له حُكْمٌ فى الصرف يخُصّه وتقول طَلْحَةُ واِصْبَعٌ فَعْلَةُ وافْعَلُ ووزنُ طلحة فَعْلَةُ لا ينصرف للتعريف والتأنيث وافْعَلُ مثالُ اصْبَعٍ لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر نحو اِعْلَمْ ٥ واِسْلَمْ والممثَّلُ به الذى هو اِصْبَعٌ ينصرف لانّه نكرةٌ ليس فيه الّا وزن الفعل وحده فاعرفه

فصــل ١٠

قال صاحب الكتاب وقد يغلب بعض الاسماء الشائعة على احد المسمَّيْنَ به فيصير عَلَمًا له بالغَلَبة وذلك نحو ابن عُمَرَ وابن عَبّاسٍ وابن مسعودٍ غلبتْ على العَبادلة دون مَن عداهم من أبناء آبائهم ١٠ وكذلك ابن الزُبَيْر غلب على عبد الله دون غيره من ابناء الزبير وابنُ الصَعِق وابن كُراعَ وابن رَأْلانَ غالبةٌ على يَزِيدَ وسُوَيْدٍ وجابرٍ بحيث لا يذهب الوهمُ الى احد من إخوتهم

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء ليست أعلاما على الحقيقة لانّ العَلَم كُلُّ اسم علّقته على مسمًّى بعينه فيصير معرفةً بالوضع ولا يدلّ على وجود معنى ذلك الاسم فى مسمّاه ألا ترى انك تسمّى جعفرا وزيدا فجعفرٌ اسم نَهْرٍ قال الشاعر

١٥ *الى بَلَدٍ لا بَقَّ فيه ولا أَذًى * ولا نَبَطِيّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرَا*

وزَيْدٌ مصدرُ زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وزِيادَةً وأنت اذا سمّيت رجلا بأحدهما فلم تسمّه لانّه نهرٌ او زائدٌ على غيره وهذه الاسماء أعنى ابن عمر وابن عَبّاس وابن مسعود وغيرها ممّا ذكره فى الأصل شاملةٌ كلَّ مولود لهم والاسمُ اذا غلب واشتهر صار كالمتواضَع عليه وجرى مجرى العلم فى إفادة التعريف وذهاب الوهم الى شخص بعينه حتّى لا يقال لكلّ من كان ابنًا لعمر وعبّاس ابنُ عمر وابن عبّاس حتّى يقيَّد باسمه او ٢٠ صفته فابنُ عمر غلب على عبد الله بن عمر بن الخطّاب رضى الله عنه وابن عبّاس غلب على عبد الله ابن عبّاس بن عبد المطّلب رضى الله عنه وابن مسعود غلب على عبد الله بن مسعود وابن الزُبَيْر غلب على عبد الله بن الزُبَيْر بن العَوّام وذلك لشُهْرتهم بالعِلْم كان يضرب بهم المثل فى العفّة يقال فقه العَبادلة وقوله العبادلة تكسيرُ عبد الله كانّه رُكّب من المضاف والمضاف اليه اسمٌ رباعىٌّ نحو عَبْدَلٍ ثمّ جمعوا على عبادلة كصَيارِفَةٍ وصَياقِلَةٍ وقد يفعلون مثل ذلك فى النسب قالوا عَبْدَرِيّ وعَبْشَمِيّ فى

النسب الى عبد الدار وعبد شَمْسٍ كانّهم نسبوا الى عَبْدَرٍ وعَبْشَمٍ فعلى هذا قياس تكسيره عَبادِرَةٌ وعَباشِمَةٌ وليس ذلك بقياس ، وقالوا ابن الصَعِق والصعقُ رجل من كِلابٍ مُعاصِرُ النُعْمان بن المُنْذِر واسمه خُوَيْلِدُ بن نُفَيْل بن عمرو بن كِلابٍ كان يطعم الطعامَ بتهامَةَ فهبَّتْ ريحٌ فسفت التُرابَ فى جِفانه فشَتَمَها فرُمِىَ بصاعقةٍ فقتلتْه فقال بعض أهله

٥ *وإنّ خُوَيْلِدًا فأبْكِى عليه * قتيلِ الريحِ فى البَلَدِ التهامى*

فعُرِف خويلدٌ بالصعق وغلب عليه حتّى اذا قيل الصعق لا يُفْهَم سِواه ولا يسبق الوهْمُ الى غيره ممّن أصابته صاعقةٌ وعُرِف ابنه يزيد بابن الصعق لشُهْرته وكان أفضلَ وُلْدِه مالا وأعزرَهم جُودا وأكثرَهم حُروبا ووَقائعَ فلذلك اذا قيل ابنُ الصعق لا يذهب الذهاب الى غيره من بنى أبيه الّا بقَيْدٍ او قرينةٍ ، وكذلك اذا قالوا ابن رَأْلانَ هو ابن رألان الطائىّ السِنْبِسىّ لا يسبق الوهْم الى غيره من إخوته ومن ١٠ ذلك ابن كُراعَ العُكْلىّ لا ينصرف الوهْم الى غيره من بنى كراع وذلك لغلبة الاستعمال فجرت هذه الاسماء مجرى الأعلام فى التعريف وإن لم تكنْها لما ذكرناه ،

فصــل ١١

قال صاحب الكتاب وبعض الاعلام يدخله لام التعريف وذلك على نوعَيْن لازمٌ وغيرُ لازم فاللازمُ فى ١٥ نحو النَجْم للثُرَيّا والصَعِق وغير ذلك ممّا غلب من الشائعة ألا ترى أنّهما هكذا معرَّفَيْن باللام اسمان لكلّ نجم عَهِدَه المخاطِبُ والمخاطَبُ ولكلّ معهود ممّن أُصيب بالصاعقة ثمّ غلب النجمُ على الثريّا والصعقُ على خُوَيْلِدِ بن نُفَيْلِ بن عمرو بن كِلابٍ ،

قال الشارح اعلم ان هذه الاسماء التى ذكرها بالالف واللام من قبيل الأعلام فى الشهرة وافادة التعريف وهى على ضربَيْن منها ما يلزمه الالفُ واللامُ ولا يفارقانه ومنها ما لا يلزمه بل أنت مخيَّرٌ فى إثباتهما ٢٠ وإسقاطهما فالأوّل نحو قولهم النَجْمُ للثُرَيّا والصَعِقُ لخُوَيْلِدٍ والنجم أصلُه نجمٌ لواحد النجوم ثمّ أُدخل عليه الالف واللام فقالوا النجم لأيّ نجمٍ كان بين المتخاطِبين فيه عَهْدٌ ثمّ غلب على الثريّا لكثرة الاستعمال قال الهُذَلىّ

*فوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رابِئِ * الضُرَباءِ خَلْفَ النَجْمِ لا يَتَتَلَّعُ*

فالنجم ههنا الثريّا وقال الأصمعىّ هو الجَوْزاء وأنكره الرِياشىّ ، يصف حُمُرًا وردن الماء بلَيْلٍ ، والعَيّوق كوكبٌ

يطلع بحبال الثريّا والرابىءُ الأمين الحافظ يقعد خَلْفَ ضارب القداح كلّما نهد قِدْحٌ حفظه كيلا يُبْدَل، والضُرَباء جمعُ ضاربٍ او ضريبٍ يقول فوردن بعنى الحُمُرَ والعَيّوقُ من النجم مَقْعَدَ رابىءِ الضرباء ومقعدُه خَلْفَهم وهذا فى زمن الحرّ لأنّ العيّوق لا يكون من النجم بهذه الحال الّا فى زمن الصيف فالنجمُ علمٌ على الثريّا كما ترى فاذا أُطلق النجم فلا ينصرف الّا اليه الّا بقرينة، وأمّا الثريّا فتصغيرُ الثَرْوَى فَعْلَى من ٥ الثَرْوة قيل لها ذلك لكثرة كواكبها وهى سبعةٌ او نحوُها قال الشاعر

*خَليليّ إنّى للثريّا لَحاسِدٌ * وإنّى على رَيْب الزمان لَواجِدُ*

*تَجمَّعَ منها شَمْلُها وَهْىَ سِتّةٌ * وأَفْقِدُ مَن أَحْبَبْتُهُ وَهْوَ واحِدُ*

وأصلها ثُرَيْوَا فاجتمعت الياء والواو وقد سبق الأوّل منهما بالسكون فقُلبت الواو ياء وادُّغمت الياء فى الياء على حدّ سَيِّد ومَيِّت ثمّ دخلت عليها الالف واللام للعَهْد ثمّ غلب اللفظ على هذه الكواكب ١٠ دون سائرِ ما يوصَف بالثَرْوة والكثرة، وكذلك الصَعِق أصله صَعِقٌ من قولهم صَعِقَ الرجل فهو صَعِقٌ على حدّ حَذِرَ فهو حَذِرٌ وفَهِمَ فهو فَهِمٌ فهو وصفٌ عامٌّ لكلّ من أصابته صاعقةٌ ثمّ دخلته الالف واللام لتعريف العَهْد ليَخُصّه دون غيره ممّن أُصيب بالصاعقة على حدّ دخولها فى النجم والثريّا ثمّ غلب على خُوَيْلِد حتّى صار علما وإن كان تعريفُها فى الأصل بالالف واللام لا بالتسمية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فاللام فيهما والاضافة فى ابن رَأْلانَ وابن كُراعَ مثلان فى انّهما لا تُنْزَعان،

١٥ قال الشارح يُشير الى أنّ التعريف فى ابن عمر وابن عبّاس ونحوهما بالاضافة ألا ترى أنّك لو نزعت الالف واللام من هذه الاسماء لزال التعريف كما لو حذفت المضاف اليه من ابن كراع وابن رألان ونحوهما بطل التعريفُ لأنّ تعريف ابن كراع بالاضافة كما كان التعريف فى النجم والثريّا ونحوهما بالالف واللام فلذلك قال فاللام فيهما والاضافة فى ابن رألان وابن كراع مثلان بعنى من حيث أنّ التعريف فى الموضعَيْن بهما لا بالوضع،

٢٠ قال صاحب الكتاب وكذلك الدَبَرانُ والعَيّوقُ والسِماكُ والثُرَيّا لانّها غلبت على الكواكب المخصوصة من بينِ ما يوصَف بالدُبور والعَوْق والسُموك والثَرْوة،

قال الشارح وممّا جرى بالغلبة مجرى الأعلام ولزمته اللامُ قولهم الدَبَرانُ والعَيّوقُ والسماك للنجوم المعروفة فانّها أوصافٌ فى الحقيقة مشتقةٌ بمعنى الفاعل ولزمته اللام لانّهم أرادوا فيها معنى الصفة فالدبران مأخوذ من دَبَرَ اذا تأخّر بمعنى الدابر وهم يزعمون أنّ الدبران يتبع الثريّا خاطبا لها ونظيرُه من الصفات

الصَّلَتانُ وهو النشيط مأخوذ من السيف الصَّلْت، والعَيُّوق مأخوذ من عاقَ يَعُوق بمعنى العـــائق
قالوا عاقَ الدبرانَ عن الوُصول الى الثريّا زعموا أنّ الدبران جاء خاطبا وساق مَهْرَها كواكبَ صِغارا معه
تسمّى القِلاص قال الشاعر

*أمّا ابنُ طَوْقٍ فقدْ أَوْفَى بذِمّتِهِ * كما وَفَى بقِلاصِ النَّجْمِ حادِيها*

٥ والعيّوق بينهما فى العُرْض الى ناحية السماك فكأنّه يعوقه عنها ونظيرُ العَيُّوق من الصفات السَّقُّوم،
والسِماك من سَمَكَ اذا ارتفع والسماء سامكةٌ اى مرتفعةٌ ومنه النُجومُ السوامكُ ومعنى السماك السامكُ
فهذه الأسماء وإن كانت بمعنى فاعلٍ فالدبرانُ بمعنى الدابر والعيّوقُ بمعنى العـائـق والسمـاكُ بمعـنى
السامك فلا يجوز إطلاقه على كلّ ما يُطْلَق عليه فاعلٌ فلا يقال الدبران لكلّ ما يقال فيه الدابر وكذلك
العيّوق والسماك وذلك لانّ الاسمَيْن قد يكونان مشتقَّيْن من شىء والمعنى فيهما واحدٌ وبناؤُهما مختلفٌ
١٠ فيختصّ احدُ البناءيْن شيئًا دون شىء للفرق ألا ترى انهم قالوا عِدْلٌ لِما يعادِل من المَتاع وعَدِيلٌ لِما
يعادل من الأناسىّ والأصل واحدٌ وهو ع د ل والمعنى واحدٌ ولكنّهم خصّوا كلّ بناء بمعنًى لا يشاركه فيه
الآخرُ للفرق ومثله بِناء حَصِينٌ وامرأةٌ حَصانٌ والأصل واحدٌ والمعنى واحدٌ وهو الحَرْزُ فالبناء يحـرُز من
يكون فيه ويلجَأُ اليه والمرأةُ تحرز فَرْجَها فكذلك هذه النجومُ اختصّت بهذه الأبنية التى هى الدبران
والسماك والعيّوق ولا يُطْلَق عليه الدابر والعائق والسامك وإن كانت بمعناها للفرق، وممّا يجـرى
١٥ هذا المجرى فى لزوم الالف واللام اسماء الأيّام نحو الثُلَثاء والأَرْبِعاء بمعنى الثالث والرابع واختصّ بهذا
الزمان كما اختصّ العيّوقُ وبابُه فلا يقال لكلّ ثالثٍ ورابعٍ ثلثاء وأربعاء فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وما لا يُعْرَف باشتقاقٍ من هذا النوع فلحَقْ بما عُرف،

قال الشارح يريد انك لا تجد اسما يغلب على أُمّته وفيه اللامُ لازمةً الّا وهو مشتقٌّ صفة فإن جـاء
اسمٌ عربىٌّ قد لزمتْه اللام ولا يُعْرَف أصله الذى اشتُقّ منه حكمت عليه بأنّه مشتقٌّ حَمْلًا على ما ظهر
٢٠ من ذلك لانّ عدم اطّلاعنا على ذلك جهلٌ بما علم غيرُنا،

قال صاحب الكتاب وغيرُ اللازم فى نحو الحارِث والعَبّاس والمظفَّر والفَضْل والعَلاء وما كان صفةً فى اصله
او مصدرا،

قال الشارح هذه الاسماء أعنى الحارث والعبّاس وما كان مثلهما تدخلهما اللامُ ولا تلزم لزومَها فى نحو
الدَّبَران والعَيُّوق والسِماك والصَعِق وذلك أنّ تعريف نحوِ الدبران والصعق وأخواتهما فى الحقيقة

باللام فلو نُزعت منها لتنكّرتْ ولذلك لم يجز نَزْعُها منها، وأمّا الحارث والعبّاس ونحوهما فإنّ تعريفهما بالوضع والعلميّة دون اللام والذى يدلّ على ذلك قولُهم أبو عمرو بنُ العَلاء ومحمّدُ بنُ الحَسَن بطَرْح التنوين من عمرو ومحمّد وذلك لانّ ابنًا مضاف الى العلم فجرى مجرى أبى عمرو بن بكرٍ ولو كان العلاء معرّفا باللام لَوجب اثباتُ التنوين كما يثبت مع ما يُعرّف باللام نحو جاءنى أبو عمرو ابنُ العَلاء واذا ٥ ثبت أنّها أعلامٌ فهى غيرُ محتاجة فى تعريفها الى اللام الّا أنّها لمّا كانت منقولة من الصفة من نحو حارث وعبّاس من قولك مررتُ برجلٍ حارثٍ بمعنى الكاسب كأنّه يحرث لدُنْياه وكذلك عَبّاسٌ والعبّاس المحرِب الذى يعبس فى الحَرْب وكذلك تقول رجلٌ مُظَفَّرٌ وهو مُفَعَّلٌ من ظَفَّرَهُ اللّهُ، وأمّا الفَضْل والعَلاء فهما وإن كانا مصدرَيْن فى الحقيقة فقد يوصَف بالمصادر مبالغةً كما قالوا ماءٌ غَوْرٌ ورجلٌ عَدْلٌ فجرى لذلك عندهم مجرى الأوصاف الغالبة، وهذه الصفات المنقولة ضَرْبان احدهما ما نُقل وفيه الالف واللام ١٠ من نحو الحسن والعبّاس وما أشبههما والآخَرُ ما نُقل ولا لام فيه من نحو سَعيد ومُكرَّم فأمّا ما نُقل ولا لام فيه فلا تدخله اللام بعد النقل فلا يقال السعيد ولا المكرّم لانّ العلميّة تحظر الزيادةَ كما تحظر النقصَ وأمّا ما نُقل وفيه اللام فيقرّ بعد النقل عليه وما ادخل فيه الالف واللام بعد النقل فُراعاةً لمذهب الوصفيّة قال الخليل جعلها الشىء بعينه اى لم يجعلها كأنّه سُمّى بها وانّما جعلها أوصافا مفيدةً معنى الاسم فى المسمّى كما تكون الصفةُ فإقرارُ اللام للإيذان ببَقايا أحكام الصفة ومن لم يُثْبِت اللام وقال ١٥ حارث وعبّاس ومظفّر خلّصها اسما وعرّاها من مذهب الوصفيّة فى اللفظ وإن لم تَعْرَ من روائح الصفة على كلّ حال ألا ترى انهم سمّوا الخُبْز جابرا قالوا لانّه يجبر الجائعَ وقالوا للبَلَد واسِطٌ قال سيبويه سمّوه بذلك لانّه وَسَطٌ ما بين العراق والبصرة فقد ترى معنى الصفة فيه وإن لم تدخله اللام، وقوله وما كان صفة فى اصله او مصدرا يعنى ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف او مصدرا موصوفا به على سبيل المبالغة نحوَ الفضل والعلاء من نحوِ هذا رجلٌ فَضْلٌ وعَلاءٌ ولا يريد كلّ مصدر ألا ترى ٢٠ أنّ نحوَ زيد وعمرو اصلُهما المصدر ولا تدخلهما اللام،

فصل ١٣

قال صاحب الكتاب وقد يُتأوّل العَلَم بواحد من الأمّة المسمّاة به فلذلك من التأوّل يُجْرَى مُجْرَى رَجُل وفَرَس فيُجْترأ على اضافته وإدخالِ اللام عليه قالوا مُضَرُ الحَمْراء ورَبيعةُ الفَرَس وأنْمارُ الشاة قال

*عَلَا زَيْدُنا يومَ النَقا رأسَ زيدِكم * بأبْيَضَ ماضِى الشَفْرَتَيْن يَمانِ*

وقال ابو النَجْم

* باعَدَ أُمَّ العَمْرو من أسِيرِها * حُرّاسُ أبْوابٍ على قُصُورِها*

وقال الآخر

٥ * رأيتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مبارَكًا * شديدًا بأحْناءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ *

وقال الأَخْطَل

*وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أُمِّهِ * ابو جَنْدَلٍ والزَيْدُ زيدُ المَعارِكِ *

وعن ابى العبّاس اذا ذكر الرجلُ جماعةً اسمُ كلّ واحد منهم زيدٌ قيل له فما بين الزيد الاوّل والزيد الآخرِ وهذا الزيدُ أشرفُ من ذلك الزيد وهو قليلٌ،

١٠ قال الشارح اعلم ان العَلَمَ الخاصّ لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العَلَميّة عن تعريف آخَرَ الّا أنّه ربّما شُورِكَ فى اسمه او اعتُقد ذلك فيخرج عن أن يكون معرفةً ويصير من أُمّةٍ كلُّ واحد له مثلُ اسمه ويجرى حينئذ مجرى الاسماء الشائعة نحو رجل وفرس فحينئذ يُجترأ على اضافته وإدخالِ الالف واللام عليه كما يفعل ذلك فى الاسماء الشائعة فالاضافةُ نحو قولك زيدكم وعمركم وقد أنشدوا أبياتا تشهد بصحّة الاستعمال ومن ذلك قول الشاعر *علا زيدنا يوم النقا الخ*

١٥ فالشاهد فيه أنّه اضاف زيدا الى المضمر فجرى فى تعريفه بالاضافة مجرى أخيك وصاحبك، والنَقا الكَثيب من الرمل وكتبه بالالف لانّه من الواو بدليل ظهورها فى التثنية نحو نَقَوانِ ومن قال نَقَيانِ كتبه بالياء، يذكرهم بوَقْعَة جرتْ فى ذلك المكان وكانت الغَلَبَةُ لهم، ومن ذلك قول ابى النَجْم *باعد أمّ العمرو من أسيرها الخ* الشاهد فيه إدخال اللام على العمرو يريد بأسيرها نفسه كأنّه فى أَسْرها لعِشْقه إيّاها، ومن ذلك قول ابن مَيّادَةَ *رأيت الوليد بن اليزيد مباركا الخ* الشاهد

٢٠ فيه قوله اليزيد والمراد به يزيد وأمّا الوليد فهو من باب الحَسَن والعبّاس، ومن ذلك قول الأخطل *وقد كان منهم حاجب الخ* الشاهد فيه إدخال الالف واللام على زيد ومن ذلك أنشد ابن الأَعْرابىّ

*يا لَيْتَ أُمَّ العَمْرِو كانت صاحبى * مكانَ مَن أَشْتَى على الركائب *

فأدخل اللام على عمرو ومن ذلك قول الاخر

*يَزِيدُ سُلَيْمٍ سالِمُ المالِ والفَتَى * فَتَى الأَزْدِ للأَموالِ غيرُ مُسالِمِ*

فقال يزيدُ سليمٍ فأضافه لمّا كان ثَمَّ شريكٌ فى الاسم يُوَهِّمُ تنكيرَه وأضافه للتعريف وقولُه سالم المال يهجوه بذلك وينسبه الى البُخْلِ، ومثله فى الاضافة قوله

*يا عُمَرَ الخَيْرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ * أَكْسِ بُنَيّاتِي وأُمَّهُنَّهْ*

٥ ومن ذلك مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة هؤلاء بنو نزار وكان أبوهم مات وخلف لهم تُراثا ناطقا وصامتا فأتوا أَفْعَى نَجْرانَ حكيمَ الزمان فجعل القُبّةَ لحمراء والذهبَ لمضر والأفراسَ لربيعة والشاةَ لأنمار وأضيف كلّ واحد الى ما حكم له به تعريفا له بذلك، واعلم ان هذه الأعلام متى أضفتَها سلبتَها ما كان فيها من تعريف العَلَمِيّة وكسوتَها بعدُ تعريفا إضافيّا وجرت مجرى أخيك وغلامك فى تعريف بالاضافة فعلى هذا لو سُئلت عن زيدِ عمرٍو فى قولِ من قال رأيت زيدَ عمرٍو ومررت بزيدِ عمرٍو لقلت مَن ١٠ زيدُ عمرٍو بالرفع لا غيرُ ولم يجز الحكاية فلا تقول مَن زيدَ عمرٍو بالنصب ولا مَن زيدِ عمرٍو بالجرّ كما لو سئلت عن صاحب عمرو لقلت مَن صاحبُ عمرٍو بالرفع، والذى يدلّ على ان الاسم لا يضاف الّا وهو نكرةٌ أنّ ما لا يمكن تنكيرُه من الاسماء لا يجوز اضافته نحوَ الاسماء المضمرة واسماء الاشارة لا تقول هُوَ بكرٍ ولا هؤلاءِ زيدٍ كما تقول غلامُ زيدٍ وأصحابُ بكرٍ لانّ تعريف هذه الاسماء لا يفارقها ولا يمكن اعتقادُ التنكير فيها واذ قد علمت ان العَلَم متى أضفته انتزعتَه تعريفَه وكسوتَه تعريفا إضافيّا فتعلم ١٥ انّه اذا أضيف الى نكرة فهو نكرةٌ نحوُ مررت بزيدِ رجلٍ وعمرِو امرأةٍ الّا انّه يحدث فيه نوعُ تخصيص اذ جعلته زيدَ رجلٍ ولم تجعله زيدا شائعا فى الزيدين كما انّك اذا قلت غلامُ رجلٍ استُفيد منه انّه ليس لامرأة، وأمّا إدخال اللام عليه فقليل جدّا فى الاستعمال وإن كان القياس لا يأباه كلّ الإباء لانّك اذا قدّرت فيه التنكيرَ وأنّه ليس له مَزِيّةٌ على غيره من المسمّين به جرى مجرى رجل وفرس ولا تستنكر أن تُدْخِل عليه لام التعريف وقد جاء فى الشعر وما أقلّه نحوُ ما تقدّم من الابيات وذلك انّه ثمّ اعتقد ٢٠ فيه التنكيرَ لمشاركٍ له فى الاسم إمّا توهّما او وجودا عرّفه باللام، ومن ذلك الحكاية عن ابى العبّاس انّه اذا ذُكر جماعةٌ اسمُ كلّ واحد منهم زيد فيقول المجيب ما بين الزيد الأوّل والزيد الآخر وهذا الزيد أشرف من ذلك الزيد فمجازُها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلّته فى الكلام وما ورد من ذلك فى الشعر فضرورةٌ وقد استبعد بعضهم دخول اللام على العلم فحمل ما جاء منه على انّها زيدت على حدّ زيادتها فى اللّات والعُزّى والّذى والّتى والآنَ، وأمّا قول الشاعر *بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِن أَسِيرِها*

فإنّ الوفر هنا صفةٌ وليس بعَلَم ومعناه السيّد والنوفلُ الكثير العَطاء فلو سمّيت رجلا بوفر هذا بعد خَلْعك منه اللامَ لوجب صرفُه لانّه حينئذ كصُرَدٍ ونُغَرٍ وجُعَلٍ وما لا ينصرف معدولًا عن فاعِلٍ لا يجوز دخول اللام عليه كزُحَلَ وقُثَمَ وجُشَمَ، وانّما كثرت الاضافة فى الاعلام ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحَهم تعريفها باللام لوجهَيْن احدهما ان الاضافة قد تجدها فى انفس الاعلام كثيرا واسعا نحو عبد الله

٥ وعبد الصَمَد وذى الرُمّة وأبى محمّد وسائرِ الكُنَى فلم يتناف اللفظان أعنى العَلَم والاضافة والوجهُ الثانى ان الاضافة قد تكون منفصلة فى كثير من كلامهم فلا تفيد التعريفَ نحوَ قوله تع هَدْيًا بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ وهَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا وعامّةِ اسماء الفاعلين اذا أُريد بها الحال والاستقبال وكذلك باب الحَسَنِ الـوَجْـهِ وليست اللام كذلك لانّه لا يُنْوَى فيها الانفصال ولا تجد اللامَ معرِّفةً فى الاعلام كما تعرِّفها الاضافةُ، فأمّا الصَعِق والدَبَران فإنّهما ليست اعلاما فى الحقيقة على ما تقدّم وانّما تعريفُهما باللام وأمّا الحـارث

١٠ والعبّاس ونظائرهما فإنّ تعريفهما بالعَلَمية وانّما دخلت اللام لانّها كانت ثابتة فيها قبل النقل فأُقِرّتْ بعده إيذانا بمعنى الوصفيّة وقد تقدّم ذلك،

فصـــل ١٣

قال صاحب الكتاب وكلّ مثنًّى او مجموعٍ من الاعلام فتعريفُه باللام الّا نحوَ أَبانَيْنِ وعَمايَـتَـيْنِ وعَـرَفاتٍ

١٥ وأَذْرِعاتٍ قال

* وقَبْلِىَ مات الخالدانِ كِلاهما * عَميدُ بنى جَحْوانَ وابنُ المُضَلَّلِ *

اراد خالدَ بن نَضْلَةَ وخالدَ بن قَيْسِ بنِ المضلّل، وقالوا لكَعْبِ بن كِلابٍ وكعبِ بن رَبيعةَ وعامرِ بن مالكِ بن جعفرٍ وعامرِ بن الطُفَيْل وقيسِ بن عَتّابٍ وقيسِ بن هَرْمَةَ الكَعْبانِ والعامران والقيسان قال * أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَعْدينا * وفى حديث زيد بن ثابتٍ رضى الله عنه هؤلاء المُحَمَّدون بالباب

٢٠ وقالوا طَلْحَةُ الطَلَحاتِ وابن قيسِ الرُقَيّاتِ وكذلك الأُسامتان والأُسامات ونحو ذلك،

قال الشارح اعلم انّك اذا ثنّيتَ الاسم العَلَم يُنكَّر وزال عنه تعريف العلميّة لمشاركة غيره له فى اسمه وصَيْرورتِه بلفظٍ لم يقع به التسميةُ فى الأصل فيجرى مجرى رجل وفرس فقيل زيدان وعمران كما قيل رجلان وفرسان والفرقُ بينهما أنّ الزيدين والعمرين مشتركان فى التسمية بزيد وعمرو والـرجـلان والفرسان مشتركان فى الحقيقة وهى الذكوريّة والآدميّة ألا ترى انّك لو سمّيت امرأةً او فرسا بـزيـد

وجمعتَ بينه وبين رجل اسمُه زيد لقلت الزيدان فى التثنية لاشتراكهما فى اللقب مع اختلاف الحقيقتَيْن ويؤيّد عندك أنّه نكرةٌ أنّك تصفه بالنكرة فتقول جاءنى زيدان كريمان ورأيت زيدَيْن كريمَيْن ومررت بزيدَيْن كريمَيْن فكريمان نكرةٌ لا محالةَ وقد جرى وَصْفا عليه فعلمتَ بذلك أنّه نكرة فاذا أردت التعريف كان بالالف واللام والاضافةِ نحوَ الزيدان والعمران وزيداك وعمراك فتعريفُه بعد التثنية ٥ من غير وجهِ تعريفِه قبلُ فاذًا لا تكون التثنية الّا فيما يصحّ تنكيرُه فأمّا المضمرات من نحو هُمَا وأنْتُمَا والموصولاتُ من نحو قولك اَللَّذانِ واَللَّتانِ والمبهماتُ من نحو هَتَانِ وهَذانِ فكلُّها صِيَغٌ صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعيّة على ما سنذكر فى موضعه ، وقد جاءت أعلامٌ معارفُ بلفظ التثنية والجمع وذلك إنّما جاء فى الأماكن من الجبال والبقاع التى لا يفارق بعضُها بعضا نحوِ أَبانَيْن وعَمايَتَيْن وعَرَفاتٍ وأَذْرِعاتٍ فأبانان جبلان متقابلان متّصلٌ احدُهما بالآخر فلمّا كانتا متّصلَيْن لا يفارق واحد منهما صاحبَه ١٠ وحالُ كلّ واحد منهما فى الخِصْب والقَحْط واحدٌ لا يشار الى واحد منهما بتعريف دون الآخر جريا مجرى الشيء الواحد نحوِ يَثْرِبَ ويَذْبُلَ فخُصَّا باسمِ علمٍ كما خُصَّ يثربُ ويذبلُ بذلك قال الشاعر

*لو بأَبانَيْن جاء يَخْطُبُها * رُمِّلَ ما أنْفُ خاطبٍ بِدَمِ*

وحالُ عَمايَتَيْن وهما جبلان متناوِحان حالُ أبانَيْن قال الشاعر

*لو أنّ عُصْمَ عَمايَتَيْن ويَذْبُلٍ * سَمِعَا حديثَك أنْزَلَا الأَوْعالَا*

١٥ ومثل ذلك من الجمع عَرَفاتٌ وهى معرفة لانّها اسمٌ لبقاعٍ معلومةٍ غيرِ متفرّقة ولا موجودةٍ بعضُها دون بعض ويدلّ على أنّها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم هذه عرفاتٌ مباركًا فيها فانتصابُ الحال بعدها يدلّ على أنّها معرفة ، وفيها لغتان الصرفُ وتركُه والصرفُ أفصح من حيث كان جَمعَ مواضعَ مجتمعة كانّ كلّ موضع منهم عَرَفَةٌ فجُعلت مكانا واحدا ووُضع له اسم خاصّ وتنوينُها فى الحقيقة تنوينُ مقابلةٍ والتاء للجمع لا لمجرّدِ التأنيث قال الله تع فَاِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ بالتنوين ، وحالُ أذْرِعاتٍ ٢٠ كحال عرفات قال امرؤ القيس

*تنوّرْتُها من أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها * بِيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِي*

يروى بالصرف وتركه على ما ذكر ، وكذلك يقولون هذان أبانان بيِّنَيْن فيقع بعده الحال كما تقول هذا زيدٌ واقفا وربّما قيل لكلّ واحد منهما أبانٌ ، وما عدا ما ذُكر من التثنية والجمع فتعريفه باللام نحوَ قولك الزيدان والعمران فأمّا الاسماء التى ذكرها وهى الخالدان والكَعْبان وسائرُ ما مثّل به فشاهدٌ على ما ادّعاه

مِن أنّهم اذا ثنّوا الاسمَ او جمعوه يُنكّر فاذا أرادوا تعريفَه فباللام فى ذلك لخالدان وأنشد

* وقبلى مات لخالدان الخ * والصواب فقبلى بالفاء وهو للأَسْوَد بن يَعْفُر وقبله

* فإنْ يَكُ يَوْمى قد دَنَا واخالُه * كوارِدِة يومًا الى ظِمْءِ مَنْهَلِ *

والشاهد فيه قوله ولخالدان والمراد خالد بن قيس من بنى مَحْوان من بنى أَسَد وخالد بن قيس بن نَضْلة بن المصلّل وهو من بنى أسد ايضا، وقال ابن السِكّيت فى إصلاحه لخالدان خالد بن نضلة بن محوان بن فَقْعَس وخالد بن قيس بن المصلّل بن مالك الأصغر بن مُنْقِذ بن طَرِيف بن عمرو بن قُعَيْن، ووجه الشاهد فيه أنّه لمّا ثنّى لخالدان يُنكّرا واذا اريد تعريفُهما عرّفهما باللام وصار تعريفهما بعد التثنية تعريفَ عَهْد بعد ان كان تعريف علميّة، يقول إن كان قد دنا يومى فلستُ بأوّل الموتى قد مات قبلى لخالدان وكانا سيّدين وإخالُ أَظُنّ انّه قد قرب وبقى منه كما بقى من مَسِير الإبل الى الماء للشُرْب، والمَناهِل المواضع التى يجتمع فيها الماء الواحدُ مَنْهَل، ومثله الكَعْبان وهما كعب بن كِلاب وكعب بن رَبيعة بن عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر من بنى صَعْصَعَة، والعامران عامر بن الطُفَيْل بن مالك بن جعفر بن كلاب وهو ابو علىّ وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة من بنى مُلاعِب الأسنّة وهو ابو بَراء، وقالوا القَيْسان وهما من طَيِّئ قيسُ بن عتّاب بن أبى حارثة من بنى عَنْتُود وقيس بن هَرْمَة بن عتّاب وقد رُوِى عنّاب بالنون وعتّاب بالتاء وهو المشهور ابن ابى حارثة، وأمّا قول الآخر وهو رُؤْبة * انا ابن سعد أكرم السعدينا * فالرواية بنصب اكرم على الفخر والمدح ولو خفضت على النعت لجاز، وقال السعدينا لانّ السُعود فى العرب كثيرٌ منهم سعد بن مالك فى ربيعة وسعد بن ذُبْيان فى غَطَفان وسعد بن بكر فى هَوازِن وسعد بن هُذَيْم فى قُضاعة ورؤبةُ من بنى سعد بن زيد مَناة بن تميم وفيهم الشَرَف والعدد، وأمّا المحمّدون فى حديث زيد بن ثابت فهم محمّد بن ابى بكر ومحمّد بن حاطب ومحمّد بن طَلْحة بن عُبَيْد الله ومحمّد بن جعفر بن ابى طالب، وأمّا طلحةُ الطَلَحات فهو طلحة بن عبد الله بن خَلَف الخُزاعىّ وفيه يقول عبد الله بن قيس الرُقَيّات

* رَحِمَ اللهُ أعْظُمًا دفنوها * بسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَلَحاتِ *

قيل انّما قيل له ذلك لانّه كان فى أجداده جماعةٌ يسمّون بطلحة فاضيف اليهم لانّه كان أكرمهم، وقيل كان فى زمانه جماعةٌ اسمُ كلّ واحد منهم طلحة فعَلاهم بالكرم والطلحاتُ المعروفون بالكرم هم

طلحة بن عمر بن عُبَيْد الله بن عمرو بن يَعْمَر بن عثمان التَّيْمىّ وهو طلحةُ الجُودِ وطلحة بن عبد الله بن عَوْف بن ابى عبد الرحمن بن عوف الزُّبَيْرىّ وهو طلحةُ النَّدَى وطلحة بن لحسن بن علىّ وهو طلحة لخير وطلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى بكر وهو طلحة الدرام، وأمّا ابن قيس الرُّقيّاتِ فهو عُبَيْد الله بن قيس الرقيّات بن شُرَيْح بن مالك بن ربيعة وهو النُّوَيْعِم وانّما نُسب قيس ٥ الى الرقيّات لانّه تزوّج عدّةَ نسوة وافق اسماءهنّ كلّهنّ رقيّةَ وقال غيره كانت له عدّة جدّات اسماءهنّ كلّهنّ رقيّة وقيل أنّما اضيف اليهنّ لانّه كان يُشبّب بعدّة نساء تسمّين رقيّة وهو قول السُّكّرىّ وقيل سمّى رقيّات كما يسمّى الرجل بمَساجِدَ ومنه قوله وقد يقال ابن قيسٍ الرقيّاتُ بتنوين قيس ورفع الرقيّات على عطف البيان كانّه لقبٌ له كقولك عبد الله بطّةُ، وأُسامةُ علمٌ للأسد لا يدخله الالف واللام والتثنية الأُسامتان اذا اريد التعريف والأُسامات للجمع كالطلحات كلّ ذلك معرّف باللام حين ١٠ تُنكّر تثنيته وجمعه فاعرفه،

فصــل ١۴

قال صاحب الكتاب وفُلانٌ وفُلانةُ وابو فلانٍ وأُمّ فلانةَ كناياتٌ عن أسامى الأناسىّ وكنحوهم وقد ذكروا انّهم اذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللامَ فقالوا الفلان والفلانة، وأمّا هَنٌ وهَنَةٌ فللكنايات عن ١٥ اسماء الاجناس،

قال الشارح اعلم ان المراد بالكناية التعبيرُ عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والايجاز ومن ذلك قوله تع كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ كنى بذلك عن قضاء الحاجة لانّ مَن أكل الطعام يحتاج الى قضاء الحاجة ومنه قوله تع قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِن رَبِّ الْعَالَمِينَ كنى عن تكذيبهم فى قولهم لهُودٍ عم إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ، وهو مأخوذ من كنوت عن الشىء وكنيت بالواو والياء ٢٠ اذا عبّرتَ عنه بعبارةٍ أُخرى تَوْرِيَةً والمضمرات كلّها كناياتٌ عمّا تقدّمها من الظواهر، وفلانٌ وفلانة كنايات عن أعلام الأناسىّ خاصّةً ولا يدخلها اللام إيذانا بانّ المَكْنىّ عنه كذلك قال الشاعر

* فى لُجّةٍ أَمسِكْ فُلانًا عن فُلِ *

أراد فلانا عن فلان وإنّما حذف تخفيفا وهذا الحذف من تغييرات النداء واستعماله ههنا فى غير النداء ضرورةٌ، وأبو فلانٍ وأمّ فلانٍ كنايةٌ عن الكنى نحو أبى محمّد وأبى القاسم وأمّ هانئٍ، واذا كنوا عن أعلام البهائم ادخلوا اللام فقالوا الفلان والفلانة وذلك للفصل بينهم

درجة الأناسيّ فى التعريف اذ العلميّةُ فيها إنّما كان على التشبيه بالأناسى، فأمّا هَنٌ وهَنَةٌ فكنايات عن الأجناس فهَنٌ كنايةٌ عن المذكّر وهنةٌ كنايةٌ عن المؤنّث تقول عندى هَنُو زيد واذا سُئلت عنه قلت كنايةٌ او توريةٌ بيانًا له وإيضاحًا فإن نكّرتَ وقلت هنٌ وهنةٌ كان كناية عن النكرات كما كان فلانٌ كناية عن المعارف والأعلام فإن أضفت كانت كناية عن المعارف المضافة وأكثر ما يُستعمل فى المُنْكَرات ٥ والشدائد قال الشاعر

*وقد رابنى قولُها يا هَنا * هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ*

بمعنى يا هناهُ يا رجلُ وهناه لا يستعمل الّا فى النداء وقال الآخر

*رُحْتِ وفى رِجْلَيْكِ ما فيهما * وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ*

أراد هَنُكِ بالرفع أعربه بالحركة فى حال الاضافة وهى لغةٌ وسكّنه تشبيها بعَضُدٍ وليس بأبعدَ من قول ١٠ امرء القيس

*فاليَوْمَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ * إثْمًا من اللهِ ولا واغِلِ*

لانّه فى البيت منفصلٌ وههنا متّصلٌ،

ومن اصناف الاسم المُعْرَبُ ١٥

فصــــل ١٥

قال صاحب الكتاب الكلام فى المُعْرَب وإن كان خليقا من قِبَل اشتراك الاسم والفعل فى الإعراب بأن يقع فى القسم الرابع الّا انّ اعتراضَ مُوجِبَيْن صوّب إيرادَه فى هذا القسم احدُهما انّ حَقَّ الإعراب للاسم فى اصله والفعلُ إنّما تَطفّل عليه فيه بسببِ المضارَعة والثانى ان لا بدّ من تقدُّم معرفةِ الاعـــراب ٢٠ للخصائص فى سائر الأبواب،

قال الشارح اعلم ان المُعْرَب يفيد الكلمةَ والاعرابَ فالكلمةُ ذات المعرَب التى وقع بها الاعرابُ اسما كان او فعلا الّا انّ دلالته على الكلمة دلالةُ تسميةٍ ومطابَقةٍ ودلالتَه على الاعراب دلالةُ التزامٍ فهو من خارجٍ من جهة الاشتقاق اذ كان من لفظه، والمراد بالمعرَب ما كان فيه إعرابٌ او قابلا للاعراب وليس المـــراد منه أن يكون فيه اعرابٌ لا محالةَ ألا ترى انك تقول فى زيد ورجل أنّهما معربان وإن لم يكن فيهما

فى الحال اعرابٌ لانّ الاسم اذا كان وحدَه مفردا من غير ضميمةٍ اليه لم يستحقّ الاعرابَ لانّ الاعراب
انّما يؤتى به للفرق بين المعانى فاذا كان وحده كان كصَوْتٍ تصوت به فإن ركّبته مع غيره تركيبا تحصل
به الفائدةُ نحوَ قولك زيدٌ منطلقٌ وقام بكرٌ فحينئذ يستحقّ الاعرابَ لإخبارك عنه، وقدّم الكلامَ على
المعرب قبل الاعراب وإن كان المعرب مشتقّا من الاعراب والمشتقُّ منه قبل المشتقّ وذلك من قِبَل انّه
٥ لمّا كان المعربُ يقوم بنفسه من غير اعرابٍ والاعرابُ لا يقوم بنفسه صار المعربُ كالمَحَلّ له والاعراب كالعَرَض
فيه فكما يلزم تقديمُ المَحلّ على الحالّ كذلك يلزم تقديمُ المعرب على الاعراب، واعلم انّه لمّا رتّب كتابَه
أربعةَ أقسام قِسْما فى الاسماء وقسما فى الأفعال وقسما فى الحروف وقسما فى المشترك قضَتِ القسمةُ بإيراد
الكلام على المعرب فى قسم المشترك من حيث كان يشترك فيه الاسمُ والفعلُ فاعتذر عن الوَفاء بذلك
بأمرَيْن احدهما أنّ اصل الاعراب أن يكون للأسماء دون الافعال والافعالُ محمولة فى الاعراب على الاسماء
١٠ على ما سيوضَح أمرُه فى موضعه فقدّم ذِكْرَه فى قسم الاسماء باعتبارِ أنّه الاصلُ فى ذلك والأمرُ الثانى
أنّه لمّا كانت الحاجةُ ماسّةً الى تقديمه لانّ إدراك المعانى مرتبطٌ به قدّمه لذلك،

فصــل ١٦

قال صاحب الكتاب والاسم المعرب ما اختلف آخِرُه باختلاف العوامل لفظًا او محَلّا بحركةٍ او حرف
١٥ فاختلافُه لفظا بحركة فى كلّ ما كان حرفُ اعرابه صحيحا او جاريا مجراه كقولك جاء الرجلُ ورأيتُ
الرجلَ ومررتُ بالرجلِ،

قال الشارح قوله ما اختلف آخِرُه يريد من الاسماء لكنّه تركه ثقةً بعلم المخاطَب به ولولا ذلك التقديرُ
لكان اللفظ عامّا يشمَل الاسمَ والفعلَ المعرَبَيْن وانّما مرادُه تفسيرُ الاسم المُعْرَب لا غيرُ ويجوز ان يكون
أطلق العامّ وأراد به الخاصّ واحترز بذلك من المبنىّ لانّ المبنىّ لا يختلف آخِرُه وانّما يلزم طريقةً
٢٠ واحدةً من سكونٍ او حركةٍ فحركةُ آخره كحركة أوّله وحَشْوِه فى اللزوم والثبات والمرادُ باختلاف الآخِر
اختلافُ الحركات عليه لا أنّ الحرف فى نفسه يختلف ويتغيّر، وقوله باختلاف العوامل يحترز ممّا قد
يتحرّك من المبنيّات على السكون بغير حركةٍ لالتقاء الساكنَيْن او لإلقاء حركةِ غيرِه عليه فالأوّل نحو
شُدُّ وشُدِّ وشُدَّ ومُدُّ ومُدَّ ومُدِّ فهذا واشباهُه يجوز فيه ثلثة أوجه الضمّ والفتح والكسر فالضمُّ للاتباع
والفتحُ للتخفيف والكسرُ لالتقاء الساكنَيْن ومن ذلك قولك أخذتُ مِنَ ٱلرَّجُل ففتح النون لالتقاء

الساكنَيْن بسكونها وسكون اللام بعدها وتقول أخذت مِن آبْنِكَ فتكسرها لسكون النون وما بعدها ،
وأمّا ما حُرِّك لإلقاء حركة غيره عليه فنحو قولك كَمَ خَذْتَ فى كَمْ أَخذت وكَمِ بِلِكَ فى كَمْ إِبِلِكَ وكَمُ
خْتًا لكَ فى كَمْ أُخْتًا لكَ ألقيتَ حركاتِ الهمزات على الميم تخفيفا للهمزة وقد قُرِئَ قَدَ فْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ
وهذا يأتى فى موضعه مستوفًى ، وهذا اختلافٌ كائنٌ فى المبنيّات وليس باعراب لانّه لم يُحْدَث بعامل
٥ فلذلك قيّد الاختلافَ أن يكون بعامل ولم يُطْلِقْهُ ، وقوله لفظا او محلّا احترز به من الاسماء التى لا
يتبيّن فيها الاعرابُ وانّما يُدْرَك البيان من العوامل قبلها وذلك نحو الاسماء المقصورة من نحو عَصًا ورَحًى
والمنقوص فى حالتَي الرفع والجرّ لانّ هذه الاسماء معرَبةٌ وإن لم يظهر فيها اعرابٌ وانّما لم يظهر فيها
اعراب لنُبُوّ حرف الاعراب عن تحمّل الحركات ، وجملة الأمر انّ المعرب على ضربَيْن احدهما باختلاف
فى اللفظ بادٍ للأسماع والآخرُ باختلاف فى المحلّ يقدَّر تقديرا من غيرِ أن يُلْفَظ به فالاختلافُ فى
١٠ اللفظ يكون بحركة او حرف فالاختلاف بالحركة يكون فى كلّ اسم حرفُ إعرابه صحيحٌ او جارٍ مجرى
الصحيح فالصحيح ما لم يكن حرفُ اعرابه حرفَ علّة كالواو والياء والالف وذلك نحو رجل وفرس
فالآخِرُ من هذه الكلم قد اختلف بحسبِ تعاقُب العوامل فى اوّلها وهو الابتداء ورأيت والباء ، وقوله
او ما كان جاريا مجراه يريد او ما كان جاريا مجرى الصحيح من المعتلّ وذلك اذا سكن ما قبل حرف
العلّة منه وانّما يتأتّى ذلك فى الواو والياء فأمّا الالف فلا يمكن سكونُ ما قبلها واذا سكن ما قبل حرف
١٥ العلّة جرى مجرى الصحيح فى تعاقُب حركات الاعراب عليه نحوَ قولك هذا غَزْوٌ وظَبْىٌ ورأيت غَزْوًا
وظَبْيًا ومررت بغزوٍ وظبيٍ وانّما كان كذلك لانّ الواو اذا انضمّ ما قبلها والياء اذا انكسر ما قبلها أشبهتا
الألفَ وصارتا مَدَّتَيْن كما انّ الالف كذلك فحينئذ تثقل الضمّةُ والكسرةُ عليهما كثقلهما على الالف
الّا انّ امتناع الالف من الحركة للتعذّر وامتناعَ الواو والياء منها نوعُ استحسانٍ للثقل مع إمكان
الاتيان بهما فيهما فأمّا اذا سكن ما قبل الواو والياء زال المدّ منهما وفارقتا الالفَ بذلك فجرتا لذلك
٢٠ مجرى الصحيح ولم يثقل عليهما ضمّةٌ وكسرةٌ ، وكذلك الواو المشدّدة والياء المشدّدة تدخلهما
حركاتُ الاعراب من غير ثقل تقول هذا عَدُوٌّ وكُرْسِيٌّ ورأيت عدوًّا وكرسيًّا ومررت بعدوٍّ وكرسيٍّ وذلك
لانّ الحرف المشدّد يُعَدّ بحرفَيْن الاوّل منهما ساكنٌ والثانى متحرّك والواوُ الأولى من عدوّ والياء الأولى من
كرسيّ بمنزلة الزاى من غَزْوٍ والباء من ظَبْيٍ والحاء من نِحْيٍ فى السكون فلذلك كان حكمُهما فى تعاقُب
الحركات عليهما واحدا ، فان قيل قد اشترطتم فى الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرفُ إعرابه صحيحا

فما تعنون بحرف الاعراب فالجواب ان المراد بقولنا حرف الاعراب محلُّ الاعراب وهو من كلّ معرب آخِرُه
نحوُ الدال من زيد والباء من يَضْرِبُ وعلى هذا لا يكون للمبنىّ حرفُ اعراب لانّه لا اعرابَ فيه وربّما
سُمّى آخِرُ الكلمة مطلقا حرفَ اعراب سواء كانت معربة او لم تكن معربة فعلى هذا حرفُ الاعراب من
ضَرَبَ الباء على معنى أنّه لو أُعْرِب او كان ممّا يُعْرَب لكان محلَّ الاعراب، فان قيل ولِمَ كان الاعراب
٥ فى اخر الكلمة ولم يكن فى اوّلها ولا فى وَسَطها قيل انّما كان كذلك لوجهَيْن احدهما أنّ الاعراب
دليلٌ والمعربَ مدلولٌ عليه ولا يصحّ إقامةُ الدليل الّا بعد تقدّم ذكرِ المدلول عليه فلذلك كان الاعراب
آخِرا الوجهُ الثانى أنّه لمّا احتيج الى الاعراب لم يَخْلُ من أن يكون اوّلا او وسطا او اخرا فلم يجز ان
يكون اوّلا لانّ الحرف الاوّل لا يكون الّا متحرّكا فلو جُعل الاعراب اوّلا لم يُعْلَم اعرابٌ هو أم بناءٌ ومع
ذلك فإنّ من جملة الاعراب الجزمَ الذى هو سكونٌ فى آخِرِ الافعال فلو كان الاعرابُ أوّلا لَامتنع منه
١٠ الجزمُ اذ الاوّل لا يمكن ان يكون ساكنا، ولم يُجْعَل وسطا لأنّ بوسط الكلمة يُعْرَف وزنها هل هى على
فَعْلٍ كفَلْسٍ او فَعِلٍ ككَتِفٍ او على فَعُلٍ كعَضُدٍ مع أنّ من الاسماء ما هو رباعىٌّ لا وسطَ له فلمّا امتنع
الاوّلُ والوسطُ بما ذكرناه لم يبق الّا جَعْلُ الاعراب آخِرا فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واختلافُه لفظا بحرف فى ثلثة مواضعَ فى الاسماء الستّة مضافةً وذلك نحوُ جاءنى
أبوه وأخوه وحَموه وهَنوه وفوه وذو مالٍ ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك الباقيةُ وفى كِلا مضافًا الى مُضْمَر
١٥ تقول جاءنى كِلاهما ورأيت كِلَيْهما ومررت بكلَيْهما وفى التثنية والجمع على حَدّها تقول جاءنى مُسْلِمانِ
ومسلمُونَ ورأيت مسلمَيْنِ ومسلمِينَ ومررت بمسلمَيْنِ ومسلمِينَ،

قال الشارح اعلم ان اصل الاعراب أن يكون بالحركات والاعرابُ بالحروف فرعٌ عليها وانّما كان الاعراب
بالحركات هو الأصل لوجهَيْن احدهما أنّا لمّا افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أَوْلى لانّها
أقلُّ وأخفُّ وبها نَصِلُ الى الغرض فلم يكن بنا حاجةٌ الى تكلُّفِ ما هو أثقل ولذلك كثرت فى بابها
٢٠ أعنى الحركات دون غيرها ممّا أُعْرِب به وقُدّر غيرها بها ولم تُعدّر هى به، الوجه الثانى أنّا لمّا افتقرنا الى
علامات تدلّ على المعانى وتفرق بينها وكانت الكلم مركّبةً من الحروف وجب ان تكون العلامات غيرَ
الحروف لانّ العلامة غيرُ المعلَّم كالطِراز فى الثوب ولذلك كانت الحركات هى الأصلَ هذا هو القياس،
وقد خُولف الدليل وأعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه وذلك فى مواضعَ منها الاسماء الستّة
المعتلّة اذا كانت مضافة ومنها كِلا ومنها التثنية والجمع السالم فأمّا الاسماء الستّة المعتلّة وهى أخوك

وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال فهذه الاسماء اذا أُضيفت الى غير ضمير متكلّم كان رفعها بالواو ونصبها بالالف وجرّها بالياء نحوَ قولك هذا اخوك وابوك ورأيت اخاك واباك ومررت باخيك وابيك وكذلك سائرها وانّما أُعربت هذه الاسماء بالحروف لانّها اسماءٌ حُذفت لاماتها فى حال إفرادها وتضمّنت معنى الاضافة فجُعل اعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها واحترزنا بقولنا وتضمّنت معنى الاضافة عن ٥ مثل يَدٍ ودَمٍ وغَدٍ وشِبْهِها ممّا حُذفت لامه، فان قيل قولكم تضمّنت معنى الاضافة زيادةُ وصفٍ لا تأثيرَ له وإلحاقُه بالعلّة يكون حَشْوًا فلا يكون جُزْءًا للعلّة فالجواب لا نُسلّم أنّه لا تأثير له وذلك لانّه اذا تضمّن معنى الاضافة صار فى معنى التثنية لدلالته على شيئَيْن مع أنّا نقول أنّ إلحاق الوصف بالعلّة مع عدم المناسَبة اذا ذُكر احترازا من وُرود نَقْضٍ جاز كما لو كان له تأثيرٌ وذلك لانّ الأوصاف فى العلّة تفتقر الى شيئَيْن احدهما أن يكون لها تأثيرٌ والثانى أن تكون للاحتراز فكما لا يكون ما له تأثير حشوا ١٠ كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا، وقال قوم انّما أُعربت هذه الاسماء بالحروف توطئةً لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك أنّهم لمّا اعتزموا اعرابَ التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتّى لا يُستوحش من الاعراب فى التثنية والجمع السالم بالحروف، ونظيرُ التوطئة ههنا قول أبى إسحاق أنّ اللام الأُولى فى نحو قولهم واللّهِ لئِنْ زُرْتَنى لأكرمنَّك انّما دخلت زائدةً مُؤْذِنةً باللام الثانية التى هى جوابُ القسم ومعتمَدُه، وقد اختلفوا فى هذه الحروف فذهب سيبويه الى أنّها حروف اعرابٍ والاعراب فيها ١٥ مقدّرٌ كما يقدّر فى الاسماء المقصورة وانّما قُلبت فى النصب والجرّ للدلالة على الاعراب المقدّر فيها ولا يلزم مثلُ ذلك فى الاسماء المقصورة لانّهم ارادوا اختلافَ اواخر هذه الاسماء توطئةً للتثنية والجمع على ما ذكرنا فلم يلزم فى غيرها ممّا كان فى معناها، وذهب الأخفش الى مثل مذهب سيبويه فى أنّها حروف اعراب وبدلّ على الاعراب فى احد قولَيْه الّا انّه لا يقول أنّ فيها إعرابا مَنْوِيًّا، وذهب الجَرْمىّ الى ان الانقلاب فيها بمنزلة الاعراب وفيه ضعفٌ لانّه يلزم ان تكون فى حال الرفع غيرَ معربة لانّ الواو لامُ ٢٠ الكلمة فى الاصل ولم تنقلب عن غيرها، وذهب المازنىّ الى أنّها معربة بالحركات وأنّ الباء فى أبيك حرفُ الاعراب والخاء فى أخيك حرف الاعراب وكذلك الباقيةُ وهذه الحروف أعنى الواو والالف والياء إشباعٌ حدث عن الحركات وإشباعُ حركات الاعراب حتّى ينشأ عنها هذه الحروف كثيرٌ فى الشعر وغيره وتُؤيِّده عنده لغةُ من يُعْرِب بالحركات فى حال الاضافة نحوَ هذا أَبُك ورأيت أَبَك ومررت بأَبِك وهو ضعيف ايضا لانّ هذا الإشباع انّما يكون فى ضرورة الشعر ولا داعىَ يدعو اليه فى حال الاختيار ولا دليل عليه

مع أنّه يلزم منه أن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معربٌ على حرف واحد وهو فُوكَ وذُو مالٍ وذلك معدوم، وذهب الزِيادىّ الى انها أنفسَها اعرابٌ وذلك فاسد ايضا لانّه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد وهو فوك وذو مال، وكان علىّ بن عيسى الرَبَعىّ يذهب الى انها معربةٌ بالحركات وأن هذه الحروف أعنى الواو والالف والياء لاماتٌ فاذا قلت هذا أخوك فأصله أَخَوُكَ وانّما نُقلت الضمّة من الواو ٥ الى الخاء لئلّا تنقلب ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها واذا قلت أخيك فأصله أَخَوِكَ فنقلت الكسرة من الواو الى الخاء ثمّ قلبتَها ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلها ولا ينفكّ من ضُعْف ايضا لانّ نقل الحركة انّما يكون الى حرف ساكن، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانَيْن بالحروف والحركاتِ التى قبلها فاذا قلت هذا أخوك فهو مرفوع والواو علامةُ الرفع والضمّةُ التى قبلها واذا قلت رأيت أخاك فالالف علامة النصب والفتحةُ التى قبلها واذا قلت مررت بأخيك فالياء علامة الجرّ والكسرةُ التى قبلها وهو قول ١٠ ضعيف من قِبَلِ ان الاعراب امارةٌ على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة ولم يكن لنا حاجة الى أكثر منها، واعلم ان هذه الاسماء قد خُولف فيها القياس بحذف لاماتها فى حال إفرادها لانّك اذا قلت أخٌ فأصله أَخَوٌ وأبٌ فأصله أَبَوٌ وحَمٌ فأصله حَمَوٌ وهَنٌ فأصله هَنَوٌ والذى يدلّ على ذلك قولُهم فى التثنية أَخَوانِ وأبوان وحموان وهنوان وقالوا فى الجمع هَنَواتٌ قال الشاعر

*أَرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفانى ومَلَّنى * على هَنَواتٍ شَأْنُها مُتَتابِعُ*

١٥ وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها الّا انهم حذفوها تخفيفا مبالغةً فى التخفيف والقياسُ ما قدّمناه ألا ترى انهم لم يحذفوا اللام فى مثل عَصًا ورَحًى ويُحْكَى ان بَلْحارِثِ يأتون بها على القياس مقصورةً فيقولون هذا أبًا وأخًا ورأيت أبًا وأخًا قال الشاعر

*إنّ أَباها وأَبا أَباها * قد بَلَغا فى المَجْد غايَتاها*

ويُحْكَى أنّ منهم من يحذف لاماتها فى كلّ حال ويُعْرِبها بالحركات فى حال اضافتها فيقول هذا أَبُكَ ورأيت ٢٠ أَبَكَ ومررت بأَبِكَ، وأمّا فَمٌ فأصله فَوْهٌ بزنة فَوْزٍ يدلّك على ذلك قولك فى تكسيره أَفْواهٌ وفى تصغيره فُوَيْهٌ فهذا وحده لامُه هاء والهاء مشبّهة بحروف العلّة لخفائها وقُرْبها فى المَخْرَج من الالف فحُذفت كحذفِ حرف العلّة فبقيت الواو التى هى عينٌ حرفَ الاعراب وكان القياس قلبَها ألفا لتحرّكها بحركات الاعراب وانفتاحِ ما قبلها ثمّ يدخل التنوين على حدّ دخوله فى نحو عَصًا ورَحًى فتحذف الالف لالتقاء الساكنَيْن فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد وذلك معدومُ النظير فلمّا كان القياس يُؤدّى

الى ما ذُكر أبدلوا من الواو ميما لانّ الميم حرفٌ جَلْدٌ يحتمل الحركاتِ من غير استثقال وهما من الشفتَيْن فهما متقاربان وقلت هذا فَمٌ ورأيت فَمًا ومررت بفَمٍ ، وأمّا ذو مالٍ فأصلُ ذُو فيه ذَوًا مثلُ عَصًا وقَفًا يدلّ على ذلك قوله تع ذَوَاتَا أَفْنَانٍ وأَن تكون لامه ياء أمثلُ من أن تكون واوا وذلك لانّ القضاء عليها بالواو يُصيّرها من باب القُوّة والهُوّة ممّا عينه ولامه من واد واحد والقضاء عليها بالياء يصيّرها من

٥ باب شَوَيْتُ ولَوَيْتُ وهو أكثر من الاوّل والعملُ انّما هو على الأكثر ، وأمّا ذُو فلا تُستعمل الّا مضافةً ولا تضاف الّا الى اسم جنس من نحو مال وعَقْل ونحوها ولا تضاف الى صفة ولا مضمرٍ فلا يقال ذو صالحٍ ولا ذو طالحٍ ولا يجوز ذُوهُ ولا ذُوكَ لانّها لم تدخل الّا وُصْلَةً الى وصف الاسماء بالأجناس كما دخلت ٱلّذى وصلةً الى وصف المعارف بالجُمَل وكما أَىّ بأَىٍّ وصلةً الى نداء ما فيه الالف واللام في قولك يا أَيُّهَا الرجلُ ويا أيُّها الناسُ ، وقد جاء مضافا الى المضمر قال كَعْب بن زُهَيْر

١٠ *صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ * أَبَارَ ذَوِى أَرُومَتِها ذَوُوهَا*

وقال الآخر

انّما يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ من الناسِ ذَوُوهُ

والذى جسّر على ذلك كونُ الضمير عائدا الى اسم الجنس وأضعفُ من ذلك قولُ من يقول ٱللّهمّ صَلِّ على محمّدٍ وذَوِيهِ من قِبَلِ ان مضمره لا يعود الى جنس والذى حسّنه قليلا أنّها ليست بصفة موجودة

١٥ الموصوفِ فجرت مجرَى ما ليس بصفة ، فأمّا قوله تع في قراءة ابن مسعود وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عَالِمٍ عَلِيمٌ فالأشبهُ بالقياس أن يكون العالم هاهنا مصدرا كالفالج والباطل فكانّه قال وفوق كلّ ذى عِلْمٍ عليمٌ فالقراءتان في المعنى سَواءٌ ويجوز ان يكون على مذهبِ من يرى زيادةَ ذِى فيكون حاصلُه وفوق كلّ عالمٍ عليمٌ ويجوز ان يكون من اضافة المسمّى الى الاسم اى وفوق كلّ شخص يسمّى عالما او يقال له عالمٌ عليمٌ وذلك على حدّ قول الشاعر

٢٠ *اليكم ذَوِى آلِ النَّبِيِّ تطلّعتْ * نَوازِعُ من قَلْبِى ظِماءٌ وأَلْبُبُ*

على ما سنذكر في موضعه ، والموضع الثانى ما اختلف آخِرُه في اللفظ بحرف وهو كِلَا اعلمْ انّ كِلَا اسمٌ مفردٌ يفيد معنى التثنية كما أنّ كُلًّا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى انّه اسمٌ مُثَنًّى لفظا ومعنًى والصوابُ مذهب البصريين بدليل جوازِ وقوع الخبر عنه مفردا نحوَ قولك كِلَا أَخَوَيْكَ مُقْبِلٌ قال الشاعر

* كِلا يَوْمَىْ أُمامَةَ يومُ صَدٍّ * وإنْ لم نأتِها إلّا لِماما *

وقال الآخر

* أَكاشِرُهُ وأَعْلَمُ أَنْ كِلانا * على ما شاء صاحِبُهُ حَرِيصُ *

فأخبر عنها بالمفرد وهو يوم صدّ وحريص وكلاهما مفردٌ ولو كانت تثنيةً حقيقيّةً لفظا ومعنًى كما زعموا
٥ لَمَا جاز الّا يَوْمَا صَدٍّ وحريصان ألا ترى أنّه لا يجوز بوجهٍ أن تقول الزيدان قائمٌ وممّا يدلّ على إفرادها
من جهة اللفظ جوازُ اضافتها الى المثنّى كقولك جاءنى كلا أخَوَيْك وكلا الرجلَيْن ومررت بهما كلَيْهما ولو
كانت تثنيةً على الحقيقة لم يجز ذلك ولكان من قبيلِ اضافة الشيء الى نفسه وذلك ممتنع ألا ترى
انه لا يقال مررت بهما اثنَيْهما كما تقول مررت بهما كِلَيْهما، وممّا يدلّ على إفرادها أنّك متى أضفتها
الى ظاهر كانت بالالف على كلّ حال وليس المثنّى كذلك، فان قيل فقد عاد الضمير اليها بلفظ التثنية
١٠ نحو قوله

* كِلاهُما حِينَ جدَّ الجَرْىُ بينهما * قد أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهما رابِى *

فقال قد أقلعا وأنت لا تقول زيدٌ قامَا فالجواب أنّ هذا محمولٌ على المعنى كما يُحْمَل على معنى كُلٍّ ومَنْ
نحو قوله تع وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ فَرْدًا وقوله تع وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ وقوله تع وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ
وفى موضع اخر وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وقال وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ ٱللّٰهَ عَلَى حَرْفٍ فأعاد الضمير على
١٥ اللفظ تارةً بالافراد وعلى المعنى أُخْرَى بالجمع فكذلك كِلَا لفظة مفردة ومعناها التثنية فلك أن تحمل
الخبرَ تارة على اللفظ فتُفْرِده وتارة على المعنى فتثنّيه، ونوّنه صاحبُ الكتاب فقال كِلَا لانّه عنده مفرد
من قبيل المقصور وهو غير مضاف وألف كلا لامٌ وليست زائدة لئلّا يبقى الاسم الظاهر على حرفَيْن
وليس ذلك فى كلامهم أصلاً، وذهب بعضهم الى انّها منقلبة عن ياء وذلك لانّه رآها قد أُميلت دل
سيبويه لو سمّيتَ بكِلَا وثنّيتَ لقلبتَ الالف ياء لانّه قد سُمِع فيها الامالة، والأمثل أن تكون منقلبة
٢٠ عن واو لانّها قد أُبدلت تاء فى كلتا وإبدالُ التاء من الواو أكثر وأُضعفُ إبدالها من الياء والعمل انّما هو على
الاكثر وانّما أُميلت لكسرة الكاف ولانّها تنقلب ياء وذلك اذا اضيفت الى مضمر فى حال النصب والجرّ
نحو ضربت الرجلَيْن كِلَيْهما ومررت بهما كِلَيْهما وانّما قلبوها فى هذه الحال تشبيها بعَلَيْكَ وإلَيْكَ ولَدَيْكَ
ووجهُ الشَبَه بينهما أنّ آخِرَها ألفٌ كأواخرِ هذه الكلم وهى ملازمةٌ للاضافة كما أنّ تلك كذلك وليس
لها تصرّفُ غيرها ممّا يُستعمل مفردا ومضافا فجرت مجرى الأدوات نحو عَلَى وإلَى والظروفِ غير المتمكّنة

نحو لَدَى فقلبوا ألفها لذلك ياء كما قلبوا الألف فى عليك واليك ولديك ولم يقلبوها فى الرفع ياء
فيقولوا قام الرجلان كليهما لانّها بعُدت برفعها عن شَبَه عليك واليك ولديك اذ كُنّ لا حظّ لهنّ فى
الرفع فهذه الالف وإن فُهم من اختلافها الاعرابُ فليس الاختلافُ فى الحقيقة لأجل الاعراب بل لِمَا
ذكرتُ لك، وحالُ كِلْتَا كحال كلا فى الافراد والانقلاب الّا انّها مؤنّثة قال اللّه تع كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتتْ
٥ أُكُلَهَا وقد اختلف العلمآء فى هذه التاء فذهب سيبويه الى ان الالف للتأنيث والتاء بدلٌ من لام
الكلمة كما أُبدلت منها فى بِنْت وأُخْت ووزنُها فِعْلَى كذِكْرَى وحِفْرَى وهو ثَبْتٌ، وذهب أبو عمر
الجَرْمىّ الى ان التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما كانت فى كلا، والأَوْجه الاوّل وذلك لأمرَيْن
احدهما ندرةُ البناء وأنّه ليس فى الاسماء فِعْتَلٌ والثانى أنّ تاء التأنيث لا تكون فى الاسماء المفردة
الّا وقبلها مفتوحٌ نحو حَمْزَة وطَلْحَة وقائمة وقاعدة وكلتا اسمٌ مفردٌ عندنا وما قبل التاء فيه ساكنٌ فلم
١٠ تكن تاءه للتأنيث مع ان تاء التأنيث لا تكون حشوا فى كلمة فلو سمّيت رجلا بكلتا لم تصرفه فى
معرفة ولا نكرة كما لو سمّيت بذِكْرَى وسَكْرَى لانّ الالف للتأنيث وقياسُ مذهب أبى عمر الجرمىّ أن
لا تصرفه فى المعرفة وتصرفه فى النكرة لانّه كقائمة وقاعدة اذا سُمّى بهما فاعرفه، فأمّا التثنية وجمع
السلامة فإنّهما يُعْرَبان بالحروف وتختلف أواخرُهما بها فأمّا التثنية فإنّ إعرابها بحرفَيْن الالف والياء فالالفُ
للرفع والياء للنصب والجرّ الّا انّك تفتح ما قبل الياء فتقول جاءنى الزيدان والعمران ورأيت الزيدَيْن
١٥ والعمرَيْن ومررت بالزيدَيْن والعمرَيْن والجمعُ السالم اعرابه بحرفَيْن ايضا وهما الواو والياء فالرفع بالواو نحو
قولك جاءنى الزيدون والمسلمون والجرّ والنصب بالياء الّا انك تكسر ما قبل الياء فى الجمع فرْقا بينها
وبين التثنية تقول رأيت الزيدِين والعمرِين ومررت بالزيدِين والعمرِين وللتثنية والجمع فصلان بُستقصى
الكلام عليهما فيهما،

قال صاحب الكتاب واختلافه محلّا فى نحو العَصَا وسُعْدَى والعاصِى فى حالتَىِ الرفع والجرّ وهو فى
٢٠ النصب كالضارب،

قال الشارح يريد ان اختلاف الآخر يقدَّر تقديرا من غير ان يُلْفَظ به وذلك اذا كان حرف الاعراب
نابيًا عن تحمُّل الحركة بأن يكون حرفَ علّة كالالف فى عَصًا وحُبْلَى والياء فى قاضٍ لانّ الكلمة فى نفسها
معربةٌ بحُكْم الاسميّة اذ لم يعرض فيها ما يُخْرجها عن التمكّن واستحقاقِ الاعراب وانّما حرفُ الاعراب
فى عصا وشِبْهه الفٌ والالف لا تتحرّك حركة لانّها مَدّةٌ فى الحَلْف وتحريكها يمنعها من الاستطالة

والامتداد ويُفضى بها الى مُخْرَج الحركة فكونُ الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لانّ الكلمة غيرُ معربة بل لنُبُوّ فى محلّ الحركة بخلافِ مَنْ وكَمْ ونحوِهما من المبنيّات فانّ الاعراب لا يتعذّر على حرف الاعراب منها لانّه حرفٌ صحيحٌ يمكن تحريكه فلو كانت الكلمةُ فى نفسها معربة لظهر الاعرابُ فيها وامّا الكلمةُ جَمْعا فى موضع كلمة معربة وكذلك ياء القاضى والداعى لا يظهر فيهما الرفعُ والجرُّ لثقلِ الضمّة والكسرة ٥ على الياء المكسورِ ما قبلها فهى نائبةٌ عن تحمّلِ الضمّة والكسرة، واعلم ان صاحب الكتاب لم يستقصِ الكلام على المقصور والمنقوص وانّما أشار اليهما إشارةً ولا بدّ من التنبيه على نُكَت بابَيْهما بما فيه مَقْنَعٌ ان شاء اللّه تعالى، المقصور اعلم ان المقصور كلُّ اسم وقعتْ فى آخره الفٌ مفردةٌ نحوُ العَصَا والفَتَى وحُبْلَى وسَكْرَى وقولُنا مفردة احترازٌ من مثل حَمْرَآءَ وصحراء وبابِهما فانّ هذه الاسماء فى آخرِها ألفان الفُ التأنيث المنقلبةُ همزةً وألفٌ اخرى قبلها للمَدّ وانّما سمّى مقصورا لانّه قُصر عن ١٠ الاعراب كلّه اى حُبس عنه فلم يدخله رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ فتقول فى الرفع هذه عصًا ورحًى يا فتى وفى الجرّ مررت بعصًا ورحًى يا فتى وفى النصب رأيت عصًا ورحًى يا فتى والقصرُ الحبسُ ومنه قوله تعالى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِى ٱلْخِيَامِ اى محبوسات وانّما لم يدخله شىء من حركات الاعراب لانّ فى آخره ألفا والالفُ لا تتحرّك بحركة على ما تقدّم فكان فيها مقدّرا فاذا قلت فى الرفع هذه عصا ففى الالف ضمّةٌ منويّةٌ واذا قلت فى النصب رأيت عصا ففى الالف فتحة منويّة واذا قلت فى الجرّ مررت بعصا ١٥ ففى الالف كسرة منويّة، والمقصور على ضربَيْن منصرفٌ وغيرُ منصرف فالمنصرف ما يدخله التنوينُ وحدَه نحوَ عصا ورحى ثمّ يلتقى ساكنان الالفُ التى هى لام الكلمة والتنوينُ بعدها ساكنٌ فيحذف لالتقاء الساكنين وكانت الالف أَوْلى بالحذف من التنوين لوجوه ثلثة احدُها ان التنوين دخل لمعنًى ويزول بزَوالِ ذلك المعنى وليست الالف كذلك لانّها لام الكلمة الثانى أنّ الالف اذا حُذفت بقى قبلها ما يدلّ على الالف المحذوفة وهى الفتحة قبلها وليس على حذف التنوين دليلٌ الثالثُ ان الساكن ٢٠ الاوّل هو المانع من النطق بالثانى فكان حذفه هو الوجهَ لازالة المانع فلذلك تقول هذا عصًا ورأيت عصًا ومررت بعصًا بالتنوين من غير ألف، وغير المنصرف ما كان فى آخره الفُ التأنيث المفردةُ نحوُ حُبْلَى وسَكْرَى فهذا لا يدخله شىء من الاعراب لانّ فى اخره الفا والالفُ لا تقبل الحركةَ ولا يدخله التنوين لانّه غير منصرف لأجل التأنيث اللازم فتقول هذه حُبْلَى وسَكْرَى ورأيت حبلَى وسكرَى ومررت بحبلَى وسكرَى فالالفُ ثابتةٌ على كلّ حال لا تُحذف الّا اذا لقيها ساكنٌ بعدها من كلمة اخرى نحو

حُبْلَى ٱلْقَوْمِ وسَكْرَى ٱبْنِكَ فاعرفه ، والمنقوص كلّ اسم وقعت فى اخره ياء قبلها كسرة نحو القاضى
والداعِى وقاضٍ وداعٍ فهذا يدخله النصبُ وحده مع التنوين ولا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ وانّما سُمّى منقوصا
لانّه نقص شيئَيْن حركةً وحرفا فالحركةُ هى الضمّة او الكسرة حُذفت للثقل والحرفُ هو الياء حُذف
لالتقاء الساكنين فتقول فى الرفع هذا قاضٍ يا فتى وفى الجرّ مررت بقاضٍ يا فتى وكان الاصل هذا قاضىٌ بضمّ
٥ الياء وتنوينها ومررت بقاضيٍ بكسر الياء وتنوينها أيضا فاستُثقلت الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما
قبلها لانّها قد صارت مَدّةً كالالف لِسَعَةِ مَخْرَجها وكونِ حركةِ ما قبلها من جنسها على ما تقدّم
فحُذفت الضمّة والكسرة لِما تقدّم ولمّا حُذفت سكنت الياء وكان التنوين بعدها ساكنا فحُذفت
لالتقاء الساكنين على ما ذكرناه فى المقصور فلذلك تقول فى الرفع هذا قاضٍ وفى الجرّ مررت بقاضٍ قال
الله تع فَٱقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ وقال عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ وتقول فى النصب رأيت قاضِيًا تُثْبِت الفتحة
١٠ لخفّتها قال الله تع إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَانِ وقال أَجِيبُوا دَاعِىَ ٱللَّهِ فاعرفه ،

فصل ١٧

قال صاحب الكتاب والاسم المعرب على نوعَيْن نوعٌ يستوفى حركاتِ الاعراب والتنوينَ كزَيْدٍ ورَجُلٍ ويسمّى
المنصرِفَ ونوعٌ يُختزل عنه الجرّ والتنوين لشَبَهِ الفعل ويحرَّك بالفتح فى موضع الجرّ كأَحْمَدَ ومَرْوانَ الّا اذا
١٥ أُضيف او دخله لامُ التعريف ويسمّى غير المنصرف واسمُ المتمكّن يجمعهما وقد يقال للمنصرف الأَمْكَنُ ،

قال الشارح اعلم ان الاسم المعرب على ضربَيْن منصرفٌ وغيرُ منصرف فالمنصرف ما دخلتْه الحركات الثلاث
مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظا او تقديرا فاللفظُ نحوُ هذا رجلٌ وفرسٌ وزيدٌ وعمرٌو ورأيت
رجلا وفرسا وزيدا وعمرا ومررت برجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمرٍو والتقديرُ نحو قولك هذا عصًا ورحًى ورأيت
عصًا ورحًى ومررت بعصًا ورحًى فهذه الاسماء كلّها متمكّنةٌ وما كان مثلها وإن لم يظهر فيها الاعرابُ
٢٠ لانّ عدمَ ظهور الاعراب انّما كان لنُبُوّ حرف الاعراب عن تحمّل الحركة على ما ذكرناه ، والمتمكّن وصفٌ
راجع الى جملة المعرب وأصلُ الصرف التنوينُ وحده على ما سنذكر فى موضعه وهذا الضربُ من الاسماء
سُمّى المتمكّنَ الأَمْكَنَ فالمتمكّنُ أعمُّ من الأمكن فكلُّ أمكنَ متمكّنٌ وليس كلُّ متمكّنٍ أمكنَ والتمكّنُ
رُسوخُ القَدَم فى الاسميّة وقولُنا اسمٌ متمكّنٌ اى راسخُ القدم فى الاسميّة وقولنا اسمٌ متمكّنٌ اى هو مكانٌ
منها اى لم يخرج الى شَبَه الحرف فيمتنعَ من الاعراب والأمكنُ على زنة أَفْعَل التى للتفضيل اى هو أتمّ

تمكّنًا من غيره لم يعرض فيه شَبَهُ الحرف فيُخرِجَه الى البناء ولم يشابه الفعلَ فينقُص تمكُّنه ويمتنعَ منه
بعضُ حركات الاعراب وهو الجرّ ويمتنعَ منه التنوينُ الذى هو من خصائص الاسماء فكان بذلك أمكنَ
من غيره اى أرسخَ قدما فى مكانه من الاسميّة، وقد ذهب بعضهم الى انّ المَكان مأخوذٌ من كان يَكُونُ
فهو مَفْعَلٌ منه كالمَقام والمَراح ولا أراه صحيحا لقولهم تَمَكّنَ ولو كان من الكَوْن لقيل تَكَوَّنَ فأمّا تَمَسْكَنَ
٥ وتَمَدْرَعَ فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه وقد قالوا فى الجمع أَمْكِنَةٌ، وهذا نَصُّ الضرب الثانى وهو
غيرُ المنصرف وهو ما يشابه الفعلَ من وجهَيْن فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ويكون آخِرُه فى الجرّ مفتوحا
نحو هذا أحمدُ وعمرُ ورأيت أحمدَ وعمرَ ومررت بأحمدَ وعمرَ، والبغداديّون يسمّون بابَ ما لا ينصرف بابَ
ما لا يُجْرَى والصرفُ قريبٌ من الإجراء لانّ صَرْف الاسم إجراؤه على ما له فى الأصل من دخولِ الحركات
الثلث التى هى علاماتُ الاعراب ويدخله التنوينُ ايضا وذلك لانّ الاسم بإطلاقه يستحقّ وجوهَ الاعراب
١٠ للفرق بين المعانى الطارية عليه بعد دلالته على مسمّاه، والاسم على ضربَيْن نكرةٌ ومعرفةٌ والنكرةُ هى
الأصل والأخفّ عليهم والأمكنُ عندهم والمعرفةُ فرعٌ فلمّا كانت النكرةُ اخفّ عليهم ألحقوها التنوينَ
دليلا على الخفّة ولذلك لم يلحق الافعالَ لثقلها، ولا بدّ من بيانِ ثقل الافعال فإنّ مَدارَ هذا الباب
على شَبَه ما لا ينصرف الفعلَ فى الثقل حتّى جرى مجراه فيه ولذلك حُذف التنوين ممّا لا ينصرف
لثقله حملا على الفعل وانّما قلنا انّ الافعال أثقلُ من الاسماء لوجهَيْن احدهما أنّ الاسم أكثرُ من الفعل
١٥ من حيثُ أنّ كلّ فعلٍ لا بدّ له من فاعلٍ اسمٍ يكون معه وقد يستغنى الاسمُ عن الفعل واذا ثبت أنّه
أكثرُ فى الكلام كان أكثرَ استعمالا واذا كثُر استعماله خَفّ على الألسنة لكثرة تداوُله ألا ترى ان
العَجَمىّ اذا تَعاطَى كلامَ العرب ثقُل على لسانه لقلّة استعماله له وكذلك العربىّ اذا تعاطى كلامَ
العجم كان ثقيلا عليه لقلّة استعماله له، الوجه الثانى انّ الفعل يقتضى فاعلا ومفعولا فصار كالمركّب
منهما اذ لا يستغنى عنهما والاسم لا يقتضى شيئًا من ذلك اذ هو سِمَةٌ على المسمّى لا غيرُ فهو مفردٌ
٢٠ والمفردُ أخفُّ من المركّب فقد ثبت بهذا البيان أنّ الافعال أثقل من الاسماء وهى مع ثقلها فروعٌ فى
الاسماء من حيث كانت مشتقّة من المصادر التى هى ضربٌ من الاسماء على الصحيح من المذهب وأنّها
مفتقرة الى الاسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها، وكان فى الاسماء ما هو فرعٌ على غيره من حيث
أنّه ثانٍ له ودخيلٌ عليه فحصل بين هذا الضرب من الاسماء وبين الافعال مشاركةٌ ومشابهةٌ فى الفَرْعيّة
والشىء اذا أشبهَ الشىءَ أُعطى حُكْمًا من أحكامه على حسبِ قوّة الشَبَه وليس كلُّ شَبَهٍ بين شيئَيْن

يُوجب لأحدها حُكْما هو فى الأصل للاخر ولكنّ الشَبَه اذا قوى أَوْجَبَ الحُكمَ واذا ضعف لم يُوجب
فكلّما كان الشبهُ أخصَّ كان أقوى وكلّما كان أعمّ كان أضعف فالشبهُ الأعمُّ كشَبَه الفعل بالاسم من
جهةِ أنّه يدلّ على معنًى فهذا لا يُوجِب له حكما لانّه عامٌّ فى كلّ اسم وفعلٍ وليس كذلك الشبهُ من
جهةِ أنّه ثانٍ باجتماع السببَيْن فيه لانّ هذا يختصّ نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاصٌّ مُقرِّبٌ
٥ الاسمَ من الفعل فاذا اجتمع فى الاسم عِلّتان فَرْعِيّتان من العِلَل التسع او عِلّةٌ واحدةٌ مكرّرةٌ على ما
سيوضَح فيما بعدُ ان شاء الله تع فانّه يُشْبِه الفعلَ من وجهَيْن ويسرى عليه ثقلُ الفعل فحينئذ مُنع
الصرف فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ، واختلفوا فى منع الصرف ما هو فقال قومٌ هو عبارةٌ عن منع الاسم
الجرَّ والتنوينَ دفعةً واحدةً وليس احدُهما تابعًا للآخر اذ كان الفعلُ لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ وهو قولٌ
بظاهرِ الحالِ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق أنّ الجرّ فى الاسماء نظيرُ الجزم فى الافعال فلا يُمْنَع الذى لا
١٠ ينصرف ما فى الفعل نظيرُه وانّما المحذوف منه عَلَمُ الخِفّة وهو التنوين وحدَه لثقلِ ما لا ينصرف لمشابهةِ
الفعل ثمّ يتبع الجرُّ التنوينَ فى الزوال لانّ التنوين خاصّةٌ للاسم والجرّ خاصّةٌ له ايضا فتتبع الخاصّةُ
الخاصّةَ، ويدلّ على ذلك أنّ المرفوع والمنصوب لا مَدْخَل للجرّ فيه انّما يذهب منه التنوينُ لا غيرُ،
قال أبو علىّ لو جُرَّ الاسم الذى لا ينصرف مع حذفِ تنوينه فقيل مررت بأَحْمَدِ وابرهيمِ لَأشبهَ المبنيّاتِ
نحوَ أَمْسِ وجَيْرِ ثمّ لمّا مُنع الجرّ ولا بدّ للجارّ من عَمَلٍ وتأثيرٍ شارَكَ النصبَ فى حركته لتواخيهما كما
١٥ شارك نصبُ الفعل جزمَه فى مثلِ لم يَفْعَلَا ولن يَفْعَلَا وأخواتهما على انّ أبا الحسن وأبا العبّاس رحمهما
الله ذهبا الى انّ غير المنصرف مبنىٌّ فى حالِ فتحه اذا دخله الجارُّ والمحقّقون على خلافِ ذلك وهو رأى
سيبويه فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الأَسْمَرِ وأَسْمَرِكم فالاسمُ باقٍ على منع صرفه وإن انْجَرَّ
لانّ الشبه قائمٌ وعَلَمَ الصرف الذى هو التنوينُ معدومٌ، وعلى القول الاوّل يكون الاسم منصرفا لانّه لمّا
دخله الالفُ واللام والاضافةُ وهما خاصّتان للاسم بَعُدَ عن الافعال وغلبت الاسميّةُ فانصرف، وقوله
٢٠ واسمُ المتمكّنِ يجمعهما يريد انّ ما لا ينصرف متمكّنٌ لانّ التمكّن هو استحقاقُ الاسم الاعرابَ بحكمِ
الاسميّة وما لا ينصرف مُعْرَبٌ فهو متمكّنٌ لذلك وإن كان غيرُه أَمكنَ منه فاعرفه،

فصــل ١٨

قال صاحب الكتاب والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة او تكرّر واحدٌ

وهى العَلَمِيّة والتأنيث اللازم لفظا او معنًى فى نحو سُعادَ وطَلْحَةَ ووزنُ الفعل الذى يغلبه فى نحو أَفْعَلَ فانّه فيه اكثرُ منه فى الاسم او يخصّه فى نحو ضُرِبَ إن سُمّى به والوصفيّة فى نحو أَحْمَرَ والعَدْلُ عن صيغة الى أخرى فى نحو عُمَرَ وثُلاثَ وأن يكون جمعًا ليس على زِنته واحدٌ كمَساجِدَ ومَصابِيحَ الّا ما اعتلّ آخِرُه نحو جَوارٍ فانّه فى الرفع والجرّ كقاضٍ وفى النصب كضَوارِبَ وحَضاجِرُ وسَراوِيلُ فى التقدير

٥ جمعُ حِضَجْرٍ وسِرْوالةٍ والتركيبُ فى نحو مَعْدِيكَرِبَ وبَعْلَبَكَّ والعُجْمةُ فى الأعلام خاصّةً والالفُ والنون المضارعتان لألفَي التأنيث فى نحو سَكْرانَ وعُثْمانَ الّا اذا اضطُرّ الشاعر فصَرَفَ ٭

قال الشارح الأسباب المانعةُ من الصرف تسعة وهى العَلَمِيّة والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعُجْمة والالف والنون الزوائد فهذه التسعةُ متى اجتمع منها اثنتان فى اسم او واحدٌ يقوم مقامَ سببَيْن امتنع من الصرف فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ ويكون فى موضع الجرّ مفتوحا

١٠ وذلك قولك هذا أَحْمَدُ وعُمَرُ ورأيت احمدَ وعمرَ ومررت باحمدَ وعمرَ ٭ وانّما كان كذلك لشَبَهه بالفعل لاجتماع السببَيْن فيه وذلك أنّ كلّ واحد فرعٌ على غيره فاذا اجتمع فى الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فرعًا من جهتَيْن احديهما أنّه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى اسم يكون معه والاسمُ لا يفتقر الى فعل فكان فرعا عليه والآخَرُ أنّه مشتقّ من المصدر الذى هو ضربٌ من الاسماء فلمّا أشبَهَ فى الفرعيّة امتنع منه الجرُّ والتنوينُ كما امتنعا من الفعل ٭ والتعريفُ فرعٌ على التنكير لانّ اصل الاسماء

١٥ أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفةُ ذاتَ علامةٍ وافتقارٍ الى وَضْعٍ لنَقْله عن الاصل كنقلِ جَعْفَرٍ عن اسم النهر الذى هو نكرةٌ شائعٌ الى واحد بعينه فالتعريفُ المانعُ من الصرف هو الذى ينقل الاسمَ من جهة أنّه متضمّنٌ فيه من غير علامةٍ تدخل عليه وهو تعريف العلميّة ٭ والتأنيث فرعٌ على التذكير لوجهَيْن احدهما أنّ الاسماء قبل الاطّلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبَّر عنها بلفظ مذكّر نحو شَيْءٍ وحَيَوانٍ وإنْسانٍ فاذا عُلِم تأنيثُها رُكِّب عليها العلامةُ وليس كذلك المؤنّث ٭ الثانى أنّ المؤنّث له علامةٌ على

٢٠ ما سبق فكان فرعا ٭ وقوله التأنيث اللازم وصفٌ احترز به عن تأنيث الفَرْق وهو الفارقُ بين المذكّر والمؤنّث فى مثل قائمةٍ وقاعدةٍ ونحوهما من الصفات وامرئٍ وامرأةٍ ونحوهما من الأجناس ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقًا بين الواحد والجمع مثلَ تَمْرٍ وتَمْرَةٍ وشَعِيرٍ وشَعِيرَةٍ فهذا التأنيثُ لا اعتدادَ به وامّا المانعُ من الصرف التأنيثُ اللازمُ فإن سُمّى بشيء ممّا ذُكر وفيه تاء التأنيث العارضةُ لزمه التأنيثُ بالتسمية فلم يجز سقوطُها واعتُدّ بها سببا مانعا من الصرف اذا انضمّ اليه غيره نحو طَلْحَةَ وحَمْزَةَ

فإنّهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فاذا نُكّر انصرف لانّه لم يبق فيه الّا التأنيثُ وحدَه، فأمّا الف التأنيث المقصورة والممدودة نحو حُبْلَى وبُشْرَى وسَكْرَى وحَمْرآء وصَفْرآء فإنّ كلّ واحدة منهما مانعةٌ من الصرف بانفرادها من غيرِ احتياجٍ الى سبب اخر فلا ينوّن شيء من ذلك في النكرة فاذا لم ينصرف في النكرة فأَحْرَى أن لا ينصرف في المعرفة لانّ المانع باقٍ بعد التعريف والتعريفُ ممّا يزيده ٥ ثقلا، وانّما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف لانّ الالف للتأنيث وهي تــزيــد عــلى تاء التأنيث قوّةً لانّها يُبْنَى معها الاسم وتصير كبعضِ حروفه ويتغيّر الاسم معها عن بِنْيةِ التذكير نحو سَكْرانَ وسَكْرَى وأَحْمَرَ وحَمْرآء فبنيةُ كلّ واحد من المؤنّث غيرُ بنيةِ المذكّر وليست التاء كذلك انّما تدخل الاسمَ المذكّرَ من غير تغيّرِ بِنْيته دلالةً على التأنيث نحو قائم وقائمة ويؤيّد عندك ذلك وُضوحا أنّ الف التأنيث اذا كانت رابعةً تثبت في التكسير نحو حُبْلَى وحَبَالَى وسَكْرَى وسَكَارَى كما ١٠ تثبت الراء في حَوافِرَ والميمُ في دَراهِمَ وليست التاء كذلك بل تُحْذَف في التكسير نحو طَلْحَة وطِلاحٍ وجَفْنَة وجِفانٍ فلمّا كانت الالف مختلطةً بالاسم الاختلاطَ الذى ذكرناه كانت لها مَزِيّةٌ على التاء فصارت مشاركتُها لها في التأنيث علّةً ومزيّتُها عليها علّةً اخرى كانّه تأنيثان فلذلك قال صاحب الكتاب متى اجتمع سببان او تكرّر واحد ويعبّر عنها بانّها علّةٌ تقوم مقامَ علّتَيْن والفقهُ فيهما ما ذكرناه، فأمّا الالف الزائدة للالحاق نحو أَرْطًى وحَبَنْطًى وما أشبه ذلك من الاسماء المذكّرة التى في ١٥ آخرها الفٌ زائدةٌ فهى تنصرف في النكرة نحو هذا أَرْطًى ورأيت أرطًى ومررت بأرطًى فتنوينُه دليل على تذكيره وصرفِه فإن سمّيت به رجلا لم ينصرف للتعريف وشَبَهِ الفه بألف التأنيث من حيثُ انّها زائدةٌ وأنّها لا تدخل عليها تاء التأنيث لانّ العلميّة تحظر الزيادةَ كما تحظر النقصَ فتقول هذا أَرْطَى مُقْبِلا من غير تنوين، وقوله لفظا او معنًى يريد باللفظ أن يكون فيه علامةُ تأنيث في اللفظ وإن لم يكن مسمّاه مؤنّثا كطلحةَ وحَمْزةَ فإنّهما لا ينصرفان للتعريف ولفظِ التأنيث وإن كان مسمّى كلّ واحد ٢٠ منهما مذكّرا، ويريد بالمعنى أن يكون مسمّاه مؤنّثا وإن لم يكن فيه علامةُ تأنيث ظاهرةٌ وانّما يقدَّر فيه علامةُ التأنيث تقديرا نحو هِنْدَ وجُمَلَ وسُعادَ وزَيْنَبَ والذى يدلّ انّ علم التأنيث مقدَّرٌ أنّه يظهر في التصغير فتقول هُنَيْدَةُ وجُمَيْلَةُ فتظهر التاء فأمّا زينب وسعاد فإنّ تاء التأنيث لا تظهر في تصغيرهما لانّ الحرف الزائد على الثلثة يتنزّل منزلةَ علم التأنيث ولو سمّيت رجلا بزينب وسعاد لم تصرفهما ايضا لغلبةِ التأنيث على الاسم فكذلك لو سمّيته بعَناقٍ لكان حكمُه حكمَ سعاد في علبة

التأنيث فلا ينصرف، وأمّا وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرعٌ لانّ البناء للفعل اذ كان يخصّه او يغلب عليه فكان أوْلى به وجملةُ الأمر أنّ وزن الفعل على ثلاثة أضرب وزنٌ يخصّ الفعلَ لا يوجَد فى الاسماء وضربٌ يكون فى الافعال والاسماء الّا انّه فى الافعال أغلبُ وضربٌ يكون فيهما من غير غلبةٍ لأحدهما على الاخر فالأوّل نحوُ ضُرِبَ وضُورِبَ فهذان بناءان يختصّان الافعالَ لانّه بناء ما لم ٥ يسمَّ فاعلُه فلا يكون مثلُه فى الاسماء وامّا جاء دُئِلٌ وهو اسم قبيلةِ أبى أَسْوَدَ وقد تقدّم الكلام عليها فى الاعلام فاذا سمّيت بضُرِبَ او ضُورِبَ لم ينصرف ذلك الاسم فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل فلو خُفّف هذا الاسم أعنى ضُرِبَ ونحوُه بأن أسكنتَ عينَه فقلت ضُرْبَ على حدّ قولهم فى كَتِفٍ كَتْفٌ بسكون التاء فسيبويه رحمه الله يصرفه لزَوالِ لفظِ بناء الفعل ولأبى العبّاس فيه تفصيلٌ ما أحسنَه وهو إن كان التخفيف قبل النقل والتسميةِ انصرف للُزوم الإسكان له ومَصيرِه الى زنة الاسم نحوِ قُفْلٍ وبُرْدٍ وإن كان ١٠ الاسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف اذ الاسكان عارضٌ بدليلِ جوازِ استعمال الأصل فالحركةُ وإن كانت محذوفة من اللفظ فهى فى حكمِ المنطوق بها ولو سمّيت بمثلِ رُدَّ وشُدَّ وقِيلَ وبِيعَ لانصرف لانّ هذا إعلالٌ لازمٌ لرَفْضِ اصله وهو عدمُ استعماله فصار كانّه لا اصلَ له غيرَ البناء الذى هو عليه وألحق رُدّ وشُدّ بحُبٍّ ودُرٍّ وقِيلَ وبِيعَ بقِيلٍ ودِيكٍ، ومن ذلك فَعَّلَ مثلُ ضَرَّبَ وكَسَّرَ بتضعيف العين اذا سمّيت بشىء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزنِ الفعل وينصرف فى النكرة لزوالِ احد ١٥ السببَيْن وهو التعريف لانّ هذا ايضا بناءٌ خاصٌّ للفعل لا حَظَّ فيه للاسماء وانّما وردت ألفاظٌ فى الاعلام قالوا خَضَّمُ وهو اسمُ رجل وهو خضّم بن عمرو بن كِلاب بن تميم قال الشاعر

* لولا الإلهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا * ولا ظَلِلْنَا بالمَشاءى قُيَّمَا *

يريد بلاد خضّم اى بلاد بنى تميم، قالوا عَثَّرُ وبَذَّرُ فعَثَّرُ اسم مكان وبَذَّرُ ماءٌ معروفٌ قال الشاعر وهو زُهَيْر

٢٠ * لَيْثٌ بعَثَّرَ يصطادُ الرِجالَ اذا * ما كَذَّبَ اللَيْثُ عن أقرانه صَدَقَا *

وقال الاخر وهو كُثَيِّرٌ

* سَقَا اللّهُ أَمْواهًا عَرَفْتُ مَكانَها * جُرابًا ومَلْكُومًا وبَذَّرَ والغَمْرا *

وهذه اعلامٌ ولا اعتدادَ بالاعلام فى الأبنية وقد تقدّم شرحُ ذلك فامّا بَقَّمُ للنبت المصبوغ به وشَلَّمُ لبيتِ المَقدِس فهما عجميّان، وأمّا الضرب الثانى وهو ما يغلب وُجودُه فى الافعال نحوُ أَفْكَلٍ وهو اسمٌ

للرِّعْدة وأَيْدَع وهو صِبْغٌ وأَرْمَلٍ وأَكْلُب واِصْبَع ويَرْمَع وهى حجارةٌ دُقاقٌ تلمع ويَعْمَل وهو جمع يَعْمَلة وهى الناقةُ السريعةُ ويَلْمَق وهو من اسماء القَباء فهذه الأَبنيةُ فى الاسماء وإن كانت صالحةَ العدّة فهى فى الافعال أَعمُّ وأَغلبُ لانّ فى اوّلها هذه الزوائدَ وهى تكثر فى أَوائلِ الافعال المضارعة فكانّ البناء للفعل لذلك فأَفْكَلُ وأَيْدَع وأَرْمَلُ بمنزلة أَذْهَبُ وأَشْرَبُ من الافعال وأَكْلُبٌ بمنزلة أَقْتُلُ وأَخْرُجُ واِصْبَعٌ بمنزلة اِعْلَمْ
٥ واِسْمَعْ فى الأَمر وفى المضارع فيمن يكسر حرفَ المضارعة ما عَدَا الياء ويَرْمَعٌ ويَعْمَلٌ ويَلْمَقٌ بمنزلة يَذْهَبُ ويَرْكَبُ فاذا سُمّى بشىء من ذلك لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزنِ الفعل لانّه لمّا غلب فى الفعل كان البناء له والاسماء دخيلةٌ عليه، وأَمّا الضرب الثالث وهو البناء الذى يشترك فيه الاسماء والافعالُ وذلك بأَن يسمَّى بمثل ضَرَبَ وعَلِمَ وظَرُفَ فانّه منصرفٌ معرفةً كان او نكرةً لانّه يكثر فى الاسماء كثرتَه فى الافعال من غير غلبةٍ فنظيرُ ضَرَبَ فى الافعال من الاسماء جَبَلٌ وقَلَمٌ ونظيرُ عَلِمَ كَتِفٌ
١٠ ورَجِلٌ ونظيرُ ظَرُفَ عَضُدٌ ويَقُظٌ وليس ذلك فى احدهما أَغلبَ منه فى الاخر فلم يكن الفعلُ أَوْلى به فلم يكن سبباً وقد ذهب عيسى بن عمر الى منع صرفِ ما سُمّى بشىء من ذلك واحتجّ بقول الشاعر

* أَنَا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَنايَا * متى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُونِى *

قال الروايةُ جَلَا من غير تنوين وهو فعلٌ سُمّى به أَبوه وليس فى ذلك حجّةٌ عند سيبويه لاحتمالِ أَن يكون سُمّى بالفعل وفيه ضميرُ فاعلٍ فيكون جملةً والجُمَلُ تُحْكَى اذا سُمّى بها نحوَ بَرَقَ نَحْرُهُ وشَابَ
١٥ قَرْنَاهَا او يكون جملةً غيرَ مسمًّى بها فى موضع الصفة لمحذوفٍ والتقديرُ أَنا ابنُ رجلٍ جَلَا كما قال

* كأَنّك من جِمالِ بَنِى أُقَيْشٍ * يُقَعْقَعُ بينَ رِجْلَيْه بشَنّ *

والمراد جَمَلٌ من جمال بنى أُقيش فلا يكون منه على كلا الوجهين حجّةٌ، وأَمّا الوصف فهو فرع على الموصوف وهو علّةٌ فى منع الصرف لانّ الصفة تحتاج الى الموصوف كاحتياج الفعل الى الفاعل فالموصوفُ متقدّمٌ على الصفة كقولك مررت برجلٍ أَسمرَ وثَوبٍ أَحمرَ والصفةُ مشتقّةٌ كما انّ الفعل مشتقٌّ فكان
٢٠ فرعا كما انّ الفعل فرعٌ فاذا انضمّ اليه سببٌ اخرُ مَنَعَا الصرف نحوَ أَحْمَرَ وأَصْفَرَ وعَطْشانَ وسَكْرانَ فأَحمرُ وشِبْهُهُ لا ينصرف للصفة ووزنِ الفعل وكذلك لو صغّرته لكان غيرَ منصرف ايضا لانّ هذا الفعل قد صُغّر فى التعجّب قال الشاعر

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا * من هُؤُلَيّائِكُنّ الضالِ والسَمُرِ *

وأَمّا العَدْل فهو اشتقاقُ اسم عن اسم على طريق التغيير له نحوُ اشتقاق عُمَرَ عن عامرٍ والمشتقُّ فرعٌ

على المشتق منه، والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعدل أنّ الاشتقاق يكون لمعنى اخر أُخذ من الاوّل كضاربٍ من الضَرْب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعة من الصرف لانّه اشتُقّ من الاصل بمعنى الفاعل وهو غيرُ معنَى الاصل الذى هو الضَرْبُ والعدلُ هو أن تريد لفظا ثمّ تعدِل عنه الى لفظ اخر فيكون المسموعُ لفظا والمرادُ غيرَه ولا يكون العدلُ فى المعنى انّما يكون فى اللفظ فلذلك
٥ كان سببا لانّه فرعٌ على المعدول عنه فعُمَرُ عَلَمًا معدولٌ عن عامرٍ عَلَمٍ ايضا وكذلك زُفَرُ معدولٌ عن زافرٍ عَلَمٍ ايضا وفى الأعلام زافرٌ واليه تُنْسَب الزافريّة والزافرُ من زَفَرَ الحِمْلَ يَزْفِرُه اذا حمله، وقُثَمُ معدول عن قاثمٍ عَلَمًا وهو منقول من القاثم وهو اسمُ الفاعل من قَثَمَ اذا أعطى كثيرا، وزُحَلُ معدول عن زاحلٍ سُمّى بذلك لبُعْده فهذه الاسماء كلّها معدولة ألا ترى انّ ذلك ليس فى اصول النكرات، وفُعَل يأتى على ضروبٍ منها ما ذكرناه من المعدول ومنها أن يجىء جنسا نحوَ صُرَدٍ ونُغَرٍ وسُبَدٍ لطائرٍ ويجىء صفةً
١٠ نحُطَمٍ قال الشاعر *قد لفّها الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ* وزُفَرٌ من قوله *يأبَى الظُلامةَ منها النَوْفَلُ الزُفَرُ*
ويجىء جمعا نحوَ ثُقْبَةٍ وثُقَبٍ ورُطْبَةٍ ورُطَبٍ فلو سُمّى بشىء من ذلك لانصرف لانّه منقولٌ من نكرة واعتبارُ العدل من ضروبِ فُعَل بامتناعِ الالف واللام منه وعرّفنا أنّه معدول أنّه ورد فى اللغة غيرَ منصرف وليس فيه من موانعِ الصرف سوى التعريف وكان عُمَرُ علما معدولا عن عامرٍ وصفًا وهو مصروفٌ على اصلِ ما ينبغى أن يكون عليه الاسماء وعُمَرُ لفظةٌ من لفظ عامر وهو غيرُ مصروف فعُلم أنّ سببه مع
١٥ التعريف كونُه مغيّرا عنه، والمعدولُ بابُه السَماعُ ألا ترى انّهم لم يقولوا فى مالِكٍ مُلَكٌ ولا فى حارِثٍ حُرَثُ كما قالوا عُمَرُ وزُفَرُ، والمعدول على ضربَيْن معرفةٌ ونكرةٌ فالمعرفةُ قد تقدّم ذِكْرُها وهو نحو عمر وزفر وهو من قبيل المرتجَل لانّه يُغيَّر فى حال العلميّة فلو نُكّر لانصرف نحوَ قولك مررت بزُحَلَ وزحلٍ اخرَ وعُمَرَ وعُمَرٍ اخرَ لبَقائه بلا سببٍ لانّه لمّا زال التعريفُ بالتنكير زال العدلُ ايضا لانّه انّما كان عُدل عن معرفةٍ علمٍ فاذا نُكّر لم يكن ذلك العَلَمُ مرادا فانصرف، وأمّا المعدول فى حال التنكير فنحو أُحَادَ وثُلَاثَ
٢٠ ورُبَاعَ ومما كان منها نكراتٍ بدليل قوله تع أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فمثنى وثلاث ورباع فى موضع الصفة لأجنحة وهى نكرةٌ قال الشاعر

*ولكنّما أهْلِي بوادٍ أنِيسُهُ * ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدَ*

فأجراه وصفا لذئاب وهو نكرةٌ وصفةُ النكرة نكرةٌ والمانع له من الصرف على هذا الوصفُ والعدلُ عن العدد المكرّر فأمّا الوصف فظاهرٌ وأمّا العدل فالمرادُ بمثنى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وكذلك ثُلاثُ ورُباعُ فالعدلُ هنا

يوجب التكرير فاذا قال جاء القومُ ثُلثَ ورُباعَ فمعناه أنّهم تحزّبوا وقتَ المجيء ثلاثةً ثلاثةً وأربعةً أربعةً وقالوا مَوْحَدُ كمَثْنَى ومَثْلَثَ فأمّا مَثْلَثُ ومَرْبَعُ الى العَقْد فقياسٌ ولم يُسْمَع ونظيرُ ثُلاثَ ورُباعَ فى الصفة والوزنِ أُحَادُ وثُناءُ وقد سُمِعَا قال الشاعر

*مَنَتْ لك أن تُلاقِينى المَنايا * أُحادَ أُحادَ فى شَهْرٍ حَلالِ*

٥ وأمّا ما وراء ذلك الى عُشارَ فغيرُ مسموع والقياسُ لا يدفعه على انّه قد جاء فى شعر الكُمَيْت *خِصالا عُشارا* فإن سُمّى رجلٌ بمَثْنَى وثُلاث ورُباع ونظائرِها انصرف فى المعرفة فتقول فيه هذا مَثْنًى وثُلاثٌ بالتنوين لانّ الصفة بالتسمية قد زالت وزال العدلُ ايضا لزوالِ معنى العدد بالتسمية وحَدَثَ فيه سببٌ اخرُ غيرُهما وهو التعريف فانصرف لبقائه على سبب واحد فإن نكّرته بعد التسمية لم ينصرف على قياسِ قول سيبويه لانّه أشبه حالَه قبل النقل وينصرف على قياسِ قولِ أبى الحسن لخُلُوّه ١٠ من سببٍ البتّةَ، وحُكى انّ ابن كَيْسان قال قال أهلُ الكوفة مَثْنَى ومَوْحَدُ بمنزلة عُمَرَ وإنّ هذا الاسم معرفةٌ فاذا سمّيت به رجلا لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسمُ رجلٍ، ولسائرِ المعدولة فصولٌ يأتى الكلامُ عليها هناك مفصّلا إن شاء الله تعالى، وأمّا الجمع المانع من الصرف فهو كلُّ جمع يكون ثالثُه ألفا وبعدها حرفان او ثلاثةُ أحرف أوْسَطُها ساكنٌ كدَوَابَّ وتَحادٌّ ومَساجِدَ ومَنابِرَ ودَنانِيرَ ومَفاتيحَ فكلُّ ما كان من هذا النوع فانّه لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً قال الله تع فَاذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ وقال الله تع لَهُدِّمَتْ ١٥ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ وقال تع يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ فهذا الجمع وما كان مثله ممّا فيه شَبَهٌ بالتصغير ووجهُ الشبه بينهما أنّ ثالثه حرفُ لينٍ زائدٌ وبعد الثالث مكسورٌ كما أنّه فى التصغير كذلك فدَراهِمُ فى الجمع كدُرَيْهِمٍ ودَنانِيرُ كدُنَيْنِيرٍ ليس بينهما فرقٌ الّا ضمّ أوّلِ الاسم المصغّر وفتحُ أوّلِ هذا الجمع وهو غيرُ مصروف والذى منعه من الصرف كونُه جمعا لا نظيرَ له فى الآحاد فصار بعدمِ النظير كانّه جُمع مرّتَيْن وذلك أنّ كلّ جمع له نظيرٌ من الواحد وحكمُه فى ٢٠ التكسير والصرف كحكمِ نظيره فكِلابٌ منصرفٌ فى النكرة والمعرفة لانّ نظيرَه فى الواحد كِتابٌ وإزارٌ كذلك فلو كان كِلابٌ ممّا يُجْمَع لكان قياسُ جَمْعه كُلُبٌ على حدّ كِتابٍ وكُتُبٍ وكذلك باقى الجموع وهذا الجمعُ أعنى مساجد ودراهم لمّا كان الجمعَ الذى ينتهى اليه الجموعُ ولا نظيرَ له فى الآحاد مكسّرٌ على حدّه صار كانّه جُمع مرّتَيْن نحوَ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ وأَكالِبَ ورَهْطٍ وأَرْهُطٍ وأَراهِطَ وتَكرّرت العلّةُ وقامت مقامَ علّتَيْن كما قلنا فى ألف التأنيث وليس فى الأسباب ما يمنع الصرفَ وحده ويقوم مقامَ علّتين سوى

ألف التأنيث وهذا الضربِ من الجموع فاذا كان هذا الجمع صحيحا غيرَ معتلّ فانّه غيرُ منصرف نحوَ هذه مساجدُ ودراهمُ ويكون فى موضع الجرّ مفتوحا فإن كان معتلّا بالياء نحوَ جَوَارٍ وغَوَاشٍ فانّه ينوَّن فى الرفع والجرّ ويُفْتَح فى النصب من غير تنوين نحوَ هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ ورأيت جَوارِيَ وغواشِيَ كما تقول رأيت ضواربَ وفيه مذهبان أحدهما قولُ الخليل وسيبويه أنّه لمّا كان جمعا والجمع ٥ أثقلُ من الواحد وهو الجمعُ الذى ينتهى اليه الكثرةُ على ما تقدّم نحوَ أكالِبَ وأَراهِطَ وأَشاف وكان آخِرُه ياء مكسورا ما قبلها وكانت الضمّة والكسرةُ مقدّرتَيْن فيهما وهما مستثقلتان وذلك ممّا يزيده ثقلا فحذفوا الياء حذفًا تخفيفًا فلمّا حذفوا الياء نقص الاسمُ عن مثالِ مَفاعِلَ فدخله التنوينُ على حدّ دخوله فى قَصَاعٍ وجِفَانٍ لانّه صار على وَزْنه والذى يدلّ على ذلك أنّك اذا صِرْتَ الى النصب لم تحذف الياء لخفّة الفتحة ولانّهم لمّا حذفوا الياء فى الرفع والجرّ ودخله التنوينُ وافقَ المفردَ المنقوصَ فصار قولُك ١٠ هذه جوارٍ وغواشٍ ومررت بجوارٍ وغواشٍ كقولك هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ أرادوا أن يوافقه فى النصب لئلّا يختلف حالاهما، وذهب ابو إسحق الزَّجّاجُ الى انّ التنوين فى جوارٍ وغواشٍ ونحوه بدلٌ من الحركة الملقاة عن الياء فى الرفع والجرّ لثقلهما ولمّا دخل التنوينُ عوضًا على ما ذكرنا حُذفت الياء لالتقاء الساكنين سكونِها وسكونَ التنوين بعدها على ما قلنا فى قاضٍ وغازٍ ولا يلزم ذلك فى النصب لثُبوت الفتحة وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ لانّه يلزم أن يُعوَّض فى نحو يَغْزُو ويَرْمِى، فان قيل ان الأفعال لا يدخلها ١٥ تنوينٌ فلذلك لم يعوّضوا فى يغزو ويرمى فالجواب ان الافعال انّما يمتنع منها تنوينُ التمكين وهو الدالّ على الخفّة فأمّا غير ذلك من التنوين فانّه يدخلها ألا ترى الى قوله *وقُولِى إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ* وقوله *ألا أيّها اللَّيْلُ الطويلُ ألا انْجَلِنْ* وقولِ العَجّاج *مِن طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ* وتنوينُ جوارٍ وغواشٍ ليس بتنوينِ تمكين انّما هو عوضٌ فلا يمتنع من الافعال كما لا يمتنع تنوينُ الترنُّم، وكان يُونُسُ وعيسى وأبو زيد والكِسائىّ فيما حكاه أبو عثمان ينظرون الى جوارٍ ونحوه من المنقوص فكلّما ٢٠ كان له نظيرٌ من الصحيح مصروفٌ صرفوه وما لم يكن نظيرُه مصروفًا لم يصرفوه وفتحوه فى موضع الجرّ كما يفعلون فى غيرِ معتلّ ويسكّنونه فى موضع الرفع خاصّةً قال الفَرَزْدَق

*ولَوْ كان عبدُ اللّه مَوْلًى هَجَوْتُه * ولكنّ عبدَ اللّه مولَى مَوالِيَا*

ففتح فى موضع الجرّ وهو قول أهلِ بغدادَ والصرفُ قولُ الخليل وسيبويه وأبى عمرو بن العَلاء وابن أبى إسحق وسائرِ البصريّين، فأمّا قول صاحب الكتاب وحَضاجِرُ وسَراوِيلُ فى التقدير جمعُ حِضَجْرٍ وسِرْوالَةٍ فإشكالٌ

أَوْرده على نفسه لانّه قد تقدّم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعا لا نظيرَ له فى الآحاد وحصاجِرُ على زنة دَراهِمَ وسَواهِمَ الضَبُع مفردٌ قال الشاعر

*هَلّا غضِبْتَ لرَحْلِ جا * رِكَ إذ تُجَرِّدُه حَصاجِرْ*

وسراويلُ اسمٌ مفردٌ لهذا اللباس فكانّ فى ذلك هَدْمَ هذه القاعدة بإيرادِ نظير لهذا الجمع من الآحاد ثمّ ٥ انفصل عنه بأن قال أمّا حصاجرُ فجمعٌ عند سيبويه سُمّيت به الضبعُ وهو معرفةٌ والمعارفُ من اسماء المُدُن والناسِ قد سُمّى بالجموع نحوَ قولهم للقبيلة كِلابٌ وقالوا المَدائنُ لموضع معروف وهو كثيرٌ فواحدُ حصاجر حِضَجْرٌ وقد تقدّم الكلام عليه، وأمّا سراويل فهو عند سيبويه والنحويّين أعجميٌّ وَقَـعَ فى كلام العرب فوافق بناءه بناء ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة وهو قَنادِيلُ ودَنانيرُ قال الشاعر وهو ابن مُقْبِل

١٠ *يَمْشِى بها ذَبُّ الرِيادِ كأنّه * فَتًى فارسىٌّ فى سراويلَ رامِحُ*

ويروى أَنَى دُونها ذبُّ الرياد هكذا أنشده صاحب الصَحاح، قوله ذبُّ الرياد الثورُ الوحشىُّ والمراد فتى فارسىٌّ رامحٌ فى سراويل ومن الناس مَن يجعله جمعا لسِرْوالَةٍ وهى قطعةُ خِرْقةٍ منه كدَخارِيصَ وأنشدوا

*عليه من اللُؤْم سِرْوالَةٌ * فلَيس يَرِقُّ لِمستعْطِفِ*

فيكون كعِثْكالَةٍ وعَثاكِيلَ وهو رأْىُ أبى العَبّاس ويضعُف من جهة المعنى لانّه لا يريد ان يكون عليه ١٥ من اللُؤْم قطعةٌ وانّما هو هَجْوٌ والسراويلُ تَمامُ اللباس فأراد أنّه تامُّ التَرَدّى باللُؤْم، قال أبو الحسن من العرب من يجعله واحِدًا فيصرفه والسَماعُ حجّةٌ عليه قال أبو علىّ الوجهُ عندى أن لا ينصرف فى النكرة لانّه مؤنّث على بناء لا يكون فى الآحاد فمَن جعله جمعا فأمرُه واضحٌ ومن جعله مفردا فهو أعجمىٌّ ولا اعتدادَ بالأبنية الأعجميّة، وأمّا التركيب فهو من الأسباب المانعةِ من الصرف من حيث كان المركّبُ فرعا على الواحد وثانيًا له لانّ البَسيط قبل المركّب وهو على وجهَيْن احدهما أن يكون من اسمَيْن ويكون لكلّ ٢٠ واحد من الاسمين معنًى فيكون حكمُهما حكمَ المعطوف احدُهما على الاخر فهذا يستحقّ البناء لتضمُّنه معنَى حرف العطف وذلك نحوُ خمسةَ عشرَ وبابِه ألا ترى ان مدلولَ كلّ واحد من الخمسة والعشرة مرادٌ كما لو عطفت أحدَهما على الاخر فقلت خمسةٌ وعشرةٌ فلمّا حذفتَ حرف العطف وتَضمّن الاسمان معناه بُنِيَا كما بُنى كَيْفَ وأَيْنَ لمّا تضمّنا معنَى همزة الاستفهام وكما بُنى مَنْ حين تضمّن معنَى حرف الجزاء وهى إنْ، وأمّا القِسْم الثانى وهو الداخل فى باب ما لا ينصرف فهو أن يكون الاسمان

كشىء واحد ولا يدلّ كلٌّ واحد منهما على معنًى ويكون موقعُ الثانى من الاوّل موقعَ هاء التأنيث فما كان من هذا النوع فانّه يجرى مجرًى ما فيه تاء التأنيث من أنّه لا ينصرف فى المعرفة نحوَ حَضْرَمَوْتَ تقول هذا حضرموتُ ورأيت حضرموتَ ومررت بحضرموتَ فلا ينصرف لانّه معرفةٌ مركّبٌ والاسمُ الثانى من الصدر بمنزلةِ تاء التأنيث ممّا دخلتْ عليه ألا ترى انّك تفتح آخِرَ الاوّل منهما كما تفتح ما قبل تاء ٥ التأنيث فان نكّرته صرفته تقول هذا حضرَموتٌ وحضرَموتٌ آخَرُ منعتَ الاوّلَ الصرفَ لانّه معرفةٌ وصرفتَ الثانى لانّه لمّا زال التعريفُ بقيتْ علّةٌ واحدةٌ وهو التركيبُ فانصرف وفُتح الاسم الاوّل للتركيب وينزل الثانى من الاوّل منزلةَ تاء التأنيث ويمتنع الثانى من الصرف للتركيب والتعريف وكلّ ما كان من ذلك كان على ما ذكرنا من منعِ الصرف، ويجوز فيه إضافةُ الاوّل الى الثانى فاذا أضفت أعربت الاوّل بما يستحقّه من الاعراب ونظرت فى الثانى فان كان ممّا ينصرف صرفته وان كان ممّا لا ينصرف لم تصرفه ١٠ فتقول فيما يضاف الى المنصرف هذا حَضْرُ مَوْتٍ وبَعْلُ بَكٍّ وان أضفت الى ما لا ينصرف قلت هذا رَامُ هُرْمُزَ ومارُ سَرْجِسَ ورأيت رامَ هرمزَ ومارَ سرجسَ ومررت برامِ هرمزَ وبمارِ سرجسَ قال جَرِيرٌ

لَقِيتُم بالجَزِيرَة خَيْلَ قَيْسٍ • فَقُلْتُم مارَ سَرْجِسَ لا قِتالَا

انشد على قولِ من أضاف فمن لم يضف يقول مارَسرجسُ بالضمّ لانّه يجعله كالاسم الواحد حكمًا يقول يا مارَسرجسُ، وأمّا مَعْدِيكَرِبُ ففيه الوجهان التركيب والاضافة فان ركّبتهما جعلتهما اسما واحدا ١٥ وأعربتهما إعرابَ ما لا ينصرف فتقول هذا معديكربُ ورأيت معديكربَ ومررت بمعديكربَ كما تقول هذا طلحةُ ورأيت طلحةَ ومررت بطلحةَ واذا أضفت كان لك فى الثانى منعُ الصرف وصرفُه فاذا صرفته اعتقدتَ فيه التذكيرَ واذا منعته الصرفَ اعتقدت فيه التأنيثَ فتقول فى المنصرف هذا معدِى كربٍ ورأيت معدِى كربٍ ومررت بمعدِى كَربٍ كما تقول هذا غلامُ زيدٍ ورأيت غلامَ زيدٍ ومررت بغلامِ زيدٍ وتقول فى غير المنصرف هذا معدِى كربَ ورأيت معدِى كربَ ومررت بمعدِى كربَ كما تقول هذا ٢٠ غلامُ زَيْنَبَ ورأيت غلامَ زينبَ ومررت بغلامِ زينبَ، واعلمْ انّ فى معديكرب شذوذَيْن احدهما من جهةِ البِنْيَة لانّهم قالوا مَعْدِى بالكسر على زنةِ مَفْعِلٍ والقياسُ مَفْعَلٌ بالفتح نحوُ المَرْمَى والمَغْزَى وما اعتلّتْ فاؤه يجىء المكانُ منه على مَفْعِلٍ بالكسر نحوِ المَوْرِد والمَوْضِع فهذا وجهٌ من الشذوذ والوجهُ الثانى سكونُ الياء من معديكرب وهو فى موضعِ حركةٍ ألا ترى انّك اذا ركّبت فقلت هذا معديكربُ كانت الياء بإزاء الراء من حَضْرَمَوْتَ واللامِ من بَعْلَبَكَّ وكلاهما مفتوحٌ واذا أضفت كان ينبغى أن تُسكّن

فى موضع الرفع والجرّ وتفتح فى موضع النصب كما فى سائر المنقوصة من نحو هذا قاضى زيد ومررت
بقاضى زيد ورأيت قاضِىَ زيد ولم يجز الأمرُ فى معديكرب كذلك بل سكنتْ فى حال النصب كما
سكنت فى حال الرفع والجرّ وذلك لانّهم شبّهوها فى حال التركيب وحصولِها حَشْوا بما هو من نفس
الكلمة نحو الياء فى دَرْدَبِيسٍ والياء فى عَيْضَمُوزٍ قال الخليل شبّهوها بالالف فى مَثْنَى ومَعْنَى وأمّا فى حال
٥ الاضافة فسكّنوها ايضا تشبيها لها بالمركّبة للزومِ هذا الاسم الاضافةَ ولانّهم لمّا سكّنوها فى المركّب وهو
موضعٌ لا يكون فيه الّا مفتوحةً سكّنوها ههنا لانّه موضعٌ قد تسكن فيه ألا ترى انّها قد تسكن فى
الرفع والجرّ فحُمل النصب فى مثلِ هذا على الرفع والجرّ لجوازِ إسكانه فى ضرورة الشعر حملًا على المرفوع
والمجرورِ تشبيها لها بالالف فاعرفه ، وأمّا العُجْمَة فانّها من الأسباب المانعة من الصرف لانّ العجمة دخيلةٌ
على كلام العرب لانّها تكون اوّلا فى كلام العجم ثمّ تُعرَّب فهى ثانيةٌ له وفرعٌ عليه ، واعلمْ ان قولهم
١٠ العجمة ليس المراد منه لغةَ فارسَ لا غيرُ بل كلّ ما كان خارجا عن كلام العرب من رُومٍ ويُونانَ وغيرِهم
وتنقسم العجمةُ الى قسمَيْن احدهما ما عُرّب من اسماء الأجناس فنُقل الى العربىّ جنسا شائعا واستُعمل
استعمالَ الاجناس فجرى مجرى العربىّ فلا يكون من أسبابِ منعِ الصرف واعتبارُه بدخول الالف واللام
عليه وذلك كالابْرِيسَم والدِيباج والفِرِنْد واللِجام والاسْتَبْرَق فهذا النوعُ من الأعجمىّ جارٍ مجرى العربىّ
يمنعه من الصرف ما يمنعه ويُوجبه له ما يوجبه ، والثانى من المعرَّب ما نُقل عَلَمًا نحوَ إسحٰق ويَعْقُوبَ
١٥ وفِرْعَوْنَ وهَامَانَ وخُتْلُخَ وتَكِينَ فهذه فى لغتها الأعجميّة أعلامٌ والأعلامُ معارفُ والمعرفةُ احدُ الأسباب
المانعة من الصرف وقد عُرّبت بالنقل فزادَها ذلك ثِقْلًا ، والاسماء الأعجميّة تُعْرَف بعلاماتٍ منها خروجُها
عن أبنية العرب نحوَ اسمعِيلَ وجِبْرِيلَ ومنها مُقارَبةُ ألفاظِ العجم الّا انّها غُيّرت الى المُعْرَبة نحوَ أَبْرَاهَامُ
اذ قالوا إِبْرٰهِيمُ على الإخلاص ومنها تركُ الصرف نحوَ ابْلِيسَ ولو كان عربيّا لانْصرف ومَن زعم انّه من
أَبْلَسَ اذا يَئِسَ فقد غلط لانّ الاشتقاق لا يكون فى الاسماء الأعجميّة ، وأمّا الالف والنون المضارعتان
٢٠ لألفَي التأنيث فهى من الأسباب المانعة من الصرف من حيث كانتا زائدتَيْن والزائدُ فرعٌ على المَزِيد
عليه وهما مع ذلك مضارِعتان لألفَى التأنيث نحوَ حَمْرآءَ وصَحْرآءَ والالفُ فى حمراء وصحراء يمنع الصرفَ
فكذلك ما أشبهَه وذلك نحوُ عَطْشانَ وسَكْرانَ وغَرْثانَ وغَضْبانَ واعتبارُه أن يكون فَعْلَانَ ومؤنّثه فَعْلَى
نحوَ قولك فى المذكّر عَطْشانُ وفى المؤنّث عَطْشَى وسَكْرانُ وفى المؤنّث سَكْرَى وغَرْثانُ وفى المؤنّث غَرْثَى
لا تقول سَكْرانَةٌ ولا عطشانة ولا غرثانة فى اللغة الفُصْحَى وانّما قلنا فَعْلَانُ ومؤنّثه فَعْلَى احترازا من

فَعْلانَ آخرَ لا فَعْلَى له فى الصفات قالوا رجلٌ سَيْفانٌ للطويل المشوقِ وقالوا امرأةٌ سيفانةٌ ولم يقولوا سَيْفَى وقالوا رجلٌ نَدْمانٌ وامرأةٌ ندمانةٌ ولم يقولوا نَدْمَى فهذا ونحوه مصروفٌ لا محالةَ، ووجهُ المضارعة بين الالف والنون فى سكران وبابه وبين ألفى التأنيث فى حمراء وقصباء أنّهما زيدتا زَيْدًا معا كما انّهما فى حمراء كذلك وأنّ الاوّل من الزائدَيْن فى كلّ واحد منهما الفٌ وأنّ صيغة المذكّر فيهما مخالفةٌ
٥ لصيغة المؤنّث وأنّ الآخِرَ من كلّ واحد منهما يمتنع من لِحاقِ تاء التأنيث فكما لا تقول فى حمراء وصفراء حمراءةٌ وصفراءةٌ كذلك لا تقول فى عطشان عطشانةٌ ولا فى غضبان غضبانةٌ بل تقول فى المؤنّث غَضْبَى وعَطْشَى، وقولنا فى اللغة الفُصْحَى احترازٌ عمّا رُوِى عن بعض بنى أسدٍ غضبانةٌ وعطشانةٌ فألحق النونَ تاء التأنيث وفرق بين المذكّر والمؤنّث بالعلامة لا بالصيغة وقياسُ هذه اللغة الصرفُ فى النكرة كندمانٍ فتقول هذا عطشانٌ ورأيت عطشانا ومررت بعطشانٍ، وأمّا الأعلام نحو مَرْوانَ وعَدْنانَ وغيْلانَ فهى
١٠ اسماء لا تنصرف للتعريف وزيادةِ الالف والنون واعلمْ ان هذه الالف والنون فى هذه الأعلام وما كان نحوَها محمولاتٌ على بابِ عطشانَ وسكران لقُرْب ما بينهما ألا ترى أنّهما زائدتان كزيادتهما وأنّه لا يدخل عليهما تاء التأنيث لا تقول مروانةٌ ولا عدنانةٌ لانّ العلميّة تحظُر الزيادةَ كما تحظُر النقصَ وليس المانعُ من الصرف كونَه على زنةِ فَعْلانَ ألا ترى انّ عُثْمان وذُبْيان وسُفْيان حكمُها حكمُ عَدْنان وغَيْلانَ، فان قيل فأنت تقول سَلْمانُ وسَلْمَى فهلّا كان كعَطْشانَ وعَطْشَى قيل ليس سلمان وسلمى من قبيل
١٥ عطشان وعطشى انّما ذلك من قبيلِ تَلاقِى اللغة وأمرٌ حصل بحكمِ الاتّفاق لا أنّه كان مقصودا، وقد كثرتْ زيادة الالف والنون آخرا على هذا الحدّ فإن جُهل أمرُها فى موضعٍ قُضِى بزيادةِ النون فيه الى ان تقوم الدلالةُ بخلافه فإن سمّيت رجلا بسِرْحانٍ او امرأةً منعتَه الصرفَ لانّه صار حكمُه حكمَ عَدْنانَ وذُبْيانَ فإن نكّرته انصرف لا محالةَ فإن سمّيت برُمّانٍ فسيبويه والخليلُ لا يصرفانه ويحملان على الالف والنون بالزيادة حملًا على الأكثر وأبو الحسن يصرفه ويحملها على انّها اصلٌ وحجّتُه أنّه قد كثُر فى النبات
٢٠ فُعّالٌ نحو سُمّاقٍ وحُمّاضٍ وعُنّابٍ وجُمّارٍ، وقوله الّا اذا اضطُرّ الشاعر فصرف يعنى انّ الاسمَ اذا اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة امتنع من الصرف ولم يجز صرفُه الّا فى ضرورة الشعر فإنّ ضرورة الشعر تُبيح كثيرا ممّا يحظره النثْرُ واستعمالَ ما لا يسوغ استعمالُه فى حال الاختيار والسعةِ فجميعُ ما لا ينصرف يجوز صرفُه فى الشعر لإتمام القافية وإقامةِ وزنها بزيادةِ التنوين وهو من أحسن الضرورات لانّه رَدٌّ الى الاصل ولا خِلافَ فى ذلك الّا ما كان فى آخِره الفُ التأنيث المقصورةُ فإنّه لا يجوز صرفُه للضرورة لانّه لا

ينتفع بصرفه لانّه لا يسُدّ ثُلْمَةً فى البيت من الشعر وذلك انّك اذا نوّنت مثلَ حُبْلَى وسَكْرَى فقلت حُبْلًى وسَكْرًى فتحذف الفَ التأنيث لسكونها وسكونِ التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاعٌ لانّك زِدْتَ التنوينَ وحذفت الالفَ فما رِبحت ألّا كَسْرَ قياسٍ ولم تحظَ بفائدة، واعلم انّك اذا نوّنت اسما غيرَ منصرف ضرورةً جررته ايضا لانّك تردّه الى اصله فتحرّكه بالحركات الثلاث التى تنبغى له نحوَ قوله

٥ * اذا ما غَزَوْا بالجَيْش حَلَّقَ فَوْقَهم * عَصائبُ طَيْرٍ تَهْتَدِى بعَصائبِ ،

فخفض عصائبَ لمّا ردّها الى اصلها،

قال صاحب الكتاب وأمّا السبب الواحد فغيرُ مانع أبدًا وما تعلّق به الكوفيون فى إجازة مَنْعه فى الشعر ليس بثَبَت،

قال الشارح السبب الواحد لا يمنع الصرفَ فى حال الاختيار والسعةِ وقد أجاز الكوفيون والأخفش

١٠ وجماعةٌ من المتأخّرين البصريين كأبى علىّ وابن البُرْهان وغيرهما تركَ صرفِ ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثرُ البصريين وقد أنكر المنعَ أبو العبّاس المبرّدُ وقال ليس لمنع الصرف أصلٌ يُرَدّ اليه وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتا صالحةَ العدّة قال عبّاس بن مِرْداس

* فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ * يَفُوقان مِرْداسَ فى مَجْمَعِ *

فلم يصرف مرداسا وهو أبوه، ومن ذلك قول الأَصْبَغ العَدْوانىّ

١٥ * ومِمَّن وَلَدُوا عامِـــرُ ذو الطُولِ وذو العَرْضِ *

ولم يصرف عامرًا وأنشدوا

* ومُصْعَبُ حينَ جَدَّ الأَمْـــرُ أَكْبَرُها وأَطْيَبُها *

الى أبياتٍ أُخَرَ غيرِ هذه جاءت فى أشعار العرب أضعافَ ما ذكرناه، وقد تأوّلها أبو العبّاس وروى شيئا منها على غيرِ ما رووه فأمّا بيتُ عبّاس فإنّ الرواية الصحيحة يفوقان شَيْخِى فى مَجْمَع وشيخُه هو مرداسٌ

٢٠ وإن صحّت روايتُهم فإنّه جعله قبيلةً لتقدّمه وكثرةِ أشياعه، وأمّا عامرُ ذو الطولِ فأبو القبيلة ويجوز أن يكون جعله القبيلةَ نفسها فلم يصرفه ثمّ ردّ الكلامَ فى الصفة الى اللفظ ومنه قوله تعالى أَلَآ إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ صرف الاوّلَ جعلَه أبا القبيلة ومنعه الصرفَ ثانيا لانّه جعله نفسَ القبيلة، وأمّا قوله مُصْعَبُ حين جدّ الأمرُ فإنّ الرواية الصحيحة وأَنْتُمْ حينَ جدّ الأمر وإن صحّت تلك الرواية حمله على إرادة القبيلة، وكان أبو بكر بن السَرّاج يقول لو صحّت الرواية فى ترك صرفِ ما لا ينصرف ما

كان بأبعدَ من قوله

*فبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَه قال قائلٌ * لِمَن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ*

انّما هو فبَيْنَا هو فحذف الواو من هُوَ وهى متحرّكةٌ من نفس الكلمة واذا جاز حذفُ ما هو من نفس الحرف كان حذفُ التنوين الذى هو زيادةٌ للضرورة أَوْلى، والذى ذكره ابن السرّاج لا أراه لانّ التنوين ٥ حرفٌ دخل لمعنًى فاذا حُذف أُخِلّ بذلك المعنى وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة ألا ترى أنّه لمّا اجتمع التنوين مع ياء المنقوص فى مثل قاضٍ ومع المقصور فى مثل عَصًا واقتضت الحالُ حذفَ احدهما حُذف لامُ الكلمة وبقى التنوينُ لانّ حذفَ التنوين ربّما أوقع لَبْسا وليس كذلك حذفُ الواو من قوله فبيناه يشرى رحله، واعلمْ انّ النصوص الواردة فى هذا الباب ليس ردُّها بالسَهْل والمذهبُ فيه منعُ صرفِ المنصرف من الاسماء اذا كان فيه علّةٌ واحدةٌ من العِلَل التسع حتّى لو اجتمع معها ١٠ علّةٌ اخرى امتنع من الصرف فى حال الاختيار والسعةِ فللضرورة اعتُبر مُطْلَقُ الثِقَل وفى حال الاختيار اعتُبر ثقلٌ مخصوصٌ فاذا اعتبرت النصوصَ الواردةَ فى هذا الباب كان أكثرُها أعلاما معارفَ فامتنع الصرفُ للضرورة بسبب واحد من سببَيْن فلو جاء مثلُ رجل وفرس وأُريد منعُه الصرفَ للضرورة لم يجز عندى فأمّا صاحب الكتاب فانّه اختار منعَ جوازِ صرفِ ما ينصرف فى الضرورة وهو مذهب سيبويه والأكثرِ من البصريين وقد ذكرتُ حجّتَهم فى ذلك،

١٥ قال صاحب الكتاب وما احدُ سببَيْه او أسبابِه العلميّةُ فحكمُه الصرفُ عند التنكير كقولك رُبَّ سُعادٍ وقَطامٍ لَبِقاءه بلا سبب او على سبب واحد،

قال الشارح قد ذكرنا انّ العلميّة احدُ الأسباب المانعة من الصرف من حيث كان التعريفُ فرعا والتنكير اصلا على ما مضى والعلميّةُ تجامع ستّةَ أسباب من مَوانعِ الصرف احدُها العُجْمةُ فى مثل إبرهيمَ وإسمعيلَ وإسحٰقَ ويعقوبَ فهذه الاسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة قال الله تع وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ ٢٠ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ وقال عزّ من قائلٍ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ، الثانى وزنُ الفعل نحو يَزِيدَ وتَغْلِبَ ويَشْكُرَ ويَعْمَرَ وخُضَّمَ وضُرِبَ إذا سُمّى به فهذا وما كان مثله لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، الثالث العدلُ فى مثل عُمَرَ وزُفَرَ وحَذامِ وقَطامِ عُدل من عامرٍ وزافرٍ وحاذِمةَ وقاطِمةَ أعلاما، الرابع زيادةُ الالف والنون فى نحو عُثْمانَ وذُبْيانَ وسَلْمانَ وعَدْنانَ فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادةِ الالف والنون، الخامس التركيبُ نحو بَعْلَبَكَّ ومَعْدِيكَرِبَ ورامَ هُرْمُزَ وما كان مثلها ممّا جُعل الاسمان فيه اسما واحدا فهذه

الاسماء لا تنصرف للتعريف والتركيب، السادس التأنيث فى مثل طَلْحَةَ وحَمْزَةَ وسُعادَ وقَطامِ فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث فالتأنيثُ فى نحو طلحة وحمزة بالتاء وفى سُعادَ بتقدير التاء الّا انّه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث ولذلك يتعاقبان الّا فيما لا يُعْتَدّ به وذلك فى تصغيرِ وَراء وقُدّامِ فقد قيل وُرَيِّئَةٌ وقُدَيْدِيمَةٌ وهو قليل، وأمّا سَقَرُ وما كان مثله فإنّ حركة عينه
٥ قامت مقامَ الحرف الرابع على ما سنذكر، فهذه الستّة إحدى علّتيها التعريفُ فإذا نُكِّرت زالت احدى العلّتين وهو التعريف فبقيت علّةٌ واحدةٌ فينصرف فتقول هذا ابرهيمُ وابرهيمٌ اخرُ وأحمدُ واحمدٌ اخرُ وعُمَرُ وعمرٌ اخرُ وعثمانُ وعثمانٌ اخرُ وهذا بعلبكُ وبعلبكٌّ اخرُ وهذا حمزةُ وحمزةٌ اخرُ، وقوله نحو رُبَّ سُعادٍ وقَطامٍ لبقائه بلا سبب او على سبب واحد فالمراد انّ سعادَ وما كان مثله مثل طلحة فيه التعريفُ والتأنيثُ فاذا نُكّر انصرف لزوالِ التعريف وقَطامِ فيه ثلثُ عِلَلِ التعريفُ والتأنيثُ
١٠ والعدلُ فاذا نُكّر زال التعريفُ وزال ايضا العدلُ لزوالِ التعريف لانّه انّما كانَ معدولا فى حال التعريف فبقى فى كلّ واحد منهما سببٌ واحدٌ وهو التأنيث وهذا الضربُ من التأنيث لا أثَرَ له الّا مع التعريف فاذا زال التعريفُ بطل حكمُه وصار الاسمُ فى حكمِ ما لا سببَ فيه فإن شئتَ أن تقول بقى بلا سبب لانّ السبب الباقى لا أثرَ له وإن شئت أن تقول بقى على سبب واحد وهو التأنيث لفظا، ومثله عُمَرُ اذا نكّرته زال التعريفُ وزال العدلُ بزواله ايضا، وهذا انّما يطّرد فيما مَثّل به من سعادَ وقطامِ ونظائرها
١٥ لا فى كلّ ما أحدُ سببيه التعريفُ ألا ترى انّ أَذْرَبِيجانَ قد اجتمع فيه التعريفُ والتركيبُ والعجمةُ وزيادةُ الالف والنون فاذا زال التعريف جاز ان يقال لبقائه بلا سبب اذ كان لا أثرَ لهذه الأسباب الّا مع التعريف ولا يقال بقى على سبب واحد لانّه لمّا زال التعريفُ بقى فيه أكثرُ من سبب واحد فاعرفه،

قال صاحب الكتاب الّا نحو أَحْمَرَ فإنّ فيه خِلافا بين الأخفش وصاحبِ الكتاب،

٢٠ قال الشارح لمّا أطلق وقال وما احدُ سببَيْه او أسبابه العلميّةُ فحكمُه الصرفُ عند التنكير استثنى أحْمَرَ ونحوَه من الصفات اذ كان فيه خلافٌ اذا سُمّى به ثمّ نُكّر فإنّ سيبويه يمنع من صرفه بعد تنكيره كما كان يمنعه فى حالِ تعريفه الّا انّ المانع من الصرف مختلفٌ ففى حال التعريف المانعُ من الصرف التعريفُ ووزنُ الفعل وفى حال التنكير شَبَهُه بحاله قبل التسمية، وذهب أبو الحسن الأخفش الى صرفه لانّه بالتسمية فارَقَ الصفةَ وعرض فيه التعريفُ ووزنُ الفعل على ما ذُكر فإذا نُكّر زال التعريفُ وبقى فيه

عِلَّةٌ واحدةٌ وهى الوزنُ وحده فانصرف وأرى القياسَ ما قاله أبو الحسن وكذلك ما كان نحو مثل سَكْرانَ وعَطْشانَ اذا سمّى بشىء من ذلك ثمّ نُكّر فهو على الخلاف،

قال صاحب الكتاب وما فيه سببان من الثلاثىّ الساكنِ الحَشْو كنُوحٍ ولُوطٍ منصرفٌ فى اللغة الفصيحة التى عليها التنزيلُ لمقاومةِ السُّكونِ احدَ السببَيْن وقومٌ يُجرونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما ٥ الشاعرُ فى قوله

*لم تَتلفَّعْ بفَضْلِ مِئْزرها * دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَبِ*

قال الشارح اعلم انّ ما كان ساكنَ الوسط من الثلاثىّ المؤنّث اذا كان معرفةً فالوجهُ منعُه الصرفَ لاجتماع السببَيْن فيه وقد يصرفه بعضُهم لخفّته بسكونِ وسطه فكانّ الخفّة قاوَمَتْ احدَ السببَيْن فبقى سببٌ واحدٌ فانصرف عند هؤلاء وفيه رَدٌّ الى الاصل وقد أنشد قول جَرير *لم تتلفّعْ بفضل الخ* ١٠ والشاهد فيه صرفُ دَعْدٍ وتركُ صرفها، والتلفُّع التقنُّعُ والتردّى والعُلَبُ جمعُ عُلْبَةٍ كظُلْمَةٍ وظُلَمٍ وهو إناءٌ من جِلْد يشرب به الأعرابُ، يصفها بأنّها حَضِيرةٌ رقيقةُ العيش لا تلبس ما يلبسه العربُ ولا تشرب ممّا يشربون، ومثلُه قول الاخر

*ألَا حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِنْدُ * وهندٌ أَتَى من دُونِها النَّأْىُ والبُعْدُ*

فصرف هندا فى موضعَيْن من البيت وليس ذلك من قبيل الضرورة لانّه لو لم يصرف لم ينكسر وزنُ ١٥ البيت والعِياسُ الصرف لانّ مُراعاةَ اللفظ فيما لا ينصرف هو البابُ ألا ترى انّهم قالوا ذَلَذِلًا وجَنَدِلًا فصرفوه وإن كان المراد ذَلاذِلَ وجَنادِلَ غيرَ مصروفَيْن لانّهما بزنةِ مَساجِدَ لكنّهم حذفوا الالف منهما تخفيفا وما حُذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به وبُؤيّد وُضوحا أنّ الالف مرادةٌ أنّه قد اجتمع فيها اربعُ متحرّكاتٍ متوالياتٍ فى كلمة مع كون الالف مرادةً فهو مصروفٌ لمراعاة اللفظ، وكان الزَّجّاج لا يرى صرفَ نحوِ هندٍ ودعدٍ وجُمْلٍ ولا صرفَ شىء من المؤنّث يسمّى باسم على ثلثة أحرف أوسطُها ٢٠ ساكنٌ، فأمّا الاسم الأعجمىّ الثلاثىّ الساكنُ الوسطِ فمصروفٌ البتّة نحوَ لُوطٍ ونُوحٍ قال الله تع اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَٱمْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا، واعلمْ انّ اعتمادهم فى نحو هند ودعد وما كان مثلهما الصرفَ ومَنْعَه واعتمادَهم فى نحو نوح ولوط الصرفَ البتّة مع تساويهما فى الخفّة لسكونِ أوسطهما دليلٌ على أنّ حكمَ التأنيث أقوى فى منعِ الصرف من العُجْمة وصاحبُ الكتاب لم يفرق بين هند وجمل وبين لوط ونوح وجعل حكمَ نوح ولوط فى الصرف ومنعِه كهند ودعد وهو القياسُ الّا انّ المسموع ما ذكرناه،

قال صاحب الكتاب وأمّا ما فيه سببٌ زائدٌ كمَاهَ وجُورَ فإنّ فيهما ما فى نُوحٍ مع زيادةِ التأنيث فلا مَقالَ فى امتناع صرفه ٭

قال الشارح أمّا مَاهُ وجُورُ اذا سُمّى بهما امرأتان فلا كلامَ فى منع صرفهما لانّه قد اجتمع فيه ثلاثةُ أسباب التعريف والتأنيث والعجمة ولذلك لو سمّيت امرأةً بذُلٍّ او حُشٍّ لكان غيرَ مصروف لما ذكرناه ٥ ولو سمّيت بهما رجلا لكان حكمُهما حكمَ نُوحٍ ولُوطٍ ٭

قال صاحب الكتاب والتكرّر فى نحو بُشْرَى وصَحْرَآءَ ومَساجِدَ ومَصابِيحَ نُزّل البناء على حرفِ تأنيث لا يقع منفصلا بحالٍ والزنةُ التى لا واحدَ عليها منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ وجمعٍ ثانٍ ٭

قال الشارح لمّا ذكر فى أثناء هذا الفصل أنّ السبب الواحد لا يكون مانعا من الصرف البتّة خاف أن يتوهّم متوهّمٌ أنّ نحوَ حُبْلَى وبُشْرَى وصَحْراء ومَسَاجِدَ نافضٌ لما قرّره فنبّهَ عليه وعرّف أنّ العلّة ههنا ١٠ متكرّرةٌ وذلك أنّ ألف التأنيث المقصورةَ والممدودةَ فى نحو حُبْلَى وسَكْرَى وحَمْراء وصَحْراء هى المانعةُ من الصرف وحدَها وأنّ الصفة لا أثَرَ لها بل هى سببٌ زائدٌ على المانع ألا ترى انّ نحوَ حُبارَى وبُهْمَى وشُكاعَى اسماءٌ غيرُ صفات وليس فيها الّا الالف وحدها وأنّ صحراء وطَرْفاء ليست بصفة وليس مع الالف الممدودة فيهما سواها وانّما مُنعت الصرفَ لانّها لازمةٌ للتأنيث وقد بنيت الكلمة عليها فتتنزّل منزلةَ الجُزْء منها فلذلك تثبت فى التكسير نحوَ حُبْلَى وحَبالَى وسَكْرَى وسُكارَى وصَحْراء وصَحارَى وليست ١٥ التاء كذلك فى نحو طلحةَ وحمزةَ انّما هى علامةٌ منفصلةٌ بمنزلةِ اسمٍ ضُمَّ الى اسم ولذلك تحذف فى التكسير فى نحو قَرْيَةٍ وقُرًى وظُلْمَةٍ وظُلَمٍ وجَفْنَةٍ وجِفانٍ وطَلْحَةٍ وطِلاحٍ فالالف تُشارك التاء فى التأنيث وتزيد عليها باللزوم فصار لزومُ التأنيث منزلة تأنيثٍ ثانٍ فهذا معنى تكرّر العلّة وكذلك نحوُ مَساجِدَ ومَصابِيحَ وذلك أنّ هذا الجمع لمّا لم يكن له نظيرٌ فى الآحاد وليس فى الجموع جمعٌ الّا وَلَهُ نظيرٌ فى الآحاد على ما تقدّم فصار هذا الجمعُ لعدمِ النظير كانّه جُمع ثانيًا فتكرّرت العلّةُ وقد تقدّم ذلك مبسوطا ٭

٢٠

القول فى وجوهِ إعراب الاسم

فصــل ١٩

قال صاحب الكتاب هى الرَّفع والنَّصب والجَرّ وكلٌّ واحد منها عَلَمٌ على معنًى فالرفعُ علمُ الفاعليّة والفاعلُ

واحدٌ ليس إلّا وأمّا المُبْتَدَأُ وخَبَرُه وخبرُ إنَّ وأخواتِها ولا التى لنَفْيِ الجنس واسمُ مَا ولَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ فمُلْحَقاتٌ بالفاعل على سبيلِ التشبيه والتقريب، وكذلك النصبُ علمُ المفعوليّة والمفعولُ خمسةُ أضرب المفعولُ المُطْلَق والمفعول بِهِ والمفعول فِيهِ والمفعول مَعَهُ والمفعول لَهُ، والحالُ والتمييزُ والمستثنَى المنصوبُ والخبرُ فى بابِ كَانَ والاسمُ فى بابِ إنَّ والمنصوبُ بلَا التى لنفيِ الجنس وخبرُ مَا ولَا المشبَّهتَيْن ٥ بلَيْسَ ملحَقاتٌ بالمفعول، والجرّ علمُ الإضافة، وأمّا التَوابِعُ فهى فى رفعها ونصبها وجرّها داخلةٌ تحت أحكامِ المتبوعات ينصبّ عملُ العامل على القبيلَيْن انصبابةً واحدةً، وأنا أسُوقُ هذه الأجناسَ كلَّها مرتَّبةً مفصَّلةً بعَوْنِ اللّه وحُسْنِ تأييده،

قال الشارح اعلم ان الاعراب فى اللغة البَيانُ يقال أَعْرَبَ عن حاجته اذا أبان عنها ومنه قوله عليه السلام الثَّيِّبُ تُعْرِب عن نفسها وهو مشتقٌّ من لفظ العَرَب ومعناه وذلك لما يُعْزَى اليهم من الفصاحة ١٠ يقال أَعْرَبَ وتَعَرَّبَ اذا تخلَّق بخُلُق العرب فى البَيان والفصاحة كما يقال تَمَعْدَدَ اذا تكلّم بكلام مَعَدّ، والاعراب الإبانة عن المعانى باختلاف أواخر الكلم لتعاقُب العوامل فى أوّلها ألا ترى انّك لو قلت ضَرَبَ زيدْ عمرْو بالسكون من غير إعراب لم يُعْلَم الفاعل من المفعول ولو اقتصر فى البيان على حِفْظِ المَرْتبة فيُعْلَم الفاعلُ بتقدُّمه والمفعولُ بتأخُّره لَضاق المذهبُ ولم يُوجَد من الاتّساع بالتقديم والتأخير ما يُوجَد بوجودِ الاعراب ألا ترى انّك تقول ضرب زيدٌ عمرًوا وأكرمَ أخاك أبوك فيُعْلَم الفاعل برَفْعه ١٥ والمفعولُ بنَصْبه سواء تقدّم او تأخّر، فان قيل فأنت تقول ضَرَبَ هذا هذا وأكرم عِيسَى مُوسَى وتقتصر فى البيان على المرتبة قيل هذا شىء قادت اليه الضرورةُ هنا لتعذُّرِ ظهورِ الاعراب فيهما ولو ظهر الاعرابُ فيهما او فى أحدهما او وُجدت قرينةٌ معْنَوِيّةٌ او لفظيّةٌ جاز الاتّساعُ بالتقديم والتأخير نحوُ ضرب عيسى زيدٌ فظهورُ الرفع فى زيد عرّفك أنّ عيسى مفعولٌ ولم يظهر فيه الاعرابُ وكذلك لو قيل أكَلَ كُمَّثْرَى عيسى جاز تقديمُ المفعول لظهورِ المعنى لِسَبْقِ الخاطر الى انّ الكُمّثرى مأكولٌ وكذلك لو ثنّيتَهما ٢٠ او نعتّهما او احدَهما جاز التقديمُ والتأخيرُ فتقول ضرب المُوسَيانِ العِيسَيَيْن وضرب عيسى الكريمَ موسى فحينئذ يجوز التقديم والتأخير فى ذلك كلّه لظهورِ المعنى بالقرائن، واعلمْ انّهم قد اختلفوا فى الاعراب ما هو فذهب جماعةٌ من المحقّقين الى انّه معنًى قالوا وذلك اختلافُ أواخرِ الكلم لاختلاف العوامل فى أوّلها نحوَ هذا زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ والاختلافُ معنًى لا محالةَ، وذهب قومٌ من المتأخّرين الى انّه نفسُ الحركات وهو رأىُ ابن دُرُسْتَوَيْه فالاعرابُ عندهم لفظٌ لا معنًى فهو عبارةٌ

كلّ حركة او سكونٍ يَطْرَى على آخر الكلمة فى اللفظ يُحْدَث بعاملٍ ويُبْطَل ببُطْلانه، والأظهر المذهب الاوّل لاتّفاقهم على انّهم قالوا حركاتُ الاعراب ولو كان الاعرابُ نفسَ الحركات لكان من اضافة الشىء الى نفسه وذلك ممتنعٌ، وقوله وُجوه الاعراب يريد به أنواعَ اعرابِ الاسماء التى هى الرفع والنصب والجرّ لانّه لمّا كانت معانى المسمّى مختلفة تارةً تكون فاعلة وتارةً تكون مفعولة وتارةً تكون مضافا اليها كان الاعرابُ
٥ المضافُ اليه مختلفا ليكون الدليل على حسبِ المدلولِ عليه، واعلم ان سيبويه فصل بين ألقابِ حركاتِ الاعراب وألقابِ حركات البناء فسمّى حركاتِ الاعراب رفعا ونصبا وجرًّا وجَزْما وحركاتِ البناء ضمّا وفَتْحا وكَسْرا ووَقْفا للفرق بينهما فاذا قيل هذا الاسم مرفوعٌ او منصوبٌ او مجرورٌ عُلم بهذه الالقاب أنّ عاملا عمِل فيه يجوز زوالُه ودخولُ عاملٍ اخرَ يُحْدِث عملَه ووقعت الكفايةُ فى الفرق بهذا اللفظ وأغنى عن أن يقول ضمّةٌ حدثتْ بعامل او فتحةٌ حدثت بعامل او كسرةٌ حدثت بعامل فكان فى التسمية
١٠ فائدةُ الايجاز والاختصار، وقد خالَفه الكوفيون وسمّوا الضمّة اللازمة رفعا والفتحةَ والكسرةَ نصبا وجرًّا والصوابُ مذهبُ سيبويه لما فيه من الفائدة، واعلم ان اعرابَ الاسماء من هذه الأربعة الرفعُ والنصبُ والجرُّ ولا يدخل الاسمَ جزمٌ وانّما لم تُجْزَم الاسماء لتمكّنها ولزومِ الحركة والتنوينِ لها فلو جُزمت لَأبطل الجازمُ الحركةَ واذا زالت الحركةُ زال بزوالها التنوينُ لانّ التنوين تابعٌ للحركة ولو زالا اختلّت الكلمةُ بذهاب شيئَيْن احدُهما الحركة وهو دليلُ كونها فاعلةً او مفعولةً او مضافا اليها والاخرُ التنوين الذى
١٥ هو دليلُ كونه منصرفا، فان قيل فهلّا أذهب الجازمُ الحركةَ وحدَها قيل لو حُذفت الحركة للجازم لزم تحريكُ حرف الاعراب لسكونه وسكونِ التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لَعاد لفظُ المجزوم الى لفظِ غير المجزوم فلم يصحّ الجزمُ فيه لانّه لا يسلَم سكونُه، ويُحْكَى عن المازنىّ أنّه قال لم يدخل الجزمُ الاسماء لانّه بعواملَ يمتنع دخولُها على الاسماء من جهة المعنى نحو لمْ ولمّا وانِ الجُازِيَة وما جرى مجراها، وقوله وكلّ واحد منها عَلَمٌ على معنى يريد الرفع والنصب والجرّ كلُّ واحدٍ منها علمٌ على معنًى من معانى الاسم
٢٠ التى هى الفاعليّةُ والمفعوليّةُ والاضافةُ ولولا إرادةُ جَعْلِ كلّ واحد منها على معنى من هذه المعانى لم تكن حاجةٌ الى كثرتها وتعدّدها، ثمّ قال فالرفع علمُ الفاعليّة فعدّم الكلامَ على الفاعل من بين المرفوعات لا سيّما المبتدا لمُشاركةٍ فى الاخبار عنه وذلك لانّ الفاعل يُظْهِر برفعه فائدةَ دخولِ الاعراب الكلامَ من حيث كان تكلُّفُ زيادةِ الاعراب انّما احتُمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لَبْسٌ فالرفعُ انّما هو للفرق بين الفاعل والمفعولِ اللذَيْن يجوز أن يكون كلُّ واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفعُ المبتدإ والخبر لم يكن

لأمرٍ يُخْشَى اْلتباسه بل لضربٍ من الاستحسان والتشبيهِ بالفاعل من حيث كان كلُّ واحد منهما مُخْبَرا عنه وافتقارُ المبتدإ الى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذى قبله ولذلك رُفع المبتدأ والخبر، وذهب سيبويه وابن السَّرّاج الى انّ المبتدأ والخبر هما الاوّل والأصل فى استحقاقِ الرفع وغيرهما من المرفوعات محمولٌ عليهما ومنه قولُ سيبويه اعلمْ ان الاسم أوّلُه الابتداء يريد اوّلُه المبتدأُ لانّ المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لانّ المبتدأ يكون مُعْرًى من العوامل اللفظيّة ويَعْرَى الاسمُ عن غيره فى التقدير قبل أن يقترن به غيرُه، والذى عليه حِذاقُ أصحابنا اليومَ المذهبُ الاوّلُ وصاحبُ هذا الكتاب ذكر الفاعلَ أوّلا وحمل عليه المبتدأَ والخبرَ واسمَ كانَ وخبرَ انَّ وخبرَ لَا التى لنفيِ الجنس واسمَ مَا ولَا التى بمعنَى لَيْسَ وجعل لكلّ واحد منها فصلا يأتى عَقِيبَ هذا مرتَّبا هذا الترتيبَ ويستقصى عليها الكلامَ هناك، وقوله والفاعلُ واحدٌ ليس إلّا يريد أنّ كلّ فعلٍ متعدٍّ كان او غيرَ متعدٍّ لا يكون ١٠ له الّا فاعلٌ واحدٌ والعلّةُ فى ذلك أنّ الفعل حديثٌ وخبرٌ فلا بدّ له من مُحَدَّثٍ عنه يُسْنَد ذلك الحديث اليه ويُنْسَب اليه والّا عدِمتْ فائدتُه فاذا ذكرتَ بعده اسما وأسندتَ ذلك الفعل اليه اشتَغل به وصار حديثا عنه وإن جئت بعده باسم آخَرَ وقع فصلةً فينتصب انتصابَ الفضلات وهو المفعولُ به، وقوله ليس إلّا يريد ليس إلّا ذلك فحذف المستثنى منه تخفيفا وحذف المستثنى ايضا وحذفُ المستثنى بعدَ الّا سائغٌ اذا وقعتْ بعدَ لَيْسَ وسيوضح فى موضعه من الاستثناء ان شاء اللّه تع،

١٥

ذكر المرفوعات

الفاعل

فصــل ٢٠

٢٠ قال صاحب الكتاب هو ما كان المُسْنَدُ اليه من فعلٍ او شِبْهِه مقدَّما عليه أبدًا كقولك ضَرَبَ زيدٌ وزيدٌ ضاربٌ غلامُه وحَسَنٌ وجهُه، وحقُّه الرفع ورافعُه ما أُسند اليه،

قال الشارح اعلم انّه قدّم الكلامَ فى الاعراب على المرفوعات لانّها اللّوازمُ للجملة والعُمْدةُ فيها والتى لا تخلو منها وما عداها فضلةٌ يستقلّ الكلامُ دونها ثمّ قدّم الكلام على الفاعل لانّه الاصلُ فى استحقاقِ الرفع وما عداه محمولٌ عليه على ما تقدّم شرحُه، واعلم ان الفاعل فى عُرْف النحويّين كلُّ اسم ذكرتَه

بعد فعلٍ وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ الى ذلك الاسم ولذلك كان فى الايجاب والنفي سَواء، وبعضهم
يقول فى وصفه كلُّ اسم تَقدّمه فعلٌ غيرُ مغيَّرٍ عن بِنْيته وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ الى ذلك الاسم
ويريد بقوله غير مغيَّر عن بنيته الانفصالَ من فعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه ولا حاجةَ الى الاحتراز من ذلك
لانّ الفعل اذا أُسند الى المفعولِ نحو ضُرِبَ زيدٌ وأُكْرِمَ بكرٌ صار ارتفاعُه من جهةِ ارتفاعِ الفاعل اذ ليس
٥ من شرطِ الفاعل أن يكون مُوجِدا للفعل او مؤثِّرا فيه، وقال بعضهم فى وصفه هو الاسم الذى يَجب تقديمُ
خبرِه لمجرّدِ كونه خبرا كأنّه احترز بقوله لمجرّد كونه خبرا من الخبر اذا تضمّن معنَى الاستفهام من نحوِ
أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ محمّدٌ ومَتَى الخروجُ فإنّ هذه الظروف التى وقعت أخبارا يجب تقديمُها لكن لا لمجرّدِ
كونه خبرا بل لِما تضمّنه الخبرُ من الاستفهام الذى له صَدْرُ الكلام، وهذا الكلام عندى ليس بمَرْضىّ
لانّ خبرَ الفاعل الذى هو الفعلُ لم يتقدّم لمجرّدِ كونه خبرا اذ لو كان الأمرُ كذلك لَوجب تقديمُ
١٠ كلّ خبرٍ من نحوِ زيدٌ قائمٌ وعبدُ اللّه ذاهبٌ فلمّا لم يجب ذلك فى كلّ خبرٍ عُلم انّه انّما وجب تقديمُ
خبرِ الفاعل لأمرٍ وَراءَ كونه خبرا وهو كونُه عاملا فيه ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمولِ وكونُه عاملا
فيه سببٌ أَوْجب تقديمَه كما أنّ تضمُّنَ الخبرِ همزةَ الاستفهام فى قولك أَيْنَ زيدٌ ونظائرِه سببٌ اوجب
تقديمَه فاعرفه، وفى الجملة الفاعلُ فى عُرْفِ أهلِ هذه الصَّنْعة أمرٌ لفظىٌّ يدلّ على ذلك تسميتُهم إيّاه
فاعلا فى الصُّوَر المختلفةِ من النفى والايجاب والمستقبَل والاستفهامِ ما دام مقدَّما عليه وذلك نحوُ قامَ
١٥ زيدٌ وسَيَقُومُ زيدٌ وهَلْ يقوم زيدٌ فزيدٌ فى جميعِ هذه الصُّوَر فاعلٌ من حيث أنّ الفعل مسنَدٌ اليه
ومقدَّمٌ عليه سواءٌ فَعَلَ او لم يفعل وبؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك وُضوحا انّك لو قدّمت الفاعلَ
فقلت زيدٌ قام لم يبقَ عندك فاعلا وانّما يكون مبتدأً وخبرا معرَّضا للعوامل اللفظيّة، وقوله وحقُّه الرفعُ
يعنى وخَصَّتْه من الحركات الرفعُ، ورافعُه ما أُسند اليه من الفعل او ما كان فى معناه من الاسماء مثالُ
الفعل قام زيدٌ رفعتَ زيدا بقَامَ ومثالُ ما هو فى معنى الفعل من الاسماء نحوُ اسماء الفاعلين والمفعولين
٢٠ والصفاتِ المشبَّهةِ بأسماء الفاعلين نحوِ قولك زيدٌ ضاربٌ غلامُه وحَسَنٌ وَجْهُه ومضروبٌ أخوه فهذا فى
تقديرِ يضرِبُ غلامُه ويَحْسُنَ وجهُه ويُضْرَبُ أخوه فارتفاعُ كلّ واحد من الغلام والوجهِ والأخِ كارتفاع زيدٍ
بالفعل قبله من قولك ضَرَبَ زيدٌ، وربّما قال بعضهم فى عبارته الفاعلُ ما ارتفع بإسناد الفعل اليه وهو
تقريبٌ وهو فى الحقيقة غيرُ جائزٍ لانّ الاسناد معنًى ولا خلافَ أنّ عاملَ الفاعل لفظىٌّ، فان قيل ولِمَ
كان حقُّ الفاعل أن يكون مرفوعا فالجواب عن ذلك من وُجوهٍ احدها أنّ الفاعل رُفع للفرقِ بينه وبين

المفعول الذى لولا الاعرابُ لجاز أن يُتوهّم انّه فاعلٌ وكان الغرضُ اختصاصَ كلّ واحد منهما بعلامة تميّزه
عن صاحبه وكان زِمامُ هذا الأمر بيَدِ الواضع ، وثانيها أنّ الفاعل انّما اختُصّ بالرفع لقوّته والمفعول
بالنصب لضُعْفه والمعنى بقوّةِ الفاعل تمكُّنه بلزومه الفعلَ وعدمِ استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك
بل يجوز سقوطُه وحذفُه ألا ترى انّك تقول ضَرَبَ زيدٌ ويكون الكلام مستقلّا وإن لم تذكر مفعولا ولو
٥ أخذتَ تحذف الفاعلَ ولم تُقِمْ مقامَه شيأً نحوَ ضَرَبَ زيدا من غير فاعلٍ لم يكن كلاما واذًا كان الفاعلُ
أقوى والمفعولُ أضعف والضمّةُ أقوى من الفتحة لانّ الضمّة من الواو والفتحة من الالف والواوُ أقوى من
الالف لانّها أَضْيَقُ مَخْرَجا ولذلك يسوغ تحريكُ الواو ولا يمكن ذلك فى الالف لسَعَةِ مخرجها ومخرجُ
الحرف كلّما اتّسع ضعُف الصوتُ الخارجُ منه واذا ضاق صلُب الصوتُ وقَوِىَ فناسبوا بأن أعطوا الأقوى
الاقوى والأضعفَ الأضعفَ ، ووجهٌ ثالثٌ أنّ الفاعل أقلُّ من المفعول اذ الفعلُ لا يكون له الّا فاعلٌ
١٠ واحدٌ وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرةٌ نحوَ ضَرَبَ زيدٌ عمرا وأعطيتُ زيدا درهما وأعلمتُ زيدا عمروا خيرَ
الناس فيتعدّى الى مفعول واحد والى اثنين والى ثلاثة ولك أن تأتى بالمصدر بعد ذلك والظرفِ من الزمان
والظرفِ من المكان والمفعولِ له والمفعولِ معه والحالِ والاستثناء والضمّةُ أثقل من الفتحة فأعطوا الفاعلَ
الذى هو قليلٌ الرفعَ الذى هو ثقيلٌ وأعطوا المفعولَ الذى هو كثيرٌ النصبَ الذى هو خفيفٌ وانّما
فعلوا ذلك لوجهَيْن احدهما ليَقِلّ فى كلامهم ما يستثقلون وهو الضمّة والثانى أنّهم خصّوا الفاعلَ بالرفع
١٥ والمفعولَ بالنصب ليكون ذلك عَدْلا فى الكلام فيكونَ ثقلُ الرفع موازِيًا لقلّة الفاعل وخِفّةُ النصب موازِيةً
لكثرةِ المفعول ومثلُه مثلُ مَن نُصب بين يدَيْه حَجَران أحدُهما خمسةُ أرطال والاخرُ عشرةُ أرطال ثمّ قيل
له عالِجْ إن شئت الخفيفةَ عشرَ مرّات وإن شئت عالج الثقيلَ خمسَ مرّات فنكون كثرةُ ممارسةِ الخفيف
موازيةً لقلّة ممارسةِ الثقيل فيكون ذلك جاريًا على منهاجِ الحكمةِ والعَدْلِ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والأصل أن يلِىَ الفعلَ لانّه كالجُزْء منه فاذا قُدّم عليه غيرُه كان فى النيّة مؤخّرا ومن
٢٠ ثمّ جاز ضَرَبَ غُلامَه زيدٌ وامتنع ضرب غلامُه زيدا ،

قال الشارح اعلم ان القياس فى الفعل من حيث هو حركةُ الفاعل فى الاصل أن يكون بعد الفاعل
لانّ وجوده قبل وجودِ فعله لكنّه عَرَضَ للفعل أن كان عاملا فى الفاعل والمفعولِ لتعلّقهما به واقتضائه
إيّاهما وكانت مرتبةُ العامل قبل المعمول فقُدّم الفعل عليهما لذلك وكان العلمُ باستحقاقِ تقدُّمِ الفاعل
على فعله من حيث هو مُوجِدُه ثانيًا فأغنى أَمْنُ اللَّبْس فيه عن وضعِ اللفظ عليه فلذلك قُدّم الفعل

وكان الفاعل لازما له يتنزّل منزلةَ الجزء منه بدليلِ أنّه لا يستغنى عنه ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعلٍ
ولذلك اذا اتّصل به ضميرُه أُسكن آخِرُه نحو ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا وضَرَبْتُمْ على ما سنذكر فى الفصل الذى
بعده وقد تقدّم من الدليل فى شرح الخُطْبة على شدّةِ اتّصالِ الفاعل بالفعل واختلاطِه به ما فيه مَقْنَعٌ
واذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أن يترتّب بعده ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدّم عليه كما لا
٥ يجوز تقديمُ حرفٍ من حروفِ الكلمة على أوّلها ووجب تأخيرُ المفعولِ من حيث كان فَضْلَةً لا يتوقّف
انعقادُ الكلام على وجوده فإذًا رُتْبَةُ الفعل يجب أن يكون اوّلا ورتبةُ الفاعل أن يكون بعده ورتبةُ
المفعولِ أن يكون آخِرا، وقد تقدّم المفعولُ لضربٍ من التوسّع والاهتمامِ به والنيّةُ به التأخيرُ ولذلك
جاز أن يقال ضرب غلامَه زيدٌ فالغلامُ مفعولٌ وهو مضافٌ الى ضمير الفاعل وهو بعده متأخّرٌ عنه فهو
فى الظاهرِ إضمارٌ قبل الذكر لكنّه لمّا كان مفعولا كانت النيّةُ به التأخيرَ لانّه لمّا وقع فى غير موضعه
١٠ كانت النيّةُ به التأخيرَ الى موضعه ويكون الضميرُ قد تقدّم فى اللفظ دون المعنى وذلك جائزٌ ولو قلت
ضرب غلامُه زيدا برفع الغلام مع انّه متّصلٌ بضمير المفعول لكان ممتنعا لانّ الضمير فيه قد تقدّم على
الظاهر لفظا ومعنًى لانّ الفاعل وقع اوّلا وهى مرتبتُه والشىء اذا وقع فى مرتبته لا يجوز ان يُنْوَى بها
غيرُها، وقد أقدم أبو الفتح بن جِنّى على جوازِ مثلِ ذلك وجعله قياسا قال وذلك لكثرةِ ما جاء من
تقديمِ المفعولِ على الفاعل حتّى صار تقديمُ المفعولِ كالاصل وحمل عليه قولَ الشاعر

١٥ *جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بنَ حاتِمٍ * جَزَاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ*

وذلك خلافُ ما عليه الجمهورُ والصوابُ أن تكون الهاء عائدةً الى المصدر والتقديرُ جزى ربُّ الجزاء وصار
ذكرُ الفعل كتقديم المصدر اذ كان دالّا عليه ومثلُه قولهم مَن كذب كان شَرًّا له اى كان الكَذِبُ شرّا
له، وبعضهم يقول الضميرُ فى البيت يعود الى المفعول بعده ولكن على سبيلِ الضرورة ولا يجوز مثلُه فى
حال الاختيار وسَعَةِ الكلام فاعرفه،

٢٠

فصــــل ٢١

قال صاحب الكتاب ومضمرُه فى الإسناد اليه كمُظْهَرِه تقول ضربت وضربْنَا وضربوا وضربْنَ وتقول زيدٌ
ضَرَبَ فتَنْوِى فى ضَرَبَ فاعلا وهو ضميرٌ يرجع الى زيد شبيهٌ بالتاء الراجعةِ الى أنَا وأنتَ فى انا ضربتُ
وأنت ضربتَ،

قال الشارح لا فرق بين إسناد الفعل الى الفاعل الظاهر وبين إسناده الى المضمر من جهة حصول الفائدة واشتغالُ الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر ألّا أنّك اذا أسندته الى ظاهرٍ كان مرفوعا وظهر الاعرابُ فيه واذا أسندته الى مضمر لم يظهر الاعرابُ فيه لانّه مبنىٌّ وانّما يُحْكَم على محلّه بالرفع فاذا قلت ضَرَبْتُ كانت التاء فى محلّ مرفوعٍ لانّها الفاعلة، واعلم ان الفعل الماضى اذا اتّصل به ضميرُ الفاعل سكن آخِرُه
٥ نحو ضَرَبْتُ وقَبِلْتُ وذلك لئلّا يتوالى فى كلمة اربعُ متحرّكات لوازمَ فقولُنا لوازمَ تحرّزٌ من ضمير المفعول لانّ الفعل لا يسكن لامُه اذا اتّصل به ضميرُ المفعول لانّ ضمير المفعول ليس بلازمٍ للفعل ألا ترى انّه يجوز إسقاطُه وحذفُه وأن لا تذكره فتقول ضَرَبَكَ بالتحريك فيجتمع فيه اربعُ متحرّكات اذ لم تكن لوازمَ لانّ ضمير المفعول فى حكم المنفصل فعلى هذا تقول ضَرَبْنَا بسكون الباء اذا أردت الفاعلَ ويقع الظاهرُ بعده منصوبا لانّه المفعول وتقول ضَرَبَنَا بحركة الباء اذا اردت المفعولَ ويقع الظاهر بعده مرفوعا لانّه
١٠ الفاعل فقد بَانَ الفرقُ بين ضَرَبْنَا وضَرَبَنَا وحَدَّثْنَا وحَدَّثَنَا اذا أسكنتَ فالضميرُ فاعلٌ واذا حرّكت فالضمير مفعولٌ، وقوله فهو ضميرٌ يرجع الى زيد يريد بذلك أنّك اذا أخبرتَ عن أنَا وهو ضميرٌ منفصلٌ فقلت أنا ضربت وعن أنْتَ فى قولك أنتَ ضربتَ فكما يعود الى كلّ واحد منهما ضميرٌ متّصلٌ يظهر فى اللفظ له صورةٌ تُدْرِكها الحاسّةُ فى الخطّ كان كذلك فى الغائب ولم يظهر له صورةٌ ولا لفظٌ حملًا لما جُهِل أمرُه على ما عُلِم فاعرفه،

١٥

فصل ٢٣

قال صاحب الكتاب ومن إضمار الفاعل قولُك ضَرَبَنِى وضربتُ زيدا تُضْمِر فى الاوّل اسمَ مَن ضربك وضربتَه إضمارا على شريطة التفسير لانّك لمّا حاولتَ فى هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجّهتَ الفعلَيْن اليه استغنيتَ بذكره مرّةً ولمّا لم يكن بُدٌّ من إعمال احدهما فيه أعملتَ الذى أولَيْتَه إيّاه ومنه قولُ طُفَيْل أنشده سيبويه *جَرَى فوقَها واستشعرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ*

قال الشارح هذا الفصل من باب إعمال الفعلَيْن وهو بابُ الفاعلَيْن والمفعولَيْن، اعلم انّك اذا ذكرت فعلَيْن او نحوَهما من الاسماء العاملة ووجّهتَهما الى مفعول واحد نحو ضَرَبَنِي وضربتُ زيدا فانّ كلّ واحد من الفعلَيْن موجّهٌ الى زيد من جهة المعنى اذ كان فاعلا للاوّل ومفعولا للثانى ولم يجز أن يعملا جميعا فيه لانّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا فى حال واحدة على انّ الفرّاء قد ذهب الى انّك اذا قلت

قامَ وقعَدَ زيدٌ فكلا الفعلين عاملٌ في زيد وهو ضعيفٌ لانّ من الجائز تغييرَ احدِ العاملَيْن بغيره من النواصب وحينئذ يؤدّى الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا فى حال واحدة وذلك فاسدٌ وان لم يجز أن يعملا معا فيه وجب أن يعمل احدُهما فيه وتُقدِّر للاخر معمولا يدلّ عليه المذكورُ، وذهب الجميع الى جوازِ إعمالِ أيّهما شئتَ واختلفوا فى الأَوْلَيّة فذهب البصريون الى انّ إعمالَ الثانى أَوْلَى وذهب

٥ الكوفيون الى ان إعمالَ الاوّل اولى فاذا قلت ضربنى وضربتُ زيدا نصبت زيدا لانّك أعملت فيه ضَرَبْتُ ولم تُعْمِل الاوّلَ فيه لفظا وإن كان المعنى عليه، وذهب سيبويه الى انّ فى ضَرَبَنى فاعلا مضمرا دلّ عليه المذكورُ وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوِّ الفعل من فاعلٍ فى اللفظ، وذهب الكسائىّ الى انّ الفاعل محذوفٌ دلّ عليه الظاهرُ، وكان الفرّاء لا يرى الإضمارَ قبل الذكر، وأَثَرُ هذا الخلافِ يظهر فى التثنيةِ والجمع فتقول على مذهب سيبويه فى التثنية ضَرَبانى وضربتُ الزيدَيْن وفى الجمع ضربونى وضربتُ الزيدين

١٠ فتُظْهِر علامةَ التثنية والجمع لانّ فيه ضميرا وتقول على مذهب الكسائىّ ضربنى وضربتُ زيدا وفى التثنية ضربنى وضربتُ الزيدَيْن وفى الجمع ضربنى وضربت الزيدين فتُوحِّد الفعلَ الاوّلَ فى كلّ حال لخُلُوّه من الضمير، والصحيح مذهبُ سيبويه لانّ الاضمار قبل الذكر قد ورد عنهم فى مواضعَ على شريطة التفسير من ذلك إضمارُ الشأن والقِصّة والحديثِ فى بابِ المبتدإ والخبر وما دخل عليهما نحوُ قوله تع قُلْ هُوَ اللّٰهُ أَحَدٌ وهو إضمارُ الشأن والحديثِ وفسّره بعده ونحوُ قولِ الشاعر

١٥ * اذا مُتُّ كان الناسُ نِصْفان شَامِتٌ * وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كُنْتُ أَصْنَعُ *

المراد كان الشأنُ والأَمْرُ الناسُ نصفان، ومن ذلك قولهم نِعْمَ رجلًا زيدٌ ففى نعم فاعلٌ مضمرٌ فسّرته النكرةُ بعده والتقديرُ نعم الرجلُ رجلا زيدٌ اى المضمرُ كنايةٌ عن رجلٍ، ومثلُه رُبَّهُ رجلا أدخل رُبَّ على مضمر لم يتقدّم له ذكرُ ظاهرٍ وفسّره بما بعده ويسمّيه الكوفيون المضمرَ المجهولَ، وأمّا حذفُ الفاعل البتّةَ وإخلاءُ الفعل عنه فغيرُ معروف فى شىء من كلامهم فكان ما قلناه وهو الحملُ على الاضمار بشرط

٢٠ التفسير أَوْلَى اذ كان له نظيرٌ من كلام العرب فكان أَقَلَّ مخالفةً، وقوله تُضْمِر فى الاوّل اسمَ مَن ضربك وضربتَه يريد مضمرَ الاسم المذكور لانّه فاعلٌ ومفعولٌ من جهة المعنى اذ كان ضاربا ومضروبا ولذلك يُترجَم ببابِ الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذَيْن يفعل كلُّ واحد منهما بصاحبه مثلَ ما يفعل به الاخرُ فاذا قلت ضربنى وضربتُ زيدا أضمرت فى الاوّل اسمَ زيد الذى فَعَلَ بك من الضرب مثلَ ما فعلتَ به، فأمّا البيت الذى أنشده وهو من أبيات الكتاب لطُفَيْلٍ الغَنَوىّ

* وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها * جَرَى فَوْقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ *

فشاهدٌ على إعمال الثانى وهو اختيارُ سيبويه، نصب اللونَ باستشعرت وأضمر فى جَرَى فاعلا دلّ عليه لونُ مذهب ولو كان أعمل الاوّل لَرَفَعَ اللونَ بالفعل الاوّل وكان أظهر ضميرَ المفعول فى استشعرت وقال واستشعرَتْهُ كانّه يصف خَيْلا وأنّ ألوانها كُمْتٌ مشوبةٌ بحُمْرة كانّ عليها شِعارَ ذهبٍ والشعارُ ما يلى ٥ الجَسَدَ من الثياب والمُذْهَبُ ههنا من اسماء الذهب فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وكذلك اذا قلت ضربتُ وضربنى زيدٌ رفعتَه لايلائك إيّاه الرافعَ وحذفتَ مفعولَ الاوّل استغناءً عنه، وعلى هذا تُعْمِل الأقربَ أبدا فتقول ضربتُ وضربنى قومُك، قال سيبويه ولو لم تحمل الكلامَ على الآخِرِ لَقلتَ ضربتُ وضربونى قومَك، وهو الوجه المختار الذى ورد به التنزيلُ قال اللّه تعالى آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا وهَاؤُمُ ٱقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ واليه ذهب أصحابُنا البصريون،

١٠ قال الشارح اذا قلت ضربتُ وضربنى زيدٌ برفعِ زيد أعملتَ الثانىَ وهو فعلٌ ومفعولٌ وليس بعد الفعل والمفعولِ الّا الفاعلُ والفاعلُ حقُّه الرفع وهذا معنى قوله لايلائك إيّاه الرافعَ يشير بذلك الى قُرْبه منه وحذفت مفعولَ الاوّل استغناءً عنه ولم تُضْمِره لانّ المفعول فضلةٌ فلم تحتج الى إضماره، وعلى هذا يُعْمَل الأقربُ أبدا وذلك مقتضَى القياس فتقول ضربتُ وضربنى قومُك أعملتَ الثانى ولذلك رفعتَ القومَ ووحّدتَ الفعل لخلوّه من الضمير ولو أعملت الاوّل لقلت ضربتُ وضربونى قومَك بنصبِ القوم واظهارِ ١٥ ضميرِ الجماعة فى الفعل الثانى لانّ تقديره ضربتُ قومَك وضربونى، والوجه المختار ضربتُ وضربنى قومُك وبه ورد الكتابُ العزيزُ قال اللّه تع آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا أعمل الثانى ولو أعمل الاوّل لقال آتونى أفرِغْه عليه قطرا اذ التقديرُ آتونى قطرا افرغْه عليه، ومثله قوله تع هَاؤُمُ ٱقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ أعمل الثانى وهو اقرؤوا ولو أعمل الاوّل لقال هاؤم اقرؤوه كتابيه، واعلم ان هذا الاستدلال بالظاهر والغالبِ وذلك لانّه يجوز ان يكون أعمل الاوّل وحذف مفعولَ الثانى لانّ المفعول فضلةٌ يجوز ان لا يأتى به، ومثله قولُ الفرزدق

٢٠ *ولكنّ نِصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي * بَنُو عبدِ شَمْسٍ بنِ مَنافٍ وهاشمِ *

فهذا مثلُ قولهم ضربتُ وضربنى قومُك أعمل الثانى وهو سبّنى ولو أعمل الاوّل لقال وسبّونى لانّ التقدير لو سببتُ بنى عبد شمس وسبّونى،

قال صاحب الكتاب وقد يُعْمَل الاوّل وهو قليل ومنه قولُ عمر بن ابى رَبيعةَ *تُنُخِّلَ فاسْتاكتْ به عُودُ إسْحِلِ* وعليه الكوفيون، وتقول على المذهَبَيْن قاما وقعد أخَواك وقام وقعدا اخواك، وليس قولُ امرئ

القيس *كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ* من قبيلِ ما نحن بصَدَده اذ لم يُوَجَّهْ فيه الفعلُ الثانى الى ما وُجِّه اليه الاوّلُ،

قال الشارح قد ذكرنا انّه لا خلافَ فى جوازِ إعمالِ أَىّ الفعلَيْن شئتَ لتعلُّقِ معنى الاسم بكلّ واحد من الفعلَيْن وانّما الخلافُ فى الاوّل منهما فذهب الكوفيون الى انّ إعمالَ الفعل الاوّل أَوْلى وتعلّقوا بأبيات ٥ أنشدوها منها قولُ عمر بن أبى ربيعة

*اذا هِى لم تَسْتَكْ بعُودِ أَراكَةٍ * تُنُخِّلَ فاسْتاكتْ به عُودُ إسْحِلِ*

الشاهد فيه رفعُ عودِ إسحل بالفعل الاوّل والتقديرُ تُنُخِّلَ عودُ إسحل فاستاكتْ به ولو أعمل الثانىَ لَقال تُنُخِّل فاستاكت بعودِ إسحلٍ، فقوله تنخّل اى اختير والإسحلُ شجرٌ يُشْبِه الأَثْلَ يُسْتاك به ينبت بالحِجاز، وهذا لا دليلَ فيه لانّ ذلك يدلّ على الجواز ولا خلافَ فيه وأمّا أن يدلّ على الأَوْلَوِيّة ١٠ فلا، وحُجّةُ البصريين فى ترجيحِ إعمالِ الثانى أنّه أقربُ الى المعمول وليس فى إعماله تغييرُ المعنى اذ لا فرقَ فى المعنى بين إعمالِ الاوّل والثانى وتكتسب به رِعايةَ جانبِ القُرْب وحُرْمةِ المجاوَرة، وممّا يدلّ على رعايتهم جانبَ القرب والمجاورة أنّهم قالوا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ وماءُ شَنٍّ باردٍ فأتبعوا الأوصافَ إعرابَ ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه ألا ترى انّ الضبّ لا يوصَف بالخَراب والشنُّ لا يوصَف بالبُرودة وانّما هما من صفات الجُحْر والماء، ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولُهم خَشَّنْتُ بصَدْره وصدرِ زيدٍ فأجازوا فى ١٥ المعطوف وجهَيْن أجْوَدُهما الخفضُ فاختير الخفضُ ههنا حملًا على الباء وإن كانت زائدةً فى حكمِ الساقط للقرب والمجاورة وكان إعمالُ الثانى فيما نحن بصَدَده أَوْلى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحدٌ، قال وتقول على المذهبَيْن قاما وقعد أخواك وقام وقعد أخواك قد تقدّم من قولنا انّه اذا وُجِّه الفعلان الى اسم واحد لا يجوز أن يعملا فيه جميعا واذ كانت القَضيّةُ كذلك وجب أن يعمل فيه احدُهما لفظا ومعنًى ويعملَ الآخرُ فيه من جهة المعنى لا غيرُ فتقول على مذهب سيبويه قاما وقعد أخواك فتُثنّى الفعلَ الاوّلَ ٢٠ لانّ فيه ضميرا وتقول قام وقعد أخواك على مذهب الكِسائىّ وتُوَحِّد الفعلَيْن جميعا الاوّل لانّ فاعلَه محذوفٌ عنده والثانى لانّه عمل فى الظاهر بعده، وتقول على مذهب الفرّاء قام وقعد أخواك فتوحّد الفعلَيْن جميعا ايضا لخُلُوّهما من الضمير لانّهما جميعا عَمِلا فى هذا الاسم الظاهرِ ورَفَعاه، فأمّا بيت امرئ القيس

*فلو أنّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ * كَفانِى ولم أَطْلُبْ قَليلٌ من المالِ*

فليس من هذا الباب لانّ شرط هذا الباب أن يكون كلّ واحد من الفعلَيْن موجَّها الى ما وُجّه اليه الاخرُ وهو الاسمُ المذكورُ وليس الامرُ فى البيت كذلك لانّ الفعل الاوّل موجَّهٌ الى القليل من المال والثانى موجَّهٌ الى المُلْك ولم يجعل القليلَ مطلوبا وانّما كان مطلوبه الملكَ وتلخيصُ معنى البيت إنّنى لو سعيتُ لمنزلةٍ دَنيّةٍ كفانى قليلٌ من المال ولم أطلب الكثيرَ ألا ترى انّه قال فى البيت الثانى

٥ *وَلٰكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ * وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِى*

ولو نصب قليلا بأَطْلُب استحال المعنى وصار التقديرُ كفانى قليلٌ ولم أطلب قليلا فيكون هذا عطفَ جملة الى جملة لا تعلُّقَ لأحدهما بالاخرى كقولك ضربنى زيدٌ ولم أُكْرِم بكرا وحذف المفعولَ من الجملة الثانية لدلالةِ البيت الثانى عليه، يصف بُعْدَ هِمّته فيقول لو كان سَعْيِى فى الدنيا لِأَدْنَى حَظٍّ فيها لَكَفَتْنِى البُلْغَةُ من العَيْش ولم أَتَجَشَّمْ ما أَتَجَشَّمُ وانّما طَلَبى مَعالِىَ الأُمور كالمُلْك ونحوِهِ فاعرفه،

١٠ قال صاحب الكتاب ومن إضماره قولُهم اذا كان غدًا فأْتِنى اى اذا كان ما نحن عليه غدا،

قال الشارح يريد ومن إضمار الفاعل أنّ الانسان يقول لِمَن يخاطبه فى أمر بطلبه اذا كان غدا فأْتنى يريد اذا كان ما نحن عليه غدا فأتنى، فكانَ ههنا بمعنَى الحُدوث والتقديرُ اذا حدث هذا الامرُ غدا فأْتنى فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسيرُ الحال كتقديمِ الظاهرِ، ونحوٌ منه

*فإن كان لا يُرْضِيك حتّى تَرُدَّنى * الى قَطَرِيٍّ لا إخالُك راضِيًا*

١٥ المراد فإن كان لا يرضيك ما جرى فى الحال التى نحن عليها،

فصـــل ٢٣

قال صاحب الكتاب وقد يجىء الفاعل ورافعُه مضمرٌ يقال مَن فَعَلَ فتقول زيدٌ بإضمارِ فَعَلَ، ومنه قوله عزّ وجلّ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ فيمن قرأها مفتوحةَ الباء اى يسبّح له رجالٌ، ومنه بيت

٢٠ الكتاب *لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لِخُصومةٍ* اى لِيَبْكِهِ ضارعٌ،

قال الشارح اعلم ان الفاعل قد يُذْكَر وفعلُه الرافعُ له محذوفٌ لأمر يدلّ عليه وذلك أنّ الانسان قد يرى مضروبا او مقتولا ولا يعلم مَن أوقعَ به ذلك الفعلَ من الضرب او القتلِ وكلّ واحد منهما يقتضى فاعلا فى الجملة فيَسْأَل عن الفاعل فيقول مَن ضَرَبَهُ او من قتله فيقول المسؤلُ زيدٌ او عمرٌو يريد ضَرَبَهُ زيدٌ او قتله عمرٌو فيرتفع الاسمُ بذلك الفعل المقدّرِ وإن لم يُنْطَق به لانّ السائل لم يشكّ فى الفعل وانّما

يشكّ فى فاعله ولو أظهره فقال ضربه زيدٌ لكان أجودَ شىء وصار ذكرُ الفعل كالتأكيد، ومن ذلك قوله تع يسبَّحُ له فيها بالغدوّ والآصال رجالٌ بفتح الباء فى قراءة عاصم وابن عامر وذلك أنّه بناه لِما لم يسمّ فاعلُه فأقام الجارَّ والمجرورَ بعده مقامَ الفاعل ثمّ فسّر مَن يُسبّح على تقدير سؤالِ سائلٍ من يُسبّحه فقال رجالٌ اى يُسبّح له رجالٌ فرفع رجالا بهذا الفعل المضمر الذى يدلّ عليه يُسبَّح لانّه لمّا قال يسبَّح له ٥ دلّ أنّ ثَمّ مسبِّحا، ومثله بيتُ الكتاب

*لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارِعٌ لِخُصُومةٍ * ومُختبِطٌ ممّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ*

البيت لابن نَهِيك النَّهْشَلىّ والشاهد فيه رفعُ ضارع بفعل محذوف كانّه قيل من يَبكيه فقال ضارعٌ لخصومة اى يبكيه ضارع لخصومة، والمختبِط المحتاج وأصلُه ضربُ الشجر للابل ليسقُطَ ورقُها وتُعْلَفَه، يصف انّه كان مُقيما بحُجّة المظلوم ناصرًا له مؤاسيًا للفقير المحتاج، والضارعُ الذليلُ الخاضعُ وتُطيحُ ١٠ تُذهِبُ وتُهلِكُ يقال أطاحتْه السِنُون اذا أذهبتْ به فى طلبِ الرزقِ وأهلكتْه، والطوائحُ جمعُ مُطيحةٍ وهى القَوانِفُ يقال طَوّحَتْهُ الطوائحُ اى ترامتْ به المَهالكُ والقياسُ أن يقال المَطاوِحُ لانّه جمعُ مطيحة وانّما جاء على حذفِ الزوائد كما قال الله تع وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَاحَ لَوَاقِحَ والقياسُ مَلاقِح لانّه جمعُ مُلْقِحَة وانّما جاء محذوفَ الزوائد، ورواه الأصمعىُّ لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة على بِنْية الفاعل ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية، فعلى قياسِ قوله تعالى يسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال رجالٌ أجاز سيبويه ضُرِبَ زيدٌ ١٥ عمرٌو لانّك لمّا قلت ضُرِبَ علم أنّ له ضاربًا والتقديرُ ضَرَبَهُ عمرٌو، ومثله قراءةُ من قرأ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ قال أبو العبّاس المعنى زَيَّنَهُ شركاؤهم فرفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه زُيِّن،

قال صاحب الكتاب والمرفوع فى قولهم هل زيدٌ خَرَجَ فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يفسّره الظاهرُ، وكذلك فى قوله عزّ وجلّ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ وبيتِ الحَماسة *إن ذو لُوثَةٍ لانا* وفى مَثَل للعرب لو ٢٠ ذاتُ سِوارٍ لطمتْنى، وقوله تعالى وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا على معنى ولو ثَبَتَ، ومنه المَثَل الّا حَظِيَّةٌ فلا أَلِيَّةٌ اى إن لا تكن لك فى النساء حظيّةٌ فانّى غيرُ أَليّةٍ،

قال الشارح اعلم ان الاستفهام يقتضى الفعلَ ويطلبه وذلك من قِبَل ان الاستفهام فى الحقيقة انّما هو عن الفعل لانّك انّما تستفهم عمّا تشكّ فيه وتجهل عِلْمَه والشكُّ انّما وقع فى الفعل وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك، واذا كان حرفُ الاستفهام انّما دخل للفعل لا للاسم كان الاختيارُ أن يَلِيَه الفعلُ الذى دخل

من أجله واذا وقع الاسمُ بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعلٌ فالاختيارُ أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دلّ عليه الظاهرُ لانّه اذا اجتمع الاسمُ والفعلُ كان حملُه على الاصل أَوْلى وذلك نحوُ قولك أزيدٌ قام ورفعُه بالابتداء حسنٌ جيّدٌ لا قُبْحَ فيه لانّ الاستفهام يدخل على المبتدإ والخبر، وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر على ما قلناه، وأبو عمر الجَرْميّ يختار أن يكون مرتفعا بالابتداء ٥ لانّ الاستفهام يقع بعده المبتدأُ والخبرُ كما ذكرناه ولا يفتقر الى تكلُّفِ تقديرِ محذوف، وأمّا تمثيلُ صاحب الكتاب بقوله هل زيدٌ قام فلم يمثّل بالهمزة فيقولَ أزيدٌ قام وذلك من قِبَل ان سيبويه يفرق بين الهمزة وهَلْ فعنده اذا قلت أزيدٌ قام جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازًا حسنًا واذا قلت هل زيدٌ قام يقع إضمارُ الفعل لازما ولم يرتفع الاسمُ بعده الّا بفعل مضمر على انّه فاعلٌ وقبح رفعُه بالابتداء ولم يجز تقديمُ الاسم ههنا الّا فى الشعر فلذلك مثّله بهَلْ دون الهمزة، وأمّا قُبح رفعُه بعد هَلْ ١٠ بالابتداء ولم يقبُح بعد الهمزة وذلك من قِبَل ان الهمزة أُمّ الباب وأعمّ تصرّفًا وأقواها فى باب الاستفهام لانّها تدخل فى مواضع الاستفهام كلِّها وغيرُها ممّا يُستفهم به يلزم موضعا ويختصّ به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحوَ مَنْ وكَمْ وهَلْ فمَنْ سؤالٌ عمّن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى ٱلّذِى وكَمْ سؤالٌ عن عَدَدٍ وقد تُستعمل بمعنى رُبَّ وهَلْ لا يُسأل بها فى جميع المواضع ألا ترى انّك تقول أزيدٌ عندك أم عمرٌو على معنى أيُّهُمَا عندك ولم يجز فى ذلك المعنى أن تقول هل زيدٌ عندك أم عمرٌو وقد تنتقل عن ١٥ الاستفهام الى معنى قَدْ نحوَ قوله تعالى هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ اى قد أتى وقد تكون بمعنى النفى نحوَ قوله تعالى هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ، واذ كانت الهمزةُ أعمَّ تصرّفًا وأقوى فى باب الاستفهام توسّعوا فيها أكثرَ ممّا توسّعوا فى غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ ويكونَ الخبرُ فعلًا واستُقبح ذلك فى غيرها من حروف الاستفهام لقلّة تصرّفها، فان قيل اذا كان الاستفهامُ يقتضى الفعلَ على ما أقررتم فما بالُكم ترفعون بعده المبتدأَ والخبرَ فتقولون ٢٠ أزيدٌ قائمٌ وهل زيدٌ قائمٌ فالجوابُ انّ الجملة قبل دخول الاستفهام تدلّ على فائدة فدخل الاستفهامُ سؤالًا عن تلك الفائدة، وذكرُ قوله تعالى وإن احد من المشركين استجارك فأَجِرْهُ فأحدٌ هنا مرتفعٌ بفعل مضمر تفسيرُه الظاهرُ الذى هو استجارك والتقديرُ إن استجارك احدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه وذلك أنّ إنْ فى باب الجزاء بمنزلة الالف فى باب الاستفهام وذلك لانّها تدخل فى مواضع الجزاء كلِّها وسائرُ حروف الجزاء نحوُ مَنْ ومَتَى لها مواضعُ مخصوصةٌ فمَنْ شرطٌ فيمن يعقل ومَتَى شرطٌ فى الزمان

وليست إنْ كذلك بل تأتى شرطا فى الأشياء كلّها فلذلك حسُن أن يَلِيَها الاسمُ فى اللفظ ويُقدَّر له
عاملٌ وذلك نحوُ إن زيدٌ أتانى آتِهِ ترفع زيدا بفعل مضمر يُفسّره هذا الظاهرُ والتقديرُ إن أتانى زيد أتانى
آتِهِ، قال النَّمِرُ بن تَوْلَبٍ

*لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسا أَهْلَكْتُه * وإذا هلكتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِى*

٥ نصب منفسا بعدَ إنْ بإضمار فعلٍ تقديرُه إن أهلكتُ منفسا أهلكتُه ويجوز رفعُ منفس فيقال إنْ
منفسٌ أهلكتُه على تقديرِ إنْ هَلَكَ منفسٌ ولا بدّ من تقديرِ فعلٍ إمّا ناصبٍ وإمّا رافعٍ، وزعم الفرّاء أنّ
أَحَدًا فى الآية يرتفع بالعائد الذى عاد اليه وهو ضميرُ الفاعل الذى فى استجارك وهو قول فاسد لأنّا
اذا رفعناه بما قال فقد جعلنا استجارك خبرا لأحد وصار الكلامُ كالمبتدإ والخبر، وأمّا بيت الحماسة

*إذًا لَقامَ بِنَصْرِى مَعْشَرٌ خُشُنٌ * عندَ الحَفِيظة إنْ ذُو لُوثَةٍ لانا*

١٠ الشاهد فيه رفعُ ذو لوثة بفعل مضمر دلّ عليه لانا والتقديرُ إن لانَ ذو لوثة لانا لمكانِ حرف الجزاء
وهى إنْ واقتضائها الفعلَ وأنّه لا يقع بعدها مبتدأٌ وخبرٌ لا يجوز أن يقال إنْ زيدٌ قائمٌ أكرمْتُك،
والخُشُنُ جمعُ أَخْشَنَ بمعنى الخَشْنِ والجمعُ خُشْنٌ بسكون الشين نحو قوله

*أَلْيَنُ مَسًّا فى حَوايَا البَطْنِ * مِن يَثْرِبِيّاتٍ قِذاذٍ خُشْنِ*

وتحريكُ الشين فى البيت ضرورةٌ، والحَفِيظةُ الغَضَبُ واللُّوثةُ الضَّعْفُ والاسترخاء اى إنّهم بخشنون
١٥ اذا لانَ الضعيفُ لعَجْزٍ او ذِلّةٍ يصيفهم بالمَنَعَة، وأمّا المَثَل وهو قولهم لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْنى فالاسمُ
الذى هو ذات سوار مرتفعٌ بعدَ لَوْ بفعل مقدّر دلّ عليه لطمتنى والتقديرُ لو لطمتنى ذاتُ سوار لطمتنى
من قِبَل انّ لَوْ تقتضى الفعلَ اقتضاءَ إنِ الشرطيّة لانّ لَوْ شرطٌ فيما مضى كما أنّ إنْ شرطٌ فيما
يستقبل، ويحكى انّ حاتما الطائىّ أُسر فى بلادِ بنى عَنَزَةَ فغاب عنها الرجالُ وبقى فيما بين نسائهم
حاتمٌ مقيّدا مغلولا ثمّ اتّفق لهنّ الارتحالُ فارتحلْن بحاتمٍ فلمّا بلغن بعضَ الطريق مَسَّهنّ الجُوعُ
٢٠ وكان عادةُ الجاهليّة أكْلَ الفَصيد فى المَخْمَصة فقال أَفْكُكْنَ عنّى الغُلَّ لأَفْزِدَ ففككن عنه فنزل عن الناقة
ونَحَرَها فقيل له فى ذلك فقال هكذا فَزْدِى أَنَهْ فلطمتْه جاريةٌ بما فعل فقال لو ذاتُ سوارٍ لطمتنى يريد
لو حُرّةٌ لطمتنى والمعنى لو لطمتنى من كانت فى الشَّرَف لى كَفُوًا لَهانَ علىّ ذلك، وأمّا المَثَل الاخر وهو قول
العرب إن لا حَظِيّةٌ فلا أَلِيّةٌ فمعناه إن لا تكن لك فى النساء حظيّةٌ فإنّى غيرُ أَلِيّةٍ كأنّها قالت إن كنتَ
ممّن لا تحظى عنده امرأةٌ فإنّى غيرُ أَلِيّةٍ، ولو عنتْ بالحظيّة نفسَها لم يكن الّا نصبا اذ التقديرُ الّا

أَكُنْ حظيّةً فيكون منصوبا لانّه خبرُ كانَ ، يُضْرَب لِمَن أخطأتْه لَحُظْوَةُ فيقال إن أخطأتْكَ لَحُظْوَةُ فيما تطلب فلا تَأْلُ أن تتودّد الى الناس لعلّك تُدْرِك بعضَ ما تريد وأصلُه فى المرأة تَصْلَف عند زوجها ، وحظيّةٌ وأَلِيّةٌ فَعِيلَةٌ من الحُظْوَة والأَلْوِ والأَلْوتُ اى قَصَّرْتُ والاصل حَظِيوَةٌ وأَلِيوَةٌ وانّما قُلبت الواو ياء لوُقوع الياء الساكنة قبلها على حدّ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ ، وأمّا قوله تعالى ولو أنّهم صبروا فأَنَّ وما بعدها من الاسم ٥ والخبر بتأويل مصدر من لفظ الخبر مضاف الى الاسم وهو فى موضع رفع بفعل محذوف وتقديرُه ولو ثبت صَبْرُهم او وقع لِما ذكرناه من أنّ لَوْ لا يَليها الّا الفعلُ ، واعلمْ انّك لو قلت لو أنّ زيدا قائمٌ لأكرمناه لم يجز واذا قلت لو أنّ زيدا قام لأكرمناه جاز وذلك لوُقوعِ الفعل فى خبرِ أنّ فيكون مفسّرا لذلك الفعل المحذوفِ الرافعِ كأنّا قلنا لو صَحّ أنّ زيدا قام او لو ثبت ، فان قيل فكيف يكون قَامَ من قولك لو أنّ زيدا قام دالّا على صَحَّ وثَبَتَ وليس من لفظه قيل لمّا كانا فى المعنى شيئًا واحدا جاز ان يفسّر ١٠ احدُهما بالاخر ألا ترى انّه لا فرقَ بين أن تقول قام زيدٌ وبين أن تقول صَحّ قيامُ زيد او ثَبَتَ قيامُ زيد فلمّا كان إيّاه فى المعنى جاز أن يدلّ قَامَ على صَحّ لانّ الصِحّة للقيام فيجوز أن يدلّ احدُهما على الاخر من حيث هما فعلان ماضيان وأحدُهما ملتبسٌ بالاخر من حيث كانت أنّ وما اتّصل بها فى موضعِ المصدر والفعلُ المصدرُ مُسْنَدٌ اليه ، وقد أجاز سيبويه أن تكون أنّ وما اتّصل بها بعدَ لَوْ وإنْ كان فيها معنَى المجازاة فى موضع رفع بالابتداء والخبرُ محذوفٌ وجاز لانّ الفعلَ الذى هو خبرُ أنّ ١٥ يُصحِّح لها معنَى المجازاة وساغ ذلك لانّها ليست عاملة كإنِ الشرطيّةِ فجاز أن يقع بعدها المبتدأُ ، وقال السيرافىّ لو كانت أنّ فى موضعِ اسم مبتدإ لَجاز أن يقال لو أنّ زيدا جالسٌ أتيناك على معنَى لو وقع هذا والحقُّ الاوّل لاقتضائها الفعلَ ،

المبتدأ والخبر

فصـــل ٢٤ ٢٠

قال صاحب الكتاب هما الاسمان المجرّدان للإسناد نحوُ قولك زيدٌ منطلقٌ ، والمراد بالتجريد إخلاؤُهما من العَوامل التى هى كانَ وإنّ وحَسِبْتُ وأخواتُها لانّهما اذا لم يخلُوَا منها تلعّبتْ بهما وغصبتْهما القَرارَ على الرفع ، وانّما اشترط فى التجريد أن يكون من اجلِ الإسناد لانّهما لو جُرِّدا لا للاسناد لكانا فى حكمِ الأصوات التى حقُّها أن يُنْعَق بها غيرَ معربة لانّ الاعراب لا يُستحقّ الّا بعد العَقْد والتركيبِ

وكونُهما مجرَّدَيْن للاسناد هو رافعُهما لانّه معنًى قد تناولهما معًا تناوُلا واحدا من حيث انّ الاسناد لا يتأتّى بدونِ طَرَفَيْن مسنَدٍ ومسندٍ اليه، ونظيرُ ذلك أنّ معنى التشبيه فى كأنّ لمّا اقتضى مشبَّهًا ومشبَّهًا به كانت عاملةً فى الجزئين، وشَبَّهُهما بالفاعل انّ المبتدأ مثلُه فى أنّه مسنَدٌ اليه والخبرَ فى انّه جُزْءٌ ثانٍ من الجملة،

٥ قال الشارح هذا الفصل واضحٌ من كلام صاحب الكتاب غيرَ أنّا نذكر نُكتا تختصّ بهذا الفصل لا بدّ منها، اعلم ان المبتدأ كلُّ اسم ابتدأتَه وجرّدتَه من العوامل اللفظيّة للاخبار عنه، والعوامل اللفظيّة هى أفعالٌ وحروفٌ تختصّ بالمبتدإ والخبرِ فأمّا الأفعال فنحوُ كانَ وأخواتِها والحروفُ نحوُ انّ وأخواتِها وما الحجازيّة، وانّما اشترط ان يكون مجرّدا من العوامل اللفظيّة لانّ المبتدأ شرطُه أن يكون مرفوعا واذا لم يتجرّد من العوامل تلعّبتْ به فرفعتْه تارةً ونصبتْه اخرى نحوَ كان زيدٌ قائما وإنّ زيدا قائمٌ وما زيدٌ

١٠ قائما وظننت زيدا قائما واذا كان كذلك خرج عن حكمِ المبتدإ والخبرِ الى شَبَهِ الفعل والفاعلِ وهذا معنى قوله غصبتْهما القرارَ على الرفع، وقوله المجرّدان للاسناد يريد بذلك أنّك اذا قلت زيدٌ فجرّدته من العوامل اللفظيّة ولم تُخْبِر عنه بشىء كان بمنزلةِ صَوْت تُصوّته لا يستحقّ الاعرابَ لانّ الاعراب انّما أُتى به للفرق بين المعانى واذا أخبرت عن الاسم بمعنًى من المعانى المفيدة أُحتيج الى الاعراب ليدلّ على ذلك المعنى فأمّا اذا ذكرتَه وحدَه ولم تُخْبِر عنه كان بمنزلةِ صوت تصوّته غيرِ معرَب، وقوله وكونُهما

١٥ مجرَّدَيْن للاسناد هو رافعُهما لانّه معنًى قد تناولهما معا تناوُلا واحدا اشارةٌ الى انّ العامل فى المبتدإ والخبرِ تجريدُهما من العوامل اللفظيّة، وهى مسئلةٌ قد اختلف فيها العُلماء فذهب الكوفيون الى ان المبتدأ يرفع الخبرَ والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان قالوا وانّما قلنا ذلك لانّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبرٍ والخبرَ لا بدّ له من مبتدإ فلمّا كان كلُّ واحد منهما لا ينفكّ من الاخر ويقتضى صاحبَه عمل كلُّ واحد منهما فى صاحبه مثْلَ عَمَلِ صاحبه فيه قالوا ولا يمتنع الشىء أن يكون عاملا ومعمولا فى حال

٢٠ واحدة، وقد جاء لذلك نظائرُ منها قوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى فنصب أيًّا بتَدْعُوا وجزم تدعوا بأىّ فكان كلُّ واحد منهما عاملا ومعمولا فى حال واحدة، ومثلُه قوله تعالى أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ ٱلْمَوْتُ فأَيْنَمَا منصوبٌ بتَكُونُوا لانّه الخبرُ وتَكُونُوا مجزومٌ بأَيْنَمَا وذلك كثيرٌ فى كلامهم فكذلك ههنا، وهو فاسدٌ لانّه يؤدّى الى مُحال وذلك أنّ العامل حقُّه ان يتقدّم على المعمول واذا قلنا أنّهما يترافعان وجب أن يكون كلُّ واحد منهما قبل الاخر وذلك محالٌ لانّه يلزم أن يكون الاسم الواحد

أوّلا وآخرا فى حال واحدة، وممّا يؤيّد فسادَ ما ذهبوا اليه جوازُ دخولِ العوامل اللفظيّة عليهما نحو كان زيدٌ أخاك وإنّ زيدا أخوك وظننتُ زيدا أخاك فلو كان كلٌّ واحد منهما عاملا فى الاخر لما جاز أن يدخل عليه عاملٌ غيرُه، وأمّا الآيات التى أوردوها فإنّ الجواب عنها من وجهَيْن احدهما أنّا لا نُسلِّم أنّ الجزم فى الفعل بنفسِ الاسم المنصوب وانّما هو بتقديرِ حرف الشرط الذى هو إنْ والنصبُ فى الاسم ٥ بالفعل المذكور فإذًا العاملُ فى كلّ واحد منهما غيرُ الاخر، الثانى أنّا نسلّم أنّ كلّ واحد منهما عاملٌ فى الاخر الّا أنّه باعتبارَيْن فالجزمُ باعتبارِ نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسمٌ والنصبُ فى الاسم بالفعل نفسِه فهما شيئان مختلفان وليس كذلك ما نحن فيه لانّه باعتبارٍ واحدٍ يكون عاملا ومعمولا وهو كونُه مبتدأً وخبرا، وذهب البصريون الى انّ المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنًى ثمّ اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى انّ ذلك المعنى هو التعرّى من العوامل اللفظيّة وقال الاخرون هو التعرّى وإسنادُ ١٠ الخبر اليه وهو الظاهرُ من كلامِ صاحب هذا الكتاب، والقول على ذلك أنّ التعرّى لا يصحّ أن يكون سَبَبا ولا جزءَ من السبب وذلك أنّ العوامل توجب عملا والعدمَ لا يوجب عملا اذ لا بدّ للموجب والموجَبِ من اختصاص يوجب ذلك ونِسْبَةُ العدم الى الأشياء كلّها نسبةٌ واحدةٌ، فان قيل العوامل فى هذه الصنعة ليست مؤثِّرةً تأثيرا حِسّيّا كالاحراق للنار والبرْدِ والبَلّ للماء وانّما هى اماراتٌ ودَلالاتٌ والامارةُ قد تكون بعدم الشىء كما تكون بوُجوده ألا ترى انّه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميِّز ١٥ احدَهما من الاخر وصبغتَ احدَهما وتركتَ صَبْغَ الاخر لكان تركُ صبغِ احدهما فى التمييز بمنزلةِ صبغ الاخر فكذلك ههنا قيل هذا فاسدٌ لانّه ليس الغرضُ من قولهم أنّ التعرّى عاملٌ أنّه مُعرِّفٌ للعامل اذ لو زُعِم أنّه مُعرِّفٌ لكان اعترافا بأنّ العامل غيرُ التعرّى، وكان أبو اسحق يجعل العاملَ فى المبتدإ ما فى نفس المتكلّم يعنى من الإخبار عنه قال لانّ الاسم لمّا كان لا بدّ له من حديثٍ يُحدَّث به عنه صار هذا المعنى هو الرافعَ للمبتدإ، والصحيح أنّ الابتداء اهتمامُك بالاسم وجعلُك إيّاه أوّلا لثانٍ كان خبرا ٢٠ عنه والأوّليّةُ معنًى قائمٌ به يَكْسِبه قوّةً اذ كان غيرُه متعلّقا به وكانت رتبتُه متقدّمةً على غيره، وهذه القوّة تُشبِه به الفاعلَ لانّ الفاعل شرطُ تحقُّقِ معنى الفعل وأنّ الفاعل قد أُسند اليه غيرُه كما انّ المبتدأ كذلك الّا انّ خبرَ المبتدإ بعده وخبرَ الفاعل قبله وفيما عدا ذلك هما فيه سَواءٌ، وأمّا العامل فى الخبر فذهب قومٌ الى انّه يرتفع بالابتداء وحدَه وهو ظاهرُ مذهب صاحبِ الكتاب ألا ترى الى قوله وكونُهما مجرَّدَيْن للاسناد هو رافعُهما وانّما قلنا ذلك لانّه قد ثبت أنّه عاملٌ فى المبتدإ فوجب أن يكون

عاملا فى الخبر لانّه يقتضيهما معا ألا ترى أنّ كأنّ لمّا اقتضت مشبّها ومشبّها به كانت عاملةً فى الجزئين كذلك ههنا هذا معنى قوله لانّه معنًى يتناولهما معا تناولا واحدا يعنى الابتداء، وذهب آخرون الى انّ الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان فى الخبر قالوا لانّا وجدنا الخبرَ لا يقع الّا بعد المبتدإ والابتداء فوجب أن يعملا فيه وهذا القولُ عليه كثيرٌ من البصريين ولا ينفكّ من ضُعْف وذلك من قِبَل انّ ٥ المبتدأ اسمٌ والاصلُ فى الاسماء أن لا تعمل واذا لم يكن لها تأثيرٌ فى العمل والابتداء له تأثيرٌ فاضافةُ ما لا تأثيرَ له الى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ له، ويمكن أن يقال أنّ الشيئين اذا تركّبا حدث لهما بالتركيب معنًى لا يكون فى كلّ واحد من أفرادِ ذلك المركّب، والذى أراه أنّ العامل فى الخبر هو الابتداء وحدَه على ما ذُكر كما كان عاملا فى المبتدإ الّا انّ عمَله فى المبتدإ بلا واسطة وعملَه فى الخبر بواسطةِ المبتدإ يعمل فى الخبر عند وجودِ المبتدإ وإن لم يكن للمبتدإ أثرٌ فى العمل الّا انّه كالشرط فى عمله كما لو وضعتَ ١٠ ماء فى قِدْرة ووضعتها على النار فإنّ النار تُسخّن الماء فالتسخينُ حصل بالنار عند وجودِ القِدْر لا بها فكذلك هنا، وذهب قومٌ الى انّ الابتداء عمل فى المبتدإ والمبتدأ وحده عمل فى الخبر وهذا ضعيفٌ لانّ المبتدأ اسمٌ كما انّ الخبر اسمٌ وليس احدُهما بأَوْلى من صاحبه فى العمل فيه لانّ كلّ واحد منهما يقتضى صاحبَه،

١٥ فصـــل ٢٥

قال صاحب الكتاب والمبتدأ على نوعَيْن معرفةٌ وهو القياس ونكرةٌ إمّا موصوفةٌ كالتى فى قوله عزّ وجلّ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ وإمّا غيرُ موصوفة كالتى فى قولهم أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ وما احدٌ خيرٌ منك وشرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ وتحت رأسى سَرْجٌ وعلى أبيه دِرْعٌ،

قال الشارح اعلم انّ اصلَ المبتدإ أن يكون معرفةً وأصلَ الخبر أن يكون نكرةً وذلك لانّ الغرض فى ٢٠ الإخبارات إفادةُ المخاطَب ما ليس عنده وتنزيلُه منزلتَك فى علمِ ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه ألا ترى انّك لو قلت رجلٌ قائمٌ او رجلٌ عالمٌ لم يكن فى هذا الكلام فائدةٌ لانّه لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائما وعالما فى الوجود ممّن لا يعرفه المخاطَبُ وليس هذا الخبرُ الذى تُنزّل فيه المخاطَبَ منزلتَك فيما تعلم فاذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ فحقُّ المعرفة أن تكون هى المبتدأ وأن يكون الخبرُ النكرةَ لانّك اذا ابتدأتَ بالاسم الذى يعرفه المخاطَبُ كما تعرفه أنت فانّما ينتظر الذى لا يعلمه فاذا

قلت قائمٌ او حكيمٌ فقد أعلمتَه بمثلِ ما علمتَ ممّا لم يكن بعِلْمه حتّى يُشارِكك فى العلم، فلو عكستَ وقلت قائمٌ زيدٌ فقائمٌ منكورٌ لا يعرفه المخاطَبُ لم تجعله خبرا مقدّما يستفيده المخاطَبُ ولا يصحّ أن يكون زيدٌ الخبرَ لانّ الاسماء لا تُستفاد ولا يُساوِى المتكلّمُ المخاطَبَ لانّ النكرة ما لا يعرفه المخاطَبُ وإن كان المتكلّمُ يعرفه ألا ترى انّك تقول عندى رجلٌ فيكون منكورا وإن كان المتكلّمُ يعرفه فالمعرفةُ ٥ والنكرةُ بالنسبة الى المخاطَب فلذلك قال المبتدأ على نوعَيْن معرفةٌ وهو القياسُ، وقد ابتدأوا بالنكرة فى مواضع مخصوصة لحصولِ الفائدة وتلك المواضعُ النكرةُ الموصوفةُ والنكرةُ اذا اعتمدتْ على استفهامٍ او نفيٍ واذا كان الخبرُ عن النكرة ظرفا او جارًّا ومجرورا وتقدّم عليها نحوَ تحت رأسى سَرْجٌ ولِى مالٌ واذا كان فى تأويلِ النفى نحوَ قولهم شرٌّ أهَرَّ ذا ناب، فأمّا النكرة الموصوفة فنحوُ قولك رجلٌ من بنى تميم جاءنى ومثلُه قولُه تعالى وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ لمّا وُصف الرجلُ بأنّه من بنى تميم والعبدُ بأنّه مؤمنٌ ١٠ يُخصَّص من رجلٍ آخَر ليس له تلك الصفةُ فقرُب بهذا التخصيص من المعرفة فحصل بالاخبار عنه فائدةٌ وانّما يُراعَى فى هذا الباب الفائدةُ، وكذلك اذا اعتمدت النكرةُ على استفهامٍ او نفيٍ لانّ الكلام صار غيرَ موجَب فتضمّنت النكرةُ معنى العُموم فأفادت فجاز الابتداء بها لذلك وذلك نحوُ قولك أرجلٌ عندك أم امرأةٌ وما أحدٌ خيرٌ منك، وقالوا فى المَثَل شرٌّ أهَرَّ ذا ناب فالابتداء بالنكرة فيه حسنٌ لانّ معناه ما أهرّ ذا ناب الّا شرٌّ فالابتداء ههنا محمولٌ على معنى الفاعل وجرى مَثَلا فاحتُمل والأمثالُ تُحْتَمل ١٥ ولا تُغيَّر، ومعنى شرٌّ أهرّ ذا ناب أنّهم سمعوا هَرِيرَ كَلْب فى وقتٍ لا يَهُرُّ مثلُه فيه الّا لسُوء ظَنٍّ ولم يكن غرضُهم الاخبارَ عن شرٍّ وانّما يريدون الكلبُ أهَرَّهُ شرٌّ وانّما كان محمولا على معنى النفى لانّ الاخبار به أقوى لانّه أوْكَدُ ألا ترى انّ قولك ما قام الّا زيدٌ أوكدُ من قولك قام زيدٌ وانّما احتيج الى التوكيد فى هذه المواضع من حيث كان أمرا مُهِمّا لِما ذكرناه، وممّا جاء من ذلك قولُهم فى المثل شىءٌ ما جاء بك يقوله الرجلُ لرجل جاءه ومَجيئُه غيرُ معهود فى ذلك الوقت اى ما جاء بك الّا شىءٌ اى حادثٌ ٢٠ لا يُعْهَد مثلُه، وأمّا قولهم تحت رأسى سرجٌ وعلى أبيه دِرْعٌ ولَكَ مالٌ فالذى سوّغ ذلك كونُك صدّرتَ فى الخبر معرفةً هى المحدَّثُ عنها فى المعنى ألا ترى انّ السرج من قولك تحت رأسى سرجٌ وإن كان المحدَّثَ عنه فى اللفظ فالرأس مضافٌ الى ضمير المتكلّم وهو الياء من رأسى وهذا الضميرُ هو المحدَّثُ عنه فى المعنى كانّك قلت أنا مُتَوَسِّدٌ سرجا وكذلك على أبيه دِرْعٌ كانّك قلت أبوه مندرِعٌ وكذلك لَكَ مالٌ المعنى أنت ذو مالٍ فلمّا كان المعنى مُفيدا جاز وإن كان اللفظ على خِلافه، والذى يؤيّد عندك ما قلناه أنّك

لو قلت تحت رأسٍ سرجٌ وعلى رجلٍ درعٌ ولرجلٍ مالٌ لم يكن كلاما، وانّما اشتُرط ههنا أن يكون الخبر مقدّما لوجهَيْن احدُهما انّ الظرف والجارّ والمجرورَ قد يكونان وصفَيْن للنكرة اذا وقعا بعدها لانّه فى الحقيقة جملةٌ من حيث كان متعلّقا باسْتَقَرّ وهو فعلٌ ويدلّ أنّه جملةٌ أنّه يقع صلةً والصلاتُ لا تكون الّا جُمَلا واذا كان كذلك فلو قلت سرجٌ تحت رأسى او درعٌ على أبيه او قال درهمٌ لى لَتَوهّمَ المخاطَبُ أنّه ٥ صفةٌ وينتظر الخبرَ فيقع عنده لَبْسٌ، والوجه الثانى أنّهم استقبحوا الابتداء بالنكرة فى الواجب فلمّا سمُج ذلك عندهم فى اللفظ أخّروا المبتدأَ وقدّموا الخبرَ وانّما كان تأخيرُه أحسنَ من تقديمه لانّه وقع موقعَ الخبر ومن شرطِ الخبر أن يكون نكرةً فصلح اللفظ وإن كُنّا قد أَحَطْنَا عِلْما أنّه المبتدأ، ومن ذلك قولُهم سلامٌ عليك وويْلٌ له قال اللّه تع سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّى ووَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ومن ذلك أَمْتٌ فى حَجَرٍ لا فيك، فهذه الاسماء كلّها انّما جاز الابتداء بها لانّها ليست أخبارا فى المعنى انّما هى ١٠ دعاء او مسئلةٌ فهى فى معنى الفعل كما لو كانت منصوبة والتقديرُ لِيُسَلِّمِ اللّهُ عليك ولِيَلْزَمْهُ الوَيْلُ، وقولهم أَمْتٌ فى حجرٍ لا فيك معناه ليكن الأَمْتُ فى الحجارة لا فيك والأَمت اختلافُ انخفاضٍ وارتفاعٍ قال اللّه تع لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا، والمعنى أبقاك اللّهُ بعد فناء الحجارة لانّ الحجارة ممّا يوصف بالبَقاء قال الشاعر

*ما أَطْيَبَ العَيْشَ لو أنّ الفَتَى حَجَرٌ * تَنْبُو الحَوادِثُ عنه وَهْوَ مَلْمُومُ *

١٥ فلمّا كانت فى معنى الفعل كانت مُفيدة كما لو صرّحتَ بالفعل، والفرق بين الرفع والنصب أنّك اذا رفعت كانّك ابتدأتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندك واستقرّ واذا نصبت كانّك تعمل فى حالِ حديثك فى اثباتها،

فصل ٣٦

قال صاحب الكتاب والخبر على نوعَيْن مفردٌ وجملةٌ فالمفردُ على ضربَيْن خالٍ عن الضمير ومتضمّنٌ له ٢٠ وذلك زيدٌ غلامُك وعمرٌو منطلقٌ،

قال الشارح اعلم ان خبرَ المبتدإ هو الجزء المستفاد الذى يستفيده السامعُ ويصير مع المبتدإ كلاما تامّا والذى يدلّ على ذلك أَنْ به يقع التصديقُ والتكذيبُ ألا ترى انّك اذا قلت عبدُ اللّه منطلقٌ فالصِدْقُ والكِذْبُ انّما وقعا فى انطلاقِ عبد اللّه لا فى عبد اللّه لانّ الفائدة فى انطلاقه وانّما ذكرتَ عبدَ اللّه وهو معروفٌ عند السامع لتُسْنِد اليه الخبرَ الذى هو الانطلاقُ، وخبرُ المبتدإ على ضربَيْن مفردٌ

وجملةٌ فاذا كان الخبرُ مفردا كان هو المبتدأَ فى المعنى او مُنَزَّلا منزلتَه فالاوّلُ نحوُ قولك زيدٌ منطلقٌ ومحمّدٌ نَبِيُّنَا فالمنطلقُ هو زيدٌ ومحمّدٌ هو النبىُّ صلعم ويُؤيِّد عندك ههنا أنّ الخبر هو المبتدأ أنّه يجوز أن تُفسِّر كلَّ واحد منهما بصاحبه ألا تراك لو سُئلتَ عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ فقيل مَن زيدٌ هذا الذى ذكرتَه لقلت هو المنطلقُ ولو قيل مَن المنطلقُ لقلت هو زيدٌ فلمّا جاز تفسيرُ كلّ ٥ واحد منهما بالاخر دلّ على انّه هو، وأمّا المُنزَّل منزلةَ ما هو هو فنحوُ قولهم أبو يوسف أبو حَنيفةَ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة انّما سدّ مَسَدَّه فى العلم وأغنى غَناءه، ومنه قوله تعالى وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ اى هنّ كالأمّهات فى حُرْمَة التزويج وليس بأمّهاتٍ حقيقةً ألا ترى الى قوله تعالى انْ أُمَّهَاتُهُمْ اِلَّا ٱللَّآئِي وَلَدْنَهُمْ فبقى أن لا تكون أمّهاتٍ حقيقةً الّا الوالداتُ، ثمّ المفردُ على ضربَيْن يكون متحمّلا للضمير وخاليا منه فالذى يتحمّل الضميرَ ما كان مشتقّا من الفعل نحوَ اسمِ الفاعل واسمِ المفعول والصفةِ ١٠ المشبّهةِ باسم الفاعل وما كان نحوَ ذلك من الصفات وذلك قولك زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو مضروبٌ وخالدٌ حَسَنٌ ومحمّدٌ خيرٌ منك ففى كلّ واحد من هذه الصفات ضميرٌ مرفوعٌ بانّه فاعلٌ لا بدّ منه لانّ هذه الأخبار فى معنى الفعل فلا بدّ لها من اسم مسنَد اليه ولمّا كانت مسندةً الى المبتدإ فى المعنى ولا يصحّ تقديمُ المسند اليه على المسند أُسند الى ضميره وهذا هو التحقيقُ، والذى يدلّ على تحمّلها الضميرَ المرفوعَ أنّك لو أَوْقعت موقعَ المضمر ظاهرا لكان مرفوعا نحوَ زيدٌ ضاربٌ أبوه ومُكْرَمٌ أخوه وحَسَنٌ وَجْهُه ١٥ واذا عملتْ فى الظاهر لكونه فاعلا عملت فى المضمر اذا أُسندت اليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبرُ فى حكم الفعل من حيث لا يَعْرى الفعلُ من فاعل كذلك هذه الاسماء، وتحمُّلُ هذه الاشياء الضميرَ مُجْمَعٌ عليه من حيث كان الخبرُ منسوبا الى ذلك المضمر ولو نسبتَه الى ظاهر لم يكن فيه ضميرٌ نحوَ زيدٌ ضاربٌ غلامُه لانّ الفعل لا يرفع فاعلَيْن وكذلك ما كان فى حُكمه وجاريًا مجراه، وأمّا القسمُ الثانى وهو ما لا تحمّل الضميرَ من الأخبار وذلك اذا كان الخبرُ اسما محضا غيرَ مشتقّ من ٢٠ فعلٍ نحوَ زيدٌ أخوك وعمرٌو غلامُك فهذا لا يتحمّل الضميرَ لانّه اسمٌ محضٌ عارٍ من الوصفيّة، والذى يتضمّن الضميرَ من الاسماء ما تقدّم وصفُه من الأخبار المشتقّة كاسم الفاعل وغيره ممّا ذكرناه وهذه الاسماء ليست كذلك وانّما الاخبارُ بانّه مالكٌ للغلام ومختصٌّ بأُخُوّة زيد، وقد ذهب الكوفيون وعلىُّ بن عيسى الرُّمّانى من المتأخّرين من البصريين الى انّه يتحمّل الضميرَ قالوا لانّه وإن كان اسما جامدا غيرَ صفة فانّه فى معنًى ما هو صفةٌ ألا ترى انّك اذا قلت زيدٌ أخوك وجعفرٌ غلامُك لم تُرِد الاخبارَ عن

الشخص بأنّه مسمّى بهذه الاسماء وانّما المرادُ اسنادُ معنَى الأُخوّة وهى القرابةُ ومعنَى الغُلاميّة وهى الخدمةُ اليه وهذه المعانى معانِى افعالٍ، والصحيحِ الاوّل وعليه الأكثرُ من أصحابنا لانّ تحمُّلَ الضمير انّما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لِما فيه من معنى الاشتقاق ولفظِ الفعل وهو معدومٌ ههنا، واعلمْ انّ خبرَ المبتدإ اذا كان مفردا سواء كان مشتقّا او غيرَ مشتقّ فانّه يكون مرفوعا مثلَ المبتدإ لانّ ٥ الابتداء والتعرّيَ كما رفع المبتدأَ على ما ذكرناه كذلك رفع الخبرَ لانّ تناوُلَه ايّاه كتناوُلِه المبتدأَ الّا انّ تناوُلَه المبتدأَ بلا واسطةٍ وتناوُلَه الخبرَ بواسطةِ المبتدإ فكان المبتدأُ شرطا لا علّةً وقد تقدّم ذلك،

قال صاحب الكتاب والجملة على أربعةِ أضربٍ فعليّةٌ واسميّةٌ وشَرْطيّةٌ وظَرْفيّةٌ وذلك زيدٌ ذهب أخوه وعمرٌو أبوه منطلقٌ وبَكْرٌ إنْ تُعْطِه يشكُرْك وخالدٌ فى الدار،

١٠ قال الشارح اعلم ان الجملة تكون خبرا للمبتدإ كما يكون المفردُ الّا انّها اذا وقعت خبرا كانت نائبةً عن المفرد واقعةً موقعَه ولذلك يُحْكَم على موضعها بالرفع على معنَى انّه لو وقع المفردُ الذى هو الأصلُ موقعَها لكان مرفوعا، والذى يدلّ على انّ المفرد اصلٌ والجملةَ فرعٌ عليه أمران احدُهما أنّ المفرد بسيطٌ والجملةَ مركّبٌ والبسيطُ أوّلٌ والمركّبُ ثانٍ فاذا استقلّ المعنى بالاسم المفردِ ثمّ وقعت الجملةُ موقعَه فالاسمُ المفرد هو الاصلُ والجملةُ فرعٌ عليه، والأمر الثانى أنّ المبتدأَ نظيرُ الفاعل فى الإخبار عنهما والخبرُ فيهما ١٥ هو الجزء المستفادُ فكما أنّ الفعل مفردٌ فكذلك خبرُ المبتدإ مفردٌ، واعلم انّه قسم الجملةَ الى أربعةِ أقسامٍ فعليّةٍ واسميّةٍ وشرطيّةٍ وظرفيّةٍ وهذه قِسْمَةُ أبى علىّ وهى قسمةٌ لفظيّةٌ وهى فى الحقيقة ضربان فعليّةٌ واسميّةٌ لانّ الشرطيّة فى التحقيق مركّبةٌ من جملتَيْن فعليّتَيْن الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ والجزاء فعلٌ وفاعلٌ والظرفُ فى الحقيقة للخبر الذى هو اسْتَقرّ وهو فعلٌ وفاعلٌ، فمثالُ الجملة الفعليّة زيدٌ قام ابوه فزيدٌ مرتفعٌ بالابتداء وقامَ فى موضع خبره وفيه ضميرٌ يرتفع بأنّه فاعلٌ كارتفاع الأبِ فى قوله زيدٌ قام أبوه وهذا ٢٠ الضميرُ يعود الى المبتدإ الذى هو زيدٌ ولولا هذا الضميرُ لم يصحّ أن تكون هذه الجملة خبرا عن هذا المبتدإ وذلك لانّ الجملة كلُّ كلام مستقلّ قائمٍ بنفسه فاذا لم يكن فى الجملة ذِكْرٌ يربطها بالمبتدإ حتّى تصيرَ خبرا وتصيرَ الجملةُ من تَمام المبتدإ وقعت الجملةُ أَجْنَبِيّةً من المبتدإ ولا تكون خبرا عنه ألا ترى انّك لو قلت زيدٌ قامَ عمرٌو لم يكن كلاما لعدم العائد فاذا كان ذلك كذلك لم يكن بدٌّ من العائد وتكون الجملةُ التى العائدُ منها فى موضع رفع خبرا، وأمّا الجملة الاسميّة فأن يكون الجزء الاوّلُ منها اسما

كما سمّيت الجملة الأُولى فعليّةً لانّ الجزء الاوّلَ فعلٌ وذلك نحو زيدٌ أبوه قائمٌ ومحمّدٌ أخوه منطلقٌ فزيدٌ مبتدأٌ أوّلٌ وأبوه مبتدأٌ ثانٍ وقائمٌ خبرُ المبتدإ الثانى والمبتدأُ الثانى وخبرُه فى موضع رفع لوُقوعه موقعَ خبرِ المبتدإ الاوّلِ كما كان قولُك قام أبوه كذلك فى المسئلة الأُولى فأخبرتَ عن المبتدإ الثانى وهو الأبُ بمفرد ولذلك لم تحتج الى ضمير وأخبرت عن المبتدإ الاوّل بجملةٍ من مبتدإ وخبرٍ وهى أبوه قائمٌ والهاء ٥ عائدةٌ الى المبتدإ ولولا هى لم يصحّ الخبرُ كما قلنا فى الجملة الفعليّة، وأمّا الجملة الثالثة وهى الشرطيّة فنحوُ قولك زيدٌ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ معه فهذه الجملةُ وإن كانت من أنواع الجُمَل الفعليّة وكان الاصلُ فى الجملة الفعليّة أن يستقلّ الفعلُ بفاعله نحوَ قام زيدٌ الّا أنّه لمّا دخل ههنا حرفُ الشرط رُبط كلُّ جملة من الشرط والجزاء بالاخرى حتّى صارتا كالجملة الواحدة نحوِ المبتدإ والخبرِ فكما أنّ المبتدأ لا يستقلّ الّا بذكرِ الخبر كذلك الشرطُ لا يستقلّ الّا بذكرِ الجزاء ولصَيْرورةِ الشرط والجزاء كالجملة الواحدة جاز أن ١٠ يعود الى المبتدإ منهما عائدٌ واحدٌ نحوَ زيدٌ إِنْ تُكْرِمْهُ يَشْكُرْكَ عمرٌو فالهاء فى تكرمه عائدةٌ الى زيد ولم يَعُدْ من الجزاء ذِكرٌ ولو عاد الضميرُ منهما جاز وليس بلازمٍ نحوَ زيدٌ إِنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ ففى يَقُمْ ضميرٌ من زيد وكذلك الهاء فى أُكْرِمْهُ تعود اليه ايضا، الرابعة الظَّرْف والظرفُ على ضربَيْن ظرفٌ من الزمان وظرفٌ من المكان وحقيقةُ الظرف ما كان وِعاءً وسُمّى الزمان والمكانُ ظروفا لوُقوع الحوادث فيهما وقد يقع الظرفُ خبرا عن المبتدإ نحوَ قولك زيدٌ خَلْفَكَ والقِتالُ اليَوْمَ، واعلمْ انّ الظرف على ضربَيْن ١٥ ظرفُ زمان وظرفُ مكان والمبتدأُ ايضا على ضربين جُثّةٌ وحَدَثٌ فالجُثّةُ ما كان شخصا مَرْئِيًّا والحدثُ ما كان معنًى نحوَ المصادر مثلِ العِلْم والقُدْرة فاذا كان المبتدأُ جثّةً نحوَ زيد وعمرو وأردتَ الاخبارَ عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرفُ الّا من ظروفِ المكان نحوَ قولك زيدٌ عِنْدَكَ وعمرٌو خَلْفَكَ واذا كان المبتدأُ حَدَثا نحوَ القِتال والخُروجِ جاز أن يُخْبَر عنه بالمكان والزمانِ، والعِلّة فى ذلك أنّ الجثّة قد تكون فى مكان دون مكان فاذا أخبرتَ باستقرارها فى بعضِ الأَمْكنة يثبُت اختصاصُها بذلك المكان مع ٢٠ جوازِ أن تكون فى غيره، وكذلك الحدثُ يقع فى مكان دون مكان مثالُ ذلك قولُك زيدٌ خَلْفَكَ فخلفك خبرٌ عن زيد وهو مكانٌ معلومٌ بجوازِ أن يخلُوَ منه زيدٌ بأن يكون أمامَك او يمينَك او فى جهةٍ اخرى غيرِهما فاذا خصّصتَه بخلفك استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده وكذلك القتالُ أمامَك يجوز أن يقع فى مكانٍ غيرِ ذلك، وأمّا ظرف الزمان فإذا أخبرتَ به عن الحَدَث أفاد لانّ الأحداث ليست أُمورا ثابتةً موجودةً فى كلّ الأحيان بل هى أعراضٌ منقضيةٌ تحدُث فى وقت دون وقت فاذا قلت القِتالُ اليومَ

او الخروج بعدَ غدٍ استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده لجوازِ أن يخلو ذلك الوقتُ من ذلك الحدث،
وأمّا الجُثَثُ فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ فى الأحيان كلّها لا اختصاصَ لحُلولها بزمان دون زمان اذ كانت
موجودة فى جميع الأزمنة فاذا أخبرتَ وقلت زيدٌ اليومَ او عمرٌو الساعةَ لم تُفِدِ المخاطَبَ شيئًا ليس
عنده لانّ التقدير زيدٌ حالٌّ او مستقرٌّ فى اليوم وذلك معلومٌ لانّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عَصْرِك من
٥ اليوم اذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدا دون واحد، فان قيل فأنت تقول الليلةَ الهلالُ والهلالُ جثّةٌ
فكيف جاز ههنا ولم يجز فيما تقدّم فالجوابُ أنّه انّما جاز فى مثلِ الليلةَ الهلالُ على تقديرِ حذفِ
المضاف والتقديرُ الليلةَ حُدوثُ الهلال او طُلوعُ الهلال فحُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مقامَه لدَلالةِ
قرينةِ الحال عليه لانّك انّما تقول ذلك عند توقُّعِ طُلوعه فلو قلت الشمسُ اليومَ او القمرُ الليلةَ لم يجز الّا
أن يكونا متوقَّعين وكذلك لو قلت اليومَ زيدٌ لمن يتوقّع وُصولَه وحُضورَه جاز، واعلم انّ الخبر اذا
١٠ وقع ظرفا او جارًّا ومجرورا نحوَ زيدٌ فى الدار وعمرٌو عندك ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة لانّ الدار
ليست من زيد فى شىء وانّما الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه والتقديرُ زيدٌ استقرّ عندك او حَدَثَ
او وَقَعَ ونحوُ ذلك فهذه هى الأخبارُ فى الحقيقة بلا خِلاف بين البصريين وانّما حذفتَها وأقمتَ الظرف
مقامَها ايجازًا لما فى الظرف من الدَلالة عليها اذ المرادُ بالاستقرار استقرارٌ مُطْلَقٌ لا استقرارٌ خاصٌّ على
ما تقدّم بَيانُه فلو أردت بقولك زيدٌ عندك أنّه جالسٌ او نائمٌ لم يجز الحذفُ لانّ الظرف لا يدلّ عليه
١٥ لانّه ليس من ضرورةِ كونه فى الدار أن يكون جالسا او قاعدا، واعلم انّ أصحابنا قد اختلفوا فى ذلك
المحذوف هل هو اسمٌ او فعلٌ فذهب الأكثرُ الى انّه فعلٌ وأنّه من حَيِّزِ الجُمَل وتقديرُه زيدٌ استقرّ فى
الدار او حَلَّ فى الدار ويدلّ على ذلك أمران احدهما جَوازُ وُقوعه صِلةً نحوَ قولك الذى فى الدار زيدٌ
والصلةُ لا تكون الّا جملةً، فان قيل التقديرُ الذى هو مستقرٌّ فى الدار كما قال ما أنا بالّذى قائلٌ لك
شيئًا والمرادُ بالذى هو قائلٌ فكذلك هنا يكون الظرفُ متعلّقا باسم مفرد على تقديرِ مبتدإٍ محذوف
٢٠ قيل اطّرادُ وقوعِ الظرف خبرا من غيرِ قُبْحٍ دليلٌ على ما قلناه فان ظهرتْ فى اللفظ كان حَسَنا وإن لم
تأتِ بها فحسنٌ ايضا ولم يقبح قُبْحَ مَا أَنَا بِالّذِى قَائِلٌ لَكَ ولا هو فى قِلّته فاطّرادُ جاءنى الذى فى الدار
وقِلّةُ ما أنا بالذى قائلٌ لك شيئًا تدلّ على ما ذكرناه، والأمر الثانى أنّ الظرف والجارّ والمجرور لا بدّ لهما
من متعلَّقٍ به والاصلُ أن يتعلّق بالفعل وانّما يتعلّق بالاسم اذا كان فى معنى الفعل ومن لفظه ولا شكّ
أنّ تقديرَ الاصل الذى هو الفعلُ أَوْلى، وقال قومٌ منهم ابنُ السَرّاج أنّ المحذوف المقدّر اسمٌ وأنّ

الاخبار بالظرف من قبيلِ المفردات اذ كان يتعلّق بمفرد فتقديرُه مستقرٌّ او كائنٌ ونحوُهما والحُجّةُ فى ذلك أنّ أصلَ الخبر أن يكون مفردا على ما تقدّم والجملةُ واقعةٌ موقعَه ولا شكَّ أنّ إضمارَ الاصل أَوْلى ووجهٌ ثانٍ أنّك اذا قدّرتَ فعلا كان جملةً واذا قدّرتَ اسما كان مفردا وكلّما قلّ الاضمارُ والتقديرُ كان أَوْلى، واعلم انّك لمّا حذفتَ الخبرَ الذى هو اِسْتَقرّ او مُسْتَقِرٌّ وأقمتَ الظرفَ مقامَه على ما ذكرنا صار الظرفُ هو
٥ الخبرَ والمعامَلةُ معه وهو مُغايِرُ المبتدإ فى المعنى ونقلتَ الضمير الذى كان فى الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثمّ حذفتَ الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهارُه للاستغناء عنه بالظرف، وقد صرّح ابنُ جِنّى بجوازِ إظهاره والقولُ عندى فى ذلك أنْ بعد حذفِ الخبر الذى هو الاستقرارُ ونَقْلِ الضمير الى الظرف لا يجوز إظهارُ ذلك المحذوفِ لانّه قد صار أصلا مرفوضا فإن ذكرتَه اوّلا وقلت زيدٌ استقرّ عندك لم يمنع منه مانعٌ، واعلم أنّك اذا قلت زيدٌ عندك
١٠ فعِنْدَكَ ظرفٌ منصوبٌ بالاستقرار المحذوفِ سَواء كان فعلا او اسما وفيه ضميرٌ مرفوعٌ والظرفُ وذلك الضميرُ فى موضع رفعٍ بأنّه خبرُ المبتدإ واذا قلت زيدٌ فى الدار او من الكِرام فالجارُّ والمجرورُ فى موضع نصبٍ بالاستقرار على حدِّ انتصابِ عِنْدَكَ اذا قلت زيدٌ عندك ثمّ الجارُّ والمجرورُ والضميرُ المنتقلُ فى موضع رفعٍ بأنّه خبرُ المبتدإ، وذهب الكوفيون الى أنّك اذا قلت زيدٌ عندك او خَلْفَكَ لم ينتصب عندك وخلفك بإضمارِ فعلٍ ولا بتقديره وانّما ينتصب بخلافِ الاوّل لانّك اذا قلت زيدٌ أخوك فزيدٌ هو الأخُ فكلُّ واحد منهما
١٥ رَفَعَ الاخرَ واذا قلت زيدٌ خَلْفَك فإنّ خَلْفَكَ مخالفٌ لزيد لانّه ليس إيّاه فنصبناه بالخلاف، وهذا قولٌ فاسدٌ لانّه لو كان الخلافُ يُوجِب النصبَ لَانتصب الاوّلُ كما ينتصب الثانى لانّ الثانى اذا خالَفَ الاوّلَ فقد خالف الاوّلُ الثانىَ ايضا لانّ الخلاف عدمُ المماثَلة فكلُّ واحد قد فعل بصاحبه مثلَ ما فعل صاحبُه به، وأيضا فإن من مذهبهم أنّ المبتدأ مرتفعٌ بعائدٍ يعود اليه من الظرف اذا قلت زيدٌ عندك وذلك العائدُ مرفوعٌ واذا كان مرفوعا فلا بدّ له من رافعٍ واذا كان له رافعٌ فى الظرف كان ذلك الرافعُ هو
٢٠ الناصبَ فاعرفه،

فصـــل ٢٧

قال صاحب الكتاب ولا بدّ فى الجملة الواقعةِ خبرا من ذِكْرٍ يرجع الى المبتدإ وقولك فى الدار معناه استقرّ فيها، وقد يكون الراجعُ معلوما فيُستغنى عن ذِكْره وذلك فى مثلِ قولهم البُرُّ الكُرُّ بستّين والسَّمْنُ

مَنَوانِ بدرهمٍ وقوله تعالى وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ،

قال الشارح قد تقدّم قولُنا أنّ خبرَ المبتدإ اذا وقع جملةً فعليّةً كانت او اسميّةً او شرطيّةً او ظرفيّةً فلا بدّ فيها من ضمير يرجع الى المبتدإ يربطها بالمبتدإ لئلّا تقع أَجْنَبِيّةً من المبتدإ اذا كانت غيرَ الاوّل، وقوله اذا قلت زيدٌ فى الدار معناه استقرّ فيها يعنى انّه يتعلّق بمحذوف وقد تقدّم بَيانُ ذلك،

٥ وقوله وقد يكون الراجعُ معلوما فيُستغنى عن ذكره يعنى أنّ الراجع الى المبتدإ اذا كان الخبرُ جملةً فانّه يجوز حذفُه وإسقاطُه مع شدّة الحاجة اليه وذلك اذا كان موضعُ المضمر معلوما غيرَ ملتبس كقولهم السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ فالسمنُ مبتدأٌ ومنوان مبتدأٌ ثانٍ وبدرهم خبرُ المبتدإ الثانى والمنوان وخبرُه خبرُ المبتدإ الاوّل والعائدُ محذوفٌ تقديرُه منوان منه بدرهم فموضعُ مِنْهُ المحذوف رفعٌ لانّه صفةٌ لمَنَوَيْن وفيه ضميران احدهما مرفوعٌ يعود الى الموصوف وهو المنوان والثانى الهاء المجرورةُ وهى تعود الى السمن لا بدّ

١٠ من هذا التقدير لئلّا ينقطع الخبرُ عن المبتدإ ولم يتّصل به وساغ حذفُ العائد ههنا لانّ حُصولَ العلم به أغنى عن ظهوره وذلك أنّ السمن هنا جنسٌ وما بعده بعضٌ من الجنس وانّما يذكر هذا الكلامَ لتسعيرِ الجنس يقابِل كلّ مقدار منه بمقدار من الثمن فكانّه قال السمنُ كلُّه منوان منه بدرهم ولولا هذا التقديرُ لكان المعنى أنّ السمن كلّه منوان وأنّه بدرهم والمرادُ غيرُ ذلك، ومثله البُرُّ الكُرُّ بستّينَ الّا انّ المحذوف ههنا شيئان احدهما ما هو من الكلام وفيه العائدُ وهو مِنْهُ وتقديرُه البُرُّ الكرُّ منه بستّين الّا

١٥ انّ موضعَ مِنْهُ هنا نصبٌ على الحال لانّه لا يجوز أن يكون نَعْتًا للكرّ اذ كان معرفةً والعاملُ فى الحال الجارُّ والمجرورُ الذى هو الخبرُ وهو بستّين وصاحبُ الحال المضمرُ المرفوعُ فيه وجاز تقدُّمُه عليه وإن كان العاملُ معنًى لانّ لفظَ الحال جارٌّ ومجرورٌ فصار كقولك كلَّ يوم لك ثَوْبٌ، وفى مِنْهُ ضميران على ما ذُكر احدُهما مرفوعٌ يعود الى المضمر فى بستّين والاخرُ الهاء العائدةُ الى المبتدإ الاوّل الذى هو البُرُّ وهى الرابطةُ، والثانى من المحذوفَيْن ما هو من نفس الكلام وليس فيه عائدٌ وهو التمييزُ والتقديرُ البُرُّ الكرُّ

٢٠ بستّين درهمًا فترِكَ ذكرِ الدرهم للعلم به وهو من تمامِ الكلام ألا ترى انّك لو لم تُرِدْهُ لَالْتبس ولم يُعْلَم من أيِّ الأنواع هو الثمنُ، ولا يُستبعد حذفُ العائد من الخبر او شىء من الخبر للدلالة عليه فانّه قد جاء حذفُ الجملة التى هى خبرٌ بأَسْرِها للدلالة عليها نحوُ قوله تعالى وَٱللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَٱللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ معناه فعدّتهنّ ثلاثةُ أشهر الّا انّه حُذف لدلالةِ الاوّل عليه واذا جاز حذفُ الجملة بأسرها كان حذفُ شىء منها أسهلَ، وأمّا قوله تعالى وَلَمَنْ صبر وغفر

إنّ ذلك لَمِن عزمِ الأمور فَمَنْ فى موضع رفع بالابتداء وصَبَرَ وغَفَرَ الصلةُ والعائدُ ضميرُ الفاعل فيهما وقولُه إنّ ذلك لَمِن عزم الأمور فى موضع الخبر وانّ المكسورةُ تُقدَّر تقديرَ الجُمل فلذلك اذا وقعتْ خبرا افتقرتْ الى ضمير عائد الى المبتدإ كما تفتقر الجملةُ اذا وقعت خبرا ولم يوجَد العائدُ فى الآية فكان مرادا تقديرا وانّما حُذف لقوّةِ الدلالة عليه والمعنى إنّ ذلك الصَبْرَ منه اى من الصابر،

فصــل ٣٨

قال صاحب الكتاب ويجوز تقديمُ الخبر على المبتدإ كقولك تَمِيمِىٌّ أنا ومشنوءٌ من يَشْنَؤُك وكقوله تعالى سَوَآءٌ مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ وسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ المعنى سواءٌ عليهم الانذارُ وعدمُه، وقد الْتُزم تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفًا وذلك قولُك فى الدار رجلٌ،

١٠ قال الشارح يجوز تقديمُ خبرِ المبتدإ مفردا كان او جملةً فمثالُ المفرد قولك قائمٌ زيدٌ وذاهبٌ عمرٌو وقائمٌ خبرٌ عن زيد وقد تقدّم عليه وكذلك ذاهبٌ خبرٌ عن عمرو ومثالُ الجملة أبوه قائمٌ زيدٌ وأخوه ذاهبٌ عمرٌو فأبوه مبتدأٌ وقائمٌ خبرُه والجملةُ فى موضع الخبر عن زيد وقد تقدّم عليه وكذلك أخوه ذاهبٌ مبتدأٌ وخبرٌ فى موضع الخبر عن عمرو، وذهب الكوفيون الى منعِ جوازِ ذلك واحتجّوا بأن قالوا انّما قلنا ذلك لانّه يؤدّى الى تقديمِ ضميرِ الاسم على ظاهره ألا ترى انّك اذا قلت قائمٌ زيدٌ كان فى قائمٌ
١٥ ضمير زيد بدليلِ أنّه يظهر فى التثنية والجمع فتقول قائمان الزيدان وقائمون الزيدون ولو كان خاليًا عن الضمير لكان مُوَحَّدا فى الأحوال كلّها وكذلك اذا قلت أبوه قائمٌ زيدٌ كانت الهاء فى أبوه ضميرَ زيد فقد تقدّم ضميرُ الاسم على ظاهره ولا خلافَ أنّ رُتْبَةَ ضميرِ الاسم أن يكون بعد ظاهره، والمذهب الأوّل لكثرة استعماله فى كلام العرب قالوا مَشْنُوءٌ مَن يَشْنَؤُك وتميمىٌّ أنا فمن يشنؤك مبتدأٌ وقولُه مشنوءٌ الخبرُ وهو مقدّمٌ وكذلك تميمىٌّ أنا أنا مبتدأٌ وتميمىٌّ خبرٌ مقدّمٌ ألا ترى أنّ الفائدةَ المحكومَ بها انّما هى
٢٠ كونُه تميميًّا لا أنّا المتكلّمُ، وأمّا قولهم أنّه يؤدّى الى تقديمِ المضمر على الظاهر فنقول أنّ تقديمَ المضمر على الظاهر انّما يمتنع اذا تقدّم لفظا ومعنًى نحو ضَرَبَ غلامُه زيدا وأمّا اذا تقدّم لفظا والنيّةُ به التأخيرُ فلا بَأْسَ به نحو ضرب غلامَه زيدٌ ألا ترى أنّ الغلام ههنا مفعولٌ ومَرْتَبَةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل فهو وإن تقدّم لفظا فهو مؤخَّرٌ تقديرا وحُكْما، ومنه قولُه تع فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى الهاء فى نفسه عائدةٌ الى موسى وإن كان الظاهرُ متأخرا لانّه فى حكم المقدّم من حيث كان فاعلا، ومثله

قولهم فى المَثَل فِى أَكْفَانه لُفَّ المَيّتُ وقالوا فى بَيْتِه يُؤْتَى الحَكَمُ فقد تقدّم المضمرُ على الظاهر فيهما لفظا لانّ النيّة بهما التأخيرُ والتقديرُ لُفَّ الميّتُ فى أكفانه ويُؤْتَى الحكمُ فى بيته واذا ثبت ما ذكرناه جاز تقديمُ خبرِ المبتدإ عليه وإن كان فيه ضميرٌ لانّ النيّة فيه التأخيرُ من قِبَل انّ مرتبةَ المبتدإ

قبل الخبر فاعرفه، وأمّا قوله تعالى سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أَمْ لم تنذرهم وسواءٌ عليهم محياهم ومماتُهم ٥ فمحياهم مبتدأٌ ومماتهم عَطْفٌ عليه وسواءٌ خبرٌ مقدَّمٌ وانّما وُحّد الخبر ههنا والمُخْبَرُ عنه اثنان لوجهَيْن احدُهما أنّ سواء مصدرٌ فى معنَى اسم الفاعل فى تأويلِ مُسْتَوٍ والمصدرُ لا يثنَّى ولا يُجْمَع بل يُعبَّر بلفظة الواحد عن التثنية والجمع فيقال هذا عَدْلٌ وهذان عدلٌ وهؤلاء عدلٌ فكذلك ههنا، والوجه الاخر أن يكون أراد التقديمَ والتأخيرَ كانّه قال محياهم سواءٌ ومماتُهم كما قال *فإنّى وقيّارٌ بها لَغريبُ* أراد فإنّى لغريبٌ بها وقيّارٌ، وكذلك قوله تعالى سواءٌ عليهم أأنذرتهم ام لم تُنْذِرْهم الفعلُ ههنا فى تأويلِ ١٠ المصدر والمعنى سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُ الإنذار فالانذارُ وما عُطف عليه مبتدأٌ فى المعنى وسواءٌ الخبرُ وقد تقدّم وسواءٌ مصدرٌ فى معنَى اسم الفاعل والتقديرُ مستويان على ما تقدّم ألا ترى انّ موضعَ الفائدة الخبرُ والشكُّ انّما وقع فى استواء الإنذار وعدمه لا فى نفسِ الإنذار ولفظُ الاستفهام لا يمنع من ذلك اذ المعنى على التَعْيين والتحقيق لا على الاستفهام وانّما الهمزةُ ههنا مستعارةٌ للتَسْوية وليس المرادُ منها الاستفهامَ وانّما جاز استعارتُها للتسوية لاشتراكهما فى معنَى التسوية ألا ترى انّك تقول فى ١٥ الاستفهام أزيدٌ عندك أم عمرٌو وأزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ والشيئان اللذان يُسْأَل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما ثمّ تقول فى التسوية ما أُبالِى أَفَعَلَ أم لم يفعلْ فأنتَ غيرُ مستفهم وإن كان اللفظ الاستفهامَ وذلك لمشاركته الاستفهامَ فى التسوية لانّ معنَى ما أُبالِى افَعل ام لم يفعل اى هما مستويان فى عِلْمى كما قال فى الاستفهام كذلك هذا هو التحقيقُ من جهة المعنى، وأمّا إعرابُ اللفظ فقالوا سواءٌ مبتدأٌ والفعلان بعده كالخبر لانّ بهما تمامَ الكلام وحُصولَ الفائدة فكانّهم أرادوا إصلاحَ اللفظ وتَوْفِيَتَه حقَّه، وقوله

٢٠ وقد الْتُزم تقديمُه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفا وذلك قولك فى الدار رجلٌ قد تقدّم فى الفصل قبله لِمَ ابْتُدئَ بالنكرة هنا ولِمَ الْتُزم تقديمُه بما أغنى عن إعادته،

قال صاحب الكتاب وأمّا سَلامٌ عليك ووَيْلٌ لك وما أَشْبَهَهما من الأَدْعِيَة فمتروكةٌ على حالها اذا كانت منصوبةً منزَّلةً منزلةَ الفعل، وفى قولهم أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ عمرٌو ومَتَى القتالُ،

قال الشارح لمّا تقدّم من كلامه أنّه قد الْتُزم تقديمُ الخبر اذا وقع المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفا أَوْرد على

نفسه إشكالا وهو قولهم سلامٌ عليك وويلٌ له فإنّ المبتدأ نكرةٌ والخبرُ جارٌ ومجرورٌ ولم يتقدّم على المبتدإ ثمّ أجاب بأنّ المبتدأ فى قولك لك مالٌ وتحتك بساطٌ انّما التُزم تقديمُ الخبر هناك خَوْفا من التباس الخبر بالصفة وههنا لا يُلْبِس لانّه دُعاء ومعناه ظاهرٌ ألا ترى انّك اذا قلت سلامٌ عليك وويلٌ له بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا واذا كان منصوبا كان منزّلا منزلةَ الفعل فقولك سلاما عليك وويلا لك بمنزلة سَلَّمَ ٥ اللّهُ عليك وعَذَّبَكَ اللّهُ فلمّا كان المعنى فيه ينزع الى معنَى الفعل لم يُغيَّر عن حاله لانّ مرتبةَ الفعل أن يكون مقدّما ، وأمّا قوله وفى قولهم أَيْنَ زيدٌ وكَيْفَ عمرٌو ومَتَى القتالُ يريد انّه قد التُزم ههنا تقديمُ الخبر ايضا وانّما قُدّم الخبر فى هذه المواضع لتضمُّنه همزةَ الاستفهام وذلك أنّك اذا قلت أَيْنَ زيدٌ فأصلُه أزيدٌ عندك فحذفوا الظرف وأتوا بأَيْنَ مشتمِلةً على الأمكنة كلّها وضمّنوها معنَى همزة الاستفهام فقدّموها لتضمُّنها الاستفهامَ لا لكَوْنها خبرا ، وكذلك اذا قلت كَيْفَ زيدٌ معناه على أيّ ١٠ حالٍ زيدٌ واذا قلت متى القتالُ فمعناه أَالقتالُ غَدًا ونحوُه فعمِل فيه ما عمِل بأَيْنَ وستوضَح أحوالُ هذه الظروف المستفهَم بها فى أماكنها ان شاء اللّه تعالى ،

فصل ٣٩

قال صاحب الكتاب ويجوز حذفُ احدها فى حذفِ المبتدإ قولُ المستهِلّ الهِلالُ وَاللّهِ وقولُك وقد ١٥ شمِمتَ رِيحًا المِسْكُ واللّهِ او رأيتَ شخصا فقلت عبدُ اللّه وربِّى ومنه قولُ المُرقِّش * إذ قال الخَمِيسُ نَعَمْ * ومن حذفِ الخبر قولهم خرجتُ فإذا السَّبُعُ وقولُ ذى الرُّمّة

* فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بين جُلاجِلٍ * وبين النَّقا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سالِمِ *

وقولُه تعالى فَصَبْرٌ جَمِيلٌ يحتمل الامرَيْن اى فأمْرِى صبرٌ جميلٌ او فصبرٌ جميلٌ أجملُ ،

قال الشارح اعلم ان المبتدأ والخبر جملةٌ مُفيدةٌ تحصُل الفائدةُ بمجموعهما فالمبتدأُ معتمَدُ الفائدة ٢٠ والخبرُ محَلُّ الفائدة فلا بدّ منهما الّا انّه قد تُوجَد قرينةٌ لفظيّةٌ او حاليّةٌ تُغْنِى عن النُّطْق بأحدهما فيُحْذَف لدلالتها عليه لانّ الألفاظ انّما جِيء بها للدلالة على المعنى فاذا فُهِم المعنى بدونِ اللفظ جاز أن لا تأتىَ به ويكون مرادا حُكْما وتقديرا ، وقد جاء ذلك مجيئًا صالحًا فحذفوا المبتدأَ مرّةً والخبرَ أُخرى فمّا حُذف فيه المبتدأُ قولُ المستهِلّ الهِلالُ وَاللّهِ اى هذا الهلالُ واللّه والمستهِلُّ طالبُ الهلال كما يقال لطالبِ الفَهْم مستفهِمٌ ولطالبِ العِلْم مستعلِمٌ ، ومثلُه اذا شمِمتَ رِيحًا طَيِّبةً قلت المِسْكُ

واللهِ اى هو المسكُ واللهِ او هذا المسكُ، وكذلك لو رأيت صورةَ شخص فصار آيةً لك على معرفةِ ذلك الشخص فاذا رأيتَه بعدُ قلت عبدُ اللّه وربِّى كانّك قلت ذاك عبدُ اللّه او هذا عبدُ اللّه، وكذلك لو حُدِّثتَ عن شمائل رجلٍ ووُصف بصفاتٍ مثلَ مررت برجلٍ راحمٍ المساكين بارٍّ بوالدَيه فعُرف بتلك الأوصاف فقلت زيدٌ واللهِ اى هو زيدٌ او المذكورُ زيدٌ، وأمّا بيتُ المُرَقّش الأكبرِ

٥ *لا يُبْعِدِ اللّهُ التَلَبُّبَ والـــغاراتِ اذ قال الخَمِيسُ نَعَمْ*

فالتلبُّب لُبْسُ السلاح والخميسُ الجَيْشُ والنَعَمُ الابلُ قال الفرّاء هو ذَكَرٌ لا يؤنَّث يقال هذا نَعَمٌ وارِدٌ، والمعنى أنّه يتأسّف على الغِيَرِ ولا سيّما فى أوقاتِ اقبالهم على الغنائم فيقول الجيشُ نَعَمٌ اى هذا نَعَمٌ فاطْلُبوه الّا انّه حُذف للعلم به، وقد حُذف الخبر ايضا كما حُذف المبتدأ وأكثرُ ذلك فى الجَوابات يقول القائلُ مَن عندك فتقول زيدٌ والمعنى زيدٌ عندى الّا انّك تركته للعلم به اذ السُّؤالُ انّما كان عنه،

١٠ ومن ذلك قولهم خرجتُ فإذا السَبُعُ اعلمْ انّ اذا تكون على ضربَيْن زمانًا وفيها معنى الشرط وتضاف الى الجملة الفعليّة واذا وقع بعدها اسمٌ كان ثَمَّ فعلٌ مقدَّرٌ نحوَ اِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْشَقَّتْ وإذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ والتقديرُ اذا انشقّت السماء انشقّت واذا مدّت الأرضُ مدّت كانّ ذلك لتضمّنه معنَى الشرط والشرطُ يقتضى الفعلَ، وتكون بمعنى المُفاجأة وهى فى ذلك على ضربَيْن تكون اسما وتكون حرفا واذا كانت اسما كانت ظرفا من ظروفِ الأمْكنة واذا كانت حرفا كانت من حروف المعانى الدالّة على المفاجأة كما أنّ انْ

١٥ حرفٌ دالٌّ على معنى المُجازاة والهمزةَ حرفٌ دالٌّ على معنى الاستفهام فاذا قلت خرجتُ فإذا السَبُعُ وأردتَ به الظرفيّةَ لم يكن ثَمَّ حذفٌ وكان السبعُ مبتدأً واذا الخبرَ قد تقدّم كما تقول عندى زيدٌ ويتعلّق الظرفُ باستقرارٍ محذوفٍ فإن ذكرتَ اسما آخرَ كان منصوبا على الحال نحوَ خرجتُ فإذا السبعُ واقفًا او عاديًا والعاملُ فى الحال الظرفُ وإن شئت رفعتَه على الخبر وجعلت الظرفَ من صلته، فإن جعلتَها حرفا كان الخبرُ محذوفا لا محالةَ والتقديرُ خرجت فاذا السبعُ حاضرٌ او موجودٌ لانّ المبتدأَ لا

٢٠ بدّ له من خبر ولا خبرَ لها ههنا ظاهرًا فوجب أن يكون مقدّرا، وأمّا قول ذى الرُمّة *فيا ظَبْيةَ الوَعْساء الخ* فالخبرُ محذوفٌ فيه والتقديرُ أأنْتِ الظَّبْيَةُ أم أُمُّ سالمٍ والمرادُ إنّكما التبستما علىّ لشدّة تشابُهكما فلم أعرف إحداكما من الاخرى، والوَعْساء الارضُ اللّيّنةُ ذاتُ الرَمْل، وجُلاجِلُ موضعٌ ويُروى بالحاء غيرِ المعجمة، والنَقا الكَثيبُ من الرمل، وقوله تع فَصَبْرٌ جَمِيلٌ احتمل الامرَيْن وذلك أن يكون صبرٌ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ والمعنى فصبرٌ جميلٌ أجملُ من غيره او فعندى صبرٌ جميلٌ

وجاز الابتداء بقوله صبرٌ جميلٌ وهو نكرةٌ لأنّها قد وُصفت والنكرةُ اذا وُصفت جاز الابتداء بها وقد تقدّم بَيانُ ذلك، ويجوز أن يكون صبرٌ جميلٌ خبرا والمبتدأُ محذوفٌ والتقديرُ فأمرى صبرٌ جميلٌ او صَنْعى صبرٌ جميلٌ،

قال صاحب الكتاب وقد التُزم حذفُ الخبر فى قولهم لولا زيدٌ لكان كذا لسَدّ الجواب مَسَدَّه، وممّا ٥ حُذف فيه الخبرُ لسدّ غيرِه مسدَّه قولُهم أقائمٌ الزيدان وضَرْبى زيدا قائما وأكثرُ شُرْبى السَّويقَ ملتوتا وأَخْطَبُ ما يكون الاميرُ قائما وقولُهم كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ،

قال الشارح اعلم انّ لَوْلا حرفٌ يدخل على جملتَيْن إحداهما مبتدأٌ وخبرٌ والأخرى فعلٌ وفاعلٌ فتُعلّق احداهما بالاخرى وتربطها بها كما يدخل حرفُ الشرط على جملتَيْن فعليّتَيْن فيربط احداهما بالاخرى فتصيران كالجملة الواحدة فتقول قام زيدٌ خرج محمّدٌ فهاتان جُمْلتان متباينتان لا تتعلّق ١٠ لإحداهما بالاخرى فاذا أتيتَ بإنِ الشرطيّةِ فقلت إن قام زيدٌ خرج محمّدٌ ارتبطتِ الجملتان وتعلّقتْ احداهما بالاخرى حتّى لو ذكرتَ احدى الجملتَيْن منفردةً لم تُفِدْ ولم تكن كلاما، وكذلك لَوْلا تقول زيدٌ قائمٌ خرج محمّدٌ فهاتان جملتان متباينتان احداهما مبتدأٌ وخبرٌ والاخرى فعلٌ وفاعلٌ فاذا أتيتَ بلَوْلا وقلت لولا زيدٌ قائمٌ لَخرج محمّدٌ ارتبطت الجملةُ الثانية بالجملة الأُولى فصارتا كالجملة الواحدة الّا انّه حُذف خبرُ المبتدإ من الجملة الأُولى لكثرةِ الاستعمال حتّى رُفض ظهورُه ولم يجز استعمالُه فاذا قلت ١٥ لولا زيدٌ لَخرج محمّدٌ كان تقديرُه لولا زيدٌ حاضرٌ او مانعٌ ومعناه أنّ الثانى امتنع لوُجودِ الاوّل وليست الجملةُ الثانيةُ خبرا عن المبتدإ لانّه لا عائدَ منها الى زيد والجملةُ اذا وقعت خبرا فلا بدّ فيها من عائد الى المبتدإ وانّما اللامُ وما بعدها كلامٌ يتعلّق بلَوْلا وجوابٌ لها، وقد شَبَّهَ سيبويه ما حُذف من خبرِ المبتدإ بعد لَوْلا بقولهم امّا لا ومعناه أنّ رجلا أُمر بأشياء يفعلها وقد شُبِّهتْ عليه فوقف فى فعْلها فقيل له أفْعلْ كذا وكذا إن كنتَ لا تفعل الجميعَ وزادوا على إنْ مَا وحذفوا الفعلَ وما يتّصل به وكثُر حتّى صار ٢٠ الاصلُ مهجورا، وربّما وقع بعد لَوْلا هذه الفعلُ والفاعلُ لاشتراكهما فى معنى الاخَر ألا ترى انّه لا فَرْقَ من جهةِ المعنى بينَ زيدٌ قائمٌ وقام زيدٌ قال الجَموح

*قالت أُمامةُ لمّا جئتُ زائرَها * هَلّا رَمَيْتَ ببعْضِ الأَسْهُمِ السُودِ*

*لا دَرَّ دَرُّكَ إنّى قد رَمَيْتُهُمُ * لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لَمحدودِ*

والمراد لولا لَحَدٌّ، وقال الكوفيون الاسمُ الواقعُ بعد لولا يرتفع بلولا نفسِها لنيابتها عن الفعل والتقديرُ

لولا يمنع زيدٌ وهذا ضعيفٌ لوجوهٍ منها أنّه لو كان الامرُ على ما ادّعوه لجاز وُقوعُ أَحَدٍ بعدها لانّ أحدا يعمل فيها النفىُ ولم يُسْمَع عنهم مثلُ ذلك، الوجه الثانى أنّه لو كان معناه النفىَ على ما ادّعوه لجاز أن تعطِف عليه بالواو ولا لتأكيدِ النفى فتقولَ لولا زيدٌ ولا خالدٌ لأكرمتُك نحوَ قوله تعالى وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَى وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَاتُ وَلَا ٱلنُّورُ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَاتُ فلمّا
٥ لم يجز ذلك ولم يُستعمل دلّ على أنّ الجَحودَ قد زايلَها، الوجه الثالث أنّ الحرف انّما يعمل اذا اختصّ بالمعمول نحوَ حروفِ الجرّ فانّها مختصّةٌ بالاسماء ونحوَ حروف الجزم اختصّت بالدخول على الأفعال ولَوْلا هذه غيرُ مختصّة بل تدخل على الاسماء نحوَ لولا زيدٌ لأكرمتُك وتدخل على الافعال فى نحوِ ما أنشدناه من البيتَيْن فاعرفه، قال ومن ذلك قولهم أقائمٌ الزيدان يعنى أنّه حُذف الخبر لِسَدّ الفاعل مَسَدَّه، واعلمْ ان قولهم أقائمٌ الزيدان انّما أفاد نَظَرًا الى المعنى اذ المعنى أيقوم الزيدان فتمّ الكلامُ لانّه فعلٌ وفاعلٌ
١٠ وقائمٌ هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى أرادوا إصلاحَ اللفظ فقالوا أقائمٌ مبتدأٌ والزيدان مرتفعٌ به وقد سدّ مسدَّ الخبر من حيثُ أنّ الكلام تمَّ به ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة، ولو قلت قائمٌ الزيدان من غيرِ استفهام لم يجز عند الأكثرِ وقد أجازه ابنُ السَرّاج وهو مذهبُ سيبويه لتضمُّنه معنَى الفعل وإن كان فيه قُبْحٌ لانّ اسم الفاعل لا يعمل عمَلَ الفعل حتّى يعتمد على كلامٍ قبله من مبتدإ نحوِ زيدٌ ضاربٌ أبوه او موصوفٍ نحوِ مررتُ برجلٍ ضاربٍ
١٥ أبوه او ذى حالٍ نحوِ هذا زيدٌ ضاربًا أبوه او على استفهامٍ او نفيٍ بخلافِ الفعل فإنّه يعمل معتمِدا وغيرَ معتمد وسنذكر أحكامَه مستقصًى فى فصلِ اسم الفاعل، وأمّا قولهم ضَرْبِى زيدا قائما فهى مسئلةٌ فيها أَدْنَى إشكالٍ يحتاج الى كَشف وذلك أنّ المعنى ضربتُ زيدا قائما او أَضْرِبُ زيدا قائما فالكلامُ تامٌّ باعتبارِ المعنى الّا انّه لا بدّ من النَظَر فى اللفظ وإصلاحِه لكونِ المبتدإ فيه بلا خبر وذلك أنّ قولك ضَرْبِى مبتدأٌ وهو مصدرٌ مضافٌ الى الفاعل وزيدا مفعولٌ به وقائما حالٌ وقد سدّ مسدَّ خبرِ المبتدإ ولا
٢٠ يصِحّ أن يكون خبرا فيرتفعَ لانّ الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاوّلَ والمصدرُ الذى هو الضربُ ليس القائمَ، ولا يصحّ أن يكون حالا من زيد هذا لانّه لو كان حالا منه لَكان العاملُ فيه المصدرَ الذى هو ضربى لانّ العامل فى الحال هو العاملُ فى ذى الحال ولو كان المصدرُ عاملا فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصِحّ أن يسدّ مسدَّ الخبر لانّ السادّ مسدَّ الخبر يكون حكمُه حكمَ الخبر فكما أنّ الخبر كان جزءً غيرَ الاوّل فكذلك ما سدّ مسدَّه ينبغى ان يكون غيرَ الاوّل، واذا كان الامرُ كذلك كان

العاملُ فيه فعلا مقدّرا فيه ضميرٌ فاعلٍ يعود الى زيد وهو صاحبُ الحال والخبرُ ظرفُ زمان مقدَّرٌ مضافٌ الى ذلك الفعل والفاعلِ والتقديرُ ضَرْبى زيدا اذا كان قائما فاذا هى الخبرُ والحقُّ أنّها فى موضع نصب متعلّقةٌ باستقرار محذوف تقديرُه استقرّ او مستقرٌّ ثُمّ حُذفَ العامل لدلالة الظرف عليه على ما تقدّم ونُقل الضمير من الفعل الى الظرف وصار الظرفُ وما ارتفع به فى موضع مرفوعٍ لانّه خبرُ مبتدإ فالظرفُ ٥ وحدَه فى موضع نصب يدلّ على ذلك أنّه يظهر النصبُ فيما كان معرّبا نحوَ القتالُ اليومَ وعِنْدَك ونحوِ ذلك والظرفُ مع الضمير فى موضع خبرِ المبتدإ فاذا أُريد المُضىُّ قُدّر باذْ واذا أُريد المستقبلُ قُدّر باذَا والظرفُ الذى هو اذَا او اذْ يضاف الى الفعل والفاعلِ الذى هو كانَ والضميرُ الذى فيه وكانَ هٰذه المقدّرةُ هى التامّةُ وليست الناقصةَ فحُذف الفعل وأُقيم الظرف مُقامَه ثمّ حُذف الفعل لدلالة الظرف عليه، فان قيل ولِمَ قُدّر الخبر باذَا او اذْ دون غيرهما من ظروف المكان قيل لانّهما ظرفا زمان ١٠ وظروفُ الزمان يكثر الإخبارُ بها عن الأَحداث والإخبارُ بها مختصٌّ بالحَدَث فكان تقديرُه به أَوْلى، وكانت اذْ واذَا أَوْلى من غيرهما من ظروفِ الزمان لشمولهما فاذْ تشمل جميعَ ما مضى واذَا تشمل جميعَ المستقبلِ فلمّا أُريد تقديرُ جُزْءٍ من الزمان كان أَوْلى بذلك لِما ذكرناه، فان قيل ولِمَ قلتم أنّ كانَ المقدّرةَ هى التامّةُ دونَ أن تكون الناقصةَ قيل لو كانت كانَ المقدّرةُ الناقصةَ لكان قائما من قولك ضَرْبى زيدا قائما الخبرَ ولو كان خبرا لجاز أن يقع معرفةً لانّ أخبارَ كانَ تكون معرفة ونكرة فالمعرفةُ نحوُ قولك كان ١٥ زيدٌ أخاك وكان محمّدٌ القائمَ ومثالُ النكرة كان زيدٌ قائما فلمّا اقتُصر ههنا على النكرة ولم تقع المعرفةُ فيه البتّةَ دلّ ذلك على انّه حالٌ وليس بخبرٍ، وأمّا المسئلة الثانية وهى أكثرُ شُرْبى السَّوِيقَ ملتوتا فالكلامُ عليها كالكلام على المسئلة قبلها فى تقدير الخبر والعاملِ فيه الّا انّ قوله أكثرُ شربى ليس بمصدر وانّما لمّا أُضيفت أكثر الى شربى الذى هو المصدرُ صار حكمُه حكمَ المصدر لانّ أَفْعَلَ بعضُ ما يُضاف اليه تقول زيدٌ أفْضَلُ القومِ فيكون بعضَ القومِ والياقوتُ أفضلُ الحجارة لانّه بعضُ الحجارة ولو قلت ٢٠ الياقوتُ أفضل الزُجاج لم يجز لانّه ليس من الزجاج فكذلك اذا قلت صُمْتُ أحسنَ الصيامِ تنصب أَحْسَنَ على المصدر لانّه لمّا أضفتَه الى المصدر صار مصدرا فكذلك لمّا أضفت أكثر الى الشرب الذى هو مصدرٌ صار مصدرا وجاز أن يُخْبَر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر، وأمّا المسئلة الثالثة وهى أخطبُ ما يكون الأميرُ قائما فهى فى تقديرِ حذفِ الخبر كالمسئلة الأُولى الّا انّ فيها اتّساعا أكثرَ من الأُولى وذلك أنّ فيها وجهَيْن من التقدير احدُهما نحوُ المسئلة قبلها فقولُك أخطبُ ما يكون

الأميرُ بمعنَى أخطبُ كَوْنِ الأمير لانّ مَا مع الفعل بتأويلِ المصدر نحوَ قول الشاعر *يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللَيالِى* وكذلك مَا يَكُونُ بمعنَى الكون والمرادُ بكونه وُجودُه والتقديرُ أَخْطَبُ وجودِ الأمير اذا كان قائما جُعل وجودُه خطيبا مبالغةً ويكون اذا الخبرَ وهو فى موضع نصبٍ بالاستقرار على ما تقدّم يدلّ على ذلك انّه قد حُكى عن بعضِ العرب أَخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة بنصب يوم فدلّ ٥ ذلك على انّ اذا فى موضع نصب كما تقول زيدٌ عندك وفيه ضميرٌ والظرفُ والضميرُ فى موضعِ رفع لانّه الخبرُ، الوجه الثانى أن يكون قولُه اخطب ما يكون بمعنى الزمان لانّ مَا تكون بمعنى الزمان لانّها فى تأويل المصدر والمصدرُ يُستعار للزمان على تقديرِ حذفِ مضاف كأنّه قال أخطبُ أَوْقاتِ كونِ الأميرِ كما يقال مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفُوقَ النَجْم اى زمنَ مقدمِ الحاجّ وزمنَ خفوقِ النجم ويكون الخبرُ اذا كان قائما على ما تقدّم الّا انّ اذا على هذا فى موضع رفعٍ خبرا عن الاوّل كما تقول وقتُ القتال يومُ الجُمعة فكانّه قال ١٠ أخطبُ الأَوْقات التى يكون الأميرُ فيها خطيبا اذا كان قائما، ومثلُه على سَعَةِ الكلام بَلْ مَكْرُ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وهما لا يمكُران لكنْ لمّا كان فيهما جَعَلَه لهما، ومثله أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا ٱللَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا والنهارُ لا يُبْصِر انّما يُبْصَر فيه، والذى أَحْوَجَ الى تقديرِ المصدر بالزمان ههنا أنّه قد نُقل عنهم أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة بالرفع فكذلك قُدّر الاوّلُ بالزمان وقُضى على اذا التى هى الخبرُ بالرفع فاعرفه، وأمّا قولهم كلُّ رجل وضَيْعَتَهُ فالمرادُ كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان الّا انّك حذفتَ الخبرَ ١٥ واكتفيتَ بالمعطوف لانّ معنى الواو هنا كمعنَى مَعَ فقولُك كلُّ رجل وضيعته بمعنًى مع ضيعته وهذا كلامٌ مكتفٍ فالواوُ ههنا كالواو فى قولك استوى الماءَ والخَشَبَةَ الّا انّ قولنا استوى الماء والخشبة اوّله فعلٌ يعمل فيه وليس ههنا فعلٌ وانّما هو اسمٌ عُطف على اسمٍ بالواو التى معناها معنَى مَعَ فعُطفتْ لفظا والمعنى معنَى الملابَسة، واعلمْ انّ الواو التى بمعنَى مَعَ لا بدّ فيها من معنَى الملابسة والواوُ التى لمُطْلَقِ العطفِ قد تخلو من ذلك ألا ترى انّك اذا قلت ما صنعتَ وأباك المعنى ما صنعت مع أبيك وما ٢٠ صنع أبوك معك وكذلك اذا قلت كلُّ رجلٍ وضيعتُه لانّ معناه مع ضيعته ولو قلت زيدٌ وعمرٌو خارجان لم يجز حذفُ الخبر لانّه ليس فى اللفظ ما يدلّ عليه وليس كذلك كلُّ رجل وضيعته لانّ معناه مع ضيعته ومَعَ تدلّ على المقارَنة فاعرفه،

فصــل ٣٠

قال صاحب الكتاب وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتَيْن معًا كقولك زيدٌ المنطلقُ واللهُ إلٰهُنا ومحمّدٌ نَبيُّنا ومنه قولك أنتَ أنتَ وقولُ أبى النّجم *أنا أبو النّجْم وشِعْرِى شِعْرِى* ولا يجوز تقديمُ الخبر هنا بل أيّهما قدّمتَ فهو المبتدأ،

٥ قال الشارح قد تقدّم من قولنا أنّ حَقّ المبتدإ أن يكون معرفةً وحقُّ الخبر أن يكون نكرةً بما أغنى عن اعادته، وقد يكون المبتدأ والخبرُ معا معرفتَيْن نحوَ زيدٌ أخوك وعمرٌو المنطلقُ واللهُ إلٰهُنا ومحمّدٌ نَبيُّنا فاذا قلت زيدٌ أخوك وأنت تريد أُخُوّةَ النَّسَبِ فانّما يجوز مثلُ هذا اذا كان المخاطَبُ يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم انّه أخوه لفُرْقةٍ كانت بينهما او لسَبَب اخرَ او يعلم أنّ له أخًا ولا يدرى انّه زيدٌ هذا فتقول زيدٌ أخوك اى هذا الذى عرفتَه هو أخوك الذى كنت علمتَه فتكون الفائدةُ فى ١٠ اجتماعهما وذلك الذى استفاده المخاطَبُ فمتى كان الخبرُ عن المعرفة معرفةً كانت الفائدةُ فى مجموعهما فإن كان يعرفهما مجتمعَيْن لم يكن فى الاخبار فائدةٌ، وكذلك اذا قلت زيدٌ المنطلقُ فالمخاطَبُ يعرف زيدا ويعرف أنّ شخصا انطلق ولا يعلم أنّه زيدٌ فيقال زيدٌ المنطلقُ فزيدٌ معروفٌ بهذا الاسم منفردا والمنطلقُ معروفٌ بهذا الاسم منفردا غيرَ أنّ الذى عرفهما بهذَيْن الاسمَيْن منفردَيْن قد يجوز أن يجهل أنّ احدَهما هو الاخرُ ألا ترى أنّك لو سمعتَ بزيد وشُهِر امرُه عندك من غيرِ أن تراه لكنتَ عارفا به ١٥ ذِكْرًا وشُهْرةً ولو رأيت شخصا لكنت عارفا به عَيْنا غيرَ أنّك لا تُركّب هذا الاسمَ الذى سمعتَه على الشخص الذى رأيته الّا بمعرفةٍ أخرى بأن يقال لك هذا زيدٌ فاعرفه، فأمّا قولهم اللهُ رَبُّنا ومحمّدٌ نَبيُّنا فانّما يقال ذلك رَدًّا على المخالِف والكافرِ او يقال على سبيلِ الاقرار والاعترافِ لطَلَبِ الثّواب بقوله، وأمّا قولهم أنتَ أنتَ فظاهرُ اللفظ فاسدٌ لانّه قد أُخبِر بما هو معلومٌ وأنّه قد اتّحد الخبرُ والمخبَرُ عنه لفظا ومعنًى وحكمُ الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس فى المبتدإ، وانّما جاز ههنا لانّ المراد من التكرير ٢٠ بقوله أنت أنت اى أنت على ما عرفتُه من الوَتيرة والمنزلة لم تتغيّر معنًى وتكريرُ الاسم بمنزلة أنت على ما عرفتُه وهذا مُفيدٌ يتضمّن ما ليس فى الجُزْء الاوّل، وعليه قول ابى النجم * أنا ابو النجم وشِعْرى شِعْرى* معناه وشعرى شعرى المعروفُ الموصوفُ كما بُلِّغْتَ وعُرِّفْتَ وعلى هذا قياسُ الباب، واذا كان الخبر معرفةً كالمبتدإ لم يجز تقديم الخبر لانّه ممّا يُشْكِل ويلتبس اذ كلُّ واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبَرًا عنه فأيّهما قدّمتَ كان المبتدأ، ونظيرُ ذلك الفاعلُ والمفعولُ اذا كانا ممّا لا

يظهر فيهما الاعرابُ فانّه لا يجوز تقديمُ المفعول وذلك نحو ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى اَللّٰهُمَّ الّا أن يكون فى اللفظ دليلٌ على المبتدإ منهما نحو قوله *لُعابُ الأَفاعِي القاتِلاتِ لُعابُهُ* وقوله

*بَنُونَا بَنُو أَبْنائِنا وبَناتُنا * بَنُوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأَباعِدِ*

ألا ترى انّه لا يحسُن أن يكون بنونا هو المبتدأَ لانّه يلزَم منه أن لا يكون له بنون الّا بَنِي أبنائه
٥ وليس المعنى على ذلك فجاز تقديمُ الخبر هنا مع كونه معرفةً لظهور المعنى وأَمْنِ اللَّبْس وصار هذا كجوازِ تقديم المفعول على الفاعل اذا كان عليه دليلٌ نحوُ أَكَلَ كُمَّثْرَى مُوسَى وأَبْرَأَ المَرْضَى عِيسَى،

فصـــل ٣١

قال صاحب الكتاب وقد يجيء للمبتدإ خبران فصاعدًا منه قولك هذا حُلْوٌ حامِضٌ وقوله عزّ وجلّ
١٠ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ،

قال الشارح يجوز أن يكون للمبتدإ الواحدِ خبران وأكثرُ من ذلك كما قد يكون له أوصافٌ متعدّدةٌ فتقول هذا حُلْوٌ حامِضٌ تريد أنّه قد جمع بين الطَّعْمَيْن كأنّك قلت هذا مُزٌّ فالخبرُ وإن كان متعدّدا من جهة اللفظ فهو غيرُ متعدّد من جهة المعنى لانّ المراد أنّه جامعٌ للطعمَيْن وهو خبرٌ واحدٌ، وتقول هذا قائمٌ قاعدٌ على معنًى راكعٍ قال الشاعر

١٥ *مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فهذا بَتِّي * مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي*

*تَخِذْتُهُ مِن نَعَجاتٍ سِتِّ * سُودٍ جِعادٍ من نِعاجِ الدَّشْتِ*

ومثلُه قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد، واعلمْ انّك اذا أخبرتَ بخبرَيْن فصاعدًا كان العائدُ على المخبَر عنه راجعًا من مجموعِ الجزءَيْن والمرادُ العائدُ المستقلُّ به جميعُ الخبر وذلك انّما يعود من مجموع الاسمَيْن فأمّا كلّ واحد منهما على الانفراد ففيه ضميرٌ يعود اليه لا محالة من
٢٠ حيث كان راجعا الى معنى الفعل فيعود من كلّ واحد منهما ضميرٌ عَوْدَ الضمير من الصفة الى الموصوف والظرفِ الى المظروف فأمّا عَوْدُ الضمير من الخبر المستقلّ به الى المبتدإ فانّما يكون من المجموع سواءٌ كان الخبران ضِدَّيْن أم لم يكونا،

فصـــل ٣٣

قال صاحب الكتاب اذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط جاز دخولُ الفاء على خبره وذلك على نوعَيْن الاسمُ الموصولُ والنكرةُ الموصوفةُ اذا كانت الصلةُ او الصفةُ فعلا او ظرفا كقولِ اللّه تعالى اَلَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وقولِه وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللّٰهِ وكقولك كلّ ٥ رجل يأتيني او في الدار فله درهمٌ، فاذا دخلتْ لَيْتَ او لَعَلَّ لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخولِ انّ خلافٌ بين الأخفش وصاحب الكتاب،

قال الشارح اعلم انّ الاسماء على ضربَيْن منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاء وضربٌ يتضمّن معنى الشرط والجزاء فالاوّلُ نحوُ زيد وعمرو وشِبْهِهما فما كان من هذا القبيل لم يدخل الفاء في خبره تقولُ زيدٌ منطلقٌ ولو قلت زيدٌ فمنطلقٌ لم يجز، وكان ابو الحسن الأخفشُ يُجيز ذلك على زيادةِ الفاء وذكر انّ ١٠ ذلك ورد عنهم كثيرا حَكَى أخوك فُوجِد على معنَى اخوك وُجِد والفاءُ زائدةٌ وأنشد

*وقائلةٍ خَوْلانُ فٱنْكِحْ فَتاتَهم * وأُكْرُومَةُ ٱلحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا*

والمراد وقائلةٍ خولانُ ٱنْكِحْ فتاتَهم، وسيبويه لا يرى زيادتَها ويتأوّل ما ورد من ذلك على انّها عاطفةٌ وأنّه من قبيلِ عطفِ جملةٍ فعليّةٍ على جملةٍ اسميّةٍ، وما كان متضمّنا معنى الشرط فالاسماء الموصولةُ والنكراتُ الموصوفةُ فالاسماء الموصولة نحوُ الذى والتى وأخواتِهما فهذه الاسماء لا تتمّ الّا بصلاتٍ وعائدٍ ١٥ وصلاتُها تكون جملةً خَبَرِيَّةً محتملةً للصِدْقِ والكِذْبِ وهى الجُمَلُ التى تقع أخبارا للمبتدإ فالموصولُ لا يُخْبَر عنه حتّى يتمّ بصلته فاذا استَوْفَى صلتَه صار بمنزلةِ الاسم الواحد فقولُك الذى ابوه قائمٌ او الذى قام ابوه بمنزلةِ زيد او عمرو ويفتقر الى جزء آخَرَ يكون خبرا حتّى يتمّ كلاما كما يفتقر زيدٌ وعمرٌو فتقول الذى ابوه قائمٌ منطلقٌ فيكون الذى ابوه قائم بمنزلةِ زيد ثمّ أخبرتَ عنه بمنطلقٌ كما تقول زيدٌ منطلقٌ، فاذا كان الموصول شائعًا لا لشخصٍ بعينه وكانت صلتُه جملةً من فعلٍ وفاعلٍ او ظرفٍ او جارٍّ ٢٠ ومجرورٍ وأخبرتَ عنه جاز دخولُ الفاء في خبره لتضمُّنه معنى الجزاء وذلك قولك الذى يأتيني فله درهمٌ والذى عندى فمُكْرَمٌ قال اللّه تعالى الذين ينفقون اموالهم الخ وقال تعالى وما بكم من نعمةٍ فمن اللّه وقوله الذين يُنْفقون اموالهم بالليل والنهار سِرًّا وعَلانِيَةً كلّه من صلة الذين وهو في موضع اسمٍ مرفوع بالابتداء وقولُه فلهم أجرُهم في موضعِ الخبر وكذلك قوله وما بكم من نعمة فمن اللّه فقوله من اللّه الخبرُ، وانّما اشترطنا لدخولِ الفاء أن يكون شائعًا غيرَ مخصوص وأن تكون صلتُه فعلًا او جارًّا ومجرورا لانّه

اذا كان كذلك كان فيه معنى الشرط والجزاء فدخلتْ فيه الفاء كما تدخل فى الشرط المَحْض وذلك
أنّه اذا كان شائعا كان مُبْهَما غيرَ مخصوص وبابُ الشرط مبنىٌّ على الإبهام فإن جعلتَه لواحد مخصوص
نحوَ زيدٌ الذى أتانى فله درهمٌ لم يجز دخولُ الفاء فى خبره لبُعْده عن الشرط والجزاء ألا ترى انّك تقول
من يخرجْ فله درهمٌ فيكون مُبْهَما غيرَ مخصوص فكذلك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم لا بدّ أن يكون
٥ شائعا لا لمخصوص ، فان قيل فأنتَ تقول إن أتانى زيدٌ فله درهم فيكون الاوّل مخصوصا فهلّا جاز ذلك فى
الّذى اذا أردتَ به مخصوصا فالجوابُ انّ الشرط لا بدّ فيه من إبهام فأنت اذا قلت من يأتِنى فله درهم
فالابهامُ واقعٌ فى الفعل والفاعلِ معًا ألا ترى انّ الفعل مبهمٌ يحتمل أن يوجَد وأن لا يوجَد والفاعلُ
مبهم يعود الى مَنْ واذا قلت إن أتانى زيدٌ فله كذا فالفاعلُ وإن كان مخصوصا فالفعلُ مبهمٌ وأنت اذا
قلت الذى يأتينى وأردتَ به مخصوصا لم يكن فيه إبهامٌ البتّةَ لانّ الموصول مخصوصٌ والفعلَ مبنىٌّ على
١٠ تيقُّنِ وجوده مخلًا من إبهامِ البتّةَ ففارَقَ الشرطَ ، وانّما اشتُرط وَصْله بالفعل لانّ الشرط لا يكون الّا
بالفعل البتّةَ فلو قلت الذى ابوه قائمٌ له درهم لم يجز دخولُ الفاء فى الخبر ههنا لعدم مشابَهةِ الشرط ،
وأمّا اذا وُصل الموصول بظرفٍ او جارٍّ ومجرورٍ فانّه وإن لم تكن صلتُه فعلًا ملفوظا به فانّه مقدَّرٌ حُكْما
فاذا قلت الذى فى الدار او عندك فكأنّك قلت الذى استقرّ او وُجد او نحوَ ذلك فاذا وُجدت هذه
الشرائطُ فى الموصول جاز دخولُ الفاء فى خبره ، فان قيل فما الفرقُ بين الخبر عن الموصول اذا كان فيه
١٥ الفاء وبينه اذا لم يكن قيل اذا كان الخبرُ عن الموصولِ بالفاء أُذن ذلك بأنّ الخبر مستحِقٌّ بالفعل الاوّلِ
ألا ترى انّك اذا قلت الذى يأتينى فله درهم أُذن ذلك بأنّ الدرهم مستحقٌّ له بإتْيانه لانّ الفاء
للتعقيب والمسبَّبُ يُوجَد عقيبَ السبب واذا قلت الذى يأتينى له درهم يدلّ على استحقاق الدرهم
من غيرِ أن يدلّ على انّه بالاتيان ، وكذلك النكرة الموصوفة بالفعل او الظرفِ او الجارّ والمجرورِ نحوُ كلّ
رجل يأتينى او فى الدار فله درهم حكمُه حكمُ الموصول فى دخولِ الفاء فى خبرها لشَبَهها بالشرط والجزاء
٢٠ كالموصول لانّ النكرة فى إبهامها كالموصول اذا لم يُرَد به مخصوصٌ والصفةُ كالصلة فاذا كانت بالفعل او ما
هو فى تقدير الفعل من جارٍّ ومجرور كانت كالموصول فى شَبَه الشرط والجزاء فدخلت الفاء فى خبرها
كدخولها فى خبرِ الموصول ، فإن وقع فى الصلة شرطٌ وجزاءٌ لم تدخل الفاء فى آخرِ الكلام وذلك قولك
الذى إن يَزُرْنى أَزُرْهُ له درهمٌ ولو قلت هنا فَلَهُ لم يجز لانّ الشرط لا يُجاب دفعتَيْن وكذلك كلُّ رجل
إنْ يَزُرْنى أُكرِمْه له درهمٌ ولا يجوز فله درهم لانّ الصفة قد تضمّنت الجوابَ ولم يُحْتَجْ الى إعادته ، ولو قلت

الذى ابوه ابوك فزيدٌ لم يجز لانّه لم يتقدّم فى الصلة ما يصح به الشرط وكذلك لو قلت كلُّ انسان
فله درهمٌ لم يجز لانّه لم تتقدّم صفةٌ يُستفاد منها معنى الشرط فجرى هذان فى الامتناع مجرى زيدٌ
فقائمٌ وعمرٌو فمنطلقٌ ، فإن دخلتْ على هذا الموصولِ او النكرةِ الموصوفةِ الحروفُ الناصبةُ للمبتدإ الرافعةُ
للخبر وهى إنّ وأنّ وكأنّ وليْتَ ولَعَلَّ ولٰكِنّ فذهب سيبويه الى انّ كأنّ وليْتَ ولَعَلَّ ولٰكِنّ تمنع من
٥ دخولِ الفاء فى الخبر لانّها عواملُ تُغيّر اللفظَ والمعنى فهى جاريةٌ مجرى الافعال العاملةِ فلمّا عملتْ فى هذه
الموصولاتِ والنكرةِ الموصوفةِ بعُدتْ عن الشرط والجزاء فلم تدخل الفاء فى خبرها كدخولها فى خبرِ
الموصولات اذا لم يكن فيها أدواتُ الشرط ولا يعمل فيها ما قبلها من الافعال وغيرِها ، وأمّا أنّ فذهب
سيبويه الى جوازِ دخول الفاء فى خبرها مع هذه الاشياء لانّها وإن كانت عاملةً فانّها غيرُ مُغيِّرة معنى
الابتداء والخبرِ ولذلك جاز العطفُ عليها بالرفع على معنى الابتداء ، وقال الأخفش لا يجوز دخول
١٠ الفاء مع إنّ لانّها عاملةٌ كأخواتها والاوّلُ اقربُ الى الصحّة وقد ورد به التنزيلُ قال الله تعالى انّ ٱلَّذِينَ
قَالُوا رَبُّنَا ٱللّٰهُ ثُمَّ ٱسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وقال انّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ ٱللّٰهِ الى أن قال
فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ وقال قُلْ اِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَاِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فأدخل الفاء فى الخبر فالأخفشُ
يحمل الفاء فى ذلك كلّه على الزيادة ، والاوّل أظهرُ لانّ الزيادةَ على خلافِ الاصل وسيُوضَح ذلك فى حروف
العطف إن شاء الله تع ،

١٥

خبرُ إنّ وأخواتِها

فصــل ٣٣

قال صاحب الكتاب هو المرفوع فى نحو قولك إنّ زيدا اخوك ولَعَلَّ بِشْرا صاحبُك ، وارتفاعُه عند أصحابنا
بالحرف لانّه أشبهَ الفعلَ فى لُزومه الاسماء والماضىَ منه فى بِنائه على الفتح فأُلحق منصوبُه بالمفعول ومرفوعُه
٢٠ بالفاعل ونُزّل قولك إنّ زيدا اخوك منزلةَ ضَرَبَ زيدا اخوك وكأنّ عمرا الأسدُ منزلةَ فَرَسَ عمرا الأسدُ ،
وعند الكوفيين هو مرتفعٌ بما كان مرتفعا به فى قولك زيدٌ اخوك ولا عَمَلَ للحرف فيه ،
قال الشارح اعلم انّ هذه الحروف وهى إنّ وأخواتُها وهى ستّةٌ إنّ وأنّ ولٰكِنّ وليْتَ ولَعَلَّ وكأنّ من
العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر فتنصب ما كان مبتدأً وترفع ما كان خبرا وانّما عملتْ لشَبَهها
بالافعال وذلك من وُجوهٍ منها اختصاصُها بالاسماء كاختصاصِ الافعال بالاسماء الثانى انّها على لفظِ الافعال

اذ كانت على أكثرَ من حرفَيْن كالافعال الثالثُ انّها مبنيّةٌ على الفتح كالافعال الماضية الرابعُ انّها يتّصل بها المضمرُ المنصوبُ ويتعلّق بها كتعلّقه بالفعل من نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ وضَرَبَنِي فلمّا كانت بينها وبين الافعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلةً على المبتدإ والخبر وهي مقتضيةٌ لهما جميعا ألا ترى انّ انّ لتأكيد الجملة ولكنّ للاستدراك فلا بدّ من الخبر لانّه المستدرك ولا بدّ من المبتدإ ليُعْلَم خبرُ مَنْ قد ٥ استدرك، ولَيْتَ فى قولك ليت زيدا قادمٌ تَمَنٍّ لقُدوم زيد ولَعَلَّ تَرَجٍّ وكَأَنَّ تقتضى مشبَّها ومشبَّها به فلمّا اقتضتْهما جميعا جرت مَجْرَى الفعل المتعدّى فلذلك نصبتِ الاسمَ ورفعتِ الخبرَ وشُبِّهت من الافعال بما قُدِّم مفعولُه على فاعله فقولُك إنّ زيدا قائمٌ بمنزلة ضَرَبَ زيدا رجلٌ، وانّما قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع فَرْقًا بينها وبين الفعل فالفعلُ من حيثُ كان الاصلَ فى العمل جرى على سَنَنٍ قياسُه فى تقديمِ المرفوع على المنصوب اذ كان رُتْبَةُ الفاعل مقدَّمةً على المفعول وهذه الحروف لمّا كانت فى العمل ١٠ فُروعا على الافعال ومحمولةً عليها جُعلتْ دونها بأَنْ قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع حَطًّا لها عن درجة الافعال اذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ وتقديمُ الفاعل اصلٌ على ما ذُكر، وذهب الكوفيون الى انّ هذه الحروف لم تعمل فى الخبر الرفعَ وانّما تعمل فى الاسم النصبَ لا غيرُ وانّما الخبرُ مرفوعٌ على حاله كما كان مع المبتدإ وهو فاسدٌ وذلك من قِبَل انّ الابتداء قد زال وبه وبالمبتدإ كان يرتفع الخبرُ فلمّا زال العاملُ بطل أن يكون هذا معمولا فيه، ومع ذلك فانّا وجدنا كلَّ ما عمِل فى المبتدإ عمِل فى خبره نحوَ ١٥ ظننتُ وأخواتِها لمّا عملتْ فى المبتدإ عملت فى الخبر وكذلك كانَ وأخواتُها لمّا عملت فى المبتدإ عملت فى الخبر وليس فيه تَسْوِيَةٌ بين الاصل والفرع لانّه قد حصلت المخالفةُ بتقديم المنصوب على المرفوع فاعرفه،

فصل ٣٤

٢٠ قال صاحب الكتاب وجميعُ ما ذُكر فى خبرِ المبتدإ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائمٌ فيه ما خَلَا جَوازَ تقديمِه الّا اذا وقع ظرفا كقولك إنّ فى الدار زيدا ولعلّ عندك عمرا وفى التنزيل إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ،

قال الشارح يعنى أنّ هذه الحروف داخلةٌ على المبتدإ والخبر وكلُّ ما جاز فى المبتدإ والخبر جاز فى هذه الحروف لا فَرْقَ فالمرادُ بأصنافه كونُه مفردا وجملةً وبأحواله كونُه معرفةً ونكرةً وبشرائطه افتقارُه الى عائد

من الخبر اذا كان جملةً ، وقوله من اصنافه يعنى انّ خبرَ المبتدإ كما يكون مفردا او جملةً او ظرفا كذلك فى هذه الحروف تقول فى المفرد إنّ زيدا قائمٌ كما تقول فى المبتدإ زيدٌ قائمٌ وفى الجملة إنّ زيدا ابوه قائمٌ كما تقول زيدٌ ابوه قائمٌ وإنّ زيدا قام ابوه كما تقول زيدٌ قام ابوه وتقول فى الظرف إنّ زيدا عندك وإنّ محمّدا فى الدار فموضعُ الظرف رفعٌ لانّه خبرُ إنّ كما كان خبرَ المبتدإ قبل دخولِ هذه ٥ الحروف ، فإن كان اسمُ إنّ جُثّةً وأخبرتَ عنه بالظرف لم يكن ذلك الظرفُ الّا ظرفَ مكان ولا تُخْبِر عنه بالزمان فتقول إنّ زيدا عندك ولو قلت إنّ زيدا اليومَ لم يجز لانّ هذه الأخبار فى الحقيقة انّما هى أخبارُ أسماء هذه الحروف وأمّا قولهم خبرُ انّ وخبرُ كانَ فتقريبٌ لانّ الحروف والافعال لا يُخْبَر عنها ، وقوله واحواله يعنى انّ أحوالَ أخبارِ هذه الحروف كأحوالِ أخبارِ المبتدإ من أنّه يكون الخبرُ نكرةً ومعرفةً كما يكون كذلك فى المبتدإ والخبر فتقول إنّ زيدا قائمٌ وإنّ زيدا اخوك كما تقول ذلك فى المبتدإ ، ١٠ وأمّا شرائطه فإنّه اذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ فالاسمُ هو المعرفةُ والخبرُ هو النكرةُ كما كان كذلك فى المبتدإ والخبر واذا كان جملةً فلا بدّ فيها من عائدٍ الى المبتدإ كما كان كذلك فى المبتدإ والخبر فكلُّ ما جاز فى المبتدإ والخبر جاز مع إنّ وأخواتها لا فرقَ بينهما الّا انّ الذى كان مبتدأً مرفوعا ينتصب ههنا بإنّ وأخواتها ، ولا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك فى المبتدإ وذلك لعدمِ تصرُّفِ هذه الحروف وكَوْنِها فُرُوعًا على الافعال فى العمل فانحطّتْ عن درجةِ الافعال ١٥ فجاز التقديمُ فى الافعال نحوُ قائما كان زيدٌ وكان قائما زيدٌ ولم يجز ذلك فى هذه الحروف اللّهمّ الّا أن يكون الخبرُ ظرفا او جارًّا ومجرورا فلا يجوز أن تقول إنّ منطلقٌ زيدا ويجوز أن تقول إنّ فى الدار زيدا وذلك أنّهم قد توسّعوا فى الظروف وخصّوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال ألا ترى انّهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف اليه فى نحوِ قوله * لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَن لَامَهَا * والمعنى للّه درُّ من لامها اليومَ ومثله

٢٠ * كأنّ أصْواتَ مِن إيغالِهِنّ بِنَا * أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَرارِيجِ *

والمراد اصواتَ اواخرِ الميس من ايغالهنّ بنا ، ومنه

* كما خُطَّ الكتابُ بكَفِّ يَوْمًا * يَهُودِيٍّ يُقارِبُ او يُزِيلُ *

والمراد بكفِّ يهوديٍّ يوما ، واذا جاز الفصلُ به بين المضاف والمضاف اليه وهما كالشىء الواحد كان جَوازُه فى إنّ وآسمِه أسهلَ اذ هما شيئان منفصلان ، وممّا سوّغ الفصلَ بالظرف هنا كونُ هذه الحروف

ليست ممّا يعمل فى الظروف وانّما العاملُ الاستقرارُ المحذوفُ فاعرفه ،

فصــــل ٣٥

قال صاحب الكتاب وقد حُذف فى نحوِ قولهم إنّ مالًا وإنّ وَلَدًا وإنّ عَدَدًا اى إنّ لَهُم مالًا ، ويقول
٥ الرجل للرجل هل لكم احدٌ إنّ الناسَ عليكم فيقول إنّ زيدًا وإنّ عمرا اى إنّ لَنَا ، وقال الأَعْشَى

*إنّ مَحَلًّا وإنّ مُرْتَحَلًا * وإنّ فى السَّفْرِ اذْ مَضَوْا مَهَلًا*

وتقول إنّ غيرَها ابلًا وشاءً اى إنّ لنا ، وقال *يا لَيْتَ أيّامَ الصِبَى رَواجِعًا* اى يا ليت لنا ، ومنه
قولُ عُمَرَ بن عبدِ العَزيزِ لقُرَشِيّ مَتَّ اليه بقرابةٍ فإنّ ذاك ثمّ ذكر حاجتَه فقال لَعَلّ ذاك اى فإنّ ذاك
مصدَّقٌ ولَعَلّ مطلوبَك حاصلٌ ، وقد التُزم حذفُه فى قولهم لَيْتَ شِعْرِى ،

١٠ قال الشارح اعلم انّ أخبارَ هذه الحروف اذا كانت ظرفا او جارًّا ومجرورا فانّه قد يجوز حذفُها والسُكوتُ
على أسمائها دونها وذلك لكثرةِ استعمالها والاتّساعِ فيها على ما ذكرناه ودَلالةِ قرائنِ الأحوال عليها ،
وذلك قولهم إنّ مالا وإنّ ولدا وإنّ عددا كانّ ذلك وقع فى جوابِ هل لهم مالٌ وهل ولدٌ وهل عددٌ
فقيل فى جوابه إنّ مالا وان ولدا وان عددا اى إنّ لهم مالا وان لهم ولدا وان لهم عددا ولم تحتج
الى إظهاره لتقدّمِ السُؤال عنه ، ولم يأت ذلك الّا فيما كان الخبرُ ظرفا او جارًّا ومجرورا ، قال ويقول الرجل
١٥ للرجل هل لكم احدٌ إنّ الناس عليكم اى أَلْبٌ فيقول إنّ زيدا وإنّ عمرا المعنى إنّ لنا زيدا وإنّ لنا
عمرا واستغنى عن ذكره لتقدّمه فى السؤال ، قال الأعشى *إنّ محلّا الخ * ويُروى وإنّ للسَفْرِ اذ
مضوا مهلا ومعناه إنّ لنا محلّا يعنى فى الدنيا اذا عِشْنَا وإنّ لنا مرتحلا الى الآخرة وأراد بالسفر
المسافرين من الدنيا الى الاخرة فيقول فى رحيلِ مَن رَحَلَ ومَضَى مَهَلٌ اى لا يرجع ، وقيل إنّ فى
السفر يريد مَن قَدَّمَ لآخِرته فازَ وظَفِرَ والمَهَلُ السَبْقُ ، فهذا كلّه عند سيبويه على حذفِ الخبر كنَحْوِ
٢٠ ما تقدّم تقديرُه ، ولا يرى الكوفيون حذفَ الخبر الّا مع النكرة والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة ،
وكان الفرّاء يذهب الى انّه انّما يُحْذَف مثلُ هذا اذا كُرِّرتْ إنّ لِيُعْلَم انّ احدهما مخالفٌ للآخر عند
من يظنّه غيرَ مخالف ، وحُكِى انّ أعرابيّا قيل له الزَبابةُ الفَأْرَةُ قال إنّ الزبابةَ وإنّ الفأرةَ ومعناه إنّ
هذه مخالفةٌ لهذه والخِلافُ الذى بين الاسمَيْن يدلّ على الخبر ، والفائده إنّ المحلّ خلافُ المرتحل ، وهو
قولٌ غيرُ مَرْضِىّ عند اصحابنا فانّه قد ورد فى الواحد الذى لا مُخالِفَ معه قال الأَخْطَل

*خَلَا أَنَّ حَيًّا من قُرَيْشٍ تَفَضَّلوا * على الناس او إنّ الأَكارِمَ نَهْشَلَا*

وقالوا إنّ غيرَها إبلًا وشاءً فقولهم غيرها اسمُ إنّ والخبرُ مضمرٌ على النّحْو الذى ذكرناه كانّه قال إنّ لنا غيرَها او عندنا غيرها وانتصب إبلا وشاء على التمييز، ويجوز ان يكون إبلا وشاء اسمَ إنّ وغيْرَها حالًا، وقد نَصَّ سيبويه على انّ الإبل والشاء انتصابُهما انتصابُ الفارس اذا قلت ما فى الناس مثلُه ٥ فارسًا كانّه يقدّره بالمشتقّ اى ما يُشْبِهُ، ولا يحسن ان يكون عطفَ بَيانٍ لانّ عطفَ البيان لا يكون الّا فى المَعارف، ومنه قولُ رُؤْبَة *يا ليت أيّامَ الصِبى رَواجِعا* على تقديرِ يا ليت لنا أيّامَ الصبى رواجعا فيكون أيّام الصبى اسمَ لَيْتَ والخبرُ الجارُّ والمجرورُ المقدّرُ ورواجعا حالٌ وتنوينُه ضرورةٌ، وقيل تقديرُه أَقبلتْ رواجعا فيكون اقبلت الخبرَ ورواجعا ايضا حالٌ، وكان بعضُهم ينصب الاسمَ والخبرَ بعد لَيْتَ تشبيهًا لها بوَدِدْتُ وتَمَنَّيْتُ لانّها فى معناها وهى لغةُ بنى تميم يقولون ليت زيدا قائما كما ١٠ يقولون ظننتُ زيدا قائما وعليه الكوفيون والاوّل أَقْيسُ وعليه الاعتمادُ وهو رأْىُ البصريين، فامّا ما حُكى عن عمر بن عبد العزيز فالخبرُ محذوفٌ اى فإنّ ذاك مصدَّقٌ ولعلّ مطلوبَك حاصلٌ فانّما ساغ حذفُ الخبر ههنا وإن لم يكن ظرفا لدليلِ الحال عليه كما يُحْذَف خبرُ المبتدإ عند الدلالة عليه نحوَ قولك مَن القائمُ فيقال زيدٌ اى زيدٌ القائمُ، والجيّدُ أن يقدَّر المحذوفُ ظرفا نحوَ إنّ لك ذاك اى حَقُّ القَرابة ولعلّ لك ذاك فالمعنى واحدٌ الّا انّه من جهة اللفظ جارٍ على منهاج القياس، وقوله مَتَّ عليه ١٥ بقرابةٍ المَتُّ المَدُّ والمراد تَدنّى اليه بقرابةٍ والمُواتُّ الوَسائلُ، قال وقد التزم حذفُه فى قولهم لَيْتَ شِعْرِى يجوز فى قَدِ الكسرُ والضمُّ فالكسرُ أَجْوَدُ لانّه الاصلُ فى التقاء الساكنَيْن والضمُّ للاتباع لثِقَلِ الخروج من كسر الى ضمّ من نحو وَعَذابٍ ارْكُضْ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا، والمراد قد التزم حذفُ الخبر وذلك أنّ شِعْرِى مصدرُ شَعَرْتُ أَشْعُرُ شِعْرًا وشِعْرَةً اذا فطن وعلِم ولذلك سُمّى الشاعر شاعرا لانّه فطن لما خَفِىَ على غيره، وهو مضافٌ الى الفاعل فقولُك ليت شعرى بمعنى ليت عِلْمى والمعنى لَيْتَنِى أَشْعُرُ فأَشْعُرُ هو الخبرُ ٢٠ وناب شعرى الذى هو المصدر عن أَشْعُرُ ونابت الياء فى شعرى عن اسمِ لَيْتَ الذى فى قولك لَيْتَنِى، وأَشْعُرُ من الافعال المتعدّية وقد يُعلَّق عن العمل فيقال ليت شعرى أزيدٌ قام أم عمرٌو ومعنى التعليق إبطالُ عَمَلِه فى اللفظ وإعمالُه فى الموضع فيكون موضعُ الاستفهام وما بعده نصبًا بالمصدر فهو داخلٌ فى صلته، وقيل الخبرُ محذوفٌ وقد ناب معمولُ المصدر عن الخبر فلم يُظْهِروا خبرَ ليت ههنا لسَدّ معمولِ المصدر مَسَدَّه وصار ذلك كقولهم لولا زيدٌ لأَكرمتُك فى حذفِ الخبر لسَدّ جوابِ لولا مسدَّه، وقالوا

ليت شعرى زيدٌ عندك أم عند عمرو رفعوا زيدا ولم يُعْمِلوا فيه المصدرَ لانّه داخلٌ فى الاستفهام ،
وقيل انّ الجملة بعد شعرى فى موضع الخبر والاوّل أقْيسُ لعدمِ العائد من الجملة فاعرفه ،

خبرُ لا التى لنَفْيِ الجِنْس

فصــل ٣٦

٥ قال صاحب الكتاب هو فى قولِ أهلِ الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك ، وقولُ حاتم
* ولا كَرِيمَ من الوِلْدانِ مصبوحُ * يحتمل أمرَيْن احدُهما أن يترك فيه طائيّتَه الى اللغة الحجازيّة
والثانى أن لا يجعل مصبوحا خبرا ولكنْ صفةً محمولةً على مَحَلِّ لا مع المنفيّ ، وارتفاعُه بالحرف ايضا
لانّ لا تَحْذُو بها حَذْوَ انّ من حيث أنّها نَقيضتُها ولازمةٌ للأسماء لُزومَها ،

١٠ قال الشارح انّما خصّ اهلَ الحجاز دون غيرهم لانّ اهلَ الحجاز يُظْهِرون الخبرَ فيظهر فيه العملُ وبنو تميم
لا يُظْهِرونه البتّةَ فلا يظهَر فيه عملُ لا ، واعلم انّ لا النافيةَ على ضربَيْن عاملةٌ وغيرُ عاملة فالعاملةُ التى
تنفى على جهةِ استغراقِ الجنس لانّها جوابُ ما كان على طريقةِ هل من رجلٍ فى الدار فدخولُ مِنْ فى
هذا لاستغراقِ الجنس ولذلك تختصّ بالنكرات لشمولها ألا ترى انّه لا يجوز هل من زيد فى الدار كما
يجوز هل زيدٌ فى الدار ، فهذه التى لاستغراقِ الجنس عاملةٌ النصبَ فيما بعدها من النكرات المعرَبة
١٥ ومبنيّةٌ معها بناء خمسةَ عشرَ وانّما استحقّتْ أن تكون عاملةً لشَبَهها بانّ الناصبةِ للأسماء ووجْهُ الشَبَه
بينهما أنّها داخلةٌ على المبتدإ والخبر كما انّ انّ كذلك وأنّها نَقيضةُ انّ لانّ لا للنفى وانّ للايجاب
وحَقُّ النقيض أن يَخْرج على حَدِّ نقيضه من الاعراب نحوَ ضربتُ زيدا وما ضربتُ زيدا فقولُك ضربت
زيدا فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ وقولُك ما ضربت زيدا نفيٌ لذلك ومع ذلك فقد أعربتَه إعرابَه من حيث
كان نقيضَه يُشْعِر بمعنَى الرفع له ، فلمّا أشبهتْ لا انّ وكانت انّ عاملةً فى المبتدإ والخبر كانت لا كذلك
٢٠ عاملةً فى المبتدإ والخبر لانّها تقتضيهما جميعا كما تقتضيهما انّ ولمّا نصبوا بها لم تعمل الّا فى نكرة على
سبيلِ حرفِ الخفض الذى فى المسئلة لانّها كالنائبة عنها الّا انّ لا بُنيتْ مع النكرة لانّها لمّا وقعتْ
فى جوابِ هل من رجلٍ عندك على سبيلِ الاستغراق وجب أن يكون الجوابُ ايضا بحرفِ الاستغراق
الذى هو مِنْ ليكون الجوابُ مطابقًا للسؤال فكان قياسُه لا من رجلٍ فى الدار ليكون النفىُ عامًّا كما
كان السؤالُ عامًّا ثمّ حُذفتْ مِنْ من اللفظ تخفيفا وتَضمّنَ الكلامُ معناها فوجب أن يُبْنَى لتضمُّنه معنى

لحرف كما بُنى خمسةَ عشرَ حين تَضمَّن معنَى حرفِ العَطْف، فان قيل أيكون لحرفٌ مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجودٌ فى كلامهم ألا ترى انّك تقول قد علمتُ أَنّ زيدا منطلقٌ فأَنّ حرفٌ وهو مع ما عمِل فيه اسمٌ واحدٌ والمعنى علمتُ انطلاقَ زيدٍ، وكذلك أَنِ الخفيفةُ مع الفعل المضارع اذا قلت أُريدُ أَنْ تقومَ والمعنى أُريد قِيامَك فكذلك لَا والاسمُ المنكَّرُ بعدها بمنزلةِ اسم واحدٍ، ونظيرُه قولك يا ٥ ابنَ أُمِّ فالاسمُ الثانى فى موضع خفض بالاضافة وجُعلا اسما واحدا وكذلك لا رجلَ فى الدار فرَجُلَ فى موضع منصوبٍ منوَّنٍ لكنّه جُعل مع لَا اسما واحدا ولذلك حُذف منه التنوينُ وبُنى على حركةٍ لانّ له حالةَ تمكُّنٍ قبل البناء فمُيِّز بالحركة عمّا بُنى من الاسماء ولم يكن له حالةُ تمكُّنٍ نحوِ مَنْ وكَمْ وخُصّ بالفتحة لانّها أخفُّ الحركات وليس الغرضُ الّا تحريكَه فلم يكن بنا حاجةٌ الى تكلُّف ما هو أثقلُ منها فلذلك تقول لا رجلَ عندك ولا غلامَ لك تريد النفىَ العامَّ، قال اللّه تع لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللّٰهِ وقال ١٠ لَا مَلْجَأَ مِنَ ٱللّٰهِ إِلَّا إِلَيْهِ، وموضعُ لَا وما عملتْ فيه مبتدأٌ لانّها جوابُ ما حالُه كذلك ألا ترى انّ قولك هل من رجل فى الدار فى موضع رفع بالابتداء كذلك لا رجلَ، فإن قدّرت دخولَها على كلامٍ قد عمِل غيرُها فيه لم تعمل فيه شيئا وكان الكلامُ على ما كان عليه مُوجَبا وذلك قولك أَزيدٌ فى الدار أم عمروٌ فتقول لا زيدٌ فى الدار ولا عمروٌ وكذلك تقول أرجلٌ فى الدار أم امرأةٌ والجوابُ لا رجلٌ فى الدار ولا امرأةٌ وكذلك إن جعلتَها جوابا كقولك هل رجلٌ فى الدار قلت لا رجلٌ فى الدار وهذا قليلٌ اذ ١٥ كان التكريرُ والبناء أغلبَ عليها وكان هذا فى مواضعِ لَا ونَعَمْ، واعلم انّه قد ذهب الكوفيون وأبو إسحقَ الزَجّاجُ وجماعةٌ من البصريين الى انّ حركةَ لا رجلَ ولا غلامَ حركةُ إعراب واحتجّوا لذلك بقولهم لا رجلَ وغلامًا عندك بالعطف على اللفظ فلولا أنّه معربٌ لم يجز العطفُ عليها لانّ حركةَ البناء لا يُعْطَف عليها لانّه انّما يُعْطَف للاشتراك فى العامل، والقول هو الاوّل لحذفِ التنوين منه اذ لو كان معربا لَثبت فيه التنوينُ كما ثبت فى قولك لا خيرًا منك فى الدار ونحوِ ذلك من الموصوفات، ٢٠ وأمّا قولهم أنّه جاز العطفُ على اللفظ نحوُ لا رجلَ وغلامًا فنقول انّما جاز كما جاز فيه الوصفُ على اللفظ نحوُ لا رجلَ ظريفًا بالتنوين وذلك من قِبَل انّها وإن كانت حركةَ بناء فهى مشبَّهةٌ بحركةِ الاعراب وذلك لاطّرادها فى كلّ نكرةٍ منفيّةٍ بلَا من غيرِ اختصاص باسم بعَيْنه فجرتْ لذلك مجرَى العامل الذى يعمل فى كلِّ اسم يباشِره ويلاقيه، ومثله الضمّةُ فى الاسم المفرد المنادَى العَلَم نحوِ يا حَكَمُ لاطّرادها فى كلّ منادًى مفردٍ علمٍ، واعلم انّ أصحابنا قد اختلفوا فى رفعِ خبرِ لَا فذهب بعضهم الى انّها لا تعمل

فى الخبر لضعفها عن العمل فى شيئين بخلاف انّ فانّها مشبّهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ولا هذه لا تُشبِه الفعلَ وانّما تُشبِه انّ المشدّدة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو أنْ ولَنْ وهى لا ترفع شيئًا كذلك هذه ، وذهب ابو الحسن ومن يتبعه الى انّ لا هذه ترفع الخبرَ وذلك لانّها داخلة على المبتدا والخبرِ فهى تقتضيهما جميعا وما اقتضى شيئين وعمل فى احدهما عمل فى الاخر وليس كذلك نواصبُ ٥ الافعال لانّها لا تقتضى الّا شيئًا واحدا وهو المختار ، وأمّا الكوفيون فالخبرُ عندهم مرفوع بالمبتدا على ما كان وهى قاعدتهم فى إنّ وأخواتها ،

فصــــل ٣٧

قال صاحب الكتاب ويحذفه الحجازيّون كثيرا فيقولون لا أَهْلَ ولا مالَ ولا بَأْسَ ولا فَتَى الّا عَلِيٌّ ولا ١٠ سيفَ الّا ذو الفَقار ومنه كلمةُ الشَهادة ومعناها لا إلهَ فى الوجود الّا اللّهُ ، وبنو تميم لا يُثْبِتونه فى كلامهم اصلا ،

قال الشارح اعلم انّهم يحذفون خبرَ لا من لا رجلَ ولا غلامَ ولا حَوْلَ ولا قوّةَ وفى كلمة الشهادة نحو لا إلهَ الّا اللّهُ والمعنى لا رجلَ ولا غلامَ لنا ولا حولَ ولا قوّة لنا وكذلك لا الهَ فى الوجود الّا اللّهُ ولا اهلَ لك ولا مالَ لك ولا بَأْسَ عليك ولا فَتَى فى الوجود الّا علىٌّ ولا سيفَ فى الوجود الّا ذو الفَقار فالخبرُ الجارُّ ١٥ مع المجرور وهو محذوفٌ ، ولا يصحّ أن يكون الخبرُ اللّهُ فى قولك لا الهَ الّا اللّهُ وذلك لأمرين احدهما انّ معرفةٌ ولا لا تعمل فى معرفة الثانى انّ اسمَ لا هنا عامٌّ وقولُك الّا اللّهُ خاصٌّ والخاصُّ لا يكون خبرا عن العامّ ونظيرُه الحَيَوانُ انسانٌ فانّه ممتنعٌ لانّ فى الحيوان ما ليس بانسان وقولُك الانسانُ حَيَوانٌ جائزٌ لانّ الانسان حيوانٌ حقيقةً وليس فى الانسان ما ليس بحيوان ، ويجوز اظهارُ الخبر نحو لا رجلَ افضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك هذا مذهبُ اهل الحجاز ، وأمّا بنو تميم فلا يجيزون ظهورَ خبرِ لا البتّةَ ٢٠ ويقولون هو من الاصول المرفوضة ويتأوّلون ما ورد من ذلك فيقولون فى قولهم لا رجلَ افضلُ منك أنّ افضلُ نعتٌ لرجل على الموضع وكذلك خيرٌ منك نعتٌ لأحد على الموضع ، وكان ابو العبّاس المبرّد يُجوِّز ان يكون افضلُ منك مرفوعا بلا على الخبر ويجوز ان يكون رفعا بخبرِ الابتداء اذ كانت لا وما بعدها فى موضع ابتداء على ما تقدّم ، وأمّا البيت الذى هو * ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ * أنشده لحاتم الطائىّ وما أظنّه له قال الجَرْمىّ هو لأبى ذُؤَيْب الهُذَلىّ وقبلَه

*فَلَا سَأَلْتِ هَدَاكِ اللّهُ ما حَسَبِى * عند الشتاء اذا ما هَبَّتِ الريحُ*
*وَرَدَّ جازِرُهُم حَرْفًا مُصَرَّمَةً * ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ*

المصبوح الذى سقى اللَّبَنَ صَباحًا، وصف سنةً شديدةَ الجَدْب قد ذهبتْ بالمرتفَق فاللبنُ عندهم متعذِّرٌ لا يسقاه الوليدُ الكريمُ فضلًا عن غيره لعدمه فجازِرُهم يرُدّ عليهم من المَرْعَى ما يحَرونه للضَّيْف ٥ اذ لا لَبَنَ عندهم، والحَرْف الناقة المُسِنّة، ومصبوح يجوز ان يكون صفةً للمنفىّ على الموضع ويُضمَر الخبر وعليه بنو تميم ويجوز ان يكون خبرا كما قال اهلُ الحجاز واختاره الجَرْمىّ، فان قيل لِمَ جاز اطّرادُه فى المنفىّ نحوِ لا رجلَ ولا غلامَ ولا مَلْجَأَ ولم يطّرِد فى الاثبات نحوِ إنّ مالًا وإنّ إبلًا فالجوابُ انّ عُمومَ النفى تُنبِئُ عن معنى الخبر وليس للاثبات عمومٌ كعمومِ النفى فان أردتَ خبرا خاصًّا لم يكن بُدٌّ من ذِكْره نحوِ لا رجلَ فى الدار لانّ عمومَ النفى لا يدلّ على الخبر الخاصّ فإن وقع النفىُ فى جوابِ ١٠ هل من رجل فى الدار مصرِّحًا به فقلتَ فى جوابه لا رجلَ ومعناه فى الدار جاز وإن لم تذكره لتقدُّمِ ذكره ودلالةِ ما سبق عليه،

اسمُ لَا ومَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ

فصــل ٣٨

١٥ قال صاحب الكتاب هو فى قولك ما زيدٌ منطلقا ولا رجلٌ أفضلَ منك، وشَبَهُها بلَيْسَ فى النفى والدخولِ على المبتدإ والخبر ألّا انّ مَا أَوْغَلُ فى الشَّبَه بها لاختصاصها بنفي الحال ولذلك كانت داخلةً على المعرفة والنكرة جميعا فقيل ما زيدٌ منطلقا وما احدٌ افضلَ منك ولم تدخل لَا ألّا على النكرة فقيل لا رجلٌ افضلَ منك وامتنع لا زيدٌ منطلقا، واستعمالُ لَا بمعنَى ليس قليلٌ ومنه بيتُ الكتاب

*مَن صَدَّ عن نيرانِها * فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ*

٢٠ قال الشارح اعلم انّ مَا حرفُ نفيٍ يدخل على الاسماء والافعال وقياسُه أن لا يعمل شيئًا وذلك لانّ عَواملَ الاسماء لا تدخل على الافعال وعواملَ الافعال لا تدخل على الاسماء على حدّ همزة الاستفهام وهَلْ ألا ترى أنّك لمّا قلت هل قام زيدٌ وهل زيدٌ قائمٌ فوَلِيَه الفعلُ والفاعل والمبتدأُ والخبرُ لم يجز إعمالُها فى شىء من الاسماء والافعال لعدمِ اختصاصها فهذا هو القياسُ فى مَا لانّك تقول ما قام زيدٌ كما تقول ما زيدٌ قائمٌ فيَليها الاسمُ والفعلُ غيرَ انّ اهلَ الحجاز يشبّهونها بلَيْسَ ويرفعون بها الاسمَ وينصبون

بها الخبرَ كما يُفْعَل بلَيْسَ كذلك تقول ما زيدٌ منطلقا وما اخوك خارجاء فاللغة الأُولى اقيسُ والثانية افصحُ وبها ورد الكتابُ العزيزُ قال اللّه تع مَا هَذَا بَشَرًا وقال مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ويُرْوَى عن الأصمعىّ أنّه قال ما سمعتُه فى شىء من أشعارِ العرب يعنى نصبَ خبرِ مَا المشبّهةِ بلَيْسَ وما هذه وإن كانت مشبّهةً بليس وتعمل عَمَلَها فهى اضعفُ عملًا منها لانّ لَيْسَ فعلٌ ومَا حرفٌ ولذلك من الضُعْف اذا تقدّم ٥ خبرُها على اسمها او دخل حرفُ الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملُها وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبرِ نحوَ قولك ما قائمٌ زيدٌ وما مُسىءٌ مَن أَعْتَبَ وما زيدٌ الّا قائمٌ قال اللّه تع وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ وأمّا لَيْسَ فانّها تعمل على كلّ حال تقول ليس زيدٌ قائما وليس قائما زيدٌ وليس زيدٌ الّا قائماً ووجهُ الشَبَه بين لَيْسَ ومَا أنّهما جميعا لنفيِ ما فى الحال وأنّ لَيْسَ مختصّةٌ بالمبتدإ والخبر فاذا دخلتْ مَا على المبتدإ والخبر أشبهتْها من جهةِ النفى ومن جهةِ الدخول على المبتدإ والخبر وكذلك اذا قلتَ ١٠ ما زيدٌ الّا قائمٌ لم يكن لها عملٌ لانتقاضِ النفى بدخولِ الّا وكذلك اذا تقدّم الخبرُ نحوَ ما قائمٌ زيدٌ لانّ نَضْدَ الابتداء والخبرِ قد غُيِّرَ وذهب الكوفيون الى انّ خبرَ مَا فى قولك ما زيدٌ قائما ليس منتصبا بمَا وانّما هو منصوبٌ بإسقاطِ الخافض وهو الباء كانّ اصله ما زيدٌ بقائم فلمّا سقطت الباء انتصب الاسمُ وهذا غيرُ مرضىّ لانّ الخافض اذا سقط انّما ينتصب الاسمُ بعده اذا كان الجارُّ والمجرورُ فى موضع نصب فاذا سقط الخافضُ وصل الفعلُ او ما هو فى معناه الى المجرور فنَصَبَه فالنصبُ انّما هو بالفعل المذكور ١٥ لا بسُقوطِ الخافض ألا ترى انّك تقول كَفَى باللّه شَهِيدًا فيكون الاسمُ مجرورا بالباء فاذا سقطت الباء كان الاسم مرفوعا نحوَ كفى اللّهُ لانّه لم يكن موضعهما نصبًا بل رفعًا وكذلك تقول بحَسْبِك زيدٌ فاذا سقط الخافضُ قلتَ حَسْبُك زيدٌ بالرفع لانّه كان فى موضع مبتدإ وكذلك تقول ما جاءنى من احدٍ وتقول ما جاءنى احدٌ فترفع لانّ موضعه كان مرفوعا فبَانَ بما ذكرتُه أنّ خبرَ مَا ليس منصوبا بما ذكروه من سقوطِ الباء وانّما هو بنفس الحرف الذى هو مَا للشَبَه الذى ذكرناه وأمّا بنو تميم فانّهم لا يُعْمِلونها ٢٠ ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلةِ هَلْ والهمزةِ ونحوِها ممّا لا عمل له لعدمِ الاختصاص على ما تقدّم وأمّا لَا المشبّهةُ بليس فحُكْمُها حكمُ مَا فى الشَبَه والاعمال ولها شرائطُ ثلاثٌ احدُها أن تدخل على نكرة والثانى أن يكون الاسمُ مقدّما على الخبر والثالثُ أن لا يُفْصَل بينها وبين الاسم بغيره فتقول لا رجلٌ منطلقا كما تقول ليس زيدٌ منطلقاء ويجوز ان تدخل الباء فى خبرها لتأكيدِ النفى كما تدخل فى خبرِ لَيْسَ ومَا تقول لا رجلٌ بقائم كما تقول ليس زيدٌ بقائم ويجوز حذفُ الخبر منه قال

سَعْدُ بن مالك *مَن صَدَّ عن نيرانها الخ* وصف نفسه بالشجاعة والثبات فى الحرب اذا فـرّ الأقرانُ، والهاء فى نيرانها تعود الى الحرب، جعل لا بمنزلة ليس ورفَع بَراحٌ بها والخبرُ محذوف وتقديرُه لا بَراحٌ لى، ويجوز ان يكون رفع براح بالابتداء وحذف الخبرَ وهو رأْى ابى العبّاس المبرّد، والاوّل أجود لانّه كان يلزم تكريرُ لا كقوله تعالى لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ هذا رأْى سيبويه، ومن ذلك قوله تع
٥ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ هى لا هذه دخلتْ عليها التاء لتأنيث الكلمة لانّ لا كلمةٌ ومثلُها تاء ثُمّتَ، وقيل دخلتْ للمبالغة فى النفى كما قالوا عَلّامةٌ ونَسّابةٌ، والتقدير ولات حينٌ نحن فيه حينَ مناص فالاسمُ محذوف الّا انّ عملها مختصّ بالحين فللاتَ حالٌ مع الحين ليست لها مع غيره كما كان للَدُنْ مع غُدْوَةٍ حين نَصَبَها نحوَ لدن غدوةً، ولا يكون اسمها الّا مضمرا وقد شبّهها سيبويه بلَيْسَ ولَا يَكُونُ فى الاستثناء من حيث انّ اسمها لا يكون الّا مضمرا من نحوِ أتانى القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا
١٠ والتقديرُ ليس بعضُهم زيدا ولا يكون بعضُهم زيدا وكذلك لاتَ مع الحين، وقد قالوا لات حينُ مناص بالرفع على انّه الاسمُ والخبرُ محذوف وهو قليل والاوّلُ أكثر، ومَا أقعدُ وأوغلُ فى شَبَه ليس لانّ مَا لنفيِ ما فى الحال لا غيرُ ولَا قد يكون لنفى الماضى نحوِ قوله تعالى فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى اى لم يُصدّق ولم يُصَلِّ ومنه قولُ الشاعر *وأَىُّ أَمْرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ* اى لم يفعله، فلمّا كانت مَا ألزمَ لنفيِ ما فى الحال كانت أوغلَ فى الشَبَه بليس من لَا فلذلك قلّ استعمالُ لَا بمعنَى ليس وكثُر استعمالُ مَا فكانت لذلك
١٥ أعمَّ تصرُّفا فعملت فى المعرفة والنكرة نحوَ ما زيدٌ قائما وما احدٌ مثلَك ولَا ليس لها عملٌ الّا فى النكرة نحوُ لا رجلٌ افضلَ منك، وقال ابو الحسن الأخفش لَا ولَاتَ لا يعملان شيئا لانّهما حرفان وليسا فعلَيْن فاذا وقع بعدهما مرفوعٌ فبالابتداء والخبرُ محذوفٌ واذا وقع بعدهما منصوبٌ فباضمار فعلٍ فاذا قال ولات حينَ مَناص كان التقديرُ ولا أَرى حينَ مناص، ونحوُ قولِ جَرِير

*فلا حَسَبًا فَخَرْتَ به لتَيْمٍ * ولا جَدًّا اذا ازْدَحَمَ الجُدُودُ*

٢٠ على تقديرِ فلا ذكرتُ حسبا كذلك فى لَاتَ،

ذكر المنصوبات

المفعول المُطْلَق

فصــــل ٣٩

٥ قال صاحب الكتاب هو المصدر سُمّي بذلك لانّ الفعْل يصدُر عنه، ويُسمّيه سيبويه الحَدَث والحَدَثانَ وربّما سمّاه الفِعْلَ، وينقسم الى مُبْهَم نحو ضربتُ ضَرْبًا والى موقّت نحو ضربتُ ضَرْبَةً وضربتَيْن،

قال الشارح اعلم انّ المصدر هو المفعولُ الحقيقيُّ لانّ الفاعل يُحْدِثه ويُخْرِجه من العَدَم الى الوُجود وصِيغةَ الفعل تدلّ عليه والافعالَ كلّها متعدّيةٌ اليه سَواءٌ كان يتعدّى الفاعلَ او لم يتعدّه نحو ضربتُ زيدا ضَرْبًا وقام زيدٌ قِيامًا، وليس كذلك غيرُه من المفعولين ألا ترى انّ زيدا من قولك ضربتُ زيدا ١٠ ليس مفعولا لك على الحقيقة وانّما هو مفعولٌ للّه سُبْحانَه وانّما قيل له مفعولٌ على معنَى أنّ فِعْلك وقع به، وانّما سُمّى مصدرا لانّ الفعل صدر عنه وأُخذ منه ولهذا قيل للمكان الذى يصدُر عنه الإبلُ بعدَ الرِيّ مصدرٌ كما قيل مَوْرِدٌ لمكانِ الوُرودِ، ويسمّيه سيبويه الحَدَث والحَدَثان وذلك لانّها أحداثُ الاسماء التى تُحْدِثها والمرادُ بالاسماء أصحابُ الاسماء وهم الفاعلون، وربّما سمّاه الفِعْلَ من حيثُ كان حركةَ الفاعل، واعلم انّ الافعال مشتقّةٌ من المصادر كما انّ اسماء الفاعلين والمفعولين مشتقّةٌ منها ولذلك ١٥ قال لانّ الفعل صدر عنه، وانّما قلنا ذلك لانّ المصادر تختلف كما يختلف سائرُ اسماء الأجناس ألا تراك تقول ضربتُ ضَرْبًا وذهبتُ ذَهابًا وقعدتُ قُعودًا وكذبتُ كِذابًا ولم تأتِ على منهاجٍ واحد ولو كانت مشتقّةً من الافعال لجَرَتْ على سَنَنٍ واحد فى القياس ولم تختلف كما لم تختلف اسماء الفاعلين والمفعولين ألا ترى انّ الفاعل من الثُلاثىّ يأتى على فاعِلٍ لا يختلف نحو ضَرَبَ فهو ضارِبٌ وقتل فهو قاتلٌ ومن الرُباعىّ على مُفْعِلٍ نحوَ أَخْرَجَ فهو مُخْرِجٌ وأكرم فهو مُكْرِمٌ ومن فاعَلَ على مُفاعِلٍ نحوَ ضارَبَ فهو ٢٠ مُضارِبٌ وقاتل فهو مقاتل، فلمّا اختلفت المصادرُ كاختلافِ اسماء الأجناس نحوِ رَجُلٍ وفَرَسٍ وغُلامٍ ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين والمفعولين دلّ على أنّها الاصلُ، وممّا يدلّ على انّ المصادر اصلٌ وأنّ الافعال مشتقّةٌ منها أنّ الفعل يدلّ على الحَدَث والزمان ولو كانت المصادرُ مشتقّةً من الافعال لَدَلّتْ على ما فى الافعال من الحدث والزمانِ وعلى معنًى ثالثٍ كما دلّت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذاتِ الفاعل والمفعول وكذلك كلُّ مشتقّ يكون فيه الاصلُ وزيادةُ المعنى الذى اشتُقّ له فلمّا

لم تكن المصادرُ كذلك عُلم انّها ليست مشتقّةً من الافعال، وذهب الكوفيون الى انّ الافعال هى الاصلُ
والمصادرَ مشتقّةٌ منها واحتجّوا فى ذلك بأنّ المصادر تعتلّ باعتلالِ الافعال وتصحّ بصحّتها ألا ترى انّك
تقول قام قِيامًا فيعتلّ المصدرُ اعتلالَ ألفه باعتلالِ عين الفعل تقلبها ألفًا وتقول لَاوَذَ لِواذًا فيصحّ المصدرُ
وإن كان على زِنته لصحّةِ فِعْله وهو لَاوَذَ، وقالوا ايضا رأينا الفعلَ عاملًا فى المصدر ورتبةُ العامل أن
٥ يكون قبل المعمول ومقدّما عليه، وهذا الذى ذكروه لا حُجّةَ لهم فيه أمّا قولهم انّه يعتلّ باعتلالِ الفعل
ويصحّ بصحّته فلا يدلّ على انّ المصدر فرعٌ لانّه يجوز ان يعتلّ الفرعُ باعتلالِ الاصل لِما بينهما من
الملابَسة طَلَبًا للتشاكُل ولا يدلّ على انّه اصلٌ ألا ترى انّ بعضَ الافعال قد تعتلّ باعتلالِ الاخر ولا
يدلّ ذلك على انّ بعضها اصلٌ لبعض ألا ترى انّك قلت أَقَامَ وأَقَالَ فأعللتَهما بقلبِ عينهما ألفًا بالحمل
على قَامَ وقَالَ حين اعتلا لتَجْرِىَ الافعالُ على سَنَنٍ واحد ومنهاجٍ واحدٍ فى الاعتلال والصحّةِ وكذلك
١٠ قالوا أَغْزَيْتُ وادَّعَيْتُ فقلبوا الواوَ ياء حملًا على يُغْزِى ويَدَّعِى فقد رأيتَ كيف اعتلّ كلُّ واحد من
الافعال لاعتلالِ الاخر ولا يدلّ على انّ بعضها فرعٌ على بعض، وأمّا قولهم انّ الافعال تكون عاملةً فى
المصادر فنقول يجوز ان تكون عاملةً فيها ولا تكون اصلا لها وذلك لأنّا قد أجمعنا على انّ الافعال
والحروف عاملةٌ فى الاسماء ولم يقل احدٌ أنّها اصلٌ لها كذلك ههنا، وأمّا قوله وينقسم الى مُبْهَم نحوِ
ضربتُ ضَرْبًا والى موقّت نحوِ ضربتُ ضَرْبَةً وضربتَيْن فالمعنى به أنّ المصدر يُذْكَر لتأكيدِ الفعل نحوَ قُمْتُ
١٥ قِيامًا وجلستُ جُلوسًا فليس فى ذكرِ هذه المصادر زيادةٌ على ما دلّ عليه الفعلُ اكثرُ من انّك أكّدتَ
فعلَك الا ترى انّك اذا قلت ضربتُ دلّ على جنسِ الضرب مُبْهَمًا من غيرِ دلالة على كَمّيّته او كَيْفيّته
فاذا قلت ضربتُ ضَرْبًا كان كذلك فصار بمنزلةِ جاءنى القومُ كلُّهم من حيثُ لم يكن فى كلّهم زيادةٌ على
ما فى القوم، ويُذْكَر لزيادةِ فائدة على ما فى الفعل نحوِ قولك ضربت ضربةً وضربتَيْن فالمصدرُ ههنا قد دلّ
على الكَمّيّة لأنْ بذِكْره عرفتَ عددَ الضَّرَبات ولم يكن ذلك معلوما من الفعل، ومثله فى زيادة الفائدة
٢٠ ضربتُه ضربًا شديدًا وقمت قِيامًا طويلا أفدتَ أنّ الضرب شديدٌ والقيامَ طويلٌ، وقوله موقّت يعنى انّ
له مقدارا معيّنا وإن لم يتعيّن هو فى نفسه كما تقول فى الأَزْمنة سِرْتُ يومًا وليلةً فيكون لها مقدارٌ
معيّنٌ وإن لم يتعيّن اليومُ والليلةُ ومثلُه فى الأَمْكِنة سرتُ فَرْسَخًا ومِيلًا فهو موقّتٌ لانّ له مقدارا معيّنا
وإن لم يتعيّنا فى أنفسهما فاعرفه،

فصـــل ٢٠

قال صاحب الكتاب وقد يُقْرَن بالفعل غيرُ مصدره ممّا هو بمعناه وذلك على نوعَيْن مصدرٌ وغيرُ مصدر فالمصدرُ على نوعَيْن ما يُلاقى الفعلَ فى اشتقاقه كقوله تعالى وَٱللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا وقوله وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا وما لا يلاقيه فيه كقولك قعدتُ جُلوسا وحبستُ مَنْعا، وغيرُ المصدر نحوُ قولك ضربتُه أنواعا من الضرب وأَىَّ ضربٍ وأَيَّما ضربٍ ومنه رَجَعَ القَهْقَرى واشتَمَلَ الصَّمّاءَ وقَعَدَ القُرْفُصاءَ لانّها انواعٌ من الرجوع والاشتمالِ والقعودِ ومنه ضربتُه سَوْطا،

قال الشارح قد تقدّم انّ المصدر احدُ المفعولات ودلالةَ الفعل عليه كدلالته على الزمان لانّ الفعل يتضمّن كلّ واحد منهما والفعلُ انّما ينصب ما كان فيه دلالةٌ عليه فالفعلُ يعمل فى مصدره بلا خلاف نحو قمتُ قيامًا وضربتُ ضربًا لقُوّةِ دلالته عليه اذ كانت دلالتُه عليه لفظيّةً، وكذلك يعمل فيما كان فى معناه وإن لم يكن جاريًا عليه وهو على ضربَيْن احدُهما ان يكون من لفظِ الفعل وحروفِه وهذا معنى قوله ما يلاقى الفعلَ فى اشتقاقه يريد أنّ فيه حروفَ الفعل والثانى ما لا يكون فيه لفظُ الفعل ولا فيه حروفُه فالاوّلُ نحوُ قولك اِجْتَوَرُوا تَجاوُرًا وتَجاوَرُوا اِجْتِوارًا لانّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحدٌ، ومثله قوله تعالى وتبتّلْ عليه تبتيلا ألا ترى انّ التبتيل ليس بمصدرِ تَبَتَّلَ وانّما هو مصدرُ بَتَّلَ فهو فَعَّلَ مثلُ كَسَّرَ ومصدرُه الجارى عليه التَّكْسِيرُ وتَبَتَّلَ تَفَعَّلَ مثلُ تكسّر وتجرّع ومصدرُه انّما هو التَّبَتُّلُ مثلُ التجرُّع فجرى التبتيلُ على تَبَتَّلَ وليس له فى الحقيقة لانّ معناهما يؤول الى شىء واحد، ومنه قوله تعالى واللّهُ أنبتكم من الارض نَباتا فنَباتٌ فى الحقيقة مصدرُ نَبَتَ وقد جرى على أَنْبَتَ، وفى قراءة ابن مَسْعود وَأَنْزَلَ تَنْزِيلًا اذ معنى أَنْزَلَ ونَزَّلَ واحدٌ، ومنه بيتُ الكتاب

* وخَيْرُ الأَمْرِ ما استقبلتَ منه * وليس بأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّباعَا *

فانّه أكّد قوله تتبّعه بقوله اتّباعا واتّباعٌ افتعالٌ وهو فى الحقيقة مصدرُ اِتَّبَعَ وقياسُه أن يقول تَتَبُّعًا ولكن لمّا كان معنى تَتَبَّعَ واتَّبَعَ واحدا أكّدَ كلّ واحد منهما بمصدرِ صاحبه، وقال رُؤْبَةُ * وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ * الحِضْب بالحاء غيرِ المعجمة والضاد المعجمة الحَيّةُ لانّ تَطَوَّيْتُ وانْطَوَيْتُ فى المعنى واحدٌ وهكذا كلُّ مصدرَيْن يرجعان الى معنى واحد، فهذه المصادر اكثرُ النحويّين يُعْمِل فيها الفعلَ المذكورَ لاتّفاقهما فى المعنى وهو رأْىُ أبى العَبّاس المبرّد والسِيرافىّ وبعضُهم يُضْمِر لها فعلًا من لفظها فيقول التقديرُ اجتوروا فتجاوروا تجاوُرًا وتجاوروا فاجتوروا اجتوارًا، وكذلك قوله تعالى أنبتكم من

الارض نَباتًا اى أنبتكم فنَبَتُّم نَباتًا فتكون هذه المصادرُ منصوبةً بفعل محذوف دلّ عليه الظاهرُ وهو مذهبُ سيبويه ، وأمّا الضرب الثانى وهو ما لا يلاقى الفعلَ فى الاشتقاق بأن يكون من غيرِ لفظه وإن كان معناهما متقاربا نحوَ قولك شَنِئْتُه بُغْضًا وأبغضتُه كَراهَةً وقعدتُ جُلوسًا وحبستُ مَنْعًا فأكثرُ النحويّين يُجيز أن يعمل الفعلُ فى مصدرِ الآخرِ وإن لم يكن من لفظه لاتّفاقهما فى المعنى نحوَ أَعْجَبَنى
٥ الشىء حُبًّا لانّه اذا أعجبَك فقد أحببتَه قال الشاعر

*يُعْجِبُه السَّخُونُ والبَرُودُ * والتَمْرُ حُبًّا ما له مَزِيدُ*

وقالوا رُضْتُه إذْلالًا ، وذهب الآخرون الى انّ الفعل لا يعمل فى شىء من المصادر الّا أن يكون من لفظه نحوَ قمتُ قيامًا لانّ لفظه يدلّ عليه اذ كان مشتقّا منه وما كان ممّا تقدّم ذكرُه نحوِ قعدتُ جلوسا وحبستُ منعًا فهو منصوبٌ بفعل مقدّر دلّ عليه الظاهرُ فكأنّك قلت قعدتُ فجلستُ جلوسا وحبستُ
١٠ فنعت منعا وكذلك كلُّ ما كان من هذا الباب ، وهو رأىُ سيبويه لانّ مذهبه أنّه اذا جاء المصدرُ منصوبا بعد فعلٍ ليس من حروفه كان انتصابُه بإضمار فعلٍ من لفظِ ذلك المصدر ، فأمّا قولهم ضربتُه أنواعا من الضرب وأىَّ ضربٍ وأيّما ضربٍ فهذه تعمل فيها الافعالُ التى قبلها بلا خلاف وانتصابُها على المصدر والحقُّ فيها أنّها صفاتٌ قد حُذفت موصوفاتُها فكأنّه اذا قال ضربتُه أنواعا من الضرب فقد قال ضربتُه ضربًا متنوّعا اى مختلفا واذا قال أىَّ ضربٍ وأيّما ضربٍ فقد قال ضربتُه ضربًا أىَّ ضربٍ وأيّما ضربٍ
١٥ على الصفة ثمّ حُذف الموصوف وأُقيم الصفة مُقامه ، وأمّا رجع القَهْقَرى واشتمل الصَّمّاء وقعد القُرْفُصاء فقد قال سيبويه أنّها مصادرُ وهى منصوبةٌ بالفعل قبلها لانّ القهقرى نوعٌ من الرُجوع فاذا تعدّى الى المصدر الذى هو جنسٌ عامٌّ كان متعدّيا الى النوع اذ كان داخلا تحته وكذلك القرفصاء نوعٌ من القُعود وهى قِعْدَةُ المحتبى والصَّمّاء أن يُلْقِىَ طَرَفَ ردائه الأَيْمَنَ على عاتقه الأَيْسرِ ، وقال ابو العبّاس هذه حُلًى وتَلْقيباتٌ وُصفت بها المصادرُ ثمّ حُذفت موصوفاتُها فاذا قال رجع القهقرى فكأنّه قال الرَجْعَةَ القهقرى
٢٠ واذا قال اشتمل الصمّاء فكأنّه قال الاشتمالةَ الصمّاء واذا قال قعد القرفصاء فكأنّه قال القِعْدَةَ القرفصاء ، والفرق بين انتصابه اذا كان صفةً وبين انتصابه اذا كان مصدرا وإن كان العاملُ الفعلَ فى كِلَا الحالَيْن أنّ العامل فيه اذا كان مصدرا عمل بمباشَرة من غيرِ واسطة واذا كان صفةً عمل فيه بواسطةِ الموصوف المقدّرِ ، وأمّا ضربتُه سَوْطًا فهو منصوبٌ على المصدر وليس مصدرا فى الحقيقة وإنّما هو آلةٌ للضرب فكأنّ التقدير ضربتُه ضرْبَةً بالسوط فموضعُ قولك بالسوط نصبُ صفةٍ لضرْبَةٍ ثمّ حذفتَ الموصوفَ وأقمتَ

الصفةَ مُقامَه ثمّ حُذف حرفُ الجرّ فتعدّى الفعلُ فنَصَبَ وأفاد العَدْوُ الدلالةَ على الآلة فاعرفه،

فصـــل ٤١

قال صاحب الكتاب والمصادرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ على ثلثة أنواعٍ ما يُستعمل إظهارُ فعله وإضمارُه وما لا يُستعمل إظهارُ فعله وما لا فِعْلَ له أصلاً، وثلاثتُها تكون دعاءً وغيرَ دعاء، فالنوع الاوّل قولُك للقادم من سَفَره خَيْرَ مَقْدَمٍ ولِمَن يَقْرِمط فى عِداته مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ وللغضبان غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم، ومنه قولهم أَوَفَرَقًا خَيْرًا من حُبٍّ بمعنى أَوَأَفْرَقُكَ فَرَقًا خيرا من

قال الشارح قد تقدّم من قولنا أنّ المصدر ينتصب بالفعل وهو احدُ المفعولات، وقد يُحْذَف فعلُه لدليلِ الحالِ عليه وهو فى قولك على ثلثة أضرب منها ضربٌ يُحْذَف فعلُه ويجوز ظهورُه فأنت فيه بالخيار ١٠ إن شئتَ أظهرتَه وإن شئت أضمرتَه وضربٌ لا يجوز استعمالُ فعله ولا إظهارُه وضربٌ ليس له فعلٌ البتّةَ، فالضرب الاوّل نحوُ قولك لمن لَقِيتَه وعليه وَعْثاء السَّفر ومعه آلتُه فعلمتَ أنّه آئبٌ من سفره فقلتَ خيرَ مَقْدَمٍ اى قدمتَ خيرَ مقدمٍ فخيرَ منصوبٌ على المصدر لانّه أَفْعَلُ وإنّما حُذفت ألفه تخفيفا وأفعلُ بعضُ ما يضاف اليه فلمّا أضفتَه الى مصدر صار مصدرا، ومن ذلك اذا رأيتَ رجلا يَعِدُ ولا يَفِى قلت مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ اى وعدتّنى مواعيدَ عرقوب فهو مصدرٌ منصوبٌ بوَعَدْتَنِى ولكنّه تُرك لفظه ١٥ استغناءً عنه بما فيه من ذكرِ الخُلْف واكتفاءً بعلمِ المخاطَب بالمراد قال الشمّاخ

*وواعَدْتَنى ما لا أُحاوِلُ نَفْعَهُ * مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بيَتْرَبِ*

ويُروى للأشجعىّ

*وعدتَ وكان الخُلْفُ منكِ سَجِيَّةً * مَواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيترب*

وهذا عرقوبٌ وعد وَعْدًا فأخلف فضُرب به المَثَلُ وذلك أنّه أتاه أخٌ له يسأله شيئا فقال عرقوبٌ اذا أَطْلَعَ ٢٠ نخلى فلمّا أطلع قال اذا أَبْلَحَ فلمّا أبلح قال اذا أَزْهَى فلمّا أزهى قال اذا أَرْطَبَ فلمّا أرطب قال اذا صار تمرًا فلمّا صار تمرا أخذه من اللَّيْل ولم يُعْطِه شيئا، أنكرَ ابو عُبَيْد يَثْرِبَ لانّ عرقوبا رجلٌ من العَماليق وكانوا بالبُعْد من يثرب مدينةِ الرسول عم وانّما هى يَتْرَبُ بتاء مُعْجَمةٍ ثِنْتَيْنِ من فوقها وراء مفتوحة وهى موضعٌ قريبٌ من اليَمامة، ومن ذلك قولهم غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم وذلك مَثَلٌ يُضْرَب لِمَن يغضب على من لا يُرْضِيه والمراد غضبتَ غَضَبَ الخيل على اللجم ويجوز أن يكون المرادُ شِدّةَ الغضب فنُصب

المصدر بالفعل المحذوف، ومن العرب من يرفع هذا كلّه فيقول للقادم من سَفَره خيرُ مَقْدَمٍ اى قُدومُك خيرُ مقدمٍ فيكون خيرُ مقدمٍ خبرَ مبتدإ محذوف وكذلك مواعيدُ عرقوب اى عِداتُك مواعيدُ عرقوب ومثلُه غضبُ الخيل على اللجم اى غضبُك غضبُ الخيل على اللجم، وأمّا قولهم أَوَفَرَقًا خيرا من حُبٍّ فتكلّم بذلك رجلٌ عند الحجّاج وذلك انّه كان قد صنع عملًا فاستجاده فقال الحجّاج أَكُلُّ هذا حُبًّا
٥ فقال الرجلُ مُجيبا أوفرقا خيرا من حبٍّ اى فعلتُ هذا لأنّى أَفْرَقُك فَرَقًا خيرا من حبٍّ فهو أنبلُ لك وأجلُّ ولو رفع لجاز كانّه قال أَوَأَمْرِى فَرَقٌ خيرٌ من حبٍّ، فهذا النوع أنتَ مخيّرٌ فيه بين إظهارِ العامل وحذفِه فإن أظهرتَه فزيادةٌ فى البيان وإن حذفتَه فثقةٌ بدليلِ الحال عليه،

قال صاحب الكتاب والنوع الثانى قولك سَقْيًا ورَعْيًا وخَيْبَةً وجَدْعًا وعَقْرًا وبُؤْسا وبُعْدا وسُحْقا وحَمْدا وشُكْرا لا كُفْرا وعَجَبا وأَفْعَلُ ذلك وكَرامةً ومَسَرّةً ونِعَمْ ونُعْمةَ عَيْنٍ ونَعامَ عينٍ ولا أَفْعَلُ ذلك ولا كَيْدا
١٠ ولا هَمًّا ولأَفعلنّ ذلك ورَغْما وهَوانا،

قال الشارح اعلم انّ هذه المصادر قد وردتْ منصوبةً بإضمار فعلٍ وذلك الفعلُ لم يظهر مع هذه المصادر وذلك قولُك فى الدُعاء للانسان سَقْيًا ورَعْيًا والمراد سقاك اللّهُ سقيا ورعاك اللّهُ رعيا فانتصبا بالفعل المضمر وجعلوا المصدرَ بَدَلا من اللفظ بذلك الفعل وذلك أنّهم قد استغنوا بذكرِ المصدر عن ذكرِ الفعل كما قالوا الحَذَرَ الحَذَرَ والمعنى اِحْذَرِ الحَذَرَ ولم يذكروا اِحْذَرْ فلمّا استغنوا بذكرِ هذه المصادر عن ذكرِ
١٥ الفعل صار قولُك سَقْيا ورَعْيا كقولك سَقاك اللّهُ ورَعاك اللّهُ فلو أظهرتَ الفعلَ صار كتَكْرارِ الفعل، ومن ذلك قولُك للمَدْعوّ عليه خَيْبَةً وجَدْعا وعَقْرا وبُؤْسا وبُعْدا وسُحْقا فقولُك خيبةً بَدَلٌ عن خَيَّبَكَ اللّهُ وهو مصدرٌ منصوبٌ به وكذلك جَدْعا معناه جَدَعَكَ اللّهُ ومثلُه عقرا وبؤسا وبعدا وسحقا اى عَقَرَهُ اللّهُ عقرا وأَبْأَسَهُ اللّهُ بُؤْسا وأبعدَه اللّهُ بعدا وأسحقَه اللّهُ سحقا على حذفِ الزوائد، وكلُّ هذه المصادر دُعاء عليه او له وهى منصوبةٌ بفعل مضمر متروكٍ إظهارُه لانّها صارت بدلًا من الفعل، وبعضهم يُظْهِر الفعلَ
٢٠ تأكيدًا فيقول سَقاك اللّهُ سَقْيا ورَعاك اللّهُ رَعْيا وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول سَقْىٌ لك ورَعْىٌ والمعنى مفهومٌ كما يقال سَلامٌ عليكم وانّما يُخرِجه مُخْرَجَ ما قد ثَبَتَ قال الشاعر

*أَقامَ وأَقْوَى ذاتَ يَومٍ وخَيْبَةٌ * لأَوّلِ من يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ*

يصف أَسَدا، وأمّا قولهم حَمْدًا وشُكْرًا الخ فهذه المصادرُ ليست من المصادر التى قبلها من وجهٍ وهى منها من وجهٍ آخَرَ وذلك أنّ هذه المصادر أفعالُها الناصبةُ لها المضمرةُ أخبارٌ يُخْبِر بها المتكلّمُ عن

نفسه وليست بدعاء لأحدٍ او عليه فلم تكن منها من هذا الوجه ومن جهةِ أنّ الفعل المضمر مستقبلٌ أشبهت الدعاء لاستقباله فمعناها أَحْمَدُ اللّهَ حمدًا وأشكره شكرا وأَعْجَبُ عَجَبًا وأُكْرِمُكَ كرامةً وأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، وأمّا قولهم لا كَيْدًا ولا هَمًّا فمعناه لا أكادُ كَيْدًا أن أفعلَ وهو من كِدْتُ أكادُ من أفعالِ المقارَبة وليس من الكَيْد الذى هو المَكْر ولا أَهُمُّ به هَمًّا من الهِمّة لا من الهَمّ الذى هو الحُزْن كانّه يُؤكِّد ما ينفى أن يفعل، وقوله لأفعلنّ ذلك ورَغْما وهَوانا اى أُرْغِمُك بفعله رَغْما وأُهِينُك به هَوانا وأصلُ الرَغْم لُصوقُ الأنف بالتُراب وهو كنايةٌ عن الذُلّ، وقد جاء بعضُ هذه المصادر مرفوعا بأنّه خبرُ مبتدإ محذوف قال رُؤْبَةُ

*عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وإقامتى * فيكم على تلك القضيّةِ أَعْجَبُ*

حكاه يُونُسُ مرفوعا كانّه قال أمرى عَجَبٌ، قال سيبويه وسمعنا من العرب الموثوقِ بعَرَبيّتهم مَن يقال له كيف أصبحتَ فيقول حمدُ اللّه وثناءٌ عليه بالرفع كانّه قال أمرى وشأنى حمدُ اللّه وثناءٌ عليه، والنصب هو ١٠ الوجه على الفعل المتروكِ إظهارُه،

قال صاحب الكتاب ومنه انّما أنتَ سَيْرًا سَيْرًا وما أنتَ الّا قَتْلا قَتْلا وإلّا سَيْرَ البَرِيد والّا ضَرْبَ الناس والّا شُرْبَ الابل، ومنه قوله تعالى فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً، ومنه مررتُ فإذا له صَوْتٌ صوتَ حِمارٍ واذا له صُراخٌ صُراخَ الثَكْلَى واذا له دَقٌّ دَقَّك بالمِنْحاز حَبَّ القِلْقِل،

قال الشارح انّما يقال هذا لِمن يكثُر منه ذلك الفعلُ ويُواصِله فاستغنى بدلالة المصدر عن إظهاره وليس ١٥ ذلك ممّا يختصّ بالمخاطَب بل تستعمله فى الإخبار عن الغائب كما تستعمله فى المخاطب فتقول زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا اذا أخبرتَ عنه بمثلِ ذلك المعنى وتقول أنتَ الدَهْرَ سَيْرًا سَيْرًا وأنتَ هذا اليومَ سيرا سيرا وكان عبدُ اللّه سيرا سيرا اذا أخبرتَ بشىء متّصلٍ بعضُه ببعضٍ، وإن رفعتَ وقلت ما انت الّا سيرٌ سيرٌ على معنى ما انت الّا صاحبُ سيرٍ وحذفتَ الصاحب وأقمتَ السيرَ مُقامَه لم يدلّ على كثرةٍ ومواصلةٍ كما دلّ النصبُ انّما أخبرتَ أنّه صاحبُ سيرٍ لا غيرُ، واعلم انّك اذا رفعتَ كان على وجهَيْن احدُهما ٢٠ أن يكون على حذفِ مضاف وهو صاحبٌ على ما تقدّم والثانى أن تجعله نفسَ السيرِ والقتلِ لمّا كثُر ذلك منه توسُّعًا ومَجازا كما يقال رجلٌ عَدْلٌ ورِضًى اذا كثُر عدلُه والرضى عنه كما يقال

*تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حتّى اذا ٱدَّكَرَتْ * فإنّما هِىَ إقبالٌ وإدبارُ*

جعلها نفسَ الإقبال والإدبار مبالغةً وتوسُّعًا، فالرفع فى ذلك كلّه على ما ذكرتُ لك والنصبُ على تقديرِ فعلٍ مضمرٍ لا يظهَر اذ قد صار المصدرُ بَدَلًا منه فقولُك انّما انت سيرا سيرا وما انت الّا قتلا قتلا

معناه تسير سيرا سيرا وتقتل قتلا قتلا، وقوله الّا سيرَ البَريد والّا ضربَ الناس والّا شُرْبَ الابل معناه ما انت الّا تسير سيرا مثلَ سيرِ البريد وما انت الّا تشرَب شُرْبًا مثلَ شُرْبِ الابل ثمّ حذف الموصوف وأقام الصفةَ مقامَه ثمّ حذف المضاف وهو مِثْلَ وأقام المضاف اليه مقامَه على حدّ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ وهذا الحذفُ والإضمارُ وإن كثُر فهو فاشٍ فى كلام العرب مطّرِدٌ، وأمّا ضَرْبَ الناس فتقديرُه ما أنت الّا تضرب
٥ الناسَ ضربًا ويجوز فى هذا وحدَه التنوينُ ونصبُ الناس لانّه مصدرٌ مضافٌ الى مفعول ولا يكون مضافا الى الفاعل لانّه يصير معناه يضربه مثلَ ضربِ الناس وهو من الناس الّا أن يريد أن يضربه الضربَ المعهودَ المتعارَف فحينئذ يكون من قبيلِ شُرْبِ الابل وسيرِ البريد، وأمّا قوله تعالى فإمّا مَنًّا بعدُ وإمّا فِداءً فالمعنى فإمّا أن تمُنّوا مَنًّا وإمّا أن تُفادوا فِداءً فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر، وأمّا قولهم مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ الخ فهو منصوبٌ وفى نَصْبه وجهان احدُهما ان يكون منصوبا بالمصدر
١٠ المذكور اذ كان فى معنى الفعل وذلك أنّ قولنا له صوتٌ فى معنَى يُصَوِّتُ فالمصدرُ نائبٌ عن الفعل وانتصابُ صوتَ حمارٍ على هذا إمّا على المصدر وإمّا على الحال وعلى كِلا الوجهَيْن فى صوتَ حمارٍ معنى التشبيه فاذا نصبتَه على المصدر فتقديرُه فاذا هو يُصوِّت تصويتا مثلَ صوتِ حمارٍ ثمّ حذفتَ على ما ذكرنا متقدّما واذا كان حالاً فتقديرُه فاذا هو مُشْبِها صوتَ حمارٍ او مُمَثِّلا صوتَ حمارٍ، والوجه الثانى أن يكون نصبه بإضمار فعلٍ يجوز ان يكون الفعلُ من لفظ الصوت ويجوز ان يكون من غير لفظه فاذا
١٥ كان من لفظه فتقديرُه فاذا له صوتٌ يَصوت صوتَ حمارٍ ويكون نصبُ صوتَ حمارٍ على المصدر او على الحال نحوَ ما تقدّم واذا قدّرتَ الفعلَ العاملَ من غيرِ لفظِ الاوّل لم يكن نصبُ صوت حمار الّا على الحال لا غيرُ كانّك قلت له صوتٌ يُخْرِجه صوتَ حمارٍ او يُمثِّله صوتَ حمارٍ، ومثله له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى وله دَقٌّ دَقَّك بالمِنْحاز حَبَّ القِلْقِل والمِنحاز الهاوُونُ والقلقلُ بالكسر وقافَيْن حَبٌّ أسودُ وهو أصلبُ ما يكون من الحُبوب والعامّةُ تقول فُلْفُلٌ بالضمّ والفاء وهو تصحيفٌ منهم والكلامُ عليها كالكلام فى المسئلة المتقدّمة،
٢٠ والنُّكْتَة فى ذلك أنّه يريد مررتُ به وهو يُصوِّت ولم يُرِدْ أن يصفه بذلك او يُبْدِله منه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنه ما يكون توكيدا إمّا لغيره كقولك هذا عبدُ اللّه حَقًّا والحَقَّ لا الباطلَ وهذا زيدٌ غيرَ ما تقول وهذا القولُ لا قولَك وأَجِدَّك لا تفعلُ كذا او لنفسه كقولك له علىّ ألفُ درهمٍ عُرْفًا وقولِ الأَحْوَص

*إنّى لَأَمْنَحُكَ الصُدودَ وإنّنى * قَسَمًا اليك مع الصُدود لَأَمْيَلُ*

وقولِه تعالى صُنْعَ ٱللَّهِ ووَعْدَ ٱللَّهِ وكِتَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وصِبْغَةَ ٱللَّهِ وقولِهم ٱللّٰهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ

قال الشارح اعلم انّ حَقًّا والحَقَّ ونحوَهما مصادرُ والناصبُ لها فعلٌ مقدَّرٌ قبلها دلّ عليه معنى الجملة فتؤكّد الجملةَ، وذلك الفعل أَحُقُّ وما جرى مجراه وذلك أنّك اذا قلت هذا عبدُ اللّه جاز ان يكون إخبارك عن يَقِين منك وتحقيقٍ وجاز ان يكون على شكٍّ فأكّدته بقولك حَقًّا كانّك قلت أَحُقُّ ذلك
٥ حقًّا، وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرةً نحوَ حقًّا ويجوز ان تكون معرفةً نحوَ الحقَّ لا الباطلَ وذلك لانّ انتصابها انتصابُ المصدر المؤكِّد لا على الحال التى لا يجوز ان تكون الّا نكرةً واذا قلت هذا عبدُ اللّه الحقَّ لا الباطلَ فالحقَّ منصوبٌ على المصدر المؤكِّد لِما قبله والباطلَ عطفٌ عليه بلا كما يقال رأيتُ زيدا لا عمرا، واذا قال هذا عبدُ اللّه غيرَ ما تقول فغيرَ منصوب على المصدر وتحقيقُه هذا عبدُ اللّه حقًّا غيرَ ما تقول اى غيرَ قولك فحذفتَ الموصوفَ وأقمتَ الصفةَ مقامَه، والمفهوم من هذا الكلام
١٠ انّ المتكلّم قد اعتقد انّ قولَ المخاطَب باطلٌ وتلخيصُ معناه هذا عبد اللّه حقًّا لا باطلا، واذا قال هذا القولُ لا قولَك فكانّه قال هذا القولُ لا أقول قولَك اى مثلَ قولك يعنى انّنى أقول الحقَّ ولا اقول باطلا مثلَ قولك، ولو أسقطتَ الاضافةَ وقلت هذا القولُ لا قولاً وهذا القولُ غيرَ قولٍ لم يحسُن الحذفُ لسُقوطِ الفائدة لانّه لم يكن فيما بقى ما يدلّ على البُطْلان، فلو وصفتَه بما يدلّ على البطلان نحوَ هذا القولُ لا قولا كَذِبًا او غيرَ قِيلٍ ضعيفٍ ونحوِ ذلك ممّا يدلّ على ضِدّه او صِحّته لجاز لحُصولِ الفائدة
١٥ والتوكيدِ وهذا هو المطلوبُ من هذا الفصل، وقال الزّجّاج اذا قلت هذا زيدٌ حقًّا وهذا زيدٌ غيرَ قِيلِ باطلٍ لم يجز تقديمُ حقًّا لا تقول حقًّا هذا زيدٌ فان ذكرتَ بعضَ هذا الكلام فوسّطتَه وقلت زيدٌ حقًّا اخوك جاز، وأمّا سيبويه فلم يمنع من جَوازِ تقديمِ حقًّا بل قال فى الاستفهام أَجِدَّكَ لا تفعلُ كذا وكذا كانّه قال أَحَقًّا لا تفعل كذا وكذا ففى ذلك إشارةٌ الى جَوازه، واعلم انّ قولهم فى الاستفهام أجِدّك لا تفعل كذا اصلُه من الجِدّ الذى هو نقيضُ الهَزْل كانّه قال أَتجِدُّ ذلك جِدًّا غيرَ انّه لا يُستعمل
٢٠ الّا مضافا حتّى يُعْلَم مَن صاحبُ الجِدّ ولا يجوز تركُ الاضافة نحوَ لَبَّيْكَ ومَعاذَ اللّه على ما سيأتى قال الشاعر *أَجِدَّكما لا تَقْضِيانِ كَراكُمَا* وأمّا ما يكون تأكيدا لنفسه فنحوُ قولهم له علىّ الفُ درهمٍ عُرْفًا ومثلُه قوله *إنّى لَأَمنَحُك الصدودَ الخ* وذلك أنّه لمّا قال له علىّ الف درهمٍ فقد أقرّ واعترف فاذا قال عُرْفًا بمعنَى اعتراف فلم يزد بذكره عمّا تقدّم من الكلام فكان تأكيدا نحوَ ضربتُ ضَرْبًا، والفرق بين هذا والذى قبله حتّى جُعل هذا تأكيدا لغيره وجُعل هذا تأكيدا لنفسه أنك اذا قلت هذا

عبدُ اللّه حقّا فقولُك من قَبْلِ أن تذكر حقّا يجوز ان يُظَنّ أنّ ما قلتَه حقٌّ وأن يظنّ انّ ما قلتَه باطلٌ فتأتى بحَقًّا فتجعل الجملةَ مقصورةً على احدِ الوجهَيْن الجائزَيْن عند السامع وقولُه له علىّ الفُ درهمٍ هو اعترافٌ حقّا كان او باطلا فصار هذا توكيدا لنفسه اذ كان الذى ظهر هو الاعتراف، وأمّا قوله فى البيت قَسَمًا فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ وذلك أنّ قوله وإنّى اليك مع الصدود لأَمْيَلُ يُفْهَم منه القَسَمُ فاذا قال ٥ قسما كان تأكيدا لنفسه، وأمّا قوله تعالى صُنْعَ اللّهِ فهو مصدرٌ من هذا القبيل وذلك أنّ قبله وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللّهِ ٱلَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ فصُنْعَ اللّه منصوبٌ على المصدر المؤكِّد لانّ ما قبله صُنْعُ اللّه فى الحقيقة، وكذلك وَعْدَ اللّهِ لانّ قبله وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ وَعْدَ ٱللّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللّهُ وَعْدَهُ نصب وعدَ اللّه لانّ ما قبله وعدٌ من اللّه فكان تأكيدا لذلك، وأمّا قوله كتابَ اللّهِ عليكم فقد اختلف النحويّون فيه فذهب ١٠ أصحابُنا والفرّاء من الكوفيين الى انّه نصب على المصدر المؤكِّد وذلك أنّه لمّا تقدّم من قوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ الى قوله وَٱلْمُحْصَنَاتُ مِنَ ٱلنِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ ٱللّهِ عَلَيْكُمْ فقولُه كتابَ اللّه عليكم بمنزلة فَرْضَ اللّه عليكم وتحريمَ اللّه عليكم لانّ الابتداء تحريمُ المذكورات من النساء الّا مَن سُبِى وأُخرِج من دارِ الحرب فانّها تَحِلُّ لمَن ملكها وإن كان لها زوجٌ لانّه تقع الفُرقةُ بينها وبين زوجها فهذه شريعةٌ شَرَعَها اللّهُ وكتابٌ كَتَبَه عليكم فانتصب المصدرُ بما دلّ ١٥ عليه سِياقُ الآية كانّه فعلٌ تقديرُه كتب اللّهُ عليكم فأُضيف المصدرُ الى الفاعل، وقال الكسائىّ كتابَ اللّه منصوبٌ بعَلَيْكُمْ على الإغراء كانّه قال عليكم كتابَ اللّه فقدّم المنصوبَ قال وذلك جائزٌ قد ورد به السّماعُ وهو القياسُ فالسماعُ قولُ الراجز

* يا أيُّها المائحُ دَلْوِى دُونَكَا * إنّى رأيتُ النّاسَ يَحْمَدونكا *

والمراد دونك دلوى وأمّا القياس فإنّ الظرف نائبٌ عن الفعل تقديرُه الزَمُوا كتابَ اللّه ولو ظهر الفعلُ ٢٠ لجاز تقديمُ معموله عليه فكذلك ما ناب عنه، والحقّ المذهب الاوّل لانّ هذه الظروف ليست أفعالا وانّما هى نائبةٌ عن الفعل وفى معناه فهى فروعٌ فى العمل على الافعال والفروعُ أبَدًا منحطّةٌ عن دَرَجاتِ الاصول فإعمالُها فيما تقدّم عليها تَسْوِيَةٌ بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز، وأمّا ما أنشده من البيت فلا حُجّةَ فيه لأنّا نقول دلوى رفعٌ بالابتداء والظرفُ الخبرُ كما تقول دلوى عندك، وأمّا القياس الذى ذكروه فليس بصحيح لانّه يؤدّى الى التسوية بين الاصل والفرع، وقد اجاز بعض النحويّين ان يكون

دلوى منصوبا بإضمار فعلٍ كأنّه قال اِمْلأْ دلوى ويؤيّد ذلك أنّه لو قال يا أيّها المائح دلوى ولم يَزِد عليه جاز لدليلِ الحالِ عليه، ومن ذلك قولهم اللّهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ لانّ قولك اللّه اكبر انّما هو دُعاء الى الحقّ وأن يَثْنِىَ السامعُ الى جملةِ القائلين بالتَّوْحِيد وإلى مَن شِعارُهم قولُ اللّهُ اكبرُ فيكون دعوةً يتداعون بها كأنّه قال دعوا دُعاءَ الحقِّ، ومثله قوله

٥ *إِنّ نِزارًا أَصبحتْ نِزارًا * دَعْوَةَ أَبْرارٍ دَعَوْا أَبْرارًا*

نصب دعوةً على المصدر لانّ معنى أصبحتْ نزارا اى يتداعون نزارا وذلك انّ نزارا وهو ابو رَبِيعَةَ ومُضَرَ لمّا وقع بين ربيعةَ ومضرَ تبايُنٌ وحروبٌ بالبصرة وصارت ربيعةُ مع الأَزْد فى قِتالِ مضرَ وكان رَئِيسُهم مسعودَ بن عمرو الأَزْدىّ ثمّ إنّ ربيعةَ صالحتْ مضرَ فصار كأنّ نزارا تفرّقتْ ثمّ اجتمعتْ فقال أصبحتْ نزارا اى أصبحت مجتمِعةَ الأَوْلاد اذ دعا بعضُهم بعضا وفى حالِ التبايُن كان يقولِ المُضَرِىُّ بالمضر ويقول ١٠ الرَّبيعىُّ بالربيعة لانّ احدَ الفريقَيْن ما كان ينصُر الآخرَ، فقوله أصبحت نزارا بمنزلةِ قوله دعا بعضُهم بعضا بهذا اللفظ ثمّ جاء بالمصدر وهو دعوةَ أبرار وأضافه الى الفاعل لانّه أَبْيَنُ اذ لو قال تَمُرّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعًا او كِتابًا لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الاضافة، وفى الجملة هذا الفصلُ الذى فيه المصدرُ المؤكِّدُ لغيره نحوُ هذا زيدٌ حقّا وما أشبهه نفسه نحوُ له علىّ الفُ درهمٍ عُرْفا ينتصب على إضمار فعلٍ غيرُ كلامك الاوّلِ لانّه ليس بحالٍ ولا مفعولٍ لَهُ كأنّه قال أُحِقُّ حقّا وأَجِدُّ جِدًّا ولا أقول قولَك وكَتَبَ ١٥ اللّهُ عليكم كتابا ولا يظهر الفعلُ كما لم يظهر فى بابِ سَقْيا لك وحَمْدا فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنه ما جاء مُثَنًّى وهو حَنانَيْكَ ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ودَوالَيْكَ وهَذاذَيْكَ، ومنه ما لا يتصرّف نحوُ سُبْحانَ اللّهِ ومَعاذَ اللّهِ وعَمْرَكَ اللّهَ وقِعْدَكَ اللّهَ،

قال الشارح اعلم انّ هذه المصادر التى وردت بلفظ التثنية الغرضُ من التثنية فيها التكثيرُ وأنّه شىءٌ يعود مرّةً بعد مرّة وليس المرادُ منها الاثنَيْن فقط كما تقول أُدْخُلوا الاوّلَ فالاوّلَ والغرضُ أن يدخل ٢٠ الجميعُ وجئتَ بالاوّلِ فالاوّلِ حتّى يُعْلَم أنّه شىءٌ بعد شىء، ومنه يقال جاءنى القومُ رجلًا فرجلًا على هذا المعنى ولا يُحْتاج الى أكثرَ من تكريره مرّةً واحدةً، وانتصابه على المصدر الموضوعِ موضعَ الفعل والتقديرُ تَحَنَّنْ علينا تَحَنُّنًا وثُنّى مبالغةً وتكثيرا اى تَحَنُّنًا بعد تَحَنُّنٍ ولم يُقصَد بها قصدُ التثنية خاصّةً وانّما يراد بها التكثيرُ فجُعلت التثنيةُ عَلَما لذلك لانّها اوّلُ تضعيفِ العَدَد وتكثيرِه، وهذا المثنّى لا يتصرّف ومعنى عَدَمِ التصرّف أنّه لا يكون الّا مصدرا منصوبا ولا يكون مُثَنًّى الّا فى حال

الاضافة كما لم يكن سُبْحانَ اللّهِ ومَعاذَ اللّهِ الّا مضافَيْن، وانّما لم يتمكّن اذا ثُنّيت لانّه دخله بالتثنية لفظا معنى التكثير فدخل هذا اللفظَ هذا المعنى فى موضع المصدر فقط فلذلك لم يتصرّفوا فيه، وربّما وحّدوا حَنانًا قال اللّه تع وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وقال الشاعر

*فقالتْ حَنانٌ ما أَتَى بكَ هٰهُنَا * أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنتَ بالحَيِّ عارِفُ*

٥ فرفع لمّا أَفْرَدَ لانّه لم يدخله معنًى غيرُ الذى بوجبه اللفظُ كما كان ذلك فى حالِ التثنية، فاذا قلت حَنانَيْكَ فهو منصوبٌ بفعل مضمر تقديرُه تَحَنَّنْ تَحَنُّنًا بعد تَحَنُّنٍ لكنّهم حذفوا الفعلَ لانّ المصدر صار بدلًا منه كما كان ذلك فى سَقْيًا لك ورَعْيًا قال الشاعر

*أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنا * حَنانَيْكَ بَعْضُ الشَرِّ أَهْوَنُ مِن بعضِ*

والتحنّن الرَّحْمَةُ والخيرُ فمعنى قولِ القائل حنانَيْك تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ اى كلّما كنتَ فى رحمة وخير فلا ١٠ تقطعنّ ذلك ولْيكنْ موصولا بآخَرَ من رحمتك، وامّا لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ فهما مثنّيان ولا يُفْرَد منهما شىء ولا يُستعملان الّا مضافَيْن لِما ذكرتُه لك من إرادةِ معنى التكثير فلمّا تَضمّن لفظُ التثنية ما ليس له فى الاصل من معنى التكثير لزم طريقةً واحدةً ليُنبِئَ عن ذلك المعنى، فلَبَّيْكَ مأخوذٌ من قولهم أَلَبَّ بالمكان اذا أقام به وألبّ على كذا اذا أقام عليه ولم يُفارِقه وسَعْدَيْكَ مأخوذ من المساعدة والمتابعة، واذا قال الانسانُ لَبَّيْكَ فكانّه قال دَوامًا على طاعتك واقامةً عليها مرّةً بعد مرّة وكذلك سَعْدَيْكَ اى ١٥ مساعدةً بعد مساعدة ومتابعةً بعد متابعة فهما اسمان مثنّيان وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديرُه من غير لفظه بل من معناه كانّك قلت فى لبّيك داومتُ وأَقمتُ وفى سعديك تابعتُ وطاوعتُ، وليسا من قبيلِ سَقْيًا لك ورَعْيًا تقديرُه سقاك اللّهُ ورعاك اللّهُ اذ لا يحسن أن يقال أَلَبُّ لَبَّيْكَ وأَسْعَدُ سَعْدَيْكَ اذ ليس لهذه المصادر افعالٌ مستعملةٌ تنصبهما اذ كانت غيرَ متصرِّفة ولا هى مصادرُ معروفةٌ نسَقْيًا ورَعْيًا، وأمّا قولهم لَبَّى يُلَبِّى فهو فعلٌ مشتقٌّ من لفظ لَبَّيْكَ كما قالوا سَبْحَلَ وحَمْدَلَ من سُبْحانَ ٢٠ اللّهِ والحمدُ للّه، وقد ذهب يُونُسُ الى انّ لبّيك اسمٌ مفردٌ غيرُ مثنًّى وأنّ الياء فيه كالياء التى فى عَلَيْكَ ولَدَيْكَ وأصلَه لَبَّبٌ ووزنُه فَعْلَلٌ ولا يكون فَعَّلًا لقلّةِ فَعَّلٍ فى الكلام وكثرةِ فَعْلَلٍ فقلبت الباء التى هى لامٌ من لَبَّبٍ ياءً هَرَبًا من التضعيف فصارت لَبَّىٌ ثمّ أُبدلت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت لَبًّا ثمّ لمّا أُضيفت الى الكاف فى لَبَّيْكَ قُلبت الالف ياءً كما قُلبت الالف فى الَى ولَدَى اذا وصلتَهما بالضمير فقلتَ اليك وعليك ولديك، ووجهُ الشَبَه بينهما أنّ لبّيك اسمٌ ليس له تصرُّف غيره من

الاسماء لانّه لا يكون الّا مضافا كما انّ إليك وعليك ولديك لا تكون الّا منصوبةَ المواضع ملازمةً الاضافةَ فقلبوا ألفَه ياء فقالوا لبّيك كما قالوا لديك وعليك، واحتجّ سيبويه على يونس فقال لو كانت الياء فى لبّيك بمنزلة ياء لديك وإليك لَوجب أنّك متى أضفتَها الى ظاهرٍ أقررتَ ألفَها بحالها كما انّك اذا أضفت لَدَى وعَلَى وإلَى الى الظاهر أقررتَ ألفَها وكنتَ تقول هذا لَبّى زيدٍ ولَبّى جعفرٍ كما تقول

٥ لدى زيد وإلى عمرو وأنشد

*دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا * فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ*

فجَعْلُ لبّى يدى مسور بالياء وإن كان مضافا الى الظاهر الذى هو يَدَىْ دليلٌ على انّه تثنيةٌ ولو كان مفردا من قبيلِ لَدَى وكِلَا لكان بالالف، وبعضُ العرب يقول لَبِّ لَبِّ مبنيّةً على الكسر ويجعله صَوْتا معرفةً مثلَ غاقِ كانّه على صوتِ المُلبّى فاعرفه، ومن ذلك قولهم دَوَالَيْكَ كانّه مأخوذ من المداولة وهى

١٠ المناوبةُ فدواليك تثنيةُ دَوالٍ كما انّ حَوَالَيْك تثنيةُ حَوَالٍ ودَوالٍ وقع موقعَ مداولةٍ والمرادُ الكثرةُ لا نفسُ التثنية قال الشاعر عبدُ بنى الحَسْحاس

*اذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْد مثلُهُ * دَوَالَيْكَ حتّى ليس للبُرْد لابِسُ*

فدواليك فى البيت فى موضع الحال ومعناه اذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبُرد مثلُه دواليك اى متداولَيْن وذلك أنّ من عادةِ العرب كانت اذا أرادت عقدَ تأكيدِ المَوَدّة بين الرجل والمرأة لبِس كلُّ واحد منهما بُرْدَ الاخَر

١٥ ثمّ تَدَاوَلَا على تخريقه هذا مرّةً وهذه مرّةً فهو يصف تداوُلَهما على شَقّ البرد حتّى لا يبقى فيه مَلْبَسٌ، وقالوا هَذَاذَيْكَ والكلام عليه على ما تقدّم وهو مأخوذ من هَذَّ يَهُذُّ اذا أسرع فى القراءة والضَرْبِ قال العَجّاج *ضَرْبًا هذاذَيْك وطَعْنًا وَخْضَا* كانّه يقول هَذًّا بعد هَذٍّ من كلِّ جهة فضربًا منصوبٌ على المصدر اى يضرب ضربًا وهذاذَيْك نصبٌ على المصدر وهو بدلٌ من الاوّل وثُنّى للتكثير كانّه يقطع الأعناقَ بضَرْبه ويبلُغ الأجوافَ بطَعْنه، والوَخْض الطَعْنُ الجائف، وأمّا قولهم سُبْحانَ اللّه

٢٠ فهو مصدرٌ منصوبٌ غيرُ متصرّفٍ ولا منصرِفٍ وأمّا كونُه غيرَ متصرّف فانّه لم يُستعمل الّا منصوبا ولا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ ولا الفٌ ولامٌ كما تدخل على غيره من المصادر نحوِ السَقْى والرَعْى وهو من المصادر التى لا تُستعمل أفعالُها كانّه قال سَبَحَ سُبْحانًا بتخفيف الباء كقولك كَفَرَ كُفْرانًا وشَكَرَ شُكْرانًا ومعناه التَنْزِيهُ والبَرآءةُ، وقد استُعمل مضافا وغيرَ مضاف واذا لم يُضف تُرك صرفُه فقيل سبحانَ من زيد كانّه جُعل عَلَما على معنَى البراءة وفيه الالفُ والنونُ زائدتان نحوَ قول الأعشى

*أقولُ لمّا جاءنى فَخْرُه * سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخرِ*

وهو مثلُ عُثْمانَ فى منع الصرف للعَلَميّة وزيادةِ الالف والنون، فأمّا سَبَّحَ يُسبّح فهو فعلٌ ورد على سبحان بعد أن ذُكر وعُرف معناه فاشتقّوا منه فعلا قالوا سَبَّحَ زيدٌ اى قال سبحانَ اللّهِ كما تقول بَسْمَلَ اذا قال بسم اللّه، وقد يجىء سبحان منوّنا فى الشعر قال الشاعر

٥ *سُبْحانَهُ ثمّ سُبْحانًا نَعُوذُ به * وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِىُّ والجُدُ*

وفى تنوينه وجهان احدُهما أن يكون نكرةً والثانى ان يكون معرفةً الّا انّه نوّنه ضرورةً، ويُروى نَعُودُ به بالدال غيرِ المعجمة اى نُعاوِده مرّةً بعد مرّة، وقالوا مَعاذَ اللّهِ وعِياذَ اللّهِ وكلاهما منصوبٌ على المصدر تقول أعوذُ باللّه اى أَلْجَأُ الى اللّه عَوْذًا وعِياذًا فهذان مصدران منصرِفان تقول العَوْذُ باللّه والعِياذُ باللّه وأمّا مَعاذَ اللّه فلا يكون الّا منصوبا ولا يدخله الالفُ واللامُ ولا الرفعُ والجرُّ، وأمّا قولهم عَمْرَكَ اللّهَ فهو

١٠ مصدرٌ لم يُستعمل الّا فى معنى القَسَم ونصبُه على تقدير فعلٍ وفى تقديرِ ذلك الفعل وجهان منهم من يُقدّر أَسْأَلُك بعَمْرِك اللّهَ وبتَعْمِيرِك اللّهَ اى وَصْفِك اللّهَ بالبَقاء والعَمْرِ والعُمْرُ البقاء تقول بعَمْرِ اللّه كانّك تحلف ببقاء اللّه قال

*اذا رَضِيَتْ عَلَىَّ بنو قُشَيْرٍ * بعَمْرِ اللّهِ أَعْجَبَنى رِضاها*

ومنهم من يقدّر أَنْشُدُك بعَمْرِ اللّه فيكون الناصبُ انشدك وهم يستعملون انشدك فى هذا المعنى كثيرا

١٥ ثمّ حُذف الباء فوصل الفعلُ فنصب عمرك ثمّ حُذف الفعل فبقى عمرك اللّهَ واللّهَ منصوبٌ بالمصدر الذى هو عمرك كانّه قال بوَصْفك اللّهَ بالبقاء، وقد أجاز الأخفشُ الرفعَ فى اللّه بالمصدر كانّه قال بذِكْرِ اللّهُ إيّاك بالبقاء، وقالوا قِعْدَكَ اللّهَ بمعنى عمرك اللّه وفيه لغتان قِعدك اللّهَ وقَعْدك اللّهَ ومعناه أسألك بقعدك اى بوَصْفك اللّهَ بالثَّبات والدّوامِ مأخوذٌ من قَواعِدِ البيت وهى أُصولُه، والاصل فى ذلك القُعودُ الذى هو ضِدُّ القيام لثُبوته وعدمِ الحركة معه، ولا يُستعمل عمرك اللّهَ وقعدك اللّهَ الّا فى القَسَم،

٢٠ قال صاحب الكتاب والنوع الثالث نحوُ دَفْرًا وبَهْرًا وأُفَّةً وتُفَّةً ووَيْحَكَ ووَيْسَكَ ووَيْلَكَ ووَيْبَكَ،

قال الشارح وأمّا القِسْم الثالث وهو نحوُ دَفْرًا وبَهْرًا وأُفَّةً وتُفَّةً فهذه ايضا من قبيلِ ما قبلها من المصادر من حيثُ انّها غيرُ منصرِفة بأن تكون مرفوعةً او مجرورةً او بالالف واللام وأنّها منصوبةٌ بأفعالٍ غيرِ مستعمَلة الّا انّ الفرق بينهما أنّ ما قبلها لها افعالٌ ولم تُستعمل وهذه لا يُؤخَذ منها فعلٌ البتّةَ فاذا سُئلتَ عنها مثّلتَ بقولك نَتْنًا لقُرْبِ معناها وليس من أُفَّةً وتُفَّةً وبَهْرا ودَفْرا فعلٌ وانّما تَرُدُّها الى نتنًا

لانّه مصدرٌ لفعل معروف وهو نَتَنَ نَتْنًا؛ وقد قالوا بَهَرَ القَمَرُ الكواكبَ اذا غطّاها ومنه قولُ ذى الرُمّة

*حتّى بَهَرْتَ فما تَخْفَى على احدٍ * الّا على احدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا*

ويقال بَهْرًا فى معنَى عَجَبًا ومنه قولُ عمر بن ابى رَبيعَة

*ثُمّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْرًا * عَدَدَ الرَمْلِ والحَصَا والتُرابِ*

٥ ويقال بَهْرا لفُلان اذا دُعى عليه بسُوء كأنّه قال تَعْسًا له ولا أعلمُ احدا تعرّض لتفسيرِ ذلك الّا سيبويه؛ وتفسيرُ دفرا نتنا ايضا والدَفْرُ النَتْنُ ولذلك سُمّيت الدُنْيا أُمّ دَفارِ ولم يُستعمل منه فعلٌ؛ وأمّا قولهم وَيْحَك ووَيْسَك ووَيْلَك ووَيْبَك فهى من المصادر التى لا افعال لها كأنّهم كرهوا ان يبنوا منها فعلًا لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثِقَل فى تصريف فعلها لو استُعمل فاطُّرح لذلك وأجروها مُجْرَى المصادر المفردة المدعوّ بها وجعلوا الاضافةَ فيها بمنزلة اللام فى قولهم سَقْيًا لك لانّه لولا اللامُ فى سقيا لك لما عُلم مَن يُعْنَى

١٠ وكذلك لولا الاضافةُ فى هذه المصادر لم يعلم المكلَّمُ مَن يُعْنَى والاضافةُ فيها مسموعةٌ ولا يجوز القياسُ عليها فلا يجوز ان تقول سَقْيَكَ قياسًا على وَيْحَكَ لانّ العرب لم تَدْعُ به وانّما وجب اتّباعُ العرب فيما استعملوه ههنا ولم يُجاوزوه لانّها أشياء قد حُذف منها الفعلُ وجُعلتْ بدلًا من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدُعاء فلا يجوز تجاوُزه لانّ الاضمار والحذفَ اللازمَ واقامةَ المصادر مُقامَ الافعال حتّى لا تظهر الافعالُ معها ليس بقياسٍ مستمرٍّ فتُجاوِزَ فيه الموضعَ الذى لزموه؛ فقد شبّهَ سيبويه هذا الموضعَ

١٥ بقولهم عددتُك وعددتُ لك ووزنتُك ووزنتُ لك وكِلْتُك وكِلْتُ لك لا تُتجاوز هذه الافعالُ فلا يقال وهبتُك فى معنَى وهبتُ لك؛ واعلم انّ مذهبَ سيبويه والبصريين أجمعين أنّ اصلها وَيْحٌ ووَيْلٌ ووَيْسٌ ووَيْبٌ دخلتْ عليها كافُ الخطاب؛ وقال الفرّاء اصلُها كلّها وَىْ فأمّا وبلك فهى وَىْ عنده زيدت عليها لامُ الجرّ فاذا كان بعدها مضمرٌ كانت اللامُ مفتوحةً كقولك وَيْلَكَ ووَيْلَهُ وان كان بعدها ظاهرٌ جاز فتحُ اللام وكسرُها ففتحُ اللام مع الظاهر لغةٌ وهو الاصلُ فيها والكسرُ على قياس الاستعمال وأنشد

٢٠ *يا زِبْرِقانُ أَخَا بَنِى خَلَفٍ * ما أنتَ وَيْلِ أَبيكَ والفَخْرُ*

أنشده بفتح اللام وكسرها فالذين كسروا اللامَ تركوها على اصلها والذين فتحوها خلطوها بوَىْ كما قالت العربُ يَالَ تَيْمٍ ثمّ أُفردت هذه اللام فخُلطت بيائها كانّها منها ثمّ كثُر استعمالُها فأدخلوا عليها لامًا اخرى فقالوا وَيْلٌ لك؛ وأمّا وَيْحٌ ووَيْسٌ ووَيْبٌ فكناياتٌ عن الوَيْل فوَيْلٌ كلمةٌ تقال عند الشَتْم والتوبيخ معروفةٌ وكثُرت حتّى صارت للتعجّب يقولها احدُهم لمن يُحِبّ ولمن يُبْغِض؛ وكنوا بالوَيْس

عنها ولذلك قال بعض العُلماء وَيْسٌ ترحُّمٌ كما كنوا عن غيرها فقالوا قاتَلَهُ اللّهُ ثمّ استظعموا ذلك فقالوا قاتَعَهُ اللّهُ وكاتَعَهُ وله نظائرُ والقول ما قاله سيبويه ولو كان الامرُ على ما قال الفرّاء لَمَا قيل ويلٌ لزيدٍ بضمّ اللام والتنوين واعلم انّ هذه المصادر اذا أُضيفت لم تتصرّف ولم تكن الّا منصوبةً لما ذكرناه ولانّك لو رفعتَها بالابتداء لم يكن لها خبرٌ فإن أفردتَها وجئتَ باللام جاز الرفعُ فتقول وَيْلٌ لك

٥ وَوَيْحٌ له فيكون الجارّ والمجرور الخبرَ ويجوز النصب مع اللام فتقول وَيحًا له وويلًا له قال جَرير

* كَسَا اللُّؤمُ تَيْمًا خُضْرَةً فى جُلودها * فَوَيْلًا لتَيْمٍ من سَرابيلها الخُضْرِ *

والفرق بين النصب والرفع أنّك اذا رفعتَها فكأنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندك واستقرّ وفيها ذلك المعنى أعنى الدعاء كما انّ حَسْبُكَ فيه معنى النَّهْى واذا نصبتَ كنتَ تَرَجّاه فى حالِ حديثك وتعمل فى إثباته فاعرفه

١٠

فصل ٤٢

قال صاحب الكتاب وقد تُجْرَى اسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المُجْرَى وهى على ضربَيْن جَواهِرُ نحوُ قولهم تُرْبًا وجَنْدَلًا وفاهَا لِفيكَ وصفاتٌ نحوُ قولهم هَنيئًا مَريئًا وعائذًا بك وأقائمًا وقد قَعَدَ النّاسُ وأقاعدًا وقد سارَ الرَّكْبُ

١٥ قال الشارح اعلم انّ الاسماء على ضربَيْن جواهرُ ومعانٍ والمرادُ بالجواهر فى عُرْفِ النحويّين الشُّخوصُ والأجسامُ المتشخّصةُ والمعانى هى المصادرُ كالعِلْمِ والقُدْرَة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعلٍ متروكٍ إظهارُه نحوَ ما تقدّم من نحو سَقْيًا ورَعْيًا وحَنانَيْكَ ولَبَّيْكَ ووَيْلَهُ ووَيْحَهُ وما أشبهَ ذلك ممّا دُعِىَ به من المصادر فكذلك أجروا أشياءَ من الجواهر غيرِ المصادر مُجْراها فنصبوها نَصْبَها على سبيلِ الدُّعاء وذلك نحوُ قولهم تُرْبًا لك وجَنْدَلًا ومعناه أَلْزَمَكَ اللّهُ او أَطْعَمَكَ اللّهُ تربا اى تُرابًا وجندلا اى صَخْرًا واختُزِلَ

٢٠ الفعل ههنا لانّهم جعلوه بدلًا من قولك تَرِبَتْ يَداكَ وجُنْدِلْتَ فإن أدخلتَ لَكَ ههنا وقلتَ تربا لك وجندلا لك كان دخولُها كدخولها فى سَقْيًا لك لبيانِ مَن تَعْنِى بالدعاء فإن علم الداعى أنّه قد عُلِمَ من يعنى جاز ان لا يأتِىَ به لظهوره وربّما جاء به مع العلم تأكيدًا وإن لم تُعْلَم المعنىّ بالدعاء فلا بدّ من الاتيان به وربّما رفعتِ العربُ هذا فقالوا تُرْبٌ له فرَفْعُه بالابتداء قال الشاعر

* لقد أَلَّبَ الواشون أَلْبًا لِبَيْنِهم * فتُرْبٌ لأَفْواهِ الوُشاةِ وجَنْدَلُ *

وتُرْبٌ مبتدأٌ والخبرُ لأَفْواهِ الوُشاة وفيه معنى المنصوب فى الدعاء كما كان فى قولك سلامٌ عليك معنى الدعاء، وأمّا قولهم فاهًا لِفيكَ فقد حكى ابو زيد فاها لفيك بمعنى الخَيْبَةُ لك وأنشد لرجلٍ من بَلْهُجَيْم وهو ابو سِدْرَةَ الأَسَدىُّ

* فقلتُ له فَاهًا لِفِيكَ فإنّها * قَلُوصُ ٱمْرِئٍ قارِيكَ ما أنتَ حاذِرُهْ *

٥ وانّما يعنون به فَمَ الداهِيَةِ فالضميرُ يعود الى الداهية يدلّ على ذلك قوله

* وداهِيَةٍ من دَواهِى المَنُو * نِ يَحْسَبُها الناسُ لا فَا لها *

وفاها منصوبٌ بمنزلة تُرْبًا وجندلًا كانّك قلت تربًا لِفيك وانّما يخصّون الفَمَ بذلك لانّ أكثرَ المَتالف فيما يأكله الانسانُ ويشربه وصار فاها بدلًا من اللفظ بقولك دَهاكَ اللّهُ وانّما قلنا بدلًا من هذا اللفظ تقريبًا لانّه فَمُ الداهية فى التقدير فقدّر الفعلُ المتصرّفُ من الداهية وليس القصدُ الّا تقديرَ فعلٍ ما ليس شيئًا معيّنا لا يُتجاوز وانّما يُقْصَد ما يُلائم المعنى ويُقارِب اللفظَ، وقالوا هَنيئًا مَريئًا وهما صفتان ١٠ تقول هذا شىءٌ هنىءٌ مرىءٌ كما تقول هذا رجلٌ جَميلٌ صَبيحٌ ونحوَهما ممّا هو على فَعيلٍ من الصفات، ولم يأت من الصفات ما يُدّعَى به الّا هذان الحرفان وليسا بمصدرَيْن انّما هما من اسماء الجواهر كالتراب والجندل وانتصابُهما بفعل مقدّر تقديرُه ثَبَتَ لك ذلك هنيئًا مريئًا فتكون حقيقةُ نَصْبه على الحال وذلك تقوله لشىء تراه عنده ممّا يأكل او يستمتع به على سبيلِ الدُعاء بلفظِ الخبر كما تقول رَحِمَهُ اللّهُ ثمّ حُذف الفعل وجُعل بدلًا من اللفظ بقولهم يَهْنَأُكَ يدلّ على ذلك أنّه قد يظهر يهنأك فى الشعر على ١٥ سبيلِ الدعاء قال الأَخْطَل

* الى إمامٍ تُعادِينا فَواضِلُه * أَظْفَرَهُ اللّهُ فَلْيَهْنِئْ له الظَفَرُ *

دعاءٌ له بَهْنِئُ والظَفَرُ فاعلُه فصار يهنئ له الظفرُ بمنزلة هنيئًا له الظَفَرُ وصار اختزالُ الفعل وحذفه فى هنيئًا له كحذفه فى قولهم الحَذَرَ وتقديرُه إحْذَرِ الحَذَرَ، وقالوا عائذًا بك قال الشاعر

* أَلْحِقْ عَذابَكَ بالقوم الذين طَغَوْا * وعائذًا بك أنْ يَعْلُوا فيُطْغُونِى *

٢٠ وقالوا أقائمًا وقد قعد الناسُ وأقاعدًا وقد سار الرَكْبُ فإنّ هذه اسماء فاعلين وهى منصوبةٌ على الحال وقد قدّر سيبويه العاملَ فيها أفعالًا من ألفاظها على حدّ قولك أقيامًا والناسُ قُعودٌ و* أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِىٌّ * فكأنّه قال أَعُوذُ عائذًا بك وأتقومُ قائمًا وأتقعُد قاعدًا وحَذْفُه استغناءً، وقد أنكره بعض النحويّين وقال الفعلُ لا يعمل فى اسمِ الفاعل اذا كان حالًا من لفظِ الفعل لعَدَمِ الفائدة اذ قد علم

انّه لا يقوم الّا قائما ولا يقعد الّا قاعدا لانّ الفعل قد دلّ عليه واذا ورد شيء من ذلك فتأوّله بالمصدر فيكون تقديرُ عائذا وقائما وقاعدا اذا جعلتَ العاملَ أعوذُ وتقومُ وتقعدُ بتقديرِ عياذٍ وقيامٍ وقعودٍ وهو رأْىُ أبى العبّاس، والذى قدّره سيبويه لا يمتنع لانّ الحال قد يَرِدُ مؤكّدا كما يرد المصدرُ مؤكّدا وإن كان الفعلُ قد دلّ على ما دلّ عليه اسمُ الفاعل قال الله تعالى وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا فذكر رسولا ٥ وإن كان الفعلُ قد دلّ عليه على سبيلِ التأكيد، واعلمْ انّه لا يجوز إضمارُ الفعل الدالّ على الحال الّا أن تكون الحالُ مشاهَدةً تدلّ عليه لو قلتَ مبتدِئا من غيرِ حال تدلّ عليه قائما او قاعدا كما تقول فى المصدرِ قياماً يا زيدُ لم يجز لانّ المصدر مأخوذٌ من لفظِ الفعل فهو دالٌّ على فعلٍ معيَّنٍ وليس كذلك الحالُ لانّه لا يدلّ على فعلٍ مخصوصٍ لانّه يجوز ان تقول ثَبَتَ قائما او جاء قائما او ضحك قائما وانّما جاز ان تقول أقائما وقد قعد الناسُ لِما شُوهد منه من أماراتِ القيام والتأهُّبِ له حتّى صار بمنزلةِ الذى ١٠ رآه فى حالِ قيامٍ وقعودٍ وكذلك عائذا بك كانّه رأى شيئًا يُتّقى فصار عند نفسه فى حالِ استعاذته فقال عائذا بك كانّه قال أعوذُ عائذا بك واذا ذكرتَ شيئًا من هذا الباب فالفعلُ متّصلٌ فى حالِ ذِكْرِك إيّاه فأنتَ تعمل فى تثبيته فاعرفه،

فصل ٤٣

١٥ قال صاحب الكتاب ومن إضمارِ المصدر قولك عبدُ الله أَظُنُّه منطلقٌ تجعل الهاء ضميرَ الظنّ كانّك قلت عبدُ الله أَظُنُّ ظَنّى منطلقٌ، وما جاء فى الدَّعْوة المرفوعة وَٱجْعَلْهُ الوارثَ مِنّا محتملٌ عندى أن نُوَجّهه على هذا،

قال الشارح قوله ومن إضمارِ المصدر يُومِئ انّه قد تقدّم اضمارُ مصدرٍ حتّى عُطف عليه والذى تقدّم إضمارُ فعلٍ عاملٍ فى المصدر، وقوله عبدُ الله أَظُنُّه منطلقٌ فعبد الله مبتدأٌ ومنطلقٌ الخبرُ والظنّ ٢٠ مُلْغًى والهاء ضميرُ المصدرِ أُضْمِرَ لتقدُّمِ ذِكْرِ الفعل والفعلُ دالٌّ على مصدره اذ كان من لفظه ومشتقّا منه فصار تقدُّمه كتقدُّمِ المصدر فكما يُكْنَى عن المصدر اذا تقدّم فكذلك يُكْنَى عنه اذا تقدّم الفعلُ وذلك قولهم مَن كَذَبَ كان شرًّا له اى كان الكَذِبُ شرّا له فكذلك تقول عبدُ الله ظننتُه منطلقٌ فتكون الهاء عائدةً الى الظنّ قال الشاعر العَبْدىّ

* فجالَ على وَحْشِيِّهِ وتخالُه * على ظَهْرِه سِبًّا جَدِيدًا يمانيا *

فالهاء فى تخاله عائدةٌ على المصدر كانّه قال فتخالُ الخالَ ألا ترى انّه أتى بمفعولٍ تخالُ وهو الجارُّ والمجرورُ الذى هو عَلَى ظَهْرِهِ وسِيًّا فاستَوْفَى الفعلُ ما يقتضيه فلم يَبْقَ الّا ان يكون ضميرَ المصدر، واعلمْ انّك اذا أثبتَ بضميرِ المصدر نحوَ عبدُ اللّٰه ظننتُه منطلقٌ قبُحَ إلغاء الفعل لانّ الاتيان بضميرِ المصدر كالاتيان به اذ كان كِنايةً عنه والمصدرُ مؤكِّدٌ للفعل وقبُحَ إلغاؤه بعد تأكيده، وأقبحُ من ذلك أن تُصرِّحَ ٥ بالمصدر ثمّ تُلْغيه نحوَ عبدُ اللّٰه ظننتُ ظَنًّا منطلقٌ لانّ التصريحَ بالمصدر كتكريرِ الفعل فلذلك كان أقبحَ، ولو قلت ظننتُه عبدَ اللّٰه منطلقا لم يجز الالغاء البتّةَ لانّك اذا قدّمتَ الفعلَ على مفعولَيْه لم يجز الالغاء فاذا أكّد بالمصدر مع ذلك كان إلغاؤه أجدرَ بالامتناع، قال وما جاء فى الدعوة المرفوعة وَٱجْعَلْهُ الوارِثَ منّا يجوز ان تكون الهاء عائدةً الى ما تقدّم لانّ من جملةِ الدعاء وأَمْتِعْنَا اللّهُمّ بأسماعنا وأبصارِنا ما أَحْيَيْتَنَا فيجوز ان تكون الهاء عائدةً الى المذكور كانّه قال واجعلِ الامتاعَ الوارِثَ منّا، قال ١٠ ويُمْكِن أن يُوَجَّه على إضمارِ المصدر كانّه قال واجعلِ الوارِثَ منّا اى أعْضاءنا إشارةً الى السَّمْعِ والبَصَرِ جَعْلًا ثمّ كَنَى عن الجَعْلِ،

المفعول بـه

فصـل ٤٤

١٥ قال صاحب الكتاب هو الذى يقع عليه فعلُ الفاعل فى مثلِ قولك ضَرَبَ زيدٌ عمرًا وبلغتُ البَلَدَ وهو الفارقُ بين المتعدّى من الافعال وغيرِ المتعدّى ويكون واحدا فصاعدًا الى الثلثة على ما سيأتيك بَيانُه فى مكانه إن شاء اللّٰه، ويجىء منصوبا بعاملٍ مضمرٍ مستعمَلٍ إظهارُه او لازمٍ إضمارُه،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ المصدر هو المفعول فى الحقيقة فاذا قلتَ قام زيدٌ وفَعَلَ زيدٌ قياما كانا فى المعنى سَواءً ألا ترى انّ القائل اذا قال مَن فعل هذا القيامَ فتقول زيدٌ فَعَلَه، والمفعولُ به ليس كذلك ٢٠ ألا ترى انّك اذا قلت ضربتُ زيدا لم يصحّ تعبيرُه بأن تقول فعلتُ زيدا لانّ زيدا ليس ممّا تفعله أنتَ وانّما أحللتَ الضربَ به وهو المصدرُ وهذا معنى قوله هو الذى يقع عليه فعلُ الفاعل يريد يقع عليه المصدرُ لانّ المصدر فعلُ الفاعل وذلك نحوُ ضَرَبَ زيدٌ عمرا وأكرمَ محمّدٌ خالدا، وقوله هو الفارق بين المتعدّى من الافعال وغيرِ المتعدّى يعنى انّ اعتبارَ المتعدّى انّما هو بالمفعولِ به لانّ جميعَ الافعال لازمَها ومتعدّيَها يتعدّى الى المصدر والظرفِ من الزمان والظرفِ من المكان وأمّا المفعول به فلا يَصِل

اليه الّا ما كان متعدّيا، ومعنى التعدّى أنّ المصدر الذى هو مدلولُ الفعل وهو فعلُ الفاعل على ضربَيْن ضربٌ منهما يُلاقى شيئا ويُؤثّر فيه فيُسمّى متعدّيا وضربٌ منهما لا يلاقى شيئا فيسمّى غيرَ متعدّ فكلُّ حركة للجِسْم كانت ملاقيةً لغيره سُمّيت متعدّيةً وكلُّ حركة له لم تكن ملاقيةً لغيره كانت لازمةً اى هى لازمةٌ للفاعل لا تتجاوزه نحوُ قامَ وقَعَدَ وسيُوضَح ذلك فى قِسْمِ الافعال، ويكون واحدا فصاعدا

٥ الى الثلثة يعنى انّ الفعل قد يتعدّى الى مفعولٍ واحد نحوَ ضرب زيدٌ عمرا وقد يتعدّى الى مفعولَيْن نحوَ أَعْطَى وظَنّ وقد يتعدّى الى ثلثة نحوَ أَعْلَمَ وأَرَى وسيوضَح امرُ ذلك فى فصلِ الافعال، وقد يُحْذَف العامل فى المفعول وذلك على ضربَيْن احدُهما ما يجوز اظهارُه وحذفُه والثانى ما لا يجوز ظهورُه ولا يُستعمل الّا محذوفَ العامل وسيوضَح ذلك فى فصلٍ عقيبَ هذا الفصل فاعرفه،

المنصوب بالمستعمَل إظهارُه

١٠

فصــل ٩٥

قال صاحب الكتاب هو قولك لِمَن أخذ يضرب القومَ او قال أَضْرِبُ شَرَّ الناس زيدا بإضمارِ إِضْرِبْ ولِمَن قطع حديثَه حديثَك ولمن صدرتْ عنه أفاعيلُ البُخَلاء أَكُلَّ هذا بُخْلًا بإضمارِ هاتِ وتَفْعَلُ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ قرائنَ الأحوال قد تُغْنِى عن اللفظ وذلك أَنّ المراد من اللفظ الدلالةُ

١٥ على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينةٍ حاليّةٍ او غيرِها لم يُحْتَجِ الى اللفظ المطابِق فإن أُتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد وإن لم يُؤْتَ به فللاستغناء عنه فلذلك يجوز حذفُ العامل، وهو فى ذلك على ثلثة أضرب ضربٌ لا يجوز حذفُ العامل وضربٌ يجوز حذفُه وإثباتُه وضربٌ يُحْذَف ولا يجوز إثباتُه، فالاوّل أن تقول زَيْدًا مَثَلًا وتريد إِضْرِبْ زيدا وليس ثَمَّ قرينةٌ تدلّ عليه فهذا لا يجوز لاحتمالِ أن يكون المرادُ اضربْ زيدا او أَكْرِمْ زيدا او إِشْتِمْ زيدا او غيرَ ذلك ممّا لا يُحْصَى فهذا يكون إلباسًا

٢٠ فلذلك لا يجوز مثلُه، والضرب الثانى وهو ما يجوز استعمالُه وحذفُه وأنتَ مخيَّرٌ فيه فهو أن ترى رجلا يضرب او يشتم فتقول زيدا تريد اضربْ زيدا ويجوز إظهارُه فتقول اضربْ زيدا او قال أَضربُ شرَّ الناس فقال بعضُ السامعين زيدا اى اضربْ زيدا فإنّه شَرُّ الناس، وكذلك اذا كان رجلٌ فى حديثٍ ثُمّ حَضَرَ مَن قطع الحديثَ من أجله فتقول حديثَك معناه هاتِ حديثَك او أَتِمَّ حديثَك، وكذلك اذا صدرتْ من انسانٍ أفاعيلُ البُخَلاء مثلَ أن يُطْلَب منه ما جَرَتِ العادةُ أن لا يَرِد من مثله او يُخْبَر عنه

بمثل ذلك فتقول أَكْلَ هذا بُخْلًا معناه أتفعلُ كُلّ هذا بُخْلًا، وهذه الأشياء كلّها منصوبةٌ بالعامل المحذوف للدلالة عليه ولو ظَهَرَ لجاز،

فصـــل ٤٩

٥ قال صاحب الكتاب ومنه قولك لِمَن زكنتَ أنّه يُريد مَكّةَ مَكّةَ وَرَبِّ الكَعْبَةِ ولِمَن سدّد سَهْمًا القِرْطاسَ وَاللّهِ وللمستهلّين اذا كبّروا الهِلالَ والله تُضْمِر يُريد ويُصيب وأبْصَروا ولرائى الرُّؤْيا خيرًا وما سَرَّ وخيرًا لنا وشَرًّا لعَدُوّنا اى رأيتَ خيرا ولِمَن يذكر رجلا أَهْلَ ذاك وأَهْلَهُ اى ذكرتَ اهلَه ومنه قوله

* لَنْ تراها ولو تأمّلتَ الّا * وَلَها فى مَفارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا *

اى وترى لها، ومنه قولهم كاليَوْمِ رجلًا بإضمارِ لم أَرَ قال أَوْسٌ * كاليوم مطلوبا ولا طَلَبَا *

١٠ قال الشارح قوله ومنه يريد ممّا حُذف منه الفعلُ ويجوز إظهارُه فإن حذفتَه فللاستغناء عنــه وإن أظهرتَه فلتأكيدِ البَيان، فمن ذلك اذا رأيتَ رجلا متوجّها وَجْهَ الحاجّ قاصدًا فى هَيْئةِ الحاجّ قلتَ مَكّةَ وَاللّهِ كانّك قلتَ يريد مكّةَ واللّهِ وإن شئتَ أضمرتَ لفظ الماضى كانّك قلت أراد مكّةَ كانّك أخبرتَ بهذه الصيغة أنّه كان فيها أَمْسِ ولو أظهرتَ ما اضمرتَ لجاز، وكذلك اذا رأيتَ انّ رجلا قد سدّد سَهْمًا قِبَلَ القِرْطاسِ فقلتَ القرطاسَ واللّهِ اى يُصيب القرطاسَ كانّك لمّا شاهدتَ إجادةَ التسديد

١٥ حدستَ الإصابةَ وكذلك لو سمعتَ وَقْعَ السهم فى القرطاس قلتَ القرطاسَ واللّهِ اى أصاب القرطاسَ، ومن ذلك لو رأيتَ ناسًا يرقُبون الهِلالَ وأنتَ متباعدٌ منهم فكبّروا لقلتَ الهلالَ واللّهِ اى أبصروا الهلالَ واللّهِ، ومن ذلك اذا قَصَّ انسانٌ عليك رُؤْيا رآها فعبّرتَها له قلتَ خيرًا لنا وما سَرَّ وخيرًا لنا وشــرًّا لعَدُوّنا تقول ذلك على سبيلِ التفاؤل كانّك قلتَ رأيتَ خيرا وأبصرتَ خيرا ورأيتَ ما سَرَّ اى الــذى سَرَّ ورأيتَ خيرا لنا وشرًّا لعدوّنا وما أشبهَ ذلك، ومن ذلك اذا ذُكِر رجلٌ فأُثْنِيَ عليه خيرٌ او شرٌّ فعلتَ

٢٠ أَهْلَ ذاك او أَهْلَهُ معناه ذكرتَ اهلَ ذاك او اهلَه والهاء تعود الى الذِكْر او الثَّناء كانّك قلتَ ذكرتَ اهلًا لذاك الذكر او الثناء لانّه فى ذكره فحَمْلُه على المعنى، وأمّا قول الشاعر * لن تراها الخ * فقد ذهب سيبويه الى انّه منصوبٌ على المعنى لانّه لمّا قال لن تراها الّا ولها فى مَفارِقِ الرأس طِيبًا دلّ عـلى انّ الطيب داخلٌ فى الرؤية فنَصَبَه على هذا التأويل ومثلُه قوله

* تَذَكّرَتْ أَرْضًا بها أَهْلَهَا * أَخْوالَها فيها وأَعْمامَها *

لانّ الأخوال والأعمام قد دخلوا فى التذكُّر، وقد ردّ هذا وأشباهه ابو العبّاس المبرّد وذكر انّ مثل هذا لا يجوز لانّه لا يُحْمَل على المعنى الّا بعد تمام الكلام الاوّل لانّه حملٌ على التاويل ولا يصحّ تأويل الكلام الّا بعد تمامه، وأمّا التقديرُ لن تراها وإن تأمّلتَ الّا رأيتَ لها فى مفارقِ الرأس طيبا فهو منصوبٌ باضمار فعلٍ وإليه ذهب صاحبُ هذا الكتاب،

٥

فصــل ٤٧

قال صاحب الكتاب قال سيبويه وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب يقولون اَللّهمّ ضَبُعًا وذِئْبًا واذا سألتهم ما تعنون قالوا اللّهمّ اجْمَعْ فيها ضبعا وذئبا، وسمع ابو الخطّاب بعضَ العرب وقيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصِبْيانَ بِأَبِي اى لُمِ الصبيانَ، وقيل لبعضهم أمّا بمكانٍ كذا وَجْذٌ فقال بَلَى وِجاذًا اى

١٠ أعرِفُ به وجاذا،

قال الشارح قوله وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب يعنى شَواهِدَ من كلام العرب على جَوازِ حذف الفعل العاملِ وذلك قولهم فى مَثَلٍ من أمْثالهم اللهمّ ضَبُعا وذِئْبا كانّ قائله يدعو على غَنَمِ غيره فاذا قيل ما تعنون قالوا اللّهمّ اجْمَعْ فيها ضبعا وذئبا فأضمر العامل، قال سيبويه كلّهم يُفسّر ما يَنْوِى يعنى يُقدّر المحذوفَ على هذا الوجه، قال ابو العبّاس سمعنا انّ هذا دعاءٌ لها لا دعاءٌ عليها لانّ الضبع والذئب

١٥ اذا اجتمعا تَقاتَلا فأفْلَتَتِ الغنمُ، قال وأمّا ما وَضَعَه سيبويه عليه فانّه يريد ذئبا من ههنا وضبعا من ههنا فلا يَصِلُ كلُّ واحد منهما الى الاخر وإن اجتمعا فى الغنم، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبى الخطّاب الأخفش وكان من مَشايخِ سيبويه أنّه سمع بعضَ العرب وقد قيل له لِمَ أفسدتم مكانكم فقال الصِبْيانَ بِأَبِي كانّه خاف أن يُلامَ فقال لُمِ الصبيانَ فأضمرَ ما بنصب، ومن ذلك ما حكاه سيبويه قال وحدّثنى مَن يُوثَق به أنّه قيل لبعضهم أمّا بمكانِ كذا وَجْذٌ بالجيم المعجمة والذال المعجمة وهو نُقْرَةٌ فى

٢٠ الجبل تُمسك الماء فقال بَلَى وِجاذًا اى أعرِفُ به وجاذا فأضمرَ العاملَ،

المنصوب باللازم اضماره

المنادى

فصـــل ٤٨

٥ قال صاحب الكتاب منه المُنادى لانّك اذا قلت يا عبدَ اللّه فكانّك قلت يا أُرِيدُ او أَعْنِى عبدَ اللّه ولكنّه حُذف لكثرةِ الاستعمال وصار يَا بَدَلا منه، ولا يخلو من ان ينتصبَ لفظا او محلّا فانتصابُه لفظا اذا كان مضافا كعبدِ اللّه او مضارعا له كقولك يا خيرًا من زيد ويا ضاربًا زيدا ويا مضروبا غلامُه ويا حَسَنًا وَجْهَ الأخِ ويا ثلثةً وثلثين او نكرةً كقوله *فَيَا راكِبًا اِمّا عرضتَ فبَلِّغَنْ*

قال الشارح اعلم انّ المنادَى عند البصريين احدُ المفعولات والاصلُ فى كلّ منادى أن يكون منصوبا ١٠ وانّما بنوا المفردَ المعرفةَ على الضمّ لعلّةٍ نذكرها والذى يدلّ على انّ الاصل فى كلّ منادى النصبُ قولُ العرب يا اِيّاك لمّا كان المنادى منصوبا وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب هذا استدلالُ سيبويه، وقد قالوا يا أَنْتَ ايضا فكنوا عنه بضمير المرفوع نَظَرًا الى اللفظ كما قالوا يا زيدُ الظريفُ فأتبعوا النعتَ على اللفظ قال الشاعر

*يا مُرَّ يا ابنَ واقعٍ يا أَنْتَا * أَنْتَ الذى طلّقتَ عامًا جُعْتَا*

١٥ فاذا قلت يا اِيّاك كان تقديرُه يا اِيّاك أعنى، ومن قال أنّ اِيّاك مضافٌ على ما سيُشْرَح فى موضعه قال لم يُنْصَبْ أَنْتَ لانّه مفردٌ ونُصب اِيّاك لانّه مضافٌ، وممّا يدلّ على انّ اصلَ المنادى النصبُ نَصْبُهم المضافَ فى قولهم يا عبدَ اللّه والمشابِهَ له من نحو يا خيرًا من زيد والمنكورَ من نحو يا رجلًا ويا راكبًا والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ تقديرُه أُنادِى زيدا او أُرِيد او أَدْعُو او نحوُ ذلك ولا يجوز اِظهارُ ذلك ولا اللفظُ به لانّ يَا قد نابتْ عنه ولانّك اذا صرّحتَ بالفعل وقلتَ أُنادى او أُريد كان اِخبارا عن نفسك ٢٠ والنداءُ ليس بإخبار وانّما هو نفسُ التصويت بالمنادى ثمّ يقع الاِخبارُ عنه فيما بعدُ فتقول نادَيْتُ زيدا، وكان ابو العبّاس المبرّدُ يقول الناصبُ نفسُ يَا لنيابتها عن الفعل قال ولذلك جازت اِمالتُها، وكان ابو علىّ يذهب فى بعضِ كلامه الى انّ يَا ليس بحرف وانّما هو اسمٌ من اسماء الفعل والمذهبُ الاوّلُ وهو مذهبُ سيبويه، والمنصوب فى النداء على ضربَيْن منصوبٌ فى اللفظ ومنصوبٌ فى المَحَلّ فالمنصوب فى اللفظ على ثلثةِ أضرب مضافٌ ومشابهٌ للمضاف ونكرةٌ فأمّا المضافُ فهو منصوبٌ على اصلِ

النداء الذى يجب فيه النصبُ كما بيّنّا المعرفةُ والنكرةُ فى ذلك سَواءٌ فتقول فى المعرفة يا عبدَ اللّه
أَقْبِلْ ويا غلامَ زيدٍ أَفْعَلْ وتقول فى النكرة يا عبدَ آمْرأةٍ تَعالَ ويا رجلَ سَوْءٍ تُبْ، وأمّا المضارع للمضاف
فحكمُه النصبُ ايضا كما كان المضافُ كذلك وذلك قولُك يا خيرا من زيد ويا ضاربًا زيدا ويا مضروبا
غلامُه ويا حَسَنًا وَجْهَ الأَخِ ويا ثلاثةً وثلثين كلُّه منصوبٌ لما ذكرناه من شَبَهِ المضاف ووجهُ الشبه بينهما
٥ من ثلثة أَوْجهٍ احدُها أَنّ الاوّلَ عاملٌ فى الثانى كما كان المضافُ عاملا فى المضاف اليه، فان قيل المضافُ
عاملٌ فى المضاف اليه الجرَّ وهذا عاملٌ نَصْبا او رَفْعا فقد اختلفا قيل الشىء اذا أَشبهَ الشىءَ من جهةٍ
فلا بدّ أن يُفارِقه من جهاتٍ اخرى ولولا تلك المفارقةُ لكان إيّاه فلم تكن المفارقةُ قادحةً فى الشَّبَه،
الوجه الثانى من المشابهة انّ الاسم الاوّل مختصٌّ بالثانى كما انّ المضاف يتخصّص بالمضاف اليه ألا ترى
انّ قولنا يا ضاربا رجلا أَخصُّ من قولنا يا ضاربًا، الثالث أَنّ الاسم الثانىَ من تمام الاوّل كما انّ المضاف
١٠ اليه من تمام المضاف ألا ترى انّ الجارّ والمجرور فى قولك يا خيرا من زيد من صلةِ خيرٍ واذا كان من صلته
ومتعلّقا به كان من تمامه وكذلك يا ضاربا زيدا فزيدٌ منصوبٌ بضاربٍ فهو من تمامه وكذلك يا مضروبا
غلامُه فالغلامُ مرتفعٌ باسم المفعول الذى هو مضروبٌ وكذلك يا حسنا وجهَ الأَخِ نصبتَ الوجه على
الشَّبَه بالمفعول ولا يحسن رفعُه لانّه يفتقر الى عائدٍ، فهذه كلُّها منصوبةٌ سَواءٌ جعلتَها أَعلاما او لم تجعلها
فان جعلتها أَعلاما نصبتها لشَبَهها بالمضاف وان جعلتها معرفةً بالقصد فهى منصوبةٌ لذلك وان كانت
١٥ نكرةً كانت منصوبةً كسائر النكرات، والتنوين فى جميع ذلك كحرفٍ من وسط الاسم اذ كان ما بعده
من تمامه وصلتِه فصارت الراء من خير والباء من ضارب بمنزلة الياء من ٱلّذِى، وأمّا قوله يا ثلثةً وثلثين
فان سمّيتَ بهما وجعلتَهما عَلَمًا نصبتَهما كما لو سمّيتَ بزيدٍ وعمرٍو لانّك جعلتهما بإزاء حقيقة واحدة
فكان الثانى من تمام الأوّل وتابعًا له فى إعرابه بإشراك الواو فصار كانّ الاوّل عاملٌ فى الثانى فانتصب كما
ينتصب يا خيرًا من زيدٍ فحرفُ النداء نَصَبَ الاسمَ الاوّلَ والثانى يتبعه فى الاعراب لُزوما لطريقته التى
٢٠ كان عليها قبل التسمية وهى متابَعةُ المعطوف المعطوفَ عليه فى الاعراب، فان ناديتَ جماعةً هذه
عدّتُهم قلت يا ثلثةٌ وثلثون وان شئتَ نصبتَ الثانىَ فقلتَ يا ثلثةُ وثلثين كما تقول يا زيدُ والحرثُ
والحرثَ فالرفعُ عطفٌ على اللفظ والنصبُ عطفٌ على المحلّ لانّهما اسمان متغايران كلُّ واحد منهما بإزاء
حقيقةٍ غيرِ الاخرى وليس كذلك اذا سمّيتَ بهما وجعلتَهما عبارةً عن حقيقة واحدة، الثالث
النكرة وهى منصوبةٌ ايضا فى النداء وذلك قولك يا رجلا ويا غلاما فغلامٌ ورجلٌ فى هذا الموضع يُراد به

الشائعُ لانّه لم يُوَجِّهِ الخطابُ نحوَها مختصًا بالنداء، ومثالُ ذلك الأعمَى يقول يا رجلا خُذْ بيَدى ويا غلاما أَجِزْنى فلا يقصد بذلك غلاما بعينه ولا رجلا بعينه فالنصبُ فى هذه الأقسام الثلثة من جهة واحدة، وأمّا قول الشاعر وهو عبدُ يَغوثَ

*فيَا راكبًا إمّا عرضتَ فبَلِّغَنْ * نَداماىَ من نَجْرانَ أَنْ لا تَلاقِيَا*

٥ فالشاهد فيه نصبُ راكب لانّه منادًى منكورٌ اذ لم يقصِد قصدَ راكب بعينه انّما أراد راكبا من الرُكْبان يُبلِّغ خبرَه ولو اراد راكبا بعينه لَبَناه على الضمّ، وانّما قال هذا لانّه كان أَسيرا،

قال صاحب الكتاب وانتصابه محلّا اذا كان مفردا معرفةً كقولك يا زيدُ ويا غلامُ ويا أَيُّها الرجلُ او داخلةً عليه لامُ الاستغاثة او التعجّبِ كقوله *يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ* وقولِهم يا لَلماء ويا لَلدَّواهِي او مندوبا كقولك يا زيدَاهْ،

١٠ قال الشارح وأمّا انتصابه محلّا فاذا كان المنادَى مفردا معرفةً فانّه يُبْنَى على الضمّ ويكون موضعُه نصبا وذلك على ضربَيْن احدُهما ما كان معرفةً قبل النداء والثانى ما كان متعرِّفا فى النداء ولم يكن قبلُ كذلك وذلك نحوُ يا زيدُ ويا رجلُ فرجلٌ نكرةٌ فى الاصل وانّما صار معرفةً فى النداء وذلك أنّك لمّا قصدتَ قَصْدَه وأَقبلتَ عليه صار معرفةً باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره قال الأعشى

*قالت هُرَيْرةُ لمّا جئتُ زائرَها * وَيْلِى عليك ووَيْلِى منك يا رَجُلُ*

١٥ لمّا أرادتْ رجلا بعينه بناه على الضمّ وأمّا يا زيدُ ويا حَكَمُ فهى معارفُ ايضا، فان قيل هل التعريف الذى فى يا زيدُ ويا حكمُ فى النداء تعريفُ العَلَميّة بقِى على حاله بعد النداء كما كان قبلَ النداء ام تعريفٌ حَدَثَ فيه غيرُ تعريفِ العلميّة فالجوابُ انّ المعارف كلّها اذا نُودِيَتْ تنكّرتْ ثمّ تكون معارفَ بالنداء هذا قولُ ابى العبّاس المبرّد، وقد خالَفه ابو بكر بنُ السَرّاج اى خِلافَ الصَواب وزعم انّ قول ابى العبّاس فاسدٌ قال وذلك انّه قد وقع فى الاسماء المفردة ما لا يشاركه فيه غيرُه نحوُ فَرَزْدَقٍ وزعم انّ

٢٠ معنى تنكيرِ اللفظ أن تجعله من أُمّةٍ كُلُّ واحد منهم له مثلُ اسمه، والقول ما قاله ابو العبّاس وما أورده ابو بكر فغيرُ لازم لانّه ليس ممتنعا أن يسمّى الرجلُ ابنَه او عبدَه الساعةَ فرزدقا فتحصل الشركةُ بالقوّة والاستعداد، ونظيرُ ذلك أنّ الشمس والقمر من أسماء الأجناس فتعرِّفهما بالالف واللام واذا نزعناهما منهما صارا نكرتَين وإن لم يكن لهما شريكٌ فى الوجود فانّما ذلك بالاستعداد لانّه ليس مستحيلا أن يخلق اللّهُ مثلَهما واذا جاز ذلك فى اسماء الاجناس كان فى الاعلام أَسْوَغَ فصَحّ ما ذكرناه أنّك اذا

نادبتَ العَلَمَ تَنكّر ثمّ جُعل فيه تعريفٌ آخرُ قَصْدىٌّ غيرُ التعريف الذى كان فيه وصار ذلك كاضافة الاعلام ومن المعلوم أنّك لمّا أضفتَها فقد ابتززتَها تعريفَها وحصل فيها تعريفُ الاضافة وذلك نحوُ زيدكم وعمركم فكذلك ههنا فى النداء، وإن قيل اذا قلت يا زيدُ ويا خالدُ أمبنىٌّ هو ام معربٌ وهل الضمّةُ فيه حركةُ بناء او حركةُ إعراب فالجوابُ أنّه مبنىٌّ على الضمّ والذى يدلّ على ذلك حذفُهم

٥ التنوينَ منه ولو كان معربا لَمَا حُذف التنوين منه كما لم يُحذَف من النكرة نحوَ *فيا راكبًا إمّا عرضتَ* وممّا يدلّ أنّه غيرُ معرب أنّ موضعه نصبٌ ألا ترى انّ المضاف اذا وقع موقعَه يكون منصوبا نحوَ يا عبدَ اللّه وأنّ نَعْتَ المفرد والمعطوفَ عليه يجوز فيه الرفعُ على اللفظ والنصبُ نحوُ يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ويا زيدُ والحرثُ والحرثَ قال الشاعر

*ألا يا قَيْسُ والضَّحّاكُ سِيرَا * وقد جاوزتُما خَمَرَ الطريق*

١٠ يُروى برفع الضحّاك ونصبه ولولا انّ موضعَه نصبٌ لَمَا جاز النصبُ فى نَعْته وما عُطف عليه وذلك أنّ العامل اذا عمل عَمَلَهْ من رفعٍ او نصبٍ او جرٍّ لم يكن لذلك الاسم موضعٌ سِوَى ما ظهر ألا ترى انّ المضاف لمّا لم يكن له موضعٌ سوى ما هو عليه لم يجز فى نعته غيرُ النصب فبَانَ بذلك أنّه مبنىٌّ مضموم، وقد ذهب قومٌ الى انّه بين المعرب والمبنىّ والمذهبُ الاوّلُ الّا انّ حركتَه وإن كانت حركةَ بناء الّا انّها مشبَّهةٌ بحركةِ الاعراب من أجلِ انّ كلّ اسم متمكّن يقع فى هذا الموضع يُضَمّ فأشبهَ من اجلِ

١٥ ذلك المرفوعَ بقَامَ ونحوِه من الافعال لانّ كلَّ اسم متمكّن يُسْنَد اليه الفعلُ فهو مرفوعٌ ولذلك حسُن أن يتبعه النعتُ على اللفظ فتقولَ يا زيدُ الطويلُ كما تقول قام زيدٌ الطويلُ، فان قيل فلِمَ بُنى وحقُّ الاسماء أن تكون معربةً فالجوابُ أنّه انّما بُنى لوقوعه موقعَ غير المتمكّن ألا ترى انّه وقع موقع المضمر والمتمكّنةُ من الاسماء انّما جُعلت للغَيْبة فلا تقول قام زيدٌ وأنتَ تُحدّثه عن نفسه انّما اذا أردتَ أن تُحدّثه عن نفسه فتأتى بضميره فتقول قُمْتَ والنداء حالُ خِطابٍ والمنادَى مخاطَبٌ فالقياسُ فى قولك

٢٠ يا زيدُ أن تقول يا أنتَ والدليلُ على ذلك أنّ من العرب من ينادى صاحبَه اذا كان مُقْبِلا عليه وممّا لا يلتبس نداءه بالمكنىّ فيُناديه بالمكنىّ على الاصل فيقولُ يا أنت قال الشاعر

* يا مُرُّ يا ابنَ واقعٍ يا أَنْتَا * أنتَ الذى طلّقتَ عامَ جُعْتَا *

غيرَ أنّ المنادى قد يكون بعيدا منك او غافلا فاذا ناديتَه بأنتَ او إيّاك لم يعلم انّك تخاطبه او تخاطب غيرَه فجئتَ بالاسم الذى يخصّه دون غيره وهو زيدٌ فوقع ذلك الاسمُ موقعَ المكنىّ فبنيته لما صار اليه

Vorwort.

Von den auf dem Titel angeführten Handschriften sind nur die Leipziger und die Konstantinopolitaner vollständig. Ueber die Leipziger und Oxforder vgl. das Vorwort zu meiner Schrift Abul-Baķâ Ibn Ja'îś Commentar zu dem Abschnitte über das حال Halle, Waisenhaus 1873. Die Leipziger, welche aus sehr heterogenen Stücken besteht, gehört für das vorliegende Heft, abgesehen von den شواهد, zu den besseren. Die Handschrift der Bibliothek in Cairo, von welcher ich eine durch die gütige Vermittlung des Herrn Dr. Stern, Custos der ägyptischen Abtheilung des Königl. Museums in Berlin, angefertigte sehr sorgfältig geschriebene, aber ziemlich fehlerhafte Abschrift benutzt habe, enthält nur die erste Hälfte (bis zum Ende des Abschnitts über das مصغّر Mufaṣṣal p. ٨٨) und ist auch in dieser nicht ohne Lücken. Von den Konstantinopolitaner, welche zu den besten gehören, habe ich die der Muḥammed (Fâtiḥ)-Moschee, welche der Zeit des Verfassers sehr nahe steht, vollständig collationirt, die der Wâlide, Bâjazed und La'lelî für einzelne Stellen, besonders für die Sawâhid. Vgl. darüber meinen Reisebericht in der Zeitschrift der D. M. G. vom J. 1876, Band XXX, Heft 1, S. 125—131. Der Text der S'awâhid ist ausserdem fast durchgängig durch Collation anderer arabischer Texte, und ihre Vocalisation durch S'awâhid-Commentare (den grossen und kleinen von El-'Ainî, jener in Konstantinopel mehrfach, dieser in Berlin, den Commentar von Sujûṭî zum مغنى اللبيب des Ibn Hiśâm in Berlin, den Commentar von El-S'antâmarî zu Sîbaweihi in Oxford und Konstantinopel und einen Herrn Professor Socin angehörenden جامع الشواهد) sicher gestellt.

Keine der angeführten Handschriften des Ibn Ja'îś ist grammatisch fehlerfrei; besonders leiden sie an Ungenauigkeiten in der Concordanz des Genus und Numerus, namentlich im Gebrauch der Suffixe. Ich habe solche offenbaren Fehler, wo ich sie bemerkt habe, verbessert, zweifle aber nicht, dass ich einige werde übersehen haben, welche ich den Leser zu verbessern bitte. Ausführlicheres über die Handschriften später.

Das Verzeichniss der Emendationen beruht fast durchweg auf Mittheilungen von Herrn Geheimrath Fleischer, dessen aufopfernde, unermüdliche Unterstützung den Fortschritt des Werkes unausgesetzt begleitet hat. Die hier nicht erwähnten von demselben vorgeschlagenen Aenderungen hoffe ich in den textkritischen und sachlichen Erläuterungen zu besprechen, welche, so Gott will, den dritten Band des Werkes bilden werden.

Schliesslich spreche ich Herrn Professor Wüstenfeld für die gütige Besorgung der Revision hiermit meinen Dank aus.

G. Jahn.

Göttingen,
Druck der Dieterichschen Univ.-Buchdruckerei
W. Fr. Kaestner.

IBN JAÎŠ

COMMENTAR

ZU

ZAMACHŚARÎ'S MUFAṢṢAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN

ZU

LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO

AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN VON

Dr. G. JAHN,

OBERLEHRER AM KÖLLNISCHEN GYMNASIUM IN BERLIN

ERSTES HEFT.

LEIPZIG,

IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.

1876.

شرح مُفَصَّلِ الزَمَخْشَرِى

للعَلّامة المحقِّق أبى البَقاء ابن يَعِيش

القسم الثانى

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
١٩٣	١٩	فى انه	فانه
١٧٣	٩	تأثيرُ	تأثيرٌ
١٧٤	٤	يكون	تكون
١٧٥	١٣	طَلْحَةٌ	طَلْحَةَ
١٧٦	٨	يتّصل	تتّصل
١٧٧	٢٤	يُلْبَس	يُلْبِس
١٧٨	١٥	الظريفاة ؤْ	الظريفاهْ
١٨٠	١٧	يُميل	يَميل
١٨١	١٩	اَللّهُمّ	اَللّهُمّ
١٨١	٢٣	ينَعْت	يَنْعَتُ
١٨٢	٩	انفسَهمء وما	انفسَهم وما
١٧٤	٤	يُقصد	تَقْصِد
١٨٧	١٧	اسمِ	اسمَ
١٨٨	٢٤	اسمِ	اسمَ
١٨٨	٢٤	ياء	ياءِي
١٨٩	٤	اسمِ	اسمَ
١٨٩	١١	ياء	ياءا
١٩٧	٣	بعينه	يُغْنيه
١٩٧	٥	وأهلا	اهلا
٢٠٠	٩	وأيَةٌ	وَآيَةٌ
٢٠٠	١٧	الإكرامْ	الإكرامَ
٢٠٣	١٩	وآقمْتَ	وأأقمْتَ
٢١٢	٢	لِلّهَ	لِلّهِ
٢١٢	١٣	للأزمنه	للأزمنه
٢٧٩	١٢	الجوّ	الجوّ

من مشاركةِ المكنىّ الذى يجب بناؤه، فان قيل فالمنادى المنكور والمضاف قد وقعا الموقعَ الذى ذكرتَه من حيث انّهما مخاطَبان فالجوابُ عنه من وجهَيْن احدُهما أنّ المنادى المفرد المعرفة انّما بُنى مع وقوعه الموقعَ الذى وصفناه لانّه فى التقدير بمنزلةِ أنتَ وأنتَ لا يكون الّا معرفةً غيرَ مضاف فخرج المنكورُ اذ كان مخالفا لأنتَ من جهةِ التنكير والمضافُ لانّ أنتَ غيرُ مضاف فلم يُبْنَ لذلك مع تمكّنه بالاضافة،
۵ والوجه الثانى انّ المفرد يُؤثّر فيه النداء ما لم يؤثّر فى المضاف والنكرة فالمضافُ معرفةٌ بالمضاف اليه كما كان قبل النداء والنكرةُ فى حال النداء كما كانت قبل ذلك وزيدٌ وما أشبهَه فى حال النداء معرفةٌ بالاشارة والاقبالِ عليه منتقلٌ عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف فلمّا لم يؤثّر النداء فى معناه لم يؤثّر فى بنائه، فان قيل فلِمَ بُنى على حركة ولِمَ كانت حركتُه ضمّةً فالجوابُ أمّا تحريكُه فلأنّ له اصلًا فى التمكّن فوجب أن يُميَّز عن ما بُنى ولا اصلَ له فى التمكّن فبُنى على حركة تمييزًا له عن مثلِ مَنْ وكَمْ وغيرِهما ممّا لم يكن له سابقةُ إعراب، وخُصّ بضمّ لوجهَيْن احدُهما شبَهُه بالغايات نحو قَبْلُ وبَعْدُ ووجهُ
۱۰ الشبَه بينهما أنّ المنادى اذا اضيف او نُكّر أُعرب واذا أُفرد بُنى كما انّ قبل وبعد تُعْرَبان مضافتَيْن ومنكورتَيْن وتُبْنَيان فى غيرِ ذلك فكما بُنى قبل وبعد على الضمّ كذلك المنادى المفرد يُبْنَى على الضمّ، والثانى أنّ المنادى اذا كان مضافا الى مُناديه كان الاختيارُ حذفَ ياء الاضافة والاكتفاء بالكسر منها واذا كان مضافا الى غائب كان منصوبا وكذلك اذا كان منكورا فلمّا كان الفتحُ والكسرُ فى غيرِ حال البناء وبُنى جُعل له فى حال البناء من الحركات ما لم يكن له فى غيرِ حال بنائه وهو الضمُّ فذلك علّةُ بنائه
۱۵ على الضمّ، وانتصابه محلًّا قولُهم يا أيّها الرجلُ فأىٌّ منادًى مبهمٌ مبنىٌّ على الضمّ لكونه مقصودا مشارا اليه بمنزلةِ يا رجلُ وهَا تنبيهٌ والرجلُ نَعْتٌ والغرضُ نداء الرجل وانّما كرهوا إيلاء أداة النداء ما فيه الالفُ واللامُ فأتوا بأيّ وُصْلةً الى نداء ما فيه الالفُ واللامُ فصار أىٌّ وهَا وصفتُه بمنزلةِ اسم واحد ولذلك كانت صفةً لازمةً، وكان الأخفش يذهب الى انّ أيًّا من قولك يا أيّها الرجل موصولةٌ وأنّ الرجل بعدها صلتُها قال لانّ أيًّا لا تكون اسما فى غير الاستفهام والجزاء الّا بصلةٍ وهو قولٌ فاسدٌ لانّه لو كان الامرُ على
۲۰ ما ذكر لَما جاز ضمّه لانّه لا يُبْنَى فى النداء ما كان موصولا ألا ترى انّه لا يقال يا خيرُ من زيد بالضمّ انّما تقول يا خيرًا من زيد بالنصب لانّ من زيد من تمامِ خير فكذلك الرجلُ من تمامِ أىّ، واعلم انّ حقيقةَ هذا النعت وما كان مثلَه فى نحو هذا الرجلُ انّما هو عطفُ بيان وقولُ النحويّين انّه نعتُ تقريبٌ وذلك لانّ النعت تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنًى فيه او فى شىء من سَبَبه وهذه أجناسٌ فهى شرحٌ

وبيانٌ للاوّل كالبَدَل والتأكيدِ فلذلك كان عطفَ بيان ولم يكن نعتاء وممّا هو منصوبٌ فى التقدير والموضع وإن لم يكن لفظه منصوبا ما دخل عليه لامُ الاستغاثة نحوُ يا لَزيدٍ اذا استغثتَ به لغيره ودعوتَه لنُصْرته وحقُّ هذه اللام أن تكون مكسورةً لانّها لامُ الاضافة ولامُ الاضافة تكون مكسورةً مع الظاهر نحوَ قولك المالُ لِزيد غيرَ انّه وقعتْ هذه اللامُ لمعنيَيْن احدُهما المستغاثُ به والآخرُ المستغاثُ ٥ من اجله فلم يكن بُدٌّ من التفرقة بينهما ففُتحت لامُ المستغاث به وتُركت لامُ المستغاث من اجله مكسورةً بحالها للفرق فاذا قلت يا لَزيد بالفتح عُلم انّه مستغاثٌ به واذا قلت يا لِزيد بالكسر عُلم انّه مستغاثٌ من اجله قال الشاعر

*تكنّفَنِى الوُشاةُ فأَزعجُونى * فَيَا لَلنّاسِ لِلواشِى المُطاعِ*

فتح اللامَ الأُولى من الناس لانّهم مستغاثٌ بهم وكسر الثانيةَ لانّه مستغاثٌ من اجله، ومنه ما يُرْوَى ١٠ أنّ عمر بن الخطّاب رضى الله عنه لمّا ضربه العِلْجُ قال يا لَلّهِ لِلمسلمين، وموضعُ هذه اللام المفتوحةِ نصبٌ والعاملُ فيها العاملُ فى المنادَى المضافِ النصبَ وهو ما ينوب عنه حرفُ النداء من الفعل فاذا قال يا لِزيد فكانّه قال أُدعوكم لِزيد وكان اللامُ المكسورةُ مفعولا ثانيا، وأمّا قوله *يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ* فهو اشارةٌ الى قول الشاعر وهما من أبياتِ الكتاب

*يا لَقَوْمِى مَن لِلعُلَى والمَساعِى * يا لَقَوْمِى مَن للنَدَى والسَماحِ*

١٥ *يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحٍ * وأَبِى الحَشْرَجِ الفَتَى النَفّاحِ*

يَرْثِى رجالا من قومه هذه أسماؤهم يقول لم يَبْقَ للعلى والمساعى مَن يقوم بهما بعدَهم، والنَفّاحُ الكثيرُ العَطاء ويُروى الوَضّاح من الوَضَح وهو البَياض كانّه أبيضُ الوجهِ لكَرَمه، وأمّا دخول اللام للتعجّب فنحوُ قولهم يا لَلماء كانّهم رأَوا عَجَبًا وماء كثيرا فقالوا تَعالَ يا عَجَبُ ويا ماءُ فانّه من إبّانك ووَقْتِك، وقالوا يا لَلدواهِى اى تَعالَيْنَ فانّه لا يُستنكر لكنّ لانّه من أَحْيانِكنّ وكلُّ قولهم هذا فى معنَى التعجّب ٢٠ والاستغاثة ومثلُه قول الشاعر

*لَخُطّابُ لَيْلَى يا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ * أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانِبِ*

كانّه رأى عجبا من كثرة خُطّابِ لَيْلَى وإفسادِها عليه فقال يا لبرثن على سبيلِ التعجّب اى مثلُكم من يُدْعَى للعظيم، وقال الخليل هذه اللامُ بدلٌ من الزيادة اللاحقةِ فى النُدْبة آخرَ الاسم من نحوِ يا زيدَاهْ ولذلك تتعاقبان فلا تدخل اللامُ مع الفِ النُدْبة ومَجْراهما واحدٌ لانّك لا تدعو احدا منهم

ليستجيبَ في الحال كما في النداء؟ وقال الفرّاء اصلُ يا لَفلانٍ يا آلَ فلانٍ وانّما خُفّف بالحذف وهو ضعيفٌ لانّ الآلَ والأَهْلَ واحدٌ فلو كان الاصلُ ما ذكره لجاز ان يقع موقعَه الاهلُ في بعض الاستعمال ولم يَرِدْ ذلك فاعرفه؟ ومن ذلك قولهم في الندبة وَا زيداهْ ووَا عمراهْ موضعُه نصبٌ وهو في تقديرِ مضمومٍ حيث كان معرفةً مفردا وانّما فُتح آخره لمجاورةِ الفِ الندبة كما يُكْسَر لمجاورةِ ياء الاضافة في قولك يا زيدِي ٥ وسيوضَّح ذلك في موضعه؟

توابعُ المنادى

فصــل ٤٩

قال صاحب الكتاب توابعُ المنادى المضمومِ غيرِ المُبْهَم اذا أُفردتْ حُملت على لفظه ومحلّه كقولك يا زيدُ ١٠ الطويلُ والطويلَ ويا تميمُ اجمعون واجمعين ويا غلامُ بِشْرٌ وبشرًا ويا عمرُو والحارثَ والحارثُ وقُرئ وَٱلطَّيْرُ رفعًا ونصبًا الّا البَدَلَ ونحوَ زيد وعمرو من المعطوفات فإنّ حُكْمَهما حكمُ المنادى بعينه تقول يا زيدُ زيدُ ويا زيدُ وعمرُو بالضمّ لا غيرُ وكذلك يا زيدُ او عمرُو ويا زيدُ لا عمرُو؟

قال الشارح اعلم انّ لك أن تَصِفَ المنادى المفردَ اذا كان معرفةً وتؤكِّدَه وتُبْدِلَ منه وتعطِفَ عليه بحرفِ العطفِ وعطفِ البيان؟ وأمّا الوصف فقولك يا زيدُ الطويلُ لك أن ترفع الصفةَ حملًا على اللفظ ١٥ وتنصبَه حملًا على الموضع؟ فان قيل فهذا المضموم في موضع منصوبٍ فلمَ لا يكون بمنزلةِ أَمْسِ في أنّه لا يجوز حملُ الصفة على اللفظ لو قلت رأيتُ زيدا أَمْسِ الدابرِ بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولك مررتُ بعُثْمانَ الظريفِ لم تنصب الصفةَ على اللفظ قيل الفصلُ بينهما أنّ ضمّةَ النداء في يا زيدُ ضمّةُ بناء مشابهةٌ لحركة الاعراب وذلك لانّه لمّا اطّرد البناء في كلّ اسم منادًى معرفٍ صار كالعِلّة لرَفْعه وليس كذلك أَمْسِ فإنّ حركته متوغّلةٌ في البناء ألا ترى انّ كلّ اسم مفرد معرفة يقع منادًى في أنّه يكون ٢٠ مضموما وليس كلُّ ظرف يقع موقعَ أمس يكون مكسورا ألا تراك تقول فعلتُ ذلك اليومَ واضربْ عمرا غدًا فلم يجب فيه من البناء ما وجب في أمس؟ وكذلك عثمانُ فإنّه غيرُ منصرف وليس كلُّ اسم ممنوعا من الصرف؟ ومنه قوله - يا حَكَمُ الوارثُ عن عَبْدِ المَلِكْ * فرفع الصفةَ على اللفظ وهو الاكثرُ في الكلام؟ وتقول في التأكيد بالمفرد يا تميمُ اجمعون وأجمعين إن شئتَ رفعتَ على اللفظ وإن شئت نصبت على الموضع فحكمُ التأكيد كحكمِ الصفة الّا انّ الصفة يجوز فيها النصبُ على إضمارِ أَعني ولا

يجوز مثلُ ذلك فى اجمعين، وأمّا عطفُ البيان فإنّه يكون بالاسماء الجامدة كالاعلام تكون كالشرح له والبيانُ كالتأكيد والبدلِ فتقول يا غلامُ بِشْرٌ وبشرا فبشْرٌ الأوّل محمولٌ على اللفظ والثانى محمولٌ على الموضع وقد أنشدوا بيتَ رُؤْبَةَ

*إنّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا * لَقائلٌ يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا*

٥ فنصرٌ الثانى محمول على لفظ الاوّل والثالثُ محمول على الموضع كما تقول يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ لانّ مجرَى عطفِ البيان والنعتِ واحدٌ، وقد أنشدوا البيتَ على ثلثةِ أوْجُهٍ يا نصرُ نصرُ نصرا وهو اختيارُ ابى عمرو ويا نصرُ نصرًا نصرا لجَرْيِ المنصوبَيْن مجرَى صفتَيْن منصوبتَيْن بمنزلةِ يا زيدُ العاقلَ اللبيبَ وكان المازنىُّ يقول يا نصرُ نصرًا نصرًا ينصبهما على الإغراء لانّ هذا نصرٌ حاجبُ نصرِ بن سَيّارٍ كان حَجَبَ رؤبةَ ومنعه من الدخول فقال اِضْرِبْ نصرا او لُمْهُ، ويُروى يا نصرُ نصرُ نصرا بجعلِ الثانى بدلا

١٠ من الاوّل ولذلك لم يُنَوِّنْه والثالثُ منصوبٌ على المصدر كانّه قال اُنْصُرْنى نصرًا وسيوضَحِ أمرُ البدل وعطفِ البيان فى موضعهما من هذا الكتاب ان شاء الله تع، وأمّا العطف بحرفٍ فنحوُ يا عمرُو والحرثُ والحرثَ اذا عطفتَ اسمًا فيه الالفُ واللامُ على مفردٍ جاز فيه وجهان الرفعُ والنصبُ تقول فى الرفع يا زيدُ والحرثُ وهو اختيارُ الخليل وسيبويه والمازنىّ وقرأ الأَعْرَجُ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَٱلطَّيْرُ، وتقول فى النصب يا زيدُ والحرثَ وهو اختيارُ ابى عمرو ويُونُس وعيسَى بن عمر وأبى عمر الجَرْميّ وقراءةُ العامّة يا جبالُ أوّبى

١٥ معه والطيرَ بالنصب، وكان ابو العبّاس المبرّد يرى انّك اذا قلت يا زيدُ والحرثُ فالرفعُ هو الاختيارُ عنده واذا قلت يا زيدُ والرجلَ فالنصبُ هو المختارُ وذلك أنّ الحرث وحرثًا عَلَمان وليس فى الالف واللام معنًى سوى ما كان قبلَ دخولهما والالفُ واللامُ فى الرجل قد أفادا معنًى وهو معاقبةُ الاضافة فلمّا كان الواجبُ فى الاضافة النصبَ كان المختارُ والوجهُ مع الالف واللام النصبَ ايضا لانّهما بمنزلة الاضافة، فإن عطفتَ اسمًا مفردا عَلَمًا على مثله نحوَ يا زيدُ وعمرُو لم يكن فيه الّا البناء لانّ العلّة

٢٠ الموجبةَ لبناء الاسم الاوّل موجودةٌ فى الثانى لانّ حرفَ العطف أَشْرَكَ الثانىَ فى حكمِ الاوّل ولذلك لو أبدلتَ الثانىَ من الاوّل وهو مفردٌ لم يكن فيه الّا البناء والضمُّ نحوُ يا زيدُ زيدُ ويا أخانا خالدُ لانّ عِبْرَةَ البدل أن يَحُلَّ مَحَلَّ الاوّل ولو أحللتَه مَحَلَّ الاوّل لم يكن فيه الّا البناء ولذلك استثناه فقال الّا البدلَ، وقوله ونحوَ زيد وعمرو يعنى فى العطف بالحرف ويُمثّله بقوله يا زيدُ وعمرُو ويا زيدُ او عمرُو ويا زيدُ لا عمرُو يُشير الى انّ جميعَ حروف العطف فى ذلك سَواءٌ وإن اختلفتْ معانيها، وإن كان المنادى

مُبْهَما كان حكمُه كحكمِ غيره الّا أنّه يوصَف بالرجل وما أشبهَه من الأجناس فتقول يا أيُّها الرجلُ أقْبِلْ فيكون أيٌّ والرجلُ كاسمٍ واحدٍ فأيٌّ مدعوٌّ والرجلُ نعتُه ولا يجوز ان يُفارِقه النعتُ لانّ أيًّا اسمٌ مبهمٌ لم يُستعمل الّا بصلة الّا فى الاستفهام والجزاء فلمّا لم يُوصَل أُلزِمَ الصفةَ لتَبْيِينه كما تُبيِّنه الصلةُ، وقد أجاز المازنىُّ نصبَ ذلك حَمْلًا على الموضع قياسًا على غيرِ المبهم والصوابُ ما ذكرنا للمانع المذكور،

٥ قال صاحب الكتاب واذا أُضيفت فالنصبُ كقولك يا زيدُ ذا الجُمّة وقولِه *أزَيْدُ أخَا وَرْقاء* ويا خالدُ نفسَه ويا تميمُ كُلَّكم او كلَّهم ويا بشرُ صاحبَ عمرو ويا غلامُ أبَا عبدِ اللّه ويا زيدُ وعبدَ اللّه،

قال الشارح وإن كان التابعُ مضافا لم يكن فيه الّا النصبُ صفةً كان او غيرَ صفة مثالُ الصفة يا زيدُ ذا الجُمّة ويا زيدُ أخانا قال الشاعر

*أزيدُ أخَا وَرْقاء إنْ كنتَ ثائرا * فقد عرضتْ أَحْناء حَقٍّ فخاصِمِ*

١٠ الشاهد فيه نصبُ الصفة لانّها مضافةٌ ورقاء حَيٌّ من قَيْس والثائرُ طالبُ الدَم يقول إن كنتَ طالبًا لثأرك فقد أمْكَنَك ذلك فاطْلُبْه وخاصِمْ فيه، والأحناء الجوانبُ وهى جمعُ حِنْوٍ، ولا يجوز رفعُ هذه الصفة بحالٍ لانّ المنادى اذا وُصف بالمضاف لم يكن فيه الّا النصبُ وذلك من قِبَلِ انّ الصفة من تَمامِ الموصوف لانّها مخصِّصةٌ للموصوف موضِحةٌ له كتخصيصِ الالف واللام فى نحوِ الرجل والغلام ولذلك لا يجوز تقديمُها عليه، ويؤيِّد عندك انّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد قولُه تعالى قُلْ إنّ المَوْتَ الّذِى

١٥ تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإنَّهُ مُلاقِيكُمْ فدخولُ الفاء فى خبرِ الموت دليلٌ على اتّحادِ الصفة والموصوف ألا ترى انّك لو قلت إنّ الرجل فإنّه مُلاقيك لم يجز وانّما جاز فى الآية لانّك وصفتَه بقولك الذى تفرّون منه والفاء تدخل فى خبرِ الموصولِ بالفعل فلمّا وصفوا الموتَ بما يجوز دخولُ الفاء فى خبره جاز دخولُها فى خبرِ موصوفه، واذ كانت منزلتُها من الموصوف هذه المنزلةَ جاز ان يُعتبر فيها من الحكم ما يُعتبر فيه فكما لم يكن فى المنادى اذا كان مضافا الّا النصبُ نحوُ يا غلامَ زيد كذلك لا يكون فى صفة المنادى اذا

٢٠ كانت مضافةً غيرُه كقولك يا زيدُ أخانا ولم يجز ان تقول يا زيدُ اخونا ويا بكرُ صاحبُ بِشْرٍ فترفعَ حَمْلًا على اللفظ كما فعلتَ فى المفرد حيثُ قلت يا زيدُ العاقلُ، وكذلك إن أكّدتَ فقلت يا زيدُ نفسَه ويا تميمُ كُلَّكم ويا قيسُ كُلَّكم فتنصب لانّ مجرَى التأكيد مجرَى النعت فلذلك استويا فى الحكم وجاز ان تقول كلَّكم بلفظ الخطاب لانّ المنادى مخاطَبٌ وجاز ان تقول كلَّهم بلفظ الغَيْبة لانّ المنادى وإن كان مخاطبا الّا انّ لفظَ الاسم الظاهر موضوعٌ للغيبة ألا تراك تقول زيدٌ فَعَلَ ولا تقول فعلتَ وإن

كنتَ تخاطب زيدا المذكورَ، وتقول يا بشرُ صاحبَ عمرو ويا غلامُ أبا عبدِ اللّه تنصب الثانى لا غيرُ سَواء جعلتَه عطفَ بيان او بدلا لانّ عطفَ البيان حكمُه حكمُ الصفة والصفةُ اذا كانت بمضاف لم يكن الّا منصوبا فكذلك عطفُ البيان، والبدل عِبْرتُه أن يَحُلّ مَحلَّ الاول وأنتَ لو أحللتَه مَحلَّ الاوّل وأَوْلَيْتَه حرفَ النداء وهو مضافٌ لم يكن الّا نصبًا، وكذلك اذا عطفتَ على المنادى المفرد
٥ مضافا لم يكن الّا نصبًا نحوَ يا زيدُ وعبدَ اللّه لانّ المعطوف شريك المعطوف عليه فكما انّ الاوّل اذا كان مضافا لم يكن الّا منصوبا فكذلك الثانى لانّه شريكُه فى العامل،

فصـــل ٥٠

قال صاحب الكتاب والوصف بِابْنٍ وابْنَةٍ كالوصف بغيرهما اذا لم يقعا بين عَلَمَيْن فان وقعا أُتبعت
١٠ حركةُ الاوّل حركةَ الثانى كما فعلوا فى ابْنِم وامْرِئٍ تقول يا زيدَ ابنَ اخينا ويا هندَ ابنةَ عاصمٍ،

قال الشارح اذا وُصف الاسم المنادى المفردُ العَلَمُ بِابنٍ او ابنةٍ كان حكمُهما كحكم غيرهما من الاسماء المضافة اذا وُصف بها من استحقاقِ الاعراب بالنصب نحو يا زيدُ ابنَ اخينا بضمّ الاوّل لانّه منادًى مفردٌ عَلَمٌ وبنصبِ الصفة لانّها مضافةٌ كما قلتَ يا زيدُ ذا الجُمّة، وإن وصفتَ بهما عَلَمًا مضافَيْن الى علمٍ او كُنْيةٍ او لقبٍ نحوَ يا زيدَ بنَ عمرو ويا جعفرَ بنَ ابى خالد ويا زيدَ بنَ بَطّةَ كانت الصفة منصوبةً على كلّ
١٥ حال وجاز فى المنادى وجهان احدُهما الإتباعُ وهو أن تقول يا زيدَ بنَ عمرو فتُتْبِع حركةَ الدال فتحةَ النون وحَقُّها الضمُّ وهو غريبٌ لانّ حقّ الصفة أن تتبع الموصوفَ فى الاعراب وههنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ، والعلّة فى ذلك أنّك جعلتَهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد اذ كلُّ انسان مَعْزُوٌّ الى أبيه عَلَمًا كان او كُنيةً او لقبًا فيوصَف بذلك فجُعلا كالاسمَيْن اللذَيْن رُكّب احدُهما مع الاخر قال الشاعر
يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ ففتح ميمَ حَكَمٍ مع انّه منادًى مفردٌ معرفةٌ وذلك لانّهم جعلوه
٢٠ كالاسم الواحد فلمّا فتحوا نونَ ابن من حيث كان مضافا فتحوا ايضا ميمَ حكم لانّهم لمّا أضافوا ابْنًا كانّهم قد اضافوا ما قبله، ولذلك من شدّةِ انعقادهما شبّه سيبويه حركةَ الدال من زيد بحركة الراء من امْرِئٍ وحركةِ النون من ابْنِمٍ فكما انّ الراء من امرئ تابعةٌ للهمزة والنونَ فى ابنم تابعةٌ للميم كذلك أُتبعوا الدالَ من يا زيدَ بنَ عمرو النونَ من ابن لانّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول وأنضاف الى ذلك كثرةُ الاستعمال فقَوِىَ الاتّحاد ولذلك لا يحسن الوقف على الاسم الاوّل ويُبتدأ بالثانى فيقال ابْنُ فلان،

والوجه الثانى أن تقول يا زيدُ بنَ عمرو بضمّ الدال من زيد على الاصل لا تُتْبِعها فتحةَ النون من ابن عمرو وهى لغةٌ فاشيةٌ فعلى هذا يكون الالفُ من عيسَى فى قوله اذْ قالَ ٱللّهُ يا عيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ على القول الاوّل فى تقديرِ مفتوحٍ وعلى القول الثانى فى تقديرِ مضموم فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقالوا فى غير النداء ايضا اذا وصفوا هذا زيدٌ ٱبنُ اخينا وهندٌ ٱبنةُ عمّنا وهذا ٥ زيدُ بنُ عمرو وهندُ ابنةُ عاصمٍ وكذلك النصبُ والجرُّ فاذا لم يصفوا فالتنوينُ لا غيرُ، وقد جوّزوا فى الوصف التنوينَ فى ضرورة الشعر كقوله *جاريةٌ من قَيْسِ ابنِ ثَعْلَبَهْ*

قال الشارح قد جروا على هذه القاعدة فى غير النداء ايضا لا فَرْقَ بين النداء وغيرِ النداء فى هذا الحكم وذلك أنّه لمّا كثُر اجراء ابن صفةً على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى عَلَم او ما يجرى مجرَى الاعلام من الكُنَى والألقاب نحوِ زيدِ بنِ عمرو وأبى بكرِ بنِ قاسم وسعيدِ بنِ بَطّةَ وعبدِ اللّه بنِ الدُّمَيْنة ١٠ فلمّا كان ابنٌ لا ينفكّ من ان يكون مضافا الى أَبٍ او أُمٍّ وكثُر استعمالُه استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا ألفَ الوصل من ابن لانّه لا يقوى فصلُه ممّا قبلَه اذ كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم كالشىء الواحد وهى مضارِعةٌ للصلة والموصول من وُجوهٍ تُذْكَر فى موضعها، وحذفوا تنوينَ الموصوف ايضا كانّهم جعلوا الاسمَيْن اسمًا واحدا لكثرةِ الاستعمال وأَتبعوا حركةَ الاسم الاوّل حركةَ الاسم الثانى ولذلك شبّهه سيبويه بِٱمْرِئٍ وٱبْنِمٍ فى كونِ حركة الراء تابعةً لحركة الهمزة وحركةِ النون فى ابنم ١٥ تابعةً لحركة الميم على ما تقدم، فاذا قلت هذا زيدُ بنُ عمرو وهندُ ابنةُ عاصم فهٰذا مبتدأٌ وزيدٌ الخبرُ وما بعده نعتُه وضمّةُ زيد ضمّةُ إتباعٍ لا ضمّةُ إعراب لانّك عقدتَ الصفةَ والموصوفَ وجعلتَهما اسمـا واحدا وصارت المعاملةُ مع الصفة والموصوفُ كالصدر له ولذلك لا يجوز السُكوتُ على الاوّل، وكذلك النصبُ تقول رأيتُ زيدَ بنَ عمرو فتفتح الدالَ إتباعًا لفتحة النون وتقول فى الجرّ مررتُ بزيدِ بنِ عـمرو فتكسر الدالَ من زيد إتباعًا لكسرة النون من ابن عمرو، وقد ذهب بعضُهم الى انّ التنوين انّما سقط ٢٠ لالتقاء الساكنَيْن سُكونِه وسكونِ الباء بعده وهو قولٌ فاسدٌ لانّه قد جاء عنهم هذه هندُ بِنْتُ عمرو فيُحْذَف التنوين وإن لم يَلْقَه ساكنٌ بعده فعُلم بذلك أنّ حَذْفَ التنوين انّما كان لكثرةِ استعمالِ ابن، فإن لم تُضِف ابنا الى عَلَم نحوَ هذا زيدٌ ابنُ أخينا وهذه هندٌ ابنةُ عمّنا لم تحذف التنوين وأَثبتَّ الهمزةَ خَطًّا لانّه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ اضافته الى العَلَم، وكذلك اذا لم يصفوا به وجعلوه خبرا لم يُحْذَف التنوين وأُثْبِتت همزةُ الوصل خطًّا فتقول زيدٌ ابنُ عمرو فيكون زيدٌ مبتدأً وابنُ عمرو الخبرَ،

ومثله إنّ بكرا ابنُ جعفر وظننتُ محمّدا ابنَ علىّ، وكذلك إن ثنّيتَ فقلتَ ضربتُ الزيدَيْن ابنَى جعفر أثبتَّ الالفَ والنونَ لوجهَيْن احدُهما أنّه لم يكثر ذلك فى التثنية كثرتَه فى الافراد والثانى أنّه لم يَبْقَ بالتثنية عَلَما وصار تعريفُه بالالف واللام نحوُ الرجل والغلام، فأمّا قوله تعالى وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللّٰهِ فقد قُرِئ بالتنوين وبغير التنوين فمن نوّنَ جعله مبتدأً وابنُ اللّه الخبرَ حكايةً عن مَقال اليهود ٥ ومَن حذف التنوينَ منه جعله وصفًا وقدّر مبتدأً محذوفا تقديرُه هو عزيرُ بنُ اللّه فيكون هُوَ مبتدأً وعزيرُ الخبرَ وابنُ اللّه صفتَه، وهذا فيه ضعفٌ لانّ عزيرا لم يتقدّم له ذكرٌ فيُكْنَى عنه، والأشبهُ أن يكون ايضا خبرا الّا انّه حُذف منه التنوين لالتقاء الساكنَيْن من قبيل الضرورة وله نظائرُ نحوُ قوله تعالى قُلْ هُوَ ٱللّٰهُ أَحَدُ ٱللّٰهُ ٱلصَّمَدُ بحذفِ التنوين من احد، ومنه ما رَواه ابو العبّاس عن عُمارةَ بن عَقِيل أنّه قرأ وَلَا ٱللَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ بنصب النهارَ على إرادةِ التنوين، ومنه قول الشاعر

١٠ *فألفيْتُه غيرَ مستعتِبٍ * ولا ذاكرِ اللّهَ الّا قليلًا*

أراد ولا ذاكرٍ اللّهَ الّا قليلا بالتنوين ولذلك نصب الّا انّه حذف التنوينَ لالتقاء الساكنَيْن، وقوله وقد جوّزوا فى الوصف التنوينَ فى ضرورة الشعر بمعنَى أنّهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوينَ وذلك اذا وقع ابنٌ وصفًا بين عَلَمَيْن نحوَ قول الشاعر

*جاريَةٌ من قَيْسِ ٱبنِ ثَعْلَبَهْ * كأنّها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ*

١٥ البيت للأَغْلَب العِجْلىّ، وقيسُ بنُ ثعلبة بن عُكابَةَ قبيلةٌ عظيمةٌ معروفةٌ، وقال الحُطَيْئة

*فإن لا يكن مالٌ يُثابُ فإنّه * سَيَأْتِى ثَنائِى زيدًا ٱبْنَ مُهَلْهِلِ*

ومَن فعل ذلك لزمه إثباتُ الالف فى الخطّ والجيّدُ فى البيتَيْن أن يكون أراد البدلَ لا الوصفَ ليخرج عن عُهْدَةِ الضرورة،

المنادى المبهم

٢٠

فصـــل اد

قال صاحب الكتاب والمنادى المُبْهَم شيئان أىّ واسمُ الاشارة فأىّ يوصَف بشيئَيْن بما فيه الالفُ واللامُ مُقْحَمةً بينهما كلمةُ التنبيه وباسم الإشارة كقولك يا أيُّها الرجلُ ويا أيُّهذا قال ذو الرُمّة *ألا أيُّهذا الباخعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ* واسمُ الاشارة لا يوصَف الّا بما فيه الالف واللام كقولك يا هذا الرجلُ ويا هؤلاء الرجالُ

وأنشد سيبويه لخَزَز بن لَوْذانَ *يا صاحِ يا ذا الضامرُ العَنْسِ* ولعُبَيْد *يا ذا المُخَوِّفُنا بمَقْتَلِ شَيْخِهِ*

قال الشارح المُبْهَم فى النداء شيئان احدُهما أَىٌّ والثانى اسمُ الاشارة فأمّا أَىٌّ فنحوُ قولك يا أيُّها الرجلُ وهى أَشَدُّ إبهامًا من اسماء الاشارة ألا ترى انّها لا تُثَنَّى ولا تُجْمَع فتقول يا ايّها الرجلُ ويا ايّها الرجلان ويا ايّها الرجالُ ولذلك لزمها النعتُ فيا أداةُ النداء وأَىٌّ المنادَى وها تَنْبيهٌ والرجلُ نعتُه، والاصل ٥ فيه أنّهم أرادوا نداء الرجل وهو قريبٌ من المنادى وفيه الالف واللام فلمّا لم يُمكن نداؤه والحالةُ هذه كرهوا نَزْعَهما وتغييرَ اللفظ عند النداء اذ الغرضُ انّما هو نداء ذلك الاسم فجاءوا بأَىٍّ وُصْلةً الى نداء الرجل وهو على لفظه وجعلوه الاسمَ المنادَى وجعلوا الرجل نعتَه ولزم النعتُ حيث كان هو المقصودَ وأدخلوا عليه هاء التنبيه لازمةً لتكون دلالةً على خروجها عمّا كانت عليه وعِوَضًا ممّا حُذف منها، والذى حُذف منها الاضافةُ فى قولك أَىُّ الرجلَيْن وأَىُّ الغلامَيْن والصلةُ فى نظيرتها وهى مَنْ ألا ترى ١٠ انّك اذا ناديتَ مَنْ قلتَ يا مَن أبوه قائمٌ ويا مَن فى الدار، وتوصَف أَىٌّ فى النداء بشيئَيْن احدُهما الالف واللام وقد ذُكر والثانى اسمُ الاشارة نحوُ يا أيّهذا الرجلُ فذا صفةٌ لأَىٍّ كما وُصفتْ بما فيه الالفُ واللامُ وجاز الوصفُ به لانّه مبهمٌ مثلُه كما تصِف ما فيه الالفُ واللام بما فيه الالف واللام، والنُّكْتة فى ذلك أنّ ذا يوصَف بما يوصف به أَىٌّ من الجنس نحوِ الرجل والغلام فوصفوا به أيًّا فى النداء تأكيدًا لمعنى الاشارة اذ النداء حالُ اشارة والغرضُ نعتُه الا ترى انّ المقصود بالنداء من قولك يا ١٥ أيّهذا الرجلُ انّما هو الرجلُ وذا وُصلةٌ كأَىٍّ قال الشاعر

*ألا أيُّهذا المَنْزِلُ الدارِسُ الذى * كانّك لم يَعْهَدْ بك الحَىَّ عاهِدُ*

وقال الاخر

*ألا أيّهذا اللائمى أَحْضُرَ الوَغَى * وأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِى*

وقال ذو الرُمّة

٢٠ *ألا أيّهذا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَه * لِشىءٍ نَحَتْه عن يَدَيْه المَعادِرُ*

وقد يستغنون باسم الاشارة عن أَىٍّ فيوقعونها موقعَها فيقولون يا ذا الرجلُ ويا هذا الرجلُ فيكون ذا وُصلةً كما كانت أَىٌّ وتلزَمها الصفةُ كما تلزم أيًّا ولا يجوز فى صفتها الّا الرفعُ كما كانت أَىٌّ كذلك لانّه لا يتمّ بيا ذا النداء ههنا لانّه فى معنَى يا أيّها ولا بدّ من الرجل اذ هو المنادَى فى الحُكم والتقدير ولا يلزَمها هاء التنبيه كما لزم أيًّا لانّه لم يُحْذَف من اسمِ المشار اليه شىءٌ كما حُذف من أَىٍّ، فأمّا

هٰذا فلها مذهبان احدُهما أن تكون وصلةً لنداء الرجل فيكون حكمُها حكمَ يا ايّها الرجلُ والاخرُ أن تكون مكتفيَةً لانّه يجوز ان تقولَ يا هذا أَقْبِلْ ولا تصفَ فعلى هذا المذهب يجوز ان تقول يا هذا الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب ويا هذا الظريفُ والظريفَ وأجاز المازنىُّ يا أيّها الرجلُ والرجلَ بالرفع والنصب وقد تقدّم الكلامُ عليه، فأمّا ما أنشده من قول الشاعر

٥ *يا صاحِ يا ذا الضامرُ العَنْسِ * والرَّحْلِ والأَقْتابِ والحِلْسِ*

فالشاهد فيه وصفُ ذا بما فيه الالفُ واللامُ والضامرُ رفعٌ وإن كان مضافا الى العنس لانّ اضافته غيرُ مَحْضة اذ التقديرُ يا ذا الذى ضمرتْ عَنْسُه، والعنس الناقة الشديدة واصلُ العنس الصَّخْرةُ فى الماء قيل لها ذلك لصَلابتها، ومثله يا ذا الحَسَنُ الوَجْهِ تقديرُه يا هذا الحسنُ وَجْهُه، وذهب الكوفيون الى انّ الرواية يا صاحِ يا ذا ضامرِ العنسِ بخفض الضامر ويُضيفون ذا الى الضامر ويجعلونه ١٠ مثلَ يا ذا الجُمّة وتكون ذُو بمعنى صاحب وهى التى تتغيّر فتكون فى الرفع بالواو وفى النصب بالالف وفى الجرّ بالياء قالوا ألا ترى انّه عُطف عليه والرحلِ والاقتابِ والحلسِ بالخفض ولو كان الضامرُ مرفوعا على ما أنشده سيبويه لكان الرحل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقديرُ يا الذى ضمرتْ عنسُه ورحلُه وهذا فاسدٌ، وسيبويه يحمل ذلك على مثلِ قول الاخر *عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا* فيكون التقديرُ يا ذا الضامرُ العنسِ والمتغيّرُ الرحلِ لانّ الضُمور يدلّ على تغيُّر،

١٥ قال صاحب الكتاب وتقول فى غير الصفة يا هذا زيدٌ وزيدًا ويا هذان زيدٌ وعمرٌو وزيدًا وعمرًا وتقول يا هذا ذا الجُمّة على البَدَل،

قال الشارح قوله فى غير الصفة يعنى عطفَ البيان والبدلَ فأمّا عطفُ البيان فنحوُ يا هذا زيدٌ وزيدًا ترفع على اللفظ وتنصب على الموضع فهو كالنعت يعمل فيه العاملُ وهو يا لا على تقديرِ مباشرةِ حرف النداء بخلافِ البدل فإنّ العامل يعمل فيه على تقديرِ أن يَحُلّ محلَّ الاوّل ويباشرَ حرفَ النداء فلذلك ٢٠ تقول يا هذا زيدُ بالضمّ لا غيرُ لانّ تقديره يا زيدُ، وتقول فى المضاف يا هذا ذا الجُمّة تنصب لا غيرُ فى البدل وغيرِه فاعرفه،

فصــــل ٥٣

قال صاحب الكتاب ولا ينادَى ما فيه الالف واللام الّا اللّهُ وحدَه لانهما لا تفارقانه كما لا تفارقان

النَّجْمَ مع انّهما خَلَفٌ عن همزة إِلٰهٍ وقال

*مِنَ اَجْلِكِ يا الّتى تيّمتِ قَلْبِى * وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْلِ عَنِّى*

شبّهه بيَا اللّٰهُ وهو شاذٌّ ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ حروف النداء لا تجامع ما فيه الالف واللام واذا اريد ذلك تُوُصِّلَ

٥ اليه بأَيّ وهٰذا ، والعلّة فى ذلك أمران احدهما انّ الالف واللام تفيدان التعريف والنداء يُفيد تخصيصا واذا قصدتَ واحدا بعينه صار معرفةً كانّك أشرتَ اليه والتخصيصُ ضربٌ من التعريف فلم يُجْمَع بينهما لذلك لانّ احدهما كافٍ وصار حرفُ النداء بدلًا من الالف واللام فى المنادى فاستُغنى به عنهما وصارت كالاسماء التى هى للاشارة نحوِ هٰذا وشِبْهِه ، الثانى انّ الالف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد وهو معنى الغَيْبة وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن فى ثالثٍ غائبٍ والنداء خطابٌ لحاضرٍ فلم

١٠ يُجْمَع بينهما لتَنافى التعريفَيْن ، فان قيل فأنتم تقولون يا هذا وهٰذا معرفةٌ بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلِمَ جاز ههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرقُ بين الموضعَيْن فالجوابُ عنه من وجهَيْن احدُهما انّ تعريفَ الاشارة إيماءٌ وقصدٌ الى حاضرٍ لِتُعرِّفه لحاسّةِ النَّظَر وتعريفَ النداء خطابٌ لحاضر وقصدٌ لواحد بعينه فلتقارُبِ معنى التعريفَيْن صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبّه الخليلُ تعريفَ النداء بالاشارة فى نحوِ هذا وشِبْهِه لانّه فى الموضعَيْن قصدٌ وإيماءٌ الى حاضر ، والوجه الثانى وهو قولُ المازنىّ أنّ

١٥ اصلَ هذا أن يُشير به الواحدُ الى واحد فلمّا دعوتَه نزعتَ منه الاشارةَ التى كانت فيه وألزمتَه اشارةَ النداء فصارت يا عِوَضًا من نَزْعِ الاشارة ومن اجلِ ذلك لا يقال هذا أَقْبِلْ بإسقاطِ حرف النداء ، فأمّا قولهم يا اللّٰهُ فانّما جاز نداؤه وإن كان فيه الالف واللام من قِبَل انّه تلزمه الالفُ واللامُ ولا تُفارقانه وتنزلان منه بمنزلةِ حرف من نفس الاسم ، وأصلُ اسم اللّٰه تعالى واللّٰهُ أعلمُ إِلٰهٌ ثمّ دخلت عليه الالفُ واللامُ فصار الإلٰه ثمّ خُفِّفَ الهمزة التخفيفَ القياسىَّ بأن تُلْيَّن وتُلْقَى حركتُها على الساكن قبلها وهو

٢٠ لامُ التعريف فصار تقديرُه أَلِلَاهُ بكسر اللام الاولى وفتح الثانية فادّغموا اللامَ الاولى فى الثانية بعد إسكانها وفخّموها تعظيما ، وقال بعضهم حذفوا الهمزةَ حذفًا على غيرِ وجهِ التَّلْيين ثمّ خلفتْها الالفُ واللامُ ومثلُ ذلك أُناسٌ حذفوا الهمزةَ وصارت الالف واللام فى الناس عوضًا منها ولذلك لا تجتمعان فأمّا قولهم

* إنّ المَنايا يَطَّلِعْـــــنَ على الأُناس الآمِنِينَا *

فمردودٌ لا يُعْرَف قائله ويجوز ان يكون جمعًا بين العوض والمعوَّض منه ضرورةً، فلمّا كثُر استعمالُ اسم
اللّه تعالى وكانت الالفُ واللامُ فيه عوضًا من المحذوف صارتا كحرفٍ من حروفه وجاز نداؤه وان كانتا
فيه، وتشبيهُه لزومَ الالف واللام فى اسم اللّه تعالى بلزومهما النجمَ فذلك أنّك اذا قلت نَجْمٌ كان
لواحد من النجوم فاذا عنيتَ نجمًا بعينه أدخلتَ الالفَ واللامَ وقد غلب النجمُ على الثُرَيّا حتّى اذا
٥ أُطلق لا ينصرف الى غيره وصار عَلَمًا بالغَلَبة كالدَبَران والعَيُّوق ولا يجوز نزعُ الالف واللام منها لانّها
هى المعرِّفة فى الحقيقة، فهما سيّان من جهة اللزوم والغَلَبة الّا انّ الفرق بينهما أنّه اذا نزعتَ الالفَ
واللامَ من النجم تَنَكّر والتنكيرُ فى اسم اللّه تعالى مُحالٌ، وأمّا بيتُ الكتاب *من اجلك الخ* فشاذٌّ
قياسًا واستعمالًا فأمّا القياس فلما فى نداء ما فيه الالفُ واللامُ على ما ذُكر وأمّا الاستعمال فظاهرٌ لم يأتِ
منه الّا ما ذُكر وهو حرفٌ او حرفان ووجهُ تشبيهه بيا اللّه من جهة لُزومِ الالف واللام وإن لم يكن
١٠ مثلَه والفرقُ بينهما أنّ الّذى والّتى صفتان يمكن ان ينادَى موصوفُهما ويُنْوَى بهما صفتَيْن كقولك يا
زيدُ الذى فى الدار ويا هندُ التى أكرمتنى ويقع صفةً لأيّها نحوُ قوله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ويَا أَيُّهَا
ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ وليستا اسمَيْن ولا يكون ذلك فى اسم اللّه تعالى لانّه اسمٌ غالبٌ جرى مَجرَى
الاعلام كزيد وعمرو، وأقبحُ من ذلك قوله فيما أنشده ابو العَلاء

*فيَا الغُلامانِ اللّذان فَرّا * ايّاكما أنْ تكْسِبانا شَرّا*

١٥ وكان الذى حسّنه قليلا وصفُه باللذان والصفةُ والموصوفُ كالشىء الواحد فصار حرفُ النداء كانّه باشَرَ
اللذان، ومثله قوله تعالى قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ فعامَلَ موصوفَ الّذى معاملةَ
الّذى فى دخول الفاء فى الخبر وقد تقدّم بيانُ ذلك فاعرفه،

فصــل ٥٣

٢٠ قال صاحب الكتاب واذا كُرّر المنادى فى حال الاضافة ففيه وجهان احدُهما أن يُنْصَبَ الاسمان معًا
كقولِ جَرِير *يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبًا لَكُمْ* وقولِ بعضِ وَلَده *يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُبَّلِ*
والثانى أن يُضَمَّ الاوّلُ،

قال الشارح اذا كان المنادى مضافا وكُرّر المضاف دون المضاف اليه وذلك نحوُ يا زيدُ زيدَ عمرٍو فانّه
يجوز فيه وجهان احدهما نصبُ الاوّل والثانى والوجهُ الاخرُ ضمُّ الاوّل ونصبُ الثانى قال الخليل ويونس

هما سَواءٌ فى المعنى وهما لغةُ العرب، فاذا نصبتَهما جميعا فسيبويه يزعم انّ الأوّل هو المضافُ الى عمرو والثانى تكرّرٌ لضربٍ من التأكيد ولا تأثيرَ له فى خفضِ المضاف اليه قال لأنّا قد علِمنا انّكه لو لم تُكرّر الاسمَ الثانىَ لم يكن الّا منصوبا فلمّا كرّرتَه بقى على حالهٖ، وذهب ابو العبّاس محمّد بن يزيد الى انّ الأوّل مضافٌ الى اسم محذوف وأنّ الثانى هو المضافُ الى الظاهرِ المذكورِ وتقديرُه عنده يا زيدَ عمرو زيدَ

٥ عمرو وحُذف عمرو الأوّلُ اكتفاءً بالثانى، وقد شبّه الخليلُ يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ بقولهم لا أَبَا لكَ وذلك انّ الأبَ مضافٌ الى الكاف غيرَ ذى شكٍّ بدليلِ نصبِ الأبِ بالالف والأبُ لا يكون اعرابُه بالحروف الّا فى حال اضافته الى غيرِ متكلّمٍ فلمّا نُصب بالالف دلّ على اضافته ثمّ أُقحمت اللام فلم يكن لها تأثيرٌ فى خفضِ الكاف الّا تأكيدُ معنى الاضافة، ومثله *يا بُؤْسَ للحَرْبِ* البؤسُ مضاف الى الحرب وأُقحمت اللامُ فلم يكن لها تأثيرٌ، والوجه الثانى ان يُضمَّ الاوّلُ ويُنْصَبَ الثانى وهو القياس لانّ الاوّل منادى

١٠ مفردٌ معرفةٌ بُيِّنَ باسمٍ مضافٍ إمّا بدلا وإمّا عطفَ بيانٍ، وأمّا البيتان اللذان انشدهما فالاوّلُ لجريرٍ وهو

*يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ * لا يُلْقِيَنَّكُمُ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ*

فقد رُوى على الوجهَيْنِ المذكورَيْن يريد تَيْم بن عبد مَناةَ وهو من قومِ عمر بن لَجَا وعَدِيٌّ اخوهم، يقول تَنَبَّهُوا حتّى لا يُلْقِيَكم عمرُ فى مكروهٍ اى يُوقِعَكم فى هِجاءٍ فاحشٍ من أجلِ تعرُّضه كانّه ينهاهم عن أذاهُ ويأمرهم بالاقرارِ بفَضْله، وأمّا البيت الاخر وهو

١٥ *يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ * تَطاوَلَ الليلُ هُدِيتَ فانْزِلِ*

البيت لبعضِ وَلَدِ جَريرٍ وهو من أبياتِ الكتاب والقولُ فى إعرابه كالقول فى البيت الاوّل وهو زيدُ بن أَرْقَمَ وأضافه الى اليعملات لانّه كان يَحْدُو بها ولهذا قال تطاول الليلُ فانزل اى انزلْ عن ظَهْرها وَاحْدُ بها فقد تطاول الليلُ فاعرفه،

٢٠ ## نداء المضاف الى ياء المتكلّم

فصل ٥٤

قال صاحب الكتاب وقالوا فى المضاف الى ياء المتكلّم يا غُلامىَ ويا غلامِ ويا غلامًا وفى التنزيل يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ وقُرِئَ يا عِبَادِي ويقال يا رَبَّا تَجاوَزْ عنّى وفى الوقف يا رَبَّاهْ ويا غُلاماهْ، والتاء فى يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ تاءُ تأنيثٍ عُوِّضتْ عن الياء ألا تراهم يُبْدِلونها هاءً فى الوقف،

قال الشارح متى أضافوا المنادى الى ياء النفس ففيه لغاتٌ اجودُها حذفُ الياء والاكتفاء منها بالكسرة وذلك نحوُ يا قومِ لا بأسَ ويا غلامِ أقبِلْ وقال تعالى يا عبادِ فاتّقونِ لم يُثْبِتوا الياء ههنا كما لم يثبتوا التنوينَ فى المفرد نحوِ يا زيدُ لانّها بمنزلته اذ كانت بدلًا منه وذلك انّ الاسم مضافٌ الى الياء والياء لا معنًى لها ولا تقوم بنفسها الّا أن يكون فى الاسم المضاف اليها كما انّ التنوين لا يقوم بنفسه حتى ٥ يكون فى اسم فلمّا كانت الياء كالتنوين وبدلًا منه حذفوها فى الموضع الذى يُحْذَف فيه التنوين تخفيفا لكثرة الاستعمال والنداء ولم يُخِلّ حذفُها بالمقصود اذ كان فى اللفظ ما يدلّ عليها وهو الكسرةُ قبلها ألا ترى انّه لو لم يكن قبلها كسرةٌ لم تُحْذَف نحوَ مُصْطَفًى ومُعَلًّى اذا اضفتَهما قلت مصطفَىَ ومُعَلّاىَ فلا يجوز إسقاطُ الياء منهما لانّه لا دليلَ عليها بعد حذفها، وان كانوا قد حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة قبلها فى غيرِ النداء كان جَوازُه فى النداء الذى هو بابُ حذفٍ وتغييرٍ أَوْلَى وأجدرَ ١٠ بالجواز الا ترى انّك تحذف منه التنوينَ نحوَ يا زيدُ وتُسوِّغ فيه الترخيمَ نحوَ يا حارِ فاعرفه، اللغة الثانية إثباتُ الياء نحوُ يا غلامِى وكان ابو عمرو يقرأ يا عبادى فاتّقونِ وقال عبدُ الله بن عبدِ الأَعْلَى القُرَشىُّ

*وكنتَ اذ كنتَ الاهِى وَحْدَكَا * لم يَكُ شىءٌ يا إِلاهِى قَبْلَكَا*

فأثبت الياء لانّها اسمٌ بمنزلة زيد اذا اضفتَ اليه فكما لا تحذف زيدًا فى النداء كذلك لا تحذف ١٥ الياء وليس إثباتُها بالمختار، اللغة الثالثة أن تقول يا غلامِىَ بفتح الياء وهو الاصلُ فيها من حيث كانت نظيرةَ الكاف فى أخوكَ وأبوكَ والإسكانُ فيها ضربٌ من التخفيف، اللغة الرابعة أن تُبْدِل من الياء ألفًا لانّها أخفُّ وذلك أنّهم استثقلوا الياء وقبلها كسرةٌ فيما كثر استعماله وهو النداء فأبدلوا من الكسرة فتحةً وكانت الياء متحرّكةً فانقلبت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فقالوا يا غلامَا ويا زيدَا فى يا غلامِى ويا زيدِى واذا وقفوا ألحقوه الهاء للسَكْت فقالوا يا غلاماهْ ويا زيداهْ لخفاء الالف، ومن ٢٠ يقول يا غلاماهْ ويا زيداهْ قليلٌ لانّ الالف بدلٌ من الياء، وليس الاختيار يا غلامِىَ حتّى تُبْدَل منها الالفُ على أنّ فى لغة طَيِّءٍ يُبْدِلون من الياء الواقعةِ بعد الكسرة ألفا فيقولون فى فَنِىَ فَنَا وفى بَقِىَ بَقَا قال الشاعر *وما الدُنْيا ببَقاةٍ علينا* يريد بباقيَةٍ وفى جاريَةٍ جاراةٌ وهو كثير واذا ساغ ذلك فى غير النداء ففى النداء أَوْلَى لكثرة استعماله، ومنهم من يقول يا رَبُّ ويا قومُ بالضمّ يريدون يا رَبِّ ويا قومِ وانّما يفعلون ذلك فى الاسماء الغالبِ عليها الاضافةُ لانّهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر او الى مضمر

غيرِ المتكلّم عُلم انّها مضافةٌ الى المتكلّم والمتكلّمُ أَوْلى بذلك لانّ ضميره الذى هو الياء قد يُحذف
فاعرفه، فأمّا التاء فى يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ فتاء التأنيث بمنزلة التاء فى قائمة وامرأة قال سيبويه سألتُ الخليل
عن التاء فى يا أَبَتِ لا تفعلْ ويا أُمّتِ فقال هذه التاء بمنزلة الهاء فى خالةٍ وعمّةٍ يعنى أنّها للتأنيث
والذى يدلّ على انّها للتأنيث انّك تقول فى الوقف يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ فتُبْدِلها هاء فى الوقف كقاعدْ
٥ وقاعدةْ على حدّ خالْ وخالةْ وعَمْ وعَمّةْ ودخلت هذه التاء كالعوض من ياء الاضافة والاصلُ يا أَبِي ويا
أُمّي فحُذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثمّ دخلت التاء عوضًا منها ولذلك لا تجتمعان فلا تقول يا
أَبَتِي ولا يا أُمّتِي لئلّا يُجْمَع بين العوض والمعوّض منه ولا تدخل هذه التاء عوضًا فيما كان له مؤنّثٌ
من لفظه ولو قلت فى يا خالى ويا عمّى يا خالتِ ويا عمّتِ لم يجز لانّه كان يلتبس بالمؤنّث فأمّا دخولُ
التاء على الأُمّ فلا إشكالَ فيه لانّها مؤنّثةٌ وأمّا دخولها على الأب فلمعنًى المبالغة من نحو راوِيَةٍ وعلّامَةٍ،
١٠ وفيه لغاتٌ قالوا يا أَبَتِ بالكسر ويا أَبَتَ بالفتح ويا أَبَتَا بالالف واذا وقفتَ قلت يا أَبَتَاهْ ويا أُمّتاهْ
وحكى يونسُ عن العرب يا أَبَ ويا أُمَّ، فمن قال يا أَبَتِ بالكسر فانّه اراد يا أبتي بالاضافة الى ياء النفس
ثم حذف الياء وأبقى الكسرةَ دليلا عليها مؤذِنةً بانّها مُرادةٌ، ومن قال يا أَبَتَ بالفتح فيحتمل امرَيْن
احدُهما أن يكون مثلَ يا طَلْحَةَ أقبِلْ ووجهُه أنّ أكثرَ ما يُدْعَى هذا النحوُ ممّا فيه تاء التأنيث
مرخّما فلمّا كان كذلك وردّ المحذوف تُرِك الآخِرُ يجرى على ما كان يجرى عليه فى الترخيم من الفتح
١٥ ولم يُعتدّ بالهاء وأقحموها كما انّه لمّا كان اكثرُ ما يقول العربُ اجتمعتِ اليَمامةُ وهم يريدون اهلَ
اليمامة فاذا ردّوا الاهلَ جروا على ما كانوا عليه من التأنيث فقالوا اجتمعتْ اهلُ اليمامة ولم يعتدّوا
بالاهل وجعلوه من قبيلِ المُقْحَم على حدّ قوله ~ كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ * والوجه الثانى أن يكون
اراد يا أَبَتَا فحذف الالفَ تخفيفا وساغ ذلك لانّها بدلٌ من الياء فحذفوها كما تُحذف الياء وبقيت
الفتحةُ قبلها تدلّ على الالف كما انّ الكسرة تبقى دليلا على الياء، وأمّا من قال يا أَبَتَا ويا أُمّتَا فانّه
٢٠ اراد الياء الّا انّه استثقلها فأبدلَ من الكسرة فتحةً ثمّ قلبها ألفًا لانّها متحرّكةٌ مفتوحٌ ما قبلها قال
الشاعر * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَساكَا · وقال

* يا أَبَتَا ويا أَبَهْ * حَسَّنْتَ الّا الرَّقَبَهْ ·

وقد كثُر إبدالُ هذه الياء ألفا قال الشاعر

* وقد زَعَموا أنّى جَزِعْتُ عليهمِ · وهل جَزَعٌ أن قلتُ وَا بِأَبَا هُمَا ·

وقال رُؤْبَةُ * فهى تُرَثّى بِأَبَا وَٱبْنِيبَا * وكثرةُ ما جاء من ذلك تزيد قولَ من قال يا أَبَتَ بالفتح أنّه اراد يا أَبَتَا بالالف قوّةً،

قال صاحب الكتاب وقالوا يا ابنَ أُمّى ويا ابنَ عَمّى ويا ابنَ أمّ ويا ابنَ عمّ ويا ابنَ امّ ويا ابنَ عمّ وقال ابو النّجم * يا بِنْتَ عَمّا لا تَلُومِى وَٱهْجَعِى * جعلوا الاسمَيْن كاسم واحد،

٥ قال الشارح اذا قلت يا ابنَ أَخى ويا غُلامَ غلامِى فالقياسُ فى هذه الياءات أن لا تُحذف لانّ النداء لم يقع على الاخ ولا على الغلام الثانى فهما بمنزلة غيرهما فى غير النداء ألا تراك تقول فى الخبر جاء غلامُ اخى فكما انّ الاخ ليس له حَظٌّ فى المجىء فكذلك اذا قلت يا غلامَ اخى ليس للاخ حظٌّ فى النداء والياءُ انّما تُحذف اذا وقعتْ موقعا يُحذف فيه التنوين وهو أن يتّصل بالاسم المنادى، هذا هو القياس الّا انّه قد ورد عنهم فى قولهم يا ابنَ أُمّى ويا ابنَ عَمّى على الخُصوص اربعةُ أَوجهٍ مسموعةٍ من العرب

١٠ حكاها الخليلُ ويونسُ فالوجهُ الأوّلُ يا ابنَ أُمّى ويا ابنَ عمّى بإثبات الياء قال الشاعر

* يا ابنَ أُمّى ويا شُقَيِّقَ نَفْسِى * أَنتَ خلّفتَنى لدَهْرٍ شَدِيدِ *

ولذلك وجهان من المعنى احدُهما أن تكون أثبتَّها كما أثبتَّها فى يا غلامى واذا ساغ ثبوتُها فى المنادى كان ثبوتُها فى المضاف الى المنادى أَسوغَ والثانى وهو أَجودُهما أن تُثْبِتها كما أثبتَّها فى يا ابنَ اخى وفى يا غلامَ غلامى، والوجه الثانى من الأَوجه الاربعة أن تقول يا ابنَ أُمَّ ويا ابنَ عَمَّ بالفتح وقد قرأ به

١٥ ابنُ كَثِير ونافعٌ وابو عمرو ويحتمل ذلك امرَيْن احدُهما ان يكون الاصلُ يا ابنَ أُمّا بالالف ثمّ حُذفت الالف تخفيفا وساغ ذلك لانّها بدلٌ من الياء فحُذفت كما تُحذف الياء فى يا غلامى فى قولك يا غلامِ وحُذفت الياء من المضاف اليه وإن كانت لا تُحذف من المضاف اليه اذا قلت يا غلامَ غلامِى كما تُحذف من المضاف اذا قلت يا غلامِ لانّ هذا الاسم أعنى يا ابنَ أُمِّ ويا ابنَ عَمِّ قد كثُر استعمالُه فجاز فيه ما لم يجز فى نظائره، والفتحة فى ابنَ على هذا فتحةُ إعراب كما انّها فى يا غلامَ غلامى

٢٠ كذلك، والثانى أن تجعل ابنًا وأُمًّا جميعا بمنزلة اسم واحد فتبنى الاسمَ الآخِرَ على الفتح وتبنى الاسمَ الذى هو الصدرُ لانّه كالبعض للثانى فالفتحةُ فى الأوّل ليست نصبةً كما كانت فى الوجه الاوّل وانّما هى بمنزلة الفتحة من خمسةَ عشرَ وهما فى موضع مضموم من حيث كانا بمنزلة اسم واحد كخمسةَ عشرَ وهو مقصود، ويجوز ان يكون فتحُ الثانى إتباعًا لفتحة النون فى ابن وموضعُ أُمَّ وعَمَّ خفضٌ بالاضافة، والوجه الثالث الكسر فتقول يا ابنَ امِّ ويا ابنَ عمِّ وقرأ ابنُ عامر وحمزةُ والكسائىّ يا ابنَ امِّ بالكسر

ويحتمل امرَيْن احدُهما ان يكون أضاف ابنًا الى امّ وحذف الياء من الثانى وكان الوجهُ إثباتَها مثلَ يا غلامَ غلامى، والوجه الثانى انّهما لمّا جُعلا كاسم واحد وأضافهما الى نفسه حذف الياء وبقيت الكسرةُ دليلا كما يُفْعَل بالاسم الواحد نحو يا غلامِ ويا قومِ ومثلُه يا احدَ عشرِ أقبلوا، الوجه الرابع ان تقول يا ابنَ أمَّا ويا ابنَ عمَّا فتجعل مكانَ الياء الفًا كما قال *يا بِنْتَ عَمَّا لا تَلُومِى وٱهْجَعِى* كما ٥ تقول يا غلامًا فتفتح ما قبل الياء تخفيفا وهى متحرّكةٌ فتنقلب الفًا فاعرفه،

المندوب

فصـــل ٥٥

قال صاحب الكتاب ولا بدّ لك فى المندوب من ان تُلْحِق قبله يَا او وَا وأنتَ فى إلحاق الالف فى آخره ١٠ مخيَّرٌ فتقول وا زيداهْ او وا زيدُ والهاء اللاحقةُ بعد الالف للوقف خاصّةً دون الدَّرْج ويَلْحَق ذلك المضافَ اليه فيقال وا اميرَ المُؤمنيناهْ ولا يلحق الصفةَ عند الخليل فلا يقال وا زيدُ الظريفاهْ ويلحقها عند يونس، ولا يُنْدَب الّا الاسم المعروف فلا يقال وا رجلاهْ ولم يُستقبح وَا مَن حفر بِئْرَ زَمْزَماهْ لانّه بمنزلة يا عبدَ المُطّلباهْ،

قال الشارح اعلم انّ المندوب مدعوٌّ ولذلك ذُكر مع فُصول النداء لكنّه على سبيل التفجّع فأنتَ ١٥ تدعوه وإن كنتَ تعلم انّه لا يستجيب كما تدعو المستغاثَ به وإن كان بحَيْثُ لا يسمع كأنّه تعُدّه حاضرا وأكثرُ ما يقع فى كلام النساء لضُعْف احتمالهنّ وقلّةِ صَبْرهنّ ولمّا كان مدعوّا بحيث لا يسمع أتوا فى اوّله بيَا او وَا لمَدّ الصوت ولمّا كان يُسْلَك فى الندبة والنَّوْح مذهبُ التطريب زادوا الالف آخرا للترنّم كما يأتون بها فى القوافى المطلَقة وخصّوها بالالف دون الواو والياء لانّ المَدّ فيها أمكنُ من أُخْتَيْها، واعلم انّ الالف تفتح كلّ حركة قبلها ضمّةً كانت او كسرةً لانّ الالف لا يكون ما قبلها الّا ٢٠ مفتوحا اَللّهمّ الّا ان يُخاف لَبْسٌ فحينئذ لا تُغيَّر الحركة فتقول وا زيدَا واذا وقفتَ على الالف ألحقتَ الهاء فى الوقف محافظةً عليها لخفائها فتقول وا زيداهْ ويا عمراهْ فإن وصلتَ أسقطتَ الهاء لانّ خفاء الالف قد زال بما اتّصل بها فتقول وا زيدَا وعمراهْ تُسْقِط الهاء من الاوّل لاتّصاله بالثانى وتُثْبِتها فى الثانى لانّك وقفتَ عليه، ويجوز ان لا تأتى بألف الندبة وتُجْرِىَ لفظَه مُجْرَى لفظ المنادى نحو وا زيدُ ويا عمرُو ولا يُلْبَس بالمنادى اذ قرينةُ الحال تدلّ عليه، وتلحَق علامةُ الندبة المضافَ اليه فيقال وا اميرَ

المُؤمنيناهْ ووا غلامَ زيداهْ لانّ المضاف والمضاف اليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلةَ التنوين من المضاف فإن كان المضافُ اليه اسما ظاهرا فتحتَ آخرَه لأجلِ الف الندبة وتحذف التنوينَ من المضاف اليه فى الندبة لانّه لا يجتمع ساكنان التنوينُ والالفُ ولم تُحرِّك التنوينَ لانّ أداةَ الندبة زيادةٌ غيرُ منفصلة كما انّ التنوين كذلك فلم يجتمعْ فى آخرِ الاسم زيادتان على هذه القضيّة فعاقبوا
٥ بينهما لذلك هذا اذا كان المضافُ اليه ظاهرا، فإن كان مضمرا فإن كان المضمرُ متكلّما فلا تخلو ياءه من ان تكون محذوفةً وقد اجتُزِئ بالكسرة منها نحوَ يا غلامِ او تكون ثابتةً وفيها لغتان السكونُ والحركةُ فإن كانت الأُولى فإنّك تُبْدِل من الكسرة فتحةً لأجلِ الالف بعدها وتقول وا غلاماهْ وإن كانت ثابتةً وهى ساكنةٌ كان لك فيها وجهان احدهما حذفُ الياء لسكونها وسكونِ الالف بعدها ويستوى فى ذلك لغةُ مَن أثبتَها ومَن حذفها والوجهُ الثانى ان لا تحذفها بل تفتحها لأجل الالف بعدها واذا
١٠ كانوا قد فتحوا ما ليس اصلُه الفتحَ كان فتحُ ما اصلُه الفتحُ أجدرَ وأَوْلى، وإن كانت الياء مفتوحةً نحوَ وا غلاميَ فليس فيه الّا وجهٌ واحدٌ وهو إثباتُها وتحريكُها، وإن كان المضاف اليه مضمرا غيرَ ياء النفس أثبتَّه بالالف وفتحتَ ما قبلها اذا لم يلتبس نحوَ قولك فى المضاف الى المخاطب وا غلامَكاهْ فإن كان ممّا يلتبس قلبتَ الالفَ الى جنسِ الحركة قبلها نحوَ يا غلامَكيهْ اذا كان المخاطبُ مؤنّثا اذ لو قلت وا غلامكاهْ آلتبس بالمذكّر، وكذلك تقول وا غلامَهُوهْ اذا كان المضمر غائبا اذ لو قلت وا غلامَهاهْ
١٥ آلتبس بالمؤنّث وعلى هذا فقِسْ كلَّ ما يأتى منه، ولا تلحق الفُ الندبة الصفةَ لا تقول وا زيدُ الظريفاهْ عند سيبويه والخليلِ لانّ الصفة ليست المقصودَ بالندبة وانّما المندوبُ الموصوفُ، وذهب الكوفيون ويونسُ من البصريين الى جَوازه وقالوا انّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد والمذهبُ الاوّل اذ ليست الصفةُ كالمضاف اليه لانّ المضاف اليه داخلٌ فى المضاف ولذلك يلزمه وأنتَ فى الصفة بالخيار إن شئتَ تصف وإن شئت لا تصف، واعلم انّ الندبة لمّا كانت بُكاء ونَوْحا بتَعْدادِ مآثرِ المندوب وفضائله
٢٠ وإظهارُ ذلك ضَعْفٌ وخَوَرٌ ولذلك كانت فى الأكثر من كلام النِسْوان لضُعْفهنّ عن الاحتمال وقلّةِ صَبْرهنّ وجب ان لا يُنْدَب الّا بأشْهَرِ اسماء المندوب وأعْرَفِها لكَىْ يعرفَه السامعون فيكونَ عُذْرا له عندهم ويَعْلَمَ انّه قد وقع فى أمرٍ عظيم لا يَمْلِك التصبُّرَ عند مثله، فلهذا المعنى لا تُنْدَب نكرةٌ ولا مبهمٌ فلا يقال وا رجلاهْ ولا وا هذاهْ لابهامهما ويستقبحون وا مَن فى الداراهْ لعدمِ وُضوحه وإبهامه ولا يستقبحون وا مَن حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماهْ لانّه مَنْقَبَةٌ وفضيلةٌ صار ذلك عَلَمًا عليه يُعْرَف به بعينه فجرى مَجْرَى الاعلام

نحو وا عبدَ المُطّلِباهْ وذلك انّ عبد المطّلب هو الذى أظهرَ زَمْزَمَ بعدَ دُثورها من عَهْدِ اسمعيلَ عليه السلام بأنْ أُتِيَ في المَنام فأُمِر بحَفْرِ زمزمَ فقال وما زمزمُ قال لا تُنْزَف ولا تُهْدَمْ، وتَسْقِى الحَجِيجَ الأعظمْ، وهى بين الفَرْث والدَمْ، فغدا عبدُ المطّلب ومعه الحرثُ ابنه ليس له يومئذ ولدٌ غيرُه ووجد الغُرابَ ينقُر بين اسافٍ ونائلةَ فحَفَرَ فلمّا بدا الطَوِىّ كَبّرَ وقِصّتُه معروفةٌ، فالندبة نوعٌ من النداء فكلُّ مندوبٍ ٥ منادًى وليس كلُّ منادى مندوبا اذ ليس كلُّ ما ينادَى يجوز ندبتُه لانّه يجوز ان ينادَى المنكورُ والمبهمُ ولا يجوز ذلك في الندبة فاعرفه،

حذف حرف النداء

فصــــل ٥٩

١. قال صاحب الكتاب ويجوز حذفُ حرف النداء عمّا لا يوصف به أَىٌّ قال الله تعالى يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا وقال رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ وتقول أَيُّهَا الرجلُ وأَيَّتُهَا المرأةُ ومَن لا يزال مُحْسِنًا أَحْسِنْ الىّ، ولا يُحذف عمّا يوصف به أَىٌّ فلا يقال رجلُ ولا هذا،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الغرض بالنداء التصويتُ بالمنادى ليُقْبِلَ والغرضُ من حروف النداء امتدادُ الصوت وتنبيهُ المدعوّ فاذا كان المنادَى متراخيا عن المنادِى او مُعْرِضا عنه لا يُقْبِل الّا بعد ١٥ اجتهادٍ او نائما قد استَثْقَل فى نَوْمه استعملوا فيه جميعَ حروف النداء ما خلا الهمزةَ وهى يا وأَيَا وهَيَا وأَىْ يمتدّ الصوتُ بها ويرتفع، فإن كان قريبا نادوه بالهمزة نحوَ قول الشاعر *أَزيدُ أَخا وَرْقاءَ إن كنتَ ثائرا* لانّها تُفيد تنبيهَ المدعوّ ولم يُرِد منها امتدادُ الصوت لقُرب المدعوّ ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدمِ المدّ فيها ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيدا، وقد يجوز حذفُ حرف النداء من القريب نحوُ قوله *حارِ بنَ كَعْبٍ ألا أَحْلامُ تَزْجُرُكم* ونحوُ قوله تعالى يوسفُ اعرضْ ٢٠ عن هذا وقد كثُر حذفُ حرف النداء فى المضاف نحو قوله تعالى رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وقال تعالى فَاطِرَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وقال رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ ٱلسَّمَاءِ وقال رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي ٱلْمَوْتَىٰ وهو كثيرٌ فى الكتاب العزيز، وفى الجملة حذفُ الحروف ممّا يأباه القياسُ لانّ الحروف انّما جىء بها اختصارا ونائبةً عن الافعال فما النافيةُ نائبةٌ عن أَنْفِى وهمزةُ الاستفهام نائبةٌ عن أَستفهِمُ وحروفُ العطف عن أَعْطِفُ وحروفُ النداء نائبةٌ عن أُنادِى فاذا اخذتَ تحذفها كان اختصارَ المختصَر وهو اجحافٌ الّا انّه قد ورد

فيما ذكرناه لقوّةِ الدلالة على المحذوف فصار القرائنُ الدالّةُ كالتلفّظ به، وقوله يجوز حذفُ حرف النداء ممّا لا يوصَف به أىّ جعل ذلك شرطا فى جوازِ حذفه لا علّةً، ومنهم من جعل ذلك علّةً وانّما هو اعتبارٌ وتعريفٌ للموضع الذى يُحذف منه حرف النداء فقالوا كلُّ ما يجوز ان يكون وصفًا لأىّ ودعوتَه فانّه لا يجوز حذفُ حرف النداء منه لانّه لا يُجمع عليه حذفُ الموصوف وحذفُ حرف النداء منه

٥ فيكونَ إجحافا فلذلك لا تقول رجلُ أقبلْ ولا غلامُ تعالَ ولا هٰذا هَلُمّ وأنت تريد النداء حتى يظهر حرفُ النداء لانّ هذه الأشياء يجوز ان تكون نُعوتًا لأىّ نحوَ يا أيّها الرجلُ ويا ايّها الغلامُ ويا ايّهذا لانّ أيًّا مبهمٌ والمبهمُ يُنْعَت بما فيه الالف واللام او بما كان مبهما مثلَه قال الله تعالى يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى قال الشاعر

*يا أيّها الرجلُ المُعلِّمُ غيرَه * هَلّا لنفسك كان ذا التعليمُ*

١٠ وقال الاخر *ألا ايّهذا الباخعُ الوَجْدُ نفسَه* فوصف أيًّا باسم الاشارة كما وصفه بما فيه الالف واللام اذ كان مبهما مثلَه كما يوصَف ما فيه الالف واللام بما فيه الالف واللام، واحتجّ سيبويه بأنّ اصلَ هذا أن يُستعمل بالالف واللام فتقول يا ايّها الرجلُ فلم يجز حذفُ ما كان يتعرّف به وتبقيتُه على التعريف الّا بعوَض، وكذلك المبهم يكون وصفًا على ما تقدّم لأىّ فاذا حذفتَ أيًّا صار يَا بدلا فى هٰذا كما صار بدلا فى رجل، وقال المازنىّ فى نحوِ هٰذا أقبلْ انّ هٰذا اسمٌ تُشير به الى غير المخاطب

١٥ فلمّا ناديتَه ذهبتْ منه تلك الاشارةُ فعُوّض منها التنبيه بحرف النداء، وقد اجاز قومٌ من الكوفيين هذا اقبلْ على ارادةِ النداء وتعلّقوا له بقوله تعالى ثُمَّ أَنْتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ قالوا والمراد يا هؤلاء، وقد عمِل به المُتَنَبّى فى قوله *هٰذِى بَرَزْتِ لنا فهِجْتِ رَسِيسَا* وكان يَميل كثيرا الى مذهب الكوفيين ولا حجّةَ فى الآية لاحتمالِ ان يكون هؤلاء منصوبا بإضمارِ أَعْنِى بمعنى الاختصاص ويكون انتم مبتدأً وتقتلون الخبرَ، وقيل انتم مبتدأ والخبرُ هؤلاء وتقتلون انفسكم من صلةِ هؤلاء وقد يكون

٢٠ اسمُ الاشارة موصولا نحوَ قوله

*عَدَسْ ما لعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ * أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ*

اى والذى تحملينه طليقٌ، ويُحمل قول المتنبّى على ان يكون اشارةً الى المصدر اى هذه البَرْزَةَ او الى الظرف على ارادة المرّة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد شذّ قولهم أَصْبِحْ لَيْلُ وافْتَدِ مَخنوقُ وأَطْرِقْ كَرَا و *جارِىَ لا تَسْتَنْكِرِى

عَذِيرِى* ولا عن المستغاث والمندوب، وقد التُزِم حذفُه فى ٱللّهُمّ لوقوع الميم خَلَفًا عنه،

قال الشارح قد جاء عنهم حذفُ حرف النداء من النكرة المقصودة قالوا أَصْبِحْ ليلُ وٱفْتَدِ مخنوقُ وأَطْرِقْ كَرَا يريد ترخيمَ كَرَوانٍ على قولِ مَنْ قال يا حارُ بالضمّ وذلك انّ هذه امثالٌ معروفةٌ فجرت مجرى العَلَم فى حذفِ حرف النداء منها، وقال ابو العبّاس المبرّد الأمثالُ يُستجاز فيها ما يستجاز فى الشعر

٥ لكثرة الاستعمال لها، فأمّا قول العجّاج *جارِىَ لا تستنكرى عذيرى* فانّه يريد يا جاريةُ فلمّا رَخَّمَ فحذف تاء التأنيث وحذف أداة النداء ضرورةً، ولا يجوز حذفُ حرف النداء من المستغاث به فلا تقول لَزَيْدٍ وأنت تريد يا لَزيدٍ لانّ المستغيث يبالغ فى رفع صوته وامتداده لتوهُّمه فى المستغاث به الغَفْلَةَ والتَّراخِىَ، وكذلك المندوب قال سيبويه لا يجوز حذفُ حرف النداء منه لانّهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبَعُد عنهم والاختلاطُ الاجتهادُ فى الغَضَب ولانّهم يريدون به مذهبَ الترنّم

١٠ ومَدَّ الصوتِ ولذلك زادوا الالفَ أخيرًا مبالغةً فى الترنّم، فأمّا قولهم ٱللّٰهُمَّ فهو نداءٌ والضمّةُ فيه بناءٌ بمنزلتها فى يا زيدُ والميمُ فيه عِوَضٌ من حرف النداء ولذلك لا يجتمع يَا مع الميم الّا فى شعرٍ أنشده الكوفيون لا يُعْرَف قائله ويكون ضرورةً وذلك قوله

*اِنّى اذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا * دَعَوْتُ يا ٱللّهُمَّ يا ٱللّهمَّا*

فجمع لضرورة بين يَا والميم، وذهب الفرّاء من الكوفيين الى انّ اصله يا اللّهُ أُمَّنَا بخَيْرٍ الّا انّه لمّا كثُر فى

١٥ كلامهم واشتهر فى ألسنتهم حذفوا بعضَ الكلام تخفيفا كما قالوا هَلُمَّ والاصلُ هَا ٱلْمُمْ فحذفوا الهمزةَ تخفيفا وادّغموا الميم فى الميم كما قالوا وَيْلُمِّهِ والاصل وَيْلٌ لأُمّه وانّما حذفوا وخفّفوا، وهو قولٌ واهٍ جدًّا لوجوهٍ منها انّه لو كان الامر كما ذكروا لَمَا حَسُن ان يقال ٱللّهُمَّ أُمَّنَا بخير لانّه يكون تكرارا فلمّا حَسُن من غير قُبْحٍ دلّ على فَسادِ ما ذهب اليه، وايضا فانّه لو كان الامر على ما ظنّ لَمَا جاز استعمالُه فى المكارِهِ نحوِ اللّهمّ أَهْلِكْهم ولا تُهْلِكْنا لانّه يكون تناقُضا قال اللّه تعالى ٱللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ

٢٠ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ مع انّه لو كانت الميمُ اصلا من الفعل لم يحتج الشرطُ الى جوابٍ فى الآية ولَسدّتْ مَسَدَّ الجواب فلمّا افتقرت الى جواب وأُجيبت بالفاء دلّتْ على انّها زائدةٌ وليست من الفعل، واعلم انّ سيبويه لا يرى نَعْتَ اللّهمّ لانّه لفظٌ لا يقع الّا فى النداء فهو فى منزلة يا هَناهْ ويا مَلْكَعانُ وفُلُ وليس شىء من هذا بنَعْت، وخالفه ابو العبّاس فى ذلك وقال اذا كانت الميمُ عوضًا من يَا فكما تقول يا اللّهُ الكريمُ كذلك تقول اللّهمّ الكريمُ واستدلّ بقوله تعالى

ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ فسيبويه يحمل فاطر السموات على انّه نداء ثانٍ لا انّه نعتٌ،

الاختصاص

فصل ٥٧

٥ قال صاحب الكتاب وفى كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاصُ لا النداءُ وذلك قولهم أمّا أنا فأفعلُ كذا أيُّها الرجلُ ونحن نفعل كذا أيُّها القومُ واللّهمّ اغفِرْ لنا أيّتُها العِصابةُ جعلوا أيّا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيحِ ولم يعنوا بالرجل والقومِ والعصابةِ الّا انفسَهم، وما كنوا عنه بأنا ونحن والضميرِ فى لَنا كانّه قيل أمّا أنا فأفعلُ متخصِّصا بذلك من بينِ الرجال ونحن نفعل متخصِّصين من بين الأقوام واغفرْ لنا مخصوصين من بين العصائب،

١٠ قال الشارح اعلم انّ كلّ منادى مختصٌّ تختصُّه فتُناديه من بينِ مَن بحَضْرتك لأمْرك ونَهْيك او خبرِك ومعنَى اختصاصك إيّاه أن تقصِده وتختصّه بذلك دونَ غيره، وقد أجرتِ العرب أشياء اختصّوها على طريقة النداء لاشتراكهما فى الاختصاص فاستُعير لفظُ احدهما للآخر من حيث شارَكه فى الاختصاص كما أجروا التَسْوِيَةَ مُجْرَى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودةً فى الاستفهام وذلك قولك أزيدٌ عندك ام عمْرو وأزيدٌ افضلُ ام خالدٌ فالشيآن اللذان تسأل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما ثمّ تقول ما أُبالى ١٥ أقمتَ ام قعدتَ وسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ فأنت غيرُ مستفهِم وإن كان بلفظ الاستفهام لتشارُكهما فى معنى التسوية لانّ معنى قولك لا أبالى أفعلتَ ام لم تفعل اى هما مستويان فى عِلْمى فكما جاءت التسويةُ بلفظ الاستفهام لاشتراكهما فى معنى التسوية كذلك جاء الاختصاصُ بلفظ النداء لاشتراكهما فى معنى الاختصاص وإن لم يكن منادى، والذى يدلّ على انّه غير منادى انّه لا يجوز دخولُ حرف النداء عليه لا تقول أنا أفعلُ كذا يا أيُّهذا الرجلُ اذا عنيتَ نفسك ولا نحن نفعل كذا ٢٠ يا أيُّها القومُ اذا عنيتم انفسَكم لانّك لا تُنبِّه غيرَك، وهذا الاختصاص يقع للمتكلّم نحوِ نحن نفعل أيُّها العِصابةُ وتعنى بالعصابة انفسَكم وللمخاطَب نحوِ انتم تفعلون أيّها القومُ ولا يجوز للغائب لا

تقول إنّهم فعلوا كذا ايّتُها العصابةُ، وقولهم انا افعل كذا ايّها الرجل ونحن نفعل كذا ايّتها العصابة فأيٌّ وصفتُها مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ او خبرٌ محذوفُ المبتدإ فاذا كان مبتدأ فكانّه قال الرجلُ المذكور او العصابةُ المذكورة مَن أُريد واذا كان خبرا فكانّه قال من اريد الرجلُ المذكور او العصابةُ

المذكورة ان لا يقدّر فيها حرفُ النداء بل هى جملةٌ فى موضع الحال لانّ الكلام قبلها تامٌّ ولذلك مثّلها
صاحبُ الكتاب بقوله انا افعل كذا مخصّصا من بين الرجال ونحن نفعل مخصّصين من بين الاقوام
وذكرُ اىّ هنا وصفته توضيحا وتأكيدا اذ الاختصاص حاصلٌ من انا ونحن فاعرفه،
قال صاحب الكتاب وممّا يجرى هذا المجرى قولهم إنّا مَعْشَرَ العربِ نفعل كذا ونحن آلَ فلان كُرَماءُ
٥ وإنّا معشرَ الصَعاليكِ لا قوّةَ بنا على المُرُوّة الّا انّهم سوّغوا دخولَ اللام ههنا فقالوا نحن العربَ أَقْرَى
الناس للضَيْف وبكَ اللّهَ نرجو الفَضْلَ وسُبْحانَكَ اللّهَ العظيمَ ومنه قولهم الحَمْدُ للّه الحميدَ والمُلْكُ للّه
اهلَ المُلْكِ وأتانى زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ وقُرِئَ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ومررتُ به المِسْكينَ والبائسَ، وقد جاء
نكرةً فى قول الهُذَلىّ

*ويأوِى الى نِسْوةٍ عُطَّلٍ * وشُعْثًا مَراضِيعَ مِثْلَ السَعالِى*

١٠ وهذا الذى يقال فيه نصبٌ على المَدْحِ والشَتْم والترحّم،
قال الشارح اعلم انّ هذا النحو من الاختصاص يجرى على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر
غيرِ مستعملٍ اظهارُه وليس بنداء على الحقيقة بدليلِ انّ الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يُبنى على الضمّ
كما يُبنى الاسم المفرد فى النداء على الضمّ فى نحوِ يا زيدُ ويا بكرُ ولم يقولوا فى *بِنَا تَميمًا يُكشَفُ
الضَبابُ* بنا تميمُ بالضمّ كما فعلوا فى النداء ولانّه ايضا يدخل عليه الالف واللام نحوَ نحن العربَ
١٥ أقرى الناس للضيف وما فيه الالف واللام لا يباشره حرفُ النداء واذا ارادوا ذلك توصّلوا اليه بأىّ
ونحوِها كقولك يا ايّها الرجلُ فلمّا قلت ههنا نحن العربَ من غير وُصْلة دلّ انّه غيرُ منادى، وقوله ممّا
يجرى هذا المجرى يريد مجرى الاوّل فى الاختصاص وانّما فصله من الاوّل وإن كانا جميعا اختصاصا
لانّهما مختلفان من جهة اللفظ وذلك انّ الفصل الاوّل مرفوعٌ نحوُ نحن نفعل كذا ايّتها العصابةُ وأنا
أفعل كذا ايّها الرجلُ وهذا الفصلُ منصوبٌ نحوُ قوله *إنّا بنى مِنْقَرٍ* وقولِ الاخر *بِنَا تميمًا
٢٠ يُكْشَف الضَبابُ* وذلك الفصل مختصٌّ بأىّ دون غيرها من الاسماء وهذا الفصلُ يكون بسائر الاسماء
نحو بنى فلان وآلِ فلان وغيرِهما من الاسماء، واعلم انّ هذا الضرب من الاختصاص ليس نداءً على
الحقيقة وإن كان جاريًا مجراه وذلك من قِبَل انّه منصوبٌ بفعل مضمر غيرِ مستعمل اظهارُه ولا يكون الّا
للمتكلّم والمخاطَب وهما حاضران ولا يكون لغائب كما انّ النداء كذلك والذى يدلّ على انّه ليس
بنداء أنّ الاسم المفرد الذى يقع فيه لا يُبنى على الضمّ كما يُبنى الاسم المفرد فى النداء على الضمّ

نحوُ يا زيدُ ويا حَكَمُ ولم يقولوا فى قول الشاعر بنا تميمٌ بالضمّ كما فعلوا فى النداء ولانّه ايضا يدخل عليه الالفُ واللام نحوَ قولهم نحن العربَ أقرى الناس للضَّيْف ولا يجوز ذلك فى النداء، والفرق بين هذا الاختصاص واختصاصِ النداء أنّك فى النداء تختصّ واحدا من جَماعةٍ ليعطِف عليك عند توهُّمِ غَفْلةٍ عنك وفى هذا الباب تختصّه بفعلٍ يعمل فيه النصبَ يُقصد به الاختصاص على سبيل ٥ الافتخار والتفصيل له، والاسم المنصوب فى هذا الباب لا بدّ ان يتقدّم ذكرُه ويكونَ من اسماء المتكلّم والمخاطَب نحوَ قوله

*أبَى اللّهُ الّا أنّنا آلَ خِنْدِفٍ * بنا يَسْمَعُ الصَّوْتَ الأنامُ ويُبْصِرُ*

قال خندف هم النون والالف فى أنّنا وكذلك قولهم نحن العربَ أقرى الناس للضيف فالعربُ هم نحن، ونصبُ هذه الاسماء كنَصْبِ ما ينتصب على التعظيم والشَّتْم باضمارِ أُريد او أعنى او أَختصّ فالاختصاصُ ١٠ نوعٌ من التعظيم والشتم فهو أخصُّ منهما لانّه يكون للحاضر نحوِ المتكلّم والمخاطب وسائرُ التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب وهذا الضربُ من الاختصاص يراد به تخصيصُ المذكور بالفعل وتخليصُه من غيره على سبيل الفَخْر والتعظيم وسائرُ التعظيم والشتمِ ليس المرادُ منه التخصيصَ والتخليصَ من موصوف آخر وانّما المرادُ المدح او الذمّ، فمن ذلك الحمدَ للّه الحميدَ والمُلْكُ للّه أهلَ المُلْك وكلُّ ذلك نصبٌ على المدح ولم تُرِد ان تفصله من غيره وتقول أتانى زيدٌ الخبيثَ الفاسقَ ومنه قِرآءةُ من قرأ وٱمرأتُه حَمّالةَ ١٥ الحطبِ بالنصب على الذمّ والشتم، ومن ذلك مررت به البائسَ المسكينَ فيجوز خفضُ البائس والمسكين على البدل ولا يجوز ان يكون نَعْتًا لانّ المضمرات لا تُنْعَت ويجوز نصبُه على الترحّم باضمارِ أعنى وهو من قبيل المدح والذمّ فاعرفه،

الترخيم

٢٠ فصــل ٥٨

قال صاحب الكتاب ومن خصائصِ النداء الترخيمُ الّا اذا اضطُرّ الشاعر فرخّم فى غير النداء، وله شرائطُ إحداها أن يكون الاسمُ عَلَما والثانيةُ ان يكون غيرَ مضاف والثالثةُ ان لا يكون مندوبا ولا مستغاثا والرابعةُ ان تزيد عِدّتُه على ثلثةِ أحرف الّا ما كان فى آخره تاء تأنيث فانّ العَلَميّةَ والزيادةَ على الثلثة فيه غيرُ مشروطتَيْن يقولون يا عاذِلَ ويا جارِيَ لا تستنكِرِى ويا ثُبَ أَقْبِلِى ويا شَا ٱرْجُنِى،

وأمّا قولهم يا صاحِ وأَطْرِقْ كَرَا فمن الشَوَاذّ،

قال الشارح انّما قال ومن خصائص النداء الترخيم لانّ الترخيم المطّرد انّما يكون فى النداء وفى غير النداء انّما يكون على سبيل النُدْرة وهو من قبيل الضرورة على ما سيأتى بيانُه ولذلك قال الّا اذا اضطُرّ الشاعر فرخّم فى غير النداء جعله خاصّةً للنداء، والترخيم مأخوذ من قولهم صوتٌ رخيمٌ اذا كان ٥ ليّنا ضعيفا والترخيمُ ضُعْفٌ فى الاسم ونَقْصٌ له عن تمام الصوت قال الشاعر

*لها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ * رخيمُ الحَوَاشِى لا هُرَاءٌ ولا نَزْرٌ*

يصف امرأةً بعُذوبة المنطق ولين الكلام وذلك مستحَبٌّ فى النساء، والترخيم له شروطٌ منها ان يكون منادى وذلك لكثرة النداء فى كلامهم وسعة استعماله والكلمةُ اذا كثُر استعمالُها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها فلذلك رخّموا المنادى وحذفوا آخرَه كما حذفوا منه التنوينَ وكما ١٠ حذفوا الياء فى يا قومِ على ما سبق، ومنها ان يكون عَلَما لانّ الاعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجَد فى غيرها ألا ترى انّهم قالوا حَيْوَةُ والقياس حَيَّةُ وقالوا مَزْيَدٌ ومَوْهَبٌ ومَحْبَبٌ وقد تقدّم عِلّةُ ذلك فى فصل الاعلام، ومنها ان يكون مفردا غير مضاف لانّ الاسم المفرد قد أثّر فيه النداء وأوجب له البناء بعدَ ان كان معربا والمضافُ والمضاف اليه لم يؤثّر فيه النداء بل حالُهما بعد النداء فى الاعراب كحالهما قبل النداء فلمّا كان حكمُ المفرد فى النداء يخالِف حكمه فى غير النداء وكان الترخيمُ انّما ١٥ يُسوّغه النداء جاز ولمّا كان المضافُ والمضاف اليه جارِيَيْن على الاعراب فى النداء مَجْرَيهما فى غير النداء وكان غيرُ النداء لا يجوز فيه الترخيمُ لم يجز فيهما هذا مع عدم السّماع والذى ورد من الترخيم عن العرب انّما هو فى المفرد نحوِ يا حارِ ويا عامِ، وذهب الكِسائىّ والفرّاء الى جواز الترخيم فى المضاف ويوقِعون الحذفَ على آخرِ الاسم الثانى فيقولون يا أبا عُرْوَ ويا آلَ عِكْرِمَ وأنشدوا بيتا لم يُعرف قائله

*أَبا عُرْوَ لا تُبْعِدْ فكُلُّ ابنِ حُرّةٍ * سيَدْعُوه داعِى مِيتَةٍ فيُجِيبُ*

٢٠ وقال زُهَيْرٌ

*خُذُوا حِذْرَكم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا * أَواصِرَنا والرِحْمُ بالغَيْبِ يُذْكَرُ*

فرخّم المضاف اليه فيهما وهذا محمولٌ عندنا على الضرورة وحالُه حالُ ما رُخّم فى غير النداء للضرورة لانّ المضاف اليه غيرُ منادى، ومنها ان تكون عِدّتُه زائدة على ثلثة احرف وذلك لانّ أقلّ الاصول ما كان على ثلثة فاذا حذفتَ من الخمسة حرفا ألحقتَه بالأربعة وقرّبتَه من الثلاثة تخفيفا له بقُرْبه من

الثلاثة الذى هو أقلُّ الأبنية واذا حذفتَ من الاربعة بلغتَ الثلاثةَ واذا بلغت الثلاثةَ لم يجـز ان
تحذف منه شيئًا لانّه لم يكن دونها شىءٌ من الاصول فتبْلُغَه لانّها هى الغايةُ، فامّا ما كان فيه هاء
التأنيث فيجوز ترخيمُه وإن كان على ثلثة احرف لانّه بمنزلة اسم ضُمّ الى اسـم كحَضْرَمَوْتَ ورَامَهُرْمُزَ
فجاز حذفُ الثانى منه كما جاز فى حضرموت ويبقى على حرفَيْن معتلّا كيَدٍ ودَمٍ لانّه كان كذلك
٥ والهاء فيه اذ الهاء بمنزلة المنفصلة ولا يُشترط فيما كان فيه هاء التأنيث العَلَمِيّةُ بل يجوز فى الشائع
كما يجوز فى الخاصّ، وانّما ساغ الترخيمُ فيما كان فيه تاء التأنيث وإن لم يكن عَلَما نحو يا ثُبَ ويا
عِضَ فى ثُبَةٍ وعِضَةٍ لكثرة ترخيم ما فيه هاء التأنيث فانّه لم يكثر فى شىء ككثرته لما تقدّم من انّه
كاسمٍ ضُمّ الى اسم ولانّ تاء التأنيث تُبْدَل هاء فى الوقف ابدًا مطّردا ودخولُها الكلامَ اكثرُ من دخولِ
ألفَيِ التأنيث لانّها قد تدخل فى الافعال الماضية للتأنيث نحو قامتْ هندُ وتدخل المذكّر توكيدا
١٠ ومبالغةً نحو عَلّامةٍ ونَسّابةٍ فلمّا كانت الهاء كذلك ساغ حذفُها وكان أَوْلى لما يحصُل بذلك من الخفّة
مع عدم الاخلال ببنية الكلمة لانّ التغيير اللازم لها من نَقْلها من التاء الى الهاء يُسهّل تغييرَها
بالحذف لانّ التغيير مُؤْنِسٌ بالتغيير، فاذا كانت فى الكلمة لم يحذفوا غيرَها قلّت حروفُها او كثُرت
شائعا كان او خاصّا تقول فى الخاصّ يا سَلْمَ أقبلْ وفى مَرْجانَةَ يا مرجانَ اقبلى وفى النكرة قالوا يا عاذِلَ
اقبلى يريدون عاذلةُ وقالوا يا جارَ يريدون يا جاريةُ قال العَجّاج *جارِيَ لا تستنكرى عَذِيرى*
١٥ اراد يا جاريةُ وقالوا يا ثُبَ فى يا ثُبَةُ وهى الجماعةُ وقالوا يا شَا ٱرْجُنِى وهو زَجْرٌ لها عن السَّرْح والانبعاثِ
ومعناه أقيمى فى البيت، وقولهم هُنَا يا شَا انّما هو على لغة من قال يا حارِ بالكسر فامّا من قال يا حارُ
بالضمّ فقياسُه يا شاهُ برَدّ الهاء التى هى لامٌ بعد حذفِ تاء التأنيث لئلّا يبقى الاسمُ على حرفَيْن الثانى
منهما حرفُ مَدّ وهو عديمُ النظير، واعلم انّهم قد قالوا يا صاحِ وهم يريدون يا صاحبا وقالوا أَطْرِقْ كَرَا
وهم يريدون كَرَوانا فرُخّم على لغة من قال يا حارُ بالضمّ كانّه حذف الالفَ والنونَ وبقيت الواوُ وحقُّها
٢٠ الضمّ فقُلبت ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ولو كان على لغة من قال يا حارِ بالكسر لَقال يا كَرَوَ بفتح الواو
لانّ المحذوف مرادٌ، وفى الجملة ترخيمُ هاذَيْن الاسمَيْن شاذٌّ قياسا واستعمالا فالقياسُ لما ذكرناه من انّ
الترخيم بابُه الأعلامُ وأمّا الاستعمال فظاهرٌ لقلّة المستعملين له ففى قولهم يا صاحِ شذوذٌ واحدٌ وهو
ترخيمُ النكرة وليس فيها تاء التأنيث وفى قولهم أطرِقْ كَرَا شذوذٌ من جهتَيْن احدُهما حذفُ حرف
النداء منه وهو ممّا يجوز ان يكون وصفًا لأيّ نحو يا ايّها الكروانُ والوجهُ الثانى انّه رخّمه وهو نكرةٌ

ليس فيه تاء تأنيث وذلك معدومٌ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والترخيم حذفٌ فى آخرِ الاسم على سبيلِ الاعتباط ثمّ إمّا أن يكون المحذوف كالثابت فى التقدير وهو الكثير او يُجْعَلَ ما بقى كانّه اسمٌ برأسه فيُعامَلَ بما يُعامَلُ به سائرُ الاسماء فيقال على الاوّل يا حارِ ويا هِرَقْ ويا ثَمُو ويا بَنُو فى المسمّى ببَنُونَ وعلى الثانى يا حارُ ويا هِرَقُ ويا ثَمِى ٥ ويا بَنِى،

قال الشارح اعلم انّ الترخيم فى كلام العرب على ضربَيْن ترخيمٌ يكون فى باب التحقير وهو حذفُ زوائدِ الاسم إن كانت فيه نحوُ قولك فى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ وفى أَزْهَرَ زُهَيْرٌ وفى كِتاب كُتَيْبٌ وفى حَمْراءَ وصَحْراءَ حُمَيْرٌ وصُحَيْرٌ وهذا يوضَح فى فصله من هذا الكتاب وترخيمٌ يختصّ بابَ النداء وهو ما نحن بصَدَدِ فسرِه وشرحِه وهو حذفُ آخرِ الاسم المفرد المعرفةِ فى النداء، وقوله على سبيل الاعتباط يعنى من غير ١٠ علّةٍ موجبةٍ وانّما ذلك لنوعٍ من التخفيف من قولهم اعتُبِط البعيرُ اذا مات من غير علّةٍ قال أُمَيّةُ

*مَن لم يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا * للمَوْت كأسٌ والمَرْءُ ذائقُها*

يقول من لم يمت شابًّا طَرِيًّا يمت لعلّةِ الكِبَرِ والهَرَمِ لا بدّ من ذلك، ثمّ هذا الترخيم على وجهَيْن احدهما وهو الاكثر ان يحذف آخرُ الاسم ويكون المحذوفُ مرادًا فى الحكم كالثابت المنطوقِ به تَدَعُ ما قبله على حاله فى حركته وسكونه ايذانًا واشعارًا بإرادته والثانى ان يُحذف ما يُحذف من آخِره ويبقى ١٥ الاسمُ كانّه قائمٌ برأسه غيرُ منقوص منه فيعامَل معامَلةَ الاسماء التامّةِ من البناء على الضمّ فيقال على الوجه الاوّل فى حارِث يا حارِ وفى أُمامَةَ يا أُمامَ وفى بُرْثُن يا بُرْثُ وفى هِرَقْل يا هِرَقْ وفى ثَمُودَ يا ثَمُو وفى بَنُونَ اسمِ رجل يا بَنُو لا يُغيِّر الاسم بعد الحذف، وقد خالَفَ الفرّاء فى الاسم الذى قبل آخِره ساكنٌ فزعم انّ ترخيمَ نحوِ هرقل وسِبَطْرٍ وما كان مثلهما بحذفِ حرفَيْن نحوَ يا هِرَ ويا سِبَ قال وانّما كان كذلك لئلّا يُشْبِهَ الأَدَواتِ يعنى الحروفَ نحوَ نَعَمْ وأَجَلْ والاسماءَ غيرَ المتمكّنة نحوَ كَمْ ومَنْ وهو قول واهٍ لانّا ٢٠ اتّفقنا على انّ المرخَّم الذى قبل آخِره متحرّكٌ تبقى حركتُه على ما هى عليه من ضمّ وفتحٍ وكسرٍ وانّما فعلنا ذلك لانّا قدّرنا ثبوتَ المحذوف وكمالَ الاسم فصارت هذه الحركاتُ كانّها حَشْوٌ وضمّةُ البناء الذى يُحْدِثها النداء مقدّرةٌ على حرفِ الاعراب المحذوفِ وما قبل المحذوف فليس بحرفِ اعراب فلذلك بقى على حاله من الحركة كما انّ الزاى من زيد والباء من بَكْر على حال واحدة منصوبا كان الاسمُ او مرفوعا او مجرورا كذلك هنا ولولا ذلك لحُرِّك المرخَّم بحركة واحدة كلّه واذا كان ذلك كذلك فينبغى ان

يبقى السكونُ ايضا كما لو كان المحذوف باقيا لانّ الثابت حُكما كالثابت لفظا ولو اعتُبر الباسه بالأدوات فى حالِ سكونه لَوجب ان يُعتبر الباسُه بالمضاف فى حالِ كسره وهذا واضحٌ، ويقال على الوجه الثانى فى حارِث يا حارُ وفى أُمامَة يا أُمامُ وفى بُرثُن يا بُرثُ كلُّه بالضمّ الّا انّ الضمّة فى بُرثُ غيرُ الضمّة الأصليّة انّما هى ضمّةُ النداء وقد انحذفت الضمّةُ الاصليّةُ كما حذفتَ الكسرة من يا حارِثُ وأُتيتَ

٥ بالضمّة وتقول فى ترخيم ثَمودَ وبَنُونَ عَلَمًا يا ثَمِى ويا بَنِى لئلّا يبقى الاسمُ آخِرُه واوٌ قبلها ضمّةٌ وذلك معدومٌ فى الاسماء المتمكّنة فأُبدل من الضمّة كسرةٌ ومن الواو ياءٌ كما فُعل بأَدْلٍ وأَجْرٍ جمعِ دَلْوٍ وجَرْوٍ وحجّةُ هذا الوجه انّك لمّا رخّمته وحذفتَ آخِرَه صارت المعاملةُ مع ما بقى وصار ما قبل المحذوف حرفَ اعراب كما كان ذلك فى يَدٍ ودَمٍ فضُمّ كسائر الاسماء المناداة المفردة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ولا يخلو المرخَّم من ان يكون مفردا او مركّبا فإن كان مفردا فهو على وجهَيْن

١٠ احدُهما ان يُحذف منه حرف واحد كما ذكرتُ والثانى ان يُحذف منه حرفان وهما على نوعَيْن إمّا زيادتان فى حُكمِ زيادة واحدة كاللّتَيْن فى أعجاز أَسْماءَ ومَرْوانَ وعُثْمانَ وطائفيّ وإمّا حرفٌ صحيح ومدّةٌ قبله وذلك فى مثلِ منصور وعمّار ومِسْكين وإن كان مركّبا حُذف آخِرُ الاسمَيْن بكماله فقيل يا بُخْتَ ويا عَمْرَ ويا سِيبَ ويا خمسةَ فى بُخْتَ نَصَّرَ وعَمْرَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ والمسمّى بخمسةَ عشرَ وأمّا نحوُ تأبّطَ شرًّا وبَرَقَ نَحْرُه فلا يرخّم،

١٥ قال الشارح اعلم انّ المرخّم يكون مفردا او مركّبا والمفردُ على ضربَيْن احدُهما ما لا يُحذف منه فى النداء الّا حرفٌ واحدٌ نحوُ قولك فى عامرٍ وحارثٍ وشِبْههما يا عامِ ويا حارِ ويجوز فيه الضمُّ والكسرُ قال مُهَلْهِلٌ

*يا حارِ لا تَجْهَلْ على أشْياخِنا * إنّا ذَوُو السَّوْراتِ والأَحْلامِ*

وقال زُهَيرٌ

*يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهِيَةٍ * لم يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلى ولا مَلِكُ*

٢٠ يُنْشَدان بكسر الراء وضمّها، وسمع بعضهم قارئًا يقرأ وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ فقال ما أَشغل اهلَ النار عن الترخيم فقال ذلك لانّهم لا يقدرون على التلفّظ بتَمامِ الكلمة لضُعف قُواهم، والثانى ما يُحذف منه فى الترخيم حرفان وذلك شيآن احدُهما ما كان فى آخره زائدتان زِيدَتا معًا فمن ذلك ما كان فى آخره ألفٌ ونونٌ نحوُ مَرْوانَ وسَعْدانَ ورجلٍ سمّيته مُسْلِمانَ وكذلك ما كان فى آخره ألفا التأنيث نحوُ حَمْراءَ وصَحْراءَ اذا سمّيتَ بهما وأَسْماءَ اسمِ امرأةٍ وكذلك حكمُ ياءِ النَّسَب نحوِ بَصْرِىّ وطائفىّ اذا

سمّيت بهما، وتقول فى ترخيم ما فى آخره الفٌ ونونٌ يا مَرْوَ ويا سَعْدَ ويا عُثْمَ قال الشاعر

*يا مَرْوَ إنّ مَطِيَّتِى محبوسةٌ * تَرْجُو الحِباء وربُّها لم يَيْأَسِ*

وتقول فيما كان فى آخره ألفا التأنيث يا حَمْرَ أَقْبِلى ويا صَحْرَ فى حَمْرآء وصحراء عَلَمَيْن ويا أَسْمَ فى أسماء اسمِ امرأةٍ قال الشاعر

٥ *قِفِى فَانْظُرِى يا أَسْمَ هل تَعْرِفِينه * أَهذا المُغِيرِىُّ الذى كان يُذْكَرُ*

فأَسماء اسمُ امرأة يحتمل ان يكون من باب حَمْرآء وصحرآء ويكون وزنُه فَعْلآءَ واصلُه وَسْماء من الوَسامة وهى المَلاحةُ فقلبوا الواوَ المفتوحةَ همزةً على حدّ قولهم أَحَدٌ واصلُه وَحَدٌ وامرأةٌ أَناةٌ وهى وَناةٌ ويحتمل ان يكون من قبيل منصورٍ وعمّارٍ وهو أَفْعالٌ جمعُ اِسْمٍ واصلُه أَسْماوٌ فقلبت الواو الأخيرة همزةً بعد قلبها ألفا على حدّ كِساء وشَقاء وسُمّى به مؤنّثًا فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف ورُخّم فحذف الحرف

١٠ الاخير الذى هو اصلٌ وما قبله من حرفِ المدّ كما فُعل فى منصور وعمّار اذا رُخّما، وتقول فيما كان فى آخره ياء النسبة يا طائفِ ويا بَصْرِ ترخيمَ طائفىّ وبصرىّ عَلَمَيْن تحذف الحرفَيْن معا لانّهما زائدان زِيدَا معا لمعنًى واحد فنزلا منزلةَ الزيادة الواحدة فلمّا زِيدَا معا حُذِفَا معاً، وأمّا الثانى ممّا يُحذف منه حرفان فى الترخيم وذلك ما كان آخرُ الاسم منه حرفا أصليّا وقبله حرفُ مَدّ زائدٌ فانّك تحذف الأصلَ وما قبله من الزوائد معا وتُجريهما معا مُجْرَى الزائدَيْن اذا بقى بعد حَذْفهما ثلاثةُ احرف

١٥ نحوَ عمّار ومنصور ومِسْكِين وتقول يا مَنْصُ ويا عَمَّ ويا مِسْكِ وذلك لانّهما جريا مجرَى الزائدَيْن وذلك من حيثُ انّ الاصل يُحذف للترخيم لانّه طَرَفٌ كما يُحذف الزائد الثانى من مروان ونحوه وقبلَه حرفُ مدّ كما كان قبل النون فى مروان كذلك فقد سَاوَى الاصلُ والزائدُ قبله الزائدَيْن من الجهة المذكورة فجريا فى الحذف مجراهما، ولو كان قبل الحرف الاصلىّ زائدٌ غيرُ مَدّة لم يُحذف لمفارقته الزائدَ الاوّلَ فى مَرْوانَ وحَمْرآء وذلك لو سمّيت بسِنَّوْرٍ وبِرْذَوْنٍ لقلت فيمن قال يا حارِ بالكسر يا سِنَّوْ اقبلْ ويا بِرْذَوْ

٢٠ اقبلْ وعلى قولِ من قال يا حارُ بالضمّ يا سِنًّا ويا بِرْذًا فقلبتَ الواوَ الفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وأمّا المركّب فأمرُه فى الترخيم كأمرِ تاء التأنيث تحذف الكلمةَ التى ضُمّت الى الصدر رأسًا كما تحذف تاء التأنيث فتقول فى بُخْتَ نَصَّرَ اسمِ رجل يا بُخْتَ بحذفِ الاسمِ الاخير لا غيرُ كما تقول فى مَرْجانَةَ اسمِ امرأة يا مَرْجانَ فلا تزيد على حذفِ التاء وفى حَضْرَمَوْتَ يا حَضْرَ وفى مارَ سَرْجِسَ يا مارَ وفى عَمْرَوَيْهِ يا عَمْرَ وفى سِيبَوَيْهِ يا سِيبَ وفى المسمّى بخَمْسَةَ عَشَرَ يا خمسةَ جعلوا الاسمَ الآخِرَ بمنزلة الهاء

فى نحوِ تمْرَةٍ اذ كان حكمُ الاسم الآخر كحكم الهاء فى كثير من كلامهم، ومن ذلك التصغير فانّه اذا
جُعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغيرُ فانّه انّما يصغَّر الصدر منهما ثمّ يُؤْتَى بالاسم الثانى بعد تصغير
الصدر كما يصغَّر ما قبل هاء التأنيث فتقول حُضَيْرَمَوْتُ وبُعَيْلَبَكُّ وعُمَيْرَوَيْهِ كما تقول تُمَيْرَةٌ وطُرَيْفَةٌ،
ومن ذلك النَّسَبُ فانّك تقول فى النسب الى حضرموت حَضْرِيٌّ والى مَعْدِى كَرِبَ مَعْدِىّ كما تقول فى
٥ النسب الى البَصْرة بَصْرِىّ والى مَكّةَ مَكّىٌّ فيقع النسبُ الى الصدر لا غيرُ كما يكون كذلك فيما فيه
الهاء، وممّا يؤيّد عندك ما ذكرناه أنّ هاء التأنيث لا تُلْحِق بناتِ الثلاثة بالأربعة ولا بناتِ الاربعة
بالخمسة كما انّ الاسم الثانى لا يُلْحِق الاسم الاوّل بشىء من الأبنية، وايضا فانّ الاسم الثانى اذا
دخل على الاوّل ورُكّب معه لم يُغيِّر بنيتَه كما انّ التاء كذلك اذا دخلت الاسمَ المؤنّثَ لم تُغيِّر بناءه
كتَمْرٍ وتَمْرَةٍ وقائمٍ وقائمةٍ فلمّا كان بينهما من التقارُب ما ذكرناه حذفوا الآخِرَ من المركّب فى الترخيم
١٠ كما يحذفون منه تاء التأنيث وكان للحذفُ فى الترخيم أجدرَ اذ كان يُحذف فى الترخيم ما لا يُحذف
فى الاضافة ألا ترى انّك تقول فى جَعْفَرٍ يا جَعْفَ فتحذف الراء فى الترخيم وتقول فى النسب جَعْفَرِىّ
فتُثْبِتها واذا ساغ حذفُ ما يثبُت فى الاضافة فى الترخيم كان حذفُ ما لا يثبت فيها أَوْلَى، ولو
رخّمتَ اِثْنَا عَشَرَ عَلَمًا لقلت يا اِثْنَ فتفتح النونَ على قولِ من يقول يا حارِ بالكسر ومن يقول يا حارُ
بالضمّ قال يا اثنُ لانّ عشر ههنا بمنزلة النون من اثنين وأنت لو رخّمت اثنان لقلت يا اثنُ، وأمّا
١٥ ما يُحكى من نحوِ تأبّط شرّا وبَرَق نَحْرُه ونحوِها فانّه لا يرخَّم لانّ النداء لم يؤثّر فيه وانّما فى جُمَلٍ
محكيّةٍ والترخيمُ انّما يكون فيما أثّر فيه النداء بناء على ما قال سيبويه ولو رخّمتَ هذا لرخّمت رجلا
يسمّى بقول عَنْتَرَةَ يا دارَ عَبْلَةَ بالجِواء تَكَلَّمِى ومع ذلك فانّه لا يجوز لانّها جُمَلٌ محكيّةٌ الاعراب
لا حظَّ للبناء فيها فاعرفه،

حذف المنادى

٢٠

فصــــل ٥٩

قال صاحب الكتاب وقد يُحذف المنادى فيقال يا بُؤْسٌ لزيدٍ بمعنَى يا قومُ بؤسٌ لزيد ومن أبياتِ الكتاب

يا لَعْنَةُ اللّه والأقْوامُ كلُّهمُ * والصالحون على سِمْعانَ من جارِ *

وفى التنزيل أَلَا يَا ٱسْجُدُوا،

قال الشارح اعلم انّهم كما حذفوا حرفَ النداء لدلالة المنادى عليه كذلك ايضا قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم يا بؤسٌ لزيد والمراد يا قومِ بؤسٌ لزيد فبؤسٌ رفعٌ بالابتداء والجارُّ والمجرورُ بعده خبرُهُ وساغ الابتداء به وهو نكرةٌ لانّه دعاء ومثله قولهم يا وَيْلٌ لزيد ويا وَيْحٌ لك فيما حكاه ابو عمرو وكانّه نبّه إنسانا ثمّ جعل الويلَ له وليس كقوله يا بُؤسَ للحرب لانّه هناك مدعوٌّ ٥ ولذلك نصبه اذ كان مضافا والمراد يا بؤسَ الحرب واللامُ دخلتْ زائدةً مؤكّدةً لمعنى الاضافة على حدّ زيادتها في لا أبًا لك ولا تُزاد هذه اللام الّا في هذَيْن الموضعَيْن، ويجوز ان يكون يا هنا تنبيها لا للنداء فلا يكون ثمّ مدعوٌّ محذوفٌ وما بعدها كلامٌ مبتدأٌ كانّك قلت بؤسٌ لزيد وويلٌ له وويْحٌ له، وأمّا بيت الكتاب الذى أنشده فيحتمل الوجهَيْن المذكورَيْن وهو أن يكون ثمّ منادًى محذوفٌ والمراد يا قومِ او يا هؤلآء لعنةُ اللّه على سمْعانَ والاخرُ ان يكون يَا لمجرّدِ التنبيه كانّه نبّه الحاضرين على سبيل ١٠ الاستعطاف لاستماعِ دُعائه واللعنةُ رفعٌ بالابتداء وعلى سمعان الخبرُ ولو كانت اللعنةُ منادَاةً لنَصبها لانّها مضافة، قال سيبويه فيَا لغير اللعنة يُشير الى ان المنادى محذوفٌ وهو غيرُ اللعنة، ويُروى والصالحون والصالحين مرفوعا ومخفوضا فالخفضُ امره ظاهرٌ وهو العطف على لفظِ اسم اللّه فخفض المعطوف الثانى كما خُفض المعطوف الاوّل ومَن رفع فعلى وجهَيْن احدُهما أن يكون محمولا على معنَى اسمِ اللّه تعالى اذ كان فاعلا في المعنى والفاعلُ مرفوعٌ ومثله قوله *طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ* يرفع المظلومَ على الصفة ١٥ للمعقّب على المعنى، والوجه الاخر ان يكون معطوفا على المبتدإ الذى هو لعنةُ اللّه اى ولعنةُ الصالحين ثمّ حذف المضاف وأعرب المضاف اليه بإعرابه على حدّ وَٱسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ اى اهلَ القرية، وسِمْعانُ هذا قد رُوى بكسر السين وفتحها والفتحُ اكثرُ وكلاهما قياسٌ فمن كسر كان كعِمْرانَ وحِطّانَ ومَن فتح كان كقَحْطانَ ومَرْوانَ، وقوله تعالى أَلَا يَا ٱسْجُدُوا فقد قرأها الكسائىّ أَلَا خفيفةً وقرأها الباقون بالتشديد فمَن خفّف جعلها تنبيها ويَا نداء والتقديرُ ألا يا هؤلاء ٱسجدوا للّه ويجوز ان يكون يَا تنبيها ولا ٢٠ منادَى هناك وجَمَعَ بين تنبيهَيْن تأكيدا لانّ الامر قد يحتاج الى استعطافِ المأمور واستدعاء إقباله على الامر ومثله قول الشاعر

*ألا يا ٱسْلَمِى يا هِنْدُ هِنْدَ بنى بَدْرٍ * وإن كان حَيٌّ قاعدًا آخِرَ الدَهْرِ*

وأمّا قراءة الجماعة فعلى انّ أَنِ الناصبةَ للفعل دخلت عليها لَا النافيةُ والفعلُ المضارعُ بعدها منصوبٌ وحذفُ النون علامةُ النصب فالفعلُ هنا معربٌ وفى تلك القراءة مبنىّ فاعرفه،

التحذير

فصــل ٩٠

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللازم إضمارُه قولك فى التحذير إيّاك والأسدَ اى إتّقِ نفسَك أن تتعرّض للأسد والاسدَ أن يُهلكك ونحوُه رأسَك والحائطَ ومازِ رأسَك والسيفَ ويقال إيّاى والشرَّ وإيّاى
٥ وأن يحذِفَ احدُكم الأرنبَ اى نحّنى عن الشرّ ونحِّ الشرَّ عنّى ونحّنى عن مشاهدة حذفِ الارنب ونحّ حذفَها عن حضرتى ومشاهدتى والمعنى النهىُ عن حذفِ الارنب٠

قال الشارح قد اشتمل هذا الفصلُ على ضروب من الامر والتحذير تقول اذا كنت تُحذِّر إيّاك ومثلَه أن تقول نفسَك وهو منصوب بفعل مضمر كانّك قلت ايّاك باعِدْ او ايّاك نَحِّ واتّقِ نفسَك فحذف الفعل واكتفى بإيّاك عنه وكذلك نفسَك لدلالة الحال عليه وظهورِ معناه وكثُر ذلك محذوفا حتى لزم الحذفُ
١٠ وصار ظهورُ العامل فيه من الاصول المرفوضة٠ فمن ذلك قولهم ايّاك والأسدَ فإيّاك اسمٌ مضمر منصوبُ الموضع والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ وتقديره ايّاك باعِدْ وإيّاك نَحِّ وما أشبهَ ذلك والأسدَ معطوف على ايّاك كما تقول زيدا اضربْ وعمرا٠ فان قيل كيف جاز ان يكون الأسد معطوفا على ايّاك والعطفُ بالـواو يقتضى الشركةَ فى الفعل والمعنى ألا تراك تقول ضربتُ زيدا وعمرا فالضربُ واقعٌ بهما جميعا وأنتَ ههنا لا تأمر بمباعَدةِ الأسد على سبيل التحذير كما أمرتَه بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكونَ المخاطَبُ
١٥ محذورا مخوفا كما كان الاسدُ محذورا مخوفا فالجوابُ انّ البُعد والقُرب بالاضافة فقد يكون الشىء بعيدا بالاضافة الى شىء وقريبا بالاضافة الى شىء آخَر غيرِه وههنا اذا تباعدَ عن الاسد فقد تباعد الاسدُ عنه فاشتركا فى البُعد٠ وأمّا اختلافُ معنيَيْهما فلا يمنع من عطفِ الاسد عليه لانّ العامل قد يعمل فى المفعولَيْن وإن اختلف معناهما ألا تراك تقول أعطيتُ زيدا درهما فيتعدّى الفعلُ اليهما تعدّيًا واحدا وإن كان زيد آخذا والدرهم مأخوذا فهما مختلفان من جهة المعنى فكذلك ههنا اذا عطفتَ الاسد
٢٠ على ايّاك شارَكه فى عملِ الفعل المحذوف وإن اختلف معناهما فالمخاطَبُ حَذِرٌ خائفٌ والاسدُ محذورٌ منه مخوفٌ وإن كان الفعل قد تَعدّى اليهما الّا انّ تعدّيَه الى الاوّل بنفسه والى الثانى بحرفٍ٠ فان قيل هل يجوز حذفُ الواو من الاسد فتقولَ ايّاك الاسدَ قيل لا يجوز ذلك لانّ الفعل المقدّر لا يتعدّى الى معمولَيْن فلم يكن بدٌّ من حرف العطف او حرفِ الجرّ نحوِ ايّاك والاسدَ وإيّاك من الاسد فتكون قـد عدّيته الى الاوّل بنفسه ثمّ عدّيته الى الثانى بحرفِ جرّ٠ فان قيل فهلّا جاز حـذفُ حرف الجرّ فقلتَ

ايّاك الاسدَ قيل ليس ذلك بالسّهْل ولا يقدَّم عليه السَّماعُ من العرب وربّما جاء مثلُ ذلك بغير واو فى ضرورة الشعر نحوُ قوله

* فإيّاك ايّاك المِراءَ فإنّه * الى الشَرّ دَعّاءٌ وللشَرّ جالِبُ *

والمراد والمِراءَ بحرف العطف او مِن المراء بحذف حرفِ الجرّ وسيبويه ينصب المراء بفعلٍ غيرِ الفعل الذى
٥ نصب ايّاك كانّه لمّا قال ايّاك ايّاك اكتفى ثمّ قال اِتّقِ المراءَ او جانِبِ المراءَ، وقوله اى اتّقِ نفسَك أن تتعرّض للاسد والاسدَ أن يُهْلِكك فهو تفسيرُ المعنى والاعرابُ على ما ذكرتُه، ومن ذلك قولهم رأسَك والحائطَ فينتصب الرأس ههنا بفعل مضمر والحائطَ مفعول معه والتقدير دَعْ رأسَك والحائطَ اى مـع الحائط كقولك استوى الماءُ والخَشَبَةَ، ويجوز ان يكون التقدير اتّقِ رأسَك والحائطَ وهو تحذير كانّه على تقديرَيْن اى اتّقِ رأسَك أن يدُقّ الحائطَ واتّقِ الحائطَ ان يُصيب رأسَك فينتصب كلُّ واحد
١٠ منهما بفعل مقدَّر، فاذا كُرّرت هذه الاسماء ازداد إظهارُ الفعل قُبْحًا لانّ احد الاسمَيْن كالـعوض من الفعل فلم يُجمع بينهما، ومن ذلك قولهم مازِ رأسَك والسيفَ فهذا كقولهم رأسَك والحائطَ وهو تحذير والمرادُ بقوله مازِ مازِنُ ثمّ رخّم ولم يكن اسمُ الذى خُوطِب بهذا مازنًا ولكنّه من بنى مازن بن العَنْبَر ابن عمرو بن تميم وكان اسمُه كِرامًا أَسَرَ بُجَيْرًا القُشَيْرىَّ فجاءه قَنْعَبٌ اليَرْبُوعىُّ ليقتلَه فمَنَعَه المازنىّ منه فقال للمازنىّ مازِ رأسَك والسيفَ سمّاه مازنا اذ كان من بنى مازن ويحتمل ان يكون اراد مازنىّ ولمّا غلبت
١٥ عليه هذه النسبةُ صارت كاللقب فرخّمَ بحذفِ ياءَيِ النسبة كما تقول يا طائفِ فى يا طائفىّ فبقى مازن ثمّ رخّمه ثانيًا ومثلُه فى الترخيم كثير، وقالوا اِيّاىَ والشرَّ وليس الخطابُ لنفسه ولا يأمرها وانّما يخاطب رجلا يقول له اِيّاىَ باعِدْ عن الشرّ ويوقِع الفعلَ المقدّرَ عليه فيجىء بالواو ليجمَع بينهما فى عمل الفعل اذ كان الفعل عاملًا فى الاوّل، ومثلهُ اِيّاىَ وأن يحذفَ احدُكم الأرنبَ يعنى يَرْمِيَه بسيف او ما أشبهَه فأنْ فى موضع نصب كانّه قال ايّاىَ وحَذْفَ احدِكم الارنبَ، وقال الزجّاج انّ معناه اِيّاىَ وايّاكم
٢٠ ودلّ عليه قولُه وان يحذفَ احدُكم الارنب ولو حُذف الواو هنا لجاز مع أنْ فيقال أن يحذفَ احدُكم الارنب ولو صرّح بالمصدر لم يجز حذفُ الواو ولا مِنْ والفرقُ بينهما أنّ أنْ وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدرٌ فلمّا طال جوّزوا فيه من الحذف ما لم يجز فى المصدر الصريح فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنه شأنَك والحجَّ اى عليك شأنَك مع الحجّ وامْرأً ونفسَه اى دَعْه مع نفسه وأهْلَك والليلَ اى بادِرْهم قبل الليل ومنه عَذِيرَك اى أَحْضِرْ عُذْرَك او عاذِرَك ومنه هذا ولا زَعَماتِك اى

ولا أَتَوَهَّمْ زَعَماتِك وقولهم كِلَيْهِما وتَمْرًا اى أَعْطِنى وكُلَّ شىء ولا شَتِيمَةَ حُرٍّ اى ايتِ كلّ شىء ولا ترتكبْ شتيمةَ حرٍّ .

قال الشارح اعلم انّ قولهم شأنَك والحجَّ هو بمنزلة رأسَك والحائطَ فى تقدير العامل اى خَلِّ رأسَك مع الحائطِ ودَعْ شأنَك مع الحجّ وكذلك إمرأً ونفسَه كانّك قلت دعْ امرأً ونفسَه فيكون انتصابُه انتصابَ
٥ المفعول معه على حَدِّ ما صنعتَ وزيدا، وأمّا قولهم اهلَك والليلَ فمعناه بادِرْ اهلَك قبل الليل وأمّا تقديرُ الاعراب فكانّه قال بادِرْ اهلَك وسابِقِ الليلَ فيكون كلُّ واحد من الاسمَيْن منصوبا بفعل مقدّر وقد عطف جملةً على جملة، ويجوز ان يكون التقدير بادِرْ اهلَك والليلَ فيكون الليلُ معطوفا على الاهل عطفَ مفرد على مفرد وجعلهما مبادَرَيْن لانّ معنى المبادَرة مسابَقتُك الشىءَ الى الشىء فكانّه أمر المخاطَبَ أن يسابِقَ الليلَ الى اهله ليكون عندهم قبل الليل ومعناه تحذيرُه أن يُدْرِكه كتحذيره من الاسد،
١٠ وأمّا قولهم عذيرَك فهو مصدرٌ كالعُذْر يقال لمن جَنَى جِنايةً واحتُملت منه عذيرَك من فلان قال الشاعر

* أُرِيدُ حِباءه ويُرِيدُ قَتْلِى * عَذِيرَك من خَلِيلِكَ من مُرادِ *

وهو مصدرٌ بمعنى العُذْر وقد ورد منصوبا ومرفوعا فالنصبُ بفعل مقدّر كانّه قال هاتِ عذيرَك او أَحْضِرْه ونحوَ ذلك ووُضع موضعَ الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ولذلك قَبُح إظهارُ الفعل لانّه أُقيم مُقامَ الفعل ودخولُ فعل على فعل محالٌ، والرفع بالابتداء والخبرُ ما فى الجارّ والمجرور بعده ومعناه مَن يعذِرنى
١٥ فى احتمالى إيّاه، وقال بعضهم ليس العذير مصدرا وانّما هو بمعنى عاذِرٍ يقال عاذرٌ وعذيرٌ كشاهد وشهيد وقادر وقدير وضعّف أن يكون مصدرا بمعنى العُذْر قال لانّ فَعِيلا لم يأت فى المصادر الّا فى الأصوات نحوِ الصَّهِيل والصَّرِير فاذا قال عذيرَك على معنى عاذرَك فكانّه قال هاتِ عاذرَك او أَحضِرْ عاذرَك، وهو مذهب سيبويه وهو الصواب لانّه وُضع موضعَ الفعل والمصدرُ يطّرِد وضعُه موضعَ الفعل نحوُ رُوَيْدَكَ وحَذَرَكَ ولا يطّرِد ذلك فى اسم الفاعل على انّهم قد قالوا وَجَبَ القَلْبُ وَجِيبًا فجاء المصدرُ على فَعِيلٍ فى غير الاصوات
٢٠ فجاز ان يكون هذا منه، وأمّا قولهم هذا ولا زَعَماتِك قال ذو الرُّمّة

* لَقَدْ خَطَّ رُومِىٌّ ولا زَعَماتِه * لِعُتْبَةَ خَطًّا لم تُطَبَّقْ مَفاصِلُهْ *

فهذا مَثَلٌ يقال لمن يزعم زَعَماتٍ ويصحّ غيرُها فلمّا صحّ خِلافُ قوله قيل هذا ولا زعماتِك اى هذا هو الحقُّ ولا أَتَوَهَّمُ زعماتِك اى ما زعمتَه والزَّعْمُ قولٌ عن اعتقاد ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذى هو أَتَوَهَّمُ وشِبْهُه لانّه جرى مَثَلًا والأمثالُ لا تُغيَّر وظهورُ عامله ضربٌ من التغيير، وقالوا كِلَيْهِما وتَمْرًا ويُروَى كلاهما

وتمرا وكثُر ذلك فى كلامهم حتى جرى مَثَلا وأصله انّ إنسانا خُيِّر بين شيئَيْن فطَلَبهما المخيِّرُ جميعا وزيادةً عليهما فمَن نصب فباضمارِ فعل كانّه قال أعطنى كليهما وتمرا ومَن رفع كليهما فبالابتداء والخبرُ محذوف كانّه قال كلاهما لى ثابتٌ وزِدْنِى تمرا والنصبُ أكثر، وقالوا فى مَثَل كلَّ شىء ولا شَتيمةَ حُرٍّ ويُروى بنصبهما جميعا وبرفع الاوّل ونصبِ الثانى فمَن نصبهما فباضمارِ فعلَيْن كانّه قال ايتِ كلَّ شىء ولا ترتكبْ ٥ شتيمةَ حرٍّ ومَن رفع الاوّل فبالابتداء كانّه قال كلُّ شىء أَمَمٌ ولا تَشْتِمَنْ حُرًّا اى كلُّ شىء محتمَلٌ ولا تشتمن حرًّا ومثلُه كلَّ شىء ولا هذا اى ايتِ كلَّ شىء ولا هذا ولم تظهر الافعالُ فى هذه الاشياء كلّها لانّها أمثالٌ،

قال صاحب الكتاب ومنه قولهم اِنْتَهِ أمرًا قاصدًا لانّه لمّا قال اِنْتَهِ عُلم انّه محمولٌ على أمرٍ يخالف المنهىَّ عنه قال اللّه تعالى اِنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ويقولون حَسْبُكَ خيرا لك ووَراءكَ أَوْسَعَ لك ومنه مَن انتَ زيدًا ١٠ اى تذكُر زيدًا او ذاكرًا زيدًا،

قال الشارح أمّا قولهم اِنتهِ امرا قاصدا فانّ امرا منصوبٌ بفعل مضمر تقديرُه انته وأْتِ امرا قاصدا فلمّا قال انته عُلم انّه محمولٌ على امر يخالف المنهىَّ عنه لانّ النَّهْى عن الشىء أمرٌ بضدّه الّا انّه ههنا يجوز لك اظهارُ الفعل العامل لانّه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ الاوّل، فأمّا قوله تعالى انتهوا خيرا لكم وما كان مثلَه نحوُ قوله تعالى فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ فانّه يجوز فيه ثلاثةُ أوجه احدُها أن يكون كالمسئلة التى ١٥ قبلها فيكون التقديرُ واللّهُ أعلمُ انتهوا وأْتُوا خيرا لكم وآمِنوا وأْتوا خيرا لكم هذا مذهبُ سيبويه والخليلِ قال سيبويه لانّك حين قلت انته فأنتَ تريد ان تُخْرِجه من امر وتُدْخِله فى امر آخر فكانّه أمرٌ ان يكُفّ عن الشرّ والباطلِ ويأْتىَ الخيرَ، الثانى وهو مذهبُ الكسائىّ انّه منصوبٌ لانّه خبرُ كانَ محذوفةً والتقدير انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم، الثالث وهو مذهبُ الفرّاء ان يكون خَيْرًا متّصلا بالاوّل ومن جملته ويكون صفةً لمصدر محذوف كانّه قال انتهوا انتهاء خيرا لكم وآمنوا إيمانًا خيرا لكم، ٢٠ ومن ذلك حَسْبُك خيرا لك ووراءك أوسعَ لك فهذان المثلان من قبيل الاوّل فعولُك حسبك امرٌ كانّك قلت أُكْفُفْ عن هذا الامر وأَقْطَعْ وأْتِ خيرا لك وقولُهم وراءك اوسعَ لك معناه خَلِّ هذا المكانَ الذى هو وراءك وأْتِ مكانا أَوسعَ لك فالاوّل منهىٌّ عنه والثانى مأمورٌ به الّا انّ أفعالَ هذه الاشياء لا تظهر لانّه كثُر استعمالها وعلم المخاطَبُ انّه محمولٌ على امرٍ غيرِ ما كان فيه فصارت هذه الاسماء عِوَضا من اللفظ بالفعل، وممّا جاء منصوبا باضمار فعلٍ لم يُستعمل إظهارُه قولُهم مَن أنتَ زيدًا وأصلُه انّ

رجلا غيرَ معروف بفضل تَسمّى بزيد وكان زيدٌ مشهورا بالفضل والشجاعة فلمّا تَسمّى الرجل المجهول باسمِ ذى الفضل دُفع عن ذلك فقيل له من انت زيدا على جهة الانكار كانّه قال من انت تذكر زيدا او ذاكرًا زيدا لكنّه لا يظهر ذلك الناصبُ لانّه كثُر فى كلامهم حتى صار مَثَلا ولانّه قد عُلم انّ زيدا ليس خبرا فلم يكن بُدٌّ من حَمْله على فعلٍ ولا يقال ذلك الّا جَوابا كانّه لمّا قال انا زيدٌ قيل من انت ٥ تذكر زيدا او ذاكرًا زيدا ، وبعضُ العرب يرفع ذلك فيقول من انت زيدٌ فيكون خبرا عن مصدر محذوف كانّه قال من انت كلامُك زيدٌ فان قيل كيف يجوز ان يكون خبرَ المصدر والخبرُ اذا كان مفردا يكون هو المبتدأ فى المعنى وليس الخبرُ ههنا المبتدأ قيل ثَمّ مضافٌ محذوفٌ والتقديرُ من انت كلامُك كلامُ زيد او ذكرُك ذكرُ زيد ثمّ حُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مُقامَه توسّعا على حدّ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ، والنصب أجودُ لانّه أقلُّ اضمارا وتجوّزا لانّك تُضْمِر فعلا لا غيرُ وفى الرفع تضمر مبتدأً وتحذف مضافا ١٠ فكان مرجوحا لذلك ، ويجوز ان تقول من انت زيدا لمن ليس اسمُه زيدا على سبيل المَثَل اى انت بمنزلةِ الذى يقال له ذلك كما قالوا أَطِرّى فانّكِ ناعلةٌ والصَيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ فتخاطب الرجلَ بهذا وإن كان اللفظُ للمؤنّث وانّما يقال للرجل ذلك على معنًى انتَ عندى بمنزلةِ التى قيل لها هذا ، وربّما صُرّح باسمه فقيل من انت عمرا على التشبيه بالمَثَل ،

قال صاحب الكتاب ومنه مَرْحَبًا وأَهْلًا وسَهْلًا اى أصبتَ رُحْبا لا ضِيقا وأتيتَ أهلا لا أجانبَ ١٥ ووطِئتَ سهلا من البلاد لا حَزْنا وإن تأتنى فأهلَ الليل واهلَ النهار اى فانّك تأتى اهلا لك بالليل والنهار ،

قال الشارح وقالوا مرحبا واهلا وسهلا فانتصابُ هذه الاسماء بأفعال مقدّرة فقدّرها سيبويه فقال تقديرُها رَحُبتْ بلادُك وأَهِلَتْ وانّما قدّرها بالفعل لانّ الدعاء انّما يكون بفعل فردّه الى فعل من لفظ المدعوّ به كما يقدّرون تُرْبًا وجَنْدَلًا بتَرِبَتْ يَداك وجُنْدِلْتَ وانّما الناصب له أصبتَ تربا وجندلا على حسبِ المعنى المقصود وهذا انّما يُستعمل فيما لا يُستعمل الفعل فيه ولا يحسن الّا فى موضع الدعاء به ألا ترى ٢٠ انّ الانسان الزائر اذا قال له المزورُ مرحبا واهلا فليس يريد رحبتْ بلادُك وأهلتْ وانّما يريد أصبتَ رُحْبًا وسَعَةً وأُنْسًا عندنا لانّ الانسان انّما يأنس بأهله واذا قال سهلا كانّه قال اصبتَ سهلا اى مكانا سهلا لا حَزْنًا وخُشُونَةً ، ونظيرُ ذلك انّك اذا رأيت رجلا يُسدّد سَهْما فتقول القِرطاسَ واللّهِ اى اصبتَ القرطاس على طريق التفاؤل والحَدْسِ لصحّةِ التسديد فكذلك اذا رأيت رجلا قاصدا مكانا وطالبا أمرا قلت مرحبا واهلا وسهلا اى أدركتَ ذلك وأصبتَه فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ودلالةِ الحال

عليه، ويقول الزائر وبك وأهلا وسهلا فاذا قال وبك واهلا وسهلا فكانّه لفظ بمرحبا بك واهلًا وسهلا ولذلك عطف واذا قال وبك اهلا فانّما اقتصر فى الدعاء على الاهل فقط من غير ان يعطفه على شىء قبله كانّ الرُحْب والسَعَة قد استقرّا استقرارا بعينه عن الدعاء فاذا رددتَ فانّما تعنى انّك لو جئتنى لكنتَ بمنزلةِ من يقال له هذا اذ لا يحسن ان يقول الزائر للمزور اهلا لانّ الحال لا تقتضى من الزائر أن يصادف

٥ عنده المزورُ ذلك وانّما جئتَ ببكَ فى قولك وبك وأهلا ليتبيّن انّه المعنىُّ بالدعاء لا لانّه متّصل بالفعل المقدّر كما كان فى قولك سَقْيًا لك كذلك وتقديرُه سقاك اللّهُ سَقْيًا ولَكَ كانّه قال هذا الدعاء لك فيجىء لَكَ على تقدير آخر لا على تقديرِ سقاك اللّهُ ومن العرب من يرفع فيقول مرحبٌ وأهلٌ اى هذا مرحبٌ فيكون هٰذا مبتدأً محذوفا ومرحب الخبرَ قال طُفَيْلٌ الغَنَوىّ

* وبالسَهْب مَيْمُونُ النَقِيبَةِ قولُه * لمُلْتَمِسِ المعروفِ أَهْلٌ ومَرْحَبُ *

١٠ قال سيبويه ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضْمَر هو ما يُظْهَر يريد انّه اذا رفع أضمر مبتدأً فيكون ذلك المبتدأ هو الخبرَ المظهَر فى المعنى بخلافِ ما اذا نصبتَ لانّك فى حال النصب تُضْمِر فعلا والفعلُ ليس بالاسم الظاهر، وقالوا إن تأتِنى فأهلَ الليل واهلَ النهار على معنى فانّك تأتى اهلَ الليل واهلَ النهار اى تأتى من يكون لك كالاهل بالليل والنهار فاعرفه،

فصـــل ٩١

١٥ قال صاحب الكتاب ويقولون الاسدَ الاسدَ والجدارَ الجدارَ والصبىَّ الصبىَّ اذا حذّروه الاسدَ والجدارَ المتداعِىَ وإيطاءَ الصبىّ ومنه أخاك اخاك اى الْزَمْه والطريقَ الطريقَ اى خَلِّه، وهذا اذا ثُنّى لم اضمارُ عامله وإن أُفرد لم يلزم،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب ممّا ينتصب على اضمارِ الفعل المتروكِ إظهاره وذلك قولك فى التحذير

٢٠ الاسدَ الاسدَ والجدارَ الجدارَ والصبىَّ الصبىَّ والطريقَ الطريقَ اذا كنتَ تُحذِّره من الاسد أن يُصادفه ومن الجدار المتداعِى أن يقرُب منه لئلّا يقع عليه او ينالَه ومن الصبىّ أن يَطَأَه اذا كان فى طريقه وهو غافلٌ عنه ومن الطريق المخوف أن يمرّ فيه، وكذلك قالوا فى الاغراء اخاك اخاك وانتصابُ هذه الاسماء بفعل مضمر تقديرُه اِتَّقِ الاسدَ أن يصادفك واتّقِ الجدارَ ان ينالك وجانبِ الصبىَّ لئلّا تطأَه وخَلِّ الطريقَ والْزَمْ اخاك فحُذفت هذه الافعال لكثرتها فى كلامهم ودلالةِ الحال وما جرى من الذكر عليها،

فاذا كرّروا هذه الاسماء لم يجز ظهورُ هذه الافعال العواملِ فيها لانّ المفعول الاوّل لمّا كُرِّر شُبِّه بالفعل فأُغنى عنه وصار بمنزلة إيّاك النائبِ عن الفعل كما كانت المصادرُ كذلك في قولهم الحَذَرَ الحَذَرَ والنَّجاءَ النَّجاءَ جعلوا الاوّل بمنزلة اِلْزَمْ وعَلَيْكَ ونحوِهِ من تقدير الفعل ويقبحُ دخولُ فعلٍ على فعلٍ، فلو أفردتَ جاز ظهورُ العامل فاذا قلت الاسدَ الاسدَ لم يجز أن تقول اتّقِ الاسدَ الاسدَ او جانِبْ ولو أفردتَ
٥ فقلت الاسدَ جاز ظهورُ الفعل فتقول حاذِرِ الاسدَ او اتّقِ الاسدَ وكذلك اذا قالوا الصبيَّ الصبيَّ لم يجز ان تقول باعِدِ الصبيَّ الصبيَّ او جانِبِ الصبيَّ الصبيَّ واذا افردتَ جاز ان تقول ذلك ولا تقول خَلِّ الطريقَ الطريقَ واذا قلتَه مفردا حسُن ان تقول خلِّ الطريقَ قال الشاعر

*خَلِّ الطريقَ لِمَن يَبْنِى المَنارَ به * وٱبْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ ٱضطَرَّكَ القَدَرُ*

واعلم انّ هذه الاسماء المنصوبة على إضمار الفعل إن كان الفعل فيها ممّا يجوز ان يظهر كان الاسمُ
١٠ خاليًا من الضمير وكان خالصَ الافراد وإن كان ممّا لا يجوز ان يظهر عاملُه كان فيه ضميرٌ وكان فيه شائبةٌ لنيابته عن الفعل وتضمُّنه ضميرَه الذى كان فيه، وكان ابو الحسن يذهب الى انّ في نحوِ سَقْيًا ورَعْيًا وشِبْهِهما ضميرَيْن لانّهما في معنَى سقاك اللّه سقيًا ورعاك اللّه رعيًا وهو وإن كان كذلك فهو على كلّ حال مفردٌ وليس كصَهْ ومَهْ ودَراكِ وتَراكِ لانّ هذه الاشياء تجرى مجرى الجُمَل لاستقلالها بما فيها من الضمير وهى مع ذلك مبنيّةٌ وسقيا ورعيا معربةٌ مُبقاةٌ على ما كانت عليه من الاعراب فاعرفْ ذلك وقِسْ
١٥ عليه ما كان مثله في قولك الليلَ الليلَ واَللّهَ اللّهَ في أمرى ونحوِ ذلك تُصِبْ ان شاء اللّه،

ما أُضمر عامله على شريطة التفسير

فصــــل ٩٣

قال صاحب الكتاب ومن المنصوب باللازم اضمارُه ما أُضمر عامله على شريطة التفسير في قولك زيدا
٢٠ ضربتُه كانّك قلت ضربتُ زيدا ضربتُه الّا انّك لا تُبْرِزه استغناءً بتفسيره قال ذو الرُّمّة

*اذا ابنَ أبى مُوسَى بِلالًا بَلَغْتِهِ * فقامَ بفَأْسٍ بين وِصْلَيْكِ جازِرُ*

ومنه زيدا مررتُ به وعمرا لقيتُ اخاه وبِشْرا ضربتُ غلامَه باضمارِ جعلتُ على طريقى ولابستُ وأهنتُ قال سيبويه النصب عربىٌّ كثيرٌ والرفع اجودُ،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب يتجاذبُه الابتداءُ والخبر والفعلُ والفاعل فاذا قلت زيدا ضربتُه فانّه

يجوز فى زيد وما كان مثلَه أبدًا وجهان الرفعُ والنصبُ فالرفع بالابتداء والجملةُ بعده الخبرُ وجـاز رفعُه لاشتغال الفعل عنه بضميره وهو الهاء فى ضربْتُه ولولا الهاء لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه، فإن حذفتَ الهاء وأنت تريدها فقلت زيدٌ ضربتُ جاز عند البصريين على ضُعْفٍ لانّ الهاء وإن كانت محـذوفـة فهى فى حكم المنطوق بها قال الشاعر

٥ *قد أصبحتْ أمُّ الخِيار تَدَّعِى * علىّ ذَنْبًا كلُّه لم أصْنَعِ *

والنصب باضمارِ فعل تفسيرُه هذا الظاهرُ وتقديرُه ضربتُ زيدا ضربتُه وذلك أنّ هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى فإنّه لا يجوز ان يعمل فيه من جهة اللفظ من قِبَل انّـه قـد اشتغل عنه بضميره فأستوفى ما يقتضيه من التعدّى فلم يجز ان يتعدّى الى زيد لانّ هذا الفعل انّما يتعدّى الى مفعولٍ واحد لا الى مفعولَيْن ولمّا لم يجز ان يعمل فيه أُضمر له فعلٌ من جنسه وجُعل هذا ١٠ الظاهر تفسيرا له، ولا يجوز ظهورُ ذلك الفعل العاملِ لانّه قد فسّره هذا الظاهرُ فلم يجز ان يُجْمَع بينهما لانّ احدهما كافٍ فلذلك لزم اضمارُ عامله وصار ذلك بمنزلة قولك نِعْمَ رجلًا زيدٌ أُضمر الرجل فى نِعْمَ وجُعلت النكرة تفسيرا له ولم يجز اِظهارُ ذلك المضمر اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ههنا، وذهب الكوفيون الى انّه منصوب بالفعل الظاهر وإن كان قد اشتغل بضميره لانّ ضميره ليس غيرَه واذا تعدّى الى ضميره كان متعدّيا اليه وهو قولٌ فاسد لانّ ما ذكروه وإن كان من جهة المعنى صحيحا ١٥ فإنّه فاسدٌ من جهة اللفظ وكما يجب مُراعاةُ المعنى كذلك تلزَم مراعاةُ اللفظ وذلك أنّ الظاهر والمضمر ههنا غَيْران من جهة اللفظ وهذه صِناعةٌ لفظيّةٌ وفى اللفظ قد استوفى مفعولَه بتعدّيه الى ضميره واشتغالِه به فلم يجز ان يتعدّى الى آخَرَ، والذى يدلّ انّه منتصبٌ بفعل مضمر غيرِ هذا الظاهر أنّك قد تقول زيدا مررتُ به فتنصب زيدا ولو لم يكن ثَمَّ فعلٌ مضمرٌ يعمل فيه النصبَ لَمَا جاز نصبُه بهذا الفعل لانّ مررت لا يتعدّى الّا بحرفِ جرّ، فأمّا قوله * اذا ابنَ ابى موسى بلالا الخ * فالبيت لذى ٢٠ الرُمّة وقبله

*أقولُ لها اذ شَمَّرَ الليلُ وآستوتْ * بها البيدُ وأشتدّتْ عليها الحَرائرُ*

وبلالٌ هذا ابنُ ابى بُرْدَةَ قاضى البصرة وأبو موسى جَدُّه واسمُ ابى بردة عامرٌ واسمُ ابى موسى عبدُ اللّه بن قيس الأَشْعَرىّ، والشاهد فيه نصبُ ابن ابى موسى بفعل مضمر تفسيرُه بلغتِه كانّه قال اذا بلغتِ ابنَ ابى موسى بلالا بلغتِه وربّما رُفع على تقديرِ فعلٍ ما لم يسمَّ فاعلُه كانّه قال اذا بُلغ ابنُ ابى موسى لانّ اذا

فيها معنى الشرط فلا يليها الّا فعلٌ هذا هو الوجه، والمعنى انّه يخاطب ناقته يقول اذا أوصلتنى الى
بلال استغنيتُ عنك لانّى أستغنى به عن الرّحيل الى غيره، وقوله فقام بفأس بين وصليك جازرُ دعاءٌ
ولولا ذلك لم يجز دخولُ الفاء ألا ترى انّك تقول إن أتانى زيدٌ أتيتُه ولا يجوز فأتيتُه وتقول إن أتانى
زيدٌ فأحسنَ اللّهُ جزآءه لانّ فيه دعاء، والوِصْل بالكسر واحدُ الأوصال، وقد عِيبَ عليه ذلك قالوا
٥ كان سبيلُه اذا أوصلتْه الى مقصوده ومطلوبه أن يُعامِلها بالحُسْنى وينظُرَ اليها لا أن يَنحرها فهو اذًا الى
الهجاء أقربُ والحقُّ انّه مديحٌ والمراد ما ذكرناه من انّه تقع الغُنْيَةُ عنك، ومثله قولُ الشمّاخ

* اذا بلّغتِنى وحملتِ رَحْلى * عَرابَةَ فاشْرَقى بدَمِ الوَتِينِ *

وليس ذلك بهجاء ألا ترى انّه يقول فى أثناء القصيدة

* اذا ما رايةٌ رُفِعتْ لمَجْدٍ * تَلقّاها عَرابةُ باليَمينِ *

١٠ فأمّا قولهم زيدا مررتُ به فهو منصوبٌ بفعل مضمر يفسّره هذا الظاهرُ الّا انّ النصب ههنا أضعفُ منه
فى قولك زيدا ضربتُه لانّك اذا قلت زيدا مررت به أضمرتَ فعلا على غير لفظ الاوّل كانّك قلت لقيتَ
زيدا او جُزْتَ زيدا او جعلتُ زيدا على طريقى لانّك اذا جزتَ وجعلتَه على طريقك فقد مررتَ به
واذا قلت زيدا ضربتُه اضمرتَ فعلا من لفظه فكأنّك قلت ضربتُ زيدا ضربتُه فيكون الظاهرُ دالّا على
مثلِ لفظه ومعناه وفى قولك زيدا مررت به يكون الظاهر دالّا على مثلِ معناه دون لفظه وما اجتمع
١٥ فيه اللفظُ والمعنى كان أقوى فى الدلالة واذا ضعُف النصبُ قوِى الرفعُ، ومثله قولك عمرا لقيتُ اخاه
وبشرا ضربتُ غلامَه فى جَوازِ النصب لانّ الفعل اذا وقع بشىء من سَبَبه فكانّه قد وقع به والدليلُ
على ذلك انّ الرجل يقول أهَنْتَ زيدا باهانتك اخاه وأكرمتُ عمرا اذا أوصلتَ الاكرامَ الى غيره بسَبَبه
فاذا قلت زيدا ضربتُ اخاه فنصبتَ الأخَ جاز ان تُضْمِر فعلا ينصب زيدا تقديرُه لابستُ زيدا
ضربتُ اخاه او أهنتُ زيدا ضربتُ اخاه ولا تُضْمِر ضربت لانّ ضربت الثانىَ ليس واقعا على ضميره
٢٠ وانّما هو واقعٌ على الاخِ والنصبُ ههنا أضعفُ منه فى مررت بزيد واذا ضعُف النصب قوِى الرفعُ فاذًا
الرفعُ فى زيدٌ لقيتُ اخاه أقوى من الرفع فى قولك زيدٌ مررتُ به والرفعُ فى قولك زيد مررت به اقوى
من الرفع فى قولك زيد ضربته، قل سيبويه النصبُ عَرَبىٌّ جيّدٌ والرفعُ أجودُ منه يعنى انّ النصب فى
زيدا ضربته عربىّ فصيحٌ فى كلام العرب والرفع اجود لانّ الرفع لا يفتقر الى اضمارٍ ولا تقديرِ محذوف
والنصبُ يفتقر الى اضمارِ فعلٍ وفاعلٍ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ثمّ إنّك ترى النصبَ مختارا ولازما فالمختارُ فى موضعَيْن احدُهما ان تُعْطَف هذه الجملة على جملة فعليّة كقولك لقيتُ القومَ حتى عبدَ الله لقيتُه ورأيتُ عبدَ الله وزيدا مررتُ به وفى التنزيل يُدْخِلُ مَنْ يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِ وَٱلظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ومثله فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ ‹

٥ قال الشارح يريد انّ المَسائل التى تقدّمتْ وهى زيدٌ ضربته وعمرٌو مررت به وزيدٌ ضربت اخاه المختارُ فيها الرفعُ ثمّ يعرِض فى هذا الباب أمورٌ يصير النصبُ بها مختارا ولازما لا يجوز غيرُه ‹ قال فالمختار فى موضعين احدهما ان تعطف هذه الجملة على جملة فعليّة الخ وذلك لانّ العرب تختار مطابَقةَ الألفاظ ما لم تُفْسِد عليهم المعانىَ فاذا جئت بجملةٍ صدّرتَها بفعل ثمّ جئت بجملة أُخرى معطوفةٍ على الجملة الاولى وفيها فعلٌ كان الاختيارُ تقديرَ الفعل فى الجملة الثانية وبناء الاسم عليه سَواء ذكرتَ فى الجملة

١٠ الاولى منصوبا او لم تذكره نحوَ قام زيدٌ وعمرا كلّمتُه اذ الغرضُ تَوافُقُ الجُمَل وتطابُقُها لا تختلف وليس الغرضُ ان يكون فيها منصوبٌ ‹ قال الله تعالى وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ فرفع القمر ههنا لانّ قبله وَآيَةٌ لَهُمُ ٱللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ وهو مرفوع بالابتداء وقال الله تعالى وَكُلَّ انْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِى عُنُقِهِ فنصب كلّا لانّ قبله فعلا وهو وَجَعَلْنَا ٱللَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ آيَتَيْنِ وأَضمر له فعلا نَصَبَه به ثمّ عطفها على الاولى لتشاكُلهما فى الفعليّة واذا كان النصبُ من غير تقدّم فعلٍ جائزا كان مع تقدُّمه مختارا اذ فيه

١٥ تشاكُل الجملتَيْن من غير نقصٍ للمعنى ‹ قال الله تعالى يُدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعدّ لهم عذابا أليما لمّا كان قد تقدّم يدخل من يشاء فى رحمته نصب الظالمين باضمارِ يُعذّب الظالمين او يُهين ‹ وقال تعالى فريقا هدى وفريقا حقّ عليهم الضلالة نصب فريقا لانّ قبله فريقا هدى ونظائرُه فى القرآن كثيرةٌ ‹ ويجوز الرفع فى الجملة الثانية وإن كان قبلها جملةٌ فعليّةٌ فتكون الجملةُ الثانيةُ كجملةٍ مبتدأةٍ وليس قبلها فعلٌ وذلك قولك لقيتُ زيدا ومحمّدٌ أكرمتُه لم تحتفل بتقدُّم الفعل الذى هو لقيت

٢٠ زيدا اذ كانت جملةً قائمةً بنفسها فصار كانّك قلت محمّدٌ اكرمتُه ابتداءً فعطفتَ جملة على جملة كقولك قام زيدٌ ومحمّدٌ افضلُ منه فهذا لا يجوز فيه الّا الرفعُ ‹

قال صاحب الكتاب فأمّا اذا قلتَ زيدٌ لقيتُ أباه وعمرا مررتُ به ذهب التفاضُلُ بين رفع عمرو ونصبه لانّ الجملة الاولى ذاتُ وجهَيْن ‹

قال الشارح قد تقدّم من قولنا انّه اذا كان الكلام مبتدأً وخبرا وعطفتَ عليه جملةً فى اوّلها اسمٌ

وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره كان الاختيارُ رفعَ الاسم الثانى بالابتداء نحوَ قولك زيدٌ اخوك وعمرٌو كلّمتُه لانّه لم يتقدّم الجملةَ الثانيةَ ما يصرفه الى النصب فجرى مجراه لو لم تتقدّمْه جملةٌ اصلاء فامّا اذا كان الكلام مصدَّرا بفعلٍ كان الاختيارُ فى الاسم الذى فى الجملة الثانية النصبَ على اضمار فعلٍ على ما أصّلناه، فاذا قلت زيدٌ لقيتُه ففيه جملتان احداهما اسميّةٌ وهى الجملة الكُبْرَى التى هى المبتدأ والخبر ٥ وهى زيدٌ لقيته بكمالها والثانيةُ فعليّةٌ وهى الخبر الذى هو لقيته وهى الجملة الصُغْرَى فالجملةُ الأُولى لا موضعَ لها من الاعراب لانّها لم تقع موقعَ المفرد والجملةُ الثانية لها موضعٌ من الاعراب لانّها وقعت موقعَ المفرد الذى هو الخبر فى زيدٌ قائمٌ وشِبْهِه وان قد تقرّر ذلك فأنت اذا قلت زيدٌ لقيتُه وعمرٌو كلّمتُه كنتَ فى عمرو بالخيار إن شئت رفعتَه وإن شئت نصبتَه لانّه قد تقدّمه جملتان احداهما اسميّةٌ وهى قولك زيد لقيته بكمالها والثانيةُ قولك لقيته فإن عطفتَ على الجملة الاسميّة رفعتَ عمرا لانّ صَدْرَ ١٠ الجملة اسمٌ وإن عطفت على الجملة التى هى لقيته نصبتَ لانّ صدرَ الجملة فعلٌ وليس احداهما أَوْلى من الاخرى فهذا معنى قوله ذهب التفاضُل بين رفعِ عمرو ونصبِه يعنى ليس النصب أَوْلى من الرفع ولا الرفعُ اولى من النصب، قال لانّ الجملة الاولى ذاتُ وجهَيْن يعنى انّها مشتملةٌ على جملة اسميّة وجملة فعليّة فهى ذات وجهين لذلك، وهذا موضعٌ فيه إشكالٌ وذلك انّك اذا قلت زيد لقيته وعمرو كلّمته لم يجز حَمْلُ عمرو كلّمته على لقيته وذلك لانّ لقيته جملةٌ لها موضعٌ من الاعراب ألا ترى انّك تقول ١٥ زيدٌ قائمٌ فيقع موقعَها اسمٌ واحدٌ وهو خبرُ زيد فكلُّ شىء عُطف عليها صار فى حكمها خبرًا لزيد وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخُلُوّه من العائد الى زيد اذ الهاء فى ضربته انّما تعود الى عمرو فإن جئت بعائد فيه فقلت زيدٌ عمرا ضربتُه عنده جازت المسألةُ فالهاء فى ضربته تعود الى عمرو والهاء فى عنده تعود الى زيد ولا شكَّ انّه انّما لم يذكر ذلك لانّه معلوم فلم يحتج الى التعرّض له فأجز الوجهين بشرطِ وُجودِ شرائطه من الضمير وغيرِه فاعرفه،

٢٠ قال صاحب الكتاب فإن اعترض بعد الواو ما يصرِف الكلامَ الى الابتداء كقولك لقيتُ زيدا وأمّا عمرٌو فقد مررت به ولقيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يضربه عمرٌو عادت الحالُ الأُولى جَذَعَةً وفى التنزيل وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ وقرئ بالنصب،

قال الشارح يعنى بعد وجودِ ما يُختار معه النصب نحوِ تقدُّمِ جملة فعليّة او غيرِ ذلك اذا وُجد فى الجملة المعطوفة ما يصرف الكلامَ الى الابتداء صار الاختيار فيه الرفعَ ويصير المعترِضُ من قبيلِ المانع

وذلك قولك لقيت زيدا وامّا عمرو فقد مررت به ورأيتُ زيدا واذا عبدُ الله يشتمه عمرٌو فالرفعُ ههنا هوَ الوجه المختار وإن كان قد تقدّمت جملةٌ فعليّةٌ لانّ أمّا واذا ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمِلّ بهما الثانيَ على الاوّل وانّما هما حرفا ابتداء يقطَعان ما بعدهما عمّا قبلهما فيكون ما بعدهما بمنزلة جملةٍ ليس قبلها شيء فكما انّك اذا قلت زيدٌ ضربتُه ابتداءً وليس قبله كلامٌ كان المختارُ الرفعَ فكذلك ٥ بعد أمّا واذا التى للمفاجأة لانّهما بمنزلة كلام مبتدإ ، ومن قال زيدا ضربتُه وإن لم يتقدّمه كلامٌ فينصب وإن كان المختار الرفعَ قال ههنا لقيتُ زيدا وأمّا عمرا فأكرمتُه فينصب وليس بالاختيار وهذا معنى قوله عادت الحال الاولى جذعةً اى شابّةً طَرِيّةً كأنْ لم يتقدّمها كلامٌ ، فامّا قوله تعالى وامّا ثمود فهديناهم فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا لما ذكرناه من حالِ أمّا وقد قرأ بعضهم وامّا ثمودَ فهديناهم بالنصب وليس ذلك على حدّ زيدا ضربته لانّ ذلك ليس بالمختار ١٠ والكتابُ العزيزُ يُختار له والذى حسّنه عند هذا القارئ ما فى أمّا من معنى الشرط والشرطُ يقتضى الفعلَ فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب والثانى أن تقع موقعا هو بالفعل أَوْلى وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام كقولك أَعَبْدَ الله ضربتَه ومثلُه آلسَّوْطَ ضُرِب به زيدٌ وآلخِوانَ أُكل عليه اللحمُ وأزيدا انتَ محبوسٌ عليه وأزيدا انت مكابَرٌ عليه وأزيدا سُمّيتَ به ،

١٥ قال الشارح والموضع الآخَر الذى يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفا على فعلٍ وذلك اذا وَلِيَ الاسمَ حرفٌ هو بالفعل أَوْلى وجاء بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فالاختيارُ نصبُ الاسم باضمار فعلٍ وذلك اذا وقع بعد حرف الاستفهام نحوُ قولك أعبدَ الله ضربتَه وأعمرا مررتَ به وأزيدا ضربتَ اخاه النصبُ فى ذلك كلّه هو الوجه المختار والرفعُ جائزٌ فالنصبُ باضمار فعلٍ يكون الظاهرُ تفسيرَه وتقديرُه أضربتَ عبدَ الله ضربتَه وألقيتَ زيدا مررتَ به وأهَنْتَ زيدا ضربتَ اخاه فالنصبُ مع الاستفهام بالعامل الذى ٢٠ يقدّر بعد الاستفهام وهو فى الاستفهام مختارٌ كما كان الرفع مع الابتداء مختارا ، وامّا الرفع مع الاستفهام فجائزٌ بالابتداء وما بعده الخبرُ الّا انّه مرجوحٌ وانّما كان النصبُ هو المختارَ من قِبَل انّ الاستفهام فى الحقيقة انّما هو عن الفعل لا عن الاسم لانّ السُّؤال انّما يكون عمّا وقع الشكّ فيه وانتَ انّما تشكّ فى الفعل لا فى الاسم ألا ترى انّك اذا قلت أزيدا ضربتَه فانّما تشكّ فى الضرب الواقع بزيد ولستَ تشكّ فى ذاته فلمّا كان حرفُ الاستفهام انّما دخل الفعلَ لا الاسمَ كان الأَوْلى ان يَلِيَه الفعلُ

الذى دخل من أجله، وانّما دخل على الاسم ورُفع الاسم بعده بالابتداء لانّ المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يُوجب فائدةً فاذا استفهمتَ فانّما تستفهِم عن تلك الفائدة فاعرفه، وأمّا آلسوطَ ضُرب به زيدٌ وآلخِوانَ أُكل عليه اللحمُ وأزيدًا سُمّيت به فانّ الاختيار فى آلسوط وآلخوان وأزيدًا النصبُ وذلك انّك اذا قلت ضُرب زيد بالسوط وأُكل اللحم على الخِوان وسُمّيت بزيدٍ فهذه الحروفُ الجارّةُ مع ما يَليها
٥ من المجرورات فى موضع نصب وذلك انّك أقمتَ الاسمَ مُقامَ الفاعل فصار الجارُّ والمجرور فى موضع نصب وحَلَّ محلَّ قولك مَرَّ زيدٌ بعمرو ونزل زيدٌ على خالدٍ فلمّا اتّصلتْ حروفُ الجرّ بكناياتِ هذه الاسماء وقد تقدّمتِ الاسماء وجب ان تنصبها لانّ الحروف التى اتّصلتْ بكناياتها فى موضع نصب فصار بمنزلةِ ازيدًا مررتَ به، والذى يدلّ على انّ موضعَ هذه الحروف نصبٌ أنّك لو حذفتها وكان الفعلُ ممّا يتعدّى بنفسه لم تكن الاسماء الأُولى الّا منصوبةً وذلك نحوُ آلسوطَ ضُرب وآلخوانَ أُكل وأزيدًا
١٠ سُمّيتَ لو كان يُتكلّم به لم يكن الّا كذلك لانّ الفعل الواحد لا يرفع اسمَيْن فاذا رفعتَ احدَهما فلا بدّ من نصب الآخر، وأمّا قولهم أزيدًا انتَ محبوسٌ عليه وأزيدًا انت مكابَرٌ عليه فيختار فيهما النصب لمكانِ همزة الاستفهام وذلك لمّا كان اسمُ الفاعل واسمُ المفعول يجريان مجرى الفعل فى عَمَله فقولُك أزيدًا انت ضاربُه بمنزلةِ قولك أزيدًا انت تضربه وازيدًا انت مضروبٌ به بمنزلةِ ازيدًا انت تُضْرَب به فكما تفسّر قولَك ازيدًا انت تضربه بالفعل الناصب فكذلك تفسّر باسم الفاعل فى قولك ازيدًا انت ضاربُه
١٥ لانّه فى معناه والنيّةُ التنوين والانفصال فالضميرُ وإن كان مجرورا فى اللفظ فهو منصوب فى الحكم كما كان ازيدًا مررت به كذلك كيف وأبو الحسن يذهب الى انّ الضمير فى موضعِ منصوب البتّةَ، وكذلك اذا قلت ازيدًا انت محبوسٌ عليه وأزيدًا انت مكابَرٌ عليه فمحبوسٌ ومكابَرٌ من اسماء المفعولين الجاريةِ مجرى الفعل فمحبوسٌ فى معنَى تُحْبَس ومكابَرٌ فى معنَى تُكابَر فلذلك جاز نصبُ زيد فيهما بفعلٍ تفسّره محبوس ومكابر كانّك قلت أتنتظِر زيدًا انت محبوسٌ عليه وأشَكَيْتَ زيدًا انت مكابَرٌ عليه واختير النصبُ لمكانِ حرف الاستفهام وفى كلّ واحد من محبوس ومكابر ضميرٌ مستترٌ يرجع الى أنتَ
٢٠ يقوم مقامَ الفعل اذ كان فى معنَى تُكابَر وتُحبَس، فإن لم يَجْرِ اسمُ الفاعل واسمُ المفعول مجرى الفعل كان كغلام وأخٍ ووجب رفعُ الاسم نحوُ أزيدٌ انت ضاربُه وأزيدٌ انت محبوسٌ به وأزيدٌ انت مكابَرٌ عليه كانّك قلت أزيدٌ انت اخوه او غلامُه وما أشبهَهما من الاسماء،

قال صاحب الكتاب ومنه أزيدًا ضربتَ عمرا وأخاه وأزيدًا ضربتَ رجلا يُحِبّه لانّ الآخِر ملتبِسٌ بالاوّل

بالعطف او الصفة ٭

قال الشارح ومن ذلك ازيدا ضربتَ عمرا وأخاه وازيدا ضربتَ رجلا يحبّه فيختار فيه النصبُ ايضا لانّ الفعل واقعٌ على ما هو من سَبَبه وقد وَلِيَه حرفُ الاستفهام فكان كقولك ازيدا ضربتَ اخاه وذلك انّ الجملة اذا كان فيها ضميرُ اسم قد تقدّم ذكرُه فهى من سببِ ذلك الاسم وإن كان فى الجملة اسمٌ
٥ ليس فيه ضميرٌ ولا تُبالِى فى أيّ موقعٍ من الجملة وقع ذلك الضميرُ فاذا قلت ازيدا ضربتَ عمرا واخاه فعمرٌو والاخُ منصوبان متّصلان به داخلان فى الجملة فصار بمنزلة ازيدا ضربت اخاه لاتّحادِ المعطوف والمعطوف عليه وكذلك لو قلت أعمرا ضربتَ زيدا فى داره لكان الوجه ايضا النصبَ لانّ قولك فى داره ظرفٌ وقع فيه الضربُ فهو من جملةِ ضربتَ وكذلك لو قلت ازيدا ضربتَ رجلا يُحبّه فيُحبّه نَعْتٌ لرجل والنعتُ والمنعوتُ يتسلّط عليهما العاملُ تسلُّطا واحدا فكان يحبّه من جملةِ ضربت
١٠ فصار الاسمُ المنصوبُ بضربت من سببِ الاسم الاوّل اذ كان فى جملته عائدٌ اليه ٭ ولو كان الذى يَلِى الاسمَ جملةً ليس فيها ذكرٌ ثمّ جئتَ بجملة اخرى فعطفتَها على الجملة الاولى وفيها ذكرٌ للاسم لم يجز وذلك قولك ازيدا ضربتَ عمرا وضربتَ أباه لانّ قولك وضربت اباه جملةٌ اخرى قائمةٌ بنفسها والجملةُ الاولى قد مضتْ بلا ذكرٍ فلم تلتبس بها ٭

قال صاحب الكتاب فإن قلتَ أزيدٌ ذُهب به فليس الّا الرفعُ ٭

١٥ قال الشارح وامّا قوله ازيدٌ ذُهب به فليس فيه الّا الرفع لانّك اذا قلت ذُهب بزيد فالباء وما عملت فيه فى موضعِ رفعِ اسمِ ما لم يُسمَّ فاعله لانّه لا بدّ للفعل من فاعل او ما يقوم مقامَ الفاعل وليس معك ما يقوم مقامَ الفاعل الّا الباء وما اتّصلتْ به فأُقيمت مُقامَ الفاعل فكانت فى موضعِ رفعٍ لذلك فوجب ان يكون الاسم مرفوعا لانّ الذى اتّصلتْ به كنايتُه مرفوعٌ وصار بمنزلةِ أزيدٌ ذهب اخوه لانّ كنايته قد اتّصلت بمرفوع وهو الأخ٭ وارتفاعُ زيد فى قولك أزيدٌ ذُهب به على وجهَيْن احدُهما بالابتداء والاخر
٢٠ بانّه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ٭ وإن أسندتَ الفعل فى قولك ازيدٌ ذُهب به الى مصدره كان الجارّ والمجرور فى محلِّ منصوب وتقديرُه ذُهب الذهابُ به وجاز نصبُ الاسم الذى هو زيدٌ وكان مختارا لانّ ضميره فى محلِّ نصب وهذا لاختلافَ فيه بين أصحابنا ٭

قال صاحب الكتاب وأن تقع بعدَ اذَا وحَيْثُ كقولك اذا عبدَ الله تَلْقاه فأكْرِمْه وحيث زيدا تجِدُه فاكرِمْه ٭

قال الشارح ومن ذلك اذا الزمانيّة وحَيْثُ اذا وقع بعدهما اسمٌ وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره فيختار فيه النصب وذلك نحوُ قولك اذا زيدا تلقاه فأكرمْه وحيث زيدا تجده فأعْطِه لانّ فيهما معنى المجازاة والمجازاةُ انّما تكون بالفعل فلمّا كان الموضعُ موضعَ فعل اختير نصبُ الاسم بعدهما باضمارِ فعل يفسّره الظاهرُ فاذا قلت اذا زيدا تلقاه فتقديرُه اذا تلقى زيدا تلقاه وكذلك حَيْثُ تقول حيث زيدا ٥ تجدْه فأكرمْه وتقديرُه حيث تجد زيدا تجده فاكرمه لما ذكرناه من انّ فيهما معنى المجازاة وذلك لانّ قولنا اذا عبدَ الله تلقاه يوجِب الأوقاتَ المستقبَلةَ كلّها ولا يخُصّ وقتًا من وقت فهى بمنزلةِ مَتى وحَيْثُ توجِب الأماكنَ كلَّها ولا تخصّ مكانا دون مكان فهى بمنزلةِ أَيْنَ غيرَ انّ متى وأين تجزِمان واذا وحيث لا تجزمان عند البصريين الّا فى ضرورة الشعر، وقد أجاز سيبويه رفعَ الاسم بعدهما بالابتداء والذى أراه أنّ ذلك جائزٌ فى حيث لانّها قد تخرج من معنى الجزاء الى ان يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ تقول ١٠ نعيتُه حيثُ زيدٌ جالسٌ فتكون نظيرةَ اذْ فى الزمان فى وقوعِ الابتداء والخبر بعدها نحوِ قولك لقيتُه اذ زيدٌ جالسٌ، وأمّا اذا فلا تنفكّ من معنى المجازاة لانّها لا تقع الّا للمستقبَل فاذا وَلِيَها الاسمُ فلا بدّ من ان يكون الفعلُ بعدها مقدّرا مرفوعا كان او منصوبا تقول اذا زيدٌ جلس أجلس تقديرُه اذا جلس زيد جلس ويدلّ على ذلك انّه لا بدّ من وقوعِ فعل بعد ذلك الاسم ألا ترى لو قلت أجلس اذا زيدٌ جالسٌ لم يجز ويجوز ذلك مع حيث،

١٥ قال صاحب الكتاب وبعد حرف النفى كقولك ما زيدا ضربتُه وقال جَرِير

* فلا حَسَبًا فخرتَ به لتَيْمٍ * ولا جَدًّا اذا ٱزْدَحَمَ الجُدُودُ *

قال الشارح ومن ذلك النفىُ اذا وقع الاسمُ بعد حرفِ نفى وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره او على ما هو متّصلٌ بضميره فالاختيارُ فيه النصبُ نحوُ ما زيدا لقيتُه ولا زيدا قتلتُه وما زيدا لقيت أباه ولا عمرا مررت به وانّما صار النصبُ هنا مختارا لشَبَهِ حروف النفى بحروف الاستفهام وحروفِ الجزاء وحروفِ ٢٠ الامر والنهي ووجهُ الشبه أنّ ما بعد النفى غيرُ واجب كما انّ ما بعد كلّ واحد من هذه الاشياء كذلك، فالحال بين النصب والرفع متقارِبٌ فقولك ما زيدا ضربتُه أقوى من قولك ما زيدٌ ضربته بالرفع والنصبُ فيه اضعفُ من النصب بعد حروف الاستفهام وحروفِ الجزاء والرفعُ فيه اقوى من الرفع فى قولك أزيدٌ ضربتَه لشَبَهِ النفى بالابتداء ولذلك كان فرْعًا ومحمولا على غيره فى النصب وشَبَهُه بالابتداء أنّه نقيضُ المبتدإ ونفىٌ له والنفىُ يجرى مجرى الإيجاب ألا ترى انّك اذا قلت قام زيدٌ فنفىُ هذا أن

تقول ما قام زيدٌ فتردّ الكلامَ على لفظه فتُشبِّهه بالمبتدإ أنّك تردّ فيه لفظ المبتدإ قال الشاعر

* فلا حسبا فخرت به البحر * فنَصَبَه باضمارِ فعل تقديرُه فلا ذكرتَ حسبا فخرتَ به، وأجاز يونس ان تكون الفتحةُ في قوله فلا حسبا فتحةَ بناء بمنزلةِ لا رجلَ في الدار ونوّنه للضرورة، البيت لجرير يهجو عمر بن لَجَإٍ وهو من تَيْمِ عَدِيّ يقول لم تكتسب لهم حَسَبًا يفخرون به ولا لك جَدٌّ تُعوِّل عليه

٥ عند ازدحامِ الناس للمفاخرة اى ليس لك قديمٌ ولا حديثٌ ومثلُه

* فلا ذا جَلالٍ هِبْنَه لجَلالِهِ * ولا ذا ضَياعٍ هُنَّ يَتْرُكْنَ للفَقْرِ *

نصب ذا جلال بفعل محذوف دلّ عليه هبنه فكأنّه قال فلا هِبْنَ ذا جلال هبنه،

قال صاحب الكتاب وأن تقع في الامر والنهى كقولك زيدا اَضربْه وخالدا اَضربْ أباه وبِشْرا لا تشتمْ اخاه وزيدا لِيضربْه عمرٌو وبشرا لِيقتلْ اباه عمرٌو، ومثله أمّا زيدا فاقتلْه وأمّا خالدا فلا تشتمْ اباه،

١٠ قال الشارح ومن ذلك اذا كان بعد الاسم فعلُ امرٍ او نهيٍ واقعٌ على ضميره او ما اتّصل بضميره فانّه مختارٌ فيه النصبُ نحوُ قولك زيدا اضربْه وخالدا اضربْ اباه وزيدا ليضربْه عمرٌو وبشرا ليضربْ اخاه جعفرٌ وزيدا لا تشتمْه وخالدا لا تضربْ اباه النصبُ في ذلك كلّه الوجهُ المختارُ والرفع جائزٌ وانّما كان النصبُ مختارا لأجلِ الامر والنهى اذ الامرُ والنهيُ لا يكونان الّا بالافعال لانّك انّما تأمره بإيقاع فعل وتَنْهاه عن ايقاعِ فعل وذلك انّك حين تأمره فأنت تطلب منه ايقاعَ ما ليس بموجودٍ واذا نَهَيْتَه فأنت تمنعه

١٥ من الاتيان به، فأمّا الذوات فإنّها موجودةٌ ثابتةٌ لا يصحّ الامرُ بها ولا النهيُ عنها واذا كان الامرُ كذلك ثمّ أتيتَ باسمٍ قد وقع الفعلُ الذى بعده على ضميره نصبتَه باضمارِ فعل على نحوِ ما ذكرناه في الاستفهام وكان النصبُ في الامر والنهى اقوى منه في الاستفهام من قِبَل انّ الامر والنهى لا يكونان الّا بالافعال وقد يكون الاستفهامُ بغيرِ فعل نحوُ قولك أزيدٌ اخوك وأعبدُ اللّه عندك، وانّما قال في التمثيل زيدا اضربْه وزيدا ليضربْه عمرٌو ليُريك انّه لا فرقَ في ذلك بين الامر للحاضر والامرِ للغائب فقولُه زيدا

٢٠ اضربْه امرٌ للحاضر وزيدا ليضربْه عمرٌو امرٌ للغائب فتَمَثَّلَ بهما، والرفع جائزٌ على الابتداء والجملةُ بعده سدّتْ مسدّ الخبر وانّما قلنا سدّت مسدّ الخبر ولم نقل الخبرُ لانّ حقيقةَ الخبرِ ما احتمل الصدقَ والكذبَ وذلك معدوم في الامر والنهى، ومثله أمّا في قولك أمّا زيدا فاقتلْه وأمّا خالدا فلا تشتمْ اباه في اختيار النصب وذلك من قِبَل انّ أمّا تقطع ما بعدها عمّا قبلها ويصير ما بعدها كالكلام المستأنَف فتنصب لِما ذكرناه في الامر والنهى غيرَ انّك لا تقدّر الفعلَ بعد أمّا لانّ أمّا لا يَليها فعلٌ لتضمّنها معنى الفعل

ولكن تقدّر الفعلَ بعد الاسم بلا ضمير وتُعدّيه الى الاسم ثمّ تحذفه ثمّ تأتى بالفعل المفسّر وتقديره أمّا زيدا فأقتلْ فاقتله وامّا خالدا فلا تُهِنْ فلا تشتمْ اباه ولا بدّ من الفاء بعد أمّا لانّها جوابٌ لِما تضمّنته من معنى الشرط٠

قال صاحب الكتاب والدعاء بمنزلة الامر والنهى تقول اللّهمّ زيدا فاغفرْ له ذَنْبَه وزيدا أَمَرَّ اللّهُ عليه ٥ العَيْشَ قال ابو الأَسْوَد *فكُلًّا جَزاه اللّهُ عنّى بما فَعَلْ* وأمّا زيدا فجَدْعًا له وأمّا عمرا فسَقْيًا له٠

قال الشارح والدعاء بمنزلة الامر والنهى فى اختيار النصب لانّ سبيله سبيلُ الامر والنهى فى الاعراب من كلّ وجهٍ وهو فى المعنى مثلُ الامر وذلك انّ الداعى ملتمِسٌ من المدعوّ إيقاعَ ما يدعوه به الّا انّ الجُمْهور لا يسمّون مسألةَ من هو فوقك امرًا وربّما سمّاه بعضهم امرا واحتجّ عليه بقول الشاعر

*أمرتُك أَمْرًا جازِمًا فعَصَيْتَنى * وكان من التَوْفيق قَتْلُ ابن هاشِمِ*

١٠ البيت لعمرو بن العاصى يخاطب مُعاوِيَةَ وكان فوقه والأعمُّ الأكثرُ ما قدّمناه ويجوز ان يكون عمرو رأى نفسَه من طريقِ المَشُورَة والرأْيِ وحاجةِ معاويةَ اليه فوقه فسمّى سؤاله امرا لذلك٠ وقال ابو الأَسْوَد

*أَميرانِ كانا صاحِبَىَّ كِلاهما * فكُلًّا جَزاه اللّهُ عنّى بما فَعَلْ*

فانّ نَصْبَ كُلًّا باضمارِ فعلٍ نَما بعده من الدعاء والتقديرُ فجَزَا اللّهُ كُلًّا جزاه اللّهُ٠ ومن الدعاء أمّا زيدا ١٥ فجَدْعًا له وأمّا عمرا فسَقْيًا له فالاختيارُ النصب لانّك تريد جَدَعَهُ اللّهُ جَدْعًا وسَقاه اللّهُ سَقْيًا ولو كان الدعاء بغير فعلٍ ولا فى تقدير فعلٍ لم يُنصَب الاسم الاوّل نحوَ أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه وأمّا الكافرُ فوَيْلٌ له لعدمِ ما يفسّر الفعلَ٠

قال صاحب الكتاب واللازم أن تقع الجملةُ بعد حرفٍ لا يَليه الّا الفعل تقولك إنْ زيدا تَرَهُ تَضْرِبْه قال ٭ لا تَجْزَعِى إنْ مُنْفِسًا أهلكتُه* وهَلّا وأَلّا ولَوْلا ولَوْما بمنزلة إنْ لانّهنّ يطلُبْن الفعلَ ولا تُبتدأ ٢٠ بعدها الاسماء٠

قال الشارح اعلم انّ الاسم اذا وقع بعد حرف الجزاء وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره نصبتَه باضمار فعلٍ يفسّره الظاهرُ كما قلنا فى الاستفهام الّا انّ النصب ههنا يقع لازمًا وفى الاستفهام مختارا وذلك لانّ الشرط لا يكون الّا فعلًا ولا يَليه مبتدأٌ وخبرٌ فلا تقول إنْ زيدٌ قائمٌ أَقُمْ وقد يجوز فى الاستفهام أن تقول أزيدٌ قائمٌ فقد علمتَ انّ حروف الجزاء أَلْزَمُ للفعل من حروف الاستفهام ولذلك كان نصبُ

الاسم فى الاستفهام اذا وقع الفعلُ على ضميره مختاراً مع جَوازِ الرفع على الابتداء وكان نصبُه مع حروف الجزاء لازمًا ولا يجوز رفعُه على الابتداء لِما ذكرنا من انّ الشرط لا يكون الّا فعلا فاذا قلتَ إِنْ زيدا تَرَه تضربْه نصبتَ زيدا باضمار فعلٍ لانّك شغلتَ الفعلَ الذى بعده بضميره وتقديرُه إن تَرَ زيدا تَرَه ومنه قولُ الشاعر

٥ *لا تَجْزَعِى إِنْ مُنْفِسًا أهلكتُه * وإِذا هلكتُ فعِنْدَ ذلك فَٱجْزَعِى*

البيت للنَمِر بن تَوْلَب والشاهدُ فيه نصبُ منفسا بفعل مقدَّر محذوف وتقديرُه لا تجزعى إن أهلكتُ منفسا أهلكتُه ولو رفع على تقديرِ إن هَلَكَ منفسٌ لَجاز لانّه اذا أهلكه فقد هلك كانّه يصف نفسَه بالكَرَم وأنّه لا يُصْغِى الى من يلومه فى ذلك فهو يقول انّ امرأته لامتْه على إتلافِ ماله جَزَعًا من الفَقْر فقال لها لا تجزعى لإتلافى نفيسَ المال فانّى قادرٌ على إخلافه وانّما اذا هلكتُ فَٱجْزَعِى فانّه لا خَـلَـفَ لك

١٠ عنّى، ولو قدّمتَ الاسم على حرف الجزاء فقلت زيدا إن تره تضربْه لم يجز لانّ الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء واذا لم يعملا فيه لم يجز ان يُفسِّراه، ومن ذلك هَلّا ولَوْلا وأَلّا ولَوْمَا اذا وقع الاسمُ بعدها وكان بعدها فعلٌ واقعٌ على ضميره لم يكن بُدٌّ من نصبِ ذلك الاسم بفعل مضمر يفسّره الظاهرُ فحكمُها حكمُ إنِ الشرطيّةِ وذلك من قِبَلِ انّ معانىَ هذه الحروف التحضيضُ والتوبيخُ اذا وَلِيَها المستقبلُ كنّ تحضيضا واذا وليها الماضى كنّ توبيخا وهذه المعانى واقعةٌ على الافعال لا حَظَّ للأسماء فيها فلذلك

١٥ لا يقع بعدها المبتدأُ والخبرُ فاذا وقع بعدها اسمٌ فلا يكون الّا على تقديرِ فعل قال جَرِيرٌ

*تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أفضلَ مَجْدِكُم * بَنِى ضَوْطَرَى لولا الكَمِىَّ المقنَّعا*

فعناه لولا تعدّون الكمىَّ المقنَّعا فنصب الكمىَّ المقنَّعا باضمارِ فعل لدلالةِ ما تقدّم من قوله تعدّون عقر النيب عليه، وجملةُ الامر أنّ الحروف حين كانت لمعانٍ فى الاسماء والافعال وليس لها فى أنفسها معنًى فنها ما يختصّ بالاسم ولا يدخل الفعلَ نحوُ انّ وأخواتِها وحروفِ الجرّ وغيرِها ومنها ما يختصّ

٢٠ بالفعل ولا يَلِى الاسمَ نحوُ حروفِ الجزاء وحروفِ الجزم وغيرِها ومنها ما يدخل على القبيلَيْن الاسمِ والفعلِ نحوُ حروفِ النفى وحروفِ الاستفهام فأمّا ما يختصّ بالفعل وهو ما نحن بصَدَده فذلك ضربان ضربٌ يحسُن ان يُحذف الفعل منه ويَلِيَه الاسمُ فى الظاهر نحوُ ما ذكرناه من حرف الجزاء وهو إنْ وحروفِ التحضيض المذكورة وهى هَلّا وأخواتُها وضربٌ لا يحسن حذفُ الفعل منه وإيلاؤه الاسمَ وذلك نحوُ قولك قَدْ والسينِ وسَوْفَ فهذه لا يحسن حذفُ افعالها ولا الفصلُ بينها وبين افعالها بمعمولها فلا

تقول سوف زيدا أضربه ولا سوف زيدا اضربُ وذلك لانّ هذه الحروف تتنزّل منزلةَ الجزْء من الفعل فهى من الفعل بمنزلة الالف واللام من الاسم وذلك لانّ السين وسوف تقصران الفعلَ لوقتٍ بعينه وهو المستقبلُ بعد ان كان شائعا فى الاستقبال والحال كما تقصر الالفُ واللام الاسمَ على واحد بعينه بعد شياعه وكذلك قَدْ تُقرِّب الماضىَ من الحال وهو نوعُ تخصيص ولهذا المعنى لم تكن عاملةً فى الفعل وامّا ٥ جاز اضمارُ الفعل بعد لَوْلَا وأخواتِها والفصلُ بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قِبَل انّ معانيها الحَضّ فى المستقبل وهو استدعاء واللَّوْمُ والتوبيخُ فى الماضى أشبهتِ الافعالَ فجاز ان يليَها الاسمُ كما يلى الفعلُ ،

حذف المفعول به

فصـــل ٩٣

١٠ قال صاحب الكتاب وحذفُ المفعول به كثيرٌ وهو فى ذلك على نوعَيْن احدُهما أن يُحذف لفظا ويُراد معنى وتقديرا والثانى ان يُجعل بعد الحذف نَسْيًا منسيّا كانّ فعله من جنس الافعال غيرِ المتعدّية كما يُنْسَى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به فمن الاوّل قوله تعالى ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَنْ يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وقوله لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ لانّه لا بدّ لهذا الموصول من ان يرجع اليه من صلته مثلُ ١٥ ما ترى فى قوله تعالى ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ وقُرِئَ قوله تعالى وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ وَمَا عَمِلَتْ ، ومن الثانى قولهم فلانٌ يُعْطِى ويمنع ويصل ويقطع ومنه قوله عزّ وجلّ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِى وقولُ ذى الرُّمّة

* وإِنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِن ذى ضُروعِها — الى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فى عَراقيبِها نَصْلِى *

قال الشارح اعلم انّ المفعول لمّا كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه وينعقد الكلامُ من الفعل والفاعل بلا مفعولٍ جاز حذفُه وسقوطُه وإن كان الفعلُ يقتضيه ، وحذفُه على ضربين احدهما ان يُحذف وهو مرادٌ ٢٠ ملحوظٌ فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف وهو فى حكم المنطوق به والثانى ان تحذفه مُعْرِضا عنه البتّةَ وذلك أن يكون الغرضُ الإخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرّضٍ لمن وقع به الفعلُ فيصير من قبيلِ الافعال اللازمة نحو ظَرُفَ وشَرُفَ وقَامَ وقَعَدَ ، فالاوّل نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشآء ويقدر وقوله أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ومنه قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الّا من رحم وسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰ ٱللَّهُ وَأَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ فكلُّ هذا على إرادة الهاء وحذفُها

تخفيفا لطُول الكلام بالصلة ألا ترى انّه لولا إرادةُ الهاء بقى الموصولُ بلا عائد فكان فى حكم المنطوق
به لانّ الدلالة عليه من جهتَيْن من جهة اقتضاء الفعل له ومن جهة اقتضاء الصلة اذ كان العائدَ،
ومنه قوله تعالى وما عملتْ أيديهم قرأ عاصمٌ فى رواية ابى بَكْر وحَمْزَةُ والكِسائىّ وما عملت بغير هاء وقرأ
الباقون وما عملتْه بالهاء فَمن أثبتها فهو الاصلُ ومَن حذفها فلطُول الامر بالصلة حُذفت الهاء تخفيفا
٥ ويكون التقديرُ ليأكلوا من ثَمَره وما عملتْه أيديهم مّا فى موضع خفض بالعطف على ثمره ويجوز أن
تكون مَا نافيةً ويكون المعنى ليأكلوا من ثمره ولم تعملْه أيديهم فيكون أبلغَ فى الامتنان ويقوّى ذلك
قولُه تعالى أَفَرَأَيْتُم مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّارِعُونَ واذا قدّرته هذا التقديرَ لم تكن الهاء
مرادةً كإرادتها لو كانت موصولةً، والثانى قولهم فلان يُعطِى ويمنع ويضُرّ وينفع ويصل ويقطع والمراد
يعطى ذَوِى الاستحقاق ويمنع غيرَ ذَوِى الاستحقاق وينفع الأَوِدّاء ويضرّ الأعداء الا انّه حُذف ولم
١٠ يكن ثَمّ موصولٌ يقتضى راجعًا ولم يكن المرادُ الّا الإخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل لا غيرُ فصار كالفعل
اللازم فى الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، وشَبَّهُه بالفعل اذا بُنى للمفعول من حيث لم يكن الغرضُ
الإخبارَ عن الفاعل وانّما كان الغرضُ بَيانَ مَن وقع به الفعلُ فصار الفاعلُ نِسْيًا مَنْسِيًّا واشتغل الفعلُ
بالمفعول وارتفع وتَمّ الكلامُ به من غير تشوُّفٍ الى سِواه فكذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل
لا غيرُ من غير تعرُّضٍ لذِكْر المفعول، فأمّا قول ذى الرمّة * وإنْ تعتذرْ بالمحل الخ * فانشده فيه
١٥ قوله يَجْرَحْ والمراد يجرحْها فحذف المفعولَ لِما ذكرنا يصف نفسَه بالكَرَم وقِرَى الضَيْف والتاء للتأنيث
والضمير يعود الى النُوق بقول إن اعتذرتِ النُوقُ بقلّة اللَبَن لأجل المَحْل عقرتُها للأضياف والمراد بذى
ضروعها اللَبَنُ كما يقال ذو بُطونها والمرادُ الوَلَدُ،

قال صاحب الكتاب ومن حذف المفعولِ به حذفُ المنادى وقد تقدّم الكلام عليه،

قال الشارح اعلم انّ المنادى وإن كان مفعولا فى الحقيقة فإنّ حذفه لا يحسُن كما حسُن حذف
٢٠ المفعول فيما تقدّم وذلك لانّ الفعل العامل فيه وفاعلَه قد حُذفا وناب حرفُ النداء عنهما وبقى
المنادى من الجملة المحذوفة يدلّ انّه هو المدعوّ فاذا حذفتَه لم يبقَ من الجملة المحذوفة شىء ولا يُعْرَف
المدعوّ اذ حرفُ النداء انّما يدلّ على الدعاء ولا يدلّ على مدعوٍّ مخصوصٍ لانّ حرفَ النداء انّما ناب
مَنابَ الفعل والفاعلِ نحو أَدْعُو وأُنادِى ولم يَنُبْ عن المفعول، فإن وقع بعد حرفِ النداء جملةٌ او امرٌ
يدلّ على المدعوّ ساغ حذفُه ومن ذلك قولهم يا بُؤْسٌ لزيد والمراد يا قومُ بُؤْسٌ لزيد ومنه بيتُ الكتاب

*يا لَعْنَةُ اللّهِ والأَقْوامُ كُلُّهُمْ * والصالحين على سِمْعانَ مِن جارِ*

ويُروى والصالحون وكذلك قوله تعالى أَلَا يَا ٱسْجُدُوا لِلّهِ وقد تقدّم الكلام على ذلك بما أَغْنَى عن إعادته،

المفعول فيه

فصـــل ٩٤

٥

قال صاحب الكتاب هو ظَرْفَا الزمانِ والمكانِ وكِلاهما منقسِمٌ الى مُبْهَمٍ وموقَّتٍ ومستعمَلٍ اسمًا وظرفًا ومستعمَلٍ ظرفا لا غيرُ فالمبهمُ نحوُ الحِينِ والوقتِ والجهاتِ السِتّ والموقّتُ نحوُ اليومِ والليلةِ والسُوقِ والدارِ والمستعملُ اسما وظرفا ما جاز ان تعتقِب عليه العواملُ والمستعمَلُ ظرفا لا غيرُ ما لَزِمَ النصبَ نحوُ قولك سِرنا ذاتَ مرّةٍ وبُكْرَةَ وسَحَرَ وسُحَيْرًا وضُحًى وعِشاءً وعَشِيَّةَ وعَتَمَةَ ومَساءً اذا اردتَ سَحَرًا ١٠ بعينه وضُحَى يومِك وعشيّتَه وعشاءه وعتمةَ ليلتِك ومساءها ومثلُه عِنْدَ وسُوَى وسَواءٌ، وممّا يُختار فيه أن يلزَم الظرفيّةَ صفةُ الأحيان تقول سِيرَ عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا،

قال الشارح اعلمر انّ الظرف ما كان وعاءً لشيء وتُسمّى الأَوانى ظروفا لانّها أَوْعِيَةٌ لِما يُجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة ظروفٌ لانّ الافعال توجَد فيها فصارت كالأوعية لها، والظرف على ضربَيْن ظرفُ زمان ومكانٍ فالزمانُ عِبارةٌ عن الليالى والأيّام قال الشاعر

١٥ *هَلِ الدَهْرُ الّا ليلةٌ ونَهارُها * وإلّا طُلوعُ الشَمْسِ ثُمّ غِيارُها*

وذلك نحوُ قمتُ يومًا وساعةً وليلةً وعِشاءً وعشيّةً ومساءً وما أشبهَ ذلك من اسماء الزمان نحوِ السَنَةِ والشَهْرِ والدَهْرِ، واعلم انّ الظرف فى عُرْفِ اهلِ هذه الصِناعة ليس كلُّ اسمٍ من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرفُ منها ما كان منتصبا على تقديرِ فِى واعتبارُه بجَوازِ ظهورها معه فتقول قمتُ اليومَ وقمت فى اليوم ففِى مرادةٌ وإن لم تذكرها والذى يدلّ على ذلك أنّك اذا قلت إكْنِ عن اليومِ ٢٠ قيل قمت فيه وكذلك سائرُ الظروف وليس الظرفُ متضمِّنا معنى فِى فيَجِبَ بناءه لذلك كما وجب بناءُ نحوِ مَنْ وكَمْ فى الاستفهام وانّما فِى محذوفةٌ من اللفظ لضربٍ من التخفيف فهى فى حكم المنطوق به ألا ترى انّه يجوز ظهورُ فِى معه ولا يجوز ظهورُ الهمزة مع مَنْ وكَمْ فى الاستفهام فلا يقال أَمَنْ ولا أَكَمْ وذلك من قِبَل انّ مَن وكَم لمّا تَضمّنا معنى الهمزة صارا كالمشتمِلَيْن عليها فظُهورُ الهمزة حينئذٍ كالتكرار وليس كذلك الظرفُ فإنّ الظرفيّة مفهومةٌ من تقديرِ فِى ولذلك يصحّ ظهورُها فاعرفِ الفرقَ

بين المتصيّن للحرف وغيرِ المتصيّن له بما ذكرتُه، والظرف ينقسم الى مبهم وموقّت والمراد بالمبهم النكرةُ التى لا تدلّ على وقت بعينه نحوَ حِينٍ ووَقْتٍ وزمانٍ ونحوِ ذلك والمرادُ بالموقّت ما دلّ على زمانٍ بعينه مخصوصٍ نحوُ اليوم والليلة ويومِ الجُمْعة وشهرِ رَمَضانَ وشهرِ المحرّم، وهو ينقسم قِسْمَيْن قسمٌ يُستعمل اسما وظرفا وقسمٌ لا يُستعمل الّا ظرفا لا غيرُ فالاوّل كلُّ متمكّن من الظروف من اسماء السِنين والشُهور ٥ والأيّام والليالى ممّا يَتعاقب عليه الالف واللام والاضافةُ من نحوِ سَنَة وشَهْر ويوم وليلة فهذا يجوز أن تستعمله اسمًا غيرَ ظرف فترفعه وتجرّه ولا تقدّرَ معه فى نحوَ اليومُ طَيِّبٌ والسنةُ مباركةٌ وأَعجبنى اليومُ وعجبتُ من يومِك فتُجريها مُجرى سائرِ الاسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف فتقول صُمْتُ اليومَ وقدمتُ السنةَ فهذا مقدَّرٌ بفى والتقديرُ صمتُ فى اليوم وقدمتُ فى السنة فكلُّ اسم من اسماء الزمان لك أن تجعله اسمًا وظرفًا الّا ما خَصّتْه العربُ بالظرفيّة ولم تستعمله مجرورا ولا مرفوعا وذلك يؤخذ سَماعا عنهم،

١٠ والقسم الثانى هو ما لا يُستعمل الّا ظرفا وذلك ما لزم النصبَ لخروجه عن التمكّن بتضمّنه ما ليس له فى الاصل فمن ذلك سَحَرَ وسُحَيْرًا اذا اردتَ به سحرَ يومِك فانّه غيرُ متصرِّف ولا منصرِف والذى مَنَعه من الصرف أنّه معدولٌ عن الالف واللام معرفةً ومعنَى ذلك أنّه اذا اردتَ به سحرَ يومِك الذى أنت فيه فتزيد فيه الالفَ واللامَ للتعريف ثمّ غُيّر عن لفظِ ما فيه الالفُ واللام مع إرادة معناهما كما عُدل جُمَعُ فى قولك جاءت النِسْوَةُ جُمَعُ وهو معرفةٌ فاجتمع فيه العدلُ والتعريفُ فلم ينصرف لذلك،

١٥ فان قيل العدل انّما هو أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناءً آخرَ لضربٍ من التوسّع فى اللغة كعَدْلِ عُمَرَ عن عامرٍ وجُمَعَ عن جُمْعٍ ساكنَ الحَشْو وأنت تدّعى أنّ سَحَرَ معدولٌ عن السَحَرَ والصورتان واحدةٌ قبلَ العدل وبعده فالجوابُ انّ سَحَرَ وإن كان فَعَلًا كما انّ السَحَرَ كذلك فانّه لمّا اتّصلتْ به لامُ التعريف صارت لامتزاجها بما عرّفتْه كانّها جُزْءٌ منه فجرَتِ اللامُ فى السحر مَجرى همزة أَحْمَرَ وإجْفيلٍ وإخْرِيطٍ وتاء تِجْفافٍ وياء يَرْمَعٍ فلمّا عدلتَ سَحَرَ صار كانّك عدلتَ مثالًا من هذه الأمثلة الى فَعَلٍ فان نُكّر انصرف ٢٠ نحوَ قوله تعالى إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ لانّه قد زال السَبَبان معا بالتنكير لانّه انّما كان معدولا فى حال التعريف وكذلك اذا ادخلتَه الالفَ واللامَ صرفتَه نحوَ السَحَرِ لانّك قد رددتَه الى الاصل فزال العدلُ، ومعنى قولنا غير متصرّف أنّه لا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ ولا يكون الّا منصوبا على الظرف وكذلك كلُّ ظرف غيرِ متصرّف والذى منع سَحَرَ من التصرّف أنّه يعرّف من غيرِ جهة التعريف لانّ وُجوهَ التعريف خمسةٌ تعريفُ الإضمار وتعريفُ العَلَميّة وتعريفُ الاشارة وتعريفُ الالف واللام وتعريفُ

الاضافة الى واحدة من هذه المعارف وليس التعريف فى سَحَرَ واحدا منها فلمّا تعرّف من غيرِ جهة التعريف المعهودِ خرج عن نظائره فمُنع التصرّف لذلك، فإن صغّرته وأنت تريد سَحَرَ يومٍ بعينه انصرف ودخله التنوينُ ولم يتصرّف فلا يدخله الرفعُ والجرُّ ولا يكون الّا منصوبا أمّا التنوينُ فلتنكّره بزوال العدل وذلك أنّهم لم يضعوا المصغّرَ مكانَ ما فيه الالفُ واللامُ فيكونَ معرفةً معدولا وانّما هو نكرةٌ
٥ كضَحْوَةٍ وغُدْوَةٍ وعَتَمَةٍ وعِشاءٍ الّا انّه فُهم منه ما يُفهَم من المعارف فلم يتمكّن، وكذلك ضُحَى وضَحْوَةَ وعِشاءَ وعَشِيَّةَ ومَساءَ اذا اردتَ ذلك من يومك لم تكن الّا ظروفا وذلك أنّك اذا قلت أنا أتيتُك عشاءَ لم يذهب الوهْمُ الّا الى عشاء يومك وكذلك عَتَمَةَ فلمّا كان يُفهَم بها ما يفهم بالمعارف من حَصْرِ وقت بعينه لم تتمكّن عندهم فترْفَعَ وتُجَرَّ لا تقول غَداءُ ضُحَى ولا مَوْعِدُك مساءُ، ومن ذلك ذاتَ مَرَّةٍ تقول سِيرَ عليه ذاتَ مرّةٍ فتُقيم الجارَّ والمجرورَ مُقامَ الفاعل ولا تُقيم الظرفَ لانّه غيرُ متصرّف
١٠ فلا يكون الّا نصبا وانّما امتنع من التصرّف لانّها قد استُعملت فى ظروف الزمان وليست من اسماء الدهر ولا من اسماء ساعاته وانّما المرّةُ فى الاصل مصدرٌ ألا ترى انّك تقول ضربتُ مَرَّةً ومرّتَيْن والمرادُ بذلك ضَرْبَةً وضربتَيْن فلمّا استُعمل فى الدهر ما ليس من اسماءه ضعُف ولم يتمكّن فى الزمان تَمكُّنَ اسماءه نحوِ اليوم والليلة، فان قيل فأنتم تقولون سير عليه مَقْدَمُ الحاجِّ وخُفوقُ النَّجْم فترفعونه وهى مصادرُ استُعيرت للزمان فما الفرقُ بينها وبين ذاتَ مرّة قيل أنّ مقدمَ الحاجِّ وخُفوقَ النجم وخِلافةَ
١٥ فلان وما أشبهَها استُعيرت للزمان على تقدير حذفِ مضاف كانّه قال وقتُ خفوقِ النجم ووقتُ خلافةِ فلان ثمّ حذف المضافَ وهو مرادٌ فتصرّفتْ بالرفع والجرِّ حَسْبَ تصرُّفِ المضاف المحذوفِ وليس كذلك ذاتَ مرّةٍ فانّه استُعير للزمان لا على تقديرِ حذفِ مضاف بل كانّه اسمٌ من اسماء الزمان ألا ترى انّه لا يجوز إظهارُ الوقت معه فلا تقول وقتَ ذاتِ مرّةٍ ولا وقتَ مرّةٍ فافترقا، ومثلُه فى منعِ التصرّف ذاتَ يوم وذاتَ ليلة لا تقول سيرَ عليه ذاتُ يومٍ او ذاتُ ليلةٍ بالرفع بل هو نصبٌ على الظرف لا غيرُ لانّ نفس
٢٠ ذات ليست من اسماء الزمان فجرى مجرَى ذاتَ مرّةٍ، ومن ذلك بُعَيْداتِ بَيْنٍ فهو جمعُ بَعْدَ مصغّرا وبَعْدَ وقَبلَ لا يتمكّنان فلا يجوز ان يقال سير عليه قَبْلُكَ ولا بَعْدُكَ بالرفع والذى منعهما من التصرّف والتمكّنِ انّهما ليسا اسمَيْن لشيءٍ من الأوقات كالليل والنهار والساعة والظُّهْر والعَصْر وانّما استُعملا فى الوقت للدلالة على التقدّم والتأخّر فلم يتمكّن تمكُّنَ اسماء الزمان، وأمّا قولهم فعلتُ ذلك بَكَرًا فهو كضَحْوَةَ وعَتَمَةَ اذا اردتَهما من يومٍ بعينه فلا ينصرف لانّه نكرةٌ فُهم منها ما يُفهَم من المعارف فخرج

عن اصله فلم يتمكّن وقد تقدّم شرحُ ذلك، وممّا يُختار فيه الظرفيّةُ ولا يتمكّن تمكُّنَ اسماء الزمان
صفاتُ الأحيان نحوُ طويل وقليل وحديث تقول سِيرَ عليه طويلا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا
فلا يحسُن ههنا الّا النصب على الظرف وهو المختار وذلك لانّك اذا جئت بالنعت ولم تجئ بالمنعوت
ضعُف وكان الاختيارُ فيه أن لا تخرج عن الظرفيّة لانّك اذا قلت سير عليه طويلا فالطويلُ يقع على
٥ كلّ شىء طالَ من زمان وغيره فاذا اردتَ به الزمان فكانّك استعملتَ غيرَ لفظ الزمان فصار بمنزلة قولك
ذاتَ مرّةٍ وبُعَيْداتِ بَيْنٍ فلم يقع موقعَ الاسماء وٱختير نصبُها على الظرف الّا أن يتقدّمها موصوفٌ
فحينئذ تقول سير عليه زمنٌ طويلٌ وسير عليه وقتٌ حديثٌ ويؤيّد عندك ضُعْفَ الصفة أنّه لا يحسُن
أن تقول أتيتُك بجيّدٍ وأنت تريد بدرهمٍ جيّدٍ وتقول اتيتُك به جيّدًا لمّا لم تَقْوَ الصفةُ الّا أن يتقدّم
الموصوفُ جعلوه حالا، واعلم انّ جميعَ الافعال يتعدّى الى كلّ ضرب من الازمنة مُبْهَمًا كان او مُخْتَصًّا
١٠ كما يتعدّى الى كلّ ضرب من ضروب المصادر لانّ دلالته عليهما واحدةٌ وهى دلالةُ مطابقةٍ ودلالتُه على
كلّ واحد منهما تضمُّنٌ لانّ الافعال صِيغت من المصادر بأقسام الزمان فلمّا استويا فى دلالة الفعل عليهما
استويا فى تعدّيه اليهما فتقول نمتُ اليومَ وقمت يومًا كما تقول ضربت ضربًا وضربت الضربَ الذى
تَعْلَمُ، وأمّا المكان فكلُّ ما تُصُرِّف عليه واستُقِرّ فيه من اسماء الأَرَضِين وهى على ضربَيْن مُبْهَمٌ ومُخْتَصٌّ
فالمبهمُ ما لم يكن له نهايةٌ ولا أقطارٌ تحصُره نحوُ الجهات الستّ كخَلْفٍ وقُدّامٍ وفَوْقٍ وتَحْتٍ ويَمْنَةٍ
١٥ ويَسْرَةٍ ووراءَ ومَكانٍ ونحو ذلك والمختصُّ ما كان له حَدٌّ ونهايةٌ نحوُ الدار والمَسْجِد والجامع والسُّوق
ونحوِ ذلك، وليست الأمكنةُ كالازمنة التى يُعْمَل فيها كلُّ فعل فتُنصبَ نصبَ الظروف وذلك لانّ الفعل
يدلّ على زمان مخصوص إمّا ماضٍ وإمّا حاضرٍ وإمّا مستقبَلٍ واذا دلّ على الخاصّ كان دالًّا على المبهم
العامّ لانّ الخاصّ يدلّ على العامّ وزيادةٍ اذ العامُّ داخلٌ فى الخاصّ فكلُّ يوم جُمْعَةٍ زمانٌ وليس كلُّ زمان
يومَ جمعة والفعلُ انّما يَتعدّى بما فيه من الدلالة فلذلك يتعدّى كلُّ فعل الى كلّ زمان مبهما كان او
٢٠ مختصّا وليست الأمكنةُ كذلك لانّ دلالة الفعل على المكان ليست لفظيّةً وانّما هى ٱلتزامُ ضرورةِ أنّ
الحَدَثَ لا يكون الّا فى مكان ولا يدلّ على انّ ذلك المكان الجامعُ او مَكّةُ او السُّوقُ ولذلك يتعدّى
الى ما كان مبهما منه لدلالته عليه تقول جلستُ مجلِسًا ومكانًا حسنًا ووقفتُ قُدّامَك ووراءَك فتنصب
ذلك كلّه على الظرف، فان قيل فأنت تزعم انّ الفعل انّما يعمل بحَسْب دلالته وليس فى الفعل دلالةٌ
على مكان حسن ولا على قُدّامِ زيد ولا على وَرائه فالجوابُ انّ الفعل غيرَ المتعدّى انّما يتعدّى الى

المكان المبهم وقد ذكرنا انّ المبهم ما ليس له نهايةٌ ولا أَقطارٌ تحصُره وأنت اذا قلت قمتُ مكانا حسنا لم ينحصر بالنهاية والحدودِ وكذلك اذا قلت قمت خَلْفَ زيد لم يكن لذلك الخلف نهايةٌ تَقِفُ عليها وكذلك اذا قلت قُدّامَ زيد لم يكن لذلك حَدٌّ ينتهى اليه فكان مبهما من هذه الجهة فانتصب على الظرف بلا خِلافٍ، وقال ابو العبّاس اذا قلتَ جلستُ مكانا حسنا وقمت خلفَ زيد فالفعلُ انّما تعدّى
٥ الى مكان مبهم وانّما نَعَتَّهُ بعد أن عمل فيه الفعلُ وكذلك جلست خلفَك ووراءَك لانّ خلفًا لا ينفكّ منه شىءٌ أن يكون خلفَ واحد وانّما أضافه بعد أن كان مُطْلَقا وعمل فيه الفعلُ فإن كان المكانُ مخصوصا لم يتعدّ اليه الّا كما يتعدّى الى زيد وعمرو فكما أنّ الفعل اللازم لا يتعدّى الى مفعول به الّا بحرفِ جرّ كذلك لا يتعدّى الى ظرفٍ من الأمكنة مخصوصٍ الّا بحرفِ جرّ نحوَ وقفتُ فى الدار وقمتُ فى المسجد وجلستُ فى مكّةَ لانّ الفعل لا يدلّ على انّه فى الدار او المسجدِ او مكّةَ فلم يجز
١٠ أن يتعدّى اليه بنفسه، فأمّا قولهم دخلتُ البيتَ وذهبتُ الشأْمَ فهو شاذٌّ وجوازُه على إرادةِ حرف الجرّ نحوَ قوله ‏ * أمرتُك الخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به * والمرادُ أمرتُك بالخير الّا انّ دَخَلْتُ مختلَفٌ فى كونه متعدّيا بنفسه او غيرَ متعدّ فقال قومٌ هو غيرُ متعدّ لأُمورٍ منها أنّ مصدره على فُعولٍ نحوِ الدُخولِ وفُعولٌ غالبٌ فى الافعال غيرِ المتعدّية نحوُ الخُروجِ والقُعود ولانّ نظيره ونقيضَه كذلك فنظيرُ دخلتُ عَبَرْتُ ونقيضُه خرجت وكلاهما لازمٌ غيرُ متعدّ مُحكم عليه باللُزوم لذلك قالوا وانّما قيل دخلت البيتَ على
١٥ تقديرِ حرف الجرّ ثمّ حُذف لكثرة الاستعمال، وقال ابو العبّاس هو من الافعال التى تتعدّى تارةً بأنفسها وتارةً بحرف الجرّ نحوِ نصحتُ زيدا ونصحت لزيد وشكرتُه وشكرت له فكذلك قلتَ دخلتُ الدارَ ودخلت فيها وهو الصواب لانّه لو كان على تقديرِ حرف الجرّ لَاختصّ مكانا واحدا كثُر استعمالُه فيه كما كانت ذهبتُ مقصورةً على الشأْم فلمّا كان دخلت شائعا فى سائرِ الأمكنة دلّ على صحّةِ مذهبِ ابى العبّاس وأمّا ذهبت فتّفَقٌ على كونه غيرَ متعدّ بنفسه وقد حُذف منه حرفُ الجرّ، واعلم انّ
٢٠ ظرفَ المكان على ضربَيْن ايضا متصرّفٌ وغيرُ متصرّف فالمتصرّف منه ما جاز رفعُه وخفضُه ودخلتْه الالفُ واللام نحوُ خَلْفٍ وقُدّامٍ وفَوْقٍ وتَحْتٍ ومكانٍ وموضعٍ فهذه كلُّها متصرّفةٌ تقول قدّامُك فضاءٌ وخَلْفُك واسعٌ قال الشعر

*فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه * مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُها وأَمامُها*

فرفع خَلْفُه وأمامُها لانّه بَدَلٌ من مولى المخافة، وغيرُ المتصرّف نحوُ عِنْدَ وسِوَى اذا كان بمعنَى غَيْرَ فهذه

لا تدخلها لامُ المعرفة ولا يجوز رفعُها فأمّا عِنْدَ فلا يدخلها من حروف الجرّ سوى مِنْ وحدَها وذلك
لكثرة تَدَوُّرِ مِنْ وسَعَةِ مواضعها وعُمومِ تصرّفها فتقول جئتُ من عِنْدِه ولا تقول جئتُ الى عنده لعَدَمِ
تصرّفِ الى٭ وأمّا سِوَى فلا يجوز فيها الّا النصبُ على الظرف والذى يدلّ على انّها ظرفٌ أنّها تقع
صلةً للموصول فتقول جاءنى مَنْ سِواك ولا يحسن جاءنى مَن غيرُك وايضا فانّ العامل قد يتخطّاها ويعمل
٥ فيما بعدها نحوَ قوله *إنّ سِوآءَها * دُهْمًا وجُونًا* وهذا المعنى لا يكون الّا فى الظرف وقد دخلها
حرفُ الجرّ شاذًّا قال *وما قَصَدَتْ مِن أَهْلِها لِسِوائِكا* كانّه حملها للضرورة على غيرٍ ومعناها
المكانُ فاعرفه٭

فصـــل ٩٥

١٠ قال صاحب الكتاب وقد يُجعل المصدر حِينًا لسَعَةِ الكلام فيقال كان ذلك مَقْدَمَ الحاجِّ وخُفُوقَ
النَّجْمِ وخِلافةَ فُلان وصَلوةَ العَصْر ومنه سِيرَ عليه تَرْوِيحَتَيْنِ وأَنْتَظِرُ به نَحْرَ جَزُورَيْنِ وقوله تعالى وَإِدْبَارَ
النُّجُومِ٭

قال الشارح اعلم انّهم قد جعلوا المصادرَ أحيانا وأوقاتا توسُّعًا وذلك نحوُ خُفوقَ النجم بمعنى مَغيبه
وخلافةَ فلان وصلوةَ العصر فالخلافةُ والصلوةُ مصدران فى الحقيقة جُعلا حينًا توسُّعا وايجازا فالتوسّعُ
١٥ بجَعْلِ المصدر حينا وليس من أسماء الزمان والايجازُ الاختصارُ بحذفِ المضاف اذ التقديرُ فى قولك
فعلتُه خُفوقَ النجم وصلوةَ العصر وقتَ خفوقِ النجم ووقتَ صلوة العصر فحُذف المضاف وأُقيم المضاف
اليه مُقامَه واختصّ هذا التوسّعُ بالأحداث لانّها منقضيةٌ كالأزمنة وليست ثابتةً كالأعيان فجاز جعلُ
وُجودها وانقضائها أوقاتا للافعال وظروفًا لها كاسماء الزمان٭ قال سيبويه وليس ذلك بأبْعَدَ من قولهم وُلد
له ستّون عامًا يعنى انّ حذفَ الوقت من مقدم الحاجّ وخفوق النجم واقامةَ المضاف اليه مقامَه ليس
٢٠ بأبعد من قولهم وُلد له ستّون عامًا اذ التقديرُ وُلد له الأولادُ فى ستّين عاما فحُذفت الأولاد وفى فالمحذوفُ
شيئان والمحذوفُ فى قولك خفوقَ النجم شىءٌ واحدٌ وهو زمنٌ او وَقْتٌ الّا انّ الصيغة تقتضى فى وُلد
له ستّون عاما أن يكون التقديرُ وُلد له أولادُ ستّين عاما ثمّ حُذف المضاف وأُقيم المضاف اليه مقامَه
وجُعل الأولاد للأعوام مجازا اذ كانت فيها كما يقال لَيْلٌ نائمٌ ونهارٌ صائمٌ لانّ النَّوْمَ فى الليل والصَّوْمَ
فى النهار٭ ومن ذلك سِيرَ عليه تَرْوِيحَتَيْنِ وأَنْتَظِرُ به نَحْرَ جَزُورَيْنِ يريد زَمَنَ ترويحتَيْن وزمنَ نحرِ جزورَيْن

والمرادُ مُدّةَ هذا الزمنِ، والترويحتين تثنيةُ الترويحة واحدة التَّراويح فى الصلوة يقال صلّى ترويحتَيْن وصلّى خَمْسَ ترويحاتٍ وهى أزمنةٌ مُوَقّتةٌ تقع فى جوابِ مَتَى من حيثُ هى موقّتةٌ فيقال متى سِيرَ عليه فيقال خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجّ وصلوةَ العصر وتقع فى جوابِ كَمْ من حيث كانت مُدّةً معلومةً فاذا قيل كم سير عليه جاز ان يكون جوابُه مقدمُ الحاجّ وخلافةُ فلان إن شئت رفعتَه بفعلِ ما لم يسمَّ ٥ فاعله وإن شئت نصبته على الظرف كُلُّ ذلك عربىٌّ جيّدٌ وقد تقدّم علّةُ ذلك، فأمّا قوله تعالى وإدبارَ النجوم قُرِئَ بكسر الهمزة وفتحها فمن كسر كانت مصدرا جُعل حينًا توسّعا فهو من باب خفوقَ النجم ومقدمَ الحاجّ ومَن فتح الهمزةَ كان جمعَ دُبْرٍ على حدّ قُفْلٍ وأقفالٍ او دُبُرٍ على حدّ طُنُبٍ وأطْنابٍ وقد استُعمل ذلك ظرفا كقولك جئتُك فى دُبْرِ كلّ صلوةٍ وفى أدْبارِ الصلوات قال الشاعر

*على دُبْرِ الشَّهْرِ الحَرامِ بأَرْضِنَا * وما حَوْلَها جَدْبٌ سِنُونَ تَلَمَّعُ*

١٠ فقرآءةُ مَن كسر الهمزةَ أَدْخَلُ فى الظرفيّة من قراءة مَن فتح ولذلك يَقِلّ ظهورُ فى مع المكسورة بخلافِ مَن فتح،

فصــــل ٩٩

قال صاحب الكتاب وقد يُذهَب بالظرف عن ان يقدّر فيه معنَى فى اتّساعًا فيُجرى لذلك مُجْرَى المفعول ١٥ به فيقال الذى سِرْتُه يومُ الجُمْعة وقال *ويَوْمٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا* ويضاف اليه كقولك *يا سارِقَ الليلةِ أَهْلَ الدارِ* وقولِه تعالى بَلْ مَكْرُ ٱللَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ولولا الاتّساعُ لَقيل سرتُ فيه وشهدنا فيه، قال الشارح قد تقدّم قولُنا انّ الظرف ما كان منتصبا على تقديرِ فى وذلك لانّ الظرفيّة معنًى زائدٌ على الاسم فعُلم انّ ثَمّ حرفًا أفادَه وليس ثَمّ حرفٌ هذا معناه سوى فى فلذلك قيل انّها مقدّرةٌ مرادةٌ فاذا قلت صُمْتُ اليومَ وجلستُ خَلْفَك جاز ان يكون انتصابُه على الظرف على تقديرِ فى وجاز ان ٢٠ يكون مفعولا على السَّعَة فاذا جعلتَه ظرفا على تقديرِ صُمْتُ فى اليوم وجلستُ فى خَلْفِك فتقديرُ وُصولِ الفعل الى الاسم بتوسّط الحرف الذى هو فى فأنت تَنْوِيها وإن لم تلفظ بها واذا جعلته مفعولا به على السعة فأنت غيرُ ناوٍ لفى بل تقدّر الفعلَ وقع باليوم كما يقع ضربتُ بزيد اذا قلت ضربت زيدا وهو تجوّزٌ لانّ الصوم لا يُؤثّر فى اليوم كما يؤثّر الضربُ فى زيد فاللفظُ على ضربتُ زيدا والمعنى انّما هو فى اليوم وفى خَلْفِك ولا يخرج عن معنَى الظرفيّة ولذلك يتعدّى اليه الفعلُ اللازمُ نحوُ قام زيدٌ اليومَ

والمُنْتهى فى التعدّى نحو ضربتُ زيدا اليومَ وأعطيتُ زيدا درهما الساعةَ ألا ترى انّ ضربتُ انّما يتعدّى الى مفعول واحد وأعطيتُ يتعدّى الى مفعولَيْن لا غيرُ فلولا بَقاء معنى الظرفيّة ما جاز تعدّى اللازم والمنتهى فى التعدّى لانّ المنتهى كاللازم، ولا يكون هذا الاتّساعُ الّا فى الظروف المتمكّنة وهى ما جاز رفعُها نحوُ اليوم والليلة ونحوِهما من الأزمنة وخَلْفٍ وقُدّامٍ وشِبْهِهما من الأمكنة فامّا غيرُ المتمكّنة ٥ نحوُ سَحَرَ وبُكْرَةَ اذا أُريد بهما من يومٍ بعينه وعِنْدَ وسِوَى ونحوُها ممّا تقدّم وصفُه فانّه لا يجوز فيها الاتّساعُ فاذا قلتَ قمتُ سَحَرَ وصلّيتُ عندَ محمّدٍ لم يكن فى نصبهما الّا وجهٌ واحدٌ وهو الظرفيّة، وفائدةُ هذا الاتّساع تظهر فى موضعَيْن احدُهما انّك اذا كَنَيْتَ عنه وهو ظرفٌ لم يكن بُدٌّ من ظهورِ فى مع مضمره تقول اليومُ قمتُ فيه لانّ الاضمار يردّ الأشياء الى أصولها وان اعتقدتَ أنّه مفعولٌ به على السعة لم تظهر فى معه لانّها لم تكن مَنْويّةً مع الظاهر فتقول اليومُ قُمْتُهُ والذى سِرْتُهُ يومُ الجُمْعة فامّا ١٠ قول الشاعر وهو رجلٌ من بنى عامرٍ

*ويَوْمٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا * قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِهالِ نَوافِلُهْ *

فالشاهد فيه انّه لم يُظْهِر فِى حينَ أَضْمَرَهُ لانّه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على أصله لقال شهدنا فيه وسُلَيْمٌ وعامرٌ قبيلتان من قَيْسِ بن عَيْلانَ والنوافلُ هنا الغنائمُ يقول لم تَغْنَمْ الّا النفوسَ بما أَوْلَيناهم من كثرةِ الطَّعْنِ والنِهالُ المُرْتَوِيَةُ بالدَم وأصلُ النَهَل أوّلُ الشُرْب، والثانى انّك اذا جعلته ١٥ مفعولا به على السعة جازت الاضافةُ اليه من ذلك قولُهم *يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدار* أضافوا اسمَ الفاعل الى الليلة كما تقول يا ضاربَ زيدٍ فاذا اضفت لا يكون الّا مفعولا على السعة واذا قلت سَرَقَ عبدُ الله الليلةَ اهلَ الدار جاز أن يكون ظرفا وجاز أن يكون مفعولا على السعة ومنه قوله تع مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ فيوم الدين ظرفٌ جُعل مفعولا على السعة ولذلك أُضيف اليه ومثلُه قول الشاعر

*رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلّْ * طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ،

٢٠ جعله مفعولا به حين أضاف اليه وربّما نصبوا هنا الظرفَ وخفضوا الزاد ويفصلون بين المضاف والمضاف اليه بالظرف على حدّ قوله *لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَن لامَها* وهذا الفصل انّما يحسُن فى الشعر وهو قبيحٌ فى الكلام، وامّا قوله تع بل مكرُ الليل والنهارِ فانّه أضاف المصدرَ اليهما ويحتمل ذلك أمرَيْن احدُهما ان يكون على اضافةِ المصدر الى المفعولِ على حدّ قوله تعالى لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ والمعنى بسؤاله نعجتَك فيكون التقديرُ بل مكرُكم الليلَ والنهارَ جعلهما مفعولَيْن على السعة ثمّ أضاف اليهما، والأمر

الثانى أن يكون جَعَل المكرّ لهما لانّه يكون فيهما كما يقال لَيْلٌ نائمٌ ونَهارٌ صائمٌ جُعل ذلك لهما لحُدوثه فيهما فيكون حينئذٍ من قبيلِ اضافةِ المصدر الى الفاعل نحوِ قوله تعالى وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللّٰهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ونحوِ قوله *طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلومُ* وانّما امتنعت الاضافةُ الى الظرف لانّ معنى الظرف ما كانت فيه فِي مقدّرةً محذوفةً فاذا صرّحنا بفِي او بغيرها من حروف الجرّ فقد زال عن ذلك ٥ المنهاج واذا أضفنا اليه فقد صارت الاضافةُ بمنزلةِ حروف الجرّ فخرج من أن يكون ظرفا فاعرفه،

فصـــل ٩٧

قال صاحب الكتاب ويُنصَب بعامل مضمر كقولك فى جوابِ مَن يقول لك متى سرتَ يومَ الجمعة وفى المَثَل السائر *أساترَ اليومِ وقد زالَ الظُّهْرُ* ومنه قولهم لمَن ذكر امرًا قد تَقادَم زمانُه حينئذٍ الآنَ اى ١٠ كان ذلك حينئذ وٱسْمَعِ الآنَ، ويُضمَر عامله على شريطةِ التفسير كما صُنع فى المفعول به تقول اليومَ سرتَ فيه وأيومَ الجمعة ينطلق فيه عبدُ اللّه مقدّرًا سرتُ اليومَ وأينطلق يومَ الجمعة،

قال الشارح لمّا كان الظرف احدَ المفعولات كان حُكْمُه حكمَ المفعول فكما انّ المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالةِ قرينةٍ حاليّةٍ او لفظيّةٍ على ما مضى شَرْحُه فكذلك الظرفُ قد يُضمَر عامله اذا دلّ الدليلُ عليه فمن ذلك قولك فى جوابِ من قال لك متى سِرْتَ فتقول يومَ الجمعة وذلك أنّ مَتَى ظرفٌ فى موضع ١٥ نصب بسِرْتَ فوَجَبَ ان يكون الجوابُ منصوبا اذ ٱختيرَ أن يكون الجوابُ على حدّ السُّؤال ولا يكون منصوبا بسِرْتَ هذه الظاهرة لانّها قد اشتغلت بمَتَى ولا يكون للفعل الواحد ظرفَا زمان فوجب أن يكون منصوبا بسِرْتَ أُخرى مَنْوِيّةٍ دلّ عليها هذا الظاهرُ والتقديرُ سرتُ يومَ الجمعة ولو أُظهر لكان عربيّا جيّدا وحذفُه حسنٌ لما فى اللفظ من الدليل عليه وصار بمنزلةِ قولك مَن عندك فإن شئتَ قلت زيدٌ ولم تأتِ بالخبر لدليلِ ما فى السُّؤال عليه وإن شئت أتيتَ به وقلت زيدٌ عندى فكذلك ههنا،

٢٠ ومن ذلك قولهم فى المَثَل السائر *أساترَ اليومِ وقد زالَ الظُّهْرُ* هذا المثل يُضرب لمن يَرْجو نجاحَ طَلِبَته وتَبيَّن له اليَأْسُ منها والمرادُ دائك تَسيير ساترَ اليومِ اى باقيَ اليوم مأخوذٌ من السُّؤر وهو البَقيّة ومنه الحديث اذا شربتم فَأَسْئِروا اى ٱتْرُكوا فى الاناء بقيّةً هكذا ذكره الفارابيّ، ومن ذلك قولهم حينئذٍ الآنَ تحيين ظرفٌ أضيف الى اذ وفيه لغتان منهم من يَبْنيه على الفتح لاضافته الى غيرِ متمكّن ومنهم من يُعْرِبه على الاصل والتنوينُ فيه تنوينُ عِوَضٍ من الجملة التى حَقُّ اذْ أن تُضاف اليها والآنَ ظرفٌ

ايضا ولا بدّ لكلّ واحد منهما من عاملٍ ولا عاملَ فى اللفظ فكانا مقدَّرَيْن فى النيّة والتقديرُ كان هذا
حينئذٍ وٱسْمعِ الآنَ إلىّ كانّ رجلا سمِع آخَرَ يذكُر شيئًا فى زمنٍ ماضٍ لا يُهِمّ ولا يَعْنِى فأراد ان يصرِفه
عن ذلك ويخاطِبه على ما يَعْنيه فقال حينئذٍ الآنَ كانّه قال الذى تذكُر كان حينئذ وٱسْمعْ إلىّ الآنَ
فكانَ تامّةٌ وهى عاملةٌ فى حينئذ واسمعْ عاملٌ فى الآنَ ولا تكون كانَ عاملةً فيهما لانّ الفعل الواحد لا
٥ يكون له ظرفَا زمانٍ، وقد شبّهه سيبويه بقولهم تاللّهِ كاليَوْمِ رجلًا والمرادُ ما رأيتُ رجلا كرجلٍ أراهُ اليومَ
فأضافوا الرجلَ المرئىّ الى اليوم فصار لفظُه كرجلِ اليومِ ثمّ حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مُقامَه،
وممّا حُذف فيه عاملُ الظرف اذا شغلتَ الفعلَ عنه بضميره نحوُ قولهم اليومَ سِرْتُ فيه وأيومَ الجمعةِ
ينطلق فيه عبدُ اللّه والتقدير سرتُ اليومَ سرتُ فيه وأينطلق عبدُ اللّه يومَ الجمعة ينطلق فيه لمّا شغلتَ
الفعلَ عنه بضميره لم يَصِل الى هذا الظاهر فأضمرتَ ناصبًا صار هذا الفعلُ تفسيرًا له كما تقول زيدًا
١٠ ضربتُه، فاذا كان الظرف متمكّنا وقد تقدّم وصفُ المتمكّن كان لك فى نصبه وجهان على ما تقدّم
احدُهما أن تنصبه من طريق الظرف وتنوى فِي مقدَّرةً والآخرُ أن تنصبه ولا تنوى فِي وهذا هو المفعول
على سَعَة الكلام واذا شغلتَ الفعل عنه وقد قدّرته تقديرَ الظرف قلت يومَ الجمعة قمتُ فيه وإن كان
بتقدير المفعول قلت قمتُهُ من غيرِ فِي ومنه قول الشاعر *ويَوْمٍ شَهِدْناهُ* والرفع جائزٌ نحوُ يومُ الجمعةِ
القتالُ فيه واليومُ سرتُ فيه وٱختيرَ الرفع والنصبُ هنا كاختياره فى زيدٌ ضربتُه فكلُّ موضع يختار فيه
١٥ الرفعُ هناك يختار فيه الرفع ههنا وكلُّ موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب ههنا فاعرفه،

المفعول معه

فصل ٩٨

قال صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنَى مَعَ وإنّما ينتصب اذا تضمّن الكلامُ فعلًا نحوَ
٢٠ قولك ما صنعتَ وأباك وما زِلْتُ أسيرُ والنيلَ ومن أبيات الكتاب

* وكُونُوا أَنْتُمْ وبَنِى أَبِيكُمْ * مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِحالِ *

ومنه قوله عزّ وجلّ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ او ما هو بمعناه نحوَ قولك ما لك وزيدًا وما شأنُك وعمرًا
لانّ المعنى ما تصنَع وما تُلابِس وكذلك حَسْبُك وزيدًا درهمٌ وقَطْك وكَفْيُك مثلُه لانّها بمعنَى كفاك قال
فما لَكَ والتَلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقال *فحَسْبُكَ والضَحّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ*

قال الشارح اعلم انّ المفعول معه لا يكون الّا بعد الواو ولا يكون الّا بعد فعلٍ لازمٍ او مُنْتَهٍ في التعدّى
نحوَ قولك ما صنعتَ وأباكَ وما زلتُ أسيرُ والنيلَ ولو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَها لرَضَعَها وانّما افتقرتَ الى
الواو لضُعْفِ الافعال قبل الواو عن وُصولها الى ما بعدها كما ضَعُفت قبل حروف الجرّ عن مباشرتها
الاسماء ونصبِها ايّاها فكما جاؤا بحروف الجرّ تقويةً لِما قبلها من الافعال لضُعْفها عن مباشرة الاسماء
٥ بأنفسها عُرْفًا واستعمالًا فكذلك جاؤا بالواو تقويةً لِما قبلها من الفعل فاذا قلت اِسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ
وجاء البَرْدُ والطيالسةَ فالاصلُ استوى الماءُ مع الخشبةِ وجاء البردُ مع الطيالسة وكانت الواوُ ومَعَ
يتقارب مَعْنَياهما وذلك أنّ معنَى مَعَ الاجتماعُ والانضمامُ والواوُ تجمع ما قبلها مع ما بعدها وتضمّه
اليه فأقاموا الواوَ مُقامَ مَعَ لانّها أخَفُّ لفظًا وتُعطى معناها ولم تكن الواوُ اسما يعمل فيه الفعلُ كما
عمِل في مَعَ النصبَ فأنتقل العملُ الى ما بعد الواو كما صنعتَ في الاستثناء ألا ترى انّك اذا استثنيتَ
١٠ باسمٍ أثّر فيه الفعلُ نحوَ قامَ القومُ غيرَ زيدٍ نصبتَ غيرًا بالفعل قبله لانّه اسمٌ يعمل فيه العاملُ فاذا
جئتَ بالّا وقلتَ قام القومُ الّا زيدا انتقل العملُ الى ما بعدَ الّا لانّ الّا حرفٌ لا يعمل فيه العاملُ،
فان قيلَ هلّا خفضتم ما بعد الواو اذ الدليلُ يقتضى ذلك لوجهَيْن احدُهما أنّها مُوصِلةٌ للفعل قبلها
الى الاسم الذى بعدها كايصالِ حروف الجرّ الثانى انّها نائبةٌ عن مَعَ ومَعَ خافضةٌ فكان ينبغى أن
تكون خافضةً ايضا فالجوابُ انّ الواو هنا تُفارِق ما ذكرتم وذلك أنّ الواو في المفعول معه من نحوِ قمت
١٥ وزيدا جاريةٌ هنا مجرَى حروف العطف والذى يدلّ على ذلك أنّ العرب لم تستعملها قطّ بمعنَى مَعَ
الّا في الموضع الذى لو استُعملتْ فيه عاطفةً لجاز ألا ترى انّك اذا قلت قمتُ وزيدا لم يمتنع أن تقول
قمت وزيدٌ فتعطِفَه على ضمير الفاعل وكذلك اذا قلت لو تُركت الناقةُ وفصيلَها لرضعها لو رفعتَ
الفصيل بالعطف على الناقة لجاز ولو قلت انتظرتُك وطُلوعَ الشمس اى مع طلوع الشمس لم يجز
عند احد من النحويين والعربِ وانّما لم يجز ذلك عندهم لانّك لو رُمْتَ أن تجعلها عاطفةً على التاء لم
٢٠ يجز لانّ الشمس لا يسوغ فيها انتظارُ احدٍ كما يسوغ في قمتُ وزيدا قمتُ وزيدٌ فتعطف زيدا على
التاء لانّه يجوز من زيد القيامُ كما يجوز من المتكلّم ويؤيّد عندك كَوْنَ الواو في مذهب العاطفة وإن كانت
بمعنَى مَعَ أنّه لا يجوز تقديمُ المفعول معه على الفعل كما يجوز في غيره من المفعولين وفي مَعَ اذا أتيتَ
بها، واذا كنت في مذهب العاطفة لم يجز ان تعمل جرًّا ولا غيرَه لانّ حروف العطف لا اختصاصَ
لها بالاسماء دون الافعال بل تُباشِرِ الافعالَ مباشرتَها الاسماء والحروفُ التى تباشر الاسماء والافعالَ لم يجز

ان تكون عاملةً اذ العامل لا يكون الّا مختصًّا بما يعمل فيه واذا لم يجز ان تعمل الواوُ شيًا كان ما بعدها منصوبا بالفعل الذى قبلها هذا مذهبُ سيبويه، وكان أبو الحَسَن الأخفش يذهب فى المفعول معه الى انّه منصوبٌ انتصابَ الظرف قال وذلك أنّ الواو فى قولك قمت وزيدا واقعةٌ موقعَ مَعَ فكانّك قلت قمت مع زيد فلمّا حذفتَ مَعَ وقد كانت منصوبةً على الظرف ثمّ أقمت الواوَ مُقامَها انتصب
٥ زيدٌ بعدها على حدّ انتصابِ مَعَ الواقعةِ الواوُ موقعَها وقد كانت مَعَ منصوبةً بنفسِ قمْتُ بلا واسطةٍ فكذلك يكون انتصابُ زيد بعد الواو جاريًا مجرى انتصابِ الظروف والظروفُ ممّا تتناوَلها الافعالُ بلا وساطةِ حرف لانّها مقدَّرةٌ بحرف الجرّ فاذًا الواوُ ليست مُوصِلةً للفعل الى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابُنا وانّما هى مُصْلِحةٌ لزيد أن يُنصب على الظرف بتوسّطها، وكان الزجّاج يقول انّك اذا قلت ما صنعتَ وزيدا انّما تنصب زيدا باضمارِ فعل كانّه قال ما صنعتَ ولابستَ زيدا قال وذلك من
١٠ أجلِ أنّه لا يعمل الفعلُ فى مفعولٍ وبينهما الواوُ، وذهب الكوفيون فى المفعول معه الى انّه منصوبٌ على الخلاف قالوا وذلك أنّا اذا قلنا استوى الماء والخَشَبَةَ لا يحسن تكريرُ الفعل فيقالَ استوى الماء واستوتِ الخشبةُ لانّ الخشبةَ لا تكون مُعْوَجَّةً فتستوِىَ فلمّا خالَفَهُ ولم يُشارِكه فى الفعل نُصب على الخلاف قالوا وهذا قاعدتُنا فى الظرف نحو قولك زيدٌ عندَكَ، والصواب ما ذهب اليه سيبويه من انّ العامل الفعلُ الاوّلُ لانّه وإن لم يكن متعدّيا فقد قُوِّىَ بالواو النائبةِ عن مَعَ فتَعدَّى كما تعدّى الفعلُ المقوّى
١٥ بحرف الجرّ نحو مررتُ بزيد الّا انّ الواو لا تعمل لِما ذكرناه من انّها فى مذهب العطف وذلك لانّها فى الاصل عاطفةٌ والعاطفةُ فيها معنيان العطفُ والجمعُ فلمّا وُضعتْ موضعَ مَعَ خُلعتْ عنها دلالةُ العطف وبقيتْ دلالةُ الجمع فيها كما انّ فاء العطف فيها معنى العطف والاتباعِ فاذا وقعتْ فى جوابِ الشرط خُلع عنها دلالةُ العطف وبقى معنى الاتباع، وأمّا ما ذهب اليه أبو الحسن من انّ ما بعد الواو منتصبٌ على الظرف فضعيفٌ لانّ قولك استوى الماء والخشبةَ وسرتُ والنيلَ وكنتُ وزيدا كالأَخَوَيْن ليست
٢٠ الاسماء فيها ظروفا فلا تنتصب انتصابَها، وأمّا ما ذهب اليه الزجّاجُ من انّه منصوبٌ باضمارِ فعل فهو ضعيفٌ لا يُحمَل عليه ما وُجد عنه مندوحةٌ وقولُه الفعلُ لا يعمل فى مفعولٍ وبينهما الواوُ فهو فاسدٌ لانّ الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلّق به فإن كان يفتقر الى توسّطِ حرف عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر الى ذلك عمل مع عدمه وقد بيّنّا ان المفعول معه قد تَعلّق بالفعل من جهة المعنى بتوسّطِ الواو فينبغى ان يعمل مع وجودها ألا ترى انّك تقول ضربتُ زيدا وعمرا فيعمل الفعلُ فى

عمرو بتوسّط الواو لِما اقتضاه المعنى كذلك ههنا٠ وأمّا ما ذهب اليه الكوفيون فضعيفٌ جدًّا لانّه لو
جاز نصبُ الثانى لانّه مخالفٌ للاوّل لَجاز نصبُ الاوّل ايضا لانّه مخالفٌ للثانى لانّ الثانى اذا خالف
الاوّل فقد خالف الاوّلُ الثانىَ فليس نصبُ الثانى للمخالفة أَوْلى من نصب الاوّل٠ ثمّ هو باطلٌ بالعطف
الذى يخالف فيه الثانى الاوّلَ نحو قولك قام زيدٌ لا عمرٌو ونظائرِ ذلك فلو كان ما ذكروه من المخالفة
٥ لازمًا لم يكن ما بعد لا فى العطف الّا منصوبا٠ فان قيل نحن متى عطفنا اسمًا على اسم بالواو دخل
الثانى فى حكمِ الاوّل واشتركا فى المعنى فكانت الواوُ بمعنى مَعَ فلِمَ اختصصتم هذا البابَ بمعنى مَعَ قيل
الفرقُ بين العطف بالواو وهذا الباب أنّ الواو التى للعطف تُوجب الاشتراكَ فى الفعل وليس كذلك
الواوُ التى بمعنى مَعَ لانّها توجب المصاحبة فاذا عطفتَ بالواو شيـًٔا على شىء دخل فى معناه ولا تُوجِبُ
بين المعطوف والمعطوف اليه ملابسةً ومقارنةً كقولك قام زيدٌ وعمرٌو فليس احدُهما مُلابسا للآخر ولا
١٠ مُصاحِبا له واذا قلت ما صنعتَ وأباكَ فانّما تريد ما صنعتَ مع أبيك وأَيْنَ بلغتَ فيما فعلتَه وفَعَل
بك واذا قلت استوى الماءُ والخشبةَ وما زِلتُ أسيرُ والنيلَ يُفهَم منه المصاحبةُ والمقارنة٠ فامّا قولُ الشاعر
وكُونوا أنتُم وبنى أبيكم الخ البيتُ من أبيات الكتاب والشاهدُ فيه نصبُ بنى أبيكم بالفعل
الذى قبلَه وهو فكونوا بوساطةِ الواو والمرادُ أنّه يحُثّهم على الائتلاف والتقارب فى المَذْهب وضرب لهم
المثلَ بقُرْب الكُلْيَتَيْن من الطِحال اى لِتكنْ نسبتُكم الى بنى أبيكم ونسبةُ بنى ابيكم اليكم نسبةَ
١٥ الكليتين الى الطحال٠ وأمّا قولُه تعالى فَأَجْمِعوا أَمْرَكم وشركاءَكم فانّ القُرّاءَ السبعة أجْمَعوا على قطع
الهمزة وكسرِ الميم يقال أَجْمَعْتُ على الأَمْر وأجمعتُه فذهب قومٌ الى انّه من هذا الباب مفعولٌ معه
وذلك لانّه لا يجوز ان يُعطَف على ما قبله لانّه لا يقال أَجْمعتُ شُركائى انّما يقال جمعتُ شركائى
وأجمعتُ امرى فلمّا لم يجز فى الواو العطفُ جعلوها بمنزلةِ مَعَ مثلَ جاءَ البَرْدُ والطَيالسةَ ويجوز ان
تُضْمِر للشركاء فعلا يصحّ ان يُحمَل عليه الشركاء ويكون تقديرُه فأَجْمِعوا امركم وأَجْمَعوا شركاءكم
٢٠ كما قال

*يا لَيْتَ زَوْجَكِ قد غَدَا * متقلِّدًا سَيْفًا ورُمْحا*

يريد متقلّدا سيفا ومعتقلا رمحا لتعذُّرِ حَمْله على ما قبله لانّه لا يقال تقلّدتُ الرمحَ كما لا يقال
أجمعتُ الشركاء٠ وروى الأصمعىُّ عن نافع فَاجْمَعوا امركم وشركاءكم بوَصْل الهمزة وفتحِ الميم فعلى هذه
القِراءة يجوز ان يكون الشركاء معطوفا على ما قبله وأن يكون مفعولا معه٠ وأمّا قولهم ما لكَ وزيدًا وما

شأنُك وعمرًا فهو نصبٌ ايضا وانّما نصبوا ههنا لانّه شريكُ الكاف فى المعنى ولا يصحّ عطفُه عليها لانّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ والعطفُ على الضمير المخفوض لا يصحّ الّا باعادة الخافض ولم يجز رفعُه بالعطف على الشأن لانّه ليس شريكا للشأن لانّه لم يُرِد ان يُجمَع بينهما وانّما المراد ما شأنُك وشأنُ عمرو وقال سيبويه فإن أراد ذلك كان مُلْغِزا يعنى إن اراد ما شأنُك وما شأنُ عمرو كان خِلافَ المفهوم من اللفظ

٥ فيكون المتكلّمُ به مُلْغِزا فلمّا لم يجز خفضُه ولا رفعُه حُمِل الكلام على المعنى وجُعل ما شأنُك وما لك بمنزلةِ ما تصنَع فصار كانّك قلت ما صنعتَ وزيدًا ولزِم النصبُ ههنا لانّه قد كان فيما يمكن فيه العطفُ جائزا نحوَ قولك ما شأنُ عبدِ اللّه وزيدًا وما لزيدٍ وأخاه فصار هنا لازما وهو من قبيلِ أَحْسَنِ القَبِيحَيْن لانّ الاضمار والحَمْلَ على المعنى فيه ضُعْفٌ مع جَوازه والعطفُ على المضمر المخفوض ممتنعٌ فصار هذا كما لو تقدّمتْ صفةُ النكرة عليها من نحوِ *لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ* لانّ الحال من النكرة

١٠ ضعيفٌ وتقديمُ الصفة على الموصوف ممتنعٌ فحُمل على الجائز وإن كان ضعيفا كذلك ههنا، وأمّا قول الشاعر

*فَمَا لكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ * وقد غَصَّتْ تِهامَةُ بالرِجال،

البيت لمِسْكِينٍ الدارِميّ والشاهدُ فيه نصبُ التلدّد باضمارِ فعل تقديرُه ما تصنع وتُلابِس التلدّدَ والمعنى ما لك تُقِيم بنجدٍ تتردّد فيها مع جَدْبها وتترُك تهامةَ مع لَحاقِ الناس بها لخِصْبها، والتلدّد

١٥ الذَهاب والمَجِيء حَيْرَةً، ومنه قولهم حسبُك وزيدًا درهمٌ وكَفْيُك وقَطْك فى معنى حَسْبُك كلّه منصوبٌ لانّه يقبُح حملُه على الكاف لانّها ضميرٌ مجرورٌ فحُمل على المعنى اذ المعنى كَفاكَ فكانّه قال كفاك وزيدًا درهمٌ ويُحْسِبُك وزيدًا درهمٌ قال الشاعر

*اذا كانتِ الهَيْجاء وٱنشقّتِ العَصَى * فحَسْبُكَ والضَحّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ*

فنصب الضحّاك لامتناعِ حَمْلِه على الضمير المخفوض وكان معناه يَكْفِيك ويكفى الضحّاكَ،

٢٠

فصــــل ٩٩

قال صاحب الكتاب وليس لك أن تجرّه حملًا على المكنىّ فاذا جئتَ بالظاهر كان الجرُّ الاختيارَ كقولك ما شأنُ عبد اللّه وأخيه يشتِمه وما شأنُ قيسٍ والبُرِّ تسرِقه والنصبُ جائزٌ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الجرّ لا يجوز حملًا على المضمر المجرور نحوَ قولك ما لك وزيدٍ وما شأنُك

وعمرو لانّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز الّا باعادة الخافض ولذلك استضعفوا قراءة حَمْزة وَٱتَّقُوا ٱللّٰهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ فحملها قومٌ على اضمار الجارّ كانّه قال وبالأرحام ثمّ حذف الباء وهو يريدها على حَدّ ما رُوى عن رُؤْبَة أنّه قيل له كيف أصبحتَ فقال خَيْرٍ عافاك اللّٰه يريد بخير وحملها قومٌ على القَسَم كانّه أقْسَمَ بالأرحام لانّهم كانوا يُعظّمونها كلُّ ذلك لتعذُّرِ الحمل على المضمر المجرور، فإن جئتَ
٥ باسم ظاهر نحو قولك ما شأنُ عبد اللّٰه وزيدٍ وما لمحمّدٍ وعمرٍو جاز الجرُّ والنصبُ والجرُّ أجْوَدُ لانّه حملٌ على الظاهر وليس فيه تكلُّفُ اضمارٍ ولا عُدولٌ عن الظاهر الى غيره والنصبُ جائزٌ وإن كان مرجوحا لانّ المعنى يُعْطيه وليس ثمّ مانعٌ منه فاعرفْه مُوَفَّقا،

فصـــل ٧٠

١٠ قال صاحب الكتاب وأمّا فى قولك ما أنت وعبدُ اللّٰه وكَيْفَ أنت وقَصْعَةٌ من ثَرِيدٍ فالرفعُ قال * ما أنت وَبَبَ أَبِيكَ والفَخْرُ * وقال * وما القَيْسِىُّ بَعْدَكَ والفِخارُ * الّا عند ناسٍ من العرب ينصبونه على تأويل ما كنتَ انت وعبدَ اللّٰه وكيف تكون انت وقصعةً من ثريد قال سيبويه لانّ كنت وتكون تقعان ههنا كثيرا وهو قليلٌ ومنه * فما أنا والسَّيْرَ فى مَتْلَفٍ * وهذا الباب قياسٌ عند بعضهم وعند الآخَرين مقصورٌ على السَّماع،

١٥ قال الشارح أمّا قولك ما أنت وزيدٌ وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ فالرفعُ ههنا هو الوجهُ لانّه ليس معك فعلٌ ينصِب ولا يمتنع عطفُه على ما قبله لانّ الذى قبله ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ والضميرُ المنفصلُ يجرى مَجْرَى الظاهر فيجوز العطفُ عليه فلذلك كان الوجه الرفعَ ومنه قولُه

* يا زِبْرِقانُ أَخَا بَنِى خَلَفٍ * ما أنت وَبَبَ أَبِيكَ والفَخْرُ *

البيت للمُخَبَّل السَّعْدىّ وبعده

٢٠ * هل أنت الّا فى بنى خَلَفٍ * كالاسْكَتَيْنِ عَلاهُما البَظْرُ *

والشاهد فيه رفعُ الفخر بالعطف على انت مع ما فى الواو من معنَى مَعَ وامتناع النصب منه اذ ليس قبله فعلٌ يتعدّى اليه فينصبَه كما كان فى الذى قَبْلَه، ومعنَى وَبَبَ أبيك التصغيرُ له والتحقيرُ وبنو خلف رَهْطُ الزبرقان بن بَدْر والأَدْنَى اليه من تميم ويقول مَن ساد مثلَ قومك فلا فَخْرَ له فى سيادتهم وشبّههم اذا اجتمعوا حولَه بالبَظْر بين الاسكتين والاسكتان بكسر الهمزة جانبَا الفَرْج وهما قُذّتاه،

وقول الآخر

*وكنتَ هناك أنت كريمَ قَيْسٍ * فما القَيْسىُّ بعدَك والفِخارُ*

الشاهد فيه رفعُ الفخار بالعطف على القيسىّ يرثى رجلا من ساداتِ قيس يقول كنتَ كريمَها ومعتمَدَ فَخْرِها فلم يبقَ بعدك فخرٌ، وحكى سيبويه فى هذَيْن الحرفَيْن النصبَ باضمارِ كُنْتَ وتَكُونُ فيكون ٥ التقديرُ كيف تكون انت وقصعةً من ثريد وما كنت انت وزيدًا وحسُن تقديرُ الفعل هنا لانّه موضعٌ قد كثُر استعمالُ الفعل فيه، فنظيرُ ذلك قولُ زُهَيْرٍ

*بَدَا لِىَ أنّى لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى * ولا سابقٍ شيئًا اذا كان جائيًا*

وقولُ الأَحْوَصِ

*مَشائيمُ لَيْسُوا مُصلِحين عَشِيرَةً * ولا ناعِبٍ الّا بِبَيْنٍ غُرابُها*

١٠ لمّا كثُر استعمالُ الباء فى خبرِ ليس تُوُهِّمَ وجودُها فخُفض بالعطف على تقديرِ وجودها وإن لم تكن موجودة واذا جاز اضمارُ حرف الجرّ مع ضُعْفه فاضمارُ الفعل أَوْلى لقُوّته وكثرةِ استعماله فيه والرفعُ أجودُ لانّه لا اضمارَ فيه، قال وهو قليلٌ يعنى انّ النصب قليلٌ لتقديرك وجودَ ما ليس فى اللفظ ومنه قولُ الهُذَلىّ

*فما أنا والسَّيْرَ فى مَتْلَفٍ * يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابطِ*

١٥ الشاهد فيه نصبُ السير بإضمارِ فعل كانّه قال فما كنتُ انا والسيرَ او فما أكونُ انا والسيرَ ولو رفع لكان أجودَ يقول ما لى أتجشّمُ المَشاقَّ بالسير فى الفَلَوات المُتْلِفة وأراد بالذكر جَمَلًا لانّ الذكر أقوى من الناقة والضابطُ القوىُّ والتبريحُ المَشقّةُ، قال ابو الحسن الأخفش قومٌ من النحويين يَقيسون هذا فى كلّ شىء لكثرةِ ما جاء منه وهو مذهبُ ابى الحسن ورأْىُ ابى علىّ وقومٌ يقصرونه على السَماع لانّه شىء وقع موقعَ غيرِه فلا يُصار اليه الّا بسماعٍ من العرب ويُوقَف عنده،

٢٠

المفعول له

فصـــل ٧١

قال صاحب الكتاب هو علّةُ الاقدام على الفعل وهو جوابُ لِمَهْ وذلك قولك فعلتُ كذا مَخافةَ الشرّ وادّخارَ فلان وضربتُه تأديبًا له وقعدتُ عن الحَرْب جُبْنًا وفعلتُ ذلك أَجْلَ كذا وفى التنزيل حَذَرَ المَوْتِ،

قال الشارح اعلم انّ المفعول له لا يكون الّا مصدرا ويكون العاملُ فيه من غير لفظه وهو الفعلُ الذى قبله وانّما يُذكَر عِلّةً وعُذْرًا لوُقوعِ الفعل وأصلُه أن يكون باللام وانّما وجب ان يكون مصدرا لانّه علّةٌ وسببٌ لوقوع الفعل وداعٍ له والداعى انّما يكون حَدَثًا لا عَيْنًا وذلك من قِبَل انّ الفعل إمّا أن يجتذب به فعلٌ آخرُ كقولك احتملتُك لاستدامةِ مَوَدّتك وزُرْتُك لابتغاء معروفك فاستدامةُ المودّة معنًى يُجْذَب
٥ بالاحتمال وابتغاء الرزق معنًى يُجذَب بالزيارة وإمّا أن يُدفَع بالفعل الاوّل معنًى حاصلٌ كقولك فعلتُ هذا حَذَرَ شَرِّك فالحذرُ معنًى حاصلٌ يُتوصّل بما قبله من الفعل الى دَفْعه والمصادرُ معانٍ تحدُث وتنقضى فلذلك كانت علّةً بخلافِ العين الثابتة، وانّما وجب ان يكون العامل فيه من غير لفظه نحوُ قولك زُرْتُك طَمَعًا فى بِرِّك وقصدتُك رَجاءَ خيرِك فالطمعُ ليس من لفظِ زرتك والرجاء ليس من لفظِ قصدتك ولا تقول قصدتُك اقصد ولا زرتك للزيارة لانّ المفعول له عِلّةٌ لوجودِ الفعل والشىء لا يكون علّة لنفسه
١٠ انّما يُتوصّل به الى غيره، وانّما قلنا انّه علّةٌ وعُذْرٌ لوقوع الفعل لانّه يقع فى جوابِ لِمَ فعلتَ كما يقع الحال فى جوابِ كَيْفَ فعلتَ وانّما كان أصله أن يكون باللام لانّ اللام معناها العلّةُ والغَرَضُ نحوُ جئتُك لتُكْرِمَنى وسِرْتُ لأَدْخُلَ المدينةَ اى الغَرَضُ من مَجيئى الإكرامُ والغرض بالسير دُخولُ المدينة والمفعولُ له عِلّةُ الفعل والغرضُ به والفعلُ يكون لازمًا او مُنتَهِيًا فى التعدّى فعُدّى باللام وقد تُحذَف هذه اللام فيهِ ال فعلتُ ذاك حِذارَ الشرّ وأتيتُك مخافةَ فلانٍ وأصلُه لحِذار الشرّ ولمخافةِ فلان فلمّا حُذفت اللام
١٥ وكان موضعها نصبًا تعدّى الفعلُ بنفسه فنَصَبَ كما يقال وَٱخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا واستغفرتُ اللّهَ ذَنْبًا، فاللام هنا بخلافِ واوِ المفعول معه فانّه لا يسوغ حذفُها لا تقول استوى الماء الخشبةَ وذلك لانّ دلالةَ الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه وذلك لانّه لا بدّ لكلّ فعل من مفعولٍ له سواء ذكرتَه او لم تذكره اذ العاقلُ لا يفعل فعلا الّا لغرضٍ وعلّةٍ وليس كلُّ مَن فعل شيئًا يلزَمه أن يكون له شريكٌ او مصاحِبٌ، وقد يُحذَف المصدر ويُكتفى بدلالة اللام على العلّة فيقال
٢٠ زرتُك لزيدٍ وقصدتُك لعمرو ولا يجوز حذفُ اللام والمصدرِ معا فتقولَ فى قصدتُك لإكرامِ زيد قصدتك زيدا وانت تريد لزيد لزوالِ معنَى العلّة وربّما أَوْقَعَ فى بعض الاماكن لَبْسًا بالمفعول به ألا ترى انّك اذا قلت جئتُ زيدا وأنت تريد لزيد ألتبس بالمفعول به، وقوله تعالى يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ ٱلصَّوَاعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فحذَرَ الموت نصبٌ لانّه مفعولٌ له وكذلك موضعُ من الصواعق نصبٌ على المفعول له اى من خوف الصواعق لانّ مِنْ قد تدخل بمعنى اللام فتقول خرجت من أَجْلِ زيدٍ ومن

أَجْلِ ابتغاء الخير واحتملتُ من خوف الشرّ قال الشاعر

*يُغْضِى حَيَاءً ويُغْضَى من مَهابَتِهِ * فلا يُكَلَّمُ الّا حِينَ يَبْتَسِمُ*

فقوله من مهابته فى موضع المفعول له واسمُ ما لم يُسمَّ فاعله المصدرُ المقدَّرُ ولا يكون من مهابته فى موضع اسمِ ما لم يسمّ فاعله لانّ المفعول له لا يُقام مُقامَ الفاعل لئلّا تزول الدلالةُ على العلّة فاعرفه،

فصــل ٧٤

قال صاحب الكتاب وفيه ثلثُ شرائطَ أن يكون مصدرا وفعلاً لفاعلِ الفعل المعلَّل ومُقارِنًا له فى الوجود فإن فُقِد شىءٌ منها فاللامُ كقولك جئتُك للسَّمن واللَّبن ولإكرامك الزائرَ وخرجتَ اليومَ لمخاصَمتك زيدا أَمسِ،

قال الشارح اعلم انّه لا بدّ لكلّ مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث أمّا كَوْنُه مصدرا فقد تقدّم الكلام عليه لِمَ كان مصدرا وامّا اشتراطُ كونه فعلا لفاعلِ الفعل المعلَّل فلانّه علّةٌ وعُذْرٌ لوجود الفعل والعلّةُ معنًى يتضمّنه ذلك الفعلُ واذا كان متضمِّنا له صار كالجُزْء منه يقتضى وجودُه وجودَه فاذا كان ذلك كذلك فاذا فَعَلَ الفاعلُ هذا فقد فَعَلَ ذاك نحوَ ضربتُه تقويما له وتأديبا فكما أنّ الضرب لك فكذلك التقويمُ والتأديبُ لك اذ هو معنًى داخلٌ تحته ولو جاز ان يكون المفعولُ له لغيرِ فاعل ١٥ الفعل لَخَلا الفعلُ عن علّةٍ وذلك لا يجوز لانّ العاقل لا يفعل فعلاً الّا لِعلّةٍ ما لم يكن ساهِيًا او ناسيًا، وامّا اشتراطُ كونه مقارنا له فى الوجود فلانّه علّةُ الفعل فلم يجز ان يخالفه فى الزمان فلو قلت جئتُك إكرامَك الزائرَ أَمْسِ كان مُحالا لانّ فعلك لا يتضمّن فعلَ غيرك، واذا قلت ضربتُه تأديبا له وقصدتُه ابتغاءَ معروفه فقد جُمِع هذه الشرائطُ الثلثُ فإن فُقِد شىءٌ من هذه الشرائط لم يحسن انتصابُه ولم يكن بُدٌّ من اللام فلا تقول جئتُك زيدا ولا إكرامَك الزائرَ ولا خرجتَ اليومَ مخاصَمتَك زيدا امس ٢٠ وانّما تقول جئتُك لزيد ولإكرامك الزائرَ ولمخاصَمتك زيدا امس، وانّما وجب النصبُ فيما اجتمع الشرائطُ الثلاثُ المذكورةُ وامتنع فيما خرج عنه من قِبَل انّ الفعل لمّا تضمّن المفعولَ له ودلّ عليه وكان موجودا بُوجوده أشبهَ المصدرَ الذى يكون من لفظ الفعل نحوَ ضربتُ ضَرْبَةً وضَرْبا فكما نصبتَ ضربةً وضربا بضربتُ من حيث أنّ الفعل كان متضمِّنا ضروبَ المصادر ودالًّا عليها فكذلك نصبتَ المفعولَ له اذا اجتمع فيه الشرائطُ المذكورةُ نحوَ ضربتُه تأديبا وصار فى حكمِ أدّبتُه تأديبا وجرى مجرَى ما ينتصب

به من المصادر اذا كان نَوْعًا من الاوّل وإن لم يكن من لفظه نحو رَجَعَ القَهْقَرَى وعَدَا الجَمَزَى، فأمّا اذا فُقد منه شرطٌ من هذه الشروط خرج عن شَبَهِ المصدر وجرى مَجْرَى سائر الاسماء الأَجْنَبيّة فلم يتعدَّ اليه الفعلُ اللازمُ والمنتهى فى التعدّى الّا بحرف جرٍّ وخُصّ باللام لانّها تدلّ على الغرض والعلّةِ فاعرفه،

٥ فصــــل ٣١

قال صاحب الكتاب ويكون معرفةً ونكرةً وقد جَمَعَهما العَجّاجُ فى قوله

*يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ * مَخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ * والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ*

قال الشارح انّما قال ذلك رَدًّا على مَن زعم انّ هذه المصادر التى هى المفعولُ له نحو ضربتُه تأديبا له من قبيلِ المصادر التى تكون حالا نحو قتلتُه صَبْرًا وأتيتُه رَكْضًا اى صابرًا وراكضًا حكى ذلك ابنُ السَرّاج ١٠ وغيرُه وهو مذهبُ ابى عمر الجَرْمىّ والرياشىّ فهو عندهم نكرةٌ ومخافةَ الشرّ ونحوُها ممّا هو مضافٌ من قبيلِ مِثْلِك وغيرِك وضاربُ زيدٍ غدًا فى نيّةِ الانفصال قال أبو العبّاس أَخْطَأَ الرياشىّ أقبحَ الخَطَإ لانّ بابَنا هذا يكون معرفةً ونكرةً، قال سيبويه وحَسُن فى ذلك الالفُ واللام لانّه ليس بحالٍ فيكونَ فى موضع فاعلٍ، فمّما جاء فيه نكرةً قولُ النابغة

*وحَلَّتْ بُيُوتِى فى يَفاعٍ مُمَنَّعٍ * تَخالُ به راعِى الحَمُولَةِ طائرًا*

١٥ *حِذارًا على أَنْ لا تُصابَ مَقادَتِى * ولا نِسْوَتِى حتّى يَمُتْنَ حَرائرًا*

وقال الحرث بن هشام

*فصددتُ عنهم والأَحِبّةُ فيهم * طَمَعًا لهم بعِقابِ يَوْمٍ مُفْسِدِ*

وممّا جاء فيه معرفةً قولُه تعالى يجعلون أصابعَهم فى آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموت فقولُه حذرَ الموت منصوبٌ لانّه مفعولٌ له وهو معرفةٌ بالاضافة ومثلُه قولُ حاتم

٢٠ *وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ٱدِّخارَهُ * وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا*

فأتى بالمعرفة والنكرة فى بيت واحد، فأمّا قول العجّاج الذى أنشده فشاهدٌ لصحّةِ ما ادّعاه من انّ المفعول له يكون معرفةً ونكرة فالنكرةُ قولُه مخافةً والمعرفةُ قولُه وزَعَلَ المحبورِ تُعرَّف بالاضافة والهولَ معطوفٌ على كلّ عاقرٍ ولذلك نُصب، يصف ثَوْرًا وَحْشيّا يقول يركب كلَّ عاقرٍ لنَشاطه والعاقرُ من الرَمْل الذى لا يُنْبِت وذلك لخَوْفه من الصائد او من سَبُعٍ او لزَعَله وسُروره والزَعِلُ المسرورُ المحبورُ، والهُبُور جمع

قبرٍ وهو المطمئنّ من الأرض لانّها مَكْمَنُ الصائد فهو يخافها فيعدِل عنها الى كلّ طاقٍ، ويجوز ان يكون الهولُ ايضا مفعولا له اى يركب ذلك لهولٍ يَهوله كهَوْلِ القبر على مَن رَوَى القُبُورِ،

الحــال

فصــل ٧٤

٥

قال صاحب الكتاب شَبَهُ الحال بالمفعول من حيث انّها فَضْلَةٌ مثلُه جاءت بعد مُضيّ الجملة ولها بالظرف شَبَهٌ خاصٌّ من حيث انّها مفعولٌ فيها ومَجيئُها لبيانِ هَيْئَةِ الفاعل او المفعولِ وذلك قولك ضربتُ زيدا قائمًا تجعلُه حالا من أيّهما شئتَ وقد تكون منهما ضَرْبَةً على الجمع والتفريق كقولك لقيتُه راكبَيْن قال عَنْتَرَة

١٠ *مَتَيما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ * رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارَا*

ولقيتُه مُصْعِدًا ومُنْحَدِرًا،

قال الشارح اعلم انّ الحال وَصْفُ هَيْئَةِ الفاعل او المفعولِ وذلك نحوُ جاء زيدٌ ضاحكًا وأقبل محمّدٌ مُسْرِعًا وضربتُ عبدَ الله باكيًا ولقيتُ الأميرَ عادلًا والمعنى جاء عبدُ الله فى هذه الحال ولقيتُ الأمير فى هذه الحال، واعتبارُه بأن يقع فى جوابِ كَيْفَ فاذا قلتَ أقبل عبدُ الله ضاحكا فكانّ سائلًا سأل كيف

١٥ أقبل فقلتَ أقبل ضاحكا كما يقع المفعولُ له فى جوابِ لِمَ فعلتَ، وانّما سُمّى حالا لانّه لا يجوز ان يكون اسمُ الفاعل فيها الّا لِمَا أنت فيه تَطاولَ الوقتُ امر قَصُرَ ولا يجوز ان يكون لِما مضى وانقطع ولا لِما لم يأتِ من الافعال اذ الحالُ انّما هى هيئةُ الفاعل او المفعولِ وصفتُه فى وقتِ ذلك الفعل، والحال تُشْبِه المفعولَ وليست به ألا ترى انّه يعمل فيها الفعلُ اللازمُ غيرُ المتعدّى نحوُ جاء زيدٌ راكبًا وأقبل عبدُ الله مُسْرِعًا فأَقْبَلَ وجَاء فعلان لازمان غيرُ متعدّيَيْن وقد عملا فى الحال فدلّ ذلك انّها ليست

٢٠ مفعولةً كضَرَبَ زيدٌ عمرًا، وممّا يدلّ انّها ليست مفعولةً أنّها هى الفاعلُ فى المعنى وليست غيرَه فالراكبُ فى جاء زيدٌ راكبا هو زيدٌ وليس المفعولُ كذلك بل لا يكون الّا غيرَ الفاعل او فى حُكْمه نحوَ ضرب زيدٌ عمرا ولذلك امتنع ضربتُنى وضربتَك لاتّحادِ الفاعل والمفعولِ فأمّا قولهم ضربتُ نفسى فالنفسُ فى حكمِ الأجْنَبىّ ولذلك يُخاطِبها ربّما فيقول يا نفسى أَقْلِعى مُخاطَبةَ الأجنبىّ ولو كانت الحالُ مفعولةً لجاز ان تكون معرفةً ونكرةً كسائرِ المفعولين فلمّا اختصّت بالنكرة دلّ على انّها ليست مفعولةً،

وإن قد ثبت أنّها ليست مفعولة فهى تُشْبِه المفعولَ من حيث أنّها تجيء بعد تَمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وأنّ فى الفعل دليلا عليها كما كان فيه دليلٌ على المفعول ألا ترى انّك اذا قلت قمتُ فلا بدّ أن تكون قد قمتَ فى حالٍ من الأحوال فَأَشْبَهَ قولَك جاء عبدُ الله راكبا قولَك ضَرَبَ عبدُ الله رجلا ولأجلِ هذا الشَبَه استحقّت أن تكون منصوبةً مثلَه، وقوله ولها بالظرف شَبَهٌ خاصٌّ يعنى انّ الحال تُشْبِه المفعولَ على سبيلِ العُموم من الجهات التى ذكرناها ولا تَخُصّ مفعولا دون مفعولٍ ولها شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول فيه وخُصوصاً ظرفِ الزمان وذلك لانّها تُقدَّر بفى كما يُقدَّر الظرفُ بفى فاذا قلت جاء زيدٌ راكبا كان تقديرُه فى حالِ الركوب كما انّك اذا قلت جاء زيدٌ اليومَ كان تقديرُه جاء زيدٌ فى اليوم وخُصّ الشَبَهُ بظرف الزمان لانّ الحال لا تبقى بل تنتقل الى حالٍ أُخْرَى كما انّ الزمان مُنْقَضٍ لا يبقى ويَخْلُفُه غيره ولذلك لا يجوز ان تكون الحالُ خِلْقَةً فلا يجوز جاءنى زيدٌ أَحْمَرَ ولا أَحْوَلَ ولا ١٠ طويلًا فاذا قلت متحاولا او متطاولا جاز لانّ ذلك شىء يفعلُه وليس بخِلْقةٍ فيجوز انتقالُه، والحال تكون بَيانًا لهَيْئةِ الفاعلِ او المفعولِ فتقول جاء زيدٌ قائمًا فتكون بيانا لهيئةِ الفاعل الذى هو زيد وتقول ضربتُ زيدا قائما فتكون بيانا لهيئةِ المفعول، وقوله تجعله حالا من أيّهما شئتَ يعنى انّك اذا قلت ضربتُ زيدا قائما إن شئتَ جعلتَه حالا من الفاعل الذى هو التاء وإن شئت جعلتَه حالا من المفعولِ الذى هو زيد، وهذا فيه تسمُّحٌ وذلك أنّك اذا جعلتَ الحال من التاء وجب أن ١٥ تُلاصِقه فتقول ضربتُ قائما زيدا فاذا أزلتَ الحالَ عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك لِما فيه من اللّبس الّا أن يكون السامعُ يعلَمه كما تعلمُه فإن كان غيرَ معلوم لم يجز وكان إطلاقُه فاسدا، وقد تكون الحال منهما معًا فإن كانتا متّفِقتَيْن نحوَ قائمٍ وقائمٍ او ضاحكٍ وضاحكٍ فأنت مخيّرٌ إن شئت فرّقتَ بينهما فقلت ضربتُ زيدا قائما قائما تجعل احدَهما للفاعل والآخَرَ للمفعول ولا تُبالى أيَّهما جعلتَ للفاعل لانّه لا لَبْسَ فى ذلك وإن شئت جمعتَ بينهما فقلت ضربتُ زيدا قائمَيْن لانّ ٢٠ الاشتراك قد وقع فى الحال والعاملُ واحدٌ وصار كانّك قلت ضربتُ قائما زيدا قائما واستغنيتَ بالتثنية عن التفريق قال الشاعر ~مَتَى مَا تَلْقَنِى فَرْدَيْنِ الخ* البيتُ لعَنْتَرَةَ وقبله

ٍ أَحَوْلِى تَنْفُضُ اُسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا * لِتَقْتُلَنِى فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا،

والشاهد فيه قوله فردَيْن وهو حالٌ من الفاعل والمفعولِ اى أنا فَرْدٌ وأنت فردٌ والروانف جمعُ رانفة والرانِفةُ أَسْفَلُ الأَلْيَة وطَرَفُها ممّا يَلِى الأرضَ من الانسان اذا كان قائما وأمّا قوله وتُسْتَطارَا فيحتمل

وجوهًا احدُها أن يكون مجزوما بحذف النون والاصلُ تُسْتَطَارَانِ فالضميرُ للروانف وعاد اليها الضميرُ
بلفظ التثنية وإن كان جمعًا لانّها تثنيةٌ فى المعنى لانّ كلّ أَلْيَةٍ لها رانفةٌ فهو من قبيل وَقَدْ صَغَتْ
قُلُوبُكُمَا والثانى أن يكون عائدا الى الاليتَيْنِ والثالثُ أن يكون الضميرُ مفردا عائدا الى المخاطَب
والالفُ بَدَلٌ من نونِ التأكيد والاصلُ تستطارَنْ فأبْدَلَ من النون الفًا كما فى قوله * ولا تَعْبُدِ
٥ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا * يُخاطِب قرينَه ويصف نفسَه بالشهامة، وأمّا قولهم رأيتُ زيدا مُصْعِدًا
منحدِرًا ورأيتُ زيدا ماشيًا راكبًا اذا كان احدُهما مصعدا والآخرُ منحدرا وأحدُهما ماشيا والآخرُ
راكبا فالمرادُ أن تكون أنت المصعدَ وزيدٌ المنحدرَ فيكون مصعدا حالا للتاء ومنحدرا حالا لزيد
وكيف قدّرتَ بعد أن يعلم المخاطَبُ المصعدَ من المنحدر فإنّه لا بأس عليك بتقدّم أيّ الحالَيْن
شئتَ، واعلم انّه قد يكون للانسان الواحدِ حالان فصاعدًا لانّ الحال خبرٌ والمبتدأُ قد يكون له
١٠ خبران فصاعدا فتقول هذا زيدٌ واقفًا ضاحكا متحدِّثا، ولا يجوز ذلك إن تضادّت الأحوالُ نحوَ
هذا زيدٌ قائما قاعدا كما لا يجوز مثلُ هذا زيدٌ قائمٌ قاعدٌ فإن أردتَ أن تسبك من الحالَيْن حالا
واحدةً جاز كما يجوز ان تسبك من الخبرَيْن خبرا واحدا فتقول هذا الطعامُ حُلْوًا حامضًا كأنّك
أردتَ هذا الطعامُ مُزًّا فسبكتَ من الحالَيْن معنًى كما تقول فى الخبر هذا حُلْوٌ حامضٌ،

فصل ٧٥

١٥
قال صاحب الكتاب والعامل فيها إمّا فعلٌ وشِبْهُه من الصفات او معنى فعلٍ كقولك فيها زيدٌ مُقيما
وهذا عمرٌو منطلقا وما شأنك قائما وما لك واقفا وفى التنزيل هٰذَا بَعْلِي شَيْخًا وَفَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ
مُعْرِضِينَ وليتَ ولعلّ وكأنّ ينصبْنَها أيضا لِما فيهنّ من معنى الفعل فالاوّل يعمَل فيها متقدّما ومتأخّرا
ولا يعمل فيها الثانى الّا متقدّما وقد مَنَعوا فى مررتُ راكبا بزيدٍ أن يُجعَل الراكبُ حالا من المجرور،
٢٠ قال الشارح اعلم انّ الحال لا بدّ لها من عاملٍ اذ كانت مُعرَبةً والمعربُ لا بدّ له من عامل ولا يكون
العاملُ فيها الّا فعلًا او ما هو جارٍ مجرى الفعل من الاسماء او شيئًا فى معنى الفعل لانّها كالمفعول فيها،
فمثال العامل اذا كان فعلا قولك جاء زيدٌ ضاحكا فزيدٌ مرتفعٌ بأنّه فاعلٌ وضاحكا حالٌ منه والعاملُ
فيهما الفعلُ المذكورُ الذى هو جاء لانّ الحال صفةٌ من جهة المعنى ولذلك اشتُرط فيها ما يُشترط فى
الصفات من الاشتقاق نحو ضاربٍ ومضروبٍ وشِبْهِهما فكما انّ الصفة يعمل فيها عاملُ الموصوف فكذلك

الحالُ يعمل فيها العاملُ فى صاحب الحال الّا انّ عمله فى الحال على سبيل الفَضْلة لانّها جاريةٌ مجرى المفعول وعمله فى الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مُبيّنةً للموصوف فجرتْ مجرى حرف التعريف وهذا احدُ الفُروق بين الصفة والحال وذلك أنّ الصفة تفرق بين اسمَيْن مشتركَيْن فى اللفظ والحالُ زيادةٌ فى الفائدة والخبرِ وإن لم يكن الاسمُ مشاركًا فى لفظه ألا ترى انّك اذا قلت مررتُ بزيدٍ القائمِ
٥ فأنت لا تقول ذلك الّا وفى الناس رجلٌ آخرُ اسمُه زيدٌ وهو غيرُ قائم ففصلتَ بالقائمِ بينه وبين مَن له هذا الاسمُ وليس بقائم وتقول مررت بالفَرَزْدَقِ قائمًا وإن لم يكن احدٌ اسمُه الفرزدق غيرُه فضممتَ الى الاخبار بالمُرور خبرا آخرَ متّصلا به مُفيدًا الّا انّ الخبر بالمرور على سبيل اللُزوم لانّه به انعقدتِ الجملةُ والاخبارَ بالقيام زيادةٌ يجوز الاستغناء عنها؛ ومثالُ ما كان جاريًا مجرى الفعل من الاسماء اسمُ الفاعل واسمُ المفعول والصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل نحوُ قولك زيدٌ ضاربٌ عمرا قائما فقائمٌ حال من عمرٍو
١٠ والعاملُ فيه اسمُ الفاعل وتقول زيدٌ مضروبٌ قائما فتكون الحالُ من المضمر فى اسم المفعول وهو العاملُ وتقول زيدٌ حسنٌ قائما فتكون الحالُ من المضمر فى الصفة وهى العاملةُ فى الحال لانّها مشبَّهةٌ باسم الفاعل على ما سيأتى بَيانُه؛ ومثالُ العامل فيها اذا كان معنَى فعلٍ قولُك زيدٌ فى الدار قائما فقائما حالٌ من المضمر فى الجارّ والمجرور وهو العاملُ فيها لنيابته عن الاستقرار فهذا العاملُ معنَى فعل لانّ لفظ الفعل ليس موجودا؛ هذا اذا جعلتَه ظرفا لزيدٍ ومستقرًّا له فإن جعلتَه ظرفا للقائمِ قلت زيدٌ
١٥ فى الدار قائمٌ فترفع قائما بالخبر ويكون الظرفُ صلةً له؛ واعلم انّه اذا كان العاملُ فيها فعلًا جاز تقديمُ الحال عليه فتقول جاء زيدٌ قائما وجاء قائما زيدٌ وقائما جاء زيدٌ كلُّ ذلك جائزٌ لتصرُّفِ الفعل وكذلك ما أشْبَهَه من الصفات يجوز تقديمُ الحال عليه اذا كان عاملا فيها فتقول زيدٌ ضاربٌ عمرا قائما وقائما زيدٌ ضاربٌ عمرا وكذلك اسمُ المفعول والصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل حُكْمُ الجميع شيءٌ واحدٌ؛ فإن كان العاملُ فى الحال معنَى فعل لم يجز تقديمُها على العامل تقول فيها زيدٌ مُقيمًا وعندك عمرٌو جالسًا فزيدٌ مرتفعٌ
٢٠ بالابتداء وفيها الخبرُ قد تقدّم ومقيمًا حالٌ من المضمر فى فيها والعاملُ فيها الجارُّ والمجرورُ لنيابته عن الفعل الذى هو استقرّ فقولُك عندك ظرفٌ منصوبٌ باستقرّ العاملِ المقدَّرِ وكذلك فيها فى محلّ نصب باستقرّ المقدَّرِ وهذا الظرفُ والضميرُ الذى فيه فى محلّ مرفوع على الخبر وليس الظرفُ خبرا فى الحقيقة اذ كان مفردا وليس الاوّلَ وانّما هو موضعٌ له ومكانٌ وإذا كان كذلك فالعاملُ اذًا معنَى الفعل لا لفظُه ألا ترى انّ الفعل ليس موجودا فى اللفظ ولذلك لا تقول مُقيمًا فيها زيدٌ فتُقدِّمَ الحالَ هنا اذ كان

العاملُ معنًى هذا مذهبُ سيبويه فى أنّ الاسمَ يُرفَع بالابتداء، وقال الكوفيون اذا تقدّم الظرفُ ارتفع
الاسمُ به واذا تأخّرَ ارتفع الاسم بضمير مرفوع فى الظرف، وحُجّةُ سيبويه أنّا رأيناهم اذا أدخلوا على
الظرف إنّ ونحوَها من عوامل الابتداء انتصب الاسمُ بعد الظرف بها كقولك إنّ فى الدار زيدا فلو كان
فى الدارِ يرفع زيدا قبلَ دخولِ إنّ لَمّا غيّرتْها انّ عن العمل كما أنّا لو قلنا أنْ يقومَ زيدٌ لم يجز أن
٥ يبطُل عملُ يَقومَ فى زيدٍ بل يقال أن يقومَ زيدٌ كذلك أنّ فى الدار زيدا، وممّا يدلّ على بُطْلانِ ما
قالوه إجماعُهم على جوازِ فى داره زيدٌ فلو كان ارتفاعُ زيد بالظرف لم تجز المسألةُ لانّ فيها إضمارا قبل
الذِكر اذ الظرفُ قد وقع فى مَرْتَبته فلم يجز ان يُنْوَى به التأخير وانّما يُجيز سيبويه وأصحابُه فى
داره زيدٌ لانّه خبرٌ قُدِّم اتّساعا فجاز ان يُنوَى به التأخير الى موضعه فاعرفه، فعلى هذا يكون الظرف
لزيدٍ ويَتعلّق باستقرارٍ محذوفٍ على ما شرحنا ويجوز ان ترفع قائما على الخبر ويكون الظرفُ له ويتعلّق
١٠ به لا بمحذوف، ومن ذلك هذا عمرٌو منطلقًا فهذا مبتدأٌ وعمرٌو الخبرُ ومنطلقا نصبٌ على الحال والعاملُ
فيه احدُ شيئَيْن إمّا التَنْبيهُ وإمّا الإشارةُ فالتنبيهُ بهَا والاشارةُ بذَا فإذا أعملتَ التنبيهَ فالتقديرُ أنْظُرْ
اليه منطلقا او انْتَبِهْ له منطلقا واذا أعملتَ الاشارةَ فالتقديرُ أُشِيرُ اليه منطلقا والغَرَضُ أنّك أردتَ أن
تُنبِّه المخاطَبَ لعمرٍو فى حالِ انطلاقه ولا بدّ من ذِكْرِ منطلقا لانّ الفائدة به منعقدةٌ ولم تُرِد ان
تُعرّفه إيّاه وأنت تُقدِّر أنّه يجهَله كما تقول هذا عبدُ اللّه اذا أردتَ هذا المعنى، ولا يُستبعد لُزومُ
١٥ الحال ههنا فانّه قد يتّصل بالاسم والخبرِ ما ليس باسمٍ ولا خبرٍ ولا يتمّ الكلامُ الّا به نحوُ قوله تعالى وَلَمْ
يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ فانّه ليس باسمٍ ولا خبرٍ ولو حُذف لَفسد الكلامُ لانّه معطوفٌ على الخبر وهو جملةٌ
فلا بدّ من عائدٍ والعائدُ لَهُ ولو حُذف لَبقيتِ الجملةُ الخبريّةُ بلا عائدٍ ونظائرُ ذلك كثيرةٌ، فان قيل
فأنتم قد قررتم انّ العامل فى الحال يكون العاملَ فى ذى الحال والحالُ ههنا فى قولك هذا زيدٌ منطلقا
من زيد والعاملُ فيه الابتداءُ من حيثُ هو خبرٌ والابتداءُ لا يعمل نصبًا فالجوابُ أنّ هذا كلامٌ محمولٌ
٢٠ على معناه دون لفظه والتقديرُ أُشيرُ اليه او انْتَبِهْ له على ما تقدّم فى قولنا فهو مفعولٌ من جهة المعنى
وصل الفعلُ اليه بحرف الجرّ فيكون من قبيلِ مررتُ بزيدٍ قائما فاعرفه، ويجوز الرفعُ فى قولك منطلق
من قولك هذا عبدُ اللّه منطلقا قال سيبويه هو عربىٌّ جيّدٌ حكاه يُونُسُ وأبو الخطّاب عن مَن يوثَق به
من العرب وارتفاعُه من وجوهٍ منها أنّك حين قلت هذا عبدُ اللّه منطلقٌ أضمرتَ هَذَا او هُوَ كانّك
قلت هذا منطلقٌ او هو منطلقٌ، والوجه الآخر أن تجعلهما جميعا خبرا لهَذَا كقولك هذا حُلْوٌ

حامضٌ لا تُريد أن تَنْقُص الحلاوةَ ولكنّك تزعُم انّه قد جمع الطَّعْمَيْن ونحوُه قوله تعالى كَلَّا إِنَّهَا لَظَى نَزَّاعَةٌ لِلشَّوَى ، والوجه الثالث أن تجعل عبد الله معطوفا على هٰذا عَطْفَ بيان كالوَصْف فيصير كانّه قال عبدُ الله منطلقٌ ، ووجه رابع ان تجعل منطلقٌ بَدَلًا من عبد الله كانّك قلت هذا عبدُ الله رجلٌ منطلقٌ فيكون رجلٌ بدلا من عبد الله بَدَلَ النكرة من المعرفة ثمّ حُذف الموصوف وأُقيم الصفةُ مُقامَه ،

٥ وامّا قولهم ما شأنُك قائما وما لك واقفا فما استفهامٌ وهو في موضع رفع بالابتداء وشأنُك الخبرُ او يكون شأنُك مبتدأً وما الخبرَ قد تقدّم وقائما حالا والناصبُ لقائمًا شأنُك لانّه في معنى ما تَصْنَعُ او ما تُلابِسُ في هذه الحال وكانّه شيء عَرَفَه المتكلّمُ من المسؤل الذى هو الكاف في شأنك فسأله عن شأنه في هذه الحال وقد يكون فيه إنكارٌ لقيامه ويسأله عن السبب الذى أدّى اليه فكانّه قال لِمَ قمتَ ، وعلى هذا المعنى يجوز ان يكون قوله تعالى فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ كانّه أنكر إعراضَهم فوبّخهم على

١٠ السبب الذى أدّاهم الى الإعراض فأخرجه مُخْرَجَ الاستفهام في اللفظ ، وتأويلُ ما لك قائما تأويلُ ما شأنُك قائما كانّه قال ما تصنع ، فامّا قولهم مررتُ بزيدٍ راكباً على ان تكون الحالُ من زيد فإنّ ذلك جائزٌ لانّ الحال قد تكون من المجرور كما تكون من المنصوب اذا كان العاملُ في الموضع فعلًا لا خِلافَ في جوازِ ذلك فإن قدّمتَ الحالَ من المجرور على الجارّ والمجرور نحوَ قولك مررتُ راكبا بزيدٍ وأنت تجعل راكبا لزيد فإنّ سيبويه وأبا بَكْرِ بنَ السَّرّاجِ ومَن تبعهما مَنَعَا من جوازِ ذلك لانّ العامل وإن كان الفعلَ

١٥ لكنّه لمّا لم يصل الى ذى الحال الذى هو زيدٌ الّا بواسطةِ حرف الجرّ لم يجز ان يعمل في حاله قبل ذِكْرِ ذلك الحرف وكما لا يجوز تقديمُ صاحب الحال على حرف الجرّ كذلك لا يجوز تقديمُ الحال عليه وقد أجازه ابنُ كَيْسانَ قياسًا اذ كان العاملُ فيه الفعلَ في الحقيقة ،

فصــل ٧٩

٢٠ قال صاحب الكتاب وقد يقع المصدرُ حالا كما تقع الصفةُ مصدرا في قولهم قُمْ قائما وفي قوله * ولا خارجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ * وذلك قتلتُه صَبْرًا ولقيتُه فُجاءةً وعِيانًا وكِفاحاً وكلّمتُه مُشافَهةً وأتيتُه رَكْضًا وعَدْوًا ومَشْيًا وأخذتُ عنه سَمْعًا اى مصبورا ومُفاجِئًا ومُعايِنا وكذلك البَواقى وليس عند سيبويه بقياسٍ وأنكرَ أبانا رُجْلَةً وسُرْعَةً وأجازه المبرِّدُ في كلِّ ما دلّ عليه الفعلُ ،

قال الشارح اعلم انّ المصدر قد يقع في موضع الحال فيقال أتيتُه رَكْضًا وقتلتُه صَبْرًا ولقيتُه فُجاءةً

وحِيانًا وكلّمتُه مُشافهةً والتقدير أتيتُه راكضًا وقتلتُه مصبورا اذا كان الحالُ من الهاء فإن كان من التاء فتقديرُه قتلتُه صابرا ولقيتُه مُفاجِئا ومُعايِنا وكلّمتُه مُشافِها فهذه المصادرُ وشِبْهُها وقعتْ موقعَ الصفة والنصبُ على الحال كما قد تقع الصفةُ فى موقع المصدر المؤكِّد نحو قُمْ قائما والاصلُ قم قِيامًا ألا ترى انّه لا يحسن ان يُحمَل على ظاهره فيقالَ انّه حالٌ لانّك لا تأمر بفعلٍ مَن هو فيه ومثلُه قولُه

٥ *على حِلْفةٍ لا أَشْتِمُ الدَهْرَ مُسْلِماً * ولا خارجًا مِن فِيَّ زُورُ كلامِ*

البيت للفرزدق وقبله

*أَلَمْ تَرَنِي عاهَدْتُ رَبِّي وإِنَّنِي * لَبَيْنَ رِتاجٍ قائمًا ومَقامِ*

الشاهد فيه نصبُ خارجا من فِيّ زورُ كلام ونَصْبُه لوُقوعه موقعَ المصدر الموضوع موضعَ الفعل والتقديرُ عاهدتُ رَبّى لا يخرُج من فِيّ زورُ كلام خُروجًا ويجوز ان يكون قولُه ولا خارجا حالا والمرادُ عاهدتُ ربّى ١٠ غيرَ شاتمٍ ولا خارجٍ اى عاهدتُه صادقًا وهو رأْىُ عيسى بن عمرو، والمعنى أنّه تابَ عن الهِجاء وقَذْفِ المُحْصَنات وعاهَدَ اللّهَ على ذلك بين رِتاجِ الكَعْبة وهو بابُها ومقامِ ابرهيمَ صلواتُ اللّه عليه، والاوّلُ مذهبُ سيبويه وليس ذلك بقياس مُطّرِد وانّما يُستعمل فيما استعملتْه العربُ لانّه شىء وُضع موضعَ غيره كما انّ بابَ سَقْيًا ورَعْيًا وحَمْدًا لا يطّرِد فيه القياسُ فيقالَ فيه طَعامًا وشَرابًا، وكان ابو العبّاس يُجيز هذا فى كلّ شىء يدلّ عليه الفعلُ فأجاز ان تقولَ أتانا رُجْلَةً وأتانا سُرْعةً ولا يقال أتانا ضَرْبًا ولا أتانا ١٥ ضِحْكًا لانّ الضرب والضحكَ ليسا من ضروب الاتيان لانّ الآتِيَ ينقسِم إتيانُه الى سُرْعةٍ وإبْطاءٍ وتوسّطٍ وينقسم الى رُجْلةٍ ورُكوبٍ ولا ينقسم الى الضرب والضحكِ وكان يقول انّ نصبَ مَشْيًا وشِبْهِه انّما هو بالفعل المقدّر كانّه قال أتانا يَمْشِى مَشْيًا، والصحيح مذهبُ سيبويه وعليه الزَجّاجُ لانّ قولَ القائل أتانا زيدٌ مشيًا يصِحّ ان يكون جوابا لقائلٍ قال كيف أتاكم زيدٌ وممّا يدلّ على صحّة مذهب سيبويه أنّه لا يجوز ان تقولَ أتانا زيدٌ المَشْىَ مُعَرَّفًا وعلى قياسِ قولِ أبى العبّاسِ يلزَم ان يجوز ذلك لانّه يكون ٢٠ تقديرُه أتانا زيد يمشى المشىَ كما قالوا أَرْسَلَها العِراكَ والتقديرُ أرسلها تعترِكُ العِراكَ، وقد ذهب السِيرافىُّ الى جَوازِ أن يكون قولك أتانا زيدٌ مَشْيًا مصدرا مؤكِّدا والعاملُ فيه أتانا لانّ المَشْىَ نَوْعٌ من الاتيان ويكون من المصادر التى ليست من لفظ الفعل نحو أَحْبَبْتُه حُبًّا وكَرِهْتُه بُغْضًا وتبسّمتْ وَمِيضَ البَرْقِ وهو قولٌ الّا انّ كَوْنه لم يَرِد الّا نكرةً يدلّ على ضُعْفه اذ لو كان مصدرا على ما ادّعاه لم يمتنع من وقوعِ المعرفة فيه فاعرفه،

فصـــل ٧٧

قال صاحب الكتاب والاسم غيرُ الصفة والمصدرِ بمنزلتهما فى هذا الباب تقول هـذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه رُطَبًا وجاء البُرُّ قفيزَيْنِ وصاعَيْنِ وكلّمتُه فاهُ الى فِىّ وبايَعْتُه يَدًا بِيَدٍ وبِعْتُ الشاء شاةً ودرهمًا وبيّنتُ له حسابَه بابًا بابًا،

٥ قال الشارح اعلم انّ هذا الفصل قد اشتمل على مسائلَ من أبوابٍ متعدِّدةٍ لكنّه جَمَعَها كلّها كونُها اسماء غيرَ صفات وقعتْ أحوالا فمن ذلك قولهم هذا بُسْرًا أَطْيَبُ منه تَمْرًا فهَذا مبتدأٌ وبسرا حالٌ وأطيب منه خبرُ المبتدإ وبسرا وتمرا حالان من المشار اليه لكنْ فى زمنَيْن لانّ فيه تفضيلَ الشىء فى زمانٍ من أزمانه على نفسه فى زمن اخرَ ويجوز ان يكون الزمانُ الذى يفضَّل فيه ماضيًا ويجوز ان يكون مستقبَلا ولا بدّ من إضمارِ ما يدلّ على المُضىّ فيه او على الاستقبال على حَسْبِ ما يراد فإن كان زمانا ١٠ ماضيًا أضمرتَ اذْ وان كان زمانا مستقبلا اضمرتَ اذًا وكانت الاشارةُ اليه فى حالِ ما هو بَلَحٌ، والعامل فى الحال كانَ المُضمرةُ وفيها ضميرٌ من المبتدإ وهذه كانَ التامّةُ وليست الناقصةَ اذ لو كانت الناقصةَ لَوقع معها المعرفةُ وكنتَ تقول هذا البسرُ أطيبُ منه التمرَ لانّ كانَ تعمل فى المعرفة عَمَلَها فى النكرة فلمّا اختصّ الموضعُ بالنكرة عُلم انّها التامّةُ وأنّ انتصابَ الاسمَيْن على الحال لا على الخبر، والعامل فى الظرفَيْن ما تَضمّنَه معنَى أَفْعَلَ وجاز ان تعمل فى الظرفَيْن لانّها تضمّنتْ شيئَيْن معنَى فعلٍ ومصدرٍ ألا ١٥ ترى انّك اذا قلت زيدٌ أفضلُ من عمرو فمعناه يزيد فَضْلُه عليه وكلٌّ واحد من الفعل والمصدر يجوز ان يعمل، وذهب ابو علىّ الى انّ العامل فى الحال الاوّل ما فى هَذا من معنَى الاشارة والتنبيه والعاملَ فى الحال الثانى أَفْعَلُ قال وذلك أنّه لا يخلو العاملُ فى قولهم بُسْرًا من ان يكون هَذا او أَطْيَبُ او مضمرا وهو اذْ كانَ او اذَا كانَ فلا يجوز ان يكون العاملُ فيه اطيب وقد تقدّم عليه لانّ أفعلَ هذا لا يَقْوَى قوّةَ الفعل فيعملَ فيما قبلَه ألا ترى انّك لا تُجيز أنت مِمَّن أفْضلُ ولا مِمّن انت أفضلُ فتُقدِّمَ الجارَّ ٢٠ والمجرورَ عليه لضُعْفه أن يعمل فيما تقدّم عليه واذا لم يعمل فيما كان متعلِّقا بحرفِ جرّ اذا تقدّم مع انّ حرف الجرّ يعمل فيه ما لا يعمل فى غيره نحوَ هذا مارٌّ بزيدٍ وهذا مُعْطٍ نزيدٍ أمسِ درهما فلأَنْ لا يعمل فيما لا يتعلّق بحرف الجرّ فَما شأنُه المفعولُ به أَوْلى فأمّا قــولُ الفَرَزْدَق

* فقالت لَنَا أَهْلًا وسَهْلًا وزَوَّدَتْ * جَنَى النَّحْلِ او ما زَوَّدَتْ منه أَطْيَبُ *

فضرورةٌ واذا كان كذا لم يعمل اطيب فى بسرا لتقدّمه عليه واذا لم يجز ان يكون العاملُ أَفْعَلَ كان

إمّا هَذا وامّا المصمرَ فإن أعملتَ فيه المصمرَ الذى هو إذْ كَانَ لزم ان يكون العاملُ فى إذْ المصمرة هَذا او ما فيه معنى الفعل غيرَه فاذا كان العاملُ كذلك ولم يكن بدٌّ من إعمالِ عاملٍ فى الظرف أعملتَ هَذا فى نفس الحال واستغنيتَ عن إعمالِ ذلك المصمر واذا كان ذلك كذلك كان ما قال الناسُ أنّه منصوبٌ على إضمارِ إذْ كَانَ على إرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقةً لفظه، وأمّا قولهم تَمْرًا فالعاملُ ٥ فيه أطيب ولا يمتنع ان يعمل فيه وإن لم يعمل فى بسرًا لانّ ما تأخّرَ عنه لا يمتنع ان يعمل فيه كما عمل فى الظرف فى قول أَوْسٍ

* فَإنّا وَجَدْنَا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعةً * الى الصَّوْنِ من رَيْطٍ مُلاَءٍ مُسَهَّمِ *

ألا ترى انّ ساعةً معمولُ أحوج فكما عمل فى الظرف كذلك يعمل فى الحال اذا تأخّر عنه، وهذا انّما يكون فيما يتحوّل من نوع الى نوع اخرَ نحو هذا عِنَبًا أطيبُ منه زَبيبًا لانّ العنب يتحوّل زبيبا ولو ١٠ قلت هذا عنبا أطيب منه تمرا لم يجز لانّ العنب لا يتحوّل تمرا واذا كان كذلك لم يجز فيه الّا الرفعُ فتقول هذا عنبٌ أطيبُ منه تمرٌ فيكون هَذا مبتدأً وعنبٌ الخبرَ وأطيبُ منه مبتدأً اخرَ وتمرٌ الخبرَ والجملةُ الثانيةُ فى موضعِ صفةٍ لعنبٍ فاعرفه، وأمّا قولهم جاء البرُّ قفيزَيْنِ وصاعَيْنِ فالمراد جاء البرُّ قفيزَيْنِ بدرهمٍ وصاعَيْنِ بدرهمٍ فقولهم قفيزين حالٌ من البرّ وكذلك صاعَيْنِ فهما حالان وقعا موقعَ المشتقّ فكانّه قال جاء البرُّ مسعَّرا او رَخِيصًا والكلامُ جملة واحدة، ويجوز رفعُه فتقول جاء البرُّ قفيزان ١٥ بدرهمٍ فيكون قفيزان مبتدأً وبدرهمٍ الخبرَ والجملةُ فى موضع الحال والكلامُ حينئذ جملتان، وربّما قالوا جاء البرُّ قفيزَيْنِ وصاعَيْنِ ولا يُذكر الدرهم فيحذفون الثَّمَنَ لانّه قد عُرف ممّا جرى من عادة استعمالهم فى ذلك لانّهم اذا اعتادوا ابتياعَ شىء بثمنٍ بعينه من درهمٍ او دينارٍ تركوا ذِكْرَه لما فى نفوسهم من معرفته كقولك البُرُّ الكُرُّ بستّين تريد بستّين درهما والخُبْزُ عشرةُ أرطال تريد بدرهمٍ فتركوا ذكره لغَلَبَةِ المعامَلة فيه، وامّا قولهم كلّمتُه فاهُ الى فِيَّ فقولهم فاه نصبٌ على الحال وجعلوه نائبا عن مشافهةً ومعناه ٢٠ مشافهًا فهو اسمٌ نائبٌ عن مصدرٍ فى معنى اسم الفاعل والناصبُ للحال الفعلُ المذكورُ الذى هو كلّمتُه وتقديرُه كلّمتُه مشافها وليس ثَمَّ إضمارُ عاملٍ اخرَ فيكون من الشاذّ لانّه معرفةٌ بمنزلة الجَمّاءَ الغَفيرَ ورَجَعَ عَوْدَه على بَدْئه هذا مذهبُ اكثرِ اصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون فاهُ الى فِيَّ بإضمارِ جاعِلًا او مُلاصِقا كانّه قال كلّمتُه جاعلا فاهُ الى فِيَّ او ملاصقا فاه الى فِيَّ، والمذهب الاوّل وهو رأىُ سيبويه اذ لو كان بإضمارِ جاعلا لَما كان من الشاذّ الذى لا يُقاس عليه غيرُه ولَجاز ان تقول كلّمتُه وَجْهَه الى

وَجْهى وصَفْقَته الى عينى وأشباهَ ذلك وفى امتناعه دليلٌ على ما قلناه، وبعضُ العرب تقول كلّمتُه فُوهُ الى فِيّ فيرفعونه بالابتداء والخبرِ والجملةُ فى موضع الحال كانّك قلت وفُوهُ الى فىّ الّا انّك استغنيتَ باضمارِ العائد اليه عن الواو ولولا الضميرُ المضاف اليه لم يكن بدٌّ من الواو، وامّا بايَعْتُه يَدًا بِيَدٍ فهو ايضا من باب كلّمتُه فاه الى فِيّ لانّه اسمٌ نائبٌ عن مصدر فى معنى الصفة كانّه قال بايعتُه مناقدةً اى ناقدًا الّا انّ ٥ معناهما مختلفٌ ولذلك لا يجوز فى بايعتُه يَدًا بِيَدٍ أن تقول بايعتُه يَدُه بِيَدٍ بالرفع ولا يجوز فيه غيرُ النصب بخلافِ كلّمتُه فُوه الى فِيّ لانّ المراد من قولك بايعتُه يدًا بِيَدٍ التعجيلُ والنَّقْدُ وإن لم يكن بينهما قُرْبٌ فى المكان والمرادُ بقولك كلّمتُه فاهُ الى فِيّ القربُ فى المكان وأنّه ليس بينهما واسطةٌ فمعناهما مختلفٌ وإن كان طريقُهما فى تقدير الاعراب واحدا، وامّا قولهم بِعْتُ الشاء شاةً ودرهمًا فشاةً نصبٌ على الحال وصاحبُ الحال الشاء والعاملُ الفعل الذى هو بِعْتُ والشاةُ وإن كان اسما جامدا فهو نائبٌ ١٠ عن الصفة لانّه وقع موقعَ مسعَّرًا فاذا قلتَ بعتُ الشاء شاةً ودرهما فمعناه بعتُ الشاء مسعَّرا على شاةٍ بدرهمٍ وجُعلت الواو فى معنى الباء فبطل الخفضُ وجُعل معطوفا على شاةٍ فأقترن الدرهمُ والشاةُ فالشاةُ مُثمَّنٌ والدرهمُ ثَمَنُه، وأجاز الخليلُ بعتُ الشاء شاةٌ ودرهمٌ بالرفع والمرادُ شاةٌ بدرهمٍ فشاةٌ بدرهمٍ ابتداءٌ وخبرٌ والجملةُ فى موضع الحال فلّما اذا قال شاةٌ ودرهمٌ فتقديرُه شاةٌ ودرهمٌ مقرونان فالخبرُ محذوفٌ كما تقول كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه بمعنَى مع ضيعته لانّ فى الواو معنَى مَعَ فصحّ معنى الكلام بذلك وكذلك ١٥ بعتُ الشاء شاةٌ ودرهمٌ لمّا رفع الدرهمَ وعطفه على الشاة قدّر خبرا لا يخرج عن معنَى مع وهو مقرونان، ومثله بيّنتُ له حِسابَه بابًا بابًا فبابًا نصبٌ على الحال لانّه فى معنَى مُصنَّفًا ومُرتَّبًا، وهذه الاسماء التى فى هذا الباب لا ينفرِد منها شىء ولا بدّ من إتباعه بما بعده فلا يجوز كلّمتُه فاه حتى تقولَ الى فىّ لانّك انّما تريد مشافهةً والمشافهةُ لا تكون الّا من اثنَيْن وكذلك لا يجوز بايعتُه يَدًا حتى تقولَ بِيَدٍ لانّ المراد أَخْذَ منّى وأعطانى فهما من اثنين ايضا وكذلك بيّنتُ له حِسابَه بابا بابا لو قلت بابا من غيرِ ٢٠ تكريرٍ تُتَوُهِّمَ انّه رتّبه بابا واحدا وليس المعنى عليه وانّما المرادُ به جعلُه أصنافا فاعرفه،

فصــــل ٧٨

قال صاحب الكتاب وحقُّها أن تكون نكرةً وذو الحال معرفةً وأمّا *أَرْسَلَها العِراكَ* ومررتُ به وَحْدَه وجاؤُا قَضَّهم بقَضِيضِهم وفعلتُه جَهْدَك وطاقَتَك فمصادرُ قد تُكُلِّم بها على نِيّةِ وَضْعِها فى موضعِ ما لا

تعريف فيه كما وُضع فاه الى فىّ موضعَ شِفاهًا وعُنى معتركةً ومنفردًا وقاطبةً وجاهدًا ومن الاسماء المحذُوّ بها حَذْوَ هذه المصادر قولُهم مررتُ بهم الجَمّاءَ الغفيرَ، وتنكيرُ ذى الحال قبيحٌ الّا اذا قُدّمتْ عليه كقوله *لِعَزّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَديمُ*،

قال الشارح انّما استحقّت الحالُ أن تكون نكرةً لانّها فى المعنى خبرٌ ثانٍ ألا ترى انّ قولك جاء زيدٌ ٥ راكبًا قد تضمّنَ الاخبارَ بمَجىء زيد وركوبه فى حالِ مجيئه واصلُ الخبر أن يكون نكرةً لانّها مستفادةٌ وأيضا فانّها تُشبِه التمييزَ فى الباب فكانت نكرةً مثلَه وانّها تقع فى جوابِ كيف جاء وكَيْفَ سؤالٌ عن نكرة، وانّما لزم ان يكون صاحبُها معرفةً لِما ذكرناه من انّها خبرٌ ثانٍ والخبرُ عن النكرة غيرُ جائز ولانّه اذا كان نكرةً أمكن أن تجرى الحالُ صفةً ولا حاجةَ الى مخالَفتها ايّاه فى الاعراب اذ لا فَرْقَ بين الحال فى النكرة والصفةِ فى المعنى، وقد جاءت مصادرُ فى موضع الحال لفظُها معرفةٌ وهى فى تأويلِ النكرات ١٠ فمنها ما فيه الالفُ واللامُ ومنها ما هو مضافٌ فأمّا ما كان بالالف واللام فنحوُ قولهم أرسلها العِراكَ قال لَبِيدٌ

*فأَرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها * ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِخالِ*

فنصب العِراكَ على الحال وهو مصدرُ عارَكَ يُعارِكُ مُعارَكةً وعِراكًا وجعل العِراكَ فى موضع الحال وهو معرفةٌ اذ كان فى تأويلِ مُعْتَرِكَةً وذلك شاذٌّ لا يُقاس عليه وانّما جاز هذا الاتّساعُ فى المصادر لانّ لفظها ليس ١٥ بلفظ الحال اذ حقيقةُ الحال أن تكون بالصفات ولو صرّحتَ بالصفة لم يجز دخولُ الالف واللام لم تقل العربُ أرسلها المعتركةَ ولا جاء زيدٌ القائمَ لوُجودِ لفظ الحال والتحقيقُ أنّ هذا نائبٌ عن الحال وليس بها وانّما التقديرُ ارسلها معتركةً ثمّ جُعل الفعل موضعَ اسم الفاعل لمشابَهته له فصار تعترِكُ ثمّ جُعل المصدر موضعَ الفعل لدلالته عليه يقال أَوْرَدَ ابِلَه العِراكَ اذا أَوْرَدها جميعًا الماءَ من قولهم اعترك القومُ اى ازدحموا فى المُعْتَرَك، وأمّا ما جاء مضافا فنحوُ قولك مررتُ به وَحْدَه ومررتُ بهم وَحْدَهم فوحده ٢٠ مصدرٌ فى موضع الحال كانّه فى معنى إيحادٍ جاء على حذف الزوائد كانّك قلت أوحدتُه بمُرورى إيحادًا او إيحادٌ فى معنى مُوحَدٍ اى مُنْفَرِدٍ فاذا قلت مررتُ به وَحْدَه فكانّك قلت مررتُ به منفردًا، ويحتمل عند سيبويه أن يكون للفاعل وللمفعول وكان الزجّاجُ يذهب الى انّ وحده مصدرٌ وهو للفاعل دون المفعولِ فاذا قلت مررتُ به منفردا فكانّك قلت أفردتُه بمُرورى إفرادًا، وقال يُونُس اذا قلت مررتُ به وحدَه فهو بمنزلةِ مُوحَدًا او منفرِدًا وتجعله للمَمْرور به، وليونسَ فيه قولٌ اخرُ أنّ وحدَه معناه على

حِيالَه وعلى حِيالِه فى موضع الظرف واذا كان الظرفُ صفةً او حالاً قُدِّر فيه مستقرٌّ ناصبٌ للظرف ومستقرٌّ هو الاوّل ٭ واعلم انّ وحدَه لم يُستعمل الّا منصوبا الّا ما ورد شاذّا قالوا هو نَسِيجُ وَحْدِه وعُيَيْرُ وحدِه وجُحَيْشُ وحدِه وأمّا نسيجُ وحدِه فهو مَدْحٌ واصلُه أنّ الثَّوْبَ اذا كان رفيعا فلا يُنْسَجُ على مِنْوالِه معه غيرُه فكأنّه قال نسيجُ إفرادِه يقال هذا للرجل اذا أُفْرِدَ بالفضل ٭ وأمّا عُيَيْرُ وحدِه وجُحَيْشُ وحدِه فهو
٥ تصغيرُ عَيْرٍ وهو الحمارُ يقال للوَحْشىّ والأَهْلىّ وجُحَيْشُ وحدِه وهو وَلَدُ الحمار فهو ذَمٌّ يقال للرجل المُعْجَبِ برأيه لا يُخالِطُ أحدا فى رأيٍ ولا يدخل فى مَعُونةِ أحدٍ ومعناه أنّه ينفرِد بخِدْمةِ نفسه ٭ وأمّا قولهم جاؤا قَضَّهم بقَضِيضهم اى جميعًا ولمّا كان معناه التنكيرَ جاز ان يقع حالاً قال الشَّمّاخ

*أَتَتْنِى سُلَيْمٌ قَضَّهَا بقَضِيضِها * تُمَسِّحُ حَوْلِى بالبَقِيعِ سِبالَها*

فقَضَّها منصوبٌ على الحال وقد استُعمل على ضربَيْن منهم مَن ينصبه على كلّ حال فيكون بمنزلة المصدر
١٠ المضاف المجعولِ فى موضع الحال كقولك مررتُ به وَحْدَه ومنهم من يجعل قَضَّها تابعًا مُؤكِّدًا لما قبله فيُجْرِيه مُجْرَى كُلِّهم فيقول أتتنى سليمٌ قَضُّها بقضيضها ورأيتُ سليمًا قَضَّها بقضيضها ومررتُ بسليمٍ قَضِّها بقضيضها ومعناه أَجْمَعِينَ وهو مأخوذٌ من القَضّ وهو الكَسْرُ وقد يُستعمل فى موضع الوقوع على الشىء بسُرْعةٍ كما يقال عُقابٌ كاسرٌ فكأنّ معنَى قضّهم وَقَعَ بعضُهم على بعض ٭ وأمّا قولهم فعلتَه جَهْدَك وطاقتَك فهو مصدرٌ فى موضع الحال فهو وإن كان معرفةً فمعناه على التنكير كأنّه قال فعلتَه مجتهدا ٭
١٥ وأمّا قولهم مررتُ بهم الجَمّاءَ الغَفِيرَ فهما من الاسماء التى تجىء بها تَجِىءَ المصادر فالجمّاء اسمٌ والغفيرُ نعتٌ له وهو فى المعنى بمنزلة قولك الجَمُّ الكثيرُ لانّه يراد به الكثرةُ والغفيرُ يراد به أنّهم قد غطّوا الارضَ من كثرتهم من قولنا غفرتُ الشىءَ اذا غطّيتَه ومنه المِغْفَرُ الذى يوضع على الرأس لانّه يُغطّيه ونصبُه على الحال لانّهما قد جُعلا فى موضع المصدر كالعِراك كأنّك قلت الجُمومَ الغفيرَ على معنَى مررتُ بهم جامّين غافرين ٭ وذهب يونسُ الى انّ الجَمّاءَ الغفيرَ اسمٌ لا فى موضع مصدر وأنّ الالف واللام فى
٢٠ نيّة الطَّرْح وهذا غيرُ سديد اذ لو جاز مثلُ هذا لَجاز مررت به القائمَ فتنصبه على الحال وتَنْوِى بالالف واللام الطَّرْحَ وذلك غيرُ جائز ٭ وتنكيرُ ذى الحال قبيحٌ وهو جائزٌ مع قُبْحه لو قلت جاء رجلٌ ضاحكًا لَقَبُحَ مع جوازه وجعلُه وصفًا لما قبله هو الوجهُ فان قدّمتَ صفةَ النكرة نصبتَها على الحال وذلك لامتناع جوازِ تقديمِ الصفة على الموصوف لانّ الصفة تجرى مَجْرَى الصلة فى الايضاح فلا يجوز تقديمُها على الموصوف كما لا يجوز تقديمُ الصلة على الموصول واذا لم يجز تقديمُها صفةً عُدل الى الحال وحُمل

النصب على جوازِ جاء رجلٌ ضاحكا وصار حين قُدّم وَجْهَ الكلام ويُسمّيه النحويّون أحسنَ القبيحَيْن وذلك أنّ الحال من النكرة قبيحٌ وتقديمَ الصفة على الموصوف أقبحُ قال الشاعر

*وتحتَ العَوالِي بالقَنا مستظِلّةً * ظِباءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذِرُ*

أراد ظباءٌ مستظلّةٌ فلمّا قدّم الصفةَ نصبها على الحال وشرطُ ذلك أن تكون النكرةُ لها صفةٌ تجرى ٥ عليها ويجوز نصبُ الصفة على الحال والعاملُ فى الحال شىءٌ متقدّمٌ ثمّ تُقدَّم الصفة لغرضٍ يعرض فحينئذٍ تُنصَب على الحال ويجب ذلك لامتناعِ بَقائه صفةً مع التقدّم، وأمّا ما أنشده من قول الشاعر

لِعَزّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ قَديمُ فالبيتُ لكُثَيّرٍ وعَجُزه *عَفاهُ كلُّ أَسْحَمَ مُسْتَديمِ* والشاهد فيه تقديمُ موحش على الطلل ونصبُه على الحال يصف آثارَ الديار وآندراسَها وتَغْطِيَةَ السُحُب إيّاها فاعرفه،

١٠ فصـــل ٧٩

قال صاحب الكتاب والحال المؤكِّدة هى التى تجىء على اثْرِ جملةٍ عَقْدُها من اسمَيْن لا عمَلَ لهما لتوكيد خبرها وتقريرِ مُؤَدّاه ونَفْيِ الشكّ عنه وذلك قولك زيدٌ أبوك عَطُوفًا وهو زيدٌ معروفًا وهو الحقُّ بَيِّنًا ألا تراك كيف حقّقتَ بالعطوف الأُبُوّةَ وبالمعروف والبَيِّنِ أنّ الرجل زيدٌ وأنّ الأمْرَ حقٌّ وفى التنزيل وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا وكذلك أنا عبدُ الله آكِلا كما يأكُل العَبيدُ فيه تقريرٌ للعُبوديّة وتحقيقٌ لها وتقول أنا ١٥ فلانٌ بَطَلًا شُجاعًا وكَريمًا جَوادًا فتُحقّق ما أنت متّسِمٌ به وما هو ثابتٌ لك فى نفسك، ولو قلت زيدٌ أبوك منطلقا او أخوك أحَلْتَ الّا اذا أردتَ التَبَنّيَ والصَداقةَ والعاملُ فيها أُثْبِتُه او أُحَقُّه مضمَرًا،

قال الشارح الحال على ضربَيْن فالضرب الأوّل ما كان منتقلا كقولك جاء زيدٌ راكبا فراكبًا حالٌ وليس الرُكوبُ بصفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ انّما هى صفةٌ له فى حالِ مَجيئه وقد ينتقل عنها الى غيرها وليس فى ذِكْرها تأكيدٌ لِما أُخبِر به وانّما ذُكرتْ زيادةً فى الفائدة وفضلةً فى الخبر ألا ترى انّ قولك جاء زيدٌ راكبا فيه ٢٠ إخبارٌ بالمجىء والركوبِ الّا انّ الركوب وقع على سبيلِ الفضلة لانّ الاسم قبلَه قد آستوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل، وأمّا الضربُ الثانى فهو ما كان ثابتًا غيرَ منتقِل يُذكَر توكيدا لمعنى الخبر وتوضيحًا له وذلك قولُك زيدٌ أبوك عَطوفًا وهو الحقُّ بَيّنًا وأنا زيدٌ معروفًا فقولك عطوفا حالٌ وهى صفةٌ لازمةٌ للأُبُوّة فلذلك أكّدتَ بها معنى الأُبوّة وكذلك قولُه وهو الحقُّ بيّنًا أكّد به الحقّ لانّ ذلك ممّا يؤكِّد به الحقّ اذ الحقُّ لا يزال واضحًا بَيِّنًا وكذلك قوله أنا زيدٌ معروفًا فمعروفا حالٌ أكّدتَ به كَوْنَه زيدا لانّ معنى

مَعْرُوفًا لا شكّ فيه فاذا قلت أنا زيدٌ لا شكّ فيه كان ذلك تأكيدا لِما أخبرتَ به، قال الله تع وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا فمصدّقا حالٌ مؤكّدةٌ اذ الحقّ لا ينفكّ مصدّقا، ومثله قولُ ابن دارَة

*أنا ابنُ دارَةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبِى * وهَلْ بدارةَ يا لَلنّاسِ من عارِ*

ولا يجوز ان يقع فى هذا الموضع الّا ما أَشْبَهَ المعروفَ ممّا يُعرَف ويُؤكّد لو قلتَ هو زيدٌ منطلقا لم
٥ يجز لانّه لو صحّ انطلاقُه لم يكن فيه دلالةٌ على صِدْقه فيما قاله كما أَوْجَبَ قولُه معروفا بها نَسَبى أنّه ابنُها، ولو قلت أنا عبدُ الله كريمًا جَوادًا او هو زيدٌ بَطَلًا شُجاعًا لَجاز لانّ هذه الصفاتِ وما شاكَلَها ممّا يكون مَدْحًا فى الانسان يُعرَف بها فجاز أن تجىء مُؤكّدةً للخبر لانّها أشياءُ يُعرَف بها فذكرُها مؤكّدةٌ لذاته، وتقول إنّى عبدُ الله اذا صغّرتَ نفسَك لربّك ثمّ تُفسِّر حالَ العَبيد بقولك آكِلًا كما يأكل العَبيدُ فقولك آكلا كما يأكل العبيد قد حقّق أنّك عبدُ الله فعلى هذا المعنى ونحوِه يصحّ ويفسد
١٠ فكلُّ ما صحّ به المعنى فهو جيّدٌ وكلُّ ما فسد به المعنى فهو مردودٌ، وقوله تجىء على اثرِ جملةٍ عَقْدُها من اسمَيْن لا عَمَلَ لهما يعنى انّ الحال المؤكّدة تأتى بعد جملةٍ ابتدائيّةٍ الخبرُ فيها اسمٌ صريحٌ ولا يكون فعلًا ولا راجعًا الى معنى فعل لانّ الحال ههنا تكون تأكيدا للخبر بذِكْرِ وَصْفٍ من أَوْصافه الثابتة له والفعلُ لا ثَباتَ له ولا يُوصَف، وقوله ولو قلت زيدٌ أبوك منطلقا او أخوك أَحَلْتَ يعنى انّه لا يكون اخاه او اباه فى حالٍ دون حالٍ او وقتٍ دون وقتٍ فإن أردتَ انّه اخوه من حيثُ الصَداقةُ او ابوه من
١٥ حيثُ انّه تبنّى به جاز لانّ ذلك ممّا ينتقل فيجوز ان يكون فى وقت دون وقت، وأمّا العامل فى هذه الحال فهو عند سيبويه فعلٌ مضمرٌ تقديره أَعْرِفُ ذلك او أُحُقُّه ونحوُ ذلك ممّا دلّت عليه الحالُ فيكون فيها توكيدُ الخبر بأُحُقُّ وأَعْرِفُ كتوكيده باليَمين فاذا قلت أنا عبدُ الله معروفا فكأنّك قلت لا شكّ فيه او أعرفُه او أحقُّه وجرى ذلك فى التأكيد بالجملة مجرَى قولك أنا عبدُ الله واللهِ، وذهب أبو اسحق الزَجّاجُ الى انّ العامل فى الحال الخبرُ لنيابته عن مُسَمًّى او مَدْعُوٍّ ويُجعل فيه ذِكْرٌ من
٢٠ الاوّل والمذهبُ الاوّل،

فصــل ٨٠

قال صاحب الكتاب والجملةُ تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسميّةً او فعليّةً فإن كانت اسميّةً فالواوُ الّا ما شذّ من قولهم كلّمته فوهُ الى فِيّ وما عسى أن يُعثَر عليه فى النَدْرَة وأمّا لقيتُه عليه جُبّةُ وَشْيٍ فمعناه

مستقرّةً عليه جبّةٌ وشى وإن كانت فعليّةً لم تَخْلُ من ان يكون فعلُها مُضارعًا او ماضيا فإن كان مضارعا لم يخلُ من أن يكون مُثْبَتًا او مَنْفيا فالمثبتُ بغيرِ واو وقد جاء فى المنفىّ الأمران وكذلك فى الماضى ولا بدّ معه من قَدْ ظاهرةً او مقدّرةً ،

قال الشارح اعلم انّ الجملة قد تقع فى موضع الحال ولا تخلو الجملةُ من ان تكون اسميّةً او فعليّةً فمثالُ ٥ الاسميّة قولك مررتُ بزيدٍ على يَدِه بازٌ وجاء زيدٌ وسيفُه على كَتِفه اى جاء وهذه حالُه ولا يقع بعد هذه الواو الّا جملةٌ مركّبةٌ من مبتدإ وخبر واذا وقعتْ هذه الجملةُ بعد هذه الواو حالا كنتَ فى تضمينها ضميرَ صاحب الحال وتَرْكِ ذلك مخيّرا فالتضمينُ كقولك أقبل محمّدٌ وَيَدُه على رأسه وجاء أخوك وثَوْبُه نظيفٌ وتركُ التضمين كقولك جاء زيدٌ وعمرٌو ضاحكٌ وأقبل بكرٌ وخالدٌ يقرأ، وامّا جاز استغناء هذه الجملة عن ضميرٍ يعود منها الى صاحب الحال من قِبَل انّ الواو أغْنَتْ عن ذلك بِرَبْطها ١٠ ما بعدها بما قبلها فلم تحْتَجْ الى ضمير مع وجودها فإن جئتَ بالضمير معها فجيّدٌ لانّ فى ذلك تأكيدَ رَبْطِ الجملة بما قبلها وأمّا اذا لم تذكر هناك واوا فلا بدّ من ضمير وذلك نحو قولك أقبل محمّدٌ على رأسه قَلَنْسُوَةٌ ولو قلت أقبل محمّدٌ على عبد الله قلنسوةٌ وأنت تريد الحال لم يجز لانّك لم تأتِ برابطٍ يربط الجملةَ بأوّلِ الكلام لا واوٍ ولا ضميرٍ يعود من آخرِ الكلام الى اوّله فيدلّ على انّه معقود باوّله قال الشاعر

*نَصَفَ النّهارَ الماءُ غامِرُهُ * ورَفيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِى*

١٥ يصف غائصًا غاصَ فى الماء حتّى انتصف النهارُ ورفيقُه على شاطئ الماء لا يَدْرِى ما كان منه فيقول انتصف النهارُ على الغائص وهذه حالُه والهاء فى غامِرُه ربطتِ الجملةَ بما قبلها حتى جرتْ حـــالا ، ومن ذلك قوله تعالى يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ والمعنى واللهُ أعلمُ يغشى طائفةً منكم فى هذه الحال، وامّا قول امرئ القيس

*وَقَدْ أَغْتَدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها * بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ*

٢٠ فموضعُ الشاهد أنّه جعل الجملةَ التى هى والطيرُ فى وكناتها حالا مع خُلُوّها من عائدٍ الى صاحب الحال اكتفاء بِرَبْطِ الواو فهذه الواوُ وما بعدها فى موضعِ نصب على الحال بما قبلها من العوامل التى يجوز بها نصبُ الحال، واذا قلت جاء زيدٌ وثوبُه نظيفٌ فى موضعِ جاء زيدٌ نظيفًا ثوبُه فكما انّ نظيفا نُصب بما قبله من الفعل فكذلك الجملةُ الواقعةُ موقعَه فى موضعِ منصوب والعاملُ فيها ذلك الفعلُ،

فامّا قوله فإن كانت الجملة اسميّةً فالواوُ فاشارةٌ الى انّه اذا وقعت الجملةُ الاسميّةُ حالا فيلزم الاتيانُ بالواو

فيها وليس الأمرُ كذلك انّما يلزم ان تأتىَ بما يُعلّق الجملةَ الثانيةَ بالأُولى لانّ الجملة كلامٌ مستقلٌّ بنفسه مُفيدٌ لمعناه فاذا وقعت الجملةُ حالا فلا بدّ فيها ممّا يُعلّقها بما قبلها ويربطها به لئلّا يُتوهّم انّها مستأنَفةٌ وذلك يكون بأحدِ أمرَيْن امّا الواوِ وامّا ضميرٍ يعود منها الى ما قبلها على ما تقدّم فمثالُ الواو جاء زيدٌ والأميرُ راكبٌ وقولُنا والأميرُ راكبٌ جملةٌ فى موضع الحال ومثالُ الضمير أقبل محمّدٌ يَدُه على رأسه

٥ فقولُه يده على رأسه جملةٌ فى موضع الحال، فامّا قوله الّا ما شذّ من قولهم كلّمتُه فُوه الى فِىَّ فان أراد انّه شاذٌّ من جهة القياس فليس بصحيحٍ لِما ذكرناه من وُجودِ الرابط فى الجملة الحاليّة وهو الضميرُ فى فوه وان أراد انّه قليلٌ من جهة الاستعمال فقريبٌ لانّ استعمالَ الواو فى هذا الكلام اكثرُ لانّها أَدَلُّ على الغرض وأظهرُ فى تعليقِ ما بعدها بما قبلها، فامّا لقيتُه عليه جُبّةُ وَشْيٍ فيحتمل الجارُّ والمجرورُ فيه أمرَيْن احدُهما أن يكون فى موضعِ نصب على الحال ويتعلّق حينئذٍ بمحذوفٍ ويكون ارتفاعُ جبّةُ وشى

١٠ بالجارّ والمجرور ارتفاعَ الفاعل وهذا لا خلافَ فى جَوازِه ههنا لاعتماده على ذى الحال والأمرُ الثانى أن يكون جبّةُ وشى مبتدأً والجارُّ والمجرور الخبرَ وقد تقدّم عليه وهو شاهدٌ على جوازِ خُلوِّ الجملة الاسميّة من الواو وصاحبُ الكتاب خرّجه على الوجه الاوّلِ لانّه لا يَرَى خُلُوَّ الجملة الاسميّة من الواو اذا وقعتْ حالا، وقد يقع الفعلُ موقعَ الحال اذا كان فى معناه وكان المرادُ به الحالَ المصاحبةَ للفعل تقولُ جاء زيدٌ يَضْحَكُ اى ضاحكًا وضربتُ زيدا يَرْكَبُ اى راكبا قال اللّه تعالى فَجَآءَتْهُ اِحْدَاهُمَا تَمْشِى عَلَى

١٥ ٱسْتِحْيَاءٍ اى ماشيةً وقال الشاعر

* مَتى تأتِه تَعْشُو الى ضَوْءِ نارِه * تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ *

والمراد عاشيًا ولا حاجةَ الى الواو لِما بين الفعل المضارع واسم الفاعل من المناسَبة، فامّا الفعل المستقبَل فلا يقع موقعَ الحال لانّه لا يدلّ على الحال لا تقول جاء زيدٌ سَيركب ولا أقبل محمّدٌ سَوْفَ يضحك وكذلك الفعلُ الماضى لا يجوز ان يقع حالا لعدمِ دَلالته عليها لا تقول جاء زيد ضَحِكَ فى معنَى

٢٠ ضاحكًا فان جئتَ معه بقَدْ جاز ان يقع حالا لانّ قَدْ تُقرّبه من الحال ألا تراك تقول قد قامت الصلوةُ قبل حالِ قيامها ولهذا يجوز ان يقترن به الآنَ او الساعةَ فيقال قد قام الآنَ او الساعةَ فتقول جاء زيدٌ قد ضحك وأقبل محمّدٌ وقد عَلاهُ الشَّيْبُ ونحوَه قال الشاعر

* ذكرتُكِ والخَطِّىُّ يَخْطِرُ بَيْنَنَا * وقد نَهِلَتْ مِنّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ *

فموضعُ قد نهلت نصبٌ على الحال والتقديرُ ناهلةً، وربّما حذفوا منه وَقَدْ وهم يريدونها فتكون مقدّرةً

الوجود وإن لم تكن فى اللفظ قال الشاعر

*وَطَعْنٍ كَفَم الزِقِّ * غَذَا والزِقُّ مَلْآنْ*

والمراد قد غذا وقد تأوّلوا قوله تعالى أَوْ جَآؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ على تقديرِ قد حصرت ويؤيّد ذلك قِراءَةُ مَن قرأ حَصِرَةً بالنصب، وذهب الكوفيون الى جوازِ وقوعِ الفعل الماضى حالا سواء كان معه قَدْ

٥ او لم تكن وإليه ذهب ابو الحسن الأخفشُ من البصريين واحتجّوا لذلك بما تقدّم من النُّصوص والمعنىٌّ بالنصوص قولهُ تعالى او جاؤكم حصرت صدورُهم وقولُ الشاعر *وطعنٍ كفم الزقّ الخ* ونحوُ قولِ الاخر

*وإنّى لتَعْرُونى لذِكْراكِ نُفْضَةٌ * كما ٱنْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ*

وقوله حَصِرَتْ من الآية حالٌ وتؤيّده قِراءَةُ مَن قرأ حَصِرَةً على ما تقدّم وكذلك غَذَا من قوله غذا والزقّ

١٠ ملآن وكذلك قولُه بلّله القطرُ فى موضعِ حال، وامّا المعنى فانّ الفعل الماضىَ يقع صفةً للنكرة وكلُّ ما جاز ان يكون صفةً فانّه يجوز ان يكون حالا ألا ترى انّك تقول جاء زيدٌ يضحك كما تقول جاء زيدٌ ضاحكا لانّك تقول جاء رجلٌ يضحك كما تقول جاء رجلٌ ضاحكٌ فيكون صفةً للنكرة، وقد تقدّم الجوابُ عن النصوص بأنّ قَدْ مرادةٌ فيها ولذلك حسُن الحالُ بالماضى، وامّا ما ذكروه من المعنى ففاسدٌ والأمرُ فيه بالعَكْس فانّ كلّ ما يجوز ان يكون حالا يجوز ان يكون صفة للنكرة وليس كلُّ ما يجوز

١٥ ان يكون صفة للنكرة يجوز ان يكون حالا ألا ترى انّ الفعل المستقبَل يجوز ان يكون صفة للنكرة نحوَ هذا رجلٌ سَيَكْتُبُ او سَيَضْرِبُ ولا يجوز ان يقع حالا فضاحِكٌ ونحوُه انّما وقع حالا لانّه اسمُ فاعل واسمُ الفاعل قد يكون للحال وليس كذلك الفعلُ الماضى ولا الفعلُ المستقبَل فلا يكون كلُّ واحد منهما حالا، واعلم انّ الفعل الماضىَ اذا اقترن به قَدْ والفعلَ المضارعَ اذا دخل عليه نافٍ ووقع كلُّ واحد منهما حالا كنتَ مخيَّرا فى الاتيان بواو الحال وتَرْكِها تقول جاء زيدٌ قد عَلاهُ الشَّيْبُ وإن شئتَ

٢٠ قلت وقد علاه الشيبُ ومثلُه قوله *وقد نَهِلَتْ منّا المُثَقَّفَةُ السُّمْرُ* وذلك أنّ قَدْ تُقرِّب الماضىَ من الحال وتُلحِقه بحُكمه وهذه واوُ الحال ولانّه بدُخولِ قَدْ أشبهَ الجملةَ الاسميّةَ من حيث انّ الجُزْءَ الاوّلَ من الجملة ليس فعلا وكذلك الفعلُ المضارعُ اذا دخل عليه النافى جاز دخولُ الواو عليه وتَرْكُها لِما ذكرناه من شَبَهِها بالجملة الاسميّة من حيث صار اوّلُ جُزْءٍ منها غيرَ فعل قال اللّه تع فى قراءة ابن عامرٍ وَلَا تَتْبَعَانِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ بتخفيف النون وكسرِها فقولُه لا تتبعان فى موضع الحال

فهو مرفوعٌ والنونُ علامةُ الرفع وليس بنَهْيٍ لثُبوتِ النون فيه ولا تكون نونَ التأكيد لانّ نونَ التأكيد الخفيفةَ لا تدخل فِعْلَ الاثنَيْن عندنا والتقديرُ فَٱسْتَقيمَا غيرَ مُتَّبِعَيْنِ ومثلُه قول الشاعر

*بِأَيْدِى رِجالٍ لم يَشِيمُوا سُيُوفَهم * ولم يَكْثُرِ القَتْلَى بها حِينَ سُلَّتِ*

وقال الله تع فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى فقوله لا تخاف دركا ولا ٥ تخشى فى موضع الحال فأتى بالواو فى موضعٍ ولم يأتِ بها فى موضع فاذا أتى بها فلِشَبَهِ الجملة الفعليّة بالاسميّة لمكانِ حرف النفى ومن لم يأتِ بها فلانّه فعلٌ مضارعٌ،

فصل ٨١

قال صاحب الكتاب ويجوز إخلاءُ هذه الجملة عن الراجع الى ذى الحال إجراءً لها مُجْرَى الظرف لانعقادِ ١٠ الشَّبَه بين الحال وبينه تقول أَتَيْتُكَ وزيدٌ قائمٌ ولَقِيتُكَ والجَيْشُ قادمٌ قال *وَقَدْ أَغْتَدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها*

قال الشارح قد تقدّم القول انّ الغرض من الضمير فى الجملة الحاليّة رَبْطُها بما قبلها فاذا وُجد إمّا الواوُ وإمّا الضميرُ وُجد ما حصل به الغرضُ، وقوله إجراءً لها مُجْرَى الظرف فيعنى بالظرف انّ وقد شبّه سيبويه واوَ الحال بانّ وقدّرها بها وذلك من حيث كانت انّ منتصبةَ الموضع كما انّ الواو منتصبةُ ١٥ الموضع وأنّ ما بعدَ انّ لا يكون الّا جملةً كما انّ الواو كذلك وكلٌّ واحد من الظرف والحالِ يُقدَّر بحرف الجرّ فاذا قلت جاء زيدٌ وسيفُه على عاتقه كأنّك قلت جاء زيد فى هذه الحال والحالُ مفعولٌ فيها كما انّ الظرف كذلك فكما انّ الجملة بعد انّ لا تفتقر الى ضميرٍ يعود الى ما قبلها فكذلك ما بعد الواو وهذا معنى قوله لانعقادِ الشَّبَه بينهما،

٢٠

فصل ٨٢

قال صاحب الكتاب ومن انتصاب الحال بعاملٍ مضمرٍ قولُهم للمرتحِل راشِدًا مَهْدِيًّا ومُصاحَبًا مُعانًا بإضمارِ إذْهَبْ وللقادم مَأْجُورًا مَبْرُورًا اى رجعتَ وإن أَنْشدتَ شِعْرًا او حُدِّثتَ حَدِيثًا قلتَ صادِقًا بإضمارِ قال واذا رأيتَ مَن يتعرّض لأمرٍ قلت متعرِّضًا لعَنَنٍ لم يَعْنِه اى دَنَا منه متعرِّضًا،

قال الشارح اعلم انّ الحال قد يُحذف عاملُه اذا كان فعلًا وفى الكلام دلالةٌ عليه إمّا قرينةُ حالٍ او مَقالٍ

فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمعَ سَفَرًا او أراد حَجًّا فتقول راشدًا مَهْدِيًّا وتقديرُه اِذْهَبْ راشدا مهديّا،
ومثله أن تقول لِمن خرج الى سَفَر مُصاحَبًا مُعانًا وتقديره اذهبْ او سافِرْ مصاحبا معانا فدلّت قرينةُ
الحال على الفعل وأغنتْ عن اللفظ به، ولو رفعتَ هذه الأشياء وقلت راشدٌ مهديٌّ ومصاحَبٌ مُعانٌ
لكان جيّدًا عربيًّا على معنَى أنت راشدٌ مهديٌّ ومصاحبٌ معانٌ فالرفعُ بإضمارِ مبتدإ هو الظاهرُ فى
٥ المعنى والنصبُ بإضمارِ فعلٍ، وكذلك لو رأيتَ رجلًا قد قدم من سفرٍ او حَجٍّ او زِيارة لقلت مأجورًا
مبرورًا والمعنى قدمتَ مأجورا مبرورا او رجعتَ مأجورا مبرورا، ومن ذلك اِن حَدَّثَ فلانٌ بكذا وكذا
قلتَ صادِقًا واللّهِ او أنشد شِعْرا فتقول صادقًا واللّهِ اى قاله صادقا لانّه اذا أنشد فكانّه قد قال كَذا
فقلت قال صادقا فالرفعُ جائزٌ على اضمارِ مبتدإ كما جاز فى راشدٌ مهديٌّ ومصاحَبٌ مُعانٌ، ومن ذلك
أن ترى رجلا قد أَوْقَعَ أمرًا او تَعرّضَ له فتقول متعرِّضا لعَنَنٍ لم يَعْنِه كانّه قال فَعَلَ هذا متعرِّضا لعنن
١٠ او دَنَا من هذا الأمر متعرِّضا والعَنَنُ ما عَنَّ لك اى عرض لك والمعنى انّه دخل فى شىء لا يَعْنيه،

قال صاحب الكتاب ومنه أخذتُه بدرهمٍ فَصاعِدًا او بدرهمٍ فزائدًا اى فذَهَبَ الثَّمَنُ صاعدا او زائدا
ومنه أَتَميميًّا مَرّةً وقَيْسيًّا أُخْرَى كانّك قلت أَتَحَوَّلُ ومنه قوله تعالى بَلَى قَادِرِينَ اى نَجْمَعُهَا قادرين،

قال الشارح أمّا قولهم اخذتُه بدرهم فصاعدا وبدرهم فزائدا فصاعدا وزائدا نصبٌ على الحال وقد
حُذف صاحبُ الحال والعاملُ فيه تخفيفا لكثرةِ الاستعمال والتقديرُ اخذتُه بدرهمٍ فذهب الثمنُ
١٥ صاعدا فالثمنُ صاحبُ الحال والفعلُ الذى هو ذَهَبَ العاملُ فى الحال وكذلك اخذتُه بدرهمٍ فزائدا
تقديرُه اخذته بدرهمٍ فذهب الثمنُ زائدا كانّه ابتاع مَتاعًا بأثمانٍ مختلفةٍ فأخبر بأدْنَى الأثمان ثمّ جعل
بعضَها يَتْلُو بعضًا فى الزيادة والصُعودِ وصار بعضُها مَثَلًا بدرهمٍ وقيراطٍ وبعضُها بدرهمٍ ودانِقٍ وحسُن
حذفُ الفعل لأَمْنِ اللَّبْس، ولا يحسن عطفُه على الباء فى قولك بدرهمٍ لوُجوهٍ منها أنّ صاعدا وزائدا
صفةٌ ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوفِ والوجهُ الثانى أنّ الثمن لا يُعطف بعضُه على بعض بالفاء
٢٠ لانّه لا يتقدّم بعضُه على بعض انّما يقع دفعةً واحدةً فلا تقول اشتَرَيْتُ الثوبَ بدرهمٍ فدانقٍ انّما ذلك
بالواو لانّها للجمع بين الشيئَيْن من غيرِ ترتيب والوجهُ الثالثُ انّ صاعدا صفةٌ فلا يحسن ان تجعل
ثمنًا فى موضعِ الاسم الموصوف، ولا يقع فى هذا الموضع من حروف العطف الّا الفاء وثُمّ لو قلت
اخذتُه بدرهمٍ وصاعدا لم يجز لانّ الأثمان يتلو بعضُها بعضًا والفاء وثُمّ تَدُلّان على ذلك لإفادتهما
الترتيبَ والواوُ لا تدلّ على ترتيب الفعل فلذلك لم يجز الّا الفاء وثُمّ والفاء اكثرُ فى كلام العرب

لاتّصالها بما قبلها، وامّا قولهم أتميميًّا مرّةً وقيسيًّا أُخرى فإنّه منصوبٌ على الحال وإن كان اسما جامدا غيرَ مشتقّ من حيثُ كان منسوبا والنَسَبُ يُخرجه من حَيِّزِ الجُمود الى حُكْمِ المشتقّات حتى يصير وَصْفًا والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ تقديره أَتَحَوَّلُ تميميًّا مرّةً وقيسيًّا اخرى او تتنقّلُ كانّه رأى رجلا فى حالٍ يكون ويتحوّلُ من حال الى حال لا يثبت على شىء فقال أتميميًّا مرّةً وقيسيًّا اخرى والمعنى أتتخلّقُ ٥ مرّةً بأخلاق تميمٍ وتارةً بأخلاق قيسٍ ولا تعتمد على خُلُقٍ واحدٍ منهما كانّه يُثبِت له هذه الحالَ ويُوبِّخه عليها وليس يسترشده عمّا يجهله وإن كان بلفظ الاستفهام، وحكى سيبويه انّ رجلا من بنى أسدٍ قال يومَ جَبَلَةَ وهو يومٌ لبنى تميمٍ وعامرٍ على بنى أسد وذُبْيانَ وقد استقبله بَعيرٌ أَعْوَرُ فتطيّر الأسديُّ الى قومه فقال يا بنى أسد أَعْوَرَ وذا نابٍ أَىْ بلفظ الاستفهام ولم يُرِد ان يسترشدهم ليُخبِروه عن عَوَره لكنّه حقّق ذلك حَذَرَهُ وانهزموا فقُتل منهم والفعلُ الناصبُ لأعْوَرَ وذا نابٍ محذوفٌ تقديره ١٠ أتستقبلون ودلّ عليه الحالُ المشاهَدةُ، وهذه المسئلة من قبيل قولهم أقائمًا وقد قعد الناسُ الّا انّ الاسم المنصوب هنا لم يكن مأخوذا من فعلٍ فاحْتِيجَ الى تقدير فعلٍ من غيرِ لفظه وقياسُه لو قُدِّر من لفظه أتتمّم تميميًّا مرّةً وتتقيّس قيسيًّا اخرى كما قلت فى قولك أقائما وقد قعد الناسُ، ويجوز الرفعُ فى قولك أتميميًّا مرّةً وقيسيًّا اخرى فتقول أتميمىٌّ مرّةً وقيسىٌّ اخرى على معنى أأنت تميمىٌّ مرّةً وقيسىٌّ اخرى فيكون مبتدأً وخبرا وجاز الرفعُ بتقدير المبتدإ كما ترفعه لو ظهر ذلك المبتدأُ المقدَّرُ، ١٥ فامّا قوله تعالى أَيَحْسَبُ ٱلْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ فانتصابُ قادرين عند سيبويه بفعلٍ مقدّرٍ تقديره نَجْمَعُهَا قادرين ودلّ على ذلك الفعل قولُه تعالى أن لن نجمع عظامَه، وتَسْوِيَةُ البَنانِ ضَمُّ بعضها الى بعض، وذهب الفرّاء الى انّ انتصابه باضمار فعل دلّ عليه الفعلُ المذكورُ اوّلًا وهو قولُه أيحسب الانسانُ وتقديرُه بلى فَلْيَحسبْنا قادرين على أن نسوّى بنانَه فهذا لجَعْله مفعولا ثانيًا ومفعولًا حسبتُ وأخواتِها لا يجوز ذِكْرُ احدِهما دون الآخر، وذهب بعضُهم الى انّ تقديره بلى ٢٠ نَقدِرُ قادرين وهو ضعيفٌ ايضا لانّ اسم الفاعل اذا وقع حالا لم يجز ان يعمل فيه فعلٌ من لفظه لا تقول قُمْ قائما وأنت تريد الحالَ لانّ الحال لا بدّ فيها من فائدةٍ اذ كانت فضلةً فى الخبر وليس فى ذلك فائدةٌ لانّك لا تقوم الّا قائما والوجهُ هو الاوّلُ وهو مذهبُ سيبويه،

التمييز

فصـــل ٣٨

قال صاحب الكتاب ويقال له التبيين والتفسير وهو رفعُ الابهام فى جملة او مفرد بالنصّ على احد محتمَلاته فمثالُه فى الجملة طابَ زيدٌ نفسًا وتصبّبَ عَرَقًا وتفقّأ شحمًا و * أَبْرَحْتَ جارًا * وامتلأ الاناء ٥ ماء وفى التنزيل وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ومثالُه فى المفرد عندى راقودٌ خلًّا ورَطْلٌ زَيْتًا ومَنَوانِ سَمْنًا وقَفيزانِ بُرًّا وعشرون درهمًا وثلثون ثوبًا ومِلْءُ الاناء عَسَلًا وعلى التمرة مِثْلُها زُبْدًا وما فى السماء موضعُ كَفٍّ سَحابًا، وشَبَهُ المميّز بالمفعول أنّ موقعه فى هذه الأمثلة كموقعه فى ضَرَبَ زيدٌ عمرا وفى ضاربٌ زيدًا وضاربان زيدًا وضاربون زيدًا وضَرْبُ زيدٍ عمرا،

قال الشارح اعلم انّ التمييز والتفسير والتبيين واحدٌ والمراد به رفعُ الابهام وإزالةُ اللَّبْس وذلك نحوُ ١٠ أن تُخْبِرَ بخَبَرٍ او تذكر لفظا يحتمل وُجوهًا فيتردّدُ المخاطَبُ فيها فتُنبّهه على المراد بالنصّ على احدِ محتمَلاته تبيينًا للغرض ولذلك سُمّى تمييزا وتفسيرا، وهذا الابهام يكون فى جملة ومفرد فالجملةُ قولك طاب زيدٌ نفسا وتصبّب عَرَقا وتفقّأ شَحْما ألا ترى انّ الطيبة فى قولك طاب زيدٌ مسندةٌ اليه والمرادُ شىءٌ من أشيائه ويحتمل ذلك أشياء كثيرةً كلسانه وقَلْبه ومَنْزله وغيرِ ذلك وكذلك التصبّبُ والتفقّؤ يكون من أشياء كثيرة فجرتْ لذلك مجرَى عِشْرِينَ فى احتماله اشياء كثيرةً فكما انّ إبانةَ العشرين ١٥ بنكرةِ جنسٍ كذلك ابانةُ هذه الجمل بنكرةِ جنس، وامّا المفرد فنحوُ قولك عندى راقودٌ خلًّا ورَطْلٌ زَيْتا ومَنَوان سَمْنا فالتمييز فى هذه الاشياء لم يأتِ لرفعِ ابهامٍ فى الجملة وانّما لبيانِ نوعِ الراقود اذ الابهامُ وقع فيه وحدَه لاحتماله أشياء كثيرةً كالخَلّ والخَمْر والعَسَل وغيرِ ذلك ممّا تُوعَى والراقودُ وِعاء كالحُبّ، وكذلك قولك عندى رِطْلٌ زيتاً التمييزُ فيه لابهامِ الرطل اذ الرطلُ مقدارٌ يُوزَن به ويحتمل أشياء كثيرة من المَوْزُونات كالزيت والعسل والسمن ويقال فيه رِطْلٌ ورَطْلٌ بكسر الراء وفتحها فالكسرُ أَقْيَسُ ٢٠ والفتحُ أفصحُ وكذلك المنوان تثنيةُ مَنًا وهو مقدارٌ يوزن به وكذلك باقِى الأمثلة وهذا معنى قوله رفعُ الابهام فى جملة او مفرد بالنصّ على احدِ محتمَلاته، وشرطُ التمييز أن يكون نكرةً جِنْسًا مقدَّرا بمِنْ وانّما كان نكرةً لانّه واحدٌ فى معنى الجمع ألَا تراك اذا قلت عندى عشرون درهمًا معناه عشرون من الدراهم فقد دَخَلَه بهذا المعنى الاشتراكُ فهو نكرةٌ، ووجهٌ ثانٍ أنّ التمييز يُشبِه الحالَ وذلك أنّ كلّ واحد منهما يُذكر للبيان ورفعِ الابهام ألا ترى انّك اذا قلت عندى عشرون احتمل أنواعا من

المعدودات فاذا قلت درهما او دينارا فقد أزلتَ ذلك الابهامَ واتّضح بذكره ما كان متردّدا مُبْهَما كما انّك اذا قلت جاء زيدٌ احتمل ان يكون على صفاتٍ فلمّا قلت راكبًا فقد أوْضحتَ وأزلتَ ذلك الابهامَ فلمّا استويا فى الايضاح والبيانِ استويا فى لفظ التنكير، ووجهٌ ثالثٌ أنّ المراد ما بيّن النوعَ فبُيّن بالنكرة لانّها أخفُّ الاسماء كما نُختار الفتحة اذا أُريد تحريكُ حرفٍ لمعنًى لانّ الفتحة أخفُّ
٥ الحركات الّا أن يعرض ما يوجب العُدولَ عنها الى غيرها، وكانت جنسًا لانّ الغرض تخليصُ الأجناس بعضها من بعضٍ وقُدّرت بمِنْ لانّها لبيانِ الجنس فأُتى بها لذلك وحُذفت تخفيفا وهى مرادةٌ، واعلم انّ المميّز يكون واحدا ويكون جمعًا فاذا وقع بعد عددٍ نحو عشرين وثلثين ونحوها لم يكن المميّزُ الّا واحدا نحوَ قولك عندى عشرون ثَوْبًا وثلثون عِمامةً لانّ العدد قد دلّ على الكَمّيّة ولم يبق بنا حاجةٌ الّا الى بيانِ نوعِ ذلك المَبْلَغ وكان ذلك ممّا يحصُل بالواحد وهو أخفُّ، وأمّا اذا وقع مُفسّرا
١٠ لغيرِ عددٍ نحوَ هذا أفرهُ منك عبدًا وخيرٌ منك عَمَلًا جاز الافرادُ والجمع لاحتمالِ أن يكون له عبدٌ واحدٌ وعَبيدٌ فاذا قلت هو أفرهُ منك عبيدا او خيرٌ منك أعمالا دللتَ بلفظ الجمع على معنيَيْن النوعِ وأنّهم جماعةٌ قال الله تع قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا فُهم من ذلك النوعُ وأنّه كان من جهاتٍ شَتّى لا من جهة واحدة واذا أفردتَ فُهم منه النوع لا غيرُ، وقوله وشَبَهُ التمييز بالمفعول يعنى انّ موقعه فى هذه الأمثلة كموقعه يعنى انّ التمييز يُشبه المفعولَ من حيثُ انّ موقعَه آخِرًا نحوَ طاب
١٥ زيدٌ نفسًا وهذا راقودٌ خَلًّا كما انّ المفعول كذلك فإنّه يأتى فضلةً بعد تَمام الكلام ونعنى بقولنا فضلةً أنّه يأتى بعد استقلالِ الفعل بفاعله كما انّ المفعول كذلك ولذلك وجب أن يكون منصوبا كما انّ المفعول كذلك، فان قيل لِمَ زعمتَ انّ التمييز مشبّهٌ بالمفعول ولم تقل انّه مفعولٌ فى الحقيقة قيل أمّا ما كان من نحوِ عشرين درهما وراقودٌ خلًّا وشِبْهِه فإنّ العامل فيه معنًى والمعانى لا تعمل فى المفعول به وأمّا ما كان من نحوِ طاب زيدٌ نفسا وتصبّب عرقا وتفقّأ شحما فإنّه وإن كان العاملُ فيه فعلًا فإنّ الفعل
٢٠ فيه غيرُ متعدّ فطابَ فعلٌ غيرُ متعدّ لانّه اذا طاب فى نفسه لا يفعل بغيره شيئًا وأمّا تصبّب وتفقّأ ففعلان لازمان لانّهما للمطاوعة فالتاء ههنا بمنزلة النون يقال صببتُه فتصبّبَ وفقأتُه فتفقّأ كما تقول صببتُه فانصبَّ وفقأتُه فانفقأ ولذلك لا تقول تصبّبتُه ولا تفقّأتُه وثبُت بذلك انّه مشبّهٌ بالمفعول وليس مفعولا فقولك طاب زيدٌ نفسا بمنزلةِ ضَرَبَ زيدٌ عمرا فى وُقوعه طَرَفًا بعد التَّمام كوقوعِ المفعول ورَطْلٌ زيتا ونحوُه بمنزلةِ ضاربٌ زيدا ونحوِه من اسماء الفاعلين وذلك من حيثُ انّه مفردٌ فاذا نوّنتَه نصبتَ ما

بعده واذا أزلتَ التنوينَ خفضتَ ما بعده وهو يقتضى ما بعده من النوع المميّز كما انّ اسم الفاعل اذا نوّنته نصبتَ به نحوَ ضاربٌ زيدا واذا حذفتَ التنوينَ خفضتَ نحوَ ضاربُ زيدٍ وهو يقتضى ما بعده من المفعول فلذلك وجب أن يجعل الراقودُ والرطلُ وإن كانا من الاسماء الجامدة ومنوان وقفيزان بمنزلةِ ضاربان من الجهة المذكورة وعشرون وثلثون ونحوُهما بمنزلةِ ضاربون من حيثُ انّه مجموعٌ بالواو
٥ والنونِ كما انّ ضاربون كذلك وتسقُط نونُه للاضافة ويقتضى المفسَّر بعدها على ما تقدّم، وقولك مِلأُ الإناء ماء ومِثْلُها زُبْدا وموضعُ كَفٍّ سَحابا بمنزلةِ المصدر المضاف الى الفاعل نحوِ أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا فالمضافُ اليه حَالَ بينه وبين المميّز فامتنع من الاضافة كما حَالَ التنوينُ فى رطلٌ زيتا والنونُ فى عشرون درهما فاعرفه،

١٠ فصــل ۸۴

قال صاحب الكتاب ولا ينتصب المميّزُ عن مفرد الّا عن تامٍّ والذى يتمّ به أربعةُ اشياء التنوينُ ونونُ التثنية ونونُ الجمع والاضافةُ وذلك على ضربَيْن زائلٌ ولازمٌ فالزائلُ التمامُ بالتنوين ونونِ التثنية لانّك تقول عندى رطلٌ زيتٍ ومَنَوَا سمنٍ واللازمُ التمامُ بنونِ الجمع والاضافةِ لانّك لا تقول مِلأُ عسلٍ ولا مثلُ زبدٍ ولا عشرو درهمٍ،

١٥ قال الشارح يريد انّ المميّز اذا كان بعد مفردٍ فلا بدّ أن يستوفيَ ذلك المفردُ جميعَ ما يتمّ به ويُؤذِن بانفصاله ممّا بعده بحيث لا يصحّ اضافتُه الى ما بعده اذ المضافُ والمضافُ اليه كالشىء الواحد فاذا لم يكن هناك ما يمنع الاضافةَ كان فى حكمِ الناقص الذى لا يتمّ معناه الّا بما بعده من المضاف اليه،

والذى يتمّ به الاسم اربعةُ اشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة لانّ هذه الاشياء تفصل ما تدخل عليه عمّا بعده وتُؤذِن بانتهائه، وجملةُ الأمر أنّك اذا قلت عندى راقودٌ خلّا ورطلٌ زيتا
٢٠ فلا يحسن ان يجرِيَ وصفًا على ما قبله فتقولَ راقودٌ خلٌّ ورطلٌ زيتٌ لانّه اسمٌ جامدٌ غيرُ مشتقّ من فعلٍ فلا يكون وصفا كالمشتقّات وكانت الاضافةُ غيرَ ممتنعة بحكمِ الاسميّة فقلتَ عندى راقودُ خلٍّ ورطلُ زيتٍ وتكون اضافتُه من قبيلِ اضافةِ النوع الى الجنس والبعضِ الى الكلّ نحوِ هذا ثوبُ خزٍّ وجُبّةُ صُوفٍ والمعنى من خزٍّ ومن صوف فاذا دخل التنوينُ الاسمَ المميّزَ نحوُ رطلٌ وراقودٌ او نونُ التثنية نحوُ قولك رطلان ومَنَوان او نونُ الجمع نحوُ عشرين وثلثين ونحوِهما من الأعداد آذَنَ ذلك باكتفاء الاسم

وتمامه وحَالَ بينه وبين الاضافة وكذلك الاضافةُ فى نحوِ ملأُ الاناء عَسَلًا ومثلُها زُبْدًا وموضعُ كَفٍّ سحابًا حالتْ بين المميَّز والمميِّز ومنعتْه من الاضافة مَنْعَ التنوين والنونِ فنُصب على الفضلة تشبيهًا بالمفعول وتنزيلًا للاسم الجامد منزلةَ اسمِ الفاعل من الجهة التى ذكرناها فحِل النصبَ وأَنحطَّ عن درجةِ اسمِ الفاعل فاختصَّ عملُه فى النكرة دون المعرفة كما انحطَّ اسمُ الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا

٥ جرى على غيرِ مَن هو له وجب إبرازُ ضميره نحوُ قولك زيدٌ هندٌ ضَارِبُها هو، وامّا قوله وذلك على ضربين زائلٌ ولازمٌ يريد انّ هذه الاشياء التى يتمّ بها الاسمُ المميَّزُ حتى يُنصَب ما بعده منها ما يزول وأَنت فيه مخيَّرٌ إن شئتَ أثبتَّه ونصبتَ ما بعده وإن شئت حذفتَه وخفضتَ ما بعده وذلك التنوينُ ونونُ التثنية تقول هٰذا راقودٌ خلًّا ورطلٌ سمنًا وأُوقيّةٌ ذهبًا تُثبِت التنوينَ وتنصب المميِّزَ وإن شئت حذفتَ التنوين وخفضتَ فقلت راقودُ خلٍّ ورطلُ سمنٍ وأُوقيّةُ ذهبٍ لانّ التنوين معاقِبٌ للاضافة، وكذلك

١٠ نونُ التثنية أَنت فى حذفها واثباتها مخيَّرٌ تقول عندى منوانِ سمنًا ورطلانِ عسلًا تنصب سمنًا وعسلًا بعد النون ولك حذفُها والخفضُ نحوُ منوا سمنٍ ورطلا عسلٍ، وامّا اللازم فنحوُ نونِ الجمع فى نحوِ عشرين وثلثين الى التسعين النونُ فيه لازمةٌ والتمييزُ بعدها منصوبٌ ولا يجوز حذفُ النون منه واضافتُه الى المميَّز لانّ تَشْبيهَ ما بعده بالحمل والشَّبَه باسم الفاعل والصفةِ المشبَّهة باسمِ الفاعل نحوِ قولك ضاربون وحَسَنون ولم يَقْوَ قُوَّتَهما فيتصرّفَ تصرُّفَهما وانّما لضَعْفِ شَبَهه أُلزِم طريقةً واحدةً فى التفسير والبيان

١٥ فإن أَضفته الى مالكٍ نحوَ عِشْروك وعشرو زيدٍ جاز حذفُ النون كما جاز اضافةُ المركّب وإن كان مبنيًّا نحوُ قولك ثَلٰثَةَ عَشَرَك وخَمْسَةَ عشرك، وكذلك التمييز بعد الاضافة يقع لازمًا نحوَ ملأُ الاناء عسلًا وعلى التَّمْرة مثلُها زُبْدًا لانّ المضاف والمضاف اليه معا هو المِقْدارُ المُبْهَمُ الذى وقع التفسيرُ له فلم يجز ان تقول ملأُ عسلٍ ولا مثلُ زبدٍ فاعرفه،

٢٠ فصــــل ٨٥

قال صاحب الكتاب وتمييزُ المفرد اكثرُه فيما كان مقدارا كَيْلًا كقَفيزان او وَزْنًا كمَنَوان او مساحةً كموضعُ كَفٍّ او عَدَدًا كعشرون او مِقْياسا كمِلْؤُه ومِثْلُها، وقد يقع فيما ليس إيّاها نحوُ قولهم وَيْحَهُ رجلًا ولِلّٰه دَرُّه فارسًا وحَسْبُك به ناصرًا،

قال الشارح تمييزُ المفرد أَكثرُ ما يجىء بعد المقادير والمقدارُ هو المقابِل للشىء يعدِلُه من غيرِ زيادة ولا

نُقصانٍ والمقاديرُ أربعةُ أضربٍ مَكيلٌ وموزونٌ ومَمسوحٌ ومعدودٌ فالمكيلُ نحوُ قولك مَكُّوكان دَقيقًا وقَفيزان
بُرًّا والموزونُ مَنَوان سَمْنا ورَطْلان عَسَلا والممسوحُ بلغتْ أرضُنا خمسين جَريبا وما فى السماء موضعُ
كفٍّ سَحابا والمعدودُ نحوُ عشرين درهما وكلُّها محتاجةٌ الى ابانتها بالأنواع لانّها تقع على أشياء كثيرة
فاذا قلت مكّوكان احتمل ان يكون حِنْطةً او شَعيرا او غيرَهما ممّا يكال واذا قلت منوان احتمل
٥ أشياء كثيرةً ممّا يوزَن نحوَ السمن والعسل واذا قلت بلغتْ أرضُنا وأردتَ المساحةَ احتمل أشياء من
المقادير المتماسَح بها نحوِ الجَريب والذراع والمُدْيِ ونحوِ ذلك وكذلك اذا قلت عندى عشرون احتمل
دنانيرَ ودراهمَ وثيابًا وعَبيدا وغيرَها من المعدودات فوَجَبَ لذلك ابانتُها بالنوع، وحقُّ النوع المفسِّر أن
يكون جمعًا معرَّفا بالالف واللام نحوَ عشرين من الدراهم أمّا كونُه جمعا فلانّه واقعٌ على كلّ واحد من
ذلك النوع فكان واقعًا على جماعةٍ وأمّا كونُه معرَّفًا باللام فلتعريفِ الجنس فاذا قلت عشرون من
١٠ الدراهم كنتَ قد أتيتَ بالكلام على وَجْهه ومقتضَى القياس فيه وإن أردتَ التخفيفَ قلت عشرون
درهما فتحذف لفظَ الجمع وحرفَ التعريف واكتفيتَ بواحد من ذلك منكورٍ لانّ الواحد المنكور شائعٌ
فى الجنس فلشياعه جرى مَجرى الجمع، وأمّا قوله او مقياسا فالمقياسُ المقدارُ يقال قِسْتُ الشىء بالشىء
اذا قدّرتَه به وقولُه مِلْؤُه ومثلُها فاشارةٌ الى قولهم مِلْأُ الاناء عسلا وعلى التمرة مثلُها زبدا والفرقُ بين
المقياس وغيره من المقادير المذكورة أنّ تلك المقادير المذكوره أشياء محقَّقةٌ محدودةٌ والمقياسُ مقدارٌ
١٥ على سبيل التقريب لا التحديد ألا ترى انّ مِلْأَ الاناء ومثلَ التمرة ليسا بكَيْلٍ معروفٍ ولا ميزانٍ ولا
مِساحةٍ وانّما هو تقريبٌ لمقداره، وأمّا قوله وقد يقع فيما ليس ايّاها يريد انّ التمييز قد يأتى بعد مفرد
ليس مقدارا من المقادير المذكورة نحوَ قولهم وَيْحَهُ رجلًا ولله دَرُّه فارسًا وحَسْبُك به ناصرا فويحه من
المصادر التى لم يُنطَق لها بفعلٍ ومعناه الترحّمُ ولله درُّه فارسا جملةٌ اسميّةٌ ومعناه المَدْحُ والمراد لله
عَمَلُه ومثلُه حسبُك به ناصرا فهذه الاشياء مبهَمةٌ لانّه لا يُعلَم المدحُ من أيّ جهةٍ فالنكرةُ فيها منصوبةٌ
٢٠ على التمييز وهى الممدوحةُ فى المعنى ونحوُه هو أشجعُ الناس فارسًا اذا أردتَ انّه هو الممدوح بالشجاعة
والمضافُ اليه المجرورُ ههنا بمنزلة النون فى عشرين والتنوينِ فى رطلٍ فى مَنْعه الاضافةَ الى المميِّز كما
منعت النونُ فى عشرين والتنوينُ فى رطلٍ من ذلك والتقديرُ وَيْحَه من رجلٍ ولله درُّه من فارسٍ وحسبُك
به من ناصرٍ، فان قيل كيف جاز دخولُ مِنْ ههنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها قلت من
رجلٍ ومن فارسٍ ومن ناصرٍ وحسُن ذلك وأنت لا تقول هو أفْرَهُ منك من عبدٍ ولا عندى عشرون من

درهمٍ بل تردّه عند ظهورِ مِنْ الى الجمع نحوَ من العَبيد ومن الدراهم فالجوابُ انّ هذا الموضع ربّما ألتبس فيه التمييزُ بالحال فأتوا بمِنْ لتخلُّصه للتمييز ألا ترى أنّك اذا قلت ويحه رجلا ولله درّه فارسا وحسبُك به ناصرا جاز أن تعنيَ فى هذه الحالَ فلمّا كان قد يقع فيه لبسٌ مشتبِهَيْن فُصل بينهما بدخولِ مِن ٥

فصـــل ٨٦

قال صاحب الكتاب ولقد أبَى سيبويه تقدُّمَ المميّز على عامله وفرّق ابو العبّاس بين النوعَيْن فأجاز نفسا طاب زيدٌ ولم يُجِزْ لى سَمْنا مَنَوان وزعم انّه رأْىُ المازنىّ وأنشد قولَ الشاعر *وما كادَ نفسًا بالفِراق تَطِيبُ*

قال الشارح اعلم انّ سيبويه لا يرى تقدُّمَ المميّز على عامله فعلًا كان العاملُ او معنًى لا يَجُوز ان تقول ١٠ عَرَقًا تصبّبَ زيدٌ ولا نفسًا طِبْتُ وكذلك لا يَجُوز سمنا عندى منوان ولا بُرًّا عندى قفيزان على تقديرِ عندى منوان سمنا وقفيزان برّا ٥ أمّا اذا كان العاملُ معنًى غيرَ فعل فأمرُ امتناعِ تقديمِ معموله عليه ظاهرٌ لضُعْفِ عامله وكذلك يمتنع تقديمُ الحال على العامل المعنوىّ فلا تقول قائما فى الدار زيدٌ على ارادةِ فى الدار زيدٌ قائما ٥ وأمّا اذا كان العاملُ فعلا متصرّفا فقضيّةُ الدليل جوازُ تقديمِ منصوبه عليه لتصرُّفِ عامله الّا انّه منع من ذلك مانعٌ وهو كونُ المنصوب فيه مرفوعا فى المعنى من حيث كان الفعلُ ١٥ مسنَدا اليه فى المعنى والحقيقة ألا ترى انّ التصبّب فى قولك تصبّب زيدٌ عرقا وتفقّأ شحما فى الحقيقة للعرق والتفقّؤ للشحم والتقديرُ تصبّب عرقُ زيدٍ وتفقّأ شحمُه فلو قدّمناهما لأوقعناهما موقعا لا يقع فيه الفاعلُ لانّ الفاعل اذا قدّمناه خرج عن ان يكون فاعلا وكذلك اذا قدّمناه لا يصحّ أن يكون فى تقديرِ فاعلٍ نُقل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعلُ ٥ فان قيل فأنت اذا قلت جاء زيدٌ راكبًا نصبتَ راكبا على الحال وجاز لك تقديمُه فتقول راكبا جاء زيدٌ والمنصوبُ هنا هو المرفوعُ فى ٢٠ المعنى فما الفرقُ بينهما قيل نحن اذا قلنا جاء زيدٌ راكبا فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظا ومعنًى وبقى المنصوبُ فضلةً فجاز تقديمُه وأمّا اذا قلنا طاب زيدٌ نفسا فقد استوفى الفعلُ فاعلَه لفظا ولم يستوفِه من جهة المعنى فلذلك لم يجز تقديمُ المنصوب كما لم يجز تقديمُ المرفوع ٥ وقد ذهب أبو عثمان المازنىّ وأبو العبّاس المبرّدُ وجماعةٌ من الكوفيين الى جوازه واحتجّوا لذلك ببيتٍ أنشدوه وهو

*أتَهْجُرُ سَلْمَى بالفِراق حَبِيبَها * وما كادَ نفسًا بالفِراق تَطِيبُ*

أراد وما كاد تطيب نفسا بالفراق ولا حجّة فى ذلك لقلّته وشذوذه مع أنّ الرواية وما كاد نفسى بالفراق تطيب هكذا قال أبو اسحق الزجّاج،

فصــل ٨٧

٥ قال صاحب الكتاب واعلم انّ هذه المميّزات عن آخرها اشياء مُزالةٌ عن اصلها ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متّصفةً بما هى متنصبةٌ عنه ومناديةٌ على انّ الاصل عندى زيتٌ رطلٌ وسمنٌ منوان ودراهمُ عشرون وعسلٌ مِلأُ الاناء وزُبْدٌ مثلُ التمرة وسحابٌ موضعُ كفٍّ وكذلك الاصلُ وصفُ النفس بالطيب والعرقِ بالتصبّب والشَّيْبِ بالاشتعال وأن يقال طابت نفسُه وتصبّب عرقُه واشتعل شيبُ رأسى لانّ الفعل فى الحقيقة وصفٌ فى الفاعل والسببُ فى هذه الازالة قصدُهم الى ضربٍ من المبالغة والتأكيد،

١٠ قال الشارح اعلم انّك اذا أردت أن تخبر انّ عندك جنسًا من الأجناس وله مقدارٌ معلومٌ إمّا كَيْلٌ وإمّا وزنٌ وإمّا غيرُهما من المقادير جعلتَ المقدار وصفًا لذلك الجنس لتوضحه وتُبيّن كمّيّته لانّ الأوصاف تُوضح الموصوفين وتُزيل ابهامَها فتقول عندى خلٌّ راقودٌ وثوبٌ ذراعٌ ودراهمُ عشرون ومن ذلك قولُ العرب أخذ بنو فلانٍ من بنى فلان إبلًا مائةٌ قال الأعشى

*لَئِنْ كنتَ فى جُبٍّ ثمانين قامَةً * ورُقّيتَ أسبابَ السماء بسُلّمِ*

١٥ وساغ ذلك لانّ المقادير اذا انفردتْ كانت نَعْتًا لما قبلها لما تَضمّنَ لفظُها من الطُول والقِصَرِ والقِلّة والكثرة فاذا قال رأيت ثوبا ذراعا فكانّه قال قصيرا واذا قال رأيتُ ثوبا خمسين ذراعا فكانّه قال طويلا واذا قال مررتُ بإبلٍ مائةٍ فكانّه قال كثيرة وكذلك تقول مررتُ ببُرٍّ قفيزٍ وبعَسَلٍ رَطْلٍ فيكون جميعُ ما مررتَ به من البرّ قفيزا واحدا وجميعُ ما مررت به من العسل رطلا واحدا الّا انّهم قد يُقدّمون الوصفَ الذى هو المقدارُ لضربٍ من المبالغة وتأكيدِ العناية به فيقولون عندى راقودٌ خلّا ورطلٌ عسلا ولم ٢٠ يحسن أن يُجعل وصفا لما قبله من المقدار اذ كان جَوْهرا ليس فيه معنى فعلٍ وكانت اضافةُ الاوّل اليه سائغةً اذ كان منه فتقول راقودُ خلٍّ ورطلُ عسلٍ والمعنى من خلٍّ ومن عسل كما تقول ثوبُ خزٍّ وخاتمُ ذهبٍ والمرادُ ثوبٌ من خزٍّ وخاتمٌ من ذهب وإن شئت نوّنت ونصبت على التمييز على ما تقدّم واذا قلت عندى عسلٌ رطلٌ وخلٌّ راقودٌ فقد أتيتَ به على الأصل واذا قدّمتَ وقلت عندى رطلٌ عسلا وراقودٌ خلّا فقد غيّرتَهما عن أصلهما لما ذكرناه من ارادة المبالغة والتأكيدِ فى الاخبار عن مقدارِ ذلك

النوع فهذا المرادُ من قوله ألا تراها اذا رجعتَ الى المعنى متّصفةً بما هى منتصبةٌ عنه يريد انّها منتصبةٌ بالمقادير التى قبلها لشَبَهها باسماء الفاعلين على ما تقدّم وهذه المقاديرُ الناصبةُ لها أوصافٌ فى الحقيقة على ما بيّنّا انّ الأصل فى قولك عندى راقودٌ خلّا ورطلٌ زيتا عندى خلٌّ راقودٌ وزيتٌ رطلٌ، وقوله ومناديةً على انّ الأصل كذا يريد انّه مفهومٌ منها معنى الوصفيّة وإن لم يكن اللفظ على ذلك وكذلك

٥ القولُ فى قولك طاب زيدٌ نفسا وتصبّب عرقا وتفقّأ شحما المعنى على وصف النفس بالطيب والعَرَقِ بالتصبّب والشحمِ بالتفقّؤ والشَيْبِ بالاشتعال فاذا قلت طاب زيدٌ نفسا فتقديرُه طابتْ نفسُ زيد واذا قلت تصبّب عرقا فتقديرُه تصبّب عرقُه واذا قلت تفقّأ شحما زيدٌ فتقديرُه تفقّأ شحمُ زيد وانّما غُيّرتْ بأن يُنقَل الفعل عن الثانى الى الأوّل فارتفع بالفعل المنقولِ اليه وصار فاعلًا فى اللفظ واستغنى الفعلُ به فانتصب ما كان فاعلا على التشبيه بالمفعول اذ كان له به تعلّقٌ والفعلُ ينصب كلَّ ما تعلّق به بعد

١٠ رفع الفاعل، وقوله لانّ الفعل فى الحقيقة وصفٌ فى الفاعل يريد الفعلَ الحقيقىَّ وهو الحَدَثُ وذلك وصفٌ فى الفاعل فاذا أخبرتَ عن فاعلٍ بفعلٍ لا يصحّ منه كان مُحالا نحوَ قولك تكلّم الحجرُ وطار الفرسُ فالحجرُ لا يوصَف بالكلام ولا الفرسُ بالطَيَران الّا أن تريد المجازَ كذلك قولُك طاب زيدٌ وتصبّب وتفقّأ لا يوصَف زيدٌ بالطيب والتصبّبِ والتفقّؤ فعُلم بذلك انّ المراد المجازُ وذلك أنّه فى الحقيقة لشىء من سَبَبه وانّما أُسند اليه مبالغةً وتأكيدا ومعنى المبالغة أنّ الفعل كان مسندا الى جُزْء منه فصار مسندا

١٥ الى الجميع وهو أبلغُ فى المعنى، والتأكيد أنّه لمّا كان يُفهَم منه الاسناد الى ما هو منتصبٌ به ثمّ أُسند فى اللفظ الى زيد تمكّن المعنى ثمّ لمّا احتمل أشياء كثيرةً وهو أن تَطيب نفسُه بأن تنبسط ولا تنقبض وان يطيب لسانُه بأن يَعْذُب كلامُه وأن يطيب قَلْبُه بأن يَصْفُوَ انجلائُه تبيّنَ المرادُ من ذلك بالنكرة التى هى فاعلٌ فى المعنى فقيل طاب زيدٌ نفسا وكذلك الباقى فهذا معنى قوله والسببُ فى هذه الازالة قصدُهم الى ضربٍ من المبالغة والتأكيد فاعرفه،

٢٠ المنصوب على الاستثناء

فصــل ٨٩

قال صاحب الكتاب المستثنَى فى إعرابه على خمسةِ أضْرُب احدُها منصوبٌ أبدًا وهو على ثلثةِ أوْجُه ما استُثنى بإلّا من كلام مُوجَب وذلك جاءنى القومُ الّا زيدا،

قال الشارح أعلم انّ الاستثناء استفعالٌ من ثَنَاهُ عن الأمر يَثْنِيهِ اذا صرفه عنه فالاستثناء صرفُ اللفظ عن عُمومه بإخراجِ المستثنَى من أن يتناوله الاوّلُ وحقيقتُه تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ فكلُّ استثناء تخصيصٌ وليس كلُّ تخصيص استثناء فاذا قلت قام القومُ الّا زيدا تُبيِّن بقولك الّا زيدا أنّه لم يكن داخلًا تحت الصَّدْر انّما ذكرتَ الكلَّ وأنت تريد بعضَ مدلوله مجازا وهذا معنَى قولِ النحويّين الاستثناء إخراجُ ٥ بعضٍ من كلٍّ اى إخراجُه من أن يتناوله الصدرُ فالّا تُخْرِج الثانىَ ممّا دخل فى الاوّل فهى شِبْهُ حرف النفى فقولُنا قام القومُ الّا زيدا بمنزلة قام القومُ لا زيدٌ الّا انّ الفرق بين الاستثناء والعطف أنّ الاستثناء لا يكون الّا بعضًا من كلٍّ والمعطوف يكون غيرَ الاوّل ويجوز ان يُعطَف على واحدٍ نحوَ قولك قام زيدٌ لا عمرٌو ولا يجوز فى الاستثناء أن تقول قام زيدٌ الّا عمرا والمستثنَى منه والمستثنَى جملةٌ واحدةٌ وهما بمنزلةِ اسم مضافٍ فاذا قلت جاءنى قومُك الّا قليلًا منهم فهو بمنزلة قولك جاءنى أكثرُ قومك فكانّه ١٠ اسمٌ مضافٌ لا يتمّ الّا بالاضافة، وأصلُ المستثنى أن يكون منصوبا لانّه كالمفعول وانّما يُعْدَل عنه لغرَضٍ يُذكَر بعدُ، ولْنُقدِّمِ الكلامَ على العامل فى المستثنى ثمّ على أقسامه، وفى العامل فى المستثنى أقوالٌ منها قولُ سيبويه أنّ العامل فيه الفعلُ المقدَّمُ او معنى الفعل بواسطة الّا فان قيل الفعل المتقدّم لازمٌ غيرُ متعدٍّ فكيف يجوز ان يعمل فى المستثنى النصبَ قيل لمّا دخلتْ عليه الّا قوّتْه وذلك أنّها أحدثتْ فيه معنى الاستثناء كما يُقوَّى بحرف الجرّ فى مررتُ بزيدٍ، فان قيل فهلّا أُعملوا الّا فيما بعدها كما ١٥ أعملوا حروفَ الجرّ لمّا أَوصلتِ الفعلَ الى ما بعدها فالجوابُ انّ الّا انّما لم تعمل جرًّا ولا غيرَه من قِبَل انّها لم تخلُص للأسماء دون الافعال والحروفِ ألا تراك تقول ما جاءنى زيدٌ قطُّ الّا يقرأُ ولا مررتُ بمحمّد قطّ الّا يُصلِّى ولا لقيتُ بكرًا الّا فى المسجد ولا رأيتُ خالدا الّا على الفرس فلمّا لم تخلُص للاسماء بل باشرتَ بها الافعالَ والحروفَ كما باشرتَ بها الاسماء لم يجز لها أن تعمل جرًّا ولا غيرَه وذلك لانّ العامل ينبغى ان يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه فلمّا لم يكن لالّا اختصاصٌ بالاسم لم يجز لها ان تعمل ٢٠ فيه، واذا قلت قام القومُ اقتضى ذلك كلَّ مَن يدخل تحت عُموم اللفظ فاذا أتيتَ بالاستثناء بيّنتَ انّ مدلولَ الاوّلِ وعُمومَه ليس مرادا فاقتضى البيانَ فنُصب المستثنى لاقتضائه إيّاه على حدّ اقتضاء العشرين ما بعدها اذا قلتَ عندى عشرون درهما، وذهب ابو العبّاس المبرّدُ وأبو اسحق الزجّاجُ وطائفةٌ من الكوفيين الى انّ الناصب للمستثنى الّا نيابةً عن أَسْتَثْنِي فاذا قال أتانى القومُ الّا زيدا فكانّه قال أتانى القومُ أستثنى زيدا وهو ضعيفٌ لانّك تقول أتانى القومُ غيرَ زيدٍ فتنصب غيرا ولا يجوز ان تُقدِّر

بأستثنى غيرَ زيد لانّه يُفسِد المعنى وليس قبلَ غيرَ حرفٌ تُقيمه مُقامَ الناصب ولأنّ فيه إعمالَ معنى
الحرف وإعمالُ معانى الحروف لا يجوز ألا ترى انّك لا تقول ما زيدا قائما على معنى تَفَيْتُ زيدا قائما
وانّما لم يجز ذلك لانّهم انّما أتوا بالحروف نائبات عن الافعال إيجازا واختصارا فاذا أخذتَ تُعْمِل معانىَ
هذه الحروف كان فيه تطلُّعٌ الى الافعال وفيه نَقْضٌ للغرض وتراجُعٌ عمّا اعتزموه فلم يجز ذلك كما لم
٥ يجز الادّغامُ فى مثل جَلْبَبَ ومَهْدَدَ لانّ فيه إبطالَ غرضهم وهو الإلحاقُ، وذهب الفرّاء وهو المشهورُ
من مذهب الكوفيين الى انّ إلّا مركّبةٌ من حرفَيْن إنّ التى تنصب الاسماء وترفع الأخبارَ ولا التى
للعطف فصار إنّ لا فخُفّفت النون وأُدْغمت فى اللام فأعملوها فيما بعدها عَمَلَيْن فنصبوا بها فى الايجاب
اعتبارا بانّ وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بلا فاذا رفعوا فى النفى فقد أعملوها عمل لا فجعلوها عاطفةً
واذا نصبوا بها فى الإيجاب فقد أعملوها عمل إنّ وزيدًا اسمُها وقد كَفَتْ لا من الخبر والتأويلُ إنّ زيدا
١٠ لم يقم وهو قولٌ فاسدٌ ايضا لأنّا نقول ما أتانى الّا زيدٌ فنرفع زيدا وليس قبله مرفوعٌ يُعطَف عليه ولم
يجز فيه النصبُ فيبطُلُ تأثيرُ الحرفَيْن معًا، وحُكى عن الكسائىّ انّه قال انّما نصبنا المستثنى لانّ تأويله
قام القومُ الّا أنّ زيدا لم يقم وقد رَدّه الفرّاء بأن قال لو كان هذا النصبُ بأنّه لم يفعل لكان مع لا فى
قولك قام زيدٌ لا عمرٌو كذلك وقيل قولُ الكسائىّ يرجع الى قول سيبويه وانّما هذا القولُ لتقريرِ معنًى
الاستثناء لا لتحقيقِ نفس العامل، فامّا قولُ صاحب الكتاب المستثنى فى إعرابه على خمسةِ أضرب

١٥ احدُها منصوبٌ ابدا وهو على ثلثةِ أوجه ما استُثنى بإلّا من كلام موجَب وذلك جاءنى القومُ إلّا زيدا
فانّه على ما ذُكر وذلك أنّ المستثنى فى إعرابه على خمسة أضرب منها ما هو منصوبٌ ابدا فلا يجوز غيرُه
من الاعراب وهو ثلثةُ أشياء احدُها ما استُثنى بإلّا من كلام موجَب وإلّا أُمُّ حروف الاستثناء وهى
المستولِيَةُ على هذا الباب، وقوله من كلام موجب فالموجَبُ من الكلام ما ليس معه حرفُ نفيٍ والمُثْبَتُ
من الافعال ما وقع وحدث فقولُك قام زيدٌ مُوجَبٌ مُثْبَتٌ موجبٌ لانّه ليس بمنفيّ ولا جارٍ مجرَى
٢٠ المنفىّ بأن يكون معه حرفُ نفيٍ او استفهامٍ ومثبتٌ من حيثُ انّه قد وقع وكان فكلُّ مثبت موجَبٌ
وليس كلُّ موجب مثبتا فقولُك يقوم زيدٌ موجَبٌ لعدمِ النافى او ما يجرى مجراه وليس بمثبتٍ والعِبْرةُ
فى الاستثناء بالموجب سواءٌ كان مثبتا او غيرَ مثبت فالمستثنى من الموجب منصوبٌ ابدا نحوُ قولك
أتانى القومُ الّا زيدا ورأيتُ القومَ الّا زيدا ومررتُ بالقومِ الّا زيدا ليس فيه الّا النصبُ وانّما كان منصوبا
لشَبَهه بالمفعول ووجهُ الشبه بينهما أنّه يأتى بعد الكلام التامّ فضلةً وموقعُه من الجملة الآخِرِ كموقعه وانّما

قلنا أنّه مشبّهٌ بالمفعول ولم نقل أنّه مفعولٌ لانّ المستثنى أبدا بعضُ المستثنى منه والمفعولَ غيرُ الفاعل وكذلك قلنا فى خبرِ كانَ أنّه مشبّهٌ بالمفعول ويُؤيّد ما قلناه أنّه يعمل فى المستثنى المعانى نحوَ قولك القومُ فى الدار الّا زيدا والمفعولُ الحقيقىُّ لا يعمل فيه الّا لفظُ الفعل إمّا ظاهرًا وإمّا مضمرًا فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وبعَدَا وخَلَا بعد كلّ كلام وبعضُهم يجُرّ بخلا وقيل بهما ولم يُورِد هذا القولَ سيبويه ٥ ولا المبرّدُ ،

قال الشارح ومن ذلك المستثنى بخَلَا وعَدَا فانّ المستثنى بهما لا يكون الّا نصبًا سواء كان الاستثناء من موجَبٍ او منفيٍّ تقول قام القومُ خلا زيدا وعدا عمرا وما قام احدٌ خلا زيدا وعدا عمرا وما بعدهما مُخْرَجٌ ممّا قبلهما فهو بعد الموجَب منفىٌّ وبعد المنفىّ موجبٌ مُثْبَتٌ وانّما كان المستثنى بهما منصوبا لانّهما فعلان ماضيان وفاعلُهما مضمرٌ مستترٌ فيهما لا يظهَر فى تثنيةٍ ولا جمعٍ فتقول قام القومُ خلا ١٠ زيدا وخلا الزيدَيْن وخلا الزيدِين وكذلك عَدَا والتقديرُ خلا بعضُهم زيدا وعدا بعضُهم زيدا وخلا بعضهم الزيدَيْن وعدا بعضهم الزيدَيْن وكذلك فى الجمع والفاعلُ المضمرُ المقدّرُ بالبعض مُوَحَّدٌ أبدا وإن كان المستثنى منه مُثنًّى او مجموعا لانّ البعض يقع على الاثنين والجمع على حَسْبِ المستثنى منه فانتصابُ ما بعدهما بانّه مفعولٌ فأمّا خَلَا فانّه فعلٌ لازمٌ فى اصله لا يتعدّى الّا فى الاستثناء خاصّةً وأمّا عَدَا فهو متعدٍّ فى اصله من عَدَاهُ الأمرُ يَعْدُوهُ اذا جَاوَزه وانّما استُثنى بهما وإن لم يكن لفظُهما جَحْدا ١٥ لما فيهما من معنى المجاوزة والخروج عن الشىء فجَرَيَا فى هذا المكان مجرَى لَيْسَ ولَا يَكُونُ وصار لذلك منصوبُهما هو المرفوعَ فى التقدير كما كان كذلك فى ليس ولا يكون، وبعضُ العرب يجعل خَلَا حرفَ خفضٍ فيخفض المستثنى على كلّ حال كما أنّ حَاشَى كذلك فيكون لفظُها مشتركا بين الحرف والفعل فإن اعتقدتَ فيها الحرفيّةَ جررتَ ما بعدها وإن اعتقدتَ فيها الفعليّةَ نصبت بها وصارت كلفظِ عَلَى مشترَكةً بين الحرف والفعل وهذا لا خِلافَ فيه، وامّا عَدَا فهى فعلٌ ولم يَحْكِ سيبويه ولا ابو العبّاس ٢٠ المبرّدُ فيها الحرفيّةَ وانّما حكاها ابو الحسن الأخفشُ فعدَّها مع خَلَا ممّا يجُرّ،

قال صاحب الكتاب فأمّا مَا عَدَا ومَا خَلَا فللنصب ليس إلّا وكذلك لَيْسَ ولَا يَكُونُ وذلك جاءنى القومُ او ما جاءنى عدا زيدا وخلا زيدا وما عدا زيدا وما خلا زيدا قال لَبِيد *ألا كلُّ شىء ما خلا اللّهَ باطِلُ* وليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه أفعالٌ مضمرٌ فاعلوها،

قال الشارح أمّا مَا خَلَا ومَا عَدَا فلا يقع بعدها الّا منصوبٌ لانّ مَا فيهما مصدريّةٌ فلا تكون صلتُها الّا

فعلا وفاعلُها مضمرٌ مقدَّرٌ بالبَعْض على ما تقدّم ومَا وما بعدها فى موضع مصدرٍ منصوب فاذا قلت قام القومُ ما خلا زيدا وما عدا بكرا كأنّك قلت خُلُوَّ زيدٍ وعَدْوَ بكرٍ كأنّك قلت قام القوم مجاوَزَتَهم زيدا وذلك المصدرُ فى موضع الحال كما قالوا رَجَعَ عَوْدَهُ على بَدْئِهِ ونظائرُه كثيرةٌ، فامّا قولُ لَبيد

*ألا كُلُّ شىءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ * وكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحالَةَ زائلُ*

٥ الشاهد فيه نصبُ اسم اللّه تعالى بقوله ما خلا على ما قدّمناه ومعنى البيت ظاهرٌ، وكذلك الاستثناء بلَيْسَ ولَا يَكُونُ لا يكون المستثنى بهما الّا منصوبا مَنْفيّا كان المستثنى منه او موجَبا وذلك قولُك فى الموجب قام القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا وتقول فى المنفىّ ما قام القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا وانتصابُ المستثنى هنا بأنّه خبرُ لَيْسَ ولَا يَكُونُ واسمُهما مضمرٌ والتقديرُ ليس بعضُهم زيدا ولا يكون بعضُهم زيدا ولا يظهَر هذا الاسمُ المقدَّرُ على ما تقدّم فى خَلَا وعَدَا لانّ هذه الافعال أُنِيبتْ فى ١٠ الاستثناء عن الّا فكما لا يكون بعد الّا فى الاستثناء الّا اسمٌ واحدٌ فكذلك لا يكون بعد هذه الافعال الّا اسمٌ واحدٌ لانّها فى معناها، والكوفيون يقولون التقديرُ لا يكون فِعْلُهم فِعْلَ زيد أُضمرتَ الفِعْل وهو المضمر المجهول ووضعتَ الاسم المنصوب موضعَ الفِعْل، وما ذهب اليه البصريون أَمثلُ لانّه أقلُّ إضمارا فكان أَوْلى، وقد يكون لَيْسَ ولَا يَكُونُ وصفَيْن لِما قبلهما من النكرات تقول أَتَتْنى امرأةٌ لا تكون هندا فموضعُ لَا تَكُونُ رفعٌ بأنّه وصفٌ لامرأةٍ وكذلك تقول فى النصب والجرّ رأيتُ امرأةً ليست ١٥ هندا ولا تكون هندا ومررتُ بامرأةٍ ليست هندا ولا تكون هندا، ولا يوصَف بخَلَا وعَدَا كما وُصف بلَيْسَ ولَا يَكُونُ لا تقول أَتَتْنى امرأةٌ خلتْ هندا وعدتْ جُمْلًا وذلك أنّ لَيْسَ ولَا يَكُونُ لفظُهما جَحْدٌ فخالَفَ ما بعدهما ما قبلهما فجريا فى ذلك مجرى غَيْرٍ فوُصف بهما كما يوصَف بغَيْرٍ وأمّا خَلَا وعَدَا فليسا كذلك وانّما يُستثنى بهما على التأويل لا لانّهما جحدٌ ولمّا كان معناها المجاوَزَةَ والخُرُوجَ عن الشىء فُهم منهما مفارَقَةُ الاوّل فاستُثنى بهما لهذا المعنى ولم يوصَف بهما لانّ لفظهما ليس جحدا ٢٠ فيجريا مجرى غَيْرٍ، فان قيل فما موضعُ ليس ولا يكون من الاعراب فى الاستثناء قيل يحتمل وجهَيْن احدُهما أن لا يكون لواحد منهما موضعٌ من الاعراب بل يكون كلاما مستأنَفا خُصّص به ذلك العامُّ كما يقول القائلُ جاءنى الناسُ وما جاءنى زيدٌ عقيبَ كلامه بجملةٍ من غير الكلام الاوّل بَيّنَ بها خصوصَ الجملة الأُولى ومثلُه قوله تعالى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ثمّ قال فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ فجرى ذلك مجرَى الّا أن يكون له إخوةٌ، والوجه الثانى أن يكونا فى موضع الحال

فاذا قلت جاءنى القومُ ليس زيدا ولا يكون زيدا فتقديرُه جاءنى القوم وليس بعضُهم زيدا ولا يكون بعضُهم زيدا كما تقول جاءنى زيدٌ وليس معه عمرٌو ويجوز إسقاطُ الواو فتقول جاءنى زيدٌ ليس معه عمرٌو فيلزم إسقاطُ الواو فى الاستثناء لانّ لَيْسَ ولَا يَكُونُ نائبان عن إلَّا ولا يكون مع إلَّا الواوُ فكذلك فى لَيْسَ ولَا يَكُونُ ويكون التقديرُ جاءنى القومُ خالِينَ من زيدٍ وعادِينَ عن زيد وتكون الجملتان كلامًا ٥ واحدًا فاعرفه٠

قال صاحب الكتاب وما قُدّم من المستثنى كقولك ما جاءنى الّا اخاك احدٌ قال

*وما لِىَ الّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ * وما لِىَ الّا مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ*

قال الشارح هذا هو الوجهُ الثانى من الوجوه الثلثة التى لا يكون المستثنى فيها الّا منصوبا وذلك المستثنى اذا تقدّم على المستثنى منه نحوَ قولك ما جاءنى الّا زيدا احدٌ وما رأيتُ الّا زيدا احدا وما ١٠ مررتُ الّا زيدا بأحدٍ وانّما لزم النصبُ فى المستثنى اذا تقدّم لانّه قبل تقدُّم المستثنى كان فيه وجهان البَدَلُ والنصبُ فالبدلُ هو الوجهُ المختارُ على ما سيُذكَر بعدُ والنصبُ جائزٌ على اصلِ الباب فلمّا قدّمتَه امتنع البدلُ الذى هو الوجهُ الراجحُ لانّ البدل لا يتقدّم المُبْدَلَ منه من حيث كان من التَوابع كالنَعْت والتأكيدِ وليس قبله ما يكون بدلًا منه فتعيّنَ النصبُ الذى هو المرجوحُ للضرورة ومن النحويّين من يسمّيه أحسنَ القبيحَيْنِ٠ ونظيرُ هذه المسئلة صفةُ النكرة اذا تقدّمتْ نحوُ فيها ١٥ قائما رجلٌ لا يجوز فى قائم الّا النصبُ لانّك اذا أخّرتَه فقلت فيها رجلٌ قائمٌ جاز فى قائم وجهان الرفعُ على النعت والنصبُ على الحال الّا انّ الحال ضعيفٌ لانّ نعتَ النكرة أجودُ من الحال منها فاذا قُدّم بطل النعتُ واذا بطل النعت تعيّنَ النصبُ على الحال ضرورةً فصار ما كان جائزا مرجوحا مختارا٠ فامّا قول الشاعر الذى أنشده فإنّ البيت للكُمَيْت ومَشْعَبُ الحقّ طريقُه والشِيعَةُ الأعوانُ والأحزابُ والاصلُ فما لى شيعةٌ الّا آلَ أحمد وما لى مشعبٌ الّا مشعبُ الحقّ وقال الاخرُ وهو كَعْبُ بن مالكٍ

٢٠ *والناسُ أَلْبٌ علينا فيك ليس لنا * إلّا السُيُوفَ وأَطْرافَ القَنَا وَزَرُ*

يخاطب النبىَّ صلعم والأَلْبُ المتألّبون المجتمِعون والوَزَرُ المَلْجَأُ وأصله الجَبَلُ٠

قال صاحب الكتاب وما كان استثناؤه منقطعا كقولك ما جاءنى احدٌ الّا حمارا وهى اللغة الحجازيّة ومنه قوله عزّ وجلّ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ وقولُهم ما زَادَ الّا ما نَقَصَ وما نَفَعَ الّا ما ضَرَّ٠

قال الشارح هذا هو الوجه الثالث ممّا لا يكون المستثنى فيه الّا منصوبا وهو ما كان المستثنى فيه من

غيرِ نوعِ الأوّل ويسمّى المنقطِعَ لانقطاعه منه اذ كان من غير نوعه وهذا النوعُ من الاستثناء ليس على سبيلِ استثناء الشيء ممّا هو من جنسه لانّ استثناء الشيء من جنسه إخراجُ بعضٍ مّا لولاه لتَناوله الأوّلُ ولذلك كان تخصيصا على ما سبق، فأمّا اذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظُ واذا لم يتناوله اللفظُ فلا يحتاج الى ما يُخْرِجه منه اذ اللفظُ اذا كان موضوعا بإزاء شيء وأُطلق فلا يتناول ما خالَفه
٥ واذا كان كذلك فانّما يصحّ بطريق المَجاز والحملِ على لٰكِنْ فى الاستدراك ولذلك قدّرها سيبويه بلٰكِنْ وذلك من قِبَل انّ لكن لا يكون ما بعدها الّا مخالفا لِما قبلها كما انّ الّا فى الاستثناء كذلك الّا انّ لٰكِنْ لا يُشترط أن يكون ما بعْدها بعضًا لِما قبلها بخلاف إلّا فانّه لا يُستثنى بها الّا بعضٌ من كلّ فعلى هذا تقول ما جاءنى احدٌ الّا حمارا وما بالدار احدٌ الّا وَتِدًا فهذا المستثنى وما كان مثلَه منصوبٌ ابدًا وذلك لتعذُّرِ البَدَل اذ لا يُبْدَل فى الاستثناء الّا ما كان بعضًا للاوّل واذا امتنع البدلُ تعيّن النصبُ
١٠ على ما ذكرنا فى الاستثناء المقدَّم، وهذا الاستثناء على ضربَيْن احدُهما ما النصبُ فيه مختارٌ والآخرُ واجبٌ فالاوّلُ نحوُ قولك ما جاءنى احدٌ الّا حمارا وما بالدار احدٌ الّا دابّةٌ فهذا وشِبْهُه فيه مذهبان مذهبُ أهل الحجاز وهى اللغة الفُصْحى وذلك نصبُ المستثنى على كلّ حال لِما ذكرناه من الاعتلال ومذهبُ بنى تميم وهو أن يُجيزوا فيه البدلَ والنصبَ فالنصبُ على اصل الباب والبدلُ على تأويلَيْن احدُهما انّك اذا قلت ما جاءنى احدٌ الّا حمارٌ فكأنّك قلت ما جاءنى الّا حمارٌ ثمّ ذكرتَ أحدا توكيدا
١٥ فيكون الاستثناء من القَدْر الذى وقعتِ الشِرْكةُ فيه بين الأَحَدين والحمارِ وهى الحَيَوانيّةُ مَثَلًا او الشَيْئيّةُ ويكون تقديرُه ما جاءنى حَيَوانٌ او شىءٌ احدٌ او غيرُه الّا حمارٌ، الثانى من التأويلَيْن أن تجعل الحمارَ يقوم مقامَ مَن جاءك من الرجال على التمثيل كما يقال عِتابُك السَيْفُ وتحيّتُك الضَرْبُ كما قال

*وخَيْلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ * تحيّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجيعُ *

وقال الاخر

٢٠ *ليس بَيْنِى وبَيْنَ قَيْسٍ عِتابٌ * غيرَ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِقابِ*

اى هذا الذى أقامه مُقامَ التحيّة والعتابِ، ومن الاستثناء المنقطع قولُه تعالى مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وقولُه تعالى وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَى وَلَسَوْفَ يَرْضَى وبنو تميم يقرؤونها بالرفع يجعلون اتّباعَ الظنّ عِلْمَهم وابتغاءَ وجهه سبحانه نعمةً لهم عنده، ومنه قول الشاعر

*وبَلْدَةٍ ليس لها أَنيسُ * إِلّا اليَعافيرُ وإِلّا العِيسُ*

جعل اليعافيرَ أنيسَ ذلك المكان ومثلُه قول النابغة

*وَقفْتُ فيها أُصَيْلانًا أُسائِلُها * عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ مِن أَحدِ*

*إِلّا الأَوارِيُّ لَأْيًا ما أُبَيِّنُـها * والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومةِ الجَلَدِ*

٥ يُنشد برفع الأَوارىّ ونصبها فمن رفع جعلها من أَحَدٍ ذلك المكان والوجهُ النصبُ وعليه أكثرُ الناس، وأمّا الضربُ الثانى وهو ما لا يجوز فيه الّا النصبُ فقط وذلك نحوُ قوله تعالى لا عاصمَ اليومَ من أمر اللّه الّا مَن رَحِمَ فمَنْ فى موضعِ نصب لانّه من غير الجنس لانّ عاصمَ فاعلٌ ومَن رحم معصومٌ اى مَن رحمه اللّه والفاعلُ ليس من جنس المفعول، ومنهم من يجعله استثناء متّصلًا فيكون عاصمَ فاعلًا بمعنى مفعولٍ اى ذو عِصْمَةٍ نحوَ قوله تعالى مِنْ مَآءٍ دَافِقٍ اى مدفوقٍ وقولِه تعالى فِى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ اى مرضيّةٍ ومنه قولُ ١٠ الشاعر *أَنَاشِرَ لا زالتْ يَمِينُكَ آشِرَهْ* بمعنَى مأشورة اى مقطوعةً وهو ضعيفٌ لانّه خلافُ الظاهر وانّما يصار الى مثله ما لم يُوجَد عنه مندوحةٌ، ويجوز ان يكون متّصلا من وجهٍ اخر وذلك أن يكون مَن رَحِمَ هو اللّه تعالى لانّه هو الراحم والمعنى لا يعصِم من أمر اللّه الّا اللّهُ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن أبى الخطّاب ما زاد الّا ما نقص وما نفع الّا ما ضرّ فَما الأُولى نافيةٌ ومَا الثانيةُ مع الفعل بعدها فى موضع مصدرٍ منصوبٍ وفى زَادَ ضميرٌ يعود الى مذكورٍ وكذلك فى نَفَعَ والمعنى ما زاد النَّهْرُ الّا النُّقْصانَ ١٥ وما نفع زيدٌ الّا الضَّرَّ أقامَ النقصانَ مُقامَ الزيادة والضرَّ مقامَ النفع كما يقال الجُوعُ زادُ مَن لا زادَ له، فهذا وأشباهُه لا يجوز فى المستثنى فيه الّا النصبُ على لغة بنى تميم وغيرِهم لتعذّرِ البدل اذ لا يمكن فيه تقديرُ حذفِ الاسم الاوّل وإيقاعُ المستثنى موقعَه كما أمكن ذلك اذا قلت ما فيها احدٌ الّا حمارٌ فلا يقال لا اليومَ مِن أمر اللّه الّا مَن رحم، وكذلك اذا رددتَ المحذوفَ الذى هو خبرُ عاصم لم يجز ايضا لو قلت فى لا عاصمَ لهم اليومَ من امر اللّه الّا من رحم لا لهم اليومَ من امر اللّه الّا من رحم لم يجز ٢٠ البدلُ وذلك لانّه يبقى الجارُّ والمجرور الذى هو الخبر بلا مخبَرٍ عنه وذلك لا يجوز ولا معنًى لذلك، والنُّكْتَة فيه أنّ الاستثناء من الجنس تخصيصٌ وفى هذا الباب استدراكٌ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والثانى جائزٌ فيه النصبُ والبدلُ وهو المستثنى من كلام تامّ غيرِ موجَب كقولك ما جاءنى احدٌ الّا زيدا والّا زيدٌ وكذلك اذا كان المستثنى منه منصوبا او مجرورا والاختيارُ البدلُ قال اللّه تعالى مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ وأمّا قوله عزّ وجلّ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ فيمَن قرأ بالنصب فستثنًى من قوله فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ،

قال الشارح قوله الثانى يريد النوعَ الثانىَ من القسمة الأولى وهى الأنواعُ الخمسةُ وهذا المستثنى من كلّ كلام غيرِ موجب تامّ وغيرُ الموجب ما كان فيه حرفُ نافٍ او استفهامٌ او نهىٌ نحوُ قولك ما جاءنى من احدٍ الّا زيدا وهل فى الدار احدٌ الّا زيدا ولا يقمْ احدٌ الّا زيدٌ فهذا يجوز فى المستثنى فيه النصبُ والبدلُ أمّا النصبُ فعلى اصل الاستثناء على ما تقدّم وأمّا البدلُ وهو الوجهُ فعلى أن تجعل زيدا بدلا ٥ من احد فيصير التقديرُ ما جاءنى الّا زيدٌ لانّ البدل يحُلّ محلَّ المُبْدَل منه ألا ترى انّ قولك مررت بأخيك زيدٍ انّما هو بمنزلةِ مررت بزيدٍ لانّك لمّا نحّيتَ الأخَ قام زيدٌ مقامَه فعلى هذا تقول ما جاءنى احدٌ الّا زيدٌ وما رأيتُ احدا الّا زيدا وما مررت باحدٍ الّا زيدٍ، وانّما كان البدل هو الوجهَ لانّ البدل والنصبَ فى الاستثناء من حيثُ هو اخراجٌ واحدٌ فى المعنى وفى البدل فضلُ مشاكلةِ ما بعدَ الّا لما قبلها فكان أَوْلى، وكان الكسائىّ والفرّاء يجعلان ما جعله سيبويه ههنا بدلا من قبيل العطف، وقال ١٠ أبو العبّاس ثَعْلَبٌ كيف يكون بدلا وأَحَدٌ منفىٌّ وما بعد الّا موجَبٌ والجوابُ انّه بدلٌ منه فى عملِ العامل فيه وذلك أنّا اذا قلنا ما جاءنى احدٌ فالرافعُ لأحدٍ هو جاءنى واذا لم نذكر احدا وقلنا ما جاءنى الّا زيدٌ فالرافعُ لزيد هو جاءنى ايضا فكلٌّ واحد من احدٍ وزيدٍ يرتفع بجاءنى اذا أفردتَه فاذا جمعنا بينهما فلا بدّ من رفعِ الاوّل منهما بالفعل لانّه يتّصل به ويكون الثانى تابعًا له كما يتبعُه اذا قلت جاءنى أخوك زيدٌ اذ الفعلُ لا يكون له فاعلان، وامّا اختلافُهما فى النفى والإيجاب فلا يُخْرِجهما ١٥ عن البدل لانّه ليس من شرط البدل أن يُعَدّ فى موضعِ الاوّل اذا قُدّر زوالُه بل من شرط البدل أن يعمل فيه ما يعمل فى الاوّل فى موضعه الذى رُتّب فيه وقد يقع فى العطف والصفة نحوُ ذلك وهو أن يكون الاوّلُ موجَبا والثانى منفيّا فالعطفُ نحوُ جاءنى زيدٌ لا عمرٌو ومررت بزيدٍ لا عمرٍو ورأيت زيدا لا عمرا فالثانى معطوفٌ على الاوّل وهما مختلفان فى المعنى من حيثُ النفىُ والاثباتُ وكذلك تقول فى الصفة مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا عالمٍ فكريمٌ مخفوضٌ لانّه نعتٌ لرجلٍ وأحدُهما موجَبٌ والآخرُ منفىٌّ واذا جاز ٢٠ ذلك فى العطف والنعتِ جاز مثلُه فى البدل لانّه مثلُهما من حيثُ هو تابعٌ، فان قيل فلِمَ لا جاز البدلُ فى الإيجاب كما جاز فى النفى فقلت جاءنى القومُ الّا زيدٌ كما قلت فى طَرَفِ النفى وإلّا فما الفرقُ بينهما قيل لانّ عِبْرةَ البدل أن يحُلّ محلَّ المبدَل منه وفى المنفىّ يصحّ حذفُ الاسم المبدَلِ منه قبل الّا ولا يصحّ ذلك فى الموجب لا يقال أتانى الّا زيدٌ وانّما كان كذلك من قِبَل انّ النفى الذى قبلَ الّا قد وقع على ما لا يجوز اثباتُه من الأشياء المتضادّة ألا ترى أنّا اذا قلنا ما أتانى احدٌ كنّا قد

نَفَيْنا إتيانَ كلّ واحد على سبيل الاجتماع والافتراق ولو أخذنا نُثْبِت إتيانَهم على هذا الحدّ لكان مُحالا لانّك توجِب لهم الإتيانَ على هذه الأحوال المتضادّة والذى يُؤيّد عندك ذلك أنّك تقول ما زيدٌ الّا قائمٌ نفيتَ عنه القعودَ والاضطجاعَ وأثبتَّ له القيامَ ولا تقول زيدٌ الّا قائمٌ فتوجِب له كلّ حال الّا القيامَ اى من المُحال اجتماعُ القعود والاضطجاع فلذلك ساغ البدلُ فى المنفىّ ولم يَسُغ فى الموجب، فامّا

٥ قوله تعالى ما فعلوه الّا قليلٌ منهم فشاهدٌ على اختيار البدل فى النفى وذلك لإجماع القُرّاء على رفع قَليل الّا أهلَ الشأم فانّهم نصبوه على اصل الباب، وامّا قوله تعالى إلّا ٱمرأتَكَ فانّ الجماعة قرؤا بالنصب الّا أبا عمرو وابنَ كَثير فانّهما قرءا امرأتُك بالرفع وانّما كان الأكثرُ النصبَ ههنا لانّه استثناءٌ من موجب وهو قوله فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ولم يجعلوه من أَحَدٌ لانّها لم يكن مُباحا لها الالتفاتُ ولو كانت مستثناةً من المنهىّ لم تكن داخلة فى جملةِ مَن نُهى عن الالتفات ويدلّ على انّه لم يكن مباحا لها الالتفاتُ قوله

١٠ تعالى مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ فلمّا كان حالُها فى العَذاب كحالهم دلّ على انّها كانت داخلة تحت النهى دخولَهم، وامّا مَن قرأ بالرفع فقراءةٌ ضعيفةٌ وقد أنكرها أبو عُبَيْد وذلك لِما ذكرناه من المعنى ومُجازُها على ان يكون اللفظُ نَهْيا والمعنى على الخبر كما جاء الأمرُ بمعنى الخبر كقوله تعالى فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمٰنُ مَدًّا ألا ترى انّه لا معنَى للأمر ههنا وانّما المرادُ مَدَّهُ الرحمنُ مَدًّا ومنه أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ وهو كثيرٌ فى كلامهم،

١٥ قال صاحب الكتاب والثالث مجرورٌ ابدًا وهو ما استُثنى بغَيْرٍ وحَاشَا وسُوَى وسَواء والمبرّدُ يُجيز النصبَ بحاشا،

قال الشارح اصلُ الاستثناء أن يكون بإلّا وانّما كانت إلّا هى الأصلَ لانّها حرفٌ وانّما يُنقل الكلام من حدّ الى حدّ بالحروف كما نقلتْ مَا فى قولك ما قام زيدٌ من الإيجاب الى النفى وكذلك حرفُ الاستفهام ينقُل من الخبر الى الاستخبار فى قولك أقام زيدٌ وكذلك حرفُ التعريف ينقل من النكرة الى المعرفة فعلى

٢٠ هذا تكون إلّا هى الأصلَ لانّها تنقل الكلامَ من العُموم الى الخُصوص وتكتفى من ذِكْرِ المستثنى منه اذا قلت ما قام الّا زيدٌ، وما عداها ممّا يُستثنى به فموضوعٌ موضعَها ومحمولٌ عليها لمشابهةٍ بينهما فمن ذلك غَيْرٌ وسُوًى وحَاشَا فامّا غيرٌ فمحمولةٌ على إلّا ومشبَّهةٌ بها لانّ غيرا يلزمها أن يكون ما بعدها على خلافِ ما قبلها فى النفى والإثباتِ ألا ترى انّك اذا قلت مررتُ بغيرِ زيد فالذى وقع به المُرورُ ليس زيدا وزيدٌ لم يقع به المرورُ ولو قلت ما مررت بغيرِ زيد لكان الذى نُفى عنه المرورُ ليس بزيد ولم

يُنفَى المرورُ عن زيد فلمّا كان فى غيرٍ من مخالفةِ الاسم الذى بعدها مثلُ مخالفةِ ما قبلَ إلّا لِما بعدها
حُمِلت عليها وجُعِلت هى وما أُضيفت اليه بمنزلةِ إلّا وما بعدها الّا انّ ما بعد غيرٍ لا يكون الّا مخفوضا
لانّها تلزم الاضافةَ لفَرْطِ إبهامها، وامّا سُوًى فظرفٌ من ظروفِ الأَمكنة ومعناه اذا أُضيف كمعنى مَكانَكَ
فاذا قلت جاءنى رجلٌ سِواك فكأنّك قلت رجلٌ مكانَك اى فى موضعك وبَدَلٌ منك فتنصب سواك على
٥ كلِّ حال لانّه ظرفٌ، وفى سوى ثلثُ لغات فتحُ السين وكسرُها وضمُّها فاذا فتحتَ مددتَ واذا ضممت
قصرت واذا كسرت جاز فيه الأمران واذا مددتَ تبيَّن فيه الإعرابُ وظهر النصبُ واذا قصرت كان
النصبُ منْويًّا كما يكون فى عَصًا ورَحًى، والذى يدلّ على ظَرْفيّتها أنّها تقع صِلةً فتقول جاءنى الذى
سواك ورأيت الذى سواك ومررت بالذى سواك كما تقول جاءنى الذى عندك، وممّا يدلّ على ظرفيّتها
أنّ العامل يتخطّاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك فى شىء من الاسماء الّا ما كان ظرفا قال لَبِيدٌ

١٠ *وأَبْذُلُ سَوامَ المالِ ا * نَّ سِواءها دُهْمًا وَجُونَا*

فنصب سواءها على الظرف ودهمًا وجونًا اسمُ انَّ وتخطّاه العاملُ الى ما بعده كما تقول إنّ عندك زيدا
قال اللّه تع انّ لَدَيْنَا أَنْكالًا وَجَحِيمًا الّا انّ فيه معنى الاستثناء كما كان فى غَيْرٍ ألا ترى انّ الذى هو
مكانَه وبدلٌ منه غيرُه وليس ايّاه فلذلك تقول مررتُ بالقوم سواك وجاوَنى سواك ورأيتهم سواك فما بعدَ
سوى مجرورٌ وليس داخلًا فيما قبلها كما كان فى غَيْرٍ كذلك إلّا انّ بين غَيْرٍ وسُوًى فَرْقًا وذلك انّ
١٥ سوى لا تُضاف الى معرفةٍ وهى باقيةٌ على تنكيرها كما كانت غيرٌ كذلك لانّ سوى ظرفٌ فاضافته كاضافة
خَلْفَكَ وقُدّامَكَ فوجب لذلك أن يكون معرفةً، فان قيل فأنتم تصِفون النكرةَ بسوى كما تصفونها
بغير فتقولون مررت برجلٍ سواك كما تقولون بغيرك فما بالكم فرّقتم بينهما قيل الوصفُ بسوى لا على
حدِّ الوصف بغير لانّه لا يجرى عليه فى إعرابه انّما هو منصوبٌ على الظرف والعاملُ فيه الاستقرارُ
وذلك الاستقرارُ هو الصفةُ كما تقول مررت برجلٍ عندى، وذهب الكوفيون الى انّها اذا استُثنى بها
٢٠ خرجتْ عن حكمِ الظرفيّة الى حكم الاسميّة فصارت بمنزلةِ غير فى الاستثناء واستدلّوا على ذلك بجوازِ
دخولِ حروف الجرّ عليها كما تدخل على غير نحوَ قول الشاعر

*تجانَفُ عن جَوِّ اليَمامَةِ ناقتى * وما قصدتْ من أَهْلِها لِسَوائكا*

وقال أبو دُوادٍ

*وكُلُّ مَن ظَنَّ أَنّ المَوْتَ مُخْطِئُهُ * مُعَلَّلٌ بسواءِ الحَقِّ مَكْذُوبُ*

ولا دليلَ في ذلك لقلّته وشذوذه وامتناعه من سَعَةِ الكلام وحالِ الاختيار فهو من قبيل الضرورة، وأمّا حَاشَا فهو حرفُ جرٍّ عند سيبويه يجرّ ما بعده وهو وما بعده في موضع نصب بما قبله وفيه معنى الاستثناء كما انّ حَتّى حرفٌ يجرّ ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول أتاني القومُ حاشا زيدٍ وما أتاني القومُ حاشا زيدٍ والمعنى سِوَى زيدٍ قال الشاعر

٥ *حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ * ضِنًّا عن المَلْحَاةِ والشَّتْمِ*

وزعم الفرّاء انّ حاشا فعلٌ ولا فاعلَ له وأنّ الأصل في قولك حاشا زيدٍ حاشا لزيدٍ فحُذفت اللام لكثرة الاستعمال وخفضوا بها وهذا فاسدٌ لانّ الفعل لا يخلو من فاعلٍ، وذهب ابو العبّاس المبرّدُ الى انّها تكون حرفَ جرّ كما ذكر سيبويه وتكون فعلًا ينصب ما بعده وأحتجّ لذلك بأشياء منها أنّه يتصرّف فتقول حَاشَيْتُ أُحَاشِي قال النابغة

١٠ *ولا أَرَى فاعلًا في الناس يُشْبِهُهُ * ولا أُحَاشِي من الأَقْوَامِ من أحدِ*

والتصرّف من خصائص الافعال ومنها أنّه يدخل على لام الجرّ فتقول حَاشَا لزيدٍ قال الله تع حَاشَا لِلّٰهِ ولو كان حرفَ جرّ لم يدخل على مثله ومنها أنّه يدخله الحذفُ نحو حَاشَ لزيدٍ وقد قرأت القرّاء الّا أبا عمرو حَاشَ لِلّٰهِ وليس القياسُ في الحروف الحذفَ انّما ذلك في الاسماء نحو أَخٍ ويَدٍ وفي الافعال نحو لم يَكُ ولا أَدْرِ وهو قولٌ مَتِينٌ يُؤَيِّده ايضا ما حكاه أبو عمرو الشَّيْبانيّ وغيرُه أنّ العرب تخفض بها وتنصب،

١٥ وحكى أبو عثمان المازنيّ عن أبي زيد قال سمعتُ أعرابيًّا يقول اللّهمّ اغْفِرْ لي ولمن سَمِعَ حاشا الشيطانَ وابنَ الأَصْبَغ فنصب بحاشا فإذًا يكون حالُها كحالِ خَلَا، وقال أبو اسحق حَاشَا لله في معنى بَرَاءَةَ الله مأخوذٌ من قولهم كنتُ في حَشَا فلانٍ اى في ناحِيَته من قول الشاعر *بِأَيِّ الحَشَا أَمْسَى الخَلِيطُ المُبَايِنُ* فاذا قال حاشا لزيدٍ فمعناه تَبَاعَدَ فعلُهم وصار في حَشًا منه اى في ناحِيَته كما انّك اذا قلت قد تَنحّى معناه قد صار في ناحيةٍ منه فاعرفه،

٢٠ قال صاحب الكتاب والرابع جائزٌ فيه الجرُّ والرفعُ وهو ما استُثنى بلَا سِيَّمَا وقولُ امرئ القيس *ولا سِيَّمَا يَوْمٌ بدارَةِ جُلْجُلِ* ويُروى مجرورا ومرفوعا وقد رُوى فيه النصبُ،

قال الشارح لَا سِيَّمَا كلمةٌ يُستثنى بها ويقع بعدها المرفوعُ والمخفوضُ فمن خفض جعل مَا زائدةً مؤكّدةً وخفض ما بعدها بإضافةِ السِّيِّ اليه كأنّه قال ولا سِيّ زيدٍ اى ولا مثلَ زيدٍ ومن رفع جعل مَا بمعنى الّذي ورفع ما بعدها على انّه خبرُ مبتدإ محذوفٍ والمعنى سِيّ الذي هو زيدٌ وهُوَ العائدُ الى الذي

ومثله قوله تعالى تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ برفعِ أحسن على تقديرِ الذى هو أحسنُ وكقراءةِ مَن قرأ مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ وهو قبيحٌ جدًّا لحذفِ ما ليس بفضلةٍ والسِىُّ منصوبٌ بلَا وليس بمبنيّ لانّه مضافٌ الى ما بعده ولا يُبْنَى ما هو مضافٌ لانّ المبنىّ مشابهٌ للحروف ولا يصحّ اضافةُ الحروف مع انّ فيه جَعْلَ ثلاثةِ أشياء بمنزلةِ شىء واحد وذلك إجحافٌ والسِىُّ المِثْلُ قال الحُطَيْئَةُ

٥ *فإيّاكم وحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ * هَمُوزَ النابِ ليس لكم بسِيِّ*

والتثنيةُ سِيّانِ قال أبو ذُؤَيْب

*وكان سِيّانِ أن لا يَسْرَحُوا نَعَمًا * او يَسْرَحُوه بها وٱغْبَرّتِ السُوحُ*

ولا يُستثنى بسِيَّمَا الّا ومَعَهُ جَحْدٌ لو قلت جاءنى القومُ سِيّما زيدٌ لم يجز حتّى تأتى بلَا ولا يُستثنى بلا سِيّما الّا فيما يراد تعظيمُه فأمّا بيت امرئِ القيس

١٠ *ألَا رُبَّ يومٍ كان مِنْهُنّ صالحٍ * ولا سِيَّمَا يومٍ بدارةِ جُلْجُلِ*

فانّه رُوِى بجرّ يوم ورفعِه على ما ذكرناه وقد رُوِى منصوبا على الظرف وهو قليلٌ شاذٌّ ،

قال صاحب الكتاب والخامس جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناء وذلك ما جاءنى الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيدٍ ،

قال الشارح اذا استثنيتَ بإلّا من كلام منفىّ غيرِ تامّ وذلك بأن يكون ما قبل إلّا محتاجا الى ما بعدها

١٥ ومثالُ ذلك ما جاءنى الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيدٍ وما ذهب الّا عمرٌو فهذا لا يكون فيه الّا الرفعُ لانّ للفعل المُفَرَّغِ لِما بعد إلّا أن يعمل فيه والأصلُ أن تقول ما جاءنى احدٌ وما ذهب احدٌ او شىءٌ ليصحّ معنى الاستثناء لانّ الاستثناء تخصيصُ صفةٍ عامّةٍ على ما ذكرنا الّا انّك حذفت الفاعلَ استغناءً عنه لعُمومِ النفى وأنت تريده ولسْنا نعنى أنّه مضمرٌ وأنّ المذكور بعد إلّا بدلٌ منه وانّما نعنى انّ المعنى على ذلك ولمّا حذفتَ ما كان يجب أن يُشْغَل به الفعلُ المنفىُّ لم يجز تركُ الفعل بلا

٢٠ فاعلٍ او ما ينوب عن الفاعل فلم يكن بدٌّ من إسنادِ هذا الحديث الى مُحَدَّثٍ عنه وشَغْلِ هذا الفعل بشىءٍ يرتفع به كما لم يكن بدٌّ من شغلِ الفعل بالمفعول اذا لم يسمَّ الفاعلُ فرفعتَ به ما بعد إلّا وأقمْتَه مُقامَ مَن لم يُذْكَر اذ كان بعضَه ، ولم يكن ذلك بأبعدَ من إقامةِ المفعول مقامَ الفاعل وليس منه ولمّا أقمْتَه مقامَ الفاعل وشغلتَ الفعلَ به لفظًا دلّ الاستثناءُ على المحذوف من جهةِ المعنى كما دلّ تغييرُ بِنْيَةِ الفعل فى ما لم يسمَّ فاعلُه بعد إقامةِ المفعول مقامَ الفاعل على انّ ثَمَّ فاعلًا لهذا الفعل غيرَ

المذكور، والذى يدلّ على انّ الفعل عاملٌ فيما بعد إلّا ومسندٌ اليه أمران احدهما أنّ هنا فعلًا لا بدّ له من فاعلٍ وليس هنا فاعلٌ سوى الموجود ولا يقال الفاعلُ محذوفٌ اذ الفاعلُ لا يجوز حذفُه والثانى أنّه قد يُؤنَّث الفعل لتأنيثِ المستثنى فيقال ما قامت الّا هندٌ قال ذو الرُمّة

*بَرَى النَحْزُ والأَجْرازُ ما فى غُروضها * فما بَقِيَتْ إلّا الصُدورُ الجَراشِعُ*

٥ ومن ذلك قِراءةُ الحسن وجماعةٍ من القُرّاء غيرِ السَبْعَة فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ فأنّث وإن كان القياسُ التذكيرَ لانّه من مواضعِ العُموم والتذكيرِ اذ التقديرُ فما بقى شىءٌ ولا يُرَى شىءٌ فاذا قلت ما قام الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيد فهو بمنزلةِ قام زيدٌ ورأيت زيدا ومررت بزيد فى أنّ الفعل عاملٌ فى الفاعل والمفعولِ بعد إلّا كما يعمل اذا لم يكن إلّا مذكورا وهذا معنى قوله جارٍ على إعرابه قبل دخولِ كلمةِ الاستثناء وفائدةُ الاستثناء فى قولك ما قام الّا زيدٌ إثباتُ القيام له ونَفْيُه عمّن سِواه ١٠ ولو قلت قام زيدٌ لا غيرُ لم يكن فيه دلالةٌ على نَفْيه عن غيره فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والمشبَّه بالمفعول منها هو الأوّل والثانى فى احدِ وَجْهَيْه وشَبَهُه به لمجيئه فضلةً وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول معه لانّ العامل فيه بتوسُّطِ حرف،

قال الشارح قوله والمشبَّه بالمفعول منها هو الأوّل يريد المستثنى من الموجَب نحوَ قولك قام القومُ الّا زيدا لانّ الاستثناء جاء بعدما تمّ الكلامُ بالفاعل كما يأتى المفعولُ كذلك نحوَ قولك ضرب زيدٌ عمرا، قوله ١٥ والثانى فى احدِ وجهَيْه يريد به ما يجوز من النصب والبدلِ فى المستثنى من المنفىّ التامّ نحوَ قولك ما جاءنى احدٌ الّا زيدٌ فإنّه يجوز فيه النصب على اصل الباب وهو المشبَّهُ بالمفعول والبدلُ، والفرق بين البدل والنصب فى قولك ما قام احد الّا زيد أنّك اذا نصبت جعلت معتمَدَ الكلام النفىَّ وصار المستثنى فضلةً فتنصبه كما تنصب المفعول به واذا أبدلتَه منه كان معتمدُ الكلام إيجابَ القيام لزيد وكان ذكرُ الأوّل كالتَوطِئة كما ترفع الخبرَ لانّه معتمدُ الكلام وتنصب الحالَ لانّه تَبيعٌ للمعتمد فى نحوِ ٢٠ زيدٌ فى الدار قائما، وقوله وله شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعولِ معه يريد انّ الفعل كما لم يتعدّ الى المفعول معه الّا بواسطةِ الواو وتقويتِه كذلك إلّا تقويةٌ للفعل قبلها لا يتعدّى الى المستثنى الّا بواسطتها وليس واحدٌ منهما عاملا فيما دخلا عليه فاعرفه،

فصــل ٨٩

قال صاحب الكتاب وحكمُ غَيْرٍ حكمُ الاسم الواقع بعد إِلّا تنصبه فى الموجَب والمنقطع وعند التقديم وتُجيز فيه البدلَ والنصبَ فى غير الموجب، وقالوا انّما عمل فيه غيرُ المتعدّى لشَبَهه بالظرف لإبهامه،

قال الشارح لمّا كانت إِلّا حرفا لا يعمل شيئا ولا يعمل فيه عاملٌ وكان ما قبلها مقتضِيا لما بعدها تَخَطّى ٥ عملُ ما قبلها الى ما بعدها فعمل فيه كقولنا ما قام الّا زيدٌ وما رأيت الّا زيدا وما مررت الّا بزيدٍ، وغَيْرٌ اسمٌ تعمل فيه العواملُ وما بعدها لا يعمل فيه سواها لانّ اضافتها اليه لازمةٌ فصار الاعرابُ الواجبُ للاسم الواقع بعد إِلّا حاصلا فى نفس غَيْرٍ فاذا استثنيتَ بها من موجَبٍ نصبتَ نحوَ قولك قام القومُ غيرَ زيدٍ كما نصبت ما بعد إِلّا نحوَ قام القومُ الّا زيدا وكذلك اذا كان الثانى منقطعا ليس من جنس الاوّل كقولك جاءنى القومُ غيرَ حمارٍ كما تقول إِلّا حمارا وكذلك اذا قدّمتَه على المستثنى منه نحوَ قولك ١٠ ما جاءنى غيرَ زيدٍ احدٌ كما قلت ما جاءنى الّا زيدا احدٌ وتقول ما جاءنى احدٌ غيـرُ زيدٍ فيجوز فى غيرٍ الرفعُ والنصبُ كما كان ذلك جائزا مع إِلّا، فان قيل كيف جاز ان تقول قام القومُ غيرَ زيد فتنصب غيرا بالفعل قبله وهو لازمٌ غيرُ متعدّ فالجوابُ انّ غيرا ههنا لمّا كانت مُشابِهةً لسِوًى بما فيها من الابهام ألا ترى انّك اذا قلت مررت برجلٍ غيرِك فهو غيرُ متميّزٍ كما انّ سوى كذلك فكما يتعدّى الفعلُ اللازمُ الى سوى بنفسه كذلك يتعدّى الى غير لانّه فى معناه وهذا معنى قوله وقالوا انّما عمل فيه ١٥ الفعلُ غيرُ المتعدّى لشَبَهه بالظرف يريد سِوًى،

فصــل ٩٠

قال صاحب الكتاب واعلمْ انّ إِلّا وغيرًا يتقارَضان ما لكلّ واحد منهما، فالذى لغَيْرٍ فى اصله أن يكون وصفًا يمسّه إعرابُ ما قبله ومعناه المغايَرةُ وخِلافُ المماثلة، ودلالتُه عليها من جهتَيْن من جهة الذات ٢٠ ومن جهة الصفة تقول مررت برجلٍ غيرِ زيد قاصداً الى انّ مُرورك كان بإنسانٍ آخَرَ او بمَن ليست صفتُه صفتَه، وفى قوله عزّ وجلّ لَا يَسْتَوِي ٱلْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ الرفعُ صفةٌ للقاعدون والجرُّ صفةٌ للمؤمنين والنصبُ على الاستثناء، ثمّ دخل على إِلّا فى الاستثناء،

قال الشارح قوله يتقارضان ما لكلّ واحد منهما يعنى انّ كلّ واحد منهما يستعير من الآخر حكمًا هو أخصُّ به فحكمُ غيرِ الذى هو مختصٌّ به الوصفيّةُ أن يكون جاريًا على ما قبله تَحْلِيَةً له بالمغايَرة

فأصلُ غيرٍ أن يكون وصفًا والاستثناء فيه عارضٌ مُعارٌ مِن إلّا ويوضح ذلك ويُؤكّده أنّ كلّ موضع يكون فيه غيرٌ استثناء يجوز ان يكون صفةً فيه وليس كلّ موضع يكون فيه صفةً يجوز ان يكون استثناء وذلك نحوُ قولك عندى مائةٌ غيرَ درهمٍ اذا نصبتَ كانت استثناء وكنتَ مُخبِرا انّ عندك تسعةً وتسعين درهمًا واذا رفعت كنت قد وصفته بأنّه مغايرٌ لها وكذلك اذا قلت عندى درهمٌ غيرَ دانقٍ وغيرُ دانقٍ
٥ اذا استثنيتَ نصبتَ واذا وصفت رفعت وتقول عندى درهمٌ غيرُ زائفٍ ورجلٌ غيرُ عاقلٍ فهذا لا يكون فيه غيرٌ الّا وصفا لا غيرُ لانّ الزائف ليس بعضًا للدرهم ولا العاقل بعضَ الرجل وحقيقةُ الاستثناء اخراجُ بعضٍ من كلٍّ والفرقُ بين غير اذا كانت صفةً وبينها اذا كانت استثناء انّها اذا كانت صفة لم تُوجِب للاسم الذى وصفته بها شيئًا ولم تَنْفِ عنه شيئًا لانّه مذكورٌ على سبيل التعريف فاذا قلت جاءنى رجلٌ غيرُ زيد فقد وصفته بالمغايَرة له وعدمِ المماثلة ولم تَنْفِ عن زيد المجىءَ وانّما هو بمنزلة قولك
١٠ جاءنى رجلٌ ليس بزيد وأمّا اذا كانت استثناء فانّه اذا كان قبلها ايجابٌ فما بعدها نفىٌ واذا كان قبلها نفىٌ فما بعدها ايجابٌ لانّها ههنا محمولةٌ على إلّا فكان حكمُها كحكمه؞ وقوله تَبِعَتْه إعرابُ ما قبله يُشير الى انّه وصفٌ يتبع ما قبله فى إعرابه كما تتبع سائرُ الصفات فتقول هذا رجلٌ غيرُك فترفعه لانّ موصوفه مرفوعٌ وتقول رأيت رجلا غيرَك ومررت برجلٍ غيرِك كما تقول هذا رجلٌ عالمٌ ورأيت رجلا عالما ومررت برجلٍ عالمٍ فيكون إعرابُ عالمٍ كإعرابِ الرجل من حيث هو نعتٌ له؞ وقوله ودلالته عليها من وجهَيْن
١٥ من جهةِ الذات ومن جهةِ الصفة يريد انّه قد دلّ على شيئَيْن على الذات الموصوفة وهو الانسانُ مَثَلًا وعلى الوصف الذى استحقّ به أن يكون غيرا وهو المُغايرةُ كما انّك اذا قلت أَسْوَدُ فقد دلّ على شيئَيْن على الذات والسَّواد الذى استحقّ به ان يكون أسودَ فهما شيئان حاملٌ ومحمولٌ فالحاملُ الذاتُ والمحمولُ السوادُ وكذلك ضارِبٌ دلّ على الضَّرْب وذاتِ الضارب؞ فامّا قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غيرُ أُولى الضَّرَر الخ فقد قُرِئَ بالرفع والجرّ والنصب فالرفعُ على النعت للقاعدون
٢٠ ولا يكون ارتفاعُه على البدل فى الاستثناء لانّه يصير التقديرُ فيه لا يستوى الّا أُولو الضرر وليس المعنى على ذلك انّما المعنى لا يستوى القاعدون الأصحّاء والمجاهدون والجرُّ على النعت للمؤمنين والمعنى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحّاء والمجاهدون والمعنى فيهما واحدٌ والنصبُ على الاستثناء؞ وقوله ثمّ دخل على إلّا فى الاستثناء يريد انّ اصلَ غيرٍ أن يكون صفةً لِما ذكرناه ثمّ دخل على إلّا للمضارَعة بينهما فاسْتُثْنِى به كما يُستثنى بإلّا؞

قال صاحب الكتاب وقد دخل عليه إِلَّا فى الوصفيّة وفى التنزيل لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا ٱللّٰهُ لَفَسَدَتَا اى غيرُ اللّه ومنه قوله

* وكُلُّ أَخٍ مُفارِقُه أَخوه * لَعَمْرُ أَبيكَ إِلَّا الفَرْقَدانِ *

ولا يجوز إِجراؤه مُجْرَى غَيْرٍ الّا تابعًا لو قلت لو كان فيهما الّا اللّهُ كما تقول لو كان فيهما غيرُ اللّه لم ٥ يجز وشَبَّهه سيبويه بأَجْمَعُونَ،

قال الشارح وقد حملوا الّا على غير فى الوصفيّة فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تَحْلِيَةً للمذكور بالمغايرة وأنّه ليس إيّاه او مَن صفتُه كصفته ولا يراد به إِخراجُ الثانى مّما دخل فى الاوّل فتقول جاءنى القوم الّا زيدًا فيجوز نصبُه على الاستثناء ورفعُه على الصفة للقوم واذا قلت ما أتانى احدٌ الّا زيدٌ جاز ان يكون إلّا وما بعدها بدلًا من احد وجاز ان يكون صفة بمعنى غير قال اللّه تعالى لو كان فيهما آلهةٌ الّا اللّهُ ١٠ لَفسدتا والمراد غيرُ اللّه فهذا لا يكون الّا وصفًا ولا يجوز ان يكون بدلا يراد به الاستثناء لانّه يصير فى تقديرِ لو كان فيهما الّا اللّهُ لفسدتا وذلك فاسدٌ لانّ لَوْ شرطٌ فيما مضى فهى بمنزلةِ إِنْ فى المستقبَل وأنت لو قلت إِن أتانى الّا زيدٌ لم يصحّ لانّ الشرط فى حكمِ الموجَب فكما لا يصحّ أتانى الّا زيدٌ كذلك لا يصحّ إِن أتانى الّا زيد فلو نصبتَ على الاستثناء فقلت لو كان فيهما آلهةٌ الّا اللّهَ لجاز، ومن ذلك قول الشاعر عمرِو بن مَعْدِى كَرِبَ * وكلّ اخ مفارقه اخوه الخ * فالّا وما بعدها بمعنى غيرٍ صفةٌ ١٥ لكلّ ولو جعله وصفا لأَخٍ لَخفض وقال الّا الفرقدين لانّ ما بعد إِلَّا فى الوصف يكون إِعرابُه تابعًا لاعرابِ ما قبلها والمرادُ كُلُّ أَخٍ مُفارِقُه أخوه غيرُ الفرقدَيْن فإنّهما لا يفترقان فى الدنيا كافتراقِ الأَخوَيْن، واعلم انّه لا يجوز ان تكون إِلّا صفةً الّا فى الموضع الذى يجوز ان تكون فيه استثناء وذلك أن تكون بعد جمعٍ او واحدٍ فى معنى الجمع إِمّا نكرةٍ منفيّةٍ وإِمّا فيه الالفُ واللامُ لتعريف الجنس لانّ هذا هو الموضعُ الذى تجتمع فيه هى وغَيْرٌ فتَعارضا ولم تكن بمنزلتها فى غيرِ هذا الموضع ٢٠ لانّهما لم تجتمعا فيه لو قلت مررتُ برجلٍ الّا زيدٍ على معنَى غيرِ زيدٍ لم يجز لانّ إِلّا موضوعةٌ لأن يكون ما بعدها بعضًا لِما قبلها وليس زيدٌ بعضا لرجل فامتنع لذلك، وقوله لا يجوز اجراؤه مجرى غيرٍ الّا تابعًا يريد انّ إِلّا وما بعدها انّما تكون صفة اذا كان قبلها اسمٌ مذكورٌ ولا يجوز حذفُ الموصوف فيه وإِقامةُ الصفة مقامَه كما جاز ذلك مع غيرٍ لانّ غيرا اسمٌ متمكّنٌ تعمل فيه العواملُ فيجوز ان يُقام مُقامَ الموصوف فاذا قلت مررت بمثلك وإِن كان تقديرُه برجلٍ مثلك فليس خفضُه

هنا بحكم التَبَعيّة بل بالحرف الخافض وكذلك اذا قلت قام غيرُك فارتفاعُه بالفعل قبله كما كان ارتفاعُ الموصوف لو ذَكَرْتَه وكذلك النصبُ فى قولك رأيتُ غيرَك هو منصوبٌ بوقوع الفعل عليه لا بحكمِ انّه صفةٌ تابعٌ فالّا انّما وُصف بها حَمْلا على غيرٍ واذا كانت غيرٌ نفسُها اذا حُذف موصوفُها لا تبقى نعتًا اذ النعتُ يقتضى منعوتا متقدّما عليه كان ما حُمل عليه وهو حرفٌ لا يعمل فيه عاملٌ ٥ لا رافعٌ ولا ناصبٌ ولا خافضٌ أشدَّ امتناعا فلم يجز لذلك حذفُ الموصوف واقامتُه مُقامَه فلا تقول ما قام الّا زيدٌ وأنت تريد الصفةَ كما جاز ما قام غيرُ زيدٍ ؛ وقد شبّهه سيبويه بأجمعون فى التأكيد من حيثُ انّه لا يكون الّا تأبيدا كالنعت ولا يجوز حذفُ المُؤكَّد واقامتُه مقامَ المُؤكِّد فلا يكون الّا بعد مذكورٍ كما انّ الّا فى الصفة كذلك ؛

١٠ فصـــل ٩١

قال صاحب الكتاب وتقول ما جاءنى من احدٍ الّا عبدُ اللّه وما رأيتُ من احدٍ الّا زيدا ولا احدَ فيها الّا عمرٌو فتحمل البَدَلَ على محلّ الجارّ والمجرور لا على اللفظ وتقول ليس زيدٌ بشىءٍ الّا شيئًا لا يُعْبَأُ به قال طَرَفَةُ

*أَبَنِى لُبَيْنَى لَسْتُمْ بِيَدٍ * الّا يَدًا ليستْ لها عَضُدُ*

١٥ وما زيدٌ بشىءٍ الّا شىءٌ لا يُعْبَأُ به بالرفع لا غيرُ ؛

قال الشارح اعلم انّ من الحروف ما قد تُزاد فى الكلام لضربٍ من التأكيد وتختصّ زيادتُها بموضعٍ دون موضعٍ فمن ذلك مِنْ قد تُزاد مؤكِّدةً وتختصّ بالنفى والدخولِ على النكرة لاستغراق الجنس فتارةً تُفيد الاستغراقَ بعد أن لم يكن وتارةً تُؤكِّده فمثالُ الاوّل قولُك ما جاءنى من رجلٍ فمِنْ أفادتِ العمومَ واستغراقَ الجنس لانّك لو قلت ما جاءنى رجلٌ جاز ان يكون نافيًا لمَجِىء رجل واحد وقد جاءك اكثرُ ومثالُ ٢٠ الثانى قولك ما أتانى من احدٍ والمعنى ما أتانى احدٌ لانّ احدا عامٌّ من غير دخولِ مِنْ كطُورِيٍّ وعَرِيبٍ وانّما أكّدتْ ؛ فاذا قلت ما أتانى من احدٍ الّا زيدٌ جاز فى إعرابِ زيد وجهان النصبُ على الاستثناء والرفعُ على البدل من الموضع لانّ موضعه لو لم يكن الخافضُ رفعٌ لانّ مِنْ لو لم تدخلْ لقلت ما اتانى احدٌ الّا زيدٌ ولا يجوز خفضُ زيد على البدل من اللفظ لانّ خَفْضَه بمِنْ ولا يجوز دخولُ مِنْ هذه على موجَبٍ وما بعد الّا ههنا موجبٌ لانّه استثناءٌ من منفيٍّ والمستثنى من المنفىّ موجبٌ فامتنع البدلُ

من اللفظ هٰهنا لذلك ولو قلت ما أخذتُ من احدٍ الّا زيدٍ لجاز الخفضُ فيما بعد إلّا على البدل من المخفوض لانّ مِنْ هذه من صلة احدٍ فهى تدخل على المنفىّ والموجَب بخلاف الأُولى، وتقول لا احدَ فيها الّا زيدٌ ولا الٰهَ الّا اللّٰهُ بالرفع على البدل من موضع لا أحدَ لانّه فى موضع اسمٍ مبتدأ ولا يجوز حملُ ما بعد إلّا على النصب الذى تُوجِبه لَا النافيةُ لانّ لا انّما تعمل فى منفىّ وما بعد إلّا هنا موجَبٌ
٥ ولانّ المنفىّ هٰهنا مقدّرٌ بِمِنْ والمعنى لَا مِن احدٍ ولذلك وجب بناؤُه فلم يصحّ البدلُ منه لانّه لا يصحّ تقديرُ مِنْ هذه بعد إلّا، ومن ذلك قولك ليس زيدٌ بشىءٍ الّا شيئًا لا يُعْبَأُ به ولا يجوز فيه الّا النصبُ على البدل من المَحَلّ لانّ مَحَلّه نصبٌ والتقديرُ ليس زيدٌ شيئًا الّا شيئًا لا يُعْبَأُ به ولا يجوز الخفضُ على البدل من اللفظ لانّ خَفْضه بتقدير الباء وهذه الباء تأتى زائدةً لتأكيد النفى ولا تكون مع الموجَب وما بعد إلّا هنا موجبٌ فلذلك لم يجز الخفضُ، قال الشاعر *أبنِى لُبَيْنَى الخ* البيت
١٠ لطَرَفَةَ بن العبد والشاهدُ انّه نصب يدًا الثانيةَ لوقوعها بعد إلّا بدلًا من محلّ الجارّ والمجرور لتعذّرِ حَمْله على لفظِ المخفوض لانّ ما بعد إلّا موجبٌ والباء مؤكِّدةٌ للنفى ويُروى مَحْبُولَةَ العَضُدِ والحَبْلُ الفَسادُ والمعنى أنتم فى الضُعْف وقلّةِ الانتفاع كيَدٍ لا عَضُدَ لها، وتقول ما أَنت بشىءٍ الّا شىءٌ لا يُعْبَأُ به بالرفع لا غيرُ وذلك لانّ الجارّ والمجرور عند بنى تميم فى موضع رفعٍ لانّهم لا يُعمِلون مَا لعدم اختصاصها واذا كان فى موضع رفعٍ تعذّرَ حملُه على اللفظ الذى هو الجرُّ لما ذكرناه من انّ هذه الباء
١٥ لا تُزاد مع الموجب وما بعد إلّا هنا موجبٌ فحُمل على الموضع وهو الرفعُ، وعند أهل الحجاز أنّ الجارّ والمجرور فى موضع نصبٍ لانّهم يحملون مَا على لَيْسَ لشَبَهها بها من جهة النفى فاذا دخلت إلّا بطل عملُها لانتقاضِ النفى وصاروا الى أقْيَسِ اللُغَتَيْن وهى لغةُ بنى تميم فلذلك رفعتَ، ومثله ما كان زيدٌ بغلامٍ الّا غلامًا صالحًا بنصب الغلام لانه بدلٌ من محلِّ الغلام الاوّل ومحلُّه نصبٌ بأنّه خبرُ كانَ ويدلّ على ذلك انّك لو حذفتَ الاسم المستثنى منه لقلت ما أنت الّا شىءٌ لا يُعْبَأُ به بالرفع وما كان زيدٌ الّا
٢٠ غلامًا صالحًا بالنصب، وقد أجاز الكوفيون فيما بعد إلّا الخفضَ اذا كان نكرةً ولا يجوز فى المعرفة فتقول على هذا ما أتانى من احدٍ الّا رجلٍ وما أنت بشىءٍ الّا شىءٍ لا يُعْبَأُ به ولو قلت الّا زيدٍ وما أنت بشىءٍ الّا الشىءِ التافِهِ لم يجز والصوابُ المذهب الاوّل وهو رأْىُ سيبويه لما ذكرناه من انّ حرف الخفض فى هذا الموضع انّما دخل لتأكيد النفى ولا يتعلّق بموجبٍ وما بعد إلّا موجبٌ فاعرفه،

فصــــل ٩٢

قال صاحب الكتاب وإن قدّمتَ المستثنى على صفةِ المستثنى منه ففيه طريقان احدهما وهو اختيارُ سيبويه أن لا تكترِث للصفة وتحملَه على البدل والثانى أن تُنزّل تقديمَه على الصفة منزلةَ تقديمه على الموصوف فتنصبَه وذلك قولك ما اتانى احدٌ الّا أبوك خيرٌ من زيد وما مررتُ بأحدٍ الّا عمرٍو خيرٍ من زيد ٥ او تقولُ الّا اباك والّا عمراً،

قال الشارح اذا تقدّم المستثنى على صفةِ المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما مذهبُ سيبويه وهو اختيارُ أبى العبّاس المبرّد أن تُبْدِله ممّا قبلَه لانّ الاعتبار بتقديمِ المُبْدَل منه وهو الاسمُ ولا تكترث للصفة لانّها فضلةٌ والثانى أن تنصبه على الاستثناء وهو اختيارُ أبى عثمانَ المازنىّ وذلك أنّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد واذا كانا كالشىء الواحد كان تقديمُه على الصفة بمنزلةِ تقديمه على الموصوف ١٠ فكما يلزم النصبُ بتقديمه على المستثنى منه كذلك يلزم النصبُ بتقديمه على الصفة، وممّا يدلّ انّ الصفة والموصوف كالشىء الواحد قولُه تعالى قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ألا ترى انّه أُدخل الفاء فى الخبر ههنا لوَصْفك إيّاه بالّذى كما تدخل اذا كان المخبَرُ عنه ٱلّذى وكان موصولا بالفعل او ما يجرى مجرى الفعل من ظرفٍ او جارٍّ ومجرورٍ، مثالُ ذلك قولُك ما أتانى احدٌ الّا أبوك خيرٌ من زيدٍ فقولك خيرٌ من زيدٍ وصفٌ لأحدٍ المستثنى منه والأبُ هو المستثنى وقد تقدّم على الصفة وأبدلتَه ١٥ منه وان شئت نصبت وقلت الّا أباك، وتقول ما مررتُ بأحدٍ الّا عمرٍو خيرٍ من زيد فقولك خيرٍ من زيد نعتُ أحدٍ وعمرٍو مخفوضٌ لانّه بدلٌ منه وإن شئت نصبت على الاستثناء،

فصــــل ٩٣

قال صاحب الكتاب وتقول فى تثنيةِ المستثنى ما اتانى الّا زيدٌ الّا عمرا والّا زيدا الّا عمرٌو ترفع الذى ٢٠ اسندتَ اليه وتنصب الآخَرَ وليس لك ان ترفعَه لانّك لا تقول تركونى الّا عمرٌو، وتقول ما اتانى الّا عمرا الّا بِشْرا احدٌ منصوبَيْن لانّ التقدير ما اتنى الّا عمرا احدٌ الّا بشرٌ على إبدالِ بشر من احد فلمّا قدّمتَه نصبْتَه،

قال الشارح اذا قلت ما أتانى الّا زيدٌ الّا عمرا او الّا زيدا الّا عمرٌو فلا بدّ من رفعِ احدهما ونصبِ الآخر ولا يجوز رفعُهما جميعا ولا نصبُهما وذلك نَظَرًا الى إصلاحِ اللفظ وتَوْفِيَةً ما يستحِقّه وذلك أنّ المستثنى

منه محذوفٌ والتقديرُ ما أتانى احدٌ الّا زيدا الّا عمرا لكن لمّا حُذف المستثنى منه بقى الفعلُ مفرَّغا
بلا فاعلٍ ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعلٍ فى اللفظ فرُفع احدهما بأنّه فاعلٌ ولمّا رفعت احدهما بأنّه فاعلٌ
لم يجز رفعُ الآخر لانّ المرفوع بعد إلّا انّما يُرفَع على احدِ وجهَيْن إمّا أن يُرفَع بالفعل الذى قبله اذا
فُرّغ الفعل وإمّا أن يُرفَع لانّه بدلٌ من مرفوعٍ قبله ولا يسوغ ههنا وجهٌ من الوجهَيْن المذكورَيْن لانّ
٥ احدهما قد ارتفع بالفعل لمّا فُرّغ له ولا يكون بدلًا لانّ الثانى ليس الاوّل ولا بعضًا له ولا مشتملا عليه
مع انّه ليس المراد أن يُثبَت للثانى ما نُفى من الاوّل فيُبْدَلَ منه وانّما المعنى على انّهما لم يدخلا فى
نفي الإتيان، وقوله لانّك لا تقول تركونى الّا عمرٌو اشارةٌ الى انّ الثانى مستثنًى من الاوّل والاوّلُ موجَبٌ
والمستثنى من الموجب لا يكون مرفوعا، فان قيل كيف استثنيتَه منه وليس بعضًا له قيل لانّ زيدا
بعضُ القوم فجاز الاستثناء منه من حيثُ هو بعضٌ والبعضُ يقع على القليل والكثير، ولم يجز نصبُهما
١٠ جميعا لانّ الفعل لا ينصب مفعولَيْن من غير فاعلٍ فلمّا امتنع رفعُهما معا ونصبُهما معا تعيّن رفعُ
احدهما ونصبُ الآخر، والاسمان جميعا مستثنَيان فمعناهما فى ذلك واحدٌ وإن اختلف إعرابُهما
وممّا يدلّ على انّهما مستثنيان أنّك لو لم تحذِف المستثنى منه وقدّمتَهما عليه لكنت تنصبهما نحوَ
قولك ما أتانى الّا زيدا الّا عمرا احدٌ والذى يوضِح ذلك قولُ الكُمَيْت

* فما لِيَ الّا اللّهُ لا ربَّ غيرَه * وما لِيَ إلّا اللّهَ غيرَك ناصرٌ *

١٥ نفى كلَّ ناصرٍ سِوَى اللّهِ وسوى المخاطَب وهذا واضحٌ،

فصــل ٩٤

قال صاحب الكتاب واذا قلتَ ما مررتُ بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه كان ما بعد إلّا جملةً ابتدائيّةً واقعةً
صفةً لأحدٍ وإلّا لَغْوٌ فى اللفظ مُعْطِيَةٌ فى المعنى فائدتَها جاعلةٌ زيدا خيرا من جميع مَن مررتَ بهم،
٢٠ قال الشارح اعلم انّ إلّا تدخل بين المبتدإ وخبره وبين الصفة وموصوفها وبين الحال وصاحبه فمثالُ
دخولها بين المبتدإ وخبره قولك ما زيدٌ الّا قائمٌ فقائمٌ خبرُ زيد فكأنّك قلت زيدٌ قائمٌ لكن فائدةُ
دخولِ إلّا إثباتُ الخبر للاوّل ونفىُ خبرٍ غيرِه عنه والمستثنى منه كانّه مقدَّرٌ والتقديرُ ما زيدٌ شىءٌ الّا
قائمٌ فشىءٌ هنا فى معنَى جماعةٍ لانّ المعنى ما زيدٌ شىءٌ من الأشياء الّا قائمٌ، ومثالُ دخولها بين الصفة
والموصوف قولك ما مررتُ بأحدٍ الّا كريمٍ وما رأيتُ فيها احدا الّا عالمًا أفدتَ بإلّا إثباتَ مُرورك بقومٍ كِرامٍ

وأنتفاء المرور بغيرِ مَن هذه صفتُهم وكذلك أثبتّ رؤيةَ قومٍ عُلماءَ ونفيتَ رؤيةَ غيرِهم، وتقول فى الحال ما جاء زيدٌ الّا ضاحكًا فتنفى مجيئَه الّا على هذه الصفة، وقد تقع الجُمَلُ موقعَ هذه الاشياء بعد الّا كما تقع موقعَها فى غير الاستثناء فتقول ما زيدٌ الّا أبوه منطلقٌ فأبوه منطلقٌ جملةٌ من مبتدإ

وخبر فى موضع خبرِ المبتدإ الاوّلِ الذى هو زيدٌ وتقول فى الصفة ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه فقولك زيدٌ خيرٌ منه جملةٌ من مبتدإ وخبر فى موضعِ مخفوضٍ نعتٍ لأحدٍ كانّك قلت مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم وأفادت الّا انتفاءَ مُرورك بغيرِ مَن هذه صفتُهم، وتقول فى الجملة اذا وقعتْ حالًا ما مررتُ بزيدٍ الّا أبوه قائمٌ وما مررت بالقوم الّا زيدٌ خيرٌ منهم فالجملةُ فى موضع الحال لوقوعها بعد معرفةٍ وقد يجوز فى قولك ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه أن تكون الجملةُ فى موضع الحال ايضا لانّ الحال من النكرة جائزٌ وإن كان ضعيفا ويجوز ان تدخل عليه الواوُ فتقول ما مررت بأحدٍ الّا وزيدٌ خيرٌ منه وما كلّمتُ ١٠ احدا الّا وزيدٌ حاضرٌ فزيد حاضر فى موضع الحال ولا يجوز حذفُ الواو من ههنا كما جاز حذفُها من الاوّل لخُلُوّ الجملة من العائد الرابطِ وانّما الواوُ هى الرابطةُ وليس الاوّلُ كذلك لانّ فيه ضميرا رابطا فإن أتيتَ بالواو كان تأكيدا للأرتباط وإن لم تأتِ بها فالضميرُ كافٍ، ولا تقع الجملةُ فى هذه المواضع الّا أن تكون اسميّةً من مبتدإ وخبر ولا تكون فعليّةً لانّ الّا موضوعةٌ لإخراجِ بعضٍ من كلٍّ فاذا تقدّم الّا الاسمُ فلا يكون بعدها الّا الاسمُ لانّهما جنسٌ واحدٌ فيصحّ ان يكون بعضًا له فلو قلت ما زيدٌ الّا قامَ ١٥ على ان تجعل قام خبرا وما أتانى احدٌ الّا قام أخوه ونحوَ ذلك لم يجز لما ذكرتُ لك، ولو قلت ما زيدٌ الّا يقوم او ما أتانى احدٌ الّا يضحك لكان جيّدا لانّ الفعل المضارع مشابهٌ للاسم فكان له حكمُه،

وقوله والّا لَغْوٌ فى اللفظ مُعْطِيةٌ فى المعنى فائدتَها جاعلةٌ زيدا خيرا من جميعِ مَن مررتَ بهم يعنى انّه ليس فى اللفظ مستثنًى منه وانّما معك فى ما زيدٌ الّا قائمٌ مبتدأٌ وخبرٌ وفى قولك ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه صفةٌ وموصوفٌ او حالٌ وذو حالٍ فجرى مجرَى العامل المفرّغِ للعمل من نحوِ ما قام الّا زيدٌ ٢٠ وما ضربتُ الّا زيدا من حيثُ انّ ما قبل الّا يقتضى ما بعدها اقتضاءً لا يتمّ المعنى الّا به الّا أنّها من جهةِ المعنى تُفيد الاستثناءَ من حيثُ جعلتَ زيدا خيرا من جميع ما مررت به فى قولك ما مررت بأحدٍ الّا زيدٌ خيرٌ منه ونفيتَ زيدا أن يكون شيئًا الّا قائمًا فى قولك ما زيدٌ الّا قائمٌ،

فصــــل ٩٥

قال صاحب الكتاب وقد أُوقِعَ الفعل موقع الاسم المستثنى فى قولهم نشدتُك بالله الّا فعلتَ والمعنى ما أَطْلُبُ منك الّا فَعْلَك وكذلك اقسمتُ عليك الّا فعلتَ وعن ابن عبّاسٍ بالايواء والنَّصْرِ الّا جلستم وفى حديث عُمَرَ عزمتُ عليك لَمّا ضربتَ كاتبَك سَوْطا بمعنى الّا ضربتَ،

٥ قال الشارح قد أُوقع الفعل موقعَ المصدر المستثنى لدلالة الفعل على المصدر فقالوا نشدتُك اللّهَ الّا فعلتَ والمراد فَعْلَك وذلك أنّ نَشَدَ فعلٌ قد استُعمل على وجهَيْن احدُهما ان يكون متعدّيا الى مفعول واحد والاخرُ ان يكون متعدّيا الى مفعولَيْن فالمتعدّى الى مفعول واحد قولُهم نشدتُ الضالّةَ اذا طلبتَها وأنشدوا لنُصَيْب

*طَلِلْتُ بذِى دَوْرانَ أَنْشُدُ ناقتى * وما لى عليها من قَلُوصٍ ولا بَكْرِ*

١٠ والناشد الطالبُ وأنشد الأصمعىّ عن أبى عمرو

*يُصِيخُ للنَّبْأَةِ أَسْماعَه * إصاخةَ الناشِدِ للمُنْشِدِ*

الإصاخة الاستماعُ والناشدُ الطالبُ والمُنْشِدُ المُعَرِّفُ،

الضرب الآخر أن يتعدّى الى مفعولَيْن من بابِ نشدتُ وذلك قولُهم نشدتُك اللّهَ الّا فعلتَ هكذا حكاه سيبويه وهو كلامٌ محمولٌ على المعنى كانّه قال ما أَنْشُدُ الّا فَعْلَك اى ما أسألُك الّا فَعْلَك ومثلُ ١٥ ذلك شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ وشىءٌ ما جاء بك، وجاز وقوعُ فعلتَ هٰهنا بعد الّا من حيثُ كان دالّا على مصدره كانّهم قالوا ما أسألُك الّا فَعْلَك ونحوُه ما أنشده أبو زيد

* فقالوا ما تَشاءُ فقلتُ أَلْهو * الى الإصباحِ آثِرَ ذِى أَثِيرِ*

فأَوقع الفعلَ على مصدره لدلالته عليه فكانّه قال فى جوابِ ما تشاءُ اللَّهْوَ، واذا ساغ ان تحمل شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ على معنى المنفىّ كان معنى النفى فى نشدتُك اللّهَ الّا فعلتَ أظهرَ لقوّة الدلالة على النفى ٢٠ لدخولِ الّا لدلالتها عليه ألا ترى انّهم قالوا ليس الطِيبُ الّا المِسْكَ فجاز دخولُ الّا فى قولِ أبى الحسن بين المبتدإ والخبر وإن لم يجز زيدٌ الّا منطلقٌ لمّا كان عاريًا من معنى النفى، ومثلُه من الحمل على المعنى قولُ الآخرِ * وانّما * يُدافِعُ عن أَعْراضِهم أَنَا او مِثْلِى * والمراد ما يدافع عن اعراضهم الّا أنا ولذلك فَصَلَ الضميرَ حيثُ كان المعنى ما يدافع الّا أنا ولولا هذا المعنى لم يستقِمْ لانّك لا تقول يقوم أنا فكما جاز يدافع أنا لانّه فى معنًى ما يدافع الّا أنا كذلك جاز أسألُك الّا فعلتَ لانّه فى معنًى لا أسألُك الّا

فَعَلْكَ، وامّا أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ فقياسُه لو أُجْرِىَ على ظاهره أن يقال لَتَفْعَلَنَّ لانّه جوابُ القَسَم فى طَرَفِ الايجاب بالفعل فتلزمه اللامُ والنونُ لكنّهم حملوه على نشدتُك اللّهَ إلّا فعلتَ لانّ المعنى فيهما واحدٌ، قال سيبويه سألتُ الخليلَ عن قولهم أقسمت عليك لَمَّا فعلتَ وإلّا فعلتَ لِمَ جاز هذا وانّما أقسمتُ ههنا كقولك واللّهِ فقال وجهُ الكلام لتفعلنّ ولكنّهم أجازوا هذا لانّهم شبّهوه بقولهم نشدتُك اللّهَ إلّا فعلتَ اذ كان المعنى فيهما الطَّلَبَ، وامّا قولُ ابن عبّاسٍ بالإيواء والنَّصْرِ إلّا جلستم فهو حديثٌ مشهور ذكره التَّوْحيدىُّ فى كتابِ البَصائر وذلك أنّ ابن عبّاس دخل على بعضِ الأنصار فى وَلِيمَةٍ فقاموا فقال بالإيواء والنصر إلّا جلستم وأراد بالايواء والنصر قولَه تعالى وَٱلَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا فاستعطفهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم، وامّا حديثُ عمر عزمتُ عليك لَمّا ضربتَ كاتبَك سَوْطا ففى هذا الحديث روايةٌ اخرى عن يَحْيَى بن أبى كثير أنّ كاتبًا لأبى موسى كتب الى عمر بن الخطّاب مِنْ أَبُو مُوسَى فكتب اليه عمرُ اذا أتاك كِتابى هذا فَاضْرِبْه سَوْطا وَاعْزِلْه عن عَمَلك، فقولُه لمّا ضربتَ كاتبَك بمعنى إلّا ضربتَ اى لا أطلُبُ إلّا ضَرْبَه وقولُه عزمتُ عليك من قَسَم الملوك وكانوا يُعظِّمون عزائمَ الأمراء،

فصـــل ۹۲

قال صاحب الكتاب والمستثنى يُحذَف تخفيفًا وذلك قولهم ليس إلّا وليس غيرُ،

الشارح قد حذفوا المستثنى بعد إلّا وغَيْرٍ وذلك مع لَيْسَ خاصّةً دون غيرها ممّا يُستثنى به من ألفاظِ الجَحْد لعِلْمِ المخاطَب بمُرادِ المتكلّم وذلك قولك ليس غيرُ وليس إلّا والمراد ليس إلّا ذاك وليس غيرُ ذاك ولو قلت بدلَ لَيْسَ لا يكون إلّا او لم يكن غيرُ لم يجز فاذا قالوا ليس إلّا وليس غيرُ فانّهم حذفوا المستثنى منه اكتفاءً بمعرفةِ المخاطب نحوَ ما جاءنى الّا زيدٌ والمرادُ ما جاء احدٌ الّا زيدٌ ومثلُ ذلك ما منهم إلّا قد قال ذاك يريد ما منهم احدٌ الّا قد قال ذاك واذا قلت ليس غيرُ فاسمُ ليس مستترٌ فيها على ما تقدّم وغَيْرُ الخبرُ وهى منتصبةٌ وانّما لمّا حُذف منها ما أُضيفت اليه وقُطعت عن الاضافة بُنيت على الضمّ تشبيهًا بالغايات، وقال أبو الحسن الأخفشُ اذا أضفتَ غيرا فقلت غيرَك او غير ذلك جاز فيه وجهان الرفعُ والنصبُ تقول جاءنى زيدٌ ليس غيرُه وليس غيرَه فاذا رفع فعلى انّه اسمُ ليس وأضمر الخبرَ كانّه قال ليس غيرُه صحيحا واذا نصب فعلى انّه الخبرُ وأضمر الاسمَ كانّه قال ليس الجائى او ليس الأمرُ غيرَه واذا لم يُضِفْها أجاز فى غير الفتحِ والضمّ وشبّهها بباب تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ وزعم

انّ تيم الأوّل قد حُذف منه المضاف اليه وبقى على لفظ ما هو مضافٌ من غير تنوين اذ كانت الاضافةُ منويّةً فيه، وقد أجاز بعضُهم تنوينَ غير اذا حذفتَ منها المضاف اليه نَظَرًا الى اللفظ كما يُنوَّن كُلٌّ وبعضٌ اذا لم يُضافا وإن كانت الاضافةُ فيهما منويّةً مرادةً من نحوِ قوله تعالى وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ونحو ذلك،

٥

الخبر والاسم فى بابَى كان وإنّ

فصــــل ٩٧

قال صاحب الكتاب لمّا شُبّه العامل فى البابَيْن بالفعل المتعدّى شُبّه ما عَمِلَ فيه بالفاعل والمفعول،

قال الشارح لمّا حصّر المنصوباتِ وجب عليه أن يُعيد ذِكْرَ كانَ وأخواتِها وإنَّ وأخواتِها ههنا لانّ لكلّ ١٠ واحد منهما منصوبًا كما أنّ له مرفوعًا فخبرُ كان وأخواتِها واسمُ إنّ وأخواتِها من المنصوبات على التشبيه بالمفعول وذلك أنّه شُبّه كلُّ واحد من كان وإنّ بالفعل المتعدّى لاقتضاء كلّ واحد منهما اسمَيْن بعده وقد تقدّم بيانُ مشابهةِ إنّ الفعلَ فى المرفوعات بما أغنى عن إعادته، وأمّا كانَ وأخواتُها فهى من أفعالِ العِبارة واللفظِ لانّه تدخلها علاماتُ الأفعال من نحوِ قَدْ والسينِ وسَوْفَ وتتصرّفُ تصرّفَ الافعال نحوَ كانَ يَكُونُ فهو كائنٌ وكُنْ ولَا تَكُنْ وليست أفعالا حقيقةً لانّ الفعل فى الحقيقة ما دلّ على حَدَثٍ ١٥ وزمانٍ ذلك الحدث وكانَ وأخواتُها موضوعةٌ للدلالة على زمانِ وُجودِ خبرها فهى بمنزلةِ اسمٍ من اسماء الزمان يُؤتَى به مع الجملة للدلالة على زمنِ وجودِ ذلك الخبر فقولُك كان زيدٌ قائما بمنزلة قولك زيدٌ قائمٌ أمْسِ وقولُك يكون زيدٌ قائما بمنزلةِ زيدٌ قائمٌ غدا فثَبَتَ بما قلناه أنّها ليست افعالا حقيقةً اذ ليس فيها دلالةٌ على الفعل الحقيقىّ الذى هو المصدرُ وانّما هى مشبَّهةٌ بالافعال لفظًا واذا كانت افعالا من جهة اللفظ كان مرفوعُها كالفاعل ومنصوبُها كالمفعول ويُؤيّد عندك أنّ مرفوعها ليس بفاعلٍ وأنّ منصوبها ٢٠ ليس مفعولا على الحقيقة أنّ الفاعل والمفعولَ قد يَتغايَران نحوَ ضرب زيدٌ عمرا فزيدٌ غيرُ عمرو والمرفوعُ فى بابِ كانَ لا يكون الّا المنصوبَ فى المعنى نحوَ كان زيدٌ قائما فالقائمُ ليس غيرَ زيد فاعرفه،

فصــــل ٩٨

قال صاحب الكتاب ويُضمَر العامل فى خبرِ كان فى مثلِ قولهم الناسُ مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وإن

شرّا فشرٌ والمرءُ مقتولٌ بما قَتَلَ به إن خَنْجَرا فخنجرٌ وإن سَيْفا فسيفٌ اى إن كان عَمَلُه خيرا فجزاؤه خيرٌ وإن كان شرّا فجزاؤه شرٌ ومنهم مَن ينصبهما اى إن كان خيرا كان خيرا والرفعُ أحسنُ فى الآخِر ومنهم مَن يرفعهما ويُضمِر الرافعَ اى إن كان معه خنجرٌ فالذى يُقتَل به خنجرٌ قال النُعمان ابن المُنذِر *قد قيلَ ذلك إن حَقّا وإن كَذِبا*

٥ قال الشارح اعلم انّ كانَ قد تُحذَف كثيرا وهى مرادةٌ وذلك لكثرتها فى الكلام فمن ذلك قولُهم الناسُ مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وإن شرّا فشرٌ فلكَ فى هذه المسئلة أربعةُ أوجه من الاعراب أن تنصبهما جميعا وأن ترفعهما جميعا وأن تنصب الاوّلَ وترفع الثانىَ وأن ترفع الاوّلَ وتنصب الثانى فاذا نصبتَهما جميعا قلت الناسُ مجزيّون باعمالهم إن خيرا فخيرا وانتصابُهما بفعلَيْن مضمرَيْن احدُهما شرطٌ والاخرُ جزاءٌ حُذفا لدلالة إنْ عليهما اذ لا يقع بعدها الّا فعلٌ والتقديرُ إن كان عملُه خيرا فيكون جزاؤه ١٠ خيرا او فهو يُجْزَى خيرا فالاوّل خبرُ كانَ المحذوفةِ والثانى خبرُ كانَ الثانيةِ إن قدّرتَ كانَ او مفعولٌ ثانٍ إن قدّرت يُجْزَى ، واذا رفعتَهما وقلت إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌ فشرٌ فالاوّل مرفوعٌ بفعل محذوف والتقديرُ ان كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ ولا يرتفع الّا على هذا التقدير لوُقوعه بعد إنِ الشرطيّة وحرفُ الشرط لا يقع بعده مبتدأٌ لانّ الشرط لا يكون بالاسماء فيكون ارتفاعُ خير الاوّلِ على انّه اسمُ كانَ والخبرُ محذوفٌ وهو الجارُّ والمجرور وهو عربىٌّ جيّدٌ ويجوز ان يكون المضمر كانَ التامّةَ فلا يُحتاج الى ١٥ خبرٍ وأمّا خير الثانى فيرتفعُ لانّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ لانّ الجزاء قد يكون بالجُمَل الاسميّة اذا كان معها الفاء نحوَ قولك إن أتانى زيدٌ فله درهمٌ ، واذا نصبت الاوّلَ ورفعت الثانىَ وقلت إن خيرا فخيرٌ وهو الوجهُ المختارُ فيكون انتصابُ الاوّل بتقديرِ فعل كانّك قلت ان كان عملُه خيرا على ما ذكرنا فى الوجه الاوّل ويكون ارتفاعُ خير الثانى على انّه خبرُ مبتدإ وتقديرُه فجزاؤه خيرٌ على ما ذكرنا فى الوجه الثانى وانّما كان هذا الوجهُ المختارَ لانّ إنْ من حيثُ هى شرطٌ تقتضى الفعلَ لانّ الشرط بالاسم لا يصحّ ٢٠ فلم يكن بدٌّ من تقديرِ فعل إمّا كانَ او نحوِها فاذا نصبنا كنّا قد أضمرنا كانَ والفعلُ لا بدّ له من فاعلٍ وهما كالشىء الواحد واذا رفعنا أضمرنا كانَ وخبرا لها او شيئا فى موضع الخبر والخبرُ بمنزلة المفعول والمفعولُ منفصلٌ من الفعل أجْنَبىٌّ منه فهما شيئان وكُلّما كثُر الاضمارُ كان أضعفَ واختير رفعُ الثانى لدُخولِ الفاء فى الجواب والفاءُ انّما أُتى بها فى الجواب اذا كان مبتدأً وخبرا فأمّا اذا كان فعلا لم يُحتَج الى الفاء نحوَ قولك إن أكرمتنى أكرمتُك وإنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْك ولو قلت إن أكرمتَنى لك درهمٌ او إن

أتيتَنى زيدٌ مُقيمٌ عندى لم يجز حتّى تأتى بالفاء فتقول إن أكرمتَنى فلك درهمٌ وإن أتيتنى فزيدٌ مقيمٌ عندى، واذا رفعت الاوّلَ ونصبت الثانىَ فقلت إن خيرٌ فخيراً وإن شرٌّ فشرًّا فترفع الاوّل بأنّه اسمُ كان على ما تقدّم وتنصب الثانىَ على ما ذكرنا ويكون التقديرُ فهو يُجْزَى خيراً، واعلمْ انّ هذا الحذف والاضمار لا يسوغ مع كلّ حرف لا يقع بعده الّا الفعلُ وانّما ذلك مسموعٌ منهم تُضْمِر حيثُ أضمروا ٥ وتُظْهِر حيث أظهروا تقِفُ فى ذلك حيث وقفوا فأمّا قوله

*قد قيلَ ذلك إنْ حقًّا وإنْ كَذِبًا * وما اعتذارُك من شىء اذا قِيلَا*

فإنّه يجوز فيه الوجوهُ الاربعةُ فالنصبُ على ما ذكرناه اوّلاً والرفعُ على تقدير إن وقع حقٌّ وإن وقع كذبٌ او على إن كان فيه حقٌّ وإن كان فيه كذبٌ، والبيت للنُعْمان بن المُنْذِر قاله للرّبيع بن زِيادٍ العَبْسىّ حين دخل عليه لَبِيدُ بن رَبِيعَةَ والربيعُ يُؤاكله فقال

١٠ *مَهْلاً أَبَيْتَ اللَعْنَ لا تأكُلْ مَعَهْ * إنّ اسْتَهُ من بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ*

فأمسك النعمانُ عن الأكل فقال الربيعُ أَبَيْتَ اللعنَ إنّ لبيدا كاذبٌ فقال النعمانُ *قد قيل ذلك إنْ حقًّا وإن كذبا* البيتَ فقال قومٌ هو له وقيل هو لغيره وانّما تمثّل به،

قال صاحب الكتاب ومنه ألَا طَعامَ ولو تَمْرا وايتِنى بدابّةٍ ولو حِمارا وإن شئتَ رفعتَه بمعنى ولو يكون تمرٌ وحمارٌ وادْفَعِ الشرَّ ولو إصْبَعا ومنه أمّا انت منطلقا انطلقتُ والمعنى لأنْ كنتَ منطلقا وما مَزيدةٌ ١٥ معوِّضةٌ من الفعل المضمَر ومنه قولُ الهُذَلىّ *أَبا خُراشةَ أمّا انتَ ذا نَفَرٍ* وروى قوله

*امّا أقَمْتَ وأمّا انتَ مُرْتَحِلاً * فاللّهُ يَكْلَأُ ما تأتِى وما تَذَرُ*

بكسرِ الاوّل وفتحِ الثانى،

قال الشارح قوله ومنه اى ومن المنصوب بإضمارِ فعلٍ، قوله ولو تمرا يريد ولو كان تمرا فتمرا منصوب لأنّه خبرُ كان واسمُها مضمرٌ فيها والتقديرُ ولو كان الطَعامُ تمرا لكن حذفتَ الفعلَ للعلم بموضعه اذ كانت ٢٠ لَوْ لا يقع بعدها الّا فعلٌ لأنّها شرطٌ فيما مضى كما انّ إنْ شرطٌ فيما يستقبل فلا يقع بعدها الّا فعلٌ، ولو رفعتَ التمر فقلت ولو تمرٌ لجاز ايضا على تقدير فعلٍ رافعٍ كأنّك قلت ولو كان عندنا او ولو سقط الينا تمرٌ، ومثله ايتِنى بدابّةٍ ولو حمارا على ذلك اى ولو كان حمارا ولو رفعتَ وقلت ولو حمارٌ لكان جائزا حسنا على تقديرِ ولو وقع حمارٌ ولو خفضتَ الحمار لجاز ايضا على تقدير الباء كأنّك قلت ولو اتيتَنى بحمارٍ وهو ضعيفٌ لأنّك تُضْمِر فعلاً والباءَ وكلّما كثُر الإضمارُ كان اضعفَ، ومثله ادْفَعِ

الشرّ ولو اصْبَعًا نصبت اِصبعا على معنى ولو كان الدَّفْعُ اِصبعا اى قَدْرَ اِصبع يعنى يسيرا ، وامّا قولهم أَمّا أنت منطلقا انطلقتُ معك فمنطلقا منصوبٌ بفعل مضمر وأصلُ أَمّا ههنا أَنْ وهى المصدريّة ضُمّت اليها مَا زائدةً مُؤكِّدةً ولزمت الزيادةُ ههنا عوضًا من الفعل المحذوف والمعنى لِأَنْ كنتَ منطلقا انطلقتُ معك اى لأنطلاقك فى الماضى انطلقتُ معك وانّما قدّرناها فى الماضى لانّك أَوْليتها الماضىَ ولو أَوْليتها ٥ المستقبلَ لقدّرتَها بالمستقبل وحسُن حذفُ الفعل لِاحاطة العلم بأنّ أَنْ هذه الخفيفةَ لا يقع بعدها الاسمُ مبتدأً وصار لذلك بمنزلة اِن الشرطيّة فى دلالتها على الفعل وأَنْتَ مرتفعٌ بالفعل الذى صار مَا عوضا عنه وهو كَانَ وأَنْ مِن أَمّا فى موضع نصب بِانطلقتُ والمعنى انطلقتُ لِأَنْ كنتَ منطلقا فلمّـــا أُسقطت اللام وصل الفعلُ فنَصَبَ وليست أَمّا هذه جزاء ، قال سيبويه وسأَلْتُه يعنى الخليلَ أَمّا أنت منطلِقا أَنطلِقُ معك فرفع وهو قولُ أبى عمرو ويونسَ ولو كان جزاء لجزمه ، والكوفيون يذهبون الى انّ ١٠ أَنِ المفتوحةَ هنا فى معنى الشرط ومَا زائدةٌ والفعلُ الناصبُ محذوفٌ على ما ذكرنا حكى ذلك ابو عمر الجَرْمىُّ عن الأَصمعىّ ويحملون قولَه تعالى أَنْ تَضِلَّ اِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ اِحْدَاهُمَا ٱلْأُخْرَى على ذلك وتُؤيِّده قراءةُ حَمْزَةَ اِنْ تضلّ احداهما بكسر الهمزة المعنى عندهم واحدٌ ، وامّا قوله

*أَبَا خُرَاشَةَ أَمّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ * فَإِنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ ·

فانّ البيت لعَبّاس بن مِرْداسٍ والشاهدُ فيه نصبُ ذا نفر على أن كان ذا نفر فحُذفت كَانَ وجُعلت ١٥ زيادةُ مَا لازمةً عوضًا من الفعل المحذوف ولأجلِ أنّ الثانى مستحَقٌّ بالاوّل دخلت الفاء فى الجـــواب ، والضَّبعُ ههنا السَّنَةُ اى لِأَنْ كنتَ كثيرَ القوم عزيزا فانّ قومى مَوْفورون لم تُهْلِكهم السنون فامّا أَنْ فى البيت فموضعُها نصبٌ بفعلٍ يدلّ عليه قولُه لم تأكلهم الضبعُ تقديرُه بَقِيتَ او سَلِمْتَ ونحوُها ممّـــا يدلّ عليه قولُه لم تأكلهم الضبعُ ولا يكون منصوبا بنفسِ لم تأكلهم الضبع لانّه فى خبرِ اِنَّ وما بعد انّ لا يعمل فيما قبلها ، واعلمْ انّ البيت يُقوّى مذهبَ الجزاء فى اَمّا لانّه لبس معك ما يتعلّق به أَنْ ٢٠ كما كان معك فى قولهم أَمّا أنت منطلقا انطلقتُ معك ، ولا يجوز اِظهارُ الفعل بعد أَمّا هنا لِما ذكرناه من كونِ مَا نائبةً عنه واِنْ أظهرتَ الفعلَ لم تكن امّا اِلّا مكسورةً نحوَ قولك اِمّا كنت منطلقا انطلقتُ معك فيكون شرطا محضا ولا يجوز حذفُ الفعل بعد اِمّا المكسورة كما لم يجز اِظهارُه بعد أَمّا المفتوحة وذلك أنّ أَمّا المفتوحةَ كثُر استعمالُها حتّى صارت كالمَثَل الذى لا يجوز تغييرُه ، فامّا قولُ الشاعـــر *اِمّا أَقمتَ وأَمّا أنت مرتحلا الخ * فالشاهد فيه اِمّا أقمت بكسر الهمزة وقد رُوى فى اِمّا أقمت وأَمّا أنت

مرتحلا وإمّا كُنْتَ فَمَن رواه كُنْتَ كَسَرَ امّا فى الاوّل والثانى لظهور الفعل معهما ومَن رواه وأمّا انتَ كسر امّا الأُولى لظهور الفعل معها وفتح الثانية لحذف الفعل، ولا يمتنع عند المبرّد وغيره اذا حذفتَ مَا وأتيتَ بالفعل أن تفتح وتكسر والاوّل أجودُ،

المنصوب بلا التى لنفى الجنس

٥

فصـــل ٩٩

قال صاحب الكتاب هى كما ذكرتُ محمولةٌ على انّ فلذلك نُصب بها الاسمُ ورُفع الخبر وذلك اذا كان المنفىُّ مضافا كقولك لا غلامَ رجلٍ افضلُ منه ولا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ او مُضارِعا له كقولك لا خيرا منه قائمٌ هنا ولا حافظا للقرآن عندك ولا ضاربا زيدا فى الدار ولا عشرين درهما لك،

١٠ قال الشارح اعلم انّ لا من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكُمها أن لا تعمل فى واحد منهما غيرَ انّها عملتْ فى النكرات خاصّةً لعلّةٍ عارضةٍ وهى مضارعتُها انّ كما أُعملتْ مَا فى لغةِ اهل الحجاز لمضارعتها لَيْسَ والاصلُ أن لا تعمل وقد تقدّم الكلامُ عليها وبيانُ مضارعتها لانّ وذكرنا أنّ حكمَ النكرة المفردة بعد لا البناء على الفتح نحوَ لا رجلَ عندك ولا غلامَ لك وهى حركةُ بناء نائبةٌ عن حركةِ الاعراب وأوضحنا الخلافَ فيه فى فصل المرفوعات بما أغنى عن إعادته، فان كانت النكرةُ بعد لا مضافةً

١٥ او مشابهةً للمضاف تبيّنَ النصبُ فظهر الاعرابُ فالنكرةُ المضافة قولك لا غلامَ رجلٍ لك ولا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ من قِبَلِ انّ الاضافة تُبْطل البناء لانّك لو بنيتَ نحوَ لا غلام رجل لجعلتَ ثلاثةَ أشياء بمنزلةِ شىء واحد وذلك مُجحِفٌ معدومٌ ألا ترى انّك لا تجد اسمَيْن جُعلا اسما واحدا وأحدُهما مضافٌ انّما يكونان مفردَيْن كحَضْرَمَوْتَ وخمسةَ عشرَ وبَيْتَ بَيْتَ فهما كالشىء الواحد ألا ترى انّ قولهم يا ابنَ أُمَّ لمّا جُعل أُمَّ مع ابن اسما واحدا حُذفت ياء الاضافة، والنكرة المشابهة للمضاف قولك

٢٠ لا خيرا من زيدٍ ولا ضاربًا زيدا ولا حافظًا للقرآن ولا عشرين درهما فهذه الاسماء مشابهةٌ للمضاف وجاريةٌ مجراه لانّها عاملةٌ فيما بعدها كما انّ المضاف عاملٌ فيما بعده والمعمولُ من تمام المضاف فقولك من زيدٍ من تمام خير لانّه موصولٌ به وزيدا من تمام ضاربا لانّه مفعولُه وللقرآن فى موضع مفعولِ حافظا ودرهما من تمام عشرين لانّه منتصِبٌ به، فانتصابُ النكرة المضافة بعد لا انتصابٌ صريحٌ كانتصابها بعد انّ ويدلّ على ذلك قولهم لا خيرًا من زيدٍ فكما انتصب خيرٌ وثبت فيه التنوينُ ثباتَه فى المُعْرَب كذلك

تكون الفتحةُ فى لا غلامَ رجلٍ فتحةَ إعراب لا فتحةَ بناء لامتناع بناء المضاف مع غيره وجَعْلِهما كالشيء الواحد فعلى هذا تقول لا مُرورَ بزيد إن جعلتَ الجارّ والمجرور خبرا وعلّقته بمحذوف كان المرورُ مبنيّا مع لا ولا يجوز تنوينُه وكان تقديرُه لا مرورَ ثابتٌ او واقعٌ بزيدٍ وإن علّقتَ الجارّ والمجرور بنفسِ المرور كان من صلته وكان منصوبا معربا ووجب تنوينُه وأضمرتَ الخبرَ ويكون تقديره لا مرورًا بزيدٍ ٥ واقعٌ او موجودٌ وإن شئت أظهرتَه، وقوله تعالى لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللّٰهِ من قبيلِ لا رجلَ فى الدار فالجارُّ والمجرورُ الذى هو من أمر الله فى موضعِ رفعٍ بأنّه الخبرُ ويتعلّق بمحذوفٍ والظرفُ يتعلّق به وقد تقدّم عليه وتقديرُه لا عاصمَ كائنٌ من أمر الله اليومَ، ومثله قوله تعالى لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ فقوله عليكم فى موضع الخبر وتعلُّقه بمحذوفٍ واليومَ متعلِّقٌ بالجارّ والمجرور، وامّا قوله لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ فيحتمل ان يكون من قبيلِ لا رجلَ فى الدار ويكون الظرفُ متعلّقا بالجارّ والمجرور وقد ١٠ تقدّم عليه والجارُّ والمجرور فى موضع الخبر ويكون بُشْرَى مبنيّا مع لا ويحتمل ان يكون من قبيلِ لا خيرا من زيد ويكون الظرفُ متعلّقا ببشرى ويكون بشرى منصوبا فى تقديرِ المنوّن الّا انّه لا ينصرِف لمكانِ ألفِ التأنيث المقصورة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب فاذا كان مفردا فهو مفتوحٌ وخبرُه مرفوعٌ كقولك لا رجلَ افضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك ويقول المستغيثُ ولا الٰهَ غيرُك،

قال الشارح اذا قلت لا رجلَ أفضلُ منك ولا احدَ خيرٌ منك ولا الٰهَ غيرُك كان مبنيّا مفتوحا لوُجودِ علّةِ البناء وهو تضمُّنُه معنى الحرف الذى هو مِنْ على ما تقدّم انّ المرادُ العمومُ واستغراقُ الجنس ولم يُوجَد ما يمنع من البناء، فامّا المضاف والمشابهُ له نحوُ لا غلامَ رجلٍ عندك ولا خيرا من زيدٍ فى الدار فانّه وإن كانت العلّةُ المقتضيةُ للبناء موجودةً وهو تضمُّنُه معنَى مِنْ فانّه وُجِد مانعٌ من البناء وهو الاضافةُ وطُولُ الاسم فعَدَمُ البناء فيهما لم يكن لعدم تمكُّنه بل لوجود مانعٍ منه،

١٥ قال صاحب الكتاب وامّا قوله * لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً * فعلى إضمارِ فعلٍ كأنّه قال ولا أَرَى خُلَّةً كما قال الخليل فى قوله * ألا رَجُلًا جَزاهُ اللّهُ خَيْرًا * كأنّه قال ألا تُرُونَنِى رجلا وزعم يُونُسُ انّه نَوَّنَ مُضطرًّا،

قال الشارح امّا قوله

* لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ـ اِتَّسَعَ الخَرْقُ على الرافِعِ *

البيت لأَنَسِ بن العَبّاس والكلامُ فى نصب الخلّة وتنوينها يحتمل أمرَيْن احدُهما أن تكون لَا مَزِيدةً

لتأكيد النفى دخولُها كخروجها فنصبتَ الثانىَ ونوّنتَه بالعطف على الاوّل بالواو وحدَها واعتمد بلا الأُولى على النفى وجُعل الثانيةَ مؤكِّدةً للتجحّد كما يكون كذلك فى لَيْسَ اذا قلت ليس لك غلامٌ ولا جاريةٌ فيكون فى الحكم كقوله

*ولا أَبَ وابنًا مِثْلُ مَرْوانَ وابنِه * اذا هو بالمَجْد ٱرْتَدَى وتَأَزَّرَا*

٥ الثانى أن تكون نافيةً عاملةً كالأُولى كانّه استأنف بها النفىَ فيكون حينئذ فى تنوين الخلّة اشكالٌ فذهب سيبويه والخليلُ الى انّها معربةٌ منتصِبةٌ باضمارِ فعل محذوف كانّه قال لا تَسُبّ اليومَ ولا أَرى خُـلّـةً ومثلُه قوله

*أَلَا رَجُلًا جَزاهُ اللّهُ خَيْرًا * يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ*

وانتصابه فى قول الخليل بفعل محذوف تقديرُه أَلَا تُرونِنى رجلا، وذهب يونُس الى انّ انتصـابـه من ١٠ قبيل الضرورة والذى دعاه الى ذلك أنّ الف الاستفهام اذا دخلت على لا فلها معنيان احدهما الاستفهامُ والآخرُ التمنّى واذا كانت استفهاما فحالُها كحالها قبلَ أن تلحَقها الفُ الاستفهام فتقول أَلا رجلَ فى الدار وأَلا غلامَ أفضلُ منك كما كنت تقول لا رجلَ فى الدار ولا غلامَ أفضلُ منك تفتح الاسمَ المنكورَ بعدها وترفع الخبرَ لا فَرْقَ بينهما فى ذلك قال الشاعر *حارِ بنَ كَعْبٍ أَلَا أَحْلامَ تَزْجُرُكُمْ* واذا كانت تَمَنّيًا فلا خلافَ فى الاسم أنّه مبنىٌّ مع لا كما كان انّما الخلافُ فى الخبر فأكثرُ النحويّين لا يُجيزون ١٥ رفعَ الخبر وهو رأىُ سيبويه والخليلِ والجَرْمىِّ وانّما ينصبونه لانّه قد دخله معنَى التمنّى وصار مستغنيًا كما استغنى اَللّهمّ غُلامًا ومعناه اللهمّ هَبْ لى غلاما ولا يُحتاج الى خبرٍ ومعناه معنى المفعول، وذهب أبو عُثمانَ المازنىُّ الى انّه يبقى على حاله من نصبِ الاسم ورفعِ الخبر ويكون على مذهبِ الخبر وإن كان معناه التمنّىَ كما انّ قولك غَفَرَ اللّهُ له ورَحِمَهُ اللّهُ اللفظُ خبرٌ ومعناه الدعاء، واذا كان ما بعد أَلَا فى كِلا وجهَيْها لا يكون الّا مبنيّا على الفتح أَشْكَلَ الامرُ فى قول الشاعر *أَلا رجلا جزاه اللّهُ خيرا* ٢٠ فحمله الخليلُ على تقديرِ فعل كانّه قال أَرُونى رجلا جَعَلَه من قبيلِ هلّا خيرا من زيد و *لَوْلَا الكَمِىَّ المُقَنَّعَا* وحمله يونُس على انّ تنوينه ضرورةٌ وهو مذهبٌ ضعيفٌ لانّه لا ضرورةَ ههنا،

فصـــل ١٠٠

قال صاحب الكتاب وحقُّه أن يكون نكرةً قال سيبويه واَعْلَمْ انّ كلَّ شىء حسُن لك أن تُعمِل فيه رُبَّ

حسَن لك أن تُعمِل فيه لا وأمّا قول الشاعر * لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيّ * وقولُ ابن الزَبير الأسَدِيّ

* أَرى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ * نَكِدْنَ ولا أُمَيّةَ بالبِلادِ *

وقولهم لا بَصْرَةَ لكم وقَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها فعلى تقديرِ التنكيرِ، وأمّا لا سِيَّمَا زيدٍ فمِثْلُ لا مِثْلَ زيدٍ،

قال الشارح وقوله وحقّه أن يكون نكرةً يعنى الاسمَ الذى تعمل فيه لا فانّه لا يكون الّا نكرةً من حيثُ

٥ كانت تنفى نفيًا عامًّا مستغرِقا فلا يكون بعدها معيّنٌ فلا فى هذا المعنى نظيرةُ رُبَّ وكَمْ فى الاختصاص بالنكرة لانّ رُبَّ للتقليل وكَمْ للتكثير وهذا الابهامُ أَولى بهما، وقد جاءت اسماء قليلةٌ ظاهرُها التعريفُ والمراد بها التنكيرُ فمن ذلك قول الشاعر * لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيّ * أنشده سيبويه والشاهدُ فيه نصبُ هيثم بلا وهو اسمٌ عَلَمٌ وهى لا تعمل الّا فى نكرةٍ وجاز ذلك لانّه أراد أمثالَ هيثم ممّن يقوم مقامَه فى جُودَةِ الحُدَاء للمَطِيّ، ونحوُه قولُ ذى الرُمّة

١٠ * هى الدارُ اذْ مَىٌّ لأَهْلِكِ جيرةٌ * لَيالِىَ لا أَمْثالَهُنَّ لَيالِيَا *

فلمّا قُدّر بمِثْلٍ تَنَكّرَ لانّ مثلا نكرةٌ وإن أُضيفت الى معرفة، وقد يُطْلَق مثلٌ ويكون المرادُ به ما أُضيف اليه كما يقول القائل لِمَن يخاطبه مثلُك لا يتكلّم بهذا ومثلُك لا يفعل القبيحَ وعليه قولُه تعالى فَجَزَآءٌ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ فى قِراءةِ الجماعة غيرِ أهل الكوفة بخفضِ مثلٍ والاضافةِ ألا ترى انّه انّما يلزمه جزاءُ المقتولِ لا جزاءُ مثله، وامّا قوله ولا أُمَيَّةَ فى البلاد فهو لعبد اللّه بن زَبِير بن فُضالةَ بن شريك

١٥ الوالى من أَسَدِ بن خُزَيْمَةَ والزَبِيرُ بفتح الراء وكسر الباء والشاهدُ فيه نصبُ أميّةَ بلا وهو عَلَمٌ على إرادةِ ولا أمثالَ أميّةَ كالذى قَبْلَه، يقول هذا لعبد اللّه بن الزُبَيْر حين أتاه مستمنِحًا فلمّا مَثَلَ بين يَدَيْه قال له إنّه نفِدتْ نَفَقَتِى ونقِبتْ راحلتى فقال أَحْضِرْها فأحضرها فقال أَقْبِلْ بها فأقبل بها ثمّ قال أَدْبِرْ بها فأدبر فقال ارْقَعْها بسِبْتٍ وأَخْصِفْها بهُلْبٍ وأَنْجِدْ بها يَبْرُدْ خُفُّها، السِبْتُ جُلودُ البَقَر تُدْبَغ بالقَرَظ تُحْذَى منه النِعال والهُلْبُ شَعْرُ الخِنْزير الذى يُخْرَز به، فقال له ابنُ فضالة إنّى أتيتُك مستحمِلًا

٢٠ لا مستوصِفًا فلَعَنَ اللّهُ ناقةً حملتْنى اليك فقال ابنُ الزُبَيْر إنّ وراكبَها وأنصرف عنه وكان مُبخَّلا فذمّه ومدح بنى أُميّةَ فقال

* أَقولُ لغِلْمَتِى شُدّوا رِكابى * أُجاوِزْ بَطْنَ مَكّةَ فى سَوادِ *

* فَمَا لى حينَ أَقْطَعُ ذاتَ عِرْقٍ * الى ابن الكاهِليّةِ من مَعادِ *

* أَرى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ * نَكِدْنَ ولا أُمَيّةَ فى البِلا *

قوله ابن الكاهليّة يعنى أُمّه وكانت من كاهل وهو حىٌّ من هُذَيْل ولمّا بلغ عبدَ الله هذا الشعرُ قال عَلِمَ انّها شرُّ أُمّهاتى فعيّرنى بها وهى خيرُ عمّاته، وابو خُبَيْب عبدُ الله بن الزبير وخبيبٌ ابنُه وهو أكبرُ أولاده وكان يُكْنَى به قال الراعى

* ما إنْ أتيتُ أبا خُبَيْبٍ وافدًا * إلّا أُريدُ لبَيْعَتِى تبديلا *

٥ وقوله نكدن اى ضِقْنَ وبَعُدْنَ والنَكَدُ ضِيقُ العَيْش وأراد بالبلاد ما كان من بلادِ عبد الله وفى طاعته زمنَ خِلافته، وامّا قوله لا بَصْرَةَ لكم فالمراد لا مثلَ بصرةَ لكم والبصرةُ هنا احدُ العِراقَيْن، وقولهم قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها فالمراد علىُّ بن ابى طالبٍ رِضوانُ الله عليه اى مثلَ أبى الحسن كأنّه نفى منكورين كلُّهم فى صفةِ علىّ اى لا فاصلَ ولا قاضِىَ مثلَ أبى الحسن فالمرادُ بالنفى هنا العمومُ والتنكيرُ لا نفىُ هؤلآء المعرَّفين وعَلِمَ المخاطَبُ انّه قد دخل هؤلاء فى جملةِ المنكورين وليس المعنى على نفيِ كلِّ مَن ١٠ اسمُه هَيْثَمٌ او أُمَيّةُ او علىٌّ وانّما المراد نفىُ منكورين كلُّهم فى صفةِ هؤلاء فالعَلَمُ اذا اشتهر بمعنًى من المعانى ينزَّل منزلةَ الجنس الدالِّ على ذلك المعنى فالمعنى الذى يقال هذا الكلامُ عنده هو الذى يسوّغ التنكيرَ وذلك أنّه انّما يقال لإنسانٍ يقوم بأمْرٍ من الأُمور له فيه كِفايةٌ ثمّ يحضُر ذلك الأمرُ ولم يحضر ذلك الانسانُ ولا مَن كَفَى فيه كفايتَه فاعرفه، وامّا لا سِيَّمَا زيدٍ فالسِىُّ المِثْلُ فكأنّه لا مِثْلَ زيدٍ فهو نكرةٌ من جهة المعنى،

١٥

فصــل ١٠١

قال صاحب الكتاب وتقول لا أَبَ لك قال نَهارُ بن تَوْسِعَةَ اليَشْكُرِىُّ

* أَبى الاسْلامُ لا أَبَ لى سِواهُ * اذا افتخروا بقَيْسٍ او تَميمِ *

ولا غلامَيْنِ لك ولا ناصرِينَ لك، وأمّا قولهم لا أَبا لك ولا غلامَىْ لك ولا ناصرِى لك فمُشبَّهٌ فى الشُذوذ ٢٠ بالمَلامِحِ والمَذاكِيرِ ولَدُنْ غُدْوَةً وقَصْدُهم فيه الى الإضافة وإثباتُ الالف وحذفُ النون لذلك وانّما أُقحِمَت اللامُ المضيفةُ توكيدًا للاضافة ألا تراهم لا يقولون لا أبَا فيها ولا رَقيبَىْ عليها ولا مُجيرِى منها وفَصْلُه من حقّ المنفىّ فى التنكير بما يظهَر بها من صورةِ الانفصال،

قال الشارح اذا كان بعد الاسم المنفىّ لامُ الاضافة نحوَ لا غلامَ لك ولا ناصرَ لزيدٍ فلك فى الاسم المنفىّ وجهان احدهما أن يُبنَى مع لا ويكون حذفُ التنوين معه كحذفه مع خمسةَ عشرَ وبابِه وتكون اللامُ

فى موضع الخبر او فى موضع الصفة للاسم ويكون الخبرُ محذوفا وهذا الوجهُ هو الاصلُ والقياسُ والوجهُ الثانى أن يكون مضافا الى ما بعد اللام وتكون اللامُ زائدةً مُقْحَمَةً ويكون حذفُ التنوين منه كحذفه من قولك لا غلامَ رجلٍ عندك ويكون المنفىُّ معربًا غيرَ مبنىٍّ منفصلا من لَا النافى وليسا كالشىء الواحد، فعلى هذا تقول لا أَبَ لك ولا أَخَ لعمرٍو فيكون الاسمُ المنفىُّ مبنيًّا مع النافى ويكون الجارُّ ٥ والمجرور فى موضع الخبر او فى موضع الصفة والخبرُ محذوفٌ فاذا كان صفة جاز أن يكون محلّه نصبا على اللفظ وجاز ان يكون محلّه رفعا على الموضع ويجوز ان يكون الجارُّ والمجرور بيانًا لا صفةً ولا خبرا على تقديرِ أَعْنِى قال الشاعر * أَبِى الاسلامُ لا أَبَ لى سِواه الخ * الشاهد فيه قولُه لا أَبَ على البناء وتركيبِ النافى والمنفىّ وجَعْلِهما شىء واحدا ومعناه ظاهرٌ يقول انّى لا أفتخرُ بآبائى وأنتمائى الى قبائلِ العرب من قيس وتميم ونحوِهما كما يفعل غيرى وانّما افتخارى بالاسلام وكَفَى به فَخْرًا، ويجوز ان تقول لا أَبَا ١٠ لزيدٍ ولا أَخَا لعمرٍو قال الشاعر

* يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ * لا يُلْقِيَنَّكُمُ فى سَوْءَةٍ عُمَرُ *

فيكون لفظُ الاسم بعد لَا كلفظِ الاسم المضاف ولَا عاملةٌ فيه غيرُ مبنيّةٍ معه كأنّك أضفتَ الاسمَ المنفىَّ الى المجرور فقلت لا أباك ولا أخاك وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلّم به وربّما جاء فى الشعر قال الشاعر

* وقد ماتَ شَمّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ * وأَىُّ كَرِيمٍ لا أَباكَ مُخَلَّدُ *

١٥ وقال الآخر

* أَبِالمَوْتِ الذى لا بُدَّ أَنِّى * مُلاقٍ لا أَباكِ تُخَوِّفِينى *

ثمّ دخلت اللامُ لتأكيدِ الاضافة كما كانت كذلك فى قوله * يا بُؤْسَ للحَرْبِ * إِلّا انّ النيّة فى هذه الاضافة التنوينُ والانفصالُ ولا يَتعرّف المنفىّ بالاضافة كما كان كذلك فى قولك لا مثلَ زيدٍ عندك وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهمٍ ولذلك عملتْ لَا فيه، وتقول لا غلامَيْن لك ولا ناصرين لزيدٍ فالاسم المنفىّ ٢٠ مبنىٌّ مع لَا بناءَ خمسةَ عشرَ كما كان كذلك فى قولك لا أَبَ لك لانّ الموضع موضعُ بناء لا مانعَ من ذلك وتثبُت النونُ فيه كما تثبُت مع الالف واللام وتثنيةِ ما لا ينصرف نحوِ قولك هذان أحمران وهذان المسلمان والتنوينُ لا يثبت فى واحدٍ من الموضعَيْن وذلك لقوّة النون مع الحركة هذا مذهبُ الخليل وسيبويه، وذهب أبو العبّاس المبرّدُ الى انّهما معربان وليسا مبنيَّيْن مع لَا قال لانّ الاسماء المثنّاة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يجز ذلك كما لم يوجد ولَا الموصولُ

مع ما قبله بمنزلة اسمٍ واحدٍ وهذا إشارةٌ الى عدمِ النظير واذا قام الدليلُ فلا عِبْرَةَ بعدم النظير أمّا اذا وُجِد فلا شَكَّ أنّه يكون مُؤنِسا وأمّا أن يتوقّف ثبوتُ الحكم على وجوده فلا، ومن قال لا أبا لك فجعل المنفىَّ مضافا وجعل اللامَ مقحَمةً قال لا غلامَىْ لزيد ولا ناصرِى لك بحذف النون لانّه أراد الاضافةَ ثمّ أقحمَ اللامَ لتأكيد الاضافة، وقوله فشبّهٌ بالمَلامِح والمَذاكير ولَدُنْ غُدْوَةً يريد انّ هذا
٥ الاقحام ورد شاذّا على غيرِ قياس كما انّ الملامح والمذاكير كذلك ألا ترى انّ الواحد من الملامح لَمْحَةٌ والواحدَ من المذاكير ذَكَرٌ ولا يُجْمَع واحدٌ من هذَيْن البناءَيْن على مَفاعِلَ ومَفاعيلَ وانّما جاء فى هذَيْن الاسمَيْن شاذّا كانّه جمعُ مَلْمَحَةٍ وجمعُ مِذْكارٍ جاء الجمعُ على ما لم يُستعمل كما جاء لا أبا لك ولا غلامَىْ لك على إرادةِ الاضافة وإن لم يكن الاضافةُ مستعمَلةً الّا على نَدْرةٍ وضرورةٍ، وكذلك لَدُنْ غُدْوَةً نُصبتْ غدوة بلَدُنْ على التشبيه باسم الفاعل شُبّهت نُونُها بتنوينِ اسم الفاعل والحركةُ قبلها
١٠ بحركة الاعراب واختصّ هذا الشَبَهُ والنصبُ بغُدْوَةٍ فلا يُنصَب غيرها، وقوله وقَصْدُهم الى الاضافة واثباتُ الالف وحذفُ النون لذلك يريد انّ الغرض بقولهم لا أبا لك ولا غلامَىْ لزيدٍ الاضافةُ وأنّ التقدير لا أباك ولا غلامَيْك وإن كانت اللامُ فاصلةً فى اللفظ يدلّ على ذلك ثبوتُ الالف فى الأب فى قولك لا أبا لك وحذفُ النون فى التثنية من قولك لا غلامَىْ لك ولو كان الأبُ منفصلا غيرَ مضاف لكان ناقصًا محذوفَ اللام كما تقول هذا أبٌ ورأيتُ أبا ومررتُ بأبٍ ولا يُستعمل تامًّا الّا فى حال الاضافة
١٥ نحو قولك هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك وكذلك النونُ فى التثنية لا تسقط فى حالِ الإفراد انّما تسقط للاضافة فحذفُها هنا دليلٌ على إرادةِ الاضافة لفظا، وقوله وانّما أقحمت اللامُ المضيفةُ لتأكيد الاضافة يريد انّما خُصّتْ هذه اللام بالإقحام دون غيرها من حروف الاضافة لِما فيها من تأكيدِ الاضافة اذ الاضافةُ هنا بمعنى اللام وإن لم تكن موجودةً فاذا قلت أبو زيدٍ فتقديرُه أبٌ لزيدٍ فاذا أتيتَ بها كانت مؤكِّدةً لذلك المعنى غيرَ مغيِّرة له ألا ترى انّ معنَى المِلْك والاختصاص مفهومٌ منها فى حالِ
٢٠ عدم اللام كما يُفهَم عند وجودها فلا فرقَ بين قولك غلامُ زيدٍ وغلامٌ لزيدٍ فلذلك لم يقولوا لا أبا فيها ولا مُجيرِى منها ولا رَقيبَىْ عليها ولم يُقحِموا غيرَ اللام لانّها لا تؤكّد الاضافةَ كما تؤكّدها اللامُ، وقوله وقضاء من حقّ المنفىّ فى التنكير يريد انّ زيادةَ اللام فى لا أبا لك أفادت أمرَيْن احدُهما تأكيدُ الاضافة والاخرُ لفظُ التنكير لفَصْلها بين المضاف والمضاف اليه فاللامُ مقحمةٌ غيرُ معتَدّ بها من جهةِ ثَباتِ الالف فى الأب ومن جهةِ تَهْيِئَةِ الاسم لعملِ لَا فيه يُعْتَدّ بها فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وقد شُبّهت فى انّها مَزيدةٌ ومؤكِّدةٌ بتَيْمِ الثانى فى * يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ * والفَرْقُ بين المنفىّ فى هذه اللغة وبينه فى الأُولى انّه فى هذه مُعْرَبٌ وفى تلك مبنىٌّ، واذا فصلتَ فقلتَ لا يدَيْن بها لك ولا أَبَ فيها لك امتنع الحذفُ والاثباتُ عند سيبويه وأجازهما يونسُ، واذا قلتَ لا غلامَيْن ظريفَيْن لك لم يكن بُدٌّ من اثباتِ النون فى الصفة والموصوف،

٥ قال الشارح قد شُبّهت اللام هنا فى انّها مَزيدةٌ للتأكيد بتَيْمِ الثانى من قوله يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ فعدىٌّ مخفوضٌ باضافةِ تيم الاوّلِ اليه وتيمٌ الثانى مقحَمٌ زائدٌ للتأكيد ومثلُه اقحامُ التاء فى قولهم يا طَلْحَةَ أَقْبِلْ بفتح التاء قال الشاعر

* كِلِينِى لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ * ولَيْلٍ أُقاسِيهِ بَطِىءِ الكَواكِبِ *

ووجهُ الشاهد فيه انّه أراد الترخيمَ بحذف التاء ثمّ أقحمها وهو لا يعتدّ بها ففتَحها كما يفتح ما

١٠ قبل التاء فى الترخيم، قال والفرق بين المنفىّ فى هذه اللغة وبينه فى الأُولى انّه فى هذه معربٌ وفى تلك مبنىٌّ يعنى انّك اذا قلت لا أَبَ لك من غيرِ الف كان الأب مبنيّا مع لا ويكون الجارُّ والمجرور فى موضع الصفة والخبرُ محذوفٌ او يكون فى موضع الخبر واذا قلت لا أَبا لك كان معربا منصوبا لانّه مضافٌ الى ما بعد اللام فالاسمُ بعد اللام مخفوضٌ باضافةِ المنفىّ اليه لا باللام ولا يتعلّق اللامُ ههنا بشىء وفى الاوّل تتعلّق بمحذوف، فإن فصلتَ بين المنفىّ وما اضيف اليه بظرفٍ او جارٍّ ومجرور مع اللام المقحمة قبُح

١٥ عند الخليل وسيبويه لانّ اللام منزلةِ ما لم يُذكَر فالاسمُ بمنزلة اسمٍ ليس بينه وبين المضاف اليه حاجزٌ نحو لا مثلَ زيدٍ فكما يقبُح لا مثلَ بها لك زيدٍ قبُح لا أَبا فيها لك الا ترى انّك اذا فصلت بين كَمْ ومفسّرها فى الخبر بشىء فقلت كم بها رجلًا مصابًا عُدل الى لغةِ مَن ينصب وإن كان لغةُ مَن يخفض بها مع غير الفصل أكثرَ لقُبْحِ الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالجارّ والمجرور وهو مع قُبْحه جائزٌ فى الشعر نحو قوله * للّه دَرُّ اليومَ مَن لامَهَا * وقوله

٢٠ * كأنّ أَصْواتَ مِن إيغالِهِنّ بِنَا * أَواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَرارِيجِ *

واذا قبُح الفصلُ مع اعتقادِ الاضافة كان الاختيارُ الوجهَ الاوّلَ وهو البناء واثباتُ النون فى التثنية وحذفُ الالف من الأب فتقول لا يدَيْن بها لك ولا أَبَ فيها لك وهذا معنى قوله امتنع الحذفُ والاثباتُ عند سيبويه يريد حذفَ النون من التثنية واثباتَ الالف فى الأب فلا تقول لا يدَىْ بها لك ولا أَبا فيها لك لانّ حذفَ النون من التثنية واثباتَ الالف فى الأب يؤذِنان بالاضافة والفصلُ

يُبْطِل ذلك، وكان يونسُ يذهب الى جوازِ الفصل بالظرف او ما جرى مجراه من جارٍّ ومجرورٍ من غيرِ قُبْحٍ اذا كان الظرفُ ناقصًا لا يتمّ به الكلامُ نحوَ لا يَدَىْ بها لك ومعناه لا طاقةَ بها لك فهذا جائزٌ عنده لانّ بِهَا فى هذا المكان لا يتمّ به الكلامُ لانّه ليس خبرا وعند سيبويه الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه قبيحٌ سَواءٌ كان ممّا يتمّ به الكلامُ او لا، فإن وصفت المنفىّ فقلت لا غلامَيْن ظريفَيْن لك لم يجز ٥ حذفُ النون من المنفىّ ولا من صفته أمّا امتناعُ الحذف من المنفىّ فلأنّك وصفته وأنتَ تنوى اضافته الى ما بعد اللام والمضافُ اليه من تمام المضاف ينزل منه منزلةَ التنوين من الاسم ولا يصحّ وصفُ الاسم الّا بعد تمامه ولأنّ الفصل فى الشعر انّما جاز بين المضاف والمضاف اليه بالظرف او الجارّ والمجرور لا بغيره ولا يجوز إسقاطُ النون من الصفة لانّ ذلك انّما جاء فى المنفىّ لا فى صفته،

١٠ فصــــل ١٠٢

قال صاحب الكتاب وفى صفةِ المفرد وجهان احدهما أن تُبْنَى معه على الفتح كقولك لا رجلَ ظريفَ فيها والثانى أن تُعْرَب محمولةً على لفظه او محلّه كقولك لا رجلَ ظريفًا فيها او ظريفٌ، فإن فصلتَ بينهما أَعربتَ وليس فى الصفة الزائدة عليها الّا الاعرابُ، فإن كرّرتَ المنفىّ جاز فى الثانى الاعرابُ والبناءُ وذلك قولك لا ماءَ ماءَ باردًا وإن شئتَ لم تُنوِّنْ،

١٥ قال الشارح انّما قال المُفْرَد تحرّزا من المضاف نحوِ لا غلامَ رجلٍ فإن وصفتَ المضاف لم يجز فيه البـنـاءُ البتّةَ فاذا وصفت المنفىّ المفرد جاز لك فى الصفة وجهان احدهما أن تبنى الصفةَ والموصوفَ وتجعلهما اسما واحدا على خمسةَ عشرَ وذلك لانّ الموضع موضعُ بناء وتركيبٍ وتركيبُ الاسم مع الاسم أكثرُ من تركيب الحرف مع الاسم نحوُ خمسةَ عشرَ وبابِه وهو جارى بَيْتَ بَيْتَ ونحوِه فكأنّ الثانى دخل عليهما بعد تركيبهما ولم يجز تركيبُه معهما ايضا لانّه ليس من العَدْل جعلُ ثلاثة أشياءَ شيئًا واحــدا، ٢٠ والوجه الثانى ان تُعرِبَه ولك فى إعرابه وجهان احدهما أن تُتْبِعه اللفظ فتنصبه وتُنوّنه فتقول لا رجلَ ظريفًا عندك فإن قلت كيف جاز حملُ الصفة على اللفظ والاوّلُ مبنىٌّ والثانى معربٌ قيل لمّا أطّرد البناءُ ههنا فى كلّ نكرة تقع هذا الموقعَ أشبهتْ حركتُه حركةَ المعرب فجاز ان يوصَف على لفظه ويُعْطَف عليه وإن كان مبنيّا ومثلُه الحمل على حركةِ البناء فى المنادَى العَلَمِ نحوُ قولك يا زيدُ الظريفُ بالرفع حملًا على اللفظ وإن كان مبنيّا وليس لك حركةُ بناء تُشْبِه حركةَ الاعراب مشابهةً تامّةً الّا الفتحةُ فى قولك

لا رجلَ فى الدار والصمّةُ فى المنادى نحو قولك يا زيدُ، ويجوز فى نصب الصفة وجهٌ آخرُ وهو أن يكون محمولا على محلّ المنفىّ لانّ محلّه نصبٌ بالناف الذى هو لا لمضارعتها انّ على ما تقدّم وانّما بُنى للتركيب مع لا فالفتحةُ فيه فتحةُ بناء نائبةٌ عن فتحة إعراب، ويجوز فى الصفة ايضا الرفعُ حملًا على موضع النافى والمنفىّ لانّ لا وما عملتْ فيه بمعنى اسمٍ واحدٍ مرفوعٍ بالابتداء يدلّ على ذلك أنّا اذا قلنا لا فيها رجلٌ
٥ ففصلنا بين لا واسمِها بظرف او جارٍّ ومجرور بطل عملُها وارتفع اسمُها بالابتداء مع صحّة الجَحْد بها وبقاء معنى المنصوب ومنه قوله تعالى لا فيها غَوْلٌ فلذلك جاز فى النعت فيما بعد لا والعطفِ عليه الرفعُ على موضع لا مع الاسم والنصبُ على الاسم الذى بعد لا وقد شبّهه سيبويه بقوله * فلَسْنَا بالجبال ولا الحَدِيدَا * فى إجرائه على موضع الباء اذ كان موضعُها نصبًا على خبرِ لَيْسَ ولو أجراه على اللفظ لَقال ولا الحديدِ، واعلمْ انّه اذا فصل بين المنفىّ وصفته بظرف او جارٍّ ومجرور نحوَ لا رجلَ اليومَ ظريفًا ولا
١٠ رجلَ فيك راغبًا امتنع البناء لانّه لا يجوز لك أن تجعل الاسمَ والصفةَ بمنزلة اسم واحد وقد فصلتَ بينهما كما لا يجوز لك ان تفصل بين عشرَ وخمسةَ فى خمسةَ عشرَ، ووجهُ الاعراب والتنوين إمّا بالنصب وإمّا بالرفع نحوَ قولك لا رجلَ ظريفًا عندك ولا رجلَ ظريفٌ عندك فالنصبُ على اللفظ والرفعُ على المحلّ، فإن أتيتَ بصفة زائدة نحوَ لا غلامَ ظريفَ عاقلًا عندك كنتَ فى الوصف الاوّل بالخيار إن شئت بنيتَه ومنعتَه التنوينَ وإن شئت أعربتَه ونوّنتَه ولا يكون الثانى الّا منوّنا معربا إمّا بالنصب وإمّا
١٥ بالرفع ولا يجوز فيه البناء لانّك لا تجعل ثلثةَ أشياء شيـًٔا واحدا، فإن كرّرتَ الاسم المنفىّ نحوَ قولك لا ماءَ ماءً باردًا فأنتَ فى الاسم الثانى بالخيار إن شئت نوّنتَه وإن شئت لم تُنوّنْه لانّك جعلتَه وصفًا كما قالوا مررتُ بحائطٍ آجُرٍّ وبباب ساجٍ فكما وصفوا بآجُرٍّ وساجٍ وهما اسمان جمدان غيرُ مشتقَّيْن فكذلك وُصف بالاسم الثانى وإن كان اسما غيرَ مشتقّ فقالوا لا ماءَ ماءً باردا فاذا نوّنتَ جاز رفعُه ونصبُه كما قلت لا رجلَ ظريفًا وظريفٌ واذا لم تنوّن بنيتَ وركّبتَ الاوّلَ والثانى وجعلتَهما اسما
٢٠ واحدا وأمّا باردا فلا يكون فيه الّا الاعرابُ والتنوينُ لانّه وصفٌ ثانٍ وقد تقدّم علّتُه،

فصـــل ١٠٣

قال صاحب الكتاب وحكمُ المعطوف حكمُ الصفة الّا فى البناء قال * لا أَبَ وٱبْنًا مِثْلُ مَرْوانَ وٱبْنِهِ * وقال * لا أُمَّ لى إن كان ذاك ولا أَبُ * وإن تَعرّفَ فالحملُ على المحلّ لا غيرُ كقولك لا غلامَ لك ولا العبّاسُ،

قال الشارح حكمُ المعطوف كحكمِ الصفة لانّهما من التّوابع الّا فى البناء فانّه لا يجوز بناء المعطوف وجعلُه مع ما عُطف عليه شيئًا واحدا لانّه قد تخلّل بينهما حرفُ العطف فمنع ذلك من البناء والتركيبِ كما منع الفصلُ بين الصفة والموصوف اذا قلت لا رجلَ عندك ظريفًا ولانّه يؤدّى الى جعلِ ثلثةِ اشياء الاسمِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه وحرفِ العطف شيئًا واحدا وذلك إجحافٌ، وما عدا البناء ٥ ممّا كان جائزا فى الصفة فهو جائزٌ ههنا من الاعراب والتنوينِ وهما شيئان النصبُ والرفعُ فالنصبُ بالحمل على لفظ المنفىّ لانّ الفتحة مشبّهةٌ بحركة الاعراب على ما ذكرنا والثانى بالحمل على موضع المنفىّ لانّ موضعه نصبٌ بلا ولولا البناء كان منوّنا، والامر الثانى الرفعُ بالحمل على موضع المنفىّ والنافى وموضعُهما رفعٌ على ما ذُكر فى الصفة ومثلُه قوله تعالى فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ جزمتْ أَكُنْ حملا على موضعِ فأصّدّق لانّ موضعه جزمٌ كانّك قلت أَصَّدَّقْ وأَكُنْ من الصالحين، وامّا قول الشاعر

١٠ * فلا أَبَ وَٱبْنًا مِثْلُ مَرْوانَ وَٱبْنِهِ * اذا هو بالمَجْدِ ٱرْتَدَى وتَأَزَّرَا *

فالشاهد فيه أنّه عطف ابنا على المنصوب بلا ونوّنه لتعذّرِ البناء على ما ذكرنا ونَصَبَ مِثْلا على انّه وصفٌ للمنفىّ وما عُطف عليه ومِثْلَ يكون وصفًا للاثنَيْن والجمع وإن كان لفظُها مفردا لِما فيها من الإبهام قال اللّه تع أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا، والخبر محذوفٌ وقد رُوى رفعُ الابن ههنا بالعطف عل الموضع ورفعُ مِثْل على النعت او الخبرِ، يمدح مَرْوانَ بن الحَكَم وابنَه عبدَ المَلِك، وامّا قول الآخر * لا أُمَّ لى ١٥ إن كان ذاك ولا أَبٌ * وقبله

* هَلْ فى القَضِيَّةِ أَنْ اذا ٱستغنَيْتُمُوا * وأَمِنْتُمُ فأَنَا البَعِيدُ الأَجْنَبُ *

* واذا تكون كَرِيهَةٌ أُدْعَى لها * واذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ *

* هذا لَعَمْرُكُمُ الصَغارُ بعَيْنِه * البيتَ

فالشعر لرجل من مَرْجَحَ والشاهدُ فيه عطفُ الأبِ على موضعِ النافى والمنفىّ على ما تقدّم وصفُه، ٢٠ فإن كان المعطوف معرفةً نحوَ لا غلامَ لك وزيدٌ ولا غلامَ لك والعبّاسُ لم يجز نصبُه بالحمل على عملِ لا لانّ لا لا تعمل الّا فى النكرة وانّما ترفعُه على موضعِ لا وما عملتْ فيه لانّ موضعهما ابتداءٌ وقد تقدّم بيانُه،

فصــل ١٠٤

قال صاحب الكتاب ويجوز رفعه اذا كُرّر قال الله تعالى فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وقال لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ فإن جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفةً وجب الرفعُ والتكريرُ كقولك لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ ولا زيدٌ فيها ولا عمروٌ ٭

٥ قال الشارح قد تقدّم القول انّ لَا تعمل في النكرة النصبَ وتُبْنَى معها على الفتح بناء خمسةَ عشرَ وذلك نحو لا رجلَ في الدار فرجلَ ههنا في موضعِ منصوبٍ منوّنٍ وانّما حُذف منه التنوين للبناء والتركيب وهو في تقديرِ جوابِ هَلْ مِن رجلٍ فإن كرّرتَها وأردتَ إعمالَها على هذا الوجه جاز فقلت لا رجلَ ولا امرأةَ ويكون جوابَ هل من رجلٍ ومن امرأةٍ ٭ فإن كرّرت لَا على انّها جوابُ كلامٍ قد عمل بعضُه في بعضٍ من المبتدإ والخبر وتكرّر جاء الجوابُ على التكرير الذى في السؤال وذلك قولك لا غلامٌ عندك

١٠ ولا جاريةٌ كانّ السؤال أغلامٌ عندك او جاريةٌ وهذا سؤالُ مَن قد علِم انّ احدهما عنده ولا يعرفه نفسَه فسأل ليعرفَ عينَه فإن كان عند المسؤل واحدٌ منهما قال غلامٌ إن كان غلاما او امرأةٌ إن كان امرأةً فإن لم يكن عنده واحدٌ منهما قال لا غلامٌ عندى ولا امرأةٌ ولا يحسن ان يقول لا غلامٌ عندى من غيرِ تكريرِ لَا من قِبَل انّ هذا جوابُ من قال أغلامٌ عندك وجوابُ مثلِ هذا أن يقول المسؤلُ نَعَمْ إن كان عنده او لَا إن لم يكن عنده ولا يزيد على لَا شيئًا كما لا يزيد على نَعَمْ شيئًا فلذلك خالَفَ

١٥ حالُ التكرير حالَ الإفراد ولم يجز الرفعُ في الافراد وجاز مع التكرير ٭ وقوله تعالى فلا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ وقوله تعالى لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ شاهدٌ لجوازِ الرفع مع التكرير ومثلُه قولُ الراعى

* وما هَجَرْتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً * لا ناقةٌ لِىَ في هذا ولا جَمَلُ *

فان فصلت بين المنفىّ والنافى نحو لا لك غلامٌ ولا في بيتك جاريةٌ لم يجز ان تجعلها معا اسما واحدا لانّ الاسم لا يُفصَل بين بعضه وبين بعضٍ ولا يجوز ان يُنصَب بها مع الفصل لانّ لَا لا تعمل لضُعْفها

٢٠ الّا فيما يَليها واذا لم يجز إعمالُها مع الفصل تعيّن أن يُرفع ما بعدها بالابتداء والخبرِ ولزم تكريرُها لِما ذكرناه قال الله تع لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ٭ وكذلك اذا كان المنفىّ معرفةً لم يجز فيه الّا الرفعُ لانّ لَا لا تعمل في معرفةٍ فلزم التكريرُ نحو قولك لا زيدٌ عندى ولا عمروٌ فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وقولهم لا نَوْلُك أن تفعل كذا كلامٌ موضوعٌ موضعَ لا ينبغى لك أن تفعل كذا ٭ وقوله * حَيَوتُك لا نَفْعٌ * وقوله * أَنْ لا إلينا رُجوعُها * ضعيفٌ لا يجىء الّا في الشعر وقد أجاز

المبرّدُ فى السَّعَة أن يقال لا رجلٌ فى الدار ولا زيدٌ عندنا ؛

قال الشارح لمّا قرّر أنّ المنفىّ اذا كان معرفةً لم يجز فيه الّا الرفعُ ويلزمه التكريرُ أَوْرد هذه الألفاظَ التى
وردتْ ناقصةً للقاعدة وذلك أنّها معارفُ مرفوعةٌ ولم تُكرّر وخرّجها فأمّا قولهم لا نَوْلُك أن تفعل كذا
فهى كلمةٌ تقال فى معنَى لا ينبغى لك وهى معرفةٌ مرفوعةٌ بالابتداء وما بعدها الخبرُ ولم يُكرّروا لا من
٥ حيثُ انّها جرتْ مجرى الفعل اذ كانت بمعناه والفعلُ اذا دخل عليه لا لم يلزم فيه التكريرُ فأجروا
لا نولُك مُجْرَى لا ينبغى لك لانّه فى معناه كما قالوا لا سلامٌ عليك فلم يكرّروا لانّه فى معنَى لا سلّم
اللّهُ عليك كما أجروا يَذَرُ مجرَى يَدَعُ فى حذفِ الواو التى هى فاء لانّها مثلُها فى المعنى وإن لم يكن فى
يذر حرفٌ حَلْقىٌّ ؛ فأمّا قول الشاعر

* وأَنْتَ ٱمْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا * حَيَاتُكَ لا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ *

١٠ البيت لرجلٍ من بنى سَلُولٍ والشاهدُ فيه رفعُ ما بعد لا من غيرِ تكريرٍ وقد تقدّم قُبْحُه والذى سوّغه
أنّ ما بعده يقوم مقامَ التكريرِ فى المعنى لانّ قوله حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ بمعنَى لا نَفْعٌ ولا ضَرٌّ
يقول أنّه مِنّا فى النَّسَب الّا انّ نَفْعَه لغيرنا فحياتُه لا ينفعُنا وموتُه يحزُنُنا ؛ وامّا قولُ الاخر

* قَضَتْ وَطَرًا وٱسترجعتْ ثُمَّ آذَنَتْ * رَكَائِبُهَا أَنْ لا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا *

فالشاهد فيه الرفع بلا من غيرِ تكريرٍ ضرورةً وسوّغه شَبَهُ لا بلَيْسَ من حيثُ النفىُ ؛ وصف انّها
١٥ فارقتْه فبكَتْ واسترجعتْ ومعنَى آذنتْ أَشْعَرَتْ والركائبُ جمعُ رَكُوبَةٍ وهى الراحلةُ تُرْكَبُ ؛ وهو عند
سيبويه ضعيفٌ من قبيلِ الضرورة لانّه لم يُكرِّر لا على ما تقدّم من لزومِ تكريرِها اذا رُفع ما بعدها ؛
وكان أبو العبّاس محمّدُ بن يزيد المبرّدُ لا يرى بَأْسًا أن تقول لا رجلٌ فى الدار فى حالِ الاختيار وسعةِ
الكلام ويجعله جوابَ قوله هل رجلٌ فى الدار ويجوز ان يكون لرجل واحد ويجوز ان يكون فى موضعِ
جمع كما كان فى قولك هل رجلٌ فى الدار وكذلك يُجيز لا زيدٌ فى الدار على تقديرِ هَلْ زيدٌ فى الدار
٢٠ وإن كان الاوّلَ اكثرَ فاعرفه ؛

فصـــل ١٠٥

قال صاحب الكتاب وفى لا حَوْلَ ولا قُوّةَ الّا باللّه سِتّةُ أَوْجُهٍ أن تفتحهما وأن تنصب الثانىَ وأن ترفعه
وأن ترفعهما وأن ترفع الاوّلَ على انّ لا بمعنَى ليس او على مذهبِ ابى العبّاس وتفتحَ الثانىَ وأن

تعكس هذا ٭

قال الشارح لك فى لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ الّا بالله وما أشبهه أن تبنيهما على الفتح وتكون لا الثانيةُ نافيةً كالأولى كانّك استأنفتَ النفىَ بها فيكون كلُّ واحد منهما جملةً قائمةً بنفسها فلا الأولى واسمُها فى موضعِ مبتدإٍ ولا الثانيةُ واسمُها فى موضعِ مبتدإٍ ثانٍ ويقدَّر لكلّ واحد منهما خبرٌ مرفوعٌ ٭ ولك أن

٥ تفتح الاوّل وتنصب الثانىَ نصبًا صريحًا بالتنوين فتقول لا حولَ ولا قوّةً الّا بالله فتعطف المنصوبَ المنوّنَ على المركّب إمّا على فتحةِ البناء لشبهها بحركة الاعراب وإمّا على محلِّ لا فى المنفىّ وحقُّه أن يكون منوّنا الّا انّ البناء منعَه من ذلك كما تقول مررت بعثمانَ وزيدٍ فموضعُ عثمان خفضٌ الّا انّه لا ينصرف فجرى مجرَى المعطوف على موضعه كذلك ههنا ويكون الاعتمادُ فى النفى على لا الأولى وتكون لا الثانيةُ زائدة مؤكِّدة للنفى قال الشاعر

١٠ * لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً * اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ *

ولك أن تفتح الاوّل وترفع الثانىَ فتقول لا حولَ ولا قوّةٌ الّا بالله فتعطف الثانى على موضع لا واسمها لانّهما فى موضعِ رفع بالابتداء ونظيرُ ذلك كلُّ رجلٍ ظريفٌ فى الدار إن شئت خفضتَ ظريفا على النعت لرجلٍ وإن شئت رفعتَه على النعت لكلّ فكذلك لا رجلَ ولا غلامٌ لك إن شئت حملتَ على المنفىّ وإن شئت حملت على موضعِ النافى والمنفىّ فيكون الثانى ايضا مبتدأً لانّ ما عُطف على المبتدإ

١٥ مبتدأٌ وجاز ان يكون الخبرُ عنهما واحدا لانّه ظرفٌ وتكون لا الثانيةُ زائدة للتأكيد والاعتمادُ فى النفى على لا الأولى ويجوز ان تجعل لا الثانيةَ بمعنَى لَيْسَ وتُقدِّر لها خبرا منصوبا ٭ ولك أن ترفعهما جميعا فتقول لا حولٌ ولا قوّةٌ الّا بالله وقد قُرِئَ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلَالٌ قال الشاعر

* وما هجرتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً * لا ناقةٌ لِىَ فى هذا ولا جَمَلُ *

فيجوز ان يكون لا فى هذا الوجه بمعنَى ليس ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ ويكون الظرفُ فى موضع

٢٠ خبر منصوبٍ ويجوز أن تكون نافيةً وما بعدها مبتدأٌ ويكون الظرفُ فى موضع خبر مرفوعٍ ٭ ولك أن ترفع الاوّل وتفتح الثانى فتقول لا حولٌ ولا قوّةَ الّا بالله ويكون رفعُ الاوّل على ان تكون لا بمعنَى ليس ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ ويجوز ان تكون لا النافيةَ وما بعدها مبتدأٌ وجاز ذلك غيرَ مكرَّرٍ على رأيِ أبى العبّاس وهو المذهبُ الضعيفُ عند سيبويه وحسّن ذلك وقوعُ لا الثانيةِ بعدها وإن كان المرادُ بها الاستئنافَ ولا الثانيةُ المشبَّهةُ بإنّ ولذلك ركّبتَ معها وبنيتَ فهذه خمسةُ أوجهٍ من جهة

اللفظ وهى ستّةُ أوجه من حيثُ التقديرُ وجَعْلُ لَا بمعنَى ليس فاعرفه ،

فصـــل ١٠٦

قال صاحب الكتاب وقد حُذف المنفىّ فى قولهم لا عليك اى لا بَأْسَ عليك ،

٥ قال الشارح اعلم أنّهم قد حذفوا اسمَ لَا النافية كما حذفوا الخبرَ فقالوا لا عليك والمرادُ لا بأْسَ عليك اى لا شىءَ عليك وانّما حذفوا الاسم لكثرة الاستعمال تخفيفًا وقالوا لا كالعَشِيَّةِ عشيّةٌ والمراد لا عشيّةَ كالعشيّةِ الليلةَ ومثلُه لا كزيدٍ رجلٌ والمرادُ لا احدَ كزيدٍ رجلٌ فالاسمُ محذوفٌ والجارُّ والمجرور فى موضع الخبر وعشيّةٌ مرفوعٌ لانّه عطفُ بيان على الموضع وكذلك رجلٌ من قوله لا كزيد رجلٌ ويجوز النصبُ على اللفظ او التمييزِ على حدّ النعت فى قوله * فَهَلْ فى مَعَدٍّ دون ذلك مَن فَدًا * وممّا حُذف ١٠ اسمُ لَا فيه قولُ امرئِ القيس

* وَيْلُمِّهَا فى هَوَاءِ الجَوِّ طالبَةً * ولا كهذا الذى فى الأرض مَطْلُوبُ *

كانّه قال لا شىءَ له كهذا الذى فى الارض ، فامّا قولُ جَرِيرٍ * لا كالعَشِيَّةِ زائرًا ومَزُورًا * فلا يكون منصوبا الّا بفعلٍ مقدّرٍ لانّه قد عُلم انّ الزائرَ والمزور غيرُ العشيّة فلا يكون بيانًا لها فعُلم انّ المراد لا أَرى كالعشيّة زائرا ومزورا ونحوَ ذلك ممّا يُلائم معناه من الافعال ،

١٥

خبر مَا ولَا المشبَّهتَيْن بلَيْسَ

فصـــل ١٠٧

قال صاحب الكتاب هذا التشبيهُ لغةُ اهلِ الحجاز وامّا بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرؤون مَا هٰذَا بَشَرٌ الّا مَن دَرَى كيف هى فى المُصْحَف ، فاذا انتقض النفىُ بِإِلّا او تقدّم الخبرُ بطل ٢٠ العملُ فقيل ما زيدٌ الّا منطلقٌ ولا رجلٌ الّا افضلُ منك وما منطلقٌ زيدٌ ولا افضلُ منك رجلٌ ،

قال الشارح هذا الفصل بيّنٌ من كلامِ صاحب الكتاب وقد تقدّم شرحُه فى المرفوعات بما أغنى عن إعادته ،

فصـــل ١٠٨

قال صاحب الكتاب ودخولُ الباء فى الخبر نحوُ قولك ما زيدٌ بمنطلقٍ انّما يصحّ على لغةِ اهلِ الحجاز لانّك لا تقول زيدٌ بمنطلقٍ ،

قال الشارح اعلم انّ الباء قد زيدت فى خبرِ ليس لتأكيد النفى ومعنى قولنا زيدت أنّها لم تُحْدِث معنًى لم يكن قبلَ دخولها وذلك قولك ليس زيدٌ بقائمٍ والمعنى ليس زيدٌ قائما قال اللّه تع أَلَيْسَ ٱللّٰهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وتقديرُه كافيًا عبدَه وقال تعالى أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ اى ألستُ ربَّكم، ومَا مشبّهةٌ بليس على ما تقدّم فأدخلوا الباء فى خبرها على حدّ دخولها فى خبرِ ليس نحوَ قولك ما زيدٌ بقائمٍ قال اللّه تع ٥ مَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا اى مؤمنا ومَا أَنَا بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ اى طاردَ المؤمنين، وقد زيدت الباء فى غير المنفىّ زادوها مع المفعول وهو الغالبُ عليها قال اللّه تع وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ والمراد واللّه أعلمُ أَيْدِيكم وقال أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ ٱللّٰهَ يَرَى اى أنّ اللّه يرى وقد حمل بعضهم قولَه تعالى تُنْبِتُ بِٱلدُّهْنِ على زيادة الباء والمرادُ تنبت الدهنَ ومثلُه قول الشاعر

* شَرِبَتْ بماء الدُحْرُضَيْنِ فأصبحتْ * زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عن حِيَاضِ الدَّيْلَمِ *

١٠ اى ماء الدحرضين، وقد زيدت مع الفاعل نحوَ كَفَى باللّه شهيدًا وكفى بنا حاسبين انّما هو كفى اللّهُ وكَفَيْنَا يدلّ على ذلك قولُ سُحَيْمٍ * كَفَى الشَّيْبُ والاسلامُ للمَرْءِ ناهِيًا * وقد زادوها مع المبتدإ فقالوا بِحَسْبِك زيدٌ قال الشاعر

* بِحَسْبِكَ فى القوم أن يَعْلَموا * بأنّك فيهم غَنِيٌّ مُضِرّْ *

والمراد حسبُك قال اللّه تع يَا أَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللّٰهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ، وزادوها مع خبر المبتدإ ١٥ قال اللّه تع جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا قال أبو الحسن الباء زائدةٌ وتقديرُه وجزاء سيّئةٍ مثلُها دلّ على ذلك قولُه تعالى فى موضع آخر وَجَزَآءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا، والاصل فى زيادة الباء فى المنفىّ مع لَيْسَ لانّه فضلةٌ والمعنىُّ بالفضلة المفعولُ وفيه مُعْظَمُ زيادةِ الباء وحُملت مَا الحجازيّةُ على لَيْسَ اذ كان خبرُها منصوبا كخبرِ ليس قال أبو سَعيد انّما دخلت الباء فى خبرِ ليس لانّها غيرُ متصرِّفة فتنزّلتْ بذلك منزلةَ فعل لا يتعدّى الّا بحرف جرّ فعُدِّيتْ الى منصوبها بالحرف الذى هو الباء وحُملتْ مَا على ليس فى ٢٠ ذلك، وذهب قومٌ الى انّ اصلَ دخولِ الباء انّما هو مع مَا لضربٍ من التقابُل وذلك أنّ القائل يقول إنّ زيدا قائمٌ فيقول النافى لذلك الخبر ما زيدٌ قائما فيدخل مَا بإزاء انّ فاذا قال إنّ زيدا لَقائمٌ قال النافى ما زيدٌ بقائمٍ فيأتى بالباء لتأكيد النفى كما أتى باللام لتأكيد الايجاب فصار الحرفان بإزاء الحرفَيْن ثمّ دخلتْ على خبرِ ليس لانّهما يقعان لنفي ما فى الحال، والكوفيون يقولون انّما دخلت الباء للتمييز بين المذهبَيْن يريدون انّ الذى يرتفع بعد مَا انّما ارتفاعُه على المبتدإ والخبرِ والباء لا تقع

فى خبرِ المبتدإ فلا يقال ما زيدٌ بقائمٍ وأنت تريد قائمٌ كما لا تقول زيدٌ بقائمٍ وانّما يستعمل الباء من

ب الخبرَ وهو فاسدٌ لانّ الاعراب يفصل بينهما ، وقوله لا يصحّ دخولُ الباء الّا على لغةِ اهل الحجاز لانّك لا تقول زيدٌ بقائمٍ يريد انّ ما بعد مَا التميميّةِ مبتدأٌ وخبرٌ والباء لا تدخل فى خبرِ المبتدإ وهذا فيه اشارةٌ الى مذهب الكوفيين وليس بسديد وذلك لانّ الباء إن كان اصلُ دخولها على لَيْسَ
٥ ومَا محمولةٌ عليها لأشتراكهما فى النفى فلا فَرْقَ بين الحجازيّة والتميميّة فى ذلك وإن كانت دخلت فى خبرِ مَا بإزاء اللام فى خبرِ إنّ فالتميميّةُ والحجازيّةُ فى ذلك سَواءٌ ويدلّ على ذلك مسئلةُ الكتاب وهو قولهم ما أنت بشىءٍ الّا شىءٌ لا يُعْبَأُ به بِرَفْعِ شىء على البدل من موضع الباء لتعذُّرِ الخفض والنصبِ وقد تقدّم الكلام على هذه المسئلة ، وقالوا ليس زيدٌ أبوه بقائمٍ فأدخلوا الباء فى خبر المبتدإ اذ كان فى خبر النفى أمّا اذا كان خبرُ المبتدإ موجَبا لم يصحّ دخولُ هذه الباء عليه كما ذُكر وقالوا ما كان
١٠ زيدٌ بغلامٍ الّا غلاما صالحا أدخلوا الباء فى خبرِ كَانَ هنا حيث كان فى خبر المنفىّ فاعرفه ،

فصــــل ١٠٩

قال صاحب الكتاب ولَا التى يكسَعونها بالتاء هى المشبَّهةُ بليس بعينها ولكنّهم أَبَوْا الّا أن يكون المنصوبُ بها حِينًا قال اللّه تعالى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ اى ليس الحينُ حينَ مناص ،

١٥ قال الشارح قد تقدّم القول انّ لَا تُشبَّه بلَيْسَ وتعمل عملَها كما شُبّهت بها مَا فى لغةِ اهل الحجاز فرفعوا بها الاسمَ ونصبوا الخبر فقالوا لا رجلٌ أفضلَ منك ولا احدٌ خيرا منك وربّما أدخلوا فى خبرها الباء تشبيهًا بمَا فقالوا لا رجلٌ بأفضلَ منك ولا احدٌ بخيرٍ منك الّا انّ مَا أقعدُ من لَا فى الشَبَه بلَيْسَ ولذلك كانت أعمَّ تصرُّفا وأكثرَ استعمالا ، والكثير فى لَا أن تنصب النكرةَ حملًا على انّ ولمّا جوّزوا فيها رفعَ الاسم ونصبَ الخبر لم يخرجوا عن حكمها فى أقوى حالها وهو نصبُ الاسم ورفعُ
٢٠ الخبر فلم يُفصَل بينها وبين ما عملتْ فيه ولم تعمل الّا فى نكرة ، فأمّا اذا لحقها تاء التأنيث وقيل لَاتَ فالقياسُ ان تكون المشبَّهةَ بلَيْسَ لانّها فى معنًى ما تدخله تاء التأنيث وليست كذلك الناصبةُ لانّها فى معنَى إنّ وليست إنّ ممّا تدخله تاء التانيث ولانّه وقع بعدها المرفوعُ من غيرِ تكريرٍ فعُلم انّها بمعنَى ليس اذ لو لم تكن بمعنَى ليس لزم تكريرُها ، وقوله يكسعونها اى يُتْبِعونها فى آخرِ الكلمة يقال كَسَعَهُ اى ضربه من خَلْفُ وهذه استعارةٌ لزيادة التاء آخرا ، ولا تعمل هذه الّا فى الأحيان خاصّةً

سواء نَصَبَتْ او رفعتْ والعلّةُ فى ذلك أنّها فى المَرْتَبة الثالثة فليس أقوى لانّها الاصل ثمّ ما ثمّ لات ٠
فامّا قوله تعالى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ فانّه قد قُرِئ ولات حينُ مناص بالرفع والنصبُ اكثر فالنصبُ على انّه
الخبرُ والاسمُ محذوفٌ والتقديرُ ولات حينٌ نحنُ فيه حينَ مناص ولا يقدّر الاسم المحذوف الّا نكرةً
لانّ لا اذا كانت رافعةً لا تعمل الّا فى نكرة كما اذا كانت ناصبة وقد تقدّم الكلام على ذلك فى
٥ المرفوعات فاعرفه ٠

ذكر المجرورات

فصــل ١١٠

١٠ قال صاحب الكتاب لا يكون الاسمُ مجرورا الّا بالاضافة وهى المقتضيَةُ للجرّ كما انّ الفاعليّةَ والمفعوليّةَ هما
المقتضيّتان للرفع والنصب والعاملُ هنا غيرُ المقتضى كما كان ثمّ وهو حرفُ الجرّ او معناه فى نحو قولك
مررتُ بزيدٍ وزيدٌ فى الدارِ وغلامُ زيدٍ وخاتمُ فِضّةٍ ٠

قال الشارح لمّا فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ فى الكلام على المجرورات والجرُّ من عبارات
البصريين والخفضُ من عبارات الكوفيين فالجرُّ انّما يكون بالاضافة وليست الاضافةُ هى العاملةَ للجرّ وانّما
١٥ هى المقتضيةُ له والمعنى بالمقتضى ههنا أنّ القياس يقتضى هذا النوعَ من الاعراب لتقع المخالفةُ بينه
وبين إعرابِ الفاعلِ والمفعولِ فيتميّزَ عنهما اذ الاعرابُ انّما وُضع للفرق بين المعانى ٠ والعامل هو حرف
الجرّ او تقديرُه فحرفُ الجرّ نحوُ مِنْ والى وعَنْ وعَلى ونحوِها من حروف الاضافة وستُذكر فى موضعها مفصّلةً
وانّما قيل لها حروفُ الاضافة لانّها تُضيف معنى الفعل الذى هى صلتُه الى الاسم المجرور بها ومعنى
إضافتها معنى الفعل إيصالُه الى الاسم فالاضافةُ معنًى وحروفُ الجرّ لفظٌ وهى الأداةُ المُحصّلةُ له كما كانت
٢٠ الفاعليّةُ والمفعوليّةُ معنيَيْن يستدعيان الرفعَ والنصبَ فى الفاعلِ والمفعولِ والفعلُ أداةٌ مُحصّلةٌ لهما
فالمقتضى غيرُ العاملِ ٠ والمراد من قوله فالعامل حرفُ الجرّ او معناه أنّ الجرّ يكون بحرف الجرّ او تقديرِه
فحرفُ الجرّ نحوُ مررتُ بزيدٍ وزيدٌ فى الدار فالعامل فى زيد هو الباء والعاملُ فى الدار فى وأمّا
المقدّرُ فنحوُ غلامُ زيدٍ وخاتمُ فِضّةٍ فالعامل هنا حرفُ الجرّ المقدّرُ والتأثيرُ له وتقديرُه غلامٌ لزيدٍ
وخاتمٌ من فضّةٍ لا ينفكّ كلُّ إضافةٍ حقيقيّةٍ من تقديرِ احد هذَيْن الحرفَيْن ولولا تقديرُ وجودِ الحرفِ

المذكور لمّا ساغ الجرّ ألا ترى انّ كلّ واحد من المضاف والمضاف اليه اسمٌ ليس له أن يعمل فى الآخر لانّه ليس عملُه فى احدهما بأَوْلى من العَكْس وانّما الخفضُ فى المضاف اليه بالحرف المقدّر الذى هو اللامُ او مِنْ وحسُن حذفُه لنيابة المضاف اليه عنه وصَيْرورَته عوَضًا عنه فى اللفظ وليس بمتولّته فى العمل ونظيرُ ذلك واوُ رُبَّ من قوله * وبَلْدَةٍ ليس لها أَنِيسٌ * ونحوِ قوله * وبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْماؤُهُ * ونحوِ قوله ٥ * وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِى المُخْتَرَقْ * وتقديره ورُبَّ كذا فالخفضُ فى الحقيقة ليس بالواو بل بتقديرِ رُبَّ لانّ الواو حرفُ عطفٍ وحرفُ العطف لا يختصّ وانّما يدخل على كلّ واحد من الاسم والفعلِ والعاملُ ينبغى أن يكون له اختصاصٌ بما يعمل فيه، وممّا يدلّ انّ الواو للعطف والجرَّ برُبَّ المرادةِ أنّه قد أُنيب عنها غيرُ الواوِ من حروف العطف نحوَ قوله

* فحُورٍ قد لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ * نَواعِمَ فى المُروطِ وفى الرِياطِ *

١٠ وقولِ الآخر * بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظَهْرِ الحَجَفَتْ * فكما انّ الفاء وبَلْ وإن كانتا بدلًا من رُبَّ حرفا عطفٍ لا محالةَ فكذلك الواوُ نائبةٌ فى اللفظ عن رُبَّ وإن لم يكن لها أَثَرٌ فى العمل فكذلك العاملُ فى المضاف اليه حرفُ الجرّ المرادُ لا معناه وقولُه او معناه تسامحٌ لانّ المعانى لا تعمل جرًّا فاعرفه،

فصـــل ٣٣١

١٥ قال صاحب الكتاب واضافةُ الاسم الى الاسم على ضربَيْن معنويّةٌ ولفظيّةٌ فالمعنويّةُ ما أفادَ تعريفا كقولك دارُ عمرٍو او تخصيصا كقولك غلامُ رجلٍ ولا تخلو فى الامر العامّ من أن تكون بمعنى اللام كقولك مالُ زيدٍ وأَرْضُه وأَبُوه وابْنُه وسيّدُه وعَبْدُه او بمعنى مِنْ كقولك خاتَمُ فضّةٍ وسِوارُ ذَهَبٍ وبابُ ساجٍ،

قال الشارح اعلم انّ اضافةَ الاسم الى الاسم إيصالُه اليه من غيرِ فَصْلٍ وجَعْلُ الثانى من تمامِ الاوّل يتنزّل منه منزلةَ التنوين وهذه الاضافةُ على ضربَيْن اضافةُ لفظٍ ومعنًى واضافةُ لفظٍ فقط فالاضافةُ اللفظيّةُ ٢٠ ستُذكَر بعدُ وأمّا الاضافةُ المعنويّةُ فأنْ تجمع فى الاسم مع الاضافةِ اللفظيّةِ اضافةً معنويّةً وذلك بأن يكون ثَمَّ حرفُ اضافةٍ مقدّرٌ يوصِل معنًى ما قبله الى ما بعده وهذه الاضافةُ هى التى تُفيد التعريفَ والتخصيصَ وتُسمّى المَحْضَةَ اى الخالصةَ بكونِ المعنى فيها موافقًا للّفظ واذا أضفتَه الى معرفةٍ تَعرّفَ وذلك نحوُ قولك غلامُ زيدٍ فغلامٌ نكرةٌ ولمّا أضفتَه الى زيد اكتسب منه تعريفا وصار معرفةً بالاضافة واذا اضفتَه الى نكرةٍ اكتسب تخصيصا وخرج بالاضافة عن إطلاقه لانّ غلاما يكون أَعَمَّ من غلامِ رجل

ألا ترى انّ كلّ غلامِ رجل غلامٌ وليس كلّ غلامٍ غلامَ رجلٍ، وهذه الاضافة المعنويّة تكون على معنَى احدِ حرفَيْن من حروف الجرّ وهما اللامُ ومِنْ فاذا كانت الاضافةُ بمعنى اللام كان معناها المِلْكَ والاختصاصَ وذلك قولُك مالُ زيدٍ وأرضُه اى مالٌ له وأرضٌ له اى يملكها وأبوه وابْنُه وسيّدُه والمراد أبٌ له وابنٌ له وسيّدٌ له اى كلُّ واحد مستحَقٌّ مختصٌّ بذلك والغالبُ الاختصاص لانّ كلّ مِلْك اختصاصٌ،

٥ واذا كانت الاضافة بمعنَى مِنْ كان معناها بيانَ النوع نحوَ قولك هذا ثوبُ خزٍّ وخاتَمُ حديدٍ وسوارُ ذهبٍ اى ثوبٌ من خزّ وخاتَمٌ من حديد وسوارٌ من ذهب لانّ الخاتَم قد يكون من الحديد وغيرِه والثوب يكون من الخزّ وغيره والسوار يكون من الذهب وغيره فبيّن نوعَه بقوله من خزّ ومن حديد ومن ذهب، والذى يُفصَل به بين هذا الضرب والذى قبلَه أنّ المضاف اليه ههنا كالجنس للمضاف يصدُق عليه اسمُه ألا ترى انّ الباب من الساج ساجٌ والثوبَ من الخزّ خزٌّ كما انّ الانسان من الحَيَوان

١٠ حيوانٌ وليس غلامُ زيد بزيدٍ فعلى هذا اذا قلت عينُ زيد ويَدُ عمرو كان مقدّرا باللام والمعنى عينٌ له ويَدٌ له لانّه وإن كان الاوّلُ بعضاً للثانى فانّه لا يقع عليه اسمُ الثانى فعينُ زيد ليست زيدا ويَدُ عمرو ليست عمرا فاْعرِف الفرقَ بينهما، وقوله فى الامر العامّ يريد انّ الغالب فى الاضافة الحقيقيّة ما قدّمناه وربّما جاء منه شىءٌ على غيرِ هذَيْن الوجهَيْن قالوا فلانٌ ثَبْتُ الغَدَرِ بفتح الغين والدال اى ثابتُ القَدَم فى الحرب والكلام يقال ذلك للرجل اذا كان لِسانُه يثبُت فى موضع الزلَل والخُصومة قال ابن السكّيت

١٥ يقال ما أَثْبَتَ غَدَرَهُ يعنى القَرَسَ اى ما أثبته فى الغدر وهى الحِجارةُ واللَخاقيقُ اى خُروقُ الارض وشُقوقُها، وعندى أنّ إضافةَ اسمِ الفاعل اذا كان ماضياً من ذلك ليس مقدّرا بحرفِ جرّ مع انّ اضافته مَحْضَةٌ،

قال صاحب الكتاب واللفظيّةُ أن تُضاف الصفةُ الى مفعولها كقولك هو ضارِبُ زيدٍ وراكِبُ فرَسٍ بمعنَى ضاربٌ زيدًا وراكبٌ فرسًا او الى فاعلها كقولك زيدٌ حَسَنُ الوجهِ ومعمورُ الدارِ وهِنْدٌ جائلةُ الوُشاحِ

٢٠ بمعنَى حسنٌ وجهُه ومعمورةٌ دارُه وجائلٌ وشاحُها ولا تُفيد الّا تخفيفا فى اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة ولأستواء الحالَيْن وُصِف النكرةُ بهذه الصفة مضافةً كما وُصِف بها مفصولةً فى قولك مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ وبرجلٍ ضاربِ أخيه،

قال الشارح الاضافة اللفظيّة أن تضيف اسما الى اسمٍ لفظا والمعنى على غير ذلك ويقال لها غيرُ مَحْضَة انّما يُحصِّل ثَمَّ اتّصالٌ وإسنادٌ من جهة اللفظ لا غيرُ وذلك ضربان احدهما اسمُ الفاعل اذا أضفتَه وأنت

تريد التنوينَ وذلك قولك هذا ضاربُ زيدٍ غدًا اذا أردت الاستقبالَ وكذلك الحالُ وأصلُه التنوينُ والنصبُ لِما بعده نحوُ هذا ضاربٌ زيدا وجائزٌ أن يكون فى الحال وأن تُوقِعه فيما يُستقبل ولك أن تحذف التنوينَ لضربٍ من التخفيف وتخفضَ ما بعده وأنت تريد معنى التنوين كأنّك تُشبّهه بالاضافة المحضة بحُكم أنّه اسمٌ والنصبُ به انّما هو عارضٌ لشَبَهِ الفعل فالاسمُ الاوّلُ نكرةٌ وإن كان مضافا الى معرفة
٥ لانّ المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ولذلك تقول هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غدًا كما تقول هذا رجلٌ ضاربٌ زيدا غدا لانّ التنوين المقدَّر حُكْمًا كالموجود لفظا ولولا تقديرُ الانفصال لَما جرى وصفًا على النكرة قال اللّه تع هٰذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا والمعنى ممطرٌ لنا من قِبَل انّه وصف به عارضا وهو نكرةٌ والنكرةُ لا تُنْعَت بالمعرفة ومثلُه قول الشاعر

* سَلِّ الهُمُومَ بكُلِّ مُعْطِى رَأْسِه * نَاجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ *

١٠ والتقدير مُعْطٍ رأسَه لانّ كُلًّا لا يقع بعدها الواحدُ الّا نكرةً لانّها تقع على واحدٍ فى معنى الجمع، وقوله أن تُضاف الصفة الى مفعولها يريد بالصفة اسمَ الفاعل نحوَ ضاربٍ وقاتلٍ وشِبْهِهما فانّه لا يضاف الّا الى مفعوله لانّه غيرُه ولذلك لا يضاف الى الفاعل لانّه هو فى المعنى والشىء لا يُضاف الى نفسه فلا يقال هذا ضاربُ زيدٍ عمرًا على معنى يضربُ عمرًا لانّ الضارب هو زيدٌ، الثانى الصفة الجارى إعرابُها على ما قبلها وهى فى المعنى لِما أُضيفت اليه وذلك نحو مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ومعمورِ الدارِ وامرأةٍ جائلةِ
١٥ الوِشاحِ فالتقدير فى هذه الاشياء كلّها الانفصالُ لانّ الاصل حسنٍ وجهُه ومعمورةٍ دارُه وجائلٍ وِشاحُها ترفع الوجهَ بقولك حَسَنٍ لانّ الحُسْن له فى المعنى، وكذلك قولك مررتُ برجلٍ معمورِ الدارِ اذ المعنى معمورةٍ دارُه وامرأةٍ جائلةِ الوشاحِ اى جائلٍ وِشاحُها فالعِمارةُ للدار والجَوَلانُ للوشاح والوِشاحُ الإزارُ، فان قلت اذا كان الحُسْنُ للوجه والوجهُ هو الفاعلُ فكيف جاز اضافتُه اليه وقد زعمتم انّ الشىء لا يضاف الى نفسه فالجوابُ انّك لم تصفه الّا بعدَ أن نقلتَ الصفةَ عنه وجعلتها للرجل دون الوجه فى
٢٠ اللفظ وصار فيه ضميرُ الرجل فاذا قلت حَسَنُ الوجهِ كان الحُسْنُ شائعا فى جُمْلَته كانّه وصفه بأنّه حَسَنُ القامة بعد أن كان الحُسْنُ مقصورا على الوجه دون سائره فلمّا أُريد بيانُ موضعِ الحُسْن أُضيف اليه بعد أن صار أجْنَبيًّا ألا تراك تنصبُه على التمييز فتقول مررت بالرجل الحَسَنِ وَجْهًا والتمييزُ فضلةٌ، وقوله يضاف الى فاعله يريد انّه فاعلٌ من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فانّه من جهة اللفظ فضلةٌ والذى يدلّ على ذلك قولُهم هذه امرأةٌ حسنةُ الوجهِ فتأنيثُهم الصفةَ اذ قد جرت على مؤنّثٍ دليلٌ على ما

قلناه لانّ الفعل انّما تلحقه علامةُ التأنيث اذا أُسْند الى ضمير مؤنّث فتأنيثُ الصفة ههنا دليلٌ على انّها مُسْنَدةٌ الى ضميرِ الموصوف المؤنّثِ ولو كان على اصله قبل الاضافة لَوَجَبَ التذكيرُ ولم يجز التأنيثُ لانّ الوَجْهَ مذكّرٌ، وهذا القبيل من المضاف لا يتعرّف بالاضافة لانّ النيّة فيه الانفصالُ على ما بيّنّا ويدلّ على ذلك أنّك تصف به النكرةَ وإن أضفتَه الى معرفةٍ نحوَ قولك مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ فلولا ٥ تقديرُ الانفصالِ وإرادةُ التنوين لمَا جاز أن تصف به النكرةَ وهذا معنى قوله ولاستواء الحالَيْن وُصف النكرة بهذه الصفة مضافةً كما وُصفتْ بها مفصولةً يعنى انّ حالَيْها قبل الاضافة وبعدها فى التنكير وعدمِ التعريف سَواءٌ فلذلك تقع صفةً للنكرة مفصولةً ومضافةً لاستوائها فى كِلا الحالَيْن فتقول مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ كما تقول مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، ويدلّ على التنكير جوازُ دخولِ الالف واللام عليه مع اضافته فتقول مررت بالرجل الحسنِ الوجهِ ولو كانت الاضافةُ صحيحةً لمَا جاز ان تجتمع ١٠ الاضافةُ مع الالف واللام،

فصــل ١١٣

قال صاحب الكتاب قضيّةُ الاضافة المعنويّةِ أن يُجرَّد لها المضاف من التعريف وما تقبّله الكوفيّون من قولهم الثلثةُ الأثوابِ والخمسةُ الدَراهمِ فبمَعْزِلٍ عند أصحابنا عن القياس واستعمالِ الفُصَحاء قال الفَرَزْدَق
١٥ * فسَمَا وأدْرَكَ خَمْسةَ الأشبارِ * وقال ذو الرُمّة * ثَلٰثُ الأثافى والدِيارُ البَلاقِعُ *

قال الشارح اعلم انّك لا تضيف الّا نكرةً نحوَ قولك غلامُ زيدٍ وصاحبُ عمروٍ لانّ الاضافة يُبتغى بها التعريفُ او التخصيصُ لانّ المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفَه إن كان معرفةً وتخصيصا إن كان نكرةً فاذا قلت غلامُ زيدٍ فالغلامُ كان نكرةً شاملًا كلَّ غلام فلمّا أضفتَه الى زيدٍ صار معرفةً وخَصَّ واحدا بعينه فاذا قلت غلامُ رجلٍ فإنّ المضاف اليه وإن كان نكرةً الّا انّه حصل للمضاف باضافته اليه نوعُ ٢٠ تخصيص ألا ترى انّه خرج عن شِياعه ويُميَّز عن أن يكون غلامَ امرأةٍ فعلى هذا لا يجوز اضافةُ المعرفة مع بَقاء تعريفها فيها فاذا أُريد اضافةُ المعرفة سُلب تعريفُها عنها حتّى تصير شائعةً فى التقدير كرجلٍ وفرسٍ ثمّ تكتسى تعريفا اضافيّا غيرَ التعريف الذى كان فيها ولذلك لا يُجمَع بين الالف واللام والاضافةِ لانّ ما فيه الالف واللام لا يكون الّا معرفةً ولم يُمكن اعتقادُ التنكير مع وُجودهما، فأمّا الخمسةُ الأثوابِ والأربعةُ الغِلْمانِ فهو شىءٌ صار الى جَوازه الكوفيون فأمّا على اصلِ أصحابنا فاذا قلت ثلثةُ

درامٍ وأردتَ تعريفَ الأوّل منهما عرّفتَ الثانىَ لانّ الاوّل يكون معرفةً بما أضفتَه اليه ألا ترى انّك تقول هذا غلامُ رجلٍ فيكون نكرةً فاذا أردتَ تعريفَه قلت هذا غلامُ الرجل وصاحبُ المال وكذلك هذه ثلثةُ الدرامِ وخمسةُ الأثوابِ فامّا قولُ الشاعر

* ما زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزارَهُ * فَسَمَا وأَدْرَكَ خمسةَ الأَشْبارِ *

٥ البيت للفرزدق وبعدَه

* يُدْنِى خَوافِقَ مِن خوافقَ تَلْتَقِى * فى ظِلِّ مُعْتَبَطِ الغُبارِ مُثارِ *

والشاهد فيه تعريفُ الثانى بالالف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريفِ الاوّل يمدَحُ بذلك يزيدَ بن المهلّب اى ما زال مُذ كان صغيرا الى أن مات يقود الجيوشَ ويحضر الحروبَ وعَنَى بالخوافق الراياتِ ومعتبطُ الغُبارِ مكانُه فكانّه لم يُقاتَل فيه قبلُ ولا أثار غيرُه غبارَه من قولهم مات فلانٌ عَبْطَةً اى شابًّا،

١٠ وقوله مذ عقدت يداه إزارَه اشارةٌ الى حالِ الصِغَر وأوائلِ العَقْل وعَنَى بخمسة الأشبارِ القَبْرَ اى ما زال أميرًا مذ عَقَلَ الى أن مات، وامّا قول الآخر

*وهَلْ يَرْجِعُ التَسْلِيمَ او يَكْشِفُ العَمَى * ثلاثُ الأَثافِى والرُسومُ البَلاقِعُ *

البيت لذى الرمّة والشاهدُ فيه تعريفُ الأثافى حين أراد تعريفَ ما أُضيف اليه وهو الثلاثُ ولم يحتج مع ذلك الى الالف واللام، والأثافى للقِدْر أن توضَع ثلاثةُ أحجارٍ ثمّ يوضَع القِدْرُ عليها عند

١٥ الاطّباخ، والبَلاقِع جمعُ بَلْقَعٍ وهو الخَرابُ وأصله الارضُ التى لا شىءَ فيها، والرُسوم جمعُ رَسْمٍ وهو ما بقى من آثارِ الديارِ، يقول انّ الأثافى ورسومَ الدار لا تردّ سلاما ولا تُنبِئُ عن خبرٍ اذا استُخبِرتْ وهو معنى قوله أو يكشف العَمَى، فامّا ما تعلّق الكوفيون من إجازته وتشبيهه بالحَسَنِ الوَجْهِ فليس بصحيحٍ لانّ المضاف فى الحسن الوجهِ صفةٌ والمضافُ اليه يكون منصوبا ومجرورا وانّما ذلك شىءٌ رواه الكسائىّ وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه ابو عمر الجَرْمىّ أنّ قوما من العرب يقولونه غيرَ فُصحاءَ ولم

٢٠ يقولوا النِّصْفُ الدرهمِ ولا الثُّلْثُ الدرهمِ وامتناعُه من الاطّراد فى أجزاء الدرهم يدلّ على ضُعْفه فى القياس،

قال صاحب الكتاب وتقول فى اللفظيّة مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ وبهندٍ الجائلةِ الوشاحِ وهما الضاربا زيدٍ وهم الضاربو زيدٍ قال الله تعالى وَالْمُقِيمِى الصَّلٰوةِ ولا تقول الضاربُ زيدٍ لانّك لا تُفيد فيه خِفّةً بالاضافة كما أفدتَها فى المثنّى والمجموع وقد أجازه الفرّاء وامّا الضاربُ الرجلِ فمشبّهٌ بالحسنِ الوجهِ،

قال الشارح وقد جاءت الالفُ واللام فيما اضافتُه لفظيّةٌ قالوا مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهِ وهندٍ الجائلةِ الوِشاحِ وساغ ذلك من قِبَل انّ الاضافة لا تكسوهما تعريفا من حيثُ كان النيّةُ فيها الانفصالَ ان التنوينُ مرادٌ والمضافُ اليه فى نيّة المرفوع اذ كان فاعلا فى المعنى فلمّا كانت الاضافةُ لا تكسوهما تعريفا ولا تخصيصا لم يمتنع دخولُ الالف واللام اذا احتيج الى التعريفِ كما لا يمتنع دخولُهما على النكرة ٥ غيرِ المضافة، وقالوا هذان الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ قال اللّه تع وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلٰوةِ لمّا كانت الاضافةُ منفصلةً والنيّةُ ثُبوتَ النون والنصبَ لم يتعرّف بما أُضيف اليه وكان سِيّانِ إضافته واثباتَ النون وفَصْلَه ممّا بعده من حيثُ التنكيرُ فلمّا لم يقع التعريفُ بالاضافة كما يقع فى غلامِ زيدٍ وأُريد تعريفُه أَدخلوا ما يقع به التعريفُ من الالف واللام وأفادت الاضافةُ ههنا ضربًا من التخفيف بحذفِ التنوين والنون فى هذا ضاربُ زيدٍ غدًا والضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ فأمّا الضاربُ زيدٍ فانّه لا يجوز لانّ الالف واللام ١٠ اذا لحقتِ اسمَ الفاعل كانت بمعنَى ٱلَّذِى وكان اسمُ الفاعل فى حكمِ الفعل من حيثُ هو صلةٌ له فيلزمُ إعمالُه فيما بعده ولا فَرْقَ بين الماضى فى ذلك وغيرِه اذ كان التقديرُ فى الضارب ٱلَّذِى ضَرَبَ فلذلك عمِل عَمَلَه، وانّما جازت الاضافةُ فى قولك هما الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ لِما يحصُل بالاضافة من التخفيف بحذفِ النون فأمّا اذا قلت الضاربُ زيدٍ فهو تغييرٌ له عن مقتضاه من الإعمال من غيرِ فائدة لانّه لم يحصُل بالاضافة تخفيفٌ لانّه لم يكن فيه تنوينٌ ولا نونٌ فيسقُطا بالاضافة، فأمّا الفرّاء فانّه أجاز ذلك ١٥ نَظَرًا الى الاسميّة وأَنّ الاضافة لفظيّةٌ لم يحصل بها تعريفٌ فيكونَ مانعًا من الاضافة والقياسُ ما ذكرناه، فأمّا قولهم الضاربُ الرجلِ فانّما ساغت اضافتُه وإن لم تستفد بالاضافة تعريفا ولا خِفّةً أمّا التعريف فلأنّ اضافته لفظيّةٌ لا تكسب المضافَ تعريفا وأمّا الخِفّة فلم يكن فيه تنوينٌ ولا نونٌ فيسقُطا بالاضافة فقضيّةُ الدليل أَن لا تصحّ اضافتُه كما لا تقول الضاربُ زيدٍ وذلك من قِبَل انّه محمولٌ على الحَسَنِ الوجهِ ومشبَّهٌ به من جهةِ أَنّ الضارب صفةٌ كما انّ الحسن صفةٌ وما بعده يكون مجرورا او منصوبا ٢٠ فتقول هذا ضاربٌ زيدًا وضاربُ زيدٍ كما تقول مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهًا وحسنِ الوجهِ فلمّا أشبهَه جاز إدخالُ الالف واللام عليه مع انّه مضافٌ اذا أُريد تعريفُه كما كان كذلك فى الحسن الوجهِ وإن لم يكن مثلَه من كلّ وجه ألا ترى انّ المضاف اليه فى الضارب زيدٍ مفعولٌ منصوبٌ فى المعنى والمضاف اليه فى الحسن الوجه فاعلٌ مرفوعٌ،

فصـــل ١١٣

قال صاحب الكتاب واذا كان المضافُ اليه ضميرا متّصلا جاء ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما عَدِمَ واحدا منهما شَرْعًا فى صحّة الاضافة لانّهم لمّا رفضوا فيما يُوجَد فيه التنوينُ او النونُ أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتّصل جعلوا ما لا يوجَد فيه له تَبَعًا فقالوا الضاربُك والضارِباتُك والضاربى والضارِباتى كما ٥ قالوا ضاربُك والضارِباك والضاربوك والضارِبَىّ والضارِبِىّ قال عبدُ الرّحْمٰنِ بنُ حَسّانَ

* أيُّها الشّاتِمِى لِتَحْسَبَ مِثْلِى * إنّما أنتَ فى الضّلالِ تَهِيمُ *

وقوله * هُمُ الآمِرونَ الخَيْرَ والفاعلونَهُ * مّما لا يُحمَل عليه ،

قال الشارح قد فُرق بين اضافة اسم الفاعل الى الظاهر وبين اضافته الى المضمر فاضافتُه الى المضمر تقع كالضرورة وذلك أنّ ما فيه تنوينٌ او نونٌ يلزم اضافتُه لانّه لا سبيلَ الى النصب لانّ النصب يكون ١٠ بثُبوتِ التنوينِ او النونِ نحوَ قولك ضاربٌ زيدا وضارِبان زيدا ومع المضمر لا يثبُت التنوينُ ولا النونُ لانّ بينهما معاقَبةً فلا يجتمع التنوينُ او النونُ مع المضمر فلمّا لم يجتمعا معه أُضيف اسمُ الفاعل الى المضمر ثمّ حُمل ما لم يكن فيه تنوينٌ او نونٌ فى الاضافة على ما هما فيه ليكون البابُ على مِنهاجٍ واحدٍ ولا يختلفَ ، وقوله جاء ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما عَدِمَ واحدا منهما شَرْعًا فى صحّة الاضافة اى صار ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما ليس فيه واحدٌ منهما يعنى التنوينَ والنونَ ، وقوله شَرْعًا اى سَواءً يقال ١٥ القومُ فى هذا الأمرِ شَرْعٌ سَواءٌ يُحرَّك ويُسكَّن ويستوِى فيه الواحدُ والتثنيةُ والجمعُ والمذكّرُ والمؤنّثُ ، والمراد انّه يتساوَى ما فيه تنوينٌ او نونٌ وما ليس فيه واحدٌ منهما فى صحّة الاضافة وذلك نحوُ الضاربُك والضارِباتُك أضفتَ الضاربَ والضارباتِ الى ضمير المخاطَب وليس فيهما تنوينٌ ولا نونٌ وكذلك تقول الضارِبى والضارِباتى فتُضيفهما الى ضمير النفس كما أضفتَ ما فيه تنوينٌ او نونٌ نحوَ قولك ضاربُك والضارِباك والضاربوك والضارِبَىّ فحُذف من ضاربُك التنوينُ لانّه قبل الاضافة ضاربٌ منوّنٌ والضارِباك ٢٠ تثنيةٌ والضاربوك جمعٌ وقد حُذف منهما النونُ للاضافة والضارِبَىّ تثنيةٌ وأصلُه ضارِبَيْن حُذفتْ نونه للاضافة ثمّ أُدغمت ياء التثنية فى ياء النفس ولو كان مرفوعا لقيل ضارِبايَ بالالف ، والضارِبِىّ جمعٌ وأصلُه الضاربون فلمّا أُضيف الى ياء النفس حُذفت النون للاضافة فاجتمعت الواوُ والياء وسبق الاوّلُ منهما بالسكون فقُلبت الواو ياء وأُدغمت الياءُ المنقلبةُ فى ياء الاضافة على حدّ طَوَيْتُه طَيًّا وشَوَيْتُه شَيًّا وكذلك تقول فى الجرّ والنصبِ نحوَ مررت بالضارِبِىّ ورأيت الضارِبِىّ وأصلُه الضاربِينَ سقطت النون

للاضافة وادّغمت الياء فى الياء، فحاصلُ كلامه أنّه لا يتّصل باسم الفاعل ضميرٌ الّا مجرورٌ ولا أعرفُ
هذا المذهبَ وقيل انّه رأىٌ لسيبويه وقد حكاه الرُمّانىُّ فى شرحِ الاصول والمشهورُ من مذهبه ما حكاه
السيرافىُّ فى الشرح أنّ سيبويه يعتبر المضمرَ بالمظهَر فى هذا الباب فيقول الكافُ فى ضاربوك فى موضعِ مجرور
لا غيرُ لانّك تقول ضاربو زيدٍ بالخفض لا غيرُ والكافُ فى الضاربك والضاربوك يجوز أن تكون فى موضع
٥ جرّ وهو الاختيارُ وأن تكون فى موضعِ نصب لانّك قد تقول الضاربو زيدًا على مَن قال الحافظو عَوْرَةَ
العَشِيرَةِ بالنصب وهو الاختيارُ واذا قلت الضاربُك كانت فى موضعِ نصب لا غيرُ لانّك لو وضعتَ
مكانَه ظاهرا لم يكن الّا نصبًا نحوَ الضاربُ زيدا، وكان ابو الحسن الأخفش فيما حكاه ابو عثمان
الزيادىّ يجعل المضمرَ اذا اتّصل باسم الفاعل فى موضع نصب على كلِّ حال ويقول انّ اتّصالَ الكناية قد
عاقبتِ النونَ والتنوينَ فلا تقول ضارِبُنْكَ بالتنوين ولا هما ضاربانِكَ ولا هم ضاربُونَكَ كما تقول هو ضاربٌ
١٠ زيدا وهما ضاربان زيدا وهم ضاربون زيدا فلمّا امتنع التنوينُ والنونُ لاتّصالِ الكناية صار بمنزلةِ ما لا
ينصرف وهو يعمل من غيرِ تنوين نحوَ قولك للنساء هنّ ضَوارِبُ زيدا والجامعُ بينهما أنّ التنوين من
ضوارب حُذف لمَنْع الصرف لا للاضافة وحُذف من ضاربُك لاتّصالِ الكناية لا للاضافة فهذان المذهبان،
فامّا ما ذكره صاحبُ الكتاب فمذهبٌ ثالثٌ لا أعرِفُه وانّما لزم حذفُ التنوينِ والنونِ مع علامةِ المضمر
المتّصلِ لانّ علامةَ المضمر غيرُ منفصلة من الاسم الذى اتّصلتْ به ولا يُتكلَّم بها وحدَها وهى زائدةٌ
١٥ ومحلُّها آخِرُ الكلمة كما انّ النون والتنوين كذلك فلمّا كان بينهما هذه المُقارَبةُ تعاقبا فلم يُجمَعْ
بينهما لذلك، فامّا البيت الذى أنشده وهو * أيُّهَا الشَّانِىِ الخ * البيتُ لعبد الرحمن بن
حسّان أنشده شاهدًا على ما أدّعاه وزعم أنّ الياء فى موضعِ جرّ والصوابُ انّها فى موضع نصب وذلك
على رأىِ سيبويه وأبى الحسن جميعا، فامّا قوله

* هُمُ الآمِرون الخَيْرَ والفاعلونه * اذا ما خَشَوْا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا *

٢٠ فانّه أنشده سيبويه وزعم انّه مصنوعٌ وموضعُ الشاهد الجمعُ بين النون والضمير فى قوله الفاعلونه وحكمُ
المضمر أن يُعاقِب النونَ والتنوينَ لانّه بمنزلتهما فى الاتّصال والضُعف ومثلُه قول الآخر

* ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ * جَميعًا وأَيْدِى المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ *

انشده سيبويه والشاهدُ فيه ايضا الجمعُ بين النون والمضمرِ والوجهُ الفاعلوه ومحتضروه يصفُه بالبَذْل
والعَطاء يقول غَشِيَه المعتفون وهم السائلون واحتضره الناسُ للعَطاء وجلس لهم جُلوسَ مبتذِلٍ غيرِ

متوتّح ، فسيبويه يجعل الهاء فى الفاعلوه ومحتضرونه كناية ويزعم انّ ذلك من ضرورة الشعر وكان ابو العبّاس المبرّد يذهب الى انّها هاء السّكت وكان حقّها أن تسقط فى الوصل فاضطرّ الشاعر فأجراها فى الوصل مُجراها فى الوقف وحرّكها لانّها لمّا ثبتت فى الوصل أشبهت هاء الاضمار نحو غُلامه، وكلاهما ضعيفٌ والاوّلُ أمثلُ لانّ فيه ضرورةً واحدةً وفى هذا ضرورتان فاعرفه،

فصــل ١١٤

قال صاحب الكتاب وكلُّ اسم معرفةٍ يتعرّف به ما أُضيف اليه اضافةً معنويّةً الّا اسماء توغّلتْ فى إبهامها فهى نكراتٌ وإن اضيفتْ الى المَعارِف وهى نحوُ غَيْرٍ ومِثْلٍ وشِبْهٍ ولذلك وُصفتْ بها النكراتُ فقيل مررتُ ١٠ برجلٍ غيرِك ومثلِك وشبهِك ودخل عليها رُبَّ قال * يا رُبَّ مِثْلِكِ فى النِساء غَريرةٍ * اَللّهُمَّ الّا اذا شُهِر المضاف بمُغايَرةِ المضاف اليه كقوله تعالى غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ او بمُماثَلته،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ المضاف يكتسى من المضاف اليه تعريفَه إن كان معرفةً اذا كانت الاضافةُ محضةً نحوَ غلامُ زيدٍ ومالُ عمرٍو وقد جاءت اسماءٌ أُضيفت الى المعارف ولم تتعرّف بذلك للابهام الذى فيها وأنّها لا تختصّ واحدًا بعينه وذلك غَيْرٌ ومِثْلٌ وشِبهٌ فهذه نكراتٌ وإن كنّ مضافاتٍ الى ١٥ معرفةٍ وانّما نكّرهنّ مَعانيهنّ وذلك لانّ هذه الاسماء لمّا لم تنحصر مغايَرتُها ومماثَلتُها لم تتعرّف ألا ترى انّ كلّ مَن عَداه فهو غيرٌ وجهةُ المماثلة والمشابهةِ غيرُ منحصرةٍ فاذا قلت مِثْلُك جاز ان يكون مُثلَك فى طُولك وفى لَوْنك وفى عِلْمك ولن يُحاطَ بالأشياء التى يكون بها الشىء مثلَ الشىء فلذلك من الابهام كانت نكراتٍ فلذلك هذه الاشياء كانت مضافاتٍ بمعنَى اسم الفاعل فى موضع مُغايِرٍ ومُماثِلٍ ومُشابِهٍ كانّ المماثَلة فى قولك مررت برجلٍ مثلِك موجودةٌ فى وقتِ مُرورك به فهو للحال فكان نكرةً ٢٠ كاسم الفاعل اذا اضيف وهو للحال ويدلّ على تنكيره انّك تصفُ به النكرةَ فتقول مررت برجلٍ غيرِك فامّا قوله

* يا رُبَّ مِثْلِكِ فى النِساء غَريرَةٍ * بَيْضاءَ قد مَتَّعْتُها بطَلاقِ *

البيت لأبى مِحْجَن الثقفىّ أنشده سيبويه والشاهدُ دخولُ رُبَّ على مثلك ورُبَّ لا تدخل الّا على نكرة، وغريرةٌ اى مُغتَرّةٌ بلِينِ العَيْش غافلةٌ عن صُروفِ الدَهْر ومتّعتُها بطَلاقٍ اى أعطيتُها شيـًٔا تستمتع

به عند طلاقها كانّه يُهدّد زوجتَه بذلك، تقول مررت برجلٍ مثلِك اى صورتُه مشبَّهةٌ بصورتك ومررت برجلٍ غيرِك اى ليس بك وانّه لم يمرّ باثنَيْن ألا ترى انّه اذا قال مررت بغيرك باسقاط المنعوت جاز ان يكون مرّ بأكثرَ من واحد فاذا قال مررت برجل غيرِك عُلم انّه مرّ بواحد لا أكثرَ من ذلك، وقد يكون هذه الأشياء مَعارفَ اذا شُهِر المضاف بمُغايَرة المضاف اليه او بمُماثَلته فيكون اللفظ بحاله
٥ والتقديرُ مختلِف فاذا قال القائل مررت برجلٍ مثلِك او شِبْهِك وأراد النكرةَ فمعناه بمُشابِهك او مُماثِلك فى ضربٍ من ضروب المماثَلة والمشابَهة وهى كثيرةٌ غيرُ محصورة واذا أراد المعرفةَ قال مررتُ بعبد الله مثلِك فكان معناه المعروفِ بشَبَهك اى الغالبِ عليه ذلك، ونحوه قوله تعالى اهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ لانّ المراد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون والمغضوبُ عليهم الكفّارُ فهما مختلفان ونحوه مررت بالمتحرّك غيرِ الساكن والقائمِ غيرِ القاعد، وامّا شَبيهُك فمعرفةٌ بما
١٠ أُضيف اليه وذلك لانّه على بناء فَعيلٍ وفَعيلٌ بناءٌ موضوعٌ للمبالغة فكانّك قلت بالرجل الذى يُشْبِهك من جميع الجهات،

فصـــل ١١٥

قال صاحب الكتاب والاسماء المضافة اضافةً معنويّةً على ضربَيْن لازمةٌ للاضافة وغيرُ لازمة لها فاللازمةُ
١٥ على ضربين ظُروفٌ وغيرُ ظروف فالظروفُ نحو فَوْقَ وتَحْتَ وأَمامَ وقُدّامَ وخَلْفَ ووَراءَ وتِلْقاءَ وتُجاهَ وحِذاءَ وحِذَةَ وعِنْدَ ولَدُنْ ولَدَى وبَيْنَ ووَسْطَ وسِوَى ومَعَ ودُونَ،

قال الشارح قد تقدّم انّ الاضافة على ضربَيْن لفظيّةٌ ومعنويّةٌ فالمعنويّةُ ما كان اللفظُ على الاضافة والمعنى كذلك نحو غلامُ زيد وثوبُ خزّ واللفظيّةُ ما كان اللفظُ على الاضافة والمعنى بخلافها نحو ضاربُ زيد غدًا فهذه اضافةٌ لفظيّةٌ لا غيرُ لانّ المعنى ضاربٌ زيدا غدا فما كان من الاضافة كذلك فانّها لا تقع
٢٠ لازمةً البتّةَ لانّها انّما تضاف لضربٍ من التخفيف والنيّةُ غيرُ الاضافة، وما كان منها معنويًّا فهو على ضربَيْن يكون لازمًا وغيرَ لازم وذلك أنّ من الاسماء ما يلزم الاضافةَ ويغلِب عليها ولا يكاد يُستعمل مُفْرَدا وذلك ظروفٌ وغيرُ ظروف فمن الظروف لجهاتُ الستُّ وهى فَوْقَ وتَحْتَ وأَمامَ وقُدّامَ وخَلْفَ ووَراءَ وتِلْقاءَ وتُجاهَ وحِذاءَ وحِذَةَ فهذه الظروفُ تلزم الاضافةَ وانّما لزمت الاضافةُ هذه الاشياء لانّها أُمورٌ نِسْبيّةٌ فانّ فَوْقًا يكون بالنِسْبة الى شىء فَوْقًا وتحتًا بالنسبة الى شىء آخرَ وكذلك أَمام وسائرُها فلزمتْها

الاضافة للتعريف وتحقيق الجهة، وقال ابو العبّاس المبرّد انّما لزمت هذه الظروف الاضافة لعدم افادتها مفردةً ألا ترى انّك اذا قلت جلستُ خلفًا فالمخاطبُ يعلم انّ كلّ مكان لا بدّ أن يكون خلفًا لشيء فاذا أضفتَه عُرف وحصل منه فائدةٌ، وقال الكوفيون انّما لزمتِ الاضافة لانّها تكون أخبارا عن الاسم كما يكون الفعلُ خبرا عن الاسم اذا قلت زيدٌ يذهب ويركب فلمّا كان الفعلُ يحتاج الى فاعلٍ
٥ وقد يتّصل به أشياء يقتضيها من المصدر والمكانِ والزمانِ والمفعولِ ألزموا الظرفَ الاضافة ليسُدّ المضافُ اليه مَسَدَّ ما يطلبه الفعلُ ويدلّ عليه، فاذا أُفردتْ وقيل قام زيدٌ خَلْفًا وذهب عمرٌو قُدّاما فهو عند البصريين نصبٌ على الظرف كما يكون مضافا نحوَ قام قُدّامَك وذهب خَلْفَك الّا انّه مبهمٌ منكورٌ كانّك قلت قام خَلْفَ غيرِه وذهب قدّامَ شيءٍ ومنع الكوفيون من ذلك وقالوا لا تكون ظروفا الّا مضافةً واذا أُفردت صارت اسماءً وكانت فى تقديرِ الحال كانّه قال قام متأخِّرا وذهب متقدِّما وفائدةُ الخلاف تظهر فى
١٠ الخبر فعند البصريين تقول زيدٌ خلفًا وعمرٌو قدّامًا فيكون خبرا كما يكون مضافا والكوفيون يرفعون ويقولون زيدٌ خَلْفٌ اى متأخِّرٌ وقُدّامٌ اى متقدّمٌ ويكون الخبرُ مفردا هو الاوّل كما تقول زيدٌ قائمٌ، ومن ذلك عِنْدَ ولَدُنْ ولَدَا وهى ظروفٌ معناها القُرْبُ والحَضْرَةُ ولذلك لزمتِ الاضافةَ للبَيان اذ كانت مبهمةً لانّها لا تختصّ مكانا معيّنا لانّ القرب والمُجاوَرَةَ أمرٌ إضافيٌّ اذ الشيء يكون قريبًا من شخص بعيدًا من آخرَ وهى لابتداء الغاية فى الزمان والمكان وذلك قولك من لَدُنْ صَلاةِ العَصْرِ الى وقتِ كذا
١٥ ومن لدن الحائط الى مكانِ كذا فهى مشتركةٌ فى البابَيْن وليست كمُنْذُ الذى هو ابتداء غايةِ الزمان ولا كمِنْ الذى هو ابتداء غايةِ المكان، وفى عند لغتان عَنْدَ وعِنْدَ بفتح العين وكسرها، ولَدُنْ فى معنَى عند الّا انّ عند معربةٌ ولدن مبنيّةٌ وفى لدن ثَمانى لغاتٍ يقال لَدُنْ ولَدَا ولَدَنْ ولَدُ بفتح الفاء وضمّ العين ولُدُ بضمّهما ولَدْنِ بفتح الفاء وسكونِ العين وكسرِ النون ولَدْنَ بفتح النون ولَدْ بفتح الفاء وسكون العين، فامّا لَدُنْ بفتح الفاء وضمّ العين فهو الاصلُ لكثرته ووُرودِ التنزيل به
٢٠ ومن قال لَدْنْ فوَجْهُه انّه أسكن العينَ فى لَدُنْ كما أسكنها فى عَضُدٍ وعَجُزٍ فالتقى بعد الحذف ساكنان الدالُ والنونُ فحرّك الاوّل بالفتح كما حُرّك الاوّل منهما بالفتح فى قولهم اِضْرِبَنْ اذا دخلت النونُ الخفيفةُ فى اِضْرِبْ، وامّا لَدَا فلغةٌ قائمةٌ بنفسها ليست من لفظ لَدُنْ والقياسُ فى ألفها أن لا تكون أصلا فامّا انقلابها مع المضمر ياءً فعلى التشبيه بألِفِ عَلَى والَى على ما سيوضَح أمره ان شاء اللّه تع، وامّا لَدُ بالضمّ فمحذوفةٌ من لَدُنْ قال الراجز

* يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ من جَرِيرِهِ * مِن لَدُ لَحْيَيْهِ الى مُنْحُورِهِ *

والذى يدلّ على انّها منتقصةٌ منها أنّها لو كانت أصلا على حيالها ولم تكن مخفّفةً من لَدُنْ لكانت
ساكنةً على أصل البناء ومثله قولهم رُبَ ورُبَّ مخففةً ومشدَّدةً أبقوا حركتَها بعد الحذف ليكون ذلك
دلالةً على انّها منتقصةٌ من غيرها وليست أصلا قائما بنفسه، ومن قال لُدُ بضمّ الفاء والعين فانّه أتبع
٥ الضمَّ الضمَّ بعد حذف اللام، ومن قال لَدْنِ بفتح الفاء وسكون العين وكسر النون فانّه كسر النونَ
لالتقاء الساكنَيْن بعد حذف حركة العين وذلك على اصلِ التقاء الساكنَيْن ومن فتح النونَ فهو
لالتقاء الساكنَيْن وقصْدِ التخفيف كأيْنَ وكَيْفَ، وامّا من قال لَدْ بسكون الدال وفتح الفاء فانّه بناه
على السكون بعد الحذف جعلها قائمةً بنفسها، فان قيل ولِمَ بُنيتْ لَدُنْ ولم تكن معربةً كعِنْدَ قيل
لمّا لم يتجاوزوا بلَدُنْ حَضْرَةَ الشىء والقُرْبَ منه ولم يتصرّفوا فيه بأكثرَ من ذلك جرتْ مجرَى الحرف
١٠ الموضوع بإزاء معنًى لا يتجاوزه فبُنيت لذلك كبنائه وأمّا عِنْدَ فتوسّعوا فيها وأوقعوها على ما بحضرتك
وما يبعُد وإن كان اصلُها للحاضرَ فقالوا عندى مالٌ وإن كان غائبا فى بَلَدٍ آخرَ فلمّا دخلها من التمكّن
والتصرّف ما ذكرناه فارقَتِ الحروفَ فأُعربت لذلك، ومن الظروف بَيْنَ ووَسْطَ وسِوَى ومَعَ ودُونَ كلُّها
تلزمها الاضافةُ فامّا بَيْنَ فهو ظرفٌ من ظروف الأمكنة بمعنَى وَسْطَ ولذلك يقع خبرا عن الجُثّة نحو قولك
الدارُ بينَ زيدٍ وعمرٍو والمالُ بين القوم وهى تُوجِب الاشتراكَ من حيثُ كان معناها وَسْطَ والشركةُ لا
١٥ تكون من واحد وانّما تكون بين اثنين فصاعدًا نحوَ المالُ بين الزيدَيْن والدارُ بين القوم فان أضفتها
الى واحد وعطفتَ عليه بالواو جاز نحوَ المالُ بين زيد وعمرو لانّ الواو لا تُوجِب ترتيبًا ولو أتيتَ
بالفاء فقلت المالُ بين زيد فعمرٍو لم يحسُن لانّ الفاء توجب الترتيبَ وفصْلَ الثانى من الاوّل فامّا قول
امرئ القيس * بَيْنَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ * فقد عابَه الأصمعىُّ ورواه بالواو وحُجّةُ من رواه بالفاء أنّ الدَّخُول
وحَوْمَلَ موضعان يشتمل كلُّ واحد منهما على أماكنَ كالشّأم والعراق فلو قلت عبدُ الله بين الدَّخول
٢٠ تريد بين مواضع الدخول لتَمّ الكلامُ وصَلَحَ كما تقول سِرْنا بين الشّأم والمراد بين مواضع الشأم فعلى
هذا قال بين الدخول اى بين مواضع الدخول ثمّ عطف بالفاء فقال فحَوْمَلِ، وامّا وَسْطَ فيكون اسما
وظرفا فاذا اردتَ الظرفَ أسكنتَ السينَ واذا اردتَ الاسمَ فتحتَ فتقول وَسْطَ رأسِك دُهْنٌ اذا أخبرت
انّه استقرّ فى ذلك الموضع أسكنتَ السين ونصبتَ لانّه ظرفٌ وتقول وَسَطُ رأسِك صُلْبٌ فتحتَ السين
ورفعتَ لانّه اسمٌ غيرُ ظرف وتقول حفرتُ وَسْطَ الدار بئرًا بسكون السين كانّ البئر فى بعض الوَسَط

وتقول ضربتُ وَسْطَهُ لانّه مفعولٌ به ، وامّا سِوَى وسَوَآء مقصورا وممدودا فبمعنًى واحدٍ وذلك انّك اذا قلت عندى رجلٌ سِوَى زيدٍ فمعناه عندى رجلٌ مكانَ زيد اى يسُدّ مَسَدَّهُ ولزم الاضافة لانّ معناه معنَى غَيْرٍ وقد تقدّم الكلام عليهما ، وامّا مَعَ فهو ظرفٌ من ظروف الأمكنة ومعناه المُصاحَبةُ والذى يدلّ على انّه اسمٌ أنّه اذا أُفرد نُوِّن فيقال جاءا مَعًا وأَقْبَلا مَعًا وربّما أدخلوا عليه حرفَ الجرّ قالوا جئتُ ٥ من مَعِهِ اى من عِنْدِهِ ولو كانت أداةً لكانت ساكنةَ الآخِر على حدّ هَلْ وقَدْ وبَلْ اذ لا عِلّةَ توجب الفتحَ وربّما ذُهب بها مذهبَ الحرف فسُكّن آخرُها قال الشاعر

* قَرِيشِى مِنْكُمْ وهَوَاىَ مَعْكُمْ * وإن كانت زِيارَتُكُمْ لِمامَا *

لمّا اعتقد فيها الحرفيّةَ سكّنها والقياسُ فيها أن تكون مبنيّةً لفَرْطِ إبهامها كلَدُنْ وحَيْثُ وانّما أُعربت ونُصبت على الظرفيّة لانّهم تصرّفوا فيها على حدّ تصرّفهم فى عِنْدَ فيقولون مَعِى مالٌ اى هو فى مِلْكِى ١٠ وإنْ كان غائبا كما يقال عِنْدِى مالٌ ، وامّا دُونَ فلها معنيان احدهما الظرفيّةُ فى معنى المكان تشبيهًا بالمكان فيقال زيدٌ دونَ عمرٍو فى الشَّرَف والعِلمِ وفى الخَيْر ونحوِ ذلك جُعل هذه الاشياء مَنازِلَ يَعْلو بعضُها بعضًا كالأماكن التى بعضُها أَعْلَى من بعض وجُعل بعضُ الناس فى موضعٍ من الشرف او من العلم وهذه لا تكون الّا ظروفا منصوبةً ، والموضع الآخر لدُونَ أن تكون اسمًا صفةً بمعنَى حَقِيرٍ ومسترذَلٍ فتقول ثَوْبٌ دُونٌ اى رَدِىٌّ ويقال هذا دونُك اى حقيرُك ومسترذَلُك ويُمكن ان يكون هذا القِسْمُ هو ١٥ الاوّلَ واستُعمل اسمًا توسُّعًا لضربٍ من التأويل لانّك اذا جعلته فى مكانٍ أسفلَ من مكانك صار بمنزلة أسفلَ وتحتٍ وأسفلُ وتحتٌ قد يجوز رفعُهما فى الشعر قال لَبيدٌ

* فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه * مَوْلَى المَخافَةِ خَلْفُها وأَمامُها *

على انّ أسفل اذا كان نقيضَ أَعْلَى كان متمكّنا تقول هذا أسفلُ الحائط وهذا أعلاهُ كما تقول هذا رأسُه وهذا آخِرُه ،

٢٠ قال صاحب الكتاب وغيرُ الظروف نحوُ مِثْلٍ وشِبْهٍ وغَيْرٍ وبَيْدٍ وقِيدٍ وقِدًا وقابٍ وقِيسٍ وأَىٍّ وبَعْضٍ وكُلٍّ وكِلَا وذُو ومؤنّثه ومثنّاه ومجموعه وأُولُو وأُولاتُ وقَدْ وقَطْ وحَسْبُ ، وغيرُ اللازمة نحوُ ثَوْبٍ ودارٍ وفَرَسٍ وغيرِها ممّا يضاف فى حالٍ دونَ حالٍ ،

قال الشارح اعلم انّ من الاسماء اسماءً غيرَ ظروف تضاف الى ما بعدها وهى على ضربَيْن لازمةٌ للاضافة وغيرُ لازمة فاللازمةُ نحوُ مِثْلٍ وشِبْهٍ ونَحْوٍ وغَيْرٍ ونحوِها ممّا ذكرها صاحبُ الكتاب وامّا مِثْلٌ وشِبْهٌ فبمعنًى

واحدٍ وغيرٍ وبَيْدَ بمعنى واحدٍ وقيدٌ وقِدًا وقابٌ وقِيسٌ بمعنى مقدارِ الشيء يقال بيني وبينه قيدُ رُمْحٍ وقابُ رمحٍ وقيسُ رمحٍ قال الله تع قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى وقيسُ رمحٍ بمعنى قَدْرِ رمحٍ والقَدَرُ والقَدْرُ بالفتح والسكون واحدٌ وهو مَبْلَغُ الشيء فهذه الاسماء كلُّها تلزم الاضافةَ ولا تُفارقها واذا أُفردتْ كان معناها على الاضافة ولذلك لا يحسُن دخولُ الالف واللام عليها فلا يقال المِثْلُ ولا الشِبْهُ ولا الكُلُّ ولا البَعْضُ ٥ لانّ ذلك كالجمع بين الالف واللام ومعنى الاضافة من جهةِ تضمُّنها معنى الاضافة فصارت الاضافةُ فيها كالملفوظ بها وذلك من قِبَل انّ مِثْلًا يقتضى مُماثِلا وشِبْهًا يقتضى مُشبَّهًا به وكذلك سائرُها من نحو قيد وقدا وقاب وقيس كلُّها مَقاديرُ لا تُذكَر الّا مع المقدَّر به، وكذلك أَيٌّ وبعضٌ وكلٌّ وكِلَا الاضافةُ فيها لازمةٌ امّا أَيٌّ فانّها اسمٌ مبهمٌ يقع على كلِّ شيء ممّن يعقل وما لا يعقل من حَيَوان وغيرِه فافتقر الى الاضافة للايضاح كافتقارِ الموصولِ الى الصلة وهي بعضُ ما أُضيفت اليه فاذا قلت أَيُّ القوم كانت ١٠ من القوم واذا قلت أَيُّ الثياب فهى من الثياب فلزومُها الاضافةَ لذلك وبَعْضٌ يُفيد البعضيّةَ فهو يقتضى الشيءَ المبعَّضَ وكُلٌّ اسمٌ لأَجْزاء الشيء فهو يقتضى المجزّأَ وكِلَا اسمٌ مفردٌ عندنا معناه التثنيةُ ولا يدلّ بلفظه على جنسِ ذلك المثنّى فلزمت اضافتُه الى جنسه ليُعْلَمَ نحوَ جاءنى كِلَا أَخَوَيْكَ ورأيت كلا أَخوَيْكَ ومررت بكلا اخويك ويكون تأكيدا للمثنّى نحوَ جاءنى الرجلان كلاهما ورأيت الرجلَيْن كِلَيْهما ومررت بالرجلَيْن كِلَيْهما فتلزم اضافتُها الى ضميرِ المؤكَّد ليُعلَم انّها تأكيدٌ له وليست اسما شائعا بخلاف ١٥ أَجْمَعَ وأَجْمَعِينَ ونحوِها فانّها لا تَلِي العواملَ ولا تكون الّا تأكيدا فاستغنتْ عن الاضافة، ومنها ذُو التى بمعنى صاحبٍ فانّك تقول هذا رجلٌ ذو مالٍ ورأيت رجلا ذا مال ومررت برجلٍ ذى مال اى صاحبِ مال وتقول فى التثنية هذان رجلان ذَوَا مال وأصلُه ذَوَانِ وانّما حُذفت نونُه للاضافة وفى النصب والجرّ نحوَ رأيت رجلَيْن ذَوَيْ مال ومررتُ برجلَيْن ذَوَيْ مال وتقول فى الجمع هؤلاء رِجالٌ ذَوُو مال ورأيت رجالًا ذَوِى مال ومررت برجالٍ ذَوِى مال وأصلُه ذَوُونَ وذَوِينَ لانّه جمعُ سَلامةٍ وانّما حُذفت نونُه للاضافة وانّما جُمع ٢٠ جمعَ السلامة لانّه وُصف به من يعقل فجرى مجرَى مُسلمين وصالحين وتقول فى المؤنّث ذاتٌ نحوُ هذه امرأةٌ ذاتُ جَمالٍ ومالٍ والتثنيةُ ذَوَاتَا قال الله تع ذَوَاتَا أَفْنَانٍ والجمعُ ذَوَاتٌ وأُولو ايضا جمعَ سلامة والواحدُ ذُو قال الله تع نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وقال تعالى أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ والمؤنّثُ أُولَاتُ قال الله تع وَأُولَاتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ جاء الجمعُ ههنا على غيرِ واحده المستعملِ وقياسُ واحده أُلٌ مثلُ عَمٍ وشَجٍ فهى فى السلامة بمنزلةِ المَذاكِير والمَلامِح فى التكسير جاء على ما لم

يُستعمل وانّما لزمته الاضافة لانّ المضاف اليه هنا هو المقصودُ وذلك أنّهم ارادوا وَصْفَ الاسماء بالأجناس نحوَ هذا رجلٌ مالٌ فلم يسُغ ذلك فأتوا بذِى التى بمعنى صاحب وأُضيفت الى اسم الجنس وجعلوها وُصْلَةً الى وصف الاسماء بالأجناس كما كانت أَيٌّ وصلةً الى نداء ما فيه الالف واللام وكانت الاضافة لازمةً كما كان النعتُ لازمًا لأيّ فى النداء نحو يا أيُّهَا الرجلُ ويا أيُّها الغلامُ، ومن ذلك قَدْ وقَطْ ٥ وحَسْبُ كلّها بمعنى واحد الّا انّ قَدْ وقَطْ مبنيّان على السكون وحَسْبُ معربةٌ وذلك من قِبَل انّ قد وقط وقعا موقعَ فِعْلِ الأمر فى اوّلِ أحوالِهما فبُنِيَا كبِنائه تقول قَدْكَ درهمان وقَطْكَ ديناران اى اِكْتَفِ بذلك وٱقْطَعْ وحَسْبُ اسمٌ متمكّنٌ أُرِيد به معنى الفعل بعدَ أن وقع منصرِفا ولم يُوقَع موقعَ الفعل فى اوّلِ أحواله ألا ترى انّك تقول أَحْسَبَنِى الشىء إحساباً اى كَفانى ويقال هذا لك حِسابٌ اى كافٍ قال الله تع جَزَآءً مِنْ رَبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا فانصرف حَسْبُ ولم يُبْنَ كبِناء قَدْ وقَطْ، واشتقاقُ قَدْ ١٠ من قَدَدْتُ الشىء واشتقاقُ قَطْ من قططتُ الشىء اذا قطعتَه فأصلُهما لذلك التثقيلُ وانّما خُفّفتا بحذفِ لامَيْهما وغلب عليهما التخفيفُ لكثرة استعمالهما وانّما لزمت هذه الاسماءَ الاضافةُ لانّها واقعةٌ موقعَ فعلِ الأمرِ وفعلُ الأمر لا بدّ له من فاعلٍ ولم تكن هذه الاسماء ممّا يَرْفَع فأُضيفت الى الفاعل فاذا قلت قَدْكَ وقَطْكَ فكأنّك قلت اِكْتَفِ وٱقْطَعْ فالفاعلُ مضمرٌ واذا قلت قَدْ زيدٍ او قَطْ عمرٍو فكأنّك قلت لِيَكْتَفِ زيدٌ او عمرٌو بذلك وقد يدخل قَدْ وقَطْ نونُ الوقاية فيقال قَدْنِى وقَطْنِى مُحافَظةً على ١٥ سكونهما وصِيانَةً لآخرِهما عن الكسر كما قالوا مِنّى وعَنّى فأتوا فيهما بنون الوقاية قال الشاعر

* اِمْتَلأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِى * مَهْلًا رُوَيْدًا قد مَلأْتَ بَطْنِى *

وقال الآخر * قَدْنِىَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * فأتى بنون الوقاية وتَرْكِها، وربّما استعملوا قَطْ وحَسْبُ مفردَيْنِ من غيرِ اضافة فقالوا رأيْتُه مرّةً واحدةً فَقَطْ وأعطانى دينارا فَحَسْبُ اى اِكْتَفِ بذلك وٱقْطَعْ والاضافةُ اكثرُ وأغلبُ فاعرفه، وامّا الاضافة غيرُ اللازمة ففى اكثرِ الاسماء نحوِ ثَوْبٍ ودارٍ وغيرِهما من ٢٠ الاسماء المنكورة ممّا يضاف فى حال دون حال وذلك على حسبِ إرادةِ المتكلّم فاذا قال رأيت ثَوْبًا فقد أخبرَ عن واحد من الثياب غيرِ معيَّن وكذلك رأيت دارًا واذا قال رأيت ثوبَ خَزٍّ فقد أخبر عن ثوب من هذا الجنس دون غيره فهو أخصُّ من الاوّل واذا قال ملكتُ دارَ زيدٍ فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفةٍ فاعرفه،

فصــل ١١٩

قال صاحب الكتاب وأَيٌّ اضافتُه الى اثنَيْن فصاعدًا اذا اضيف الى المعرفة كقولك ايُّ الرجلَيْن وايُّ الرجالِ عندك وأَيُّهما وأَيُّهم وأَيُّ مَن رأيتَ أَفْضَلُ وايُّ الذين لقيتَ أَكْرَمُ وامّا قولهم أَيِّي وأَيُّكَ كان شَرًّا فأَخْزاه اللّٰهُ فكقولك أَخْزَى اللّٰهُ الكاذبَ منّى ومنك وهو بينى وبينك المعنى أَيُّنا ومنّا وبيننا قال ٥ العَبّاسُ بن مِرْداسٍ

* فأَيِّى ما وأَيُّكَ كانَ شَرًّا * فقِيدَ الى المَقامةِ لا يَراها *

واذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والاثنَيْن والجماعة كقولك ايُّ رجل وايُّ رجلَيْن وايُّ رِجال، ولا تقول أيًّا ضربتَ وبأيٍّ مررتَ الّا حيثُ جرى ذِكْرُ ما هو بعضٌ منه كقوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، ولاستيجابه الاضافة عوّضوا منها توسيطَ المُقْحَم بينه وبين صفته فى النداء،

١٠ قال الشارح اعلم انّ أيًّا انّما تقع على شىءٍ هى بعضُه وذلك قولك أَيُّ أَخَوَيْك زيدٌ فقد علمتَ انّ زيدًا احدُهما ولم تَدْرِ أَيُّهما هو وهى فى الكلام على ثلثة أَضرب الاستفهامُ والجزاء وبمعنَى الّذِى فاذا كانت استفهاما او جزاء كانت تامّةً ولم تحتج الى صلة انّما تحتاج الى الصلة اذا كانت موصولةً لا غيرُ كما تحتاج الّذِى ومَنْ ومَا اذا كانت موصولةً وهى موضوعةٌ على الاضافة لانّها فى الاحوال الثلثة بعضُ ما أُضيفت اليه فلا تُفيد الّا بذكرِ المضاف اليه وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضافُ اليه الّا ممّا ١٥ يتبعّضُ، ولا تقتضى جوابا الّا اذا كانت استفهاما وجوابُها التعيينُ لانّها فى الاستفهام مفسّرةٌ بالهمزة وأَمْ فاذا قلت أَيُّ الرجلَيْن عندك فمعناه أَزيدٌ عندك ام عمرٌو فكما يلزم الجوابُ فى الهمزة وأَمْ اذا قلت أَزيد عندك ام عمرو والتعيينُ فتقول زيدٌ او عمرٌو ولا يكفى لَا او نَعَمْ كذلك يلزم فى أَيٍّ لانّ المعنى واحدٌ ولو قلت هل زيدٌ منطلقٌ ام عمرٌو او نحوَها من أَدواتِ الاستفهام لم يكن لأَيٍّ ههنا مَدْخَلٌ فلذلك كانت أَيٌّ واقعةً على كلِّ جملة اذا كانت بعضًا لها، فعلى هذا يجوز اضافتُها الى المعرفة والنكرة ٢٠ فاذا أُضيفت الى المعرفة وجب أن تكون تلك المعرفةُ ممّا يتبعّضُ وذلك بأن تكون المعرفةُ إمّا تثنيةً او جمعًا نحوَ قولك أَيُّ الرجلَيْن عندك وأَيُّ الرجال وأَيُّهما رأيتَ وأَيُّهم مررتَ به وتقول أَيُّ مَن رأيتَ أَفضلُ لانّ مَنْ قد تعنى بها الكثرةَ وإن كان لفظُها واحدا قال اللّٰه تع وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وقال وَمِنْهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ فحُمل مرّةً على اللفظ ومرّةً على المعنى ومنه قولُ الشاعر

* تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَنِى لا تَخُونُنِى ٠ نَكُنْ مِثْلَ مَن يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ *

حتّى العائدَ حين عنى اثنين ولا يكون مَنْ في قولك أيٌّ مَن رأيتَ أفضلُ الّا موصولةً لا غيرُ والعائدُ محذوفٌ والتقديرُ رأيتَه كقوله سُبحانَه أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا والمعنى بَعَثَهُ ولا يكون مَن استفهاما هـنـا ولا جزاءً لانّ أيًّا لا يضاف الى الجُمَل، فامّا تمثيله بأيُّ الذى لقيتَ أكرمُ ففيه نَظَرٌ والصوابُ أيُّ اللذَيْن او الذين بلفظ التثنية او الجمع وإن صحّت الروايةُ عنه بلفظ الواحد فجَوازُه أنّ ٱلَّذِى قد ٥ يراد بها الكثرةُ نحوُ قوله تعالى كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ فـعـاد الضميرُ الى الذى مرّةً مفردا ومرّةً مجموعا كما كان فى مَنْ كذلك وهو قليلٌ فى الذى، ولو قلتَ أيُّ زيدٍ أحسنُ فجَوازُه من وجهَيْن احدُهما ان يريد النكرةَ لمُشارِكٍ له فى اسمه فأجراه مُجرى الأنواع نحوِ رجلٍ وفرسٍ كما أجراه كذلك وأدخل عليه الالفَ واللام فى قوله

* بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِن أَسِيرِهَا * حُرّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا *

١٠ والوجه الثانى ان يريد أيُّ شىءٍ من أعضائه أحسنُ أَعَيْنُه ام أنفُه ام حاجبُه ونحوُ ذلك، فامّا قولهم أيِّى وأيُّكَ كان شَرًّا فأخزاه اللّهُ فأضاف أيًّا الى المضمر الذى هو ضميرُ النفس وهو معرفةٌ فانّما سوّغ ذلك انّه عطف عليه ضميرَ المخاطَب بإعادةِ الخافض بالواو والواوُ لا تدلّ على الترتيب وانّما تجمع بين الشيئَيْن او الأشياء فقط وصار ذلك بمنزلةِ التثنية والجمع كأنّك قلت أيُّنا فهو كقولك أخزى اللّهُ الكاذبَ منّى ومنك والمراد منّا وكقولك هو بَيْنى وبينك والمراد بيننا والفرقُ بينهما أنّك اذا قلت أيُّنا فقد اشتركا ١٥ فى أيٍّ واذا قلت أيِّى وأيُّكَ فقد أخلصتَه لكلِّ واحد منهما فهو أبلغُ، فامّا بيتُ العَبّاس بن مِرْداس

* فأيِّى ما وأيُّكَ كان شَرًّا الخ * وبعده

* وَلَا وَلَدَتْ لَهُم أَبَدًا حَصَانٌ * وَخَالَفَ مَا يُرِيدُ اذا بَغَاهَا *

فالشاهد فيه إفرادُ أيٍّ لكلِّ واحد من الاسمَيْن وإخلاصُه له توكيدا والمستعمَلُ إضافتُه اليهما معًا فيقال أيُّنا والمرادُ أيُّنا كان شرًّا من صاحبه فقِيدَ الى المقامة لا يَراها أى أعماه اللّهُ والمَقامةُ جـمـاعـةُ ٢٠ الناس وقولُه لا يراها اى يَعْمَى عن رؤيتهم، ويروى الى المَنِيّة اى جاءتْه المنيّةُ ويدعو عليهم فى البيت الثانى بانقطاعِ النَّسْل ومثلُه قولُ جُمَيْحٍ

* وقد عَلِمَ الأقوامُ أيِّى وأيُّكُم * بَنِى عامرٍ أَوْفَى وَفَاءً وَأَكْرَمُ *

وقولُ خِداشِ بن زُهَيْرٍ

* لَقَدْ عَلِمَتْ اذا الرجالُ تَنَاهَزُوا * أيِّى وأيُّكُمُ أعَزُّ وأَمْنَعُ *

وصار ذلك كقولك زيدٌ وعمرو قاما كما تقول الزيدان قاما ولا يجوز مثله فى حال الاختيار والسعة ألا ترى انّك لا تقول كِلا أخيك وأبيك ذاهبٌ كما لم يجز كلّ عبدِ الله وأخيه وأبيه ذاهبون، ولو قلت كِلا زيدٍ فعمرٍو جاءنى لم يجز فى الشعر ولا غيره لانّك كنت تضيف كلا الى مفردٍ مخصوصٍ وانّما يضاف الى اثنين او الى مفرد فى معنى التثنية او الى لفظٍ مشتركٍ بين التثنية والجمع فاعرفه، وقوله وحكمه اذا
٥ اضيف الى الظاهر أن يُجْرَى مُجْرَى عَصًا ورَحًى يريد انّ آخره يكون بالالف اذا اضيف الى ظاهرٍ فى حالِ الرفع والنصب والجرّ وهو القياس لانّه عندنا اسمٌ مفردٌ ومقصورٌ كعصا ورحى ولا اشكالَ فى ذلك على أصلنا انّما الاشكالُ على اصلِ الكوفيين لانّها عندهم تثنيةٌ صحيحةٌ، وقوله واذا اضيف الى المضمر أن يُجرى مجرى المثنّى يعنى انّ ألفه تنقلب ياءً فى حالِ النصب والجرّ كما تنقلب فى التثنية فتقول جاءنى أخواك كلاهما ورأيت أخوَيك كلَيهما ومررت بأخوَيك كلَيهما تثبتُ الالفُ فى حالِ الرفع
١٠ وتنقلب ياءً فى حالِ النصب والجرّ كما انّ التثنية كذلك الّا انّ انقلابها فى التثنية للاعراب واختلافِ العامل وانقلابها فى كلا وكلتا لا للاعراب بل للحمل على لَدَا وعَلَى على ما تقدّم، ومن العرب من يجرى فى كلا وكلتا على القياس فيُقِرّ الالفَ بحالها ولا يقلبها لا مع ظاهرٍ ولا مضمرٍ فاعرفه،

فصــل ١١٨

١٥ قال صاحب الكتاب وأَفْعَلُ التفضيل يضاف الى نحو ما يضاف اليه أَيٌّ تقول هو افضلُ الرجلَين وافضلُ القومِ وتقول هو افضلُ رجلٍ وهما افضلُ رجلَين وهم افضلُ رجالٍ والمعنى فى هذا اثباتُ الفضلِ على الرجال اذا فُصِّلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعةً جماعةً،

قال الشارح وأَفْعَلُ الذى يراد به التفضيلُ يضاف الى ما بعده وحكمه فى الاضافة حكمُ أَيٍّ لا يضاف الّا الى ما هو بعضه نحو قولك زيدٌ أفضلُ الناس وأفضلُ القوم أضفته اليهم لانّه واحدٌ منهم وتقول
٢٠ حمارُك أفرَهُ الحَمير وعبدُك خيرُ العَبيد فاضافةُ أفعل الى ما بعده اضافةُ البعض الى الكلّ والواحد الى الجنس ولو قلت عبدُك أحسنُ الأحرار وحمارُك أفرهُ البِغال لم يجز لانّك لم تُضِفْه الى ما هو بعضٌ له وانّما وجبت اضافته الى ما هو بعضٌ له لانّك اذا اردت تفضيلَ الشىء على جنسه فلم يكن بدٌّ من أن تضيفه الى الذى تُفضِّله عليه ليُعلَم انّه قد فضل أمثالَه من ذلك الجنس ولو اردتَ تفضيلَه على غيرِ جنسه لأتيتَ بمِنْ فاصلةً له عن الاضافة ويكون الاوّل فى حكمِ المنوَّن فقلت عبدُك أحسنُ من

الأحرار وحمارك أفرهُ من البغال ، والذى يدلّ على انّ الأوّل فى حكمِ المنوّن الّا انّه لا ينصرف لوزن
الفعل والصفة أنّه اذا نقص عن وزن الفعل يدخله التنوينُ نحوَ قولك عبدُك خيرٌ من الأحرار وبَغْلُك
شرٌّ من الحَمير لمّا حذفت الهمزة تخفيفًا نقص الاسمُ عن لفظ الفعل فانصرف والذى يدلّ على انّ ما
لا ينصرف فى حكمِ المنوّن وإن لم يكن فيه تنوينٌ قولُك هؤلاء حَواجُّ بيتَ الله وضوارِبُ زيدًا ، واعلمْ
٥ انّ اضافة أفعلَ هذه التى يراد بها التفضيلُ من الاضافات المنفصلة غيرِ المحضة فلا تفيد تعريفًا لانّ
النيّة فيها التنوينُ والانفصالُ لتقديرك فيها مِنْ وانّما كانت مِنْ فيها مقدّرةً لانّ المراد منها التفضيلُ
فاذا قلت زيدٌ أفضلُ من عمرو فقد زعمتَ انّ فَضْلَ زيد ابتدأ من فضلِ عمرو راقيًا صاعدًا فى مَراتـب
الزيادة فعُلم بهذا أنّه أفضلُ من كلِّ مَن كان مقدارُ فضله كفضلِ عمرو وأنّه علا من هذا الابتداء ولم
يُعلَم موضعُ الانتهاء كما تقول سار زيدٌ من بغدادَ فعلِم المخاطَبُ ابتداءَ مَسيره ولم يعلم أيْنَ انتهى
١٠ فلمّا كان معنى الباب الدَلالةَ على ابتداء التفضيل على مقدارِ المفضَّل عليه وكلِّ مَن كان فى منزلته
لم يكن بدٌّ من الدلالة على هذا المعنى وقد يُحذف مِنْ من اللفظ تخفيفًا ويضاف الاسم الأوّل الى الثانى
وهى مرادةٌ مقدّرةٌ واذا كانت مِنْ مقدّرةً فصلتْه ممّا قبله فلذلك كانت اضافتُه منفصلةً ولا يـضـاف الّا
الى ما هو بعضُه نحوَ قولك زيدٌ أفضلُ الرجال لانّه واحدٌ منهم ، وتقول هو أفضلُ رجلٍ وأصله افضلُ
الرجال الّا انّك خففتَ فنزعتَ الالفَ واللام وغيّرتَ بناءَ الجمع الى الواحد الشائع دالًّا على الـنـوع
١٥ مُغْنيًا عن لفظ الجمع الدالِّ على ذلك المعنى وإن أتيتَ بالالف واللام والجمع فقد حققتَ وجئتَ بالاصل
وأعطيتَ الكلامَ حقّه وإن آثرتَ التخفيف والاختصارَ اكتفيتَ بالواحد المنكورِ لانّه يدلّ على الجنس
فكان كقولك أفضلُ الرجال اذ المرادُ بالرجال الجنسُ لا رجالٌ معهودون فهو كقولهم أهْلَكَ الناسَ
الدرهمُ والدينارُ اى جنسُ الدَراهم والدَنانير ، ومثلُ ذلك فى تركِ الالف واللام والاستغناء عن الجمع
بالواحد المنكورِ قولُك كلُّ رجلٍ والمرادُ الرجال ومثلُه قولهم عشرون درهمًا والمرادُ من الدراهم ، وتقول
٢٠ هما أفضلُ رجلَيْن وهم أفضلُ رجالٍ والمعنى أنّهما يفضُلان هذا الجنسَ اذا مُيّزوا رجلَيْن رجلَيْن ويفضلونه
اذا مُيّزوا جماعةً جماعةً فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وله معنيان احدهما أن يُراد انّه زائدٌ على المضاف اليهم فى الخَصْلة التى هو وهم
فيها شُرَكاء والثانى أن يُؤْخَذ مُطْلَقًا له الزيادةُ فيها إطلاقًا ثمّ يضافَ لا للتفضيل على المضاف اليهم لكن
لمجرّد التخصيص كما يضاف ما لا تفضيلَ فيه وذلك نحو قولك الناقصُ والأشَجُّ أعْدَلَا بَنِي مَرْوانَ

كأنّك قلتَ عادلًا بنى مروان فأنت على الأوّل يجوز لك توحيدُه فى التثنية والجمع وأن لا تؤنّثه قال الله تعالى وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ وعلى الثانى ليس لك إلّا أن تُثنّيه وتجمعَه وتؤنّثه،

قال الشارح اعلم انّ أَفْعَلَ على ضربَيْن احدُهما أن يكون مضافا الى جماعة هو بعضُهم تزيد صفتُه على صفتهم وجميعُهم مشتركون فى الصفة فتقول عبدُ اللّه أفضلُ القوم فهو احدُ القوم وهم شُركآء فى الفضل ٥ المذكورِ يزيدُ فضلُه على فضلهم والذى قضى بذلك كلمةُ أَفْعَلَ من حيث كانت مقدّرةً بالفعل والمصدرِ فاذا قلت زيدٌ أفضلُ القوم فالتقديرُ أنّه يزيد فضلُه عليهم او يرجَح فضلُه والرجحانُ انّما يكون بعد التّساوى وكذلك لفظُ الزيادة يقتضى مَزيدا عليه فلذلك من المعنى اشترطوا الشِرْكةَ فى الصفة، وقد ذهب بعضُهم الى انّ اشتراطَ الاشتراك فى الصفة لا يلزمُه واستدلّ على ذلك بقولهم ابنُ العَمّ أَحقُّ بالميراث من ابن الخال وإن كان لا حقَّ لابن الخال فى الميراث ومثلُه قوله تعالى أَصْحَابُ ٱلْجَنَّةِ ١٠ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا وإن كان لا خيرَ فى مستقرِّ أهلِ النار ولا حُسْنَ فى مقيلهم، وهذا لا حُجّةَ لهم فيه لانّ ذلك جاء على زَعْمهم وأعتقادِهم وذلك أنّهم كانوا يعتقدون أنّ مُطْلَقَ القرابة يوجِب الميراثَ سواء كانوا من ذوى الأرحامِ او العَصَباتِ فقيل ابنُ العمّ أحقُّ بالميراث من ابن الخال لانّه أقربُ وكذلك قوله تعالى أصحابُ الجنّة يومئذ خيرٌ مستقرّا جاء على زَعْمهم واعتقادِهم انّ مقيلهم فى الآخرة حسنٌ ومستقرَّهم جميلٌ فقال إن نزلنا معكم نُزولَ نظَرٍ فأصحابُ الجنّة يومئذ خيرٌ مستقرّا ١٥ واحسنُ مقيلا، والثانى أن تُؤخَذ الزيادة مُطْلَقًا من غيرِ تعرُّض الى أبتدائها ولا أنتهائها وتصير من صفاتِ الذات بمنزلة الفاضل الّا انّ فى الأفضل مبالغةً ليست فى الفاضل وتُضيفه الى ما بعده لا لتَفْضيله عليهم وتقديرِ مِنْ على ما كان فى الاوّل لكن للتخصيص كما تكون اضافةُ ما لا تفضيلَ فيه فتقول أَفْضَلُكم كما تقول فاضِلُكم اى الفاضلُ المختصُّ بكم، ومنه قولهم الناقصُ والأَشَجُّ أَعْدَلَا بنى مَرْوانَ فقولهم أعدلا ههنا بمعنى العادلين منهم ألا ترى انّه ثنّاه ولو كان المرادُ التفضيلَ لكان موحَّدا ٢٠ على كلِّ حال، والأَشَجُّ ههنا عمرُ بن عبد العزيز بن مَرْوانَ وكان يقال له أَشَجُّ بنى أُمَيّةَ من أجلِ شَجّة حافرِ دابّة كانت بجَبْهته وكان أعدلَ اهلِ زمانه وأُمُّه أمُّ عاصمٍ بنتُ عاصمِ بن عمر بن الخَطّاب رضى اللّه عنه وكان يقول عمر بن الخطّاب إنّ من وُلْدِى رجلا بوَجْهه أَثَرٌ يَمْلَأُ الارضَ عَدْلا كما مُلِئَتْ جَوْرا ولمّا نَفَحه حمارٌ برِجْله فأصاب جَبْهَتَه وأَثّر فيها قيل هذا أشجُّ بنى أُمَيّةَ يملك ويملأ الارضَ عدلا فملك بعد سليمانَ بنِ عبد الملك سنةَ ستٍّ وتسعين وكانت وِلايتُه سنتَيْن وتسعةَ أشْهُرٍ، والناقصُ هو يزيدُ بن الوَليد

ابن يزيد بن عبد الملك بن مروان وَلِيَ الخلافة ستّة أشهر او أقلّ وَلِيَ سنة ستّ وعشرين ومائة وكان عادلا مُنْكِرا للمُنْكَر وهو الذى قتل ابنَ عمّه الوليدَ اذ كان مُسْرِفا على نفسه وكان يقال له الناقِصُ لانّه نقص من أرزاق الجُنْد وحطّ منها يقال نقصتُه فأنا ناقِصُهُ ونَقَصَ الشىء فهو ناقِصٌ يكون متعدّيا وغيرَ متعدّ،

فالنوع الاوّل منهما لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنّث لانّه مقدَّرٌ بالفعل والمصدر فاذا قلت زيدٌ أفضلُ القوم
٥ كان معناه يزيد فضلُه عليهم فكلٌّ واحد من الفعل والمصدرِ لا يصحّ تثنيتُه ولا جمعُه ولا تأنيثُه

فكذلك ما كان فى معناهما ولذلك لا يدخله ألفٌ ولامٌ قال الله تع ولَتجدنّهم أحرصَ الناس على حَيٰوةٍ فوُحّد وإن كانوا جماعةً، وقال بعضهم انّما لم يُثَنَّ أفعلُ ولم يُجمع ولم يؤنّث لانّه مضارعٌ لبَعْض الذى يقع للتذكير والتأنيثِ والواحدِ والاثنين والجمعِ اذ كان بعضا لِما اضيف اليه ولا يكون الّا نكرةً كما انّ الفعل كذلك اذ حلّ محلّه، وقال الكوفيون اذا اضيف على معنى مِنْ فهو نكرةٌ وهو رأىُ أبى علىّ
١٠ واذا اضيف على معنى اللام فهو معرفةٌ وقال البصريون هو معرفةٌ بالاضافة على كلّ حال الّا أن يضاف الى نكرة، وامّا النوع الثانى فإنّك تُثنّيه وتجمعه وتُؤنّثه وتُدخل فيه الالفَ واللام فتقول زيدٌ الأفضلُ أبًا والأكرمُ خالًا وتقول فى التثنية هما الأفضلان وفى الجمع هم الأفضلون والأفاضلُ قال الله تع قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، ويكون بناء المؤنّث على غيرِ بناء المذكّر فتقول هندٌ الفُضْلَى وفى التثنية الفُضْلَيان وفى الجمع الفُضْلَيات والفُضَلُ كما تقول الفاضلُ والفاضلةُ والفاضلان ولا يصحّ دخولُ مِنْ فيه لا تقول
١٥ الأفضلُ منك لانّ مِنْ انّما يُؤتَى بها اذا كان أفضلُ بمعنَى الفضل فتدخل لابتداء الغاية التى منها ابتداء الفضل فاذا نقلتَه الى الذات بطل ذلك المعنى فامّا قوله

* ولستَ بالأكثرِ منهم حَصًا * وانّما العِزّةُ للكاثرِ *

فإنّ مِنْهُمْ لا يتعلّق بالأكثر الملفوظ بها ويحتمل أمرَيْن احدُهما أن يتعلّق بأكثر محذوفةً دلّ عليها قوله بالاكثر كأنّه قال ولست بالاكثر بأكثرَ منهم لانّه اذا جاز ان تقول زيدٌ الأفضلُ أبًا جاز ان تقول
٢٠ زيدٌ أفضلُ أبًا لانّ كلّ واحد يدلّ على الآخر والثانى أن يكون معناه التبيينَ فيتعلّق بمحذوف كأنّه قال أعنِى منهم ويكون المعنى ولستَ بالأكثر من قَبيلتك اى فيهم مَن هو أكثرُ منك،

قال صاحب الكتاب وقد اجتمع الوجهان فى قوله عليه السلام ألا أُخْبِرُكم بأَحَبِّكم الىَّ وأَقْرَبِكم منّى مجالسَ يومَ القيٰمة أَحاسِنُكم أَخْلاقًا المُوطَّؤونَ أَكْنافًا الّذين يأْلفون ويُؤْلَفون ألا أُخبِركم بأَبْغَضِكم الىّ وأَبْعَدِكم منّى مجالسَ يومَ القيٰمة أَساوِئُكم أَخْلاقًا الثَّرْثارون المُتَفَيْهِقون،

قال الشارح هذا الحديث عن أبى هُرَيْرَةَ عن النبىّ صلعم يحثّ فيه على حُسْنِ الخُلُق ولِينِ الجانب فالمُوَطَّؤُونَ اللَّيِّنون من قولهم وَطُؤَتُ الفِراشَ اى ليّنتُه ومهّدْتُه والأكناف جمعُ كَنَفٍ وهو الجانبُ ومنه كَنَفَا الطائرِ جَناحاه وقوله الذين يَأْلَفون ويُؤْلَفون اى يصحَبون الناسَ بالمعروف فيرغب فى مُحَبّتهم للينهم ورِفْقِهم من قوله المؤمنون هَيِّنون ليّنون اى مُنقادون وقوله الثَّرْثارون المُتَفَيْهِقون يريد الذين
٥ يُكثِرون الكلامَ ويتكلّفون فيه فيخرجون عن القصد والحقّ يقال رجلٌ ثَرْثارٌ وهو المِكْثار فى الكلام ومنه عَيْنٌ ثَرَّةٌ وثَرْثارةٌ اذا كانت واسعةَ الماء ويقال الثَّرْثارُ نهرٌ بعينه كانّه سُمّى بذلك لكثرة مائه وليس الثرثارُ من لفظ الثَّرّة انّما هو من معناه وإن وافقه فى بعض حروفه انّما هو كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ فثَرّةٌ من باب حَبٍّ ودَرٍّ وثَرْثارةٌ من باب زَلْزَلَ وقَلْقَلَ والمُتَفَيْهِق هو الذى يتوسّع فى كلامه ويُفْهِق به فَمَه، وقد جاء تفسيرٌ للحديث فيه قيل ما المُتَفَيْهِقون قال المتكبّرون وكأنّه يؤُول الى الاوّل لانّه يكون
١٠ من التكثير، والشاهد فيه انّه وحّد أَحَبَّكُم وأقربكم لانّه أراد المعنى الاوّل وهو أفعلُ الذى بمعنى التفضيل لانّه يكون فى جميع الأحوال بلفظ واحدٍ لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يؤنَّث وجَمَعَ أحاسنكم وهو جمعُ أَحْسَنَ لانّه لم يُرِد به التفضيلَ وانّما المرادُ به الذاتُ نحوَ الحَسَن وكذلك أبغضكم وأقربكم وحّدهما لانّ المراد بهما التفضيلُ وجَمَعَ أَساوِئكم وهو جمعُ أَسْوَأَ لانّه بمعنى السَّيّء،

قال صاحب الكتاب وعلى الوجه الاوّل لا يجوز ان تقولَ يُوسُفُ أحسنُ إِخْوَتِه لانّك لمّا أضفتَ الاخوةَ
١٥ الى ضميره فقد أخرجْتَه من جُمْلتهم من قِبَل انّ المضاف حقُّه أن يكون غيرَ المضاف اليه ألا ترى انّك اذا قلتَ هؤلاء إخوةُ زيد لم يكن زيدٌ فى عِدادِ المضافين اليه واذا خرج من جملتهم لم يجز اضافةُ أَفْعَلَ الذى هو هو اليهم لانّ من شَرْطه اضافتَه الى جملةٍ هو بعضُها، وعلى الوجه الثانى لا يمتنع ومنه قولُ مَن قال لنُصَيْبٍ أنتَ أَشْعَرُ أهلِ جِلْدَتِك كانّه قال انت شاعرُهم،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ أفعل على ضربَيْن احدُهما أن يكون بمعنى الفعل نحوَ زيدٌ أفضلُ القوم
٢٠ اى يفضُلهم والثانى أن يكون من صفاتِ الذات بمعنَى الفاضل فيهم فاذا قلت زيدٌ أفضلُ القوم وأردتَ تفضيلَه عليهم فلا بدّ من تقديرك مِنْ فيه وإن لم تكن ملفوظًا بها لانّ التفضيل لا بدّ أن يُذْكَر فيه ابتداءُ الغاية التى منها بَدْءُ الفضل راقيًا وذلك انّما يكون بمِنْ فإن أظهرتَها فهو حقُّ الكلام وإن حذفتَها فلعِلْمِ المخاطَب انّ التفضيل لا يقع إلّا بها إلّا انّك اذا أظهرتَها فقد فضّلتَه على غيره واذا أضفتَه ولم تأتِ بمِنْ كنتَ قد فضّلتَه على جنسه الذى هو بعضُه واذ قد عُلم انّ افعل انّما يضاف الى

ما هو بعضه فَلْيُعْلَم انّه لا يجوز ان تقول يوسف أحسنُ إخْوَتِه وذلك أنّك اذا اضفت الاخوة الى ضميره خرج من جملتهم واذا كان خارجًا منهم صار غيرَهم واذا صار غيرَهم لم يجز ان تقول يوسف احسنُ إخوتِه كما لا يجوز ان تقول الياقوتُ افضلُ الزُجاج لانّه ليس من الزجاج فحينئذ يلزم من المسئلة احدُ امرَيْن كلُّ واحد منهما ممتنعٌ احدُهما ما ذكرناه من اضافة أفعل الى غيره اذ إخوةُ زيدٍ
٥ غيرُ زيد والامرُ الثانى اضافةُ الشيء الى نفسه وذلك أنّا اذا قلنا انّ زيدا من جملة الاخوة نظرًا الى مقتضَى اضافة أفعلَ ثمّ اضفتَ الاخوةَ الى ضميرِ زيد وهو من جملتهم كنت قد اضفتَه الى نفسه باضافتك إيّاه الى ضميره وذلك فاسدٌ، فامّا على النوع الثانى وهو أن يكون افعلُ فيه للذات بمعنَى فاعل فانّه يجوز أن تقول يوسف احسنُ اخوتِه ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الاوّل اذ المرادُ انّه فاضلٌ فيهم لانّه لا يلزم فى هذا النوع أن يكون افعلُ بعضَ ما اضيف اليه وعليه جاء قولهم لنُصَيْب أنتَ
١٠ أشعرُ أهلِ جِلْدَتِك لانّ اهلَ جلدته غيرُه واذا كانوا غيرَه لم تسُغ اضافةُ افعلَ اذا كان هو إيّاه اليهم لما ذكرتُه ويجوز على الوجه الثانى لانّه بمعنَى الشاعر فيهم او شاعرِهم فاعرفه،

فصــل ١١٩

قال صاحب الكتاب ويضاف الشيء الى غيره بأدنَى مُلابَسة بينهما كقولِ احد حاملِى الخَشَبة لصاحبه
١٥ خُذْ طَرَفَك وقال * اذا كَوْكَبُ الخَرْقاء لاحَ بسُحْرَة * أضاف الكوكبَ اليها لجِدّها فى عَمَلها اذا طلع وقال

* اذا قال قَدْنِى قال باللّه حَلْفَةً * لَتُغْنِىَ عَنّى ذا إنائك أَجْمَعا *

لمُلابَستِه له فى شُرْبه وهو لساقِى اللَبَنِ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الاضافة المحضة على ضربَيْن اضافةُ اسم الى اسم هو بعضُه لبيانِ جنس
٢٠ المضاف لا لتعريفِ شخصه ويقدَّر لذلك بمِنْ نحوَ قولك ثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ والثانى اضافةُ اسم الى اسمِ غيرِه بمعنى اللام لتعريفِ شخصِ المضاف وتخصيصه بالتعريف نحوَ غلامُ زيد عرّفتَ الغلامَ باضافتك إيّاه الى معرفة والتخصيصُ نحوَ قولك راكبُ فَرَسٍ فاضافتُه ههنا الى نكرة لا تفيدُ التعريفَ وانّما تفيد ضربًا من التخصيص وإخراجَ المضاف من نوعٍ الى نوعٍ أَخَصَّ منه ألا ترى انّ راكبَ فرسٍ أخصُّ من راكبٍ، فالمراد بالاضافة الأُولى التبعيضُ وأنّ الثانى أعمُّ من الاوّل وأنّ له اسمَه والمرادُ بالاضافة الثانية المِلْكُ او

الاختصاص فالملكُ نحوُ غلامُ زيد ومعناه أنّه يملكه والاختصاصُ نحوُ سَيِّدُ الغلام اى يختصّ به بما بينهما من المُلابَسة والاختلاط ومنه جُلُّ الدابّة وسَرْجُ الفَرَس، ويضاف الشيء الى الشيء بأدْنَى مُلابَسة نحوَ قولك لَقِيتُه فى طريقى أضفتَ الطريقَ اليك لمجرّدِ مُرورِك فيه ومثلُه قولُ احدِ حاملى الخَشَبة خُذْ طَرَفَك أضاف الطرفَ اليه لملابسته إيّاه فى حالِ الحَمْل فامّا قول الشاعر

٥ * اذا كَوْكَبُ الخَرْقاء لاحَ بسُحْرَةٍ * سُهَيْلٌ أذاعَتْ غَزْلَها فى القَرائب *

الشاهد فيه انّه اضاف الكوكبَ اليها لجِدّها فى عَمَلها عند طُلوعه وذلك أنّ الكَيِّسة من النساء تستعدّ صَيْفًا فتنامُ وقتَ طُلوعِ سُهَيْلٍ وهو وقتُ البَرْد والخرقاء ذاتُ الغَفْلة تكسَل عن الاستعداد فاذا طلع سهيلٌ وبَردتْ تَجِدُّ فى العمل وتُفرِّق قُطْنَها فى قَبِيلتها تستَعين بهنّ فخصّصها لذلك، وكذلك قولُ الآخر * اذا قال قَدْنِى الخ * كذا أنشده ابو الحسن باللّام للقَسَم وفتحِ آخرِ الفعل على إرادةِ نونِ

١٠ التأكيد وحَذْفِها ضرورةً وأنشد أحمدُ بن يَحْيَى لَتُغْنِنَّ عنّى بنون التأكيد الشديدة، والبيتُ فالشاهدُ فيه انّه أضاف الإناء الى المخاطَب لمُلابَسته إيّاه وقتَ أَكْلِه منه او شُرْبِه ما فيه من اللَبَن والإناء فى الحقيقة لساقِى اللبن، والمعنى لَتَأْكُلَنّ وتَعُبَّنْ ذا الإناء وذو الاناء ما فيه من لَبَنٍ او مأكولٍ والعربُ تقول أَغْنِ عنّى وَجْهَك اى اجْعَلْه بحيثُ يكون غنيًّا عنّى لا يحتاج الى رُؤْيَتِى، يقول له الضَيْفُ قَدْنِى اى حَسْبِى ما أكلتُ او شربتُ فيقول المُضِيفُ لَتُغْنِنَّ عنّى جميعَ ما فى الإناء ولا تَرُدَّه علىّ بل اشْرَبْه

١٥ كلّه يصفُ رجلا مِضيافا،

فصــل ١٢٠

قال صاحب الكتاب والذى أَبَوْه من اضافةِ الشىء الى نفسه أن تأخذ الاسمَيْن المعلَّقَيْن على عينٍ او معنًى واحدٍ كاللَّيْث والأَسَد وزَيْد وأبى عبدِ الله والحَبْس والمَنْع ونَظائرِهنّ فتُضيف احدَهما الى الآخر

٢٠ فذاك بمكانٍ من الإحالة فامّا نحوُ قولك جَميعُ القَوْم وكُلُّ الدَراهمِ وعَيْنُ الشىء ونَفْسُه فليس من ذلك، قال الشارح اضافةُ الشىء الى نفسه ممّا لا يصحّ وذلك من قِبَل انّ الغرض من الاضافة التعريفُ والتخصيصُ والشىء لا يُعرَّف بنفسه لانّه إن كان معرفةً كان مستغنيًا عن الاضافة بما فيه من التعريف لانّ نفسه موجودةٌ غيرُ مفقودةٍ وليس فى الاضافة الّا ما فيه وإن كان عاريًا منه كان أذهبَ فى الإحالة والامتناعِ لانّ الاسمَيْن المترادفين على حقيقةٍ واحدةٍ لا يصيران غَيْرَيْن باضافة احدهما الى الآخر

ويحدث بذلك تخصيصٌ كما يحدث من اضافة الاسماء المتباينة نحو غلامُ زيد وراكبُ فرس مع انّ
التضايف انّما يقع بين شيئَين كلُّ واحد منهما غيرُ الآخر كما انّ التفرقة تكون ايضا فيما كان كذلك
فلذلك لا تضيف اسماً الى اسمٍ آخرَ مُرادِفٍ له على حقيقته ولا الى كُنْيَته سواءٌ كان ذلك الاسمُ معلّقًا
على عينٍ او معنًى فالعينُ نحوُ قولك اللَّيثُ والأَسَدُ لا تقول ليثُ الأسدِ ولا أُسامَةُ أبى الحٰرث ولا زيدُ
٥ ابى عبدِ الله وأبو عبد الله زيدٍ والمعنى نحوُ الحَبْس والمَنْع فلا تقول حَبْسُ مَنْعٍ اذ الحبس والمنع واحدٌ،
فامّا اضافةُ الاسم الى اللقب نحوُ سَعيدُ كُرْزٍ وقَيْسُ بَطَّةَ فذلك جائزٌ غيرُ ممتنع وإن كانا لعَيْنٍ واحدةٍ
وذلك من قِبَلِ انّه لمّا اشتهر باللقب حتّى صار هو الأعرفَ وصار الاسمُ مجهولا كانّه غيرُ المسمّى بانفراده
اعتُقد فيه التنكيرُ وأُضيف الى اللقب للتعريف وجعلوا الاسمَ مع اللقب بمنزلةِ ما اضيف ثمّ سُمّى به
نحوَ عبد الله وعبد الدار وكان اللقبُ أَوْلى أن يضاف اليه لانّه صار أعرفَ، فامّا قولهم جَميعُ القَوْمِ
١٠ وكلُّ الدراهمِ وعَيْنُ الشىء ونَفْسُهُ فعلى تنزيلِ الأوّل من الثانى منزلةَ الأَجْنَبىّ واضافتُه راجعةٌ الى معنى
اللام ومِنْ فجميعٌ وكلٌّ اسمان لأجزاء الشىء ونَفْسُهُ وعَيْنُهُ منزَّلان عندهم منزلةَ الأَجنبىّ بمعنَى خالصِ
الشىء وحقيقته فيقولون نفسُ الشىء وعينُه فتكون منزلتُه من الشىء منزلةَ البعض من الكلّ والثانى
منه ليس بالاوّل ألا ترى انّه يقال لَهُ نَفْسٌ وله حقيقةٌ كما يقال له عِلْمٌ وله مالٌ ونحوُهما ولذلك يُخاطِبون
أَنْفُسَهم ويُراجِعونها مُراجَعَةَ الأجنبىّ فيقال يا نفسُ لا تَفْعَلى كذا قال الشاعر

١٥ * ولِى نَفْسٌ أَقولُ لها اذامَا * تُنازِعُنى لَعَلِّى او عَسانِى *

وقال الآخر

* أَقولُ للنفسِ تَأْساءً وتَعْزِيَةً * إِحْدَى يَدَىَّ أَصابَتْنِى ولم تُرِدِ *

ويُؤيّد ذلك أنّك لا تقول ضربتُنِى بضمّ التاء ولا ضربتَك بفتحها لاتّحادِ الفاعل والمفعول وتقول ضربتُ
نفسى كما تقول ضربتُ غلامى فاعرفه،
٢٠

فصـــل ١٤١

قال صاحب الكتاب ولا يجوز اضافةُ الموصوف الى صفته ولا الصفةِ الى موصوفها وقالوا دارُ الآخِرةِ وصَلٰوةُ
الأُولَى ومَسْجِدُ الجامعِ وجانِبُ الغَرْبِىّ وبَقْلَةُ الحَمْقاء على تأويلِ دارُ الحَيٰوةِ الآخرةِ وصلوةُ الساعةِ الأُولَى
ومسجِدُ الوَقْتِ الجامعِ وجانبُ المكانِ الغربىِّ وبقلةُ الحَبّةِ الحمقاء، وقالوا عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ

قَطيفةٍ وأَخْلاقُ ثِيابٍ وهل عندك جائبةُ خَبَرٍ ومُغَرِّبةُ خَبَرٍ على الذهاب بهذه الأوصاف مذهبَ خاتمٍ وسِوارٍ وبابٍ ومِائةٍ لكَوْنها محتملةً مثلَها ليُلخِّصَ أمرُها بالاضافة كفعل النابغة فى إجراء الطَّيْر على العائذات بَيانًا وتلخيصًا لا تقديمًا للصفة على الموصوف حيث قال * والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَّيْرِ *

قال الشارح الصفة والموصوف شىء واحدٌ لانّهما لعَيْنٍ واحدة فاذا قلت جاءنى زيدٌ العاقلُ فالعاقلُ هو ٥ زيدٌ وزيدٌ هو العاقلُ ألا ترى انّك اذا سُئلتَ عن كلٍّ واحد منهما لجاز ان تُفسِّره بالآخر فتقول فى جوابِ مَن العاقلُ زيدٌ وفى جوابِ مَن زيدٌ العاقلُ فان كانت الصفةُ والموصوفُ شيئًا واحدًا لم يجز اضافةُ احدهما الى الآخر فلا تقول هذا زيدُ العاقلِ وهذا عاقلُ زيدٍ بالاضافة وأحدُهما هو الآخرُ، وقد ورد عنهم ألفاظٌ ظاهرُها من اضافةِ الموصوف الى صفته والصفةِ الى موصوفها والتأويلُ فيها على غير ذلك فمن ذلك قولهم صَلوةُ الأُولى ومَسْجِدُ الجامعِ وجانبُ الغَرْبِيِّ وبَقْلَةُ الحَمْقاء فهذه الاشياء حقُّها أن تكون ١٠ صفةً للأوّل ان الصلوةُ هى الأُولى والمسجد هو الجامعُ وانّما أُزيل عن الصفة وأُضيف الاسمُ اليه على تأويلِ أنّه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ والتقديرُ صلوةُ الساعةِ الأُولى يعنى من الزَّوال ومسجدُ الوَقْتِ الجامعِ او اليومِ الجامعِ وجانبُ المكانِ الغَرْبِيِّ وبَقْلَةُ الحَبَّةِ الحَمْقاء سُمِّيت حمقاء لانّها تنبُت فى مَجارِى السَّيْل فتجرفُها السُّيولُ، فان قلت الصلوةُ الأُولى والمسجدُ الجامعُ فأجريتَه وصفًا له فهو الجيّدُ والأكثرُ وإن أضفتَ فوَجْهُه ما ذكرناه وهو قبيحٌ لإقامتك فيه الصفةَ مُقامَ الموصوف وليس ذلك بالسَّهْلِ، ومثله ١٥ دارُ الآخِرةِ وحَقُّ اليَقِينِ وحَبُّ الحَصِيدِ وتأويلُه دارُ الساعةِ الآخرةِ ولذلك تُسمّى القيامةُ الساعةَ وحَقُّ الأمرِ اليقينِ وحَبُّ النَّبْتِ الحَصِيدِ وكذلك كلُّ ما جاء منه، وقالوا عليه سَحْقُ عِمامةٍ وجَرْدُ قَطيفةٍ وأَخْلاقُ ثِيابٍ وهل عندك جائبةُ خَبَرٍ ومُغَرِّبَةُ خَبَرٍ فهذا ظاهرُه عَكْسُ ما تقدّم لانّ ما تقدّم فيه اضافةُ الموصوف الى صفته وهذا فيه اضافةُ الصفة الى موصوفها ألا ترى انّ المعنى عليه عِمامةٌ سَحْقٌ وهى الباليةُ وقطيفةٌ جَرْدٌ وهى الخَلَقُ وثيابٌ أخلاقٌ اى باليةٌ فقدّم هذه الصفاتِ وأزالها عن الوصفيّة ٢٠ وأضافها الى الاسم اضافةَ البعض الى الكلّ على مذهبِ خاتمُ ذَهَبٍ والمرادُ من ذهبٍ وسِوارُ فِضّةٍ اى من فضّةٍ كانّه سَحْقٌ من عِمامةٍ جَعَلَ السحقَ بعضَ العمامة وكذلك جَرْدُ قطيفةٍ اى من قطيفةٍ وأَخْلاقٌ من ثيابٍ، ومنه قولهم جائبةُ خَبَرٍ ومعناه خبرٌ يجوبُ الارضَ من بَلَدٍ الى بلدٍ اى يقطعُها يقال جُبْتُ البِلادَ أَجُوبُها اذا قطعتَها فلمّا قدّمها وأزالها عن الوصفيّة احتملتْ اشياءَ وتردّدتْ فيها فأضافها الى الخَبَر اضافةَ بيانٍ كقولك مائةُ درهمٍ لمّا احتملت المائةُ معدوداتٍ أضافها الى نوعٍ منها للبيان،

ومثله مُغرِّبةُ خبرٍ يقال هل جاءكم مُغرِّبةُ خبرٍ يعنى خبرًا طَرَأَ عليهم من بَلَدٍ سوى بَلَدكم فهو لذلك غريبٌ فلمّا قدّمها احتملت الخَبَرَ وغيرَه فأضافها الى الخبر على ما تقدّم لتلخيصِ أمرِها وتَبْيِينه والهاء فى جائبة ومغرّبة للمُبالَغة كعَلَّامَةٍ ونَسّابَةٍ فامّا قوله

* والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَّيْرِ تَمْسَحُها * رُكْبانُ مَكّةَ بينَ الغَيْلِ والسَّنَدِ *

٥ فالبيت للنابغة والشاهدُ فيه اضافةُ العائذات الى الطير فهو من قبيلِ سَحْقُ عِمامةٍ لانّ العائذاتِ من صفةِ الطير وجملةُ الامر انّ المؤمن اسمُ فاعلٍ من آمَنَ كما قال اللّهُ تع أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ فالمُؤمِنُ هو اللّه تع اى آمنهم من الخَوْف لَكَوْنهم فى الحَرَم وحُلولهم فيه، والعائذات يحتمل أمرَيْن أن يكون مجرورا وأن يكون منصوبا فمَن جعله مجرورا كانت الكسرةُ عنده علامةَ الجرّ على حدّ الحَسَنِ الوجهِ والضاربِ الرجلِ وجَرُّ الطير باضافةِ العائذات اليه على حدّ هذا الضاربُ الرجلِ والحسنُ الوجهِ

١٠ وذلك انّك لمّا أَوْقعتَ اسمَ الفاعل الذى هو المؤمنُ على العائذات وأضفتَه اليه تخفيفا على اقامةِ الصفة مقامَ الموصوف احتمل اشياءَ من أَناسىَّ وغيرِهم فبَيَّنَ ذلك باضافته الى الطير، ومَن نصبه كانت الكسرةُ عنده علامةَ النصب على حدّ قولك الضاربُ الرجلَ بالنصب ويجوز مع ذلك خفضُ الطير ونصبُه فالخفضُ على الاضافة على ما سبق على حدّ رأيتُ الضاربَ الرجلِ ومَن نصبه فعلى البدل من العائذات او عطفِ البيان او على التشبيه بالمفعول،

١٥

فصــــل ١٣٢

قال صاحب الكتاب وقد أُضيف المسمَّى الى اسمه فى نحوِ قولهم لَقِيتُه ذاتَ مَرّةٍ وذاتَ ليلةٍ ومررتُ به ذاتَ يومٍ ودارُه ذاتَ اليَمِينِ وذاتَ الشِمالِ وسِرْنا ذا صَباحٍ قال أَنَسُ بن مُدْرِكَةَ الخَثْعَمىّ

٢٠ * عَزَمْتُ على اقامةِ ذِى صَباحٍ * لِأَمْرٍ مّا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ *

وقال الكُمَيْت

* اليكم ذَوِى آلِ النَبِىّ تطلّعتْ * نَوازِعُ من قَلْبِى ظِماءٌ وأَلْبُبُ *

قال الشارح اعلم انّهم قد اضافوا المسمّى الى الاسم مبالغةً فى البيان لانّ الجمع بينهما آكَدُ من افرادِ احدِهما بالذِكر وفى ذلك دليلٌ من جهةِ النحو انّ الاسم عندهم غيرُ المسمّى اذ لو كان إيّاه لَما جاز

اضافتُه اليه وكان من اضافة الشيء الى نفسه فالاسمُ هو اللفظُ المعلَّقُ على الحقيقة عينًا كانت تلك الحقيقةُ او معنًى تمييزًا لها باللقب ممّن يُشارِكها فى النوع والمسمّى تلك الحقيقةُ وذو ذاتُ ذلك اللقب اى صاحبُه فمن ذلك قولُهم لقيتُه ذاتَ مَرّةٍ والمراد الزمنُ المسمّى بهذا الاسم الذى هو مَرّةٌ ومثلُه ذاتَ لُيَيْلَةٍ ومررتُ به ذاتَ يومٍ ودارُه ذاتَ الشِمال وسِرْنا ذا صباحٍ كلُّ هذا معناه وتقديرُه دارُه شمالا
٥ وسرنا صباحا بالطريق التى ذكرناها الّا انّ فى قولنا ذا صباحٍ وذاتَ مرّةٍ تفخيمًا للامر ومن ذلك قولُ الشاعر * عَزَمْتُ على اِقامةِ ذى صَباحٍ الخ * المراد على اِقامةِ صاحبِ هذا الاسم وصاحبُه هو صباحٌ فكانّه قال على اقامة صباحٍ، ومَا مجرورةُ الموضع لانّها وصفٌ لأَمْرٍ اى عَتيدٍ ومُوثِرٍ يسوّد من يسود، ومثله قولُ الكُمَيْت * اِلَيْكُم ذَوِى آلِ النَبِيّ الخ * المراد اليكم يا آلَ النبىّ اى يا أصحابَ هذا الاسم الذى هو آلُ النبىّ ولو قال يا آلَ النبىّ لم يكن فيه ما فى قوله يا ذَوِى آلِ النبىّ من المَدْح والتعظيم
١٠ وفائدةُ هذا الأُسْلُوبِ ظاهرةٌ لانّه لمّا قال يا ذوى آلِ النبىّ فقد جعلهم أصحابَ هذا الاسم وهو آلُ النبىّ ومن كان صاحبَ هذا الاسم كان ممدوحا معظَّما لا محالةَ، وكان قياسُ البيت آلُبُّ بالادّغام وانّما فكّه لضرورة الشعر على حدّ قوله * اِنّى أَجْوَدُ لأَقْوامٍ وإِنْ ضَنِنُوا * ومنه قول الأَعْشَى

* فكَذَّبُوها بما قالت فصَبَّحَهم * ذو آلِ حَسّانَ يُزْجِى الموتَ والشِرَعَا *

اى صبّحهم الجيشُ الذى يقال له آلُ حَسّانَ ومثلُه قول الآخر

١٥ * اذا ما كنتُ مثلَ ذَوَىْ عُدَيٍّ * ودينارٍ فقامَ عَلَىَّ ناعِى *

اى مثلَ كلِّ واحد من الرجلَيْن المسمَّيَيْن عَدِيًّا ودينارًا، وعليه قِرآءةُ ابن مَسْعُودٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عَالِمٍ عَلِيمٌ اى وفوقَ كلِّ شخص يُسمّى عالمًا عليمٌ ويحتمل ان يكون العالمُ هنا مصدرا بمعنى العِلْم كالفالج والباطل فيكون كقراءة الجماعة اى وفوق كلِّ ذى عِلْمٍ عليمٌ، وحُكى عن العرب هذا ذو زيدٍ ومعناه هذا صاحبُ هذا الاسم وقد كثُر ذلك عندهم، وربّما لطُف هذا المعنى على قوم فحملوه على زيادة ذى
٢٠ وذاتِ والصوابُ ما ذكرناه،

فصل ١٣٣

قال صاحب الكتاب وقالوا فى نحو قول لَبِيدٍ * الى الحَوْلِ ثمّ آسْمُ السَّلامِ عليكما * وفى قولِ ذى الرُمّة * داعٍ يُناديهِ بِآسْمِ الماءِ مَبْغومُ * و * تَداعَيْنَ باسمِ الشِيبِ فى مُتَثَلِّمِ * اِنّ المضاف يَعْنُون الاسمَ

مُقْحَمٌ خروجُه ودخولُه سَواءٌ، وحَكَوْا هذا حَيُّ زيدٍ وأتيتُك وَحيُّ فلانٍ قائمٌ وحيُّ فُلانةَ شاهِدٌ وأنشدوا

* يا قُرُّ إنّ أباكَ حَيُّ خُوَيْلِدٍ * قد كُنْتُ خائفةً على الإحْماقِ *

وعن الأَخْفَش انّه سمع أَعْرابيًّا يقول فى أبياتٍ قالهنّ حَيُّ رَباحٍ بإقحامِ حيّ والمعنى هذا زيدٌ وإنّ ٥ اباكَ خويلدا وقالهنّ رباحٌ، ومنه قولُ الشَّمّاخ * وتَقَيْتُ عنهُ مَقامَ الذِّئْبِ * اى الذّئبَ،

قال الشارح هذا الفصل يُخالِف ما قبلَه لانّ هذا فيه اضافةُ الاسم الى المسمّى والذى قبله فيه اضافةُ المسمّى الى الاسم فقولُ لَبيدٍ

* الى الحَوْلِ ثُمّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُما * ومَن يَبْكِ حَوْلًا كامِلًا فَقَدِ اعْتَذَرْ *

فإنّ المراد ثمّ اسمُ معنَى السلامِ عليكما فحذف المضافَ واسمُ معنَى السلامِ هو السلامُ فكأنّه قال ثمّ ١٠ السلامُ عليكما فكذا قولُنا بِاسْمِ اللّهِ المرادُ باسمِ معنَى اللّه او اسمٍ معناه اللّهُ فكأنّه قال باللّهِ ومثلُه قولُ ذى الرُّمّة

* لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلّا ما تَخَوَّنَهُ * داعٍ يُناديهِ باسمِ الماءِ مَبْغومُ *

المراد باسمِ معنَى الماءِ فحذف المضافَ واسمُ معنَى الماء هو الماء ومَآءِ حكايةُ صوتِ الشاة قال الشاعر

* ونادَى بها ماءٍ إذا ثارَ ثَوْرَةً * أُصَيْبِحُ نَوّامٌ اذا قام يَخْرَقُ *

١٥ واذا كان اصلُ الصوت مَآءِ فالالفُ واللامُ فيه زائدةٌ لانّها لا تلحق بهذا القبيل ألا ترى انّهم لم يُلْحِقوا بها غاقِ وصَهْ ونحوَه من قَبْ وطَقْ قال سيبويه فى لَوْ ولَيْتَ اذا جُعِلَا اسمَيْن جعلوه بمنزلة ابن عِرْسٍ وقال فى الحاء والجيم جعلوه بمنزلة العَبّاس ويجوز ان يُشبَّه احدهما بالآخر فيدخلَ عليه الالفُ واللامُ لانّه كثُر دخولُها فيه ومنه قولُ الآخر * يَدْعُونَنِى بالماءِ ماءً أَسْوَدَا * يعنى يدعوننى الغَنَمُ بالماء اى يَقُلْنَ لى بهذا الصوت الذى هو ماءِ أَصَبْتَ مَآءً أَسْوَدَا، وامّا قولُ ذى الرُّمّة

٢٠ * تَداعَيْنَ باسمِ الشِيبِ فى مُتَثَلِّمٍ * جَوانِبُهُ من بَصْرَةٍ وسِلامِ *

فإنّ شِيبِ حكايةُ صوتِ جَذْبِها الماءَ ورَشْفِها عند الشُّرْب قال الشاعر

* فلمّا دَعَتْ شِيبًا بجَنْبَىْ عُنَيْزَةٍ * مَشافِرُها فى ماءِ مُزْنٍ وباقِلِ *

وأبو عُبَيْدَةَ يحمل المضافَ فى ذلك كلّه على الزيادة فى هذا الفصل والذى قبلَه فالمرادُ عنده بقوله * ثمّ اسمُ السلامِ عليكما * اى السلامُ عليكما فالمضافُ الذى هو اِسْمٌ زائدٌ مُقْحَمٌ وكذلك اِسْمٌ من

بِٱسْمِ ٱللّٰهِ المرادُ بٱللّٰه، وكذلك قوله * اليكم ذَوِى آلِ ٱلنَّبِيِّ * المراد آل النبىّ وذُو زائدةٌ عنده ولَعَمْرِى إنّ المعنى على ما ذكر الّا انّ الطريقَيْن مختلفان فهو يعتقد فى اللفظ زيادةَ مضافٍ ونحن نعتقد فيه حذفَ مضافٍ على ما تقدّم، وصاحبُ الكتاب قد اعتقد زيادةَ المضاف الذى هو ٱسْمٌ هنا ولم يعتقده فى الذى قبله فكانّه مذهبٌ ثالثٌ والحقُّ ما ذكرناه، وامّا قولهم حَىُّ زيدٍ وأتيتُك وحَىُّ ٥ فلانٍ قائمٌ وحَىُّ فُلانةَ شاهِدٌ فهو من قبيلِ اضافةِ المسمّى الى الاسم كالفصل المتقدّم فالحىُّ هنا ليس بالقبيلة من قولك حَىُّ تميمٍ وقبيلةُ كَلْبٍ انّما هو من قولك هذا رجلٌ حَىٌّ وامرأةٌ حَيّةٌ وتلخيصُه الشخصُ الحىُّ الذى اسمُه زيدٌ وأتيتُك والشخصُ الحىُّ الذى اسمُه فلانٌ قائمٌ ومنه قول الشاعر * يا قُرُّ إنّ أَباكَ حَىُّ خُوَيْلِدٍ الخ * كانّه قال أباك الشخصَ الحىَّ خويلدًا من أَمْرِه كذا وكذا ومثلُه قولُ الآخر

١٠ * ألا قَبَحَ الالٰهُ بنى زِيادٍ * وحَىَّ أَبِيهِمِ قَبْحَ الحِمارِ *

يريد وأباهم الشخصَ الحىَّ، وأبو عُبَيْدة يحمل ذلك كلّه على الزيادة والاقحام فاعرفه،

فصـــل ۱۲۴

قال صاحب الكتاب وتضاف اسماء الزمان الى الفعل قال اللّٰه تعالى هٰذَا يَوْمُ يَنْفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ١٥ وتقول جئتُك اذْ جاء زيدٌ وآتيك اذا أَحْمَرَّ البُسْرُ وما رأيتُك مُنْذُ دخل الشتاء ومُذْ قَدِمَ فلانٌ وقال * حَنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنّا حَنَّتِ * وتضاف الى الجملة الأبتدائيّة ايضا كقولك أتيتُك زَمَنَ الحَجّاجُ أَميرٌ واذِ الخليفةُ عبدُ المَلِكِ، وقد أُضيف المكانُ اليهما فى قولهم اِجْلِسْ حيثُ جلس زيدٌ وحيثُ زيدٌ جالسٌ،

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ الاضافة الى الأفعال ممّا لا يصحّ لانّ الاضافة ينبغى بها تعريفُ ٢٠ المضاف واخراجُه من إبهامٍ الى تخصيصٍ على حسبِ خصوصِ المضاف اليه فى نفسه والافعالُ لا تكون الّا نكراتٍ ولا يكون شىءٌ منها أَخَصَّ من شىءٍ فامتنعت الاضافةُ اليها لعدمِ جَدْواها الّا انّهم قد أضافوا اسماء الزمان الى الافعال فقالوا هذا يومُ يقومُ زيدٌ وساعةُ يذهَبُ عمرٌو وقال اللّٰه تع هذا يومُ ينفع الصادقين صِدْقُهم وقال وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ وقال الشاعر

* على حِينِ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِبَى * وقُلْتُ أَلَمّا أَصْحُ والشَيْبُ وازِعُ *

فأضاف الحينَ الى الفعل الماضى، فقال قومٌ الاضافة انّما وقعتْ الى الفعل نفسه تنزيلًا له منزلةَ الفعل المسمّى مصدرا وقد يقع الفعلُ موقعَ المصدر فى مواضعَ نحوِ قولهم تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِن أن تَرَاهُ وكقوله تعالى سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ والمراد الانذارُ وعدمُ الانذار ومنه قول الشاعر

فقالوا ما تَشَآءُ فقلتُ أَلْهُو * قالوا وآختصّ الزمانُ بذلك من بين سائرِ الاسماء لُملابسةٍ بين الفعل

٥ وبينه وذلك انّ الزمان حَرَكَةُ الفَلَك والفعلَ حركةُ الفاعل ولأقترانِ الزمان بالحَدَث فلمّا كان بينهما هذه المُناسَبةُ اختصّ بالاضافة ولمّا كان الفعلُ لا ينفكّ من الفاعل صارت الاضافةُ فى اللفظ الى الجملة والمرادُ الفعل نفسُه، وقال قومٌ انّما أُضيف الزمان الى الفعل لانّ الفعل يدلّ على الحدث والزمانِ فالزمانُ احدُ مدلولَيِ الفعل فساغت الاضافةُ اليه كإضافةِ البعض الى الكلّ، وذهب قومٌ الى انّ الاضافة انّما هى الى الجملة نفسِها لا الى الفعل وحدَه فأضافوا الزمانَ الى الجملة من الفعل والفاعلِ كما أضافوه الى الجملة

١٠ من المبتدإ والخبر فقالوا هذا يومُ يقومُ زيدٌ كما قالوا رأيتُ يومَ زيدٌ أميرٌ وزمنَ أبوكَ غائبٌ وتكون الاضافةُ فى اللفظ الى الجملة والمرادُ المصدرُ فاذا قلت هذا يومُ يقوم زيدٌ او يومُ زيدٌ قائمٌ فانّما تريد يومُ قيامِ زيدٍ فكانّه اضاف الى مدلولاتِ الجمل ومدلولاتُها مَعانٍ وان كانت تتركّبُ من الأعيان والمعانى والأزمنةُ تكون ظروفا للمعانى دون الأعيان نحوَ قولك القتالُ اليومَ ولو قلت زيدٌ اليومَ لم يصحّ فالمُلابَسةُ اذًا بين الزمان والمعنى ظاهرةٌ، والاضافة تصحّ بأدْنَى مُلابَسةٍ فاذا قلت أتيتُك زمنَ الحَجّاجِ

١٥ أميرٌ وعبدُ الملك خليفةٌ والمعنى زمنًا كان ظرفا لإمارةِ الحَجّاج وخِلافةِ عبد الملك فالاضافةُ فى الحقيقة انّما هى الى الحدث الدالّ عليه الجملةُ لا الى الجملة اذ الاضافةُ لا تجوز الّا الى ما تجوز اضافتُه، وقد ردّ ابنُ دُرُسْتَوَيْهِ القولَ الاوّل وقال الزمنُ انّما اضيف الى الجملة نفسِها لا الى الفعل وحدَه ويدلّ على ذلك انّ موضعَ الجملة خفضٌ بلا خلافٍ ولو كانت الاضافة الى الفعل لكان مخفوضا او كان مفتوحا فى موضع الخفض فالاضافةُ الى الجملة والمرادُ مدلولُها الذى هو الحدثُ فامّا قولُ صاحب الكتاب وتضاف اسماء

٢٠ الزمان الى الفعل فالمراد الى الجملة من الفعل والفاعل ولم يذكر الفاعلَ للعلمِ بأنّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ لا أنّه أراد انّ الزمان مضافٌ الى الفعل مفردًا من الفاعل والذى يدلّ على ذلك قولُه فيما بعدُ وتضاف الى الجملة الابتدائيّة ايضا فقوله ايضا دليلٌ على ما قلناه، فامّا اذْ واذَا فظرفان من ظروف الزمان ايضا ويضافان الى الجُمَل كسائرِ اسماء الزمان الّا انّ غيرَهما من اسماء الزمان البابُ فيه اضافتُه الى المفرد نحو صُمْتُ يومَ الجُمُعَة وصلّيتُ يومَ الخميس واضافتُها الى الجملة على طريق الجواز والتأويل

إِذْ وإِذا لا تضافان الّا الى الجمل فاذْ تضاف الى الجملتَيْن الفعليّة والاسميّة نحوَ جئتُك اذ زيدٌ قائمٌ واذ قام زيدٌ وإِذًا لا تضاف الّا الى جملة فعليّة نحوَ آتيك اذا احْمَرَّ البُسْرُ واذا طلعت الشمسُ وسيأتي الكلامُ عليهما مستقصًى ان شاء اللّه تعـ، فامّا مُنْذُ فهى فى نفسها لا تضاف البتّة لانّها تكون على ضربَيْن حرفٌ واسمٌ فاذا كانت حرفًا كانت بمعنَى الحاضر وكانت الاضافةُ فيها أَبْعَدَ وكان ما بعدها

٥ مخفوضا بمعنَى فِي نحوَ قولك ما رأيتُه مُنْذُ الليلةِ اى فى الليلة واذا كانت اسما كانت بمعنَى الأَمَد وكانت مرفوعةً بالابتداء وما بعدها خبرُها فهى لا تكون مضافةً البتّة فاذا قلت ما رأيتُك مُذْ دَخَلَ الشتاء ومُنْذُ قام زيدٌ فالتقديرُ ما رأيتك مُنْذُ زمنُ قام زيدٌ او وقتُ قام زيدٌ فالزمنُ والوقتُ مضافٌ الى الفعل ثمّ حُذف المضاف للعلم بمكانه، ثمثّل به لانّه موضعٌ يضاف فيه الزمانُ الى الفعل لا أنّ منذ فى نفسها هى المضافةُ فالزمن والوقت مضافٌ الى الفعل فامّا قولُ سيبويه فى باب الاضافة الى الفعل وممّا

١٠ اضيف الى الفعل قولُهم مُذْ كان كذا فليس يريد انّ مذ مضافةٌ الى الفعل وانّما المرادُ انّ المضاف الى الفعل الزمنُ المحذوفُ والذى يقع بعد مُذْ خبرٌ للمبتدإ وذلك أنّك اذا قلت ما رأيتُه مذ كان كذا وكذا فتقديرُه مذ زمنُ كان كذا وكذا فحُذف الزمن وأُقيم الفعل مُقامَه فالفعلُ فى موضع خبرِ المبتدإ ولا يجوز ان تكون مُذْ نفسُها مضافةً لانّه كان يلزم لو اضفتَها الى الفعل أن تكون ظرفا ومُذْ لا تُستعمل الّا مبتدأةً ولذلك منعوا جوازَ الإخبار عنها، وامّا قوله * ولَاتَ هَنّا حَنّتِ * فالشاهد

١٥ فيه انّه اضاف هَنّا الى حنّت وهَنّا اصلُها المكان وفيها ثلثُ لغات هَنّا وهِنّا وهُنّا وقد أُجْرِيَتْ مُجْرَى الزمان مجازًا قال الأَعْشَى

* لَاتَ هَنّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ او مَن * جاء منها بطائفِ الأَهْوالِ *

اى ليس هذا أوانَ ذِكْرَى جبيرةَ وهى امرأةٌ وكذلك قولُه *حَنَّتْ نَوارُ ولَاتَ هَنّا حَنّتِ* اى ليس هذا أوانَ حَنينٍ ونَوارُ اسمُ امرأة، وقد اضيف حَيْثُ من الأَمكنة الى الجملة وذلك على التشبيه بإِذْ

٢٠ وإِذَا فى الزمان من جهةِ إبهامها وذلك أنّ حَيْثُ ظرفٌ من ظروفِ الأَمكنة يقع على الجهات الستّ وغيرِها من الأَمكنة فناسَبَ إِذْ وإِذَا فى وُقوعهما على جميعِ الزمان الماضى والمستقبلِ فامّا إِذْ فَمُبْهَمَةٌ فى جميع الزمان الماضى لا اختصاصَ لها بزمانٍ منه دون آخرَ بل هى مبهمةٌ فى الجميع وإِذَا كذلك مبهمةٌ فى جميعِ الأَزمنة المستقبلةِ كلِّها، فاحتاجت الى جملةٍ بعدها تُوضحها وتُبيّنها كما كانت إِذْ وإِذَا كذلك وسيأتى الكلامُ عليها مستقصًى فى موضعها من الظروف المبهمة،

قال صاحب الكتاب وممّا يضاف الى الفعل آيَةٌ لقُرْبِ معناها من معنَى الوَقْت قال

* بآيَةِ يُقْدِمون الخَيْلَ شُعْثًا * كأنّ على سَنابِكها مُدامًا *

وقال

* ألا مَن مُبْلِغٌ عَنّى تَميمًا * بآيَةِ ما يُحِبّون الطَعامًا *

٥ وذُو فى قولهم اِذْهَبْ بذِى تَسْلَمُ واِذْهَبَا بذِى تَسْلَمانِ واِذْهَبُوا بذِى تَسْلَمونَ اى بذِى سَلامتِكَ والمعنى بالامر الذى يُسلِمكَ،

قال الشارح قد اضيف الى الفعل غيرُ الزمان ممّا هو جارٍ مجراه ومُشْبِهٌ له قالوا أتيتَنى بآيَةِ قام زيدٌ فأضافوا آيَةَ الى الجملة من الفعل والفاعل لانّها بمنزلةِ الوقت وذلك أنّ الآيَة العَلامةُ والأوقاتُ علاماتٌ لمعرفةِ الحوادث وترتيبِها فى كونها ما يتقدّم منها وما يتأخّر وما يقترِن وجودُه بوجودِ غيره والمقدارِ الذى ١٠ بين وجودِ المتقدّم منها والمتأخّرِ فصار ذكرُ الوقتِ عَلَمًا له ألا ترى انّها تكون علاماتٍ لحُلولِ الدُيون وغيرِها فصحّ اضافةُ الآيَة الى الفعل كما تُضيف الوقتَ لانّهما فى التحصيل يؤُولان الى شىء واحد فامّا قول الشاعر * بآيَةِ يُقْدِمون الخَيْلَ شُعْثًا الخ * فالشاهد فيه اضافةُ الآيَة الى الفعل الذى هو يقدمون يقول أبْلِغْهم كذا بعَلامةِ اِقدامهم الخَيْلَ شُعْثًا متغيّرةً من الجَهْد وشَبّهَ ما يتصبّبُ من عَرَقها ودَمِها بالمُدام لحُمرته، والسَنابِكُ جمعُ سُنْبُكٍ وهو مُقدَّمُ الحَوافِر يريد انّه لمّا صار ذلك عادةً لهم وأمرًا لازمًا ١٥ صار علامةً، وكذلك قال الآخر * ألا مَن مُبْلِغٌ الخ * البيت لزيد بن عمرو بن الصَعِق والشاهدُ فيه ايضا اضافةُ الآيَة الى يُحِبّونَ والمعنى اذا رأيتَ تميمًا فبلّغهم عنّى الرِسالةَ فكأنّ قائلًا قال بأىّ علامةٍ تُعْرَف تميمٌ فقال بعلامةِ ما يُحِبّون الطعامَ وانّما ذكر حُبَّ تميمِ الطعامَ وجعل ذلك آيَةً لهم يُعْرَفون بها لِما كان من أمرِهم فى تحريقِ عمرو بن هِنْدٍ لهم ووُفودِ البُرْجُمىّ عليه ثمّ شَمِّ رائحةَ المُحْرَقين فظَنِّهم طَعاما يُصنَع فقُذِفَ به الى النار، والبَراجِمُ حَىٌّ من تميمٍ وخَبَرُهم مشهورٌ وذلك أنّ عمرو بن هندٍ كان ٢٠ نَذَرَ أن يُحرِق مائةَ رجلٍ من بنى دارمٍ بسَبَبِ قَتْلهم أخًا له فأحرق تسعةً وتسعين رجلا من بنى دارم وأراد ان يُكمِّل مائةً فلم يَجِد فوَفَدَ عليه رجلٌ فقال له عمرٌو ما جاء بك فقال حُبُّ الطعام قد أقْوَيتُ الآنَ ثلثًا لم أذُقْ طعاما ولمّا سطع الدُخانُ ظَنَنْتُها نارَ طعامٍ فقال له عمرٌو ممّن أنتَ فقال من البَراجِم فقال * إنّ الشَقِىَّ وافِدُ البَراجِمِ * فذهبتْ مَثَلًا ورُمِى به الى النار، قال أبو عُبَيْدَةَ خمسةٌ من أولادِ حَنْظَلَةَ بن مالك بن عمرو بن تميمٍ يقال لهم البَراجِمُ ودارمٌ من أولادِ حنظلةَ، وامّا

قولهم إِذْهَبْ بِذِى تَسْلَمُ فمعناه بذى سَلامتك فهو من اضافة المسمّى الى الاسم فكانّه قال اذهبْ بسلامتك فنزّل الفعلَ منزلةَ المصدر على حدّ قوله * فقالوا ما تَشَآءُ فقلتُ أَلْهُو * وقد ذكر بعضُ العلمآء انّ ذى هنا بمعنَى الّذى كانّه قال اذهب بالذى تَسْلَمُ والهاء محذوفةٌ وهو مصدرٌ كانّـه قال بالسلامة الذى تَسْلَمُه وذَكّر لانّه أراد السَّلامَ وإن لم يَستعمِلْ فاعرفه ،

٥

فصـــل ١٢٥

قال صاحب الكتاب ويجوز الفَصْل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فى الشعر من ذلك قولُ عمرو بن قَميئةَ * لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَها * وقولُ ذُرْنَا * هُما أَخَوَا فى الحَرْبِ مَنْ لا أَخَا لَهُ * وامّا قولُ الفَرَزْدَق ١٠ * بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ * وقولُ الأَعْشَى * الّا عُلالَةَ او بُداهَةَ سابِحٍ * فعلى حذفِ المضاف اليه من الاوّل استغناءً عنه بالثانى وما يقع فى بعضِ نُسَخِ الكتاب من قوله

* فزَجَجْتُها بمِزَجّةٍ * زَجَّ القَلُوصَ أَبِى مَزادَهْ *

فسيبويه بَرِىٓءٌ من عُهْدَته ،

قال الشارح الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيحٌ لانّهما كالشىء الواحد فالمضافُ اليه من تـمـامِ ١٥ المضاف يقوم مقامَ التنوين ويُعاقِبه فكما لا يحسُن الفصلُ بين التنوين والمنوّنِ كذلك لا يحسن الفصل بينهما ، وقد فُصل بينهما بالظرف فى الشعر ضرورةً فمّما جاء فى الشعر من ذلك قـولُ عـمـرو ابن قَميئةَ

* لمّا رأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ * لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لامَهَا *

سَاتِيدَمَا جَبَلٌ بعَيْنه قيل لا يمُرّ عليه يومٌ من الزمان لا يُسْفَكُ فيه دَمٌ فسُمّى ساتيدما ، يصف امرأةً ٢٠ أنّها مرّتْ بهذا الجبلِ فذكرتْ بِلادَها لقُرْبه من بلادها فبكَتْ فقال لِلّه درُّ اليومَ مَن لامها على بكائها وشَوْقها ، فمَنْ فى موضعِ خَفْض باضافةِ دَرّ اليه واليَوْمَ نصبٌ على الظرف وقد فُصل به بينهما ولا يجوز اضافةُ دَرّ الى اليومَ على سبيلِ الاتّساع فى الظروف وجَعْلِه مفعولا به لانّك لو خفضتَ اليوم بالاضافة لم يكن لمَنْ ما يعمل فيه بخلافِ قول الآخر

* رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ * طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ *

فهذا يُنشد بنصبِ الزاد واضافةِ طَبّاخ الى ساعات وساغ ذلك لانّه لمّا أضفتَ طبّاخ الى ساعات صار بمنزلةِ المنوّن وكان ممّا يَنْصِب لِما فيه من معنى الفعل فنَصَبَ الزادَ وليس كذلك دَرٌّ من قوله لله دَرُّ اليوم من لامها لانّك لو نوّنت دَرًّا لم يكن له أن يَنْصِب فلذلك لزم نصبُ اليوم على الظرف والحكمُ على مَنْ بالخفض، ويجوز في طَبّاخِ ساعاتِ الكرى خفضُ الزاد ويكون ساعات الكرى منصوبا على الظرف
٥ وقد فصلتَ به مُضطرًّا، وممّا جاء الفصلُ فيه ايضا قولُ دُرْنَا بنتِ عَبْعَبَةَ من بنى قَيْسِ بن ثَعْلَبَةَ

* هما أَخَوَا في الحَرْبِ مَن لا أَخَا له * اذا خافَ يومًا نَبْوَةً فدَعَاهما *

الشاهد فيه اضافةُ الأخَوَيْن الى مَنْ مع الفصل بالجارّ والمجرور وهو كالذى تقدّم، تَرْثِى أَخَوَيْها تقول كانا لِمَن لا أَخَ له في الحرب ولا ناصرَ كالاخوَيْن ينصُرانه، وامّا قول الفَرَزْدَق

* يا مَن رَأَى عارِضًا أَرِقْتُ له * بَيْنَ ذِراعَىْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ *

١٠ أنشده سيبويه على انّه فصل بين المضاف والمضاف اليه وأنّ المعنى بين ذراعَىِ الأسدِ والجَبْهةُ مُقْحَمةٌ على نيّةِ التأخير، وقد ردّ ذلك عليه محمّدُ بن يزيدَ وقال لو كان كما ظنّ لقال وجَبْهَتِه لكنّه من بابِ العطف والتقديرُ بين ذراعَىِ الأسدِ وجبهةِ الأسدِ ومثلُه في حذفِ المضاف اليه من الاوّل لدلالةِ الثانى عليه قولُه * يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ * والمراد يا تيمَ عديٍّ تيمَ عديٍّ فهو من قبيلِ مررتُ بخيرِ وأفضلِ مَن ثَمّ والمرادُ بخيرِ مَن ثَمّ وأفضلِ مَن ثَمّ، وقد اختار صاحبُ هذا الكتاب هذا الوجهَ
١٥ وهذا لا يقدَح فيما ذهب اليه سيبويه لانّه يجوز ان يكون المرادُ ما ذكره ويكون الفصلُ صحيحا بالجبهة، ويجوز ان يكون كما ذكره ابو العبّاس ولا يخرج عن الفصل وإن كان المضافُ اليه مقدّرا لانّ المضاف اليه لمّا حُذف من اللفظ وَلِيَ المضافَ شيئًا غيرَ المضاف اليه وهذه صورةُ الفصل بين المضاف والمضاف اليه ألا ترى انّه استُقبح علمتُ أنْ يقومُ زيدٌ وإن كانت الهاء مقدّرةً لانّها لمّا لم تخرج الى اللفظ وَلِيَ الحرفَ الفعلُ فقبُح عندهم حتّى تعوّضوا السينَ او سَوْفَ او قَدْ فكما انّ هذا
٢٠ المحذوف لمّا لم يخرج الى اللفظ لم يُعتدّ به كذلك المضاف اليه اذا حُذف لم يقع به اعتدادٌ فحصل الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه، وامّا قوله كان يلزم أن تقول وجبهتِه فتقول وعلى ما ذهب اليه ابو العبّاس يلزمه أن يقول وجبهته ايضا فعُذْرُه عن ذلك عُذْرُ سيبويه، وامّا معنى البيت فانّه وصفُ عارضِ سَحابٍ اعترض بين نَوْءِ الذراع ونَوْءِ الجبهة وهما من أنواء الأسد وأنواؤه من أحمدِ الأنواء وذَكَرَ الذِراعَيْن والنَوْءُ للذراع المقبوضةِ منهما لاشتراكهما في أعضاء الأسد والتسميةِ، ونظيره قولُه

تعالى يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ يريد من البحرَيْن وانّما يخرج اللؤلؤ والمرجان من أحدهما، وامّا قول الأعشى

* ولا نُقاتِلُ بالعِصِيّ ولا نُرامي بالحجارَهْ * إلّا عُلالَةَ او بُداهَةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ *

فالشاهد فيه الفصلُ بين المضاف والمضاف اليه مثلُ الذى قبلَه والخلافُ فيه كالذى قبله والتقدير ٥ فيه الّا عُلالَةَ سابحٍ او بُداهتَه، فأمّا الفصل بغير الظرف فلم يَرِد به بيتٌ والقياس يَدْفَعه فامّا قوله * فزجَجْتُها بمِزَجّةٍ الخ * فانّه أنشده الأخفشُ فى هذا الباب والشاهدُ فيه انّه أضاف المصدرَ الى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول وذلك ضعيفٌ جدّا لم يصحّ نَقْلُه عن سيبويه على انّ ابن كَيْسانَ قد نقل عن بعض النحويّين انّه يجوز ان يُفرَق بين المضاف والمضاف اليه اذا جاز ان يُسكَت على الاوّل منهما لانّه يصير ما فرق بينهما كالسَّكْتَة التى تقع بينهما، وقد قرأ ابنُ عامرٍ وَكَذٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ ١٠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ بنصبِ الاولاد وخَفْضِ الشركاء فهذا فصلٌ بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول، وحكى الكسائىُّ أخذتُه بِأَدْنى أَلْفِ درهمٍ وهذا أفحشُ ممّا تقدّم لانّه أدخلَ حرفَ الجرّ على الفعل وفصل به بين الجارّ والمجرور ولا يُقاس على شىءٍ من ذلك، وانّما جاز بالظرف لانّ الأحداث وغيرَها لا تكون الّا فى زمانٍ او مكانٍ فكانت كالموجودة وان لم تُذكَر فكانَ ذِكْرُها وعدمُها سيّان فلذلك جاز إقحامُها فاعرفه،

١٥

فصــل ١٣٦

قال صاحب الكتاب واذا أَمِنوا الالباسَ حذفوا المضاف وأقاموا المضاف اليه مُقامَه وأَعْربوه بإعرابه والعَلَمُ فيه قولُه عزّ وجلّ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ لانّه لا يُلبِس انّ المسؤولَ أهلُها لا هى ولا يقال رأيتُ هِنْدًا يعنون غلامَ هندٍ وقد جاء المُلبِس فى الشعر قال ذو الرُّمّة

٢٠ * عَشِيّةَ فَرّ الحارِثِيّونَ بَعْدَما * قَضَى نَحْبَهُ فى مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ *

وقال * بِمَا أَعْيَا النِّطاسِيَّ حِذْيَمَا * اى ابنُ هَوْبَرٍ وابنَ حِذْيَمٍ،

قال الشارح اعلم انّ المضاف قد حُذف كثيرا من الكلام وهو سائغٌ فى سعةِ الكلام وحالِ الاختيار اذا لم يُشْكِل وانّما سوّغ ذلك الثقةُ بعلمِ المخاطَب اذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى فاذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ او لفظٍ آخرَ استُغنى عن اللفظ الموضوعِ بإزائه اختصارا واذا حُذف المضاف أُقيم

المضافَ اليه مُقامَه وأُعرب بإعرابه، والشاهد المشهور فى ذلك قوله تعالى وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ والمراد أَهْلَ القريةِ لانّه قد عُلم انّ القريةَ من حيثُ هى مَدَرٌ وحَجَرٌ لا تُسْأَل لانّ الغرض من السؤال رَدُّ الجواب وليس الحَجَرُ والمدرُ ممّا يُجيب واحدٌ منهما، وقوله والعَلَمُ فيه يريد انّ الآيةَ قد اشتهر امرُها بذلك حتّى صارت عَلَما على جوازِ حذفِ المضاف اذ الامرُ واضحٌ فيها من جهة المعنى، ومن ذلك قوله تعالى
٥ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِٱللَّهِ وقوله وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ تقديرُه بِرُّ مَنْ وإن شئت كان تقديرُه ولكنّ ذا البرِّ مَن اتّقى فلا بدّ من حذفِ المضاف لانّ البِرَّ حَدَثٌ ومن اتّقى جُثّةٌ فلا يصحّ ان يكون خبرا عنه لانّ الخبر اذا كان مفردا كان هو الاوّلَ او منزَّلا منزلتَه فلذلك حُمل على حذفِ المضاف، والاوّل أشبهُ لانّ حذفَ المضاف ضربٌ من الاتّساع والخبرُ أَوْلى بالاتّساع من المبتدإ لانّ الاتّساع بالأعجاز أَولى منه بالصُدور، ومن ذلك قولهم الليلةُ الهلالُ لا بدّ من حذفِ المضاف رفعتَ الليلةَ او نصبتَها فإن رفعتَ
١٠ كان التقديرُ الليلةُ ليلةُ الهلال وإن نصبتَ كان التقديرُ الليلةَ حُدوثُ الهلال او طلوعُه، ومن ذلك قول الشاعر

* المالُ يُزْرى بأقوامٍ ذوى حَسَبٍ * وقد يُسَوِّدُ غيرَ السَيِّدِ المالُ *

اى فَقْدُ المالِ يُزْرى وهو كثيرٌ واسعٌ وكان ابو الحسن مع كثرته لا يَقيسه بل يَقصره على المسموع منه فامّا ما يُلْبِس فلا يجوز لنا استعمالُه ولا القياسُ عليه لو قلت رأيتُ هِنْدا وأنتَ تريد غلامَ هندٍ لم
١٥ يجز لانّ الرُؤْية يجوز ان تقع على هند كما تقع على الغلام، وقد جاء من ذلك شىءٌ يسيرٌ للثقة بدلالةِ الحال عليه وإخبارِ القائل او معرفةِ المخاطَب قال الشاعر * عَشيّةَ فَرَّ الحارثيّونَ الخ * قال ابن الكَلْبىّ الهُوَيْرُ هو يزيد بن هُوَيرٍ كان قُتل فى المَعْرَكة فحذف المضافَ لانّ المخاطب مُشاهدٌ لذلك فى الحرب فلا يُشْكِل عليه المقتولُ يُؤيّد صحّةَ ما قلناه قولُ عمر بن لَجَا

* ونَحْنُ ضَرَبْنَا بالكُلاب ابنَ هُوَيْرٍ * وجَمْعَ بنى الدَيّان حتّى تَبَدَّدُوا *

٢٠ فصرّح بابن هوير، ومثله قوله * كَمَا أَعْيَا النِطاسىَّ حِذْيَمَا * هكذا يقع فى نُسَخِ المفصّل كَمَا بالكاف وإنّما هو بالباء وصَدْرُه

* فَهَلْ لَكُمْ فيما إلَىَّ فإنّنى * بَصيرٌ بما أَعْيَا النِطاسىَّ حِذْيَمَا *

والنِطاسىّ الطبيبُ يقال نِطّيسٌ مثلُ فِسّيقٍ ونِطاسىٌّ بكسر النون وقال ابو عُبَيْدَة هو بفتح النون والمرادُ ابنُ حِذْيَمٍ فحذف المضافَ، ومن ذلك قولُ كُثَيِّرٍ

* حُزِيَتْ لى بحَزْمِ فَيْدَةَ تُحْدَى * كاليَهُودِيّ من نَطاةَ الرِقالِ *

فَيْدَةُ موضعٌ ونَطاةُ قَصَبَةُ خَيْبَرَ والمرادُ كنَخْلِ اليهوديّ والرِقْلُ طِوالُ النخل وحُزِيَتْ قُدِّرَتْ يقال حَزَيْتُ النخلَ أَحْزِيها اذا قدّرتَ ما عليها، وقد جاء من ذلك فى الشعر أبياتٌ مع ما فيه من الإلباس كانّ ذلك لثقةِ الشاعر بعِلْمِ المخاطب او نَظَرًا الى كثرة حذفِ المضاف الذى لا لَبْسَ فيه فلم يَعْبَأْ بالإلباس فاعرفه،

٥ قال صاحب الكتاب وكما أعطَوْا هذا الثابتَ حَقَّ المحذوفِ فى الإعراب فقد اعطوه حقَّه فى غيره قال حَسّانُ

* يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عليهِمِ * بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَحِيقِ السَلْسَلِ *

فذكّر الضميرَ فى يصفّق حيث اراد ماءَ بَرَدَى وقد جاء قوله عزّ وجلّ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ على ما للثابت والمحذوف جميعا،

١٠ قال الشارح قد أعربوا المضافَ اليه باعرابِ المضاف لوُقوعه موقعَه ومُباشرتِه العاملَ نحوَ قوله تـعـالى وَٱسْأَلِ القَرْيَةَ فالاصلُ فاسأَلْ اهلَ القرية فالقريةُ مخفوضةٌ كما ترى باضافة الاهل اليها فلمّا حُذف المضاف أُقيم المضاف اليه مُقامَه فباشَرَه العاملُ فٱنتصب انتصابَ المفعول به وإن لم يكن إيّاه فى الحقيقة كذلك أعطوه حُكْمَه فى غيرِ الاعراب من التأنيث والتذكيرِ فمن ذلك قولُ حَسّانَ بن ثابتٍ * يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ الخ * الشاهد فيه تذكيرُ الضمير الراجع الى بَرَدَى وهو مؤنّثٌ ألا ترى انّ ألفه كألف

١٥ حَمْرآء وبَشَكَى وهذا البناء لا تكون ألفه الّا للتأنيث هذا ظاهرُ اللفظ ويجوز ان يكون المضمرُ عائدا الى المحذوف وهو الماء فيكون المحذوف مُرادًا من وَجْهٍ وغيرَ مراد من وجه فمن جهة عَوْدِ الضمير اليه كان ملحوظا مرادًا ومن جهة الاعراب غيرَ مراد، والبَرِيصُ ههنا موضعٌ بدِمَشْق بالصاد المهملة وبَرَدَى نهرٌ بها وتصفيقُ الشَراب تحويلُه من إناء الى إناء والرحيقُ صَفْوَةُ الخمر والسَلْسَلُ الطيّبُ يـقـال ماءٌ سَلْسَلٌ اى سَهْلُ المَشْرَب عَذْبٌ، وامّا قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأْسنا بَياتًا او هم قائلون

٢٠ فالمراد وكم من أهلِ قريةٍ ثمّ حُذف المضاف وعاد الضميرُ على الامرَيْن فأنّث فى قوله فجاءها بأْسنا نظرًا الى التأنيث فى اللفظ وهو القريةُ وذُكّر فى قوله او هم قائلون مُلاحَظةً للمحذوف،

فصـــل ١٢٧

قال صاحب الكتاب وقد حُذف المضاف وتُرِك المضاف اليه على إعرابه فى قولهم ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرةً ولا

بَيْضاءَ شَحْمَةً قال سيبويه كأنّك أظهرتَ كلُّ فقلتَ ولا كلُّ بيضاءَ وقال ابو دُوَّادٍ

* أَكُلَّ آمْرِئٍ تَحْسِبِينَ آمْرَأً * ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا *

ويقولون ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ومثلُه ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك وهو في الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجارّ،

٥ قال الشارح اعلم انّ حذفَ المضاف وإبقاءَ عَمَله ضعيفٌ في القياس قليلٌ في الاستعمال أمّا ضُعْفه في القياس فلوجهَيْن احدُهما أنّ المضاف نائبٌ عن حرفِ الجرّ وخَلَفٌ عنه فاذا قلت غلامُ زيدٍ فأصلُه غلامٌ لزيدٍ واذا قلتَ ثَوْبُ خَزٍّ فأصلُه ثوبٌ من خزٍّ فحذفتَ حرفَ الجرّ وبقى المضافُ نائبًا عنه ودليلًا عليه فاذا أخذتَ تحذفه فقد أجحفتَ بحذفِ النائب والمنوبِ عنه وليس كذلك في الفصل قبلَه نحوُ وآسْأَلِ القريةَ لأنّك أقمتَ المضافَ اليه مُقامَه وأعربتَه بإعرابه فصار المضافُ المحذوفُ كالمطَّرَحِ المَنْسيّ وصارت ١٠ المعاملةُ مع التأنيث الملفوظ به، والوجه الثاني أنّ المضاف عاملٌ في المضاف اليه الجرَّ ولا يحسن حذفُ الجارّ وتَبْقِيَةُ عَمَله فمن ذلك قولُهم في المَثَل ما كُلُّ سَوْداءَ تَمْرَةً ولا بَيْضاءَ شَحْمَةً موضعُ الشاهد أن ترفع كُلًّا بمَا وتخفض سوداءَ بالاضافة والفتحةُ علامةُ الخفض لانّه لا ينصرف وتمرةً منصوبٌ لانّه خبرُ مَا وبيضاءَ مخفوضٌ ايضا على تقديرِ كُلّ كأنّك لفظتَ بها فقلت ولا كلُّ بيضاءَ وشَحْمَةً منصوبٌ عَطْفًا على تمرةً، وكان ابو الحسن الأخفشُ وجماعةٌ من البصريين يحملون ذلك وما كان مثلَه على العطف على ١٥ عاملَيْن وهو رأيُ الكوفيين وذلك أنّ بيضاءَ جرٌّ عطفًا على سوداءَ والعاملُ فيها وَمَا كُلّ وقولُه شَحْمَةً منصوبٌ عطفًا على خبرِ مَا ومثلُه عندهم ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرٌو تخفضُ قاعدًا بالعطف على قائمٍ المخفوضِ بالباء وترفع عمرًا بالعطف على اسمِ مَا فهُمَا عاملان الباءُ ومَا كما كان في المَثَل عاملان كُلّ ومَا قالوا وقد عطفتَ شيئَيْن على شيئَيْن والعاملُ فيهما شيئان مختلفان، وسيبويه والخليلُ لا يَرَيان ذلك ولا يُجيزانه والحجّةُ لهما في ذلك أنّ حرفَ العطف خَلَفٌ عن العامل ونائبٌ عنه وما قام مقامَ غيره ٢٠ فهو أضعفُ منه في سائرِ أبوابِ العربيّة فلا يجوز ان يتسلّط على عَمَلِ الإعراب بما لا يتسلّط ما أُقيم مُقامَه فاذا اقيم مقامَ الفعل لم يجز ان يتسلّط على عَمَلِ الجرّ فلهذه العلّة لم يجز العطفُ عندهما على عاملَيْن فلذلك حملوه على حذفِ المضاف، فان قيل حذفُ المضاف وإبقاءُ عمله على خلافِ الاصل وهو ضعيفٌ والعطفُ على عاملَيْن ضعيفٌ ايضا فلِمَ كان حَمْلُه على الجارّ أَوْلى من حَمْلِه على العطف على عاملَيْن قيل لانّ حذفَ الجارّ قد جاء في كلامهم وله وَجْهٌ من القياس فأمّا مجيئُه فنحوُ قوله

* وبَلْدَةٍ ليس لها أنيسٌ * والمراد وربَّ بلدةٍ وقولهم في القَسَم اللهِ لأفعلنّ ويُحكى عن رُؤبةَ انّه كان يقال له كيف أصبحتَ فيقول خَيْرٍ عافاكَ اللّهُ يريد بخَيْرٍ وقد حمل أصحابُنا قراءةَ حَمْزةَ في قوله تعالى وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ على حذف الجارّ وأنّ التقدير فيه وبالأرحامِ، والأمر فيها ليس بالبعيد ذلك البُعْدَ فقد ثَبَتَ بهذا جوازُ حذفِ الجارّ في الاستعمال وإن كان قليلا ولم يثبُت في ٥ الاستعمال العطفُ على عاملَيْن فكان حملُه على ما له نظيرٌ أَوْلى وهو من قبيلِ أحسنِ القبيحَيْن وأمّا من جهةِ القياس فلانّ الفعل لمّا كان يكثُر فيه الحذفُ وشارَكَهُ الحرفُ في كَوْنه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيلِ النَدْرَة، وقد كثُر التقلُّبُ بهذا المَثَل وأجازوا فيه وجوهاً من الاعراب وجُمْلَتُها خمسةُ أوجهٍ احدُها ما تقدّم والآخَرُ أن تقول ما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شَحْمَةٌ ترفع ولا تُعْمِل مَا وتعطِف جملةً على جملةٍ، الثالث ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ تنصب الاوّلَ على إعمالِ مَا ١٠ وترفع بيضاءَ وشحمةٌ على الاستئناف كأنّك عطفت جملةً على جملةٍ، الرابع مَا كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ لا تُعمِل مَا ولكن تحذِف كُلًّا وتُبْقِى أَثَرَها، الخامس ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً وهو أحسنُها لانّه لا حذفَ فيه، فامّا قول أبى دُؤادٍ * أَكُلَّ آمْرِئٍ تَحْسِبِينَ آمْرَأً الخ * فسيبويه يحمله على حذفِ مضاف تقديرُه وكلَّ نار الّا انّه حُذف ويُقدّرها موجودةً وأبو الحسن يحمله على العطف على عاملَيْن فيخفض ناراً بالعطف على امرئٍ المخفوضِ بكُلّ وينصب ناراً بالعطف على الخبر وهذا البيتُ ١٥ من أَوْكَدِ ما استشهد به ابو الحسن، وامّا قولهم ما مثلُ عبد اللّه يقول ذاك ولا أخيه فهذا يجوز ان يكون المراد ولا مثلُ أخيه ويجوز ان لا يقدّر مثلٌ بل يكون الأخُ معطوفا على عبد اللّه والعاملُ فيهما مثلٌ الاوّلُ ودلّ على معنى خبره خبرُ الاوّل فاستغنى عنه فلو أظهرَ خبرَ الثانى وقال ما مثلُ عبد اللّه يقول ذاك ولا اخيه يكرَهُه لم يكن بدٌّ من تقديرِ مِثْلٍ او العطفِ على عاملَيْن اذ كان الأخُ مجرورا بعاملٍ ويكرهه في موضع نصب بعاملٍ آخرَ واذ كان لا بدّ فيه من احدِ الوجهَيْن وأحدُهما لا يصحّ وَجَبَ ٢٠ حملُه على الوجه الآخر وهو على تقديرِ مضافٍ محذوفٍ وهو مِثْلٌ، وكان ابو العبّاس يمنَع جوازَ هذه المسئلة ونظائرِها لانّه كان لا يرى حذفَ الجارّ ولا يرى العطفَ على عاملَيْن ولا تَحْمِلَ لها سوى هذَيْن الوجهَيْن، فامّا قولك ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولان ذاك فهذا لا بدّ فيه من تقديرِ مِثْلٍ ايضا وليس من جهةِ العطف على عاملَيْن لكن من جهةٍ اخرى وذلك أنّك اذا عطفتَ الأبَ على الأخِ لم يجز تثنيةُ الخبر لوجهَيْن احدُهما أنّه يلزم من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان وهو مثلٌ ومَا النافيةُ

الحجازيّةُ اذا جعلتَ موضعَ يقولان نصباً لانّ العامل فى الخبر هو العاملُ فى المُخْبَر عنه وإن لم تُعْمِلها كان العاملُ فى الخبر ايضا شيئان الابتداء ومثلٌ وذلك لا يجوز، والوجه الثانى انّ مَا لا تعمل فى خبرٍ ما لا تعمل فيه ولا عَمَلَ لمَا فى الأبِ فلم يجز ان تعمل فى خبره فلذلك وجب تقديرك مِثْلُ مع الأب وساغ حذفُها لتقدُّمِ ذِكْرِها ويكون التقديرُ ما مثلُ اخيك ولا مثلُ ابيك يقولان ذاك لانّ مَا قد ٥ عملتْ فى مثلِ الأوّلِ ومثلِ الثانى لانّ حرف العطف يُشْرِك بين المعطوف عليه والمعطوف فى عَمَلِ العامل،

وقوله وهو فى الشذوذ نظيرُ إضمارِ الجارّ يعنى حذفَ المضاف وإبقاء عمله نحوِ قوله

* رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ * كِدْتُ أَقْضِى الحَيَاةَ من جَلَلِهْ *

ونحوِ قولِ رُؤْبَةَ خَيْرٍ عافاكَ اللهُ يريد بخَيْرٍ وكلاهما قليلٌ فى الاستعمال والقياس معًا والجامعُ بينهما انّهما جميعاً من عوامل الخفض،

١٠

فصــل ١٣٨

قال صاحب الكتاب وقد حُذف المضاف اليه فى قولهم كان ذلك اذٍ وحينئذٍ ومررتُ بكُلٍّ قائما قال الله تعالى وَكُلًّا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وعِلْمًا وقال وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ وقال لِلّٰهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وفعلته ١٥ أَوَّلُ يريدون اذْ كان كذا وكلّهم وبعضهم وقبلَ كلِّ شىء وبعده واوّلَ كلِّ شىء، وقد جاءا محذوفَيْن معا فى قول أَبى دُؤَادٍ يصف البَرْقَ * أَسالَ البِحارَ فانْتَحَى للعَقِيقِ * وقولِ الأَسْوَد * وقَدْ جَعَلَتْنى من حَزِيمَةَ إِصْبَعَا * قال الفَسَوِىُّ اى أَسالَ سُقْيَا سَحابه وذا مَسافةِ اصْبَعٍ،

قال الشارح اعلم انّه قد جاء عنهم حذفُ المضاف اليه وهو أَقلُّ من حذفِ المضاف وأبعدُ قياساً وذلك لانّ الغرض من المضاف اليه التعريفُ والتخصيصُ واذا كان الغرضُ منه ذلك وحُـذف كان ٢٠ نَقْضًا للغرض وتراجُعًا عن المقصود فمن ذلك قولهم اذٍ وحينئذٍ وأصله أنّ اذْ تكون مضافةً الى جملةٍ إمّا ابتدائيّةٍ وإمّا فعليّةٍ نحو جئتُك إذِ الحَجّاجُ أميرٌ واذْ قام زيدٌ واذ كانت انّما تضاف الى جملةٍ لتُوضِحها وتُزيلَ إبهامَها فاذا تقدّمتْها جملةٌ إمّا فعليّةٌ وإمّا اسميّةٌ ربّما حذفوا الجملةَ المضافَ اليها اذْ لـدلالـةِ الجملةِ المتقدّمةِ عليها فجاؤا بالتنوين بعد اذْ عِوَضًا من المحذوف وذلك نحو قولهم اذٍ من قول الشاعر

* نَهَيْتُكَ عن طِلابِكَ أُمَّ عمرٍو * بعافيةٍ وأَنْتَ اذٍ صَحِيحُ *

وأصله وأنتَ اذ نهيتُك فحذف الجملة وعوّض منها التنوينَ، ومثله حِينَئِذٍ وساعَتَئِذٍ ويَوْمَئِذٍ والمراد حِينَ إذْ كان كذا وكذا وساعةَ اذ كان كذا وكذا ويومَ اذ كان كذا وكذا قال اللّه تع اِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ ٱلْاِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا والتقديرُ يومَ اذْ تَزَلْزَلَت الارضُ واذْ أخرجتِ الارضُ أثقالَها واذْ قال الانسانُ فحُذفت هذه الجُمَلُ بأسْرِها لـدلالـة ما ٥ تقدّم من الجمل وعُوّض منها التنوينُ فدخل وهو ساكنٌ وكانت الذالُ قبله ساكنةً فكُسرت الذال لالتقاء الساكنَيْن فقيل يَوْمَئِذٍ وليست الكسرةُ فى الذال بإعرابٍ وإن كانت اذ ههنا فى موضع جرّ باضافة ما قبلها اليها، والذى يدلّ انّ الكسرة لالتقاء الساكنَيْن لا للاعراب قولُه وأَنْتَ اذٍ صحيحٌ ألا ترى انّ اذٍ فى هذا البيت ليس قبلها شىء مضافٌ اليها فتكونَ مجرورةً به فثبت بما ذكرناه أنّها حركةُ بناء لا إعرابٍ على انّه قد حُكى عن ابى الحسن أنّ اذٍ ههنا مجرورةٌ بمضاف محذوف كانّه أراد ١٠ حينئذٍ ثمّ حذف حِينَ وهو يريدها فهى مجرورةٌ بالمضاف المقدَّرِ على حدّ قوله * ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْل نارًا * وما أبعدَ اعتقادَ مثلِ هذا من فَضْلِ ذاك السيّدِ ومَحْمِلُه إن صحّ على التقريب او أنّه يريد مجرورةَ الموضع لا اللفظِ ألا ترى انّ اذْ مبنيّةٌ فى حالِ اضافتها الى الجملة نحوِ قوله تعالى وَاِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى ونحوِ اذِ ٱلْأَغْلَالُ فِى أَعْنَاقِهِمْ فاذْ هذه مبنيّةٌ على السكون وموضعُها نصبٌ بفعل مقدَّرٍ تقديرُه وٱذْكروا اذ قلتم ونحوُه واذ كانت مبنيّةً فى حال الاضافة فهى اذا لم تُضَف بالبناء أجدرُ لانّ حذفَ المضاف اليه ١٥ اقتطاعُ جُزْءٍ من الاسم، فان قيل فلِمَ كانت النونُ أَوْلى بالعوض من غيرها قيل كان الاولى أن يكون حرفًا من حروف المدّ واللين لخفّتها وكثرةِ زيادتها لكنّهم لمّا كانت معتلّةً لا تثبت على حالٍ لم تُزَدْ أخيرًا اذ الذالُ قبلها ساكنٌ واذا زيد حرفُ المدّ وكان ساكنًا وجب تحريك الذال لالتقاء الساكنَيْن فان كُسرت الذال وكان حرفُ المدّ ألفًا او واوًا انقلبتْ ياء وإن كانت ياء من أوّلِ مرّةٍ لم يُؤْمَن حذفُها اذا لَقِيَها ساكنٌ بعدها فلمّا كان زيادةُ حرف المدّ تُؤدّى الى تغييره او حذفه تأبَّوا زيادتَه وعدلوا الى ٢٠ النون لانّه يُجامِع حروفَ اللين فى الزيادة ويُناسِبها من حيثُ انّه غُنّةٌ تمتدّ فى الخَيْشوم فكان كالالف التى تمتدّ فى الحَلْق ولا مُعتمَدَ لها فيه مع انّها قد جاءت عوضًا من الحركة فى يفعلان وتـفـعـلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وزادوها فى التثنية والجمع عوضًا من الحركة والتنوين نحوَ قولك جاءنى الزيدان والزيدون ورأيت الزيدَيْن والزيدِينَ ومررت بالزيدَيْن والزيدِين فالنونُ هنا عوضٌ من الحركة والتنوين فلمّا كانت النونُ قد زيدت عوضًا فيما ذكرناه واحتيج الى حرفٍ يكون عوضا فى يومئذ

وحينئذ كانت النونُ أَوْلى لانّها مأنوسٌ بزيادتها عوضًا، وامّا كُلّ وبَعْضٌ فيحذوفٌ منهما المضافُ اليه وهو مرادٌ يدلّ على ذلك انّهما معرفتان ولولا ارادةُ المضاف اليه فيهما لكانا نكرتَيْن نحوَ قولك غلامُ زيدٍ اذا أُردتَ المعرفةَ وغلامٌ اذا اردت النكرةَ، والذى يدلّ على تعريفهما وقوعُ الحال منهما نحوُ قولك مررت بكُلٍّ قائمًا وببعضٍ جالسًا والحالُ انّما تكون من المعرفة ولا تكون الحالُ من النكرة الّا على ضُعْفٍ

٥ وضرورة، وانّما يُحذف المضاف اليه اذا جرى ذِكْرُ قومٍ فتقول مررت بكُلٍّ اى بكلّهم ومررت ببعضٍ اى ببعضهم وتستغنى بما جرى من الكلام ومعرفةِ المخاطب عن إظهار الضمير المضافِ اليه، فذهب بعضُهم الى انّ التنوين عوضٌ من المضاف اليه كالذى فى يومئذٍ وحينئذٍ قال وانّما قلنا ذلك لانّ هذا لا يدخله تنوينُ التمكين من حيثُ كان فى نيّةِ الاضافة كما لا يدخله الالفُ واللام فلمّا نُوِّن مع ارادة الاضافة عُلم انّ التنوين عوضٌ من المحذوف، وامّا مذهبُ الجماعة فانّه التنوينُ الذى كان

١٠ يستحقّه الاسمُ قبل الاضافة والاضافةُ كانت المانعةَ من إدخالِ التنوين فلمّا زال المانعُ وهو الاضافةُ عاد اليه ما كان له من التنوين وتقديرُ الاضافة لا يمنع من إدخالِ التنوين لانّ المُعامَلة مع اللفظ، وامّا امتناعُ الالف واللام من الدخول عليه فانّما كان لأجْلِ انّه معرفةٌ والالفُ واللام لا يدخلان المعارفَ هذا هو الاصلُ وامتناعُ الالف واللام من الاضافة غيرِ المَحْضة انّما كان بالحَمْلِ على المحضة المُعرِّفة وليس كذلك التنوينُ فانّه يكون مع المعرفة نحوِ زيدٍ وعمرٍو ونحوِهما، وامّا قَبْلُ وبَعْدُ ونحوُهما من الظروف فيحذوفٌ

١٥ منها المضافُ اليه فاذا قلت جئتُ قَبْلُ وبَعْدُ فالمرادُ قبلَ كذا وبعدَ كذا ممّا قد عَرَفَه المخاطب قال الله تع لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ والمراد واللّهُ أعلمُ من قَبْلِ الاشياء ومن بَعْدِها فحُذف ذلك وهو مرادٌ فذهب لفظُه وبقى حُكْمُه وهو التعريفُ وبُنى الاسم لانّ المضاف اليه من تمامِ المضاف فاذا قُطع عنه فكانّه قد بقى بعضُ الاسم وبعضُه لا يستحقّ الاعرابَ فقام البناءُ فيه مقامَ العوض اذ لو عوّضوا النونَ كما فى يومئذٍ وحينئذٍ ونظائرِها لم يُؤْمَن ٱلتباسُه بالمنكور المعربِ وسنَسْتقصى الكلامَ عليه فى

٢٠ موضعه إن شاء اللّه، وقوله وقد حُذفا معًا يريد المضافَ والمضافَ اليه وذلك اذا تكرّرت الاضافةُ فمن ذلك مسئلةُ الكتاب أنتَ منّى فَرْسَخان والمرادُ ذو مَسافةِ فرسخَيْن فحُذف المضاف والمضاف اليه وأُقيم المضافُ اليه الثانى مُقامَ المضاف للعِلْم به، ومن ذلك قوله تعالى فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ اى من تُرابِ أَثَرِ حافرِ فَرَسِ الرسول، ومنه قولُ أبى دُؤادٍ

* أَيَا مَن رَأَى لى رَأْىَ بَرْقٍ شَرِيقٍ * أَسالَ البِحارَ فَٱنْتَحَى للعَقِيقِ *

يصف بَرْقًا والمرادُ سُقْيًا سَحابِهِ اى سحاب البرق والضميرُ اذا كان مفردا منصوبا او مجرورا فإنّه يكون بارزًا واذا كان مرفوعا يكون مستترا فسُقْيًا فاعلُ أسالَ لا البرقُ فإنّ البرقَ لا يُسيل فلمّا حُذف المضاف والمضاف اليه معًا أُقيم الضمير المجرور مُقامَ المضاف وصار مرفوعا فٱستكنّ فى الفعل حين أُسند اليه الفعل، والبِحار جمعُ بَحْرٍ وهو المكان المتّسِع ومنه سُمّى البَحْر بَحْرًا لٱتّساعه، وامّا قول الأَسْوَد

* فأَدْرَكَ إِبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها * وقد جَعَلَتْنِى من حَزِيمَةَ اصْبَعا *

فالمراد ذا مَسافةِ إِصْبَعٍ فحذف المضافَ والمضافَ اليه لمّا تَكرّر وأقام المضافَ اليه الثانىَ مُقامَ المضاف الأوّلِ وأعربَه بإعرابه وهو النصب، وحزيمةُ هذه بالزاى المعجمة بَطْنٌ من باهِلَةَ بن عمرو بن ثَعْلَبَةَ ويقال الحَزِيمَتان والزَبِينَتان وهما حَزِيمَةُ وزَبِينَةُ،

فصــل ١٣٩

قال صاحب الكتاب وما اضيف الى ياء المتكلّم فحكمُه الكسرُ نحوُ قولك فى الصحيح والجارى مجراه غلامِى ودَلْوِى إلّا اذا كان آخِرُه الفا او ياءً متحرّكا ما قبلَها او واوا أمّا الالف فلا تتغيّر إلّا فى لغة هُذَيْلٍ فى نحو قوله * سَبَقوا هَوَىَّ وأَعْنَقوا لهَواهُمُ * وفى حديث طَلْحَةَ رضى الله عنه فوَضَعوا اللُجَّ على قَفَىَّ يجعلونها اذا لم تكن للتثنية ياءً ويُدْغِمونها وقالوا جميعا لَدَىَّ ولَدَيْهِ ولَدَيْكَ كما قالوا علىَّ وعلَيْهِ وعلَيْكَ وياء الاضافة مفتوحةٌ إلّا ما جاء عن نافعٍ مَحْيَاىْ وَمَمَاتِى وهو غريب،

قال الشارح اعلم انّ ياءَ المتكلّم حكمُها أن يُكسَر ما قبلها نحوَ قولك غُلامِى وصاحِبِى ودَلْوِى وانّما وجب كسرُ ما قبل ياء المتكلّم ليسلّم الياءُ من التغيير والانقلاب وذلك أنّ ياء المتكلّم تكون ساكنةً ومفتوحةً فلو لم يكن يُكسَر ما قبلها لكانت تنقلب فى الرفع واوا فى لغة من أسكنَها وكان اللفظُ فى الرفع هذا غُلامُو فيذهب صيغةُ الاضافة وكانت تنقلب فى النصب ألفًا فى لغة مَن فتحها فكنت تقول رأيتُ غُلامَا فلمّا كان اعرابُ ما قبلها يُؤدّى الى تغييرها وٱنقلابها الى لفظِ غيرها رفضوا ذلك وعدلوا الى كسرِ ما قبلها البتّةَ، فان قيل فأنتم قد قلبتموها ألفا فى النداء نحو يا غُلَامَا قيل ذلك شىءٌ اختصّ بــه النداء كما اختصّ بالعَدْل نحوِ يا غَدارِ ويا فَساقِ ويا غُدَرُ ويا فُسَقُ ويا هَنَاهْ ولا يُستعمل ذلك فى غير النداء، وليس كسرُ ما قبلها لثِقَلِ الضمّة ألا ترى انّ الفاتحة أخفُّ الحركات ومع ذلك كسرتَ

فعُلم انّ الكسرة فيها لغير الاستثقال فتقول هذا غلامى وصاحبى ونحوُهما من الصحيح اللامِ او ما جرى مجرى الصحيح فالصحيحُ ما لم يكن حرفُ اعرابه ألفا ولا واوا ولا ياء نحوُ رجل وفرس والجارى مجرَى الصحيح ما كان آخرُه ياء او واوا قبلهما ساكنٌ نحوُ ظَبْيٍ ودَلْوٍ لانّه اذا سكن ما قبلهما بَعُدَتا عن شَبَهِ الألف وجرتا مجرى الصحيح فى تحمُّلِ حركاتِ الاعراب فلذلك تقول هذا دَلْوِى وظَبْيِى
٥ فتكسر ما قبل ياء الاضافة كما تكسر ما قبلها من الصحيح، واعلم انّهم قد اختلفوا فى هذه الكسرة فذهب قومٌ الى انّها حركةُ بناء وليست إعرابا لانّها لم تحدُث بعاملٍ وانّما حدوثُها عن علّةٍ وهو وقوعُ ياء النفس بعدها ولذلك لا تختلف باختلافِ العوامل ألا تراك تقول جاء غلامى ورأيت غلامى ومررت بغلامى فتختلف العواملُ فى أوّله ولا تختلف حركةُ حرفِ الاعراب بل يلزم الكسرَ البتّةَ مع إمكانِ تحرُّكه الّا انّ هذه الكسرة وإن كانت بناء فهى عارضةٌ فى الاسم لوقوع الياء بعدها وليست الحركةُ
١٠ فيها كالحركة فى المبنىّ بمُشابَهةِ الحروف او تضمُّنِ معناها او التى تحدُث فى الاسم بعد وجوبِ بناءه وتلزمُ كالتى فى أَمْسِ وهؤلاءِ ألا ترى انّ البناء فيهما وجب لتضمُّنِ الحرف ثمّ عرض التحريكُ لالتقاء الساكنَيْن والساكنان من كلمة واحدة لا ينفصل احدُهما من الآخر فصار ممّا يُثْبِت الكلمةَ على الحركة فحركةُ الآخِرِ كحركةِ اوّلها وما هو حَشْوٌ فيها من جهةِ اللزوم والثَبات، واذا كانت عارضةً لم تَصِرِ الكلمةُ بها مبنيّةً ونظيرُ ذلك حركةُ التقاء الساكنَيْن نحو لم يَقُمِ الرجلُ ولم تَذْهَبِ الجاريةُ فهذه الكسرةُ
١٥ ليست إعرابا ألا ترى انّ لَمْ لا تعمل الكسرةَ وانّما عملُها الجزمُ الذى هو سكونٌ مع انّ الحركةَ لالتقاء الساكنَيْن بناءٌ فالكلمةُ باقيةٌ على اعرابها لكونها عارضةً تزول عند زَوالِ الساكن فالكسرةُ هنا كالضمّة فى نحوِ لم يضربوا والفتحةِ فى نحوِ لم يضربا فى كونهما عارضتَيْن للواو والالف، وقد ذهب قومٌ الى انّ هذه الحركة لها حكمٌ بين حكمَيْن وليست إعرابا ولا بناء أمّا كونُها غيرَ اعراب فلانّ الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهى فيه فدلّ على انّها غيرُ اعراب وامّا كونُها غيرَ بناء فلانّ الكلمة لم يُوجَدْ فيها شىء من
٢٠ أسباب البناء وأسبابُ البناء مُشابَهةُ الحرف نحوُ الّذِى والّتِى او تضمُّنُ معنى الحرف نحوُ أَيْنَ وكَيْفَ او وقوعُه موقعَ الفعل المبنىّ نحوُ نَزَالِ وتَرَاكِ فلمّا لم يُوجَد فيها شىء من ذلك دلّ على انّها معربةٌ متمكّنةٌ اذ لم يعرِض فيها ما يُخرِجه عن التمكّن ألا ترى انّه لا فَرْقَ بين قولك غلامِى وقولك غلامُك وغلامُهُ فى التمكّن واستحقاقِ الاعراب فكما انّ غلامه وغلامك معربان فكذلك غلامى معربٌ والاوّلُ أقيسُ، فإن كان الاسمُ المضاف معتلّا فما كان آخرُه ألفا فإنّك اذا أضفتَه الى ياء المتكلّم أثبتَّ الالف

وفتحت الياء وذلك نحو قولك عَصَايَ وهُدَايَ وبُشْرَايَ وانّما فتحت الياء لسكون الألف قبلها فلمّا
وجب تحريكها كان تحريكها بحركتها الاصليّة أوْلى من اجتلاب حركة غريبة، ومن العرب من يقلب
هذه الألف ياء في الاضافة الى ياء المتكلّم فيقول هَوَىَّ وعَصَىَّ وهُدَىَّ وله وجهٌ صالحٌ في القياس وذلك
انّه لمّا كانت ياء المتكلّم أبدًا بكسر الحرف الذى قبلها اذا كان حرفا صحيحا نحو هذا غلامى ورأيت
٥ غلامى ومررت بغلامى وكانت الياء وَسيلَةَ الكسرة في نحو أخيك وأبيك وفي التثنية والجمع من نحو
الزيدَيْن والزيدِين وجب ان لا يقولوا رأيت عَصَايَ باثباتِ الالف كما لم يقولوا رأيت غُلامَىَ بفتح
الميم فأبدلوا من الالف ياء كما أبدلوا من الفتحة كسرةً فقالوا هذه عَصَىَّ وهُدَىَّ كما قالوا صاحبى
وغلامى وهو كثيرٌ قال ابو ذُؤَيْب الهُذَلىّ

* سَبَقُوا هَوَىَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ * فتُخُرِّموا ولكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ *

١٠ والشاهد فيه هَوَىَّ والمرادُ هَوَايَ فأبدل من الالف ياء لوقوعها موقعَ كسرة ولا يُمكن الكسرةُ فيها،
يَرْثِى أَوْلادَه وكان له عشرةُ أولادٍ ماتوا فقال كنتُ أَهْوَى حياتَهم فسبقوا هَوَىَّ اى انقرضوا كلُّهم،
ومن ذلك حديثُ طَلْحَةَ رضى الله عنه يومَ الجَمَل حين قال له عَلِىٌّ كرّم الله وجهَه عرفتَنى بالحجاز
وأنكرتَنى بالعراق فما عَدَا مِمَّا بَدَا فقال طلحةُ بايَعْتُ واللُّجُّ على قَفَىَّ اى مُكْرَهًا، واللُّجّ السيفُ يُشبّه
السيفَ لكثرة مائه وبَصيصه باللُّجّ وهو الماء الكثيرُ، ويُحكى عن يُونُسَ النَّحْوِيّ أنّه قال لَئِنْ مَكّنَنِى
١٥ اللّهُ من ثلاثةٍ يومَ القيٰمة لَأُحَجِّنَّهم منهم آدَمُ أقول أنتَ خَلَقَك اللّهُ من تُرابٍ وأَسْكَنَك الجَنّةَ بغيرِ عَمَلٍ
ومَكّنَك ممّا فيها من ثِمارٍ ونَعيمٍ ونَهَاك عن شجرةٍ فلِمَ خالفتَ حتّى أوقعتَ بَنيك في هذا العَناء
والتَّعَب والثانى يوسفُ الصِّدِّيقُ أقول أنتَ فارقتَ أباك مُدّةً وأنت بمصرَ وهو بأرض كَنْعانَ بَيْنَكما
مَسافةٌ يَسيرةٌ فَلَّا كتبتَ اليه انّنى في عافيةٍ وخفّفتَ ما به والآخَرُ طَلْحَةُ والزُّبَيْرُ أقول لهما أنْتُما
بايَعْتما عَلِيًّا بالمَدِينة وخَلَعْتماه بالكوفة أَىَّ سوء أَحدثَ لكما، وقد قُرِئَ يا بُشْرَىَّ هَذا غُلامٌ،
٢٠ ويروى قُطْرُبٌ

* يُطَوِّفُ بِى عِكَبٌّ في مَعَدٍّ * وَيَطْعُنُ بالصُّمُلَّةِ في قَفَيَّا *
* فإن لم تَثْأَرانِى من عِكَبٍّ * فلا رَوَّيْتُمَا أَبَدًا صَدَيَّا *

الصُّمُلَّة العَصَا والصَّمْلُ الضربُ بالعصا، ومن قال هذا لم يقل هذان غُلامَىَّ فيقلبَ ألفَ التثنية في
الرفع ياء كما قلبها في عَصَىَّ وهُدَىَّ لئلّا يذهب الدلالةُ على الرفع فان قيل فأنتم تقولون في

الصحيح هذا غُلامِى ورأيت غلامِى ومررت بغلامِى فيزول عَلَمُ الاعراب فهلّا أَجَزْتُمْ ذلك فى التثنية قيل الدليلُ يقتضى ثبوتَ الاعراب فى الجميع للبيان وانّما خالفناه فى الصحيح خَوْفًا على لفظة ياء الاضافة وٱنقلابها ومع ألِف التثنية فقد أَمِنَّا تغييرَ الياء وٱنقلابَها فكان لنا عن تغييرِ ألف التثنية وانقلابِها مَنْدُوحَةٌ، قال وقالوا جميعًا لَدَىَّ ولَدَيْهِ ولَدَيْكَ يعنى العربَ وذلك أنّ الذى يقلب ألف
٥ عَصًا ورَحًى انّما هو بعضُ العرب لا كلُّهم وكلُّ العرب تقلب ألفَ لَدَى اذا اتّصل بالمضمر سواء كان المضمرُ متكلّما او مخاطَبا او غائبا نحوَ لَدَىَّ ولَدَيْكَ ولَدَيْهِ فعلوا ذلك تشبيهًا لها بالأَدَوات نحوِ عَلَى والَى فكما قالوا عَلَىَّ والَىَّ وعَلَيْكَ والَيْكَ وعَلَيْهِ والَيْهِ كذلك قالوا لَدَىَّ ولَدَيْكَ ولَدَيْهِ وانّما قلبوا ألِفَ عَلَى والَى تشبيهًا لها بالافعال من جهةِ لُزومها الاسماءَ وعَمَلِها فيها فكما كانت الافعال تنقلب ألفاتُها عند اتّصالِ ضميرِ الفاعل بها من نحوِ رَمَيْتُ وسَعَيْتُ كذلك قلبوا ألفَ على والى فقالوا عليه واليه
١٠ لانّ المجرور يتنزّل من الجارّ منزلةَ الفاعل من الفعل من جهةِ لزومِه له وافتقارِه اليه، وخُصّت ألف الأَدوات بالياء دون الواو لوجهَيْن احدُهما أنّ الياء أخفّ من الواو والغرضُ انقلابُ الالف الى احدِهما بحُكْمِ الشَبَه فكان قَلْبُها الى الأخفّ أَوْلى الثانى أنّ الغالب على الالف اذا كانت لامًا الياء والغالبَ عليها اذا كانت عينًا الواوُ فلذلك قُلبت الى الياء، وربّما جاءت هذه الالفُ مع المضمر غيرَ منقلبة على حدّ مَجيئها مع الظاهر أنشد ابو زيد

١٥ * طَارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاهَا * وٱشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْوَاهَا *

قال الجُرْجانىّ انّما قلبوها مع الضمير ياء ساكنةً ليدلّوا بذلك على انّها اصلٌ وليست منقلبةً عن غيرها ممّا اصلُه لحركةُ نحوِ الافعال مثلِ غَزَا وسَعَى فاعرفه، قال وياء الاضافة مفتوحةٌ يعنى مع الالف لما ذكرناه من التقاء الساكنَيْن فامّا قِرآءةُ نافعٍ مَحْيَايْ وَمَمَاتِى بسكون الياء فهو غريبٌ لخروجه عن القياس وما عليه الجُمْهورُ ووجهُ هذه القراءة اعتقادُ الوَقْف فانّه فى الوقف يجوز ان يُجمَع بين
٢٠ ساكنَيْن فيكون الوقفُ كالسادّ مَسَدَّ لحركة لانّ الوقف على الحرف يَزيد فى صوته مع انّه استغنى بأحدِ الشرطَيْن وهو المدُّ الذى فى الالف والشرطان المَرْعِيّان فى الجمع بين ساكنَيْن أن يكون الساكنُ الاوّلُ حرفَ مدٍّ ولينٍ والثانى مُدْغَمًا كالدابّة وشابّة فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وامّا الياء فلا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كياء التثنية وياء الأَشْقَيْنَ والمُصْطَفَيْنَ والمُرامَيْنَ والمُعَلَّيْنَ او ينكسرَ كياء الجمع والواوُ لا تخلو من أن ينفتح ما قبلها كالأَشْقَوْنَ واخواته او

ينضمّ كالمُسْلِمُونَ والمُصْطَفَوْنَ فما انفتح ما قبله من ذلك فمُدَّغَمٌ في ياء المتكلّم ياء ساكنةً بين مفتوحَيْن وما انكسر ما قبله او انضمّ فمُدّغَمٌ فيها ياء ساكنةً بين مكسور ومفتوح،

قال الشارح اذا كان آخِرُ الاسم ياء قبلها مفتوحٌ كياء التثنية نحو غُلامَيْنِ ومُسْلِمَيْنِ ونحو ياء جمع المقصور كالأَشْقَيْنَ والمُصْطَفَيْنَ والمَرامَيْنَ والمُعَلَّيْنَ فالأَشْقَيْنَ جمعُ الأَشْقَى والمصطفَيْنَ جمعُ المصطفَى ٥ والمَرامَيْنَ جمعُ المَرامَى والمُعَلَّيْنَ جمعُ المُعَلَّا فما كان من ذلك وأُضيف الى ياء النفس فإنّ نونه تحذف للاضافة ثمّ يُدّغَم في ياء الاضافة فتقول رأيتُ غلامَيَّ وصاحبَيَّ وتقول هؤلاء مصطفَيَّ وأَشْقَيَّ فتحصُل الياء بين فتحتَيْن فتحةِ ما قبل الياء وفتحةِ ياء النفس، فإن كان الآخِرُ من المضاف ياء مكسورا ما قبلها بأن يكون الاسمُ منقوصا نحوَ قاضٍ وداعٍ او ياء جمعِ السلامة نحو مسلمِينَ وصالحِينَ فإنّ المنقوص تُدّغم ياءه في ياء الاضافة مفتوحةً نحوَ قاضِيَّ وداعِيَّ تُشدَّد الياء لأجلِ الادّغام وتُفتح ياء النفس لسكونِ ١٠ الياء المدّغمة فتحصُل الياء المدّغمةُ بين كسرةِ ما قبل الياء وفتحةِ ياء النفس، فإن كان المضاف جمعًا فإنّ ياء الجمع تُدّغم في ياء النفس بعد حذفِ النون ولا تكون ياء الاضافة الّا مفتوحةً نحوَ رأيتُ مسلمِيَّ وصالحِيَّ، فإن كان آخِرُ الاسم المضافِ واوا فإنّك تقلب الواو ياء وتدّغمها في ياء الاضافة سواء كان ما قبلها مفتوحا كالأَشْقَوْنَ وأخواته ممّا هو جمعُ سلامةِ المقصورِ نحوَ المُعَلَّوْنَ والأَعْلَوْنَ او مضموما نحوَ المسلِمُونَ والمُصْطَفُونَ في جمع مُصْطَفٍ وهو اسمُ فاعلٍ من اِصْطَفَى يَصْطَفِي فالفاعلُ مُصْطَفٍ وجمعُه ١٥ مُصْطَفُونَ بضمّ الفاء والاصلُ مُصْطَفِيُونَ استُثقلت الضمّة على الياء المكسورِ ما قبلها فحُذفت ثمّ حُذفت الياء لسكونها وسكونِ واو الجمع بعدها ثمّ ضمّوا الفاء لتصحّ الواوُ كما قالوا غازُونَ وقاضُونَ وتقول في الاضافة هؤلاء أَشْقَيَّ ومُعَلَّيَّ ومصطفَيَّ فتقلب الواوَ ياء وتدّغمها في ياء النفس فتصير الياء المنقلبةُ عن الواو بين فتحتَيْن وكذلك تقول في الواو المضمومِ ما قبلها هؤلاء مسلِمِيَّ ومصطفِيَّ وأصلُه مسلِمُوىَ ومصطفُوىَ فحُذفت النون للاضافة وقُلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء النفس ساكنةً على ٢٠ حَدّ شَوَيْتُ شَيًّا ولَوَيْتُ لَيًّا وادُّغمتْ في ياء الاضافة فحصلت الياء المنقلبةُ هنا بين الكسرة المُبْدَلة من الضمّة وفتحةِ ياء النفس وانّما أُبدل من الضمّة هنا كسرةٌ لانّ الواو هنا جُعلت مَدّةَ حركةِ ما قبلها من جنسها، وكان القياس في ياء التثنية أن تكون كذلك الّا انّهم فتحوا ما قبلها للفَرْق بينها وبين ياء الجمع، فلمّا وجب قلبُ الواو ياء أُبدل ايضا من الضمّة كسرةٌ لتُناسِبَها ولئلّا يَخرج عن المَدّ، وإن شئت ان تقول انّ الواو هنا في موضعِ كسرةٍ لمكانِ ياء النفس بعدها اذ ياء النفس لا يكون ما

قبلها الّا مكسورا والياء وَسِيلةُ الكسرة على ما تقدّم فقُلبت الواو ياء كما تُقلب الضمّة كسرةً فى هذا غلامِى، فان قيل يلزم من ذلك قلبُ الالف ياء فى التثنية اذا أضفتها الى ياء النفس ولا مُبالاة بالاعراب كما أبدلتم من الواو ياء ولم تُبالوا بالاعراب فى قولك هذان غلامَاىَ لانّها فى موضع كسرة قيل الواوُ أقربُ الى الياء من الألف الى الياء ألا ترى انّهما تتّفقان فى الرِدْف وتنفرِد الالف بالتأسيس ٥ فلقُرْبِ ما بين الواو والياء اجتذبتْها الهاء مع كونها فى موضع كسرة ولبُعْدِ ما بين الالف والياء لم يَقْوَ السببُ على قلْبها مع وجودِ المانع وهو زَوالُ الدلالة على الاعراب، فان قيل اذا زعمتم انّ ياء الجمع او واوَ الجمع اذا اضيف الى ياء النفس فانّ الياء لا تكون الّا مفتوحةً فما وجهُ القراءة فى قوله تعالى وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ قيل هذه قراءةُ حَمْزَةَ والأَعْمَشِ وهى قليلةُ النظير جدّا على انّها ليست فى البُعْد من القياس بالمكان الذى تُعْزَى اليه وذلك أنّ الإسكان فى ياء النفس لمّا كثُر صار كالأصل فلمّا ١٠ تقدّمها ساكنٌ حرّكوها بالكسرة لالتقاء الساكنَيْن ليدلّوا بذلك انّ الحركة لالتقاء الساكنين لا للبناء فلم يُراعوا أصلَ حرفِ اللين فاعرفه،

فصـــل ١٣٠

قال صاحب الكتاب والاسماء الستّة متى اضيفت الى ظاهرٍ او مضمرٍ ما خلا الياء فحكمُها ما ذُكر فأمّا ١٥ اذا اضيفت الى الياء فحكمُها حكمُها غيرَ مضافة اى تُحذَف الأواخرُ الّا ذُو فانّه لا يضاف الّا الى اسماء الأجناس الظاهرة وفى شعرِ كَعْبٍ

* صَبَحْنا الخَزْرَجِيّةَ مُرْهَفاتٍ * أَبارَ ذَوِى أَرُومَتِها ذَوُوها *

وهو شاذّ وللفَم مجرَيان احدهما مجرَى اخواته وهو أن يقال فَمِى والفصيحُ فِيَّ فى الأحوال الثلث وقد اجاز المبرّدُ أَبِيَّ وأَخِيَّ وأنشد * وأَبِيَّ ما لَكَ ذُو المَجازِ بِدارِ * وصحّةُ مَحْمِله على الجمع فى قـــوله ٢٠ * وفَدَّيْنَنا بالأَبِينا * تدفع ذلك،

قال الشارح قد تقدّم فى اوّلِ هذا الكتاب الكلامُ على أحكامِ هذه الاسماء الستّة اذا اضيفت الى ظاهرٍ او مضمرٍ ليس بمتكلّمٍ بما أغنى عن إعادته والذى يختصّ بهذا المكان بيانُ حُكْمِها اذا اضيفت الى ياء النفس وحكمُها اذا اضيفت الى ياء النفس أن لا يعاد المحذوفُ بل تُبقَى على حالها محذوفةَ اللام كما لو لم تُضِفْها فتقول هذا أَخِى وأَبِى وحَمِى ورأيت أخى وأبى وحمى ومررت بأخى وأبى وحمى كما

تقول هذا أَخٌ وأَبٌ وحَمٌ ورأيت أخًا وأبًا وحمًا ومررت بأخٍ وأَبٍ وحَمٍ تحذف لاماتها فى الاضافة الى ياء النفس كما تحذفها فى الافراد وانّما لم تُعِدْ لاماتها فى الاضافة الى ياء النفس كما تُعيدها اذا أضفتَها الى غير ياء النفس فى قولك أَخُو زيدٍ وأَخُوكَ لانّ حذفَ لاماتِ هذه الاسماء فى حالِ الافراد انّما كان لضربٍ من التخفيف على غير قياس وانّما أُعِيدَتْ حين أُريد إعرابُها بالحروف للمعنى الذى ذكرناه
٥ فكان إعادةُ ما هو منها أَوْلى من اجتلابِ حرفٍ غريبٍ أجنبيّ، وأمّا اذا اضيفت الى ياء النفس فلا يظهر فيها الاعرابُ لانّه موضعٌ يلزمُه الاعلالُ بالقلب وقد استمرّ فيه الحذفُ فأَمْضى ذلك فيه ولم يُرَدّ اليه ما كان يلزمُه من الاعلال، وقد أجاز المبرّد رَدَّ اللام اذا اضيفت الى ياء النفس كاعادتـــها اذا اضيفت الى غيرها فيقول هذا أَخِىّ وأَبِىّ وانشد

* قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ وقد أَرَى * وأَبِىَّ ما لَكَ ذو المَجَازِ بِدارِ *

١٠ والشاهد فيه قوله وأَبِىّ بياء مدّغمة على اعادة اللام المحذوفة ولا حُجّة فى ذلك لاحتمالِ أن يكون اراد جمعَ السلامة لانّهم يقولون أَبٌ وأَبُونَ وأَخٌ وأَخُونَ كما قال

* فلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا * بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا *

وقال الآخر * يَدْعِينَ البُعُولةَ والأَبِينَا * ثمّ اضاف هذا الجمعَ الذى هو أَبِينَ فقال أَبِىَّ كما تقول مسلمِىَّ وعِشْرِىَّ ومثلُه قوله

١٥ * وقد شُنِئَتْ بها الأَقْوامُ قَبْلِى * فَمَا شُنِئَتْ أَبِىَّ ولا شُنِئْتُ *

فعلى هذا تكون الياء المدّغمة ياء الجمع دونَ أن تكون منقلبةً عن الواو التى هى لامٌ فى قولك أَبَوَانِ لانّ هذا الموضع لمّا كان يلزمُه الاعلالُ بالقلب واستمرّ فيه الحذفُ أُمضى ذلك فيه ولم يُرَدّ فيه ما كان يَلْزِمه الاعلالُ له، وذو المجازِ موضعٌ بمِنًى كان به سُوقٌ فى الجاهليّة قال الحارث بن حِلِّزة

* وَاذْكُرُوا حِلْفَ ذِى المَجازِ وقد قُـــدِّمَ فيه العُهودُ والكُفَلاءُ *

٢٠ فاعرفه، وامّا ذو فانّها لا تضاف الى مضمرٍ ولا تضاف الّا الى اسمِ جنس وقد تقدّم ذلك فامّا قول الكُمَيْت وقيل لكَعْبٍ * صبحنا الخَزْرجيّةَ الخ * فهو غريبٌ وحسّنه قليلا عَوْدُ الضمير الى المرهفات وهى وإن كانت فى الاصل صفةً فالمرادُ بها هنا الموصوفُ وهو السيوفُ والسيوفُ جنسٌ ولا يقاس عليه ومثلُه

* إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْـــلِ مِنَ الناسِ ذَوُوهُ *

وهو فى هذا البيت أسهلُ أمرًا لعَوْدِ الضمير الى الفصل وهو اسمُ جنس، وامّا الفَمُ اذا اضيف الى
ياء النفس ففيه وجهان احدُهما أن تُجرِيَه على لفظِ إفراده كما فعلتَ فى أخواته فتقول هذا فِـى
وفتحتُ فِى ووضعتُه فى فِى كما تقول أخِى وأبِى والوجهُ الثانى أن تردّ المحذوفَ فتقول هذا فِىَّ وفتحتُ
فِىَّ ووضعتُه فى فِىَّ فيكون فى الاحوال الثلاث بلفظٍ واحدٍ وهى الياء المشدّدةُ وانّما كان كذلك لانّك
٥ تقول هذا فُوكَ ورأيت فاكَ ومررت بفيكَ فتكون حركةُ الفاء تابعةً لحركةِ ما بعدها من الحروف فان
كان واوا كان مضموما وان كان ألفا كان مفتوحا وان كان ياء كان مكسورا وقد تقدّم انّ هذه الحروف
وَسيلةُ الحركات وجاريةٌ مجراها فكما يلزم ان يكون ما قبل ياء الاضافة مكسورا فى قولك غلامِى كذلك
يجب أن تأتىَ بالياء هنا واذا جاءت الياء لزم ان تكسر الفاء لانّ حركةَ الفاء تابعةٌ لما بعدها نحوَ
قولك ابْنُمٌ وامْرُؤٌ ثمّ تُدْغم فى ياء النفس فصار اللفظُ فى الاحوال الثلاث واحدا وهذا الوجهُ هـو
١٠ القياسىُّ الاكثرُ والاوّل قليل، فان قيل لِمَ قلبتم الالفَ هنا ياء مع انّها دالّةٌ على الاعراب وامتنعتم
مِن قلبِ ألفِ التثنية وما الفرقُ بينهما فالجوابُ أن فى الف التثنية وُجد سببٌ واحدٌ يقـتـضـى
قلبَها ياء وعارَضه الاخلالُ بالاعراب وههنا وُجد سببان لقَلْبها ياء وهو وقوعُها موقعَ مكسورٍ وانكسارُ ما
قبلها فى التقدير من حيثُ انّ الفاء فى قولك هذا فُوكَ ورأيت فاكَ ومررت بفيكَ يكون تابعًا لما بعده
فقوِىَ سببُ قَلْبه ولم يُعْتَدّ بالمُعارِض فاعرفه،
١٥

ذكر التوابع

فصـــل ١٣١

٢٠ قال صاحب الكتاب هى الاسماء التى لا يمَسُّها الاعرابُ الّا على سبيلِ التَبَع لغيرها وهى خمسةُ أضرب
تأكيدٌ وصِفةٌ وبَدَلٌ وعَطْفُ بَيان وعطفٌ بحَرْف،

قال الشارح التوابِع هى الثَوانى المُساوِيَةُ للاوّل فى الاعراب بمُشارَكتها له فى العوامل ومعنى قولنا ثَوانٍ
اى فُروعٌ فى استحقاق الاعراب لانّها لم تكن المقصودَ وانّما هى من لَوازم الاوّل كالتَتِمّة له وذلك نحوُ قولك
قام زيدٌ العاقلُ فزيدٌ ارتفع بما قبله من الفعل المسنَد اليه والعاقلُ ارتفع بما قبله ايضا من حيثُ كان

تابعًا لزيد كالتكملة له ان الإسناد انّما كان الى الاسم فى حال وصفه فكانا لذلك اسما واحدا فى الحكم ألا ترى انّ الوصف لو كان مقصودا لكان الفعلُ مسندا الى اسمَيْن وذلك مُحالٌ ونظيرُ ذلك أنّ الرجل ذا العَبِيد والأَتْباع يُدْعَى الى وَلِيمَةٍ فَيَنالُ العبيدَ من الكرامة مثلُ ما نال السيّدَ لكن ذلك بحُكْمِ التَّبَعِيّة والمقصودُ بذلك السيّدُ كانّهم ليسوا غيرَه لانّهم من لَوازمه كذلك هٰهنا الاعرابُ يدخل التابعَ ٥ والمتبوعَ لكن المتبوعَ بحُكْمِ أنّه اصلٌ ومقصودٌ والتابعَ بحكم الفَرْعِيّة وأنّه تكملةُ الاوّل، والتوابع خمسةٌ تأكيدٌ وصفةٌ وعطفُ بَيانٍ وبَدَلٌ وعطفٌ بحرفٍ وانّما رتّبناها هذا الترتيبَ فقدّم التأكيد لانّ التاكيد هو الاوّل فى معناه والنَّعْتُ هو الاوّل على خِلافِ معناه لانّ النعت يتضمّن حقيقةَ الاوّل وحالًا من أحواله والتأكيدُ يتضمّن حقيقتَه لا غيرُ فكان مُخالفا له فى الدلالة وقد يكون النعتُ بالجملة وليس كذلك التأكيدُ وقُدّم النَّعْت على عطف البيان لانّ عطف البيان ضربٌ من النعت ١٠ وقُدّم عطف البيان على البدل لانّ البدل قد يكون غيرَ الاوّل وأُخّر العطف بالحرف لانّه يتبع بواسطةٍ وما قبله يتبع بلا واسطة،

التّأكيد

فصــل ١٣٣

١٥ قال صاحب الكتاب هو على وجهَيْن تكريرٌ صَرِيحٌ وغيرُ صريحٍ فالصريحُ نحوُ قولك رأيتُ زيدا زيدا وقال أَعْشَى هَمْدانَ

* مُرّ إنّي قَدِ ٱمْتَدَحْتُكَ مُرّا * واثِقًا أَنْ تُثِيبَنِي وَتَسُرّا *

* مُرّ يا مُرّ مُرّةَ بْنَ تُلَيْدٍ * ما وَجَدْناكَ فى الحَوادِثِ غِرًّا *

وغيرُ الصريحِ نحوُ قولك فَعَلَ زيدٌ نَفْسُه وعَيْنُه والقومُ أَنْفُسُهم وأَعْيانُهم والرجُلان كِلاهما ولقيتُ ٢٠ قومَك كُلَّهم والرِجالَ أَجْمَعِينَ والنِساءَ جُمَعَ،

قال الشارح اعلم انّه يقال تأكيدٌ وتَوْكِيدٌ بالهمزة والواوِ الخالصة وهما لغتان وليس احدُ الحرفَيْن بَدَلًا من الآخر لانّهما يَتصرّفان تصرّفًا واحدا ألا تراك تقول أَكّدَ يُؤَكّدُ تأكيدًا ووَكّدَ يُوَكّدُ تَوْكِيدًا ولم يكن احدُ الاستعمالَيْن أغلبَ فيُجْعَلَ اصلًا فلذلك قلنا انّهما لغتان، والتأكيد على ضربَيْن لفظىٌّ ومَعْنَوِىٌّ فاللفظىٌّ يكون بتكريرِ اللفظ وذلك نحوُ قولك ضربتُ زيدا زيدا فهذا تأكيدٌ لزيد وحدَه

باعادةِ لفظهِ وضربتُ زيدًا ضربت زيدًا فهذا تأكيدُ للجملة بأسْرها كما أكّدتَ المفردَ ومنه قول الشاعر

* ألَا يا ٱسْلَمِى ثُمَّ ٱسْلَمِى ثُمّتَ ٱسْلَمِى * ثَلَاثَ تَحِيّاتٍ وإن لم تَكَلَّمِى *.

أكّدَ الجملةَ الأمْرِيّةَ بتكريرها، ومنه قوله عمّ فهى خِداجٌ فهى خِداجٌ، فامّا قوله * مُرّ إنّى قد ٱمْتَدَحْتُكَ مُرّا * البيتَيْن الشعرُ لأعْشَى هَمْدانَ يمدح مُرّةَ بن تُلَيْدٍ والشاهدُ فيه تأكيدُ مُرّةَ بتكريرٍ لفظيّ وهو مرخَّمٌ باسقاطِ التأنيث، وامّا التأكيد المعنوىّ فيكون بتكريرِ المعنى دون لفظه نحو قولك رأيتُ زيدًا نفسَه ورأيْتُكم أنْفُسَكم ومررتُ بكم كلّكم، وجملةُ الالفاظ التى يؤكّد بها فى المعنى تسعةُ ألفاظٍ نَفْسُهُ عَيْنُهُ أَجْمَعُ أَجْمَعُونَ جَمْعاء جُمَعُ كُلُّهم كِلَاهُمَا كِلْتاهُمَا، فامّا أكْتَعُونَ أبْصَعُونَ كَتْعاء بَصْعاء كُتَعُ بُصَعُ فكلُّها توابعُ لأجْمَعَ لا تُستعمل الّا بعده ولا تُستعمل منفرِدةً فهى شبيهةٌ بقولهم شَيْطانٌ لَيْطانٌ وقيل انّ معناها كمعنَى اجمعين وهو الاحاطةُ والعُمومُ فأجمعون من معنى الجَمْع ولفظِه وأكتعون من قولهم أتَى عليه حَوْلٌ كتيعٌ اى تامٌّ ومنه قولهم ما بالدار كتيعٌ اى احدٌ، وأبصعون من البَصْع وهو الجَمْع وبعضُهم يقول أبضعون بالضاد المعجمة وليست بالفاشيَة كانّه من تَبَضّعَ العَرَقُ اذا سَالَ الّا انّ اجمع اظهرُ فى التأكيد فلذلك كانت مقدّمةً، وامّا نفسه وعينه فيؤكّد بهما ما تُثْبِت حقيقتَه، وكلّ وأجْمَعُ فمعناهما الاحاطةُ والعُمومُ فلا يؤكّد بهما الّا ما يتبعّضُ ويتجزّأ، وتقول قام زيدٌ نفسُه وذهب عمرٌو عينُه فالعينُ هنا بمعنَى نفسِ الشىء، فامّا قول صاحب الكتاب فَعَلَ زيدٌ نفسُه وعينُه والقومُ أنفُسُهم وأعيانُهم فالمراد انّ هذه الاشياء من ألفاظِ التأكيد وتُوكّد بأيّها شئتَ لا أنّك تجمع بينهما بحرف العطف لانّ اسماء التأكيد لا يُعطَف بعضُها على بعض وتقول جاءنى القومُ كلُّهم أجمعون فتُفيد بذلك ٱستيفاءَ عدّةِ القوم ولو قلت جاءنى زيدٌ كلّه او أجمعُ لم يجز لانّ زيدًا ليس ممّا يتجزّأ ويتبعّضُ فإن أردتَ انّه جاء سائرُ الأعضاء والأجزاء جاز وتقول أكلتُ الرّغيفَ كلّه لانّ الرغيف ممّا يتجزّأ فيجوز ان يكون أُكل الأكثر منه فنفسُه وعينُه يؤكّد بهما ما يتبعّض وما لا يتبعّض لانّهما لإثباتِ حقيقةِ الشىء وكلّ وأجمعُ لا يؤكّد بهما الّا ما يتبعّض فاعرفه،

فصل ١٣٣

قال صاحب الكتاب وجَدْوَى التأكيدِ أنّك اذا كرّرتَ فقد قرّرتَ المؤكَّدَ وما عُلّق به فى نفسِ السامع

ومكّنته فى قلبه وأمطت شُبْهةً رُبّما خالجتْه او توهّمتَ غَفْلةً وذَهابًا عمّا انت بصَدَده فأزلتَه وكذلك اذا جئتَ بالنّفس والعَيْن فإنّ لظانٍّ أن يظُنّ حينَ قلتَ فعل زيدٌ أنّ إسنادَ الفعل اليه تجوّزٌ او سَهْوٌ او نِسْيانٌ وكُلّ وأَجْمَعُونَ يُجْدِيان الشُمولَ والإحاطةَ ،

قال الشارح فائدةُ التأكيد تمكينُ المعنى فى نفس المخاطب وإزالةُ الغَلَط فى التأويل وذلك من قِبَل انّ
٥ المَجازَ فى كلامهم كثيرٌ شائعٌ يُعبّرون بأكثرِ الشىء عن جميعه وبالمسبَّب عن السبب ويقولون قام زيدٌ وجاز ان يكون الفاعلُ غلامَه او ولدَه وقام القومُ ويكون القائمُ أكثرَهم ونحوَهم ممّن ينطلِق عليه اسمُ القوم واذا كان كذلك وقلتَ جاء زيدٌ ربّما تتوهّمُ من السامع غفلةً عن اسمِ المُخْبَر عنه او ذَهابًا عن مُراده فيحمِلُه على المجاز فيُزال ذلك الوَهْمُ بتكريرِ الاسم فيقال جاءنى زيدٌ زيدٌ وكذلك النفسُ والعينُ اذا قلت جاءنى زيدٌ نفسُه او عينُه فيُزيل التأكيدُ ظَنَّ المخاطَب من إرادةِ المجاز ويُؤْمن غفلةَ المخاطب ،
١٠ وكُلّ وأجمعُ يُجْدِيان الشُمولَ والعُمومَ والتأكيدُ بهما لإفادةِ ذلك فاذا قلت جاءنى القومُ كلُّهم اجمعون جئتَ بالتأكيد لئلّا يُفهَم غيرُ المراد ولكَ أن تأتى بكُلٍّ وحدَها وبأَجْمَعَ وحدَها لانّ معناهما واحدٌ فى التأكيد من جهةِ الإحاطة والعموم فإن جمعتَ بينهما فللمُبالَغة فى التأكيد ، واعلمْ انّه قد ذهب قومٌ الى انّ فى اجمع فائدةً ليست فى كُلٍّ وذلك انّك اذا قلت جاءنى القومُ كلُّهم جاز ان يجيئوك مجتمِعين ومفترِقين فاذا قلت اجمعون صارت حالُ القوم الاجتماعَ لا غيرُ وذلك ليس بسديد
١٥ والصوابُ أنّ معناهما واحدٌ من قِبَل انّ اصلَ التأكيد إعادةُ اللفظ وتَكْرارُه وانّما كرِهوا تَواليَهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثانى لفظا يدلّ على معناه فجاؤوا بكُلٍّ وأَجْمَعَ ليدلّوا بهما على معنَى الأوّل ولو كان فى الثانى زيادةُ فائدة لم يكن تأكيدا لانّ التأكيد تمكينُ معنَى المؤكَّد ألا تراك اذا قلت ضربتُ ضَرْبًا كان المصدرُ تأكيدا ولو قلت ضربتُ ضربًا شديدًا او الضربَ المعروفَ لم يكن تأكيدا لانّه قد دلّ على ما لم يدلّ عليه الفعلُ فكذلك لو دلّ اجمع على ما لم يدلّ عليه الأوّلُ لم يكن تأكيدا ومع هذا لو
٢٠ أُريد بأجمع معنَى الاجتماع لوَجَبَ نصبُه لانّه يكون حالًا لانّ التقدير فَعَلَ ذلك فى هذه الحال ،

فصل ۱۳۴

قال صاحب الكتاب والتأكيد بصريح التكرير جارٍ فى كلّ شىء فى الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر

والمضمرِ تقول ضربتُ زيدا زيدا وضربتُ ضربتُ زيدا وإنّ إنّ زيدا منطلقٌ وجاءنى زيدٌ جاءنى زيدٌ وما أكرمنى الّا أنت أنت،

قال الشارح التأكيد بتكريرِ اللفظ ليس عليه بابٌ يحصُره لانّه يكون فى الاسماء والافعال والحروف والجُمَل وكلِّ كلام تريد تأكيدَه تقول فى الاسم رأيت زيدا زيدا وهذا زيدٌ زيدٌ ومررت بزيدٍ زيدٍ وفى الفعل ٥ قامَ قامَ وقُمْ قُمْ قال الشاعر * ألا يا اَسْلَمِى ثُمّ اَسْلَمِى ثُمّتَ اَسْلَمِى * وتقول ضربتُ زيدا ضربتُ زيدا وجاءنى محمّدٌ جاءنى محمّدٌ وَاللّهُ أَكْبَرُ اللّهُ أكبرُ فتُؤكِّد الجملةَ من الفعل والفاعل والمبتدا والخبر وكذلك كُلّ كلام تريد تأكيدَه نحوَ إنّ إنّ زيدا منطلقٌ فتُؤكّد الحرفَ المؤكِّدَ وتقول زيدٌ قائمٌ فى الدار قائمٌ فيها فتُعيد فيهَا توكيدا قال الله تع فَأَمَّا ٱلَّذِينَ سَعِدُوا فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا الّا انّ الحرف انّما يُكرَّر مع ما يتّصل به لا سيّما اذا كان عاملًا، وتقول ما أكرمَنى الّا أنت أنت فتُؤكّد الاسمَ المضمرَ لانّ ١٠ التأكيد بصريحِ التكريرِ يرجع الى لفظِ المؤكَّد كائنًا ما كان،

فصــــل ١٣٥

قال صاحب الكتاب ويؤكّد المُظْهَرُ بمثله لا بالمضمر والمضمرُ بمثله وبالمظهر جميعًا ولا يخلو المضمران من ١٥ أن يكونا منفصلَيْن كقولك ما ضربنى الّا هو هو او متّصلا احدُهما والآخَرُ منفصلا كقولك زيدٌ قام هو وانطلقتَ انتَ وكذلك مررتُ بك انت وبه هو وبنا نحن ورأيتَنى أنا ورأيتَنا نحن، ولا يخلو المضمر اذا أُكّد بالمظهر من أن يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فالمرفوعُ لا يؤكَّد بالمظهر الّا بعدَ أن يؤكَّدَ بالمضمر وذلك قولك زيدٌ ذهب هو نفسُه وعينُه والقومُ حضروا هم أنفسُهم وأعيانُهم والنساء حضرْنَ هنّ انفسُهنّ وأعيانُهنّ سَواءٌ فى ذلك المستكِنّ والبارزُ وأمّا المنصوب والمجرور فيؤكَّدان بغير شريطة ٢٠ تقول رأيتَه نفسَه ومررت به نفسِه،

قال الشارح الاسم على ضربَيْن مظهَرٌ ومضمرٌ فالمظهرُ لا يؤكَّد الّا بظاهرٍ مثلِه ولا يؤكَّد بمضمرٍ فلا تقول جاءنى زيدٌ هو ولا مررت بزيدٍ هو وذلك من قِبَل انّ التأكيد بالنفس والعين من التّواكيد الظاهرة جارٍ مَجرَى النعت فى الايضاح والبيانِ ولذلك اشتركا فى اشتراكِ الموصوف والمؤكّد فى الاعراب والتعريف فلمّا كان بين التوكيد والصفة من المُناسَبة والمقارَنة ما ذُكر وكان من شرطِ النعت أن لا

يكون أَعْرَفَ من المنعوت امتنع ذلك من التوكيد ايضا والمضمرُ أعرفُ من المظهر فلم يجز ان يكون توكيدا له لانّ التوكيد كالصفة من الجهة المذكورة وأيضا فإنّ الغرض من التوكيد الإيضاحُ والبيانُ وإزالةُ اللَّبس والمضمرُ أَخْفَى من الظاهر فلا يصلح ان يكون مُبيِّنًا له، وامّا المضمرُ فيؤكَّد بالظاهر وبمثله من المضمرات ايضا فامّا تأكيدُه بالظاهر فيكون بالنفس والعين وكُلّ وأَجْمَعَ وتَوابِعِهما وذلك لانّ المظهر ٥ أَبْيَنُ من المضمر فيصلح ان يكون تأكيدا له ومُبيِّنا، ولا يخلو المضمر من ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فإن أكّدتَ المضمرَ المرفوعَ بالنفس والعينِ لم يحسُن حتّى تؤكّده اوّلا بالمضمر ثمّ تأتى بالنفس او العينِ فتقول قمتَ انتَ نفسُك ولو قلت قمتَ نفسُك او عينُك لكان ضعيفا غيرَ حسن لانّ النفس والعين يَلِيان العواملَ ومعنى قولنا يليان العواملَ انّ العوامل تعمل فيهما لا بحُكْمِ التَبَعيّة بل يكونان فاعلَيْن ومفعولَيْن ومضافَيْن وذلك أنّهما لم يَتمكّنا فى التأكيد بل الغالبُ عليهما الاسميّةُ ألا تراك ١٠ تقول طابتْ نفسُه وعَمِيَتْ عينُه ونزلتُ بنفسِ الجَبَل وأخرجَ اللّهُ نفسَه فلمّا لم يكن التأكيدُ فيهما ظاهرا فكان الغالبُ عليهما الاسميّةَ لم يحسن تأكيدُ المضمر المرفوع بهما لانّه يصير لعدمِ ظهورِ التأكيد فيهما كالنعت وعطفِ البيان فقَبُح لذلك كما قَبُح العطفُ عليه من غيرِ تأكيد، فامّا كُلّ وإن كانت تلى العواملَ فتقول جاءنى كُلُّ القوم ورأيت كُلَّ القوم ومررت بكلِّ القوم فإنّ التأكيد غالبٌ عليها لما فيها من معنَى الإحاطة والعمومِ فكانت مشابِهةً لأجمعين فلذلك جاز تأكيدُ المضمر المرفوع بها من غيرِ تقدُّم تأكيد ١٥ آخرَ بضمير، ووجهٌ ثانٍ أنّ التأكيد بالنفس والعينِ من غيرِ تقدُّم تأكيد آخرَ ربّما أَوْقَعَ لَبْسًا فى كثيرٍ من الأمر ألا ترى انّك لو قلت هندٌ ضربتْ نفسُها لم يُعلَم أَرَفعتَ نفسُها بالفعل وأخليتَ الفعلَ من الضمير أم جعلتَ فى الفعل ضميرًا لهِنْد وأكّدتَه بالنفس فاذا قلت هندٌ ضربت هى نفسُها حسُن من غيرِ قُبْحٍ لانّك لمّا جئت بالمضمر المنفصل عُلِم انّ الفعل غيرُ خالٍ من المضمر لانّه لا يخلو إمّا أن يكون هُوَ الفاعلَ او تأكيدا فلا يجوز ان يكون فاعلا لانّك لا تأتى بالمنفصل مع القُدْرَة على ٢٠ المتّصل ألا ترى انّك لا تقول ضربتُ أنا لانّك قادرٌ على ان تقول ضربتُ واذا لم يجز ان يكون فاعلا تعيّنَ ان يكون تأكيدا واذا كان فى الفعل ضميرٌ مؤكَّدٌ بالضمير المنفصل أمِنَ اللبسَ وجاز توكيدُه بالنفس والعين فاعرفه، فامّا اذا كان الضميرُ المؤكَّد منصوبا او مجرورا جاز تأكيدُه بالنفس والعين من غيرِ حاجة الى تقدُّم تأكيد بمضمر فتقول ضربتُك نفسَك ومررت بك نفسِك لانّه لم يوجَد من اللبس هنا ما وُجِد فى المرفوع فإن اكّدتَه بالضمير ثمّ جئتَ بالنفس فقلت ضربتُك أنتَ نفسَك ومررت بك

انت نفسك كان أبلغَ فى التأكيد وإن لم تأتِ به فعَنْهُ مندوحةٌ ومنه بُدٌّ ، وامّا تأكيدُ المضمر بمثله
من المضمرات فنحوُ قولك قمتَ انتَ ورأيتُك انتَ ومررت بك انتَ فيكون تأكيدُ المرفوع والمنصوب
والمجرور بلفظ واحد وهو ضميرُ المرفوع وانّما كان كذلك من قِبَل انّ اصلَ الضمير أن يكون على صيغة
واحدة فى الرفع والنصب والجرّ كما كانت الاسماء الظاهرةُ على صيغة واحدة والاعرابُ فى آخرها يُبيّن
٥ أحوالَها وكما كانت الاسماء المُبْهَمة المبنيّة على صيغة واحدة وعواملُها تدلّ على إعرابها ومواضعها
نحوَ جاءنى هذا ورأيت هذا ومررت بهذا ، وقد فصلوا بين ضميرِ المرفوع والمنصوبِ والمجرورِ فى بعض
المواضع فقالوا ضربتَ زيدا وضَرَبَك زيدٌ ومررتُ بغلامى فالتاء ضميرُ المرفوع والكافُ ضميرُ المنصوب
والياء ضميرُ المجرور ولفظُ كلّ واحد منها غيرُ لفظِ الآخر وقد ساوَوْا بين المرفوع والمنصوب والمجرور فى
بعضِ المواضع وذلك نحوُ قُمْنَا وذَهَبْنَا النونُ والالف فى موضعِ رفع وأكْرَمَنا زيدٌ وأعْطَانا عمرٌو النونُ
١٠ والالف فى موضعِ نصب ولذلك وقع الظاهرُ بعده مرفوعا بحقّ الفاعل وتقول نَزَلَ علينا وغـلامُـنـا
فيكون النونُ والالف فى موضعِ جرّ ، وأصلُ الضمير المنفصل المرفوعُ لانّ اوّلَ أحواله الابتداء وعاملُ
الابتداء ليس بلفظٍ فاذا أُضمر فلا بدّ ان يكون ضميرُه منفصلا والمنصوبُ والمجرور عاملُهما لا يكون
الّا لفظا فاذا أُضْمر اتّصلا به فصار المرفوعُ مختصّا بالانفصال فاذا أُكّد المضمر لتحقيقِ الفعل له دون من
يقوم مقامَه احتجنا الى ضمير منفصل وأصلُ الضمير المنفصل المرفوعُ ولم يكن للمجرور ضميرٌ منفصلٌ وكان
١٥ المجرورُ والمنصوبُ من وادٍ واحدٍ فحُملا عليه مع انّهم أرادوا الفرقَ بين البَدَل والتأكيدِ فاذا قالوا رأيتُك
إيّاك كان بدلا واذا قالوا رأيتُك انت كان تأكيدا فلذلك استُعمل ضميرُ المرفوع فى المنصوب والمجرورِ
وأُشترك الجميعُ فيه كما اشتركن فى نَا وجروا فى ذلك على قياسِ اشتراكها كلّها فى لفظ واحد كما
ذكرنا فاذا قلت قُمْتَ انت فأَنْتَ فى موضعِ رفع لانّه تأكيدٌ لمرفوعٍ والتأكيدُ تابعٌ للمؤكَّد يدلّ على
ذلك أنّك لو أتيتَ بالنفس والعينِ لكان مرفوعا نحوَ قولك قمتَ انت نفسُك واذا قلت رأيتُك انت
٢٠ فأَنْتَ فى موضعِ نصب لانّه تأكيدٌ لمنصوبٍ واذا قلت مررتُ بك انت فأَنْتَ فى موضعِ مجـرور ،
فان قيل فهل هذا التأكيدُ من قبيلِ التأكيد اللفظىّ او من قبيلِ التأكيد المعنوىّ قيل لا بل هو
بالتأكيد اللفظىّ أشبهُ لانّ التأكيد المعنوىّ له ألفاظٌ مخصوصةٌ وشروطٌ وسيُوضَح أمرها بـ
فاعرفه ،

فصــــل ١٣٦

قال صاحب الكتاب والنفس والعين مُخْتَصّتان بهذه التَّفْصِلة بين الضمير المرفوع وصاحبَيْه وفيمـا سواهما لا فَصْلَ فى الجَواز بين ثَلٰثتها تقول الكتابُ قُرِئَ كُلُّهُ وجاؤُونى كُلُّهُم وخرجوا أجمعون ٭

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ تأكيدَ المضمر المرفوع بالنفس والعين من غيرِ تقدّمِ تأكيدِ مضمرٍ منفصلٍ ٥ قبيحٌ وهو جائزٌ مع قُبْحه وهو مع بعضِ المضمرات أقبحُ فقولُك زيدٌ جاء نفسُه اقبحُ من قولك جِئْتُ نفسى لانّه فى المسئلة الأُولى ربّما أوقع لَبْسًا وقولُك قمتُ نفسى اقبحُ من قولك قُمْنَا أنفسُنا لانّ فى هذه المسئلة الضميرَ بارزٌ وهو على حرفَيْن كالاسماء الظاهرة من نحوِ يَدٍ وأَبٍ وفى المسئلة الأُولى على حرف واحد فكان بعيدا من المتمكّنة ٭ وامّا الضميرُ المنصوب والمجرور فيجوز تأكيدُهما بالنفس والعين وإن لم يتقدّمهما تأكيدٌ لانّه لا لَبْسَ فيهما وليسا من الفعل كالجُزْءِ منه كما كان ضميرُ الفاعل ٭

١٠ فالتأكيد بالنفس والعين مختصّ بهذه التّفْصلة اى بين تأكيدِ ضميرِ المرفوع بالنفس والعين وبين تأكيدِ ضميرِ المنصوب والمجرورِ بهما للفرق الذى ذكرناه ٭ وليس بين تأكيدهنّ بغيرِ النفس والعين فصلٌ بل ذلك سائغٌ جائزٌ فلذلك قال وفيما سواهما يعنى النفسَ والعينَ لا فَصْلَ فى جوازِ ثلاثتهـا فلذلك تقولُ الكتابُ قُرِئَ كلُّه فتؤكّد الضميرَ المستكِنّ من غيرِ تقدّمِ تأكيدِ مضمرٍ لِما ذكرناه من غَلَبَةِ التأكيد على كُلٍّ فكانت كأجمعين فاعرفه ٭

١٥

فصــــل ١٣٧

قال صاحب الكتاب ومتى اكّدتَ بكُلٍّ وأَجْمَعَ غيرَ جمع فلا مذهبَ لصحّته حتّى تقصدَ أَجْزاءه كقولك قرأتُ الكتابَ وسِرْتُ النهارَ كلَّه وأجمعَ وتجرّتُ الارضَ وسرتُ الليلةَ كلَّها وجَمْعاء ٭

٢٠ قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ كُلًّا وأجمع معناهما الإحاطةُ والعمومُ فلا يؤكَّد بهما الّا ما يتبعّضُ ويصحّ تجزئتُه فتقول قرأتُ الكتابَ كلَّه لانّه يُمكن قِرآءةُ بعضه وسرتُ النهارَ أجمعَ لإمكانِ سَيْرِ جُزْءٍ منه وتجرّتُ الارضَ اى توسّعتُ فيها وسرتُ الليلةَ جَمْعآءَ كُلّ هذه الاشياء يجوز تأكيدُها بكُلّ وأجمع لإمكانِ تجزئتها وتبعُّضها ٭ وقوله لا مذهبَ لصحّته حتّى تقصد أجزاءه يريد اذا كان العاملُ ممّا يقبَل التجزئةَ نحوَ رأيتُ زيدا وضربتُ عمرا لانّ الرؤيةَ والضربَ يجوز ان يقعا ببَعْضه وأن يقعا بكُلّه

فجاز تأكيده بكُلّ وأجمع اذا اريد جميعُ أجزائه ولو قلت جاء زيدٌ او أقبلَ محمّدٌ كلّه او أجمعُ لم يصحّ لانّ المَجيء والاقبالَ لا يصحّ من أجزائهما فإن أردتَ انّه جاء سائرَ الأعضاء لم يُفقَد منها شيء نحوُ اليَدَيْن والرِجْلَيْن لم يبعُد جوازُه،

٥ فصـــل ١٣٨

قال صاحب الكتاب ولا يقع كلٌّ واجمعون تأكيدَيْن للنكرات لا تقول رأيتُ قومًا كلّهم ولا اجمعين وقد أجاز ذلك الكوفيّون فيما كان محدودًا كقوله * قد صَرّتِ البَكْرَةُ يومًا أجْمَعَا *،

قال الشارح اعلم انّ النكراتِ لا تُوكَّد بالتأكيد المعنويّ وانّما توكّد بالتأكيد اللفظيّ لا غيرُ لو قلت أكلتُ رغيفًا كلّه او قرأتُ كتابًا أجمعَ لم يجز وانّما تقول اكلت رغيفا رغيفا او قرأت كتابا كتابا وانّما لم ١٠ تُوكّد النكرات بالتأكيد المعنويّ لانّ النكرة لم يثبُت لها حقيقةٌ والتأكيدُ المعنويّ انّما هو لتمكينِ معنَى الاسم وتقريرِ حقيقته وتمكينُ ما لم يثبت في النفس مُحالٌ فامّا التوكيدُ اللفظيّ فهو امرٌ راجعٌ الى اللفظ وتمكينه من ذِهْنِ المخاطب وسَمْعِه خَوْفًا من توهُّمِ المَجاز او توهُّمِ غَفْلَة عن استماعه فاللفظُ هو المقصود في التأكيد اللفظيّ فامّا المعنويّ فانّما المرادُ منه الحقيقةُ ولذلك أُعيد المعنى في غيرِ ذلك اللفظ، وأمرٌ آخرُ أنّ الألفاظ التى يُوكَّد بها في المعنى مَعارِفُ فلا تتبَع النكراتِ توكيدًا لها لانّ ١٥ التوكيد كالصفة، وذهب الكوفيون الى جوازِ تأكيدِ النكرة بالتأكيد المعنويّ اذا كانت النكرة محدودةً اى معلومةَ المقدار نحوَ يوم وشَهْر وفَرْسَخ ومِيل وضَرْبَة وأكْلَة ونحوِ ذلك واستدلّوا على جوازه بقوله * يا لَيْتَ عِدّةَ حَوْلٍ كُلِّه رَجَبُ * فجرّ كُلَّه على التأكيد لحَوْل وهو نكرةٌ وأنشدوا ايضا

* اذا القَعُودُ كَرّ فيها حَفَدَا * يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّه مُطَّرَدَا *

وقال الآخر * قد صَرّتِ البَكْرَةُ يومًا اجمعا * فأكّد يوما وهو نكرةٌ ولا حجّةَ في هذه الأبيات لقِلّتها ٢٠ وشُذوذِها في القياس مع انّ الروايةَ * يا ليت عدّةَ حولِ كلِّه رجبُ * بالاضافة واذا اضيف كان معرفةً والروايةَ في قوله * يوما جديدا كلُّه مطّردا * برفع كلّ على تأكيدِ المضمر في جديد والمضمراتُ كلّها معارفُ، وامّا قوله * قد صرّت البكرة يوما اجمعا * فلا يُعرَف قائله مع شُذوذه، فان قيل ومن أينَ زعمتم انّ هذه الاسماء التى يوكّد بها معارفُ فالجوابُ أمّا ما اضيف منها الى المضمر فلا إشكالَ في تعريفه نحو قوله كُلّه ونفسُه وعينُه وأمّا أجمع واجمعون وتوابعُهما فقد اختلف الناسُ في تعريفها

من أيِّ وجه وقع لها التعريفُ فذهب قومٌ الى انّها فى معنَى المضاف الى المضمر لانّك اذا قلت رأيت
الجَيْشَ أجمعَ كان فى تقديرِ رأيت الجيشَ جَميعَه وكذلك اذا قلت رأيت القومَ أجمعين كان فى
تقديرِ رأيت القومَ جميعَهم وكان يجب ان تقول جاءنى القومُ كُلُّهم أَجْمَعُهم أَكْتَعُهم أَبْصَعُهم فحذفوا
المضاف اليه وعوّضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون فصارت الكلمةُ بذلك الجمع يراد بها المضافُ والمضافُ
٥ اليه ولهذا لم يَجْرِين على نكرة وصار ذلك كجَمْعهم أَرْضٌ على أَرَضينَ عوضًا من تاء التأنيث فان قيل انّ
تاء التأنيث تتنزّل من الاسم منزلةَ جُزْءٍ منه ولذلك كانت حرفَ الاعراب منه فقالوا قائمةٌ وقاعدةٌ
عوّضوا منها كما عوّضوا ممّا حُذف من نفسِ الكلمة نحوِ مائةٍ ومِئين وقُلَةٍ وقُلِين وثُبَةٍ وثُبِين والمضافُ
اليه كلمةٌ قائمةٌ بنفسها وحرفُ الاعراب ما قبلَها فالجوابُ انّ المضاف اليه ايضا يتنزّل من المضاف منزلةَ
ما هو من نفسِ الاسم ولذلك لا يُفصَل بينهما واذا صغرتَ نحوَ عبد الله وامْرِئِ القَيْس ونحوِهما من
١٠ الاعلام المضافةِ انّما تُصغّر الاسمَ المضافَ دون المضاف اليه فتقول هذا عُبَيْدُ اللّه ومُرَيْءُ القيس كما
تفعل ذلك فى عَلَمِ التأنيث ألا ترى انّك تقول فى تصغيرِ طَلْحَةَ ونحوِه طُلَيْحَةُ وفى تصغيرِ حَمْراءَ
حُمَيْراء فتُصغّر الصدرَ وتُبْقِى علمَ التأنيث بحاله فلمّا تنزّل المضافُ اليه من المضاف منزلةَ الجزء من
الكلمة جاز ان يُعوَّض منه اذا حُذف وأُريد معناه، وذهب قومٌ من المحقّقين الى انّ تعريفَ هذه
الاسماء بالوَضْع وهو من قبيلِ تعريفِ الأَعلام نحوِ زيد وعمرو ويدلّ على صحّةِ ذلك انّ أجمعَ وجُمَعَ لا
١٥ ينصرفان فأمّا أجمع فلا ينصرف للتعريف ووزنِ الفعل وأمّا جُمَعُ فلا ينصرف للتعريف والعَدْلِ فذهب
قومٌ الى انّه معدولٌ عن جُمْعٍ لانّ فَعْلاءَ ممّا مُذكَّره على أَفْعَلَ تُجمع على فُعْلٍ نحوَ حَمْراءَ وحُمْرٍ وصَفْراءَ
وصُفْرٍ وهو رأْىُ ابى عثمانَ المازنىّ وكان يعتقد فى التأكيد انّه ضربٌ من الصفة وذهب آخرون الى انّه
معدولٌ عن جَمَاعَى لانّ فَعْلاءَ انّما تُجمع على فُعْلٍ اذا كانت صفةً نحوَ حَمْراءَ وحُمْرٍ وصَفْراءَ وصُفْرٍ وأمّا
اذا كانت اسمًا فبابُها أن تُجمع على فَعَالَى نحوَ صَحْراءَ وصَحَارَى وأَجْمَعُ وجُمَعُ اسمان غيرُ صفتَيْن،
٢٠ ويُنقَل عن صاحب هذا الكتاب انّه كان يذهب الى انّ أجمع وأجمعين وما بعدهما معارفُ لانّها
معدولةٌ عن الالف واللام والمرادُ الأَجْمعُ والأَجْمعون كما انّ أَمْسِ معدولٌ عن الأَمْسِ وقد تكرّر العدلُ
فى جُمَعَ كانّه معدولٌ عن شيئَيْن الالفِ واللام وعن جَماعَى كصَحارَى فاعرفه،

فصــل ١٣٩

قال صاحب الكتاب وأَكْتَعون وأَبْتَعون وأَبْصَعون إتباعاتٌ لأجمعون لا يَجِئْنَ الّا على إثره وعن ابن كَيْسانَ تَبْدَأُ بأَيَّتِهِنّ شئت بعدها وسُمع اجمعُ ابصعُ وجُمَعُ كُتَعُ وجُمَعُ بُتَعُ وعن بعضهم جاءنى القومُ اكتعون،

٥ قال الشارح الاسماء التى يُؤكَّد بها مُرتَّبةٌ فبعضُها مقدَّمٌ فنفسه وعينه مقدَّمان على كُلّ لانّهما أشدُّ تمكُّنًا فى الاسميّة من كلّ على ما تقدّم وكُلٌّ مقدَّمةٌ على أجمعَ لانّ كلّا تكون تأكيدا وغيرَ تأكيد وأجمعُ لا تكون الّا تأكيدا تقول إنّ القوم كلَّهم فى الدار فيجوز رفعُ كُلّ ونصبُها فالنصبُ على التأكيد والجارُّ والمجرور الخبرُ وأمّا الرفع فعلى الابتداء وخبرُه الجارُّ والمجرور بعده والجملةُ من الابتداء والخبرِ خبرُ إنّ قال الله تع قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ رُوى بنصبِ كلّ ورفعِها فالنصبُ على التأكيد والرفعُ على الابتداء، وأمّا

١٠ ما بعدَ اجمع فتَوابعُ لا تقع الّا بعدها فأَكْتَعُ تابعٌ لأجمع يقع بعده كقولنا حَسَنٌ بَسَنٌ وأبصعُ تابعٌ لأكتعَ يقع بعده هذا ترتيبُها، وحكى ابن كَيْسانَ أنّك تبدأ بأَيَّتِهِنّ شئت بعد اجمع كانّه يجعل هذه الالفاظَ إتباعاتٍ لأجمع فلا يُقَدِّمْنَ عليها بل لك أن تأتى بأَيَّتِهِنّ شئت بعد اجمع وتُؤخِّر الباقىَ، وقد جاء عن العرب أجمعَ أبصعَ وجُمَعُ كُتَعُ وجُمَعُ بُتَعُ فيُقدِّمون أجمع ثمّ يَتبِعونها ما شاءوا من هذه التوابع على ما ذكرناه، وأجاز بعضُهم جاء القوم اكتعون فيجعلونها كأجمعين وليست تابعةً

١٥ وقد تقدّم انّ بعضهم يجعل هذه الاشياء كلّها تَواكيدَ ومعناها كمعنى أُجمع فأيَّها شئت قدّمت وبأيّها شئت أكّدتَ فاعرفه،

الصفة

فصــل ١٤٠

٢٠

قال صاحب الكتاب هى الاسمُ الدالُّ على بعضِ أحوالِ الذات وذلك نحوُ طَويلٍ وقَصير وعاقل وأَحْمَق وقائم وقاعد وسَقيم وصَحيح وفَقير وغَنىّ وشَريف ووَضيع ومُكْرَم ومُهان والذى تُساق له الصفةُ هو التَفْرِقةُ بين المشترِكَيْن فى الاسم ويقال إنّها للتخصيص فى النكرات والتوضيح فى المَعارِف،

قال الشارح الصفة والنَعْت واحدٌ وقد ذهب بعضُهم الى انّ النعت يكون بالحِلْية نحو طويل وقصير

والصفةَ تكون بالافعال نحوِ ضاربٍ وخارجٍ فعلى هذا يقال للبارئ سُبْحانَه موصوفٌ ولا يقال له منعوتٌ وعلى الاوّل هو موصوفٌ ومنعوتٌ، والصفةُ لفظٌ يتبع الموصوفَ فى إعرابه تَحْلِيَةً وتخصيصا له بذِكْرِ معنًى فى الموصوف او فى شىء من سَبَبه وذلك المعنى عَرَضٌ للذات لازمٌ له، وقوله الاسم الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات فتقريبٌ وليس بحَدٍّ على الحقيقة لانّ الاسم ليس بجِنْس لها ألا ترى انّ الصفة قد تكون بالجملة
٥ والظرفِ نحوِ مررت برجلٍ قام ومررت برجلٍ أبوه قائمٌ وبرجل فى الدار ومن الكرام فقولُنا لَفْظٌ أسدُّ لانّه يشمَل الاسمَ والجملةَ والظرفَ، وقوله الدالّ على بعضِ أحوالِ الذات لا يكفى فَصْلًا ألا ترى انّ الخبر دالٌّ على بعض أحوالِ الذات نحوَ زيدٌ قائمٌ وإنّ زيدا قائمٌ وكان زيدٌ قائما فإن أضاف الى ذلك الجارى عليه فى إعرابه او التّابعُ له فى اعرابه استقام حَدًّا وفَصَلَه من الخبر اذ الخبرُ لا يتبَع المُخْبَرَ عنه فى اعرابه،
والغرض بالنعت تخصيصُ نكرة او إزالةُ اشتراكٍ عارضٍ فى معرفة فمثالُ صفةِ النكرة قولُك هذا رجلٌ عالمٌ
١٠ ورأيت رجلا عالمًا ومررت برجلٍ عالمٍ او من بنى تَميمٍ فرجلٌ عالمٌ او من بنى تميمٍ أخصُّ من رجلٍ ومثالُ صفةِ المعرفة قولُك جاءنى زيدٌ العاقلُ ورأيت زيدا العاقلَ ومررت بزيدٍ العاقلِ فالصفةُ ههنا فصلتْه من زيدٍ آخَر ليس بعاقلٍ وأزالت عنه هذه الشركةَ العارضةَ اى أنّها اتّفقت من غيرِ قصد من الواضع اذ الاصلُ فى الاعلام أن يكون كلُّ اسم بإزاء مسمًّى فينفصلُ المسمَّيات بالألقاب الّا انّه ربّما ازدحمتِ المسمّياتُ بكَثْرتها فحصل ثَمّ اشتراكٌ عارضٌ فأُتى بالصفة لإزالةِ تلك الشركة ونَفْيِ اللَّبْس فصفةُ المعرفة للتوضيح
١٥ والبيان وصفةُ النكرة للتخصيص وهو إخراجُ الاسم من نوع الى نوع أخصَّ منه، وقوله والذى تُساق له الصفة هو التَّفْرِقة بين المشتركَيْن فى الاسم يريد انّ الصفة تُزيل الاشتراكَ الجِنْسىَّ نحوَ رجل وفرس والاشتراكَ العارضَ فى المعارف وقيل انّها للتخصيص فى النكرات وللتوضيح فى المعارف على ما ذكرناه ولمّا كان الغرضُ بالنعت ما ذكرناه من تخصيصِ النكرة وإزالةِ الاشتراك العارض فى المعرفة وجب ان يُجعَل للمنعوت حالٌ تَعَرّى منها مُشارِكُه فى الاسم ليتميّزَ به وذلك يكون على وجوهٍ إمّا بحِلْقة نحو طويل
٢٠ وقصير وأبيضَ وأسودَ ونحوِها من صفاتِ الحِلْية وإمّا بفعلٍ اشتهر به وصار لازمًا له وذلك على ضربَيْن آلىٌّ وهو ما كان عِلاجًا نحوَ قائمٍ وقاعدٍ وضاربٍ وآكلٍ ونحوِها ونَفْسانىٌّ نحوَ عاقلٍ وأحمقَ وسَقيم وصَحيح وفَقير وغَنِىّ وشريف وظريف ووضيع ومُكْرَم ومُهان اذا اشتهر بوقوع ذلك به وإمّا بحِرْفة او أمرٍ مُكْتَسَبٍ نحوِ بَزّازٍ وعَطّارٍ وكاتبٍ ونحوِ ذلك وإمّا بنَسَبٍ الى بَلَدٍ او أبٍ نحوِ قُرَشىّ وبَغْدادىّ وعَرَبىّ وعَجَمىّ ونحوِ ذلك من الخاصّة التى لا تُوجَد فى مُشارِكه فاعرفه،

فصــل ١٤١

قال صاحب الكتاب وقد تجيء مَسُوقةً لمجرّد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سُبْحانه او لما يُضادّ ذلك من الذّمّ والتحقير كقولك فعل فُلانٌ الفاعلُ الصانعُ كذا وللتأكيد كقولهم أَمْسِ الدابرُ وقوله عزّ وجلّ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ،

٥ قال الشارح وقد يجيء النعتُ لمجرّد الثناء والمَدْح لا يراد به إزالةُ اشتراك ولا تخصيصُ نكرة بل لمجرّد الثناء والمدح او ضِدّهما من ذَمّ او تحقيرٍ وتعريفِ المخاطب من أمرِ الموصوف ما لم يكن يعرفه وذلك نحوُ قولك جاءنى زيدٌ العاقلُ الكريمُ الفاضلُ تريد بذلك تَنْويهَ الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الجيدة، ومن ذلك صفاتُ البارئ سبحانه نحوُ الحَيّ العالم القادر لا تريد بذلك فَصْلَه من شريكٍ الله تع عن ذلك وانّما المرادُ الثناء عليه بما فيه سبحانه على جهةِ الإخبار عن نفسه بما فيه لمعرفةِ ١٠ ذلك والنَدْبِ اليه، وتقول فى الذمّ رأيتُ زيدا الجاهلَ الخبيثَ نعتَه بذلك لا أنّك أردت ان تفصله من شريكٍ له فى اسمه ليس متّصفًا بهذه الأوصاف وقد تجيء الصفة للتأكيد نحوِ قولهم أَمْسِ الدابرُ وأمس لا يكون الّا دابرًا والميّتُ العابرُ والميّتُ لا يكون الّا عابرا ونحوِ قوله تعالى انّما ٱللّٰهُ إِلٰهٌ وَاحِدٌ وإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ومعنَى التأكيد هنا أنّ مدلولَ الصفة استُفيد ممّا فى الموصوف فصار ذكرُه فى الصفة كالتكْرار اذ ليس فيه زيادةُ معنًى بخلاف قولك رجلٌ ظريفٌ ألا ترى انّ الظَرْف ١٥ لم يُفهَم من قولك رجلٌ فٱفْهَمْ،

فصــل ١٤٢

قال صاحب الكتاب وهى فى الامر العامّ إمّا أن تكون اسمَ فاعل او اسمَ مفعول او صفةً مشبَّهةً وقولهم ٢٠ تَميميٌّ وبَصْرِيٌّ على تأويلِ منسوبٍ ومَعْزُوّ وذُو مالٍ وذاتُ سِوارٍ متأوّلٌ بمُتَمَوِّلٍ ومُتَسَوِّرة او بصاحِبِ مال وصاحبةِ سِوارٍ وتقول مررتُ برجلٍ أَيِّ رجلٍ وأَيِّما رجلٍ على معنَى كاملٍ فى الرُجوليّة وكذلك أنت الرجلُ كُلّ الرجلِ وهذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ وحَقُّ العالِمِ يُراد به البَليغُ الكاملُ فى شأنه ومررتُ برجلٍ رجلِ صِدْقٍ ورجلِ رجلِ سَوْءٍ كانّك قلت صالحٍ وفاسدٍ والصدقُ ههنا بمعنَى الصَلاح والجَوْدة والسوء بمعنَى الفَساد والرَداءة وقد استضعف سيبويه أن يقال مررت برجلٍ أَسَدٍ على تأويلِ جَرِىءٍ،

قال الشارح ولا تكون الصفة الّا مأخوذةً من فعلٍ او راجعًا الى معنى الفعل وذلك كاسم الفاعل نحو ضارب وآكل وشارب ومُكْرِم ومُحْسِن وكاسم المفعول نحو مضروب ومأكول ومشروب ومُكْرَم ومُحْسَن اليه او صفةٍ مشبّهةٍ باسم الفاعل نحو حَسَن وشديد وبَطَل وأبيض وأسودَ وذلك ليدلّ باشتقاقه على الحال التى اشتُقّ منها ممّا لا يُوجَد فى مُشارِكه فى الاسم فيتميّز بذلك، وقد وصفوا باسماء غيرِ مشتقّةٍ ٥ ترجع الى معنى المشتقّ قالوا رجلٌ تميميٌّ وبصريٌّ ونحوَهما من النَسَب فهذا ونحوه ليس بمشتقّ لانّه لم يُؤخَذ من فعلٍ كما أُخذ ضاربٌ من ضَرَبَ وانّما هو متأوَّلٌ بمنسوبٍ ومَعْزُوٍّ فهو فى معنَى اسم المفعول اذ منسوبٌ ومعزوٌّ من اسماء المفعولين تقول نسبتُه فهو منسوبٌ وعزوتُه فهو معزوٌّ، وقالوا هذا رجلٌ ذو مالٍ وامرأةٌ ذاتُ مالٍ فهذا ايضا ليس مأخوذا من فعلٍ وانّما هو واقعٌ موقعَ اسم الفاعل وفى معناه لانّ قولك ذو مال بمعنَى صاحبِ مالٍ او مُتَموِّلٍ لانّه اذا كان ذا مال كان متموّلا وذاتُ سِوارٍ بمعنى ١٠ صاحبةِ سوارٍ او مُتَسَوِّرَةٍ فهو فى تأويلِ اسم الفاعل كما كان الذى قبله فى تأويلِ اسم المفعولِ، وقالوا مررتُ برجلٍ أَيِّ رجلٍ وأَيِّما رجلٍ وبرجلَيْن أَيِّ رجلَيْن وأَيِّما رجلَيْن وبرجالٍ أَيِّ رجالٍ وأَيِّما رجالٍ أرادوا بذلك المبالغةَ فأيٌّ هنا ليس بمشتقّ من معنًى يُعرَف وانّما يضاف الى الاسم للمبالغة فى مَدْحه ممّا يُوجِبه ذلك الاسمُ فكانّك قلت كاملٌ فى الرُجُوليّة، وقالوا أنتَ الرجلُ كُلُّ الرجلِ وهذا العالِمُ جِدُّ العالِمِ وحَقُّ العالِمِ جاؤا بهذه الالفاظ فى صفاتِ المَدْح والذمّ والمرادُ بها المبالغةُ فيما تضمّنه ١٥ لفظُ الموصوف فاذا قالوا الرجلُ كُلُّ الرجلِ فمعناه الكاملُ فى الرجال قال الشاعر

* هو الفَتَى كُلُّ الفَتَى فَاعْلَمُوا * لا يُفْسِدُ اللَحْمَ لَدَيْهِ الصُلُولُ *

اى هو الكاملُ فى الفِتْيان واذا قالوا هو العالِمُ جِدُّ العالِمِ وحَقُّ العالِمِ فمعناه البالغُ الكاملُ فى العلم وكذلك لو قال اللَئيمُ جِدُّ اللئيم او حقُّ اللئيم لكان معناه المبالغةَ فى اللُؤم والجِدُّ والحقُّ هنا واحدٌ يقال جادَّهُ فى الأمر اى حاقَّهُ، ولا يحسن هذا عبدُ الله كُلُّ الرجلِ لانّه ليس فى لفظ عبد الله معنًى ٢٠ يكون كُلُّ الرجل مبالغةً فيه وهو مع قُبْحه جائزٌ لانّه لو لم يذكر عبدَ الله وقال هذا كُلُّ الرجل جاز ودلّ على معنى المبالغة والكمالِ ولانّ عبد الله رجلٌ فكانّك قلت هذا الرجلُ المدعوُّ عبدَ الله كُلُّ الرجل، ولا فرقَ بين المعرفة والنكرة فى صفاتِ المدح تقول مررت برجلٍ كُلِّ رجلٍ وهذا عالمٌ حَقُّ عالمٍ كما لا فرقَ بين أن تقول مررت بالعالم الكاملِ فى عِلْمه وبين مررت برجلٍ كاملٍ فى علمه، وتقول مررت برجلٍ رجلِ صِدْقٍ وبرجلٍ رجلِ سَوْءٍ كانّك قلت مررت برجلٍ صالحٍ ومررت برجلٍ فاسدٍ لانّ الصِدْق صَلاحٌ

والسُّوء فسادٌ وليس الصدقُ هٰهنا صدقَ اللسان ألا تراك تقول ثَوْبُ صِدْقٍ وحمارُ صِدْقٍ انّما الصدقُ في معنى الجَوْدة والصَّلاح فكانّك قلت مررت برجلٍ ذى صلاحٍ وكذلك السَّوْء ليس من ساءنى يَسُوءنى انّما السَّوْء هٰهنا بمعنى الفساد فكانّه قال برجلٍ صاحبِ فسادٍ وبحمارٍ ذى رَدَاءةٍ، وقولهم مررت برجلٍ أَسَدٍ ضعيفٌ عند سيبويه أن يكون نَعْتًا لانّ الاسد اسمُ جنس جَوْهَرٌ ولا يُوصَف بالجواهر لو قلت
٥ هذا خاتَمٌ حديدٌ او فضّةٌ لم يحسن انّما طريقُ الوصف التَّحْلِيَةُ بالفعل نحوُ آكِلٌ وشاربٌ ونحوِهما وجُوازُه على حذفِ مضاف تقديرُه مِثْلِ أسد ومثلٌ بمعنَى مُماثِل فهو مأخوذٌ من الفعل وانّه واقعٌ موقعَ جَرِىءٍ او شديدٍ، وقد أجاز ان يكون حالًا فتقول هذا زيدٌ أَسَدَ شِدّةً من غيرِ قُبْحٍ واحتجّ بأنّ الحال مجراها مجرَى الخبر وقد يكون خبرًا ما لا يكون صفةً ألا تراك تقول هذا مالُك درهمًا وهذا خاتَمُك حديدًا ولا يحسن ان يكون وصفًا، وفى الفرق بينهما نَظَرٌ وذلك انّه ليس المرادُ من الاسد
١٠ شخصَه وانّما المرادُ انّه فى الشدّة مثلُه والصفةُ والحالُ فى ذلك سَواءٌ وليس كذلك الحديدُ والدرهمُ فانّ المراد جَوْهَرُهما فاعرفه،

فصـــل ١٤٣

قال صاحب الكتاب ويوصَف بالمَصادر كقولهم رجلٌ عَدْلٌ وصومٌ وفِطْرٌ وزَوْرٌ ورِضًى وضَرْبٌ هَبْرٌ وطَعْنٌ نَتْرٌ
١٥ ورَمْىٌ سَعْرٌ ومررت برجلٍ حَسْبِك وشَرْعِك وقَدِّك وكَفْيِك وهَمِّك ونَحْوِك بمعنَى مُحْسِبِك وكافيك ومُهِمِّك ومِثْلِك،

قال الشارح قد يوصَف بالمصادر كما يوصف بالمشتقّات فيقال رجلٌ فَضْلٌ ورجلٌ عَدْلٌ كما يقال رجلٌ فاضلٌ وعادلٌ وذلك على ضربَيْن مفردٌ ومضافٌ فالمفردُ نحوُ عَدْل وصَوْم وفِطْر وزَوْر بمعنى الزِيارة ولا يكون هنا جمعَ زائرٍ كصاحِب وصَحْب وشارب وشَرْب لانّ الجمع لا يوصف به الواحدُ وان كان مصدرا وُصف
٢٠ به الواحد والجمع وقالوا رجلٌ رِضًى اذا كثُر الرضى عنه وقالوا ضربٌ هَبْرٌ وهو القَطْعُ يقال هبرتُ اللّحمَ اى قطعتُه والهَبْرَةُ القِطْعَةُ منه وقالوا طَعْنٌ نَتْرٌ وهو كالخَلْس يقال طَعَنَه فأَنْتَرَه اى أَزْعَقَه بمعنَى قَتَلَه سريعًا وقالوا رَمْىٌ سَعْرٌ اى مُمِضّ مُحْرِقٌ من قولهم سعرتُ النارَ والحَرْبَ اى أَلْهبتُها فهذه المصادرُ كلّها ممّا وُصف بها للمبالغة كانّهم جعلوا الموصوفَ ذلك المعنى لكثرةِ حُصوله منه وقالوا رجلٌ عَدْلٌ ورِضًى وفَضْلٌ كانّه لكثرةِ عَدْله والرضى عنه وفَضْلِه جعلوه نفسَ العدل والرضى والفضل، ويجوز ان يكونوا

وضعوا المصدرَ موضعَ اسم الفاعل اتّساعا فعَدْلٌ بمعنَى عادلٍ وماءٌ غَوْرٌ بمعنى غائرٍ ورجلٌ صَوْمٌ وفِطْرٌ بمعنى صائم ومُفْطِرٍ كما وضعوا اسمَ الفاعل موضعَ المصدر فى قولهم قُمْ قائماً اى قياما واُقْعُدْ قاعدًا اى قُعودًا ۰ وامّا المصادر التى يُنعَت بها وهى مضافةٌ فقولُهم مررت برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ وبرجلٍ شَرْعِكَ من رجل وبرجلٍ هَدِّكَ من رجل وبرجلٍ كَفْيِكَ من رجل وبرجلٍ هَمِّكَ من رجل ونَحْوِكَ من رجل

۵ فهذه كلُّها على معنى واحد فحَسْبُكَ مصدرٌ فى موضع مُحْسِبٍ يقال أَحْسَبَنِى الشىء اى كَفانى ۰ وهَمُّكَ وشَرْعُكَ وهَدُّكَ فى معنَى ذلك فقولُهم هَمُّكَ من رجلٍ بمعنَى حَسْبِكَ وهو من الهِمّة واحدة الهِمَم اى هو ممّن يُهِمُّكَ طَلَبُه وكذلك شَرْعُكَ بمعنى حسبك من شرعتُ فى الامر اذا خُضْتَ فيه اى هو من الامر الذى تشرَع فيه وتطلُبه وفى المَثَل شَرْعُكَ ما بَلَّغَكَ المَحَلَّ يُضرَب فى التبلُّغ باليسير ۰ وامّا هَدُّكَ فهو من معنى القُوّة يقال فلانٌ يُهَدّ على ما لم يُسمَّ فاعله اذا نُسب الى الجَلادة والكِفاية فالهَدُّ

۱۰ بالفتح للرجل القوىّ واذا أُريد الذَمّ والوصفُ بالضُعْف كُسر وقيل هِدُّكَ ۰ وقال الأزهرىّ وامّا نَحْوُكَ فهو من نَحَوْتُ اى قصدتُ اى هو ممّن يُقصَد ويُطلَب ۰ فهذه وما قبلها من المصادر المفردة جاريةٌ على ما قبلها جَرْىَ الصفة والاصلُ انّها مصادرُ لا تُثنَّى ولا تُجمع ولا تُؤنَّث وإن جرت على مُثنًّى او مجموعٍ او مؤنَّثٍ تقول هذا رجلٌ عدلٌ ورأيت رجلا عدلا ومررت برجل عدلٍ وبامرأةٍ عدلٍ وهذان رجلان عدلٌ ورأيت رجلَيْن عدلا ومررت برجلين عدلٍ وتقول هذا رجلٌ حسبُكَ من رجلٍ وهَدُّكَ

۱۵ من رجل وهذان رجلان حسبُكَ بهما من رجلَيْن وهؤلاء رجالٌ حسبُكَ من رجال فيكون موحَّدا على كلّ حال لانّ المصدر موحَّدٌ لا يُثنَّى ولا يُجمع لانّه جنسٌ يدلّ بلفظه على القليل والكثير فاستُغنى عن تثنيته وجمعِه الّا ان يكثُر الوصفُ بالمصدر فيصير من حيِّز الصفات لغَلَبة الوصف به فيسوغ حينئذٍ تثنيتُه وجمعُه نحوُ قوله * شُهودِى على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ * فان قيل فهذه مصادرُ مضافةٌ الى معارفَ واضافةُ المصدر صحيحةٌ تُعرِّف فا بالُكم وصفتم بها النكرةَ فقلتم مررت برجلٍ حسبِكَ من

۲۰ رجل وشَرْعِكَ من رجل وهَدِّكَ وكذلك سائرُها قبل هذه وإن كانت مصادرَ فهى فى معنَى اسماء الفاعلين بمعنى الحال واضافةُ اسماء الفاعلين اذا كانت للحال او الاستقبال لا تُفيد التعريفَ نحوَ هذا رجلٌ ضاربُكَ الآنَ او غدًا قال اللّه تع فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا فوصف عارضا وهو نكرةٌ بممطرنا مع انّه مضافٌ فلو لم يكن نكرةً لَمَا جاز ذلك منه ۰ ومثله قول الشاعر * يا رُبَّ غابِطِنَا لو كان يَطْلُبُكم * ألا ترى كيف أدخل رُبَّ وهى من خَواصّ النكرات على قوله غابطنا

وهو مضافٌ الى معرفةٍ وهو كثيرٌ وكذلك هذه المَصادرُ لمّا كانت فى معنَى اسم الفاعل لم تتعرّف بالاضافة ونحوُه قولُ آمرئِ القيس

* وقد أَغْتَدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها * بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوابِدِ هَيْكَلِ *

ألا ترى كيف وصف منجردا بقَيْدِ الأَوابد وهو مضافٌ الى معرفة اذ المرادُ مُقَيِّدِ الأَوابدَ والاوابدُ ٥ الوَحْشىُّ اى يُدْرِكها لشدّةِ جَرْيه فيمنعُها من الآنبعاث فكانّه قيدٌ لها، وربّما جاء من ذلك شىء بلفظِ الفعل الماضى قالوا مررت برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ قال القَتّالُ الكلابىُّ

* ولِى صاحبٌ فى الغار هَدَّكَ صاحباً * أَخُو الجَوْنِ الّا أنّه لا يُعَلَّلُ *

يُروى برفعِ هدّك ونصبه فمَن رفع جعله مصدرا نُعت به ومَن فتح جعله فعلا ماضيا فيه ضميرٌ فعلى هذا تقول مررت برجلَيْن هَدَّاكَ من رجلَيْن وبرجالٍ هَدُّوكَ من رجال وبامرأةٍ هَدَّتْكَ من امرأة وبامرأتَيْن ١٠ هَدَّتاكَ من امرأتَيْن وبنِسْوةٍ هَدَدْنَكَ من نِساء وكذلك تقول مررت برجلٍ كَفاكَ من رجل وبرجلَيْن كَفَياكَ من رجلَيْن وبرجالٍ كَفَوْكَ من رجال وبامرأةٍ كَفَتْكَ من امرأةٍ وبامرأتَيْن كَفَتاكَ من امرأتَيْن وبنسوةٍ كَفَيْنَكَ من نسوةٍ فما كان منها مصدرا معربًا يتبَع الموصوفَ فى إعرابه إن كان الموصوفُ مرفوعا فالمصدرُ الذى هو نعتُه مرفوعٌ وإن كان منصوبا فهو منصوبٌ وإن كان مجرورا فهو مجرورٌ وإن كان فعلا فهو بلفظِ الفعل الماضى لا يدخله شىء من الاعراب فاعرفه،

١٥

فصـــل ١٤٤

قال صاحب الكتاب ويوصف بالجُمَل التى يدخلها الصِدْقُ والكِذْبُ وأمّا قوله * جاءوا بمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِئْبَ قَطْ * فبمعنَى مَقُولٍ عنده هذا القولُ لوُرْقَتِه لانّه سَمارٌ ونظيرُه قولُ ابى الــدَرْداء ٢٠ وجدتُ الناسَ آخْبُرْ تَقْلِهْ اى وجدتُهم مقولًا فيهم هذا المَقالُ ولا يوصف بالجمل الّا النكراتُ،

قال الشارح وقد تقع الجُمَلُ صفاتٍ للنكرات وتلك الجُمَلُ هى الخَبَرِيّةُ المحتمِلةُ للصِدْقِ والكِذْبِ وهى التى تكون أخبارا للمبتدإ وصلاتٍ للموصولات وهى أربعةُ أضرب الاوّلُ أن تكون جملةً مركّبةً من فعلٍ وفاعلٍ والثانى أن تكون مركّبةً من مبتدإ وخبر والثالثُ أن تكون شرطًا وجَزاء والرابعُ أن تكون ظرفًا فالاوّلُ قولُك هذا رجلٌ قام وقام أبوه فهذا مبتدأ ورجلٌ الخبرُ وقامَ فى موضع رفع بانّه صفةٌ قال اللّه تع وَهَذا

كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فقولُه انزلناه فى موضعِ رفعٍ على الصفة لكتاب يدلّ على ذلك رفعُ مبارك بعده وفيه ذكرٌ مرتفع بانّه الفاعلُ وهذا الذكرُ يعود الى الموصوف الذى هو رجلٌ ولولا هذا الذكرُ لمّا جاز ان تكون هذه الجملة صفةً لانّ الصفة كالخبر فكما لا بدّ من عائدٍ الى المبتدإ اذا وقعتْ خبرا كذلك لا بدّ منه فى الجملة اذا وقعتْ صفةً ، والثانى كقولك هذا رجلٌ ابوه منطلقٌ فأبوه مبتدأٌ ومنطلقٌ ٥ خبرُه والجملةُ من المبتدإ والخبر فى موضع رفع بانّها صفةُ رجلٍ والهاء فى ابوه عائدةٌ الى الموصوف ، والثالث أن تكون الجملةُ الصفةُ جملةً من شرط وجزاء وذلك نحوَ مررت برجلٍ إِنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ فقولُك إن تكرمه يكرمك فى موضع الصفة لرجلٍ وقد عاد الذكرُ منهما الى الموصوف ولو عاد من احدهما لكان كافيًا نحوَ مررت برجلٍ إِنْ تَضْرِبْهُ تُكْرِمْ خالدًا فالذكرُ ههنا انّما عاد من الشرط وحدَه ولو قلت مررت برجلٍ إن تضربْ زيدا يضربْك لجاز ايضا لانّه قد عاد الذكرُ الى الموصوف من الجزاء وإن عاد منهما ١٠ فأَجْوَدُ شىء ، والرابع الظرفُ ونحوُه من الجارّ والمجرور فهذا فى حكمِ الجملة من حيثُ كان الاصلُ فى الجارّ والمجرور أن يتعلّق بفعلٍ لانّ حرف الجرّ انّما دخل لإيصالِ معنى الفعل الى الاسم ويدلّ على انّه فى حكم الجملة أنّه يقع صلةً نحوَ جاءنى الذى فى الدار ومِن الكِرام والصلةُ لا تكون الّا جملةً وممّا يدلّ على ذلك أنّ الظرف اذا وقع صلةً او صفةً لنكرةٍ جاز دخولُ الفاء فى الخبر نحوُ الذى فى الدار فلَهُ درهمٌ وكلُّ رجل فى الدار فمُكْرَمٌ كما تقول الذى يأتينى فله درهمٌ وكلُّ رجل يأتينى فله درهمٌ ولو قلت كلُّ رجلٍ قائم فله ١٥ درهمٌ لم يجز ، واعلم انّ الظرف اذا وقع صفةً كان حكمُه كحكمِه اذا وقع خبرا إن كان الموصوفُ شخصا لم تصفْه الّا بالمكان نحوَ هذا رجلٌ عندك ولا تصفه بالزمان لا تقول هذا رجلٌ اليومَ ولا غدًا لانّ الغرض من الوصف تَحْلِيَةُ الموصوف بحالٍ تختصّ به دون مُشارِكه فى اسمه ليُفْصَل منه والزمانُ لا يختصّ بشخص دون شخص فلا يحصُل به فصلٌ ، وشَرَطْنا فى الجملة التى تقع صفةً أن تكون محتملةً للصدق والكذب تحرُّزًا من الأمر والنَّهى والاستفهام نحوِ قُمْ واُقْعُدْ ولَا تَقُمْ ولَا تَقْعُدْ وهل يقوم زيدٌ فإنّ هذه ٢٠ الجُمَل لا تقع صفاتٍ للنكرات كما لا تقع أخبارا ولا صلاتٍ لانّ الغرض من الصفة الإيضاحُ والبيانُ بذكرِ حالٍ ثابتةٍ للموصوف يعرفُها المخاطبُ له ليست لمشاركه فى اسمه والامرُ والنهى والاستفهام ليست بأحوالٍ ثابتةٍ للمذكور يختصّ بها انّما هو طَلَبٌ واستعلامٌ لا اختصاصَ له بشخص دون شخص ، فامّا قول الشاعر انشده الأصمعىّ

* حَتَّى اذا جَنَّ الظَّلَامُ وَٱخْتَلَطْ * جاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رأيتَ الذِّئبَ قَطْ *

ويروى بضَيْحٍ والصيحُ بالفتح اللَّبَنُ الرقيقُ الممزوجُ يقال ضَيَّحْتُ اللبنَ اى مزجتُه والمَذْقُ والمَذِيقُ مثلُه وانّما وُصف به وهو استفهامٌ على الحكاية واضمارِ القَوْل كانّه قال جاءُوا بمذقٍ مَقُولٍ فيه ذلك شَبَّهَ لَوْنَه بلونِ الذئب لوُرْقَته والورقةُ لونٌ كلونِ الرَماد ولذلك قال لانّه سَمارٌ والسمارُ اللبنُ الرقيقُ،

ومثله قول ابى الدَرْداء وجدتُ الناسَ اُخْبُرْ تَقْلِهْ وذلك انّ وجدتُ كعَلِمْتُ يدخل على المبتدإ

٥ والخبر فينصبُهما والمفعولُ الثانى خبرٌ لا يقع فيه من الجُمَل الّا الخبريّةُ وقولُه اُخْبُرْ تَقْلِهْ أمْرٌ لا يقع خبرا للمبتدإ وكذلك لا يقع مفعولا ثانيًا لوَجَدْتُ وانّما ذلك على معنى وجدتُ الناسَ مَقُولًا فيهم ذلك،

ويُروى تَقْلَهْ وتَقْلِهْ بفتح اللام وكسرِها لانّه يقال قَلَى يَقْلَى ويَقْلِى فمن قال يَقْلِى بالكسر قال تَقْلِهْ مكسورا والأصلُ تَقْلِيهِ فلمّا جُزم بالامر حُذفت الياء للجزم ثمّ دخلت هاء السَكْت فقلتَ تَقْلِهْ بكسر اللام وسكونِ الهاء ومَن فتح وقال يَقْلَى وهو قليلٌ جزم بحذفِ اللام وبقى ما قبلها مفتوحا ثمّ دخلت هاء

١٠ السكت، واعلم انّ كلّ جملة وقعتْ صفةً فهى واقعةٌ موقعَ المفرد ولها موضعُ ذلك المفرد من الإعراب فاذا قلت مررت برجلٍ يضربُ فقولُك يضربُ فى موضعِ ضاربٍ فأبدًا تُقدِّر ما أصبتَ مكانَه فعلًا باسمِ فاعلٍ إن كان المنعوتُ كذلك وباسمِ مفعولٍ إن كان المنعوتُ كذلك وكذلك الجارُّ والمجرور وتقديرُه بما يُلائِمُ معناه تقول فى قولك هذا رجلٌ من بنى تميمٍ تقديرُه تميمىٌّ وتميمىٌّ بمعنَى منسوبٍ وفى قولك هذا رجلٌ من الكِرام تقديرُه كريمٌ فاعرفْ ذلك، فان قيل فلِمَ زعمتم انّ المفرد اصلٌ والجملةَ واقعةٌ

١٥ موقعَه فالجوابُ انّ البسيطَ أوّلٌ والمركّبَ ثانٍ فاذا استقلّ المعنى بالاسم المفرد ثمّ وقع موقعَه الجملةُ فالاسمُ المفردُ هو الاصلُ والجملةُ فرعٌ عليه ونظيرُ ذلك فى الشَريعة شَهادةُ المرأتَيْن فرعٌ على شهادةِ الرجل،

واعلم انّه لا يُنعَت بالجملة معرفةٌ لو قلت هذا زيدٌ أبوه قائمٌ على ان تجعله صفةً لم يجز فان جعلتَه حالا جاز وانّما لم توصَف المعرفة بالجملة لانّ الجملة نكرةٌ فلا تقع صفةً للمعرفة لانّها حديثٌ ألا ترى انّها تقع خبرا نحوَ زيدٌ ابوه قائمٌ ومحمّدٌ قام اخوه وانّما تُحدِّث بما لا يُعرَف فتُفيد السامعَ ما لم

٢٠ يكن عنده فان أردتَ وصفَ المعرفة بجملةٍ أتيتَ بالّذى وجعلتَ الجملةَ فى صلته فقلتَ مررت بزيدٍ الّذى ابوه منطلقٌ فتوصّلتَ بالّذى الى وصفِ المعرفة بالجملة كما توصّلتَ بأىّ الى نداء ما فيه الالفُ واللام نحو يا أيُّها الرجلُ،

فصــــل ١٤٥

قال صاحب الكتاب وقد نزّلوا نَعْتَ الشیء بحالِ ما هو من سَبَبه منزلةَ نعته بحاله هو نحوَ قولك مررتُ برجلٍ كثيرٍ عَدُوُّه وقليلٍ مَن لا سَبَبَ بينه وبينه ٭

قال الشارح اعلم انّهم يصفون الاسمَ بفعلِ ما هو من سَبَبه كما يصفونه بفعْله والغرضُ بالسبب ههنا
٥ الاتّصالُ اى بفعلِ ما له به اتّصالٌ وذلك نحوُ قولك هذا رجلٌ ضاربٌ أخوه زيدا وشاكرٌ أبوه عمرًا لمّا وصفتَه بضاربٍ ورفعتَ به الأخَ وأضفتَه الى ضميرِ الموصوف صار من سببه وحصل بذلك من الايضاح والبيانِ ما يحصُل بفعله ألا ترى انّك اذا قلت مررت برجلٍ قائمٍ ابوه او غلامُه فقد تخصّص وتميّز من رجلٍ ليس بهذه الصفة كما اذا قلت مررت برجلٍ قائمٍ ولو قلت مررت برجلٍ قائمٍ عمروٌ او ضاربٍ زيدٌ لم يحصل بذلك تخصيصٌ ولا تميّزٌ به من غيره اذ ذلك ليس شيئًا يَخُصّه فاذا قلت مررت برجلٍ
١٠ كثيرٍ عدوُّه فقد اتّصل المضمرُ بالفاعل واذا قلت قليلٍ مَن لا سَبَبَ بينه وبينه فقد اتّصل الضميرُ بالفاعل واذا قلت مررت برجلٍ ضاربٍ أخاه فقد اتّصل الضميرُ بالمفعول فكان من سببه لذلك فاعرفه ٭

فصــــل ١٤٦

١٥ قال صاحب الكتاب وكما كانت الصفةُ وَفْقَ الموصوف فى إعرابه فهى وَفْقُه فى الافراد والتثنية والجمع والتعريفِ والتنكير والتذكيرِ والتأنيث الّا اذا كانت فِعْلَ ما هو من سَبَبه فانّها تُوافقه فى الاعراب والتعريف والتنكيرِ دونَ ما سِواها او كانت صفةً يَسْتوى فيها المذكّرُ والمؤنّثُ نحوَ فَعُولٍ وفَعِيلٍ بمعنى مفعولٍ او مؤنّثةً تجرى على المذكّر نحوَ عَلّامةٍ وهِلْباجَةٍ ورَبْعَةٍ ويَفَعَةٍ ٭

قال الشارح قد تقدّم قولُنا انّ الصفةَ تابعةٌ للموصوف فى أحواله وجملتُها عشرةُ اشياء رفعُه ونصبه
٢٠ وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه إن كان الاسمُ الاوّلُ الموصوفُ مرفوعا فنعتُه مرفوعٌ وإن كان منصوبا فنعتُه منصوبٌ وان كان مخفوضا فنعتُه مخفوضٌ وكذلك سائرُ الاحوال تقول هذا رجلٌ عاقلٌ ورأيت رجلا عاقلا ومررت برجلٍ عاقلٍ فقد ترى كيف تبعتِ الصفةُ الموصوفَ فى إعرابه وإفراده وتذكيره وتنكيره ولو قلت هذا رجلٌ الظريفُ او هذا زيدٌ ظريفٌ على أن تجعل ظريفا نعتًا لِما قبله لم يجز لمخالفته إيّاه فى التعريف فإنْ جعلتَه بَدَلا جاز٭ وانّما وجب

للنعت أن يكون تابعًا للمنعوت فيما ذكرناه من قَبْل انّ النعت والمنعوت كالشيء الواحد فصار ما يلحَق الاسمَ يلحق النعتَ وانّما قلنا أنّهما كالشيء الواحد من قِبَل انّ النعت يُخْرِج المنعوتَ من نوع الى نوع أخصّ منه فالنعتُ والمنعوت بمنزلةِ نوعٍ أخصّ من نوعِ المنعوت وحدَه فالنعتُ والمنعوت بمنزلةِ إنسان والمنعوتُ وحدَه بمنزلةِ حَيَوان فكما أنّ إنسانا أخصّ من حيوان كذلك النعتُ والمنعوت

٥ أخصّ من المنعوت وحدَه ألا ترى انّك اذا قلت مررت برجلٍ فهو من الرجال الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ واذا قلت مررت برجل ظريف فهو من الرجال الظُرَفاء الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ فالرجالُ الظرفاء جملةٌ لرجل ظريف كما انّ الرجال جملةٌ لرجل فرجلٌ ظريفٌ جُزْءٌ للرجال الظرفاء وهو أخصّ من رجل ألا ترى انّ كلّ رجل ظريف رجلٌ وليس كلُّ رجل رجلا ظريفا وقد تقدّم الكلام على شدّةِ اتّصالِ الصفة بالموصوف في مواضعَ من هذا الكتاب، وقوله الّا اذا كان فِعْلَ ما هو من سَبَبه

١٠ يعنى انّ الصفة اذا رفعتِ الظاهرَ وكان الظاهرُ من سببِ الموصوف فانّ الصفة تكون موحّدةً على كلّ حال وإن كان موصوفُها مثنّى او مجموعا نحوَ قولك هذا رجلٌ قائمٌ أخوه ورجلان قائمٌ أخوهما ورجالٌ قائمٌ أخوتهم لانّها هنا جاريةٌ مجرَى الفعل اذا تقدّم نحوَ قولك قام زيدٌ وقام الزيدان وقام الزيدون لمّا رفع الظاهرَ خلا من الضمير والتثنيةُ انّما هي للضمير لا للفعل نفسه فكذلك اسمُ الفاعل واسمُ المفعول انّما يُثنّى كلُّ واحد منهما ويُجمع اذا كان فيهما ضميرٌ وأمّا اذا خَلَوَا من الضمير فيكونان موحَّدَيْن

١٥ وكذلك لا يُؤنّثان الّا أن يكون المرفوعُ بهما مؤنّثا نحوَ مررت بامرأةٍ ضاربةٍ جاريتُها فان كان الفاعلُ مذكّرا ذكّرتَ الفعلَ نحوَ قولك هذه امرأةٌ ضاربٌ غلامُها لانّ الفعل للغلام لا لامرأة والفعلُ انّما يتأنّث بتأنيثِ فاعله، فأمّا الصفة التي يَستوى فيها المذكّرُ والمؤنّث وذلك على ضربَيْن منه ما يستوى فيه المذكّر والمؤنّث في سقوطِ علامةِ التأنيث ومنه ما يستوى فيه المذكّر والمؤنّث في لزوم تاء التأنيث فالاوّلُ نحوُ فَعُولٍ بمعنَى فاعلٍ نحوُ رجلٌ صَبُورٌ وشَكُورٌ وضَرُوبٌ وامرأةٌ صبورٌ وشكورٌ وضروبٌ بمعنَى صابرٍ

٢٠ وصابرةٍ وشاكرٍ وشاكرةٍ وضاربٍ وضاربةٍ كانّهم ارادوا بسقوطِ التاء من المؤنّث ههنا الفرقَ بين فعولٍ بمعنَى فاعلٍ وبينه اذا كان بمعنَى مفعولٍ نحوِ حَلُوبَةٍ وحَمُولَةٍ قال الشاعر

* فيها اثنتان وأربعونَ حَلُوبَةً * سُودًا كخافِيَةِ الغُرابِ الأسْحَمِ *

أثبتَ التاء لانّها بمعنَى محلوبة، ومثلُ ذلك فَعِيلٌ اذا كان بمعنَى مفعولٍ نحوُ كفٌّ خَضِيبٌ ولِحْيَةٌ دَهِينٌ المرادُ مخضوبةٌ ومدهونةٌ حُذفت منه التاء للفرق بينه وبين ما كان بمعنَى فاعلٍ نحوِ عَلِيم وسَمِيع وذلك

انّما يكون فيهما عند ذكر الموصوف وفَهْمِ المعنى بذكره او ما يقوم مقامَ ذكره فامّا مع حذف الموصوف فلا لو قلت رأيت خصيبًا وأنت تريد كفًّا لم يجز للالتباس، وامّا الثانى فقولهم عَلّامةٌ ونَسّابةٌ لمن يكثر علمه ومعرفته بالنسب وقالوا هِلْباجةٌ للأحمق وقالوا رَبْعَةٌ للمتوسّط فى الطول ليس طويلا ولا قصيرا وقالوا غلامٌ يَفَعَةٌ بمعنى اليافع وهو المرتفع يقال غلامٌ يَفَعَةٌ وغِلْمانٌ يفعةٌ فهذا ونحوه لا يتبع ٥ الموصوف فى تذكيره بل يثبت فيه التاء وإن كان الموصوف مذكّرا لانّ التاء فيه للمبالغة فى ذلك الوصف ولا تدخل هذه التاء فى صفات الله تع وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث ولا يحسن اطلاقه على البارئ لانّها مبالغةٌ بعلامة نقص،

فصــل ١٤٧

١٠

قال صاحب الكتاب والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفةً والعَلَمُ مثله فى انّه لا يوصف به ويوصف بثلثة بالمعرّف باللام وبالمضاف الى المعرفة وبالمُبْهَم كقولك مررتُ بزيدٍ الكريمِ وبزيد صاحبِ عمرو وصديقك وراكبِ الأَدْهَمِ وبزيد هذا والمضافُ الى المعرفة مثلُ العَلَم يوصف بما وُصف به والمعرَّف باللام يوصف بمثله وبالمضاف الى مثله كقولك مررت بالرجل الكريم وصاحبِ القوم والمُبْهَمُ يوصف بالمعرّف باللام ١٥ اسمًا او صفةً واتّصافه باسم الجنس ما هو مستبدٌّ به عن سائر الاسماء وذلك قولك أَبْصِرْ ذاك الرجلَ وأولئك القومَ ويا أيّها الرجلُ ويا هذا الرجلُ،

قال الشارح اعلم انّ المعارف خمسٌ المضمراتُ نحوُ أنَا وأنتَ وهُوَ ونحوِ ذلك ممّا سيأتى وصفُه والاعلامُ نحوُ زيد وعمرو وقد تقدّم بيانُها والمبهماتُ وهى اسماء الاشارة نحوُ هذا وذلك وذاك وهؤلاء ونحوها ممّا سيأتى بيانُها وما عُرّف بالالف واللام نحوُ الرجل والغلام وما اضيف الى واحد منها نحوِ غلامك ٢٠ وغلامُ زيد وصاحبُ هذا وبابُ الدار ونحوِ ذلك، واعلم انّ المعارف مرتّبةٌ فى التعريف والترتيبُ المذكور فأعرفُها وأخصُّها المضمراتُ وذلك لانّك لا تُضْمِر الاسمَ الّا بعد تقدّم ذكره ومعرفة المخاطب على مَن يعود ومَن يُعْنَى او تفسيرٍ يقوم مقامَ الذكر ولذلك استغنى عن الوصف ثمّ العَلَمُ ثمّ المبهمُ وما اضيف الى معرفةٍ من المعارف فحكمُه حكمُ ذلك المضافِ اليه فى التعريف لانّه يسرى اليه ما فيه من التعريف ثمّ ما فيه الالفُ واللام هذا مذهبُ سيبويه، وذهب قومٌ الى انّ المبهم أعرفُ المعارف

لانّه يتعرّف بالقَلْب والعين وغيرُه يتعرّف بالقلب لا غيرُ فكان ما يتعرّف بشيئَيْن أعرفَ ممّا يتعرّف بشيء واحد ثمّ العَلَم ثمّ المضمرُ ثمّ ما فيه الالفُ واللام وهو قولُ ابى بكرِ بن السَّرّاج، وذهب آخرون الى انّ اعرفَ المعارف العلمُ لانّه فى اوّلِ وضعه لا يكون له مشارِكٌ اذ كان علامةً تُوضَع على المسمّى يُعرَف بها دون غيره ويُميَّز من سائرِ الاشخاص ثمّ المضمرُ ثمّ المبهمُ ثمّ ما عُرّف بالالف واللام ٥ وهو قولُ ابى سَعيد السيرافىّ فامّا ما عُرّف بالاضافة فتعريفُه على حسبِ ما يضاف اليه من المضمر والعلمِ والمبهمِ وما فيه الالفُ واللام على اختلافِ الاقوال، فامّا المضمرات فلا توصَف وذلك لوضوحِ معناها ومعرفةِ المخاطب بالمقصود بها اذ كنت لا تُضْمِر الاسمَ الّا وقد عرف المخاطبُ الى مَن يعود ومَن تَعْنِي فاستغنى لذلك عن الوصف ولا يوصَف بها لانّ الصفة تَحْلِيَةٌ بحالٍ من أحوالِ الموصوف والمضمراتُ لا اشتقاقَ لها فلا تكون تحليةً، وامّا العَلَمُ الخالصُ فلا يوصَف به لعدمِ الاشتقاق فيه ١٠ وذلك انّه لم يُسمَّ به لمعنًى استحقّ به ذلك الاسمَ دون غيره ويوصَف لِما ذكرناه من إزالةِ الاشتراك فى اللفظ ووصفُه بثلاثة أشياء بما فيه الالفُ واللام نحوُ جاءنى زيدٌ العاقلُ والفاضلُ والعالمُ ونحوها ممّا فيه الالفُ واللام وبما اضيف الى معرفةٍ من المعارف الأربع نحوُ غلامك وغلامُ هذا وغلامُ زيد وغلامُ الرجل تقول جاءنى زيدٌ غلامُك فزيدٌ مرفوعٌ بأنّه فاعلٌ وغلامُك نعتٌ له وتقول جاءنى محمّدٌ عبدُ خالدٍ وغلامُ هذا وصاحبُ الأمير وما أشبهَ ذلك، وربّما وقع فى عبارةِ بعض النحويّين فى وصف العلم ١٥ أنّه يوصَف بكذا وبالمضاف الى مثله وهى من عباراتِ سيبويه والمرادُ الى مثله فى التعريف لا فى العَلَميّة ويوصَف بالمبهم نحوَ مررت بزيدٍ هذا لانّ اسمَ الاشارة وإن لم يكن مشتقًّا فهو فى تأويلِ المشتقّ والتقديرُ بزيدٍ المشارِ اليه او القريبِ هذا مذهبُ سيبويه فانّه كان يرى انّ العلم أخصُّ من المبهم وشرطُ الصفة أن تكون أعمَّ من الموصوف ومن قال انّ اسم الاشارة أعرفُ من العلم لم يجز عنده ان يكون نعتا له انّما يكون بَدَلا او عطفَ بيانٍ، وامّا اسماء الاشارة فتوصَف ويوصف بها فتوصف لِما ٢٠ فيها من الإبهام ألا ترى انّك اذا قلت هَذا وأشرتَ الى حاضرٍ وكان هناك أنواعٌ من الاشخاص التى يجوز ان تقع الاشارةُ الى كلّ واحد منها فيُبهِم على المخاطب الى أىّ الانواع وقعتِ الاشارةُ فتفتقر حينئذ الى الصفة للبيان، ويوصف بها لانّها فى مذهبِ ما يوصف به من المشتقّات نحوِ الحاضر والشاهد والقريب والبعيدِ فاذا قلت ذاك فتقديرُه البعيدُ او المُتَنَحِّى ونحوُ ذلك، ولا توصَف الّا باسم جنس لانّ الغرض من وَصْفها بيانُ نوعِ المشار اليه لا فصلُ المشار اليه من مشارِكٍ له بحالٍ من أحواله لانّ

اسم الاشارة ثابتٌ لِما وقع عليه ثمّ شارَكه فى ذلك الاسم غيرُه فاحتاج الى فصلٍ بينهما بالصفة وانّما
أُتى به وُصْلَةً الى نَقْلِ الاسم من تعريف العَهْد الى تعريف الحُضور والاشارة مثالُ ذلك أن يكون بحضْرتك
شخصان فتُريد الإخبارَ عن احدهما ولا بدّ من تعريفه وليس بينك وبين المخاطب فيه عَهْدٌ فيدخلَ
فيه الالفُ واللامُ فتأتى باسمِ الاشارة وُصلةً الى تعريفه ونَقْلِه من تعريف العهد الى تعريف
٥ الحضور فتقول هذا الرجلُ فَعَلَ او يفعلُ ونظيرُه دخولُ أَيٍّ فى النداء وصلةً الى نداء ما فيه الالف
واللام ويجوز ان تتوصّل بهَذا الى نداء ما فيه الالفُ واللامُ فتقول يا هذا الرجلُ كما تقول يا أيُّها
الرجلُ وقد يجوز أن لا تجعله وصلةً فتقول يا هَذا فاذا جعلتَه وصلةً لزمتْه الصفةُ واذا لم تجعله وصلةً
لم تلزمْه فلذلك تقول هذا الرجلُ والغلامُ ولا تقول الظريفُ ولا العاقلُ الّا على ارادةِ حذفِ الموصوف
واقامةِ الصفة مُقامَه فيكون المرادُ الاسمَ لا الصفةَ، ولا يجوز ان يُنعت المبهم بمضافٍ لانّك اذا قلت
١٠ هذا الرجلُ فالرجلُ وما قبله اسمٌ واحدٌ للزومِ الصفة له لانّك اذا أَوْمَأْتَ الى شىء لزمك البيانُ عن
نوعِ الذى تقصده فالبيانُ كاللازم له فلمّا كانت هى لا تضاف لانّها معرفةٌ بالاشارة والمضافُ يُقدَّر بالنكرة
والمبهمُ ممّا لا يصحّ تنكيرُه لانّ تعريفَ الاشارة لا يُفارِقه فكما لا يصحّ اضافةُ الاوّل كذلك لا يصحّ
اضافةُ الثانى لانّهما اسمٌ واحدٌ، ولذلك من المعنى لا يصحّ ان تفرق الصفةَ وتجمع الموصوفَ فتقولَ
مررت بهذَيْن الرجلِ والفرسِ لفَصْلك بين الصفة والموصوف بحرف عطف بخلافِ غيره من الصفات
١٥ فانّك تقول مررت برجلَيْن كريمٍ وفاضلٍ ولا بدّ فيه من ان يكون على عدّةِ المجموع، فامّا ما عُرِّف بالالف
واللام فيوصَف بشيئَيْن بمثله ممّا فيه الالفُ واللامُ وبالمضاف الى ما فيه الالفُ واللامُ نحوَ قولك مررت
بالرجل العاقلِ وهذا الرجلُ الفاضلُ وتقول فى الصفة بالمضاف هذا الرجلُ صاحبُ المال ورأيت الأميرَ
ذا العَدْلِ ومررت بالغلام ذى الفضل ولا يوصَف ما فيه الالفُ واللام بغيرِ ذَيْنك لانّه أقربُ الى الإبهام
من سائرِ المعارف ألا تراك تصفُه بما تصف به النكراتِ فتقول مررت بالرجل مثلِك وإنّى لآمُرُّ بالغلام
٢٠ غيرِك فيُكرِمُنى، فامّا المضاف الى المعرفة فانّه يوصف بالمضاف الى مثله فى التعريف وبالمضاف الى ما هو
أبهمُ منه على حسبِ الفائدة المذكورة وبما فيه الالفُ واللامُ وبالاسماء المبهمةِ نحوَ مررت بصاحبك
أخى زيدٍ وصاحبِ هذا والكريمِ ولا تقول مررت بغلامِ زيد أخيك لانّه أخصُّ من الموصوف فاعرفه،

فصـــل ١٤٨

قال صاحب الكتاب ومن حقّ الموصوف أن يكون أخصّ من الصفة او مُساويًا لها ولذلك امتنع وصفُ المعرَّف باللام بالمُبْهَم وبالمضاف الى ما ليس معرَّفًا باللام لكونهما اخصّ منه ،

قال الشارح قد تقدّم قولنا انّ الصفة ينبغى ان تكون وَفْقَ الموصوف فإن كان الموصوف نكرةً فصفتُه ٥ نكرةٌ وإن كان معرفةً فصفتُه معرفةٌ ولا تكون الصفة أخصّ من الموصوف انّما يوصَف الاسمُ بما هو دونه فى التعريف او بما يُساويه وذلك لوجهَيْن احدُهما انّ الصفة تَتِمّةٌ للموصوف وزيادةٌ فى بيانه والـزيادةُ تكون دون المَزيد عليه وأمّا أن تَفُوقه فلا فاذًا وجهُ الكلام أن تبدأ بالأعرف فإن كَفَى والّا أتبعتَه ما يزيده بيانًا ، وامّا الوجه الثانى فإنّ الصفة خبرٌ فى الحقيقة ألا ترى انّه يحسُن أن يقال لمن قال جاءنى زيدٌ الفاضلُ كذبتَ فيما وصفتَه به او صدقتَ كما يحسن ذلك فى الخبر واذا كانت خبرا فكما أنّ ١٠ الخبر لا يكون الّا أعمَّ من المُخْبَر عنه او مساويا له فالاوّلُ نحوُ زيدٌ قائمٌ والثانى نحوُ الانسانُ بَشَرٌ الّا انّ الفرق بينهما انّك فى الصفة تذكُر حالًا من أحوالِ الموصوف لمن يعرِفها تعريفًا له عند توهُّمِ الجهالة بالموصوف وعدمِ الاكتفاء بمعرفته وفى الخبر انّما تُذكَر لمن يجهلها فتكون هى محلَّ الفائدة فلذلك تقول مررت بزيدٍ الطويلِ والطويلُ نعتٌ لزيد وهو أعمُّ منه وحدَه اذ الاشياء الطِوالُ كثيرةٌ وزيدٌ أخصُّ من الطويل وحدَه ، فإن قيل فكيف تكون الصفةُ بيانًا للموصوف وهى أعمُّ منه قيل البيانُ منه انّما حصل ١٥ من مجموعِ الصفة والموصوفِ لانّ مجموعهما أخصُّ من كلّ واحد منهما منفردا فزيدٌ الطويلُ أخصُّ من زيد وحدَه ومن الطويل وحده ولذلك كانت الصفةُ والموصوف كالشىء الواحد فعلى هذا تقول مررت بزيدٍ هذا فيكون هٰذا نعتًا لزيد هذا على مذهبِ من يرى أنّ هٰذا أنقصُ من العَلَم ومَن جعل هذا أخصَّ من العلم جعله بَدَلا لا نعتًا ، وتقول جاءنى هذا الرجلُ فتصفُ هذا بما فيه الالفُ واللام لانّ ما فيه الالفُ واللام أنقصُ تعريفا من اسماء الاشارة ولو قلت مررت بالرجل هذا فتصف ما فيه ٢٠ الالفُ واللام باسم الاشارة لم يجز لانّ الاسم لا يوصَف بما هو أتمُّ تعريفا منه فإن جعلتَه بدلا او عطفَ بيانٍ جاز فاعرفه ،

فصـــل ١٤٩

قال صاحب الكتاب وحقّ الصفة أن تصحَب الموصوفَ الّا اذا ظهر أمرُه ظهورًا يُستغنى معه عن

ذِكْره فحينئذٍ يجوز تركُه وإقامةُ الصفة مُقامَه كقوله

* وعَلَيْهما مسرودتانِ قضاهما * داوُدُ او صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ *

وقولِه

* رَبَّاء شَمَّاء لا يأْوِى لقُلَّتها * إلّا السَّحابُ وإلّا الأَوْبُ والسَّبَلُ *

٥ وقولِه عزّ وجلّ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ وهذا بابٌ واسعٌ ومنه قولُ النابغة

* كأنّك من جِمالِ بَنِى أُقَيْشٍ * يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بشَنِّ *

اى جَمَلٌ من جِمالهم وقال

* لو قُلْتَ ما فى قَوْمِها لم تِيثَمِ * يَفْضُلُها فى حَسَبٍ ومِيسَمِ *

اى ما فى قومها احدٌ ومنه * أَنَا ٱبْنُ جَلَا * اى رَجُلٍ جلا وقولُه * بكَفَّى كانَ مِن أَرْمَى البَشَرْ *
١٠ اى بكفّىْ رَجُلٍ وسمع سيبويه بعضَ العرب الموثوقِ بهم يقول ما منهما مات حتّى رأيتُه فى حالِ كذا وكذا يريد ما منهما واحدٌ مات، وقد يبلغ من الظهور أنّهم يطّرِحونه رأسًا كقولهم الأَجْرَعِ والأَبْطَحِ والفارس والصاحب والراكب والأَوْرَق والأَطْلَس،

قال الشارح اعلم انّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشىء الواحد من حيثُ كان البيانُ والإيضاحُ انّما يحصُل من مجموعهما كان القياس ان لا يُحذف واحدٌ منهما لانّ حذفَ احدهما نقضٌ للغرض وتراجُعٌ
١٥ عمّا اعتزموه فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه لِما ذكرناه ولانّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ ألا ترى انّك اذا قلت مررت بطويلٍ لم يُعلم من ظاهرِ اللفظ انّ الممرور به انسانٌ او رُمحٌ او ثَوْبٌ ونحوُ ذلك ممّا قد يوصَف بالطُول الّا انّهم قد حذفوه اذا ظهر امرُه وقَوِيَتِ الدلالةُ عليه إمّا بحالٍ او لفظٍ وأكثرُ ما جاء فى الشعر لانّه موضعُ ضرورة وكلّما استبهم كان حذفُه أبعدَ فى القياس فمن ذلك قولُ ابى ذُؤَيْب * وعليهما مسرودتان الخ * الشاهد فيه قولُه مسرودتان والمرادُ دِرْعان مسرودتان وكذلك السَّوابغُ المراد الدُروع
٢٠ السوابغ ومن ذلك قولُ المُتَنَخِّل الهُذَلىّ وهو مالكُ بن عُوَيْمِر والمتنخّل لقبٌ * رَبَّاء شَمَّاء الخ * الشاهد فيه قوله رَبَّاء شمّاء والمرادُ رَجُلٌ رَبَّاء رَبْوَةٍ او رابيةٍ شَمّاء فهو فعّالٌ من قولك رَبَوْتُ الرابيَةَ اذا عَلَوْتَهـا وضعّف العينَ للتكثير والهمزةُ فى آخره بدلٌ من الواو التى هى لامُ الكلمة كهمزةِ كِساء وغِطاء ولم يُنَوِّنْه لانّه مضافٌ الى شمّاء وشمّاء فَعْلاء من الشَمَم وهو الارتفاع يقال جبلٌ أَشَمُّ ورابيَةٌ شَمّاء اى مرتفعةٌ ومنه الشَمَمُ فى الأَنْف وهو ارتفاعُ قَصَبَته وهو مخفوضٌ باضافةِ رَبّاء اليه والفتحةُ علامةُ الخفض لانّه لا

ينصرف وهمزتُه للتأنيث، ومن ذلك قوله تعالى وعندهم قاصراتُ الطرف عِينٌ والمراد حُورٌ قاصراتُ الطرف،
قال وهذا بابٌ واسعٌ يعنى حذفَ الموصوف اذا كانت الصفةُ مفردةً متمكّنةً فى بابها غيرَ مُلْبِسةٍ نحوَ
قولك مررت بظريفٍ ومررت بعاقلٍ وشِبْهِهما من الاسماء الجارية على الفعل فامّا اذا كانت الصفةُ غيرَ
جاريةٍ على الفعل نحوَ مررت برجلٍ أَيِّ رجلٍ وأَيِّما رجلٍ فانّه يمتنع حذفُ الموصوف واقامةُ الصفة مُقامَه
٥ لانّ معناه كاملٌ وليس لفظُه من الفعل، وكذلك لو كانت الصفة جملةً نحوَ مررت برجلٍ قام أَخوه
ولقيتُ غلاما وَجْهُه حسنٌ لم يجز حذفُ الموصوف فيه ايضا لانّه لا يحسُن اقامةُ الصفة مقام الموصوف
فيه ألا تراك لو قلت مررت بقَامَ اخوه او لقيتُ وَجْهُه حسنٌ لم يحسن وربّما جاء شىءٌ من ذلك وما
أَقلّه فى ذلك قولُ النابغة * كانّك من جمالِ بنى أُقَيْشٍ الخ * وقبله

* أَتَخْذُلُ ناصرِى وتُعِزُّ عَبْسًا * أَيَرْبُوعَ بنَ غَيْظٍ لِلمِعَنِّ *

١٠ اراد جَمَلًا من جمال بنى اقيش فحذف الموصوفَ وأقام الصفة مقامه وانّما قال من جمال بنى اقيش لانّها
وَحْشيّةٌ مشهورةٌ بالنُفور والشَّنّ القِرْبَةُ اليابسةُ واذا فُعل بها هذا كان أَشدَّ لنُفورها، وسببُ هذا
الشعر انّ بنى عَبْس قتلوا رجلا من بنى أَسد فقتلت بنو أَسدٍ رجلَيْن من عَبْس فأراد عُيَيْنَةُ بن
حِصْنٍ الفَزارىُّ أن يُعين بنى عبس وينقُض الحِلْفَ الذى بين بنى ذُبْيانَ وبنى أسد وبينهم حلفٌ
وتناصُرٌ فقال كانّك من جمال بنى اقيش اى سريعُ الغَضَب تنفر ممّا لا ينبغى لعاقلٍ أن ينفر منه،
١٥ والذى حسّن حذفَ الموصوف ههنا كونُه خبرا والخبرُ يكون جملةً وجارًّا ومجرورا نحوَ قولك إنّ زيدا
ابوه قائمٌ وإنّ زيدا من الكرام فأبوه قائمٌ فى موضع الخبر وكذلك الجارُّ والمجرور، ومنه قول ابى الأَسْوَد
الحِمّانىّ * لو قلت ما فى قومها الخ * والمراد انسانٌ يفضُلها فحذف الموصوفَ الذى هو المبتدأُ واقام
الجملة مقامه، يصف امرأةً فالحَسَبُ المآثرُ والمِيسَمُ الجَمالُ وهو من الواو وانّما قلبوها ياء للكسرة قبلها كانّه
من قولهم فلانٌ وَسيمٌ اى حسنُ الوجه، وقوله لم تِيثَمِ يريد تَأْثَمِ وانّما لمّا كسر التاء وجب قلبُ
٢٠ الهمزة ياء وانّما كسروا التاء على مذهب مَن يرى كسرَ حروفِ المضارعة ما عدا الياء وذلك اذا كان
الفعل على فَعِلَ نحوِ تِعْلَمُ ونِسْلَمُ، ومثله فى حذفِ الموصوف قوله تعالى وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ
ذَٰلِكَ اى قومٌ دون ذلك او ناسٌ وقد حمل ناسٌ قوله تعالى وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ
على هذا قالوا تقديرُه ومن الذين قالوا إنّا نصارى قومٌ أخذنا ميثاقهم، ومثله وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ
مَعْلُومٌ والمراد انسانٌ له مقامٌ معلومٌ وقولُه وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ اى قومٌ يحرّفون والكوفيون

يُضْمِرون موصولا وتقديرُه عندهم الّا مَن له مقامٌ معلومٌ والاوّل أسهلُ لانّ حَذْفَ الموصولِ أبعدُ من حذفِ الموصوفِ، ومنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوقِ بهم ما منهما مَاتَ حتّى رأيْتُه فى حالِ كذا وكذا والمراد ما منهما احدٌ مات فحذف احدا وهو الموصوفُ وهذا الحذفُ فى المبتدإ أسهلُ منه مع الفاعل لو قلت جاءنى قام أخوه على ارادة جاءنى رجلٌ قام اخوه لم يحسُن حُسْنَه فى المبتدإ
٥ لانّ المبتدأ قد لا يكون اسمًا محْضًا نحوَ تَسْمَعُ بالمُعَيْدِىّ خيرٌ من أن تَراه والمراد سَماعُك بالمعيدىّ خيرٌ من رُؤْيَتِه وليس كذلك الفاعلُ، وامّا قوله أنا ابنُ جَلَا من قولِ سُحَيْمِ بن وَثِيلٍ الرِياحىّ

* أَنَا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَنَايَا * مَتَى أَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُونِى *

فقيل انّه من هذا القبيل والمرادُ أنا ابنُ رجلٍ جَلَا ثمّ حذف الموصوفَ اى جلا أمرُه ووضح او كشف الشدائدَ وقيل انّه اسمٌ عَلَمٌ واحتجّ به عيسى بن عمر شاهدًا فى منع صرفِ كلّ اسم على وزن الفعل
١٠ سواء كان ذلك البناء ممّا يغلب وجودُه فى الافعال او لا يغلب، وأصحابُ سيبويه يتأوّلونه على انّه سُمّى به وفيه ضميرٌ فهو جملةٌ والاسمُ المنقول من الجملة يُحكَى ولا يُعرَب فيكون من قبيلِ بنى شَابَ قَرْنَاهَا وقد تقدّم شرحُ ذلك فى ما لا ينصرف، وقد قيل فى قولِ الآخر

* وَاللّهِ ما لَيْلِى بِنَامَ صاحِبُهْ * ولا مُخالِطِ اللَّيَانِ جانِبُهْ *

أنّه عَلَمٌ اسمُ رجل وقيل انّه على حذفِ الموصوف كانّه اراد ما ليلى برجلٍ نامَ صاحبُه ثمّ حذف
١٥ الموصوفَ، ومن ذلك قوله * جادَتْ بِكَفَّىْ كانَ مِن أَرْمَى البَشَرْ * وقبله

* ما لَكِ عندى غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ * وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ *

الشاهد فيه حذفُ الموصوف واقامةُ الصفة التى هى الجملةُ مقامه والتقديرُ بكَفَّىْ رجلٍ كان من أرمى البشرِ وقد رُوى بكفّى كان مَن أرمى البشر بفتحِ ميمِ مَنْ اى بكفّى مَن هو أرمى البشرِ وكانَ زائدةٌ، وكَبِدُ القَوْس مَقْبِضُها وقوسٌ كبداء غليظةُ المَقْبِض تملأ الكفَّ، وجادتْ من الجُودة لا من الجُود،
٢٠ ولو صحّت الروايةُ الأولى لم يجز القياسُ عليه لقلّته وشذوذه فى القياس، وربّما ظهر امرُ الموصوف وعُرف موضعه فيُستغنى عن ذكره البتّةَ وتقع المُعامَلةُ مع الصفة وتصير الصفةُ كاسم الجنس الدالّ على معنى الموصوف وذلك نحوَ قولهم الأَجْرَعُ والأَبْطَحُ فالأجرعُ مكانٌ سَهْلٌ مُسْتَوٍ لا يُنْبِت يقال مكانٌ أجرعُ ورَمْلَةٌ جَرْعاءُ ثمّ اشتهر المكانُ بذلك فعُلم مكانه وإن لم يُذكَر فقيل الأجرعُ اذ لا يوصَف بذلك الّا المكانُ، وامّا الأَبْطَحُ فالمكان المتّسع ومثله البَطْحاءُ وأصلُه أن يقال مكانٌ ابطحُ ثمّ غلبت الصفةُ

وصارت كاسم الجنس، ومثله الفارسُ والصاحبُ والراكبُ اصلُ ذلك كلّه الصفةُ وانّما غلبتْ فصارت كاسم الجنس ولذلك يُجمَع جَمْعَه فيقال فارسٌ وفوارسُ وصاحبٌ وصَواحِبُ وراكبٌ ورواكبُ كما يقال كاهِلٌ وكَواهِلُ فالفارسُ راكبُ الفرس خاصّةً والراكبُ راكبُ الجَمَل خاصّةً لا يقال لغيره والصاحبُ معروفٌ، ومثلُ ذلك الأَورَقُ والأَطلَسُ فالأورقُ المُغْبَرُّ اللّون كلَونِ الرَماد والحمامةُ وَرْقاء للونها والأطلس ٥ أن يَضْرِب الى الغُبْرة والذئبُ اطلسُ للّونه فأصلُهما الصفةُ ثمّ ظهر أمرُهما فصار الموصوفُ نَسْيًا منسيًّا فصارا كالجنس، وامّا الصفةُ فلا يحسن حذفُها ايضا لِما ذكرناه ولأنّ الغرض من الصفة إمّا التخصيصُ وإمّا الثَناء والمدحُ وكلاهما من مَقاماتِ الإطناب والإسهابِ والحذفُ من بابِ الإيجاز والاختصارِ فلا يجتمعان لتدافُعهما، وقد حُذفت الصفة على قِلّةٍ ونَدْرةٍ وذلك عند قوّةِ دلالةِ الحال عليها وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم سِيرَ عليه ليلٌ وهم يريدون ليلٌ طويلٌ وكانّ هذا انّما حُذف فيه الصفةُ ١٠ لِما دلّ من الحال على موضعها وذلك بأن يوجَد فى كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقامَ قوله طويلٌ وذلك اذا كنتَ فى مدحِ انسانٍ والثناء عليه فتقول كان واللهِ رجلا وتزيد فى قوّةِ اللفظ باللهِ وتمطيطِ اللامِ وإطالةِ الصوت بها فيُفهَم من ذلك أنّك اردتَ كريما او شجاعا او كاملا، وكذلك فى طَرَفِ الذمّ اذا قلتَ سألتُ فلانا فرأيتُه رجلا وتَزْوِى وجهَك وتُقطّبه فتَغْنَى عن بخيلًا او لَئيماً، ومنه الحديث لا صلوةَ لجارِ المَسْجِد الّا فى المسجد والمرادُ لا صلوةَ كاملةً او تامّةً ونحوُ ذلك فإن عَرِيَتِ ١٥ الحالُ من الدلالة لم يجز الحذفُ فاعرفه،

البَدَل

فصــل ١٥٠

٢٠

قال صاحب الكتاب هو على أربعةِ أضرب بدلُ الكُلّ من الكلّ كقوله تعالى ٱهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدلُ البعض من الكلّ كقولك رأيت قومك أَكْثَرَهم وثُلُثَيْهِم وناسا منهم وصرفتُ وُجوهَها أوّلَها وبدلُ الاشتمال كقولك سُلب زيدٌ ثوبُه وأعجبنى عمرٌو حُسْنُه وأَدَبُه وعِلْمُه ونحوُ ذلك ممّا هو منه او بمنزلته فى التلبُّس به وبدلُ الغَلَط كقولك مررتُ برجلٍ حِمارٍ أردتَ ان

تقول بحمار فسَبَقك لسانُك الى رجل ثمّ تداركتَه وهذا لا يكون الّا فى بَديهة الكلام وما لا يصدُر عن رَويّة وفِطانة٭

قال الشارح البدل ثانٍ يقدَّر فى موضعِ الاوّل نحوَ قولك مررت بأخيك زيدٍ فزيدٌ ثانٍ من حيث كان تابعًا للاوّل فى إعرابه وأعتبارُه بأن يقدَّر فى موضع الاوّل حتى كانّك قلت مررت بزيدٍ فيجعل فيه العاملُ ٥ كانّه خالٍ من الاوّل والغرضُ من ذلك البيانُ وذلك بأن يكون للشخص اسمان او اسماء ويشتهر ببعضها عند قومٍ وببعضها عند آخرين فاذا ذكر احدَ الاسمَيْن خاف ان لا يكون ذلك الاسمُ مشتهرا عند المخاطب ويذكر ذلك الاسمَ الاخرَ على سبيلِ بدلِ احدهما من الاخر للبيان وإزالةِ ذلك التوهّمِ فاذا قلت مررت بعبد الله زيدٍ فقد يجوز ان يكون المخاطبُ يعرف عبدَ الله ولا يعلم انّه زيدٌ وقد يجوز ان يكون عارفًا بزيدٍ ولا يعلم انّه عبدُ الله فتأتى بالاسمَيْن جميعا لمعرفةِ المخاطب٭ وكان الاصل أن ١٠ يكون خبرَيْن اى جملتَيْن مثل مررت بعبد الله مررت بزيد او يدخلَ عليه واوُ العطف لكنّهم لو فعلوا ذلك لألتبس ألا ترى انّك لو قلت مررت بعبد الله مررت بزيد او قلت مررت بعبد الله وزيدٍ ربّما توهّمَ المخاطبُ انّ الثانى غيرُ الاوّل فجاؤا بالبدل فِرارًا من اللَّبْس وطَلَبًا للإيجاز٭ والبدل إمّا أن يكون الاوّلَ فى المعنى او بعضَه او مشتمَلا عليه او يكون على وجه الغَلَط فالاوّلُ نحوُ قولك مررت بأخيك زيدٍ ومررت برجلٍ صالحٍ زيدٍ فزيدٌ هو الاوّلُ وقد أبْدَلْتَه منه للبيان وذلك لجوازِ أن يكون ١٥ قد عرف انّ له أخًا ولا يعرف انّه زيدٌ او يعرف زيدا ولا يعلم انّه اخوه وكذلك يجوز ان يكون يعرف زيدا ولا يعلم انّه رجلٌ صالحٌ او يعرف انّه رجل صالحٌ ولا يعرف انّه زيدٌ فجمع بينهما للبيان٭ ومثله قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فالصراط الثانى بدلٌ من الاوّل وهو هو لانّ الصراط المستقيم هو صراطُ المُنْعَم عليهم٭ وامّا الثانى وهو بدلُ الشىء من الشىء وهو بعضُه كقولك رأيت زيدا وجهَه ورايت قومَك أكثرَهم وثُلُثَيْهم وناسًا منهم وصرفتُ وُجوهَها أوّلها ٢٠ فالثانى من هذه الاشياء بعضُ الاوّل وأبدلتَه منه ليُعلَم ما قصدتَ له وليَتنبّهَ السامعُ فتُثْبِت بقولك رأيت زيدا وجهَه موضعَ الرؤية منه فصار كقولك رأيت وجهَ زيدٍ وكذلك قولك رأيت قومَك اكثرَهم وثُلُثَيْهم وناسًا منهم بيّنتَ مَن رأيتَ منهم فأكثرُهم وثلثاهم بعضُهم وكذلك ناسا منهم قال الله تع وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فمَنْ فى موضعِ خفض لانّ المعنى على من استطاع منهم٭ وتقول بِعْتُ طَعامَك بَعْضَه مَكيلا وبعضَه مَوْزونا ويجوز ان ترفع فتقول بعضُه مكيلٌ وبعضُه موزونٌ

والفرقُ بينهما انّك اذا نصبتَ فقد أوقعتَ الفعلَ على البعض منفصلاً من الآخر فكانّك قلت هذا البعضُ أسلفتُه بكذا كَيْلًا وهذا البعضُ أسلفتُه بكذا وَزْنًا واذا رفعتَ فانّما أوقعتَ الفعلَ على جملة الطعام الذى من صفته أنّ بعضَه مكيلٌ وبعضَه موزونٌ قال الله تع وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ فهذا شاهدٌ فى الرفع ومن كلام العرب خَلَقَ اللّهُ الزرافةَ يَدَيْها أَطْوَلَ من ٥ رِجْلَيْها فهذا شاهدٌ فى النصب ولو قال يداها أطولُ من رجليها لجاز ولا بدّ فيه من ضمير يُعلّقه بالاوّل فامّا قولهم ضربتُ زيدا اليَدَ والرِجْلَ فالمرادُ اليد والرجل منه فحُذف الضمير للعلم به، وامّا الثالث فهو بدلُ الاشتمال نحوُ قولك سُلب زيدٌ ثوبُه وأعجبنى عمرٌو علمُه وحسنُه وأدبُه ونحوُها من المعانى فالثانى بدلٌ من الاوّل وليس ايّاه ولا بعضَه وانّما هو شىءٌ اشتمل عليه والمرادُ بالاشتمال أن يتضمّن الاوّلُ الثانىَ فيُفهَم من فَحْوَى الكلام انّ المراد غيرُ المُبْدَل منه وذلك أنّك لمّا قلت أعجبنى زيدٌ فُهِم انّ ١٠ المُعجِب ليس زيدا من حيث هو لَحْمٌ ودَمٌ وانّما ذلك معنًى فيه وعِبْرةُ الاشتمال أن تصحّ العبارةُ بلفظه عن ذلك الشىء فيجوز ان تقول سُلب زيدٌ وأنت تريد ثوبَه وأعجبنى زيدٌ وانت تريد علمَه وأدبَه ونحوَهما من المعانى قال الله تع قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ فالنارُ بدلٌ لانّ الأخدود مشتملٌ عليها، ومثله قوله تعالى يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فالقتالُ بدلٌ من الشهر الحرام وهو معنًى اشتمل عليه الشهرُ وسُؤالُهم عن الشهر انّما كان لأجلِ القتال فيه، ومن ذلك قول عَبْدَةَ ١٥ ابن الطبيب

* فما كان قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحدٍ * ولكنّه بُنْيانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا *

فهذا يُنشَد على وجهَيْن بالرفع فى هلك واحد والنصب فامّا الرفعُ فعلى ان تكون الجملةُ خبرا لكانَ وامّا النصبُ فعلى ان يكون المفردُ خبرا لكانَ ويكون هُلْكُه بدلا من اسمِ كان، فامّا قول الآخر

* ذَرِينِى إنّ أَمْرَكِ لَنْ يُطاعا * وما أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضاعا *

٢٠ فهذا لا يكون الّا على البدل لأجلِ القافية ولا بدّ فى بدل الاشتمال من عائدٍ ايضا يربطه بالاوّل، فامّا قوله

* لَقَدْ كان فى حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه * تَقَضِّى لُباناتٍ ويَسْأَمُ سائمُ *

فالمراد ثواء فيه الّا انّه حُذف للعلم به والثواء الاقامةُ والمرادُ فى ثواء حَوْلٍ، وامّا الرابع وهو بدلُ الغَلَط والنِسْيانِ ومثلُ ذلك لا يكون فى القرآن ولا فى شعرٍ أمّا القران فهو مُنزّهٌ عن الغلط وكذلك الشعرُ

الفصيح لانّ الظاهر من حال الشاعر مُعاوَدةُ ما نَظَمَه فاذا وجد غلطا أصلحَه وانّما يكون مثله فى بَدْأَة الكلام وما يجىء على سبيلِ سَبْقِ اللسان الى ما لا يريده فيُلْغيه حتّى كانّه لم يذكره وذلك نحو مررت برجلٍ حِمارٍ كانّك أردت ان تقول مررت بحمارٍ فسبق لسانُك الى ذكر الرجل فتداركتَ وأبدلتَ منه ما تريده والأَوْلى أن تأتى ببَلْ للإضراب عن الاوّل٠

٥

فصـــل ۱۵۱

قال صاحب الكتاب وهو الذى يُعتمد بالحديث وانّما يُذكر الاوّل لنحوٍ من التَوْطِئة وليُفاد بمجموعهما فَضْلُ تأكيدٍ وتبيينٍ لا يكون فى الإفراد قال سيبويه عقيبَ ذِكْره أمثلةَ البدل اراد رأيت أَكْثَرَ قومِك ١٠ وثُلُثَىْ قومِك وصرفتُ وُجوهَ اوّلِها ولكنّه ثنّى الاسمَ توكيدا وقولُهم انّه فى حكم تَنْحِيَةِ الاوّل ايذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ومُفارَقته التأكيدَ والصفةَ فى كونهما تَتِمّتَيْنِ لما يَتْبَعانه لا أن يعنوا اِهْدارَ الاوّل وَاطِّراحَه ألا تراك تقول زيدٌ رأيت غلامَه رجلا صالحا فلو ذهبتَ تُـهــدِر الاوّل لم يَسِدّ كلامُك٠

قال الشارح الذى عليه الاعتمادُ من الاسمَيْن أعنى البدلَ والمُبْدَل منه هو الاسمُ الثانى وذكرُ الاوّل ١٥ تَوْطِئَةٌ لبيانِ الثانى يدلّ على ذلك ظهورُ هذا المعنى فى بدلِ البعض وبدلِ الاشتمال ألا ترى انّك اذا قلت ضربتُ زيدا رأسَه فالضربُ انّما وقع برأسه دون سائره وكذلك قولُك سُرِق زيدٌ مالُه انّما المسروقُ المالُ دون زيدٍ ولذلك قدّر سيبويه هذا المعنى بقوله عَقيبَ ذِكْره أمثلةَ البدلِ اراد رأيت اكثرَ قومِك وثُلُثَىْ قومِك وصرفتُ وجوهَ اوّلِها كانّه اراد انّ المعنى متعلّقٌ بالثانى حتّى لو تركتَه ولم تذكره لَألبسَ ألا ترى انّك لو قلت ضربتُ زيدا وسَكَتَّ لظَنّ المخاطبُ انّ الضرب وقع بجُمْلته ولم يختصّ عُضْوا ٢٠ منه فعلمتَ بذلك انّ المعتمَد بالحديث هو الاسمُ الثانى والاوّلُ بيانٌ فالبيانُ فى البدل مقدَّمٌ وفى النعت والتأكيدِ مؤخَّرٌ٠ واعلم انّه قد اجتمع فى البدل ما افترق فى الصفة والتأكيدِ لانّ فيه إيضاحًا للمُبدَل ورَفْعَ لبسٍ كما كان ذلك فى الصفة وفيه رفعُ المَجاز وإبطالُ التوسّع الذى كان يجوز فى المبدل منه ألا ترى انّك اذا قلت جاءنى اخوك جاز ان تريد كِتابَه او رَسولَه فاذا قلت زَيْدٌ زال

ذلك الاحتمالُ كما لو قلت نفسُه او عينُه فلذلك قال صاحبُ الكتاب وليُفاد بمجموعهما فضلُ تأكيدٍ

وتبيينٍ لا يكون فى الافراد يعنى أنّه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعت ولو انفرد كلّ واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيدُ والمؤكَّدُ او النعتُ والمنعوتُ لم يحصل ما حصل باجتماعهما، وقول النحويّين انّه فى حكم تنحيةِ الاوّل الذى هو المبدلُ منه ووضعِ البدل مكانه ليس ذلك معنى إلغائه ٥ وإزالةِ فائدته بل على معنى انّ البدل قائمٌ بنفسه وانّه معتمَدُ الحديث وليس مُبيّنا للمبدَل منه كتَبْيينِ النعت الذى هو من تمام المنعوت والدليلُ على انّ المبدل منه ليس بمُلغًى ولا مطّرحا انّك تقول زيدٌ رأيتُ أباه عمرا فتجعل عمرا بدلا من أباه فلو كان المبدلُ مطّرحا لكان تقديرُ الكلام زيد رأيتُ عمرا فتبقى الجملةُ التى هى خبرٌ بلا عائد وذلك ممتنعٌ وممّا يدلّ ايضا على انّه ليس مُلْغًى قولُ الشاعر

١٠ * فكأنّه لَهِقُ السَّراةِ كأنّه * ما حاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بسَوادِ *

فصــل ١٥٢

قال صاحب الكتاب والذى يدلّ على كونه مستقلّا بنفسه أنّه فى حكم تكريرِ العامل بدليل مجيء ذلك صريحا فى قوله عزّ وجلّ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وقوله لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ ١٥ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وهذا من بدلِ الاشتمال،

قال الشارح وقد أكّد صاحبُ الكتاب كونَ البدل مستقلّا بنفسه وانّه ليس من تتمّة الاوّل كالنعت بكونه فى حكمِ تكريرِ العامل وذلك انّك اذا قلت مررت بأخيك زيدٍ تقديرُه مررت بأخيك بزيد واذا قلت رأيتُ أخاك زيدا فتقديرُه رايتُ اخاك رايتُ زيدا فذلك المقدَّرُ هو العاملُ فى البدل ٢٠ الّا انّه حُذف لدلالةِ الاوّل عليه فالبدلُ من غيرِ جملةِ المبدل منه هذا مذهبُ أبى الحسن الأخفش وجماعةٍ من مُحقّقى المتأخّرين كأبى علىّ والرُمّانىّ وغيرِهم والحجّةُ لهم فى ذلك انّه قد ظهر فى بعضِ المواضع فمن ذلك قوله تعالى وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فقوله لمن آمن منهم بدلٌ من الذين استضعفوا وهو بدلُ البعض لانّ المؤمنين بعضُ المستضعفين، ومن ذلك قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضّة فقوله لبيوتهم بدلٌ مِن مَن يكفر بالرحمن

وهو بدلُ الاشتمال وقد أظهر العاملَ قالوا فلو كان العاملُ فى البدل هو العاملَ فى المبدل منه لأدّى ذلك الى مُحال وهو أن يكون قد عمل فى الاسم عاملان وهما اللامُ الأُولى واللامُ الثانية اذ حروفُ الخفض لا تُعلَّق عن العمل، وقيل لأبى علىّ كيف يكون البدلُ إيضاحا للمبدل منه وهو من غير جملته فقال لمّا لم يظهَر العاملُ فى البدل وانّما دلّ عليه العاملُ فى المبدل منه وآتّصل البدلُ بالمبدل منه فى اللفظ جاز ان يوضّحه، وذهب سيبويه وأبو العبّاس محمّدُ بن يزيد والسيرافىُّ من المتأخّرين الى انّ العامل فى البدل هو العاملُ فى المبدل منه كالنعت والتأكيد وذلك لتعلّقهما به من طريق واحد وأمّا ظهورُ العامل فى بعض المواضع فقد يكون توكيدا كما يتكرّر العاملُ فى الشىء الواحد كقوله * يا بُؤْسَ للجَهْل ضَرّارًا لأقوامِ * فاللام زائدةٌ مُؤكِّدةٌ للاضافة ولولا إرادةُ الاضافة لكان يا بؤسا منوّنا، ومن تكرارِ العامل للتأكيد قولُه تعالى أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ اذا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ فموضعُ أَنَّ الثانيةِ موضعُ أَنَّ الأُولى وانّما كُرّرت للتأكيد وقولُه أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ فأنّ الثانيةُ مُكرّرةٌ تأكيدا فكذلك ههنا يجوز ان يكون تكريرُ الحرف تأكيدا ولو كان العاملُ مقدّرا لكثُر ظهورُه وفشا استعمالُه وفى عدمِ ذلك دليلٌ على ما ذكرناه، والمذهب الاوّل وعليه الأكثرُ ويؤيّده قولُك يا أخانا زيدُ بالضمّ لا غيرُ ولولا كان العاملُ الاوّلُ لوجب نصبُه كالنعت وعطف البيان فاعرفه،

فصــل ۱۵۴

قال صاحب الكتاب وليس بمشروطٍ أن يَتطابق البدلُ والمُبْدَلُ منه تعريفا وتنكيرا بل لك ان تُبْدِلَ أَىَّ النوعَيْن شئتَ من الآخر قال الله عزّ وجلّ الى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ ٱللَّهِ وقال بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خلا أنّه لا يحسُن إبدالُ النكرة من المعرفة الّا موصوفةً كناصيةٍ،

قال الشارح ليس الامرُ فى البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت فيلزمَ تطابقُهما فى التعريف والتنكير كما كان ذلك فى النعت لانّ النعت من تمامِ المنعوت وتَحْلِيةٌ له والبدلُ منقطعٌ من المبدل منه يقدَّر فى موضعِ الاوّل على ما ذكرنا فلذلك يجوز بدلُ المعرفة من المعرفة والنكرةِ من المعرفة والنكرةِ من النكرة والمعرفةِ من النكرة فمثالُ الاوّل وهو بدلُ المعرفة من المعرفة قولك مررت بأخيك زيدٍ فزيدٌ بدلٌ من الاخ وكلاهما معرفةٌ ومثلُه قولُه تعالى إهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ فالصراطُ

الاوّل معرفةٌ باللام والثانى معرفةٌ بالاضافة وقد أُبدل منه لتأكيد البيان، ومثالُ الثانى وهو بدلُ النكرة من المعرفة قولُك مررت باخيك رجلٍ صالحٍ فرجلٌ صالحٌ نكرةٌ وهو بدلٌ من الاخ قال الله تع لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ فناصيةٌ نكرةٌ وقد أُبدلت من الناصية الأُولى وهى معرفةٌ، ولا يحسن بدلُ النكرة من المعرفة حتّى توصَف نحوَ الآية لانّ البيان مرتبطٌ بهما جميعا، ومثالُ الثالث وهو بدلُ ٥ النكرة من النكرة قولُه تعالى انّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا فقولُه مفازا نكرةٌ وقد أُبدل من النكرة وهو حدائقَ، ومثله قول الشاعر

* وكُنْتُ كذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ * ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فشَلَّتِ *

فأبدل قولَه رجلٍ صحيحةٍ من قوله رجلَيْن وكلاهما نكرةٌ، ومثالُ الرابع وهو بدلُ المعرفة من النكرة قولُك مررت برجلٍ زيدٍ قال الله تع وَإِنَّكَ لَتَهْدِى الى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله فالثانى معرفةٌ بالاضافة وقد ١٠ أُبدله من الاوّل وهو نكرةٌ فاعرفه،

فصــل ١٥٤

قال صاحب الكتاب ويُبدَل المظهر من المضمر الغائبِ دونَ المتكلّم والمخاطَب تقول رأيتُه زيدا ١٥ ومررتُ به زيدٍ وصرفتُ وجوهَها اوّلِها ولا تقول بِىَ المِسْكينِ كان الأمرُ ولا عليك الكريمِ المعوَّلُ والمضمرُ من المظهر نحوَ قولك رأيت زيدا إيّاه ومررت بزيد به والمضمرُ من المضمر كقولك رأيتُك إيّاك ومررت بك بك،

قال الشارح اعلم انّ البدل يتجاذبُه شَبَهان شبهٌ بالنعت وشبهٌ بالتأكيد فكما انّ المضمرات تؤكّد فكذلك يُبدَل منها فهو فى ذلك كالمظهر وليس الامرُ فيه كالنعت على ما تقدّم وهو فى ذلك على ٢٠ ثلثةِ أضرب بدلُ مُظْهَرٍ من مضمر ومضمرٍ من مظهر ومضمرٍ من مضمر فمثالُ الاوّل وهو بدل المظهر من المضمر قولك رأيتُه زيدا واذا جرى ذكرُ قومٍ قلت أكرمونى إخْوَتُك ومثلُه قوله تعالى وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فى احدِ الوجوه ومثلُه قوله تعالى ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ فالّذين ظلموا بدلٌ من المضمر وكذلك كَثِيرٌ وهذا من بدل الشىء من الشىء وهما لعَيْنٍ واحدةٍ، وتقول صرفتُ وجوهَها أوّلِها فأوّلها بدلٌ من المضمر المجرور الذى أُضفتَ الوجوهَ اليه وهذا من بدلِ البعض من الكلّ لانّ

الاوّل بعضُ وجوهِ الابدل، وممّا جاء فى التنزيل من ذلك وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا ٱلشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ اى ذِكْرَهُ وهو بدلٌ من الهاء فى أنسانيه والمعنى وما أنسانى ذِكْرَه الّا الشيطانُ، ومن ذلك قول الشاعر

* على حالةٍ لو أنّ فى القَوْمِ حاتِمًا * على جُودِه لَضَنّ بالماء حاتِمِ *

جرّ حاتما لمّا جعله بدلا من الهاء فى جوده، وامّا الثانى وهو بدلُ المضمر من المظهر فقولك رأيت زيدًا
٥ إيّاه فإيّاه مضمرٌ وزيدٌ ظاهرٌ وقد أُبدل منه للبيان ومن ذلك مررت بزيدٍ به الهاء ضميرٌ مجرورٌ وقد أبدلَه من زيدٍ وأعاد الجارّ لانّه لا منفصلَ للمجرور والمتّصلُ لا يقوم بنفسه، وامّا الثالث وهو بدلُ المضمر من المضمر فنحوُ ذلك رايتُه إيّاه فإيّاه ضميرٌ منفصلٌ وهو بدلٌ من الهاء فى رايتُه وهو ضميرٌ متّصلٌ وساغ ذلك لانّ الضمير المنفصل يجرى عندهم مجرَى الأجنبىّ ألا ترى انّهم لا يُجيزون ضربتُنى ويجيزون ما ضربتُ الّا إيّاىَ وإيّاىَ ضربتُ، وتقول مررت به به فالضمير الثانى بدلٌ من الاوّل وأعدتَ حرفَ الجرّ لما ذكرناه
١٠ من انّ المجرور لا منفصلَ له والأقربُ فى هذا أن يكون تأكيدا لا بدلا لانّك اذا أبدلتَ اسما من اسمٍ وهما لعينٍ واحدةٍ كان الثانى مُرادِفا للاوّل ليعلم السامعُ بمجموعهما فامّا اعادةُ اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد، واعلمْ انّ المضمراتِ كلّها لك أن تُبدل منها الّا ضميرَ المتكلّم والمخاطب فلا يحسن البدلُ من كلّ واحد منهما عند اكثرِ النحويّين لو قلت مررتُ بك زيدٍ او مررتَ بى زيدٍ او بى المسكينِ كان الأمرُ لم يجز شىءٌ من ذلك لانّ الغرض من البدل البيانُ وضميرُ المخاطب والمتكلّم فى غايةِ الوضوح
١٥ فلم يحتج الى بيانٍ، وقد أجاز ذلك ابو الحسن الأخفشُ واحتجّ بقوله تعالى لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فقولُه الذين خسروا انفسهم عنده بدلٌ من الكاف والميم وهو ضميرُ المخاطبين ولا دليلَ قاطعَ فى ذلك لانّه يحتمل أن يكون الذين خسروا انفسهم مبتدأً مستأنَفًا وخبرُه فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وقد أجمعوا فى جوازِ ذلك فى بدل الاشتمال نحو قول الشاعر

* ذَرِينِى إنّ أَمْرَكِ لن يُطاعا * وما أَلْفَيْتِنِى حِلْمِى مُضاعا *

٢٠ وربّما جاء ايضا فى بدل البعض نحو قوله

* أَوْعَدَنِى بالسِجْنِ والأَداهِمِ * رِجْلِى فرِجْلِى شَثْنَةُ المَناسِمِ *

فقوله حِلْمِى بدلٌ من الياء فى أَلفيتنى وهو منصوبٌ من قبيلِ بدل الاشتمال وكذلك رِجْلِى بدلٌ من الياء فى أوعدنى والضميران للمتكلّم وساغ ذلك هنا لانّ فيه إيضاحا اذ كان الثانى ممّا يشتمل عليه الاوّل او بعضا منه وهو المرادُ بالكلام ولا تعلمُ كلّ واحد منهما الّا ببيانٍ فامّا تمثيلُه بقوله رأيتُك إيّاك

ومررت بك بك من قبيلِ إبدالِ الشيء من الشيء وهو هو الّا انّه أعاد حرفَ الجرّ لانّ المجرور لا منفصلَ له فاعرفه ،

عَطْف البَيان

٥

فصــــل ١٥٥

قال صاحب الكتاب هو اسمٌ غيرُ صفة يكشِف عن المراد كَشْفَها وينزِل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعمَلة من الغريبة اذا تُرْجِمتْ بها وذلك نحوُ قوله * أَقْسَمَ باللّه أبو حَفْصٍ عُمَرْ * اراد عُمَرَ بنَ ١٠ الخطّاب رضى اللّه عنه فهو كما ترى جارٍ مجْرَى التَرْجَمة حيث كَشَفَ عن الكُنْيَة لقيامه بالشُهْرة دونَها ،

قال الشارح عطفُ البيان مجراه مجْرَى النعت يُؤْتَى به لإيضاحِ ما يجرى عليه وإزالةِ الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما انّ النعت من تمام المنعوت نحوَ قولك مررت بأخيك زيدٍ بيّنتَ الأخ بقولك زيدٍ وفصلتَه من اخٍ آخرَ ليس بزيد كما تفعل الصفةُ فى قولك مررت بأخيك الطويلِ تفصله من اخ ١٥ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا إن كان له إخْوةٌ فهو عطفُ بيان وإن لم يكن له اخٌ غيرُه فهو بدلٌ ، وهو جارٍ على ما قبله فى اعرابه كالنعت إن كان مرفوعا رفعتَ وإن كان منصوبا نصبتَ وإن كان مجرورا خفضتَ الّا انّ النعت انّما يكون بما هو مأخوذٌ من فعلٍ او حِلْيَةٍ نحوُ ضاربٍ ومضروبٍ وعالمٍ ومعلوم وطويل وقصير ونحوِها من الصفات وعطفُ البيان يكون بالاسماء الصريحةِ غيرِ المأخوذة من الفعل كالكُنَى والأعلامِ نحوِ قولك ضربتُ ابا محمّد زيدا وأكرمتُ خالدًا أبا الوليد بيّنتَ الكنية بالعَلَم ٢٠ والعلمَ بالكنية قال الراجز * أَقْسَمَ باللّه أبو حَفْصٍ عُمَرْ * البيت لرُؤْبَة وبعده

* ما إن بها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ * اِغْفِرْ له اَللّهُمَّ إنْ كان فَجَرْ *

يريد عمرَ بن الخطّاب رضى اللّه عنه والشاهدُ انّه بيّنَ الكنية حين توهّمَ فيها الاشتراكَ بقوله عُمَرْ اذ كان العَلَمُ فيه أشهرَ من الكنية وهذا معنى قوله لقيامه بالشُهْرة دونها يريد لقيام الثانى إن عَلَمًا وإن كنيةً ، فالصفة تتضمّن حالاً من أحوال الموصوف يتميّز بها وعطفُ البيان ليس كذلك انّما هو تفسيرٌ

الاوّل باسمٍ آخر مُرادِفٍ له يكون أشهرَ منه فى العُرْف والاستعمالِ من غيرِ أن يتضمّن شيئًا من أحوالِ الذات وهذا معنى قوله ينزل من المتبوع منزلةَ الكلمة المستعمَلة من الغريبة اذا تُرجمتْ بها اى اذا فُسّرت بها، وجملةُ الأمر أنّ عطف البيان يُشْبِه الصفةَ من أربعةِ أوجهٍ احدُها أنّ فيه بيانًا للاسم المتبوع كما فى الصفة الثانى انّ العامل فيه هو العاملُ فى الاوّل المتبوع بدليلِ قولك يا زيدُ زيدٌ وزيدًا
٥ بالرفع على اللفظ والنصبِ على الموضع كما تقول يا زيدُ الظريفُ والظريفَ ويا عبدَ اللّه زيدًا بالنصب كما تقول يا عبدَ اللّه الظريفَ الثالثُ انّه جارٍ عليه فى تعريفه كالصفة الرابعُ امتناعُه أن يجرى على المضمر كما يمتنع من الصفة، ويُفارِقها من أربعةِ اوجهٍ احدُها انّ النعت بالمشتقّ او ما ينزل منزلةَ المشتقّ على ما تقدّم ولا يلزم ذلك فى عطف البيان لانّه يكون بالجَوامِد الثانى انّ عطف البيان لا يكون الّا فى المعارف والصفةُ تكون فى المعرفة والنكرة الثالثُ انّ النعت حكمُه أن يكون أعمَّ من
١٠ المنعوت ولا يكون أخصَّ منه ولا يلزم ذلك فى عطف البيان الا ترى انّك تقول مررتُ بأخيك زيدٍ وزيدٌ أخصُّ من اخيك الرابعُ انّ النعت يجوز فيه القطعُ فينتصبُ بإضمار فعلٍ او يرتفع باضمار مبتدإ ولا يجوز ذلك فى عطف البيان فاعرفه،

فصــــل ١٥٩

١٥ قال صاحب الكتاب والذى يفصله لك من البدل شيئان احدهما قولُ المَرّار

* أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ * عليه الطَيْرُ تَرْقُبُه وُقوعًا *

لانّ بِشْرًا لو جُعل بدلا من البكرىّ والبدلُ فى حكمِ تكريرِ العامل لكان التاركُ فى التقدير داخلا على بشر والثانى انّ الاوّل ههنا هو ما يعتمده الحديثُ ووُرودُ الثانى من أَجْلِ ان يُوضِحَ امرَه والبدلُ
٢٠ على خلافِ ذلك اذْ هو كما ذكرتُ المعتمَدُ بالحديث والاوّلُ كالبِساط لذِكْره،

قال الشارح عطفُ البيان له شَبَهٌ ببدلِ الشىء من الشىء وهو هو من حيث أنّ كلّ واحد منهما تابعٌ وأنّ الثانى هو الاوّل فى الحقيقة فلذلك تعرّض للفصل بينهما، وجملةُ الامر أنّ عطف البيان يُشْبِه البدلَ من اربعةِ اوجهٍ احدُها أنّ فيه بيانًا كما فى البدل الثانى انّه يكون بالاسماء الجوامدِ كالبدل الثالثُ ...... الرابعُ أن يكون لفظُه لفظَ الاسم الاوّل على جهةِ التأكيد كما كان فى البدل

كذلك كقولك يا زيدُ زيدٌ زيدًا كما تقول يا زيدُ زيدُ زيدُ وعلى ذلك قول الرُّؤْبَة

* إنّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرًا * لَقائلٌ يا نَصْرُ نصرٌ نصرًا *

ويُفارقه من اربعةِ اوجهٍ احدُها انّ عطف البيان فى التقدير من جملةٍ واحدةٍ بدليلِ قولهم يا أخانا زيدًا والبدلُ فى التقدير من جملةٍ اخرى على الصحيح بدليل قولهم يا اخانا زيدُ الثانى انّ عطف
٥ البيان يجرى على ما قبله فى تعريفه وليس كذلك البدلُ لانّه يجوز ان تُبدَل النكرة من المعرفة والمعرفةُ من النكرة ولا يجوز ذلك فى عطف البيان الثالثُ انّ البدل يكون بالمظهر والمضمر وكذلك المبدلُ منه ولا يجوز ذلك فى عطف البيان الرابعُ انّ البدل قد يكون غيرَ الاوّل كقولك سُلب زيدٌ ثَوْبُه وعطفُ البيان لا يكون غيرَ الاوّل، وتَبيّن الفرقُ بينهما بيانًا شافيًا فى موضعَيْن احدُهما النداء نحوُ قولك يا اخانا زيدًا ولو كان بدلا لقلت يا اخانا زيدُ بالضمّ ولم يجز نصبُه ولا تنوينُه لانّه من
١٠ جملةٍ اخرى غيرُ الاوّل كانّك قلت يا اخانا يا زيدُ فالعاملُ الذى هو يا فى حكم التكرير، وكذلك تَبيّن الفرقُ بينهما فى قولك أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ إن جعلتَ زيدا عطفَ بيانٍ جازت المسألةُ وإن جعلته بدلا لم تجز لان حَدَّ عطف البيان أن تجرى الاسماء الصريحةُ مجرى الصفات فيعمل فيه العاملُ وهو فى موضعه بواسطةِ المتبوع والبدلُ يعمل فيه العاملُ على تقديرِ تَنْحِيَةِ الاوّل ووَضْعِه موضعَه مباشِرًا للعامل، فامّا قولُ المَرّار الأَسَدىّ * أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ الخ * فإنّ الشاهد فيه انّه
١٥ اضاف التارك الى البكرىّ على حدّ الضارب الرجلِ تشبيهًا بالحسنِ الوجهِ وخَفَضَ بشرا عطفَ بيانٍ على البكرىّ وأجراه عليه جَرْىَ الصفة على الموصوف هذا مذهبُ سيبويه ولو كان بدلا لم يجز التاركِ بشرٍ لانّ حكمَ البدل أن يُقدَّر فى موضعِ الاوّل وقد أنكر ابو العبّاس محمّد بن يزيد جوازَ الجرّ فى بشرٍ عطفَ بيان كان او بدلا وكان يُنشِد البيتَ * انا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرا * بالنصب والقولُ ما قاله سيبويه للسّماع والقياسِ فامّا السماعُ فإنّ سيبويه رواه مجرورا قال سمعناه ممّن يُوثَق به عن العرب
٢٠ ولا سبيلَ الى رَدِّ روايةِ الثقة وامّا القياس فإنّ عطف البيان تابعٌ كالنعت وقد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ألا ترى انّك تقول يا أيّها الرجلُ ذو الجُمّة فتجعل ذو الجُمّة نعتًا للرجل ولا يجوز أن يقع موقعَه وكذلك تقول يا زيدُ الطويلُ ولا يجوز يا الطويلُ، وامّا معنى البيت فإنّه وصف أباه بأنّه صرع رجلا من بَكْرٍ فوقعتْ عليه الطَّيْرُ وبه رَمَقٌ فجعلتْ ترقُب موتَه لتتناول منه والوقوعُ جمعُ واقعٍ كجالسٍ وجُلوسٍ وهو ضدُّ الطائر ونصبُه على الحال إمّا من المضمر المستكنّ فى عَلَيْهِ وإمّا من المضمر

المرفوع فى ترقيه، ومن الفصل بين البدل وعطف البيان أنّ المقصود بالحديث فى عطف البيان هو الاوّل والثانى بيانٌ كالنعت المستغنى عنه والمقصودُ بالحديث فى البدل هو الثانى لانّ البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمّى مترادفان عليه والثانى منهما أشهرُ عند المخاطب فوقع الاعتمادُ عليه وصار الاوّل كالتَّوْطِئة والبِساط لذكرِ الثانى وعلى هذا لو قلت زوّجتُك بِنْتِى فاطمةَ وكانت عائشةَ فإن اردتَ ٥ عطفَ البيان صحّ النِكاحُ لانّ الغَلَط وقع فى البيان وهو الثانى وإن اردت البدلَ لم يصحّ النكاحُ لانّ الغلط وقع فيما هو معتمَدُ الحديث وهو الثانى فاعرفه،

العَطْف بالحَرْف

فصــل ١٥٧

١٠ قال صاحب الكتاب هو نحوُ قولك جاءنى زيدٌ وعمرٌو وكذلك اذا نصبتَ او جررتَ يتوسّطُ الحرفُ بين الاسمَيْن فيُشرِكهما فى إعراب واحد والحروفُ العاطفة تُذكَر فى مكانها إن شاء الله،

قال الشارح هذا الضرب هو الخامسُ من التوابع ويُسمّى عطفا بحرفٍ ويسمّى نَسَقًا فالعطف من ١٥ عباراتِ البصريين والنسقُ من عبارات الكوفيين ومعنى العطف الاشتراكُ فى تأثيرِ العامل وأصلُه المَيْلُ كانّه أُميل به الى حَيِّزِ الاوّل وقيل له نسقٌ لمُساواته الاوّل فى الاعراب يقال ثَغْرٌ نَسَقٌ اذا تَساوتْ أسنانُه وكلامٌ نسقٌ اذا كان على نِظام واحد ولا يتبع هذا الضربُ الّا بوسيطةِ حرف نحوَ جاءنى زيدٌ وعمرٌو فعمرٌو تابعٌ لزيد فى الاعراب بواسطةِ حرف العطف الذى هو الواوُ، وكذلك النصب والجرّ نحوُ قولك رأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو، وانّما كان هذا الضربُ من التوابع لا يتبع الّا بتوسُّطِ حرف من ٢٠ قِبَل انّ الثانى فيه غيرُ الاوّل فلم يتّصِل الّا بحرف اذ كان يأتى بعدَ ان يستوفِىَ العاملُ عملَه وهو غيرُ الاوّل فلم يتّصل الّا بحرف، وامّا ما كان الثانى فيه الاوّل فيتّصل بغيرِ حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيدِ والبدلِ وإن كان يأتى فى البدل ما الثانى فيه ليس الاوّلَ الّا انّه بعضُه او معنًى يشتمل عليه وهو ضميرٌ يُعلّقه بالاوّل فلذلك لم يحتج الى حرف فامّا الغلطُ فليس بقياس مع انّ البدل مستقلٌّ بالحديث ليس فى حكم التَبَع وإن كان ظاهرُ لفظه يُشْعِر بالتَبَعيّة، فامّا أدوات العطف فتُذكَر فى

قِسْم الحروف وَفاء بترتيب الكتاب فاعرفه ،

فصــــل ١٥٨

قال صاحب الكتاب والمضمر منفصله بمنزلة المُظْهَر يُعطَف ويُعطَف عليه تقول جاءنى زيدٌ وأنتَ ودعوتُ
٥ عمرا وإيّاك وما جاءنى الّا انت وزيدٌ وما رأيت الّا إيّاك وعمرا وأمّا متّصله فلا يَتأتّى أن يُعطَف ويُعطَف
عليه خلا أنّه يُشرَط فى مرفوعه أن يؤكّد بالمنفصل تقول ذهبتَ انت وزيدٌ وذهبوا هم وقومُك وخرجنا
نحن وبنو تميم قال الله عزّ وجلّ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ وقولُ عمر بن أبى رَبيعة * قُلْتُ اذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ
تَهادَى * من ضروراتِ الشعر وتقول فى المنصوب ضربتُك وزيدا ولا يقال مررتُ به وزيدٍ ولكن يُعاد
الجارُّ وقراءةُ حَمْزَةَ وَالْأَرْحَامِ ليست بتلك القويّة ،
١٠ قال الشارح الاسماء فى عطفها والعطفِ عليها على اربعةِ اضربٍ عطفُ ظاهرٍ على ظاهرٍ مثلِه وعطف
ظاهرٍ على مضمرٍ وعطفُ مضمرٍ على مضمرٍ وعطفُ مضمرٍ على ظاهرٍ فامّا عطف الظاهر على الظاهر
فعلى ضربَيْن احدُهما أن تعطف مفردا على مفرد نحوَ جاءنى زيدٌ وعمرٌو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد
وعمرٍو عطفتَ عمرا على زيد وكلاهما مفردٌ والغرضُ من ذلك اختصارُ العامل واشتراكُ الثانى فى تأثيرِ
العامل الاوّل فاذا قلت قام زيدٌ وعمرٌو فأصلُه قام زيدٌ قام عمرٌو فحذفت قام الثانية لدلالةِ الأُولى عليها
١٥ وصار الفعلُ الاوّلُ عاملا فى المعطوف والمعطوف عليه هذا مذهبُ سيبويه وجماعةٍ من المحقّقين ، وكان
غيرُه يزعم انّ العامل فى الاسم المعطوف عليه العاملُ المذكورُ والعاملُ فى المعطوف حرفُ العطف
بحُكمِ نيابتِه عن المحذوفِ وهو رأىُ أبى علىّ فاذا قلت قام زيدٌ وعمرٌو فالعاملُ فى زيد العاملُ الاوّلُ
والعاملُ فى عمرٍو حرفُ العطف ، وقال آخرون العاملُ فى المعطوف المحذوفُ فاذا قلت ضربتُ زيدا
وعمرا فالمرادُ وضربتُ عمرا فحذفت الثانية لدلالةِ الأُولى عليه وبقى عملُه فى عمرا على ما كان كما قلت
٢٠ زيدٌ عندك وأصلُه استقرّ عندك ثمّ حُذفت استقرّ لدلالةِ الظرف عليه وبقى عملُه فيه على ما كان
كذلك ههنا ، والآخر عطفُ جملةٍ على جملةٍ نحوُ قام زيدٌ وقعد عمرٌو وزيدٌ منطلقٌ وبكرٌ قائمٌ ونحوُها
من الجُمَل والغرضُ من عطف الجمل رَبْطُ بعضها ببعضٍ واتّصالُها والإيذانُ بأنّ المتكلّم لم يُرِد قَطْعَ الجملة
الثانية من الأُولى والأَخْذَ فى جملةٍ اخرى ليست من الأُولى فى شىءٍ وذلك اذا كانت الجملةُ الثانيةُ
أجنبيّةً من الاولى غيرَ ملتبسةٍ بها وأُريد اتّصالُها بها فلم يكن بدٌّ من الواو لرَبْطها بها فامّا اذا كانت

ملتبسةٌ بالاولى بأن تكون صفةً نحوَ مررت برجلٍ يقوم او حالاً نحوَ مررت بزيدٍ يكتب ونحوها لم تحتج الى الواو فاعرفه، وامّا المضمر فعلى ضربَيْن منفصلٌ ومتّصلٌ فالمنفصلُ بمنزلة الظاهر والمراد بالمنفصل عدمُ اتّصاله بالعامل فيه نحوُ أنَا وأنْتَ وهُوَ وستُذكر فى موضعها وانّما كانت بمنزلة الظاهر لعدم اتّصالها بما يعمل فيها واستقلالها بأنفسها كما كانت الظاهرةُ كذلك والذى يُؤيّد عندك ذلك انّك تقول إيّاكَ

٥ ضربتَ وإيّاىَ ضربتُ كما تقول ضربتَ نفسَك وضربتُ نفسى ولا تقول ضربتُنى ولا ضربتَك لأتّحاد الفاعل والمفعول بالكلّيّة وان كان الضميرُ المنفصلُ عندهم جاريًا مجرى الظاهر ومتنزّلا منزلته كان حكمُه حُكْمَه فلذلك تعطفه وتعطف عليه كما تفعل بالاسماء الظاهرة فتقول فى عطف الظاهر على المضمر أنتَ وزيدٌ قائمان وإيّاك أكرمتُ وعمرا وتقول فى عطف المضمر على الظاهر زيدٌ وأنت قائمان وضربتُ زيدا وإيّاك قال الشاعر

١٠ * مُبَرَّأٌ من عُيُوبِ الناس كُلِّهِم * فاللّهُ يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيّانا *

عطف ايّانا على الظاهر الذى هو ابا حرب، وتقول فى عطف المضمر على المضمر أنتَ وهو قائمان وإيّاك وإيّاه ضربتُ قال الشاعر

* لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ * لا نَرَى فيه عَرِيبَــا *

* لَيــس إيّــاىَ وإيّا * كِ ولا نَخْشَى رَقِيبَا *

١٥ وأمّا المضمر المتّصل فلا يصحّ عطفُه لاتّصاله بما يعمل فيه والعطفُ انّما هو اشتراكٌ فى تأثير العامل ومحالٌ أن يعمل فى اسم واحد عاملان فى وقت واحد، وامّا العطفُ عليه فانّه لا يخلو من أن يكون مرفوعَ الموضع او منصوبَ الموضع او مجرورَ الموضع فان كان مرفوع الموضع لم يجز العطفُ عليه الّا بعد تأكيده نحوَ زيدٌ قام هو وعمرٌو وقمتُ أنا وزيدٌ قال الله تع أُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ لمّا اراد العطفَ على الضمير فى اسكن أكّده بالضمير المنفصل ثمّ أتى بالمعطوف، ومثله قوله تعالى إنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ أكّد

٢٠ الضميرَ المرفوعَ فى يراكم ثمّ عطف عليه ولو قلت زيدٌ قام وعمرٌو بعطفِ عمرٍو على المضمر المستكنّ فى الفعل لم يجز ولكان قبيحًا الّا أن يطول الكلامُ ويقع فصلٌ فحينئذٍ يجوز العطفُ ويكون طُولُ الكلام والفاصلُ سادًّا مَسَدَّ التأكيد نحوَ قوله تعالى فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ بالرفع فى قرآءة بعضهم فانّه عطف الشركاء على المضمر المرفوع فى اجمعوا حين طال الكلامُ بالمفعول ونحوُه قوله مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا عطف الآباء على المضمر المرفوع حين وقع فصلٌ بين حرف العطف والمعطوف بحرف النفى وهو

لا فامّا قوله

* قلتُ اذْ أقْبلَتْ وزُهْرٌ تهادَى * كنعاجِ المَلا تعسَّفْنَ رَمْلَا *

* قد تَنَقَّبْنَ بالحريرِ وأبْدَيْــــــنَ عُيونًا حُورَ المَدامعِ نُجْلَا *

فإنّ الشعر لعمر بن ابى رَبيعَةَ والشاهدُ فيه عطف زُهْرٍ على المضمر المستكنّ فى الفعل ضرورةً وكان الوجهُ
٥ أن يقول اذ أقبلت هى وزُهْرٌ فيُؤكِّد الضميرَ المستكنَّ ليقوَى ثمّ يعطِف عليه، والزُهْرُ جمعُ زَهْرآء
وهى البيضاء المُشْرِقةُ وتَهادَى اى يَمْشِين مَشْيًا رُوَيْدًا بسكونٍ والنِعاجُ بَقَرُ الوَحْش شبّه النساء
بها فى سكونِ المَشْى فيه وتعسّفن ركبْن واذا مشت فى الرمل كان أسكنَ لمَشْيها لصُعوبةِ المشى فيه
والمَلا الفَلاةُ الواسعةُ، ومع ذلك فإنّه يتفاوَتُ قُبْحُه فقولُك زيدٌ ذهب وعمرٌو او قُمْ وعمرٌو أقبحُ من
قولك قمتُ وعمرٌو لانّ الضمير فى قمتُ له صورةٌ ولفظٌ وليس له فى قولك قُمْ وعمرٌو صورةٌ وقولُك قمـــتُ
١٠ وزيدٌ أقبحُ من قولك قُمْنَا وزيدٌ لانّ الضمير فى قمتُ على حرف واحد فهو بعيدٌ من لـفـظ الاسمـــاء
والضميرُ فى قُمْنَا على حرفَيْن فهو أقربُ الى الاسماء وعلى هذا كلّما قوِى لفظُ الضمير وطال كان العطفُ
عليه أقلَّ قُبْحًا، فان قيل ولِمَ كان العطفُ على الضمير المرفوع من غيرِ تأكيد قبيحًا قيل لانّ هذا
الضمير فاعلٌ وهو متّصلٌ بالفعل فصار كحرفٍ من حروف الفعل لانّ الفاعل لازمٌ للفعل لا بدّ له منه
ولذلك تُغيِّر له الفعلَ فتقول ضربْتُ وضربْنَا فتُسكِّن الباء وقد كانت مفتوحةً وكونُه متّصلا غيرَ
١٥ مستقِلّ بنفسه يُؤكِّد ما ذكرنا من شدّةِ اتّصاله بالفعل وربّما كان مستترا مستكِنًّا فى الفعل نحوَ قُمْ
واضْرِبْ وزيدٌ قام وضرب ونحوِ ذلك واذ كان بمنزلةِ جُزْءٍ منه وحرفٍ من حروفه قبُح العطفُ عليه لانّه
يصير كالعطف على لفظ الفعل وعطفُ الاسم على الفعل ممتنعٌ وانّما كان ممتنعا من قِبَل انّ المراد من
العطف الاشتراكُ فى تأثيرِ العامل وعواملُ الافعال لا تعمل فى الاسماء لا بل ربّما كان الفعلُ مبـنـيّــا إمّا
ماضيًا وإمّا امرًا فلا يكون له عاملٌ فلذلك قبُح أن تقول قمتُ وزيدٌ حتّى تقول قمتُ أنا وزيدٌ فتُؤكِّده
٢٠ فيكون التأكيدُ مُنبِّهًا على الاسم ويصير العطفُ كأنّه على لفظِ الاسم المُؤكِّد وإن لم يكن فى الحقيقة
معطوفا عليه اذ لو كان معطوفا عليه لكان تأكيدا مثلَه وليس الامرُ كذلك لانّ المراد إشراكُه فى عملِ
الفعل لا فى التأكيد، وإن كان المضمر المتّصل منصوبَ الموضع نحوَ الهاء فى ضربتُه والكاف فى
ضرَبْتُك جاز العطفُ عليه من غيرِ تأكيد فإن اكّدتَه كان احسنَ شىء فإن لم تُؤكِّده لم يمتنع العطفُ
عليه فتقول ضربتُه وزيدا وأكرمتُه وعمرا قال الشاعر * فإنّ اللهَ يَعْلَمُنِى وَوَهْبًا * عطف وهبًا على الياء

فى يعلمنى من غيرِ تأكيد وذلك من قِبَل انّ الضمير المنصوب فَضْلَةٌ فى الكلام يقع كالمستغنَى عنه ولذلك يجوز حذفُه وإسقاطُه نحوُ قولك ضربتُ وقتلتُ ولا تذكر مفعولا وانّما اتّصل بالفعل من جهة اللفظ والتقديرُ فيه الأنفصالُ ولذلك لا تُغيِّر له الفعلَ من جهة اللفظ فتقول ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ فيكون آخرُ الفعل مفتوحا كما كان قبل اتّصالِ الضمير به، وامّا اذا كان الضميرُ مخفوضا لم يجز العطفُ عليه الّا بإعادةِ الخافض لو قلت مررت بكَ وزيدٍ او به وخالدٍ لم يجز حتّى تُعيدَ الخافضَ فتقول مـررت بـكَ وبزيدٍ وبـه وبخـالـدٍ من قِبَل انّ الضمير صار عِوَضا من التنوين والدليلُ على استوائهما قولُهم يا غلامِ فيحذفون الياء التى هى ضميرٌ كما يحذفون التنوينَ وانّما استويَا لانّهما يجتمعان فى انّهما على حرف واحد وأنّهما يُكمِّلان الاسمَ الاوّلَ ولا يُفصَل بينهما ولا يصحّ الوقفُ على ما اتّصلا به دونهما وليس كذلك الظاهرُ المجرورُ لانّه قد يُفصَل بالظرف بينهما نحوَ قوله

١٠ * لمّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا ٱسْتَعْبَرَتْ * لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَن لَامَهَا *

والمراد للّه درُّ مَن لامها اليومَ ومثلُه قول الآخر

* كأنّ أَصْوَاتَ مِن إيغالِهِنَّ بنا * أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرارِيجِ *

والمراد أصواتَ اواخرِ الميس ففصل بينهما بالجارّ والمجرور ضرورةً، ولو كان مكانَ الياء ظاهرٌ فى نحو يا عِبادِ لمّا حُذف، وقال ابو عثمان لمّا صحّ مرّ زيدٌ وأنتَ صحّ مررتَ أنتَ وزيدٌ ولمّا صحّ كلّمتُ زيدا ١٥ وإيّاك صحّ كلّمتُك وزيدا ولمّا امتنع مررتُ بزيدٍ وَكَ امتنع مررت بكَ وزيدٍ لانّ المعطوف والمعطوف عليه شَرِيكان لا يصحّ فى احدهما الّا ما صحّ فى الآخر فلمّا لم يكن للمخفوض ضميرٌ منفصلٌ يصحّ عطفُه على الظاهر لم يصحّ عطفُ الظاهر عليه فلمّا لم يصحّ وأُريد ذلك أُعيد الخافض وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة اذ كان عاملا ومعمولا ولم يجز ذلك الّا فى ضرورة الشعر نحوِ قوله

* فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا * فَٱذْهَبْ فما بكَ والأَيّامِ من عَجَبِ *

٢٠ عطف الايّام على المضمر المتّصل بالباء وذلك قبيحٌ انّما يجوز فى ضرورة الشعر دون حالِ الاختيار وسَعَةِ الكلام، وامّا قولُه تعـ اِتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامِ بجرّ الارحام فى قِرآءةِ حَمْزَةَ فإنّ أكثرَ النحويّين قد ضَعَّفَ هذه القراءةَ نَظَرًا الى العطف على المضمر المخفوض وقد ردّ ابو العبّاس محمّدُ بن يزيد هذه القراءةَ وقال لا تَحِلُّ القراءةُ بها وهذا القولُ غيرُ مَرْضِىّ من ابى العبّاس لانّه قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ ولا سبيلَ الى رَدِّ نَقْلِ الثقة مع انّه قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السَّبْعة كَابن مسعود وابن عـبّـاسٍ

والقاسم وابرهيمَ النَّخَعيّ والأعمش والحسن البصرىّ وقَتادَةَ ومُجاهِدٍ واذا صحّت الروايةُ لم يكن سبيلٌ الى رَدّها ويحتمِل وجهَيْن آخَرَيْن غيرَ العطف على المكنىّ المخفوضِ احدُهما أن تكون الواوُ واوَ قَسَمٍ وهم يُقْسِمون بالارحام ويُعظّمونها وجاء التنزيلُ على مقتضَى استعمالهم ويكون قولُه إنّ ٱللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا جوابَ القسم والوجهُ الثانى ان يكون اعتقد انّ قبله باءً ثانيةً حتّى كانّه قال وبالارحام ثمّ حذف

٥ الباءَ لتقدُّم ذكرها كما حُذفت فى نحو قولك بِمَن تَمُرّ أَمُرّ وعلى مَن تنزِلْ أنزِلْ ولم تقل أمُرّ به ولا أنزِلْ عليه لانّها مثلُها فى موضع نصب وقد كثُر عنهم حذفُ حرف الجرّ وأُنشد

* رَسْمِ دارٍ وقفتُ فى طَلَلِهْ * كِدْتُ أَقْضِى الحيوةَ مِن جَلَلِهْ *

والمراد رُبَّ رسمِ دارٍ وقفتُ فى طللهء وكان رُؤْبَةُ اذا قيل له كيف أصبحتَ يقول خَيْرٍ عافاك اللّهُ اى بخيرٍ فيحذف الباءَ لدلالةِ الحال عليه، وحذفُ حرف الجرّ ههنا وتَبْقِيَةُ عمله من قبيلِ حذف

١٠ المضاف فى قوله

* أَكُلَّ ٱمْرِئٍ تَحْسِبِينَ ٱمْرَأً * ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارًا *

والمراد وكلّ نارٍ الّا انّه حذف كُلًّا الثانيةَ لتقدُّم ذكرها وبقّى عملَها ومثلُه قول الآخر

* تُعلّق فى مِثْلِ السَوارِى سُيُوفُنا * وما بَيْنَها والكَعْبِ غُوطٌ نَفانِفُ *

والمراد وما بينها وبين الكعب الّا انّه حذف الظرفَ لتقدُّمِ ذكره وبقّى عملَه الّا انّ حذفَ المضاف

١٥ أسهلُ امرًا وأقربُ متناوَلًا لانّ حرف الجرّ يتنزّل منزلةَ الجُزْءِ ممّا جَرّه ولا يجوز الفصلُ بينهما بظرفٍ ولا غيرِه ويُحكَم عليهما باعرابٍ واحدٍ وليس كذلك المضافُ والمضاف اليه، ونظيرُ الآيةِ قولُ الشاعر أنشده المُبَرِّدُ فى الكامل

* فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا * فَٱذْهَبْ فما بك والأَيّامِ من عَجَبِ *

والقول فيه كالآيةِ فاعرفْه إن شاء اللّه تع،

٢٠

ومن اصناف الاسم المبنىّ

فصــل ١٥٩

قال صاحب الكتاب وهو الذى سكونُ آخِره وحركتُه لا بعاملٍ وسببُ بِنائه مُناسَبتُه ما لا تمكُّنَ له

بوجهٍ قريبٍ او بعيدٍ بتضمُّنِ معناه نحوَ أَيْنَ وأَمْسِ او شَبَهِهِ كالمُبهَمات او وُقوعِهِ موقعَه كنَزالِ او مُشاكلتِه للواقع موقعَه كفَجارِ وفَساقِ او وقوعِه موقعَ ما أَشْبَهَه كالمُنادَى المضمومِ او اضافتِه اليه كقوله عزّ وعلا مِنْ عَذابِ يَوْمَئِذٍ وهٰذا يَوْمَ لَا يَنْطِقُونَ فيمَن قرأهما بالفتح وقولِ ابى قَيْسِ بن رِفاعةَ

* لم يَمْنَعِ الشُرْبَ منها غَيْرَ أَن نَطَقَتْ * حَمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أَوْقالِ *

٥ وقولِ النابغةِ * على حِينَ عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِبَى *

قال الشارح البناء يُخالِف الاعرابَ ويُضادّه من حيث كان البناء لزومَ آخِرِ الكلمة ضربًا واحدًا من السكون او الحركة لا لشىءٍ أَحدثَ ذلك من العوامل فحركةُ آخِرِه كحركةِ اوّله فى اللزوم والثَباتِ خلافَ الاعراب وانّما سُمّى بناءً لانّه لمّا لزِم ضربا واحدا ولم يتغيّر تغيُّرَ الاعراب سُمّى بناءً مأخوذٌ من بنـــاء الطين والآجُرّ لانّ البناء من الطين والآجرّ لازمٌ موضعَه لا يزول من مكان الى غيره وليس كذلك ما ١٠ ليس ببناءٍ من نحو الخَيْمة وبيتِ الشَعْر فانّها أَشياء منقولةٌ من مكان الى مكان٠ والقياس فى الاسماء أَن تكون معربةً كلُّها من قِبَل انّها سِماتٌ على مسمّياتٍ وتلك المسمّياتُ قد يُسنَد اليها فعلٌ فتكون فاعلةً وقد يقع بها فعلٌ فتكون مفعولةً وقد يضاف اليها غيرُها على سبيلِ التعريف فاستحقّتِ الاعرابَ للدلالة على هذه المعانى المختلفة وما بُنى منها فبالحَمْل على ما لا تمكُّنَ له من الحروف والافعالِ لضربٍ من المناسَبة فالمبنىّ من الاسماء هو الخارجُ من التمكّن الى شَبَهِ الحروف او الافعال والمرادُ بالتمكّن فى ١٥ الاسماء تعاقُبُ التعريف والتنكير بالعَلامة عليه وأَمّا ما لا تمكُّنَ له فلا يتعرّف نكرتُه ولا يتنكّر معرفتُه فرَجُلٌ وفَرَسٌ متمكّنان لتعاقُبِ التنكير والتعريفِ عليهما نحوِ قولك رجلٌ وفرسٌ والرجل والفرس وأَمّا زيدٌ وعمرٌو ونحوُهما من الاعلام فتمكّنان لانّهما قد يتنكّران اذا ثُنّيا فيقال الزيدان والعمران اذا أُريد تعريفُهما وأَمّا هٰذا ونحوُه فانّه غيرُ متمكّنٍ لانّك لا تقول الهذان وأَمّا كَمْ وكَيْفَ ونحوُهما فانّهما غيرُ متمكّنَيْن لانّهما نكرتان لا تتعرّفان٠ والأسباب المُوجِبة لبناء الاسم ثلاثةٌ تضمُّنُ معنى الحرف ومشابَهةُ ٢٠ الحرف والوقوعُ موقعَ الفعل المبنىّ فكلُّ مبنىٍّ من الاسماء فانّما سببُ بنائه ما ذُكر او راجعٌ الــى ما ذُكر فأَيْنَ وكَيْفَ ونظائرُهما بُنيا لتضمُّنهما معنى الحرف والاسماءُ المضمرةُ والموصولةُ ونظائرُها مبنيّةٌ لمضارَعةِ الحرف والفرقُ بين ما تَضمّن معنى الحرف وما ضارَعه أَنّ مضارَعةَ الحرف انّما هى مشابَهةٌ بينهما فى خاصّةٍ من خَواصّ الحرف والمرادُ بالحرف جنسُ الحروف لا حرفٌ مخصوصٌ على ما سيُذكر فى موضعه وتضمُّنُه معنى الحرف أَن يُنوَى مع الكلمة حرفٌ مخصوصٌ فيُفيد ذلك الاسمُ فائدةَ ذلك الحرف المنوىّ

حتّى كأنّه موجودٌ فيه وكانّ الاسمَ وعاءٌ لذلك للحرف ولذلك قيل تَضمّن معناه اذ كلّ شىء اشتمل على شىء فقد صار متضمِّنا له ألا ترى انّ أَيْنَ وكَيْفَ يُفيدان الاستفهامَ كما تفيده الهمزةُ فى قولك أفى الدار زيدٌ وَنَزالِ وتَراكِ ونحوُهما من اسماء الافعال بُنيا لانّهما وقعا موقعَ اِنْزِلْ واُتْرُكْ فهذه أصولُ عِلَلِ البناء، فقوله وسببُ بنائه مناسَبتُه ما لا تمكُّنَ له بوجهٍ قريبٍ او بعيدٍ يريد مناسبةَ للحرف او فعلِ الأمر فانّه لا تمكُّنَ لهما بوجهٍ بخلافِ الاسماء المبنيّةِ فانّ لها تمكُّنًا فى الاصل وبعضُها أقربُ الى المتمكّنة من بعضٍ فأقربُها من المتمكّنة ما كان مبنيّا على حركة نحوُ يا زيدُ ويا حَكَمُ وأبعدُها منها ما كان مبنيّا على السكون اذ الاسماء المتمكّنةُ متحرّكةٌ متصرّفةٌ فأراد انّها فى البناء محمولةٌ على ما لا حظَّ له فى التمكّن بوجه قريب نحوُ الاسماء المبنيّة على حركة ولا بوجه بعيد نحوُ الاسماء المبنيّة على السكون، وما عدا ذلك فمحمولٌ عليها او راجعٌ اليها نحوُ فَجارِ وفَساقِ فانّهما وإن لم يكونا واقعَيْن موقعَ الفعل فانّهما مضارِعان لِما وقع موقعَه وهو نَزالِ وتَراكِ فبُنيا كبنائه ونحوُ المنادَى فى يا زيدُ ونحوِه ممّا هو معرّفٌ فانّه وإن لم يكن مشابِهًا للحرف فهو واقعٌ موقعَ أنْتَ من حيث كان مخاطَبا واسماء الخطاب مبنيّةٌ وستُذكَر مستوفًى، فأمّا يومَئذٍ وحينَئذٍ وساعتَئذٍ ففيه وجهان البناء والاعرابُ فالاعرابُ على الاصل والبناء لانّه ظرفٌ مبهمٌ اضيف الى غيرِ متمكّنٍ من الاسماء فاكتسى منه البناءَ لانّ المضاف يكتسى من المضاف اليه كثيرا من أحكامه، وقد أجروا غيرًا ومثلًا مُجرى الظرف فى ذلك لإبهامهما نحوَ قوله تعالى انّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ فانّ مثلا مبنيّةٌ لاضافتها الى غيرِ متمكّن وهو أمثلُ وُجوهها، فامّا قوله * لم يمنع الشرْبَ منها غيرَ أن نطقتْ الخ * فالبيت لأبى قَيْس بن رِفاعةَ وقيل لرجلٍ من كِنانَةَ والشاهدُ فيه انّه بنى غيرا على الفتح لاضافتها الى غيرِ متمكّن وإن كان فى موضع رفع، فان قيل فأنْ والفعلُ فى تأويلِ المصدر وكذلك أنّ المشدَّدةُ مع ما بعدها والمصدرُ اسمٌ متمكّنٌ فحينئذ غيرٌ ومثلٌ قد اضيفتا الى متمكّنٍ فلمَ وجب البناء قيل كونُ أنْ مع الفعل فى تقدير المصدر شىءٌ تقديريٌّ والاسمُ غيرُ ملفوظ به وانّما الملفوظُ به فعلٌ او حرفٌ فلمّا اضيفتا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافةَ بُنيتا معها لانّ الاضافة بابُها أن تقع على الاسماء المفردةِ فلمّا خرجتْ ههنا عن بابها بُنى الاسمُ وسيوضَح بأكثرَ من ذلك، يقول لم يمنعْنا من التعريجِ على الماء الّا صوتُ حمامةٍ ذكّرتْنا مَن نُحبّ فهيّجنا وحثّنا على السَيْرِ، والأَوْقال الأعالى ومنه التَوَقُّلُ وهو الصُعود فيه، ونحوُ ذلك قولُ النابغة

* على حينَ عاتَبْتُ المَشيبَ على الصِبَى * وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ *

الشاهد فيه اضافةُ حِينَ الى الفعل الماضى وبناءه لذلك على الفتح والاعرابُ جائزٌ على الاصل غيرَ انّ البناء هٰهنا أَوجهُ منه فى قوله غيرَ ان نطقتْ لانّ الظرف هٰهنا مضافٌ الى فعلٍ محضٍ وفى قوله غيرَ ان نطقت مضافٌ الى اسمٍ متأوَّلٍ فكان الاعرابُ فيه أظهرَ ۔ وصف انّه بَكَى على الديار زمنَ مَشيبه ٥ ومُعاتَبتِه لنفسه على صِباه وطَرَبِه والوازِعُ الناهِى وأَوقعَ الفعلَ على المشيب اتّساعًا والمعنى عاتبتُ نفسى على الصبى لمكانِ شَيْبِى فاعرفه ۔

قال صاحب الكتاب والبناء على السكون هو القياسُ والعدولُ عنه الى الحركة لأحدِ ثلثةِ أسباب للهَرَب من ٱلتقاء الساكنَيْن فى نحوِ هٰؤُلاء ولئلّا يُبتدأَ بساكنٍ لفظا او حُكْما كالكافَيْن التى بمعنَى مِثْلٍ والتى هى ضميرٌ ولعُروضِ البناء وذلك فى نحوِ يا حَكَمُ ولا رجلَ فى الدار ومِن قَبْلُ ومن بَعْدُ ١٠ وخمسةَ عَشَرَ ۔

قال الشارح القياس فى كلِّ مبنىّ ان يكون ساكنًا وما حُرِّك من ذلك فلعِلّةٍ فاذا وجدتَ مبنيًّا ساكنًا فليس لك أن تسأل عن سببِ سُكونه لانّ ذلك مقتضَى القياس فيه فإن كان متحرّكا فلك أن تسأل عن سبب الحركة وسببِ اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها من الحركات وانّما كان القياس فى كلِّ مبنىّ السكونَ لوجهَيْن احدُهما انّ البناء ضدُّ الاعراب وأصلُ الاعراب ان يكون بالحركات المختلفة للدلالة ١٥ على المعانى المختلفة فوجب أن يكون البناء الذى هو ضدُّه بالسكون والوجهُ الثانى أنّ الحركة زيادةٌ مستثقَلةٌ بالنسبة الى السكون فلا يُؤْتَى بها الّا لضرورةٍ تدعو الى ذلك ۔ والأسباب المُوجِبة لتحريك المبنىّ احدُ ثلاثةِ اشياء الفِرارُ من التقاء الساكنَيْن والبَدَاءةُ بالحرف الساكنِ لفظًا او حكمًا وأن يكون المبنىُّ له حالةُ تمكُّنٍ فالاوّلُ نحوُ أَيْنَ وهٰؤُلاء وحَيْثُ اصلُ حركةِ التقاء الساكنين الكسرةُ وانّما يُعدَل عنها لضربٍ من الاستحسان من قِبَلِ أنّا رأينا الكسرةَ لا تكون اعرابا الّا باقترانِ التنوين بها او ما يقوم ٢٠ مقامَه وقد يكون الضمّةُ والفتحةُ اعرابَيْن من غيرِ تنوين يصحَبُهما ولا شىء يقوم مقامَ التنوين نحوَ ما لا ينصرِف والافعالِ المضارِعة فاذا اضطُررنا الى تحريكِ الساكن حرّكناه بحركةٍ لا تُوَهِّمُ فيه الاعرابَ وهى الكسرةُ ۔ وامّا تحريكُ الحرف لئلّا يُبتدأَ بساكنٍ فنحوُ همزة الاستفهام وواوِ العطف وفائه والقياسُ فى هذه الحروف أن تكون سَواكِنَ وانّما الحركةُ فيها لأجلِ وقوعها اوّلًا وهذا حكمُ كلِّ حرف فى اوّلِ كلِّ كلمة يُبتدأُ بها من اسمٍ او فعلٍ او حرفٍ لا يكون الّا متحرّكا ۔ وقوله لفظًا او حكمًا فالمراد باللفظ ما ذكرناه

من نحوِ واو العطف وألِف الاستفهام وكافِ التشبيه فى نحوِ زيدٌ كالأسد فهذه الحروفُ ونظائرُها لا تكون أبدًا الّا مفتوحةً لوُقوعها أوّلًا لفظا وأمّا كونُها اوّلا فى الحكم فنحوُ كافِ ضميرِ المفعول من نحوِ ضَرَبَكَ وأَكْرَمَكَ فهذه الكافُ منفصلةٌ فى الحكم يُبْدَأُ بها فى التقدير والمفعولُ فضلةٌ غيرُ لازم للفعل ولذلك لا تُسكَّن له الفعلَ اذا اتّصل بضميره كما سكّنته للفاعل • واعلمْ انّ أصحابنا يقولون انّ الابتداء ٥ بالساكن لا يكون فى كلام العرب وقد أحالَه بعضُهم ومنع من تصوُّره ولا شُبْهَةَ فى الإمكان ألا ترى انّه يجوز الابتداء بالساكن اذا كان مدّغمًا نحوَ تَّاقَلْتُمْ تَّخَذْتُمْ فى تَثاقَلْتُمْ واتَّخَذْتُمْ ويُؤيّد ذلك وأنّه من لغة العرب أنّهم لم يُخفِّفوا الهمزةَ اذا وقعتْ اوّلا بأيّ حركةٍ تحرّكتْ نحوَ أَحْمَدَ وابرهيمَ ونحوِ قوله * أَأَنْ رَأَتْ رجلًا أَعْشَى * لانّ فى تخفيفها تضعيفا للصوت وتقريبًا له من الساكن فامتناعُهم من تخفيف الهمزة مع إمكانِ تخفيفها والنُّطْق بها دليلٌ على انّ ذلك من لغة العرب وذلك من قِبَل ١٠ انّ المبتدئ بالنطق مستجمٌّ مستريحٌ فيُعظِّم صوتَه والواقفُ تَعِبٌ حَسِرٌ يقف للاستراحة فيُضعِّف صوتَه • وامّا عُروضُ البناء فانّ المبنىّ من الاسماء يكون على ضربَيْن ضربٌ له حالةٌ يكون مُعرَبا فيها وانّما يعرِض له البناء فى بعضِ الاحوال نحوُ يا زيدُ فى النداء وما كان مثله فانّه يكون فى غير النداء معربًا وانّما عرض البناء فى النداء ومثلُه لا رجلَ فى النفى فانّ البناء عرض له فى حالِ النفى وفى غيرِ النفى يكون معربًا نحوَ هذا رجلٌ ورأيت رجلا ومررت برجلٍ وكذلك لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ١٥ ونحوُهما من الغايات وكالأعداد المركّبةِ من نحو خمسةَ عشرَ الى تسعةَ عشرَ فانّه قبل التركيب كان معربا وضربٌ آخرُ لم يكن له حالةُ تمكُّن البتّةَ بل لا يكون قطّ الّا مبنيًّا فجُعل لكلّ واحد منهما مَرْتَبةٌ غيرُ مرتبةِ الآخر ولمّا كان السكونُ أنقصَ من الحركة بَنَيْنَا عليه ما لم يكن له حَظٌّ فى التمكّن وبنينا على حركةٍ ما كان له حظٌّ فى التمكّن ليكونَ له بذلك فضيلةٌ على المبنىّ الآخر فاعرفه •

قال صاحب الكتاب وسكونُ البناء يسمّى وَقْفا وحركاتُه ضَمّا وفَتْحا وكَسْرا وأنا أسوقُ اليك عامّةَ ما ٢٠ بَنَتْه العربُ من الاسماء الّا ما عَسَى يشذّ منها او قد ذكرناه فى هذه المقدّمة فى سبعةِ أبواب وهى المُضْمَراتُ وأسماء الاشارة والمَوْصولاتُ واسماء الأفعال والأَصْواتُ وبعضُ الظُّروف والمُرَكَّباتُ والكِناياتُ •

قال الشارح اعلم انّ سيبويه وجماعةً من البصريين قد فصلوا بين ألقابِ حركاتِ الاعراب وسكونه وبين ألقابِ حركاتِ البناء وسكونه وإن كانت فى الصورة واللفظِ شيئًا واحدا فجعلوا الفتحَ المطلقَ لقبًا للمبنىّ على الفتح والضمَّ لقبا للمبنىّ على الضمّ وكذلك الكسرَ والوقفَ وجعلوا النصبَ لقبا للمفتوح

بعاملٍ وكذلك الرفعَ والجرَّ والجزمَ ولا يقال لشيء من ذلك مضمومٌ مطلقًا لا بدَّ من تقييدٍ لئلّا يدخل في حيّزِ المبنيّات أرادوا بالمخالفة بين ألقابها ابانةَ الفرق بينهما فاذا قال هذا الاسمُ مرفوعٌ عُلم انّه بعاملٍ يجوز زوالُه وحُدوثُ عاملٍ آخرَ يُحْدِث خِلافَ عَمَلِه فكان فى ذلك فائدةٌ وإيجازٌ لانّ قولنا مرفوعٌ يكفى عن أن يقال له مضمومٌ ضمّةً تزول او ضمّةً بعاملٍ، وربّما خالفَ فى ذلك بعضُ الكوفيين
٥ وسمّى ضمّةَ البناء رفعًا وكذلك الفتحَ والكسرَ والوقفَ والوجهُ الاوّلُ لِمَا ذكرناه من القياس ووجهِ الحِكْمة، وتنحصر المبنيّاتُ فى سبعةِ أبواب اسمٍ كُنى به عن اسمٍ وهو المضمرُ نحوُ أنا وأنتَ وهُوَ ونحوها واسمٍ أُشير به الى مسمّى وفيه معنَى فعلٍ نحو هذا وهذان وهؤلاء واسمٍ قام مقامَ حرفٍ وهو الموصولُ نحوُ الّذى والّتى ونحوها واسمٍ سُمّى به فعلٌ نحو صَهْ ومَهْ وشِبْهِهما والأصواتِ المَحْكيّةِ والظروفِ لم تتمكّن واسمٍ رُكّب مع اسمٍ مثلِه وستَرِدُ عليك مُفصّلةً إن شاء الله تع،

المضمرات

فصـــل ٣٩٠

١٥ قال صاحب الكتاب هى على ضربَيْن متّصلٌ ومنفصلٌ فالمتّصلُ ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمةٍ كقولك أَخُوكَ وضَرَبَكَ ومَرّ بِكَ وهو على ضربين بارزٌ ومستترٌ فالبارزُ ما لُفظ به كالكاف فى اخوك والمستترُ ما نُوِىَ كالذى فى زيدٌ ضَرَبَ والمنفصلُ ما جرى مجرَى المظهَر فى استبداده كقولك هُوَ وأَنْتَ،

قال الشارح لا فَرْقَ بين المضمر والمَكْنىّ عند الكوفيين فهما من قبيلِ الاسماء المترادِفة معناها واحدٌ وإن اختلفا من جهةِ اللفظ وأمّا البصريون فيقولون المضمراتُ نوعٌ من المَكْنيّات فكلُّ مضمرٍ مَكْنىٌّ وليس
٢٠ كلّ مكنىّ مضمرًا فالكِنايةُ اقامةُ اسمٍ مُقامَ اسمٍ تَوْرِيَةً وإيجازًا وقد يكون ذلك بالاسماء الظاهرةِ نحوِ فُلان والفُلان وكَيْتَ وكَيْتَ وكَذَا وكَذَا ففُلانٌ كنايةٌ عن أعلامِ الأَناسىّ والفلانُ كنايةٌ عن اعلامِ البَهائم وكَيْتَ وكَيْتَ كنايةٌ عن الحديث المُدْمَجِ وكَذَا كَذَا كنايةٌ عن العدد المبهَم وانْ كانت الكنايةُ قد تكون بالاسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة كانت المضمراتُ نوعًا من الكنايات، وانّما أُتى بالمضمرات كلّها لضربٍ من الايجاز واحترازًا من الإلباس فأمّا الايجاز فظاهرٌ لانّك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم

بكَماله فيكون ذلك لحرف كجزْء من الاسم وأمّا الإلباس فلأنّ الاسماء الظاهرة كثيرةُ الاشتراك فاذا قلت
زيدٌ فعل زيدٌ جاز ان يُتوهَّم فى زيدٍ الثانى أنّه غيرُ الأوّل وليس للاسماء الظاهرة احوالٌ تفترق بها اذا
ألتبستْ وانّما يُزيل الالتباسَ منها فى كثيرٍ من احوالها الصفاتُ كقولك مررت بزيدٍ الطويلِ والرجلِ
البَزّازِ والمضمراتُ لا لَبْسَ فيها فاستغنتْ عن الصفات لانّ الاحوال المقترِنة بها قد تغنى عن الصفات
٥ والاحوالُ المقترِنةُ بها حضورُ المتكلّم والمخاطَبِ والمشاهَدةُ لهما وتقدُّمُ ذكرِ الغائب الذى يصير به
بمنزلة الحاضر المشاهَدِ فى الحكم فأعرفُ المضمرات المتكلّمُ لانّه لا يُوْهِمك غيرَه ثمّ المخاطَبُ والمخاطَبُ تِلْوُ
المتكلّم فى الحضور والمشاهَدة وأضعفُها تعريفا كنايةُ الغائب لانّه يكون كنايةً عن معرفةٍ ونكرةٍ حتّى
قال بعضُ النحويّين كنايةُ النكرة نكرةٌ ، والمضمرات كلُّها مبنيّةٌ وانّما بُنيت لوجهَيْن احدُهما شَبَهُها
بالحروف ووجهُ الشَبَه أنّها لا تستبِدّ بأنفسها وتفتقِر الى تقدُّمِ ظاهرٍ ترجع اليه فصارت كالحروف التى
١٠ لا تستبِدّ بنفسها ولا تُفيد معنًى الّا فى غيرها فبُنيت كبِنائها والوجهُ الثانى أنّ المضمر كالجزء من
الاسم المظهر اذ كان قولك زيدٌ ضربتُه انّما أتيتَ بالهاء لِتكون كالجزء من اسمه دالّا عليه الّا انّك
ذكرتَ الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لِتكون فى كلّ ما تريد أن تُضمِره ممّا تقدّم ذكرُه فكان لذلك
كجزء من الاسم وجزء الاسم لا يستحِقّ الاعرابَ ، والمضمر على ضربَيْن متّصلٌ ومنفصلٌ فالمتّصلُ ما
كان متّصلا بعامله وانّما قال ما لا ينفكّ عن اتّصاله بكلمةٍ ولم يقل بعاملٍ تحرّزًا من المضاف فى نحوِ
١٥ أخوك وشبيهك فانّه على رأيِ جماعةٍ من المحقّقين العاملُ فيه حرفُ الجرّ المقدّرُ لا نفسُ الاسم المضاف
فلذلك لم يُقيِّد اتّصاله بالعامل فيه ، والمنفصل ما لم يتّصل بالعامل فيه وذلك بأن يكون مُعَرًّى من
عامل لفظىّ او مقدّما على عامله او مفصولا بينه وبينه بحرفِ الاستثناء او حرفِ عطف او شىء يفصل
بينهما فصلًا لازمًا ، فان قيل ولِمَ كانت المضمراتُ متّصلةً ومنفصلةً وهلّا كانت كلُّها متّصلةً او منفصلةً
قيل القياسُ فيها أن تكون كلُّها متّصلةً لانّها أَوْجَزُ لفظا وأبلغُ فى التعريف وانّما أُتى بالمنفصل لاختلافِ
٢٠ مواقعِ الاسماء التى تُضمَر فبعضُها يكون مبتدأً نحوَ زيدٌ قائمٌ فاذا كنيتَ عنه قلتَ هو قائمٌ او أنت
قائمٌ إن كان مخاطبا لانّ الابتداء ليس له لفظٌ يتّصل به الضميرُ فلذلك وجب ان يكون ضميرُه
منفصلا ، وبعضُها يتقدّم على عامله نحوَ زيدا ضربتُ فاذا كنيتَ عنه مع تقديمه لم يكن الّا منفصلا
لتعذُّرِ الاتيان به متّصلا مع تقديمه فلذلك تقول ايّاه ضربتُ او ايّاك قال اللّه تع ايّاكَ نَعْبُدُ وَايّاكَ
نَسْتَعِينُ أتى بالضمير المنفصل لمّا كان المفعولُ مقدّما ، وقد يُفصَل بين المعمول وعامله فاذا كُنى عنه

لا يكون ضميرُه الّا مفصولا نحوَ ما ضَرَبَ زيدا الّا أنتَ وما ضربتُ الّا ايّاكَ وعلّمتُ زيدا إيّاه فلذلك كانت متّصلةً ومنفصلةً والذى يُؤيّد عندك ذلك انّ الاسم المجرور لمّا كان عامله لفظيّا ولا يجوز تقديمُه عليه ولا فصلُه عنه لم يكن له ضميرٌ الّا متّصلٌ، والمتّصل أوْغَلُ فى شَبَهِ الحرف لعدم استبداده بنفسه وأعرفُ من المنفصل على ما ذكرنا والمنفصلُ جارٍ مجرى الاسماء الظاهرةِ فى استبداده بنفسه وعدم ٥ افتقاره الى ما يتّصل به فاعرفه،

فصــل ١٦٢

قال صاحب الكتاب ولكلٍّ من المتكلّم والمخاطَب والغائب مذكّره ومؤنّثه ومُفْرَده ومُثَنّاه ومجموعه ضميرٌ متّصل ومنفصل فى احوالِ الإعراب ما خَلَا حالَ الجرّ فإنّه لا منفصلَ لها تقول فى مرفوع المتّصل ضَرَبْتُ ١٠ ضربْنَا وضربتَ الى ضربتُنّ وزيدٌ ضَرَبَ الى ضربْنَ وفى منصوبه ضَرَبَنِى ضربَنَا وضربكَ الى ضربكُنّ وضربهُ الى ضربهُنّ وفى مجروره غلامِى غلامُنَا وغلامكَ الى غلامكُنّ وغلامهُ الى غلامهُنّ وتقول فى مرفوع المنفصل أَنَا نَحْنُ وأَنْتَ الى أَنْتُنّ وهُوَ الى هُنّ وفى منصوبه اياىَ ايّانا وايّاكَ الى ايّاكُنّ وايّاهُ الى ايّاهُنّ،

قال الشارح المضمرات ثلثةُ أقسام متكلّمٌ ومخاطَبٌ وغائبٌ وتختلف ألفاظُها بحسبِ اختلافِ محلّها من الاعراب فضميرُ المرفوع غيرُ ضمير المنصوب والمجرور، فان قيل كيف اختلف صِيَغُ المضمرات والاسماء ١٥ لا تختلف صيغُها قيل لمّا كانت الاسماء المضمرةُ واقعةً موقعَ الاسماء الظاهرةِ المعربةِ وليس فيها اعرابٌ يدلّ على المعانى المختلفة فيها جعلوا تغيُّرَ صيغها عوضًا من الاعراب اذ كانت مبنيّةً، ولكلّ واحد من المضمرات ضميران متّصلٌ ومنفصلٌ ما خلا حالَ الجرّ فإنّه لا منفصلَ له فلا يكون الّا متّصلا فتقول فى ضمير المرفوع المتّصلِ ضربتُ اذا كان المتكلّمُ وحدَه بتاء مضمومة يستوى فيه المذكّرُ والمؤنّثُ لانّ الفصل بين المذكّر والمؤنّث انّما يُحتاج اليه لئلّا يُتوهّمَ غيرُ المقصود فى موضع المقصود والمتكلّمُ ٢٠ لا يُشارِكه غيرُه فى لفظه وعبارته عن نفسه وغيرِه اذ لا يجوز ان يكون كلامُ واحد من متكلّمين، فان قيل ولِمَ كانت هذه التاء متحرّكةً وهلّا كانت ساكنةً ولِمَ خُصّتْ حيث حُرّكتْ بهذه الحركة التى هى الضمّ دون غيره فالجوابُ أمّا تحريكها فلانّ التاء هنا اسمٌ قد بلغ الغايةَ فى القلّة فلم يكن بدٌّ من تقويَته بالبناء على حركة لتكون الحركةُ فيه كحرف ثانٍ والذى يدلّ انّ التاء اسمٌ ههنا أنّك تُؤكّدها كما تُؤكّد الاسماء فتقول فعلتُ انا نفسى ولو كانت حرفًا كالتاء فى فَعَلَتْ اذا أُريد المؤنّث لم يجز

تأكيدُها كما لم يجز تأكيدُ تاء التأنيث فى نحوِ قائمةٍ وقاعدةٍ ، وانّما خُصّ بالضمّ دون غيره لأمرَيْن احدُهما انّ المتكلّم اوّلٌ قبل غيره فأُعطى اوّلَ الحركات وهى الضمّةُ والامرُ الآخر أنّهم ارادوا الفرقَ بين ضميرَيِ المتكلّم والمخاطبِ فنزّلوا المتكلّمَ منزلةَ الفاعل ونزّلوا المخاطبَ منزلةَ المفعول من حيث كان هذا مخاطَبا وذاك مخاطِبا فضمّوا تاء المتكلّم لتكون حركتُها مُجانِسةً لحركةِ الفاعل وفتحوا تاء ٥ المخاطب لتكون حركتُها من جنسِ حركةِ المفعولِ ، فاذا ثنّيتَ او جمعتَ المتكلّمَ كان ضميرُه نَا ويستوى فى علامته الاثنان والجماعةُ تقول ذَهَبْنَا وتَحَدَّثْنَا ومعك واحدٌ وذهبْنا وتحدّثْنا ومعك اثنان فصاعدًا وانّما استوى فى الضمير لفظُ الاثنين والجمع لانّ تثنيةَ ضمير المتكلّم وجمعَه ليس على منهاجِ تثنيةِ الاسماء الظاهرةِ وجمعِها لانّ التثنية ضمُّ شىء الى مثله كزيد وزيد ورجل ورجل تقول فيهما الزيدان والرجلان والجمعُ ضمُّ شىء الى اكثرَ منه من لفظه كرجل ورجل ورجل وزيد وزيد وزيد ١٠ ونحوِ ذلك فتقول اذا جمعتَ الزيدون ورجالٌ وليس الامرُ فى هذا المضمر كذلك لانّ المتكلّم لا يُشارِكه متكلّمٌ آخرُ فى خطابٍ واحدٍ فيكونَ اللفظُ لهما لكنّه قد يتكلّم الانسانُ عن نفسه وحدَه ويتكلّم عن نفسه وعن غيره فيجعل اللفظَ المعبَّرَ به عن نفسه وعن غيره مخالفا للفظِ المعبَّر به عن نفسه وحدَه واستوى أن يكون المضمومُ اليه واحدا او اكثرَ فلذلك تقول قُمْنَا ضاحكَيْنِ وقُمْنا ضاحكِينَ ، فإن كان مخاطبا فصلتَ بين لفظِ مذكّره ومؤنّثه ومثنّاه ومجموعِه فتقول فى المذكّر ضربتَ ١٥ وفى المؤنّث ضربتِ فتفتح التاء مع المذكّر وتكسرها مع المؤنّث للفرق بينهما وخصّوا المؤنّث بالكسر لانّ الكسرة من الياء والياء ممّا تُؤنِّث بها فى نحوِ تَفْعَلِينَ وفى ذِى ولمّا اختصّت الضمّةُ بالمتكلّم لِمَا ذكرناه والكسرةُ بالمؤنّث المخاطَبِ لم يبق الّا الفتحةُ فخُصّ بها المخاطبُ المذكّرُ ، وانّما احتيج الى الفصل بين المذكّر والمؤنّث والتثنيةِ والجمع فى المخاطب لانّه قد يكون بحضرةِ المتكلّم اثنان مذكّرٌ ومؤنّثٌ وهو مُقبِلٌ عليهما فيخاطب احدَهما فلا يُعرَف حتى يُبيِّنه بعلامةٍ ولذلك ٢٠ من المعنى ثنّى وجمع خوْفا من انصرافِ الخطاب الى بعضِ الجماعة دون بعضٍ فلذلك تقول اذا خاطبتَ مذكّرا ضربتَ وفعلتَ وفى التثنية ضربتما وفعلتما وفى الجمع ضربتم وفعلتم وفى المؤنّث ضربتِ وفى التثنية ضربتما وفى الجمع ضربتُنّ يستوى المذكّرُ والمؤنّثُ فى التثنية ويفترقان فى الجمع وذلك لانّ التثنيةَ ضربٌ واحدٌ لا يختلف فلا تكون تثنيةٌ اكثرَ من تثنيةٍ فلمّا اتّفق معناهما اتّفق لفظُهما ويختلف الجمعُ فى لفظه كما اختلف معناه ، وأَصلُ ضربتم فى جمعِ المذكّر ضربتُموا بواوٍ بعد الميم

كما كانت التثنيةُ بألف بعد الميم فالميمُ فى الجمع لمجاوزة الواحد والواوُ للجمع كما كانت الميمُ فى التثنية لمجاوزة الواحد والالفُ للتثنية وقد يُحذف الواو من الجمع لأَمْنِ اللبس اذ الواحدُ لا ميمَ فيه والتثنيةُ يلزمها الميمُ والالفُ فلا يُلْبِس بواحدٍ ولا تثنيةٍ لانّ الواحد لا ميمَ فيه والتثنيةَ يلزم فيها الالفُ واذا حذفتَ الواو سكّنتَ الميم لانّه أبلغُ فى التخفيف ومع ذلك فالحركةُ قبل حرف اللين ٥ لمّا لم يكن بدٌّ منها كانت من لَوازِمه وأعْراضِه كالصّفير لحروفِ الصفير والتكرير للراء فكما اذا حُذفت هذه الحروفُ زالت هذه الأعراضُ معها كذلك اذا حُذف حرفُ اللين زالت الحركةُ معه اذ كانت من لوازمه، وقلت فى جمعِ المؤنّث ضربْتُنَّ بتشديد النون لتكون نونان بإزاء الميم والواو فى المذكّرين وذلك أنّ ضمير المؤنّث على حسبِ ضمير المذكّر فإن كانت علامةُ المذكّر حرفًا واحدًا فعلامةُ المؤنّث حرفٌ واحدٌ وإن كانت علامةُ المذكّر حرفَيْن كانت علامةُ المؤنّث حرفَيْن فقلت الهِنْداتُ ١٠ ضَرَبْنَ بنون واحدة حيث قلت الزيدون قاموا وقلت ضربتُنّ بنونَيْن حيث قالوا قُمْ
وضربْتُمُوا ليكون الزيادتان بإزاء الميم والواو فى جمعِ المذكّر، وتقول فى ضميرِ الغائب المذكّر زيدٌ ضَرَبَ وفى التثنية الزيدان ضَرَبَا وفى الجمع الزيدون ضربوا فيكون ضميرُ الواحد بلا لفظٍ والتثنيةُ والجمعُ بعلامةٍ ولفظٍ فالالفُ فى قَامَا علامةُ التثنية وضميرِ الفاعل والواوُ علامةُ الجمع وضميرِ الفاعل وانّما كان الواحدُ بلا علامةٍ والتثنيةُ والجمعُ بعلامةٍ من قِبَل انّه قد استقرّ وعُلم انّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ ١٥ كالكتابة التى لا بدّ لها من كاتبٍ والبناء الذى لا بدّ له من بانٍ ولا يحدُث شىءٌ من تلْقاء نفسه فالفاعلُ معلومٌ لا محالةَ اذ لا يخلو منه فعلٌ وقد يخلو من الاثنين والجماعة فلمّا كان الفاعلُ معلوما لأستحالةِ فعلٍ بلا فاعلٍ لم يُحتج له الى علامةٍ تدلّ عليه ولمّا جاز ان يخلو من الاثنَيْن والجماعةِ احتيج لهما الى علامة، وقد اختلف العلماء فى هذه الالف والواو فذهب سيبويه الى انّهما قد تكونان تارةً اسمَيْن للمضمرَيْن ومرّةً تكونان حرفَيْن دالَّيْن على التثنية والجمع فاذا قلت الزيدان قامَا فالالفُ اسمٌ ٢٠ وهى ضميرُ الزيدَيْن واذا قلت الزيدون قاموا فالواوُ اسمٌ وهو ضميرُ الزيدِين واذا قلت قاما الزيدان فالالفُ حرفٌ مُؤْذِنٌ بأنّ الفعل لاثنَيْن وكذلك اذا قلت قاموا الزيدون فالواوُ حرفٌ مُؤْذِنٌ بأنّ الفعل لجماعة وهى لغةٌ فاشيةٌ لبعض العرب كثيرةٌ فى كلام العرب وأشعارهم وعليه جاء قولهم أَكَلُونى البَرَاغيثُ فى احدِ الوجوه ومنه قول الشاعر

* يَلُومُونَنِى فى ٱشْتِراء النَخِيـ ـلِ أَهْلِى فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ *

وقول الآخر

* أُلفِيَتَا عَيْنَاكَ عند القَفَا * أَوْلَى فأَوْلَى لك ذا واعِيَهْ *

وذهب ابو عثمان المازنيّ وغيرُه من النحويّين الى انّ الالف فى قاما والواو فى قاموا حرفان يدلّان على الفاعلَيْن والفاعلِين المضمرين والفاعلُ فى النيّة كما انّك اذا قلت زيدٌ قام ففى قام ضميرٌ فى النيّة ٥ وليست له علامةٌ ظاهرةٌ فاذا ثُنّى او جُمع فالضميرُ ايضا فى النيّة غيرَ انّ له علامةً والمذهب الاوّل لانّك اذا قلت الزيدان قاما فالالفُ قد حلّت محلَّ ابوهما اذا قلت الزيدان قام ابوهما فلمّا حلّت محلَّ ما لا يكون الّا اسما وجب أن يكون اسماً وتقول فى المؤنّث هندٌ ضَرَبَتْ فالفاعلُ فى النيّة والتاء مُؤْذِنةٌ بانّ الفعل لمؤنّثٍ والذى يدلّ انّها ليست اسما اشياء منها انّك تقول هندٌ ضربتْ جاريتُها فترفع الجاريةَ بانّها فاعلةٌ ولو كانت التاء اسما لم يجز رفعُ الاسم الظاهرِ لانّ الفعل لا يَرْفع فاعلَيْن ١٠ احدُهما مضمرٌ والآخرُ ظاهرٌ ومنها انّها لو كانت اسما لكنتَ اذا قلت قامتْ هندٌ فقد قدّمتَ المضمرَ على المظهر وذلك لا يجوز ومنها انّك تقول فى التثنية قامَتا فتجمع بين التاء وضمير التثنية فيلزم من ذلك ان يكون الفعلُ خبرا عن ثلاثةٍ من غيرِ اشتراكٍ فاذًا لا فَرْقَ بين قولك قامت هندٌ وهندٌ قامت فى كونِ التاء حرفاً فاذا ثنّيتَ قلت الهندان قامَتا فيكون كلفظِ المذكّر لِمَا ذكرناه من انّ التثنية ضربٌ واحدٌ فإن جمعتَ المؤنّثَ قلت الهندات قُمْنَ فتكون النونُ اسما ضميرا لهندات فإن ١٥ قدّمتَ وقلت ضربن الهنداتُ كانت حرفا مُؤْذِنةً بانّ الفعل لجماعةِ المؤنّث كما قلنا فى التاء اذا قلت قامتْ هندٌ ومنه بيتُ الفرزدق

* ولٰكِنْ دِيافِيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ * بحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَليطَ أَقارِبُهْ *

فالنون فى يعصرن حرفٌ وليست اسما فأمرُ النون كأمر الالف والواو فى قَامَا أَخَواكَ وقاموا إِخْوَتُكَ فان قلت فهلّا كان الاختيارُ هما اخواك وهم اخوتك وهُنّ الهنداتُ اذ كُنّ حروفا مُؤْذِنةً بعددِ ٢٠ الفاعلين كما كان الاختيارُ قامت هندٌ قيل الفرقُ بينهما أنّ التأنيث معنًى لازمٌ لا يُفارِق الاسمَ والتثنيةُ غيرُ لازمة لانّك قد تزيد عليها فتصير جمعًا وقد تنقُص منها فيبقى واحدٌ فللزومِ معنَى التأنيث لزمت علامتُه ولزوالِ معنى التثنية لم تلزم علامتُه ووجهٌ ثانٍ أنّهم لم يختاروا قاما اخواك ولا قاموا إخوتك لئلّا يُتوهَّم انّه خبرٌ مقدَّمٌ فيلتبِسَ الفاعلُ بالمبتدإ فاعرفه وأمّا الضمير المنصوب المتّصل فهو يُوافِق ضميرَ المجرور فى اللفظ ويُشارِكه فى الصورة وانّما استوت علامةُ ضمير المنصوب والمجرور

لتواخيهما فى الاتيان على معنى المفعول أعنى انّهما يأتيان فضلةً فى الكلام، وهو على ثلثة أضرب متكلّمٌ ومخاطَبٌ وغائبٌ فتقول فى ضمير المتكلّم ضَرَبَنِى فتكون العلامةُ الياء كما تكون فى المجرور كذلك نحو غُلامى وصاحبى الّا انّك أتيتَ بنونٍ قبل الياء ليقع الكسرُ عليها ويسلَمَ الفعلُ من الكسر كأنّهم حرسوا أَواخرَ الافعال من دخولِ الكسر عليها لتباعُدِ الافعال من الجرّ والكسرُ لفظُه لفظُ الجرّ وذلك أنّ
٥ ياء المتكلّم تكسر ما قبلها اذا كان ممّا يُحرَّك، والذى يدلّ على انّ النون زيادةٌ والضميرَ هو الاسمُ وحدَه انّه متى اتّصل ضميرُ المتكلّم المنصوبُ او المجرورُ بالاسم كان ياء لا نونَ معها وكسرت الياء ما قبلها فامّا المنصوب فنحوُ الضاربى والمُكْرِمى فالياء منهما فى موضع منصوب والذى يدلّ على ذلك أنّك اذا أوقعتَ موقعَه ظاهرا لم يكن الّا منصوبا نحو الضاربُ زيدا والمُكْرِمُ خالدا فامّا المجرورُ فنحوُ معى وغلامى فعلمتَ بذلك انّ النون فى ضَرَبَنِى ليست من الضمير فى شىء وانّما أُتى بها لأمرٍ راجعٍ الى
١٠ الفعل وهو ما ذكرناه من حراسة الافعال من الكسر وممّا يُؤيِّد عندك زيادتَها وأنّها ليست من الاسم أنّك قد تحذفها فى نحو أَنِّى وإِنِّى قال الله تع اِنَّنِى مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى فأتى بنونِ الوقاية على الاصل وقال اِنِّى أَنَا اللّٰهُ فحذف نونَ الوقاية، والذى يدلّ على انّ المحذوف منها نونُ الوقاية أنّها قد حُذفت فى أُخْتَيْها قالوا لَعَلِّى ولَيْتِى قال الله تع لَعَلِّى أَطَّلِعُ اِلَى اِلٰهِ مُوسَى وقال الشاعر

* كَمُنْيَةِ جابرٍ اِذ قال لَيْتِى * أُصادِفُه وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِى *

١٥ فالمحذوف هنا نونُ الوقاية غيرَ ذى شكّ فثبت أنّ المحذوف فى اِنِّى وأَنِّى نونُ الوقاية، وقد اختلفوا فى علّة حذف هذه النون فقال سيبويه انّما حُذفت لكثرة الاستعمال واجتماعِ النونات وهم يستثقلون التضعيفَ، فان قيل فاذا كانوا انّما حذفوا نونَ الوقاية لثِقَلِ التضعيف واجتماع النونات فما بالُهم حذفوها فى لَعَلِّى ولَيْتِى ولم يجتمع فى آخِرهما نوناتٌ قيل امّا لَعَلَّ فانّها وإن لم يكن فى آخرها نونٌ فانّ فى آخِرها لامًا مضاعفةً واللامُ قريبةٌ من النون ولذلك تُدْغَم فيها نحو قوله تعالى مِن لَّدُنْهُ ولا يُدْغَم
٢٠ فى النون غيرُ اللام، وامّا لَيْتَ فلم يكن فى آخِرها نونٌ ولا ما يُضارِع النونَ ويقرب منها فيلزمُها النونُ وقالوا لَيْتَنِى وقلّ فى كلامهم لَيْتِى وكان من قبيلِ الضرورة ومع ذلك فانّها حروفٌ أُجريت مُجرى الفعل فى العمل وليست أفعالا فهى بحكم الشَبَه تلزمها نونُ الوقاية كالفعل ومن حيث هى حروفٌ يجوز إسقاطُ النون منها لانّ الحروف فى ذلك على ضربَيْن تأتى بالنون والياء وبالياء وحدَها وذلك نحوُ قولك مِنِّى وعَنِّى فهذه قد لزمتْها النونُ على ما ترى وقالوا اِنِّى وبِى من غيرِ نون لانّ الحروف لا يُكره فيها

الكسرُ كما كُره فى الافعال مع انّهم قد حذفوا هذه النونَ مع الفعل نفسه نحوَ قوله

* تَراهُ كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكًا * يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِى *

واذا أجازوا حذفَها مع الفعل كان مع الحرف أسوغ، فامّا الفرّاء فانّه احتجّ لسقوط النون فى أنّ وكأنّ ولَعَلّ بانّها بعُدتْ عن الفعل اذ ليست على لفظه فضعُف لزومُ النون لها ولَيْتَ على لفظ الفعل فقوى ٥ فيها اثباتُ النون ألا ترى انّ اوّلها مفتوحٌ وثانيَها حرفُ علّةٍ ساكنٌ وثالثَها مفتوحٌ فهو كقامَ وباعَ وهو قولٌ حسنٌ الّا انّه يلزمه أن يقلّ حذفُها مع أنّ المفتوحة لانّها على وزانِ الافعال المضاعفة نحو رَدَّ وشَدَّ ومَدَّ، فاذا ثنّيتَ او جمعتَ قلت ضَرَبَنَا فيستوى لفظُ التثنية والجمع وقد تقدّمتْ علّةُ ذلك فى ضميرِ الفاعل الّا انّك هنا لا تُسكّن آخرَ الفعل كما فعلتَ به حين اتّصل به ضميرُ الفاعل نحوَ ضَرَبْنَا وحَدَّثْنَا فاذا سكّنتَ آخرَ الفعل فالضميرُ فاعلٌ واذا حرّكتَ فالضميرُ مفعولٌ، وامّا المخاطب ١٠ المنصوب اذا كان مذكّرا فضميرُه كافٌ مفتوحةٌ نحوُ ضربتُكَ والمؤنّثُ كافٌ مكسورةٌ نحوُ ضربتُكِ قال اللّه تع فى قصّة زَكَرِيّاءَ يُبَشِّرُكَ وقال فى قصّة مَرْيَمَ يُبَشِّرُكِ ففتحوا الكافَ مع المذكّر وكسروا مع المؤنّث للفرق بينهما وخُصّ المؤنّث بالكسرة لانّ الكسرة من الياء والياءُ ممّا يُؤنَّث به نحوَ قُومِى وتَذْهَبِينَ فهذه الكافُ اسمٌ وتُفيد الخطابَ والذى يدلّ على انّها اسمٌ أنّها وقعتْ موقعَ ما لا يكون الّا اسما وهو المفعولُ ألا ترى انّك لو وضعتَ مكانَها ظاهرا لكان منصوبا بحقّ المفعول نحوَ ضرب زيدًا عمرٌو، ١٥ وقد تكون هذه الكافُ لمجرّدِ الخطاب عريّةً من معنى الاسميّة نحوَ قولهم النَّجاءَكَ فالكافُ حرفٌ لمجرّدِ الخطاب ولا يجوز ان يكون اسما لانّه لو كان اسما لكان له موضعٌ من الإعراب وليس له موضعٌ من الاعراب لانّه لو كان له موضعٌ من الاعراب لم يَخْلُ إمّا أن يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا لا يجوز ان يكون مرفوعا لانّه لا رافعَ هناك ولا يجوز ان يكون منصوبا لعدمِ الناصب ايضا ولا يجوز ان يكون مخفوضا لانّ ما فيه الالفُ واللام لا يجوز ان يضاف الّا فى بابِ الحسنِ الوجهِ وليس ذلك منه، ومنه الكافُ ٢٠ فى ذلِكَ وأُولئِكَ ونحوِهما لعدمِ جوازِ الاضافة فيهما، فاذا ثنّيتَ قلت ضربتُكُمَا ويستوى فيه المذكّرُ والمؤنّثُ وقد تقدّمتْ علّةُ ذلك، وتقول فى جمع المذكّر ضربتُكُمْ وأصلُه ضربتُكُمُوا بواوٍ وانّما حذفتَ الواوَ تخفيفا وأسكنتَ الميمَ لِما ذكرناه، وتقول فى المؤنّث ضربتُكُنَّ فتفصل بين ضميرِ المذكّر والمؤنّث والتثنيةِ والجمعِ لِما ذكرناه فى ضميرِ المرفوع، وامّا ضميرُ الغائب فانّك تُثنّيه وتجمعُه وتفرق بين مذكّره ومؤنّثه كما فعلتَ مع المخاطب وهو ههنا أَوْلى لانّه ضميرٌ ظاهرٌ قد جرى ذكرُه والظاهرُ يُثنّى

ويُجمَع ويُذكَّر ويُؤنَّث فتقول فى المذكّر ضربْتُهُ فالضميرُ الهاء الّا انّك تزيد معها حرفا آخرَ وهو الواو وذلك لخفاء الهاء وكان القياسُ أن يكون حرفا واحدا لانّ المضمرات وُضعت نائبةً عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضربٍ من الايجاز والاختصارِ كما جِيء بحروفِ المعانى نائبةً عن غيرها من الافعال فما نائبةٌ عن أَنْفِى والهمزةُ نائبةٌ عن أَسْتَفْهِمُ والواوُ فى العطف ونحوُها من الفاء وثُمّ نائبةٌ عن أَجْمَعُ

٥ وأَعْطِفُ فلذلك قلّتْ حروفُها كما قلّتْ حروفُ المعانى فجُعل ما كان منها متّصلا على حرف واحد كالتاء فى قُمْتَ والكاف فى ضَرَبَكَ وجُعل بعضُ المتّصل فى النيّة كالضمير فى أَفْعَلُ ونَفْعَلُ وتَفْعَلُ وفى زيدٌ قام ويقوم مبالغةً فى الايجاز عند أَمْنِ اللَّبس بدلالةِ حروفِ المضارعة على المضمرين ألا ترى انّك اذا قلت أَفْعَلُ فالهمزةُ دلّت على انّ الفعل للمتكلّم وحدَه والنونُ دلّت على انّ المتكلّم معه غيرُه والتاء دلّت على انّ الفعل للمخاطب او الغائبة وتقدُّمُ الظاهر فى قولك زيدٌ قام دلّ على انّ الضمير له

١٠ واحتمل ان يكون على حرف واحد لانّه متّصلٌ بما قبله من حروفِ الكلمة ولو كان منفصلا لكان على حرفَيْنِ او أكثرَ لانّه لم يُمكِن إفرادُ كلمةٍ على حرف واحد والمنفصلُ منفردٌ عن غيره بمنزلةِ الاسماء الظاهرة وتقول فى المؤنّث ضربتُها وفى التثنية ضربتُهُمَا الذَكَرُ والأُنْثَى فيه سَواءٌ وتقول فى جمعِ المذكّر ضربتُهُمْ والاصلُ ضربتُهُمُوا بواوٍ بعد الميم وتحذف الواوَ وتُسكِّن ما قبلها تخفيفًا وتقول فى جمع المؤنّث ضربتُهُنَّ بنون مشدّدة ليكون نونان بإزاء الميم والواو فى المذكّر، وامّا ضمير المجرور فهو فى

١٥ اللفظ والصورة كلفظِ المنصوب على ما تقدّم نحوَ قولك اذا كنيتَ عن نفسك وحدَك مَرَّ بى وغُلامى فالضميرُ الياء كما كانت فى المنصوب الّا انّك لا تأتى ههنا بنونِ الوقاية لانّه اسمٌ والاسمُ لا يُصان عن الكسر وهذه الياءُ تُفتَح وتُسكَّن فمَن فتحها فلأنّها اسمٌ على حرف واحد فقوِى بالحركة كالكاف فى غلامُكَ ومَن أسكنَ فحُجّته انّه استغنى عن تحريكها بحركةِ ما قبلها مع إرادةِ التخفيف فيها، فاذا تنّيتَ قلت مَرَّ بِنَا وغلامُنَا يستوى فى ذلك التثنيةُ والجمع والمذكّر والمؤنّثُ استغناءً بقرينةِ المشاهدة

٢٠ وللحضورِ عن علامةٍ تدلّ على كلٍّ واحد من هذه المعانى، فاذا خاطبتَ قلت بِكَ وغلامُكَ فى المذكّر بكاف مفتوحة كما كان المنصوبُ كذلك وتقول فى المؤنّث بِكِ وغلامُكِ بكاف مكسورة كما فعلت فى المنصوب كذلك وتقول فى التثنية بِكُمَا وغلامُكُمَا مذكّرا كان او مؤنّثا كما كان فى المنصوب كذلك، وتقول فى الجمع بِكُمْ وغلامُكُمْ وفى جمعِ المؤنّث بِكُنَّ وغلامُكُنَّ فتُثنّى وتجمع وتُؤنّث والعلّةُ فيه ما تقدّم، فامّا المضمر المنفصل فانّا قد بَيّنّا انّه الذى لا يلى العاملَ ولا يتّصل به وذلك بأن يكون مُعرّى

من عاملٍ لفظيّ كالمبتدا والخبر فى نحوِ قولك نَحْنُ ذاهبون وكيف انتَ وأَيْنَ هو او يكون مقدّما على عامله كقولك إيّاك أُخاطِبُ قال الله تع إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ او مفصولا بينه وبينه بشىء كالاستثناء والعطف نحوِ ما قام الّا أنتَ وما ضربتُ الّا ايّاك ونحوِ ضربتُ زيدا وإيّاه ولا يخلو من ان يكون مرفوعَ الموضع او منصوبَ الموضع ولا يكون مخفوضَ الموضع لانّ المجرور لا يكون الّا بعاملٍ لفظيّ كحروفِ الجرّ

٥ والاضافة ولا يجوز ان يتقدّم المجرورُ على الجارّ ولا يُفصَل بينهما فصلًا لازمًا وقولُنا لازمًا احترازٌ ممّا قد يُفصَل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فإنّ ذلك لا يقع لازمًا لانّ الظرف ليس بلازمٍ ذكرُه، فامّا ضميرُ المرفوع فيكون متكلّما ومخاطَبا وغائبا فالمتكلّمُ أَنَا اذا كان وحدَه فالالفُ والنون هو الاسمُ عند البصريين والالفُ الأخيرة أُتى بها فى الوقف لبيانِ الحركة فهى كالهاء فى أُغْزُهْ وارْمِهْ واذا وصلتَ حذفتَها كما تحذِفُ الهاء فى الوصل، وذهب الكوفيون الى انّها بكمالها هو الاسمُ واحتجّوا لذلك

١٠ بقولِ الشاعر

* أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُونِي * حَمِيدًا قد تَذَرَّيْتُ السَنامَا *

وجهُ الشاهد انّه أثبتَ الالفَ فى حالِ الوصل ومنه قراءةُ نافعٍ أَنَا أُحْيِى قالوا فإثباتُها فى الوصل دليلٌ على ما قلناه ولا حجّةَ فى ذلك لقِلّته ولانّ الأعمَّ الأغلبَ سُقوطُها ومُجازُ البيت والقراءةِ على اجراء الوصل مُجرى الوقف وهو بالضرورة أشبهُ كقوله * مِثْلُ الحَرِيقِ صادَفَ القَصَبَّا * وقد قالوا أَنَهْ

١٥ فوقفوا بالهاء حُكى عن بعضِ العرب وقد عَرْقَبَ ناقتَه لضَيْفٍ فقيل له هلّا فصدتَها وأطعمتَه دَمَها مَشْوِيًّا فقال هذا فَصْدى أَنَهْ وقال الشاعر

* إِنْ كُنْتُ أَدْرِى فعَلَىَّ بَدَنَهْ * من كَثْرةِ التَخْلِيطِ فِىَّ مَنْ أَنَهْ *

ومنهم من يُسكِّن النون فى الوصل والوقف فيقول أَنْ فعلتُ وهذا ممّا يؤيّد مذهبَ البصريين وأنّ الالف زائدةٌ لبيانِ الحركة لوُقوعِها موقعَ ما لا شُبْهَةَ فى زيادتها وهى الهاء وسقوطِها فى هذه اللغة،

٢٠ وقد حكى الفرّاء آنَ فعلتُ بقلبِ الالف الى موضعِ العين فإن صحّت هذه الروايةُ كان فيها تقويةٌ لمذهبهم فهو عند الكوفيين مبنىٌّ على السكون وهى الالفُ وعند البصريين مبنىٌّ على الفتح ويحتمل انّهم انّما فتحوه لئلّا يُشْبِهَ الأدواتِ، وامّا نَحْنُ فللمتكلّم اذا كان معه غيرُه يستوى فيه المذكّرُ والمؤنّث والتثنيةُ والجمع فتقول نحن خارجان ونحن خارجون وانّما استوى فيه لفظُ التثنية والجمع لِمَا تقدّم من انّ التثنية والجمعَ ههنا ليس على منهاجِ غيرها من الاسماء الظاهرة لانه لم يُرَد ضَمُّ

متكلّم الى متكلّم كما كان التثنيةُ ضمَّ اسم الى اسم وامّا المتكلّمُ يتكلّم عن نفسه وغيرِه ولم يكن المتكلّمُ ممّا يُلْبِس بغيره لادراكه بالحاسّة فلم يحتج الى الفصل بين التثنية والجمع والتأنيث والتذكير ،
وحركةُ النون لالتقاء الساكنَيْن وخُصّت بالضمّ لوجوهٍ منها أنّ الصيغة للجمع والواوُ من علامات الجمع نحوُ قاموا والزيدون والضمّةُ من جنس الواو فلمّا وجب تحريكُها حُرّكت بأقرب الحركات الى معنى الجمع
٥ وهذا قولُ أبى اسحق الزجّاج ومنها قولُ أبى العبّاس المبرّد انّها شُبّهت بقَبْلُ وبَعْدُ فى الغايات وذلك من حيث صلحتْ لاثنين فصاعدًا كما صلحتْ قبلُ وبعدُ للشىء والشيئَيْن فما فوقهما فصارت لذلك غايةً كقبلُ وبعدُ ومنها أنّ هذا الضمير مرفوعُ الموضع فحُرّك بحركة المرفوع وهو قولُ ابى الحسن الأخفش الصغير وقال قُطْرُبٌ بُنيت على الضمّ لانّ اصلها نَحُنْ بضمّ العين ثمّ نُقلت الضمّة الى اللام التى هى النونُ وكان الذى دعاه الى هذه المقالة أنّه رآهم قد يقفون عليه بنقل الضمّة الى الساكن قبله
١٠ فيقولون نَحُنْ كما يقولون هذا بَكُرْ فادّعى انّ أصلها ذلك ثمّ أسكنها تخفيفا كما يقولون فى عَضُدٌ عَضْدٌ وكره الساكنين فنقل حركتَه الى الساكن قبله الثانى كما قالوا يَرُدُّ وبَفِرُّ ويَعَضُّ لمّا أسكنوا للادغام نقلوا حركتَه الى الساكن قبله وهذا لا يستقيم لانّ النقل من عَوارض الوقف فلا يُجعَل أصلًا يُبنَى عليه حُكْمٌ ، وامّا المخاطب فإنّك تفصل بين مذكّره ومؤنّثه وتثنيته وجمعه بالعلامات لانّ تعريفه دون تعريف المتكلّم لانّه قد يُلْبِس بأن تُخاطِب واحدا ويكون بحضرته غيرُه فيتوهّم انصرافُ
١٥ الخطاب الى غير المقصود وليس كذلك المتكلّمُ لانّه اذا تكلّم لا يشتبه به غيرُه فلذلك تقول أَنْتَ اذا خاطبتَ واحدا فالاسمُ منه الالفُ والنون عندنا وهى التى كانت للمتكلّم زيدت عليها التاء للخطاب وهى حرفُ معنًى مجرّدٌ من معنى الاسميّة اذ لو كان اسما لكان له موضعٌ من الاعراب ولو اعتُقد له موضعٌ من الاعراب لكان إمّا رفعا او نصبا او جرّا فلا يجوز ان يكون مرفوعا او منصوبا لانّه لا رافعَ ولا ناصبَ ولا يجوز ان يكون مخفوضا لانّه مضمرٌ والمضمراتُ لا تضاف من حيث كانت معرفةً واذا بطل أن
٢٠ يكون له موضعٌ من الاعراب بطل ان يكون اسما فليست التاء فى أَنْتَ كالتاء فى ضربتَ كما انّ الكاف فى ذلكَ والنجاءكَ ليست كالكاف فى غلامك وصاحبك واذا ثبت أنّها حرفٌ كان حقُّه السكونَ وانّما حُرّك لأجل الساكن قبله وخُصّ بالفتحة لخفّتها نواو العطف وفائه وهمزة الاستفهام ونحوهنّ من حروف المعانى ولتكون حركتُها كالتاء فى ضربتَ وقتلتَ حيث كانا جميعا للخطاب وإن اختلف حالاهما ،
وقد ذهب الكوفيون الى انّ التاء من نفس الكلمة والكلمةَ بكمالها اسمٌ عَمَلًا بالظاهر والصوابُ ما ذكرناه ،

فإن خاطبتَ المؤنّث كسرتَها فقلت أَنْتِ وذلك لانّ الفتح لمّا استبدّ به المذكّرُ عُدل الى الكسر لانّه أخفّ من الضمّ ولانّ الكسرة من الياء وهي ممّا يُؤنّث بها على ما تقدّم قبلُ، فإن خاطبتَ اثنين قلت أَنْتُمَا فالميمُ لمجاوزة الواحد وكانت الميمُ أَوْلى لشَبَهها بحروف المدّ وهي من مَخْرَج الواو والواوُ تكون للجمع في قاموا والالفُ للدلالة على التثنية كما كانت كذلك في قاما فإذًا الاسمُ منه الهمزة ٥ والنون وباقي الحروف زوائدُ لِما ذكرناه، وقيل انّ الكلمة بكمالها الاسمُ من غيرِ تفصيل وهو الصوابُ لانّ هذه الصيغة دالّةٌ على التثنية وليست تثنيةً صِناعيّةً لانّ حدَّ المثنّى ما تتنكّرُ معرفتُه والمضمرُ لا تتنكّرُ بحالٍ فكانَ صيغته لذلك ويستوى فيه المذكّرُ والمؤنّث كما يستوى في الظاهر نحوِ الزيدان والعمران والهِنْدان لانّ العِدّة واحدةٌ، فإن خاطبتَ جماعةً قلتَ أَنْتُمُو وإن شئتَ قلت أَنْتُمْ وثبوتُ الواو هو الاصلُ لانّ الواو تكون علامةَ ضميرِ الجمع في الفعل نحوَ قاموا ولانّه في مقابَلة جمعِ المؤنّث نحوِ ١٠ قولك ضربْتُنّ فكما أنّ علامة المؤنّث حرفان فكذلك علامةُ الجمع حرفان ويُؤكّد ذلك عندك أنّ الواو تظهَر بعد الميم مع الضمير في أَعْطَيْتُكُمُوهُ والضمائرُ تردّ الاشياء الى أُصولها في أكثرِ الامر وحذفُ الواو تخفيفٌ لثِقَلها عند أَمْنِ اللبس وزوالِ الاشكال لانّه لا يُلْبِس بالواحد لوجودِ الميم ولا يُلْبِس بالتثنية لانّ المثنّى يلزمه ثبوتُ الالف وقد تقدّم نحوُ ذلك في المتّصل والصوابُ انّ الكلمة بكمالها اسمٌ كما ذكرنا في التثنية وهي صيغةٌ موضوعةٌ للجمع فإن خاطبتَ جماعةَ مؤنّثاتٍ قلت أَنْتُنّ بنون مشدّدة ١٥ والكلمةُ بكمالها الاسمُ على ما قدّمناه في التثنية والجمع المذكّر، فأمّا ضميرُ الغائب فإنّه يُثنّى ويُجمع ويُبيَّن بعلامةِ المؤنّث وهو أَوْلى بذلك لِما ذكرناه من انّه ضميرُ ظاهرٍ قد جرى ذكرُه والظاهرُ يُثنّى ويُجمع ويؤنّث فكذلك ما ناب منابَه فاذا كنيتَ عن الواحد المذكّر قلت هُوَ قائمٌ فهُوَ مرفوعُ الموضع لانّه مبتدأٌ والمبتدأُ مرفوعٌ ولانّك لو وضعتَ مكانَه اسما ظاهرا لكان مرفوعا نحوَ زيدٌ قائمٌ والاسمُ هُوَ بكماله عند البصريين وقال الكوفيون الاسمُ الهاء وحدَها والواوُ مَزيدةٌ واحتجّوا لذلك ٢٠ بقول الشاعر

* فبَيْناهُ يَشْرِى رَحْلَه قال قائلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ *

فحذف الواوَ وحذفُها يدلّ على زيادتها والصوابُ مذهبُ البصريين لانّه ضميرٌ منفصلٌ مستقلٌّ بنفسه يجرى مجرَى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولانّ المضمر انّما أُتِى به للايجاز والاختصارِ فلا يَليق به الزيادةُ ولا سيّما الواوُ وثِقَلُها ولا دليلَ في البيت لقلّته فهو من قبيل الضرورة وبُنيت على الفتح

تقويةً بالحركة ولم تضمّها اتباعا لضمّة الهاء لثقل الضمّة على الواو المضموم ما قبلها وكانت الفتحة أخفّ الحركات ، وربّما جاء فى الشعر سكونُها وتضعيفُها قال الشاعر

* وإنّ لِسانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها * وهُوَّ على مَن صَبّهُ اللّهُ عَلْقَمُ *

والإسكان تخفيفٌ والتضعيف لكراهية وقوع الواو طَرَفًا وقبلها ضمّةٌ ، وتقول فى التثنية هُمَا والكلام ٥ عليها على نحوٍ من الكلام على أَنْتُمَا الّا انّ انتما ليس فيه حذفٌ وقيل انّ اصلَ هُمَا هُوَمَا فحُذفت الواو قالوا لانّها لو بقيتْ لوجب ضمُّها لانّ هذه الميم يُضَمّ ما قبلها والضمّة تُستثقل على الواو المضموم ما قبلها فحُذفت الضمّة للثقل ولمّا سكنت الواوُ تطرّق اليها الحذفُ لضَعْفها وذلك لئلّا يُتوهَّم انّهما كلمتان منفصلتان أعنى مَا وهُوَ وثبتت الالفُ فى هما كما ثبتت فى أنتما ، وتقول فى جمع المذكّر هُمُوا تزيد ميمًا وواوًا علامةً للجمع كما زادوها لذلك فى قاموا وأنتموا هذا هو الاصلُ أعنى إثباتَ ١٠ الواو وقد تُحذَف الواو فِرارًا من ثِقَلها ولانّ اللبس مرتفعٌ لانّه لا يُلْبِس بالواحد لانّ الواحد لا ميمَ فيه والتثنيةُ يلزمُها الالفُ بعد الميم ولمّا حُذفت الواو أُسكنت الميم لانّ فى إبقاء الضمّة إيذانًا بإرادة الواو المحذوفة اذ كانت من أعراضها ، وتقول فى الواحدة المؤنّثة هِىَ بفتح الياء كأنّهم قوّوها بالحركة اذ كان الضميرُ المنفصل عندهم يجرى مجرى الظاهر وأقلُّ ما يكون عليه الظاهرُ ثلاثةُ أحرف ولمّا كان هُوَ وهِىَ على حرفَيْن قُوّيا بالحركة وكانت الفتحةُ أَوْلَى لخفّتها ، وذهب الكوفيون الى انّ الاسم الهاء وحدَها ١٥ كما ذكرنا فى هُوَ الذى للمذكّر واحتجّوا لذلك بحذف الياء فى نحو قوله ؞ دِيارُ سُعْدَى اذْه مِن هَوَاكا * وليس فى ذلك حجّةٌ لانّ ذلك من ضروراتِ الشعر ، وفيها ثلاثُ لغاتٍ هِىَ بتخفيف الياء وفتحِها لِما ذكرناه من ارادة تَقْوِيةِ الاسم وهِىّ بتشديد الياء مبالغةً فى التقوية ولِتصير على أَبْنِيةِ الظاهر وهِىْ بالاسكان تخفيفًا وهى أضعف لغتها وينبغى ان يكون الحذفُ فى قوله اذْه من هواكا على لغة مَن أسكن لضُعفها اذ المفتوحةُ قد قُوّيتْ بالحركة ، فان دخلتْ على كلّ واحدة منهما واوُ العطف او فاءه او ٢٠ لامُ الابتداء كنتَ مخيَّرا إن شئتَ أسكنتَ الهاء وإن شئت بقّيتَ الحركةَ فمَن بقّى الحركةَ فعلى الاصل ومَن أَسكن فلانّ الحرف الذى قبلها لمّا كان على حرف واحد لا يقوم بنفسه صار بمنزلة جزء منه فشبّه فَهِىَ بكَتِفٍ وفَهُوَ بعَضُدٍ فكما يقال فى كتف وعضد كَتْفٌ وعَضْدٌ كذلك قالوا فى فَهِىَ فَهْىَ وفى فَهُو فَهْوَ قال اللّه تع فَهْوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وقال اللّه تع خَالِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهْوَ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ وقال تعالى وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهْوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ، ولا يفعلون ذلك مع ثُمَّ

53

ونحوها ممّا هو على أكثرَ من حرف واحد الّا على نَدْرة نحوَ قوله ثُمَّ لْيَقْطَعْ قُرِئَ بإسكانِ اللام وكسرِها فالكسرُ على الاصل لِما ذكرناه ومَن أسكن شَبَّهَ الميمَ مِن ثُمَّ مع ما بعدها بكَتْف فأسكن لذلك وهو قليلٌ، وتقول فى التثنية هُمَا للمذكّر والمؤنّث واستوى المذكّرُ والمؤنّث ههنا كما استويا فى المخاطب والمتّصلِ نحوِ أنتما فعَلْتُمَا، وتقول فى جمع المؤنّث هُنَّ بتشديد النون ليكون حرفَيْن فيُقابِلَ الميمَ والواوَ فى ٥ جمع المذكّر نحوِ هُمُوا فعلوا، وأمّا الضمير المنصوب المنفصل فاثنا عشرَ لفظا تقول إيّاىَ أكرمتَ اذا أخبرت عن نفسك وفى التثنية والجمع إيّانَا يستوى فيه المذكّرُ والمؤنّث والتثنيةُ والجمْع لانّ حالَ المتكلّم واضحةٌ فلم يحتج الى علامةٍ فاصلة، فإن خاطبتَ مذكّرا قلت إيّاكَ أكرمتُ بفتح الكاف كما تفتحُها مع المتّصل نحوَ أكرمتُك، وتقول فى التثنية إيّاكما وفى الجمع إيّاكُمُوا وإن شئت حذفتَ الواو وسكّنتَ الميم كما فعلتَ فى المتّصل نحوِ أكرمتُكُمْ، وتقول للمؤنّث المخاطب إيّاكِ بكسر الكاف كما ١٠ فعلت مع المتّصل نحوِ أكرمتُكِ، والتثنية إيّاكُمَا كالمذكّر والجمعُ إيّاكُنَّ شدّدتَ النون فى المؤنّث ليكون حرفَيْن بإزاء الميم والواوِ فى المذكّر، وتقول فى الغائب إيّاهُ لقيتُ وفى التثنية إيّاهُمَا وفى الجمع إيّاهُمُوا فإن شئت أقررتَ الواو وإن شئت حذفتَها وأسكنتَ الميم، وتقول فى المؤنّث إيّاها وفى التثنية إيّاهُمَا كالمذكّر وفى الجمع إيّاهُنَّ شدّدتَ النون لتكون بإزاء الميم والواو على ما ذكرناه فاعرفه،

١٥

فصل ١٩٢

قال صاحب الكتاب والحروف التى تتّصل بإيّا من الكاف ونحوِها لَواحِقُ للدلالة على أحوالِ المرجوع اليه وكذلك التاء فى أَنْتَ ونحوُها فى أُخواته ولا مَحَلَّ لهذه اللواحق من الاعراب انّما هى عَلاماتٌ كالتنوين وتاء التأنيث وياء النَّسَب وما حكاه الخليلُ عن بعض العرب اذا بلغ الرجلُ الستّين فإيّاه ٢٠ وإيّا الشَّوابِّ ممّا لا يُعمَل عليه،

قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من المضمرات فيه إشكالٌ ولذلك كثُر اختلافُ العُلماء فيه وأسدُّ الاقوال اذا أُمْعِن النَّظرُ فيها ما ذهب اليه ابو الحسن الاخفشُ وهو أنّ إيّا اسمٌ مضمرٌ وما بعده من الكاف فى إيّاك والياء فى إيّاىَ والهاء فى إيّاه حروفٌ مجرّدةٌ من مذهب الاسميّة للدلالة على أعدادِ المضمرين وأحوالِهم لا حَظّ لها فى الاعراب، وانّما قلنا انّ إيّا اسمٌ مضمرٌ ليس بظاهرٍ لانّه فى جميع

الاحوال منصوبُ الموضع وليس فى الاسماء الظاهرة اسمٌ يلزمه النصبُ فلا يرتفع الّا ما كان ظرفًا غيرَ متمكّن نحو ذاتَ مرّةٍ وبُعَيْداتِ بَيْنٍ وذا صَباحٍ وما جرى مجراهنّ وشىء من المصادر نحو سُبْحانَ ومَعاذَ ولَبَّيْكَ وليس ايّا واحدا منها فلمّا لزم النصبَ كلزومِ أَنْتَ وأخواتِه الرفعَ دلّ على انّه مضمرٌ مثلُه فايّاك فى المنصوب كأَنْتَ فى المرفوع، وممّا يدلّ ايضا على انّه ليس بظاهرٍ تغيُّرُ ذاته فى حالِ الرفع والجرِّ

٥ وليس كذلك الاسماء الظاهرةُ فانّ الاسماء الظاهرة يعتقب على آخرها حركاتُ الاعراب ويُحكَم لها بها فى موضعها اذا لم تظهَر فى لفظها من غيرِ تغيُّرها أنفسها فلمّا خالَف هذا الاسمُ فيما ذكرناه الاسماءَ الظاهرةَ ووافَق المضمراتِ دلّ على انّه مضمرٌ وليس بظاهرٍ واذ ثبت انّه اسمٌ مضمرٌ كانت الكافُ اللاحقةُ له حرفا مجرّدا من معنى الاسميّة للخطاب وانّما قلنا ذلك لانّه لو كان اسما لكان له موضعٌ من الاعراب ولو كان له موضعٌ من الاعراب لكان امّا رفعًا وامّا نصبا وامّا جرّا فلا يجوز أن يكون فى موضع

١٠ مرفوع لانّ الكاف ليست من ضمائرِ المرفوع ولا يجوز ان يكون منصوبا لانّه لا ناصبَ له ألا ترى انّك اذا قلت ايّاك أُخاطِبُ كانت ايّا هى الاسمَ بما ذكرناه من الدليل واذا كانت الاسمَ كانت مفعولةً لهذا الفعل واذا كان كذلك فبقى الكافُ بلا ناصبٍ اذ هذا الفعلُ لا يتعدّى الى أكثرَ من مفعولٍ ولا يجوز ايضا ان يكون مجرورا لانّ الجرّ فى كلامهم انّما هو من وجهَيْن امّا بحرفِ جرّ وامّا باضافةِ اسم ولا حرفَ جرّ ههنا يكون مجرورا به ولا يجوز ان يكون مخفوضا باضافةِ ايّا اليه لانّه قد قامت الدلالةُ على انّه

١٥ اسمٌ مضمرٌ والمضمرُ لا يضاف لانّ الاضافة للتخصيص والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا فلم تحتج الى الاضافة واذا ثبت أنّه ليس باسمٍ كان حرفا بمعنًى للخطاب مجرّدا من مذهبِ الاسميّة كالكاف فى النَّجاءكَ بمعنى أَنْجُ فالكافُ هنا حرفُ خطاب لانّ الالف واللام والاضافة لا تجتمعان، ومثله قولهم أَنْظُرْكَ زيدا فالكاف حرفُ خطاب لانّ الفعل قد تعدّى الى مفعوله فلم يتعدّ الى آخرَ ولانّ هذا الضرب من الفعل لا يتعدّى الى ضميرِ المأمور لا تقول اِضْرِبْكَ ولا أُقْتُلْكَ اذا امرتَه بضَرْبِ نفسه وقَتْلِه

٢٠ ايّاها وقالوا عنده رجلٌ لَيْسَكَ زيدا فالكافُ هنا ليست اسمًا لانّك قد نصبت زيدا بأنّه خبرُ ليس ولو كانت الكافُ اسما لكانت منصوبةً ولو كانت منصوبة لَمَا نصبتِ اسما آخرَ واذا كانت الكافُ قد وردتْ مرّةً اسما دالّا على الخطاب نحو رأيتُك ومررتُ بك ومرّةً حرفا دالّا على الخطاب مجرّدا من معنى الاسميّة كانت الكافُ فى ايّاك من القبيل الثانى لقيامِ الدليل عليه، فان قيل اذا زعمتَ انّ الكاف فى ايّاك حرفُ خطاب كحالها فى ذلك وما ذكرتَه من النظير فما تصنع بقولهم ايّاه وايّاى ولا كافَ هناك وانّما

هنا هاء وياء ولا نعلمُهم جرّدوا الهاء والياء فى نحو هذا من مذهبِ الاسميّة كما فعلوا ذلك فى الكاف التى فى ذٰلِكَ وأُولٰئِكَ قيل قد ثبت ذلك فى الكاف ولم نجد امرًا سوّغ ذلك فى الكاف وأنكفّ عن الهاء والياء مع انّه قد جاء عنهم قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقُمْنَ الهِنْداتُ وأَنتَ اذا قلت الزيدان قاما فالالفُ اسمٌ وضميرُ الفاعل واذا قلت الزيدون قاموا فالواوُ اسمٌ واذا قلت قاموا
٥ الزيدون فهى حرفٌ وكذلك النونُ فى قولك الهنداتُ قُمْنَ اسمٌ وفى قولك قُمْنَ الهنداتُ حرفٌ واذا جاز فى هذه الاشياء أن تكون فى حالٍ دالّةً على معنى الاسميّة ومعنى الحرفيّة ثمّ يُخلَع عنها معنى الاسميّة فى حالٍ اخرى جاز ان تكون الهاء فى ضَرَبْتُهُ والياء فى ضَرَبَنِي اسمَيْن دالَّيْن على معنى الاسميّة والحرفيّة واذا قلت إيّاىَ وإيّاهُ تجرّدتا من معنى الاسميّة وخلصتا لدلالة الحرفيّة، ويُؤكّد عندك كونَها حروفا غيرَ اسماء أنّه لم يُسمَع عنهم تأكيدُها لم يقولوا إيّاك نفسَك ولا إيّاكم كُلَّكم ولا إيّاىَ نفسى
١٠ ولا إيّاهم كلّهم ولو كانت اسماء لساغ فيها ذلك، وقد ذهب الخليلُ الى انّ إيّا فى إيّاك اسمٌ مضمرٌ مضافٌ الى الكاف وحُكى عن المازنىّ مثلُه أنّه مضمرٌ أُضيف الى ما بعده واعتمد على ما حكاه عن العرب قال سيبويه حدّثنى مَن لا أتّهِمُ عن الخليل انّه سمع أعرابيّا يقول اذا بلغ الرجلُ السِتّين فإيّاهُ وإيّا الشَوابِّ قال وقوعُ الظاهر موقعَ هذه الحروف مخفوضا بالاضافة يدلّ على انّها اسماء فى محلّ خفض وحُكى عن ابى عثمان أنّه قال لولا قولُهم وإيّا الشوابِّ لكانت الكافُ للمخاطب وحكى سيبويه عن الخليل أنّ قائلا لو
١٥ قال إيّاك نفسَك لم أُعنِّفْه يريد لو أكّدها بمؤكّد لم يكن مُخطِئا وهو قولٌ فاسدٌ لانّه اذا سُلّم انّه مضمرٌ لم يكن سبيلٌ الى اضافته لِما ذكرناه من انّ الغرض من الاضافة التخصيصُ والمضمراتُ أشدُّ المعارف تخصيصًا وما اضيف من المعارف نحو زيدكم وعمركم فعلى تأويلِ التنكير كانّه توهّم انّ جماعةً مسمَّيْنَ بهذَيْن الاسمَيْن فأضافهما ولولا ذلك لم تسُغ اضافتُها والمضمراتُ لا يُتصوّر تنكيرُها بحالٍ فلا يمكن اضافتُها وأمّا قولهم وإيّا الشوابِّ فمحمولٌ على الشُذوذ وذلك أسهلُ من القول باضافة المضمر، وامّا قوله
٢٠ لو أنّ قائلا قال إيّاك نفسَك لم أُعنِّفْه فليس ذلك بروايةٍ رواها عن العرب ولا مَحْضَ اجازةٍ بل هو قياسٌ على ما رواه من قولهم وإيّا الشَوابِّ وأبو الحسن استقلّ هذه الحكايةَ ولم تكثُر ولم يجز القياسُ عليها فلم يجز إيّاك وإيّا الباطلِ ولم يستحسن الجميعُ اضافةَ هذا الاسم الى الظاهر، وذهب ابو اسحق الزجّاجُ الى انّ إيّا اسمٌ ظاهرٌ يضاف الى سائرِ المضمرات نحوَ قولك إيّاك ضربتُ وإيّاهُ حدّثتُ ولو قلت إيّا زيدٍ حدّثتُ كان قبيحًا لانّه خُصّ به المضمرُ قال والهاء فى إيّاهُ مجراها كالتى فى عَصاه وهذا القولُ

يفسد بما ذكرناه من الدلالة بأنّه اسمٌ مضمرٌ ولو كان اسما ظاهرا وألفه كألف عَصًى ومَغْزًى وما أشبههما
ممّا يُحكم فى حروفِ العلّة منه بالنصب لثبتتِ الالفُ فى إيّا فى حالِ الرفع والجرّ كما كانت فى عصى
كذلك وليس كذلك بل ثبتتْ فى موضع النصب دون الموضعَيْن فبانَ أنّ إيّا ليس كعَصًى ومَغْزًى
لكنّه نفسَه فى موضعِ نصب كما انّ الكاف فى رأيتُك فى موضع نصب وأنْتَ وهُوَ فى موضع رفع ،
٥ وذهب بعضُهم الى انّ إيّاكَ بكَمالها اسمٌ حكى ذلك ابنُ كَيْسانَ وفيه ضعفٌ من قِبَل انّه ليس فى
الاسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف آخِرُه فيكون تارةً كافا وتارةً ياء وتارةً هاء نحوَ قولك إيّاكَ وإيّاىَ وإيّاه
فيكونَ هذا مثلَه بل لمّا كانت الكافُ مفتوحةً مع خطابِ المذكّر مكسورةً مع خطابِ المؤنّث فكذلك
إيّا الاسمُ والكافُ بعدها حرفُ خطاب ولذلك تقول إيّاكَ وإيّاكُمَا وإيّاكُمْ كما تقول أنْتَ وأنْتُمَا وأنْتُمْ ،
وقال بعضهم الياء والكافُ والهاء هى الاسماء وإيّا عِمادٌ لها وذلك لانّها هى الضمائرُ فى أكرمتَنى وأكرمتُك
١٠ وأكرمتُه فلمّا أُريد ذلك فَصلُها عن العامل إمّا بالتقديم وإمّا بتأخيرها عنه ولم تكن ممّا يقوم بنفسه
لضُعْفها وقِلّتها فدُعمتْ بإيّا وجُعلت وُصلةً الى اللفظ بها فإيّا عندهم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به الى المضمر
كما انّ كِلَا اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به الى المضمر فى قولك كِلاهما وهذا القولُ واهٍ وذلك لانّ إيّا اسمٌ مضمرٌ
منفصلٌ بمنزلةِ أنَا وأنْتَ ونَحْنُ وهُوَ فى انّها مضمراتٌ منفصلةٌ فكما انّ أنَا ونحن وأنت مخالفٌ لفظَ المرفوع
المتّصل نحوِ التاء فى قُمْتُ والنونِ والألفِ فى قُمْنَا وهى ألفاظٌ أُخَرُ غيرُ ألفاظِ المضمر المتّصل وليس شىء
١٥ منها معمودا بل هو قائمٌ بنفسه فكذلك إيّا اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ ليس معمودا به غيرُه وكما انّ التاء فى
أنْتَ وإن كان لفظُها لفظَ التاء فى قُمْتَ ليست إيّاها معمودةً بما قبلها وانّما الاسمُ ما قبلها وهى حرفُ
معنًى وافَقَ لفظَ الاسم كذلك ما قبل الكاف فى إيّاك هو الاسمُ وهى حرفُ خطاب ، وأمّا تشبيهُهم
إيّا بكِلَا فليس بصحيحٍ والفرقُ بينهما ظاهرٌ وذلك أنّ كِلَا اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ متصرّفٌ يدلّ على الاثنَيْن
كما انّ كُلًّا اسمٌ مفردٌ ظاهرٌ يدلّ على الجمع وكِلَا ليس بُوصلة الى المضمر لانّه قد اطّردتْ اضافتُه الى
٢٠ الظاهر اطّرادَها الى المضمر نحوُ قوله تعالى كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ونحوُ قول الشاعر * كِلَا يَوْمَىْ طُوالَةَ
وَصْلُ أَرْوَى * ولو كانت كلا وصلةً الى الضمير لم تُضَفْ الى غيره ، وقال سيبويه إيّا اسمٌ لا ظاهرٌ ولا
مضمرٌ بل هو مبهمٌ كُنى به عن المنصوب وجُعلت الكافُ والياء والهاء بَيانا عن المقصود وليُعلَم
المخاطب من الغائب ولا موضعَ لها من الاعراب ويُعزَى هذا القولُ الى ابى الحسن الاخفش الّا انّـه
أشكلَ عليه امرُ إيّا فقال هى مبهمةٌ بين الظاهر والمضمر وقد قامت الدلالةُ على انّه اسمٌ مضمرٌ بما فيه

مَقْنَعٌ وشَبَّهَها بالتنوين وتاء التأنيث وياءَيِ النِسْبة من حيث كانت حروفا دالّةً على أحوالٍ في الاسم كما دلّت الحروفُ الواقعةُ بعد إيّا على أعدادِ المضمرين والحضورِ والغَيْبةِ والمتكلّمِ فهي مثلُها من هذه الجهة وخُلُوّها من معنى الاسميّة فاعرفه٬

فصــــل ۴۲۳

٥ قال صاحب الكتاب ولانّ المتّصل أخْصَرُ لم يُسوّغوا تَرْكَه الى المنفصل الّا عند تعذُّرِ الوصل فلا تقول ضَرَبَ انت ولا هو ولا ضربتُ إيّاك إلّا ما شذّ من قولِ حُمَيْدِ الأَرْقَطِ * إليك حتّى بلغتْ إيّاكا * وقولِ بعضِ اللّصوص

* كأنّا يومَ قُرّى إ * نّما نَقْتُلُ إيّانا *

١٠ وتقول هو ضَرَبَ والكريمُ انت وإنّ الذاهبين نحن و * ما قَطَّرَ الفارسَ الّا أنا * وجاء عبدُ الله وأنت وإيّاك أكرمتُ الّا ما انشده ثَعْلَبٌ

* وما نُبالِي اذاما كُنْتِ جارَتَنا * ألّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيّارُ *

قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ الضمير ضميران متّصلٌ ومنفصلٌ فما كان متّصلا كان أقلَّ حروفا من المنفصل فمنه ما كان على حرف واحد كالتاء في قمتُ والكاف في ضَرَبَك طَلَبًا للايجاز والاختصارِ حتّى ١٥ انّهم جعلوا بعضَ المتّصلة في النيّة كالضمير في أَفْعَلُ ونَفْعَلُ وتَفْعَلُ وفي زيدٌ قامَ وجاز ان يكون على حرف واحد لاتّصاله بما قبله من حروفِ الكلمة المتقدّمة فأمّا المنفصل فلا يكون الّا على حرفَيْن او أكثرَ لانّه منفردٌ عن غيره بمنزلةِ الاسماء الظاهرة ولا يمكن إفرادُ كلمة على حرف واحد واذا ثبت انّ المتّصل أقلُّ حروفا من المنفصل وأَوجزُ كان النُطْقُ بالمتّصل أخفَّ فلذلك لا يستعملون المنفصلَ في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتّصلُ لانّهم لا يعدِلون الى الأثقل عن الأخفّ والمعنى واحدٌ الّا ٢٠ لضرورةٍ فلذلك لا تقول ضَرَبَ أنتَ ولا هُوَ لانّه يجوز ان يقع هنا المتّصلُ فتقول ضَرَبْتَ وضَرَبَ فتكون التاء الفاعلةَ ولا حاجةَ الى أنتَ وكذلك يكون الفاعل مستترا في ضَرَبَ ولا حاجةَ الى هُوَ لانّ الاوّل أوجزُ وكذلك لا تقول ضرب زيدٌ إيّاك وإن كان فَصَلَ بينهما الفاعلُ الظاهرُ لانّ الفصل ليس بلازمٍ اذ ليس تقدُّمُ الفاعل على المفعول حَتْمًا لازمًا لانّه يجوز ان تقول ضَرَبَك زيدٌ فتُقدِّم المفعولَ من غيرِ قُبْحٍ٬ وأمّا قولُ حُمَيْدٍ الأَرْقَطِ * إليك حتّى بلغتْ إيّاك * فإنّه وضع إيّاك موضعَ الكاف ضرورةً والقياسُ

بلغتْك وكان ابو اسحق الزجّاجُ يقول تقديرُه حتى بلغتْك ايّاك وهذا التقديرُ لا يُخرِجه عن الضرورة سواء أراد به التأكيدَ او البدلَ لانّ حذفَ المؤكَّد او المُبْدَل منه ضرورةٌ والمرادُ سارت هذه الناقةُ حتى بلغتْك، ومثله قولُ بعض اللصوص

* كأنّا يَوْمَ قُرَّى إِ * نّما نَقْتُلُ ايّانا *

٥ البيت لذى الإصْبَع العَدْوانىّ وقبله

* لَقِينَا مِنْهُمْ جَمْعًا * فأَوْفَى الجَمْعَ ما كانا *

وبعده

* قَتَلْنَا مِنْهُمْ كُلّ * فَتًى أَبْيَضَ حَسّانَا *

الشاهد فيه وضعُ ايّانا موضعَ الضمير المتّصل الّا انّه أسهلُ ممّا قبله وذلك لانّه لا يُمْكِنه أن يأتى ١٠ بالمتّصل فيقول نَقْتُلُنَا لانّه يتعدّى فعلُه الى ضميره المتّصل فكان حقّه أن يقول نقتل أنفسَنا لانّ المنفصل والنفس يشتركان فى الانفصال ويقعان بمعنًى نحوَ قولك ما أكرمتَ الّا نفسَك وما أكرمتَ الّا إيّاك فلمّا كان المتّصل لا يمكن وقوعُه ههنا لِما ذكرناه وكان النفسُ والمنفصلُ مترادِفَيْن استعمل احدَهما موضعَ الآخر، وقُرِى بضمّ الاوّل موضعٌ والمعنى أنّ قَتْلَنا إيّاهم بمنزلةِ قتْلنا أنفسَنا لأنّا عشيرةٌ واحدةٌ، قال وتقول هو ضَرَبَ والكريمُ أنتَ انخ يشير الى انّ المضمر اذا وقع فى هذه المواقع لا ١٥ يكون الّا منفصلا ولا حظَّ للمتّصل فيها، وجملةُ الأمر أنّ المضمرات المنفصلة تكون مرفوعةَ الموضع ومنصوبةَ الموضع والمرادُ بالمنفصل الذى لا يلى العاملَ ولا يتّصل به بأن يكون مُعَرًّى من عاملٍ لفظىّ او مقدَّما على عامله اللفظىّ او مفصولا بينه وبين عامله، فأمّا المرفوع فخمسةُ مواضع المبتدأُ وخبرُه وخبرُ إنّ وأخواتِها وبعدَ حروف الاستثناء وحروفِ العطف فقولُنا هو ضَرَبَ فهُوَ مبتدأٌ وضَرَبَ جملةٌ فى موضع الخبر وقولُنا الكريمُ أنتَ الكريمُ مبتدأٌ وأنت الخبرُ والمبتدأُ وخبرُه العاملُ فيهما الابتداء ٢٠ وهو عاملٌ معنوىٌّ فلا يمكن وصلُ معموله به فلذلك وجب أن يكون ضميرُهما منفصلا ومثلُ ذلك كيفَ أنتَ وأَيْنَ هُوَ فكَيْفَ وأَيْنَ خبران مقدَّمان وأنتَ وهُوَ مبتدءان فلذلك وجب ان يكون ضميرُهما منفصلا ايضا، وقوله إنّ الذاهبين نَحْنُ فنحنُ خبرُ إنّ ولا يكون ضميرُه الّا منفصلا لانّه لا يصحّ اتّصالُه بالعامل فيه لانّ مرفوعَ إنّ وأخواتِها لا يتقدّم على منصوبها، وقوله * ما قَطَّرَ الفارسَ الّا أَنَا * لمّا وقعت الكنايةُ بعد حرف الاستثناء لم تكن الّا منفصلةً، وقوله جاء عبدُ اللّه وأنتَ انت عطفُ

على عبد الله فانفصل لانّه وقع بعد حرف العطف فلم يلتصق بالعامل فيه، وامّا المنصوب المنفصل فيقع في خمسة مواضع ايضا اذا تقدّم على عامله نحوَ إيّاك أكرمتُ لانّه لا يمكن اتّصاله بالعامل مع تقدّمه او كان مفعولا ثانيا او ثالثا نحوَ علمتُه إيّاه وأعلمتُ زيدا عمرا ايّاه او كان إغراء المخاطب نحوَ إيّاك والطريقَ وقد تقدّم شرحُ ذلك، وربّما اضطرّ الشاعر فوضع المتّصلَ موضعَ المنفصل نحوَ ما ٥ أنشده أحمدُ بن يَحْيَى * فما نُبالِي اذا ما كنتِ جارَتَنا الخ * فأتى بالكاف موضعَ إيّاك وهو ههنا أسهلُ من قوله * اليك حتّى بلغتْ إيّاكا * لانّ فيه عُدولًا الى الأخفّ الأوْجزِ وإلّا في معنى العامل اذ كانت مُقوّيةً له كيف وقد ذهب بعضُهم الى انّها هي العاملةُ. وانّما أتى بالضمير المنصوب بعد إلّا هنا لانّه استثناءٌ مقدّمٌ والمرادُ أن لا يُجاوِرنا ديّارٌ الّا انتِ اى انتِ المطلوبةُ فاذا خلصتِ فلا ألتفاتَ الى غيرك،

١٠

فصل ۱۲۴

قال صاحب الكتاب فاذا ٱلْتقى ضميران في نحوِ قولهم الدرهمُ أعطيتُكَهُ والدرهمُ اعطيتُكُمُوهُ والدرهمُ زيدٌ مُعْطِيكَهُ وعجبتُ من ضَرْبِكَهُ جاز ان يتّصلا كما ترى وأن ينفصل الثانى كقولك اعطيتُكَ إيّاه ١٥ وكذلك البَوَاقِي وينبغى اذا اتّصلا أن تُقدِّم منهما ما للمتكلّم على غيره وما للمخاطب على الغائب فتقول أعطانيكَ وأعطانِيهِ زيدٌ والدرهمُ أعطاكَهُ زيدٌ وقال الله تعالى أَنُلْزِمُكُمُوهَا،

قال الشارح المضمران اذا اتّصلا بعاملٍ فلا يخلو اتّصالُهما إمّا أن يكون بفعلٍ وإمّا باسمٍ فيه معنى الفعل فإن اتّصلا بفعلٍ فإن كان احدُ المضمرَيْن فاعلا والاخرُ مفعولا لزم تقديمُ الفاعل على كلِّ حال من غيرِ اعتبارِ الأقرب وذلك نحوُ ضربتُك وضربتُه وضربتَنى وضربتَه وضَرَبَنى وضَرَبَك وضَرَبَه وانّما لزم ٢٠ تقديمُ الفاعل مع الفعل على غيره من المضمرات لانّه كجزء منه اذ كان يُغيِّر بناءه حتى يختلط به كانّه من صيغته كقولك ذهبتَ وذهبْتُما وذهبْتُمْ وذهبْتُنّ فتُسكِّن آخِرَ الفعل وقد كان مفتوحا قبل اتّصاله به وربّما اختلط به الضميرُ حتى يصير مقدّرا في الفعل بغيرِ علامةٍ ظاهرة كقولك زيدٌ قام وأنت تقوم وأنا أقوم ونحن نقوم ولا يُوجَد ضميرٌ مرفوعٌ متّصلٌ بغيرِ فعل ولذلك استحكمتْ علامةُ الاضمار في الفعل، فإن كان المتّصلُ به الضميران مصدرا نحوَ عجبتُ من ضَرْبِى ايّاك ومن ضَرْبِيك فلك في

الثانى وجهان أن تأتى بالمتّصل نحو عجبتُ من ضَرْبِيكَ وأن تأتى بالمنفصل نحو عجبتُ من ضَـرْبى ايّاك
والثانى هو الأجودُ المختارُ وانّما كان المنفصلُ هنا هو المختارَ بخلاف الفعل لوجهَيْن احدُهما انّ ضَرْبًا اسمٌ
ولا يستحكم فيه علاماتُ الاضمار استحكامَها فى الافعال اذ كانت علامةُ ضميرِ المرفوع لا تتّصل به ولا
بما اتّصل به وانّما يتّصل به علامةُ ضميرِ المجرور والذى يُشاركه فى ذلك الاسماء التى ليس فيها معنًى
۵ فعل نحوُ غُلامى وغلامك وغلامه ولا يتّصل بالضمير المضاف اليه الغلامُ ضميرٌ آخرُ متّصلٌ فكان المصدرُ
الذى هو نظيرُه كذلك، والوجه الثانى انّ الضمير المضافَ اليه المصدرُ مجرورٌ حالٌّ محلَّ التنوين
ونحن لو نَوَّنّا المصدرَ لما وَلِيَه ضميرٌ متّصلٌ وانّما يَليه المنفصلُ نحوَ قولك عجبتُ من ضَـرْبٍ ايّاك ومن
ضربٍ ايّاه ومن ضربٍ ايّاىَ ولذلك كان الأجودُ المختارُ أن تأتى بالمنفصل مع المصدر، ويجوز ان تأتى
بالمتّصل معه جوازًا حسنًا وليس بالمختار وانّما جاز اتّصالُ الضميرَيْن به من نحو عجبتُ من ضَرْبِيكَ
۱۰ وإن كان القياسُ يقتضى انفصالَ الثانى من حيث كان اسمًا كغيره من الاسماء غيرِ المشتقّة نحو غلامك
وصاحبك لشَبَهه بالفعل من حيث كان الفعلُ مأخوذًا منه ويعمل عَمَلَه فشُبِّه ما اتّصل بالمصدر بما اتّصل
بالفعل فقولُك عجبتُ من ضَرْبى ايّاك هو الوجهُ والقياسُ وقولُك عجبتُ من ضَرْبِيكَ جائزٌ حسنٌ على
التشبيه بالفعل نحو ضربتُك فالياء فى ضَرْبِيكَ بمنزلة التاء فى ضربتُكَ واذا اتّصل الضميران بالمصدر
فالاوّلُ هو الفاعلُ والثانى هو المفعول على الترتيب الذى ذكره من تقديم المتكلّم ثمّ المخاطبُ ثمّ
۱۵ الغائبُ من نحو عجبتُ من ضَرْبِيكَ وضَرْبِيه ومن ضَرْبِكَهُ على الترتيب الذى رتّبه صاحبُ الكتاب،
فإن كان الفاعلُ المخاطبَ وأضفتَ المصدرَ اليه والمفعولُ به المتكلّم لم يحسن الّا المنفصلُ نحوُ عجبتُ
من ضَرْبِكَ ايّاىَ وعجبتُ من ضَرْبِه ايّاى، فإن كان الضميران مفعولَيْن لزم اتّصالُ ضمير المفعول الاوّلِ
بالفعل لانّه يَليه ولا فَرْقَ فى ذلك بين أن يكون قد اتّصل بالفعل ضميرُ فاعلٍ وأن لا يكون اتّصل به
لانّ ضمير الفاعل يصير كحرفٍ من حروف الفعل فيتّصل به ضميرُ المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل كما
۲۰ يتّصل به خاليًا من الضمير فتقول ضربتُك وضربتَنى كما تقول ضَرَبَكَ وضَرَبَنى فاذا جئتَ بعد اتّصال
ضمير المفعول الاوّلِ بضميرِ مفعولٍ ثانٍ جاز اتّصالُه وانفصالُه نحوُ الدرهمُ أعطيتُكَهُ وأعطيتُك ايّاه فاتّصالُه
لقوّة الفعل وأنّه الاصلُ فى اتّصال المنصوب ولمّا كان المتّصلُ أخصرَ من المنفصل ومعناه كمعنى المنفصل
اختاروه على المنفصل وامّا جوازُ الاتيان بالمنفصل فلانّ ضميرَ المفعول الثانى لا يُلاقى ذاتَ الفعل انّما
يُلاقى ضميرَ المفعول الاوّل وليس كذلك ضميرُ المفعول الاوّل لانّه يلاقى ذاتَ الفعل حقيقةً فى نحو ضَرَبَكَ

او ما هو متنزّل منزلةَ ما هو حرفٌ من حروف الفعل نحوَ ضربتُكَ ألا ترى انّه يلاقى الفاعلَ والفاعلُ يتنزّلُ منزلةَ الجزء من الفعل - قال اللّه تع أَنُلْزِمُكُمُوهَا فقدّم ضميرَ المخاطب على الغائب لانّه أقربُ الى المتكلّم، وقد اشترط صاحبُ الكتاب أنّه اذا التقى ضميران متّصلان بُدِئَ بالأقرب الى المتكلّم من غيرِ تفصيل والصوابُ ما ذكرتُه وهذا الترتيبُ رأْىُ سيبويه وحكايتُه عن العرب والعلّةُ فى ذلك ٥ أنّ الأَوْلى أن يبدأَ الانسانُ بنفسه لانّها أعرفُ وأهمُّ عنده وكما كان المختارُ أن يبدأَ بنفسه كان المختار تقديمَ المخاطب على الغائب لانّه أقربُ الى المتكلّم، وقد أجاز غيرُه من النحويّين تقديمَ الضمير الأبعد على الأقرب قياسا وهو رأْىُ ابى العبّاس محمّد بن يزيد وكان يُسوّى بين الغائب والمخاطب والمتكلّم فى التقديم والتأخير ويُجيز اعطاهُوكَ واعطاهُونِى واعطاكَنِى ويستجيدُه ولم يَرْضَ سيبويه مَقالتَهم وقال هو شىءٌ قاسُوه ولم يتكلّم به العربُ فاعرفه،

١٠ قال صاحب الكتاب واذا انفصل الثانى لم تُراعِ هذا الترتيبَ فقلتَ أعطاهُ إيّاكَ واعطاكَ إيّاىَ وقد جاء فى الغائبَيْن اعطاهَاهُ واعطاهُوهَا ومنه قوله

* وقد جعلتْ نَفْسِى تَطيبُ لضَغْمةٍ * لضَغْمِهِماهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُها *

وهو قليلٌ والكثيرُ اعطاها إيّاه واعطاه إيّاها والاختيارُ فى ضميرِ خبرِ كانَ واخواتِها الانفصالُ كقوله * لَئِنْ كان إيّاهُ لَقدْ حَالَ بَعْدَنا * وقوله

١٥ * ليس إيّاىَ وإيّا * كِ ولا نَخْشَى رَقيبًا *

وعن بعضِ العرب عليه رجلا لَيْسَنِى وقال * إذ ذهب القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِى *،

قال الشارح ومتى انفصل الضميرُ الثانى عن الاوّل لم يلزم فيه هذا الترتيب بل يجوز لك أن تبدأَ بأيّهما شئتَ فتقول أعطاه إيّاكَ واعطاه إيّاىَ واعطاكَ إيّاىَ فتكون مخيّرًا أيّهم شئتَ قدّمتَ وانّما كان كذلك من قِبَل انّ الضمير المنفصل يجرى مجرى الظاهر لاستقلاله بنفسه وعدمِ افتقاره الى غيره ٢٠ فكما انّ الاسماء الظاهرة لا يُراعَى فيها الترتيبُ بل تُقدّم أيّها شئت فكذلك الضميرُ المنفصل، فاذا كان الضميران غائبَيْن جاز لك الجمع بينهما متّصلَيْن فتقول اعطاهُوهَا واعطاهَاهُ وكنتَ مخيّرًا فى أيّهما بدأتَ به وذلك من قِبَل انّهما كِلاهما غائبٌ وليس فيهما تقديمُ بعيدٍ على قريبٍ قال سيبويه وهو عربىٌّ جيّدٌ وليس بالكثير فى كلامهم بل الاكثرُ فى كلامهم اعطاه إيّاها واعطاها إيّاهُ فتأتى بضميرِ المفعول الثانى منفصلا وانّما قَلَّ فى كلامهم لانّه ليس فيه تقديمُ الاقرب على الابعد لتَساويهما فى المرتبة،

فامّا قولُ مُغَلِّس بن لَقيط الأَسَدىّ * وقد جعلتْ نفسى الخ * فالشاهد فيه انّه جمع بين ضميرَيْن بلفظِ الغيبة الاوّلُ مجرورٌ باضافةِ المصدر اليه والثانى فى محلّ نصب بالمصدر والجيّدُ الكثيرُ لضَعْفِهما ايّاها فيأتى به منفصلا واتّصالُ الضميرَيْن فى البيت اقبحُ لانّهما اتّصلا بالمصدر وهو اسمٌ ولم يستحكم فى اتّصال الضمير به استحكامَ الفعل، يصف حالَه مع بنى أخيه مُدْرِكٍ ومُرّةَ وهو من
٥ أبياتٍ اوّلُها

* وأبقتْ لِىَ ٱلأيّامُ بَعْدَكَ مُدْرِكًا * ومُرّةَ والدُّنْيَا كَرِيهٌ عِتابُها *

* قَرِينَيْنِ كالذِّئْبَيْنِ يَقْتَسِمانِنى * وشَرُّ صَحاباتِ الرجالِ ذِئابُها *

الضَغْم العَضّ والضميرُ الاوّلُ المثنّى يعود الى قرينين والضميرُ الثانى يعود الى النفس، وقوله بقرعُ العظمَ نابُها يصف شدّةَ العضّ بحيث يصل نابُه الى العظم، فامّا ضميرُ خبرِ كانَ واخواتِها ففيه وجهان
١٠ احدهما الاتّصالُ نحوُ قولك كانَهُ وكانَنِى قال ابو الأَسْوَد

* فإنْ لم يَكُنْهَا او تَكُنْهُ فإنّه * أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانِها *

والثانى أن يأتى منفصلا نحو كان زيدٌ ايّاه وكان ايّاىَ قال الشاعر

* لَيْتَ هذا اللّيْلَ شَهْرٌ * لا نَرَى فيه عَرِيبَا *

* لَيْسَ ايّاىَ وايّا * كِ ولا نَخْشَى رَقِيبَا *

١٥ وقال عمر بن أبى رَبِيعَةَ

* لَئِنْ كان ايّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا * عن العَهْدِ والانسانُ قد يَتَغَيَّرُ *

وهذا هو الوجهُ الجيّدُ لانّ كانَ وأخواتها يدخلن على المبتدإ والخبر فكما انّ خبرَ المبتدإ منفصلٌ من المبتدإ كان الأَحسنُ ان تفصله ممّا دخلن عليه فامّا الاسمُ المُخْبَرُ عنه فإنّ ضميره متّصلٌ لانّه بمنزلةِ فاعلِ هذه الافعال ولا يكون الّا اسماً فصار مع الفعل كشىء واحد ولذلك تتغيّرُ بِنْيةُ الفعل له ولمّا
٢٠ كان الخبرُ قد يكون جملةً وظرفًا غيرَ متمكّن وهذه الاشياء لا يجوز إضمارُها ولا تكون الّا منفصلةً من الفعل أُختير فى الخبر الذى يمكن اضمارُه اذا أُضمر أن يكون على منهاجِ ما لا يصحّ اضمارُه من الأَخبار فى الانفصال من الفعل، ووجهٌ ثانٍ أنّا لو وصلنا ضميرَ الخبر بضميرِ الاسم نحوَ كُنْتُكَ وكانَهُ وكانَنِى فالفاعلُ فى هذا الباب والمفعولُ لشىء واحد وفعلُ الفاعل لا يتعدّى الى نفسه متّصلا ويتعدّى الى نفسه منفصلا فلا يجوز ضربْتُنِى ولا ضربتَكَ ويجوز ايّاىَ ضربتُ وايّاكَ ضربتَ فامّا وجهُ جوازِ كُنْتُهُ

وكانّي فعلى التشبيه بالفعل الحقيقيّ حين جُعل الاسم والخبر بمنزلة الفاعل والمفعول، فامّا قولهم عليه رجلًا لَيْسَنِي فهو حكايةٌ عن بعض العرب قال ذلك لرجلٍ ذُكر له انّه يريده بسُوءٍ فوصل الضميرَ بنون الوقاية على ما ذكرنا من التشبيه بالافعال الحقيقيّة، فامّا قول الشاعر

* عَدَدْتُ قَوْمِي كعَدِيدِ الطَّيْسِ * إِذْ ذهب القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِى *

٥ فوصله بغيرِ نونٍ تشبيهًا لها بالحرف لقلّةِ تمكّنها وعدمِ تصرّفها،

فصـــل ١٩٥

قال صاحب الكتاب والضمير المستتر يكون لازما وغيرَ لازمٍ فاللازمُ فى أربعةِ افعال اِفْعَلْ وتَـفْـعَـلُ ١٠ للمخاطب وأَفْعَلُ ونَفْعَلُ وغيرُ اللازم فى فعلِ الواحد الغائب وفى الصفات ومعنَى اللزوم فيه انّ إسنادَ هذه الافعال اليه خاصّةً لا تُسنَد البتّةَ الى مظهر ولا الى مضمر بارزٍ ونحوُ فَعَلَ ويَفْعَلُ يُسنَد الـيــه واليهما فى قولك عمْرٌو قام وقام غلامُه وما قام إلّا هو ومن غير اللازم ما يستكِنّ فى الصفة نحوُ قولك زيدٌ ضاربٌ لانّك تُسنده الى المظهر ايضا فى قولك زيدٌ ضاربٌ غلامُه والى المضمر البارز فى قولك هِنْدٌ زيدٌ ضارِبَتُه هِىَ والهندانِ الزيدانِ ضاربتُهما هما ونحوُ ذلك ممّا أجريتَها فيه على غيرِ ما هى له،

١٥ قال الشارح لمّا كانت المضمرات انّما جِىءَ بها للايجاز والاختصارِ قلّت حروفُها فجُعل ما كان متّصلا منها على حرف واحد كالتاء فى قمتُ والكاف فى ضَرَبَكَ الّا أن يكون هاءً فانّه يُردَف بحرف لِيْن لخفائه واحتمل ان يكون على حرف واحد لاتّصاله بما قبله من حروف الكلمة فامّا المنفصلُ فيكون على أكثرَ من حرف واحد لانفصاله ممّا يعمل فيه واستقلالِه بنفسه فهو جارٍ لذلك مجرى الظاهر، وجُ بعضُ المضمرات مستترا فى الفعل منويًّا فيه غلُوًّا فى الايجاز وذلك عند ظهورِ المعنى وأَمْنِ س ٢٠ وذلك فى أفعالٍ مخصوصةٍ فمن ذلك الفعلُ الماضى اذا أُسند الى واحدٍ غائبٍ نحوَ زيدٌ قام وعمْرٌو ضرب لا يظهر له علامةٌ فى اللفظ فإن ثُنّى وجُمع ظهرت علامتُه نحوَ الزيدان قاما والزيدون قاموا، فان قيل ولِمَ كان لا يظهر له علامةٌ مع الواحد وتظهر مع التثنية والجمع قيل قد عُلم انّ كلّ فعل لا بدّ له من فاعلٍ اذ لا يحدُث شىءٌ من ذلك من تِلْقاء نفسه فقد عُلم فاعلٌ لا محالةَ فلمّا كان الفعلُ لا يخلو من فاعلٍ لم يحتَج له الى علامةٍ، فان قيل ولِمَ كان الفاعلُ الغائبُ اذا أُسْنِد الى الماضى لا يظهر له علامةٌ

ومع المتكلّم والمخاطب يظهر له علامةٌ نحوَ قمتُ وقمتَ قيل مع دلالةِ الفعل على فاعلٍ وقد تقدّم ظاهرٌ يعود اليه ذلك المضمرُ أُغنى عن علامةٍ له وليس كذلك مع المتكلّم والمخاطب فانّه لا يتقدّم لهما ذكرٌ فاحتيج الى علامةٍ لهما لذلك فاعرفه، ومن ذلك الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول نحوِ ضاربٍ ومضروبٍ ونحوِهما من الصفات فانّها اذا جرت صفةً لواحدٍ كان فيها مضمرٌ من الموصوف لِما فيها من

٥ معنى الفعليّة الّا انّه لا يظهر له علامةٌ فى اللفظ لِما ذكرناه نحوَ قولك هذا رجلٌ ضاربٌ ومضروبٌ فان وصفتَ بها اثنَيْن او جماعةً ثنّيتَ الصفةَ او جمعتَها فتقول هذان رجلان ضاربان وغلامان مضروبان وقامت علامةُ التثنية والجمع مقامَ علامة المضمر وان لم تكن ايّاها والذى يدلّ على انّ التثنية ههنا قائمةٌ مقامَ علامة الضمير وان لم تكن ايّاها أنّه اذا خلتِ الصفةُ من المضمر لم تحسن تثنيتُها ولا جمعُها وذلك اذا أُسندت الى ظاهرٍ نحوَ قولك هذا رجلٌ ضاربٌ غلامُه لم تُثنّه ولم تجمعه نحوَ قولك

١٠ هذان رجلان ضاربٌ غلامُهما ومضروبٌ أخواهما، ومن ذلك الافعالُ المضارعةُ نحوُ أقومُ ونقومُ ويقومُ وتقومُ يستوى فيها ضميرُ المخاطب والمتكلّم والغائب فى الاستتار وعدمِ ظهورِ علامةٍ لانّ تصريفَ الفعل وما فى اوّله من حروف المضارعة يدلّ على المعنى ويُغْنِى عن ذِكْرِ علامةٍ له، وهذا الضمير المستتر على ضربَيْن لازمٌ وغيرُ لازمٍ والمراد بقولنا لازمٌ أن لا يُسنَد الفعل الى غيره من الاسماء الظاهرة والمضمرةِ ذواتِ العلامة وذلك نحوُ اقومُ اذا أخبرتَ عن نفسك وحدَها ونقومُ اذا اخبرتَ عن نفسك وعن

١٥ غيرك فانّه لا يكون الفاعلُ فيهما الّا مستكِنًّا مستترا وانّما لم يُسنَد الى ظاهرٍ لانّ الظاهر موضوعٌ للغيبة والمتكلّمُ حاضرٌ فاستحال الجمعُ بينهما ولم يظهر فيه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ لامتناعِ حقيقةِ التثنية والجمع منه اذ المتكلّمُ لا يُشاركه متكلّمٌ آخرُ فى خطابٍ واحدٍ فيكونَ اللفظُ لهما لكنّه قد يتكلّم عن نفسه وعن غيره فجُعل اللفظ الذى يتكلّم به عنه وعن غيره مخالِفَ اللفظ الذى له وحدَه واستوى أن يكون غيرُه المضمومُ اليه واحدا واثنين وجماعةً وقد تقدّم نحوُ ذلك، فامّا قولُ صاحب الكتاب

٢٠ فاللازمُ فى أربعةِ افعالٍ افْعَلْ للأمر فالفاعلُ فيه مستكنٌّ لا يمكن ابرازُه وتَفْعَلُ للمخاطب وأَفْعَلُ للمتكلّم وحدَه ونَفْعَلُ للمتكلّم اذا كان معه غيرُه ومعنَى اللزوم أنّ اسنادَ هذه الافعال اليه خاصّةً لا تُسنَد الى مظهرٍ ولا الى مضمرٍ بارزٍ والمرادُ بالبارز أن يكون له علامةٌ لفظيّةٌ وذلك أنّ افْعَلْ فى الامر للواحد لا يظهر ضميرُه ويظهر فى التثنية والجمع نحوِ افْعَلَا وافْعَلُوا وكذلك تَفْعَلُ اذا خاطبت واحدا لا يظهر له صورةٌ وتظهر العلامةُ فى التثنية والجمع نحوِ تفعلان وتفعلون فامّا أَفْعَلُ اذا أخبر عن نفسه ونَفْعَلُ اذا

أخبر عن نفسه وعن غيره فلا يظهر له صورةٌ فاعلِ البتّة استغناءً عن ذلك بالعلامة اللاحقة للفعل
نحوِ الهمزة فى أَفْعَلُ والنونِ فى نَفْعَلُ، وما عدا ما ذكر من الافعال لا يلزم استتارُ الضمير فيه فاعرفه،

فصـــل ١٩٩

٥

قال صاحب الكتاب ويتوسّطُ بين المبتدإ وخبره قبل دخولِ العوامل اللفظيّة وبعده اذا كان الخـبـرُ معرفةً او مُضارِعا له فى امتناع دخولِ حرف التعريف عليه كأَفْعَلَ من كذا احدُ الضمائر المنفصلة المرفوعةِ ليُؤْذِن من اوّلِ أمره بأنّه خبرٌ لا نَعْتٌ وليُفيدَ ضَرْبا من التوكيد ويُسمّيه البصريون فَصْلا والكوفيون عِمادا وذلك فى قولك زيدٌ هو المنطلقُ وزيدٌ هو أفضلُ من عمرو وقال الله تعالى إِنْ كَانَ
١٠ هٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ وقال كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وقال وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ ٱللّٰهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ وقال إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا ويدخل عليه لامُ الابتداء تقول إن كان زيدٌ لَهو الظريفَ وإن كنّا لَنحن الصالحين وكثيرٌ من العرب يجعلونه مبتدأً وما بعده مبنيًّا عليه عن رُؤْبة انه كان يقول أَظُنُّ زيدا هو خيرٌ منك ويقرؤن وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلٰكِنْ كَانُوا هُمُ ٱلظَّالِمُونَ وأَنَا أَقَلُّ،

قال الشارح اعلم انّ الضمير الذى يقع فَصْلًا له ثلثُ شرائطَ احدها أن يكون من الضمائر المنفصلة
١٥ المرفوعةِ الموضعِ ويكونَ هو الاوّلَ فى المعنى الثانى أن يكون بين المبتدإ وخبره او ما هو داخلٌ على المبتدإ وخبره من الافعال والحروف نحوِ إنّ وأُخواتها وكانَ واخواتها وظننتُ وأُخواتها الثالثُ أن يكون بين معرفتَيْن او معرفةٍ وما قارَبها من النكرات، ويقال له فَصْلٌ وعِمادٌ فالفصل من عبارات البصريين كانّه فصل الاسمَ الاوّلَ عمّا بعده وآذن بتمامه وأن لم يبق منه بَقِيّةٌ من نعتٍ ولا بدلٍ الّا الخبرَ لا غيرُ والعِمادُ من عبارات الكوفيين كانّه عمد الاسمَ الاوّلَ وقوّاه بتحقيق الخبر بعده، والغرض من دخول
٢٠ الفصل فى الكلام ما ذكرناه من إرادةِ الايذان بتمام الاسم وكماله وأنّ الذى بعده خبرٌ وليس بنعتٍ وقيل أُتى به ليُؤْذِن بأنّ الخبر معرفةٌ او ما قارَبها من النكرات، وانّما اشتُرط ان يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعةِ الموضعِ لانّ فيه ضربًا من التأكيد والتاكيدُ يكون بضميرِ المرفوع المنفصل نحوُ قمتُ أَنَا وأُسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمرُ هو الاوّلَ فى المعنى لانّ التأكيد هو المؤكَّدُ فى المعنى ولهذا المعنى يُسمّيه سيبويه وَصْفًا كما يسمّى التأكيدَ المحضَ ولو قلت على هذا

كَانَ زيدٌ انتَ خيرا منه او ظننتُ زيدا انتَ خيرا منه لم يجز لانّ الفصل ههنا ليس الاوّل فلا يكون فيه تأكيدٌ له، فامّا قول الشاعر

* وكائِنْ بالأَباطِحِ مِن صَدِيقٍ * يَرانِي لو أُصِبْتُ هو المُصابا *

فانّك لو حملتَه على ظاهره لم يجز ان يكون هُوَ فصلًا لانّ هُوَ ضميرُ غائبٍ وفي ضميرُ متكلّمٍ فلا يصحّ
٥ ان يكون تأكيدا له فإن حملتَه على حذفِ مضاف كانّه قال يرى مُصابي هو المصابَا جاز لانّ الثانى هو الاوّل، وانّما اشتُرط ان يكون بين المبتدإ والخبر او ما دخل عليهما ممّا يقتضى الخبرَ وذلك من قِبَل انّ الغرض به إزالةُ اللبس بين النعت والخبر اذ الخبرُ نعتٌ فى المعنى وذلك نحوُ قولك زيدٌ هو القائمُ لانّ الذى بعده معرفةٌ يمكن ان يكون نعتا لِما قبله فلمّا جئت بهُوَ فاصلةً بَيَّنَ انّك أردتَ الخبرَ وأنّ الكلام قد تمّ به لفَصْلك بينهما اذ الفصلُ بين النعت والمنعوت قبيحٌ، فان قيل اذا كان الغرض
١٠ بالفصل انّما هو الفرقَ بين النعت والخبر فما بالُه جاء فيما لا لَبْسَ فيه نحوِ قوله تعالى وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَارِثِينَ وإنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ولا لَبْسَ فى ذلك لانّ المضمرات لا تُوصَف فالجوابُ انّ هذا هو الاصلُ أن لا يقع الفصلُ الّا بعد الاسم الظاهر ممّا يُوصَف فلمّا ثبت هذا الحكمُ للظاهر أُجرى المضمر مُجراه وإن كانت المضمراتُ لا تُنعَت اذ كان اصلُه المبتدأُ والخبرَ كما ذكرنا فى يَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ اصلُ الحذف فى يَعِدُ لوقوعِ الواو بين ياء وكسرة وباقى أخواته محمولةٌ عليه كذلك ههنا فلذلك تقول كان
١٥ زيدٌ هو القائمَ وكنتُ أنا القائمَ قال الله تع فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وتقول ظننتُ زيدا هو القائمَ وحسبتُ زيدا هو الجالسَ قال الله تع وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِى أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وقال إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا من رُؤيةِ القَلْب، واعلمْ انّ قوله تعالى كُنتَ انت الرقيبَ عليهم وكُنّا نحن الوارثين وإنْ ترنِ أنا أقلَّ منك مالا وولدا يجوز ان يكون المضمر فيه فصلا ويجوز أن يكون تأكيدا لانّه بعد مضمرٍ والمضمرُ يُؤكَّد بالمضمر المرفوع اذ كانَهُ سواء كان الاوّل مرفوعَ
٢٠ الموضع او منصوبَه او مجرورَه، واعلمْ انّ الفصل لا يظهر له حكمٌ فى باب إنّ وأخواتها وبابِ المبتدإ والخبر لانّ أخبارها مرفوعةٌ فاذا قلت زيدٌ هو القائمُ وإنّ زيدا هو القائمُ لم يُعلَم انّ المضمر فصلٌ او مبتدأٌ الّا بالارادة والنيّة ولا يظهر الفرقُ بينهما فى اللفظ ويظهر مع الفعل لانّ أخباره منصوبةٌ نحوَ قولك كان زيدٌ هو القائمَ وظننتُ زيدا هو العاقلَ فيُعلَم انّ هُوَ فصلٌ بنصبِ ما بعده، وانّما وجب ان يكون بعد معرفةٍ لانّ فيه ضربًا من التأكيد ولفظُه لفظُ المعرفة فوجب ان يكون الاسمُ الجارى

عليه معرفةً كما انّ التأكيد كذلك ووجب ان يكون ما بعده معرفةً ايضا لانّه لا يكون ما بعده الّا ما يجوز ان يكون نعتًا لما قبله ونعتُ المعرفةِ معرفةٌ فلذلك وجب ان يكون بين معرفتَيْن، وقولنا او ما قارَبَ المعرفةَ اشارةٌ الى باب أَفْعَلَ مِن كذا لانّه يقع بعد الفصل وإن لم يكن معرفةً وذلك لانّه مُشابِهٌ للمعرفة من أجلِ انّه غيرُ مضاف ويمتنع دخولُ الالف واللام عليه لانّ الالف واللام تُعاقِب مِنْ
٥ فلا تُجامِعها فجرى مجرَى العَلَم نحوِ زيد وعمرو فى امتناعه من الالف واللام وليس بمضافٍ مع انّ مِن تخصّصه لانّها من صلته فطال الاسمُ بها فصارت كالصلة للموصول وذلك نحوُ قولك كان زيدٌ هو خيرًا منك وحسبتَنى أنَا خيرا منك قال الله تع ولا تحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم اللّهُ من فضله هو خيرا لهم يُقرأ تحسبنّ فى الآية بالتاء والياء فمَن قرأ بالتاء فتقديرُه لا تحسبنّ بُخْلَ الذين يبخلون بما آتاهم الله ثمّ حُذف المضاف ومَن قرأ بالياء فالّذينَ فى موضع الفاعل والمفعولُ الاوّل محذوفٌ والتقديرُ البخلَ هو
١٠ خيرا لهم وحسُن اضمارُه لما فى يبخلون من الدلالة عليه وصار كقولهم مَن كَذَبَ كان شَرًّا له اى كان الكَذِبُ شرّا له، ولو قلت على هذا ما ظننتُ احدا هو خيرا منك لم يجز لانّه لم يأت بعد معرفة وكذلك لو قلت ما ظننتُ زيدا هو قائما لم يجز لانّ الذى بعده ليس معرفةً ولا مُقارِبا للمعرفة،
ويجوز رفعُ ما بعد هذه المضمرات سواء كان قبلها معرفةٌ او بعدها او لم تكن وذلك نحوُ قولك ما ظننتُ احدا هو خيرٌ منك فأحدا مفعولٌ اوّلُ وقولك هو خيرٌ منك مبتدأٌ وخبرٌ فى موضع المفعول
١٥ الثانى وكذلك لو قلت ما ظننتُ زيدا هو قائمٌ كلُّ ذلك جائزٌ وكذلك تقول زيدٌ هو القائمُ وإنّ زيدا هو العالِمُ وظننتُ محمّدا هو الشاخصُ وكنتُ أنَا الراكبُ وهو استعمالُ ناس كثير من العرب حكاه سيبويه وعن رُؤْبَةَ انّه كان يقول أَظُنّ زيدا هو خيرٌ منك بالرفع وحكى عيسى بن عمر أنّ ناسا كثيرا من العرب يقولون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وقال قيس بن ذُرَيْح

* تُبَكّى على لُبْنَى وأنتَ تركتَها * وكُنْتَ عليها بالمَلا أنتَ أَقْدَرُ *

٢٠ جاء مرفوعا لانّ القافية مرفوعةٌ والذى يُفارِق به المبتدأُ الفصلَ ههنا أنّ الضمير اذا كان مبتدأً فانّه يُغيِّر إعرابَ ما بعده فيرفعُه البتّةَ بانّه خبرُ المبتدإ واذا كان فصلا لا يُغيِّر الاعرابَ عمّا كان عليه بل يبقى على حاله كما لو لم يكن موجودا فتقول فى المبتدإ كان زيدٌ هو القائمُ ترفع القائمَ بعد أن كان منصوبا وتكون الجملةُ فى موضع الخبر وكذلك تقول ظننتُ زيدا هو القائمُ ترفعُه ايضا وتكون الجملةُ فى موضعِ المفعول الثانى لِظننتُ فأمّا اذا كان الفصلُ بين المبتدإ وخبرِه او بين اسمِ إنّ وخبرِها فانّه لا

يظهر الفرقُ بينهما من جهة اللفظ لانّ ما بعد المضمر فيه مرفوعٌ فى كلا الحالَيْن لانّ خبرَ المبتـدا مرفوعٌ وخبرَ إنّ مرفوعٌ وانّما يقع الفصلُ بينهما من جهة الحكم والتقدير فاذا جعلتَه مبتدأً كان اسما فله موضعٌ من الاعراب وهو الرفعُ بأنّه مبتدأٌ والمبتدأُ يكون مرفوعا ويدلّ على ذلك أنّك لو أوقعتَ موقعَه اسمًا ظاهرا لكان مرفوعا نحوَ قولك كان زيدٌ غلامُه القائمُ واذا جعلتَه فصلا فقد سلبتَه معنى
٥ الاسميّة وابتززتَه اياه وأصرتَه الى حَيّزِ الحروف وأَلْغَيْتَه كما تُلْغِى الحروفَ نحوَ الغاء مَا فى قوله فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ ٱللّٰهِ فلا يكون له موضعٌ من الاعراب لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا خفضٌ وليس ذلك بأبعدَ من إعمالِ مَا عَمَلَ لَيْسَ لشَبَهِها بها والقياسُ أن لا تعمل ونظيرُ ذلك من الاسماء التى لا موضعَ لها من الاعـــراب الكافُ فى ذٰلِكَ وأُولٰٓئِكَ ورُوَيْدَكَ والنَّجَآءَكَ ونحوِ ذلك، وربّما ٱلتبس الفصلُ بالتأكيد والبدلِ فى مواضعَ والذى يفصل بينهما أمّا الفرقُ بين الفصل والتأكيد فانّه اذا كان التأكيدُ ضميرا فلا يُؤكَّد
١٠ به الّا مضمرٌ نحوَ قمتَ أنتَ ورأيتُك انت ومررتُ بك انت والفصلُ ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فاذا قلت كان زيدٌ هو القائمَ لم يكن هُوَ ههنا الّا فصلا لوقوعه بعد ظاهرٍ ولو قلت كنتَ أنتَ القائمَ جاز ان يكون فصلا ههنا وتأكيدا   ومن الفصل بينهما أنّك اذا جعلتَ الضمير تأكيدا فهو باقٍ على اسميّته ويُحكم على موضعه بإعرابِ ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا على ما بيّنّاه، وامّا الفصلُ بينه وبين البدل فإنّ البدل تابعٌ للمُبْدَل منه فى اعرابه كالتأكيد الّا انّ الفرق بينهما أنّك اذا
١٥ أبدلتَ من منصوبٍ أتيتَ بضميرِ المنصوب فتقول ظننتُك أيّاك خيرا من زيد وحسبتُه ايّاه خيرا من عمرو واذا أكّدتَ او فصلتَ لا يكون الّا بضمير المرفوع، ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل أنّ لامَ التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل فتقول فى الفصل إن كان زيدٌ لَهو العاقلَ وإن كنّا لَنحنُ الصالحين ولا يجوز ذلك فى التأكيد والبدل لانّ اللام تفصل بين التأكيد والمؤكَّد والبدلِ والمبدلِ منه وهما من تمامِ الاوّل فى البيان، وقد ذهب قومٌ الى انّ هُوَ ونحوَها من
٢٠ المضمرات لا تكون فصلا وانّما هى فى هذه المواضع وصفٌ وتأكيدٌ وهى باقيةٌ على اسميّتها وقد بيّنّا فسادَ ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمرِ ولا يُؤكَّد به الظاهرُ وبدخولِ لام التأكيد عليه فاعرفه،

فصـــل ١٤٧

قال صاحب الكتاب ويُقدّمون قبل الجملة ضميرا يسمّى ضميرَ الشّأنِ والقِصّةِ وهو المجهول عند الكوفيين وذلك نحوُ قولك هو زيدٌ منطلقٌ اى الشأنُ والحديثُ زيدٌ منطلقٌ ومنه قوله تعالى قُلْ هُوَ ٱللّٰهُ أَحَدٌ ويتّصل بارزًا فى قولك ظننته زيدٌ قائمٌ وحسِبْتُه قام اخوك وإنّه أَمَةُ اللّه ذاهبةٌ وإنّه مَن يأتِنا نأتِه وفى التنزيل وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللّٰهِ ومستكنّا فى قولهم ليس خَلَقَ اللّهُ مثلَه وكان زيدٌ ذاهبٌ وكان انت خيرٌ منه وقوله تعالى كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ويجىء مؤنّثا اذا كان فى الكلام مؤنّثٌ نحوَ قوله عزّ وجلّ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ وقوله أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وقال
* على انّها تعفُو الكُلومُ * ،

قال الشارح اعلم انّهم اذا ارادوا ذِكْرَ جملة من الجُمَل الاسميّة او الفعليّة فقد يُقدّمون قبلها ضميرا يكون كنايةً عن تلك الجملة وتكون الجملةُ خبرا عن ذلك الضمير وتفسيرا له ويُوَحِّدون الضمير لانّهم يريدون الأمرَ والحديثَ لانّ كلّ جملة شأنٌ وحديثٌ ولا يفعلون ذلك الّا فى مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك هو زيدٌ قائم فهُوَ ضميرٌ لم يتقدّمْه ظاهرٌ انّما هو ضميرُ الشأن والحديثِ وفسّره ما بعده من الخبر وهو زيدٌ قائمٌ ولم تأتِ فى هذه الجملة بعائدٍ الى المبتدإ لانّها هو فى المعنى ولذلك كانت مُفسّرةً له ويُسمّيه الكوفيون الضمير المجهول لانّه لم يتقدّمْه ما يعود اليه، فامّا قوله تعالى قُلْ هو اللّه احدٌ فقد قال جماعةُ البصريين والكسائىُّ من الكوفيين انّ هُوَ ضميرُ الشأن والحديث أُضمِر ولم يتقدّمه مذكورٌ وفسّره ما بعده من الجملة وقال الفرّاء هو ضميرُ اسم اللّه تع وجاز ذلك وإن لم يَجْرِ له ذكرٌ لما فى النفوس من ذِكْره وكان يُجيز كان قائما زيدٌ وكان قائما الزيدان والزيدون فيكون قائما خبرا لذلك الضمير وما بعده مرتفعٌ به، والبصريون لا يُجيزون ان يكون خبرُ ذلك الضمير اسما مفردا لانّ ذلك الضمير هو ضميرُ الجملة فينبغى ان يكون الخبر جملةً كما تقول كان زيدٌ أخاك فتجعل الاخَ خبرا له اذ كان هو ايّاه غيرَ انّ الخبر اذا كان مفردا كان مُعرَبا وظهر الاعرابُ فى لفظه واذا كان جملةً كان الاعرابُ مقدّرا فى موضعه دون لفظه، ويجىء هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر نحوِ انّ وأخواتِها وظننتُ واخواتها وكانَ واخواتها وتعمل فيه هذه العواملُ، فاذا كان منصوبا برزتْ علامتُه متّصلةً نحوَ قولهم ظننتُه زيدٌ قائم وحسبتُه قام اخوك فالهاء ضميرُ الشأن والحديث وهى فى موضع المفعول الاوّل والجملةُ بعدها فى موضع المفعول الثانى وهى مُفسِّرةٌ لذلك المضمر وتقول إنّه زيدٌ

ذاهبٌ فالهاء ضميرُ الأمر وزيدٌ ذاهبٌ مبتدأٌ وخبرٌ فى موضع خبرِ الامر، ومثله إنّه أَمَةُ اللّه ذاهبـةٌ وإنّه مَن يأتِنا نأتِه الهاء فى ذلك كلّه ضميرُ الحديث وما بعده من الجملة تفسيرٌ له فى موضع الخبر ولا يُحتاج فيها الى عائدٍ فى الجملة لانّها هى الضميرُ فى المعنى، ومثله قوله تعالى وأنّهُ لمّا قامَ عَبْدُ اللّهِ يَدْعُوهُ ولا يجوز حذفُ هذه الهاء الّا فى الشعر لا يجوز فى حال الاختيار إنّ زيدٌ ذاهبٌ على معنَى إنّه زيدٌ ٥ ذاهبٌ وقد جاء فى الشعر قال

* إنّ مَن لامَ فى بَنِى بِنْتِ حَسّا * نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ فى الخُطوب *

وقال

* إنّ مَن يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا * يَلْقَ فيها جَآذِرًا وظِبـآءَ *

الهاء مرادةٌ والتقديرُ إنّهُ وذلك لانّ مَنْ ههنا شرطٌ ولا يعمل فى الشرط ما قبله من العوامل اللفظيّة ١٠ فلذلك قلنا انّ الهاء مرادةٌ وكذلك باقى اخواتها، واذا كان مرفوعًا متّصلا استكنّ فى الفعل واستتر فيه لانّ ضمير الفاعل اذا كان واحدًا غائبًا استكنّ فى الفعل نحوَ زيدٌ قام فلذلك قالوا ليس خَلَقَ اللّهُ مثلَه ففى لَيْسَ ضميرٌ منوىٌّ مستكنٌّ لانّ لَيْسَ وخَلَقَ فعلان والفعلُ لا يعمل فى الفعل فلا بدّ من اسمٍ يرتفع به فلذلك قيل فيه ضميرٌ، وتقول كان زيدٌ قائمٌ وكان أنتَ خيرٌ منه ففى كانَ ضميرُ الأمر مستكنّا فيها والجملةُ بعده فى موضع الخبر وهو تفسيرٌ لذلك المضمر وكذلك باقى أخواتها ١٥ قال الشاعر

* اذا مُتُّ كان الناسُ صِنْفان شامتٌ * وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كُنْتُ أَصْنَعُ *

أضمر فى كانَ ضميرَ الشأن والحديث وأوقع الجملةَ بعده تفسيرَه ومنه قول الآخر

* هى الشِفاءُ لِدآءٍ لو ظَفِرْتُ بها * وليس منها شِفاءُ الداءِ مَبْذُولُ *

جعل فى لَيْسَ ضميرا لم يتقدّمْه ظاهرٌ ثمّ فسّره بالجملة من المبتدإ والخبر الذى هو خبرُه، فامّا قـوله ٢٠ تعالى مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ فقد قرأ حَمْزةُ وحَفْصٌ كاد يزيغ بالياء وقرأ الباقون بالتاء وفى رفع قلوب وجهان احدُهما انّها مرتفعةٌ بتزيغ وفى كادَ ضميرُ الامر لانّ كادَ فعلٌ وتزيغ فعلٌ والفعل لا يعمل فى الفعل فلم يكن بدٌّ من مرتفعٍ به الثانى انّها مرتفعةٌ بكادَ والخبرُ مقدّمٌ وهو تزيغ والاوّلُ أجودُ لانّك جعلتَ ما يعمل فيه الاوّل يلى الآخِرَ وهذا لا يحسن، قال وربّما أنّثوا ذلك الضمير عـلى إرادةِ القصّة وأكثرُ ما يجىء إضمارُ القصّة مع المؤنّث وإضمارُها مع المذكّر جائزٌ فى القياس لانّ

التذكير على اضمارِ المذكّر وهو الامرُ والحديثُ فجائزٌ اضمارُ القصّة والتأنيثُ لذلك، وامّا قوله تعالى أَوَلَمْ تكن لهم آيةٌ أن يعلمه علماء بنى اسرائيل فانّ ابن عامرٍ وحدَه قرأ بالتاء ورفعِ آيةٌ وقرأ سائرُ السبعة بالياء ونصبِ آيةً فالنصبُ على خبرِ كان وأَنْ يعلمه الاسمُ ومن قرأ بالتاء والرفعِ فعلى اضمارِ القصّة والتقديرُ أَوَلَمْ تكن القصّةُ أن يعلمه علماء بنى اسرائيل آيةٌ كانّك قلت عِلْمُ بنى اسرائيل آيةٌ
٥ كما تقول لم تكن هندٌ منطلقةٌ وأنتَ تريد لم تكن القصّةُ وأن يعلمه مبتدأٌ وآيةٌ الخبرُ وقد تقدّم عليه كقولهم تَمِيمِىٌّ أنَا ومشنوءٌ مَن يَشْنَأُكَ ولا يحسن ان يكون آيةٌ اسمَ تَكُنْ لانّها نكرةٌ وأن يعلمه معرفةٌ فاذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ فالاسمُ هو المعرفةُ والخبرُ النكرةُ فلذلك عدل المحقّقون عن هذا الظاهر الى اضمار القصّة، وقد ذهب بعضهم الى انّ آية اسمُ تكن وتأنيثَ الفعل لذلك وأَنْ يعلمه الخبرُ قال لانّ الاسم والخبر شىءٌ واحدٌ مع انّه قد خُصّصَتْ بقوله لَهُمْ وهذا ضعيفٌ لا يكون مثلُه الّا فى الشعر
١٠ وموضعِ الضرورة ويُقوِّى الوجهَ الاوّلَ قراءةُ الجماعة، فامّا قول الشاعر

*على انّها تَعْفُو الكُلومُ وإنّما * نُوَكَّلُ بالأَدْنَى وإِنْ جَلَّ ما يَمْضِى *

البيت من الحَماسة لأبى خِراشٍ الهُذَلىّ وهو من قِطْعةٍ اوّلُها

* حَمِدْتُ الاهى بعدَ عُرْوَةَ إذْ نَجَا * خِراشٌ وبعضُ الشرِّ أَهْوَنُ من بَعْضِ *

والشاهد فيه قولُه على انّها على تأنيثِ القصّة اى على انّ القصّة تعفو الكلومُ الكلومُ جمعُ كَلْمٍ وهى
١٥ الجِراحُ تعفو اى تَنْدَرِسُ من قولهم عَفَتِ الرياحُ المنزلَ اى درستْه والمرادُ انّ الكلوم والمَصائب قد تُنْسَى وانّما نُوَكَّلُ منها بما يقرُب حدوثُه وإن كان ما مضى منه جليلا فاعرفه،

فصــــل ١٩٠

٢٠ قال صاحب الكتاب والضمير فى قولهم رُبَّهُ رَجُلا نكرةٌ مُبْهَمٌ يُرْمَى به من غيرِ قَصْدٍ الى مضمرٍ له ثمّ يُفسَّر كما يفسَّر العَدَدُ المبهمُ فى قولك عشرون درهما ونحوُه فى الإبهام والتفسيرِ الضميرُ فى نِعْمَ رجلا،

قال الشارح هذا الضمير كالضمير المتقدّم فى احتياجه الى ما يُفسّره الّا انّ ذلك الضمير يُفسَّر بجملة والضميرَ فى رُبَّ يفسّر بمفردٍ وانّما دخلتْ رُبَّ على هذا المضمر ورُبَّ مختصّةٌ بالنكرات من حيث كان

ضميرا لم يتقدّمه ذكرٌ فكان مبهما مجهولا يحتاج الى ما يُفسّره ويُبيّنه فأشبهَ النكراتِ فساغ دخولُها عليه لذلك وصار كالعدد اذا قلت عشرون او ثلثون مَثَلًا فانّه يُفيد مقدارا معلوما من غيرِ ان يدلّ على نوع المعدود فهوَ مبهمٌ ولذلك فُسّر بالواحد ليدلّ على نوع المعدود، ونظيرُ هذا المضمر المضمرُ فى نِعْمَ وبِئْسَ فى احدِ طرقَيْ فاعلهما فانّه يكون مضمرا لم يتقدّمه ذكرٌ ثمّ يُفسّر بالواحد المنكورِ نحوَ ٥ نِعْمَ رجلا زيدٌ وبِئْسَ غلاما عمرٌو وسنذكر حكمَهما فى موضعهما ان شاء الله تع،

فصـــل ١٦٩

قال صاحب الكتاب واذا كُنى عن الاسم الواقع بعد لَوْلَا وعَسَى فالشائعُ الكثيرُ أن يقال لولا انت ١٠ ولولا انا وعسيتَ وعسيتُ قال الله تعالى لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ وقال فَهَلْ عَسَيْتُمْ وقد روى الثقاتُ عن العرب لولاكَ ولولاىَ وعساكَ وعسانِى قال يَزِيدُ بن أُمّ الحَكَم

* وكَمْ مَوْطِنٍ لولاىَ طِحْتَ كما هَوَى * بأَجْرامه من قُلّةِ النِيقِ مُنْهَوِى *

وقال * لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ * وقال * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَساكَا * وقال

* ولِى نَفْسٌ أقولُ لها اذاما * تُنازِعُنى لَعَلِّى او عَسانِى *

١٥ قال الشارح قد تقدّم القول انّ الاسم الواقع بعد لَوْلَا الظاهرَ يرتفع بالابتداء عند جماعةِ البصريين فاذا كُنى عنه فينبغى ان لا يختلف إعرابُه لانّ العامل فى الحالَيْن شىءٌ واحدٌ فكما أنّه اذا كان ظاهرا يكون مرفوعا بالابتداء فكذلك اذا كُنى عنه يكون فى محلّ رفع بالابتداء ويكون لفظُه من الضمائر المرفوعة المنفصلة هذا هو القياس وعليه أكثرُ الاستعمال فعلى ذلك تقول لولا انتَ ولولا انتُما ولولا انتم قال الله تع لولا انتم لَكُنّا مؤمنين وقال عامر بن الأَكْوَع وهو يَحْدُو برسول الله صلّعم

٢٠ * لَاهُمَّ لولا أنتَ ما اهْتَدَيْنَا * ولا تَصَدَّقْنَا ولا صَلَّيْنَا *

وامّا الكِسائىّ فكان يرى ارتفاعَ الاسم بعد لولا بفعل مضمر معناه لو لم يكن فعلى هذا ينبغى اذا كُنى عنه أن تقول لولا انا ولولا انت لانّ الفعل لم يظهر فيتّصلَ به كنايتُه فوجب ان يكون الضمير منفصلا، وامّا عَسَى فهو فعلٌ من افعالِ المقاربة وهو محمولٌ فى العمل على كانَ لاقتضائه اسما وخبرا واسمُها مشبّهٌ بالفاعل يرتفع ارتفاعَه كما انّ كانَ كذلك فاذا كُنى عن اسمِ عَسَى فينبغى ان يكون

كالكناية عن اسمِ كانَ ضميرا متّصلا مرفوعَ الموضع وعليه الاستعمالُ نحوُ عَسَيْتُ وعسيتَ وعسيتُمَا وعسينَا وعسيتُم قال الله تع فهل عسيتم قُرِئَ بفتح السين وكسرها وهما لغتان والفتحُ اشهرُ الّا انّه قد ورد عن العرب لولاكَ ولولايَ قال الثّقفيّ ° وكم موطن لولايَ الخ * وقبله

* عَدُوُّكَ يَخْشَى صَوْلَتِي إن لَقِيتُه * وأَنْتَ عَدُوِّي ليس ذاكَ بمُسْتَوِي *

٥ الشاهد فيه إتيانُه بضميرِ المجرور بعد لَوْلَا وهي من حروف الابتداء ومعنى طِحْتَ هلكتَ والأجرامُ جمعُ جِرْمٍ وهو الجَسَدُ والنِيقُ أعلى الجبل ومُنْهَوٍ ساقِطٌ وهو شاذٌّ لانّ نونَ المطاوعة انّما تدخل فعلا متعدّيا نحوَ كسرتُه فانكسر وحسرتُه فانحسر وهو كما ترى لازمٌ، ومنه قول الاخر * لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ * البيت لعمر بن ابى رَبِيعَةَ وصدرُه * أَوْمَتْ بكَفَّيْها مِنَ الهَوْدَجِ * وكان ابو العبّاس يُنْكِرُ هذا الاستعمال ويقول انّه خَطَأٌ والذى استغواه بيتُ الثّقفيّ وفى قصيدته اضطرابٌ وإنكارُ مثلِ ١٠ هذا لا يحسن اذ الثقفيُّ من أعيانِ شعرآء العرب وقد روى شِعْرَه الثقاتُ فلا سبيلَ الى مَنْعِ الأَخْذِ به مع انّه قد جاء من غير جهةِ الثقفيّ نحوُ بيت عمر وهو قوله * لولاكَ هذا العامَ لم أَحْجُجِ * الكاف فى لولاكَ مفتوحةٌ والخطابُ لعمر يشير الى انّها أَوْمَأَتْ اليه وقالت ذلكَ، ومنه قول الاخر

* أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِماءنا * ولولاكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسابِنا حَسَنْ *

وورد عنهم ايضا عَسَاكَ وعَسَانِي قال الشاعر * ولى نفسٌ اقول لها الخ * البيت لعِمْرانَ بن حَطّان ١٥ الخارجيّ والشاهدُ فيه اتّصالُ ضمير النصب بعَسَى والقياسُ عَسَيْتُ فتأتى بضميرِ الرفع كما انّ الظاهر كذلكَ ودخولُ نون الوقاية فى عسانى دليلٌ على انّ الضمير فى موضع نصب يقول اذا نازعتْنى نفسى فى امر الدنيا خالفتُها وقلتُ لعلّى أتورّطُ فيها فأَكُفُّ عمّا تدعونى اليه، وقيل المرادُ اذا نازعتُها لأحملَها على الأصلحِ لها ثمّ سوّفتْنى قلتُ لها لَعَلّي أَقْبَلُ هذا وأَصبِرُ على ما تدعونى اليه، وقبلَ هذا البيت

٢٠ * ومَن يَقْصِدْ لأَهْلِ الحَقِّ منهمْ * فإنّي أَتَّقِيه بما أَتَّقانِي *

يريد انّ من يقصد الخوارجَ ويُخالِفها أُدافعه وأُحاربه وأَتّقيه، ومن ذلك قولُ رُؤْبَةَ * يا أَبَتَا عَلَّكَ او عَسَاكَا * وقبله * تقول بِنْتِي قد أَنَى أَنَاكَا * الشاهد فيه عساكا ووضعُ ضمير النصب موضعَ ضمير الرفع والمعنى انّه قد حان وقتُ رَحِيلكَ فى طَلَبِ الرزق وقولُه عَلَّكَ اى لَعَلَّكَ إن سافرتَ صُبتَ مُلْتَمَسَكَ،

قال صاحب الكتاب واختُلف فى ذلك فذهبُ سيبويه وقد حكاه عن الخليل ويونس أنّ الكاف والياء بعد لولا فى موضع الجرّ وانّ للولا مع المَكْنىّ حالاً ليس له مع المظهر كما انّ للَدُنْ مع غُدْوَة حالاً ليس له مع غيرها وهما بعد عسى فى محلّ النصب بمنزلتهما فى قولك لَعَلَّكَ ولَعَلّى ومذهبُ الأخفش أنّهما فى الموضعَيْن فى محلّ الرفع وأنّ الرفع فى لولا محمولٌ على الجرّ وفى عسى على النصب كما ٥ حُمل الجرّ على الرفع فى قولهم ما أنا كأنتَ والنصبُ على الجرّ فى مواضعَ ،

قال الشارح لمّا ورد عنهم لَوْلاىَ ولَوْلاكَ وعساكَ وعسانى وليست هذه الكناياتُ من ضمائرِ المرفوع والموضعُ موضعُ رفع تَشعَّب فيه آراء الجماعة فذهب سيبويه الى انّ موضعَ الضمير فى لولاىَ ولولاكَ خفضٌ وحكاه عن الخليل ويونس واحتجّ بأنّ الياء والكاف لا يكونان علامةَ مضمرٍ مرفوع وأنّ لَوْلا فى عَمَلها الخفضَ مع المكنىّ وإن كانت لا تعمله مع الظاهر بمنزلةِ عَسَى فى عملها النصبَ مع المكنىّ نحو ١٠ عساكَ وعسانى وإن كان عملُها مع الظاهر الرفعَ فلعَسَى ولِلَوْلا مع المضمر حالٌ تخالف الظاهرَ كما انّ للَدُنْ مع غُدْوَة حالا ليست مع غيرها ألا تراها تنصبها دون أن تنصب غيرَها والمرادُ انّه غيرُ مستنكَر أن يكون للحرف عملٌ فى حالٍ لا يكون له فى حالٍ اخرى وحاصلُه إبرازُ نظيرٍ ليقعَ الاستئناسُ به ، ومن ذلك لَاتَ من قوله تعالى وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ فإنّها تعمل فى الاحيان عَمَلَ لَيْسَ ومع غيرها لا يكون لها عملٌ ، فان قيل اذا جعلتم لَوْلا خافضةً وحروفُ الخفض جىء بها لاتّصال الافعال الى الاسماء ١٥ فلَوْلا وُصلةٌ لِما ذا فالجوابُ انّ حروف الجرّ قد تقع زوائدَ فى موضع ابتداء وذلك نحوُ قولهم بحَسْبِكَ زيدٌ والمرادُ حسبُكَ زيدٌ وقولهم هل من أحدٍ عندك والمرادُ هل احدٌ عندك فموضعُ الحرفَيْن رفعٌ بالابتداء وإن كانا عملا الخفضَ فكذلك لَوْلا اذا عملت الجرّ صارت بمنزلة الباء فى بحسبك زيدٌ ومِنْ فى هل من احد عندك غيرَ متعلّقة بشىء وموضعُها رفعٌ بالابتداء والخبرُ مقدّرٌ محذوفٌ كما كان مع الرفع ، وقال الأخفش وهو قول الفرّاء انّ الكاف والياء فى لولاك ولولاى فى موضعِ رفع واحتجّ بأنّ ٢٠ الظاهر الذى وقعت هذه الكناياتُ موقعَه مرفوعٌ قال وأمّا علامةُ الجرّ دخلتْ على الرفع ههنا كما دخلت علامةُ الرفع على الجرّ فى قولهم ما أنا كأنتَ وأنتَ من علاماتِ المرفوع وهو ههنا فى موضعِ مجرور وكذلك الكافُ والياءُ من علاماتِ المجرور وهما فى لولاى ولولاك من علاماتِ المرفوع ويُؤيّد ذلك انّك تجد المكنىّ يستوى لفظُه فى الخفض والنصب فتقول ضربْتُك ومررت بك ويستوى ايضا فى الرفع والنصب والخفض فتقول ضَرَبَنَا ومَرّ بنا وقُمْنَا فتكون النونُ والالف علامةَ المنصوب والمجرور والمرفوع واذا

كان كذلك جاز ان تكون الكافُ فى موضعِ أَنتَ وأَنتِ فى موضع الكاف ويُفرَّق بين إعرابهما بالقرائن ودَلالاتِ الاحوال، وقد ردّ سيبويه هذه المقالةَ فقال لو كان موضعُ الياء والكاف فى لولاى ولولاك رفعًا وأَنّ كنايةَ الرفع وافقتِ الجرَّ كما وافقه النصبُ اذا قلت معك وضَرَبَكَ لفُصِلَ بينهما فى المتكلّم فكنتَ تقول فى الرفع لولانى وفى الجرّ لولاىَ كما تقول فى النصب ضَرَبَنِى وفى الجرّ مَعِى

٥ فاعرفه، وامّا عساك وعسانى ففيه ثلاثةُ أَقوال احدُها قولُ سيبويه وهو انّ عَسَى بمنزلةِ لَعَلَّ ينتصب بعدها الاسمُ والخبرُ محذوفٌ مرفوعٌ فى التقدير كما انّ عَلَّكَ خبرُها محذوفٌ مرفوعٌ فى التقدير والكافُ اسمُها وهى منصوبةٌ والذى يدلّ على انّ الكاف فى عساك منصوبةٌ أنّها ليست من ضمائرِ الرفع ويدخل عليها نونُ الوقاية فى قولِ عِمْران * لعلّى او عسانى * والنون والياء فيما آخِرُه الفٌ لا تكون الّا للنصب، والثانى وهو قولُ الأَخفش أَنّ الكاف والنون والياء فى موضعِ رفعٍ وأَنّ لفظ

١٠ النصب استُعير للرفع كما استُعير له لفظُ الجرّ فى لولاى ولولاك، والثالث قولُ ابى العبّاس المبرّد وهو انّ الكاف والنون والياء فى موضع نصب بأنّها خبرُ عسى وأَنّ اسمها مضمرٌ فيها مرفوعٌ وجعله كقولهم * عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا * الّا انّه قُدّم الخبر لانّها فعلٌ وثُوِيَ الاسم للعلم به كما قالوا لَيْسَ إِلّا فاعرفه،

١٥ فصـــل ١٧٠

قال صاحب الكتاب وتُعْمَد ياء المتكلّم اذا اتّصلتْ بالفعل بنونٍ قبلها صَوْنًا له مــن أَخِـــى الجـرّ وتُحمَل عليه الاحرفُ الخمسة لشَبهها به فيقال انّنِى وكذلك الباقيةُ كما قيل ضَرَبَنِى ويَضْرِبُنِى وللتضعيف مع كثرةِ الاستعمال جاز حذفُها من أَربعةٍ منها فى كلِّ كلام وجاء فى الشعر لَيْتِى لانّها

٢٠ منها قال زيدُ الخَيْل

* كمُنْيةِ جابرٍ اذْ قال لَيْتِى * أُصادِفه وأُفْقِدُ بَعْضَ مالِى *

قال الشارح اعلم انّ ضمير المنصوب اذا كان للمتكلّم واتّصل بالفعل نحو ضَرَبَنِى وخاطَبَنِى وحَدَّثَنِى فالاسمُ انّما هو الياء وحدَها والنونُ زيادةٌ أَلا تراها مفقودةً فى الجرّ من نحوِ غلامى وصاحبى والمنصوبُ والمجرورُ يستويان وانّما زادوا النونَ فى المنصوب اذا اتّصل بالفعل وِقايةً للفعل من ان تدخله كسرةٌ لازمةٌ

وذلك انّ ياء المتكلّم لا يكون ما قبلها الّا مكسورا اذا كان حرفا صحيحا نحوَ غلامى وصاحبى والافعالُ لا يدخلها جرٌّ والكسرُ أخو الجرّ لانّ مَعْدِنهما واحدٌ وهو المَخْرَجُ فلمّا لم يدخل الافعالَ جرٌّ آثروا ان لا يدخلها ما هو بلفظه ومن مَعْدِنه خوفًا وحراسةً من ان يتطرّق اليها الجرُّ فجاوُّوا بالنون مزيدةً قبل الياء ليقع الكسرُ عليها وتكون وِقايةً للفعل من الكسر وخصّوا النونَ بذلك لقُرْبها من حروف المدّ
٥ واللين ولذلك تُجامِعها فى حروف الزيادة وتكون إعرابا فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين كما تكون حروفُ المدّ واللين إعرابا فى الاسماء الستّة المعتلّة من نحوِ قولك أخوك وأبوك وأخواتِهما وفى التثنية والجمع ولانّ هذه النون قد تكون علامةَ إضمار فكرهوا ان يأتوا بحرفٍ غيرِ النون فيخرجَ عن علامات الاضمار، فان قيل فلِمَ زِدتموها فيما آخِرُه الفٌ من الافعال نحوِ أعطانى وكسانى والكسرُ لا يكون فى الالف قيل لمّا لزمت النونُ والياء فى جميعِ الافعال الصحيحة لِما ذكرناه صارت كانّها من
١٠ جملةِ الضمير فلم تُفارِقها لذلك مع انّ الحكم يُدار على المَظِنّة لا على نفس الحِكْمة والياء مظنّتُه كسرُ ما قبلها. والذى يدلّ على انّ النون مزيدةٌ لِما ذكرناه أنّ هذا الضميرَ اذا اتّصل باسمٍ لم تأت فيه بنون الوقاية نحوَ الضاربى والشاتمى فالياء ههنا فى محلِّ نصب كما تقول الضاربُ زيدا ولم تأت معه بنون الوقاية لانّه اسمٌ يدخله الجرُّ فلمّا كان الجرُّ ممّا يدخله لم يمتنع ممّا هو مقاربٌ له، فان قيل فهلّا حُرِست الافعالُ من الكسر فى مثلِ اِضْرِبِ الرجلَ قيل الكسرةُ ههنا عارضةٌ لالتقاء الساكنين فلا يُعْتَدّ
١٥ بها موجودةً ألا ترى انّك لا تُعيد المحذوفَ لالتقاء الساكنين فى مثلِ رَمَتِ المرأةُ وبَغَتِ الأَمَةُ وإن كان احدُ الساكنين قد تحرّك اذ الحركةُ عارضةٌ لالتقاء الساكنين، وقد أُدخلوا هذه النونَ مع انّ واخواتِها فقالوا انّنى وأنّنى وكأنّنى ولٰكنّنى ولعلّنى وليتنى لانّها حروفٌ أشبهتِ الافعالَ وأُجريت فى العمل مُجراها فلزمها من علامة الضمير ما يلزم الفعلَ، وقد جاءت محذوفةً وأكثرُ ذلك فى انّ وأنّ ولكنّ وكأنّ فقالوا انّى وأنّى ولٰكنّى وكأنّى وانّما ساغ حذفُ النون منها لانّه قد كثُر استعمالُها فى
٢٠ كلامهم واجتمعت فى آخرها نوناتٌ وهم يستثقلون التضعيف ولم تكن اصلا فى لحاقِ هذه النون لها وانّما ذلك بالحمل على الافعال فلاجتماع هذه الاسباب سوّغوا حذفَها، وقد حذفوها من لَعَلَّ فقالوا لَعَلِّى لانّه وإن لم يكن آخِرُه نونا فإنّ اللام قريبةٌ من النون ولذلك تُدْغَم فيها فى نحو قوله تعالى مِن لَدُنْهُ فأُجريت فى جواز الحذف مُجراها، وامّا لَيْتَ فلمّا لم يكن فى آخرها نونٌ ولا ما يُشْبِه النونَ لزمتْها النونُ ولم يجز حذفُها الّا فى ضرورة الشعر، فامّا قوله * كمُنْيَةِ جابرٍ اذ قال لَيْتِى الخ *

البيت لزيدِ الخَيْلِ وهو زيدُ بن مُهَلْهِل بن يزيد بن مُنْهِب الطائىّ وكان شاعرا مُجيدا قدم على النبىّ صلّعم فى وَفْدِ طَيّئٍ سنةَ تسع فأسلمَ وسمّاه النبىُّ صلّعم زيدَ الخَيْر وقال ما وُصف لى احدٌ فى الجاهليّة الّا رأيتُه دون ما وُصف غيرَك، وقبله

* تمنّى مَزْيَدٌ زيدا فلاقَى * أخَا ثِقَةٍ اذا اخْتَلَفَ العَوالِى *

٥ ومَزْيَدٌ رجلٌ من بنى أَسَد كان يتمنّى ان يلقى زيدَ الخيل فلَقِيَه زيدُ الخيل فطعنه فهرب منه وقوله كمُنْيَةِ جابرٍ يريد انّ مزيدا تمنّى ان يلقاه كما تمنّى جابرٌ وكلاهما لقى منه ما يكرَه، والشاهد فى البيت حذفُ النون من لَيْتِى ضرورةً شبّهها بأخواتها يصف انّ مزيدا تمنّى لِقاءه فكان تمنّيه عليه كمنيةِ جابرٍ،

قال صاحب الكتاب وقد فعلوا ذلك فى مِنْ وعَنْ ولَدُنْ وقَطْ وقَدْ إبقاء عليها من أن تُزيل الكسرةُ ١٠ سكونَها وأمّا قوله * قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * فقال سيبويه لمّا اضطُرّ شبّهه بحَسْبِى وعن بعض العرب مِنِى وعَنِى وهو شاذّ ولم يفعلوه فى عَلَىَّ وإلَىَّ ولَدَىَّ لأَمْنِهِم الكسرةَ فيها،

قال الشارح اعلم انّ مِنْ وعَنْ من الحروف المبنيّة على السكون ولَدُنْ وقَطْ وقَدْ بمعنى حَسْبُ اسماء مبنيّةٌ ايضا على السكون ومن الحروف والاسماء ما هو متحرّكٌ بحركةِ بناء او اعراب وياء المتكلّم يكون ما قبلها متحرّكا مكسورا فكرهوا اتّصال الياء بهذه الكلِم فتُكسَر اواخرُها لها فتلتبس بما هو مبنىٌّ على ١٥ حركةٍ او بما هو معربٌ من الاسماء التى على حرفَيْن من نحو يَدٍ وهَنٍ فجاؤوا بالنون حِراسةً لسكونِ هذه الكلم وإيثارًا لبَقاء سكونها لئلّا يقعوا فى باب لَبْس فلذلك قالوا مِنّى وعَنّى ولَدُنّى وقَطْنِى وقَدْنِى فكان لفظُ المجرور هنا كلفظ المنصوب، فامّا قوله * قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى * البيت لابى نخيلة وبعده * ليس الامامُ بالشَّحِيحِ المُلْحِدِ * والشاهد فيه حذفُ النون من قَدِى تشبيهًا لها بحَسْبِى اذ كان معناهما واحدا وإثباتُها هو المستعمل لانّها فى البناء ومضارَعة الحروف بمنزلة مِنْ وعَنْ ٢٠ فألزموها النونَ قبل الياء لئلّا يُغيِّر آخرَها عن السكون، والمراد بأبى خُبَيْب عبدُ الله بن الزُبَيْر وكان مكنًّى بابنٍ له اسمُه خبيبٌ وثنّاه لانّه أراده ومُصْعَبا وغلّب أبا خبيب لشُهْرته كما قيل العُمَران ومن قال الخُبَيْبِينَ بلفظ الجمع فانّه اراد عبد الله وشيعَتَه يصف رَغْبَتَه عن عبد الله وأخيه الى عبد الملك بن مَرْوانَ، وقد جاء عن بعض العرب مِنِى وعَنِى بحذف نون الوقاية انشد بعضُهم

* أيُّها السائلُ عنهم وعَنِى * لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِى *

وهو قليل فى الاستعمال وإن كان القياسُ لا يأباه كلُّ الإباء من حيث كانت حروفا والحروفُ قد يأتى بالنون والياء نحوُ مِنّى وعَنّى وقد تأتى بالياء وحدَها نحوُ بِى ولِى فلذلك حَذْفُها مَن حذف حملًا لها على غيرها من الحروف، فامّا ما فى آخره الفٌ من الحروف والاسماء غيرِ المتمكّنة نحوِ عَلَى وإلَى ولَدَا فانّهم لم يأتوا فيها بالنون اذا أضافوها الى ياء النفس وإن كانت أواخرُها ساكنةً كما أتوا بها مع مِنْ وعَنْ وقَطْ وقَدْ
٥ حيث قالوا منّى وعنّى وقطنى وقدنى من قوله * امْتَلأَ الحَوْضُ وقال قَطْنِى * وذلك من قِبَل انّهم انّما أتوا بنون الوقاية فى مِنّى وعَنّى حِراسةً لسكونهما وشحًّا عليه أن يذهب لانّ ياء النفس تَكْسِر ما قبلها وههنا الفٌ تنقلب مع المضمر ياء والالفُ والياء لا تُكْسَران لياء النفس ولا تزولان عن السكون معها أمّا الالفُ فلتعذُّرِ تحريكها وامّا الياء فالادّغامُ يُحصِّنها من التحريك فاستغنوا عن النون التى تكون وقايةً للكسرة لذلك،

اسماء الاشارة

فصــل ۱۷۱

١٥ قال صاحب الكتاب ذَا للمذكّر ولمثنّاه ذَانِ فى الرفع وذَيْنِ فى النصب والجرّ ويجىء ذانِ فيهما فى بعض اللغات ومنه قولُه تعالى اِنَّ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ وتَا وتِى وتِهْ وذِهْ بالوصل وبالسكون وذِى للمؤنّث ولمثنّاه تانِ وتَيْنِ ولم يُثَنَّ من لغاته اِلّا تَا وحدَها وتَجْمَعهما جميعا أُولَاء بالقَصْر والمَدّ مستويًا فى ذلك أُولو العَقْل وغيرُهم قال جَرِيرٌ

* ذُمَّ المَنازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى * والعَيْشَ بَعْدَ أُولٰئِكَ الأَيَّامِ * ·

٢٠ قال الشارح اعلم انّ هذا الضرب من الاسماء هو البابُ الثانى من المبنيّات وهى الاسماء التى يشار بها الى المسمّى وفيها من أجلِ ذلك معنى الفعل ولذلك كانت عاملةً فى الاحوال وهى ضربٌ من المبهم وانّما كانت مبنيّةً لتضمُّنها معنى حرفِ الاشارة وذلك أنّ الاشارة معنًى والموضوعُ لافادةِ المعانى انّما هى الحروفُ فلمّا استُفيد من هذه الاسماء الاشارةُ عُلم انّ للاشارة حرفًا تَضمَّنه هذا الاسمُ وإن لم يُنْطَق به فبُنى كما بُنى مَنْ وكَمْ ونحوُهما، وقال قومٌ انّما بُنى اسمُ الاشارة لشَبَهه بالمضمر وذلك لانّك تشير به الى ما

بحضرتك ما دام حاضرا فاذا غاب زال عنه ذلك الاسمُ والاسماء موضوعةٌ للزوم مسمّياتها ولمّا كان هذا
غيرَ لازم لِما وُضع له صار بمنزلة المضمر الذى يُسمّى به اذا تقدّم ظاهرٌ ولم يكن اسما له قبل ذلك فهو
اسمٌ للمسمّى فى حال دون حال فلمّا وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك، ويقال لهذه الاسماء
مبهماتٌ لانّها تشير بها الى كلّ ما بحضرتك وقد يكون بحضرتك اشياء فتُلْبِس على المخاطب فلم يدر
٥ الى أيّها تشير فكانت مبهمةً لذلك ولذلك لزمها البيانُ بالصفة عند الالباس، ومعنى الاشارة الإيماء
الى حاضرٍ بجارحة او ما يقوم مقامَ الجارحة فيتعرّف بذلك فتعريف الاشارة ان تخصّص للمخاطب
شخصًا يعرفه بحاسّة البَصَر وسائرِ المعارف هو أن تختصّ شخصا يعرفه المخاطبُ بقلبه فلذلك قال النحويّون
انّ اسماء الاشارة تتعرّف بشيئَيْن بالعين وبالقلب، فذا اشارةٌ الى مذكّرٍ وهو ثُلاثىٌّ ووزنُه فَعْلٌ ساكنَ
العين محذوفَ اللام وألفُه منقلبةٌ عن ياء فهو من مضاعَف الياء من بابِ حَيِيتُ وعَيِيتُ هذا مذهبُ
١٠ البصريين قالوا اصلُه ذَيٌّ على لفظِ حَيٍّ وحَىٍّ ثمّ حُذفت اللام لضرب من التخفيف فبقى ذَىْ ساكنَ
الياء فقُلبت ياءه ألفًا لئلّا يُشْبِه الأدواتِ نحوَ كَىْ وأَىْ، فان قيل فمن أَيْنَ زعمتم انّ ألفَه منقلبةٌ عن
ياء وهلّا كانت اصلا لبُعْدها من التمكّن وعدمِ اشتقاقها كما قلتم ذلك فى ألِفِ مَتَى ولَدَى واذا
ونحوِها من الاسماء غيرِ المتمكّنة فالجوابُ انّهم قد قالوا فى ذا ذا فأمالوها حكاه سيبويه فدلّ انّها من
الياء، وذهب قومٌ الى انّها من الواو قالوا لانّ بابَ شَوَيْتُ ولَوَيْتُ أكثرُ من بابِ حَيِيتُ وعَيِيتُ والاوّلُ
١٥ أقيسُ لمجىء الامالة فيها، فان قيل ولِمَ حكمتم عليها بانّها من ذوات الثلاثة وهلّا كانت ثُنائيّةً كمَنْ
وكَمْ قيل لانّ ذا اسمٌ منفصلٌ قائمٌ بنفسه قد غلب عليه أحكامُ الاسماء الظاهرة نحوَ وَصْفه والوصف
به وتثنيته وتحقيره فلمّا غلب عليه شَبَهُ الاسماء المتمكّنة حُكم عليه بانّه ثُلاثىٌّ كالاسماء المتمكّنة وقد
جعله بعضُهم من الاسماء الظاهرة وهو القياسُ اذ لا يفتقر الى تقدّمِ ظاهرٍ فيكونَ كنايةً عنه، فان قيل
فهلّا كان ممّا أُضمر على شريطةِ التفسير ويكون ما بعده من النعت بَيانا له كما فُسّر المضمر بالظاهر فى
٢٠ قولك أكْرَمَنى وأكرمتُ زيدا قيل لو كان كذلك لزم نعتُه ولم يجز ان لا تذكره ألا تراك تقول هذا
زيدٌ ورأيتُ هذا فلا تأتى له بصفةٍ انّما تأتى بها اذا أُلتبس للايضاح فلذلك كان القياس ان يكون ظاهرا،
وقد أشكل أمرُه على قوم فجعلوه قِسْمًا ثالثًا بين الاسماء الظاهرة والمضمرة لانّ له شَبَهًا بالظاهرة وشبهًا
بالمضمرة فمن حيث كانت مبنيّةً ولم يُفارقها تعريفُ الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صُغّرت ووُصفت
ووُصف بها كانت كالظاهرة، وذهب الكوفيون الى انّ الاسمَ انّما هو الذالُ وحدَها والالفُ مزيدةٌ

لتكثيرِ الكلمة قالوا والدليلُ على ذلك قولُهم فى التثنية ذانِ وتَيْنِ فحذفوا الالف لقيامِ حرف التثنيه مقامَها فى التكثير وهذا فاسدٌ لقولهم فى التحقير ذَيَّا فأعادوه الى اصله وهذا شأنُ التصغير واما ذهاب ألفه فى التثنية فلم يكن لِما ذكروه من الاستغناء عنه بحرف التثنية انّما حذفُه لالتقائه مع حرف التثنية فحُذف لالتقاء الساكنين ولم يقلبوه كما قلبوه فى رَحَيان لبُعده من التمكّن وعدمِ تصرُّفه·

٥ فان قيل الزيادة فى حال التصغير لا تدلّ على انّ ذلك اصلٌ فيها فانّا لو سمّينا بقَدْ او هَلْ ونحوِهما ممّ هو على حرفَيْن ثمّ صغّرناه لزِدْنا فيه ما لم يكن له فكذلك اسمُ الاشارة لمّا كان على حرفَيْن وصغّرناه زِد فيه زيادةً كمّلتْ له بناء التصغير قيل نحن اذا سمّينا بقَدْ وأشباهِه فانّا ننقُله من الحرف الى الاسم فاذ صغّرناه فانّما نُصغّره على انّه اسمٌ فوجب ان نجتلب له حرفا يُوجِبه الاسميّةُ واذا صغّرنا ذا ونحـــوَه من اسماء الاشارة فانّما نُصغّره وهو على معناه من الاسميّة الذى وُضع له على انّه لو ذهب ذاهبٌ الى انّ ذا

١٠ ثُنائيٌّ وليس له اصلٌ فى الثلاثيّة نحوَ مَنْ وكَمْ فى المبهمة وأنّ ألفه اصلٌ كالالف فى لَدَا واذَا لم أر به بأسًا لعدمِ اشتقاقه وبُعْدِه عن التصرّف والذى يُؤيِّد ذلك انّك لو سمّيت بذا لقلت هـــذا ذآءٌ فتزيدها ألفا اخرى ثمّ تقلبها همزةً لاجتماعِ الالفَيْن كما تقول لآءٌ اذا سمّيت بلا ولو كان اصلُـــها الثلاثيّة ولامُها ياء لكنت تقول اذا سمّيت به هذا ذايٌ فتأتى بالياء الاصليّة ولا تقلبها لوقوعها بعد الفٍ اصليّة كما تقول زايٌ ورايٌ، فامّا الامالةُ فانّما ساغت فيه لانّ الالف قد تنقلب ياء فى ذِى،

١٥ فاذا ثنّيتَه قلت ذانِ فى الرفع وهذه الالفُ علامةُ الرفع وقد انحذفت الفُ الاصل لالتقاء الساكنين دلّ على ذلك انقلابُها فى النصب والجرّ من نحوِ رأيت ذَيْنِ ومررت بذَيْنِ، وقد اختلف النحويّون فى هذه التثنية فذهب قومٌ الى انّها تثنيةٌ صِناعيّةٌ والنونُ عوضٌ من الحركة والتنوينِ كما كانت فى قولك الزيدان والعمران كذلك وإن كان الواحدُ مبنيّا لا حركةَ ولا تنوينَ فيه لانّه بالتثنية فارَقَ الحرف وعاد الى حكمِ التمكّن فقُدّر فيه فى التثنية الحركةُ والتنوينُ فصارت النونُ عوضا منهما، وقال آخرون

٢٠ انّ النون فى هُذانِ وهُذَيْنِ عوضٌ من الالف الاصليّة حين حُذفت فى التثنية لالتقاء الساكنين، وذهب آخرون الى انّها ليست تثنيةً صناعيّةً وانّما هى صيغةٌ للتثنية كما صيغت اَللَّذانِ واَللَّتانِ للتثنية وليست النونُ عوضا من الحركة والتنوين ولا عوضا من الحرف المحذوف وذلك أنّ اسماء الاشارة لا تصحّ تثنيةُ شىء منها من قِبَل انّ التثنية انّما تأتى فى النكرات واسماء الاشارة لا يصحّ تنكيرُها بحالٍ فلا يصحّ ان يُثنّى شىء منها وهو الصوابُ ألا ترى انّ حالَ اسماء الاشارة بعد التثنية على حدّ ما كانت

عليه قبل التثنية وذلك نحوُ قولك هٰذان الزيدان قائمَيْن فتنصب قائمين على الحال بمعنى الفعل الذى
دلّ عليه الاشارةُ والتنبيهُ كما كنتَ تنصب فى الواحد نحو هذا زيدٌ قائمًا فتجدُ للحال واحدةً قبل
التثنية وبعدها فاذًا طريقُ هاذان وهاتان غيرُ طريقِ الزيدان والعمران ألا ترى انّ تعريفَ زيد
وعمرو بالوضع والعَلَميّة فاذا ثنّيت واحدا منهما تنكّر حتّى صار كاسماء الأجناس الشائعة فتقول هذان
٥ زيدان ظريفان ورأيت زيدَيْن ظريفَيْن فلو لم يكونا نكرتَيْن لما صحّ وصفُهما بالنكرة فاذا اردت بعد
ذلك التعريفَ فبالألف واللام او بالاضافة فتعريفُهما بعد التثنية من غيرِ وجه التعريف قبلها وان
امتنع تثنيةُ الاسماء المشار بها لامتناعِ تنكيرها كان قولهم هاذان وهاتان وهٰذَيْن وهاتَيْن صيغًا
موضوعةً للتثنية مخترَعةً لها وليست تضمّ هذا الى هذا كما ضممتَ زيدا الى زيد حين قلت الزيدان
الّا انّهم جاؤا بها على منهاجِ التثنية الحقيقيّة فقالوا هذان وهذَيْن لئلّا يختلف طريقُ التثنية
١٠ ونظيرُ ذلك الاسماء المضمرةُ نحوُ قولك أنتَ وأنْتُمَا وهُوَ وهُمَا فى انّها صيغٌ صيغت للتثنية واسماء مخترَعة
لها وليست تثنيةً صناعيّةً، فان قيل فاذا كان هذان وهاتان صيغا للتثنية كهُمَا وأنْتُمَا فى المضمرات
فهلّا قالوا فى أنت انتان وفى هُوَ هُوان كما قالوا فى هذا وهاذا هذان وهاتان قيل اسماء الاشارة أشدُّ
شَبَهًا بالمتمكّنة من المضمرة ألا تراهم يصفون اسماء الاشارة ويصفون بها فيقولون مررت بهذا الرجل
ومررت بزيدٍ هذا فلمّا قاربت اسماء الاشارة الاسماء المتمكّنة هذه المقارَبة ودانتْها هذه المُداناة صيغت
١٥ فى التثنية على منهاجِ تثنيةِ الاسماء المتمكّنة ولذلك أُعربت التثنية وان كان الواحدُ مبنيًا كانّ ذلك
لئلّا يختلف طريقُهما ولمّا بعُدت المضمراتُ من المتمكّنة وتوغّلتْ فى شَبَهِ الحروف صاغوا لها اسماء
للتثنية على غيرِ منهاجِ تثنيةِ المتمكّنة تمييزًا لما قارب المتمكّنةَ على ما لم يُقارِبها وبعُد عنها، فامّا قول
صاحب الكتاب ويجىء ذانِ فيهما فى بعض اللغات فانّ المراد بذلك انّه يكون فى حالِ الرفع والنصب
والجرّ بالالف فتقول جاءنى ذان ورأيت ذان ومررت بذان وليس ذلك ممّا يختصّ باسماء الاشارة بل
٢٠ يكون فى جميع الاسماء المثنّاة نحو قولك جاءنى الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وهى لغة
لبنى الحارث وبُطونٍ من رَبيعَةَ فمن ذلك قوله

* تَزَوَّدَ مِنّا بَيْنَ أُذْناهُ طَعْنَةً * دَعَتْهُ الى هابى التُرابِ عَقِيمُ *

وقال الآخر

* فأَطْرَقَ إطراقَ الشُجاعِ ولو يَرَى * مَساغًا لِناباهُ الشُجاعُ لَصَمَّمَا *

وأنشدوا

* إِنّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوانَا * أَخْزَى فُلانًا وٱبْنَهُ فلانًا *
* أَعْرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانَا * ومَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيانَا *

يريد العينَيْن ثمّ جاء بمنخرَيْن على القياس وقال آخر

٥ * طارُوا عَلاهُنّ فطِرْ عَلاهَا * وٱشْدُدْ بمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواهَا *
* إِنّ أَباها وأَبَا أَباهـــا * قد بَلَغَا فى المَجْدِ غايَتاهـــا *

وهى لغةٌ فاشيةٌ، فامّا قوله تعالى إِنّ هذان لَساحران فقد قرأ ابنُ كَثير وحَفْصٌ إِنْ بالتخفيف وقرأ ابو عمرو إِنّ هذَيْنِ لساحران بتشديد النون والياء فى هذين وقرأ الباقون بتشديد النون والالف فامّا قراءةُ ابن كثير وحفص فعلى انّ إِنِ المخفّفةُ من الثقيلة ودخلت اللامُ فرقًا بينها وبين ١٠ النافية وأُبطل عملُها لنقص لفظها وخروجها لذلك عن شَبَه الفعل وهو المختار فى إِنِ المكسورة اذا خُفّفت، وقال الكوفيون إِنْ ههنا بمعنى النفى واللامُ بمعنَى إلّا والتقديرُ ما هذان الّا ساحران وهو حسنٌ على أصلهم غيرَ انّ اصحابنا لا يُثْبِتون مجىء اللام بمعنَى إلّا، وامّا قراءةُ الجماعة إِنّ هـــذان لساحران فأمثلُ الاقوال فيها ان تكون على لغة بنى الحرث فى جَعْلهم المثنّى بالالف على كلّ حال كانّهم أبدلوا من الياء ألفا لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنةً كقولهم فى يَيْأَس يَاءَسُ، وقال ابو اسحق الهاء ١٥ مرادةٌ والتقديرُ إِنّهُ هذان لساحران واللامُ مزيدةٌ فيه للتأكيد وحسُن دخولُها فى الخبر حيث كانت الجملةُ مفسِّرةً لذلك المضمر فكأنّها فى الحكم بعدَ إِنّ فدخلت اللامُ مع الهء للتأكيد كما تدخل مع عدمها، وقال قومٌ إِنّ ههنا بمعنَى نَعَمْ والمعنى نَعَمْ هذان لساحران واللامُ مزيدةٌ للتأكيد وكان محلُّها أن تكون فى الاسم الّا انّهم أخّروها الى الخبر لوجودِ لفظ إِنّ وإِنّ كانت بمعنَى نَعَمْ وإذا كانوا قد أَخّروا لامَ التأكيد من الاسم الى الخبر نحو قوله

٢٠ * أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ * تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بعَظْمِ الرَّقَبَهْ *

على توهُّمِ إِنّ لكثرةِ دخولها على المبتدإ فلَأنْ يُؤخِّروها مع وجود لفظها أَجدرُ والى هذا الوجه ذهب ابو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بن المُثَنَّى ومحمّدُ بن يزيد وابو الحسن علىّ بن سليمان الأخفش، وقد جاءت إِنّ بمعنَى نَعَمْ كثيرا قال الشاعر

* بَكَرَ العَواذِلُ فى الصَّبُو * حِ يَلُمْنَنِى وأَلُومُهُنَّهْ *

* وبَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا * كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ انَّهْ *

اى نَعَمْ هو كذلك والهاء لبيانِ الحركة وقال الآخر

* قالوا غَدَرْتَ فقلتُ انَّ وربّما * نالَ العُلَى وشفا الغَليلَ الغادِرُ *

اى نعم، فاذا أشرتَ الى المؤنّث ففيه خمسُ لغات قالوا تِى وذِهْ وتَا وتِهِى وتِهْ فامّا تِى فهو تأنيثُ ذَا
٥ ووزنُه فِعْلٌ كبِنْتٍ والياء فيه اصلٌ وليست للتأنيث انّما هى عينُ الكلمة واللامُ محذوفةٌ كما كانت فى
ذَا كذلك والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة وصحّت الياء لانكسارِ ما قبلها، وامّا ذِهْ فهى ذِى والهاء
فيها بدلٌ من الياء وليست للتأنيث ايضا فان قيل فلِمَ قلتم انّ الهاء بدلٌ من الياء فى ذى وهلّا
كان الامرُ فيها بالعكس قيل انّما قلنا انّ الياء هى الاصلُ لقولهم فى تصغيرِ ذَا ذَيًّا وذى انّما هو تأنيثُ
ذَا فكما انّ الهاء ليس لها اصلٌ فى المذكّر فكذلك هى فى المؤنّث لانّها من لفظه فان قيل فهلّا
١٠ كانت الهاء للتأنيث على حدّها فى قائمة وقاعدة فالجوابُ انّها لو كانت للتأنيث على حدّها فى قائمة
وقاعدة لكانت زائدةً وكان يؤدّى الى ان يكون الاسمُ على حرف واحد وقد بيّنّا ضُعْفَ مذهب
الكوفيين فى ذلك وأمرٌ آخرُ أنّك لا تجد الهاء علامةً للتأنيث فى موضع من المواضع والياء قد
تكون علامةً للتأنيث فى قولك اِضْرِبِى فامّا قائمةٌ وقاعدةٌ فانّما التأنيثُ بالتاء والهاء من تغيُّرِ الوقف
ألا تراك تجدها تاء فى الوصل نحو طَلْحَتان وهذه طلحةٌ يا فتى وقائمةٌ يا رجلُ فاذا وقفتَ كانت هاء
١٥ والهاء فى ذِهْ ثابتةٌ وصلًا ووقفًا والكلامُ انّما هو فى حقيقته وما يندرج عليه ألا ترى أنّنا نُبدِل من
التنوين ألفا فى النصب وهو فى الحقيقة تنوينٌ على ما يَدْرَج عليه الكلامُ ويؤيّد ذلك انّ قوما من
العرب وهم طَيِّئٌ يقفون على هذا بالتاء فيقولون شَجَرَتْ وحَجَفَتْ فثبت بما ذكرناه انّ الهاء فى ذِهْ
ليست كالهاء فى قائمة فلا تُفيد فائدتَها من التأنيث، وقوله بالوصل وبالسكون يريد انّ هذه الهاء
يجوز فيها وجهان أن تكسرها وتَصِلها بحرفِ مدّ كما تفعل بهاء الاضمار والاخرُ ان تُسكّنها وصلًا ووقفًا فمَن
٢٠ حرّكها فلانّها هاء فى اسم مبهم غيرِ متمكّن فشُبّهت بهاء الاضمار نحو مررت بهِ ونظرت الى غلامهِ
ومَن سكّنها فانّه جرى على القياس اذ كانت بدلًا من حرف ساكن وهو الياء فيقول هذِهْ أَمَةُ اللّه ونظرت
الى هذِهْ يا فتى فاذا لَقِيَها ساكنٌ لم يكن بدٌّ من تحريكها بالكسر فتقول هذهِ المرأةُ قائمةٌ وهذهِ الأَمَةُ
عاقلةٌ ويحتمل ذلك امرين احدُهما أن يكون لمّا صار الى موضع يُحتاج فيه الى حركةِ الهاء لئلّا يجتمع
ساكنان عاد الى لغةِ من يكسر ولم يجعلها فى قوله هذِهْ أَمَةُ اللّه لالتقاء الساكنين وذلك أقيسُ من

اجتلابِ حركةٍ غريبةٍ ويدلّ على ذلك أنّ من قال هُمْ قاموا فأسكنَ الميمَ من هُمْ متى احتاج الى حركتها ردّ اليها الضمّةَ التى فى لغةِ من يقول هُمُو قاموا وعلى ذلك من قال مُذْ فأسكنَ الذالَ لزوالِ النون الساكنةِ من قبلها اذا احتاج الى حركةِ الذال ردّها الى الضمّ فقال مُذُ اليومِ وكذلك مَن أعمل مَا النافيةَ اذا عرض ما يُبْطِل الإعمالَ من اعتراضِ الاستثناء او تقديمِ الخبر صار الى لغةِ من لا يُعْمِل، والامر الاخر ان ٥ تكون الكسرةُ لالتقاء الساكنين وكذلك الضمُّ فى هُمُ القومُ لالتقاء الساكنين وانّما عُدل الى الضمّ للاتباع وكذلك الضمّ فى مُذُ الليلةِ ويؤيّد ما قلناه انّ بعضَ ذلك قد جاء مكسورا قال الشاعر فيما أنشده قُطْرُبٌ

* ألا إنّ أصحابَ الكَنِيفِ وَجَدْتُهُم * هُمِ القَوْمُ لَمَّا أَخْصَبوا وتَموَّلُوا *

وأنشد الكوفيون

١٠ * فَهُمُو بِطانَتُهمْ وهُمْ وُزَراؤُهُمْ * وَهُمِ القُضاةُ ومِنْهُمِ الحُكّامُ *

وهى لغةٌ لبعضِ بنى سُلَيْم وحكى اللِحْيانىُّ مُذِ اليوم ومُذِ الليلة والكسرُ لا محالةَ لالتقاء الساكنين فكذلك يكون الضمُّ لالتقاء الساكنين وعدلوا عن الكسرة للإتباع على حدِّ قوله تعالى وَقَالَتُ اُخْرُجْ وبِنُصْبٍ وَعَذَابٍ اُرْكُضْ واذا جاز الاتباعُ مع الفصل فيما ذكرناه فجوازُه مع غير الفصل أَوْلى، فاذا ثنّيتَ قلت تانِ فى الرفع وتَيْنِ فى النصب والجرّ كما ذكرنا فى المذكّر وقال صاحب الكتاب ولم يُثَنَّ ١٥ من لغاته الّا تا وحدَها والذى أراه أنّ ذِى وذِهْ لا يصحّ تثنيتُهما لانّك لو فعلت لكنت تحذف الياء من ذِى لسكونها والهاء من ذِهْ لانّها بدلٌ من الياء وكنت تقول ذانِ وذَيْنِ فيلتبس بالمذكّر وامّا تا وتِى وتِهْ فلا مانعَ من تثنيتها فاذا قلت تانِ جاز ان يكون على لغةِ من يقول تا فحذف الالف لالتقاء الساكنين وجاز ان يكون على لغةِ من يقول تِى فحذف الياء وفتح التاء لمجاورة الف التثنية ويجوز ان يكون على لغةِ من يقول تِهْ فحذف الهاء لانّها عوضٌ من الياء فى تِى فأجراها مُجرى الياء فى ٢٠ الحذف وفتح التاء لمجاورة الف التثنية، فاذا اردت الجمع قلت أُولَا وأُولَاءِ بالقصر والمدّ وهذا اللفظ يُعبَّر به عن المذكّر والمؤنّث وهى صيغةٌ من غيرِ لفظ الواحد كالابل والخَيْل والقصرُ هو الاصل ونظيرُه قُرًى وبُرًى ولم يلتقِ فى آخره ساكنان فيُكْسَرَ لالتقائهما فبقى ساكنًا على ما يقتضيه القياسُ فى كلِّ مبنىّ ومَن مدّ فانّه زاد ألفًا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المدّ فاجتمع ألفان الالف المبدلة من اللام وألفُ المدّ فوجب حذفُ احدهما او تحريكُه لالتقاء الساكنين فلم يجز الحذفُ لئلّا يزول المدُّ

وقد بنيت الكلمة على المدّ فوجب التحريك فلم يجز تحريك الأولى لانّ تحريكها يُؤدّى الى قلبها همزةً ولو قُلبت همزةً لفارقتِ المدُّ فوجب تحريك الثانية فانقلبت همزةً لانّها أقربُ الحروف اليها وكان القياسُ ان تكون ساكنةً على اصلِ البناء وانّما كُسرت لالتقاء الساكنين، وهذه الصيغة يستوى فيها المذكّرُ والمؤنّثُ لانّها واقعةٌ على جمعٍ او جماعةٍ فكانّه قال أُشير الى هذه الجماعة او الى هذا الجمع والجمع ٥ والجماعةُ كلُّ واحد منهما يقع على المذكّر والمؤنّث والحَيَوانِ والجَمادِ فلذلك استوى فيه لفظُ المذكّر والمؤنّث ووزنُه فُعالٌ على وزنِ غُرابٍ، فامّا قولُ جَرِيرٍ * ذُمّ المنازل الخ * فالشاهد فيه استعمالُ اولئك فيما لا يعقل وهى الأيّامُ على حدّ ما يُستعمل فى العُقلاء ألا ترى انّه قال اولئك الايّام كما يقولون اولئك القومُ ومثلُه قول الآخر

* يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنا ، من هٰؤُلَيّائِكُنَّ الضالِ والسَمُرِ *

١٠ فجاء بأُولاء للضال والسَمُر كما جاء به جريرٌ للأيّام،

فصـــل ١٧٣

قال صاحب الكتاب ويُلحَق حرفُ الخطاب بأواخرها فيقال ذاكَ وذانِّكَ بتخفيف النون وتشديدها ١٥ قال الله تعالى فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ وذَيْنِكَ وتاكَ وتيكَ وذيكَ وتانكَ وتَيْنِكَ وأولاكَ وأُولـئـكَ ويتصرّف مع المخاطب فى احواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع قال الله تعالى كَذٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ وقال ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي وقال ذٰلِكُمُ ٱللّٰهُ رَبُّكُمْ وقال فَذٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ،

قال الشارح اعلم انّ كاف الخطاب على ضربَيْن احدُهما ما يُفيد الخطابَ والاسميّةَ والآخرُ ما يفيد الخطاب مجرّدًا من معنى الاسميّة فالأوّل نحو الكاف فى أخيكَ وأبيكَ وغلامكَ ونحوها ممّا له موضعٌ من الاعراب ٢٠ ألا ترى انّ موضعَ هذه الكاف خفضٌ باضافة الاسم الأوّل اليه وكذلك اذا وضعتَ مكانَه ظاهرا كان مخفوضا نحوَ اخى زيدٍ وأبى خالدٍ وغلامِ عمرو والثانى نحوُ الكاف اللاحقة باسماء الاشارة نحو ذاكَ وذانِّكَ وذَيْنِكَ وتاكَ وتانِكَ وتَيْنِكَ وتيكَ وذيكَ وأُولئكَ الكاف فى جميع ذلك للخطاب مجرّدا معنى الاسميّة والذى يدلّ على تجرّدها من معنى الاسميّة أنّها لو كانت باقيةً على اسميّتها لكان لها موضعٌ من الاعراب إمّا رفعٌ وإمّا نصبٌ وإمّا خفضٌ وذلك ممتنعٌ ههنا وقد تقدّم بيانُ ذلك وشرحُه فى

اِيّاكَ من المضمرات ، وممّا يدلّ على انّ هذه حروفٌ وليست اسماءً إثباتُ نون التثنية معها فى ذانك وتانك ولو كانت اسماءً لوجب حذفُ النون قبلها وجَرُّها بالاضافة كما تقول غلاماك وصاحباك ، ونظيرُ الكاف فى ذلك ونحوِه من اسماء الاشارة الكاف فى النَّجاءَكَ بمعنى أنْجُ الكافُ فيه حرفُ خطاب اذ لو كانت اسمًا لَمَا جازت اضافةُ ما فيه الالف واللام اليها وكذلك قولهم أَنْظُرْكَ زيدًا الكافُ حرفُ
٥ خطاب لانّ هذا الفعل لا يتعدّى الى ضميرِ المأمور المتّصل وقولُهم لَيْسَكَ زيدًا زَيْدًا هو الخبرُ والكافُ حرفُ خطاب ومثلُه أَرَأَيْتَكَ زيدًا ما يصنعُ الكافُ هنا للخطاب وليست اسمًا قال الله تع أَرَأَيْتَكَ هٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ فاذا قلت لَكَ او اِلَيْكَ فقد خاطبتَه باسمه كنايةً واذا قلت ذاكَ او ذلكَ فقد خاطبتَه بغيرِ اسمه ولذلك لا يحسن أن يقال للمعظَّم من الناس هذا لكَ ولا اليكَ ويحسن ان يقال قد كان ذلكَ وهو كذلكَ ، وقوله يتصرّف مع المخاطب فى أحواله من التذكير والتأنيث فالمراد انّه
١٠ تختلف حركاتُ هذه الكاف ليكون ذلك أمارةً على اختلافِ أحوالِ المخاطب من التذكير والتأنيث وتلحقُه علاماتٌ تدلّ على عَدَدِ المخاطبين ويُوضِحِ لك ذلك نعتُ اسمِ الاشارة ونداءُ المخاطب فاذا سألتَ رجلا عن رجل قلت كيف ذلكَ الرجلُ يا رجلُ بفتح الكاف لانّك تُخاطِب مذكّرا قال الله تع ذٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ واذا سألتَ امرأةً عن رجل قلت كيف ذلكِ الرجلُ يا امرأةُ كسرتَ الكاف حيث خاطبتَ مؤنّثا قال الله تع كَذٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَىَّ هَيِّنٌ واذا سألت رجلَيْن عن رجل
١٥ قلت كيف ذلكُمَا الرجلُ يا رجلان أَلحقتَ الكافَ علامةَ التثنية حيث خاطبتَ رجلَيْن قال الله تع ذٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّى فإن سألت رجلا عن رجلَيْن قلت كيف ذانكَ الرجلان يا رجلُ ثنّيتَ ذا حيث كنت تسأل عن رجلَيْن وفتحتَ الكاف حيث كنت تخاطب واحدا واذا سألت رجالا عن رجال قلت كيف اولٰئكم الرجالُ يا رجالُ جمعتَ اسم الاشارة لانّ المسؤل عنه جمعٌ وألحقتَ الكافَ علامةَ الجمع اذ كنت تخاطب جماعةً قال تعالى ذٰلِكُمُ ٱللّٰهُ ٱلَّذِى لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ فان سألت رجلا عن
٢٠ جماعةِ مذكّرين قلت كيف اولٰئكَ الرجالُ يا رجلُ فان سألت نساءً عن نساءٍ قلت كيف اولٰئكنّ النساءُ يا نساءُ قال الله تع فذلكُنّ الذى لُمْتُنَّنِى فيه أَلحقَ علامةَ جمع المؤنّث حيث كان الخطابُ للنسوة وهنّ صواحباتُ يوسف وكيف ذلكنّ الرجلُ يا نساءُ اذا سألت نساءً عن رجل وعلى هذا فقِسْ ما يأتيك من هذا هذه هى اللغةُ الفاشيةُ التى يقتضيها القياسُ وعليها مُعْظَمُ الاستعمال ، وفيها لغةٌ اخرى نقلها الثقاتُ وهى إفرادُ علامة الخطاب وفتحُها على كلّ حال تغليبًا لجانب الواحد المذكّر

57 *

فتقول للرجل كيف ذلكَ الرجلُ يا امرأةُ بفتح الكاف كخطاب المذكّر وكذا اذا خاطبتَ اثنين او جماعةً وفى التنزيل وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا وقياسُ اللغة الأُولى وكذلكمْ لانّ الخطاب لجماعةٍ كما فى الآية الاخرى كَذٰلِكُمْ قَالَ ٱللّٰهُ مِنْ قَبْلُ ومنه قوله تعالى يا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا اِنْ تَنْصُرُوا ٱللّٰهَ يَنْصُرْكُمْ الى قوله ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ولم يقل ذٰلكُمْ والخاطبُ جماعةٌ،

فصــــل ١٧٣

قال صاحب الكتاب وقولهم ذٰلكَ هو ذاكَ زيدت فيه اللامُ وفُرق بين ذا وذاك وذلك فقيل الاوّلُ للقريب والثانى للمتوسّط والثالثُ للبعيد وعن المبرّد أَنّ ذانِّكَ مشدّدةً تثنيةُ ذٰلكَ ومثلُ ذٰلكَ فى ١٠ المؤنّث تِلْكَ وتالكَ وهذه قليلةٌ،

قال الشارح قولهم ذٰلكَ الاسمُ فيه ذَا والكافُ للخطاب وزيدت اللامُ لتدلّ على بُعْدِ المشار اليه وكُسرت لالتقاء الساكنين ولم تُفتح لئلّا تُلْبِس بلام المِلْك لو قلت ذا لَكَ، فذَا اشارةٌ الى القريب بتجرُّدها من قرينةٍ تدلّ على البُعْد فكانت على بابها من افادةِ قربِ المشار اليه لانّ حقيقةَ الاشارة الايماء الى حاضرٍ فاذا ارادوا الاشارة الى متنحٍّ متباعِدٍ زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامةً لتباعُدِ المشار ١٥ اليه فقالوا ذاكَ فإن زاد بُعْدُ المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذٰلكَ واستُفيد باجتماعهما زيادةٌ فى التباعُد لانّ قوّةَ اللفظ مُشْعِرةٌ بقوّة المعنى، فامّا تشديدُ النون فى ذانِّ وهذانِّ فعوضٌ من حرف محذوف فأمّا فى ذانِّ فعوضٌ من ألِف ذَا وهى فى ذانِّكَ عوضٌ من لام ذٰلكَ قاله المبرّدُ فاذا قلت ذاكَ فى الواحد قلت فى التثنية ذانِكَ واذا قلت ذٰلكَ قلت فى التثنية ذانِّكَ بالتشديد ويحتمل ان يكون التشديدُ عوضا من الِف ذٰلكَ واذا كان عوضا من حرفٍ صار بمنزلةِ الميم المشدّدة فى آخِرِ ٱللّٰهُمَّ عوضًا ٢٠ من يَا فشُدّدت كتشديد الميم، ويجوز ان يكون تشديدُ النون للفرق بين النون التى هى عوضٌ من حرفٍ وبين النون التى هى عوضٌ من الحركة والتنوين جعلوا لِما هو عوضٌ من الحرف مَزِيّةً فشُدّدت، فان قيل فلِمَ عوّضوا من الحرف الذاهبِ وحذفُه عارضٌ لالتقاء الساكنين قيل من قِبَل انّ التثنية لا يسقُط منها شىء لالتقاء الساكنين الّا المبهمَ فلمّا خالف المتمكّنَ ونقص منه حرفٌ عُوّض من ذلك، وبعضهم لا يجعل التشديدَ فى ذانِّ عوضا بل من قبيلِ الادغام وذلك أنّنا ثنّينا ذَا فصار ذانِ ثمّ

دخلت اللامُ بعد النون للمعنى الذى أُريد منها وهو بُعْدُ المشار اليه فصار ذَانِلِ فاجتمعت النونُ واللامُ وكلُّ واحد منهما يجوز ادّغامُه فى صاحبه فقُلب الثانى الى لفظ الاوّل فصارت اللامُ نونًا وادُّغمت فيها النونُ الأُولى كما قالوا مُدَّكِرٌ بالذال المعجمة وأصلُه مُذْتَكِرٌ ولا يكون ذلك فى هٰذانِ لانّ هاء التنبيه واللام لا يجتمعان لانّ هَا للقريب واللامَ للبعيد والبُعْدُ والقُرْبُ معنيان متدافعان ، وقوله ٥ ومثلُ ذلك فى المؤنّث تِلْكَ وتَالِكَ يريد انّه كما زادوا اللامَ مع المذكر لبُعْدِ المشار اليه فقالوا ذٰلِكَ كذلك زادوها مع المؤنّث فقالوا تِلْكَ وتَالِكَ فامّا تلك فهى تِى وانّما حذفوا الياء لسكونها وسكونِ اللام بعدها ولم يكسروا اللامَ كما فعلوا فى ذٰلِكَ كانّهم استثقلوا وقوعَ الياء بين كسرتَيْن لو قالوا تِيلِكَ وقالوا فى تَا تَالِكَ فلم يحذفوا الالف كما لم يحذفوها فى ذٰلِكَ وهى قليلةٌ فى الاستعمال والقياسُ لا يأباها ولم يقولوا تِيكَ كانّهم استغنوا عنه بتِيكَ ،

فصــل ١٧٤

قال صاحب الكتاب وتدخل هَا التى للتنبيه على أوائلها فيقال هٰذَا وهٰذَاكَ وهٰذَانِ وهاتَا وهاتِى وهٰذِى وهاتِيكَ وهٰؤُلآءِ وهٰؤُلاءِ ،

١٠ قال الشارح اعلم انّ هَا كلمةُ تنبيهٍ وهى على حرفَيْن كلّا ومَا فاذا ارادوا تعظيمَ الامر والمبالغةَ فى ايضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والاشارة وقالوا هٰذَا وهٰذِهِ وهاتِهِ وهاتَا وهاتِى قال الشاعر

* وَنَبَّأْتُمانِى إِنَّمَا المَوْتُ بالقُرَى * فَكَيْفَ وهَاتِى هَضْبَةٌ وكَثِيبُ *

وقال الآخر

* وَلَيْسَ لعَيْشِنَا هذا مَهاهٌ * وليستْ دارُنَا هاتَا بِدارِ *

١٥ فهَا للتنبيه وذَا للاشارة والمرادُ تَنَبَّهْ أيّها المخاطبُ لِمن أُشيرُ اليه وتسقط ألفُه فى الخطّ لكثرة الاستعمال وهى ثابتةٌ لفظا وقد يكون معهما خطابٌ فتقول هاذاكَ وهاتاكَ فهَا تنبيهٌ وذَا وتَا اشارةٌ والكافُ حرفُ خطاب ، وفى التثنية هاذانِ وهاتانِ وإن جئت بالخطاب قلت هاذانِكَ وهاتانِكَ فهَا تنبيهٌ وذانِ اشارةٌ الى اثنين والكافُ حرفُ خطاب ، وتقول فى الجمع هَاؤُلَآءِ وفيه ثلاثُ لغات أشهرُها هاؤُلَآءِ بالمدّ وهاؤُلَا بالقصر وهَؤُلَآءِ بحذفِ ألفِ هَا التى للتنبيه كانّه لكثرة استعماله صار كالكلمة الواحدة فخفّفوه

بحذف ألفه قال الشاعر

* تَجَلَّدْ لا يَقُلْ هَؤُلاء هذا * بَكَى لمّا بَكَى أَسَفًا وغَيْظًا *

وقال الأعشى

* هؤُلا ثُمَّ هاؤُلائك أَعْطَيْـــــتُ نعالًا مَحْذُوَّةً بنعالِ *

فصـــل ١٧٥

قال صاحب الكتاب ومن ذلك قولهم اذا أشاروا الى القريب من الأَمْكنة هُنَا والى البعيد هَنَّا وقد حُكى فيه الكسرُ وثَمَّ وتُلحَق كافُ الخطاب وحرفُ التنبيه بهُنَا وهَنَّا ويقال هُنالِكَ كما يقال ذٰلِكَ،

١٠ قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء من اسماء الاشارة ايضا فهى مشارٌ بها كما يشار بهٰذا وهؤلاء الّا انّ هذه الاسماء لا يشار بها الّا الى ما حضر من المكان وتلك يشار بها الى كلّ شىء وهى مبنيّةٌ كبناء ذا وذِهْ على السكون والعلّةُ فى بنائها كالعلّة فى بناء ذا وذِهْ وهو تضمُّنها معنى حرف الاشارة او شَبَهُها بالمضمرات على ما تقدّم وفيها ثلاثُ لغات هُنَا وهَنَّا وهِنَّا فأفصحُها هُنَا بضمّ الهاء وأردؤُها هِنَّا بالكسر والفُ هُنَا لامٌ ووزنُه فُعَلٌ كصُرَدٍ ونُغَرٍ وامّا هَنَّا بتضعيف العين فينبغى ان لا يكون من لفظ هُنَا

١٥ بل من معناه وإن وافقه فى بعض حروفه كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ ودَمِثٍ ودِمَثْرٍ وألفُه زائدةٌ ووزنُه فَعْلَا العينُ واللامُ من واد واحد نحو حَبٍّ ودَرٍّ وذلك لقلّة ما جاء فى الاسماء على وزن فَعَّلَ انّما جاء فى اسماء قليلة من المعارف نحو خَضَّمَ وعَثَّرَ ويحتمل ان تكون الفُه للالحاق نحو أَرْطَى فيمن قال أَديمٌ مَأْروطٌ وعَلْقَى ولم يُنوَّن للبناء ويحتمل ان تكون للتأنيث كسَلْمَى ورَضْوَى، وامّا مَن كسر الهاء فقال هِنَّا فهى أردأ اللغات وأقلّها وألفُه زائدةٌ ايضا لانّه قد ثبتت زيادتُها فى لغة مَن فتح الهاء فتكون زائدة فى لغة مَن

٢٠ كسر لانّها لا تكون أصلا فى لغة زائدةً فى لغة اخرى ويحتمل ان تكون الفُه للالحاق بدِرْهَمٍ ومِعْزًى ويحتمل ان تكون للتأنيث كدِفْلَى قال ذو الرُّمّة فى التشديد

* هَنَّا وهِنَّا ومن هُنَّا لَهُنَّ بها * ذاتَ الشَمائلِ والأَيْمانِ هَيْنُومُ *

فامّا قول الراجز

* قد وَرَدَتْ مِن أَمْكِنَهْ * مِن هاهُنَا ومِن هُنَهْ * إنْ لم أُرَوِّها فَمَهْ *

فانّه اراد هُنَا فأبدل من الالف هاء ، ويجوز ادخالُ هاء التنبيه عليها كما تُدْخله على ذَا فتقول هَاهُنَا وهاهَنّا وهاهِنّا قال اللّه تع إنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ وبدخل عليها كافُ الخطاب فيقال هُنَاكَ فهُنَا اشارةٌ الى مكان قريب وهُناكَ اشارةٌ الى مكان متباعد كما كان فى ذَاكَ كذلك فإن ارادوا زيادةَ البُعْد جاوًا باللام فقالوا هُنالكَ كما قالوا ذُلكَ قال اللّه تع هُنَالِكَ ٱلْوَلَايَةُ لِلّهِ ٱلْحَقِّ ، وامّا ثَمَّ فاشارةٌ الى المكان ٥ البعيد جعلوا لفظَه وصيغتَه تدلّ على بُعْد فلم يحتاجوا معه الى قرينةٍ من كافِ خطاب او لامٍ اذ نفسُ الصيغة تدلّ على ذلك فاذا قلت هُناكَ دلّت الكافُ على مثلِ ما يدلّ عليه ثَمَّ بمجرّدها وهى مبنيّةٌ لتضمّنها حرفَ الاشارة او شَبَهِ المضمر على ما ذكرناه فى ذُلكَ وهُنَالكَ وكان اصلُها أن تكون ساكنةً وانّما حُرّكت لالتقاء الساكنين وهما الميمان فى آخرها وفُتحت طَلَبًا للخفّة لاستثقالِ الكسرة مع التضعيف فاذا وقفتَ عليها إن شئت ألحقتَها هاء السَّكت فقلت ثَمَّهْ وإن شئت لم تأت بها ١٠ وقلت ثَمّ فاعرفه ،

الموصولات

فصل ۱۷۹

١٥

قال صاحب الكتاب ٱلّذِى للمذكّر ومن العرب من يُشدّد ياءه واللّذانِ لمثنّاه ومنهم من يُشدّد نونَه والّذينَ وفى بعضِ اللغات ٱللّذُونَ لجمعه والأُلَى واللّاؤُونَ فى الرفع واللّائِينَ فى الجرّ والنصب والّتِى لمؤنّثه واللّتانِ لمثنّاه واللّاتِى واللّاتِ واللّائى واللّاء واللّاىِ واللّواتِى لجمعه ،

قال الشارح معنى الموصولِ أن لا يتمّ بنفسه ويفتقر الى كلامٍ بعده تصلُه به ليتمّ اسمًا فاذا تمّ بما ٢٠ بعده كان حكمُه حكمَ سائر الاسماء التامّة يجوز ان يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتدأً وخبرا فتقول قام الذى عندك فموضعُ ٱلّذى رفعٌ بانّه فاعلٌ وتقول ضربتُ الذى قام أبوه فموضعُه نصب بانّه مفعول وتقول جاءنى غلامُ الذى فى الدار فيكون موضعُ ٱلّذى خفضًا بإضافةِ الغلام اليه وتقول الذى فى الدار زيدٌ فيكون موضعُ ٱلّذى رفعًا بانّه مبتدأٌ وتقول زيدٌ الذى ابوه قائمٌ فموضعُ ٱلّذى رفعٌ بانّه خبرُ المبتدإ ، ولهذا المعنى من احتياجه فى تمامه اسمًا الى جملةٍ بعده توضحه وجب بناؤه لانّه صار

كبعضِ الكلمة وبعضُ الكلمة لا يستحِقّ الاعرابَ او لانّه أشبهَ الحرفَ من حيث انّه لا يُفيد بنفسه ولا بدّ من كلامٍ بعده فصار كالحرف الذى لا يدلّ على معنًى فى نفسه انّما معناه فى غيره ولذلك يقول بعضُهم أنّ الموصول وحدَه لا موضعَ له من الاعراب وانّما يكون له موضعٌ من الاعراب اذا تمّ بصلته والصوابُ عندى انّ الاعراب للاسم الاوّل الموصولِ ومَجرَى الصلة من الموصول مَجرَى الصفة من الموصوف ٥ فكما لا يتوقّف اعرابُ الموصوف على تمامه بالصفة كذلك لا يتوقّف اعرابُ الموصول على تمامه بالصلة ويُوضِح ذلك لك أنّ المُعْرَب من الموصولات يظهر الاعرابُ فيه نحوَ أَيٍّ ألا تراك تقول جاءنى أَيُّهُمْ أبوه قائمٌ ورأيت أيّهم ابوه قائمٌ ومررت بأيّهم ابوه قائم فكما انّ الاعراب هنا ظاهرٌ فى أَيٍّ كذلك ينبغى ان يكون فى ٱلّذى واخواتِها الّا انّ الفرق بين الصلة والصفة انّ الجملة اذا كانت صفةً كان لها موضعٌ من الاعراب لانّها واقعةٌ موقعَ المفرد اذ كانت الصفةُ تكون بالمفرد والصلةُ لا موضعَ لها من الاعراب لانّها لم ١٠ تقع موقعَ المفرد لانّ الصلة لا تكون مفرداً، واعلمْ انّ الموصولاتِ ضربٌ من المُبْهَمات وانّما كانت مبهمةً لوقوعها على كلّ شىء من حَيَوان وجَماد وغيرِهما كوُقوعِ هٰذا وهٰؤُلاء ونحوِهما من اسماء الاشارة على كلّ شىء، وجملةُ الامر انّ الموصولات تسعةٌ وهى ٱلّذى وٱلّتى وتثنيتُهما وجمعُهما ومَنْ ومَا بمعناهما واللام بمعنَى ٱلّذى وأَىٌّ وذُو فى لغةِ طَيِّىٍ وذَا اذا كان معها مَا وٱلْأُلَى فى معنَى ٱلّذِينَ، فامّا ٱلّذى فيقع على كلّ مذكّرٍ من العُقلاء وغيرهم تقول جاءنى زيدٌ الذى قام ابوه ورأيت الثَّوْب الذى تعرفُه قال اللّه تعالى ١٥ أَهٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولًا وقال تعالى اِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَى ٱلَّذِى بَارَكْنَا حَوْلَهُ وفيها اربعُ لغات قالوا ٱلّذى بياء ساكنة وهو الاصل فيها وٱلّذِ بكسر الذال من غيرِ ياء كانّهم حذفوا الياء تخفيفا اذ كانت الكسرةُ قبلها تدلّ عليها فعلوا ذلك كما قالوا يا غُلامِ ويا صاحبِ بالكسرة اجتزاء بها عن الياء الثالثُ ٱلّذْ بسكون الذال ومُجازُه انّهم لمّا حذفوا الياء اجتزاء بالكسرة منها أسكنوا الذال للوقف ثمّ أجروا الوصل مُجرى الوقف كما قالوا * مِثْلُ الحَرِيق صادَفَ القَصَبَّا * وهو من قبيل الضرورة وعند ٢٠ الكوفيين قياسٌ لكثرته الرابعُ ٱلّذِىُّ بتشديد الياء للمبالغة فى الصفة كما قالوا أَحْمَرِىٌّ وأَصْفَرِىٌّ وكما قال * والدَّهْرُ بالإنْسان دَوّارِىٌّ * وليس منسوبا، واصلُ ٱلّذى لَذِ كعَمٍ وشَجٍ فاللامُ فاء الكلمة والذال عينها والياء لامها هذا مذهبُ البصريين وقال الكوفيون الاصل فى ٱلّذى الذال وحدها وما عداها زائدٌ فاصلُ ٱلّذى كاصلِ هٰذَا وهٰذا عندهم اصلُه الذال وحدها فجَوْهَرُهما واحدٌ وانّما يفترقان بحسبِ ما يلحَقهما من الزيادات المختلفة لاختلافِ معنيَيْهما واحتجّوا لذلك بأن قالوا رأينا الياء

تسقط فى التثنية نحو قولك ٱللَّذانِ وٱللَّذَيْنِ وقالوا فى إحدى لغاتها ٱللَّذْ بسكون الذال قال الشاعر
* كَٱللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَٱصْطِيدا * وهو فاسدٌ لانّه لا يجوز ان يكون اسمٌ فى كلام العرب على حرف
واحد الّا أن يكون مضمرا متّصلا ولو كان الاصل الذالَ وحدَها لَما جاز تصغيرُها والتصغيرُ ممّا يرُدّ
الاشياء الى اصولها ولا يدخل الّا على اسمٍ ثُلاثىّ وقد قالوا فى التصغير ٱللَّذَيّا فالياء الاولى للتصغير
٥ والالفُ كالعِوَض من ضمّ أوّله والموجودُ بعد ذلك ثلاثةُ أحرف اللام والذال والياء ولا يُدفَع المسموع
وما عليه اللفظ الّا بدليلٍ انّ الاصلَ عدمُ الزيادة وأمّا احتجاجُهم بحذف الياء فى التثنية نحوِ قولهم
ٱللَّذانِ فانّما كان لالتقاء الساكنين كما قلنا فى هٰذانِ ولم تثبت الياء وتتحرّكَ فيقالَ ٱللَّذَيانِ كما قالوا
العَمِيانِ لنقص تمكّنها وخروجِها الى شَبَه الحروف والحروفُ جامدةٌ لا تصرُّفَ لها كتصرّفِ المتمكّنة وامّا
حذفُ الياء وإسكانُها فلضربٍ من التخفيف كحذفهم لها فى قوله تعالى مَنْ يَهْدِ ٱللّٰهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ فى قرآءة
١٠ كثيرٍ من القُرّاء ومثلُه

* كَنَواحِ رِيشِ حَمامَةٍ نَجْدِيّةٍ * ومَسَحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الاثْمِدِ *

وامّا الالف واللام فى ٱلّذى وٱلّتى وتثنيتهما وجمعهما فذهب قومٌ الى انّها زائدة للتعريف على حدّها
فى الرجل والغلام لانّها معارفُ والالف واللام مُعرِّفان فكان إفادةُ التعريف بهما ، والذى عليه المحقّقون
انّهما زائدتان والمرادُ بهما لفظُ التعريف لا معناه والذى يدلّ انّهما ليستا لمعنى التعريف أمران
١٥ احدهما انّ الالف واللام فى الموصولات زيادةٌ لازمةٌ ولامُ التعريف لا نعرفها جاءت لازمةً بل يجوز إسقاطُها
نحوُ الرجلُ والغلامُ ورجلٌ وغلامٌ ولم نجدْهم قالوا لَذِ كما قالوا غُلامٌ فلّما خالفتْ ما عليه نظائرُها دلّ
على انّها زائدة لغيرِ معنى التعريف كما يُزاد غيرُها من الحروف والامرُ الثانى انّا نجد كثيرا من الاسماء
الموصولة مُعرّاةً من الالف واللام وهى مع ذلك مُعرَّفةٌ وهى مَنْ ومَا وأَيٌّ نحوُ قولك ضربتُ مَنْ عندك
وأخذتُ ما أعطيتَنى ولأُكرِمَنّ أيُّهُمْ فى الدار فهذه الاشياء كلّها معارفُ ولا الفَ ولامٌ فيها كما كانتا فى
٢٠ ٱلّذى وٱلّتى وانّما تعرُّفُها بما بعدها من صلاتها واذا ثبت انّ الصلة معرفةٌ لم يكن الالفُ واللام فيما
دخلا فيه من الموصولات مُعرِّفةً ايضا لانّ الاسم لا يَتعرّف من جهتَيْن مختلفتَيْن واذا ثبت انّ الالف
واللام لا يُفيدان هنا التعريف كان زيادتُهما لضربٍ من إصلاحِ اللفظ وذلك انّ ٱلّذى واخواته ممّا فيه لامٌ
انّما دخل توصُّلا الى وصف المَعارف بالجمل وذلك انّ الجمل نكراتٌ ألا ترى انّها تجرى أوصافا على النكرات
نحوَ قولك مررتُ برجلٍ أبوه زيد ونظرتُ الى غلامٍ قام أخوه وصفةُ النكرة نكرةٌ ولولا انّ الجمل نكراتٌ لم

يكن للمخاطب فيها فائدةٌ لانّ ما تعرّف لا يُستفاد فلمّا كانت تجرى أوصافا على النكرات لتنكّرها
أرادوا ان يكون فى المعارف مثل ذلك فلم يَسُغ ان تقول مررت بزيدٍ ابوه كريمٌ وأنت تريد النعت
لزيد لانّه قد ثبت انّ الجمل نكراتٌ والنكرةُ لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن إدخالُ لام التعريف على
الجملة لانّ هذه اللام من خواصّ الاسماء والجملةُ لا تختصّ بالاسماء بل تكون جملةً اسميّةً وفعليّةً فجاؤا
٥ حينئذ بألّذى متوصّلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التى كانت صفةً للنكرة صفةً للّذى
وهو الصفة فى اللفظ والغرضُ الجملة كما جاؤا بأىّ متوصّلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا
أيّها الرجلُ والمقصود نداء الرجل وأىٌّ وُصلةٌ وكما جاؤا بذى التى بمعنى صاحب متوصّلين الى وصف
الاسماء بالاجناس الّا انّ لفظ ألّذى قبل دخولِ الالف واللام لم يكن على لفظِ أوصاف المعارف فزادوا
فى اوّلها الالفَ واللام ليحصُل لهم بذلك لفظُ المعرفة الذى قصدوه فيتطابقَ اللفظُ والمعنى، فاذا
١٠ ثنّيتَ ألّذى قلت فى الرفع أللّذانِ وفى النصب والجرّ أللّذَيْنِ، واعلمْ انّ جميعَ هذه الاسماء المُبهَمة
نحو ألّذى وألّتى واسماء الاشارة ونحوها ممّا لا يُفارِقه التعريفُ لا يصحّ تثنيتُه فالتثنية فيه انّما هى
صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية لانّ التثنية انّما تكون فى النكرات نحو قولك رجلٌ ورجلان وفرسٌ وفرسان
فامّا زيدٌ وعمرٌو وزيدان وعمران فانّك لم تُثنِّه الّا بعد سَلْبه ما كان فيه من تعريف العَلَميّة حتّى صار
شائعا كرجلٍ وفرسٍ وانّما كان كذلك من قِبَل انّ المعرفة لا يصحّ تثنيتُها لانّ حدّ المعرفة ما خصّ
١٥ الواحدَ من جنسه ولم يَشِع فى أُمّته واذا ثُنّى فقد شُورِكَ فى اسمه وخرج عن ان يكون معرفةً واذا
ثبت انّ المعرفة لا تصحّ تثنيتُها مع بقاء تعريفها فما لا يصحّ تنكيرُه لا تصحّ تثنيتُه ولمّا كانت هذه
الاسماء ممّا لا يصحّ اعتقادُ التنكير فيها لم تكن تثنيتها تثنيةً حقيقيّةً وانّما هى صيغةٌ موضوعةٌ
للدلالة على التثنية الّا انّها جرت على منهاجِ التثنية الحقيقيّة فى الاعراب لقُربها من الاسماء المتمكّنة
وممّا يؤيّد انّها وَضْعيّةٌ حذفُ الياء فى التثنية ولو كانت تثنيةً صِناعيّةً لَثبت فيها الياء كما تثبت
٢٠ فى عَمٍ وعَمِيانِ، ومجرى النون فيها مجراها فى هذانِ وكانت مكسورةً لانّها جرت على منهاج التثنية
الحقيقيّة تقول رجلان وفرسان بكسر النون كذلك ههنا ومنهم من يقول دخلت النونُ فى أللّذانِ
وأللّتانِ عوضًا من الياء المحذوفة كما كانت فى هذانِ كذلك ومنهم من لا يجعلها عوضا من شىء
لانّها صيغةٌ موضوعةٌ للتثنية على ما تقدّم ومنهم من يُشدّد النون فيقول أللّذانّ وقد قرأ ابن كثير
وَٱللَّذَانّ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ بتشديد النون فمن خفّف النونَ فقد جرى على منهاج التثنية على

حذ نون رَجُلانِ وفَرَسانِ ومن شدّدها فانّه جعل التشديد فرقًا بين ما يضاف من المثنّى وتسقط نونُه للاضافة نحو غلاما زيدٍ وصاحبا عمرٍو وبين ما لا يضاف نحو ٱلّذى وٱلّتى وسائرِ المبهمات ومنهم من يقول التشديدُ فرقٌ بين النون الداخلة عوضا من الحركة والتنوين وبين النون الداخلة عوضا من حرف ساقط من نفس الكلمة كانّهم جعلوا لما هو عوضٌ من اصل الكلمة مَزِيّةً على ما هو عوضٌ من شىء ٥ زائد ليس من الكلمة، وتقول فى الجمع ٱلّذِينَ بالياء فى الرفع والنصب والجرّ لا يختلف لانّه مبنىّ كالواحد ومنهم من يقول ٱللّذُونَ فى الرفع وٱلّذِينَ فى النصب والخفض يجعله كالتثنية اذ كان على منهاجها فى الصحّة والاوّل اكثر وامّا ٱلأُلَى بمعنى الذين فهو جمعُ ٱلّذى من غير لفظه كرَجُل ونَفَر وٱمْرأة ونِسْوَة وهو بوزن الحُطَم واللُّبَد وامّا ٱللّاء فهو بمعنى ٱلّذى نحو جاءنى ٱللّاء فَعَلَ كذا اى ٱلّذى فعل فهو بوزن رجلٌ مالٌ اذا كثر مالُه وكَبْشٌ صافٌ اذا كثر صُوفُه ويَومٌ راحٌ اذا كثرتْ فيه الريح ويُجمع ١٠ ٱللّاء جمعَ السلامة كما فعلوا ذلك بٱلّذى فقالوا ٱللّاؤُونَ فى الرفع وٱللّائِينَ فى النصب والجرّ، وامّا ٱلّتى فهى عبارةٌ عن كلِ مؤنّث من حَيَوان وغيره تقول جاءتْنى المرأةُ ٱلّتى تعرفُها ورأيتُ الناقةَ ٱلّتى عندك وعُنيتُ بالشجرة ٱلّتى حَمْلُها طيّبٌ واللامُ فيها كما اللامُ فى ٱلّذى والالفُ واللام فيها زائدة كما كانت فى ٱلّذى لإصلاحِ لفظها لوصفِ المعارف وهى ثُلاثيّةٌ الاسمُ اللامُ والتاء والياء لانّه الموجود والذى عليه اللفظ وقال الكوفيون هى منقولة من تا فى الاشارة واصلُ تا عندهم التاء وحدَها والكلامُ عليها ١٥ كالكلام فى ٱلّذى وفيها اربعُ لغات كلغاتِ ٱلّذى يقولون ٱلّتِى باسكان الياء وٱلّتِ بالكسر وٱلّتْ بالسكون وٱلّتِىّ بالتشديد والكلامُ عليها كالكلام على ٱلّذى وقد تقدّم ما فيه مَقْنَعٌ وتُثنّى ٱلّتى فتقول ٱللّتانِ فى الرفع وٱللّتَيْنِ فى النصب والجرّ وهو معربٌ لانّ منهاجَ التثنية لا يختلف ولا تكون الّا من لفظِ الواحد وليس كذلك الجمعُ فانّه يختلف فيكون جمعٌ اكثرَ من جمعٍ ولا تكون تثنيةٌ اكثرَ من تثنية ويكون الجمعُ من غير لفظِ واحده كالنَفَر والنِسْوَة والابِل فلذلك حافظوا على التثنية وأجروها فى الاعراب على ٢٠ منهاجٍ واحد وتركوا الجمع على حاله من البناء كواحده ويقولون فى جمعِ ٱلّتى ٱللّاتِى على وزنِ القاضى وٱللّاتِى وٱللّاء بغير ياء كما قالوا فى ٱلّذى ٱلأُلَى فأتوا به على غير لفظ الواحد قال الله تعالى وَٱللَّاءِ يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱللَّاءِ لَمْ يَحِضْنَ وربّما قالوا ٱللَّوَاتِى وٱللَّوَاء بغير ياء كما قالوا ٱللَّوَاتِى وٱللَّوَاتِ فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واللامُ بمعنى ٱلّذى فى قولهم الضاربُ أباه زيدٌ اى الذى ضَرَبَ اباه وما ومَنْ فى

قولك عرفتُ ما عرفتَه ومَن عرفتَه وأيُّهم فى قولك اِضْرِبْ أَيُّهم فى الدار وذُو الطائيّةُ الكائنةُ بمعنَى ٱلّذِى فى نحوِ قولِ عارِقٍ * لَأَنْتَحِيَنْ لِلْعَظْمِ ذُو أَنَا عَارِقُهْ * وذَا فى قولك ما ذا صنعتَ بمعنَى أَىُّ شىءٍ الذى صنعتَه،

قال الشارح قد ذكرنا عدّة الاسماء الموصولة وقد تقدّم الكلام على ٱلّذِى وٱلّتِى وتثنيتهما وجمعهما ٥ فامّا الالفُ واللام فتكون موصولة بمعنَى ٱلّذِى فى الصفة نحوِ اسم الفاعل واسم المفعول تقول هذا الضاربُ زيدا والمراد ٱلّذِى ضرب زيدا وهذا المضروبُ والمراد ٱلّذِى ضُرِب او يُضرَب وذلك أنّهم ارادوا وصفَ المعرفة بالجملة من الفعل فلمّا لم يُمكِن ذلك لتَنافيهما فى التعريف والتنكير توصّلوا الى ذلك بالالف واللام وجعلوها بمعنَى ٱلّذِى بأن نَوَوْا فيها ذلك ووصلوها بالجملة كما وصلوا ٱلّذِى بها الّا انّه لمّا كان من شأنها أن لا تدخل الّا على اسمٍ حوّلوا لفظ الفعل الى لفظ الفاعل او المفعول وهم يريدون الفعل ١٠ فاذا قلت الضارِبُ فالالفُ واللام اسمٌ فى صورة الحرف واسمُ الفاعل فعلٌ فى صورة الاسم ألا ترى انّه لا يجوز ان تقول هذا ضاربٌ زيدا أَمْسِ فتُعمِلَه فيما بعده بل تُضيفه البتّةَ ويجوز ان تقول هذا الضاربُ زيدا امس فتُعمِلَه لانّك تنوى بالضارب ٱلّذِى ضَرَبَ ومتى لم تَنوِ بالالف واللام ٱلّذِى لم يحسن ان يعمل ما دخلا عليه وصار كسائرِ الاسماء ويؤيّد ما ذكرناه انّ الشاعر قد يُضطرّ فيُدخِل الالف واللام على لفظ الفعل من غيرِ أن ينقله الى اسم الفاعل وما أَقَلَّه قال الشاعر

١٥ * فيُسْتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ من نافِقائه * ومن جُحْرِه ذِى الشِّيْحَةِ ٱلْيَتَقَصَّعُ *

وقال الآخر

* يقولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا * الى رَبِّه صَوْتُ الحِمارِ ٱلْيُجَدَّعُ *

والمراد الذى يتقصّعُ والذى يُجدَّع، وقد اختُلف فى هذه اللام فذهب قومٌ الى انّها حرف وليست اسما وإن نُوِى بها مذهبُ الاسميّة ولذلك أُعرِب الاسم الواقع بعدها باعرابِ ٱلّذِى بغيرِ صلة ولو كانت ٢٠ اسما لكان الاعرابُ لها وحُكِم على موضعها بالاعراب الذى يستحقّه ٱلّذِى وذهب قومٌ الى انّها اسم واحتجّوا لذلك بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها اليها كما يعود الى ٱلّذِى من صلتها والصوابُ الاوّل انّها حرف اذ لو كانت اسما لكان لها موضعٌ من الاعراب ولا خلافَ انّه لا موضعَ لها من الاعراب ألا ترى انّها لو كان لها موضع من الاعراب لكنت اذا قلت جاءنى الضاربُ يكون موضعُها رفعا بأنّها فاعلٌ فكان يؤدّى الى ان يكون للفعل الواحد فاعلان من غيرِ تثنية او عطفِ الالفُ واللام واسمُ الفاعل

واذا قلت ضربتُ الكاتبَ يكون للفعل مفعولان وذلك لا يجوز لانّ هذا الفعل لا يكون له اكثرُ من مفعولٍ واحد واذا قلت مررت بالضارب يكون لحرفِ الجرّ مجروران وذلك مُحال وامّا قولهم انّه يعود اليها الضميرُ من الصفة فلا تقولِ انّ الضمير يعود الى نفس الالف واللام بل تقول انّه يعود الى الموصوف المحذوف لانّك اذا قلت مررت بالضارب فتقديرُه مررت بالرجل الضارب فالضميرُ يعود الى الرجل الموصوف ٥ المحذوف لانّه في حكم المُنطوق به وتارةً تقول انّه يعود الى مدلولِ الالف واللام وهو ٱلّذى فاعرفه، وامّا مَنْ فانّها تكون بمعنَى ٱلّذى وتحتاج من الصلة الى مثلِ ما احتاجت اليه ٱلّذى الّا انّها لا تكون الّا لذواتِ مَن يعقِل وهى اسمٌ بدليلِ انّها تكون فاعلةً نحوَ قولك جاءنى من قام فموضعُ مَنْ رفعٌ بانّه فاعلٌ ومفعولةً نحوَ رأيت مَن عندك فيكون موضعُها نصبا بانّه مفعول به كما تكون الاسماء كذلك ولا بدّ لها من ضمير يعود اليها وذلك من خصائصِ الاسماء ويدخل عليها حروفُ الجرّ نحوَ قولك مررت بمَنْ ١٠ عندك قال الله تعالى يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَآءُ وهى مبنيّة كما كانت ٱلّذى كذلك لانّ ما بعدها من الصلة من تمامها فهى بمنزلةِ بعض الاسم وبعضُ الاسم مبنىٌّ لا يستحقّ الاعرابَ وذلك نحوُ قولك جاءنى مَن عندك اى الذى عندك قال الله تعالى وَلَهُ مَنْ فِى ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ الّا انّها تُفارِق ٱلّذى فى انّها لا توصَف كما توصف ٱلّذى ولا يوصَف بها كما يوصف بٱلّذى ألا تراك تقول جاءنى زيدٌ الذى قام وجاءنى الذى قام الظريفُ فتصف ٱلّذى وتصف بها ولا تفعل ذلك فى مَنْ لخروجها ١٥ عن شَبَهِ الاسماء المتمكّنة وشَبَهِها بالمضمرات بنَقْصِ لفظها ألا ترى انّها على حرفَيْن والاسماء الظاهرة لا تكون على أقلّ من ثلثة أحرف فلمّا بعُدتْ من الظاهر لم توصَف ولم يوصَف بها وليس كذلك ٱلّذى فانّها على ثلثة احرف اذ اصلُها لَذِى مثلُ عَمٍ وشَجٍ، فان قيل اذا زعمتَ انّها لا تقع الّا على ذواتِ مَن يعقِل فما تصنع بقوله تعالى وَٱللّٰهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى أَرْبَعٍ والذى يمشى على بطنه والذى يمشى على اربع ليسوا من العُقلاء ٢٠ لانّ الذى يمشى على بطنه من جنسِ الحيّات والذى يمشى على اربع من جنسِ الأنعام والخيل فالجوابُ أنّه لمّا خلط ما يعقل وما لا يعقل غلّبَ جانبَ من يعقل وذلك انّه قال فَمِنْهُمْ فجمع كنايةَ من يعقل وما لا يعقل بلفظِ ما يعقل فلمّا كان كنايةُ الجمع الذى فيه ما يعقل وما لا يعقل مثلَ كناية الجمع الذى ليس فيه ما لا يعقل كان تفصيلُه كذلك، ولمَنْ مواضعُ غيرُ ذلك تُذكَر فيما بعدُ، وامّا مَا فتكون موصولةً بمعنَى ٱلّذى تحتاج من الصلة الى مثلِ ما تحتاج وهى مبنيّةٌ لما ذكرناه فى مَنْ من انّها

هي وما بعدها اسمٌ واحدٌ فكانت كبعضِ الاسم وهي تقع على ذواتِ ما لا يعقل وعلى صفاتِ من يعقل قال اللّه تعالى يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ اى يُذاب ما فى بطونهم وجلودهم وقال وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ ٱلسَّمٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا فأوقع مَا على ما كانوا يعبدون من الأصنام وقال تعالى وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ، وقد ذهب بعضهم الى انّها تقع لِما يعقل بمعنَى مَنْ واحتجّ بقوله تعالى ٥ فَٱنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاءِ مَثْنَى وبقوله وَٱلسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وحكى ابو زيد من قولِ العرب سُبْحانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا فأجرى مَا على القديم سبحانه وهذا ونحوُه محمول عندنا على الصفة وقد ذكرنا انّها تقع على صفاتِ من يعقل فقولُه ما طاب لكم من النساء بمعنَى الطَّيِّب منهنّ وقولُه والسماء وما بناها بمعنَى الباني لها فى احدِ القولَيْن والقولُ الآخر ان يكون بمعنى المصدر اى وبِنائها وقولُهم سبحانَ ما سخّركنّ لنا بمعنَى المُسخِّر ومهما جاء من ذلك فتأوَّلْ على ما يَرجِعه الى ما أصّلنا ولها ١٠ مواضعُ تُذكر أقسامُها فيها فيما بعدُ ان شاء اللّه، وأمّا أَيٌّ فإنّها تكون موصولة ايضا تحتاج الى كلامٍ بعدها تتمّ به اسمًا كاحتياجِ ٱلَّذِى ومَنْ ومَا اذا كانا بمعنَى ٱلَّذِى ويعمل فيها ما قبلها من العوامل كما تعمل فى ٱلَّذِى فتقولُ لَأَضرِبَنَّ أَيَّهُمْ فى الدار والمعنى الذى فى الدار منهم فأَيٌّ بمنزلةِ ٱلَّذِى الّا انّها تُفيد تبعيضَ ما اضيفت اليه ولذلك لزمتْها الاضافةُ ألا ترى انّك اذا قلت لاضربنّ الذى فى الدار لم يكن فى اللفظ دلالةٌ على انّه واحدٌ من جماعة كما تُفيد أَيٌّ ذلك، وقد تفرد ومعناها الاضافة ١٥ نحوُ قوله تعالى أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَى والمعنى أَيَّ الاسمَيْن دعوتَ اللّهَ به فله الاسماء الحسنى، ولا بدّ من عائد فى الجملة التى هى صلةٌ له ألا تراك تقولُ جاءنى أَيُّهم قام ابوه والعائدُ الهاء فى ابوه وتقول لَأَضرِبَنَّ أَيُّهُم قام غلامُه وأَيُّهم هو أحسنُ فإن حذفتَ العائد المرفوع الذى لا يحسُن حذفُه فى ٱلَّذِى بُنى على الضمّ نحوَ قولك لَأَضرِبَنَّ أَيُّهُمْ أَحسنُ قال اللّه تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عِتِيًّا والمعنى أَيُّهُم هو أشدُّ وانّما بُنيت لانّ القياس فيها أن تكون مبنيّة على حدِّ نظيرَيْها ٢٠ وهما مَنْ ومَا لانّها اذا كانت استفهاما فقد تضمّنتْ معنَى همزة الاستفهام واذا كانت جزاءً فقد تضمّنت معنى حرف الجزاء وهو إنْ واذا كانت خبرا بمعنَى ٱلَّذِى فهى كبعضِ الاسم على ما أصّلنا وانّما أُعربت لتمكّنها بلزوم الاضافة لها حَمْلًا لها على نقيضها ونظيرها وهو بَعْضٌ وكُلٌّ فلمّا حُذف العائد المرفوع الذى لا يحسن حذفُه مع ٱلَّذِى دخلها نقصٌ بإزالتها عن ترتيبها فعادت الى اصلها ومقتضَى القياس فيها من البناء كما انّ مَا الحجازيّةَ اذا قدم خبرُها او دخلها الاستثناء الناقصُ لمعنَى الجَحْد رُدّت الى قياسِ نظيرها

فى الابتداء نحو هَلْ وإِنَّما ونحوِها ممّا يكون بعده المبتدأُ والخبر وانّما بُنى على الضمّ على التشبيه بقَبْلُ وبَعْدُ ويا زيدُ لانّه يكون مُعرَبا فى حال ومبنيّا فى حال كما تقول جئتُ من قَبْلٍ ومن بَعْدٍ ويا رجلًا ثمّ تقول جئتُ من قبلُ ومن بعدُ اذا اردت المعرفة ويا زيدُ هذا مذهبُ سيبويه، والكوفيون يُخالفونه فى هذا الاصل وينصبون أيًّا اذا وقع عليها فعلٌ سواء حذفوا العائد من الصلة او لم يحذفوه ٥ ولا فرقَ عندهم بين قولهم لَأضربَنّ أيَّهم هو افضلُ وبين لَأضربَنّ أيَّهم افضلُ ولا يضمّون أيَّهم الّا فى موضع رفع فامّا قوله تعالى لننزعنّ من كلّ شيعة أيُّهم أشدُّ فانّهم يقرؤونها بالنصب حكاه هارونُ القارئ عنهم وقرأ بها ايضا، وتأوّلوا الضمّ على وجوهٍ احدُها انّه معربٌ وانّه رفعٌ بانّه مبتدأٌ وأشدُّ الخبرُ ويكون أيٌّ هنا استفهاما كانّه اكتفى بالجارّ والمجرور فى قوله من كلّ شيعة كما يقال لَأَقْتُلَنَّ من كلِّ قبيلٍ ولَآكُلَنَّ من كلِّ طَعامٍ ثمّ ابتدأ أَيُّهُمْ أشدُّ على الرحمن عتيًا وهو رأْىُ الكسائىّ والفرّاء وعلى هذا لا يكون ١٠ للجملة التى هى أيُّهم أشدُّ موضعٌ من الاعراب والوجهُ الثانى ان يكون أيُّهم ايضا استفهاما على ما ذكرنا وهو رفعٌ بانّه مبتدأٌ وما بعده الخبرُ والجملةُ فى موضع المفعول لقوله لننزعنّ والنَّزْعُ بمعنى التبيين فهو قريب من العِلْم فلذلك جاز تعليقُه عن العمل والوجهُ الثالث ان يكون رفعا على الحكاية والمعنى ثمّ لننزعنّ من كلِّ فريق تَشايَعُوا الذى يقال فيه أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًا وهو رأْىُ الخليل وشبّهه بقول الأَخْطَل * فأَبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ * وهذا بابُه الشعر وفى حال الاختيار عنه مندوحةٌ، ١٥ ويونسُ يجعله من قبيلِ أَشْهَدُ انّكَ لَرَسُولُ ٱللّٰهِ فى تعليق الفعل عن العمل سواء كان من افعال القلب او لا يكون ويُجيز لَأضربنّ أيُّهم هو افضلُ ويُعلِّق الضَّرْب وهذا ضعيف لانّ التعليق ضربٌ من الالغاء ولا يجوز ان يُعلَّق من الافعال عن العمل الّا ما يجوز الغاءه والذى يجوز الغاءه افعالُ القلب نحوُ ظننتُ وعلمتُ، والكوفيون لا يرون لَأضربنّ أيُّهم قامَ بالضمّ ولا يقولونه الّا منصوبا وبعضُد ما قالوا ما حكاه الجَرْمىُّ قال من حينِ خرجتُ من الخَنْدَق يعنى خندقَ البصرة حتّى صرتُ الى مكّةَ لم أسمع احدا يقول ٢٠ اضربْ أَيُّهم افضلُ اى كلُّهم بنصب وهذه الحكايةُ لا تمنع ان يكون غيرُه سمع خلافَ ما رواه ويكونَ ما سمعه لغةً لبعض العرب وذلك انّ سيبويه سمع ذلك وحكاه ويدلّ على ذلك قولُه وسألتُ الخليل عن قولهم اضرب أَيُّهم افضلُ يعنى العربَ وقال القياسُ هو النصب وتأوّل الرفع على الحكاية وأنشد ابو عمرو

* اذا ما أَتَيْتَ بَنِى مَالِكٍ * فَسَلِّمْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

وهذا نصّ فى محلّ النزاع، ولأىّ وما ومَنْ اقسامٌ تُذكر فيما بعدُ ان شاء اللّه، وامّا ذُو فانّ طيّئا تقول هٰذا ذُو قال ذاك يريدون ٱلَّذى قال ذاك وهى ذُو التى بمعنى صاحِب نقلوها الى معنى ٱلَّذى ووصلوها بالجملة من الفعل والفاعل والمبتدإ والخبر التى توصَّل بها ٱلَّذى وبنوها لاحتياجها الى ما بعدها كما كانت الّذى مبنيّةً فقالوا هذا زيدٌ ذُو قام ورأيت زيدا ذو قام ومررت بزيدٍ ذو قام ابوه فيكون فى ٥ حال الرفع والنصب والجرّ بالواو وهذه الواوُ عينُ الكلمة وليست علامةَ الرفع وتقول مررت بالمرأة ذو قامت وبالرجلَيْن ذو قاما وبالرجال ذو قاموا فيستوى فيه التثنيةُ والجمع والمؤنّث قال الشاعر

* فانّ الماء ماء أَبِى وجَدّى * وبئرِى ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ *

وصف البئر بذُو وهى مؤنّثة، ومن أبيات الحماسة لمَنْظور بن سُحَيْم

* فامّا كِرامٌ مُوسِرُون أَتَيْتُهُمْ * فحَسْبِىَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ ما كَفانِيَا *

١٠ اى مِن الّذى عندهم ووَصَلَه بالظرف كما تَصِل ٱلَّذى به فى قولك جاءنى الّذى عندهم، فامّا قوله

* لَئِنْ لم تُغَيِّرْ بعضَ ما قد صَنَعْتُمُ * لَأَنْتَحِيَنْ للعَظْمِ ذُو أَنَا عارِقُهْ *

وقبله

* حَلَفْتُ بِهَدْيٍ مُشْعَرٍ بَكَراتُهُ * تَخُبُّ بصَحْراء الغَبِيطِ دَرادِقُهْ *

فالبيت لعارِقٍ الطائىّ وعارقٌ لقبٌ غلب عليه لُقّب بذلك لقوله فى آخرِ البيت ذُو أَنا عارِقُهْ وٱسمه ١٥ قَيْس بن جِرْوَةَ بن سَيْف بن مالك بن عمرو بن أَبان ويُروى لَئِنْ لم يُغَيَّرْ ويروى لَأَنْتَحِيَنّ ٱلعَظْمَ والشاهد فيه جعلُ ذُو بمعنَى ٱلَّذى ووصلُها بالمبتدإ والخبر وقولُه لَئِنْ فيما بين القَسَم والمُقسَم عليه تَوطئةٌ للقسم وجوابُ القسم لَأَنْتَحِيَنْ للعظم يقول ٱلبَيْتُ إن لم تُغيِّر بعضَ صَنيعك لأَقصِدنّ فى مُقابَلته كَسْرَ العَظْم الذى صرتُ أَعْرُقُه اى أَنتزِعُ اللحمَ منه جعل شَكْواه كالعَرْق وجعل ما بعده إن لم يُغيِّر مُعامَلته تأثيرا فى العَظْم نفسه وهذا وَعِيدٌ، وذهب بعضهم الى انّك تقول فى المؤنّث ذاتُ قالت ٢٠ ذاك وفى التثنية والجمع ويكون مضموما فى كلّ حال، وحُكى انّه يجوز ان تقول فى جماعة المؤنّث ذَواتُ قلن وفى ذلك دلالةٌ انّه منقول من ذِى التى بمعنَى صاحبٍ، والفرق بين ذُو التى بمعنَى ٱلَّذى على لغة طيّء وبين ذُو التى بمعنَى صاحب من وجوهٍ منها انّ ذُو فى لغة طيّء توصَّل بالفعل ولا يجوز ذلك فى ذُو التى بمعنى صاحب ومنها انّ ذُو فى مذهب طيّء لا يوصَف بها الّا المعرفةُ والتى بمعنَى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة إن أضفتَها الى نكرة وصفتَ بها النكرة وإن أضفتها الى معرفة

صارت معرفةً ووصفت بها المعرفة وليست ذُو التى بمعنَى ٱلَّذِى كذلك لانّها مُعرَّفةٌ بالصلة على حدّ تعريف مَنْ ومَا ومنها انّ التى فى لغة طيّء لا يجوز فيها ذَا ولا ذِى ولا تكون الّا بالواو تقول مررت بالرجل ذُو قال اى الذى قال ورأيت الرجلَ ذُو قال وليس كذلك التى بمعنَى صاحب فلعرفه، فامّا ذَا من قولك مَا ذَا صنعتَ فهى على وجهَيْن احدُهما ان تكون مَا استفهاما وهى اسم تامّ مرفوعُ الموضع بالابتداء وذَا خبرُه وهى بمعنَى

٥ ٱلّذِى وما بعده من الفعل والفاعل صلتُه والعائدُ محذوف والتقديرُ صنعتَهُ والوجه الثانى ان تجعل مَا وذَا جميعا بمنزلة مَا وحدَها وتكون قد ركّبت من كلمتَيْن كلمةً واحدةً نحوَ انّما وحَيْثُمَا ونحوِها من المركّبة وتكون مَا مع ذَا فى موضع نصب بصَنَعْتَ ويكون جوابُ الاوّل مرفوعا وجواب الثانى منصوبا لانّ الجواب بدلٌ من السؤال قال الله تعالى وَيَسْـَٔلُونَكَ مَا ذَا يُنْفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ قرئ برفع العفو ونصبه فالرفعُ على ان يكون ذَا بمعنَى ٱلّذِى والمعنى مَا الذى ينفقونه قال الشاعر

١٠ * أَلَا تَسْأَلَانِ ٱلْمَرْءَ مَا ذَا يُحَاوِلُ * أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وباطِلُ *

والنصب على تركيب مَا وذَا وجعلِهما معًا كلمةً واحدةً فى موضع منصوب بالفعل بعدهما قال الله تعالى مَا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا، فان قيل فهلّا كانت ذَا فى قولك مَا ذَا صنعتَ زائدةً مُلغاةً قيل عنه جوابان احدهما انّه لو كانت ذَا زائدةً لقلتَ فى الجواب عَمَّ ذَا تسأل بحذف الف مَا كما تقول عَمَّ تسأل لانّ مَا اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرفُ الجرّ حُذفت الفُها نحوَ قوله تعالى عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ

١٥ وفِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا فلمّا ثبتت الالفُ وقلتَ عَمَّا ذَا تسألُ دلّ على انّهما رُكّبا تركيبَ انّما وصارت الالفُ حَشْوا والثانى لو كانت مُلغاةً لكان التقديرُ فى مَا ذَا تصنعُ ما تصنعُ وتكون فى موضع نصب فلمّا قال * أَنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطلُ * فأبدل المرفوعَ من مَا دلّ انّها مرفوعة بالابتداء والخبرُ ذَا والفعلُ صلةٌ على ما ذُكر،

٢٠ فصــل ۱۷۷

قال صاحب الكتاب والموصول ما لا بُدّ له فى تَمامه اسمًا من جملة تردَفه من الجُمَل التى تقع صفاتٍ ومن ضميرٍ فيها يرجع اليه وتُسمّى هذه الجملة صِلَةً ويسمّيها سيبويه الحَشْوَ وذلك قولُك الّذى ابوه منطلقٌ زيدٌ وجاءنى مَن عَهِدْتَه عمرٌو واسمُ الفاعل فى الضارب فى معنَى الفعل وهو مع المرفوع به جملةٌ واقعةٌ صلةً للّام ويرجع الذكرُ منه اليه كما يرجع الى ٱلَّذِى،

قال الشارح الموصول ما لا يتمّ حتّى تَصِلَه بكلام بعده تامّ فيصير مع ذلك الكلام اسمًا تامًّا بإزاء مسمّى فاذا قلت جاءنى الرجلُ الذى قام فالّذى وما بعده فى موضع صفةِ الرجل بمعنى القائم واذا قلت جاءنى من قام فمَنْ وما بعدها فى موضعِ اسم معروف غيرِ صفة فمنزلةُ الّذى ونحوه من الموصولات وحدَه منزلةُ حرف من الكلمة من حيث كان لا يُفهَم معناه الّا بضمّ ما بعده اليه فصار لذلك من مُقدّماته ٥ ولذلك كان الموصول مبنيًّا فالموصولُ وحدَه اسمٌ ناقصٌ اى ناقصُ الدلالة فاذا جئتَ بالصلة قيل مَوْصُولٌ حينئذ٭ وقوله لا بدّ له فى تمامه اسمًا من جملة تردفه اى تتبعه وكلُّ شىء يتبع شيئًا فقد رَدِفَه٭ وقوله من الجمل التى تقع صفاتٍ يريد من الجمل التى تُوضِح وتُبيِّن وهى الجملُ المتمكّنة فى باب الخبر وصلح فيها أن يقال فيه صِدْقٌ او كِذْبٌ وجاز ان تقع صفةً للنكرة فامّا الاستفهامُ فلا يجوز ان يُوصَل به الّذى وأخواتُها لا يجوز جاءنى الذى أزيدٌ أبوه قائمٌ وكذلك الامرُ والنهىُ لما ذكرناه من انّها لا تقع ١٠ صفةً للنكرة اذ كانت لا تحتمل الصدقَ والكذبَ٭ وجملةُ الامر انّ الصلة بأربعةِ اشياء الفعلِ والفاعل والمبتدإ والخبر والشرطِ وجوابه والظرف ولا بدّ فى كلّ جملة من هذه الجمل من عائد يعود منها الى الموصول وهو ضميرُ ذلك الموصول ليربط الجملةَ بالموصول ويُؤْذِنَ بتعلّقها بالموصول اذ كانت الجملة عبارةً عن كلّ كلام تامّ قائمٍ بنفسه فاذا أتيتَ فيها بما يتوقّف فهمُه على ما قبله آذَنَ بتعلّقها به فمثالُ وَصْلِه بالفعل قولُك جاءنى الذى قام فالّذى الموصولُ وقامَ الصلةُ والعائد الفاعل وهو ضميرُ الموصول واستتر فى ١٥ الفعل لانّه له ولو كان لغيره لم يستتر نحوَ الذى قام غلامُه زيدٌ وسواءٌ فى الفعل الفعلُ اللازم والمتعدّى والحقيقىّ وغيرُ الحقيقىّ نحو كانَ ولَيْسَ فمثالُ اللازم ما تقدّم من قولنا جاءنى الذى قام والذى قام غلامُه ومثالُ المتعدّى جاءنى الذى ضرب زيدا والذى أعْطَى عمرًا درهمًا والذى ظَنَّ زيدا قائما والذى أعْلَمَ عمرا زيدا خيرَ الناس فالّذى هو الموصول وضَرَبَ زيدا هو الصلة والعائدُ الفاعل المستتر فى ضرب وكذلك الباقى الصلةُ الفعل وما يتبعُه من الفاعل والمفعولين ومثالُ وَصْله بالفعل غير الحقيقىّ قولُك ٢٠ جاءنى الذى كان قائما والذى ليس قائما فكانَ واسمها وخبرها الصلةُ والعائدُ الاسم المستتر ولا فرقَ فى ذلك بين أن تكون الجملة ايجابًا او سَلْبًا فمثالُ الايجاب الذى قام زيدٌ ومثال السلب الذى ما قام زيدٌ وتقول فى الموصول بالمبتدإ والخبر جاءنى الذى ابوه قائمٌ فالّذى اسمٌ موصولٌ وأبوه قائمٌ الصلةُ والعائدُ الهاء فى ابوه ومثلُه جاءنى الذى هو قائمٌ فقولُك هو قائمٌ صلةٌ وهُوَ العائدُ الى الموصول ومثالُ وَصْله بالشرط والجزاء قولك جاءنى الذى إنْ تأتِه يأتِك عمرٌو فقولك إن تأته يأتك عمرو صلةٌ والعائدُ

الهاء فى تأتِه واعلمْ انّ كلّ واحد من الشرط والجزاء جملةٌ فعليّةٌ تامّةٌ فلمّا دخل عليهما حرفُ الشرط ربطهما وجعلهما كجملة واحدة فى افتقارِ كلّ واحدة من الجملتَيْن الى الاخرى كافتقار المبتدإ الى الخبر فالجملةُ الاولى التى هى شرطٌ بمنزلة المبتدإ والجملةُ الثانية التى هى جزاءٌ كالخبر واذا كان كذلك فأنتَ بالخيار فى إلحاقِ العائد إن شئت أتيت به فى الجملة الاولى نحوَ ما تقدّم من قولك جاءنى ٥ الذى إن تأته يأتك عمرٌو فالعائدُ الهاء فى تأتِه وإن شئت اتيت به فى الجملة الثانية نحوَ قولك جاءنى الذى إن تُكرِمْ زيدا يَشْكُرْك فالعائدُ المضمر فى يشكرك فإن جئت بالضمير فيهما فأحسنُ شىء نحوَ قولك جاءنى الذى إن تَزُرْه يُحْسِنْ اليك فالعائدُ الاوّل الهاء المنصوبة فى تزره والآخَرُ الضمير المرفوع فى يحسن اليك كما يكون فى المبتدإ والخبر اذا كانا صلةً كذلك إن شئت أتيت بالعائد مع المبتدإ وحدَه نحوَ جاءنى الذى ابوه قائمٌ وإن شئت اتيت به مع الخبر وحدَه نحوَ الذى ١٠ اخوك غلامُه زيد وإن شئت اتيت به معهما نحوَ الذى ابوه اخوه زيدٌ والذى عَمُّه خالُه عمرٌو ، وامّا الصلة اذا كانت ظرفا او جارًّا ومجرورا فنحوُ الذى عندك زيدٌ والذى فى الدار خالدٌ واعلمْ انّ الظرف اذا وقع صلةً فإنّه يتعلّق بفعل محذوف نحوِ استقرَّ او حَلَّ ونحوِه ولا يتعلّق باسمِ فاعل لانّ الصلة لا تكون بمفردٍ انّما تكون بجملةٍ ، وأكثرُ النحويّين يسمّى هذه الجملة صلةً وسيبويه تسمّيها حَشْوًا فالصلةُ مصدرٌ كالوَصْل من قولك وَصَلْتُ الشىء وَصْلًا وصِلةً والمراد انّ الجملة وَصْلٌ له فامّا تسميةُ ١٥ سيبويه لها حَشْوًا فمن معنى الزيادة اى أنّها ليست اصلا وانّما هى زيادةٌ يُتمَّم بها الاسم ويُوضَح بها معناه ومنه فُلانٌ مِنْ حَشْوِ بنى فُلانٍ اى من أتْباعهم وليس من صَمِيمهم ، وقوله واسم الفاعل فى الضارب فى معنى الفعل قد تقدّم القول انّ الالف واللام بمعنَى الّذى واسمَ الفاعل بمعنى الفعل وذلك أنّهم ارادوا ان يصفوا بالجملة الفعليّة المعرفةَ كما وصفوا بها النكرةَ فلم يُمكِنهم ذلك لتنافيهما فى التعريف والتنكير فجاؤوا بالالف واللام ونَوَوْهما بمعنَى الّذى ولم يمكن إدخالُهما على لفظ الفعل لانّهما من ٢٠ خصائص الاسماء فحوّلوا لفظَ الفعل الى لفظِ اسم الفاعل فصار اسمًا فى اللفظ وهو فعلٌ فى الحكم والتقدير وفيه ضميرٌ يعود الى الالف واللام اذ كانت فى تأويل الّذى والصوابُ انّه عائدٌ الى مدلولِ الالف واللام وهو الموصوف باسم الفاعل واسمُ الفاعل مع ما فيه من الضمير المرفوع فى تقدير الجملة كسائر الصلات ،

قال صاحب الكتاب وقد يُحذف الراجع كما ذكرنا وسمع الخليلُ عَرَبِيًّا يقول ما أنا بالذى قائلٌ لك

شيئًا وقُرِئَ تمامًا عَلَى ٱلَّذِى أَحْسَنُ بحذف شَطْرِ الجملة وقد جاءت ٱلَّتِى فى قولهم بَعْدَ ٱللُّتَيَّا وٱلَّتِى محذوفةَ الصلةِ بأسْرِها والمعنى بعد الخُطّة التى من فظاعةِ شأنها كَيْتَ وكَيْتَ وانّما حذفوا ليُوهِموا انّها بلغتْ من الشدّة مَبْلَغًا تتقاصرتِ العبارةُ عن كُنْهِهِ ٭

قال الشارح اعلم انّهم قد حذفوا الرّواجع من الصلة وكثُر ذلك عندهم حتّى صار قياسا وليس حذفُها ٥ دون اثباتها فى الحُسْن وقد جاء الامران فى كتاب الله تعالى نحوُ قوله أَهٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولًا والمراد بَعَثَهُ وقال فى موضع آخر كَٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَانُ مِنَ ٱلْمَسِّ فأتى بالعائد وهو الهاء وانّما حذفوا العائد من الصلة لانّ ٱلَّذِى وما بعده من الفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد وكذلك كلّ موصولٍ يكون هو وصِلَتُه كاسم واحد فكانّهم استطالوا الاسمَ وأَنْ يكون اربعةُ اشياء كشيء واحد فكرهوا طُولَه كما كرهوا طولَ اِشْهِيبَاب واِحْمِيرار فخفّفوه بحذف الياء وقالوا اِشْهِباب واِحْمِرار كذلك لمّا ١٠ استطالوا الاسم بصلته حذفوا من صلته العائدَ تخفيفا وانّما حذفوا الراجع دون غيره من الصلة اذ لم يكن سبيلٌ الى حذف الموصول لانّه هو الاسمُ ولا الى حذف الفعل لانّه هو الصلةُ ولا الى حذف الفاعل لانّ الفعل لا يَستغنى عنه فحذفوا الراجع ٭ ولا يُحذف هذا الراجع الّا بمجموع ثلث شرائط احدُها أن يكون ضميرا منصوبا لا ضميرا مرفوعا ولا مجرورا لانّ المفعول كالفضلة فى الكلام والمستغنَى عنه وأن يكون الراجعُ متّصلا لا منفصلا لكثرةِ حروف المنفصل وأن يكون على حذفه دليلٌ وذلك أن ١٥ يكون ضميرا واحدا لا بدّ للصلة منه فتقول الذى ضربتُ زيدٌ فتحذف العائد الذى هو الهاء لانّ الكلام والصلة لا يتمّ الّا بتقديره ولو قلت الذى ضربتُه فى داره زيدٌ لم يجز حذفُ الهاء لانّ الصلة تتمّ بدونه فلا يكون فى اللفظ ما يدلّ عليه ٭ وقد حذفوا العائد على الموصول اذا كان مبتدأً نحوَ قولك جاءنى الذى ضاربٌ زيدا والمراد الذى هو ضاربٌ وحكى صاحبُ الكتاب عن الخليل مَا أنا بالذى قائلٌ لك شيئًا اى الذى هو قائلٌ ومن ذلك قراءةُ بعضهم مَثَلًا مَا ٢٠ بَعُوضَةٌ برفع بعوضة كانّه جعل مَا موصولةً بمعنَى ٱلَّذِى والمرادُ انّ الله لا يَستحيِى ان يَضْرِبَ مَثَلًا الذى هو بعوضةٌ ومثلُه قراءةُ بعضهم تَمَاما على الذى أحسنُ اى الذى هو احسنُ ومثله قوله

* لَمْ أَرَ مِثْلَ الفِتْيانِ فى غَبَنِ * الأَيّامِ يَنْسَوْنَ ما عَواقِبُها *

اى ينسون الذى هو عواقبُها وحذفُ الضمير من هذا ضعيف جدًّا لانّ العائد هنا شَطْرُ الجملة

وليس فصلةً كالهاء فى قولك الذى كلّمته والذى سَهّلَه قليلا العِلْمُ بموضعه اذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد، وقد جاءت الصلة محذوفةً بالكلّيّة وذلك شاذّ فى الاستعمال والقياس أمّا قِلّته فى الاستعمال فظاهرٌ وامّا فى القياس فلانّ الصلة هى الصفة فى المعنى وانّما جىء بالّذى وُصْلةً الى ذلك فلا يسوغ حذفها لانّ فيه تفويتَ المقصود كما لا يجوز حذفُ الصفة من المُبهَم فى قولك يَا أيّها الرجلُ لانّه هو المقصود ٥ بالنداء وأىّ وُصْلة الى ذلك، فمن ذلك قولهم فى المَثَل بَعْدَ ٱللَّتَيَّا وَٱلَّتِى بحذف الصلة من كلّ واحد منهما لانّ الغرض انّ هذه الخُطّة لعِظَمها وفَخامةِ أمرها موصوفةٌ بصغيرِ المكروه وعظيمه وقيل ٱللّتيّا وٱلّتِى من اسماء الداهية كانّها سُمّيت بالموصول دون الصلة وامّا قول الشاعر انشده ابو عثمان

* حَتّى إذَا كانَا هُمَا ٱللَّذَيْنِ * مِثْلَ ٱلْجَدِيلَيْنِ ٱلْمُحْمَلَجَيْنِ *

فانّه شبّه ٱلّذى بمَنْ ومَا فحذف صلتها ووصفها كما يُفعل بمَنْ ومَا فامّا على اصل الكوفيين فانّهم يجعلون ١٠ ٱلّذى هنا موصولةً على بابها ويصلونها بمِثْل لانّهم يُجرونها مُجرى الظرف،

فصــل ١٧٨

قال صاحب الكتاب وٱلّذى وُضع وُصْلةً الى وصفِ المَعارِف بالجُمَل وحَقُّ الجملة التى يوصَل بها أن تكون ١٥ معلومةً للمخاطب كقولك هذا الّذى قَدِمَ من الحَضْرة لمَن بلغه ذلك،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ ٱلّذى انّما أُتِى بها توصُّلا الى وصف المعارف بالجُمَل حين احتاجوا الى وصفها بالجمل كما كانت النكراتُ كذلك وينبغى ان تكون الجملة التى تقع صلةً معلومةً عند المخاطب لانّ الغرض بها تعريفُ المذكور بما يعلمُه المخاطب من حاله ليصحّ الاخبارُ عنه بعد ذلك والصلةُ تُخالف الخبرَ لانّ الخبر ينبغى ان يكون مجهولا عند المخاطب لانّ الغرض من الخبر افادةُ المخاطب ٢٠ شيئًا من أحوالِ مَن يعرفه فلو كان ذلك معلوما عنده لم يكن مُفيدا له شيئًا فلذلك لا تقول جاءنى الذى قام الّا لِمن عرف قيامَه وجهل مَجيئَه لانّ جَاءَ خبرٌ وقَامَ صلةٌ وكذلك لا تقول أقْبلَ الذى ابوه منطلقٌ الّا لِمن عرف انطلاقَ أبيه وجهل اقبالَه فاعرف ذلك،

قال صاحب الكتاب ولٱستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرةِ الاستعمال خفّفوه من غيرِ وجه فقالوا ٱللَّذِ بحذف الياء ثمّ ٱللَّذْ بحذف الحركة ثمّ حذفوه رأسًا واجتزوا عنه بالحرف الملتبس به وهو لامُ التعريف وقد

فعلوا مثلَ ذلك بمؤنّثه فقالوا اَللّتِ واَللّتْ والضاربته هِنْدٌ بمعنى اَلّتى ضربته هند وقد حذفوا النون من مثنّاه ومجموعه قال الفرزدق

* أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنّ عَمَّىَّ اَللَّذا * قَتَلا المُلوكَ وفَكّكا الأَغْلالا *

وقال * وإِنّ الّذى حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ * وقال الله تعالى وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا،

٥ قال الشارح قد تقدّم انّهم استطالوا الاسم الموصول بصلته ولاستطالتهم ايّاه تجرّؤا على تخفيفه من غير جهة واحدة فتارةً حذفوا الياء منها واجتزؤا بالكسرة منها وقالوا اَللّذِ وتارةً يحذفون الياء والكسرة معًا لانّه أبلغ فى التخفيف فاذا غالَوْا فى التخفيف حذفوا اَلّذى نفسَها واقتصروا على الالف واللام التى فى اوّلها وأقاموها مقامَ اَلّذى ونووا ذلك فيها ولم يمكن إدخالُها على نفس الجملة لانّها من خصائص الاسماء فحوّلوا لفظ الفعل الى لفظ اسم الفاعل وأدخلوا عليه اللامَ وهم يريدون اَلّذى وقد تقدّم ذلك،

١٠ وقد فعلوا فى المؤنّث مثلَ ذلك فقالوا اَللّتِ بكسر التاء واَللّتْ بسكونها كما كان فى المذكّر كذلك وقالوا الضاربته هندٌ والمراد التى ضربته فحذفوا اَلّتى واجتزؤا بالالف واللام وحوّلوا لفظ الفعل الى اسم الفاعل مبالغةً فى التخفيف، وقد حذفوا النون ايضا تخفيفا من مثنّاه ومجموعه فقالوا جاءنى اللّذا قاما واَلّذى قاموا والمراد اَللّذان واَلّذينَ فحذفوا النون تخفيفا لطُولِ الاسم بالصلة فامّا قول الفرزدق

١٥ * أبنى كليب إِنّ عمّىّ اللذا الخ * فإنّ الشاهد فيه حذفُ النون من اللّذان وقولُه اَللّذا يفخر على جَرِيرٍ وهو من بنى كُلَيْب بن يَرْبُوع بمن اشتهر من بنى تَغْلِبَ كعمرو بن كُلْثُوم قاتلِ عمرو بن هِنْد الملك وعاصم بن النُّعْمان بن مالك بن عَتّاب أَبِى حَنَش بن حنش قاتلِ شُرَحْبِيل بن عمرو بن حُجْر يومَ الكُلاب الاوّل وغيرِهما من ساداتِ تغلب وقيل اراد بعمّيْه هُذَيْلَ بن هُبَيْرَةَ التغلبىّ الشاعر والهذيلَ ابن عِمْرانَ الأَصْغرَ الذى كان اخا لأمّه، وامّا قول الآخر

* وإِنّ الذى حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ * هُمُ القَوْمُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ *

٢٠ فإنّ البيت للأَشْهَب بن رُمَيْلَةَ ويروى زُمَيْلَةَ بالزاى والشاهدُ فيه حذفُ النون من اَلّذين استخفافا على ما تقدّم والذى يدلّ انّه اراد الجمعَ قولُه دماؤهم فعَوْدُ الضمير من الصلة بلفظ الجمع يدلّ انّه اراد الجمع ومثلُه قولُه تعالى وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا والمراد اَلّذين لقوله خاضوا ويجوز ان يكون اَلّذى واحدا ويُؤَدِّى عن الجمع فإنْ عاد الضمير بلفظ الواحد فنَظَرًا الى اللفظ وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حدّ مَنْ ومثلُه قوله تعالى وَالَّذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ وقد

سبحانه كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ فعاد الضمير مرّةً بلفظ الواحد ومرّةً بلفظ الجمع حَمْلًا على المعنى، وهو يرثى قوما قُتلوا بفَلْجٍ وهــو موضع معروف بين البصرة وضَرِيّة وهو مذكّر مصروف،

٥ فصــل ٤٧٩

قال صاحب الكتاب ومَجالُ ٱلَّذِى فى بابِ الإخبار أَوْسَعُ من مَجالِ اللام التى بمعناه حيث دخل فى الجملتين الاسميّة والفعليّة جميعًا ولم يكن للّام مَدْخلٌ الّا فى الفعليّة وذلك قولك اذا أخبرتَ عن زيد فى قام زيدٌ وزيدٌ منطلقٌ الذى قام زيدٌ والذى هو منطلقٌ زيدٌ والقائمُ زيدٌ ولا تقول ٱلْهُوَ ١٠ منطلقٌ زيدٌ . والإخبارُ عن كلّ اسم فى جملة سائغٌ الّا اذا منع مانعٌ،

قال الشارح الإخبار ضربٌ من الابتداء والخبرِ تُصدِّر فيه بٱلَّذِى او بالالف واللام بمعناها وقد ذكرنا انّ ٱلَّذِى اذا تمّ بصلته كان اسما مفردا كزيد وعمرو لا يُفيد الّا بضمّ جزء آخرَ اليه فاذا قيل لك أَخْبِرْ عن اسم من الاسماء فالمرادُ أَلْحِقِ الكلامَ ٱلَّذِى او الالفَ واللام واجعلْهما فى موضع مبتدإ وٱنزِعْ ذلك الاسمَ من مكانه الذى كان فيه وضَعْ موضعَه ضميرا يقوم مقامَه يكون راجعًا الى ٱلَّذِى او الى ١٥ الالف واللام وٱجعلْ ذلك الاسمَ خبرا، مثالُ ذلك اذا قيل لك أَخْبِرْ عن زيد من قولك قام زيدٌ بٱلَّذِى قلتَ الذى قام زيدٌ فيكون ٱلَّذِى مبتدأً وقَامَ صلتَه وفيه ضميرٌ قام مقامَ زيد فى كونه الفاعلَ وهو ضميرٌ راجعٌ الى ٱلَّذِى وبه تمّ الكلامُ وهو فى المعنى زيدٌ لانّه ضميرُ ٱلَّذِى وٱلَّذِى هو زيدٌ ولذلك كان خبرا عنه لانّ الخبر اذا كان مفردا هو المبتدأُ فى المعنى فإن أَخبرتَ عنه بالالف واللام قلت القائمُ زيدٌ فالالفُ واللام قائمٌ مقامَ ٱلَّذِى واسمُ الفاعل الذى هو قائمٌ عوضٌ عن قَامَ وفى اسم الفاعل ٢٠ ضميرٌ عائدٌ الى الالف واللام والالفُ واللام هما زيدٌ غيرَ انّك أَعربتَ الالف واللام بتَمامه بإعرابِ ٱلَّذِى وحدَها، فإن اخبرتَ عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ قلت الذى هو منطلقٌ زيدٌ جعلتَ بــدلَ زيد ضميرَه وهو مبتدأٌ كما كان زيدٌ مبتدأً ومنطلقٌ الخبرُ وهُوَ منطلقٌ صلةُ ٱلَّذِى وهُوَ راجعٌ الى ٱلَّذِى وزيدٌ خبرُ ٱلَّذِى لانّ زيدا هو ٱلَّذِى فى المعنى فلو أَخذتَ تُخبِر عنه بالالف واللام لم يصحّ لانّك تحتاج ان تنقُله الى اسم الفاعل واسمُ الفاعل انّما يكون من الفعل لا من الاسم ولذلك قال انّ

مجالَ ٠ألّذى فى باب الاخبار اوسعُ من مجال الالف واللام لانّ ألّذى يكون مع الجملتين الاسميّة والفعليّة والالفُ واللام لا تكون الّا مع جملة فعليّة فكلُّ ما يُخبَر عنه بالالف واللام يصحّ ان يُخبَر عنه بالّذى وليس كلُّ ما يخبر عنه بالّذى يجوز ان يخبر عنه بالالف واللام فكان الاخبارُ بالّذى أعمَّ، وقوله والاخبار عن كلّ اسم فى جملةٍ سائغٌ يريد الجملةَ الخبريّة التى يحسن فى جوابها صدقتَ وكذبتَ لانّ ٥ هذه الجمل تقع صلاتٍ وصفاتٍ كما تقع أخبارا والاسماء بحُكْم انّها اسماءٌ سِماتٌ على مسمّياتٍ يجوز الاخبارُ عنها بأحوالها الّا اذا منع مانعٌ وسنذكر الموانعَ فيما بعدُ،

قال صاحب الكتاب وطريقةُ الاخبار أن تُصدِّر الجملةَ بالموصول وتُزحْلِفَ الاسمَ الى عَجُزها واضعًا مكانَه ضميرا عائدا الى الموصول بيانُه أنّك تقول فى الاخبار عن زيد فى زيدٌ منطلقٌ الذى هو منطلقٌ زيدٌ وعن منطلق الذى زيدٌ هو منطلقٌ وعن خالد فى قام غلامُ خالدٍ الذى قام غلامُه خالدٌ او القائمُ ١٠ غلامُه خالدٌ وعن اسمك فى ضربتُ زيدا الذى ضرب زيدا أنا او الضاربُ زيدا انا وعن الذُّباب فى يَطيرُ الذُّبابُ فيغضَب زيدٌ الذى يطير فيغضب زيدٌ الذُّبابُ او الطائرُ فيغضب زيدٌ الذُّبابُ وعن زيد الذى يطير الذُّبابُ فيغضب زيدٌ او الطائرُ الذُّبابُ فيغضب زيدٌ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ طريقةَ الاخبار أن تُصدِّر الجملةَ بالموصول الذى هو الّذى والّتى او الالف واللام بمعناهما وتنزع الاسم الذى تريد الاخبارَ عنه من الجملة وتضع موضعَه ضميرا يعود الى الموصول ١٥ يكونه فى المعنى ثمّ تأتى بذلك الاسم الذى تُخْبِر عنه آخرا تجعله خبرا عن الموصول، وانّما قال النحويّون أُخْبِرَ عنه وهو فى اللفظ خبرٌ لانّه فى المعنى مُحَدَّثٌ عنه اذ قد يكون خبرٌ ولا يُخبَر عنه نحوُ الفعل فأرادوا التنبيه على انّه خبرٌ ومحدَّثٌ عنه فى المعنى، فاذا أخبرتَ عن زيد من قولك زيدٌ منطلقٌ فانّك تقول الذى هو منطلقٌ زيدٌ نزعتَ زيدا من الجملة وجعلتَ بدلَه ضميرَه وهو مبتدأٌ كما كان زيد مبتدأً ومنطلق خبرُه على ما كان والجملةُ من المبتدا والخبر صلةُ ألّذى وهُوَ راجعٌ الى ألّذى ٢٠ وألّذى هو زيدٌ ولذلك كان خبرا عنه لانّ الخبر اذا كان مفردا يكون هو المخبَرَ عنه فى المعنى، فان اخبرتَ عن منطلق من قولك زيدٌ منطلقٌ قلت الذى زيدٌ هو منطلقٌ فتجعل الضمير موضعَ منطلق خبرا عن زيد كما كان زيدٌ كذلك وجعلتَ الجملةَ صلةَ ألّذى ثمّ أتيتَ بمنطلق وجعلتَه خبرا عن الموصول الذى هو زيدٌ ولا يصحّ الاخبارُ بالالف واللام هنا لانّ الالف واللام لا مَدْخَلَ لها فى المبتدا والخبر على ما بيّنّا، فان اخبرت عن خالدٍ فى قولك قام غلامُ خالد قلت الذى قام غلامُه

خالدٌ جعلتَ الهاء موضعَ خالد وهي مضافٌ اليها الغلامُ كما كان خالدٌ كذلك وجعلت خالدا
خبرا عن الموصول الذى هو الهاء فى المعنى، فان اخبرت بالالف واللام قلت القائم غلامُه خالدٌ
فالقائم مبتدأٌ وغلامُه مرتفع ارتفاعَ الفاعل كانّك قلت الذى قام غلامُه لانّ الالف واللام فى معنى
ٱلّذى واسمُ الفاعل فى معنى الفعل وجعلتَ خالدا الخبرَ كما كان فى ٱلّذى كذلك، وجملةُ الامر
٥ انّ الاضافة تنقسم قسمَيْن احدُهما أن يدلّ المضاف اليه على شخص بعينه والآخَرُ ان لا يدلّ على
شخص بعينه فامّا ما دلّ على شخص مفرد فنحوُ غلامُ زيد وصاحبُ عمرو وامّا ما لا يدلّ على شخص مفرد
فنحوُ سامِ أَبْرَص وأبى الحُصَيْن فامّا الثانى وهو ما لا يدلّ على شخص مفرد فلا يجوز الإخبارُ عنه لانّه لا
يتخصّص بالاضافة وامّا الاوّل وهو ما يدلّ على شخص مفرد فانّه يجوز الاخبارُ عن المضاف مفردا وعن
المضاف اليه مفردا ولا يجوز الاخبارُ عنهما معا لانّ المضمر لا يدلّ على اكثرَ من واحد، ولو قيل
١٠ لك أَخْبِرْ عن قَامَ من قولك قام غلامُ خالد قلت هذا لا يجوز لانّ الفعل لا يُضمَر وقد بيّنّا انّ معنى
الاخبار أن تنزع الاسمَ المُخبَرَ عنه من الكلام وتأتى موضعَه بضميره إن كان مبتدأً كان ضميرا منفصلا
وإن كان مفعولا او مضافا اليه كان المضمرُ متصلا، فان اخبرت عن اسمك فى ضربتَ زيدا قلت
الاخبار بٱلّذى الذى ضرب زيدا أنَا نزعتَ ضميرَ المتكلّم من الفعل ووضعتَ مكانَه ضميرَ الغَيْبة لانّه
راجعٌ الى ٱلّذى وٱلّذى موضوعٌ للغيبة واستتر الضميرُ فى الفعل لانّ الفعل اذا كان واحدا غائبا لم
١٥ تظهر له علامةٌ ثمّ جعلت ضميرَ المتكلّم المنتزعَ خبرا فلمّا صار خبرا وجب ان يكون ضميرا مرفوعا
منفصلا للمتكلّم نحوَ أَنَا وانّما كان مرفوعا لانّه خبرُ المبتدإ وخبرُ المبتدإ لا يكون الّا مرفوعا وانّما كان
منفصلا لانّ خبر المبتدإ ليس عاملُه لفظا فيتّصلَ به وكان ضميرَ متكلّم على حدّ ما كان فى ضربتُ
وتقول فى الاخبار بالالف واللام الضاربُ زيدا انا فالضارب مبتدأٌ وفيه ضميرٌ يعود الى الالف واللام
وأَنَا الخبرُ، فان اخبرت عن المفعول الذى هو زيدٌ بٱلّذى قلت الذى ضربتُه زيدٌ فٱلّذى مبتدأٌ
٢٠ وضربتُه صلتُه والهاء عائدةٌ اليه وزيدٌ خبرٌ ويجوز حذفُ الهاء فتقول الذى ضربتُ زيدٌ قال اللّه تع
أَهٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللّٰهُ رَسُولًا فان اخبرت بالالف واللام قلت الضاربُه انا زيدٌ فالهاء فى الضاربه
ترجع الى ما دلّ عليه الالفُ واللام وهو ٱلّذى وأَنَا مرتفعٌ بضارب وأظهرتَ المضمر الذى هو أَنَا لانّ
ضاربًا لك وقد جرى على الالف واللام الذى لزيد وقد جرى على غيرِ مَن هو له واسمُ الفاعل اذا
جرى على غيرِ مَن هو له برز ضميرُه، وتقول يَطِير الذُباب فيغضَب زيدٌ إن اخبرتَ عن الذباب قلت

الذى يطير فيغضب زيدٌ الذبابُ فيكون الّذى فى موضع رفع لانّه مبتدأٌ ويطير صلتُه وفيه ضميرٌ يعود الى الّذى وهو الفاعلُ استكنّ فيه لكونه واحدا لغائب وضميرُ الفاعل اذا كان بهذه الصفة كان مستكنّا فى الفعل بلا علامة لفظيّة وقولُه فيغضب زيدٌ جملةٌ معطوفةٌ على يطير والمعطوفُ والمعطوف عليه داخلٌ فى الصلة والذبابُ خبرُ المبتدإ وقد كان قبلَ الاخبار فاعلَ يطير فلمّا اخبرت عنه وضعتَ

٥ مكانَه ضميرَه وأخّرتَه فجعلته خبرا فإن اخبرت بالالف واللام قلت الطائرُ فيغضب زيدٌ الذبابُ فيكون الطائر مبتدأٌ وفيه ذكرٌ يعود الى مدلولِ الالف واللام وهو مرتفعٌ به وقولُه فيغضب زيدٌ معطوفٌ عليه لانّه وإن كان مفردا فهو فى تأويل الجملة لانّ الطائر بمعنَى الذى يطير فكانّك عطفت جملةً على جملةٍ فى الحكم ومثلُه قوله تعالى انّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا على معنَى إنّ الذين تَصدّقوا وأقرضوا والذبابُ الخبرُ فهو الآن مرفوعٌ لانّه خبرُ المبتدإ وقبلُ كان مرفوعا بانّه فاعلٌ، فإن

١٠ اخبرت عن زيد قلت الذى يطير الذبابُ فيغضب زيدٌ فالّذى مبتدأٌ ويطير الذبابُ صلةٌ وقولُه فيغضب معطوفٌ عليه وفيه ذكرٌ يعود الى المبتدإ والموصولِ وهو الّذى وزيدٌ الخبرُ والفاء ربطت الجملتَيْن وجعلتْهما كالجملة الواحدة لانّها أحدثت فيهما معنَى الجزاء وصار معنًى إن طار الذبابُ يغضب زيدٌ ولمّا كان الشرطُ والجزاء كالجملة الواحدة فاقتضى كلُّ واحدة من الجملتين الاخرى كفى عودُ الضمير الى الموصول من احداهما اذا كانتا صلةً نحوَ قولك الذى ابوه قائمٌ زيدٌ ولو كان مكانَ الفاء الواوُ لم

١٥ يصحّ الاخبارُ عن الذباب ولا عن زيد لانّ الواو لا تُحْدِث فى الكلام معنى الجزاء فتبقى احدى الجملتَيْن أجنبيّةً من الموصول لخُلُوّها من العائد وتقول فى الاخبار بالالف واللام الطائرُ الذبابُ فيغضب زيدٌ فالطائر مبتدأٌ والذبابُ رفعٌ به وليس فيه ذكرٌ لانّه قد رفع ظاهرا ويغضب معطوفٌ عليه وفيه ذكرٌ يعود الى الموصول وبه تمّت الصلةُ وزيدٌ خبرُ المبتدإ،

قال صاحب الكتاب وممّا امتنع فيه الإخبارُ ضميرُ الشأن لاستحقاقه اوّلَ الكلام والضميرُ فى منطلق

٢٠ فى زيدٌ منطلقٌ والهاء فى زيدٌ ضربتُه ومِنْهُ فى السَّمْنُ مَنَوانِ منه بدرهمٍ لانّها اذا عادتْ الى الموصول بَقِيَ المبتدأُ بلا عائدٍ والمصدرُ والحالُ فى نحوِ ضَرْبِى زيدا قائما لانّك لو قلت الذى هو زيدا قائما ضربى أعملتَ الضمير ولو قلت الذى ضربى زيدا إيّاه قائمٌ أضمرتَ الحال والإضمارُ انّما يسوغ فيما يسوغ تعريفُه،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ كلَّ اسم من جملةٍ تامّةٍ خبريّةٍ يجوز الاخبارُ عنه الّا أن يمنع منه مانعٌ

فن المواضع التى يمتنع الاخبارُ عن الاسم فيها ضميرُ الشأن والحديثِ لو قلت كان زيدٌ قائمٌ فأضمرتَ فى كانَ ضميرَ الشأن والحديث لم يجز الاخبارُ عن ذلك الضمير فلا يجوز الذى كان زيدٌ قائمٌ هو ولا الكائنُ زيدٌ قائمٌ هو لانّ ضمير الشأن والحديث لا يكون الّا اوّلًا غيرَ عائد على ظاهر وانّما تُفسّره الجملةُ بعده وأنتَ اذا اخبرتَ عنه اخرجتَه عن هذه الصفة بأن يصير متأخّرا يعود على ما قبله من ٥ الموصول غيرَ مفسَّرٍ بجملةٍ وهذا غيرُ ما وُضع عليه، ومن ذلك الضميرُ فى منطلقٌ فى قولك زيدٌ منطلقٌ لا يجوز الاخبارُ عنه لو قلت الذى زيدٌ منطلقٌ هو لم يجز لانّ الضمير فى منطلقٌ كان عائدا الى المبتدإ الذى هو زيدٌ وأنتَ حينَ اخبرتَ عنه نزعت منه ذلك الضميرَ وجعلت فيه ضميرا يعود الى الموصول وأخّرت الضميرَ الذى كان مستكنّا فيه الى موضع الخبر وجعلته منفصلا فبقى المبتدأُ الذى هو زيدٌ بلا عائدٍ اليه فإن أعدتَ الضمير الى زيد بقى الموصولُ بلا عائد فكانت المسئلة ١٠ باطلةً من هذا الوجه، ومثله امتناعُ الاخبار عن الهاء فى زيدٌ ضربتُه لانّ هذه الهاء عائدةٌ الى زيد ولو اخبرتَ عنه لنزعتَ هذا المضمر وجعلت مكانه ضميرا آخرَ يعود الى الموصول وأخّرتَ الضمير الذى فى ضربتُه الى موضع الخبر على القاعدة المذكورة وكنت تجعله منفصلا لتعذُّرِ الإتيان بالمتّصل ولو فعلت ذلك لأخليتَ المبتدأ الذى هو زيدٌ من عائد عليه، ومثله امتناعُ الاخبار عن الهاء فى مِنْهُ من قولك السَّمْنُ مَنَوان منه بدرهم لانّك لو اخبرتَ عنها لكنت قائلا الذى السمنُ منوان منه ١٥ بدرهم هو فتجعل الهاء فى منه عائدةً على الموصول ويبقى المبتدأُ الذى هو السمن بلا عائد وذلك ممتنعٌ، ومن ذلك قولك ضَرْبِى زيدا قائما لا يجوز الاخبارُ عن المصدر ههنا ولا عن الحال لانّك إن اخبرت عن المصدر لزمك إضمارُه وكنت تقول الذى هو زيدا قائما ضَرْبِى فكنت تنصب زيدا قائما بهُوَ لانّها كنايةٌ عن المصدر الناصبِ والمصدرُ اذا أُضمر لا يعمل لو قلت مُرورى بزيدٍ حسنٌ وهـو بعمرٍو قبيحٌ لم يجز لانّ المصدر انّما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديرِه بأَنْ والفعلِ وبعد الكناية ٢٠ تزول منه حروفُ الفعل ويمتنع تقديرُه بأَنْ والفعلِ وكذلك لو اخبرتَ عن الحال فقلت الـذى ضَرْبِى زيدا ايّاه قائمٌ لم يجز لانّ الحال لا يكون الّا نكرةً وأنتَ اذا كنيتَ عنه عرّفته وذلك لا يجوز فى الحال فلو اخبرت عن المفعول وهو زيدٌ لجاز وكنت تقول الذى ضربى ايّاه قائما او ضربتُه قائما زيدٌ فاعرفه،

فصل ١٨٠

قال صاحب الكتاب ومَا اذا كانت اسما على اربعةِ أوجه موصولةٌ كما ذُكر وموصوفةٌ كقوله

* رُبَّ ما تَكْرَهُ النُفوسُ من الأمـــر له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ *

ونكرةٌ فى معنَى شَىْء من غيرِ صلةٍ ولا صفةٍ كقوله تعالى فَنِعِمَّا هِيَ وقولهم فى التعجّب ما أَحْسَنَ زيدًا

٥ ومضمّنةٌ معنَى حرفِ الاستفهام والجزاء كقوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ وقوله وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ ٱللّٰهِ،

قال الشارح لمّا ذكر الموصولات وذكر فى جملتها مَا أتبعها ذِكْرَ أقسامها وهى على اربعةِ اضرب احدُها أن تكون موصولةً معرفةً بمنزلةِ ٱلَّذِى والآخر ان تكون منكورةً غيرَ موصولة والثالثُ ان تكون استفهاما والرابعُ ان تكون جَزاء فامّا الاوّل منها وهو أن تكون بمعنَى ٱلَّذِى وتوصَل بما يوصَل به ٱلَّذِى فقد

١٠ تقدّم الكلامُ عليها وامّا الثانى وهو ان تكون منكورةً فهى على ضربَيْن احدُهما ان تكون غيرَ موصوفة والآخرُ ان تكون موصوفةً فامّا الموصوفةُ فكقوله تعالى هٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ عتيدٌ خبرٌ ثانٍ او صفةٌ ثانية ويجوز ان تكون مَا بمعنَى ٱلَّذِى ولدىّ بعده الصلةُ وهو خبرٌ عن هٰذَا وعتيدٌ خبرٌ ثانٍ على حدِّ هٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ والفصلُ بين الصفة والصلة انّ الصلةَ لا تكون الّا جملةً والصفةُ قد تكون اسما مفردا فاذا وقعت الجملةُ صفةً للنكرة فانّما تقع من حيث تُوصَف النكراتُ بالجمل لا أنّ ذلك لازمٌ بخلاف

١٥ الصلة والفرقُ بين الجمل التى تكون صلةً لمَا وبين الجمل التى تكون صفةً لها أنّ الجمل التى تكون صفةً لها لها موضعٌ من الاعراب بحسبِ إعرابِ موصوفها والجملُ التى تكون صلةً لا موضعَ لها من الاعراب، وممّا جاءت فيه منكورةً موصوفةً قولُه تعالى مَثَلاً مَا بَعُوضَةً أجاز بعضُهم ان تكون مَا نكرةً وبعوضة وصفٌ لها على ان تكون مَا فى موضع البدل من مثلا فان قيل كيف ساغ وصفُها ببعوضة وهو نوعٌ قيل لا يبعد ذلك ههنا لانّ مَا اسمٌ عامٌّ قُرِبت فى الابهام والعموم من ذَا وحكمُ هذه الاسماء ان تُبيَّن

٢٠ باسماء الانواع وقد تقدّم علّةُ ذلك وكذلك مَا الثانيةُ فى قوله فَمَا فَوْقَهَا يجوز ان تكون نكرةً ويكون فوقها صفةً والتقديرُ إنّ الله لا يَستحيى أن يضرب مَثَلا شيئًا بعوضةً فشيئًا فوقها، فامّا قولُ الشاعر * ربّ ما تكره الخ * فالبيت لأُمَيّة بن أبى الصلت والشاهدُ فيه كونُ مَا نكرةً وما بعدها صفةً لها والذى يدلّ انّها نكرةٌ دخولُ رُبَّ عليها وهى بمعنَى شَىْء والعائدُ من الصفة محذوفٌ والمعنى رُبَّ شى، تكرهه النفوسُ من الأمور الحادثة الشديدةِ وله فَرْجةٌ تعقب الضِيْقَ كحَلِّ عِقالِ المقيَّد والفَرْجَة بفتح

فى الأمر وبالصمّ فى الخائط ونحوه ممّا يُرى حكى ابو عُبَيْدة عن ابى عمرو بن العَلاء قال أخافنا الحَجّاج فهرب الى نحو اليَمَن وهربتُ معه فبيْنَا نحن نَسير وقد دخلنا الى ارض اليمن لحقنا أعرابىٌّ على بَعير يُنشد

* لا تَضيقَنّ بالأُمور فقد يُكـــشَف غَمّاؤُها بغَيْرِ آحْتيالِ *

* رُبّ ما تكرَه النفوسُ من الأمـــر له فَرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ *

فقال ابو عمرو وما الخبرُ قال مات الحَجّاجُ قال ابو عمرو وكنتُ بقوله فَرْجَةٌ بفتح الفاء أشدَّ فَرَحاً من قوله مات الحجّاج، والضرب الاخر من ضربَي النكرة هو أن تكون نكرةً غيرَ موصوفة وذلك من نحو قوله تعالى إِنْ تُبْدُوا ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ فمَا ههنا نكرةٌ غيرُ موصوفة والذى يدلّ على ذلك انّها لو كانت موصوفةً لكان بعدها صفةٌ وليس بعدها ما يصلح ان يكون صفةً لانّ الصفة انّما تكون مفردةً او جملةً واذا ١٠ كان الوصفُ مفردا وجب ان يكون نكرةً لإبهام الموصوف وليس ما بعده نكرةً ولا جملةً فيكونَ صفةً فثبت بما ذكرنا انّها غيرُ موصوفة وأنّها نكرةٌ لعدم الصلة واذا كانت نكرةً فهى فى موضع نصب كما لو كانت النكرةُ ملفوظا بها والتقديرُ إن تُبْدُوا الصدقاتِ فالصدقاتُ نِعْمَ شيئًا إبداؤُها اى نِعْمَ الشىءَ شيئ إبداؤها هو المخصوص بالمدح فحُذف المضاف الذى هو الإبداء وأُقيم المضاف اليه وهو ضميرُ الصدقات مُقامه للدلالة عليه وانّما قلنا ذلك لانّ هي ضميرُ الصدقات غيرَ ذى شكّ فلا يخلو إمّا ان ١٥ يكون على تقدير حذف المضاف الذى هو الابداء او لا على تقديره فلو لم يكن المضاف مقدّرا لكان المعنى فنِعْمَ شيئ الصدقاتُ وتكون الصدقاتُ هى الممدوحةَ وليس المعنى على ذلك انّما المدحُ راجعٌ الى ابداء الصدقات لا اليها نفسها وإخفاؤها وإيتاؤها الفُقراء خيرٌ، ومن ذلك مَا فى التعجّب نحو قولك ما أحسن زيدا ومنه قوله تعالى قُتِلَ ٱلْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ فمَا نكرةٌ غير موصوفة فى موضع رفع بالابتداء وأكفره الخبرُ ومعناه التعجّب اى هو ممّن يُتعجّب منه ومثلُه فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ اى هم ممّن ٢٠ يقال فيهم ذلك وقيل انّ مَا استفهامٌ وهو ابتداءٌ وأكفره الخبرُ اى أىُّ شىءٍ حملهم على الكُفْر مع ما يرون من الآيات الدالّة على التوحيد، وامّا القسم الثالث وهو كونُها استفهاما فهى فيه غيرُ موصولة ولا موصوفة وهى سُؤالٌ عن ذوات غيرِ الأناسىّ وعن صفات الاناسىّ نحوُ قوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى وقوله تعالى مَا هٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ فمَا اسمٌ نكرةٌ فى موضع رفع بالابتداء والتقديرُ أىُّ شىءٍ تلك بيمينك، وهى مبنيّةٌ لتضمّنها همزةَ الاستفهام وانّما جىء بها لضرب من الاختصار وذلك

انّك اذا قلت ما بيَدِك فكانّك قلت أَعَصًى بيدك ام سيفٌ ام خَنْجَرٌ ونحوُ ذلك ممّا يكون بيده وليس عليه إجابتُك عمّا بيده اذا لم تأت على المقصود فجاؤوا بمَا وهو اسمٌ واقعٌ على جميعِ ما لا يعقل مُبْهَمٌ فيه وضمّنوه همزةَ الاستفهام فاقتضى الجوابَ من اوّلِ وَهْلَةٍ فكان فيه من الايجاز ما ترى، وامّا كونُها جزاء فنحوُ قولك ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ مثلَه ونحوُ قوله تعالى وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ ٱللَّهِ
٥ ونحوُ قوله تعالى مَا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وحكمُها فى الجزاء فى حَصْرِها الاسماء ووقوعِها عليها كحكمها فى الاستفهام فاذا قال ما تأْكُلْ آكُلْ فتقديرُه إن تأكُلْ خُبْزًا او إن تأكُلْ لَحْمًا او غيرَ ذلك ممّا يُؤْكَل فما قامت مقامَ هذه الاشياء وأغنتْ عن تَعْدادها كما كانت فى الاستفهام كذلك فامّا موضعُها من الاعراب فعلى حسبِ العامل كما أنّها فى الاستفهام كذلك إن كان الشرطُ فعلا غيرَ متعدّ كان الموضعُ رفعا بالابتداء نحوَ مَا تَقُمْ أَقُمْ وما تَقُمْ أَضْرِبْ كما انّها فى الاستفهام كذلك وإن كان متعدّيا
١٠ كانت منصوبةَ الموضع به وإن دخل عليها حرفُ جرّ او أُضيف اليها اسمٌ كانت مجرورةَ الموضع به كما انّها فى الاستفهام كذلك فامّا انجزامُ الفعل بعدها وبعد غيرها من اسماء الجزاء فينبغى ان يكون بتقديرِ إنْ ولا يكون بالاسم لأنّا لم نجد اسمًا عاملا فى فعلٍ وانّما الافعالُ تعمل فى الاسماء،

قال صاحب الكتاب وهى فى وجوهها مُبهَمةٌ تقع على كلّ شىء تقول لشَبَحٍ رُفع لك من بعيد لا تشعُر به ما ذاك فاذا شعرتَ انّه انسانٌ قلت مَن هو وقد جاء سُبْحَانَ ما سَخَّرَكنّ لنا وسبحانَ ما سبّح
١٥ الرَّعْدُ بحَمْده،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ مَا فى وجوهها الاربعة تقع على ذواتِ غيرِ الأَناسىّ وعلى صفات الاناسىّ فاذا قلت ما فى الدار فجوابُه ثوبٌ او فرسٌ ونحوُ ذلك ممّا لا يعقل واذا قلت ما زيدٌ فجوابُه طويلٌ او أَسودُ او سَمِينٌ فتقع على صفاته وقد تُقام الصفةُ مُقام الموصوف فى الخبر نحوَ مررت بعاقلٍ وكاتبٍ فكذلك يجوز ان تقوم مقامَه فى الاستخبار فاذا قيل ما عندك قلت زيدٌ او عمرٌو ونحوُهما من اشخاص الاناسىّ
٢٠ وذلك على إقامة مَا وهو استخبارٌ عن الاوصاف مقامَ مَنْ فى الاستخبار عن المعارف كما أقمتَ الكاتبَ مقامَ زيد وكما اقمته مقامه فى الاستخبار كذلك يجوز ان تُقيمه مقامه فى الخبر وعليه قوله تعالى إلّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ومن ذلك ما حُكى عن ابى زيد سُبْحانَ ما سبّح الرعد بحمده وسبحانَ ما سخّركنّ لنا، فامّا اذا قلت فى جوابِ مَا عِنْدَكَ رجلٌ او فرسٌ فليس على اقامة الصفة مقامَ الموصوف لانّ مَا يُسأل بها عن الانواع والاشياء التى تدلّ على اكثرَ من واحد فى دون رجل

وفرسٌ نوعَيْن يَعُمّان جماعةً كثيرةً جاز ان يقعا فى جوابِ مَا وليس ذلك باتّساعٍ كما كان وقوعُ زيد وعمرو فى جوابها اتساعا، وقوله تقول لشَبَحٍ رُفع لك من بعيد لا تشعر به مَا ذَاكَ يريد انّك اذا رأيت شخصا من بُعْد ولا تتحقّق انّه من العُقلاء او غيرهم عبّرتَ عنه بمَا لانّها تقع على الانواع فكانّ السؤال وقع عن نوعِ الشبحِ انْوعِىّ فاذا تحقّقتَ انّه انسانٌ قلت مَنْ هو فتُعبّر عنه بمَنْ اذ كانت ٥ مختصّةً بالعقلاء وقد تقدّم الكلام عليها،

فصــــل ١٨١

قال صاحب الكتاب ويُصيب ألفَها القَلْبُ والحذفُ فالقلب فى الاستفهاميّة جاء فى حديثِ أبى ذُوَيْبٍ ١٠ قدِمتُ المدينةَ ولأهْلها ضَجيجٌ بالبُكاء كضجيجِ الحَجيجِ أهلّوا بالإحرام فقلتُ مَهْ فقيل هَلَكَ رسولُ الله،

قال الشارح اعلم انّه لمّا كثُر استعمالُ هذه الكلمة وتشعّبتْ مواضعُها وأوقعوها على ما لا يعقل وعلى صفاتِ من يعقل وربّما اتّسعوا فيها واوقعوها على ذواتهم على ما ذكرناه اجترؤا على ألفها تارةً بالقلب وتارةً بالحذف فامّا القلب ففى الاستفهاميّة وذلك قولهم مَهْ والمراد ما الامرُ او ما الخبرُ فقلبوا الالف ١٥ هاء لانّها من مَخْرَجها وتُجانسها فى الخَفاء الّا انّها أبينُ منها قال الراجز

قد وَرَدَتْ مِن آمكِنَهْ * مِن هاهنَا ومِن هُنَهْ ن لم أُروِّ فمه

فقوله فَمَهْ اى ما أَصْنَعُ او ما قُدْرتى، ونحوُ ذلك حديثُ ابى ذُوَيْب قدمتُ المدينةَ الخ والمراد ما الخبرُ او ما الامرُ فقلبوا الالف هاء وحذفوا الخبر لدلالة الحال عليه، وأبو ذويب هذا هو الشاعرُ كان مُسْلما على عهد رسول الله صلّعم ولم يَرَه وكان جاهليّا اسلاميّا واسمُه خُوَيْلِدُ بن خالد بن مُحَرِّب وهذا ٢٠ الحديثُ رواه ابنُ يَسارٍ يرفعه الى ابى ذويب انّه قال بَلَغَنا انّ رسول الله صلّعم عليلٌ فاستشعرتُ حُزْنا فبِتُّ بأطْوَلِ ليلة لا ينجاب دَيْجُورُها ولا يطلُع نورُها وظللتُ أُقاسى طُولَها حتّى اذا كان قريبُ السَّحَر أغفيتُ فهتف بى هاتفٌ وهو يقول

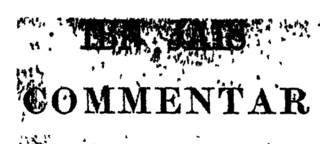
* خَطْبٌ أَجَلُّ أَناخَ بالإسلامِ * بَيْنَ النُّخَيْلِ ومَقْعَدِ الآطـامِ *

* قُبِضَ النَّبِىُّ محمّدٌ فعُيُونُنا * تُذْرِى الدُّموعَ عليه بالتَّسْجامِ *

قال ابو ذُؤَيْب فوثبتُ من نَوْمى فَزِعًا فنظرتُ الى السماء فلم أَرَ الّا سَعْدَ الذابِح فتفأّلتُ به ذَبْحًا يقع فى العرب وعلمتُ انّ النبىّ صلعم قد قُبض وهو ميّتٌ من عِلّته فركبتُ ناقتى وسرتُ فلمّا أصبحتُ طلبتُ شيئًا أَزْجُرُ به فعَنّ لى شَيْهَمٌ يعنى القُنْفُذ وقد قبض على صِلّ يعنى الحَيّة فهى تلتوى والشَيْهَمُ يَعَضُّها حتى أكلها فزجرتُ ذلك فقلت شيهمٌ شىءٌ مُهِمٌّ والتواء الصلّ التواء الناس على القائم بعد ٥ رسول الله ثمّ أَوّلتُ أَكْلَ الشيهم غَلَبَةَ القائم بعده على الارض فحثثتُ ناقتى حتى اذا كنتُ بالغابة زجرتُ الطائرَ فأخبرنى بوفاته ونعب غرابٌ سانحٌ فنطق بمثل ذلك فتعوّذتُ بالله من شرّ ما عَنّ لى فى طريقى وقدمتُ المدينةَ ولهم ضجيجٌ بالبكاء كضجيج الحجيج اذا أهلّوا بالإحرام فقلتُ مَهْ فقالوا قُبض رسول الله صلعم فجئتُ الى المسجد فوجدتُه خاليا فأتيتُ بيتَ رسول الله فوجدتُ بابَه مُرْتَجًا وقيل هو مُسَجًّى وقد خلا به اهلُه فقلتُ أَيْنَ الناسُ فقالوا فى سَقيفةِ بنى ساعِدَةَ صاروا الى الانصار ١٠ فجئتُ الى السقيفة فوجدتُ ابا بكرٍ وعمر وابا عُبَيْدَةَ بن الجرّاح وسالمًا وجماعةً من قُرَيْش ورأيتُ الأنصار فيهم سَعْدُ بن عُبادَةَ وفيهم شُعَراءهم حَسّانُ بن ثابتٍ وكَعْبُ بن مالك ومَلَأٌ منهم فأويتُ الى قريش وتكلّمتِ الأنصارُ فأطالوا الخطاب وأكثروا الصَواب وتكلّم ابو بكرٍ فللّه دَرُّه من رجلٍ لا يُطيل الكلامَ ويعلم مواضعَ فَصْلِ الخِصام والله لقد تكلّم بكلامٍ لا يسمعه سامعٌ الّا أنقاد له ومال اليه ثمّ تكلّم عمرُ بعده بدُونِ كلامه ثمّ مدّ يدَه اليه وبايَعَه وبايَعوه ورجع ابو بكر ورجعتُ معه قال ابو ذؤيب فشهدتُ الصلاةَ ١٥ على محمّد صلعم وشهدتُ دَفْنَه ثمّ انشد ابو ذؤيب يبكى النبىّ صلعم شعرٌ

* لمّا رأيتُ الناسَ فى عَسَلانِهِم * ما بَيْنَ مَلْحودٍ لَه ومُضَرَّحِ *
* مُتَبادِرِينَ لشَرْجَعٍ بأَكُفِّهِم * نَصَّ الرِقابِ لفَقْدِ أَرْوَعَ أَرْوَحِ *
* فهُناكَ صِرْتُ الى الهُمومِ ومَن يَبِتْ * جارَ الهُمومِ يَبِيتُ غيرَ مُرَوَّحِ *
* كُسِفَتْ لِمَصْرَعِه النُجومُ وبَدْرُها * وتزَعْزَعَتْ آطامُ بَطْنِ الأَبْطَحِ *
٢٠ * وتزعْزَعَتْ أَجْبالُ يَثْرِبَ كُلُّها * ونَخِيلُها لحُلولِ خَطْبٍ مُفْدِحِ *
* ولَقَدْ زَجَرْتُ الطَيْرَ قَبْلَ وَفاتِه * بمُصابِه وزجرتُ سَعْدَ الأَذْبَحِ *
* وزجرتُ إذ نَعَبَ المُشَحَّجُ سانِحًا * مُتَفائِلًا فيه بفَألٍ أَقْبَحِ *

ثمّ انصرف ابو ذؤيب الى باديَته وتُوفّى ابو ذؤيب فى خلافةِ عثمانَ بن عَفّانَ بطريقِ مكّةَ ذاهبا اليها ودفنه ابنُ الزُبَيْر٠



IBN JA'IS COMMENTAR

ZU

ZAMACHSARI'S MUFASSAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN

ZU

LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO

AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN VON

Dr. G. JAHN,

OBERLEHRER AM KOELLNISCHEN GYMNASIUM IN BERLIN.

DRITTES HEFT.

LEIPZIG,

IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.

1877.

شرح مُفَصَّلِ الزَمَخْشَرى

عَلّامه المحقِّق أبى البَقاء ابن يَعِيش

الجزء الرابع

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٤٨٨	٦	حيوة	حيوة
٤٨٨	٨	يُونَس	يُونِس
٤٨٩	١٩	الانسان	الأنساب
٥٠٩	٨	فأَطْوِلْتِ	فأَطْوِلْتِ
٥١٠	٧ و ٨	وهاءا وهاؤوا كما تقول طَأْ وطاءا وطاؤوا وهاءى كما تقول طاءى	وهَأْ وهَؤُوا كما تقول طَأْ وطَأْ وطَأُوا وهَاى كما تقول طَاى
٥١٥	١٢	ويقول	ويقال
٥١٦	٤	دَفْرَةٌ	دَفْرَةٌ
٥٢٢	٢١	مُسَيْلَمَةَ	مُسَيْلِمَةَ
٥٢٣	١٣	صرّفه	صرفه
٥٢٩	٥		الرَّقّى
٥٢٩	٧	افْرِيقِيّة	افْرِيقِيَة
٥٣٣	٥	قصّره	قصره
٥٣٧	١٨	يقدُم	يُقَدِم
٥٣٨	٨	زائدة	زائدةً
٥٣٩	٩	وقساهِس	وقُساهِسْ
٥٤٢	٥	أَغَضُّ	أَغَضُّ
٥٤٢	٢٢	كجلمودِ	كجُلْمُودِ
٥٥٨	١١	فيَمنُع	فيُمنَع
٥٩٠	١٢	حرفِي	حرفّي
٩٠٧	١٥	فيُجْرُوه	فيَجْرونه
٩١١	٢٢	أَرْعِفَةِ	أَرْغِفَةِ

قال صاحب الكتاب والجوائيّة وذلك عند الحاقِ مَا المزيدةِ بآخرها كقوله تعالى مَهْمَا تَـأْتِـنَـا بِهِ مِنْ آيَةٍ،

قال الشارح وقد قلبوا ألفها هاء ايضا اذا كانت جزاء فقالوا مَهْمَا وأصلها عند الخليل مَا وحروفُ الجزاء قد تُزاد فيها مَا كقولك متى ما تأتِنى آتِك وأَيْنَ ما تكن أكن فزادوا مَا على مَا كما يزيدون مَا على ٥ مَتَى فصار مَامَا فاستقبحوا هذا اللفظ لتكرار الحرفَيْن فأبدلوا من الالف الاولى هاء فقالوا مَهْمَا اذ الالف والهاء من مَخْرَجٍ واحد وقال آخرون هى مركّبةٌ من مَهْ بمعنَى أكْفُفْ ومَا الشرطيّة والمعنى عندهم اكفف عن كلّ شىء ما تفعلْ أفعلْ وقال غيرهم هى اسمٌ مفردٌ معناه العمومُ قالوا لانّ الاصل عدمُ التركيب ويؤيّد القولَ الاوّل عَوْدُ الضمير الى مَهْمَا كما يعود الى مَا قال الله تع مَهْمَا تَأْتِنا بهِ من آيةٍ ويؤيّد الثانى قولُ الشاعر

١٠ * أَمَاوِىَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ فى صَدِيقِهِ * أَقَاوِيلَ هذا الناسِ مَاوِىَّ يَنْدَمِ *

فركّب مَهْ مع مَنْ كما ركّبتَها مع مَا فاعرفه،

قال صاحب الكتاب والحذف فى الاستفهاميّة عند إدخالِ حروفِ الجرّ عليها وذلك قولك فِيمَ وبِمَ وعَمَّ ولِمَ وحَتَّامَ والامَ وعَلَامَ،

قال الشارح اعلم انّ الفَ مَا اذا كانت استفهاما ودخل عليها حرفُ جارٌّ فانّها تُحذف لفظا وخطّا ١٥ نحوَ قولك فِيمَ وبِمَ وعَلَامَ وعَمَّ ولِمَ وحَتَّامَ والامَ وانّما حذفوها لانّ الاستفهام له صدرُ الكلام ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظيّة الّا حروفُ الجرّ وذلك لئلّا يخرج عن حكمِ الصدر وانّما وجب لحروف الجرّ ان تعمل فى اسمء الاستفهام دون غيرها من الحروف لتنزُّلها ممّا دخلت عليه منزلةَ الجزء من الاسم بحكم عليهما جميعا بالنصب ولذلك يُعطَف عليهما بالنصب نحوَ قوله * فلَسْنَا بالجِبالِ ولا الحَدِيدَا * واذا دخل على مَا الاستفهاميّة حرفُ جرّ بعُد من الاستفهام حيث عمل فيه ما قبله ٢٠ وقرُب من الخبريّة فحذفوا ألفه للفرق بين الخبر والاستخبار فقالوا فِيمَ وعَمَّ والاصلُ فِيمَا وعَمَّا قال الله تع فِيمَ انتَ مِن ذِكْرَاهَا وقال عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ، وانّما خصّوا الفَ الاستفهاميّة بالحذف دون الخبريّة لانّ الخبريّة تلزمها الصلة والصلةُ من تمام الموصول فكانّ ألفها وقعت حَشْوا غيرَ متطرّفةٍ فتحصّنتْ عن الحذف، وربّما اثبتوها فى الشعر وهو قليلٌ قال الشاعر

* على ما قام يَشْتِمُنى لَئِيمٌ * كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فى رَمادِ *

فصــــل ۱۸۴

قال صاحب الكتاب ومَنْ كمَا فى أَوْجُهها الّا فى وقوعها غيرَ موصولة ولا موصوفة وهى تختصّ بأُولى العِلْم ،
قال الشارح اعلم انّ مَنْ اسمٌ مبهمٌ يقع على ذواتِ ما يعقل والدليلُ على انّه اسمٌ أنّه يقع فاعلا ومفعولا
ويدخل عليه حروفُ الجرّ ويعود عليه الضميرُ وهذه الاشياء من خصائص الاسماء فامّا وقوعُها فاعلةً
۵ ففى غير الاستفهام والجزاء وذلك اذا كانت موصولةً او نكرةً لانّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والفاعلُ
لا يكون الّا بعد فعلٍ واما المفعولُ فيكون فى جميع ضروبها لانّ المفعول يجوز تقديمُه على فعله نحوَ
قولك مَنْ ضربتَ فمَنْ فى موضع نصب ، وأقسامُها كأقسامِ مَا فى جميع مواضعها الّا فى وقوعها نكرةً غيرَ
موصوفة على ما ذكرناه فى مَا فى نحوِ فَنِعِمَّا هِىَ وفى التعجّب نحوِ ما أحسنَ زيدا عند سيبويه وأصحابه
فانّ مَنْ لا تُستعمل فى ذلك ، ولها ثلاثةُ مواضع الاوّل ان تكون موصولةً بمعنَى ٱلَّذِى تحتاج الى جملة
۱۰ بعدها تتمّ بها اسمًا وقد تقدّم شرحُه الثانى ان تكون استفهامًا نحوَ قولك مَنْ قام ومَنْ عندك فمَنْ
فى موضعِ رفع بالابتداء وما بعدها الخبرُ والذى يدلّ على ذلك انّك لو اوقعتَ موقعَها اسما معربا ممّا
يظهر فيه الاعرابُ لظهر فيه الرفعُ نحوَ قولك أىُّ انسانٍ عندك وأىُّ رجلٍ قام قال الله تع مَنْ ذَا
ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وقال مَنْ ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وقال الشاعر

* مَنْ رأيتَ المَنُونَ خَلَّدْنَ أَمْ مَنْ * ذا عليه مِن أَنْ يُضامَ خَفِيرُ *

۱۵ فمَنْ هنا استفهامٌ فى موضع رفع اذا رُفع المنون وأُلْغى الفعل الذى هو رأيت فإن أعملتَ الفعل نصبتَ
المنون وكانت مَنْ فى موضع نصب بخلّدن وهى مبنيّةٌ لتضمّنها همزةَ الاستفهام وذلك انّك اذا قلت
مَن هذا فكانّك قلت أزيدٌ هذا أعمرٌو هذا والاسماءُ لا تُحصَى كثرةً فأتوا باسم يتضمّن جميعَ ذلك
وهو مَنْ فاستُغنى به عن تَعْداد الاسماء كلّها على ما تقدّم فى مَا ، الموضع الثالث أن تقع للمُجازاة
وتختصّ ايضا بذواتِ من يعقل وهى مبنيّةٌ ايضا لتضمّنها حرفَ الجزاء وهو إنْ وذلك نحوَ قولك مَن
۲۰ يأتِنى آتِه ومَن يُكْرِمْنى أَشْكُرْهُ كانّك قلت إن يكرمنى زيدٌ او عمرٌو ونحوُهما ممّن يعقل اشكره قال الله تع
وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ، الرابع ان تكون نكرةً موصوفةً نحوَ قوله تعالى كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ فى
احدِ الوجهَيْن اى كلُّ شىء عليها هَالِكٌ الّا وَجْهَه ومثلُه قول الشاعر

* يا رُبَّ مَن يُبْغِضُ أَذْوادَنا * رُحْنَ على بَغْضائه وٱغْتَدَيْنْ *

ومثلُه قول الآخر

* رُبَّ مَن أَنْضَجْتُ غَيْظًا صَدْرَهُ * قد تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لم يُطَعْ *

فمَنْ في ذلك كلّه نكرةٌ لدخولِ رُبَّ عليها وما بعدها من الجملة صفةٌ لها وقد وُصفت بالمفرد نحوَ قوله

* وكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرِنا * حُبُّ النَّبِيِّ محمّدٍ إيّانا *

فقوله غيرِنا مخفوضٌ على انّه نعتٌ لِمَنْ ، والكوفيون يزيدون في أقسامها قسما خامسا يجعلونها زائدةً

٥ مُؤكِّدةً كما تُزاد مَا وأنشد الكسائيّ لعَنْتَرَةَ

* يا شاةَ مَن قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ له * حَرُمَتْ عَلَيَّ ولَيْتَها لم تَحْرُمِ *

قال اراد يا شاةَ قنصٍ وأصحابُنا يُنشِدونه يا شاةَ ما قنصٍ فإن صحّت روايتُهم حُمل على انّها موصوفةٌ وقنصٌ الصفةُ فهو مصدرٌ بمعنَى قانصٍ كما قالوا ماءٌ غَوْرٌ اى غائرٌ ورجلٌ عَدْلٌ اى عادلٌ والمراد يا شاةَ انسانٍ قانصٍ ، وانّما قال تختصّ بأُولِي العِلْم ولم يقل بأُولي العقل على عادة النحويّين لانّه رآها تُطلَق على البارئ

١٠ سبحانه في نحوِ قوله قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ونحوِ قوله أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ والبارئ سبحانه يوصَف بالعلم ولا يوصف بالعقل فاعرفه ،

قال صاحب الكتاب وتوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث ولفظها مذكّرٌ والحَمْلُ عليه هو الكثيرُ وقد تُحمَل على المعنى وقُرِئ قوله تعالى وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا بتذكيرِ الاوّل وتأنيثِ الثانى وقال وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وقال الفرزدق * تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ *

١٥ قال الشارح اعلم انّ مَنْ لفظُها واحدٌ مذكّرٌ ومعناها معنى الجنس لإبهامها تقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنّث فاذا وقعتْ على شيء من ذلك ورددتَ اليها الضميرَ العائدَ من صلتها او خبرِها على لفظها نفسِها كان مفردا مذكّرا لانّه ظاهرُ اللفظ سواءٌ اردتَ واحدا مذكّرا او مؤنّثا او اثنين او جماعةً وإن أعدتَ الضمير اليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلّمُ من المعنى فامّا ما أُعيد اليه على اللفظ فنحوُ قوله تعالى وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ على حدّ قوله وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ وقوله وَمَنْ

٢٠ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وعليه اكثرُ الاستعمال وامّا ما أُعيد اليه على معناه في الجمع فنحوُ قوله ومنهم من يستمعون اليك وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ وامّا ما أُعيد بلفظ التثنية فنحوُ قول الفرزدق

* تَعَشَّ فإنْ عاهَدتَّنِى لا تَخونُنِى * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ *

ويُروى تَعالَ وقبلَه

* وأَطْلَسَ عَسّالٍ وما كان صاحِبًا * رَفَعْتُ لِنَارِى مَوْهِنًا فأَتانِى *

الشاهد فيه قوله يصطحبان ثنّى الضمير الراجع الى مَنْ من حيث انّه اراد معنى التثنية لانّه عنى نفسَه والذئبَ وصف انّه أوقَدَ نارا وطرقه الذئبُ فدعاه الى العَشاء وقد فرق بين الصلة والموصول بقوله يا ذئبُ وساغ ذلك لانّ النداء موجودٌ فى الخطاب وإن لم يذكره فإنْ قدّرتَ مَنْ نكرةً ويصطحبن ٥ فى موضع الصفة كان الفصلُ بينهما اسهلَ، وامّا المؤنّث فنحوُ قولهم فيما حكاه يونسُ مَنْ كانت أُمَّكَ أَنْتَ كانَتْ حيث كان فيها ضميرُ مَنْ وكان مؤنّثا لانّه هو الأُمُّ فى المعنى هذا اذا نصبت أُمَّك فإن رفعت الأُمّ كان اسمَ كانَ وكان التأنيث ظاهرا اذ كان الفعل مسندا الى مؤنّث ظاهرٍ وتكون مَنْ فى موضع نصب خبرَ كان وعلى الوجه الاوّل تكون فى موضع رفع بالابتداء ومن ذلك قرآءة الزَعْفَرانى والجَحْدَرى وَمَنْ تَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا بالتاء فيهما حيث اراد واحدةً من النساء ١٠ فجعل صلته اذ عنى المؤنّث كصلة ٱلَّتِى وقرأ حمزة والكسائىّ يَقْنُتْ وَيَعْمَلْ بالياء على التذكير حملًا على اللفظ فيهما وقرأ الباقون من السبعة يَقْنُتْ بالتذكير على اللفظ وتَعْمَلْ بالتأنيث على المعنى، وقال بعضُ الكوفيين اذا حُمل على المعنى لم يجز ان يُرَدّ الى اللفظ واذا حُمل على اللفظ جاز حملُه على المعنى وهو ضعيف لانّه لا فَرْقَ بينهما وقد جاء ذلك فى التنزيل قال الله تعالى وَمَنْ يُؤْمِنْ بِٱللّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا فجمع حملًا على المعنى ثمّ قال قَدْ أَحْسَنَ ١٥ ٱللّهُ لَهُ رِزْقًا،

فصــــل ١٨٣

قال صاحب الكتاب واذا استفهم بها الواقفُ عن نكرة قابَلَ حركتَه فى لفظ الذاكر من حروف المدّ ٢٠ بما يُجانسها يقول اذا قال جاءنى رجلٌ مَنُو واذا قال رأيت رجلا مَنَا واذا قال مررت برجلٍ مَنِى وفى التثنية مَنَانْ ومَنَيْنْ وفى الجمع مَنُونْ ومَنِينْ وفى المؤنّث مَنَهْ ومَنْتَانْ ومَنْتَيْنْ ومَنَاتْ والنونُ والتاء ساكنتان،

قال الشارح اعلم انّ الاستفهام هنا استثباتٌ وهو ضربٌ من الحكاية والغرضُ به إعلامُ السامع انّه قد تقدّم كلامٌ هذا إعرابُه خوفًا من ان يكون عرض له غفلةٌ عن استماع الكلام المتقدّم وكان القياسُ ان

تُعاد الكلمة جُمْعاً بالالف واللام او تُصمَر لانّها تصير معهودةً لتقدُّم ذكرها قال الله تع كَمَا أَرْسَلْنَا الى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ الّا انّهم عدلوا عن ذلك لئلّا يُتوهَّم فيه انّه معهودٌ غيـرُ الاوّل فزادوا على مَنْ فى الوقف زيادةً تُؤذِن بانّه قد تقدّم كلامٌ هذا إعرابُه وأنّ القصد اليه دون غيره وكانت تلك الزيادةُ من حروف المدّ واللين لانّها تُجانِس الحركاتِ فقابلوا كلّ حركة فى لفظ المُذكَر بما يُجانسها من هذه الحروف فان كان مرفوعا زدتَ فى أداة الاستفهام واوا وان كان منصوبا زدت ألفا وان كان مجرورا زدت ياء فاذا قال القائلُ هذا رجلٌ قلت فى جوابه مَنُو واذا قال رأيت رجلا قلت فى جوابه منَا واذا قال مررت برجلٍ قلت مَنِى وتُثنّى وتجمع وتُؤنّث فتقول اذا قال هذان رجلان مَنَانْ واذا قال رأيت رجلَيْن او مررت برجلَيْن قلت مَنَيْنْ واذا قال هؤلاء رجالٌ قلت مَنُونْ واذا قال رأيت رجالا او مررت برجالٍ قلت مَنِينْ فان قال رأيت امرأةً قلت مَنَهْ ومَنْتْ كما يقال ابْنَةٌ وبِنْتٌ واذا قال هاتان امرأتان قلت مَنْتَانْ واذا قال رأيت امرأتَيْن او مررت بامرأتَيْن قلت مَنْتَيْنْ باسكان النون كانّه ثنّى مَنْت فقال مَنْتَان كما يقال بِنْتَان وثِنْتَان واذا قال فى الجمع رأيت نساء قلت مَنَاتْ باسكان التاء ، واعلم انّك اذا قلت فى الاستثبات مَنُو او مَنَا او مَنِى فمَنْ فى موضع رفع بالابتداء والخبرُ محذوف والتقديـرُ مَن المذكورُ او مَن المستفهَمُ عنه او يكون خبرا والمحذوف هو المبتدأ وهذه الزياداتُ ليست اعرابا لما دخلتْ عليه وانّما هى علاماتٌ يُحكَى بها حالُ الاسم المتقدّم وانّما قلت ذلك لامرَيْن احدُهما انّ مَنْ مبنيّةٌ لتضمُّنها حرفَ الاستفهام وذلك مستمِرٌّ فيها واذا كان مستمرّا فيها استمرّ البناء لاستمرارِ سَبَبـه والامرُ الثانى انّ هذه العلامات لا تثبُت الّا فى الوقف والاعرابُ لا يثبت فى الوقف ، وقد اختلـف العُلماء فى كَيْفيّة دخولِ هذه الحروف فقال قومٌ انّما دخلت لحركاتُ التى هى الضمّة والفتحة والكسرة مَنْ فى حال الوقف حكايةً لاعرابِ الاسم المتقدّم ولم تكن الحركةُ ممّا يُوقَف عليها فوصلوها بهذه الحروف لتبيينِ ما قصدوه من الدلالة فوصلوا الضمّة بالواو والفتحة بالالف والكسرةَ بالياء كوَصْلهم القافيةَ المُطلَقة بهذه الحروف نحو قوله * سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُو ، ونحو قوله ، أَقِلِّى اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَا * ونحو * بَيْنَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِى * وقال المبرّد أدخلوا هذه الحروف قبل الحركات فالواو فى مَنُو قبلَ ضمّة النون والالفُ فى مَنَا قبل الفتحة والياء فى مَنِى قبل الكسرة وانّما حرّكوا النون وأصلُها البناء على السكون لعلّتَيْن احداهما انّك تقول فى النصب مَنَا فتفتح النون لانّ ما قبل الالف لا يكون الّا مفتوحا فلمّا وجب تحريكُها فى النصب حرّكوها فى الرفع والجرّ ليكون الجميعُ على منهاجٍ واحد لا يختلف

والعلّةُ الثانية انّ الواو والياء خفيّتان فاذا جعلوا قبل كلّ واحد منهما الحركةَ التى هى منها ظهرتا وتَبيّنتا وامّا مَنَهْ فانّما فُتحت النون لانّ هاء التأنيث لا يكون ما قبلها الّا مفتوحا وامّا تحريكُها فى التثنية والجمع من قِبَل انّهم ارادوا ان يكون الاستثبات فى التثنية والجمع على منهاجِ التثنية والجمع الحقيقىّ فلمّا كان ما قبل حرف التثنية مفتوحا فتحوا النون فى حكايته ولمّا كان ما قبل الواو فى الجمع
٥ مضموما وما قبل الياء مكسورا اعتمدوا مثلَ ذلك فى حكايته اذا استثبتوا فامّا مَنْتَانْ ومَنْتَيْنْ بسكون النون فى حكايةِ تثنية المؤنّث فكانّه ثُنّى مَنْتْ بسكون النون كما تقول بِنْتَانِ وأُخْتَانِ جُعل التاء للالحاق بفَلْسٍ وكَعْبٍ كما كانت فى بِنْتٍ وأُخْتٍ ملحقتَيْن بعِدْلٍ وبُرْدٍ،

قال صاحب الكتاب وامّا الواصلُ فيقول فى هذا كلّه مَنْ يا فتى بغيرِ علامة وقد ارتكب مَن قال * أَتَوْا نارِى فقلتُ مَنُونَ أَنْتُمْ * شُذوذَيْن الحاقَ العلامة فى الدَّرْج وتحريكَ النون،

١٠ قال الشارح قد تقدّم القولُ انّ هذه العلامات انّما تلحق فى حال الوقف فقط فاذا وصلتَ عادت الى حالها من البناء على السكون ومقتضى القياس فيها فلذلك اذا قال فى الوقف مَنُو ومَنَا ومَنِى يقول اذا وصل مَنْ يا فتى وكذلك اذا قال رأيت نساء فقال فى الوقف مَنَاتْ واذا قال رأيت رجالا فقال مَنِينْ واذا قال رأيت امرأةً فقال مَنَهْ او مَنْتْ فانّه اذا وصل قال مَنْ يا فتى بإسكان النون وكذلك اذا قال رأيت رجلا وامرأةً فبدأَ بالمذكّر قلت فى السؤال مَنْ ومَنَهْ وإن بدأ بالمؤنّث قلت مَنْ ومَنَا لانّ العلامة
١٥ انّما تلحق الذى تقف عليه وهو الثانى والاوّل لا تلحقه علامةٌ لانّه موصولٌ بالثانى هذا مذهبُ الخليل وسيبويه، وامّا يونس فكان يُجيز مَنُوٌ ومَنَىٌ ومَنَةٍ فى الوصل كما يكون مع الوقف ويَقيسه على أَيٍّ وزعم انّه سمع عربيّا يقول ضرب مَنٌ مَنًا وعلى هذا ينبغى اذا ثنّى او جمع فقال منان او منون أن لا يُغيّره ويُثبته وصلًا ووقفًا واستدلّ على ذلك بقولِ شَمِر بن الحُرث الطائىّ الشاعر

* أَتَوْا نارِى فقلتُ مَنُونَ أَنْتُمْ * فقالوا الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامًا *
٢٠ * فقلتُ الى الطَّعامِ فقال منهم * زَعيمٌ نَحْسُدُ الأَنْسَ الطَّعامَا *

وبعضهم يرويه عِمُوا صَباحًا والاكثرُ ظَلامًا ويؤيّده البيتُ الثانى وهو شاذّ وشذوذه من وجهَيْن احدُهما انّه أثبتَ الزيادة فى الوصل وهى انّما تكون فى الوقف لا غيرُ والثانى انّه فتح النونَ وحقُّها السكون وكان ابو اسحق يقول فيه انّ الشاعر اعتقد الوقفَ على منون ثمّ ابتدأ بما بعده، وامّا قياسُ مَن على أَيٍّ فليس بصحيح لانّ أيًّا معربةٌ ومَنْ مبنيّةٌ وامّا ما حكاه من قولهم ضرب مَنٌ مَنًا فهى حكايةٌ

نادرة لا يؤخذ بها وقد استبعدها سيبويه فقال لا يتكلّم به العربُ ووجهُه من القياس انّه جرّد مَنْ من الدلالة على الاستفهام حتى صارت اسمًا كسائرِ الاسماء يجوز اعرابُها وتثنيتُها وجمعُها كما جرّدوا أَيًّا من الاستفهام حين وصفوا بها فقالوا مررت برجلٍ أَيِّ رجلٍ اى كاملٍ وقد فعلوا ذلك فى مواضعَ فمن ذلك قول الشاعر

٥ * أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ * اِثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مشكومُ *

فهذا اعتقد خَلْعَ الاستفهام من هَلْ ولولا ذلك لم يجمع بين استفهامَيْن وهى أَمْ وهَلْ وانّما حكمنا على خلعِ دليلِ الاستفهامِ من هَلْ دون أَمْ لانّ هَلْ قد استُعمل غيرَ استفهامٍ نحوَ هَلْ أَتَى عَلَى ٱلْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ ٱلدَّهْرِ اى قد أتى ونحوَ قوله هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَانِ إِلَّا ٱلْإِحْسَانُ والمرادُ النفى اى ما جزاءُ الاحسان الّا الاحسانُ فكان اعتقادُ نَزْعِ الاستفهامِ منها أَسهلَ من اعتقادِ نزعه من أَمْ فامّا

١٠ قول الشاعر

* أَمْ كيف يَنْفَعُ ما تُعْطِى العَلُوقُ به * رِئْمانَ أَنْفٍ اذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ *

فانّه ينبغى ان يُعتقد نَزْعُ دليل الاستفهام من أَمْ وقَصْرُها على العطف لا غيرُ ألا ترى أنّا لو نزعنا الاستفهامَ من كَيْفَ لَلَزِم اعرابُها كما أُعربتْ مَنْ فى هذا الوجه فاعرفه،

قال صاحب الكتاب ومنهم مَن لا يزيد اذا وَقَفَ على الاحرف الثلاثة وَحَّدَ ام ثَنَّى ام أَنَّثَ ام جَمَعَ،

١٥ قال الشارح قوم من العرب لا يحكون الّا الاعرابَ لا غيرُ فيقولون فى الرفع مَنُو وفى النصب مَنَا وفى الجرّ مَنِى سَواءٌ فى ذلك الواحدُ والاثنان والجمع والمذكّر والمؤنّث حكى سيبويه عن يونس انّ قوما من العرب يقولون ذلك وكانّ الذين يقولونه اكتفوا بما ضمّنوه من علامات الاعراب ويُجْرون مَنْ على اصلها من كونها تصلُح للواحد والاثنين والجمع بلفظ الواحد المذكّر فاعرفه،

قال صاحب الكتاب وامّا المعرفة فمذهبُ اهلِ الحجاز فيه اذا كان عَلَمًا أن يَحْكِيَه المستفهِمُ كما نُطق به

٢٠ فيقولَ لمَن قال جاءنى زيدٌ مَن زيدٌ ولمَن قال رأيت زيدا مَن زيدا ولمَن قال مررت بزيدٍ مَن زيدٍ واذا كان غيرَ عَلَمٍ رَفَعَ لا غيرُ يقول لمَن قال رأيت الرجلَ مَنِ الرجلُ ومذهبُ بنى تميمٍ أن يرفعوا فى المعرفة البَتّةَ،

قال الشارح قد اختلفت العربُ فى الاسمِ المعروف فذهب اهلُ الحجاز الى حكايةِ لفظه وهى أن يجرى الاسمُ على اعرابِ الاسم المتقدّم ذكرُه فاذا قال الرجل لرجلٍ جاءنى زيدٌ قلت فى جوابه متثبّتًا مَن

زيدٌ واذا قال رأيت زيدا قلت مَن زيدا واذا قال مررت بزيد قلت مَن زيدٍ وانّما يفعلون ذلك فى العَلَم خاصّةً وامّا بنو تميم فيرفعون على كلّ حال ويقولون مَن زيدٌ بالرفع لا غيرُ سواء قالوا جاءنى زيدٌ او رأيت زيدا او مررت بزيد فامّا اهلُ الحجاز فتحرّزوا بالحكاية لِما قد يعرِض فى العَلَم من التنكير بالمشاركة فى الاسم مجازًا بلفظه لئلّا يتوهّم المسؤولُ انّه يُسأَل عن غيرِ مَن ذَكَرَه من الاعلام، وخصّوا الأعلامَ بذلك
٥ لكثرة دَوْرِها وسعةِ استعمالها فى الاخبارات والمعامَلات ونحوِها ولانّ للحكاية ضربٌ من التغيير اذ كان فيها عدولٌ عن مقتضَى عمَل العامل والأعلامُ مخصوصةٌ بالتغيير ألا ترى انّهم قالوا رَجاء بن حَيْوةَ وقالوا مُحْبَبٌ ومَكْوَزَةٌ وساغ فيها الترخيمُ دون غيرها من الاسماء لانّها فى اصلها مغيّرةٌ بنَقْلها الى العَلَميّة والتغييرُ يُؤْنَس بالتغيير ووجهٌ ثانٍ انّ الاعلام انّما سوّغوا الحكايةَ فيها لِما توهّموه من تنكيرها ووُجودِ التزاحم لها فى الاسم فجاوًا بالحكاية لإزالةِ توهُّمِ ذلك وهذا المعنى ليس موجودا فى غيرها من
١٠ المعارف لانّه لا يصحّ اعتقادُ التنكير فيما فيه الالفُ واللام مع وجودهما ولا فيما هو مضافٌ مع وجودِ الاضافة وكذلك سائرُ المعارف، وكان يونسُ يُجْرِى الحكايةَ فى جميع المعارف ويرى بابَها وبابَ الاعلام واحدا وحكى سيبويه عن بعض العرب دَعْنا مِن تَمْرتانِ كانّه قال ما عنده تمرتان فحكى قولَه وقال سمعتُ عربيّا يقول لرجلٍ سأله أليس قُرَشيّا فقال ليس بقُرَشيًّا حكايةً لقوله فعلى هذا اذا قال رأيتُ اخا زيدٍ جاز ان يقول مَن أخا زيدٍ وليس ذلك بالمختار والوجه الرفع فى جميع المعارف ما خلا الاعلامَ نحوُ
١٥ قولك فى جوابِ جاءنى اخو زيدٍ مَن اخو زيدٍ ورأيت اخا زيد مَن اخو زيد ومررت باخى زيد مَن اخو زيد وكذلك باقى المعارف، فان قيل اذا كان الغرض من حكايةِ العَلَم إزالةَ توهُّمِ انّ الاسم الذى غيرُ الأوّل فهلّا زادوا على مَن زيادةً تُنْبِئ عن حالِ الاسم المذكور فيُعْلَم انّه المراد دون غيره كما فُعل بالنكرة حيث قالوا مَنُو ومَنًا ومَنِى قيل كان القياس فى النكرة الحكايةَ كالعَلَم لِما ذكرناه غيرَ انّ إعادةَ لفظ النكرة لم تجز لانّه يلزم فيها اذا أُعيدت إدخالُ الالف واللام فيها لانّها تصير معهودةً نحوُ قولك
٢٠ جاءنى رجلٌ وفعل الرجلُ كذا واذا أُدخل عليه الالف واللام لم يمكن اعادةُ لفظ الأوّل فلمّا لم تسغ الحكايةُ فى النكرة عدلوا الى ما فعلوه من زيادةٍ على لفظِ مَنْ لتنوبَ منابَ الحكاية وامّا العَلَم المعرفةُ فلا يلزم فيه ما لزم فى النكرة من الإتيان بالالف واللام لتعرُّفه فساغت فيه الحكايةُ، وامّا بنو تميم فانّهم جروا فى ذلك على القياس فى غيرِ هذا الباب اذ لا خلافَ انّ مستفهما لو ابتدأ السؤالَ لقال مَن زيدٌ فمَنْ مبتدأٌ وزيدٌ الخبر او زيد مبتدأ ومَن الخبر فكذلك اذا وقع السؤال جوابًا لا فرقَ بينهما

ولانّ الحكاية انّما كانت فى النكرة لتُنْبِئَ انّ الاستفهام انّما كان عن الاسم المتقدّم لا عن غيره ممّا يُشاركه فى اسمه ولبس هذا المعنى فى المعرفة فكان منزلةُ بنى تميم منزلةَ مَن أتى بالكلام من غير تأكيد نحوِ قولك أتانى القومُ ومنزلةُ اهل الحجاز منزلةَ من اتى بالتاكيد نحوِ قولك اتانى القومُ كلُّهم لانّ التاكيد يُزيل توهُّمَ اللبس كما تُزيله الحكايةُ، فان جئتَ مع مَنْ بواوِ عطف او فاء نحوَ قولك فَمَنْ او وَمَنْ لم يكن
٥ فيما بعده الّا الرفعُ وبطلت الحكايةُ وذلك قولك اذا قال القائل رأيت زيدا وَمَنْ زيدٌ او فَمَنْ زيدٌ وانّما كان كذلك من قِبَل انّك لمّا أتيتَ بحرف العطف علم المسؤّل انّك تعطف على كلامه وتنحو نحوَه فاستغنيتَ عن الحكاية فاعرفه،

قال صاحب الكتاب واذا استُفهم عن صفة العَلَم قيل اذا قال جاءنى زيدٌ المَنِىُّ اى ٱلْقُرَشِىُّ أم الثَّقَفِىُّ والمَنِيّانْ والمَنِيُّونْ،

١٠ قال الشارح قد يحتاج الانسان الى معرفة نَسَبِ مَنْ يُذْكَر له وإن كان معروفَ العين عنده فاذا اراد ذلك أدخل الالفَ واللام على مَنْ من اوّلها وأتى بياء النسب من آخرها وأعربها باعراب الاسم المسؤّل عنه فاذا قال جاءنى زيدٌ قال المَنِىُّ واذا قال رأيت زيدا قال المَنِىَّ واذا قال مررت بزيد قال المَنِىِّ كانّه قال ٱلثَّقَفِىُّ ام القُرَشِىُّ واذا قال جاءنى الزيدان قلت المَنِيّانْ وفى النصب والجرّ المَنِيَّيْنْ فجئت بمَنْ لانّ مَنْ يُسأل بها عن الرجل المنسوب او الموصوف وامّا علامةُ النسب التى هى الياء فليُعْلَمَ انّه يُسأل عنه
١٥ منسوبا وامّا الالف واللام فلانّه انّما يُسأل عن صفة العبارةُ عنها بالالف واللام ولو صرّحتَ مكانَ المَنِىّ بالثقفىّ او القرشىّ لكان اعرابُه اعرابَ المنىّ على حسبِ الاسم المتقدّم، ويجوز رفعُه البتّة على إضمارِ مبتدإٍ تقديرُه أهو الثقفىُّ او القرشىُّ كما اذا قيل كيف انتَ قلت صالحٌ اى أنا صالحٌ، ولا يحسن ان يقع فى جوابِ المنىّ غيرُ النسب الى الأب نحوِ الثقفىّ والقرشىّ ولا يحسن البصرىّ او المكّىّ لانّ اكثرَ أغراض العرب فى المسألة عن الانسان، وحُكى عن المبرّد انّه سُئل عن الرجل بقولِ رأيت زيدا فأردتَ
٢٠ ان تسأله عن صفته فقال أقول المنىَّ كانّى اقولِ الظريفىّ او العالمىّ فعلى هذا يجوز فى كلّ صفة والاوّل اكثرُ فعلى هذا لو قيل رأيت لاحِقًا وأُريد البعير وأردتَ ان تسأله عن صفته فالقياسُ ان تقول الماتىَّ او المادِىّ لانّ مَا تختصّ بما لا يعقل فاعرفه،

فصل ١٨٤

قال صاحب الكتاب وأَيٌّ كَمَنْ في وُجوهها تقول مستفهمًا أَيُّهم حَضَرَ ومُجازِيًا أَيُّهم يأْتنى أُكْرِمْهُ وواصلًا اِضْرِبْ أَيُّهم أَفْضَلُ وواصفًا يا أَيُّها الرجلُ وهى عند سيبويه مبنيّةٌ على الضمّ اذا وقعتْ صلتُها محذوفةَ الصَّدْرِ كما وقعتْ فى قوله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمٰنِ عِتِيًّا وأنشد ابو عمرو ٥ الشَّيْبانىُّ فى كتاب الحروف

* اذاما أَتَيْتَ بَنِى مالكٍ * فسَلِّمْ على أَيُّهم أَفْضلُ *

فاذا كملتْ فالنصبُ كقولهم عرفتُ أَيَّهم هو فى الدار وقد قُرِئَ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ،

قال الشارح قد تقدّم القول على أَيٍّ وأَنّ معناها تبعيضُ ما اضيفت اليه ولذلك لزمتْها الاضافةُ وأقسامُها كأقسامِ مَنْ فى وُجوهها وهى اربعة اقسام تكون استفهاما وجزاء وموصولةً وموصوفةً فاذا كانت ١٠ استفهاما او جزاء كانت تامّةً لا تحتاج الى صلةٍ وتكون مرفوعة ومنصوبة ومجرورة فرفعُها بالابتداء لا غيرُ ونصبُها بما بعدها من العوامل ولا يعمل فيها ما قبلها لانّ الاستفهام والجزاء لهما صدرُ الكلام فمثالُ الاستفهام أَيُّهم حضر وأَيُّهم يأتينى فأَيٌّ هنا اسمٌ تامٌّ لا يفتقر الى صلة وهو رفعٌ بالابتداء وما بعده الخبرُ قال الله تع أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا وتقول أَيَّهم تضرب فأَيٌّ نصبٌ بما بعده قال الله تع أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ فأَيٌّ نصبٌ بينقلبون لا بما قبله ، ومثالهم اذا كانت جزاء أَيُّهم يأتنى أُكْرِمْهُ وأَيَّهم تُكْرِمْ أُكْرِمْهُ فأَيٌّ ١٥ نصبٌ بما بعده من الفعل قال الله تع أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَى فأَيًّا نصبٌ بتدعوا ومَا زائدةٌ ، واذا كانت موصولةً احتاجت الى وَصْلها بكلامٍ بعدها يُتمّها وتصير اسمًا به كاحتياجِ ٱلَّذِى ومَنْ ومَا اذا كانا بمعنَى ٱلَّذِى ويعمل فيها ما قبلها وما بعدها كما يعمل فى ٱلَّذِى وقد تقدّم الكلام على ذلك مستقصًى فى الموصولات ، وامّا كونُها موصوفةً ففى النداء خاصّةً اذا اردت نداء ما فيه الالفُ واللام فتجىء بها مجرّدةً من معنى الاستفهام وتجعلها وُصْلةً الى نداء ما فيه الالفُ واللام وذلك نحوُ قولك يا ٢٠ أَيُّها الرجلُ ويا أَيُّها الغلامُ وهو كثيرٌ فى الكتاب العزيز نحوُ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ويَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ولزمتْها هاء التنبيه كالعوض من المضاف اليه فأَيٌّ مُنادًى مضمومٌ كيَا زيدُ وهَا للتنبيه وما بعده صفةٌ له وقد تقدّم ذلك فى النداء ،

فصل ١٨٥

قال صاحب الكتاب واذا استُفْهِمَ بها عن نكرة فى وَصْل قيل لمَن يقول جاءنى رجلٌ أَىٌّ بالرفع ولمَن يقول

رأيت رجلا أيًّا ولمن يقول مررت برجلٍ ايٍّ وفى التثنية والجمع فى الاحوال الثلث أيّانِ وأيّونَ وأيّينِ وأيّينَ وفى المؤنّث أيّةٌ وأمّا فى الوقف فاسقاطُ التنوين وتسكينُ النون؞

قال الشارح سبيلُ أيٍّ فى الاستثبات سبيلُ مَنْ وكان الاصلُ اذا قال القائل رأيت رجلًا أن تقول أىَّ الرجلِ لانّ النكرة اذا أُعيدت عُرِّفت بالالف واللام لانّها تصير معهودةً بتقدّمِ ذكرها فاقتصروا على أىّ ٥ وأعربوه باعرابِ الاسم المتقدّم وحكوا اعرابَه وتثنيتَه وجمعَه إن كان مثنّى او مجموعا ليُعْلِموا بذلك انّه المقصود دون غيره فاذا قال جاءنى رجلٌ قلت أىٌّ واذا قال رأيت رجلا قلت أيًّا واذا قال مررت برجلٍ قلت أىٍّ واذا قال جاءنى رجلان قلت أيّانِ وفى النصب والجرّ أيّينِ واذا قال رجالٌ قلت أيّونَ وفى النصب والجرّ أيّينَ واذا قال جاءتْنى امرأةٌ قلت أيّةٌ واذا قال امرأتان او امرأتَينِ قلت أيّتانِ او أيّتَينِ وان قال جاءنى نساءٌ قلت أيّاتٌ وكان ذلك أخصرَ وأوجزَ من ان يأتوا بزيادة الالف واللام والجملة بأسرها ١٠ مع حصولِ المقصود بدُونها وربّما وقع عند ظهور الخبر بالالف واللام فى الخبر لبسٌ بأنّ المذكور معهودٌ غيرُ الاوّل قال ابو العبّاس المبرّد لو ذكرتَ الخبر وأظهرتَه لم تكن أىٌّ الّا مرفوعةً نحوَ قولك أىٌّ مَن ذكرتَ او أىٌّ هؤلاء ولم تحسن الحكايةُ لانّ الخبر اذا ظهر عُلم انّ المتقدّم مبتدأٌ فقبح مخالفةُ ما يقتضيه اعرابُ المبتدإ ألا ترى انّهم قد أجازوا الحكايةَ بمَنْ فى العَلَم فقالوا فى جوابِ من قال رأيت زيدا مَن زيدا لعدمِ ظهور الاعراب فى مَنْ ولم يفعلوا ذلك مع أىّ لظهور الاعراب فيها فاستقبحوا مخالفةَ ما يقتضيه ١٥ ظاهرُ اللفظ وكذلك ورد عنهم انّهم اجمعون ذاهبون برفعِ اجمعين على الموضع لمّا لم يظهر فى المَكْنىّ الاعرابُ ولم يُجيزوا إنّ القومَ اجمعون ذاهبون على الموضع لظهور الاعراب فى القومِ؞ واعلم انّ أيًّا لمّا كانت مخالفةً لمَنْ من جهةِ انّ أيًّا معربةٌ ومَنْ مبنيّةٌ كان ما يلحق أيًّا اعرابا يثبت وصلًا ويُحذف وقفًا ويُبدل فى الوقف من تنوينه فى النصب الفٌ ولمّا كانت مَنْ مبنيّةً لم يكن ما يلحقها اعرابًا وانّما هو علاماتٌ ودلالاتٌ على المسؤل عنه ولذلك كان بابُه الوقفَ ويُحذف فى الوصل فاعرفه؞

٢٠ قال صاحب الكتاب ومحلّه الرفعُ على الابتداء فى هذه الاحوال كلّها وما فى لفظه من الرفع والنصب والجرّ حكايةٌ وكذلك قولك مَن زيدٌ ومَن زيدا ومَن زيدٍ مَنْ والاسمُ بعده فيه مرفوعًا المحلِّ مبتدأٌ وخبرًا ويجوز افرادُه على كلِّ حال وأن يقال أيًّا لمَن قال رأيت رجلَيْن او امرأتَيْن او رجالا او نساءً ويقال فى المعرفة اذا قال رأيت عبدَ الله اىٌّ عبدُ الله لا غيرُ؞

قال الشارح اعلم انّك اذا حكيت وقلت أيًّا فى جوابِ رأيتُ رجلا فأيًّا فى محلٍّ مرفوع بالابتداء

والخبرُ محذوف والتقديرُ أيًّا مَن ذكرتَ او أيًّا المذكورُ ويجوز ان يكون خبرَ ابتداء والمحذوفُ هو المبتدأُ والنصبُ فى لفظه على حكايةِ اعرابِ الاسم المتقدّم كما انّك اذا حكيت بمَنْ عن العَلَم فقلت فى جوابِ من قال رأيت زيدا مَن زيدا يكون زيدا فى موضعِ رفع بانّه خبرُ المبتدأ وإن كان منصوبا على الحكاية كذلك اذا قلت أيًّا كان فى موضعِ مرفوع وإن كان منصوبا فى اللفظ على الحكاية وكذلك الجرُّ اذا ٥ قلت أيٍّ فى جوابِ مررت برجلٍ فى موضعِ رفع بالابتداء وخفضُه حكايةُ اعرابِ الاسم المتقدّم واذا قيل جاءنى رجلٌ قلت أيٌّ فرفعت فالرفعُ على الحكاية لانّك انّما تستفهم عمّا وضع المتكلّمُ كلامَه عليه وليس الرفعَ الذى يُوجِبه الابتداء انّما هو فى محلِّ مبتدإ، ويجوز ان يقال أيًّا لمن قال رأيت رجلَيْن او امرأتَيْن او رجالا او نساء فتُفْرِدها مع الاثنين والجماعة وتُذكّرها مع المؤنّث لانّ لفظ أيّ يجوز ان يقع للاثنين والجماعة على لفظ الواحد ويقع على المؤنّث بلفظِ المذكّر كما كانت مَنْ كذلك، فاذا ١٠ استثبتّ بأيّ عن معرفة لم يكن بدٌّ من الاتيان بالخبر وبطلت الحكايةُ فاذا قال جاءنى عبدُ الله قلت أيٌّ عبدُ الله واذا قال رأيت عبدَ الله قلت أيٌّ عبدُ الله واذا قال مررت بعبد الله قلت أيٌّ عبدُ الله بالرفع لا غيرُ لم يكتفوا فى المعرفة الّا بذكرِ الاسم والخبر، وفصلوا بين المعرفة والنكرة لاختلافِ حالَيْهما فى السؤال وذلك انّ السؤال فى النكرة انّما هو عن ذاتها وفى المعرفة انّما هو عن صفتها فاذا سألت عن منكورٍ فانّما سألت عن شائع فى الجنس لِتُخصّصه لك باللقب او بغيره من المُعرِّفات واذا ١٥ سألت عن معرفة فانّما سألت عن معروفٍ وقع فيه اشتراكٌ عارضٌ فأردت ان يُخصّصه لك بالنعت فاذا قال جاءنى عبد الله قلت أيٌّ عبدُ الله فالجوابُ الطويلُ او العالمُ ونحوُهما من الصفات المميِّزة ممّن له مثلُ اسمه فلمّا كان الجوابُ بالنعت لم يكن بدٌّ من ذكرِ المنعوت فاعرفه،

٢ فصــــل ١٨٩

قال صاحب الكتاب لم يُثْبِتْ سيبويه ذَا بمعنَى ٱلَّذِى الّا فى قولهم مَا ذَا وقد أثبته الكوفيون وأنشدوا

* عَدَسْ ما لعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ * أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

اى والذى تحملينه طليق وهذا شاذّ عند البصريين وذكر سيبويه فى مَا ذَا صنعتَ وجهَيْن

احدُهما أن يكون المعنى أَىّ شىء الذى صنعتَه وجوابُه حَسَنٌ بالرفع وانشد لَبِيد

* أَلَا تَسْأَلانِ المَرْءَ ما ذا يُحاوِلُ * أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ *

والثانى أن يكون مَا ذَا كما هو بمنزلة اسم واحد كانّه قيل أَىَّ شىء صنعتَ وجوابُه بالنصب وقُرِئَ قوله تعالى مَا ذَا يُنْفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ بالرفع والنصب ٭

٥ قال الشارح قد تقدّم القول فى ذَا من قولك مَا ذَا صنعتَ أنّها تكون على وجهَيْن احدُهما ان تكون بمعنَى ٱلّذِى وما بعده من الفعل والفاعل صلتُه وهو فى موضع مرفوع لانّه خبرُ المبتدإ الذى هو مَا والوجهُ الثانى ان يكون مَا وذَا جميعا اسما واحدا يُستفهم به بمعنَى مَا وموضعُه نصبٌ بالفعل بعده وقد مضى مشروحا٭ فامّا البيت الذى انشده وهو * ألا تسألان الخ * البيت لَبِيدٍ والشاهد فيه رفعُ أَنَحْبٌ وضَلالٌ على البدل من مَا فدلّ ذلك على انّ ذَا فى موضع رفع بانّه خبرُ مَا وهو بمعنَى ١٠ ٱلّذى وما بعده صلتُه والنَّحْبُ النَّذْرُ يقال سار فلانٌ على نَحْبٍ اذا سار فأَجْهَدَ السيرَ كانّه خاطَرَ على شىء فجَدَّ فى السير كانّه يُعنِّف الانسانَ على جِدّه فى أمر الدنيا وتَعَبِه لها اى يفعل ذلك لنذرٍ يقضيه ام لضلالٍ وأمرٍ باطلٍ٭ ولا يكون ذَا ولا شىءٌ من اسماء الاشارة موصولا عند البصريين الّا فيما ذكرناه من ذَا اذا كان معها مَا وذهب الكوفيون الى انّ جميعَ اسماء الاشارة يجوز ان تقع موصولةً وإن لم يكن معها مَا واحتجّوا بأشياء منها قوله تعالى وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ومن ذلك ما قاله ١٥ ثَعْلَبٌ فى قوله تعالى ثُمَّ أَنْتُمْ هٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ أنّ هاؤلاء بمعنَى ٱلّذين والمراد الّذين تقتلون انفسكم ومن ذلك قوله * عدس ما لعبّاد الخ * البيت ليزيد ابن مُفرِّغ والشاهدُ فيه قوله وهذا تحملين جعل هٰذَا بمعنَى ٱلّذى موصولا وتحملين صلتُه اى والذى تحملينهُ طليقٌ يصف أَمْنَه بخروجه عن ولايةِ عَبّادٍ ويخاطب بَغْلته فقوله عَدَسْ زَجْرٌ للبغلة كانّه زجرها ثمّ قال ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ أمنتِ ويجوز ان يكون عدس اسمًا للبغلة نفسِها سُمّيت بذلك لانّه ممّا تُزجَر به كما قال ٢٠ * اذا حَمَلْتُ بِزّتى على عَدَسْ * والصواب ما ذهب اليه اصحابُنا وما تعلّقوا به لا حجّةَ فيه فامّا قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فالجارُّ والمجرور فى موضع الحال ومَا استفهامٌ فى موضع رفع بالابتداء وتِلْكَ الخبرُ كما يكون الجارّ والمجرور صفةً اذا وقع بعد نكرة نحوَ هذه عَصًا بيمينك وصفةُ النكرة تكون حالا للمعرفة وكذلك تحملين من قوله وهذا تحملين طليقُ فهٰذَا مبتدأٌ وطليقُ الخبرُ وتحملين فى موضع الحال والتقديرُ هذا محمولاً طليقٌ وامّا قوله ثمّ انتم هؤلاء تقتلون انفسكم فأَنْتم مبتدأٌ وهاؤلاء

لخبر وتقتلون انفسكم فى موضع الحال التقدير ثمّ انتم هؤلاء قاتلين انفسكم وذهب ابو العبّاس المبرّد الى انّ هؤلاء منادى والتقدير يا هؤلاء فهو فى موضع اسم مضموم وأنتم مبتدأ والخبر تقتلون ولو كان تقديرُ هاؤلاء آلّذين كما ذهبوا اليه لكان تقتلون بلفظ الغيبة لانّ آلّذى اسمٌ ظاهر موضوع للغيبة هذا هو الاكثر وربّما جاء لا بلفظ الغيبة حملًا على المعنى دون اللفظ نحو قوله

* وأنا آلّذى قتّلتُ بَكْرًا بِالقَنَا * وتركتُ مُرّةَ غيرَ ذاتِ سَنامِ *

وهو قليلٌ من قبيلِ الشاذّ فاعرفه،

اسماء الافعال والاصواتُ

فصــل ١٨٧

قال صاحب الكتاب هى على ضربَيْن ضربٌ لتَسْميةِ الأوامر وضربٌ لتسميةِ الأخبار والغَلَبَةُ للاوّل وهو ينقسم الى متعدّ للمأمور وغيرِ متعدّ له فالمتعدّى نحو قولك رُوَيْدَ زيدا اى أَرْوِدْه وأَمْهِلْه ويقال تَيْدَ زيدا بمعنى رُوَيْدَ وهَلُمَّ زيدا اى قَرِّبْه وأَحْضِرْه وهاتِ الشىء اى أَعْطِنِيهِ قال الله تعالى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ وهاء زيدا اى خُذْه وحَيَّهَلَ الثريدَ اى اِيتِه وبَلْهَ زيدا اى دَعْه وتَراكِها ومَناعِها اى اُتْرُكْها وامنَعْها وعَلَيْكَ زيدا اى اِلْزَمْه وعَلَىّ زيدا اى أَوْلِنِيه،

قال الشارح اعلم انّ معنى قول النحويّين اسماء الافعال المُرادُ به انّه وُضعت لتدلّ على صِيَغِ الافعال كما تدلّ الاسماء على مُسمّياتها فقولُنا بَعُدَ دالٌّ على ما تحته من المعنى وهو خِلافُ القُرب وشَتّانَ هَيْهاتَ اسمٌ للفظِ بَعُدَ دالٌّ عليه وكذلك سائرُها، والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوعٌ من المبالغة ولولا ذلك لكانت الافعالُ التى هذه الالفاظُ اسماءٌ لها أَوْلى بموضعها ووجهُ الاختصار فيها مجيئُها للواحد والواحدة والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورةٍ واحدة ألا ترى انّك تقول فى الأمر للواحد صَهْ يا زيدُ وفى الاثنين صَهْ يا زيدان وفى الجماعة صَهْ يا زيدون وفى الواحدة صه يا هِنْدُ وصه يا هندان وصه يا هندات ولو جئتَ بمُسَمّى هذه اللفظة وهو أُسْكُتْ وأُسكتا للاثنين وأُسكتوا للجماعة وأسكتى للواحدة المخاطبة وأُسْكُتْنَ لجماعة المؤنّث فتَرْكُهم إظهارَ علامةِ التأنيث والتثنية والجمع مع انّ فى ذلـ

واحد من هذه الاسماء ضميرا للمأمور والمَنْهىّ بحكمِ مشابهةِ الفعل ونِيابته عنه دليلٌ على ما قلناه من قصدِ الإيجاز والاختصار وامّا المبالغة فإنّ قولنا صَهْ أبلغُ فى المعنى من أُسْكُتْ وكذلك البَواقى ، واعلم انّ هذه الاسماء وإن كان فيها ضميرٌ تستقلّ به فليس ذلك على حدّه فى الفعل ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملةً وليست هذه الاسماء كذلك بل هى مع ما فيها من الضمير اسماءٌ مفردةٌ ٥ على حدّه فى اسم الفاعل واسمِ المفعول والظرفِ والذى يدلّ على انّ هذه الالفاظ اسماء مفردة إسنادُ الفعل اليها قال زُهَيْر

* ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِرْعِ أَنْتَ اذا * دُعِيَتْ نَزالِ ولُجَّ فى الذُعْرِ *

فلو كانت نَزالِ بما فيها من الضمير جملةً لَما جاز اسنادُ دُعِيَتْ اليها من حيث كانت الجمل لا يصحّ كونُ شىء منها فاعلا وانّما لم يصحّ ان تكون الجملة فاعلا لانّ الفاعل يصحّ إضمارُه والجملة لا يصحّ ١٠ اضمارها لانّ المضمر لا يكون الّا معرفةً والجمل ممّا لا يصحّ تعريفُها من حيث كانت معانى الجمل مستفادةً ولو كانت معرفةً لم تكن مستفادةً فلمّا تَدافع الامران فيها وتَنافيا لم يجتمعا والذى يدلّ انّ هذه الالفاظ اسماءُ أُمورٌ الاوّل منها جوازُ كونها فاعلةً ومفعولةً فمن الفاعل ما ذكرناه من إسنادِ الفعل اليها فى قوله اذا دعيتْ نزال والفعلُ لا يُسنَد الّا الى اسم مَحْض ومن المفعول قولُ الآخر

* فدَعَوْا نَزالِ فكُنْتُ اوّلَ نازِلٍ * وعَلامَ أَرْكَبُهُ اذا لم أَنْزِلِ *

١٥ فان قيل فقد قال الشاعر

* وما راعَنِى إلّا يَسِيرُ بشُرْطَةٍ * وعَهْدِى به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ *

فجعل يسير فاعلًا وهو فعلٌ مضارعٌ وقال جَميلٌ

* جَزِعْتُ حِذارَ البَيْنِ يومَ تَحَمَّلُوا * وحُقَّ لِمثْلِى يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ *

فأسند حُقَّ الى يجزع وهو فعلٌ قيل انّ مراده ههنا معنى الفعلَيْن والتقديرُ أَنْ يسيرَ وأَنْ يجزعَ فالفعلُ ٢٠ فيهما مسندٌ الى المصدر المنوىّ لا الى الفعل لانّ أَنْ والفعلَ مصدرٌ والمرادُ وما راعنى الّا سَيْرُه وحُقَّ لمثلى الجَزَعُ وقد اطّرد حذفُ أَنْ وإرادتُها نحوُ قوله

* أَلَا أَيُّهاذا الزاجِرِى أَحْضُرُ الوَغَى * وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِى *

والمراد أن أَحضرَ فلمّا حُذف أَنْ ارتفع الفعل وإن كانت مرادةً ومثلُه قوله * فقالوا ما تَشاء فقلتُ أَلْهو * والمراد أَن أَلْهوَ اى اللَّهْوَ والثانى حكايةُ بنائه اذا نُقل الى العَلَميّة وسُمّى به وفى آخره الراء

فانّه يجتمع القبيلان بنو تميم واهل الحجاز على بنائه نحو قولك حَصارِ وسَفارِ فحالُه بعد التسمية كحاله
قبل التسمية في بنائه لانّه اسمٌ نُقل فبقي على بنائه ولم يُعرب ولو كان فعلا لوجب اذا نُقل الى العلميّة
أن يُعرب نحو كَعْسَبَ وتَغْلِبَ واضرب فان قيل فهلّا كان اعرابُ بني تميم من ذلك في التسمية ما لم
يكن آخرُه راء نحو نَزالِ ودَراكِ دليلًا على انّه فعلٌ قيل لا يدلّ ذلك على كونه فعلا لانّهم أجروا ذلك
٥ مُجْرَى أَيْنَ وكَيْفَ وكَمْ اذا سُمّى به واجماعُهم مع الحجازيّين على بناء ما كان آخره راء بعد التسمية
به دلالةٌ على انّه اسمٌ عندهم، الثالث انّه يُنوّن فرقًا بين المعرفة والنكرة وذلك اذا قلت صَهْ كان
معرفة واذا قلت صَهٍ كان نكرة والتعريفُ من خصائص الاسماء ويؤيّد ما قلناه جُمودُها وعدمُ تصرُّفها،
فان قيل هذه تعمل عملَ الافعال وتُفيد فائدةَ الافعال من الأمر والنهي والزمان الخاصّ ألا تراك اذا
قلت هَيْهاتَ فهمت البُعدَ في زمانٍ ماضٍ وهذه دلالةُ الفعل فهلّا قلت انّها افعالٌ وتكون من قبيل
١٠ الالفاظ المترادفة فصَهْ وأُسْكُتْ بمنزلة ذَهَبَ ومَضَى وقَعَدَ وجَلَسَ قيل قد تقدّمت الدلالة على اسميّة
هذه الكلم بما فيه مَقْنَعٌ وامّا اعمالها عملَ الافعال فللشَّبَه الواقع بينها وبين الافعال وامّا دلالتُها على
ما تدلّ عليه الافعال من الامر والنهي والزمان الخاصّ فانّما استُفيد من مدلولها لا منها نفسها فاذا قلت
صَهْ دلّ ذلك على أُسْكُتْ والامرُ مفهوم منه اى من المسمّى الذى هو اسكت وهَيْهاتَ اسمٌ ومسمّاه
لفظٌ آخر وهو بَعُدَ فالزمانُ معلومٌ من المسمّى لا من الاسم، ولمّا كانت هذه الالفاظ اسماء للافعال
١٥ كالأعلام عليها كان فيها كثيرٌ من احكام الاعلام وذلك انّ فيها المرتجَلَ والمنقول والمشتقّ فالمرتجلُ نحو
صَهْ ومَهْ والمنقول كعَلَيْكَ وإلَيْكَ ودُونَكَ والمشتقّ كنَزالِ وحَذارِ وبَدادِ، وهذه الاسماء على ضربين كما
ذُكر ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغَلَبَةُ للاوّل وانّما كان الغالب فيها الامرَ لما ذكرناه
من انّ الغرض بها الايجاز مع ضربٍ من المبالغة وذلك بابُه الامر لانّه الموضع الذى يُجْتزأ فيه بالاشارة
وقرينةِ حالٍ او لفظٍ عن التصريح بلفظ الامر ألا ترى انّك تقول لِمَن أشال سَوْطًا او سدّد سَهْمًا او
٢٠ شهر سيفًا زيدًا او عمرًا فتستغني بشاهد الحال عن ان تقول أَوْجِعْ او إرْمِ او اِضْرِبْ ويكفي من ذلك
الاشارةُ وشاهدُ الحال وقامت المخاطبةُ وحُضورُ المأمور مقامَ اللفظ بالامر واذا جاز حذفُ فعل الامر من
غير خَلَفٍ لشاهدِ حالٍ كان حذفُه لقيامِ غيرِه مقامَه أَوْلى بالجواز وليس كذلك الغائب والخبرُ فلذلك
قلّ استعمالُ هذه الكلم في الخبر وكثُر في أمرِ الحاضر ووجهٌ ثانٍ انّ الامر لا يكون الّا بالفعل فلمّا قويت
الدلالةُ على الفعل حسُن حذفُه واقامةُ الاسم المُناب عنه خَلَفًا منه، ولمّا كانت هذه الاسماء عِوَضا

عن اللفظ بالفعل ونائبةً عنه أُعملت عَمَلَه ولمّا كانت الافعال التى هي مسمّياتُ هذه الاسماء منها ما هــو
متعدٍّ للفاعل متجاوِزٌ له الى غيره نحوُ خُذْ زيدًا والْزَمْ عمرًا ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزه الى مفعول
نحوُ اُسْكُتْ واُكْفُفْ كانت هذه الاسماء كذلك على حسبِ مسمّياتها منها ما هو متعدٍّ للمأمور ومنها
ما هو لازم له لا يتجاوزه الى غيره فمن المتعدّى قولهم رُوَيْدَ زيدًا اى أَرْوِدْه وأَمْهِلْه فهو اسمٌ لهذا اللفظ
٥ وهو مشتقّ من مسمّاه الذى هو أَرْوِدْ وأصلُه المصدر الذى هو إِرْوادٌ وصُغِّر بحذف الزوائد تصغيرَ
الترخيم فقالوا رُوَيْد كما قالوا سُوَيْدٌ فى أَسْوَدَ وزُهَيْرٌ فى أَزْهَرَ وقال الفرّاء رُوَيْدَ تصغير رُودٍ والرُّودُ المَهْل
يقال فلانٌ يمشى على رُودٍ اى على مهل قال الشاعر * كأنّها ثَمِلٌ يَمْشِى على رُودِ * وقالوا تَيْدَ زيدًا
فى معنى رُوَيْدَ زيدًا فهو اسمٌ لقولك أَرْوِدْ وأَمْهِلْ وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ فعل الامر وتضمُّنه معنى لام
الامر وكان الاصلُ ان يكون ساكنَ الآخِرِ الّا انّه التقى فى آخره ساكنان الياء والدال فُفتحت الدال
١٠ لالتقاء الساكنين لثِقَل الكسرة بعد الياء على حدِّ صَنيعهم فى رُوَيْدَ وأَيْنَ وكَيْفَ وحكى البَغْداديّون
تَيْدَكَ زيدًا ويحتمل ان يكون الكاف اسما فى موضع خفض ويكون انتصابُه على المصدر بمنزلةِ ضَرْبَ
زيدٍ عمرًا ويجوز ان تكون للخطاب مُجرَّدةً من معنى الاسميّة بمنزلة رُوَيْدَكَ زيدًا والاقربُ فى هذه
اللفظة ان تكون مأخوذةً من التُّؤَدَة الفاء واوٌ أُبدل منها التاء ولزم البدلُ على حدِّ تَيْقُورٍ وتَوْراةٍ والعينُ
همزةٌ أُبدلت ياءً لضربٍ من التخفيف على غيرِ قياس كما قالوا فى قَرَأْتُ قَرَيْتُ وفى بَدَأْتُ بَدَيْتُ وفى
١٥ تَوَضَّأْتُ تَوَضَّيْتُ ، ومن ذلك هَلُمَّ زيدًا اى قَرِّبْه وأَحْضِرْه وليس المراد انّها دالّةٌ على ما يدلّ عليه
قرِّبه وأحضره وانّما هَلُمَّ اسمٌ لهذا اللفظ الذى هو قرِّبْ واحضرْ وله موضعٌ يُذكر فيه ، ومن ذلك
هَاتِ الشىءَ اى أَعْطِنيه وهو اسمٌ لأَعْطِنى وناوِلْنى ونحوِهما وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ الامر وكُسر لالتقاء
الساكنين الالف والتاء وكانّه من لفظِ هَيْتَ ومعناه وقال بعضهم هو من آتَى يُؤاتِى والهاءُ فيه بدلٌ من
الهمزة ونُعزَى هذا القول الى الخليل واستدلّ على ذلك بتَصْريفه نحوَ قوله * لله ما يُعْطى وما نُهاتى *
٢٠ من المُهاتاة ويُلحِقونه ضميرَ التثنية والجمع لقوّةِ شَبَهِ الفعل قال الله تعالى هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ
وفى الحديث هاتوا رُبْعَ عُشُورِ أموالكم كما فعلوا ذلك فى هَلُمَّ حين قالوا هلمّا وهلمّوا وفى هاءَ حين قالوا
هاؤُمَا وهاؤُمْ قال الله تعالى هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ، ومن ذلك قولهم حَيَّهَلَ الثريدَ جعلوا حَىَّ وهَلْ بمنزلة
شىءٍ واحد وفتحوها كخمسةَ عشرَ وسمّوا بهما الفعلَ فحيّهل الثريد بمنزلة ايتوا الثريدَ ، وقالوا بَلْهَ زيدًا
والمراد دَعْ زيدا وقالوا تَرَاكِها ومَنَاعِها والمراد اُتْرُكْها وامْنَعْها وقالوا عَلَيْكَ زيدًا اى الْزَمْه وقالوا عَلَىَّ زيدًا

اى أَوْلِنِيهِ فهذه كلّها اسماء لِما ذكرناه من الدلالة وكلّها مُتعدِّيةٌ ضميرَ المأمور الى المفعول كما كانت مسمّياتُها كذلك فاعرفه ٭

قال صاحب الكتاب وغيرُ المتعدّى نحو قولك صَهْ اى أُسْكُتْ ومَهْ اى أُكْفُفْ وايهِ اى حَدِّثْ وهَيْتَ وهَلَّ اى أَسْرِعْ وهَيْكَ وهَيْكَ وهَيًّا اى أَسْرِعْ فيما أنت فيه قال * فقدْ دَجَا اللَّيْلُ فهَيًّا هَيًّا * ونَزالِ

٥ اى اِنْزِلْ وقَدْكَ وقَطْكَ اى اِكْتَفِ واِنْتَهِ والَيْكَ اى تَنَحَّ وسمع ابو الخطّاب مَن يقال له الَيْكَ فيقول الَىَّ كانّه قيل له تَنَحَّ فقال أَتَنَحَّى ودَعْ اى اِنْتَعِشْ يقال دَعًا لك ودَعْدَعًا وأَمِينَ وآمِينَ بمعنَى اِسْتَجِبْ ٭

قال الشارح هذه الالفاظ كلّها ممّا سُمّى به الفعل فى حال الامر وهى لازمةٌ لا تُجاوز مأمورَها لانّها نائبةٌ عن افعال لازمة غيرِ متعدّية واذا كان الاصلُ الذى هو المسمّى لازما كان الاسمُ الذى هو فرعٌ باللزوم وعدم التعدّى أَوْلَى فمن ذلك صَهْ بمعنَى أُسْكُتْ ومَهْ بمعنى أُكْفُفْ وايهِ بمعنى حَدِّثْ فكلّها اسماءٌ لِما

١٠ تقدّم بيانه وكلّها لازمةٌ لانّها اسمٌ لفعلٍ لازمٍ وكلّها مبنيّةٌ لوقوعها موقعَ الفعل المبنىّ وهو الامرُ ٭ فان قيل فعلُ الامر مختلفٌ فى بنائه واعرابه على ما هو معلومٌ فما بالُ الاجماع وَقَعَ على بناء هذه الكلم قيل فعلُ الامر مبنىٌّ عند المحقّقين على انّا نقول انّ وقوعَ هذه الاسماء موضعَ ما اصلُه البناءُ وجَرْيَها مجراه فى الدلالة سببٌ كافٍ فى البناء ولا خلافَ عند الجميع فى انّ اصلَ ما وقعتْ هذه الكلمُ موقعَه البناءُ وهو الفعلُ على الاطلاق فكان مبنيًّا لهذه العلّة ٭ فصَهْ ومَهْ مبنيّان لِما ذكرناه ولانّهما صوتان سُمّى بهما

١٥ وحُكى حالهما قبل التسمية وبعد التسمية وهما لازمان على حسب مُسمّاهما فصَهْ نائبٌ عن أُسْكُتْ ومَهْ نائبٌ عن أُكْفُفْ وهما مبنيّان على الوقف وذلك هو الاصل فى كلّ مبنىّ وانّما حُرّك منه ما حُرّك لعلّة ٭ وحالُ ايهِ كحالِ صَهْ ومَهْ فى البناء وكان القياسُ ان تكون ساكنةَ الآخرِ كصَهْ ومَهْ الّا انّه التقى فى آخرِها ساكنان الياء والهاء فكُسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتُمل ثقلُ الكسرة بعد الياء اذ لو فُتحت لألتبس بايهًا التى للكفّ وهى نائبةٌ عن زِدْ او حَدِّثْ وذَكَرَها مع اللازمة نظرًا الى الاستعمال اذ

٢٠ لا يكادون يقولون ايهِ الحديثَ وإن كان القياسُ لا يأباه بل يقتضيه لانّه اسمٌ ناب عن فعل متعدٍّ نحوِ حَدِّثْ او زِدْ وكلُّ واحد من هذَيْن الفعلَيْن متعدٍّ فوجب ان يكون كذلك لانّه عبارةٌ عنهما قال ذو الرُمّة

* وَقَفْنَا وقُلْنَا ايهِ عن أُمِّ سالمٍ * وما بالُ تَكْليمِ الدِيارِ البَلاقِعِ *

وكان الأصمعىّ يُنْكِر على ذى الرُمّة هذا البيتَ ويزعم انّ العرب لم تقل الّا ايهٍ بالتنوين وجميعُ

النحويين صوّبوا قول ذى الرمّة وقسموا ايه الى قسمَيْن معرفة ونكرة فاذا استزادوا منكورا قالوا ايهٍ بالتنوين
واذا استزادوا معرفةً قالوا ايهِ من غيرِ تنوين على حدِّ صَهِ وصَهٍ، ومن ذلك هَيْتَ وهو اسمٌ للفعل
وفيه ضميرُ المخاطب كصَهْ ومَهْ ومسمّاه أَسْرِعْ يقال هَيّتَ اذا دعاه قال الشاعر

* أَبْلِغْ أميرَ المؤمنيـــن أَخَا العراقِ اذا أَتَيْتَا *

٥ * أَنّ العِراقَ وأَهْلَهُ * سَلْمٌ اليك فَهَيْتَ هَيْتَا *

يريد علىّ بن أبى طالب رضوانُ الله عليه، وهو لازمٌ لا يتعدّى الى مفعول كما انّ مسمّاه كذلك وفيه
ثلاثُ لغات هَيْتَ بالفتح وهَيْتُ بالضمّ وهَيْتِ بالكسر وأصلُه البناء على السكون كصَهْ الّا انّه التقى
فى آخِرِه ساكنان الياء والتاء فحُرّكت التاء لالتقاء الساكنين فمَن فتح فطَلَبًا للخِفّة لثِقل الكسرة بعد
الياء كما قالوا أَيْنَ وكَيْفَ ومَن ضمّ فانّه شبّهه بالغايات نحو قَبْلُ وبَعْدُ وذلك لانّ معنى هَيْتَ تَعالَى
١٠ لَكَ فهو فى معنى الاضافة واستعمالُه من غيرِ اضافة كقطْعه عن الاضافة فيُبْنَى على الضمّ كبناء قَبْلُ
وبَعْدُ ومَن كسر فقال هَيْتِ وهى أقلُّها فكَسَرَ على أصلِ التقاء الساكنين ولم يُبالِ الثقلَ لقلّةِ استعمالها
ونُدْرتها فى الكلام فجاؤُا بها على الاصل كجَيْرِ، ولكَ من قولك هَيْتَ لك تبيينٌ للمخاطب جِىءَ به
بعد استغناء الكلام عنه كما كان كذلك فى سَقْيًا لَكَ الا ترى انّ سقيا غيرُ محتاجٍ الى لَكَ لانّ معناه
سَقاكَ اللهُ سَقْيًا وانّما جِىءَ بلَكَ تأكيدا وزيادةً فهى فى هَيْتَ لك كذلك، وامّا هَلْ فهو من الاصوات
١٥ المسمّى بها ايضا ومعناها أَسْرِعْ وتَعالَ يقال هَلْ وهَلٍ وهو مبنىٌّ لانّه صوتٌ وقع موقعَ الفعل المبـــنىّ
وسكن على اصل البناء وتنوينُه يدلّ على انّه صوتٌ كصَهٍ وايهٍ قال الشاعر

* فَظَنَنّا أنّه غالِبُه * فدَعَوْناه بِهَابٍ ثُمّ هَلْ *

وأصله زجرٌ للفرس ثمّ سُمّى به الفعلُ قال الشاعر انشده ابو عُبَيْدَةَ

* فعَرَفْنا هِزّةً تَأْخُذُهُ * فزَجَرْناه وقُلْنا هَلَ هَلْ *

٢٠ وقالوا هَيَّكَ مضعَّف الياء والمرادُ أَسْرِعْ والاسمُ هَىّ والكاف حرفُ خطاب كالتى فى رُوَيْدَكَ زيدًا وهو
مبنىٌّ وحُرّك آخِرُه لالتقاء الساكنين وفُتح لثقلِ التضعيف ويُخفّف بحذف احدى الياءيْن فيقال
هَيَكَ كما قالوا فى بَخٍّ بَخٍ فحذفوا احدى الخاءيْن وكما قالوا فى أُفّ أُفِ فحذفوا احدى الفاءيْن فاذا
لم يُلْحِقوا الكاف جاؤُا بالالف للوقف فقالوا هَيّا كما جاؤُا بها للوقف فى أَنَا قال ابن مَيّادَةَ

* لَتَقْرُبِنّ قَرَبًا جُلْذِيّا * ما دامَ فيهنّ فَصيلٌ حَيّا * وقد دَجا الليلُ فهَيّا هَيّا *

اى أَسْرِعى أَسْرِعى يخاطب ناقته ولذلك كسر الباء من لتقريبٍ وَجلذيًا اى سريعًا يحثّها على سرعة السير، ومن ذلك قولهم تَزَالِ فى الامر والمرادُ اِنْزِلْ فهو لازمٌ غيرُ متعدّ على حدّ لزوم مسمّاه وهو اِنْزِلْ وسيوضَّح امره فى موضعه بعدُ، ومن ذلك قَدْكَ وقَطْكَ وهما اسمان ومسمّاهما اِكْتَفِ واِنْتَهِ فهما لازمان على حسبِ ما سُمّيا به من الافعال وهما مبنيّان لوقوعهما موقع الفعل المبنىّ وجَرْيِهما مجراه فى الدلالة ٥ وسُكّن آخرهما على حدّ التسكين فى صَهْ ومَهْ لانّه الاصلُ فى البناء ولم يلتق فى آخرهما ساكنان فتجب الحركةُ لاجتماعهما والكافُ فيهما ليست اسما وانّما هى حرفُ خطاب على حدّها فى النجاءَكَ ورُوَيْدَكَ وقَدْ مخففةٌ وأصلُها قَدٌّ مثقّلةٌ حُذفت احدى الدالَيْن تخفيفًا على حدّ قولهم بَخٍ خفيفةٌ فى بَخٍّ مثقّلةٌ لانّه مأخوذٌ من قددتُ الشىءَ اذا قطعتَه طُولاً وكذلك قَطْكَ مخففةٌ من قَطٌّ مأخوذةٌ من قططتُ الشىءَ اى قطعتُه عَرْضا كانّ الاكتفاء قطعٌ عمّا سواه فاعرفه، ومن ذلك اِلَيْكَ بمعنَى تَنَحَّ قال ١٠ الأعشى

* فَاذْهَبِى ما اِلَيكِ أَدْرَكَنى الحِلْـــــمُ عَدانى عن هَيْجِكُمْ أَشْغالُ *

وأنشد ثَعْلَبٌ

* اِذْهَبْ اليكَ فانّى من بنى أَسَدٍ * أَهْلِ القِبابِ وأهلِ الخَيْلِ والنادى *

كانّه قال اذهبْ تَنَحَّ فالكافُ فى محلّ خفض بحرف الجرّ والتسميةُ وقعت بالجارّ والمجرور ولذلك حُكى ١٥ لفظهما وجَرَيَا فى التسمية مجرى الاصوات المسمّى بها من نحو صَهْ ومَهْ، وحكى ابو الخطّاب انّه سمع مَن يقال له اِلَيْكَ فيقول اِلَىَّ كانّه قيل له تَنَحَّ فقال أَتَنَحَّى لم يأت ذلك الّا فى هذا الحرف وحدَه فلا يقال دُونِى ولا عَلَىَّ وذلك من قِبَل انّ بابَ هذا الأمرُ فاذا قلت اليكَ فقال اِلَىَّ فقد جعل اِلَىَّ بمعنَى أَتَنَحَّى وهذا خبرٌ ليس بأمرٍ وقد تقدّم انّ بابَ هذه الاسماء انّما الامرُ للمخاطَب لانّ أمر المخاطب يُكتفى معه بشاهدِ الحال على ما سبق، ومن قولهم دَعْ ومعناه اِنْتَعِشْ يقال ذلك للعاثر او لمَنْ أصابتْه حادثةٌ ٢٠ قال الشاعر

* لَحَى اللّهُ قَوْمًا لم يقولوا لعاثرٍ * ولا لِابْنِ عَمٍّ نالَهُ الدَهْرُ دَعْدَعَا *

وهو صوتٌ سُمّى به يقال دَعْدَعْتُ بالمِعْزِ اذا دعوتَها وهو مبنىّ على السكون وعلّة بنائه كعلّة صَهْ ومَهْ، فامّا قولهم دَعًا لك ودَعْدَعًا فهو مصدرٌ معربٌ كقولهم سَقْيًا لك، ومن ذلك قولهم فى الدُعاء آمِينَ ومعناه اِسْتَجِبْ فهو اسمٌ لهذا الفعل وفيه لغتان أَمِينَ بالقصر على زنةِ فَعِيل وآمِينَ بالمدّ على زنة

فاعيل قال الشاعر

* يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّى حُبَّهَا أَبَدًا * ويَرْحَمُ اللّٰهُ عَبْدًا قال آمِينَا *

فجاء بها ممدودةً وقال الاخر فى المقصورة

* تَباعَدَ عنّى فُطْحُلٌ اذ رَأَيْتُه * أَمِينَ فزادَ اللّٰهُ ما بَيْنَنَا بُعْدَا *

٥ والاصل القصر والمدُّ اشباعُ فتحةِ الهمزة ومنه قولُ الهُذَلى

* بَيْنَا تَعَنُّقِه الكُماةَ ورَوْغِه * يَوْمًا أُتِيحَ له جَرِىءٌ سَلْفَعُ *

والمراد بينَ أوقاتِ تعنّقه قالوا فى بَيْنَ بَيْنَا ، وهى مبنيّة لوقوعها موقعَ فعلِ الامر وفُتحت لالتقاء الساكنين على حدّ رُوَيْدَ وأَيْنَ وكَيْفَ فامّا قول ابى العبّاس فى آمينَ بمنزلةِ عَاصِينَ فانّه انّما يريد به انّ الميم خفيفةٌ كصادِ عاصين لا أنّه جمعٌ وقال ابو الحسن آمِينَ اسمٌ من اسماء اللّٰه تع والوجهُ الاوّل اذ لو كان

١٠ كذلك لم يكن مبنيًّا ويؤيّد ذلك قولُه تعالى قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا كما جاء فى الخبر أنّ موسى كان يدعو وأخاه كان يُؤَمِّن والاسمُ الواحد لا يقال له دعاء ،

قال صاحب الكتاب واسماء الأخبار نحوُ هَيْهاتَ ذاك اى بَعُدَ وَشَتّانَ زيدٌ وعمرٌو اى افْتَرَقَا وتَبايَنَــا وسَرْعَانَ ذا اهالةً اى سَرُعَ ووَشْكانَ ذا خُروجًا اى وَشُكَ وأُفٍّ بمعنى أَتَضَجَّرُ وأَوَّهْ بمعنى أَتَوَجَّعُ ،

قال الشارح قد ذكرنا انّ بابَ اسماء الافعال الأغلبُ فيها الامرُ لانّ الغرض منها مع ما فيها من المبالغة

١٥ الاختصارُ والاختصار يقتضى حذفًا والحذفُ يكون مع قوّةِ العلم بالمحذوف وهذا حكمٌ مختصٌّ بالامر لما ذكرناه لانّ الامر يُستغنى فيه فى كثيرٍ من الامر عن ذكرِ ألفاظِ افعاله بشواهدِ الافعال والخبرُ ليس كالامر فى ذلك فلذلك قلّ فى الخبر الّا انّه لمّا كان الحذف ايضا قد يقع فى بعض الأخبار لدلالة الحال على المراد ووُضوحِ الامر فيه وكَوْنِه محذوفا كمنطوقٍ به لوجودِ الدليل عليه استُعمل فى الخبر بعضُ ذلك فجاءت فيه كما جاءت فى الامر الّا انّها قليلةٌ بالاضافة الى ما جاء فى الامر وبابُه السَّماع دون القياس

٢٠ فمن ذلك قولهم هَيْهاتَ وهو اسمٌ لبَعُدَ وانّما عدلوا عن لفظ الفعل لضربٍ من المبالغة فاذا قال هيهات زيدٌ فكانّه قال بَعُدَ جِدًّا او بَعُدَ كُلَّ البُعْدِ ولعلّه يخرج فى كثيرٍ من الامر الى ان يُؤيَس منه وهو مبنىٌّ لوقوعه موقع الفعل المبنىّ وهو بَعُدَ ويقع الاسمُ بعدها مرفوعا بها ارتفاعَ الفاعل بفعله لانّها جاريةٌ مجرى الفعل فاقتضت فاعلا كاقتضائه الفعلُ قال جَرِيرٌ

* فهيهاتَ هيهاتَ العَقِيقُ وأَهْلُه * وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نُواصِلُهْ *

العقيق وادٍ بالمدينة وقال ايضا

* هيهات مَنْزِلُنَا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ * كانت مُبارَكَةً من الأَيّامِ *

فالعقيق ومنزلنا مرتفعان بانّهما فاعلُ هيهات فامّا قوله تعالى هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ فقيل اللامُ زائدة ومَا الفاعلةُ والتقدير هيهات هيهات ما توعدون وقيل الفاعلُ محذوف والتقدير بعُد الصدقُ

٥ لِما توعدون فاللامُ على بابها لانّه لم تُؤلَف زيادةُ اللام فى نحو هذا وانّما تُزاد لتمكين معنى الاضافة نحو قوله

* يا بُؤسَ للحَرْبِ ٱلّتِى * وَضَعَتْ أَراهِطَ فَٱسْتَراحُوا *

وقوله * يا بُؤسَ للحَرْبِ ضَرَارًا لأَقْوامِ * وقد استبعد بعضهم القولَ بحذف الفاعل وزعم انّه مضمرٌ فيه والتقديرُ هيهات بَعْثُكم وإخراجُكم لتقدُّمِ ذكرِ الاخراجِ، وممّا سُمّى به الفعل فى حال الخبر شَتَّانَ

١٠ ومسمّاه اِفْتَرَقَ وتَباعَدَ وهو مبنىٌّ على الفتح وربّما كسروا نونَه والفتحُ المشهور وانّما بُنى لوقوعه موقع الفعل المبنىّ وهو الماضى نحوُ افترقَ وبعُد وقال الزجّاج انّما بُنى لانّه على زنة فَعْلَان فهو مخالفٌ لأخواته اذ ليس فى المصادر ما هو على هذه الزنة فبُنى لذلك وهذا ضعيفٌ لانّه قد جاء عنهم لَوَاهُ لَيَّانًا قال الشاعر

* تُطِيلِينَ لَيّانِى وأَنْتِ مَلِيَّةٌ * وأُحْسِنُ يا ذاتَ الوِشاحِ التَقاضِيَا *

١٥ وتحريكه لالتقاء الساكنين وهما النون والالف قبلها وانّما فُتح إتباعًا للفتحة قبله وقيل انّما فُتح لانّ الفتحة حركةُ مسمّاه وهو الفعل الماضى وزعم ابو حاتم انّ شتّان كسُبْحَانَ وهو وَهْمٌ لانّ شتّان مبنىٌّ وسبحان معربٌ لكنّه لا ينصرف للتعريف والالف والنون ولذلك لمّا نُكّر فى قوله

* سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحانًا نَعُوذُ به * وقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِىُّ والجُمُدُ *

انصرف ونُوّن ولفظه مأخوذ من الشَتّ وهو التفرّق والتباعد يقال شَتَّ الشَمْلُ يَشِتُّ اذا تَفرّق

٢٠ وقيل انّ شَتَّ الذى شَتَّانَ مصدرُه فَعُلَ مضمومَ العين وانّما حُذفت الضمّة للادغام قال الله تع إنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ولا بدّ له من فاعلٍ فيقال شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو قال الشاعر

* شتّان هذا والعِنَاقُ والنَوْمْ * والمَشْرَبُ البارِدُ فى ظِلِّ الدَوْمْ *

ويقال شتّان ما زيدٌ وعمرٌو والمراد شتّان زيدٌ وعمرٌو ومَا زائدةٌ قال الاعشى

* شتّان ما يَوْمِى على كُورِهَا * ويَوْمُ حَيّانَ أَخِى جابِرِ *

وربّما قالوا شتّان ما بين زيد وعمرو قال رَبيعةُ الرَّقّى

* لَشتّانَ ما بين اليَزيدَيْن فى النَّدَى * يَزيدِ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابنِ حاتِمِ *

وكان الأصمعىّ يُنْكِر هذا الوجه ويأباه وحجّته انّ شتّان نابَ عن فعلٍ تقديرُه تَفرّق وتَباعَد وهو من الافعال التى تقتضى فاعلَيْن لانّ التفرّق لا يحصل من واحد والقياسُ لا يأباه من جهة المعنى لانّه اذا

٥ تَباعد ما بينهما فقد تباعد كلٌّ واحد منهما من الآخر ولو قال شتّان زيدٌ او عمرٌو لم يجز لانّ أَوْ لأَحدِ الشيئَيْن والافتراقُ لا يكون من واحد، ومن ذلك سَرْعانَ والمراد سَرُعَ وفُعل به ما فُعل بشتّان من البناء والفتح وفى المَثل سَرعانَ ذا اِهالةً اى ما أسرعَ هذه الاهالةَ والإهالةُ الشَّحم المُذاب زعموا انّ بعضَ حَمْقَى العرب اشترى شاةً فسال رُغامُها فتوهّمه شحما مُذابا فقال لبعض اهله خُذْ من شاتنا اِهالتَها فنظر الى مُخاطها فقال سرعان ذا اِهالةً فاِهالةً منصوبٌ على التمييز وقيل انّ بعضهم استضاف

١٠ بقومٍ فعجّلوا له اِهالةً فقال سَرْعانَ ذا اِهالةً، وقالوا وَشْكانَ وأَشْكانَ ذا خروجًا اى سَرُع وقَرُب وخروجا نصبٌ على التمييز اى من خُروجٍ، ومن ذلك قولهم أُفٍّ ومعناه أَتضجّرُ فهو اسمٌ لهذا الفعل ونائبٌ عنه وهو مبنىٌّ لوقوعه موقعَ الفعل مطلقاً اذ الفعلُ اصلُه البناء ومن يقول انّما بُنى بالحمل على اسماء الافعال المأمور بها لم يحتج الى اعتذار عن أُفٍّ وأصلُه ان يكون بناؤه على السكون وانّما الحركةُ فيه لالتقاء الساكنين وهما الفاءان وفيه لغاتٌ قالوا أُفِّ وأُفَّ وأُفُّ وأُفٍّ وأُفٌّ وأُفًّا وتُمال فيقال أُفّى والعامّةُ

١٥ تُخلِصها ياء فتقول أُفِّى وتُخفَّف فيقال أُفْ فالحركةُ فى جميعها لالتقاء الساكنين فمَن كسر فعلى اصل الباب ومن ضمّ فللاتباع ومن فتح فللاستخفاف ومن لم يُنوِّن فانّه اراد المعرفة اى أتضجّرُ التضجّرَ ومَن نوّن اراد النكرة اى تضجُّرًا ومَن أمال أدخل فيها ألفَ التأنيث وبناها على فَعْلَى وجاز دخولُ ألف التأنيث مع البناء كما جاءت تاؤه مع ذَيَّةَ وكَيَّةَ وقد قالوا فَتًّا فأدخلوا فيها ألفَ التأنيث ووَزْنُها فَعْلَى وليس من لفظ هُنَا بل هو مثلُ سِبَطْرٍ وسَبِطٍ ويجوز ان يكون من لفظه ويكون وزنُه فَنْعَلًا

٢٠ كعَنْبَسٍ وعَنْسَلٍ فيمن جعله من العَسْلان، ومن ذلك أَوَّهْ بمعنَى أَتوجّعُ وفيه لغاتٌ قالوا أَوْهِ مِن كذا بسكون الواو وكسر الهاء قال الشاعر

* فأَوْهِ لِذِكْراها اِذاما ذَكرتُها * ومِن بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنا وسَماءِ *

وقالوا آهِ بمدّةٍ بعد الهمزة وكسرِ الهاء وربّما شدّدوا الواو وكسروها وسكّنوا الهاء فقالوا أَوِّهْ مِن كذا وربّما كسروا الهاء مع التشديد انشد احمد بن يحيى قال انشدتنى امرأةٌ من بنى قُرَيْط

* أَوْهِ مِن ذِكْرَى حُصَيْنًا وذُونَهُ * نَقًا هائلٌ جَعْدُ الثَّرَى وصَفِيحُ *

وقالوا فيه آوَّهْ بالمدّ وتشديد الواو وفتحها ساكنةَ الهاء وكلُّ ذلك من التأوُّه ومنه قوله

* اذا ما قُمْتُ أَرْحَلُها بلَيْلٍ * تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ *

ومن ذلك قوله تعالى انّ ابْرٰهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ فالهمزةُ فآءٌ والواو عينٌ والهاء لامٌ فمن قال أَوْهِ فانّه كسر الهاء
٥ لسكون الواو قبلها ومن قال آهِ فانّه قلب الواو ألفًا للفتحة قبلها كما قالوا فى الدَّوّ داوِىّ ومن قال أَوَّهْ
بتشديد الواو وسكون الهاء فانّه ضعّف العينَ للمبالغة وكسرها لالتقاء الساكنين وسكّن الهاء لتحرّك
ما قبلها ومن قال أَوِّهِ فكسر الهاء مع كسرِ الواو وتشديدها فقد كان القياسُ ان تسكن الهاء التى هى
لامٌ لانّ ما قبلها متحرّكٌ الّا انّه حرّك الآخرَ اتباعًا لكسر الواو وقد فعلوا نحوًا من ذلك ببعض المُعرَب
نحوِ أُخُوكَ وأَبُوكَ وامْرُؤٌ وابْنُمٌ ومن قال آوَّهْ بالمدّ فيحتمل ان يكون أشبعَ فتحةَ الهمزة فحدثت ألف كما
١٠ قالوا آمِينَ فى أَمِينَ وفتحوا الواوَ اتباعًا للفتحة قبلها وقد قالوا اوت فى معنى اوه وجاؤا فيه بلغات
قريبةٍ من لغاتِ اوه وينبغى ان لا تكون من لفظها بل من معناها لانّ أَوْهِ صحيحُ اللام فهو من باب
حَوْضٍ وفَوْزٍ وأَوْت الهمزةُ فآءٌ والعينُ واللام واوٌ فهو من باب الهُوّة والقُوّة فهى كَلِمٌ تقاربت الفاظ
واتّحدتْ معانيها،

١٥ فصــــل ١٨٨

قال صاحب الكتاب فى رُوَيْدَ اربعةُ أَوْجه هو فى احدها مبنى وهو اذا كان اسم الفعل وعن بعض العرب
واللّٰه لو أردتَ الدراهمَ لَأعطيتُك رُوَيْدَ ما الشِّعْرِ،

قال الشارح لرُوَيْدَ اربعةُ مواضعَ احدها ان يكون اسما للفعل نحوَ ما تقدّم ومسمّاه أَرْوِدْ وأَمْهِلْ وهو
٢٠ متعدّ الى مفعول واحد نحوَ رويدَ زيدًا على حسبِ تعدّى مسمّاه نحوِ قولك أَرْوِدْ زيدًا وامهلهُ وفيه
ضميرٌ منوىٌ وهو ضميرُ المخاطب اِن كان المخاطب واحدًا كان الضمير واحدًا وان كان اثنين فالضمير
اثنان وان كان الخطاب لجماعةٍ فالضميرُ لجماعة الّا انّه لا يظهر لذلك صورةُ لفظ لا فى تثنية ولا جمع
بخلاف الفعل فانّ الضمير تظهر صورتُه فى التثنية والجمع لانّ الفعل هو الاصل فى العمل وهذه الاسماء
فروعٌ ونائبةٌ عنه فلذلك انحطّت عن درجته قال الشاعر

* رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْىُ أُمِّهِمْ * إِلَيْنَا وَلٰكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمايِنُ *

فنصب عليًّا بِرُوَيْدَ كأنّه قال أَرْوِدْ عليًّا اى أَمْهِلْهم وعَلِيٌّ قبيلةٌ وجُدَّ قُطِع نسبتهم بنا وكَنَى بالثدى عن القَرابة لانّ الرِضاع سببُ القرابة، فامّا قولهم واللهِ لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُك رُوَيْدَ ما الشِعْرَ فالمراد أَرْوِدِ الشعرَ ومَا زائدةٌ كانّه قال لو اردت الدراهمَ لاعطيتُك فدَعِ الشعرَ لا حاجةَ بك اليه وقد تدخله
٥ كافُ الخطاب فيقال رُوَيْدَكَ زيدا جاؤا بها لتُبيّن مَن يُعْنَى بالخطاب لئلّا يلتبس بمن لا تعنيه كما جاؤا بها فى هَلُمَّ لك وسَقْيًا لك الّا انّ الكاف فى لَكَ فى محلّ خفض بما قبله من الخافض والكافُ فى رُوَيْدَكَ لا محلّ لها من الاعراب وإن كان طريقُهما فى البيان واحدا، فإن كان المخاطب مذكّرا فتحتَها وان كان مؤنّثا كسرتها وتُثنّيها وتجمعها اذا اردت تثنيةً او جمعاً فتقول رُوَيْدَكَ يا زيدُ ورويدكِ يا هِنْدُ ورويدكما يا زيدان ورويدكم يا زيدون، وقد اختلفوا فى هذه الكاف فذهب قومٌ الى انّها اسمٌ
١٠ موضعُه من الاعراب رفعٌ وقال آخرون موضعُها نصبٌ وذهب سيبويه الى انّها حرفٌ مجرّدٌ من معنى الاسميّة للخطاب كالكاف فى ذٰلِكَ وأُولٰئِكَ والنَّجاءَكَ والصحيحُ مذهبُ سيبويه فيها لانّها لو كانت فى موضع رفع بانّها فاعلٌ لم يجز حذفُها وأنتَ قد تقول رويدَ زيدا فتحذفها وتجعل فى رويد ضميرا مرفوعا فى النيّة يجوز ان يُؤكَّد وأن يُعطَف عليه بحسبِ ما يجوز فى ضمائرِ الفاعلين نحو قولك رويدكم انتم وزيدٌ ورويدكم اجمعون كما تقول قُمْ انت وعبدُ الله وقوموا اجمعون فلمّا ساغ فيها ذلك دلّ على ان
١٥ الكاف ليست فاعلةً، ولا تكون ايضا فى موضع نصب لانّ رويد اسمُ أَرْوِدْ وأَرْوِدْ انّما يتعدّى الى مفعول واحد فلو كانت الكاف فى محلّ نصب لكنت اذا قلت رويدك زيدا مُعدّيًا له الى مفعولَيْن احدُهما مضمرٌ وهو الكاف والاخر ظاهرٌ وهو زيد ولو جاز ذلك لجاز رويد زيدا خالدا ولا نعلم احدا قاله ولو كانت منصوبة ايضا لجاز ان تقول رويدك نفسَك اذا اردت تأكيد الكاف وكذلك لو كانت مجرورة لجاز ان تقول رويدك نفسِك على انّه تأكيدٌ ولا يُسمع مثلُ ذلك،

٢٠ قال صاحب الكتاب وهو فيما عداه مُعْرَبٌ وذلك أن يقع صفةً كقولك ساروا سيرًا رُوَيْدًا وضَعْه وَضْعا رويدًا وقولك للرجل يُعالِج شيئًا رويدًا اى عِلاجًا رويدًا وحالًا كقولك ساروا رويدًا ومصدرًا فى معنى إرواد مضافًا كقولك رويدَ زيدٍ وسُمِع بعضُ العرب رويدَ نفسِه جَعَلَه مصدرا كضَرْبَ الرِقابِ،

قال الشارح الموضع الثانى من مواضع رُوَيْدَ أن تكون صفة نحو قولك ساروا سيرًا رويدًا وتكون معربةً مصدرا وُصف به على حدّ قولهم رجلٌ عَدْلٌ وماءٌ غَوْرٌ ويكون اصله إرْوادًا الّا انّه صُغّر بحذف زوائده

كما قالوا فى أَسْوَدَ سُوَيْدٌ وفى أَزْهَرَ زُهَيْرٌ ويجوز ان يكون تصغيرَ مُرْوِدٍ او مَرْوَدٍ فحذفوا الزوائدَ، الموضع الثالث أن يكون حالا ويكون معربًا ايضا نحوَ قولهم ساروا رويدًا اى مُرْوِدِينَ اذا ذكرت المصدرَ كان صفةً له واذا لم تذكره كان حالا لضُعْفِ حذفِ الموصوف واقامةِ الصفة مُقامه ويجوز ان يكون المراد ساروا سيرا رويدا ثمّ حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وهو ضعيف، والموضع الرابع ان يكون ٥ مصدرا بمعنى إِرْوادٍ ويكون معربا فتقول رويدًا زيدًا بمعنى أَرْوِدْ زيدا إِروادًا فحُذف الفعل وأقيم المصدر مُقامه كما قالوا سَقْيًا ورَعْيًا والمراد سَقاكَ اللّهُ ورَعاكَ اللّهُ، وقد يضاف الى المفعول فيقال رُوَيْدَ زيدٍ كما قال فَضَرْبَ الرِّقابِ فهو باقٍ على مصدريّته غيرَ مسمًّى به ولا مُغيَّرٍ عن جهته قال الشاعر

* رُوَيْدًا بنى شَيْبانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ * تُلاقوا غَدًا خَيْلِى على سَفَوانِ *

ويروى رُوَيْدَ بنى شيبان من غير تنوين ويحتمل ان يكون مصدرا مضافا الى ما بعده ويؤيّده رواية ١٠ مَن نوّن ويجوز ان يكون اراد اسمَ الفعل ويكون بنى شيبان منصوبا به كقوله رويدَ عَلِيًّا،

فصــــل ١٨٦

قال صاحب الكتاب هَلُمَّ مركّبةٌ من حرفِ التنبيه مع لُمَّ محذوفةٌ من هَا الفُها عند أصحابنا وعند ١٥ الكوفيين من هَلْ مع أُمَّ محذوفةٌ همزتُها والحجازيّون فيها على لفظ واحد فى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وبنو تميم يقولون هَلُمَّا هلُمّوا هلُمِّى هَلْمُمْنَ وهى على وجهَيْن متعدّيةٌ كهَاتِ وغيرُ متعدّية بمعنى تَعالَ وأَقْبِلْ قال اللّه تعالى قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ وقال هَلُمَّ إِلَيْنَا وحكى الأصمعىُّ أنّ الرجل يقال له هَلُمَّ فيقول لا أَهَلُمُّ،

قال الشارح قد تقدّم انّ هَلُمَّ اسمٌ من اسماء الافعال ومسمّاه ايتِ وتَعالَ وهو مبنىٌّ لوقوعه موقع الفعل ٢٠ المبنىّ وأصلُه ان يكون ساكنًا على اصل البناء وانّما حُرّك آخره لالتقاء الساكنين وهما الميمان فى آخره وفُتح تخفيفا لثقل التضعيف وهو مركّبٌ قال الخليل اصلُه هَا لُمَّ فهَا للتنبيه ولُمَّ من قولهم لَمَّ اللّهُ شَعَثَه اى جَمَعَه كانّه اراد لُمَّ نفسَك الينا اى اقْرُبْ وانّما حُذفت ألفُ هَا تخفيفا لكثرة الاستعمال ولانّ اللام بعدها وإن كانت متحرّكةً فى حكم الساكن ألا ترى انّ الاصل وأقوى اللغتين وهى الحجازيّة أنّك تقول هَا أُلْمُمْ فلمّا كانت اللام فى حكمِ الساكن حُذفت لها ألفُ هَا كما تُحذف لالتقاء الساكنين وجُعلا

اسما واحدا، وقال الفرّاء اصله هَلْ أَمّ اى اقْصِدْ فخُفّفت الهمزة بأن أُلقيتْ حركتها على اللام وحُذفت فصارت هَلُمّ وقد أنكر بعضهم ذلك وقال انّه ضعيف من جهة المعنى اذ كانت هَلْ للاستفهام ولا مَدْخَلَ للاستفهام ههنا والقولُ انّ هَلْ التى رُكّبت مع أُمّ ليست التى للاستفهام وانّما هى التى للزَّجْر والحَثّ من قوله * وَلَقَدْ تَسْمَعُ قَوْلِى حَىَّ هَلْ * وفيها مذهبان احدهما وهو مذهبُ اهل الحجاز ان تكون بلفظ
٥ واحد مع الواحد والاثنين والجماعة والمذكّر والمؤنّث نحو هَلُمّ يا رجلُ وهلمّ يا رجلان وهلمّ يا رجالُ وهلمّ يا امرأةُ وهلمّ يا امرأتان وهلمّ يا نسوةُ يستوى فى اللفظ الواحدُ والجمعُ كما كان كذلك فى صَهْ ومَهْ ونحوِها وهو القياس وبه ورد التنزيلُ قال الله تعـ وَٱلْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا أُفرد والمخاطبون جماعةٌ وعليه قوله * يا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّهْ * وانّما كان هذا هو القياسَ لانّه قد قامت الدلالة على انّه اسمٌ وليس القياس فى الاسماء ان تتّصل بها علامةُ الضمير المرفوع انّما ذلك للافعال والذى يدلّ على
١٠ خروجه عندهم عن حكم الافعال مخالفتُهم مجراه فى لغتهم لانّ لغتهم أن يقولوا للواحد أُلْمُمْ باظهار التضعيف نحوَ أُرْدُدْ وأُشْدُدْ فلمّا ركّبوه مع غيره وسمّوا به خرج عن حكم الفعل فلم تظهر فيه علامةُ تثنية ولا جمع، والمذهب الثانى وهو مذهب بنى تميم اعتبارُ الفعل وهو لُمَّ وتغليبُ جانبه فيُثنّون ويجمعون نحوَ قولهم هلمّ يا رجلُ وهلمّا يا رجلان وهَلُمّوا يا رجالُ وهَلُمّى يا امرأةُ وهَلْمُمْنَ يا نسوةُ تفتح الهاء وتُسكّن اللام وتضمّ الميم الأُولى وتسكّن الثانية وتفتح النون مخفّفةً هذا مذهبُ البصريين وأكثرِ
١٥ الكوفيين وانّما كان كذلك لانّ لام الكلمة تسكّن عند اتّصالِ هذه النون بها اذ كانت ضميرَ مرفوع كما تقول ضَرَبْنَ وخَرَجْنَ واذا سكّن ما قبلها بطل الادّغامُ وصار بمنزلةِ أُشْدُدْ وأُرْدُدْ، وزعم الفرّاء انّ الصواب ان يقال هَلُمِّنَّ بفتح الهاء وضمّ اللام وفتح الميم وتشديدها وفتح النون ايضا مشدّدةً قال والذى أَوجب ذلك انّ هذه النون التى هى ضميرُ الجماعة لا تُوجَد الّا وقبلها ساكنٌ فزادوا نونا ثانيةً قبلها ليقع السكونُ عليها وتسلَمَ فتحةُ الميم فى هَلُمَّ فتكون وقايةً لها من السكون كما قالوا مِنّى وعَنّى
٢٠ فزادوا نونا ثانيةً لتسلم نونُ مِنْ وعَنْ من الكسر اذ كانت ياء المتكلّم ابدًا تَكْسِر ما قبلها وحُكى ايضا عن بعضهم هَلُمِّينَ يا نسوةُ يُجعَل الزائد للوقاية ياء وهذا شاذّ، واعلم انّ بنى تميم وإن كانوا يُجرونها مُجرى الفعل فى اتّصال الضمير بها لشدّةِ شَبَهها بالفعل وإفادتها فائدةَ الفعل فهى عندهم ايضا اسمٌ للفعل وليست مُبقاةً على اصلها من الفعليّة قبل التركيب والضمّ ,والذى يدلّ على ذلك انّ بنى تميم يختلفون فى آخر الامر من المضاعف فنهم من يُتْبع فيقول رُدُّ بالضمّ وفِرِّ بالكسر وعَضَّ بالفتح ومنهم من

يكسر على كلّ حال فيقول رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ ومنهم من يفتح على كلّ حال ثمّ رأيناهم كلّهم مجتمعين على فتح الميم من هَلُمَّ ليس احدٌ يكسرها ولا يضمّها فدلّ ذلك على انّها خرجت عن طريق الفعليّة وأُخلصت اسمًا للفعل نحو دُونَكَ ورُوَيْدَكَ وعِنْدَكَ ، وهي تكون على وجهَيْن متعدّيةً وغيرَ متعدّية فالمتعدّية نحو قولهم هلمّ زيدًا بمعنى قَرِّبْهُ وأَحْضِرْهُ فتكون كهاتِ قال الله تع هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمْ وغيرُ المتعدّية قولك هَلُمَّ ٥ يا زيدُ بمعنى ايتِ واقْرُبْ قال الله تع هَلُمَّ اِلَيْنَا فعدّاه بحرف الجرّ فيكون مجراه مجرى الافعال الّتى تُستعمل لازمةً ومتعدّيةً نحو رَجَعَ ورجعتُه وفَحا فُوهُ وفحا فاهُ ونحوهما وحكى الاصمعىّ هلمّ الى كذا فيقال لا أَهَلُمُّ اليه وهلمّ كذا فيقال لا أَهَلُمُّهُ بفتح الالف والهاء وضمّ اللام والميم والاصلُ فى ذلك لا أَلُمُّ كما تقول لا أَرُدُّ كانّه يردّه الى اصله قبل التركيب وهو شاذّ ،

١٠ فصــــل ١٩٠

قال صاحب الكتاب ها بمعنى خُذْ وتُلحَق الكافُ فيقال هَاكَ فتتصرّف مع المخاطَب فى أحواله وتوضَع الهمزة موضعَ الكاف فيقال هاءِ وتُصرَّف تصريفَها وتُجمَع بينهما فيقال هاءكَ بإقرارِ الهمزة على الفتح وتصريف الكاف ومنهم مَن يقول هاءِ كَرَامِ ويُصرِّفه تصريفَه ومنهم مَن يقول هَأْ بوزن هَبْ ويصرّفه ١٥ تصريفَه ،

قال الشارح اعلم انّ هَا من الاصوات المسمّى بها الفعلُ فى الامر ومسمّاه خُذْ وتناولْ ونحوُهما ومنهم من يجعله ثُنائيًّا مثلَ صَهْ ومَهْ وتلحقه كاف الخطاب فيقال هَاكَ يا رجلُ وهاكُمَا يا رجلان وهَاكُمْ يا رجالُ وهَاكِ يا امرأةُ وهاكُمَا يا امرأتان كالمذكّرَيْن وهاكُنَّ يا نسوةُ فالاسم هَا وفيه ضميرٌ بحسبِ المخاطبين إن كان واحدًا ففيه ضميرُ واحد وإن كان اثنين ففيه ضميرُ اثنين وإن كان جماعةً ففيه ضميرُ جماعة ٢٠ الّا انّه لا يظهر ذلك الضمير والكافُ حرفُ خطاب لا موضعَ لها من الاعراب وتختلف بحسب اختلاف المخاطَبين فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع فتفتحها اذا كان المخاطب مذكّرا وتكسرها اذا كان مؤنّثا وتُثنّيها وتجمعها اذا كان المخاطب مثنًّى او مجموعًا ، ومنهم من يقول هَاءِ بهمزة بعد الالف يجعله ثُلاثيًّا كخَافَ وهَابَ ويفتح الهمزةَ مع المذكّر ويكسرها مع المؤنّث فيقول هاءَ يا رجلُ وهاءِ يا امرأةُ ويكون فيه ضميرٌ مستترٌ فإن ثُنّى او جُمع ظهر ذلك الضميرُ فتقول فى تثنية المذكّر وجَمْعه هاؤُما وهاؤُمْ

قال الله تع هَاؤُمُ اقْرَؤُا كِتَابِيَهْ وفى جماعة المؤنّث هَاؤُنَّ يا نسوةُ وهذه أجودُ لغاتها وبها ورد الكتاب العزيز، واعلم انّ الباب والقياس فى هذه الاسماء ان لا يلحقها ضميرُ تثنية ولا جمعٍ لانّ هذه الاسماء انّما سُمّيت بها الافعالُ لضربٍ من الاختصار ولولا ذلك لكانت الافعالُ التى هذه الالفاظُ اسماؤها موجودةً هنا غيرَ معوَّضٍ عنها ووجهُ الاختصار مجيئُها للواحد والواحدة فما فوقهما على صورة واحدة
٥ تقول هاءِ يا رجلُ وهاءِ يا امرأةُ وكذلك التثنية والجمع وعلى هذه اللغة أكثرُ الاستعمال وانّما لمّا نابت عن الافعال وقامت مقامَها قويت الدلالةُ على معناها فصارت كالمرادفة لها فظهر الضميرُ فى بعض الاحوال ليُؤْذِن بقوّة الشَّبَه بهذه الافعال التى هى فى معناها وليُعْلَم ايضا بظهوره انّ فى باب صَهْ ومَهْ ضميرا كما قالوا المَقْوودُ والحَوَكَةُ وأَغْيَلَتِ المرأةُ و * صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ * ليكون ذلك مَنْبَهَةً وأمارةً على انّ الاصل ذلك ولمّا ظهر الضميرُ ظهر على صورة غريبة ليدلّ ذلك على انّ الموضع ليس من مواضع ظهور
١٠ الضمير وانّما كانت غريبةً لانّها ليست على حدّ اِفْعَلْ وافْعَلَا وافْعَلُوا انّما ذلك هَاءِ وهاءَا وهاؤُوا فامّا هاؤُمْ فغريبٌ من نادرِ العربيّة لانّ الميم انّما تُوجَد فى ضمير المخاطب اذا كان غيرَ أمرٍ نحوَ قُمْتُمْ وقُمْتُمَا وضربْتُكم وضربْتُكما وهذا ممّا يُؤكِّد كونَ هذه الالفاظ اسماءً وليست افعالا وذلك انّه لمّا اتّصل الضميرُ بما اتّصل به منها اتّصل على غيرِ حدّ اتّصاله بالفعل انّما جاء على نحوِ أنتما وأنتم فدلّ ذلك على انّها اسماءٌ لا افعالٌ على انّ بعضهم قد قال هَأْ يا رجلُ وهاءَا وهَاؤُوا على حدّ اِضْرِبَا واِضْرِبُوا حكى ذلك ابو
١٥ عمر الجَرْمىّ وابو بكر بن السَّرّاج قال ابو عمر وذلك قليل، ومنهم من يقول هاءِ يا رجلُ على وزن عاطِ ورامِ يجعل اصلَه هاءِى بالياء فمثالُه من الفعل فَاعِلْ كقَاتِلْ وسقطت الياء للأمر ومثلُه هَاتِ وتقول للاثنين هاءِيَا وللجمع المذكّر هاؤُوا وللمرأة هاءِى بياء والتثنيةُ هاءِيَا كالمذكّرَيْن وتقول فى جماعة المؤنّث هاءِينَ قال الشاعر

* فقلتُ لها هاءِى فقالتْ براحَةٍ * تَرَى زَعْفَرَانًا فى أَسِرَّتِها وَرْدَا *

٢٠ فامّا قولُ علىّ رضى الله عنه * أَفَاطِمَ هاءِ السَّيْفَ غيرَ ذَمِيمِ * فانّه يحتمل ان يكون من اللغة الأُولى ويحتمل ان يكون من هذه اللغة وحُذف الياء لسكون اللام بعدها، فان قيل فهلّا حكمتم عليه بانّه فعلٌ لاتّصال الضمير به على حدّ اتّصاله بالفعل كما قلتم فى لَيْسَ انّها فعلٌ مع عدم دلالتها على الزمان الماضى لاتّصال الضمير بها على حدّ اتّصاله بالافعال قيل الجوابُ انّه قد قامت الدلالةُ بما سبق انّه اسمٌ ومن قال هاءِ او هاؤُوا فلقوّةِ شَبَهه بالفعل ووقوعِه موقعه أجراه مُجراه فى اتّصال الضمير به وحَمَلَه

معامَلةَ مُقابِلِه وهو هاتِ وهاتِيَا وهاتُوا وهاتِينَ كما شَبَّهَ لَيْسَ بمَا من قال ليس الطِيبُ الّا المِسْكُ فعامَلَها معاملتَها فى إبطالِ عملها عند دخولِ حرف الاستثناء على خبرها؛ وممّا يدلّ انّه ليس فعلاً انّك تقول فى امرِ الواحد هاء ولو كان فعلا لقيل هَأْ كخَفْ فلمّا لم يُقَلْ دلّ على انّه اسمٌ وليس فعلا على انّ منهم من يقول هَأْ يا رجلُ على زنةِ خَفْ بهمزة ساكنة وهاء او هاءِى يا امرأةُ وهاؤُوا وهَأْنَ مثل
٥ خَفْنَ فهاؤلاء يجعلونه فعلا ويؤيّد ذلك ما حكاه الكِسائيّ من قول الرجل اذا قيل له هاء ممّن أهاء وإهاء كما تقول ممّن أخافُ وقياسُ هذا المذهب ان يكون على فَعِلَ يَفْعَلُ كعَلِمَ يَعْلَمُ تخِلتُ اخال ولذلك جاز كسرُ الهمزة من اوّله فقالوا إهاء كما قالوا إخالُ؛ ومنهم من يقول هَأْ بهمزة ساكنة وهاءا وهاؤُوا كما تقول طَأْ وطاءا وطاؤُوا وهاءِى يا امرأةُ كما تقول طاءى وهَأْنَ كما تقول طَأْنَ وقياسُ هذه اللغة أن تجعلها من باب وَهَبَ يَهَبُ ممّا فاؤه واوٌ وسقطت الواوُ على حدّ سقوطها فى وهب يهب،

١٠ وقوله وتُلْحَق الكاف فيقال هاكَ يعنى للخطاب فتُصرَّف مع المخاطب فى احواله يعنى إن كان المخاطب مذكّرا فُتحت وإن كان مؤنّثا كُسرت وان كان مثنّى ثُنّيت وان كان مجموعا جُمعت على ما تقدّم،

وقوله وتُوضَع الهمزة موضعَ الكاف يعنى انّهم يخاطبون بها فيفتحونها مع المذكّر ويكسرونها مع المؤنّث كما يفعلون بالكاف ولا يريد انّها زائدةٌ للخطاب كالكاف انّما الهمزةُ لامٌ والكلمة بها ثُلاثيّةٌ فهاء بألف وهمزة بعدها من غيرِ لفظِ هَا بألف وحدَها وإن كانا بمعنى واحد على حدّ لُؤلُؤ ولَآلٍ وسَبِطٍ وسِبَطْرٍ،

١٥ وقوله ويُجمع بينهما يريد بين الهمزة والكاف لتأكيد الخطاب كما تقول أرَأَيْتَكَ زيدا ما صَنَعَ والجمعُ بينهما يؤيّد انّ الهمزة ليست زائدة كزيادة الكاف فاعرفه،

فصــــل ١٩١

٢٠ قال صاحب الكتاب حَيَّهَلَ مركَّبٌ من حَيَّ وهَلْ مبنىٌّ على الفتح ويقال حَيَّهَلًا بالتنوين وحَيَّهَلَا بالالف ذَكَرَ هذه اللغاتِ سيبويه وزاد غيرُه حَيَّهَلْ وحَيَهْلَ وحَيَّهْلًا،

قال الشارح قد تقدّم القول انّ حَيَّهَلَ اسمٌ من اسماء الافعال وهو مركّبٌ من حَيَّ وهَلْ وهما صوتان معناهما الحثّ والاستعجال فجُمع بينهما وسُمّى بهما للمبالغة فكان الوجه ان لا ينصرف كما كان حَضْرَمَوْتُ وبَعْلَبَكُّ كذلك الّا انّه ههنا وقع موقعَ فعلِ الامر فبُنى كصَهْ ومَهْ وفيه لغاتٌ ، حَيَّهَلَ

بفتحهما شبّهوه بخَمْسَةَ عَشَرَ وبابه وفى الحديث اذا ذُكر الصالحون فحَيَّهَلَ بعُمَرَ اى أَقْبِلْ بعمرَ إنّه من اهل هذه الصفة وقالوا حَيَّهَلًا فنوّنوه للتنكير كما قالوا فى صَهْ صَهٍ وفى ايه ايهٍ وقالوا حَيَّهَلَا بألف من غير تنوين وأصلُها ان تُلْحَق فى الوقف على حدّ إلحاق الهاء فى كِتابِيَهْ وحِسابِيَهْ للوقف ونظيرُ الالف هنا الالفُ فى أَنَا من قولك أَنَا اذا وقفتَ عليها من قولك أَنَ فعلتُ واثباتُها فى الوصل لغةٌ رديئةٌ وبابه

۵ الشعر نحوُ قوله

* فكيف أَنَا وأَنْتِحالي القوافِـــــيَ بَعْدَ المَشيب كَفَى ذاك عارًا *

وحكى غيرُ سيبويه حَيَّهَلْ بسكون اللام على اصل البناء كصَهْ ومَهْ لانّه لا يُلْحَق فى آخره ساكنان فبقى على اصله من البناء قال لَبيد

* يَتَمارَى فى الّذى قُلْتُ له * ولَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيَّهَلْ *

۱۰ وقالوا حَيْهَلَ بسكون الهاء وفتح اللام وحَيْهَلًا بسكون الهاء مع الالف وانّما أسكنوا الهاء لانّها لمّا رُكّبتْ وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماعَ المتحرّكات فسكّنوا الهاء كما سكّنوا الشين فى احْدَى عَشْرَةَ ونظائرِه لاجتماع المتحرّكات ٠

قال صاحب الكتاب وقد جاء مُعدًّى بنفسه وبالباء وبعَلى وبالَى وفى الحديث اذا ذُكر الصالحون فحَيَّهَلًا بعُمَرَ وقال

۱۵ * بِحَيَّهَلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ * أَمامَ المَطايا سَيْرُها المُتَقاذِفُ *

وقال الآخر

* وهَيَّجَ الحَىَّ من دارٍ فظَلَّ لَهُمْ * يومٌ كثيرٌ تَنادِيهِ وحَيَّهَلُهْ *

قال الشارح اعلم انّ هذه الاسماء لمّا كانت اسماءً لالفاظِ الافعال وواقعةً موقعَها ومؤدِّيةً معناها قويتْ دلالتُها عليها فكان حكمُها فى اللزوم والتعدّى كحكمها فتكون لازمةً اذا كانت اسماءً لفعل لازم غيرِ

۲۰ متناولٍ مفعولا نحوَ صَهْ ومَهْ فهذان اسمان لازمان لانّهما وقعا موقعَ فعل هو كذلك فكان ما ناب عنه كذلك لا يتعدّى الّا بواسطةِ حرف جرّ ٠ وتكون متعدّيةً وذلك اذا كانت اسماءً لفعل متعدّ نحوَ رُوَيْدَكَ زيدا اى أَمْهِلْهُ وعليك بكرا بمعنى الْزَمْهُ وخُذْهُ من فَوْقَك ودُونَكَ بكرا اى تَناوَلْهُ من تحتك

ومنها ما استُعمل تارةً لازمًا متعدّيًا كرُوَيْدَ وهَلُمَّ ونظيرُ الاسم من هذه الاسماء ما استُعمل تارةً لازما لا يتعدّى الّا بواسطة حرف الجرّ وتارةً متعدّيا بنفسه فى الافعال الصريحة ما جاء على صيغة واحدة نحوُ

وزنتُ زيدا ووزنتُ له وكِلْتُه وكِلْتُ له قال الله تع وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ، وحيّهل ايضا ممّا يُستعمل لازما ومتعدّيا بنفسه وذلك على اختلاف تقديرِ الفعل المسمّى فاذا قلت حيّهل الثريدَ فمعناه أَحْضِرْه وقَرِّبْه فلمّا كانا الفعلان متعدّيَيْن كان الاسمُ الواقع موقعَهما كذلك وتقول حيّهل بعلانٍ بمعنى ايتِ به فتصل الاسمَ بالباء كما كان الفعلُ المنوبُ عنه كذلك وتقول حَيَّ على الصلوة اى أَقبِلوا عليها

٥ وقالوا حَيَّ على الصَّبُوح وربّما قالوا حيّ الى كذا بمعنى سارِعوا اليه وبادِروا فامّا ما انشده من قوله * بحيّهلا يزجون البخ * فشاهدٌ على انّ معناها الاستحثاثُ والعَجَلَةُ والبيتُ للنابغة الجَعْدىّ أدخل حرفَ الجرّ على حيّهلا وتركه على لفظه اذ كان مبنيّا والباء متعلّقةٌ بيزجون يقول لَعَجَلتهم يزجون المَطايا بحيّهلا على انّها متقدّمةٌ فى السير متقاذفةٌ فيه اى مترامية وجعل التقاذفَ للسير توسُّعًا لانّه يكون فيه ، وامّا قوله * وهَيَّجَ الحَىَّ البخ * فهو من أبيات الكتاب والشاهد فيه اعرابُ حىّ

١٠ ورفعُه جَعَلَه وإن كان مركّبا من شيئَيْن اسما واحدا للصوت ولم يُرِد به الدعاء اى كثيرٌ فيه هذا الصوتُ الذى معناه الدعاء ، ومثله فى جَعْله اسما واحدا قولُ الاخر * فَيْهَاهُ وحَيْهَلَهْ * وصف جيشًا سُمع به وخِيفَ منه فانتقل عن المحلّ لأجله وبُودِرَ بالانتقال قبل لحاقه ،

قال صاحب الكتاب ويُستعمل حَيَّ وحدَه بمعنى أَقْبِلْ ومنه قولُ المُؤذّن حَيَّ على الصَّلوة وهَلا وحدَه قال * أَلا أَبْلِغَا لَيْلَى وقُولا لها هَلَا *

١٥ قال الشارح قد تقدّم انّ كلّ واحد من حَيَّ وهَلْ صوتٌ معناه الحَثّ والاستعجالُ فهو مستقلّ بنفسه الفائدة وانّما جُمع بينهما مبالغةً فى افادة هذا المعنى فاذا اردت المبالغةَ جمعتَ بينهما واذا اردت اصلَ الدعاء من غيرِ مبالغة فيه جئت بكلّ واحد منهما منفردا فمن ذلك قول ابن أَحْمَرَ

* أَنْشَأْتُ أَسْأَلُه ما بالُ رُفْقَتِه * حَيَّ الحُمُولَ فإنّ الرَّكْبَ قد ذَهَبَا *

ومن ذلك قولُ المُؤذّن حَيَّ على الفَلاح انّما هو دعاءٌ الى الصلوة والى الفلاح وربّما اكتفوا بِهَلْ وحدَه قال

٢٠ النابغة الجَعْدىّ * أَلا حَيِّيَا لَيْلَى وقُولَا لها هَلَا * اى تَعالَىْ وأَقْبِلِي واستعمالُ حَيَّ وحدَه اكثرُ من استعمالِ هَلْ وحدَها ،

فصل ١٩٢

قال صاحب الكتاب بَلْهَ على ضربَيْن اسمُ فعل ومصدرٌ بمعنى التَرْك ويضاف فيقال بَلْهَ زَيْدٍ كأنّه قيل

شرح مُفَصَّلِ الزَمَخْشَرىّ

للعَلّامة المحقِّق أبى البَقاء ابن يَعِيش

القسم الثالث

ذيل التصحيحات

صفحة	سطر	غلط	صحيح
٣٣٧	٢	آتِيك	آتِيك
٣٤٠	٢١	تعول	يقول
٣٩٧	١٩		بَحَلْقه
٣٨٨	٤	ذلك معنى	ذلك على معنى
٣٨١	٢٤	بالرحمن ر	بالرحمن
٣٩٨	٢١	الراد	المراد
٣٩٩	٢٣	وهذا	وهذا
٤٠٢	٢٠	او حرفٌ	وحرفٌ
٤١٠	٢٢	تلزم علامتُه	تلزم علامتُها
٤١٢	٢٤	ضميرٌ ظاهرٌ	ضميرُ ظاهرٍ
٤١٦	٧	تتنكّرُ	يتنكّرُ
٤٣٨	٢٤	ُصبتَ	أصبتَ
٤٥٧	٢٠		مُعرِفةٌ
٤٦٠	٥	العول	المفعول

Ich habe den Auftrag gegeben, mir eine Abschrift von No. 2 zunächst für den mir noch zur Edition vorliegenden Abschnitt anzufertigen, von welcher ich die ersten Bogen bereits benutzt habe. Es war mir von Hasanein-Efendi zugesagt worden, dass auch die im Original befindlichen Vocale und Randbemerkungen aufgenommen werden würden, und dass er für eine nachträgliche Collation mit dem Original Sorge tragen werde. Lieber wäre mir allerdings eine, übrigens leicht zu vermittelnde, Abschrift und Collation der Konstantinopolitaner Codd. gewesen, die ich noch nicht verglichen habe, und die vollständiger und ohne Zweifel besser sind als die Cairenser; doch ist die Preisdifferenz zwischen einer Copie in Konstantinopel und einer solchen in Cairo eine so beträchtliche, dass ich mich mit der letzteren begnügt habe.

Aber alle diese Hülfsmittel reichen nicht aus, um einen Text mit derjenigen Sicherheit herzustellen, wie sie für die Edition des Kitâb oder des Mufaṣṣal möglich ist. Offenbar ist dem Studium des Ibn Ja'îš im Orient nicht die Gunst wiederfahren, wie dem anderer Grammatiker. Das Geschäft der Textkritik, welche hier besonders thätig sein muss, wird erschwert durch die oft nachlässige Stilistik des Ibn Ja'îš, die besonders in der wenigstens in den Handschriften oft vernachlässigten und bei Wörtern, welche generis communis sind, unstät von einem Genus auf das andere überspringenden Concordanz, bisweilen auch in der fehlenden Apodosis längerer Bedingungs- und Temporalsätze[1]), in der Nichtbeachtung der Regeln der strengen

---

1) Ueber die Möglichkeit der Auslassung der Apodosis in Bedingungssätzen vgl. De Sacy gr. ar. II. § 463. Doch kommt sie auch noch in anderen Fallen vor; vgl. Muf. S. ١٥١ Z. 2, wozu Ibn Ja'îš bemerkt:

قال اصحابنا انّ حذف الجواب ابلغ من إظهاره الا ترى انّك اذا قلت لعبدك واللهِ لئن قمتُ اليك وسكتّ عن الجواب ذهب فكره الى اشياء من انواع المكروه فلم يدر ايّها يبغى ولو قلت لأضربنّك لم تبْق شيئًا غير الضرب ؞

Ueber die Auslassung der Apodosis nach لمّا vgl. Beidâwî zu Sure 12, 15 (zu den Worten فلمّا ذهبوا به)

وجوابُ لمّا محذوف مثلُ فعلوا به ما فعلوا من الأذى ؞

Ferner den Kaššâf zu Sure 2, 16 (zu den Worten فلمّا أضاءت ما حوله)

جواب لمّا محذوف وانّما جاز حذفها لاستطالة الكلام مع أَمْن الالباس للدلالة عليه وكان الحذف أَوْلى من الاثبات لِما فيه من الوجازة مع الاعراب عن الصفة التى حصل عليها المستوقد بما هو أبلغ من اللفظ فى إداء المعنى كانّه قيل فلمّا اضاءت ما حوله خَمِدَتْ فبقوا خابطين فى ظلام متحيّرين متحسّرين على فوت الضوء خائبين بعد الكدح فى إحياء النار ؞

Aehnlich in der Mo'allaḳa des Imru'ulkeis V. 27, wozu Zauzanî bemerkt حذف جوابِ لمّا كثير فى التنزيل وكلام العرب

Moschee, dieser in Berlin, den Commentar des Sujûṭî zum مغنى اللبيب des Ibn Hiśâm in Berlin, den Commentar von El-Śantamarî zu den Śawâhid des Sîbaweihi in Oxford und Konstantinopel und einen Herrn Professor Socin angehörenden جامع الشواهد, welcher den Commentar zu Versen aus 15 grammatischen Werken enthält.

Schon vor meiner Reise nach Konstantinopel hatte mir mein Freund Dr. Goldziher in Budapest während seines Aufenthalts in Cairo Nachricht von einer dort in der viceköniglichen Bibliothek befindlichen Handschrift des Ibn Ja'îś gegeben, welche er mir als fehlerhaft und grösstentheils der diakritischen Zeichen ermangelnd schilderte. Trotz dieser grossen Mängel, welche von Herrn Dr. Spitta-Bey bestätigt wurden, war sie mir, welchem damals nur die Leipziger und Oxforder Handschrift zu Gebote standen, ein so willkommenes Hülfsmittel, dass ich mir eine Abschrift anfertigen liess. Bei meiner im Sommer 1880 stattgehabten vierzehntägigen Anwesenheit in Cairo musste ich diesem Urtheil zustimmen und kam zu der Einsicht, dass die in der Abschrift befindlichen diakritischen Zeichen trotz aller Zusagen einer genau mit dem Original übereinstimmenden Copie grösstentheils vom Abschreiber hinzugesetzt sind. Die Handschrift enthält, ebenso wie der erste Band der Handschrift der Fâtiḥ-Moschee in Konstantinopel, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das مصغّر. Die Abschrift leidet an grossen Lücken, ist nur stellenweise brauchbar, stellenweise dagegen gradezu sinnlos. Hatte ich die Konstantinopolitaner Handschriften schon damals gekannt, so hätte ich sie schwerlich anfertigen lassen. Ausserdem fand ich in Cairo noch folgende Fragmente von Handschriften, welche mir der Aufseher über die arabisch-persisch-türkische Abtheilung der Bibliothek, Ḥasanein-Efendi, sofort zur Benutzung in der Bibliothek überliess.

1, Ein Fragment, beginnend mit dem ذكر المجرورات Mufaṣṣal ed. Broch S. ٣٩ bis zum Ende des Abschnitts über die كنايات Muf. S. ٧٣, zum Theil vocalisirt, welches mir bei der kurzen Durchsicht, die mir verstattet war, als recht correct erschien.

2, Ein Stück, beginnend mit dem Anfang des Werkes, bis zum Ende des Abschnittes über das وقف Muf. p. ١٦٣, auch gut und zum Theil vocalisirt, aber mit grossen Lücken.

3, Ein Stück, beginnend mit den كنايات Muf. S. ٧٢ bis zu dem Verse قربت ولم ... النكل انتج Ibn Ja'îś S. ٧١٨ Z. 9; sehr deutlich geschrieben, aber zum Theil ohne diakritische Zeichen.

4, Ein Stück, beginnend mit dem Commentar über Muf. S. ٢٨ Z. 11 ff. bis zum Commentar über Muf. S. ٥٩ Z. 12 ff., nachlässig geschrieben, zum Theil vocalisirt.

Die Cairenser Handschriften ergänzen sich also so, dass der Commentar zum ganzen Text, stellenweise mehrfach, vorhanden ist, bis zum Ende des Abschnitts über das وقف, immerhin ein ärmliches Material verglichen mit den Reichthum der Konstantinopolitaner Bibliotheken.

beschäftigt war, zufällig beim Besuch der Muhammed-Fâtiḥ-Moschee auf eine einfache Anfrage eine gute Handschrift gefunden hätte, über welche er sofort Prof. Fleischer Mittheilung machte, ebenso über die Leichtigkeit, mit welcher ihm dieselbe zur Collation eines von mir früher edirten Abschnittes überlassen worden sei. Meine amtlichen Verhältnisse fügten es grade damals so, dass ich ohne Schwierigkeit für drei Monate Urlaub zu einer Reise nach Konstantinopel erhielt — eine kurze Zeit für Collation eines so voluminösen Werkes, zumal in Anbetracht des Reichthums der Hülfsmittel. Meine dortigen Erlebnisse habe ich in meinem Reisebericht in der Zeitschrift der D. M. G.*) auseinandergesetzt; nur die Bemerkung kann ich hier nicht unterdrücken, dass ich stets mit Dankbarkeit der bereitwilligen Unterstützung gedenken werde, die ich in den Bibliotheken der Moscheen gefunden, dass eine Aufopferung, wie die des Bibliothekars der Lâlelî-Moschee Jûsuf-Ḍijâ Efendi, welcher sich schon bei meinem zweiten Besuch unter Zurückweisung jeglicher Entschädigung erbot, meinetwegen täglich zwei Stunden über seine Dienstzeit hinaus in der Bibliothek zu bleiben, und auch am Dienstag, an welchem sonst die Bibliotheken geschlossen sind, mit mir allein während des grössten Theils des Tages dort verweilte, der seine Gebete verrichtete, während ich collationirte, der mir die seltensten Koranexemplare in der Moschee sowie in der Maḥmûd-Turbe, deren تربه‌دار er ist, zeigte und auch den Zutritt zu den Bibliotheken anderer Moscheen vermittelte und lange noch mit mir correspondirt hat, unauslöschlich in der Erinnerung haftet. Jeder Sachkenner weiss, dass eine Collation in so kurzer Zeit nur mit Mühe und nicht ohne eine gewisse Hast durchzuführen ist, dass die ungemein reichen grammatischen und lexicalischen Hülfsmittel der Bibliotheken nur ganz obenhin benutzt werden konnten. Eine Handschrift, die der Muḥammed-Fâtiḥ-Moschee, habe ich ganz durchcollationirt, wenn auch selbstverständlich nicht überall mit gleicher Genauigkeit. Sie besteht aus zwei Bänden, deren erster, vollendet im Reǵeb 648, die erste Hälfte bis zum Ende des Abschnitts über das مصغّر, der zweite, vollendet im Ṣafar 651, den Rest des Werkes enthält. Diese sehr sorgfältig geschriebene Handschrift war besonders wichtig für die Herstellung des Textes der Śawâhid, sowie für die zweite Hälfte des Werkes, deren Text in der Leipziger und Oxforder Handschrift bisweilen ausserordentlich verderbt ist. Dass ich ausserdem die meisten Anstoss darbietenden Stellen noch mit den Handschriften der Lâlelî, Bâjazîd und Wâlide-Moscheen collationirt habe, habe ich in meinem Reisebericht auseinandergesetzt. Für die Benutzung der vielleicht noch in anderen Moscheen befindlichen Handschriften fehlte mir die Zeit.

Der Text der Śawâhid ist ausserdem grösstentheils theils durch Vergleichung der Stellen der Dichter, worüber der Commentar den Nachweis liefern wird, theils durch Sawâhid-Commentare sicher gestellt. Von letzteren habe ich benutzt den grossen und kleinen von El-ʿAinî, jener in Konstantinopel mehrfach, z. B. in der Fâtiḥ- und Lâlelî-

*) Band XXX, Heft 1, S. 125—131. Vergl. auch die Beilage.

welche in den europäischen Bibliotheken handschriftliches Material zur Genüge vorhanden war, und welche weit beliebter gewesen wäre; aber einerseits befand sich diese bereits in guten Händen, andererseits wies Prof. Fleischer unausgesetzt darauf hin, dass durch die Edition eines Werkes späterer Zeit und gereifterer begrifflicher und terminologischer Durchbildung und Festsetzung erst das Verständniss des Sîbawaihi aufgeschlossen werden würde, dass das Studium der arabischen Grammatiker nicht von vorn, sondern von hinten zu beginnen habe.

Bei dieser immer deutlicher mir entgegentretenden Nothwendigkeit, entweder eine Edition des Ganzen zu veranstalten, oder dieselbe ganz zu unterlassen, war es unumgänglich nothwendig, neues handschriftliches Material herbeizuschaffen. Nun war in den europäischen Bibliotheken nur noch eine einzige Handschrift, die der Bodlejana in Oxford, aufzutreiben, deren Benutzung mir, wenn auch nur für kurze Zeit, von den Curatoren derselben mit dankenswerther Bereitwilligkeit zugestanden wurde. Dieselbe besteht aus zwei Bänden, deren erster, Cod. Hundington 152, das erste Drittel bis zum Commentar über Mufaṣṣal p. ٧١٣ ed. Broch, und der zweite, Cod. Hundington 151 (sic), das letzte Drittel von Mufaṣṣal p. ١٤٤ bis zum Schluss enthält; das zweite Drittel fehlt. Sie ist sehr deutlich geschrieben, aber grösstentheils ohne diakritische Zeichen, übertrifft stellenweise Cod. Lips. an grammatischer Correctheit, leidet aber an grösseren Auslassungen. Sie ist nach der Unterschrift im Jahre 681 vollendet. Merkwürdigerweise stehen diese beiden Handschriften meist vereint den späteren von mir in orientalischen Bibliotheken gefundenen gegenüber und scheinen ebenso, wie diese andererseits, aus einer gemeinsamen Quelle geflossen zu sein. Die kurze Benutzungsfrist reichte kaum aus, um die erst durch diese Collation ermöglichte Abschrift des dritten Drittels zu Ende zu führen, und ich rechne für die Edition desselben auf eine erneute Collation.

Da auch diese Handschrift noch keineswegs genügte, um einen überall correcten Text herzustellen, fand ich endlich in den im 7. Band von Flügel's Ḥâǵî-Chalfa abgedruckten (übrigens mit den jetzigen geschriebenen Katalogen der Bibliotheken nach meinen Erfahrungen nicht übereinstimmenden) Katalogen der konstantinopolitaner Bibliotheken mehrere Handschriften des Ibn Ja'îš. Anfragen an die deutsche Botschaft über die Möglichkeit der Uebersendung derselben blieben unbeantwortet, wohl weil an eine solche bei moslemischen Grundsätzen über das Wakf nicht zu denken war; Herr Prof. Sachau, so eben aus Konstantinopel zurückgekehrt, hatte die Güte, mir mitzutheilen, dass er eine Versendung der Handschriften für absolut unthunlich halte und bei der Nachfrage nach den von mir bezeichneten Handschriften solchen Schwierigkeiten begegnet sei, dass er nicht ein einziges Mal die betr. Bibliotheken habe betreten dürfen. In Folge dessen hätte ich nicht nur von dem Versuch, eine Uebersendung zu ermöglichen, sondern auch von der mir immer nothwendiger erscheinenden Reise nach Konstantinopel, ja vielleicht von der ganzen Edition Abstand genommen, wenn nicht der jetzige Kanzler-Dragoman in Beirut Dr. Hartmann, welcher damals in Konstantinopel

Bemerkung.

Das Verzeichniss der Emendationen ist von Herrn Geheimrath Fleischer. Demselben verdanke ich die Durchsicht dieses Heftes sowie der drei letzten Bogen des vorigen.

G. Jahn.

IBN JAIS
COMMENTAR
ZU
ZAMACHŠARÎ'S MUFAṢṢAL

NACH DEN HANDSCHRIFTEN

ZU

LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO

AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT

HERAUSGEGEBEN VON

Dr. G. JAHN,

OBERLEHRER AM KOELLNISCHEN GYMNASIUM IN BERLIN.

ZWEITES HEFT.

LEIPZIG,

IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.

1877.